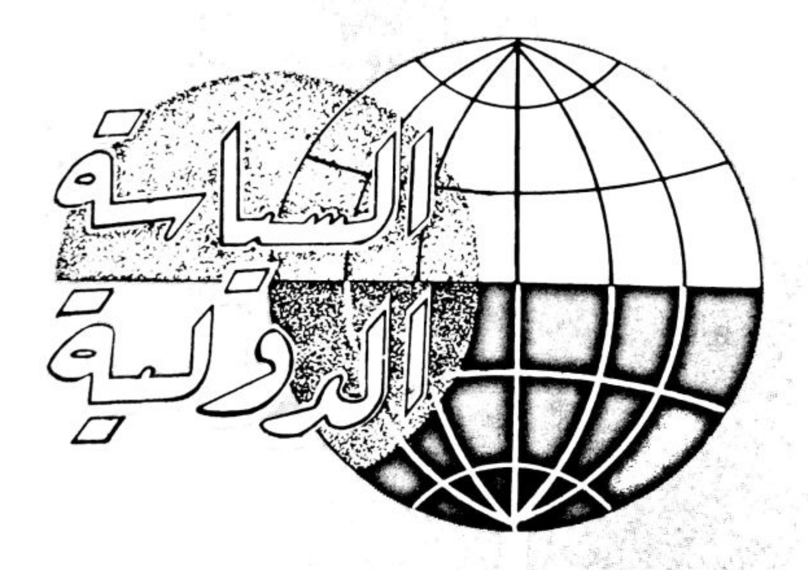
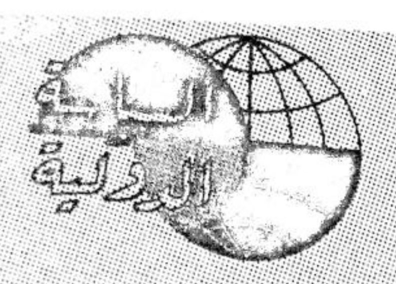



السنة الثانية والثلاثون
العدد (١٢٥)
يوليو ١٩٩٦





رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير :

# إبراهيم نافع

أسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها (١٩٦٥ - ١٩٩١)

# د. بطرس بطرس غالى

**السياسة الدولية**

☐ دورية علمية محكمة تصدر عن مؤسسة الاهرام أوائل يناير ، أبريل ، يوليو ، أكتوبر

☐ صدر العدد الأول فى أول يوليو ١٩٦٥


## ☐ تقديم الموضوعات للنشر :

- تقبل المجلة البحوث والدراسات فى قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسى والقانون الدولى والتنظيم الدولى والدبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التى تتوافر فيها الأصول العلمية المتعارف عليها.
- تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم .
- تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن الندوات والمؤتمرات المتخصصة فى الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية .

## ☐ المراسلات :

- ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة- مجلة السياسة الدولية - الدور الثانى عشر بالمبنى الجديد

تليفون ٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الأهرام : ٥٧٨٦١٠٠ ، ٥٧٨٦٢٠٠، ٥٧٨٦٣٠٠

فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣ تلكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦ - TELEX : 2-185 - 92544

## ☐ سعر بيع النسخة :

- داخل مصر : ٦ جنيهات .
- سوريا ١٥٠ ليرة، لبنان ٥٠٠٠ ليرة ، الأردن ٢,٧٥٠ دينار ، الكويت ٢ دينار ، السعودية ٢٥ ريالا ، تونس ٦,٠٠ دينارات ، المغرب ٥٥ درهماً البحرين ٢,٥ دينار ، قطر ٢٥ ريالاً ، دبى ٢٥ درهماً ، أبو ظبى ٢٥ درهماً ، مسقط ٢,٥ ريال ، غزة / القدس / الضفة ٣,٥٠ دولار ، الجمهورية اليمنية ٤٠٠ ريال ، لندن ٦,٠٠ جك ، الولايات المتحدة ١٥ دولاراً

## ☐ الاشتراكات السنوية :

داخل مصر ٢٤ جنيها مصريا. فى الدول العربية واتحاد البريد العربى والأفريقى ٤٠ دولارا امريكيا. فى باقى دول العالم ٥٠ دولارا امريكيا وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى إدارة الاشتراكات بمؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة .

## ☐ الاعلانات :

إدارة الإعلانات بمؤسسة الأهرام (تليفون داخلى : ٥٦٤٩ ) دكتور محسن عبد الخالق

## كيفية الحصول على أعداد المجلة أو المواد المنشورة

تم تسجيل أعداد السياسة الدولية على مصغرات فيلمية ( الميكروفيلم والميكروفيش ) كوعاء متطور يواكب ما استحدث من استخدام للتقنيات الحديثة في مجال حفظ واسترجاع المعلومات
وتتاح الآن المجموعة الكاملة لاعداد السياسة الدولية على الميكروفيش بسعر ثابت ١٥٠ جم للسنة الواحدة، كما تتاح للنسخ الورقية بسعر خمسون جنيهاً للسنة الواحدة . وقد قام مركز الاهرام للتنظيم والميكروفيلم ايضاً باعداد نظام للاسترجاع الموضوعى من أعداد مجلة « السياسة الدولية » يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد او لفترة زمنية محددة ، وذلك نظير أجور رمزية خدمة للبحث العلمى وتيسيراً على الدارسين والباحثين . ولاشك ان مثل هذا العمل سوف يوفر كثيراً من جهد ووقت القراء.
لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ الدكتور أحمد السعيد مدير عام مركز الاهرام للتنظيم والميكروفيلم . شارع الجلاء. القاهرة . ت : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ تلكس U.N ٩٣٣٤٦ / ٩٢٠٠٢

Scanned with CamScanner

# المحتويات

□ **الافتتاحية :**



□ **الدراسات :**



□ **ملف العدد:السلام فى الشرق الأوسط على مفارق طرق** :إشراف د. أسامة الغزالى حرب

إعداد وتحرير : أنور الهوارى

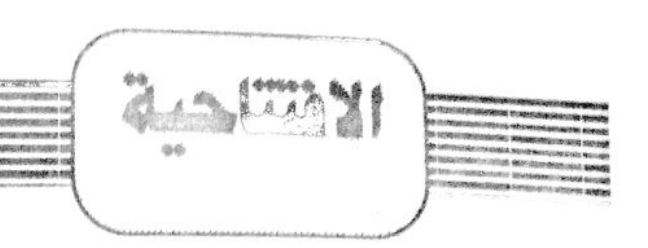


□ **التقارير :**

## ☐ فى الاقتصاد الدولى :



## ☐ فى الاستراتيجية العسكرية : مستقبل المناطق الخالية من الأسلحة النووية




# " قمة التآلف والتضامن والسلام " !

قبل أسبوع بالضبط من موعد صدور هذا العدد من "السياسة الدولية" أى فى ٢٢ و ٢٣ يونيو ١٩٩٦، عقد بالقاهرة مؤتمر القمة العربى الذى أطلق عليه "قمة التآلف والتضامن والسلام" ! ومع أن السبب المباشر وراء عقد هذه القمة كان هو تولى بنيامين نيتانياهو زعيم الليكود رئاسة الوزارة الاسرائيلية ، وما انطوى عليه ذلك من تهديد لمسيرة السلام العربى الاسرائيلى ، إلا أن هذا لا ينفى أن عقد القمة جاء أيضا استجابة لمطلب عربى ملح لتجاوز التناقضات والخلافات العربية التى تفاقمت منذ أزمة الغزو العراقى للكويت . ولم يكن غريبا أن حظى المؤتمر باهتمام عالمى ملحوظ ، فالقلق الذى تولد عن وصول نيتانياهو للحكم ، لم يكن مقصورا على العرب فقط ، ولكنه ساد أغلبية الدول الحريصة على استمرار مسيرة السلام ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية . كذلك فإن تجمع ٢١ بلدا عربيا (مثل ١٤ منهم الرؤساء والملوك) لأول مرة منذ عام ١٩٩٠ كان بحد ذاته حدثا هاما .

والواقع أن عقد القمة العربية ، وقبلها فوز نيتانياهو على شيمون بيريز ، إنما جاء فى سياق منعطف حاسم تمر به عملية التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى ، منعطف يشهد التفاوض على أصعب أجزاء تلك التسوية ، أى : استكمال التسوية الفلسطينية - الاسرائيلية ، بقضاياها الشائكة (إقامة الدولة الفلسطينية - القدس - المستوطنات - اللاجئون) ، وانجاز التسوية على المسارين السورى (الانسحاب من الجولان) واللبنانى (الانسحاب من جنوب لبنان) . ولعل ذلك - تحديدا - هو ما حدا بنا فى (السياسة الدولية) أن نفرد ملف هذا العدد لمعالجة "السلام العربى الاسرائيلى على مفارق الطرق" !

إن دقة وحساسية تلك المرحلة هى ما أضفت الأهمية الكبيرة على فوز نيتانياهو، مثلما أسهمت فى إلقاء الضوء المكثف على القمة العربية . وفى حين أبدى كثير من المراقبين تخوفهم غداة الدعوة لعقد القمة العربية من أن تتعثر تحت وطأة الخلافات العربية ، أو أن تؤدى الى تعقيد عملية السلام .. إلا أن مسار القمة ، وأعمالها ، والبيان الذى صدر عنها ، بدد تلك المخاوف .

لقد جاءت القمة فى توقيتها المناسب ، سواء بالنسبة لعملية السلام ، أو لم الشمل العربى . ففى الوقت الذى وصل فيه الى الحكم فى اسرائيل من يعلن أنه : لا إنسحاب من الجولان ، ولا دولة فلسطينية ، ولا تنازل عن القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل ، فضلا عن الإصرار على تكثيف النشاط الاستيطانى فى الأرض الفلسطينية .. كان لابد أن يتبلور موقف عربى : سريع ، وواضح ، وقوى . ولاشك أن ذلك كان هو الدافع المباشر الذى دعا الرئيس مبارك الى أن يدعو (بالاتفاق مع الملك فهد والرئيس الأسد) لعقد القمة العربية الشاملة .

وهكذا عقدت القمة فى ظل تغطية إعلامية دولية ربما لم تحظ بها قمة عربية سابقة ، عكست ترقب العالم كله لأعمالها ونتائجها . ويمكننا أن نقول الآن بثقة ، بعد أن اصدرت القمة بيانها ، وبعد أن وردت ردود الأفعال الاقليمية والدولية إزاءها أن تلك القمة مثلت انجازا عربيا ، ونجاحا مصريا ، وسجلت رصيدا مشرفا للرئيس حسنى مبارك وقدرته على قيادة وتوجيه المؤتمر بالإيقاع المناسب وفى الاتجاه الصحيح .

ففى مواجهة الموقف المعلن لرئيس الوزراء الاسرائيلى الجديد أعاد مؤتمر القمة العربى التأكيد على مقومات السلام "الشامل والعادل" كما يراه الجانب العربى ، أى: الإنسحاب الإسرائيلى من كافة الأراضى العربية (الجولان وجنوب لبنان) وكذلك القدس العربية ، وتمكين الشعب الفلسطينى من مزاولة حق تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ، ورفض النشاط الاستيطانى فى الأرض المحتلة وتسوية مشكلة اللاجئين . وفوق ذلك ، فقد أكد المؤتمر على مساندة الشعب الفلسطينى واللبنانى فى مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية ، وعلى الدعوة الى انضمام اسرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، والى انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط . وربما كان أهم ما جاء فى بيان المؤتمر ، هو الفقرة القائلة : **"يؤكد القادة العرب أن أى إخلال من جانب إسرائيل بهذه المبادىء والأسس** (أى مبادىء وأسس التسوية السلمية التى سبق الاتفاق عليها، خاصة مبدأ الأرض مقابل السلام) **التى قامت عليها عملية السلام ، أو تراجع عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التى تم التوصل اليها فى اطار هذه المسيرة ، أو المماطلة فى تنفيذها ، من شأنه أن يؤدى الى انتكاس عملية السلام ، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وتداعيات ، تعود بالمنطقة الى دوامة التوتر ، ويضطر الدول العربية كافة الى إعادة النظر فى الخطوات المتخذة تجاه اسرائيل فى إطار عملية السلام ، الأمر الذى تتحمل الحكومة الاسرائيلية وحدها المسئولية الكاملة عنه"** .

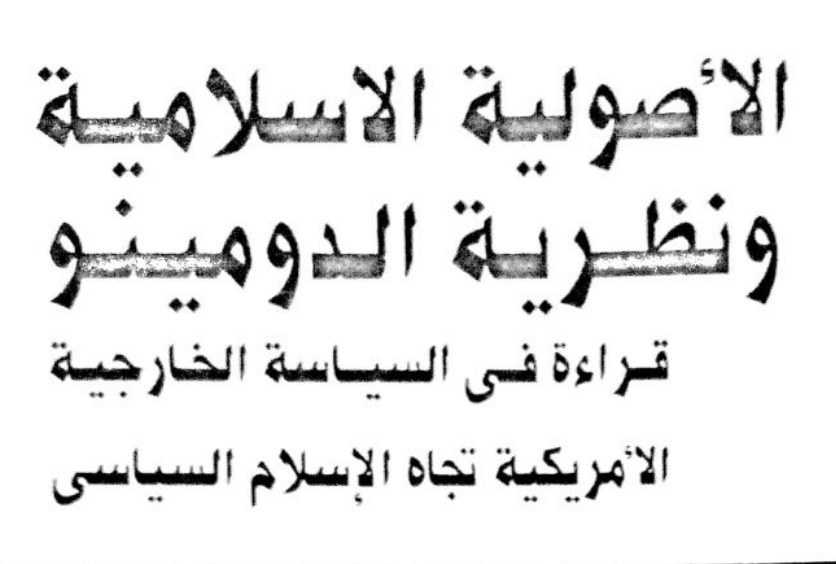
لقد قدم المؤتمر من خلال ذلك البيان رسالة متوازنة ، وقوية ، وواضحة، الى القيادة الاسرائيلية الجديدة ، تعبر عن موقف موحد ومبادر ، وتستند بوضوح الى الشرعية الدولية ، وتتجنب التهديد والتطرف والمبالغة !

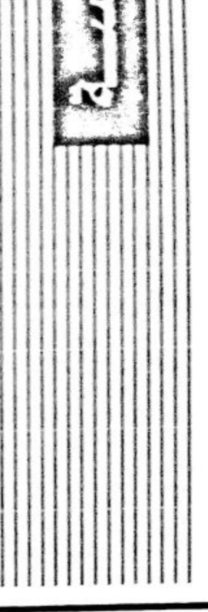
ومن ناحية أخرى ، فقد أعاد المؤتمر – من خلال البيان – التأكيد على ما أسماه "المرتكزات الأساسية للنظام العربى" ، أى : احترام السيادة والاستقلال الإقليمى لكل دولة ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وتسوية المشاكل الثنائية بالطرق السلمية ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادى العربى ، وتعزيز دور الجامعة العربية .

وفى هذا الاطار العام دعم المؤتمر – وبشكل متوازن – البحرين والامارات فى نزاعهما مع ايران ، وعبر عن القلق العربى إزاء الاتفاق الاستراتيجى التركى الاسرائيلى ، وشدد على وحدة العراق ورفع المعاناة عن شعبه فى الوقت الذى طالب فيه الحكومة العراقية بتنفيذ القرارات الدولية ، وإعادة الأسرى الكويتيين . ورحب المؤتمر بالاتفاق بين اليمن وأريتريا ، ودعا الى التعامل العادل مع ليبيا فى قضية لوكيربى، وأعرب عن القلق العربى إزاء الأوضاع المتردية والتفكك فى الصومال . وأخيرا ، أدان المؤتمر الارهاب بكل أشكاله ، داعيا الى عقد مؤتمر دولى شامل لمعالجته .

وبهذا الحصاد نستطيع القول أن المؤتمر ، فضلا عما صدر عنه من رسالة واضحة ، فى توقيت ملائم تماما ، الى اسرائيل ، فإنه نجح فى أن يوضح للعالم ، مدى وعمق الالتزام العربى بالسلام ، ثم أنه أعطى الأمل فى عودة "التضامن العربى" الذى طال غيابه . وأخيرا فإن قمة القاهرة أكدت مرة أخرى ، احدى الحقائق الثابتة فى النظام العربى الراهن منذ مولده قبل نصف قرن ، وهى الدور المحورى الذى تلعبه مصر فى تكوين وتسيير هذا النظام .تلك حقيقة وجدت من منذ منتصف الأربعينات ، وجسدتها مصر تحت حكم عبد الناصر ثم حكم السادات وتؤكدها اليوم باقتدار تحت حكم حسنى مبارك .

**د. أسامة الغزالى حرب**





**كارلا كونينجهام**

قسم العلوم السياسية
جامعة نيويورك، بافالو

**د. حسن عبد الله جوهر**

قسم العلوم السياسية
جامعة الكويت


**تركزت** أنظار الولايات المتحدة، منذ نهاية الحرب الباردة على الأحداث المتلاحقة فى منطقة الشرق الأوسط نظراً للأهمية الإقتصادية والإستراتيجية المتعاظمة لهذه المنطقة. وينصب هذا الإهتمام بالتحديد على البروز الظاهر للحركة الإسلامية ليس فقط على مستوى إقليم الشرق الأوسط، ولكن عبر جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وشمال أفريقيا أيضاً. وتحاول هذه الدراسة تحليل السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق ببروز الإسلام كقوة سياسية معارضة فى معظم مناطق العالم الإسلامى. وسوف تتركز الدراسة على بحث وتحليل التساؤلات الرئيسية التالية:

١- هل تنطلق معتقدات صناع السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة فى أسس تعاملها مع حركات الإسلام السياسى من قواعد نظرية الدومينو Domino Theory ؟

٢- إذا إعتبرنا الإجابة على السؤال السابق إيجابية فما هى القدرة التفسيرية والإستقرائية لنظرية الدومينو على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلام السياسى؟

٣- هل تعتبر هذه النظرية مناسبة للسياسة الخارجية الأمريكية لتطبيقها فى التعامل مع الإسلام السياسى بغض النظر عن كونها سياسة عملية وناجحة فى هذا الخصوص؟(١)

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول نظرية الدومينو Domino Theory أنظر :

Ross Gregory, "The Domino Theory," in Alexander Deconde, ed., Encyclopedia of American Foreign Policy 1 (New York: Charles Scribners and sons, 1978): 275-281; Robert Jervis and Jack Snyder, eds. Dominos and Bandwagons: Strategic Beliefs and Great Power Competition in the Eurasian Rimland. New York, Oxford University Press. 1991; Douglas J. Macdonald, "Falling Dominoes and System Dynamics: A Risk Aversion Perspective". Security Studies, 3, no. 2 (Winter 1993/94): 225-258; Jerome Slater, "The Domino Theory and International Politics: The Case of Vietnam". Security Studies 3, no 2 (Winter 1993/94): 186-224; Jerome Slater, "Dominos in Central America". International Security 12, no. 2 (Fall 1987): 105- 134.

وقد استخدم الإطار المنهجي لكل من جيروم سلاتر Jerome Slater وروبرت جيرفيس Robert Jervis وجاك سنايدر Jack Snyder من أجل القيام بتحليل دقيق وتصنيفي فى هذه الدراسة.



وهناك نقطتان أساسيتان بخصوص هذا التحليل يجب التأكيد عليهما فى بداية البحث. تتعلق النقطة الأولى ببعض خصائص نظرية الدومينو بإعتبارها المنطق المفسّر للسياسة الخارجية الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة، بينما تختص النقطة الثانية بضرورة مفهوم "الإسلام السياسى"

فمن جهة، قد لا تكون نظرية الدومينو بمثابة الإقتراب الوحيد الذى إستخدمه صناع السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة فى صياغة وتوجيه علاقاتهم الدولية ولكننا لانشك أبداً بأن هذه النظرية قد طبّقت فى مواضع مختلفة خلال فترة الحرب الباردة (٢)، وإن كان ذلك التطبيق خاطئاً كخيار سياسى أو من حيث الإفتراضات التى بنيت على أساسها هذه السياسة أو النتائج التى تمخضت عنها. وإذا كانت نظرية الدومينو تمثل أحد المسارات النظرية فى عهد الحرب الباردة، فمن المحتمل جداً أن تظهر من جديد

(٢) لعل مشكلتى كوريا وفيتنام من أكثر الحالات إقناعاً على تطبيق منطق الدومينو من قبل صناع السياسة الخارجية الأمريكية. ولكن هناك أيضاً بعض التطبيقات الأخرى لهذه النظرية فى أمريكا المركزية، أنظر مثلاً:

Slater, 1987; Douglas J. Macdonald, "The Truman Administration and Global Responsibillties: The Birth of the Falling Domino Principle, "in Dominoes and Bandwagons, 112.

كما يمكن إرجاع جذور هذه النظرية فى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إلى عهد إدارة الرئيس ترومان Truman وذلك لمواجهة الحقائق المعقدة للمجتمع الدولى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. كما أثبت ماكدونالد Macdonald بأن مبادىء الدومينو قد استخدمت من قبل صناع القرار فى واشنطن فى مواجهة الأحداث فى أوروبا الشرقية (تشيكوسلوفاكيا)، وفى أوروبا الغربية (فرنسا وإيطاليا)، وفى الشرق الأوسط (اليونان وإيران)، وفى آسيا (بعد منتصف عام ١٩٤٩، والصين وجنوب شرق آسيا)، أنظر:

Macdonald, "The Truman Administration". 132.

كما أنه من المهم جداً التمييز بين تطبيق الدومينو ومدى ملاءمتها للحالات التى طبقت فيها، أنظر مثلاً تحليل Jerome Slater الخاص بتطبيقات نظرية الدومينو على الحالة الفيتنامية والخاصة بأمريكا المركزية. أنظر كذلك:

Nancy Kanwisher, "Cognitive Heuristics and American Security". Journal of Conflict Resolution 3, no. 4 (December 1989): 663- 665.

كإستراتيجية لمواجهة الإسلام السياسى فى ظل النظام العالمى الجديد. وبالنتيجة، فمن المرجح أن تقود سياسة لعبة الدومينو هذه إلى نفس الأخطاء التى وقعت فيها تطبيقات السياسة الخارجية الأمريكية إبأن الحرب الباردة.

ومن جهة أخرى، فقد تم إختيار مصطلح "الإسلام السياسى" لوصف الظواهر التى يشار إليها بمسميات مختلفة من قبيل "الأصولية الإسلامية" "Islamic Fundamentallsm" و"التأسلم" "Islamism" و"الأصولية الإسلامية المتطرفة" "Radical Islamic Fundamentalism" وغيرها من لمسميات المشابهة.(٣) وفى حين أنه من المعروف أن الإسلام والسياسة لم يكونا أبداً منفصلين بشكل حقيقى، فأن مسمى "الإسلام السياسى" الوارد فى هذه الدراسة يقصد به تلك الحركات التى تحمل فى أهدافها وطموحاتها إقامة الدولة الإسلامية بغض النظر عن الإختلافات الكامنة بينها ليس فقط على الصعيد الإقليمى وإنما على صعيد الدولة الواحدة أيضاً. فهذه الحركات الإسلامية ليست متناغمة أو متفقة تماماً فيما بينها.(٤) بل تتخللها إجتهادات متباينة تتراوح ما بين الإعتدال والتطرف سواء على مستوى متبنياتها الفكرية والنظرية أو فيما يخص برامجها العملية على الساحة السياسية.(٥)

وسوف يتم تسليط الضوء على مدى تغلغل نظرية الدومينو إلى عقلية صانع القرار الأمريكى على الرغم من قناعتنا بعدم وجود تطبيق قوى ودائم لقواعد هذه النظرية أو إعتبارها المنهج الوحيد فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. ومن هذا المنطلق، سوف تبدأ الدراسة بإختبار تصورات صناع القرار الخارجى فى الولايات المتحدة وإثبات قيامهم بالإستفادة من منطق الدومينو رغم أن مثل هذا البرهان قد لا يكون شاملاً أو كافياً بسبب الإختلاف الواضح بين التصريحات الرسمية وتلك التى تصدر فى وسائل الإعلام عن مصادر حكومية لا تسمى نفسها بخصوص الإسلام السياسى. وبناءً على هذا البرهان الأولى على إستخدام وتطبيق نظرية الدومينو تجاه الإسلام السياسى. فأن هذا البحث سوف يتحقق من مدى إستيفاء هذا المفهوم لشروط تطبيق النظرية بشكل سليم. وبينما تبدو هناك عدة أوجه لمصداقية نظرية الدومينو فى تفسير ظواهر الإسلام السياسى، إلاّ أن رأينا النهائى يستند على أن احتمالات التغيير السياسى فى المناطق الإسلامية تعود بشكل مباشر إلى الخيارات والبرامج السياسية لكل من الحكومات المحلية فى هذه المناطق من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى. وبتعبير آخر، فأن سقوط مجموعة من الدول فى دائرة الإسلام السياسى لا يعنى بالضرورة أنها كانت مرتبطة ببعضها البعض، بل كنتيجة مباشرة للفساد والإضطهاد الذى يقوم به هذه الأنظمة الحاكمة فيها وكذلك بسبب السياسة الأمريكية الخارجية المضللة فى هذا الشأن.

## ١- تصورات صناع السياسة الأمريكية :

هناك أدلة متنوعة على قيام الولايات المتحدة بتطبيق سياسة الإحتواء Containment ومنطق الدومينو على مجريات الأحداث السياسية فى العالم الإسلامى بدءاً بمنطقة الشرق الأوسط، ومروراً بشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وانتهاءً بأندونيسيا.(٦) ولكنه من غير الواضح من هم الخصوم الذين يجب أن تواجههم هذه النظريات. ففى

---

(٣) تم اختيار "الأصولية الإسلامية" Islamic Fundamentalism كعنوان لهذه الدراسة لأنه المصطلح المستخدم من قبل صناع السياسة الأمريكية وحلفائهم من دول المنطقة عندما يشيرون إلى هذه الظاهرة. وهناك جدل كبير حول إمكانية استخدام لفظ الأصولية Fundamentalism فى تطبيقها على الإسلام، أنظر على سبيل المثال:

Timothy Sisk, Islam and Democracy: Religion, Politics, and Power in the Middle East. (Washington, D. C.: United States Institute of Peace, 1992): 3- 7.

(4) John L. Esposito, "Islamic Movements, Democratization, and U. S. Foreign Policy". In Phebe Marr and William Lewis, eds., Riding the Tiger: The Middle East Challenge After the Cold War. (Boulder, CO: Westview, 1993): 188; Graham E. Fuller, "Islamic Fundamentalism". in Richard K. Betts, ed. Conflict After the Gulf War (New York: Macmillan, 1994): 386- 393.

(5) Paul A. Goble, "Ten Issues in Search of a Policy: America's Failed Approach to the Post- Soviet States", Current History (October 1993): 307; Mehrdad Haghayeghi, "Islam and Democratic Politics in Central Asia", World Affairs 156, no 4 (Spring 1994): 186- 198; Sami Zubaida, Islam, the People and the State. (London, New York: I. B. Tauris, 1993): 41.

(٦) من الأمثلة المتنوعة على هذه السياسة كما تناولته الصحافة:

Chicago Tribune 20/1/1992, sec. 1, P. 13; Christian Science Monitor 26/4/1993, P. 19; Los (=)

مضامين معينة، يبدو أن هناك بعض المخاوف المتعلقة بالإسلام السياسى كقوة سياسية وفكرية متنامية فى هذه المناطق. على سبيل المثال، تنقل وسائل الإعلام عن "دبلوماسى أمريكى" تصريحاً يفيد بأنه:

لو استطاع الأفغانيون والمتطرفون المسلمون السيطرة على طاجيكستان، فهذا يعنى أنهم قد وصلوا إلى الميدان الأحمر Red Square (فى قلب العاصمة الروسية موسكو). وأن المصالح الأمريكية فى طاجيكستان ترتبط بشكل أساسى بمساعدة روسيا فى منع سقوط أولى أحجار الدومينو (طاجيكستان) حيث أن المخاطر الكامنة فى آخر هذه الأحجار (وهى كازاخستان الغنية بالنفط واحتياطات الغاز والأسلحة النووية) أمر فى غاية الأهمية.(٧)

وفى حالات أخرى لا يكون تركيز السياسة الخارجية للولايات المتحدة على الإسلام "كأيديولوجية" ولكن على الدول التى يُرى بأنها تقوم بتصدير هذا الفكر مثل إيران والسودان. فقد أعرب مسؤول فى الخارجية الأمريكية عن مخاوف إدارة الرئيس كلينتون من رغبات السودانيين والإيرانيين فى تصديرهما للثورة.(٨)

ومنذ ربيع عام ١٩٩٣، بدأت إدارة الرئيس كلينتون بانتهاج سياسة الإحتواء المزدوج Dual Containment بهدف بناء تحالفات مع أصدقائها داخل المنطقة من أجل الحد من قوة أعدائها "الراديكاليين والمتطرفين"، وبالتحديد إيران والعراق.(٩) ففيما يتعلق بالعراق، تنطوى هذه السياسة على انصياع بغداد لقرارات الأمم المتحدة الخاصة

---

Angeles Times 7/4/1993 sec. M, p. 1; 1/2/1993, sec. A, p. 22, and 8/8/1992, sec. A, p. 1; New ( = )
York Times 1/1/1992, sec. A, p. 1, 11/7/1993, sec. A, p. 4; Wall Street Journal 16/3/1992, sec. A, p. 10; Washington Post 3/8/1992, sec. A, p. 1, 13/3/1993, sec. A, p. 14, 1/5/1994, sec. A, p. 26; and World Press Review (May 1994).

ومن المقالات العلمية التى تناولت نفس الموضوع على سبيل المثال:

John L. Esposito, "Political Islam: Beyond the Green Menace", Current History 93, no. 579 (January 1994): 19-24; Judith Miller "The Challenge of Radical Islam". Foreign Affairs 72, no. 2 (Spring 1993): 43-56; Leon Hadar, "What Green Peril". Foreign Affairs 72, no. 2 (Spring 1993): 27-56; B. A. Roberson, "Islam and Europe: An Enigms or a Myth"? Middle Esat Journal 48, no. 2 (Spring 1994): 288-308; Amin Saikal, "The West and Post - Khomeini Iran", The World Today 49, no. 10 (October 1993): 197-200; Ghassan Salame, "Islam and the West", Foreign Policy, no. 90 (Spring 1993): 22-37.

(7) New York Times, 11 July 1993.

(8) New York Times, 8 December 1994.

وأيضاً الشهادات التالية فى الكونجرس:

U. S. Congress. House. Committee on Foreign Affairs. Developments in the Middle East March 1994: Hearing and Markup of H. Con. Res, 124 before the Subcommittee on Europe and the Middle East. 103rd Cong., 2nd sess., 1 March 1994, 38; U. S. Congress. House Committee on Foreign Affairs. Developments in the Middle East. October 1993: Hearing before the Subcommittee on Europe and the Middle East. 103rd Cong., 1st sess., 21 October 1993, 41; U. S. Congress. House. Committee on Foreign Affairs. Developments in the Middle East July 1993: Hearing before the Subcommittee on Europe and the Middle East. 103rd Cong., 1st sess.,27 July 1993, 7-9; U. S. Congress. House. Committee on Foreign Affairs. Developments in the Middle East: Hearing before the Subcommittee on Europe and the Near East. 102nd Cong., 2nd sess., 24 and 30 June 1992, 114.

(9) Christian Science Monitor, 4/26/1994, P. 18; Los Angeles Times, 7/4/1993; F. Gregory Gause lll, "The Illogic of Dual Containment", Foreign Affairs 73, no. 2 (March/Aprill 1994): 56-66; House Hearings: March 1, 1994, 19-20; October 21, 1993, 37-38; "Symposium on Dual Containment: U. S. Policy Toward Iran Iraq" in Middle East Policy 3, no. 1 (1994): 1-26; U. S. Department of State, Dispatch 5, no 10 (March 7, 1994): 117.

سياسة الإحتواء ضد إيران ليست بالجديدة على الحكومة الأمريكية، فقد استخدمتها إدارة الرئيس بوش لإضعاف النفوذ الإيرانى فى منطقة آسيا الوسطى بعد سقوط الإتحاد السوفيتى Washington Post 3 August 1992 وبالمثل فقد استخدمت مصر سياسة ( = )

بفرض العقوبات الإقتصادية إضافة إلى منع إعادة تسليحها. أما بالنسبة لإيران، فتتركز الإهتمامات الأمريكية على الرغبة الإيرانيـــة فى دعم وتصـــدير "التطرف Extremism"، وخصوصاً التطرف المتّسم بالصبغة الإسلامية.(١٠)

ولكن عندما نرجع إلى السجلات الرسمية نجد أن موقف صناع القرار الأمريكيين يتلخص بشكل واضح وثابت فى أن الإسلام بحد ذاته لا يعتبر الخصم القادم لمواجهة الولايات المتحدة، أو أنه يوجه أى تهديد لها.(١١) وبالإضافة إلى ذلك، فلا يتصدى كبار المسؤولين أو صناع السياسة الأمريكيون فى تصريحاتهم العامة لقضايا الإسلام السياسى على الإطلاق، ولكنهم يركزون جل جهدهم على مناقشة المسائل المتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى وأستمرار العقوبات الدولية ضد العراق وما يخص التعاون الخليجى.(١٢)

وقد كرّر إدوارد جرجيان Edward Djerejan، مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى، مراراً راى الوزير وارن كريستوفر Warn Christopher الخاص بموقف الولايات المتحدة تجاه الإسلام.(١٣) ويشمل هذا المنهج الأمريكى فى التعامل مع الإسلام على ثلاثة محاور رئيسية هى:

١- أن الإسلام ليس عدواً للولايات المتحدة

٢- معارضة الولايات المتحدة للتطرف والتعصب النابعة من مصادر دينية أو علمانية على حدٍ سواء

٣- بما أن الحكومة الأمريكية لا تستطيع فرض نموذجها السياسى فى الحكم على شكل الدول الأخرى إلا أنها ستقدم الدعم والتأييد لتلك الحكومات التى تشاركها نفس القيم والآراء.(١٤) كما أكّد نائب مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى، تونى فرستاندنج Tony Ver-standing، على هذه العناصر الثلاثة للسياسة الخارجية الأمريكية، ولكنه أضاف بأن حكومة الولايات المتحدة: «قلقة من أولئك الذى قد يسلكون الطريق الديمقراطى للوصول إلى السلطة، لكى يدمروا ذلك النظام فى سبيل الإحتفاظ بالسلطة وفرض الهيمنة السياسية».(١٥) وانطلاقاً من هذا المعنى، يمكن تحديد السياسة الخارجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط فيما يتعلق بموضوع الإسلام السياسى فى نقطتين جوهريتين هما: أولاً، التأكيد على إحتواء التطرف والراديكالية وخاصة بالنسبة لكل من إيران والعراق، وثانياً، الخوف من أن التفاعل بين الإسلام والديمقراطية سوف يقود

---

( = ) احتواء الأصولية ولكن وسائلها فى هذا الخصوص شملت التصفيات الجسدية والسجون الجماعية، أنظر:

Middle East International, no 447 (2 April 1993): 18.

(١٠) أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا السابق ادوارد جيرجيان Edward Djerejian فى تصريح له أمام اللجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط التابعة للجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس هذا الموقف الأمريكى عندما سئل عن مدى تلقى "إرهابيو التطرف الإسلامى" لمساعدات من دول أجنبية. وأجاب جيرجيان: "أننا منزعجون لما نراه من مساعدات للجماعات المتطرفة، وبخاصة الجماعات المتطرفة الإسلامية، فى الدول المجاورة من قبل السودان.... وبالتأكيد لدينا السبب للإعتقاد بحدوث ذلك، ليس فقط فى مصر، بل فى دول أخرى فى شمال أفريقيا".

U. S. Congress. House. Committee on Foreign Affairs. Developments in the Middle East, March 1993: Hearing before the Subcommittee on Europe and the Middle East. 103rd Cong., 1st sess., 9 March 1993, 14.

(11) U. S. Department of State Dispatch 5, no. 14 (April 4, 1994): U. S. Department of State Dispatch 4, no. 21 (May 24, 1993): 377-380; U. S. Department of State Dispatch 4, no. 18 (May 3, 1993): 309-311; House Hearings: March 1, 1994, 4; July 27, 1993, 9, 38; June 24, 30, 1992, 20-21, 115-116; U. S. Congress. House. Committee on Foreign Affairs. Developments in the Middle East: Hearing before the Subcommittee on Europe and the Middle East. 103rd Cong., 2st sess., 17 March 1992, 71.

(12) U. S. Department of State Dispatch 5, no. 20 (May 16, 1994): 302-303; Dispatch (March 7, 1994): 116; Warren Christopher, "American Foreign Policy: The Strategic Priorities". Vital Speech of the Day LX, no. 6 (January 1, 1994): 165.

(13) Dispatch (May 3, 1993): 310.

(14) Dispatch (May 24, 1993): 377; House Hearing June 24, 30, 1992, 111, 114.

(15) Dispatch (April 4, 1994): 200.

إلى قيام حكومة "لكل رجل صوتٌ واحد لمرة واحدة One Man One Vote One Time".(١٦)

قد يكون الموقف الأمريكي المتشدد إزاء احتواء العنف ثابتاً ومبدئيا، إلا أن موقفها تجاه الديمقراطية يظل أقل وضوحاً بكل تأكيد. فكثيراً ما أيدت الولايات المتحدة برنامج التحول إلى الديمقراطية واعتبار هذه المسيرة ذات أهمية أعظم لمصالحها في أعقاب أفول الحرب الباردة. ولكن لا يبدو من الشواهد العملية ما يعزز مصداقية الحكومة الأمريكية في هذا الخصوص، وخصوصاً إذا نظرنا إلى ردود فعل الولايات المتحدة تجاه الأحداث السياسية في الجزائر بعد اكتساح جبهة الإنقاذ الإسلامي للإنتخابات التشريعية عام ١٩٩٢.(١٧) ويقر مستشار الأمن القومي الأمريكي، أنتوني ليك Anthony Lake، هذا التناقض الصارخ في موقف بلاده قائلاً أن «المصالح الأمريكية تتطلب منا أحيانا أن ندعم ونصادق بل حتى أن ندافع عن الحكومات غير الديمقراطية لأسباب تتعلق بالفوائد المتبادلة بيننا».(١٨) ومن المؤكد أن مثل هذا الموقف المتخاذل مع الديمقراطية ليس بالأمر الجديد في سياسة الولايات المتحدة، وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط. ويجب على الولايات المتحدة أن تستميل وتساند تلك الحركات الأصيلة التي تفضح صور الإضطهاد من قبل حكوماتها وتدعو إلى التعددية السياسية بدلا من الإستمرار في مد يد العون لهذه الحكومات. فلماذا لا تساعد الولايات المتحدة دولاً عديدة في الشرق الأوسط في حركتها نحو الديمقراطية التي تعتبرها الإدارة الأمريكية من أولويات مبادئها؟ يبدو أن الخوف الحقيقي يكمن في نوعية التغيير المحتمل الذي ستؤول إليه الأمور في هذه الدول من خلال الديمقراطية، وبخاصة في ظل الإنتصار الإنتخابي للإسلام.(١٩) وأن هذه المخاوف هي التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه محاولات الولايات المتحدة للحفاظ على الأمر الواقع Status - Quo في المنطقة على غرار الموقف الأمريكي من تنامي النفوذ السياسي للحركات اليسارية في الدول النامية إبان فترة الحرب الباردة.(٢٠) فهناك، إذاً، خوف ضمني ومبطن من بزوغ أية حكومة قائمة على أرضية إسلامية في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة في مصر. وهنا يجب بالطبع أن نحدد الأساس الذي تقوم عليه هذه المخاوف. فهل هو بكل بساطة الخوف من التطرف Ex-temism؟ أن الإفتراض الأساسي لهذه الدراسة يكمن في القول بأن هذه المخاوف كامنة ويمكن توضيحها من خلال نظرية الدومينو.

---

(16) Anthony Lake, "From Containment to Enlargement", Vital Speech of the Day LX, no. 1 (October 15, 1993): 13-18.

(17) House Hearing March 17, 1992, 69-70; George A. Pickart, The Battle Looms: Islam and Politics in the Middle East. A report to the Committee on Foreign Relations, United States Senate, (Washington, D. C.: Government Printing Office, February 1993): 70.

(18) Anthony Lake, "From Containment", 15.

(19) John L. Esposito, "Political Islam", 23.

وحول موقف الرئيس مبارك من هذا الإحتمال على وجه التحديد، أنظر:

Middle East International (2 April 1993): 19.

شهدت الإنتخابات البلدية في تركيا في مارس ١٩٩٤ نجاحاً باهراً للمرشحين الإسلاميين في كل من أنقرة واسطنبول، الأمر الذي جعل بعض الغربيين يصنف تركيا مع مصر والجزائر حيث "أن البروز السريع للأصولية الإسلامية لا يمكن وقفه"، أنظر:

Dilip Hiro, "Turkey's Islamic Challenge to the Establishment", Middle East International, no. 474 (29 April 1994): 17.

(٢٠) على سبيل المثال، يقول والتر لافيبير Walter La Feber بشأن السياسة الخارجية الأمريكية في أمريكا الوسطى:

"... كان على المسئولين في واشنطن اختيار أفضل التكتيكات للمحافظة على القوة والمصلحة: بتأييد الأمر الواقع على المدى القريب على الأقل، أو اغتنام فرصة وقوع تغيير جذري من شأنه أن يقود إلى تحقيق الإستقرار على المدى البعيد" وعلاوة على ذلك، "فقد فشلت السياسة الخارجية للولايات المتحدة بسبب اعتمادها على التناقضات: حيث كان الإعتقاد المعلن بأن استقرار المنطقة وإزدهارها يعتمدان على تطبيق الديمقراطية برعاية أمريكية، بينما، وفي نفس الوقت، كان المسئولون في واشنطن يساعدون مليشيات الأجنحة اليمينية لشن حروب لم تكن ذات أهداف ديمقراطية، ولكنها موجهة لزيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء الأمر الذي كان يساعد على تفجر الثورات في الأساس".

Walter La Feber, Inevitable Revolutions: The United States in Central America 2nd ed. (New York, London: W. W. Norton, 1993): 365.

## ٢- نظرية الدومينو والسياسة الخارجية للولايات المتحدة:

### أ- كيف يمكن أن يحدث هزائم الدومينو؟

من أهم الصعوبات التى تواجه تصورات صناع السياسة الأمريكية عن دور الإسلام فى الشرق الأوسط، من خلال نظرية الدومينو، إرتقاؤها إلى مستوى الصورة المجازية.(٢١) وقد طرح جيروم سلاتر Jerome Slater أربعة مكونات لهذا النموذج المجازى على صعيد التجربة الفيتنامية، وهى:

١- التصور بأن جميع الثورات تشكل تهديدات خارجية للولايات المتحدة.

٢- وجود روابط قوية بين جميع الثورات داخل الدولة الواحدة وإمكانية وقوعها فى دول أخرى.

٣- ونتيجة لهذه الروابط الوثيقة، فأن الولايات المتحدة يجب أن تتحرك بسرعة.

٤- فى حالة سقوط إحدى الدول، فأن ذلك سيؤدى إلى سقوط بقية دول المنطقة، وربما أبعد من ذلك.(٢٢) ويرى سلاتر أيضاً بأن هناك أربعة طرق لانتشار الثورات تشتمل على:

١- العدوان أو الغزو الصارخ Overt Aggression and/or Invasion.

٢- الثورة التخريبية أو الثورة الموجهة من الخارج، وهى التى يتم الاشراف عليها خارجياً Subversion.

٣- تبنى واحتضان فكرة الثورة Accommodation.

٤- الثورة بالمحاكاة أو الإيهام بوقوع الثورة والحث عليها Inspiration/ Emulation. (٢٣)

وقد يبدو، للوهلة الأولى، أن هذه النماذج لا تملك القدرة الكافية على تفسير التصور الأمريكى عن الإسلام ولكنها فى الحقيقة مهمة للغاية. فما يجب توضيحه بعناية فى هذا الصدد هو تحديد أسباب ومقومات قيام الثورة فى حالة الإسلام السياسى. ففى بداية الأمر، كان تخوف صناع السياسة الأمريكية من قيام إيران بتصدير ثورتها (عام ١٩٧٩) بشكل سريع إلى الدول المجاورة عبر المحاكاة والإلهام بوقوعها قريباً. وعندما لم يتحقق ذلك، بدأت المخاوف الأمريكية تتجه نحو المدى الزمنى الأطول متهمة إيران، هذه المرة، بتصدير ثورتها عن طريق العنف والتخريب وذلك من خلال تقديم العون إلى مجموعات المعارضة فى جميع أرجاء المنطقة مادياً وعسكرياً وفكرياً. وكان أصل هذه المخاوف نابعاً من احتمال تكرار النجاح الثورى لإيران فى العالم الإسلامى حيث تشهد العديد من دولها ظروفاً سياسية وإقتصادية مشابهة. ولا تزال المخاوف الأخيرة ماثلة حتى اليوم، وخاصة فى ظل إستمرار السياسة الخارجية لإيران فيما يتعلق باستغلال مكامن الضعف المحلى فى الدول المحيطة بها ومساندة قوى المعارضة السياسية القائمة على أسس إسلامية فيها عسكرياً ومالياً وفكرياً.

ومع نهاية الحرب الباردة، دخل مفهوم "الثورة" مرحلة جديدة، وبدا واضحاً أن الثورة التى تخشاها واشنطن وكذلك العديد من الحكومات المحلية فى العالم الإسلامى، هذه المرة، هى الثورة الإنتخابية المتمثلة بتمكن المعارضة الإسلامية من الوصول إلى مؤسسات صنع القرار من خلال القنوات الشرعية، وبالتالى، فرض برامجها وسياساتها الخاصة. ويبدو، إذاً، أن صناع القرار فى الولايات المتحدة يخشون كلاً من الثورة التخريبية (الموجهة من الخارج) والثورة بالمحاكاة. وتعتمد الحالة الأولى على الدعم المالى والعسكرى والعقائدى لإيران، وبدرجة متزايدة، السودان لتمكين المعارضة الإسلامية من تنظيم نفسها من أجل الوصول إلى الحكم. (٢٤) وانطلاقاً من نجاح النوع الأول، سوف تجتاح ثورة المحاكاة المنطقة برمتها عبر انبعاث المد

---

21) New York Times, 8 August 1993;

يشير ماكدونالد Macdonald إنطلاقاً من مقالة التايمز Times الآنفة إلى أن إدارة الرئيس كلينتون "تنظر إلى الأصولية الإسلامية من منظور الإحتواء والدومينو بينما تتجاهل الصورة الإجمالية للعبة" (Macdonald, "Falling Dominoes", 247, n2). والصور التى يجب أن ترى باهتمام تشتمل على المراجع الحقيقية للدومينو، وعملية إعداء الآخرين، وردود الأفعال المتصلة ببعضها، وما شابه ذلك. وبدقة أكبر، فأن كل ما يحتاج إليه المرء هو التحقق من تأثير الحدث (أ) على (ب) ومن ثم تأثير (ب) على (ج) وأن يستمر التأثير بهذه الشكل المتسلسل. وباستخدام هذا المنطق، فأنه ينبغى على الولايات المتحدة أن تتحرك بسرعة وحسم لمنع الحدث الإبتدائى (أ) فى قطعة الدومينو الأولى. فإذا فشلت الولايات المتحدة فى منع سقوط ذلك الحجر فعندئذ "يترنح الحلفاء ويصعب ردع المعتدين". (Slater 1987, 105-107).

(22) Jerome Slater, "The Domino Theory", 188.

(23) Ibid., 193-194.

(٢٤) تقوم المملكة العربية السعودية وإسرائيل أيضاً بتقديم الدعم لبعض الجماعات الإسلامية، أنظر على سبيل المثال:

New York Times, 11/7/1993; Haghyeghi, 190; Steve Coll and Steve Le Vine, "A Global Militant Network", Washington Post National Weekly Edition (August 12-22, 1993): 6-7.

الديمقراطى الذى سوف يشهد بدوره فوزاً كاسحاً لجماعات الإسلام السياسى فى الإنتخابات العامة. أن هذه العلاقة المتداخلة بين النموذجين السابقين من الثورة قد تكون محتملة جداً من الناحية النظرية، وبخاصة فى ظل الخصائص المشتركة التى تتقاسمها العديد من دول العالم الإسلامى. وسوف يتم التركيز على هذه العلاقة فى وقت لاحق من هذا التحليل.

يتضح من العرض السابق، إذاً، وجود تصور أمريكى بأن "الثورة" فى العالم الإسلامى، سلمية كانت (أى من خلال الإنتخابات) أم عن طريق العنف، هى نتيجة طبيعية لأخطار خارجية متمثلة، بالتحديد، فى دعم إيران والسودان لحركات المعارضة الإسلامية. وأن هذه المساعدات الخارجية هى التى مكنت تلك الجماعات السياسية من تنظيم نفسها والعمل بنجاح داخل دولها المعنية. ولكن هذا الإفتراض بـ "خارجية" الثورة يتجاهل بوضوح العمق الثقافى والسياسى والفكرى ودوره البارز فى حركة التغيير السياسى فى هذه الدول الإسلامية.(٢٥)

ولابد هنا من إيجاد رابطة منطقية لإثبات حقيقة هذه التصورات أو المخاوف الأمريكية القائلة بأن أية حركة فى دولة إسلامية معينة سوف تولد حركة مشابهة فى دولة إسلامية أخرى. وانطلاقاً من هذا المعنى، يمكن القول بأن أى شكل من أشكال التغيير السياسى داخل دولة ما فى المنطقة الإسلامية سوف يؤثر على الدول المجاورة سواء كان ذلك التغيير إسلامياً فى خصائصه أم لم يكن كذلك. وبالنتيجة، فكلما كانت الحركة الأساسية (المبادرة) تؤمن بأهداف فكرية مشتركة مع حركات مشابهة لها فى الدول الأخرى، كما هو الحال فى الدين الإسلامى(٢٦)، ومن ثم كلما بدأت هذه الحركات بمساعدة بعضها البعض عسكرياً ومالياً وفكرياً، فعندئذ تكون احتمالات تأثير التغيير السياسى فى دولة ما على الدول الأخرى أرجح وأكبر. ويرجع السبب فى أهمية هذه العلاقة الإرتباطية فى ظل الإسلام السياسى إلى عاملين بارزين. ويتمثل العامل الأول فى القوة المتنامية للحركات الإسلامية وما تحمله من تأثير فعلى على الحركات المجاورة من خلال المساعدات المادية والعسكرية والفكرية سالفة الذكر. وأما العامل الآخر المساعد على تعزيز التأثير المتبادل بين هذه الحركات فيتعلق بردود الفعل الحكومية إزاءها. فمواجهة الحكومات لهذه المعارضة السياسية المنظمة، وبخاصة المعتدلة منها، سوف يقود بلاشك إلى تمثل القوة المضطهدة فى المجتمع.(٢٧) إضافة إلى ذلك، فإن استخدام الحكومات لأساليب الإضطهاد المتزايدة ضد هذه الحركات قد يؤمن لها مناخاً ملائماً من التلاحم الفكرى والتعاطف من قبل الحركات المماثلة فى الدول الأخرى.

ولكن، فى حالة عدم تحقق العلاقة الإرتباطية بين هذه الحركات بصورة قوية، عندئذ يمكن للولايات المتحدة أن تتبع بعض السياسات التى من شأنها تحقيق قدر أكبر من الإستقرار والديمقراطية فى هذه المناطق. فعلى سبيل المثال، يجب على الولايات المتحدة أن تمارس الضغط المناسب على الحكومات التقليدية للإستجابة لمطالب مواطنيها والسماح لإنتقال السلطة سلمياً بغض النظر عن شكلها وتكوينها. وعلى الرغم من أن هذه السياسة قد تسمح بوقوع عدد من "الثورات" الإنتخابية التى قد تهيىء بدورها قيام بعض الحكومات الإسلامية، إلا أن مثل هذا التغيير سوف يكون من خلال القنوات السلمية. ولكن، على الطرف النقيض، إذا

---

(٢٥) حول هذا الموضوع أنظر رأى كل من:

Sami Zubaida, Islam, the People and the State. (London, New York: I. B. Tauris, 1993); John L. Esposito, The Islamic Threat: Myth or Reality? (New York and Oxford: Oxford University Press, 1992).

(٢٦) تشتمل هذه الأفكار المشتركة على:

١- الإسلام عبارة عن نظام شامل للحياة سواء على صعيد حياة الفرد أو الدولة أو المجتمع. ٢- التغريب "الحضارة الغربية" West-ernization هى السبب الرئيسى للمشكلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى تواجه الأمم الإسلامية ٣- استعادة القوة والنجاح لا يتحقق إلا من خلال الرجوع إلى الإسلام. ٤- يجب أن تعود الشريعة الإسلامية كأساس للحكم والقانون. ٥- قد يكون الجهاد (الصراع) واجباً لتحقيق هذه الأهداف. ويضيف جون اسبوسيتو John Esposito بأن بعض الجماعات الراديكالية يذهبون إلى أبعد من هذه الأفكار الخمسة ويؤمنون بحتمية الثورة. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

John L. Esposito, in Riding the Tiger, 389-390; Islam and the Straight Path (New York and Oxford: Oxford University Press, 1991): 163-191.

(27) Caryle Murphy, "Egypt: An Uneasy Portent of Change". Current History 93, no. 580 (February 1994): 78-82; Tom Porteous, "Egypt: Equating Islamists with Terrorists is Counter-Productive", Middle East International, no 454 (9 July 1993): 16.

استمرت الولايات المتحدة بمساعدة الحكومات التقليدية للتمسك بالسلطة وإن كان عن طريق اللجوء إلى وسائل النار والحديد، فعندئذ، تزيد احتمالات تفجر الثورات الإسلامية الدامية فى المنطقة ويتسع نطاق تأثيرها على الدول المجاورة. ويمكن أن تقود الحوارات السابقة أيضاً إلى نجاح الحركات العلمانية، إذ أن الفرق الجوهرى بين هذه الإحتمالات لا يكمن فى شكل التغيير السياسى ولكن فى وسائلها نحو تحقيق أهدافها. وأن طريقة إحراز التغيير السياسى، سواء عبر السبل السلمية أو الدامية، سوف تحدد إلى حد كبير حجم وطبيعة التأثيرات المترتبة على ذلك محلياً ودولياً.

أن صورة اللعبة التى لم تقم الولايات المتحدة بتطبيقها فى هذا الموقف هى الرد السريع. فقد انعكست تلك الإستجابة على شكل سياسة الإحتواء السياسى للإسلام فى كل من إيران والسودان حالياً. ففى ظل الخوف من الشيوعية، كانت لغة نظرية الدومينو تحذرمن أن "وقوع" دولة ما فى أحضان تلك الأيديولوجية سوف يؤدى إلى تكرار نفس الحدث فى دول أخرى، الأمرالذى يهدد المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة فى العالم.(٢٨) ويبدو أن مثل هذا التصور مازال قابعاً فى أدمغة صناع السياسة الأمريكية الخارجية و"الحكومات الصديقة لها" فى المنطقة إزاء نشاطات الإسلام السياسى بقيادة إيران والسودان. وقد حاول، رئيس الوزراء الإسرائيلى، اسحق رابين، مراراً اقناع الولايات المتحدة بأن إيران تشكل خطراً مباشراً على المصالح الأمريكية ليس فقط من خلال تهديد الإمدادات النفطية، بل وزعزعة الإستقرار الإقليمى فى المنطقة برمتها وخصوصاً فيما يتعلق بأمن إسرائيل.(٢٩) وتنظر الولايات المتحدة إلى إيران على أنها تمثل خطراً على مصالحها فى المنطقة كما هو واضح من خلال سياسة كلينتون الخارجية تجاه إيران والعراق والمعروفة بسياسة "الإحتواء المزدوج". وسوف نناقش مدى مصداقية وحقيقة هذا التخوف من إيران لاحقاً خلال هذه الدراسة.

## ب - من هو المعتدى ؟ :

تصور الولايات المتحدة نموذجها الخاص بالدولة المعتدية (العدوانية) Aggressor فى إيران، وعلى نحو متزايد، السودان.(٣٠) ولكن إذا قبلنا جدلاً تورط هاتين الدولتين فى مساعدة المجموعات الأصولية الإسلامية، فان دولاً أخرى تقوم بتقديم موارد حيوية لنفس هذه الجماعات وفى طليعتها المملكة العربية السعودية وليبيا والباكستان. وحتى إسرائيل دون أن توجه لها تهم مشابهة. يقول جيروم سلاتر Jerome Slater بأن سقوط أحجار الدومينو لوحدها ليس بالأمر المهم، إذ يجب أن تتوفر معه شروط أخرى أولها، التأكد من نوايا الدولة العدوانية فى تحقيق هيمنة إقليمية أو عالمية. ثانياً يجب أن تتحول قطع (دول) الدومينو الساقطة إلى حكومات عميلة (وكيلة) أو وثيقة الصلة بأى شكل من الأشكال بالدولة المعتدية. ثالثاً، يجب أن تحظى هذه الدول العميلة بأهمية إقتصادية وعسكرية وجيو- إستراتيجية للدولة العدوانية، الأمر الذى يؤدى إلى مضاعفة حجم الخطر الموجه ضد الولايات المتحدة. وفى هذا السياق، فقد تستطيع حكومة الولايات المتحدة اتهام إيران بتوفير بعض الركائز التى تستطيع من خلالها جماعات المعارضة الإسلامية

---

(٢٨) أنظر على سبيل المثال :

Robert Jervis, "Domino Beliefs and Straregic Behavior & Douglas Macdonald. "The Truman Administration and Global Responsibilities: Birth of the Falling Domino Principles" in Dominos and Bandwagons, 20-22.

يلاحظ جيروم سلاتر Jerome Slater صوراً مختلفة لأشكال الدومينو منها: نظرية الدومينو الخاصة بالرئيس أيزنهاور التى تركز على التأثير الحتمى لسقوط فيتنام الجنوبية على دول المنطقة وربما خارج نطاق المنطقة: ونظرية "التفاحة الفاسدة" للرئيس ترومان تجاه اليونان فى عام ١٩٤٧: ونظرية "السرطان" للرئيس ريجان فى وصف الإنتشار الشيوعى فى أمريكا المركزية (Slater, 1987, 107).

(29) New York Times, 4/13/1993, sec. A. P. 14;

يصور اسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل، الإسلام بالظاهرة السرطانية غير العقلانية التى يتأصل فيها التعطش للجشع ويمكن أن يصل سلاحها وقوتها إلى أوروبا (Los Angeles Times 1/2/1993) وتشترك مصر مع نفس المخاوف الإسرائيلية كما ورد فى تصريحات وزير الخارجية عمرو موسى لأعضاء وفد لجنة الشرق الأدنى وجنوب أسيا فى الكونجرس والمتجه للقاهرة بأن "مصر قد شجبت إيران فى الجامعة العربية وتحاول أن تخطو فى نفس الإتجاه فى الأمم المتحدة بسبب دور إيران المحورى فى تصدير الثورة ونشر نفوذها الأصولى".

Trip to Croatia, Syria, Jordan, Israel and Egypt. A Report to the Committee on Foreign Relations: Government Printing Office, November 1993, 221; Middle East International (2 April 1993): 19.

(30) U. S. Congress. House Committee on Foreign Affairs. Islamic Fundamentalism in Africa and Implications for U. S. Foreign Policy before the Subcommittee on Africa. 102nd cong., 2nd sess., 20 May 1992.

مواجهة حكوماتها الموالية لواشنطن. ولكن احتمال قيام هذه الجماعات بدور الوكيل عن إيران فى حالة وصولها للسلطة، وبالتالى، زيادة القوة الإيرانية أمر فيه تساؤلات كثيرة.

كما أن موضوع الدولة المعتدية يبدو أقل أهمية فى ظل المعطيات الدولية الحالية بالمقارنة مع فترة الحرب الباردة. ففى تلك الفترة، كان الإتحاد السوفيتى هو الخصم العدوانى المعلن الذى يمتلك مقومات القوة الإقتصادية والعسكرية كدولة عظمى. وفى المقابل، فإن إيران تعتبر، فى أفضل حالاتها، قوة إقليمية محدودة. بل أن البعض قد يؤيد تراجع هذه التسمية بحدة بسبب الآثار الناجمة عن حربها الطويلة مع العراق إضافة إلى المقاطعة الغربية لها منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ تقريباً بل يمكن القول بأن إيران ليست ولم تكن قط دولة عدوانية مواجهة للولايات المتحدة بالمقارنة مع الإطار الذى وضعت فيه واشنطن الإتحاد السوفيتى أو حتى الصين أثناء فترة الحرب الباردة. وحتى إذا قبلنا بأن إيران، وإلى حد ما السودان تشكلان هاجساً من القلق والإزعاج للولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، إلا أنهما لا تشكلان أى خطر حقيقى أو حتى أيديولوجى للحكومات المحيطة بهما. وأن عوامل عدم الإستقرار الذى تعانى منه هذه الدول تعود فى مجملها إلى تجاربها الفاشلة إقتصادياً وسياسياً، واستغلال ذلك من قبل الفئات الإسلامية المعارضة فى الداخل. وبالنتيجة، فأن إتهام إيران والسودان بأنهما دولتان معتديتان يجب ألا يتعدى نطاق الفكرة المحدودة جداً لدعمهما المجموعات الإسلامية مالياً وعسكرياً على الرغم من عدم توافر أية أدلة أو براهين قاطعة من قبل الإدارة الأمريكية على ذلك.

إذا سقطت أحجار الدومينو لصالح حكومات جديدة قائمة على أسس إسلامية، فقد ترتبط هذه الحكومات بعلاقات إقتصادية وعسكرية وعقائدية مع إيران والسودان وذلك على غرار العلاقات الراهنة بين هاتين الدولتين وجماعات المعارضة الإسلامية. إلا أن قيام مثل هذه الروابط ليس بالأمر المحتوم بل يمكن حتى إضعافها فى حالة مبادرة الولايات المتحدة بإقامة علاقات دبلوماسية نشطة مع تلك الأنظمة الجديدة واستمرار الحكومة الأمريكية فى تقديم مساعدات إقتصادية وعسكرية حقيقية لها. ومن الدلائل المشجعة على سياسة الإنفتاح على الإسلام السياسى مستقبلاً الإتصالات الأمريكية الجارية مع الكثير من الجماعات الإسلامية، الأمر الذى يوحى بمضى الولايات المتحدة فى اتباع هذه السياسة الخارجية فعلياً فى الوقت الراهن.(٣١)

ومن جهة ثانية، تختلف الأهمية الإستراتيجية والإقتصادية للدول المستهدفة بواسطة إيران والسودان من حالة إلى أخرى. ولكن لو سقطت دولة مهمة للغاية مثل مصر لصالح الحركات الإسلامية، ومن ثم فى نطاق سيطرة إيران أو السودان، فلاشك أن يكون ذلك مصدراً رئيسياً لقلق الولايات المتحدة كما أشرنا سابقاً. (٣٢) ولكن، وبشكل عام، فأن وجود دولة (حكومة) إسلامية فى بلد ما لا يعنى بالضرورة قيام رابطة وثيقة بينها وبين إيران أو السودان أو أن تتحول الدولة الوليدة إلى كيان تابع لهما. ومن المرجح جداً أن تحافظ هذه الحكومات الجديدة على علاقات طيبة مع كل من الولايات المتحدة وأصدقائها من دول المنطقة. ولكن يظل هذا الإحتمال مشروطاً، بالطبع، بالسياسة التى تقرر الولايات المتحدة إتباعها فى ذلك الوقت.

### جـ- متى يحتمل وقوع الهزائم فى ظل نظرية الدومينو؟:

قدم جاك سنايدر Jack Snyder (مستخدماً تحليل روبرت جارفيس Robert Jervis) أربعة عوامل تتراكم عند تضافرها تأثيرات الدومينو. وتشمل هذه العوامل:

١- أن تكون الدول المستهدفة ضعيفة من الداخل، وصغيرة الحجم، ومتصلة جغرافيا، ومحرومة من الحلفاء الأقوياء ٢- أن تكون قطعة الدومينو الساقطة أولاً مشابهة فى خصائصها للدول المستهدفة لاحقاً ٣- أن تكون الدومينو الأساسية دولة كبيرة بحيث يعنى سقوطها زيادة كبيرة لموارد الدولة التوسعية، أو أن يثير تساؤلات حول إرادة أطراف القوة فى ظل الأمر الواقع فى القتال من أجل مصالحها ٤- أن تسهل التقنية العسكرية عملية الهجوم.(٣٣)

وسوف نناقش كل من هذه العوامل وتطبيقاتها على سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه الإسلام السياسى بقدر من التفصيل.

### - خصائص الدولة فى نظرية الدومينو:

فى أغلب الأحيان ينظر إلى الثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩ كأول مؤشر على قوة الإسلام على الرغم من ظهور المد

---

(٣١) حسن الترابى، الأمين العام للمؤتمر الشعبى العربى الإسلامى، فى حديث أمام الكونجرس، (Ibid., 3-23) ومن أجل الإطلاع على بعض الإتصالات بين الولايات المتحدة وحماس أنظر:
House Hearing, March 9, 1993, 20-23; Christian Science Monitor, 4/29/1993, P. 3.

(32) New York Times, 22/8/1993.

(33) Dominoes and Bandwagons 7, 39-40.

السياسى الإسلامى الجديد فى الباكستان مع بدايات عقد السبعينيات. وخلال عقد الثمانينيات بدأت الولايات المتحدة فى ربط الإسلام السياسى بالتنظيمات الإرهابية المنطلقة من إيران وإتهام القيادة الإيرانية بالجمع بين الطموحات السياسية لهذه المنظمات والإسلام. وأخذت واشنطن، منذ ذلك الحين، تنظر إلى إيران، والسودان لاحقاً، على أنهما تستغلان حالة عدم الاستقرار المحيطة بجيرانهما والقيام بدعم قوى المعارضة هناك بمختلف التسهيلات المالية والعسكرية والأيديولوجية.

وقد تتباين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط وجنوب آسيا أو تختلف من حيث ضعفها الداخلى، إلا أنها تشترك، وبدرجات متفاوتة، فى المعاناة من مشاكل جمة من قبيل الفساد الحكومى وعدم الكفاءة، وعدم قدرة البنية التحتية على تلبية الإحتياجات البشرية المتزايدة من جراء النمو السكانى الهائل، والمعدلات العالية من البطالة أو تشغيل الكوادر المثقفة فى مراكز متواضعة لا تليق بمؤهلاتهم العلمية، إضافة إلى مشكلة تراكم الديون الخارجية الباهظة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من هذه الدول صغيرة الحجم، وخصوصاً تلك الواقعة فى منطقة آسيا الوسطى، المتصلة جغرافياً بإيران، الأمر الذى يزيد من المخاوف الأمريكية من الدور الإيرانى هناك ولا سيما فى ظل استمرار وتراكم المشاكل المتنوعة سابقة الذكر.(٣٤) ومن نفس المنطلق أيضاً، يثير قرب السودان الجغرافى من مصر قلق صناع السياسة الأمريكية. فإذاً، يمكن اعتبار الضعف الداخلى والتماس الجغرافى فى المنطقة الإسلامية من أهم العوامل المساعدة على إمكانية تحقق نظرية الدومينو على أى شكل من أشكال عدم الإستقرار، حيث يمكن لحالة عدم الإستقرار فى أية دولة منها أن تنتشر بشكل واسع أو أنها، فى أضعف الأحوال، ستؤثر على الموقف السياسى المحلى للدول المحيطة بها.

ومع نهاية الحرب الباردة بدأ التحمس لفكرة التحالفات الجديدة يخبو، وخاصة فى دول العالم الثالث. فعلى سبيل المثال، أبدت العديد من الدول بما فى ذلك روسيا والولايات المتحدة وإيران وتركيا اهتماماً متزايداً بجمهوريات آسيا الوسطى الجديدة. ولكن تلك الدول فضلت إقامة علاقات متوازنة مع الجميع دون الدخول فى أى تحالف موجه لأحد هذه الخصوم. إلا أن مصر، فى المقابل، تعتبر ذات أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة. وأى إحتمال لقيام حكومة إسلامية فى تلك الدولة بتأثير من إيران أوالسودان سيكون محط قلق عميق لصناع القرار السياسى فى واشنطن. وإذا أخذنا بعين الإعتبار الولايات المتحدة كحليف قوى لمصر، رغم معاناة الأخيرة من نقاط الضعف الأخرى الكامنة فى إنكشافها أمام ضغوطات الإسلام السياسى، فلن يكون العامل الأول فى نموذج سنايدر متحققاً فى هذا الصدد. ومن غير الواضح، إذاً، أن يكون لهذا العامل أى تأثير فعلى على العوامل الثلاثة الأخرى.

**- حجر الدومينو الاساسية مشابهة للكثير من غيرها :**

قدم دوجلاس ماكدونالد Douglas Macdonald عدداً من الأسباب المؤدية إلى حدوث ما أسماه بالعدوى الثورية Revolutionary Contagion حيث تتساقط أحجار الدومينو تباعاً، وخصوصاً إذا لم تتدخل أية قوة عظمى لمنع ذلك. وتشتمل هذه الأسباب على:

الأزمات الإقتصادية الإقليمية، وجود مجموعة من النخب الضعيفة والمنهارة فى الدول المستهدفة، الآثار المادية والنفسية الناجمة عن حرب شاملة قريبة زمنياً، تنامى شعبية أيديولوجية عامة فى عدد من الدول فى نفس المنطقة، الأزمات السياسية الداخلية المؤدية إلى نشر الفوضى والصراع الإجتماعى، وإستراتيجيات الهجوم السياسى النشط لنشر الثورة بواسطة دولة أو مجموعات ثورية.(٣٥)

وفى الحقيقة، تنتشر الكثير من هذه العوامل فى المناطق المؤلفة من الدول المكتظة بالسكان وذات الأغلبية المسلمة. ولذلك، يمكن القول بأن قطعة الدومينو الأولى الآيلة للسقوط فى المنطقة تشترك فى خصائص كثيرة (إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً وثقافياً) مع بقية دول المنطقة، وبالنتيجة هناك سبب مقنع للاعتقاد بأن أى اضطراب أو عدم أستقرار فى المنطقة بغض النظر عن طبيعته وجذوره، سيشعل فتائل أحداث مشابهة فى الدول المجاورة الأخرى.

**- الدومينو الاساسية دولة كبيرة :**

وتبعاً لآراء جرفيس وسنايدر، فإذا كانت قطعة الدومينو

---

(٣٤) على سبيل المثال، انظر المناقشة الخاصة بأهمية طاجيكستان كحزام أمنى لروسيا:

(New York Times, 11/7/1993);

كذلك، فإن المواقع الجغرافى للسودان يزيد من قيمتها الإستراتيجية الكامنة لكل من الولايات المتحدة وإيران، أنظر:

Samuel M. Makinda, "Iran, Sudan, and Islam," The World Todat 49, no. 6 (June 1993): 108.

(35) Douglas J. Macdonald, "Falling Dominoes," 245.

الرئيسية دولة كبيرة، فأن سقوطها سيزيد من قوة وموارد الدولة العدوانية، ويهدد بذلك مصداقية "ميزان القوى الراهن". وانطلاقاً من هذا الرأى فانه يتحتم بداية تحديد الدولة أو الدول الرئيسية (الكبيرة) فى المنطقة، ومن ثم تحديد ما إذا كان سقوطها سيؤدى إلى زيادة قوة الدول المعادية للولايات المتحدة (كإيران أو السودان)، وأخيراً مدى تعرض المصداقية الأمريكية للخطر.

بمعنى آخر، يمكن النظر فى مسألة سقوط الدولة الكبيرة إما من خلال الموارد والإمكانيات التى تجنيها الدولة العدوانية من جراء ذلك، أو عن طريق تقدير الآثار الناجمة عن سقوط الدومينو على استقرار الدول الأخرى. فقد اعتبر البعض كلاً من إقليم كيلتان فى ماليزيا(٣٦)، والسودان(٣٧)، وطاجيكستان(٣٨)، ومصر(٣٩)، حالات إختبارية وجوهرية فيما يتعلق بتنامى قوة الإسلام السياسى وتأثيراتها المحتملة إقليمياً ودولياً، وإن تفاوتت من حالة لأخرى. فعلى الرغم من سقوط السودان فى أحضان الإسلام السياسى مثلاً، إلا أن مصر هى المرجحة لتغيير موازين القوة الإقليمية وتهديد المصالح الأمريكية فى المنطقة. ولهذا، فأن مصر هى الدومينو التى يجب أن تثير قلق الولايات المتحدة. فإعتبار مصر نموذجاً حيوياً من قبل صناع القرار السياسى(٤٠)، قد يكون أكثر اقناعاً فى إثارة المخاوف الأمريكية من إحتمالات التطبيق المنطقى لنظرية الدومينو فيما يخص الإسلام السياسى. ويعود مرد هذا الأمر بشكل رئيسى إلى المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة فى مصر فيما يتعلق بأمن ووجود إسرائيل، ومنطقة الخليج الغنية بالنفط، إضافة إلى مسألة أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط. فلو سقطت مصر فى أيدى الإسلام السياسى، فأن هذا سيعطى دول المنطقة الأخرى دفعاً كافياً نحو السير فى نفس الإتجاه وبخاصة عبر المحاكاة وليس بالضرورة عن طريق التدخل التخريبى من قبل ذلك النظام الجديد. وهنالك حتماً درجة من المصداقية والواقعية لتحقق هذا السيناريو نظراً للدور التاريخى المهم الذى لعبته مصر فى المنطقة بغض النظر عن شكل وطبيعة النظام السياسى الحاكم فيها. ولكن المسألة هنا ليست بالضرورة احتمال سقوط مصر فى دائرة الإسلام السياسى، بل الأهم من ذلك هو درجة الإستقرار السياسى ومدى الإستجابة الحكومية للمطالب الجماهيرية.

ولا توجد أدلة كافية على أن الإسلام السياسى يمتلك الروابط الفكرية والسياسية القوية إلى الحد الذى يجعل سقوط أحجار أخرى فى الدومينو أمراً حتمياً. ولكن التقاعس واللامبالاة من قبل الكثير من الأنظمة الحاكمة لمطالب الجماهير تجعل من المحاكاة تعبيراً عن موجة عارمة من الرغبة الجماهيرية فى "التغيير من أجل التغيير" وليس بالضرورة تعبيراً عن حركة فكرية وسياسية قوية ومتماسكة فى المنطقة.

وقد كانت الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ تجربة حقيقية مهمة لصناع السياسة الأمريكية للتكهن بما سوف تؤول إليه الأحداث تبعاً لفرضية سقوط الدولة الكبيرة على إنتشار الإسلام السياسى فى الدول الأخرى المجاورة.(٤١) إلا أن الولايات المتحدة أخفقت وبشكل واضح فى هذا الخصوص. فمن جهة، لم تكن الثورة الإيرانية محرضة من الخارج، إلا أنها أدت إلى سقوط دولة مهمة إستراتيجياً وسياسياً ومن حيث مواردها الطبيعية فى أيدى معادية للولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فأن عجز صناع القرار وأجهزة المخابرات الأمريكية عن التنبؤ بهذا الحدث وعدم القدرة على التعامل مع التطورات اللاحقة ولا سيما فيما يخص أزمة الرهائن فى السفارة الأمريكية بطهران قد وجه ضربة مؤلمة للولايات المتحدة ولمصداقيتها تجاه حلفائها الرئيسيين، وخاصةً فى منطقة الشرق الأوسط.

وبعد حرب الخليج، أعلنت الولايات المتحدة بوضوح أنها لن تسمح بتعرض مصالحها الحيوية فى المنطقة للخطر، وخاصة تلك المتعلقة بإسرائيل والموارد النفطية بسبب عوامل عدم الإستقرار السياسى هناك. وحتى فى حال عدم تدخل الولايات المتحدة لمنع سقوط دولة مهمة كمصر فى دائرة الإسلام السياسى، فإن ذلك لا يعنى بأن واشنطن تقوم بإرسال إشارات إلى دول المنطقة مفادها أنها ستسمح لذلك

---

(36) Los Angeles Times, 8 August 1992.

(37) New York Times, 1 January 1992.

(38) New York Times, 11 July 1993.

(39) New York Times, 8 December 1993.

(40) Ibid.

(٤١) قد ينتقد البعض اعتبار إيران حالة إختبار حقيقية بسبب خصوصيتها الشيعية. ولكننا نتفق مع زبيدا Zubaida بانه بينما "لعبت عناصر الثقافة الإيرانية – الشيعية دوراً حاسماً فى شعارات وأحداث الثورة.... فان الظروف الناتجة عن الدولة الحديثة والمعترك السياسى الحديث قد أدخلت فى هذه التركيبة تلك الشعارات والأحداث بشكل حيوى وأحياناً بشكل بارز" (Zubaida 180).

النظام الجديد أو أى نظام آخر بأن يهدد مصالحها الحيوية. ولا توجد أية مبررات حقيقية أو منطقية تؤيد الموقف الأمريكى الراهن فى تفضيل وجود الحكومات المعززة عسكرياً وذلك فى محاولة لحماية مصالحها الحيوية فى المنطقة. وإذا استمرت الولايات المتحدة فى مواصلة نهجها السياسى الحالى فمن المؤكد أن يكون أى نظام جديد، بغض النظر عن تكوينه، أكثر تطرفاً فى عدائها للولايات المتحدة ومصالحها فى المنطقة. وأن مثل هذا السيناريو السيىء سيقود حتماً إلى خلق المشاكل السياسية بعيدة المدى.

**- البعد العسكرى:**

من المؤكد أن الولايات المتحدة لا ترغب بأن يكون بمقدور إيران أو السودان إعاقة مصالحها النفطية فى المنطقة، كما أنها ترفض قيام أى نظام معاد لها فى مصر تحديداً وقد خلق تدخل الولايات المتحدة فى حرب الخليج صورة غامضة عن التدخلات الأمريكية المماثلة فى المستقبل. ففى حين أن الرغبة الأمريكية فى بناء تواجد عسكرى كبير لها فى الخليج قد أرسل رسالة واضحة لكل من الحلفاء والخصوم تفيد تصميم واشنطن على حماية مصالحها الحيوية، إلا أن ذلك قد خلق أيضاً إحساساً كاذباً من الثقة من جهة الولايات المتحدة بأن أية مواجهة فى المستقبل لن تعكس بالضرورة نتائج مشابهة لحرب الخليج. فمن المشكوك فيه مثلاً، أن يسمح الخصم للقوات الأمريكية بحشد تواجد كبير خلال فترة زمنية طويلة على غرار عمليات درع الصحراء التى استمرت لمدة سبعة شهور قبل اندلاع حرب تحرير الكويت. وعلاوة على ذلك. فلو إستطاع أى عدو للولايات المتحدة الحصول على أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً القوة النووية، فإن ذلك سوف يؤثر بالتأكيد سلباً على قوة أمريكا الهجومية فى المنطقة.

**د- ماذا يحدث فى حالة قيام حكم إسلامى فى مصر او الجزائر؟**

تعتبر مصر والجزائر من بين أبرز الدول الكبيرة المرشحة لقيام حكومات إسلامية فيها. ولو تحقق هذا الأمر، فكيف سيكون شكل التحدى للمصالح الأمريكية الحيوية؟ وما هى أهم الإنعكاسات المتعلقة بالأمن الإقليمى والعالمى فى حالة وصول الجماعات الإسلامية إلى السلطة فى هاتين الدولتين؟ فبالنسبة لمصر، تعتبر جماعة الإخوان المسلمين أبرز القوى الدينية.(٤٢)

وصول هذه الجماعة لدفة الحكم لا يعنى بالضرورة تعريض المصالح الأمريكية والعالمية الحيوية للخطر. فهذه المجموعة معتدلة إلى الحد الذى يجعلها قادرة على التعامل مع الولايات المتحدة لما تراه من مزايا فى هذا الخصوص. كما أنها حركة براغماتية لا تؤيد مواجهة الولايات المتحدة أو الغرب عموماً فى ظل مهمتها العسيرة فى التعامل مع المشاكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التى تواجه مصر حالياً. وبالإضافة إلى ذلك، فمن غير المرجح أن تعارض حركة الإخوان المسلمين المسيرة السلمية فى المنطقة، إذ لم تعتمد هذه الحركة فكرياً على الصراع العربى الإسرائيلى عند وضع أسسها الأيديولوجية والتنظيمية. كما أن الثقل الكبير للمشاكل التى ستواجهها محلياً سيمنعها بشكل طبيعى من تشتيت مواردها الثمينة فى أى صراع عالمى. وبالنتيجة، فإن مصدر الخوف الوحيد، فى المنظور الأمريكى، يكمن فى وجود المجموعات الإسلامية الأصولية

وبغض النظر عن طريقة وصول مثل هذه الجماعات إلى الحكم، فإن التأثيرات الناجمة عن ذلك ستكون مثيرة وخطيرة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. فعلى الصعيد الداخلى ستلجأ المجموعة إلى إستخدام القوة والعنف لإسكات خصومها وخاصة فى ظل عدم تمتعها بقاعدة جماهيرية واسعة.(٤٣) الأمر الذى يزيد قلق الغرب

---

(٤٢) الأدبيات الحديثة الخاصة بجماعة الإخوان المسلمين فى مصر قليلة. ولكن تشير مصادر عديدة إلى أن الجيل الحالى من "الأخوان" أكثر إعتدالاً من أسلافهم وأنهم على إستعداد للعمل داخل النظام السياسى القائم، أنظر على سبيل المثال:

Sisk Timothy, Islam and Democracy: Religion, Politics, and Power in the Middle East. (Washington, D. C.: United States Institute of Peace, 1992): 42-44; Gregory L. Aftandilian, Egypt's Bid For Arab Leadership (New York: Council on Foreign Relations, 1993): 57-58.

وقد بدأت الحكومة المصرية مؤخراً بضرب "الأخوان المسلمين" متهمة بأنها جماعة إرهابية. وقد يعود السبب فى ذلك إلى عدم حاجة السلطة حالياً إلى هذه الجماعة للسيطرة على المجموعات الأكثر تطرفاً مثل الجماعة الإسلامية:

Tom Porteous, "Egypt: Equating Islamists With Terrorists is Counter-Productive," Middle East International, no. 454 (9 July 1993): 15.

Middle East International, no. 478 (24 June 1994): 12.

(٤٣) قد يورد البعض نموذج السودان بإعتباره من أفضل الأمثلة على هذا النوع من السيناريو، حيث سرعان ما يلجأ النظام إلى استخدام العنف والإضطهاد من أجل الإمساك بالسلطة. ولكن من الواضح أن أية مجموعة تصل إلى السلطة وبغض النظر عن أيديولوجيتها، فانها تسعى إلى المحافظة على الزعامة بجميع الوسائل الإكراهية.

على مسائل حقوق الإنسان.

أما على المستويين الإقليمي والعالمي، فإن هذا التصور سيكون باعثاً على عدم الإستقرار في أفضل الأحوال، وسيكون قابلاً للإنفجار في أسوئها. فوجود حكومة من هذا النوع سيكون على أقل التقديرات مصدراً مهماً لتهديد عملية السلام في المنطقة. كما أن حجم الإضطراب الداخلي في ظل هذه الحكومة الجديدة سيكون بالتأكيد أمراً مزعجاً لجيرانها، حيث تتزايد المخاوف من عبور هذه التوترات لحدود الدول المجاورة والتأثير على المواقف الداخلية الأخرى فيها. ويمكن لهذا التصور أن يحظى ببعد آخر إن كان هذا النظام مرتبطاً بأي من إيران أو السودان أو كليهما وأن يبدأ بتمويل ومساعدة الحركات الأصولية المماثلة في الدول الأخرى. وعندئذ، سوف يزيد الإضطراب المحتمل من جراء التأثير السلبي على العملية السلمية في المنطقة ككل إما من خلال الضغوط المحلية أو عن طريق إتساع دائرة الإضطرابات وتحولها إلى نزاع مسلح.

ولعل من أكبر المخاطر التي يجب على الولايات المتحدة مواجهتها احتمال حصول النظام الجديد على أسلحة نووية وانعكاسات ذلك على الصعيدين المحلي والدولي. ومن المهم جداً أن نفهم من البداية أن تحليل مثل هذا الموقف لا يمكن أن يتم في إطار تحديد ما إذا كانت هذه الحكومات عقلانية أم لا. فالمنظور الغربي تجاه العالم العربي وكذلك الدول التي يهيمن عليها المسلمون ينطلق في الغالب من إفتراضات منحازة ضد هذه الشعوب ودينها. فالمسلمون، وخاصة العرب منهم ليسوا عقلانيين بصورة وراثية. إضافة إلى ذلك، فإن معظم الأفراد الذين أسسوا الجماعات الإسلامية هم من بين الأكثر ثقافة بين أبناء شعوبهم.(٤٤) وعلى الرغم من أن السمة الشاملة لهذه الجماعات والمتمثلة في رغبتهم في مشاهدة حكوماتهم وهي تزاح عن الحكم، إلا أنهم يختلفون في وسائل تحقيق هذا الهدف والبديل المفضل لتلك الحكومات. كما أن الجماعات الإسلامية ليست بالضرورة مجموعات متحمسة دينياً وتتصرف بصورة غير عقلانية. ولذلك يجب التعامل معها بصورة معقولة. فهذا النوع من الإفتراض خطير للغاية إذ أنه يحمل في طياته ميولاً قد تكون السبب في الإفراط أو الإقلال من مقدرات الخصم.

كما يمكن أن نتساءل بقوة هنا: لماذا لا تعتبر درجة عقلانية الطرف الآخر مهمة للولايات المتحدة إذا كان ذلك الطرف حليفاً ومؤيداً للسياسة الأمريكية؟ فعلى سبيل المثال، هل كان صدام حسين أكثر عقلانية عندما كان يتلقى المساعدات العسكرية الأمريكية مما كان عليه عندما قام بغزو الكويت؟! فلمجرد أن يقوم أي نظام سياسي على أسس إسلامية أو أن يحقق أهدافه عبر إنقلاب عسكري أو ثورة شعبية، فأن ذلك لا يعني بالضرورة بأنه غير عقلاني. أن ما يجب تقديره هنا هو "النية Intent" والأهداف التي يضعها اللاعبون نصب أعينهم ويأملون بتحقيقها فور وصولهم إلى السلطة. والأهم من ذلك هو معرفة إن كان هذا النظام قادراً على تحقيق تلك الأهداف بالفعل. وهكذا، وعندما نعود إلى الموضوع الذي نحن بصدده، يجب علينا أن نحدد أولاً: إن كانت لدى المجموعات الأصولية النية على تأسيس ترسانة نووية والعزم على إستخدامها وثانيا: يجب أن نحدد مدى قدرة هؤلاء اللاعبين (الجماعات) على إمتلاك القدرات اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

أن هذا النوع من التحليل المسبب ضروري جداً حيث أنه من المعروف أن معظم الدول لديها الرغبة في الحصول على قدر معين من الإمكانات العسكرية، والقدرة على إبتزاز الغير وأهدافاً أخرى كثيرة. ولكن المرجح دائماً هو أنها لن تكون قادرة على إمتلاك هذه الوسائل التي تمكنها من تحقيق غاياتها بالفعل.

وعلى إفتراض أن أي نظام في مصر يرغب في الحصول على الأسلحة النووية، فما هي تأثيرات ذلك على الإستقرار الإقليمي والعالمي؟ وهل تتسم هذه التأثيرات بنفس نمط وجود البعد الإسلامي؟ أن العنصر الأهم الذي يجب أخذه في الحسبان في حال إمتلاك مصر للسلاح النووي هو مدى إستقرار ذلك النظام بغض النظر عن توجهاته. ولعل أفضل سيناريو هنا سيكون في حالة وجود الحكومة المعتدلة، أيضاً بغض النظر عما إذا كانت إسلامية أو علمانية، إذ أن ذلك سوف يساعد على إستمرارية وضمان شكل من أشكال الإستقرار في هذا البلد. ولكن مثل هذا الإحتمال بحاجة إلى سنوات عديدة قادمة في المستقبل. وفي حالة استيلاء نظام ما، مهما كانت طبيعته أيضاً، على مقاليد السلطة بالقوة فأن إفتراض وجود القوة النووية سيكون موضوعاً شائكاً ومليئاً بالمشاكل نتيجة لحالة عدم الإستقرار والحاجة إلى إستخدام الإرهاب للحفاظ على الحكم.

ولعل السيناريو الأكثر إزعاجاً والأقل سهولة للشرح هنا سيكون في حالة وجود حكومة منتخبة أو مدعومة جماهيرياً ولكنها غير عقلانية أو عدوانية بطبيعتها من المنظور الدولي. وهذه هي النقطة الحرجة التي توفر المنطق الأساسي لإمكانية تطبيق نظرية الدومينو تجاه الإسلام السياسي.

(44) Edward W Said, "The Phony Islamic Threat", New York Times Magazine (November 21, 1993): 62-65. Also, John L. Esposito in Riding the Tiger, 190.

وإلى حد معين، فإن هذا الإحتمال سوف يكون من أسوأ السيناريوهات العقلانية بالنسبة لصناع السياسة الأمريكية. وقد تحقق مثل هذا الحوار الصعب بالفعل على شكل الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. وعلى الرغم من اعتبار الولايات المتحدة الدولة الوليدة من هذا السيناريو عنصراً مزعجاً ومضايقاً، إن لم يكن مهدداً لها، إلا أن تلك التجربة لم تنته بكارثة. وعلاوة على ذلك، فإن موقف إيران المعادى للغرب كان نتيجة طبيعية لسياسة العزلة التى فرضتها الولايات المتحدة على الجمهورية الإسلامية. ولكن السيناريو الأكثر خطورة والمحتمل على المدى البعيد فيكمن فى إنتشار الإسلام السياسى عبر دول المنطقة، الأمر الذى قد يؤدى إلى قيام رابطة إسلامية شاملة ذات صفة سياسية وإقتصادية بينها. وعلى الرغم من أن وجود بعض الروابط الإقتصادية والسياسية بين الدول ذات الغالبية الإسلامية قد يزعج الغرب حالياً، إلا أن مثل هذه الروابط لا تحمل خصائص إسلامية من شأنها أن تقلق السياسة الأمريكية. ولكن الخطورة تكمن فى إنتشار مثل هذه الروابط فى ظل وجود قيادات سياسية إسلامية تعمل من أجل تحقيق وحدة حقيقية بين الدول الإسلامية من شأنها أن تقلص الدور الأمريكى فى المنطقة على غرار نتائج الوحدة الأوربية والإتحاد الآسيوى. ولكن إمكانية قيام رابطة تشمل المنطقة الإسلامية برمتها تظل ضئيلة جداً بسبب التباين الملحوظ بين هذه الحركات الدينية العاملة فيها كما بينا آنفاً.

والموقع الآخر الذى يحتمل قيام دولة إسلامية بشكل قوى هو الجزائر. ففى عام ١٩٩٠ كسبت جبهة الإنقاذ الإسلامى عدداً ساحقاً من مقاعد البرلمان فى الجولة الأولى من الإنتخابات العامة، معطية بذلك المؤشرات الواضحة بأنها ستتمكن من تشكيل الحكومة فى الجولة الإنتخابية الثانية. ولكن الجولة الثانية لم تتم أبداً بسبب الإنقلاب العسكرى الذى علق الإنتخابات وضمن فيما بعد تسليم مقاليد الحكم للحكومة العلمانية الراهنة. وبذلك تكون حالة الجزائر نموذجاً مختلفاً عن النموذج السودانى حيث أخذ الإنقلاب العسكرى بعداً إسلامياً، فى حين نالت جبهة الإنقاذ الوطنى فى الجزائر دعماً شعبياً كاد أن يوصله إلى كرسى الحكم من خلال السبل الديمقراطية.

وكان الرد الأمريكى تجاه الإنقلاب العسكرى فى الجزائر مؤيداً ومفضلاً للحكومة العلمانية التى تم تنصيبها بواسطة الجيش، وإن حاولت واشنطن لاحقاً إظهار تشجيعها للعسكر للعودة إلى الديمقراطية. وعلى أية حال، فقد كان هناك نمط معين من الديمقراطية لكل من الأطراف الجزائرية على طريقته الخاصة، وبالتحديد فيما يخص السماح للحكومة الأصلية الإحتفاظ بالسلطة.

وعموماً، فقد تم إقصاء جبهة الإنقاذ الوطنى من السلطة كما تم حظر الجبهة ذاتها واتهمت قيادتها العليا بانتهاك حقوق الإنسان كذريعة لتصفيتها مادياً. ومن جانبها، إنشقت عدة فئات عن ذلك التنظيم القوى والمتماسك فى الأصل وتباينت رؤاها بقوة حول أفضل الطرق لإستعادة السلطة. ونتيجة لهذه الإنشقاقات، إضافة إلى العنف الشديد الذى مارسته السلطة ضد هذه النخبة القيادية فى هذا التنظيم وأخيراً، بعد إجراء الإنتخابات الرئاسية، فقد ضعفت قدرة الجبهة على تهديد السلطة القائمة بشكل واضح.(٤٥) وبالتالى، فمن الصعوبة بمكان التنبؤ بأى سيناريو للمعارضة الإسلامية المحتملة فى الحالة الجزائرية.

## ٣ - الإستنتاج: هل نظرية الدومينو ملائمة للتطبيق على الإسلام السياسى ؟:

فى الوقت الذى يتطابق منطق الدومينو مع تصورات السياسة الخارجية الأمريكية فيما يخص الإسلام السياسى بشكل محكم، هناك براهين وافية على صعيد وسائل الإعلام والمناقشات الأكاديمية وحتى على لسان صناع السياسة بتسخير نظرية الدومينو من أجل تنظيم السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة. وسوف يركز الجزء الأخير من هذا التحليل على مدى تحديد ضرورة تطبيق نظرية الدومينو على الإسلام السياسى. بمعنى آخر، ما الذى يدفع صناع السياسة إلى الإعتقاد بجدوى تطبيق معتقدات نظرية الدومينو؟ وهل يوفر منطق الدومينو الأرضية الأكثر عقلانية لرسم سياسة خارجية مناسبة تجاه هذه الظاهرة؟ وهل سينتج عن تطبيقها النبوءة المحققة أم الكاذبة؟

يقول جرفيس Jervis بأنه توجد ثلاثة تفسيرات لتصديق نظرية الدومينو وهى: المضمون العقلانى، الإرضاء النفسى، الواقع السياسى المحلى.(٤٦) فالمضمون العقلانى هو الإفتراض المتأرجح بين الحد الأقصى والأدنى من قبل صناع القرار فى استخدام النظرية معتقدين أن خصمهم نمر ورقى يواجه قنفذاً شائكاً.(٤٧) ويقول دوجلاس ماكدونالد بأن نظرية الدومينو من حيث الحال والمضمون العقلانى تعتبر ملائمة فى ظل ظروف معينة، خاصة أن تم

(45) House Hearing, May 20, 1992; The Battle Looms; 4-5.

(46) Jack Snyder, "Introduction" Dominoes and Bandwagons, 9.

(47) Ibid.

إستعمالها من حيث مضامينها وليس أهدافها المحددة.(٤٨) وبينما يلاحظ حالات الفشل النادرة ولكن الذريعة فى نفس الوقت.(٤٩) ويرى ماكدونالد بأن منطق هذه النظرية كرد عقلانى على مجموعة من أسوأ الإفتراضات بخصوص المخاطر الكامنة فى حال عدم القيام بالتصرف العملى.(٥٠) يعتبر نجاحاً بصورة عامة. (٥١) وسوف نعود إلى هذه النقطة بعد قليل.

أما فيما يخص تفسيرات الإرضاء النفسى لهذه النظرية، فيبدو أن الدروس التاريخية تحمل من الدلائل ما تدفع بها صناع السياسة بعيداً عن تطبيق أو استخدام نظرية الدومينو. فبينما تقدم تجربة ميونخ دليلاً تاريخياً على سقوط أحجار الدومينو، فإن الحرب الباردة قد علمت صناع السياسة بعض الدروس المختلفة كلياً.(٥٢) وأننا نعتقد بأن هذا العامل تحديداً قد منع صناع القرار من التعامل مع الإسلام السياسى بوضوح من خلال الإطار العام لنظرية الدومينو. إلا أن الدرس التاريخى فى هذه الحالة لم يتمثل بإقرار ضعف منطق هذه النظرية فى فترة ما بعد الحرب الباردة، ولكنه تمثل بكل بساطة فى إعادة صياغته.

ويتمثل البعد الآخر للتفسير النفسى فى تصورات صناع السياسة عن وجود خصوم من النمور الورقية العدوانية Paper Tigers. ولقد تم إستخدام هذه الخاصية من قبل صناع السياسة فى تصديهم لإيران والسودان. وقد ولد هذا التصور عن الخصم ردة فعل محدودة من جانب الولايات المتحدة، حدا بها إلى عزل إيران والسودان فى الآونة الأخيرة عن المجتمع الدولى، ووضعهما على قائمة الدول التى ترعى الإرهاب.

وتعتبر تفسيرات الوضع السياسى المحلى صالحة أيضاً لتأييد نظرية الدومينو، حيث أنه يجب تبرير الإلتزامات الدولية المتزايدة فى أجواء السياسة الداخلية المفضلة لسياسة العزلة، أو على الأقل، الحد الأدنى من الإتصال الخارجى.(٥٣) وفى داخل الإدارة الأمريكية هناك جماعات الضغط الإقتصادية والعسكرية بالإضافة إلى بعض الكتل السياسية التى تأمل فى استمرار المساعدات المالية والعسكرية لبعض الأنظمة فى المنطقة والإحتفاظ بإمكانية التدخل العسكرى فيها والإبقاء على مستوى عال من الإنفاق الدفاعى وإقامة التحالفات معها.(٥٤) وتركز سياسة الولايات المتحدة الخارجية الراهنة على تطوير وإستمرارية إستراتيجية التحالفات.(٥٥) وفى هذه الحالة يجب على الإدارة الأمريكية أن توضح لحلفائها وخصومها دائماً عزمها على التدخل من أجل حماية مصالحها الحيوية وقدرتها الفعلية على تحقيق ذلك. وتتزامن كل هذه الإعتبارات مع النقاش الدائر حول الدور المستقبلى للولايات المتحدة فى النظام العالمى الجديد.(٥٦) ويمكن للمرء أن يفترض بأن العالم، وخاصة الولايات المتحدة، قد غدا بحاجة

(48) Douglas J. Macdonald, "Falling Dominoes", 246.

(49) Ibid.

(50) Ibid.

(51) Ibid.

(٥٢) وبالتحديد، فأن نظرية الدومينو التى طبقت على الحالة الشيوعية لم تكن مناسبة. ولمزيد من التفاصيل أنظر تحليل جيروم سلاتر J. Slater حول السياسة الأمريكية فى فيتنام وأمريكا المركزية.

(٥٣) يمكن الوصول إلى هذا الإستنتاج على ضوء خطاب وزير الخارجية الأمريكى السابق جيمس بيكر. James A. Baker, III "Selective Engagement: Principles for American Foreign Policy in a New Era", Vital Speeches of the Day LX, no. 10 (March 1, 1994): 299-302.

(54) Jack Snyder, "Introduction", Dominoes and Bandwagons, 12-14.

(55) Dispatch (24 June 1993): 377; Dispatch (16 June 1994): 302-303; Dispatch (5 March 1993): 310; Dispatch (4 May 1994): 198-200.

(٥٦) هناك مناظرة مستمرة حول الدور المستقبلى للسياسة الأمريكية وكيف يجب أن تكون فى أعقاب الحرب الباردة، أنظر: David C. Hendrickson, "American Foreign Policy", and Joseph Nye, Jr., "What New World Order?" in Foreign Affairs 71, no. 2 (Spring 1992); Charels W. Kegley and Eugene R. Wittkopf, eds., The Future of American Foreign Policy, New York: St. Martin's, 1992.

لعدو جديد يعيد للولايات المتحدة موقعها إبان الحرب الباردة نحو حلفائها ولا سيما فى حلف شمال الأطلسى (الناتو) وذلك من أجل مواجهة التنافس الإقتصادى العالمى المتزايد. ومهما كانت الأسباب فإن صناع السياسة الأمريكية يستطيعون استغلال منطق الدومينو بعقلانية فى سبيل صياغة سياساتهم تجاه الإسلام السياسى.

وعلى أية حال، فمن أجل تبرير استخدام منطق الدومينو وخاصة إذا كان قائماً على الوقاية العقلانية، فإنه ينبغى وجود شكل محدد من التهديد المنظم النابع من طرف الخصم. فأين يقع هذا الخطر فيما يخص الحركات الإسلامية السياسية: هل فى توجهها نحو اللجوء إلى إستخدام العنف، أو فى إمكانية فوزها فى الإنتخابات، أو من خلال روابطها العقائدية والسياسية؟ وبالتأكيد، لا يمكن القول أبداً بأن هذه الحركات الإسلامية السياسية المعارضة تميل إلى استخدام العنف. كما لا توجد أية أدلة قاطعة ترجح قيام هذه الجماعات بقبول الديمقراطية مرة واحدة أو احتكار السلطة ومصادرة الديمقراطية بعد فوزها فى أول انتخابات أكثر من احتمال قيام أندادهم من العلمانيين بمثل هذه الأعمال.(٥٧) وأخيراً، لا يمكن إنكار وجود درجة من الإرتباط السياسى بين هذه الحركات والجماعات الإسلامية تتمثل فى صور المساعدات السياسية والمالية والعسكرية التى تتلقاها من مصادر مختلفة من بينها إيران والسودان والسعودية والكويت وغيرها، إضافة إلى وجود بعض أوجه الشبه الفكرى بينها. إلا أن كل ذلك لا ينفى أو يؤكد وجود أية روابط حقيقية أو إستراتيجية منظمة بين هذه الحركات الإسلامية.

أن أى نظام جديد يقوم على أساس العنف والإضطهاد فى المنطقة، بغض النظر عن كونه علمانياً أم إسلامياً، لا يجب أن يقلق الولايات المتحدة فحسب بل المجتمع الدولى برمته، وخصوصاً فى حالة حصول ذلك النظام على القدرة النووية. أن المشكلة التى تواجه الأكاديميين فى تناولهم لمواضيع الإسلام السياسى تكمن، فى الحقيقة، فى إستخدامهم لمفاهيم الإسلام والتطرف بصورة نمطية ومتداخلة. ولكن، وكما أوضحنا سابقاً، فأن أية دولة، إسلامية كانت أم غير ذلك، من شأنها أن تملى وتضيف فوائد إستراتيجية مهمة جداً إلى المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالإستقرار الإقليمى والدولى وذلك من خلال تمتعها بشعبية وإستقرار فى الداخل.

وبينما يبدو من المقلق للغرب أن يشترك الكثير من سكان الأرض برابطة العروة الإسلامية، فلا يمكن القول أبداً بأن إسلاماً كهذا يمثل أى خطر سياسى وعقائدى مشترك نحو أحد. وحتى فى حالة إنضمام مجموعة من الدول الإسلامية إلى منهج إقتصادى مشترك، على سبيل المثال، أو قيامها بتأسيس قاعدة أيديولوجية عميقة، فليس من الواضح أن تشكل هذه الظواهر أية صورة من التهديد المنظم ضد الغرب أو ضد المجتمع الدولى عموماً. فالمخاطر والتهديدات الحقيقية ستظل قائمة فى الحالات الفردية المتمثلة فى الحكومات التى لا تحترم حقوق الإنسان والمواطنة على أرضها أو فى الدول الأخرى. ولعل هذا النوع من التهديد لا ينفرد به البعد الإسلامى، إذ أنه حقيقة حياتية على المستوى الدولى بغض النظر عن العقيدة. والمقابل، فإن الخطر الحقيقى الأكبر المخيم على المنطقة لا يزال يكمن فى عدم الإستقرار ونفور المواطنين من حكوماتهم وإحساسهم بالبعد عنها. فالأنظمة التى تنتخب شعبياً وتتمتع بوقوف الجماهير إلى جانبها إضافة إلى التأييد العالمى تمثل الأمل الأعظم فى بعث الإستقرار بالمنطقة دون أى تمييز بين أسسها العقائدية والفكرية.

أن نظرية الدومينو تمتلك القدرة على إعطاء افتراضات غير دقيقة فيما يخص الصور التى يراها صناع السياسة فى الولايات المتحدة ولا تبرر الإفتراضات المتعلقة بحدوث أسوأ الإحتمالات الممكنة. وأن هذه العلائق المنطقية ستقود حتماً إلى إتباع سياسة غير مناسبة وغير متزنة فى المنطقة. وفى حين أنه يجب على صناع السياسة الإحتراز بعقلانية، وخاصة عندما تكون أسوأ الإحتمالات قائمة، فإن ذلك سوف يقود حتماً إلى تنبوءات مرضية للذات فقط Self Ful-filling Prophesy، إذ أن السياسة الخاطئة قد تؤدى بدورها إلى تحقق مخاطر نظرية الدومينو.

ولا تقدم نظرية الدومينو أى تفسير إضافى لموضوع الإسلام السياسى عما قدمته بخصوص التهديد الشيوعى. فهذه النظرية تتلون وتستمد وجودها من التصورات المغلوطة

(٥٧) انظر: John L. Esposito, L. The Islamic Threat: Myth or Reality?, 185-189 and "Political Islam", 22-24.

والجهل المطلق بحقيقة الديناميكية السياسية لأى نظام يتم تشغيله فيه. فالسياسة ما كانت أبداً لتفسر أو تشرح بصورة أنيقة وواضحة كما تحاول نظرية الدومينو أن تقنعنا به. وبالتأكيد، فإن إعتقاداتها وحتميتها المطلقة تثير تساؤلات خطرة بخصوص صلاحيتها. فحتمية النظرية تفرض أن الممثلين المعنيين لا خيار لهم فى الأمر، حيث أن نتائجها حتمية الوقوع. وأن هذا النوع من التفكير يقلل إلى حد كبير من قدرة الإنسان على التعلم والتأقلم مع محيطه البيئى. فالنظرية،ضمن أضعف الحدود، تجرد اللاعبين فيها (الدول أو الحركات السياسية) من المزايا الخاصة بهم.

فلو رفضنا آلية الحتمية المطبق بصورة نموذجية فى نظرية الدومينو كما يقول ماكدونالد Macdonald، واستفدنا من نموذج الأمر الطارىء أو غير المتوقع، الذى يرى بأن "أحجار الدومينو قابلة للسقوط وفق شروط معينة إن لم تتخذ أى إجراء حيال ذلك لإيقاف الوقوع أو الحد منه".(٥٨) يمكن عندئذ أن نتوقع أيضاً بأن: قطع الدومينو قد تتساقط وفق شروط معينة عند استخدام السياسة الخاطئة لمنع ذلك أو احتوائه. وهذا ما يجب أن تتجنبه الولايات المتحدة فى التعامل مع الإسلام.

(58) Douglas J. Macdonald, "Falling Dominoes", 228




# الخليج العربى فى عالم متغير

## دراسـة فى معضـلة الأمن الخارجى وترتيباته

**د . سعد ناجي جواد**
كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد

**د . منعم صاحى العمار**
رئيس وحدة الدراسات الاستراتيجية
كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد

**لقد** كشفت الاحداث والنتائج التى جاءت بها حقائق التغيير الدولى الستار عن الهبة الاكاديمية فى تناول أبعاد الفعل السياسى ، محليا ودوليا ، فى منطقة الخليج العربى . لا سيما معضلة الأمن الخارجي فيه لاسباب متعددة . وقد تصدينا للمفردة الاخيرة عبر تفحصنا لماهيتها والعوامل المسببة لها وما ترتب عليها من أفعال وحصرنا نماذج التراتيب المطروحة للتصدى لتلك المعضلة ثم عرجنا على تقييمها راصدين أهم انعكاساتها . ونختتم بحثنا بتعيين سبل الانقاذ من تلك المعضلة .

### اولا: افكار اولية :

من قراءة لقاموس الأحداث الدولية المعاصر تطالعنا حقيقة مهمة مفادها أن منطقة الخليج العربى واحدة من أكثر مناطق العالم تأزما . ويعود ذلك الى تكالب الدول الاستعمارية للسيطرة عليها لما تحتله من مكانة استراتيجية ثابتة سواء من حيث موقعها الجغرافى الذى أعطاها أهمية سوقية عسكرية أو من حيث أهميتها الاقتصادية الموردية لانها مصدر النفط المتدفق والاحتياطى الاكبر فى العالم علاوة على كونها سوق تجارية أو استهلاكية واسعة . وقد تزايدت هذه الاهمية بعد الحرب العالمية الثانية لما تكتنزه المنطقة من ثروة وما أردفها من خلق للغريزة السياسية لدى أصحابها حيث استخدامها كورقة للمساومة ، وما أصاب إستراتيجيات الدول الكبرى من تبدل حيث تطويع الجغرافية لصالح انتشارها وضرورة تدفق النفط اليها . كل ذلك جعل منطقة الخليج العربى منطقة جذب وإغراء شديدين (١) . توضح فى مستويات مختلفة منها .

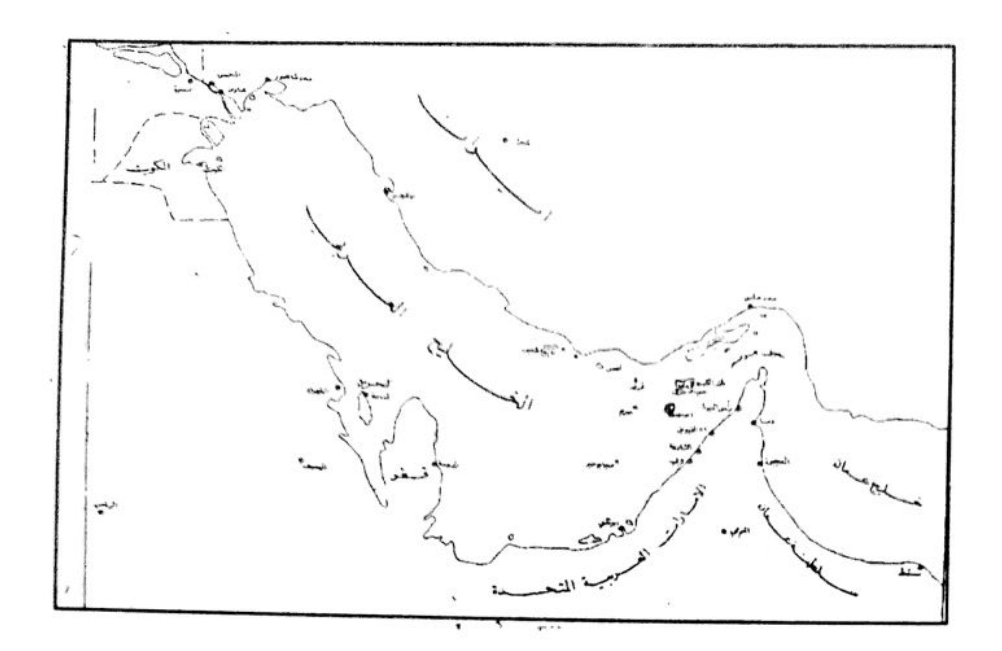
**الأول** : فى ظل القطبية الثنائية ، أصبح الخليج العربى مرتكزا لسياسة الاحتواء ضد العالم الشيوعى ، ولتنافس القوى العظمى للنفاذ اليه والنفوذ فيه (٢) .

**الثانى** : مثلت منطقة الخليج العربى الاقليم الممول والمزود للغرب واليابان بالطاقة .

---

١ – خالد بن محمد القاسمى ، الخليج العربى فى السياسة الدولية ، دار الثقافة العربية ، ط ١٩٨٧ ، ص ١٥ ومابعدها .

٢ – رياض نجيب الريس ، الخليج العربى ورياح التغيير ، سلسلة قضايا راهنة ، رياض الريس للكتب والنشر لندن . ١٩٨٧ ، ص ٩ ومابعدها .



**الثالث** : ما تؤديه الآن من مهمة أمنية مباشرة وحاسمة فى تكوين ميكانيكية الربط الذى برز بصورة مباشرة وواضحة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى بين الاستقرار الاقليمى والمصالح الدولية " هناك ارتباط وثيق بين أمن الخليج و"النظام العالمى الجديد حيث تمتلك دول الخليج ٦٥٪ من نفط العالم وهذه الميزة مكنتها من احتلال موقع خاص فى نظام شبكة المصالح الدولية (٣) .

وعلى الرغم من تبدل المستويات أعلاه ، الا أن منطقة الخليج العربى ظلت تحتفظ بأهميتها كمنطقة جذب للمصالح والمطامح الدولية لا بل أن التغييرات الدولية الاخيرة بكثافة تبدلاتها عززت أهمية الخليج العربى لكونه البيئة التى تحمل فى نسق تكونها مصالح العالم بشكل عام ومصالح الولايات المتحدة بشكل خاص " فهو دائرة القلب للمصالح الحيوية الامريكية ".

**أولا** : ففى ظل تغير هيكلية النظام الدولى ، بغياب أحد القطبين الرئيسيين ، وبالتالى انفراد واشنطن بالقوة العالمية . فان الخليج العربى مثل الاقليم الصالح لاثبات دورها العالمى فى ظل آليات " النظام العالمى الجديد " التى لم تتبلور بعد (٤) . وهنا أصرت الولايات المتحدة على صيانة وتطوير مصلحتها عبر تأمين ذاتها من دواعى الاضطراب . وهى : (٥)

أ - الحيلولة دون بروز قوى إقليمية جبارة فيه بما تملكه من أسلحة وتقنيات متطورة وذلك عن طريق الاحتواء أو التصدى لها بالعنف .

ب - السعى الحثيث لضبط وتقنين انتشار التكنولوجيا فيه . كونها أصبحت أداة تغير وهيمنة بيد الدولة المالكة لا سيما عندما تطوع عسكريا وبنجاح .

**ثانيا** : لقد جاء التغيير الذى أصاب طبيعة العلاقات

---

٣- أنظر جريدة شيحان ، أردنية اسبوعية ٩-١٥ أيار ١٩٩٢ .

٤ - الصغير الرحمانى ، النظام العالمى الجديد ، رؤية نقدية ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، العدد ٣ نيسان ١٩٩٢ ، ص ٥

٥ - ادوارد سعيد وآخرون ، حرب العالمين الاولى ، ترجمة وتحرير صبحى حديدى ، شركة الارض للنشر ، عمان ، ١٩٩١ ص ٧ - ٢٧ .

الدولية بمكانة منفردة للولايات المتحدة الامريكية على حساب أضمحلال دول العالم الثالث وكتلة عدم الانحياز . والذى تبدلت معه طبيعة الصراع الدولى من سياسى أيديولوجى الى اقتصادى فى جوهره ، بين دول الشمال والجنوب ، ومن أجل الاستفادة من هذا الحال وتثبيته سعت الولايات المتحدة للسيطرة على الخليج لكونه الاقليم الممول للنفط "جوهر التنافس لدى الشمال وعصب حياته الاقتصادية " .

**ثالثا** : لقد جاءت ظروف انهيار الاتحاد السوفيتى بتوقع مرصود مفاده ظهور أعمدة جديدة فى هيكلية " النظام العالمى الجديد " لا سيما بعد ظهور انحراف فى الفاعلية التدميرية "العسكرية " لصالح الفاعلية الاقتصادية . (٦) فالطرف المؤثر سيكون ذا اقتصاد متين شبه متكامل وتقنيات عالية "أوروبا الموحدة واليابان" حيث لديها فاعلية عالية ولكنهما لا يملكان القوة التدميرية اللازمة . وهنا بدأ الخليج العربى الساحة التى تمثل وتوفر الضاغط على تلك الأعمدة . سواء فى تثبيت أسس التعامل الدولى " كما هو الحال فى أزمة الخليج وما قدمته لصالح التدخل الدولى فى الصومال" لصالح الولايات المتحدة أو من خلال ما يدره هذا الاقليم من مدد للصناعة والحياة الاقتصادية فى تلك البلدان .

**رابعا** : لقد جاءت التغييرات الدولية الأخيرة ملوحة بضرورة ربط الاجزاء المحيطة بالمركز (٧) . وأول هذه الأجزاء جاء الخليج العربى والاقليم الذى ينبغى أن يكون مستقرا وآمنا .

أن جوهر الادراك المتحقق من أعلاه يتمحور حول معلمين أساسين يحملان معهما تناقضا محسوبا .

### ١- الاهمية الإستراتيجية :

ان الاهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربى لم تتبدل بل تطورت لصالح انفرادية قوة بها . والدليل على ذلك مازالت تلك الاهمية متمحورة حول هدفين أولهما القيمة السوقية للخليج كأرض وكأقليم ذلك لان السيطرة عليه تعنى إمتلاك المفتاح الجدى فى العالم فالخليج لم يعد منطقة مهمة فحسب بل أصبحت قلبا عالميا . ليغدو الخليج المثال الأفضل الذى يقدم الدليل على تأثير العامل الجغرافى المستمر والثابت على المجتمع والاقتصادى والسياسة (٨) . فموقعه المتميز بين القوى العالمية والاقليمية وطبيعته الجغرافية التى تجمع بين العنصرين البحرى والبرى جعلته يحتل أحد مفاتيح السيادة العالمية لا سيما تلك التى تتعلق بطبيعة التوازن الدولى كونه مجهزا بالقدرة على التحكم فى فرض الارادة فى لحظات السلم والحرب . ولو بدرجات متفاوتة . واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الاهمية النفطية للخليج الذى يحتوى على ثلثى الاحتياطى العالمى والممول الرئيسى للعالم الصناعى . فالسيطرة عليه تعنى احتواء الدول الصناعية "أوروبا واليابان " التى تسعى للابتعاد عن الفلك الأمريكى .

وقد أضاف انهيار الاتحاد السوفيتى دافعا جديدا حيث الفراغ الذى ينبغى شغله . لكون الخليج أصبح المنطقة التى يقاس بها حجم الدور وتأثيره بالنسبة للولايات المتحدة أو الدفاع عنه . وقد انعكس ذلك بوضوح من خلال كثافة تواجدها العسكرية فيه وبالقرب منه والذى أسس علاقة محسوبة لصالحها عن طريق الاتفاقيات الامنية مع دوله ، ومسعاها الدائم لخلق أسباب التهديد للقسم الآخر فخلق ما يسمى بالبؤر الساخنة لتبرير تدخلها العسكرية الذى عد مترادفا مع كل استجابة متوقعة .

ونتيجة لذلك رصدت الولايات المتحدة لعلاقاتها بمنطقة الخليج مهام ووظائف عديدة ، فعلاوة على السيطرة الفردية عليه رأت بضرورة . (٩)

أ - تحجيم دور القوى اليسارية المحلية التى بدأت تنشر قوتها علانية .

ب - تضييق الخناق أمام أى تقارب صينى أو يابانى وربما حتى الأوروبى مع دول الخليج تبعا لما تظهره الأولى من نزوع للأفلات من الفلك الأمريكى .

### ٢- الاهمية الامنية :

على العكس مما تقدم أعلاه . لقد طرأ تغير كبير فى النظرة للأمن فى الخليج . فالأمن بقدر ما يعنى سلامة الاقليم من الاخطار الخارجية والداخلية . فانه فى الخليج العربى جاء معكوسا بسبب أستنجاد دول الخليج ولدرء

---

٦ - ناصيف حتى التحولات فى النظام العالمى والمناخ الفكرى الجديد وانعكاساته على النظام الاقليمى ، المستقبل العربى العدد ١٦٥ ، ١٩٩٢ ، ص ٣٥

٧ - عبد الله بلقزيز ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى : ما العمل ؟ المستقبل العربى ، العدد ١٥٤ ، ١٩٩١ ، ص ٤ - ٢٥

8 - Joseph Nye, What New World Order, Foreign Affairs, Vol. 71, No. 1, 1992, p. 45.

٩- منير شفيق ، النظام الدولى الجديد وخيار المواجهة ، الناشر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ١٠٢

الاخطار الخارجية والداخلية بالقوى الاجنبية التى أحكمت قبضتها على المنطقة باكملها عبر تأسيسها للقواعد الدائمة أو المؤقتة ، تكثيف تواجدها البحرى ، عقد اتفاقيات أمنية طويلة المدى تتولى تلك القوى عبر مهمة تأمين حقيقة الأمن .. أو دفعها لدخول سباق تسلح رهيب تحت ذرائع استمرار التهديد الاقليمى .

وقد أشار البعض (١٠) إلى هذه الحقيقة بقولهم ، أن الأمن فى منطقة الخليج العربى يكشف بداءة عن معضلة مزمنة حيث تهدئة الوضع الداخلى بارتباط خارجى ، والوضع الاقليمى بهيمنة خارجية . وبعد ذلك تكون الحالة المتحققة ليست أمنا بل هى ترتيب مستعار للأمن "وهم الأمن" وهولاء رصدوا السبيل الوحيد الأنجح للنأى عن هذه الحالة بالدعوة الى إقليمية الأمن حيث مسئولية الدول المطلة عليه . بينما يرى البعض الآخر (١١) أن النتيجة المتحققة عبر هذا الأسلوب مقنعة اذا أخذنا بنظر الاعتبار الظروف الأمنية لدول الخليج التى تتميز بضعف مناعتها وهشاشة الترتيب الأمنى الجماعى المحلى .

وهذا يعنى أن حقيقة تقرير الأمن فى الخليج خرجت من إقليميته الى العالمية بسبب حجم الارتباط المحلى المتزايد بالقوى الخارجية . فالاتفاقيات الأمنية الثنائية ، واتفاقيات الحماية جعلت التقرير إرادة لا إرتباط بيد الاخرين ، فعلى الرغم من إمتلاك دول الخليج الوسائل الممكنة لتحقيق قدر معين من الأمن . الا أنها لم تكن حاسمة وربما قادرة على تحقيقه أو التصدى للتهديدات الإقليمية فى مهدها دون أستدراجها للعلاج الدولى . وبقدر ما سبب هذا الأمر من ارتباك للنظرة الأمنية التى تحملها تلك الدول ، فإنه طرح حقيقة العلاج على أرضية واسعة للنقاش . هل الأمن الخليجى واجب التحقيق عبر الرزمة العالمية الشاملة . حيث لا تستطيع دول الخليج بمفردها توفيره " أم أنه واجب التحقيق ذاتيا - اقليميا" . البعض عبر عن (١٢) اقتناعه بأن ضخامة التحدى وتعدد مصادر التهديد وضعف المناعة الأمنية والرغبة فى الحفاظ على الوضع الراهن والاهتزاز النفسى لدى أغلبية صناع القرار فى الخليج جعل أغلبيتهم لا سيما أمراء البترول مضطرين للترويج لحقيقة مفادها . أن الأمن فى الخليج لا يمكن تحقيقه الا عن طريق الرزمة الشاملة تبعا لشمولية معضلة الأمن " فهى حصيلة تفاعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية والمادية والمعنوية " وقد ساعدهم فى ذلك :

أ - ثمة اعتقاد بأن الأمن الشامل فى منطقة الخليج يبدو طبيعيا طبقا لحقائق الاعتماد المتبادل Global inter-dependence وذلك ان تحقيق الرفاة وضمان القدرة فى الدفاع عن النفس وتحقيق الاستقلالية السياسية لم يعد من الوظائف التى يمكن أن تؤديها الوحدات السياسية الصغيرة .

ب - أن ظاهرة الأمن فى منطقة الخليج تعبر عموما عن تلك الارتباطية الموصوفة بخصائص تكون النظام العالمى الجديد وديمومة فاعليته . (١٣)

جـ - أن النظرة الشاملة للأمن ستساعد على تحقيق أهداف متنوعة :

أ - ستعطى الفرصة كاملة لرسم سياسات أمنية فعالة من خلال ما يحدده من مقترحات الارتقاء بالأمن الذاتى .

ب - ستضع حدا للاختراق الذاتى أو الاقليمى . وشواهد ذلك كثيرة، فالحرب العراقية - الايرانية وأزمة الخليج ، أحداث كان من الصعب حدوثها لو تحققت أركان النظرة الشاملة للأمن .

جـ - ستحد من حدة الخلل الداخلى وسواء بعدم تدعيمه خارجيا او بما يحققه من انتقال حقيقى فى حقيقة الأمن من أمن نظم الى أمن مناطق .

وقد وفرت نظرة كهذه للقوى الكبرى لا سيما الولايات

---

١٠ - عن قدم تلك المعضلة انظر :

-Thomas Naft, Gulf Security and the Iran-Iraq War, Washington 1985, pp. 62-75.

11- Alan Friedman, The Spider's Web's, The Secret History at How the White House Illegaly Armed Iraq, New York, 1993, pp. 40-55.

١٢ - فى نظرة متقدمة لمثل هذا الأمر انظر :

Anthony H. Cordesman, The Gulf and the Search for Strategic Stability, Boulder, 1984, p. 16.

١٣ - ميشيل جوبيه وآخرون ، ماذا بعد عاصفة الخليج ، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

المتحدة فرصة التواجد فى الخليج فى الوقت الذى لوحت فيه بالخطر السوفيتى ومسألة التهديد العسكرى معها والمحدق بمنطقة الخليج ، ولوحت بالخطر المتحقق من القوى الاقليمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى لتحقق (١٤) :

أ - تصوير قضية الأمن وكأنها قضية عسكرية اساسا تستدعى التنسيق والتحالف الاستراتيجى مع الولايات المتحدة عبر اتفاقيات ثنائية أمنية ، تجهيز بالسلاح ومناورات مشتركة ..الخ . (١٥)

ب - إضعاف أى فعل ذاتى لبلورة إدراك أمنى مشترك "إقليمى أو محلى" حيث سيوفر الأخير فرصة التفكير بتحييد تواجد القوات الاجنبية لا سيما وأن دول الخليج مازالت بعيدة عن اكتساب القدرة على حماية قيمها الجوهرية .

جـ - دفع دول الخليج الى إتباع مفهوم أمنى فى الدفاع مخالف تماما لمفهوم اقتصاديات الدفاع . الامر الذى يعنى جعل مشاغلها الأمنية تتشعب وتتعدد لصالح التواجد الخارجى .

د - تفتيت النظام العربى من خلال التأكيد على الفصل بين أمن الخليج وأمن الشرق الأوسط . مما يعنى ضمنا تهميش الصراع العربى الصهيونى.

**ثانيا : العوامل المسببة لارتباك الأمن فى الخليج العربى :**

**١- ضخامة التهديد وتوالده :**

لقد أدراك الخليجيون أن حل معضلة الأمن لا يتمثل فى رصد وتعيين تراتيب أمنية بقدر ما يعنى تمكين الذات من المواجهة أو التصدى للتهديدات المتوالده ، والضخمة التى تعانى منها المنطقة (١٦) . فقانون الحركة دائما يؤسس الرغبة فى الحرص أو الخوف على المصالح وصيانتها من كل تهديد . ولكون الأمم المتحدة معنية بصياغة أمنها وبكل وسيلة وبأية كلفة وأن التقاعس عنها سيعرضها لمشاكل ضاغطة . فلم يعد الحوار مسلكا للتعامل وانما النيات والذرائع والمطامع أصبحت دواع لتأسيس أى تهديد . عندها لم تعد حركة الدولة مقتصرة على تأمين الحاجة السيادية فحسب بل معنية بتأمين الوظيفة الشمولية "التصدى للتهديدات" التى يتعرض لها الاقليم ككل بصورة مباشرة أو غير مباشرة .. لا يخرج هذا الوصف فى تطبيقه عن الخليج العربى لاسباب متعددة فهو إقليم مزدحم بالفواعل التى تمتلك مطامح متناقضة ويغرى بالتدخل أو التواجد فيه .

والتهديدات التى يتعرض لها الخليج ، هى نتيجة لعوامل عديدة منها ، ما يتعلق بضعف المناعة الأمنية لدوله على الرغم من توفر مسببات القوة ومحدداتها ، الارتباك فى تحديد مدرك أمنى مشترك بسبب ضعف نظام التبادل حجما وكثافة . فدول الخليج تشعر بأنها مهددة من الخارج وأن خلافاتها تجعلها معرضة بشكل أكبر لمثل هذه التهديدات . ويضاف الى ذلك ضخامة المطامح الدولية تبعا لكثرة فواعلها بما يؤسس شمولية لحقيقة التهديدات (١٧) . كما أن التغيرات الدولية وبما جاءت به من انتقال القلب الخليج جعل من الأخير محطة لفعل دولى غنى بأسباب التهديد .

ويتحكم بالتهديدات التى يتعرض لها الخليج العربى عوامل عديدة منها : (١٨)

أ - طبيعة الفعل الدولى السائد . فكلما كان غامضا ومرتبكا كلما كانت التهديدات أكثر وطأة .

ب - المكان : لقد كان لزيادة الأهمية الإستراتيجية للخليج العربى أثرها الواضح فى تدعيم قيمة التهديد واتساع مساحة تأثيره .

جـ - الزمان : لقد جاء الزمن اللاحق لانتهاء الحرب الباردة بحقيقتين اساسيتين هما :

أ - الرغبة فى تأكيد الذات "تدعيم دور ، قيادة أو استغلالا لسنوات الفرصة ".

---

١٤ - ادوارد سعيد وآخرون ، مصدر سابق ذكره .

١٥ - بنظرة مخالفة تماما ، أنظر على الدين هلال ، رؤية عربية لامن الخليج ، بحث قدم لندوة مركز دراسات الخليج العربى ، بغداد ، ١٩٨٤

١٦ - تعتبر تلك الحقيقة بديهية أساسية تنطلق منها كل الفرضيات المعقبة لها . للمزيد أنظر :

Jonathan Farley, The Gulf War and the Littoral States, The World Today, July 1984, pp. 269-272.

١٧ - أدموند روبز ، من يهدد منطقة الخليج العربى ، ترجمة محمد شوقى محمد ، مركز دراسات الخليج العربى ، البصرة ١٩٨٣ ، ص ٥٧ .

١٨ - منعم العمار ، تحديات الامن القومى العربى ، قراءة فى المستقبل ، شؤون عربية ، ١٩٩٤ .

ب – الحاجة الى مجال لممارسة التأثير فلا حقيقة المجال الحيوى أبطلت ولا البحث عن منفذ للانطلاق تلاشى . وتتساوى جميع الأطراف الفاعلة بالسعى لتأكيد هاتين الحقيقتين سواء كانت الولايات المتحدة أو السعودية أو ايران أو عمان أو العراق .

ج – الدرجة : أن حجم التهديد يتناسب طرديا مع حجم القوة المتوفرة . فعندما تكون القوة كبيرة يكون التهديد من الدرجة الأولى وفى القلب العكس بالعكس عندما تكون القوة الداعمة صغيرة يكون حجم التهديد من الدرجة الثانية وفى الحواف Periphery كما هو حال التهديد الايرانى للامارات بخصوص أبو موسى . الا أن ذلك لا يعنى أن الخليج لم يشهد مغامرات تداخلت فيه درجات التهديد . (١٩)

هـ – التعبئة : تعتمد قوة التهديد وكثافته على ما يرصد له من قوة ومن مقومات ومفردات الأسناد . فالتهديدات التى تعانى منها منطقة الخليج تتسم بالجدية لأن مصادرها تمتلك القابلية والقدرة على التطبيق والاستعداد لتعبئة كل الموارد من أجل هدف ما .

وللتهديدات التى يتعرض لها الخليج العربى أبعاد ثلاثة :

– **المحلى** : ويبرز بصورة جلية بداءة على صعيد الافكار والتيارات والعقائد . كذلك على صعيد العمل السياسى المحلى والذى يتميز باتساع فسحة الامتيازات للنخب الحاكمة . فضلا عما تقدمه العمالة من مسببات اضطراب وأثر على الأوضاع الاجتماعية ومسببات التنشئة فى المجتمع والسياسة حيث يمكن تصورها كأداة ضغط وتأثير على صانع القرار السياسى . علاوة على ما تعانيه المجتمعات الخليجية من مشاكل سكانية بسبب عظم تأثير الهجرة الوافدة . هذا إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ما كانت تعانيه تلك المجتمعات من إفرازات الانتقال من مجتمعات البداوة الى مجتمعات النفط والثروة بصورة مفاجئة دون تحسب لمضاعفاتها .

– **الاقليمى** : تتسم أنماط هذا التهديد بالقوة والتعدد لاعتمادها فى أغلب الاحيان على الصيغة العسكرية . فالردع أداة له . والممارسة الفعلية مجال لتطبيقه . ونستطيع أن نلحظ ذلك بين الدول الخليجية بعضها مع بعض الآخر أو بينها وبين القوى الفاعلة الاخرى كايران . والتهديد الايرانى المتنامى لم ينحصر بقناة واحدة أو قضية واحدة تبعا لضخامة مطامحه حيث :(٢٠)

أ – الاطماع المتوالية والمتداعية فى كل زمان ومكان الجزر الثلاث ، البحرين والمياه الاقليمية .

ب – ما تشيعه ايران من أفكار توسعية تحت غطاء الأصولية الاسلامية والتى تزداد قوة ورهبة عندما يقترن الفعل بالتوسع على حساب التدخل بالشئون الداخلية وما يردفه من أطماع بفرض النهج الاسلامى كنموذج للحكم "تصدير الثورة" .

جـ – ما تبرزه دائما من قوة حيث تسلحها المستمر تقليديا ونوويا (٢١) . والذى عملت ايران على تقويته وتوسيعه بالاعتماد على أطراف خارجية أو بمسعاها الذاتى .

د – محاولتها المستمرة والدائمة لتسميم المدرك الأمنى الخليجى من خلال فصل أمن الخليج عن الأمن القومى العربى ككل .

كما يتعرض الأمن فى الخليج لتهديدات جدية نتيجة لتواجد العديد من الخلافات والصراعات البينية بين دولة علاوة على عدم وجود مدرك أمنى لتفادى مثل هذه الخلافات . إما بسبب غياب المركز الموحد والصانع للثقة وشروط التفاهم أو بسبب تعارض المصالح والمطامح الذاتية .

– **الدولى**: يتخذ هذا البعد أشكالا عديدة منها الاقتصادى حيث السيطرة على منابع النفط والتحكم فى أمدادات تدفقه والسعى الدائم لضمان تدفق الموارد والاموال للغرب

---

١٩ – روبرت برانجر . القدرات العسكرية للدول العربية فى الخليج ، مركز البحوث والمعلومات ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٩ .

٢٠ – للمزيد عن وضعية التهديد الشاملة ، انظر :
Stanley Hoffman, New World and Its Trouble, Foreign Affairs, No. 69, 1990, p. 115.

٢١ – عن التسلح النووى الايرانى وهل لأيران استراتيجية نووية مقبلة ؟ أنظر :
منعم العمار : البرنامج النووى الايرانى ، بحث مقدم الى مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .

22 - Ibrahim Ibrahim, (ed), The Gulf Crisis, Washington Center for Contemporary Arab Studies, George Town University, 1992, pp. 58-62.

الصناعي بغية استكمال حلقات الاستثمار لديه ، وسياسي حيث أن انفراد الولايات المتحدة الامريكية بالسيطرة على المنطقة سيقلل فرصة دولها على المناورة في العلاقات البينية وربما حتى الدولية وبما يعزز ويخدم تبعية تلك الدول كليا بها ، وعسكريا حيث الوجود الكثيف للقوات الاجنبية والذي ازدادت مع الاسف مسوغاته لصالح تبرير شرعيته . والذي أعطى فرصة قوية لممارسة التدخل العسكري في فرض الحلول بما يقلل من فرص المبادرة الذاتية في علاج المشاكل ويعزز من جهة أخرى ارتباطية الأمن الخليجي بالاستراتيجيات العسكرية للقوى الاجنبية . وتمتاز ميكانيكية هذا التهديد باستحالة تفاديه بالوقت الحاضر لضخامة جهده وتأثيره لكونه أتخذ الجانب العملياتي له .

وعلى العموم فان مسرح التهديد يشير الى وجود نمطين من العلاقة الصراعية يتأثران فيما بينهما :

أ – علاقة صراعية داخل المجموعة "المجموعة الداخلية".

ب – علاقة صراعية داخل الاقليم "المجموعة الخارجية".

الامر الذي يطبع الاقليم بسمة أزلية مميزة تلك هي سيادة الصراع على حساب التعاون على الرغم من سعي الجميع لتبديل ذلك .

من جهة أخرى جاءت أبعاد التهديد أعلاه بمخاطر موصوفة على الأمن الخليجي حيث أدت الى :(٢٢)

أ – إرباك هيكل القوة المتحفزة لصيانة الأمن .

ب – إرباك جدول الأولويات الامنية . الامر الذي أرسى صعوبة التوصل الى مدرك أمني مشترك .

جـ – تعظيم كلفة الأمن بسبب شمولية التهديد وضخامته .

د – تقليص هامش الحركة والمناورة والمساومة لدى الاطراف جميعا . مما أثر بشكل أو بآخر على بناء الكيان الذاتي .

هـ – تعميق التبعية الأمنية للقوى الاجنبية كونها وحدها تمتلك فرصة وأد أي تهديد .

### ٢– تعدد الرؤى الأمنية للأطراف الفاعلة :

لقد طرحت الاطراف الفاعلة في منطقة الخليج العربي العديد من الرؤى الأمنية كعلاجات محددة لمشكلة الأمن . والتي يظهر فيها واضحا الافتقار الى حسم معين . ويميل الجميع بسلوكهم هذا الى طرح رؤاهم بهلامية تبعا لمحددات الموقف المبعثرة أو رغبة منهم في الظفر بقبول أطاريحهم أو نتيجة لسعيهم لاحتواء مختلف المطامح . وفاتهم أن الأمن هو ثمرة تجمع ورابطة مشتركة لا وسيلة مبتكرة محددة . وأدراكا لوضع كهذا تقدمت الاطراف الفاعلة في الخليج بمحاولات عديدة تخلق رؤية أمنية محددة . الا أن الفشل كان من نصيبها على الرغم مماحتمه هذا الامر من بذل جهد مشترك لضمانه . ويعود سبب هذا الفشل الى جملة عوامل منها ؛ (٢٣) أن جهود الاطراف الفاعلة في الخليج فشلت في توحيد الرغبات باتجاه واحد تبعا لمحكومية الصراع المتعاظم وطبيعته بين السياسات . كون أمر العلاج والسلوك مرتبطا على الفعل الرضائي المحدد نسبيا .. كما أن طبيعة التبدل الذي أصاب المنطقة بهيئته غير السلمية ، علاوة على ضغوط المتغيرات المرافقة ، شوهت من مغزى الهدف والطموح معا . يضاف الى ذلك عدم وجود جهاز معين توكل لها مهمة بناء الاداء الأمني "فمجلس التعاون الخليجي فشل لحد الآن في تعيين المدرك الأمني الجماعي فضلا عن مرتزكرات مهمته حصرا" (٢٤) . من جانب آخر امتلكت جميع الاطراف احساسا مفرطا بأن الحال المرصود أكبر من القدرة المتاحة لتعيين المخارج أو المنافذ لمعضلة الأمن . الامر الذي غدا ذريعة للجميع ليعفيهم من تعيين المدرك الأمني الجماعي ، لا بل تنادوا الى إيكاله الى القوى الاجنبية كعهدة . ومرد ذلك أن الادراك الفردي تلون بالبيئة الادراكية الدولية . الأمر الذي أعطى النخب المحلية من التفكير بذاتها وتصوراتها . ليزداد المآل الذي سيستقر عليه الوضع غموضا لا سيما بعد أن أكدت أزمة الخليج بتداعياتها أن الشئ المهم بالنسبة للجميع هو توزيع المهام لا كعلاقة عددية بل كعلاقة عضوية . وهذا ما لم يتوافر الآن بسبب اختلاف جدوى تحقيق المصلحة علاوة على السيادة

---

٢٣ – وقد تنافم كنه ودواعي ذلك الفشل مع استمرار الحرب الباردة ، للمزيد عن هذا الأمر ، أنظر :

M.S. Elazhary, The Attitudes at Super Power To Word the Gulf War, International Affairs, No. 4, 1986, p. 16.

٢٤ – هذا الادراك تحقق مع استمرار التجربة ، عن الادراك الأولى لمهام المجلس الأمنية ، انظر :

Joseph A. Kechichin, The GCC Search for Security, Third World Quarterly, Vol. 7, No. 4, 1985, pp. 852-881.

الامريكية المطلقة . لنصل الى نتيجتين مهمتين هما :

– إن أى محـاولة لحل مـشكلة الأمن عن طريق طرح المبادرات لم تحقق أية نتيجة أو نجاحا .

– إن لم يكن بالامكان تحقيق نجاح فى هذا السبيل وفى ظل الاوضاع الراهنة . جاز لنا أن نتساءل ، ترى ما الذى يؤدى الى إفشال تحقيق واستقرار الامن والذى بدوره سيؤدى الى إفشال أى مسعى لاحتواء الفشل الاول .

ولتوضيح ذلك سنتطرق بشئ من التفصيل للرؤى الأمنية المطروحة .

**الرؤية المحلية "رؤية دول الخليج العربى :**

منذ الانسحاب البريطانى والدول الخليجية تبحث عن أمنها بين تيارى المقاربة والأعتماد على الذات . الا أن ضعف المناعة الأمنية لها أضاف ثقلا جديدا لكاهلها . فاذا كان النفط دالة لأطماع القوى الكبرى فأن ضعف المناعة الامنية قفزت لتكون دالة جديدة لأطماع القوى الاقليمية . وقد شكل عام ١٩٧٩ علامة بارزة فى تاريخ الادراك للحال حيث تحولت الأنظار باتجاه ترصين فعل محلى بالأمن ، فالفواعل الاقليمية بعد سقوط الشاه بدأت تثير الافعال والنوايا على نحو الاهتمام الذاتى للأمن . كما أن القوى الدولية أخذت تنأى نوعا ما عن التورط فى نزاع أو خلاف محلى خشية التهاب المنطقة التى انشغلت بقضايا التوازن من جهة وانشغال العراق وايران بالحرب من جهة أخرى والتى أعطت بدورها دول الخليج قوة دفع باتجاه بناء فعل جماعى فظهر مجلس التعاون الخليجى الذى كان الهدف الاساسى منه بناء أدرك أو حلف أمنى للقوى الضعيفة من خلال تأسيس شبكة دفاع مشترك ضد أى تهديد خارجى . لكن المحاولة وأن كتب لها النجاح فى مسقط عام ١٩٧٦، الا أنها لم تر النور الا عام ١٩٨٠ بفعل تهديدات جدية استدعت بروزه وبظرف عربى ودولى ملائم ... وهكذا بدأ الفعل المحلى يأخذ شكله المؤسسى مستبعدا العراق لأن وجوده يعنى فتح الباب أمام الدخول الايديولوجى . وبهذا أصبح مجلس التعاون معلما أمنيا ، بدلالة : Remark (٢٥)

أ – توأمة مدركات الأمن الخاصة ببناء جهد أمنى مشترك قائم على اساس الحماية الجماعية بالتساوق مع ما تؤسسه الروابط الدولية من دعم .

– وضع حد للمشاريع الأمنية الخاصة والتى ظهرت فى عملية السبعينات .

– ضرورة تحقيق اندماج اقليمى فى المجالات المختلفة والتى تتطلب تعاونا أمنيا .

– معالجة التهديدات الداخلية والاقليمية بجهد جماعى ، عبر ما ينشأ من مؤسسات حيث مجالس وزراء الداخلية ، الخارجية والدفاع .

الا أن التجربة المتحققة عبر الزمن اللاحق للولادة كشفت عن :

– تعدد الرؤى الامنية للاطراف المكونة للمجلس .(٢٦)

– ارتباط المصالح الخليجية بالمصالح الاقليمية والدولية لا سيما الغربية منها .

– طفح الخلافات الثنائية وخاصة ما يتعلق منها بالحدود بين الدول الخليجية .

بالمقابل جددت أحداث أزمة الخليج الحاجة الى :

– بناء قوة عسكرية ذاتية محلية موحدة ، تحقق ردعا عاليا لحماية أمن الخليج من الأخطار القادمة .

– حل جميع الخلافات البينية بالطرق الدبلوماسية لا سيما الحدودية منها لا بالصراع المسلح .

**الرؤية العراقية :**

من يتتبع تاريخ التوجه العراقى نحو الخليج بعد الانسحاب البريطانى منه يلاحظ أن الرؤية العراقية للأمن فى الخليج تنطلق من منظور سياسى – أيديولوجى . فالعراق يرى ان الامن الخليجى جزء لا ينفصل فى تحقيقه عن الامن القومى العربى . لذا فهو يدعو الى :

– الحفاظ على عروبة الخليج عبر طرح ايديولوجى – قومى . وقد بدأت ملامح هذه الدعوة بالظهور منذ أحتلال ايران للجزر الثلاث . وتداعت عبر مشاريع شاملة خلال السبعينات الا أنها توضحت بشكل أكبر عام ١٩٨٠ مع اعلانه للاعلان القومى الذى جاءت مفرداته شاملة لتعزيز عروبة الخليج من خلال دعوته الى انسحاب جميع الاساطيل

---

٢٥ – عبد الله النفيسى ، مجلس التعاون الخليجى ، الاطار السياسى والاستراتيجى ، كويت ، ١٩٨٢ ص ٥٢ .

٢٦ – برزان التكريتى ، الصراع الدولى فى منطقة الخليج العربى وتأثيره على اقطار الخليج العربى والمحيط الهندى ، الدار العربية ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٨١ ومابعدها .

الاجنبية منه . كما جاء ليشيع الثقة بين أطرافه من خلال رفض اللجوء الى القوة لحل المنازعات العربية .

– العمل على صيانة الأمن فى الخليج إقليميا . ونرى ذلك واضحا فى سبق العراق بدعوته للاقطار الخليجية لتأسيس مجلس التعاون الخليجي أو بدعوته لانشاء قواعد منظمة للحال والعلاقة لا سيما فى تنظيم حرية الملاحة ، استخدام النفط كثروة قومية ، تكملة حلقات الانسجام الأمنى بين مفردات الأمن القومى من حيث مقومات قوته وبما يعزز الوجود العربى فى الخليج . وهكذا قدم العراق حلقته الأمنية المعتمدة أساسا على العلاقة بين التوجه الايديولوجى – القومى والقومى – الاقليمى .

– العمل على التحذير من رهن مستقبل الأمن فى الخليج بالأمن الدولى .

وبقدر ما كانت هذه الرؤى شمولية وتعاقبية ومتزامنة مع التحديات التى يواجهها الخليج أنظمة وشعوبا . الا أنها كانت تحمل مخاطر موصوفة للجانب العراقى والتى توضحت بجلاء عند وبعد أزمة الخليج حيث :

أ– وضع العراق نفسه فى نقطة تصادم مع حلقات الامن الاقليمى والعالمى وقد انتبه العراق لذلك مؤخرا وأخذ يحث الخطى لمراجعة مفاهيم الامن السائدة فى المنطقة لتخرج قيادته بضرورة (٢٧):

– إتباع الاسلوب الانفتاحى كقناة وحيدة لممارسة الدور فى الخليج كجزء من جهده فى أعادة التكيف اللازم مع الحال الجديد لا سيما وأن العامل الجيوبوليتيكى يعمل لصالحه .

– اشاعة أسلوب التأكيد على الثوابت كفعل أحتوائى للتناقضات السياسية . وهنا أشاع العراق حقيقة سيادة الشعوب على ثرواتها ، الحفاظ على قومية الحكومات ، ايجاد منافذ حرة للتعامل مع الاحداث المتعاقبة بتفهم وأيجابية .

– التأكيد على المسعى الوظيفى فى التعامل بما يعزز ثقل وجوده المعيارى والجغرافى لا سيما وهو يملك منافذ مرصودة عربيا التغلغل مؤسساتيا وتنظيميا الامر الذى يشجعه على مواصلة بناء تصوره فى جملة التهديدات لصالح تأكيد أهمية وحدة مفهومية الأمن القومى العربى . وذلك يتطلب بوضوح نبذ تطرفية الفعل الايديولوجى لصالح بناء تدابير ثقة مع النظم الخليجية عبر تراتيب ثنائية أو جماعية .

ب– ما تعرض له من محاولات عزل عن الخليج .

وعلى العموم ، فان العراق قدم تصورا أمنيا للخليج يقوم على ضرورة : (٢٨)

– تنقية الوجود الاجتماعى عبر فسح المجال أمام العمالة العربية للعمل فى الخليج بدلا من العمالة الاجنبية التى يجب أن تخضع لاجراءات صارمة فى الهجرة والتجنس . وهكذا لوح العراق بحقيقة مهمة مفادها أن الأمن فى الخليج هو أمن شعوب مثلما هو أمن منطقة بالكامل .

– رفض التحالفات العسكرية والتكتلات الاقليمية الداعية لربط أقطار الخليج بالمسرح الأرضى لاستراتيجيات القوى الكبرى على حساب الارتباط بمظاهر الأمن القومى العربى .

– رفض التحالفات العسكرية مع القوى الدولية الكبرى باشكالها المختلفة من أتفاقيات أمنية ، وتواجد عسكرى ، معاهدات حماية كونها عاملا فحلا بالسيادة الوطنية علاوة على ما تشكله تلك التحالفات من أختراق للأمن القومى العربى .

– وضع ضوابط تؤمن حرية الملاحة فى الخليج لا على اساس قواعد المرور البرئ .

– إقامة علاقات ثقة واحترام متبادل تقوم على أساس احترام السيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .

– التخلى عن ما يسمى بتصدير الأمن أو استعارته . كما هو الحال مع المسعى الايرانى فى "تصدير الثورة" .

– تشجيع المنهج الوظيفى كاسلوب للتعامل الاقليمى لا سيما فى المجال الاقتصادى والثقافى

---

٢٧ – عن ذلك التصور أنظر بحوث الندوة التى عقدتها الجمعية العراقية للعلوم السياسية فى بغداد عن السياسة الخارجية العراقية وشروطها وخياراتها المستقبلية والتى صدرت بكتاب ، مازن الرمضانى وآخرون مستقبل السياسة الخارجية العراقية ، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، العدد ٥ ، ١٩٩٤ .

٢٨ – عن ذلك الطرح وما اتسم به الخطاب السياسى العراقى فى سمات بهذا المجال ، أنظر ، برزات التكريتى ، مصدر سابق ذكره .

## الرؤية الايرانية :

لقد شكل الاهتمام الايرانى بمنطقة الخليج جزءا من الحياة الاقليمية البحرية الايرانية ولاسباب نفطية واستراتيجية وتوسعية اهتمت ايران بكل تفاصيل الحياة اليومية للخليج العربى . وتبعا لذلك تميزت سياسة الشاه بالتدخل العلنى بالشئون الداخلية للاقطار الخليجية تمهيدا لفرض السيطرة على الاقليم تبعا لنظرية المجال الحيوى التى حكمت التوجه الايرانى والذى طبق بصيغة احتلال عسكرى وتهديدات مستمرة وتأدية لدور شرطى الخليج تغاضى الغرب عن الكثير من أفعال الشاه التوسعية . ولم تتبدل مسلمات التوجه الايرانى نحو الخليج بعد رحيل الشاه فمازالت حمى السيطرة وتصدير الثورة ذات فاعلية كبيرة . وقد تمحورت الرؤى الايرانية للأمن فى الخليج حول "إقامة منظمة دفاع إقليمى ، حزام أمنى خليجى ، وأخلاء المنطقة من الوجود الاجنبى" على أن يؤخذ بالاعتبار جعل خليج عمان خارج نطاق أى ترتيب خليجى ، وذلك للاستئثار بالسيطرة عليه بصورة قوية . (٢٩)

ولكن هذه الرؤى أصيبت بالتذبذب تبعا لما تفرضه الأوضاع الاقليمية وطبيعة السياسة الايرانية التى تدنت فعاليتها بعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية حيث تحجيم القوة العسكرية أداتها المنفذة (٣٠) . ولكن هذه الرؤى عادت مؤثرة من جديد بعد أن استفادت ايران من نتائج أزمة الخليج وحربها لتعيد حساب مفردات دورها الاقليمى ليتساوق ذلك الفعل ويحقق درجة من المقبولية مع صعود العناصر المعتدلة للحكم فى ايران وظهور أمارات سياسة واقعية على السلوك الايرانى . وقد وجدت ايران بذلك فرصة التكيف من جديد فى اقليمها بعد عزلة سنين طويلة مع احتفاظها بفعلها بإثارة مشاكل موصوفة "أبو موسى (٣١) ، المرور الحر ، الجرف القارى (٣٢)". كما وفرت لها أزمة الخليج فرصة التمسك بزمام المبادرة حيث أقامت علاقات مع دول الخليج بعد سنين طويلة من التدنى .

الا أن الوجود الاجنبى فى الخليج فرض على ايران الانكفاء على عقبيها ، لما شكله من كابح لها وليبعدها عن أى مشاركة فى الترتيبات الامنية (٣٣) فى المنطقة . الأمر الذى جعلها تسعى الى :

– إعادة بناء ملامح هويتها الاقليمية كخطوة مقصودة لتجديد الدعوة لدور أمنى فى الخليج .

– إعادة الاندفاع نحو التسلح تبعا لما يتطلبه الدور من قوة تأثير . فايران لا يمكن لها أن تتنازل عن كونها قوة عاملة وفعالة فى الخليج والمحيط الهندى . (٣٤)

وإزاء ذلك دأبت ايران على تحديد رؤاهــا الامنيــة فى الخليج بعد عام ١٩٩٠ والتى تتلخص (٣٥) فى :

– أن أمن الخليج يجب أن يكون من مسئولية دوله .

– تنمية العلاقات الثنائية مع دول الخليج .

– تأكيد نيتها فى إظهار نفسها كقوة إقليمية .

– فرض نفسها كداعية لسيادة ونمو التيار الاسلامى متوسلة بوسائل عديدة منها تشجيع الهجرة لدول الخليج أو بث الدعاية فيها وربما التدخل بشئونها الداخلية وفرض رؤاها بهذا الصدد .

## الرؤية الامريكية :

للأهمية الكبيرة التى يحتلها الخليج ، سعت الولايات المتحدة الى جعله منطقة لنفوذها

---

٢٩ – وقد نالت تلك الأهداف حنقا أمريكيا كبيرا ، للمزيد انظر ، روبرت برانجر وديل تاهتيين ، خيارات السياسة الأمريكية فى ايران ، عرض جريدة القادسية ، اذار ١٩٩٣ .

30-Cameron R. Hume, The United Nations, Iran and Iraq, How Peace Making Changed, Indianapolis, 1994, p. 65.

٣١ – للمزيد عن هذه المشكلة أنظر :

لوئ بحرى ، الاطماع الايرانية فى جزيرة ابو موسى العربية ، وزارة الاعلام العربية ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ٢٨ ومابعدها .

٣٢ – عن مشكلة الجرف القارى فى الخليج ، أنظر :

جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى دراسة لتاريخه المعاصر ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٦٩ .

٣٣ – حسن أبو طالب ، ايران وانعكاسات التسوية مع العراق ، السياسة الدولية العدد ١٠٢ ، ١٩٩٢ ، ص ٧

34-Washington Post, 17 March 1992.

٣٥ – أنظر بهذا الخصوص تصريحات المسؤلين الأيرانيين المنشورة فى صحيفة الدستور الاردنية فى ٥ مايو ١٩٩٢ والرأى الاردنية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ والشعب الاردنية فى ٣ سبتمبر ١٩٩١ .

وأحتواء أى فعل مضاد لمصالحها . وهذا التوجه أصبح من ثوابت السياسة الامريكية على الرغم من تعاقب اداراتها

**ويمكن رصد اربع مراحل للرؤية الامريكية :**

**المرحلة الاولى: ١٩٤٧- ١٩٦٨ :**

فى هذه المرحلة وجدت الولايات المتحدة عليها إبعاد النفوذ السوفيتى من الوصول الى المياه الدافئة "الخليج العربى" متوسلة بالعديد من الخطوات ، منها :

- إقامة منطقة عازلة بين الاتحاد السوفيتى والخليج العربى .

- تشجيع الاطراف الخليجية على إقامة جسور معها لاحتواء محطات الفعل السوفيتى الاقليمية .

- الاصرار على ان تكون مهمة العبء الدفاعى الاساسى ضد الاتحاد السوفيتى من نصيبها (٣٦) وتترك لبريطانيا وفرنسا مهمة تدبير أمر النزاعات فى الشرق الاوسط .

**المرحلة الثانية : ١٩٦٨ - ١٩٧٩ :**

بدأت ملامح هذه المرحلة بالتبلور مع الاعلان البريطانى بالانسحاب من الخليج العربى . لتسعى الولايات المتحدة لأتخاذ الاجراءات اللازمة والتى من شأنها تقوية نفوذها وتقليل تكاليف الحفاظ عليه . فعمدت الى اتباع أساليب متعددة منها مبدأ نيكسون (٣٧) الذى جاء بسياسة المشاركة الاقليمية التى لم تجد نفعا بعد حين لتهجرها لصالح تدخلها المباشر فى الخليج ولها فى ذلك اسباب مختلفة ومتنوعة وهى :

- رغبتها فى جعل الخليج بحيرة مغلقة لنفوذها .

- احتواء المنطقة على احتياطى كبير من النفط ينبغى حيازته وتأمين الحماية له عن طريق تقوية وجودها العسكرى "أن منطقة الخليج العربى هى ثالث منطقة رئيسية فى العالم بالنسبة لمصالحنا الامنية الحيوية ، على طول الخط ، فهى الى جانب أوربا الغربية والشرق الاقصى تشكل بناء أمنيا متكاملا ولنا مصلحة أساسية فى ضمان أمن هذه المنطقة والذود عن استقرارها .

وقد ظلت الولايات المتحدة الامريكية مصرة على تطبيق رؤاها الداعية لضرورة توسيع وتدعيم علاقاتها مع دول الخليج والتى وصلت الى مرحلة الارتباط الامنى الكامل . لتدخل المنطقة بالكامل فى استراتيجيتها كحلقة أمنية مهمة تتناسب فيها مصالحها طرديا مع مهمات أمنها القومى .

**المرحلة الثالثة : ١٩٧٩ - ١٩٩٠ :**

وازاء سقوط الشاه وخروج إيران من الحظيرة الأمريكية ومافرضته تجليات الغزو السوفيتى لافغانستان وللحسابات الامريكية الداعية إلى ضبط النفس ازاء انحسار النفوذ الأمريكى فى ايران . تبدلت صيغة التعامل لصالح الارتباط الكلى . فقد عبر بيان كارتر ١٩٨٠(٣٨) عن هذه الصيغة مؤكدا مزاوجة مبدأ الاحتواء مع المشاركة الاقليمية . حيث نص على أن المصالح الامريكية فى الخليج لاتقل أهمية عن المصالح الأمريكية فى غرب أوربا "لذا " فان أى تهديد لها يعتبر تهديدا للولايات المتحدة. وهكذا أصبح الخليج العربى خنجرا مسددا بوجه الاتحاد السوفيتى والقوى الاقليمية المقلقة ، فاذا مانجحنا فى جعل الخليج العربى منطقة مغلقة فان السوفيت يسعون الينا ، لا نحن الذين نسعى لهم وقد زاد الرئيس ريجان هذه الرؤى فسعى الى تكثيف الوجود العسكرى وبشكل لافت للنظر كاستجابة سريعة لتزايد التهديدات التى تتعرض لها المنطقة ولحيويتها دعا ريجان الى انشاء قيادة مركزية مهمتها تطبيق مبدأ كارتر والتحسب لأى تهديد خارجى اقليميا كان أم دوليا .

---

٣٦ – للمزيد عن ذلك تاريخيا انظر :

Melvyn P. Leffler, Apreponderance at Power, National Security, The Truman Administration and the Cold War, New York, 1992.

٣٧ – عن مبررات العمل بهذا المبدأ ، أنظر ، وبوجهة نظر متاخره :

Christopher Van Hollen, Don't Engulf the Gulf, Foreign Affairs, Summer 1981.

38 - Thomas Naff, Gulf Security and the Iran-Iraq War, Washington, 1985, p. 62.

وذلك عن طريق استخدام قوات الانتشار السريع التى أوكلت لها مهمة تحقيق ذلك .(٣٩)

**المرحلة الرابعة :**

تكونت الملامح البدائية لهذه المرحلة بفعل دواع عديدة يمكن إجمالها بـ :

– التشدد الذى أصاب نظرة الولايات المتحدة للخليج العربى . حيث أصبح الخليج أعقد مهمة فى أمن الولايات المتحدة "ان الدائرة التى تضم قلب المصالح الحيوية الامريكية تقع فى منطقة الخليج العربى ذات الطابع الاستراتيجى – النفطى . فهى إذن دائرة القلب ومن يسيطر على نفطها يسيطر على العالم ". (٤٠)

وقد كان لهذا التشدد أثر فى تهميش قضية الصراع العربى – الاسرائيلى على عكس ما مر بنا فى الثمانينات . ولاجل الحفاظ على ذلك طرحت الولايات المتحدة تصوراتها فى جعل المنطقة آمنة . ولن يكون ذلك ، وكما ذكر بريجنسكى ، الا باقامة ترتيب إقليمى أمنى تحت المراقبة ، وإعادة عملية توزيع الثروة الاقليمية من خلال تشجيع بوادر التعاون الاقتصادى بين جميع دول المنطقة والتحرك الجاد نحو سلام عربى – اسرائيلى ... وعلى الولايات المتحدة مهمة تحقيق تلك الاهداف الثلاثة معا » (٤١)

– ما تمر به المنطقة من اضطرابات اقليمية ، ناتجة أساسا عن التهديدات الايرانية واختلال موازين الأمن المتوازن لصالح العراق والتوجس الكبير ازاءه ترافق ذلك مع التصور المتحقق لدى الولايات المتحدة حيث ضعف المناعة الأمنية لدول الخليج العربية لذا سعت الى الاعلان عن استعدادها لاستخدام القوة العسكرية لتأمين مصالحها من أى تهديد . وفعلا جاءت زيارة ملكولكن مان ١٩٩٠ بذات النتيجة التى ينبغى أن تدعم بالاتساق مع إعادة بناء التوجه الامريكى عالميا وإقليميا . (٤٢)

– انحسار النفوذ السوفيتى وتقوقعه داخليا . الامر الذى فرض عليها التوجه لملء الفراغ العالمى تبعا لمنهجها الداعى بضرورة التمسك بنظرية الدومينو لمد وبسط هيمنتها على العالم أجمع لا سيما الخليج العربى الذى يمثل المنطقة التى تحمل نفوذ القوى العاملة دوليا والتى سيكون لها دور كبير فى إثبات الرؤى الامريكية الجديدة .

ومن هنا بدت النظرة الامريكية للامن فى الخليج مستندة على قاعدة مهمة مفادها مواءمة المصالح الامريكية فى الخليج مع مقومات أمنها القومى حيث الاقتضاء بتعميق السيطرة الكاملة على الخليج من خلال : (٤٣)

– تركيز التواجد العسكرى الدائم والمؤقت فى الخليج ردعا للتهديدات المحتملة وتأمينها لتدفق امدادات البترول وتدعيما لحرية الملاحة فيه .

– ضرورة تحمل العبء الامنى فى الدفاع عن الخليج العربى لتثبت انفراديتها ولجعلها منطقة نفوذ مغلقة على الرغم مما تظهره وتبديه من حاجتها لاجماع أوروبى لمساندتها بمهمتها اعلاه هذا ما تحقق إبان أزمة الخليج .

– ضرورة التأكيد على اهمية الأطراف الإقليمية أكد شلزنجر هذه الحقيقة بقوله "أن أهمية السعودية ، بالنسبة لنا ، ازدادت الى درجة يمكن مقارنتها بأهمية العلاقة مع بريطانيا وألمانيا" (٤٤) . لقد "أصبح السعوديون شريكا رئيسيا لنا .. فهى تمدنا بعشرا ستهلاكنا النفطى ، ١ر٧١٢ برميل يوميا" (٤٥) . ولم تسقط امريكا ايران من حسابها تحسبا للمستقبل !! فقد دعا هنرى ماكبس من "لجنة الطاقة فى الكونجرس" الى "عدم اسقاط دور ايران .. وفسح المجال أمامها للتسلح شرط أن تبدى أعتدالا محسوبا" (٤٦) .

---

٣٩ – عن تلك القوات انظر : هنرى ريكورد ، قوة الانتشار السريع والتدخل العسكرى الامريكى فى الخليج ، منشورات مركز دراسات الخليج العربى ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ، ص ص ٢٥ – ٢٧ .

٤٠ – انظر بهذا الخصوص أصل الفكرة فى دراسة اصدرها معهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية تحت عنوان " البناء من اجل السلام " والمنشور ملخص لها فى صحيفة الرأى الأردنية فى ٢٥ ديسمبر ١٩٩٢ .

٤١ – قارن بهذا الخصوص ماكان يلوح به بريجنسكى فى السبعينات للمزيد انظر :

بريجنسكى ، أوهام فى توازن القوى ، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٤٩ .

٤٢ – محمود بكرى . الاسرار الكاملة لجريمة أمريكا فى حرب الخليج ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٦٨ .

43- Roger Owen, A New Post Cold War System, Middle East Report, 3 Sept. 1993.

٤٤ – انظر نص التصريح فى صحيفة الرأى الاردنية فى ٨ اغسطس ١٩٩٢ .

٤٥ – ادوارد سعيد وآخرون ، مصدر سابق ذكره ، ص ٨٩ .

٤٦ – عن ذلك التصريح . أنظر صحيفة الشعب الاردنية فى ٣ يوليو ١٩٩٣ .

- السعي لانهاك القوى البازغة أقليميا والتى لم تحسب كمساندة أقليمية . كالعراق وايران وبدرجات متفاوتة .

- زيادة ربط الأمن فى الخليج بالأمن الأمريكي . وقد وضح ذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية التى عقدتها مع الكويت والبحرين وقطر .

- ضرورة الاهتمام بنظم المنطقة حماية لها من تغيير إجتماعي محسوب ومضاعفاته .

**ثالثا: الترتيبات الأمنية والفرص المتاحة :**

إن مسألة الحسم بمدى مقبولية أى ترتيب أمني لمنطقة الخليج ما تزال من القضايا المثيرة للجدل . فقد انطلق الباحثون والساسة الدبلوماسيون والمفكرون لتناول هذا الأمر من منطلقات مختلفة دون أن يصلوا الى نتيجة واحدة أو موقف محدد . وأغلب الظن أن سبب ذلك يعود الى سوء الادراك الذى أثر على تفكير ورؤى القائمين على شئون الأمن فى أقطار الخليج والذى كان من نتائجه الاختلال فى رؤية مصادر التهديد حيث أصبحت المصادر الثانوية تعالج باعتبارها حاسمة وتحظى بأولوية على حساب مصادر التهديد الأولى . الأمر الذى سبب سوء فهم فى نوايا الآخرين . ومقاصدهم . كما يعود ذلك الجدل الى التذبذب الناتج عن ضعف تصوير العلاقة بين مصادر التهديد ومهمة رسم السياسات الامنية لدى الجهات ذات العلاقة علاوة على ضعف الانفراج السياسي بين الاطراف الفاعلة .

وإزاء ذلك تعددت مساندة الارتكان (٤٧) . فقد أخذ البعض يفوض أمر تحقيق أمنه عبر خطوات خاصة يأمل منها قدرته على تحقيق أمنه بينما يرى البعض الآخر ضرورة استغلال القواسم المشتركة لتحقيق مسعى جماعي محلي . فى حين تعالت الاصوات لصالح ربط الأمن فى الخليج بمفردات وآلية الأمن القومي العربي أو الأمن الدولي . وعلى الرغم من الاعتراضات التى نالت من رأى كهذا حيث أن نظرية الأمن القومي العربي تفتقر لحد الآن لصيغة التصور الشمولية للحقيقة القومية لذا فمن الاجدى التركيز على أمن كل دولة فى إطار حدودها السياسية وارتباطاتها الدولية . كما أن الارتباط به سوف يقحم هذه الدول بأفعال قومية كبيرة ويهول المخاطر والتهديدات بما يؤدى الى استنزاف الامكانيات الكبيرة دون جدوى . بيد أن هذه الرؤية تراجعت لصالح أنصار الربط بين أمن الخليج والأمن القومي العربي . وقد انطلق دعاة الربط لتأكيد ضرورته وحتميته ، بسبب :

- عدم وجود معرفة حقيقية لماهية الأمن ومضمونه وأبعاده لدى الدول الخليجية .

- تباين دول الخليج فى فلسفاتها وتوجهاتها السياسية الخارجية والتى تقفز دائما فوق نقاط الاتفاق التى تؤسسها الروابط المشتركة .

- أن الربط سوف يعمق السيادة القطرية ويوفر لها الحماية المضمونة من خلال تقليل فرصة الانكشاف الأمني الذى ينتج عن عظم التهديد أو الاختراق الاقليمي .

- يوفر فرصة للوصول الى فهم أكبر لحقيقة الأمن بسبب وحدة الاخطار التى تواجه العرب والتى ستشكل القاعدة التى ستبنى عليها التصورات والاستراتيجيات الأمنية .

- يحقق لدول الخليج كفاءة أعلى فى القرار كونه يضيف ساحة جديدة مقابلة لصياغة رد مضاد .

الا ان عدم اكتمال مقومات الأمن القومي العربي والصعوبات التى جابهت آلياته وشيوع مقبولية صيغة التكامل الاقليمي وشجاعته فى ردع أعمال التوسع الاقليمي من قبل أية دولة على حساب الدول الأخرى فى الاقليم علاوة على صعوبة التفافل الكلي عن الحقائق الجيوبوليتيكية ، شجعت الطروحات الاقليمية لصيانة الامن . وقد أبرز دعاة هذه الأطروحات رؤاهم على النحو الآتي :

- أن الترتيب الاقليمي سيسهل من وضوح مفردات الأمن وآلياته ويزيد من درجة مقبوليتها .

- يعمق فرصة الاندماج من خلال ما يروجه التعاون الوظيفي بين أقطار الاقليم لا سيما فى المجال الاقتصادي .

- - يوفر فرصة لخلق تعايش حقيقي وتضامن ملموس فى مواجهة الارادة العملاقة دوليا .

- يعمق السيادة الاقليمية للاطراف جميعا عبر ما سينتج عنه من تقليل لحدة التهديدات المحلية .

بيد أن الصعوبات الواقعية التى تعترض تحقيق ترتيب كهذا ، فضلا عن الصعوبات الناتجة عن ضعف ارتباط الأمن الخليجي بالأمن القومي العربي وما يسببه من وجود

---

٤٧ - للمزيد عن الخيارات الامنية المتاحة ، أنظر ، على حسين على ، أمن الخليج العربي ، رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم السياسية ، ١٩٨٢ ، غير منشورة ، ص ٨ ومابعدها .

فجوة أمنية سوغت لدى البعض فرصة القبول بتعاون أوثق بين النظام الدولى وما يأتى به من ترتيبات أمن فعالة وبين التصورات الذاتية للأمن ساعدهم فى ذلك ضخامة التحدى الاقليمى وضعف أو أنعدام المناعة الامنية للدول الخليجية . (٤٨) ومع ذلك سنحاول تفصيل مقومات الترتيبات الامنية المطروحة وشروط تقييمها عبر ثلاثة نماذج .

**النموذج المحلى :**

على الرغم من إتفاق الجميع على أهميته لكن لا يمنع ذلك من حدوث خلافات بينه فى فهم مقاصده واستخدام آلياته . فالبعض رأى أن التقارب المحلى بقدر ما يحقق أمنا جماعيا الا انه لا يمنع أطرافه فرادى من استغلال الفرص لتطوير رؤاهم لصالح تحقيق أمنهم ذاتيا أو عبر انجاز ارتباطات خارجية ، بينما رأى البعض الآخر فيه أساسا لخلق القاعدة الضرورية للانطلاق نحو ساحات المجابهة فطالما ان دول الخليج تشعر بأنها مهددة من الخارج وأن خلافاتها تجعلها معرضة بشكل اكبر لهذه التهديدات . لذا فمن الأفضل الالتقاء الجماعى لكونه يشكل دافعا لدفن النزاعات وتشكيل عوامل مهمة للتقارب فيما بينها » . ومع ذلك اتفق الجميع على وجود طريقين ضمن هذا السبيل :

**- الطريق الفردى وذلك يتحقق من خلال :**

– تقوية القدرة العسكرية الذاتية . وبقدر ما تعمق هذه الخطوة حالة الأمن كونها توفر ردعا مقبولا وربما كافيا . الا أنها تستعمل على تأزيم الأمن بدلا من تهدئته حيث تحول الخليج الى ساحة تسلح كبيرة . وهذه إحدى مخاطر ربط الأمن بالقدرة العسكرية (٤٩).

– تأمين الأمن عن طريق الاتفاقيات الثنائية مع قوى خارجية تتولى الاخيرة بموجبها مهمة الدفاع عن الخليج ضد التهديدات الاقليمية وربما الدولية أيضا وقد وقعت الكويت والبحرين وقطر اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا . واذا كانت لهذه الاتفاقيات من مزايا لصالح الولايات المتحدة . حيث تقلل الاعباء المالية اللازمة لاقامة درع كونى وتوفر لها الفرصة فى ملء الفراغ الشاغل الاقليمى . والحصول على شرعية لوجودها فى الخليج . فانها وفرت للاطراف الخارجية حسب وجهة نظرهم – العديد من المزايا حيث ستعطيهم شعورا أمنيا اكثر بحكم ما يوفره الوجود الأمريكى من ردع للتهديدات الاقليمية سواء بالتحجيم أو بالعزل . وستساعد هذه الاتفاقيات فى تقليل تكاليف الأمن ، نظرا لما تعانيه هذه الدول من صعوبات اقتصادية متعددة . وستوفر لها فرصة للنأى عن دخول أطراف إقليمية جديدة فى الخليج الأمر الذى نستطيع من خلاله تفسير سر التزامن بين عقد هذه الاتفاقيات والمباحثات المقننة لاعلان دمشق .

**الطريق الجماعى:**

على الرغم من أصرار البعض على اتباع الطريق الأول ،الا أن توالى الأحداث أثبت للجميع عمق الحاجة للاتفاق الجماعى ودالته مجلس التعاون الخليجى الذى مثل بوتقة أنصهار لجميع الرؤى بعد اقتناع الخليجيين بأن المجلس يوفر لهم :

– حقيقة الاتفاق على إدراك أمنى مشترك بما يعمق سيادتهم الجماعية "ان مجلس التعاون الخليجى هو قدرنا ولا خيار آخر أمامنا سوى تنشيط وتعزيز دوره خصوصا فى ظل المتغيرات الدولية وقيام التكتلات الاقتصادية الكبرى » (٥٠)

– الفرصة لتحجيم دور القوى المضادة فى الاقليم وعزلها أو تقنين دورها .

– الفرصة لتسوية الخلافات البينية أو الجماعية كونه يمثل أرضية مشتركة للالتقاء .

ومن هنا كان الطريق الجماعى بذاته تعبيرا وقائيا لدرء التهديدات ولتحقيق إجماع حول صلاحية طرق المجابهة للحيلولة دون وقوع عدوان ... ولن يكون ذلك متحققا الا من خلال الاندفاع فى تأسيس مشاريع مشتركة فى الدفاع والاقتصاد والحياة الاجتماعية والسياسة الخارجية .(٥١)

**النموذج الاقليمى :**

لم تبدأ النزعة الاقليمية لتحقيق الأمن فى الخليج بالتبلور الا بعد أن انسحبت بريطانيا منه عام ١٩٦٨ لتتداعى المشاريع وتنهال المبادرات المعبرة عن رؤى مختلفة لما

---

48 - Anthony H. Cordesman, op.cit.

٤٩ – وهذا ماهو حاصل الآن مع تزايد مضاعفات دورة سباق التسلح فى الخليج . للمزيد أنظر ، منعم العمار ، سباق التسلح الخليجى ، دراسة فى المبررات والآثار ، شؤون إستراتيجية ، بغداد ، العدد ٢ ، ١٩٩٥ ، ص ٣٨ .

٥٠ – انظر جريدة الرأى الاردنية فى ١ تموز ١٩٩١ .

٥١ – احمد ابو الحسن حلبى ، دول مجلس التعاون الخليجى وقضايا الدفاع المشترك ، السياسة الدولية ، العدد ٨٠ ، ١٩٨٥ ص ١٨٢ .

سيكون عليه الحال، الا أن تلك الرؤى كانت قد حملت معها مطامحها لاسيما من قبل ايران . ويبدو أن التشوش الذى أصاب هذا الكم الهائل من المبادرات ناتج عن عدم حسم الاجابة عن سؤال مركزى مفاده على من يقع عبء الأمن الاقليمى ؟ إضافة الى صعوبة تحقيق الاتفاق بشأن النموذج المقبول لتعدد الصراعات وتوالدها نتيجة لتعسف الأطراف فى طرح أهدافهم علاوة على تأثير تلك الصراعات بالاوضاع الدولية والاقليمية فضلا عن ارتباط معالم الأمن الاقليمى بالوضع الدولى (٥٢) . ولهذا السبب غدت فرص أى ترتيب أقليمى مربوطة أساسا على المعاضدة الدولية .

وهناك العديد من التراتيب ضمن هذا النموذج منها

**١- الترتيب الامنى بين مجلس التعاون الخليجى والعراق :**

وعلى الرغم من ذرائعية التعليل الخليجى بعدم توجيه الدعوة للعراق للانضمام للمجلس . الا أن هذا الطرح مازال ينال أهمية كبرى فى ظل الظروف التى تمر بها دول الخليج حيث حاجتها للعراق كقوة إقليمية موازية لايران وعدم فائدة خيار الاغفال للعراق كبلد خليجى له موقعه الجغرافى المتربع على قمة الخليج . كما أن دول الخليج وبسبب تفاقم الخلافات البينية ، بحاجة الى طرف تفرغ فيه شحنات التوازن الداخلى . وقد تعززت تلك الرؤى كثيرا مع نمو الحاجة لضرورة إعادة اللحمة للجسد العربى الذى يحتاج الآن الى تضامن عربى بمفاهيم جديدة وأسس قوية وبما يوفر للعراق منفذا للتصالح والاندماج مجددا . الا ان هذه الرؤى نالها التحجيم فى ظل الظروف الراهنة بسبب :

- رؤية الخليجيين للعراق كبلد عربى بالدرجة الأساس لا خليجيا حصرا .

- إرتباط نوايا وأفعال الخليجيين بما يمتلكه العراق من قوة عسكرية يحسبونها تهديدا موصوفا .

- الرغبة الخليجية فى حصر الترتيب الأمنى بالنظم الفرعية أو بدعوة الاطراف الدولية له .

ومع ذلك يبقى العراق يملك مسوغات طرح نفسه خليجيا قوميا وإقليميا ولكن بحاجة الى زمن تزال من خلاله الحساسيات والضغائن .

**٢- الترتيب الامنى بين مجلس التعاون الخليجى وايران :**

جهدت ايران نفسها فى الترويج كخيار كهذا مدعية بأنها أصلح الاطراف الداعية للأمن الاقليمى فى الخليج . وقد استفادت من تجربتها الطويلة التى جهزتها بها هزيمتها مع العراق وأزمة الخليج ١٩٩١ ، لتظهر بغيتها دفعة واحدة والتى لا ترغب أن يشاركها أحد فى جنيها طالما قد أتت بالدور والفراغ معا ، وقد ساعدها فى ذلك إدراكها المتحقق بان كلفة البقاء خارج أى ترتيب أقليمى سبب لها ضررا مستقبليا على الرغم مما أفرد لها توجهها نحو الشمال من منافع .

واستغلالا لذلك دعت ايران الى أقامة نظام أمنى إقليمى جماعى فى الخليج بمجرد استكمال تحرير الكويت معتمدة فى ذلك على ما فى يدها من مساند . فلها موقعها الجغرافى على طول الخليج الذى تنعته "بالفارسى ، ونصف مضيق هومز وخليج عمان" . لذا لا يمكن أن يحدث تطور فى المنطقة دون الأخذ بنظر الاعتبار دور ايران فيه (٥٣) فهى طرف مكافئ لها بل متفوق ولها دورها ووزنها فى إيجاد التوازن فى أمن المنطقة والمشاركة فى اتخاذ قراراتها الحاسمة .

وقد أبدت الدول الخليجية خشيتها حيال الدعوة الايرانية كون ايران لا تمتلك حقا مطلقا فى تقرير الأمن فى الخليج حيث " أن شعوب دول المجلس هى صاحبة السيادة حتى فى تصوراتها الدفاعية وحرة فيما يناسبها للحفاظ على أمنها بالاتفاق الثنائي مع الدول الأخرى التى ترغب فى تقديم العون العسكرى " .

ومن هنا فان دول الخليج هى التى ستقرر دور ايران المستقبلى "سيكون دور ايران فيما يتعلق بالبحر وهنا يجب التفريق بين مياه الخليج وبين سيادة واستقلال دول الخليج على مياه الخليج والمهمة إذن تنحصر فى علاقة ايران بالبحر كأنها شريك اساسى فى مياه الخليج" (٥٤) وهذا يعنى استبعاد ايران عن أى دور فى تحقيق الأمن فى الخليج لأن مفردات وملامح الوضع فى المنطقة لم يتضح بعد . كما أن دول الخليج وجدت أخيرا أن القبول بالدور الايرانى سيفقد النظام العربى قوميته .

وإدراكا من ايران للعقبات الموصوفة أعلاه دعت الى ضرورة قيام أمن اسلامى فى الخليج تقوم ايران فيه بدور

---

52 - Joseph A. Kechichin, The GCC Search for Security, Third World Quarterly, Vol. 7, No. 4, 1985, pp. 852-881.

٥٣ – بهذا الخصوص أنظر تصريح وزير الخارجية البريطانى فى صحيفة الرأى الاردنية فى ٢٢ يناير ١٩٩٢ .

٥٤ – بهذا الخصوص أنظر تصريح عبد الله بشارة لصحيفة الدستور الاردنية فى ٥ مايو ١٩٩٢

رئيسى . ويشمل معاهدة عدم اعتداء بين الدول الاسلامية فى الخليج والشرق الأوسط ، محكمة اسلامية ، أعلان المنطقة خالية من الجيوش الأجنبية وأسلحة الدمار الشامل . الا أن هذه الدعوة نالت معارضة خليجية واسعة كونها تقدم الذريعة للتصادم بين الصحوة الاسلامية التى تستغلها ايران لتمرير مبدأها فى تصدير الثورة وبين ضرورة تحقيق قومية التكامل العربى الخليجى . ونتيجة لذلك سعت ايران لفرض نفسها . فابتكرت سياسة تدريجية الغرض منها تعزيز وجودها خليجيا . وتلك السياسة قائمة على :

- عدم التنازل عن مطامحها السابقة مثال ذلك عودتها لاحتلال أبو موسى ثانية .

- الاصرار على أسلوب القوة والتهديد بدلا من طريق القانون الامر الذى نستطيع به تفسير استمرارها بالتسلح تقليديا ونوويا .

- التاكيد على أمن الخليج يكون من مسئولية دوله . وهذا يعنى رفضها لمبدأ اضطلاع سورية ومصر بأية مسئولية فى تحقيق ذلك الأمن . فقد إتهم بشارتى دول الخليج بغمط حق ايران بالوجود فى الخليج " لقد أعدت دول مجلس التعاون الخليجى اعلان دمشق حول الامن الاقليمى على عجل . فسوريا منشغلة تماما فى لبنان . وأن مصر غير مؤهلة لرعاية الأمن فى الخليج بسبب مشاكلها الاقتصادية"(٥٥) .

- التهديد بتطبيع العلاقات مع العراق " اذا لم تكافأ ايران على حيادها التام طوال أزمة الخليج ١٩٩١" فربما تتحول الى العراق .

ومع ذلك ظلت ايران تبحث عن دعم لرؤاها من خلال منفذين .

- ثنائى: وذلك من خلال أقامة علاقات مع دول الخليج لترصين وحدة الفهم وتعزيز مقبولية الدور الايرانى وقد جاء الفعل بثماره بعقد اتفاقيات مع السعودية والكويت والامارات لتسفر عن تحقيق نوع من الانفراج فى النظرة الايرانية من قبل الخليجيين .

- خارجى : من خلال الحصول على مساندة غربية لمساعيها فى أزمة الخليج وفعلا جاءت الأحداث بضغوط غربية للقبول بايران كطرف خليجى وعدم استبعاده . فقد اكد وزير الخارجية البريطانى أن "الكل يعرف أن ايران تمتلك أكبر إطلالة على شاطئ الخليج وعليه فان نوايا ايران تجاه ما يجرى فى المنطقة لابد وأن تكون محل اهتمام لدى جيرانها الذين يودون معرفة تلك النوايا وتحليلها" كذلك أكد وزير الخارجية الفرنسى "أن موقع ايران الجغرافى .. ومصالحها تجعلها طرفا أساسيا فى أية تسوية لضمان الأمن والتوازن فى الخليج "(٥٦) . وقد أثمرت تلك الضغوط عن أنفراج كبير فى العلاقات الخليجية الايرانية .الا أن الخليجيين يظلون متوجسين من ايران لنواياها فى تصدير المشاكل حيث الاصولية الاسلامية بما يهدد البنية الأمنية الداخلية لدولهم علاوة على ممارستها للفعل السياسى بصيغة التهديد والادعاء واستخدام القوة . لا سيما بعد تحجيم القوة العسكرية العراقية .

### ٣- إعلان دمشق :

بعد أن وضعت حرب الخليج ١٩٩١ أوزارها تنادى الجميع للتفتيش عن ترتيب أمنى يعوض ضعف المناعة الامنية لدول الخليج والتى جعلتها أزمة الخليج مطمعا لتهديدات مختلفة علاوة على خلق حالة أمنية مستقبلية لتكون رادعا لتكرار حالة الفعل العراقى . فشرعت دول الخليج للبحث عن كل ما يعزز ذلك لا سيما فى الاطار العربى (٥٧). وفعلا تم فى دمشق أجتماع دول الخليج مع مصر وسوريا فى ٦ آذار ١٩٩١ ليخرجوا بإعلان ذى بعدين أحدهما سياسى والآخر إقتصادى يوضحون فيه رؤاهم المستقبلية للأمن فى الخليج وبواعى ضمانه وقد كانت أغراضهم معروفة . فعلاوة على فوائده للخليجيين جاء الاعلان بخطوة موصوفة نحو تمتين الربط المطلوب بين الأمن العربى والامن الخليجى "أن الاعلان سيكون مقدمة لنظام عربى جديد يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها" (٥٨) . كما جاء كخطوة عملياتية لتحجيم الدور الايرانى . ومكافأة لمصر وسوريا لمساندتهما للخليجيين فى أزمة الخليج ".. نحن الآن والحمد لله .. ربحنا إخواننا وسنخفف عنهم العبء ويبقوا لنا سندا وقت الحاجة" (٥٩) وكخطوة تحسبية للتهديدات الامنية المقبلة "من الخطا التفكير بانه لم يعد هناك أى خطر فالمخاطر موجودة دائما .. ومن هنا تنبع أهمية

---

٥٥ - منعم العمار ، الموقف المصرى من التحرك الايرانى فى المنطقة ، دراسات دولية ، مركز بحوث الجمهورية ، العدد ١ ١٩٩٢ ص ٢٩ .

٥٦ - انظر صحيفة الرأى الاردنية فى ٢٢ يناير ١٩٩٢ ، مصدر سابق ذكره .

٥٧ - ديفيد جرانهام ، تفسير التحالفات الشرق اوسطية اثناء حرب الخليج ، دراسات استراتيجية ، العدد ١٦ / ١٩٩١ .

٥٨ - انظر صحيفة الدستور الاردنية فى ١٠ سبتمبر ١٩٩٢ .

٥٩ - انظر صحيفة الشعب الاردنية فى ١٠ ديسمبر ١٩٩١ .

اعلان دمشق حيث سيزود الخليجيون بقوة مشتركة مزودة بتكنولوجيا متطورة" .

ويبدو أن النتيجة المعروفة لهذا الترتيب هي ما حصلت عليه سوريا ومصر من فرصة سياسية . فالاولى ساعدها الاعلان على إعادة هيبتها خليجيا (٦٠) وزودها بقدرة تساعدها على ديمومة استمرارها للتصدى للتفوق العسكرى الاسرائيلي مثلما منحها ثقة الخليجيين ودعمهم لحوارها مع ايران . الا أن ذلك لم يكن بدون هواجس لا سيما وأن لسوريا تاريخا حافلا بالابتزاز وهي تجيد الالتفاف فليس غريبا أن تعبد لاحقا دورا لايران في الاعلان علاوة على ان الجيش السورى سيكون قادرا على نقل مشاكله للخليج على غرار وضعه في لبنان . ومن هنا جاء أصرار الخليجيين على أن يكون الدخول السورى اقتصاديا فقط . وهذه الفكرة لاقت استحسانا سوريا كبيرا . أما مصر فقد مثل الاعلان لها حلما حيث أضفى شرعية على مطالبتها بالدخول للخليج منذ زمن بعيد فهو الموقع والثروة والمهمة الموكلة لها (٦١) . وعلى الرغم من الجهد المصرى المبذول للوصول بالاعلان الى جادة التطبيق الا أن الهواجس الخليجية كانت دائما تقف للحيلولة دونه . فالخليجيون متوجسون من الطموح المصرى فالوجود العسكرى المصرى ربما سيتحول الى تواجد دائم وسيعرض الخليجيين للابتزاز ، كما أن مصر لا ترضى أن يدار دورها من خلال مجلس التعاون . ولهذا السبب طرحت نماذج لبروتوكولات للتعاون في مجال الدفاع والأمن الا أنها أصطدمت بمعارضة خليجية قوية كونها تعتبرها بدائل عن المجالس الوزارية الخليجية (٦٢) . كما أصيب المسعى المصرى باحباط كبير نتيجة لعقد الكويت والبحرين وقطر اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة وبقدر ما تؤكد هذ الاتفاقيات تجاوزا على إعلان دمشق فانها تؤكد عدم الحاجة الى لمصر حتى لدورها كقناة لتصريف شئون المنطقة دوليا . وهنا أجهدت مصر نفسها لاقناع الخليجيين والغرب معا بوزنها وقدرتها للحفاظ على المصالح في الخليج .

### ٤- امن دول الخليج واندماجه بمفردات الأمن القومى العربى:

فحوى هذا الترتيب تشير الى ضرورة خلق توأمة وانسجام بين الأمن في منطقة الخليج ومفردات الأمن القومى العربى لا سيما مع وجود تماثل في القيم الادراكية الامنية . وبقدر ما يحقق هذا الترتيب حقيقة الاندماج . فانه يمثل صيانة للأمن الخليجي من التبعية للأمن الدولى ومن الاختراق الاقليمى كما يوفر فرصة لضمان التوازن العربى الداخلى طالما ان الهدف هو واحد يتلخص في بناء بنية أمنية جديدة . وفي سبيل تحقيق ذلك وجب :

– استبعاد التأزم السياسى بين الدول العربية . (٦٣)

– تعميق حالة التعامل العربى الخليجي لا سيما الاقتصادى منه.

– التعويل على سيادة المنهج الوظيفى في العلاقات العربية – الخليجية بما يحجم أى استغلال مفرط للثروة .

– توجيه الفعل العربى للقضايا الرئيسية لتحقيق أندماجية في الموقف حيالها الا أن مثل هذا الترتيب تعرض لانتقادات أيضا حيث ؛

– أن فكرة التعامل الاقليمى لم تحسم بعد لا جغرافيا ولا سياسيا بسبب ضخامة اعتماد دول الخليج على الخارج في الأقتصاد والعمالة .

– دول الخليج تعانى من ضعف التراضى عربيا (٦٤) كونها متهمة بقضية التوزيع غير العادل للثروة بين العرب مما جعلها تتحول الى أزمة تلهب المشاعر .

– عدم استعداد دول الخليج لمثل هذا الترتيب تبعا لادراكها لما سيكلفها من موقف لا سيما عندما يرتبط الأمن الخليجى بالامن العربى وقضية الصراع العربى – الصهيونى .

– الضغوط الدولية ومسعاها لربط الأمن الخليجي بالأمن الدولى .

– تنامى الذاتية المفرطة لتحقيق الأمن الجماعى – الأقليمى .

### النموذج العالمى:

لقد اثبتت الاحداث التى جاءت بها حقائق التغييرات

---

٦٠ – احمد ثابت ، سوريا والازمة ، فرص المكاسب الاقليمية ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٣ : ١٩٩١ ص ٥٩ .

٦١ – محمد عبد الله أرسلان ، عودة العلاقات المصرية – السورية ونتائجها وانعكاساتها على النظام العربى ، السياسة الدولية العدد ١٠٠ ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٧٤ ، ١٧٦ –

٦٢ – أنظر صحيفة الشعب الاردنية في ٧سبتمبر ١٩٩١ .

٦٣ – للمزيد عن ذلك ، انظر الاراء المتعددة عن انعكاسات ازمة الخليج ، في دراسات فلسطينية العدد ١٢ عام ١٩٩٢ .

٦٤ – هذا مادرجت عليه معظم الحركات الثورية العربية . انظر المصدر السابق ذكره .

الدولى ونتائجه قصور الترتيبات المعدة من قبل القوى الاوروبية للأمن فى الخليج بسبب ما أظهرته أمريكا من هيمنة مطلقة . ولم تتبدل مكانة الخليج فى اولويات الولايات المتحدة الامريكية حتى مع انفرادها بالعالم أو بما جلبته أزمة الخليج من نتائج لا بل الاخيرة ثبتت تلك المكانة مليا . فالولايات المتحدة تحرص على السيطرة على الخليج لما يمثله من إقليم صالح لاثبات رؤاها الجديدة فهو يقلل الاختراق بشكل واضح ويعمق الارتباط بين الولايات المتحدة وحليفاتها دعما لفروض الاعتمادية المتبادلة . ويمكننا رصد مبررات السيطرة الامريكية على الخليج بـ :

– ان حل المشاكل فى الشرق الأوسط من خلال استخدام أقطاب محلية لبناء نظام جديد أدى الى تأجيج التوترات الكامنة . كما أدى الى تأزيم العداوات الاقليمية والى الحاق الهزيمة بالسياسة الامريكية (٦٥) كما أن القوى الاقليمية تحتاج الى ضبط مستمر الأمر الذى جعل أمريكا تقبض بنفسها على المنطقة .

– ولأهمية مصالحها الاساسية وجب على الولايات المتحدة ممارستها بالفعل حيث النفط وضرورة تدفقه وحماية طرق تجارته الدولية وضمان وصول إمداداته الى الدول الغربية دون انقطاع وكذلك حماية النظم الحاكمة فى الخليج من التهديدات الداخلية والاقليمية .

ولضمان تلك المصالح سعت الولايات المتحدة توطئة لتشكيل ترتيبات أقليمية دولية فى الخليج الى :

– التحسب لمصادر التهديد ودرجات ، قوتها تيار فكرى ، ارهاب ، قوى محلية .(٦٦)

– بناء خطط أمنية للتصدى لتلك التهديدات وتعيين درجات الاستجابة المطلوبة .

– ضرورة التأكيد على أن أى ترتيب أمنى تسعى اليه أو تقدمه الدول الكبرى ينبغى أن يكون أساسا موجه لمصادر التهديد الظاهرة أو المحتملة . الأمر الذى ضيق معه فرصة التنافس معها . وهكذا فرغت الساحة لتطبيق أفعالها على شكل تراتيب أمنية والتى تهدف من جراء طرحها إلى :

– فصل أمن الخليج عن ترتيبات الأمن فى الشرق الاوسط : لذا فهى تفضل ان تلعب الدور الرئيسى فى عملية بناء الترتيب الأمنية لمنطقة الخليج .

– قصر اتصالها وتعاملها مع دول مجلس التعاون وتفضيل تلك الاتصالات على ما يتحقق من جراء اتصال دول الخليج وما تنتجه من ترتيبات أمنية من أية جهة أو أى إتفاقيات اخرى بشأن ترتيبات الأمن فى الخليج .

– أن يكون الترتيب الأمنى يحوى فقط الولايات المتحدة كطرف دولى وحظرت على حليفاتها الاشتراك معها فى عملية بناء التراتيب الامنية . ويفسر لنا هذا الأمر أهمية الخليج للولايات المتحدة وحيوية مصالحها فيه .

لقد قدمت الولايات المتحدة رؤاها لما سيكون عليه الأمن فى الخليج بدرجتين :

**العام** : حيث ضرورة تحقيق الامن وتدعيمه من خلال ما يؤسسه القانون الدولى ومفرداته عبر التأكيد على احترام السيادة للدول الاعضاء فى الأمم المتحدة وتدعيم الشرعية الدولية بما يحقق ويصون السلم والأمن الدوليين عبر مايحققه التعايش السلمى بين دول المنطقة وما يستدعيه من نبذ العدوان واحترام الحدود الدولية لجميع الدول (٦٧).

**الخاص** : حاولت الولايات المتحدة الامريكية طرح تصوراتها الكاملة لمصالحها . ذلك لان تحقيق تلك المصالح لا يمكن الا فى خليج آمن ومستقر . وترتيبات هذا النوع تكون :

### ١- ترتيبات ثنائية وتتم عبر:

– التواجد الدائم للقوات الأمريكية والغربية والتى تكون باتفاق ثنائى أو بدعوة خليجية وعلى الرغم من الصعوبات الكثيرة التى يفرزها خيار كهذا . الا أنه يبدو ذا مصداقية عالية لا سيما عندما ينظر اليه الآن كشرط لضمان الاستقرار . ويعتمد هذا الخيار على الاستعداد الذى تملكه الولايات المتحدة لتتحول من الأمن عبر الردع الى الأمن بالاستخدام . كما يعتمد أيضا على القدرة على توفير الكثافة اللازمة لتعلق ذلك الأمر بالقدرات السياسية "الاقناع" والاقتصادية "الكلفة" والاقليمية "مكان القوات" ولتجنب الاشغال بهذه المفردات اقترح وزير الدفاع الامريكى ديك تشينى فى مايو ١٩٩١ اقتراحا مفاده تكثيف

---

٦٥ – للمزيد أنظر :

Moshe F. Fratact, Super Power and the Client States in the Middle East, London, 1991, p. 58.

66- Noam Shonsky, Deterring Democracy, New York, London, 1991, p. 82.

٦٧ – انظر الدراسات الفلسطينية العدد ١٢ عام ١٩٩٢ مصدر سابق ذكره .

وتوسيع الوجود الامريكي في الخليج كأساس لترتيبات أمنية تجمع الولايات المتحدة مع الدول الست الخليجية (٦٨) . وأكد أيضا على ضرورة إقامة مقر متقدم للقيادة المركزية الامريكية في البحرين مكونة من ٥٠٠ ضابط أركان وعمليات وقيام حاملات الطائرات الامريكية بزيارات دورية الى دول الخليج فضلا عن تواجدها في الخليج نفسه . وقد علل تشيني طروحاته هذه لطمأنة دول الخليج بأن الولايات المتحدة ستكون قادرة من خلال الترتيبات المطروحة على الاستجابة بسرعة لاحتياجاتها الأمنية اذا ما تعرضت الى تهديد وكذلك زيادة الثقة بالفعل الامريكي في صنع السلام .

– الاتفاقيات الثنائية لكفالة الأمن . وقد تواءم هذا الجهد مع السعي الأمريكي لتصور الأمن المطلوب ورغم التبريرات التي تسوقها الحكومات الخليجية لا سيما الكويتية فان هذه الاتفاقيات تجلب مخاطر كبيرة تتمثل :

– توسيع نطاق ومساحة الأمن المتصور .

– ربما يتم الايفاء بالواجبات التي تقررها الاتفاقيات بقوات اسرائيلية تبعا لحقيقة التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة .

– تتطلب استخداما لمنشآت أمريكية ربما تقع خارج حدود الاقليم الامر الذي سيحتاج الى حساب أو تبرير قانوني .

– صعوبة سيطرة دول الخليج على ما يجب أن يكون عليه عدد هذه القوات

– التكاليف الباهظة التي ستكلفها هذه الاتفاقيات على حساب التنمية الداخلية .

– ربما ستلجأ الولايات المتحدة أيضا الى أتباع نظام الوكالة للاطراف الاقليمية لصيانة الأمن في الخليج . ولهذا الخيار مستدعيات متعددة منها : (٦٩)

– حاجة الولايات المتحدة وتخفيفا عن كاهلها الى أطراف معاونة ومكلفة وموازنة في الخليج .

– تسهيل عملية الاتصال وتسريعا لاتخاذ القرارات الحاسمة . وفعلا كشفت أزمة الخليج عن أهمية الدور الذي لعبته السعودية في هذا المجال .

– السيطرة على تنامي القوة للاطراف الفاعلة .

– أن تدعيم اتجاه المشاركة أو الايكال في تحقيق الامن سيؤدي الى تعزيز حقيقة الاحتكار الأمني للولايات المتحدة .

– سيعطي دفعة قوية لتوازن القوى . لا سيما بعد أن تغيرت نظرة الولايات المتحدة للعمل الواجب إتباعه وهو التحول من المساعدة المباشرة الى نوع من الوجود المباشر . وهكذا كونت الظروف احتمالية إيكال المهمة للسعودية . وقد أكد الجميع أهمية خطوة كهذه للمصالح الامريكية "لقد أزدادت أهمية السعودية الى درجة يمكن مقارنتها بأهمية العلاقة مع بريطانيا وألمانيا .. " وبهذا فان السعودية ستظل القوة الاقتصادية والسياسية المهمة في الخليج والتي من الممكن الاعتماد عليها لترتيب البيت الخليجي . (٧٠)

من جانب آخر ربما ستلجأ الولايات المتحدة ولاغراض الموازنة الى افساح المجال أمام القوى الاقليمية بالدخول للخليج كطرف معتمد لتأدية المهام الموكلة لها والتي هي مصالح أمريكية بالأساس . ولهذا السبب نجد ان الولايات المتحدة سوغت دخول تركيا للخليج معتمدة في ذلك على ماتحمله تركيا من مقبولية لدى الخليجيين . فتأريخها واسلاميتها تجعلها مرغوبة لديهم علاوة على ما يتصف به طرحها من هدوء (٧١) . ويرجع سبب أختيار تركيا لهذا الأمر كونها الطرف الوحيد الذي يمكن من خلاله أن يتحقق الربط Linkage المأمول بين حلف الشمال الاطلسي والأمن في الخليج العربي . علاوة على ما تعتقده الولايات المتحدة من أن تركيا تمتلك من الرؤى الكافية لمهمة كهذه لحاجتها المالية في دول الخليج ولتأدية مهمة أمنية في الشرق الأوسط تتساوى مع نزوعها لدور في الشرق الاوسط لا سيما بعد أنهيار مهمتها كجدار صد للاتحاد السوفيتي بعد انهياره . بيد أن تركيا وبسبب ما تمتلكه من رؤى أمنية لتوجهها نحو الخليج والمصاعب الاقتصادية التي تعاني منها وضرورة الحصول على مكافأة لدورها إبان أزمة الخليج تشجعت على التمسك بدورها المقبل الذي من الممكن اعتباره طرفا موازنا لايران في الخليج .

هناك طرف آخر مرشح للتغلغل في الخليج لا سيما بعد

---

٦٨ – انظر صحيفة العرب اللندنية في عددها ٣٨١١ في ١٥ – ١٦ مايو ١٩٩٢ .

٦٩– بيل كلنتون وآل جور ، رؤية التقنية في أمريكا ، ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٨١ ومابعدها .

٧٠ – انظر تصريح وزير الخارجية الامريكي كريستوفر . في صحيفة الدستور الاردنية بتاريخ ٤ يونيه ١٩٩٣ .

٧١ – للمزيد عن احتمالات هذا الأمر ، انظر :

أنفراج التصور الخليجي لوجوده في الاقليم ذلك الطرف هو اسرائيل (٧٢) والذى يعتبر الرصيد الاستراتيجي الاكثر ضمانا في المنطقة ويكون هذا الدور برأينا النتيجة الأولى المتحققة لحالة التطبيع المتواترة الآن . ولقد أكدت الولايات المتحدة مصداقية الحلم الاسرائيلي "اذا دخلنا في قتال في الخليج فأنه لا مجال للشك أننا نعتمد على اسرائيل الى حد كبير" ولكن ما الذى يمنع من سريان ذلك التعاون في السلم أيضا" .

**٢ - الترتيبات الجماعية :**

لم تترك الولايات المتحدة خيارا أمنيا من الممكن النفاذ منه الى الخليج الا وروجت له . فعلى الرغم من عدم ترويجها للترتيب الجماعي ، كما رأينا ، الا أنها وأثناء أزمة الخليج طرحت تصوراتها عبر ما أعلنه بيكر في اوائل أيلول ١٩٩٠ من أفكار أولية خاصة بترتيبات أمن منطقة الخيج في مرحلة ما بعد الأزمة . وتحدث في هذا الشأن عن التفكير في إنشاء حلف دفاعي يلعب دورا رادعا لقوى التهديد والعدوان وذكر بالدور الهام الذى لعبه حلف الناتو لمدة ٤٥عاما بعد الحرب العالمية الثانية في ردع التهديد السوفيتي وضمان أمن غرب أوروبا (٧٣) . كما طرحت الولايات المتحدة مشروعا حريا بالتأمل ذلك الذى يحاول ضم منطقة الخليج العربي الى نظام الأمن في حلف الاطلسي . فقد دعا راينور تيلورى قائد قوات البحرية الامريكية في الخليج الى ضرورة بناء "جلفو" كحلف دفاعي على غرار حلف الناتو وقد سوغ ذلك الطرح بقوله "أننا لا نريد أن نترك فراغا هذه المرة" (٧٤). وقد عضدت الولايات المتحدة رسميا الطرح اعلاه للأسباب الآتية:

- ما يحقق لها من فرصة الدور الرئيسي في مثل هذا الترتيب .

- ما يوفره من غطاء لتواجد ثقل عسكرى أمريكى دائم في الخليج .

- تفتيت النظام العربي .

- تأمين عاقبة رد الفعل الأوروبي .

- تقليص الاعتماد على الاطراف الاقليمية .

وعلى العموم ، فان التراتيب الامنية الجماعية تعتمد على ما تقرن به حيث :

- ضرورة تعزيز وتحديث وتسليح الاطراف الاقليمية الحليفة (٧٥) .

- تحفيز القوى المحلية لتأكيد ارتباطها بالولايات المتحدة بعد أن تكون الأخيرة قد قوت مصداقيتها .

- إضعاف التهديدات الاقليمية لا سيما من العراق وايران وما تشيعه الاخيرة من مدد وقوة انتشار ودعم الصحوة الاسلامية .

ومع ذلك اصطدمت تلك المشاريع بعقبات ملموسة منها :

- صعوبة ضبط نوايا ودوافع الدول الحليفة لا سيما الاوروبية منها والتى تحاول ان تحصل على منافع من جراء ما بذلته من جهد . (٧٦)

- عدم حسم هيكلية الترتيب الجماعي عند دول الخليج في الوقت الذى ترحب فيه الكويت بالدعوة الامريكية وتقدم لها التسهيلات الممكنة . ترفض الامارات التعويل على حجج ورؤى الولايات المتحدة لا سيما وجود القوات الاجنبية على أراضيها .

- أن استبعاد العراق من شأنه أن يساعد على أنشاء وضع غير طبيعي في المستقبل في المنطقة فالعراق كمجتمع وكدولة يمثل قوة هامة جغرافيا وتاريخيا واقتصاديا .

---

سعد ناجي جواد ومنعم صاحي حسنين ، الأمن التركى بين مهمتين ، السياسة الدولية ، نيسان ١٩٩٤ .

٧٢ - عن الدور الاسرائيلي المقبل ، انظر :

احمد صدقى الدجاني ، قضية فلسطين والصراع العربي - الصهيوني بعد حرب الخليج ، العدد ١٤٨ ، ١٩٩١ ، ص ٧٨ .

٧٣ - انظر صحيفة العرب اللندنية بتاريخ ١٦ مايو ١٩٩٢ .

٧٤ - انظر صحيفة الرأى الاردنية بتاريخ ١ يوليو ١٩٩٢ .

٧٥ - انظر تصريح وزير الدفاع الامريكى .

في صحيفة القادسية البغدادية بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٩٣ .

٧٦ - انظر بهذا الصدد تصريح وزير الدفاع الفرنسي اثناء زيارته لدول الخليج في صحيفة الجماهيرية ، طرابلس بتاريخ ٢٩ اكتوبر ١٩٩٤

## رابعا : النتائج المستخلصة من تعدد الترتيبات الامنية :

أن أية قراءة بسيطة لفرص المحاججة والظهور لمثل هذه الترتيب تجعلنا ندرك :

– صعوبة الركون الى ترتيب دون آخر بسبب شدة تعقيد ظروف المنطقة وتنوع مصالح أطرافها وتبيانها كما أن سياسات التحالف الخاصة بهاهشة ، بحيث لا تسمح بنشوء هياكل تنظمية رسمية على غرار ما هو حاصل فى أوروبا وحتى فى آسيا .

– على الرغم من حاجة المنطقة الشديدة لترتيب نهائى تبعا لاضطرابها . الا أنها لم تعثر حتى الآن على الصيغة المناسبة لذلك لذا نرى الترتيب قاصرة جميعها تحوى جزئيات علاجية لا كامل العلاج والذى يستلزم تحقيق كفالة دفاعية تكاملا مجتمعيا ، ربطا بين ضرورة تأمين ذاتية الأمن والمطامع الخارجية ، تحييد أية أخطار خارجية وخلق هياكل للتنسيق والتعاون بين مختلف الاطراف ويكون مفتوحا حيال الدوائر الاوسع .

– ان أرتباط المنطقة المفرط بحسابات الغرب يجعل من أطرافها المحليين تواقين دائما لتأمين ذاتهم عبر الأمن المتحقق المباشر . مما يجعل درجة القناعة متذبذبة وداعية للتغيير . وسبب ذلك يعود أصلا الى قسرية الترتيب الأمنية وجهلها عن حقيقة المشكلة وعدم شموليتها لجميع الأطراف واهتمامها ببعد أمنى واحد وإهمال الأبعاد الأخرى .

– أن ما تعانيه دول الخليج والاطراف الدولية من صعاب اقتصادية تجعلها تبحث عن أنجح الطرق لكفالة الأمن على حساب شموليته لحل معضلة الأمن المزمنة والشئ الملفت للنظر ، وعلى الرغم من كلفة ما أنفق لهذا الغرض ، تلاحق الازمات التى جاءت بكلف اقتصادية باهظة الامر الذى جعل الاطراف المختلفة والمتنوعة المصالح والمطامع فى تردد عن الاقدام على تأسيس ترتيب اقليمى شامل لكلفته العالية (٧٧) .

– ما تعانيه دول الخليج العربى من انعكاسات أمنية بسبب الخلافات البينية لا سيما فى مسألة الحدود ، الأمر الذى يجعل مسألة قبول طرح الاطراف المختلفة للترتيب الامنية غير مقنعة بسبب غياب الثقة وعدم توافرها .

– غلبة اتجاه الاطراف الاقليمية نحو التأقلم الايجابى مع البيئة الدولية والاقليمية مرحليا دون التفكير بالمستقبل . الامر الذى خلق رزمة من الترتيب دون جدوى .

– ضخامة التهديدات لحالة الأمن فى الخليج أقليميا وداخليا . الامر الذى جعل من الصعب ضمان ترتيب للتصدى . فلا الاطراف الاقليمية تهدأ مطامعها ولا الغرب يكف عن إثارة الازمات والحروب فهى مصدر استنزاف للقدرات ، علاوة على ما توفره من تبرير لوجوده .

## خامسا : الانعكاسات المترتبة على تعدد الترتيبات الامنية:

لقد أدى تعدد مصادر التهديد واختلاف رؤى الخلاص وما تلا ذلك من تعدد التراتيب الامنية الى انعكاسات خطيرة على الخليجيين يصعب تفاديها لتوالدها وكثافتها ومن هذه الانعكاسات :

– ازدياد حجم الانفاق العسكرى للدول الخليجية وذلك باعتقادهم أن التسلح هو المنفذ الوحيد لضمان مناعتهم الامنية . فقد بلغ حجم التسلح لتلك الدول فى الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٢ حوالى ٤٥ مليار دولار . أى ما يعادل ضعف ما أنفق خلال العشر سنوات السابقة . ومازالت عمليات عقد صفقات السلاح مستمرة (٧٨) .

– تفاقم أوجاع وأمراض نظام الأمن العربى ومرد ذلك (٧٩) يكمن بانتقال مركز الثقل وعنصر الجاذبية فى الامن العربى من مكانه التقليدى فى المشرق العربى الى منطقة الخليج العربى لما تملكه من اهمية استراتيجة وعملياتية لا سيما بعد تزايد مكانة مضيق هرمز لدى الولايات المتحدة . كما أدى غياب نظام عربى شامل ومتكامل للأمن الى طغيان التراتيب الامنية التى يقودها الغرب الذى استطاع من خلالها تعميق حالة التفتت فى النظام الامنى العربى وتفعيل مصادر تهديده .

- – ازدياد الخلافات البينية بين دول الخليج العربية لا سيما الحدودية منها فى الوقت الذى يستدعى منها توحيد مدركاتها الامنية .

---

٧٧ – ازاء ذلك عانت دول الخليج ولاول مرة فى تاريخها وفى عام ١٩٩٢ من عجز مالى حيث وصلت معدلاته للكويت مثلا ٣ر٢ مليار دولار والسعودية ٨ر٧ مليار دولار .للتفاصيل أنظر التقرير الذى أعدته صحيفة نيويورك تايمز والمنشور فى صحيفة بابل البغدادية فى ٢٨ ابريل ١٩٩٣ .

٧٨ – انظر صحيفة الثورة البغدادية فى ٥ يوليو ١٩٩٢ .

٧٩ – سعد الدين ابراهيم ، أزمة الخليج والمأزق الأمنى ، دراسات فلسطينية العدد ١٩٩١/٥ ، ص ١٨٢ .

– تفاقم ارهاصات القوى الصاعدة ومطامعها فى الاقليم . وقد حسبت هذه القوى أن ماتحمله من دعوات "ايديولوجية أو أصولية" كاف لزعزعة الأمن وتلبية مطامحها فى السيطرة او القيادة . وقد جاءت هذه القوى بتهديدات تكتيكية " من الممكن احتواؤها عربيا " واستراتيجية تولى الغرب احتوائها .

– لقد كانت اهم الانعكاسات المرصودة تتمحور بما اعتاد الخليجيون تفضيله حيث الأمن المستعار من الخارج . وبقدر ما أسس هذا الأمن من وهم لعدم استمراريته ولارتباطه بمصالح الغرب علاوة على كونه غير متكافئ ادى الى تشويه مفهوم الامن المتصور كونه يتجاوز أساسا على المقومات الذاتية للأمن فى الخليج ويهملها لا بل يخويها لصالح تحقيق الغرب لتصوراته الامنية .

– تعمق درجة الاختلال الاجتماعى وتشويه مبدئية التنشئة السياسية للجماهير العربية فى الخليج بسبب عظم الارتباط بالغرب وبسبب كثافة التواجد العسكرى الاجنبى الامر الذى يجعل قيمة الولاء للدولة تتدنى الى درجة الصفر . كما ساهمت دفعات الهجرة الاجنبية بمخاطرها مع ذلك الاختلال لما تقدمه من خدمات لدولها .

## سادسا : ماهو المطلوب ؟

يعد الانكفاء النسبى لمواجهة التهديدات الخارجية والتى أملتها الظروف عادت دول الخليج العربية تقلب همومها الأمنية لتجد نفسها أمام محنة جدية تستوجب منها بداءة أن تمتلك تصورا لما سيكون عليه الحال فى الخليج لكى تحدد بعد ذلك الخطوات اللازمة للعمل الجماعى وازاء مهمة كهذه يجب على دول الخليج ان تبتلع الكثير من الجرعات المرة حتى تصل الى حقيقة أمنها ومنها :

**اولا**: أن تحدد ادراكا أمنيا مشتركا لما يمر به الخليج العربى من ظروف وتداعيات . وهذا الادراك ينبغى أن يبنى على :

– تحقيق درجة مقبولة من كفالة مشتركة للأمن.

– السماح للقوى الاقليمية الكبرى بالاندماج لخلق تصور أمنى موحد .

– تدعيم الفعل الجماعى الخليجى لانه الطريق الوحيد لاتمام شروط المنعة الأمنية فمجلس التعاون الخليجى وعلى الرغم مما ناله من قصور آلى يمثل مفتاح الفعل المستقبلى لدول الخليج بشرط بناء علاقات ثقة بين اطرافه وتحديد مراكز القوى الفاعلة وتطبيع صيغة اتخاذ القرار الجماعى حيث المرونة الكافية والحركة المقبولة للاطراف فرادى تلافيا لاى فعل غير مقبول . علاوة على اهمية تعزيز الجهد العسكرى من خلال اقامة المشاريع المشتركة فضلا عن تعزيز شروط الدبلوماسية الشعبية لاسيما بين البرلمانات الوليدة ليكون المجلس بحق مجلسا للأمن والتعاون (٨٠)

– تعزيز الارتباط الامنى بالنظام العربى (٨١) وذلك من خلال الحاجة الى إعادة التضامن العربى على أسس جديدة ونسيان مخلفات وإرهاصات الماضى .

**ثانيا** : إقرار سياسات منفتحة للهجرة والجنسية : لقد كشفت حرب الخليج عن حالة مهمة وهى أن معظم العمالة فى الخليج كانت عمالة أجنبية وبسبب السياسات المتزمتة نقلت هذه العمالة وكأنها لصالح الاقطار المهددة حتى تحولت الى أداة للابتزاز ، لذا وجب اتخاذ التدابير لتقليص عدد العمالة الاجنبية لصالح العمالة العربية وتعزيز مصالح هؤلاء العمال . كما عليها أن تتحسب لعواقب هجرة كهذه اجتماعيا وأمنيا تبعا لما يمثلوه او يحملوه من تهديدات موصوفة (٨٢) .

**ثالثا** : تعميق المناعة الامنية :أن تحقيق هذه المناعة يتم عبر الاهتمام الكبير بالجانب العسكرى فدول الخليج تمتلك فائضا فى العتاد العسكرى لكنها تواجه نقصا فى اليد العاملة مما يتطلب منها :

– توحيد خطوات مشتركة لتحقيق أمن قائم على التفهم الصحيح للحالة المقبلة ، الأمن الاجتماعى .

– فرض الخدمة العسكرية الاجبارية الى جانب الخدمة الطوعية .

– اعطاء اهتمام وافر للمشاريع الصناعية العسكرية

---

٨٠ – للمزيد حول تقنين هذه الرغبة عقد الملتقى الوطنى الخليجى مؤتمرا فى ١١أيار ١٩٩٢ تحت شعار من أجل مشاركة شعبية فاعلة فى الحياة السياسية وتحقيق الديمقراطية بالطرق السلمية ، حول هذا المؤتمر وأهدافه ، انظر صحيفة بابل البغدادية فى عددها الصادر بتاريخ ٦ آب ١٩٩٢ ١٩٩٢ .

٨١ – تبدو تلك المهمة ملحة للغاية ، عن دواعيها وحجم حتميتها انظر :

برهان رزيق ، العربى جذر العربى ، المستقبل العربى ، العدد ١٦٦ ، ١٩٩٢ ، ص ١٣٦ .

٨٢ – جواد العنانى ، الافاق المستقبلية لاسواق العمل فى دول مجلس التعاون الخليجى ، بحث غير منشور مقدم لندوة بيروت حول التنمية البشرية فى الوطن العربى الواقع والمستقبل ، بيروت ٧ – ٩ ابريل ١٩٩٢ .

المشتركة (٨٣) .

– تأسيس جيش مشترك تحت قيادة مشتركة واحدة .

**رابعا** : قيام اصلاحات سياسة جذرية : لكى تتفادى دول الخليج اختلالا أمنيا داخليا عليها أن تهيئ نفسها لاستغلال الطريق الديمقراطى على الأقل كحل للمدى المتوسط الذى سوف يشجع على التحرك من أنظمة ملكية الى دستورية . فاتباع اسلوب الشورى كبديل والمشاركة كجزء من تغيير ميكانيكية الفعل سيؤدى الى وأد الاستقرار الداخلى(٨٤) فى مرور الزمن لذا ينبغى خلق تعزيز المؤسسات الاجتماعية وبما يحقق انتقالة هادئة لآليات المجتمع المدنى ولخلق استجابة معقولة لمسايرة التغييرات الدولية وإفرازاتها حيث تطوير مؤسسات الحكم القائمة وتحقيق المشاركة السياسية واحترام حقوق الانسان والعمل على ايجاد حلول للمشكلات الحياتية منها .

**خامسا** : صياغة سياسية نفطية جديدة : آن الاوان لدول الخليج لان تدرك أن ضمانها الامنى يقتضى منها تقليل ضغطها على الجانب الاقتصادى فى تحقيق الامن . فالنفط بقدر مايوفر لها أمنها بالتبعية . فهو داع للتهديد . لذا لاينبغى الارتكان اليه . الا أنه من الممكن أن يكون عامل ضغط ومساومة بما يجعلها تتمتع بهيبة كبيرة . ومن هنا لابد لها من تقنين تعاملها ثنائيا وجماعيا من خلال الاوابك والاوبك . كما ينبغى على دول الخليج أن تدرك أن ربط أمنها بالنفط سيعطى الفرصة عاجلا أو آجلا لتغيب فعلها وعزله عن الامن القومى العربى وبما يؤدى الى تهميش الصراع العربى – الصهيونى (٨٥) .

**سادسا** : إتباع سياسات واستراتيجيات لمعالجة الخلل الاجتماعى وهذا يتطلب ، (٨٦)

– اتخاذ قرارات حاسمة بشأن الهجرة الاجنبية والحد منها .

– تشجيع الخليجيين على الانخراط بمواقع العمل . ان التجربة التى تخوضها عمان فى هذا الميدان يمكن ان تكون دليل عمل جيد بهذا الاتجاه .

– تشجيع الاتصال مع العالم الخارجى بما يعزز من انتقال التكنولوجيا لها .

---

٨٣ – عن ذلك انظر بالتفصيل نبيل ابراهيم أحمد ، الصناعات الحربية العربية – نظرة مستقبلية ، الباحث العربى ، العدد ١٤ ، ١٩٨٨ ، ص ٨٥ .

٨٤ – عن أصل التحذير ومستقبل نظام الشورى وأصله الديمقراطى ، انظر :
Mansur Farzy, Arab World Nation, State and Democracy, London, 1991, p. 82.

٨٥ – هناك من يدعو إلى دراسة الخليج بعيدا عن النفط ، انظر محاضر جلسات مركز بحوث الجمهورية فى حزيران فى ١٩٩٣ .

٨٦ – انظر بهذا الصدد ومقدار أهميته لتدعيم الامن القومى العربى .
منعم العمار ، تحديات الامن القومى العربى ، قراءة فى المستقبل ، شؤون عربية ، اذار ١٩٩٤.

# مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

## النشاط والأهداف :

أنشىء المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية ، ثم امتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة . ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية ، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا ، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر .

## الدوريات والمطبوعات :

- **التقرير الاستراتيجي العربي** : تقرير سنوى يرأس تحريره د. محمد السيد سعيد ، بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦ ، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢ ، ويشترك فى إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز ، وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية : النظام الدولى والإقليمى ، النظام الإقليمى العربى ، جمهورية مصر العربية ، إلى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية .

- **كراسات استراتيجية** : سلسلة يرأس تحريرها د. طه عبد العليم . صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥ ، وتتوجه الكراسات إلى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى ، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها .

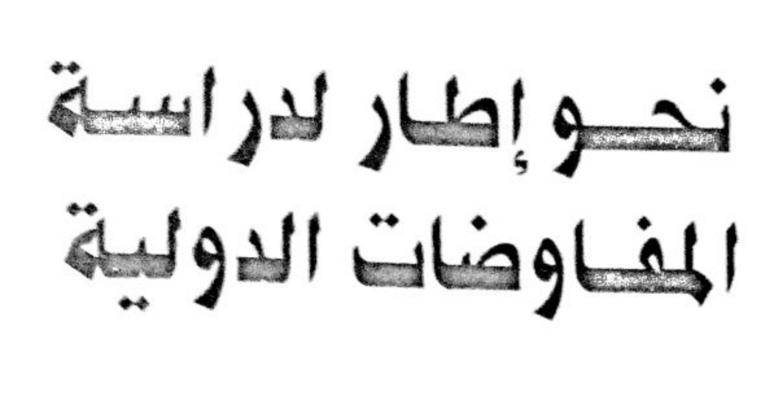
- **« ملف الأهرام الاستراتيجي »** ، شهرياً باللغة العربية .
- **« مختارات إسرائيلية »** ، شهرياً باللغة العربية .
- **الكتب والكتيبات** : أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية .

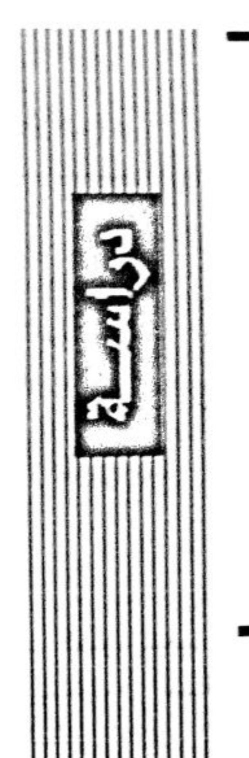
## الإصدارات الجديدة :

- **مجلة « الاقتصاد الدولى »** ، ربع سنوية باللغة العربية ( تحت الإعداد ) .
- **النشرة الإخبارية للمركز** ، باللغتين العربية والإنجليزية ( تحت الإعداد ) .

## عضوية المركز :

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز ، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات ، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى ، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها . قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً ( عشرة آلاف جنيه للهيئات وخمسة آلاف جنيه للأفراد ) .




**د. محمد بدر الدين مصطفى**

دبلوماسى بوزارة الخارجية المصرية

فى الوقت الذى يخوض فيه العرب أخطر معاركهم فى العصر الحديث التى ستشكل معالم وترتيبات المستقبل الإقليمى ومن ثم جملة الأوضاع الداخلية العربية – مستخدمين أداة المفاوضات الدولية ، إلا أنه مما يثير الدهشة والتعجب استمرار ظاهرة قلة الدراسات الجادة التى تحاول أن تفسر كيفية فهم المفاوضات الدولية ، بالإضافة إلى ما يشوب هذا الميدان من خلط وتبسيط مخل يصل أحيانا الى حد التجاوز.

وبصرف النظر عما إذا كان سبب هذه الإشكالية يعود الى طبيعة ظاهرة المفاوضات كظاهرة حياتية نعرفها جميعا فى معظم صور التفاعل الإنسانى، أو الى تناقض مزعوم بين العلم والإحتياجات العملية نتج عن تصورات وممارسات خاطئة ، فإنه من المؤكد أن هناك حاجة ملحة لتطوير الفهم التحليلى والعملى لعملية المفاوضات ، ومن المؤكد أيضا أن هذا الحقل الدراسى – الذى لايزال غامضا وبعيدا عن فهم الكثيرين من أكثر فروع أو ميادين البحث فى العلاقات الدولية التصاقا وقربا من الواقع العملى ، ذلك أن هناك أرضية مشتركة واسعة بين النظرية والممارسة فى موضوع المفاوضات الدولية ، وهو ما سنحاول اثباته على التو .

وعلى الرغم من قدم ظاهرة التفاوض الدولى ، وارتباطها بنشأة التفاعل بين المجتمعات السياسية والوحدات الدولية منذ القدم ، فإن الدراسة العلمية المنهجية – كان لابد لها أن تنتظر التطور السريع فى علم السياسة ، ونشوء أوضاع دولية معينة بعد الحرب العالمية الثانية لتنطلق وخاصة منذ ستينيات هذا القرن ، لتواكب الصعود الكبير لهذه الأداة – أى المفاوضات الدولية – فى العلاقات بين الدول بعضها البعض ، وبينها وبين المنظمات الدولية ... الخ وكان للصراع بين الكتلتين ، وما ارتبط به من أنماط متعددة من التجارب التفاوضية بين العملاقين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق ، وكذلك الصراعات الإقليمية المتعددة بفعل الحرب الباردة ، فضلا عن الثورة التقنية وتزايد التداخل والاعتماد المتبادل مما أدى الى خلق شبكة كثيفة من التفاعلات التفاوضية فى المجتمع الدولى .

ومن ناحية أخرى فإن تزايد الاهتمام العلمى الاجتماعى بدراسة ظاهرة التفاوض كظاهرة اجتماعية واتصالية بين البشر زود الدراسة السياسية العلمية بثراء منهجى وخصوبة حقيقية ، كما ألحق بها فى نفس الوقت أضرارا



نتجت عن تطبيق بعض التعميمات من هذه الفروع الدراسية فى العلاقات الدولية . وقد أسهم هذا العامل فى الخلل والقصور المنهجى الذى تعانى منه دراسات التفاوض الدولى ، يتضح هذا بشكل خاص نتيجة غلبة الدراسات النفسية - خاصة فى الولايات المتحدة التى شهدت النهضة الحقيقية فى دراسات المفاوضات الدولية، وتكمن مشكلة هذه الدراسات فى الولع الشكلى باسلوب التحليل الكمى ، وتجاهل تأثير المتغيرات الأخرى - غير التى تدرسها - مما نتج عنه فى كثير من الأحيان نتائج مشوهة لا تعكس تعقد وتداخل أبعاد ظاهرة التفاوض الدولى .

وما نراه من قصور الدراسات النفسية فى الفهم المتكامل لظاهرة المفاوضات الدولية يتشابه الى حد كبير مع ما نراه من نظرة سلبية لتعامل المجتمع العربى مع الدراسة العلمية لهذه الظاهرة ، فكلاهما ينطلق من عدم تقدير بأن التشابه بين الصور المختلفة للعملية التفاوضية لا يعنى التطابق بينها ، وأن العملية التفاوضية الدولية بالتحديد لها خصوصيتها ، خصوصية تبدأ من تعقد البيئة المحيطة بها وتميزها ، وخصوصية ترجع الى طبيعتها السياسية الدولية ، أى كظاهرة لا تفسرها العوامل السياسية وحدها ، بل ينسجها تفاعل خصب من حصيلة معقدة من العوامل كما سنرى ، يعنى هذا أنه بينما يجب أن يتعلم ويستفيد الباحث السياسى من كافة النتائج والافتراضات التى تقدمها فروع المعرفة الاجتماعية المختلفة بشأن عملية التفاوض عموما ، ويجب أن يستفيد المفاوض الدولى من خبراته التفاوضية والتساومية عموما ، فإن كليهما لا ينبغى له أن يعمم هذه النتائج والافتراضات على عملية المفاوضات الدولية بشكل أصم ومطلق .

فإذا كانت عملية التفاوض عملية معقدة فإن التفاوض الدولى أكثر تعقيدا وتداخلا ، فهو يشمل هذا التفاعل البشرى المعقد فى مستواه الأول ، وفى مستوى ثان تأتى الوحدة الدولية ككيان معقد ومتشابك ، فى إطار مستوى ثالث هو البيئة الدولية التى يزداد تعقدها يوما بعد يوم .

ولقد أدت هذه الخلفية السابقة الى قصور منهجى شديد ، يلاحظه المتأمل للعدد الكبير من دراسات التفاوض الدولى التى إما ركز معظمها على متغيرات وجزئيات التفاوض ، أو على السرد التاريخى فى معظم الأحوال عند دراسة حالة تفاوضية ما ، على أن ثمة دراسات سياسية رائدة مهدت الطريق للفهم المتكامل والعميق لهذا الموضوع ، ربما كان أولها كتاب فريد الحلى الشهير بعنوان "كيف تتفاوض الأمم"

عام ١٩٦٤(١) ، الذى وإن كان قد وضع أول دراسة جادة بهذا الصدد ، إلا أنه لم يبين لنا كيفية التعامل مع الحالات التطبيقية للتفاوض ، فضلا عن أنه لم يتعرض لكافة متغيرات الظاهرة . ثم وضع زارتمان علامة أخرى بارزة ، عندما نبه الى أهمية النظر اليها كعملية سياسية ، على أنه ركز اهتمامه على عملية التفاعل ، ولم يعط بيئة المفاوضات حقها المناسب من الإهتمام(٢). ومن العلامات البارزة أيضا دراسة بيلار Pillar عن تحليل مفاوضات السلام - إلا أنه اختتم كتابه بفصل بعنوان "مسائل أخرى"(٣) كاشفا حدة الإشكالية المنهجية التى اتسمت بها دراسته عندما أشار الى بعض عناصر التفاوض التى لم يتمكن من تنميطها وتصنيفها فى إطاره المنهجى .

ربما كان هذا القصور المنهجى يعود الى عدم اهتمام الدارسين الغربيين بوضع إطار منهجى متكامل لها ، سواء تمردا ضد قيود هذه الأطر المنهجية ، وما تسببه بدورها من اشكالات ، أو لأن المفاوضات فى النهاية ليست إلا متغيرا واحدا من متغيرات العلاقات الدولية ، أو لأنها ظاهرة تتسم بشدة التعقد وتداخل عناصرها وتشابك متغيراتها . على أن هذا التعقد فى ذاته يستلزم لأسباب عملية ونظرية ضرورة تطوير إطار منهجى متكامل يجيب على التساؤلات العلمية والعملية فى آن واحد كيف تفهم هذه النماذج التطبيقية ؟ كيف تحقق نتائج أفضل فى المفاوضات ؟

وفى عام ١٩٦٦ مر اقتراح للباحث ليليان راندولف فى مقال بمجلة "حل الصراعات" دون أن يلفت الإنتباه فقد أشار الى نجاح اقتراب النظم فى تحليل مفاوضات العمل - الإدارة - التى كانت محل اهتمام أمريكى خاص فى ذلك الوقت ، والتى قامت على أساس النظر اليها كعملية تخضع لتأثيرات أو متغيرات معينة ، ثم تؤدى هذه العملية لنتائج معينة وتساءل راندولف عن امكانية تطبيق هذا الاقتراب فى دراسات التفاوض الدولى(٤) .

ويمكن القول أن ثمة أسسا قوية تدعم من امكانية تطبيق هذا الاطار المنهجى ، فمن الواضح أولا أن السلوك التفاوضى لأطراف ما لا يمكن عزله عن السلوك الخارجى لهذه الأطراف ، ومن ثم يتحدد بعدد من العوامل والمتغيرات التى تحكمه وتقرر مساراته هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المفاوضات الدولية هى تفاعل بين السلوك التفاوضى لأطراف ما ، تفاعل بين إرادات واستراتيجيات وأدوات ، يسفر عنه ناتج معين أو مخرجات وهى الإتفاق أو عدم الإتفاق ، ومن ثم فهى عملية أو نظام من التفاعلات يتكون من عدة نظم فرعية .

ووفقا لهذا الإطار المنهجى ، فإن على الباحث - أو الممارس - أن يبدأ بفهم بيئة المفاوضات وتحديد المتغيرات والعناصر التى تؤثر على المواقف التفاوضية للأطراف ، وهنا سنجد أمامنا حشدا كبيرا من المؤثرات التى يتباين تأثيرها من حالة تفاوضية لأخرى . هذه المؤثرات أو المحددات تشكل السلوك التفاوضى للأطراف المختلفة .

ثم ينتقل الباحث بعد ذلك الى دراسة كيف يتفاعل السلوك التفاوضى للأطراف المعنية ، كل يحاول تحقيق المصلحة القومية لبلاده ، وهى عملية بالغة التعقيد متعددة الأبعاد ، تنطوى على ممارسة مكثفة لعمليات الجدل ، ولتكتيكات التأثير للتوصل فى النهاية الى ناتج لهذه المفاوضات والنموذج الذى سنطرحه هنا تم تطبيقه فى حالة المفاوضات المصرية - البريطانية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، وأثبت قدرته على الإحاطة المتكاملة بهذا النموذج (٥) .

وفيما يلى عرض مختصر لهذا الإطار المنهجى ينقسم الى النقاط التالية :

أولا : بيئة المفاوضات أو محددات عملية التفاوض .

ثانيا : عملية التفاوض .

ثالثا : مخرجات التفاوض .

---

1- FRED Charles Ikle, "How Nations Negotiate" , New York and London Harber and Row Publishers, 1964 .

2- William Zartman, "The Political Analysis of Negotiation Who Gets What and When ?" J. of C. Resolution, Vol. XXVI, April 1974, No. 3, pp. 385-386 .

3- Paul R. Pillar, "Negotiating Peace War Termination and Bargaining Process" , Princeton, Princeton University Press 1983.

4- Lilian Randolph: "A Suggested Model for International Negotiations" . J.O.C.R., Vol. X, No. 2, 1966, p. 351 .

٥- د. محمد بدر الدين مصطفى زايد : "نظرية التفاوض الدولى - مفاوضات الجلاء المصرية - البريطانية ١٩٥٣-١٩٥٤ ، دراسة حالة" ، رسالة دكتوراه - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - القاهرة - ١٩٩٠ . وقد نشرت فى شكل كتاب بعنوان "المفاوضات المصرية - البريطانية ١٩٥٣-١٩٥٤ دراسة فى منهاجية المفاوضات الدولية" ، سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩٤ وللمؤلف أيضا دراسة نظرية بعنوان "المفاوضات الدولية" الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩١ .

## أولا : بيئة المفاوضات أو محددات عملية التفاوض :

نقطة البداية إذن فى هذا الإطار المنهجى هى النظر الى المفاوضات الدولية كسلوك خارجى ، لا يدور فى فراغ وإنما يدور فى إطار مليء بالمتغيرات التى تؤثر وتتأثر بهذه المفاوضات ، فهؤلاء المفاوضون الذين يجتمعون حول مائدة فى قاعة مغلقة لبحث قضايا تهم بلادهم ، تتحدد مواقفهم وردود أفعالهم بناء على عدد غير محدود من المؤثرات التى تبدأ فى تأثيرها قبل بدء المفاوضات وخلالها ، ويتفاوت تأثيرها من حالة تفاوضية لأخرى ، ومن مرحلة تفاوضية لأخرى فى نفس الحالة التفاوضية ، وفيما يلى محاولة لتحديد هذه العوامل :

### ١- طبيعة المسألة محل التفاوض :

من الطبيعى أن يختلف التفاوض حول توقيع اتفاق ثقافى أو جمركى عن التفاوض لتسوية نزاع حدود أو صراع مسلح، كما تتباين أشكال المفاوضات السياسية فقد تكون لغرض توقيع تحالفات ومعاهدات صداقة أو مفاوضات استقلال ، الخ ، وينعكس هذا التباين على السلوك التفاوضى للأطراف ، وعلى كيفية تأثرهم بالمحددات الأخرى .

### ٢- طبيعة العلاقات بين الدول المتفاوضة :

ويلاحظ أن هولستى كان من القليلين الذين لفتوا الانتباه الى هذا المتغير رغم أهميته الكبيرة ، فقد أوضح أن المفاوضات الدبلوماسية بين الأصدقاء والحلفاء تختلف الى حد كبير عن تلك التى تجرى بين الأعداء والمتنافسين . وضرب مثلا على ذلك بالمفاوضات التى تجرى داخل السوق الأوروبية المشتركة حيث يوجد – أغلب الوقت – توافق بين الأطراف بشكل كبير على أهداف المنظمة وتتعلق المفاوضات بمسائل وتفاصيل فنية ضرورية . كما ذكر أن وجود علاقات ودية بين أطراف التفاوض تغريهم بالمرونة ، بينما فى حالة إنعدام الثقة والصداقة فإن الأطراف تكون أكثر تشددا وتباعدا وأقل رغبة فى المرونة أو فى الحلول الوسط(٦) .

### ٣- العوامل الداخلية :

تعتبر العوامل أو المتغيرات السياسية الداخلية من أكثر العوامل أهمية فى المفاوضات الدولية ، وتؤثر على عملية التفاوض من بدايتها الى نهايتها ، وتلعب آثارها بشكل بالغ التعقيد أحيانا ، ويمكن تصنيف هذه العوامل فى عدة عناصر على النحو التالى :

#### أ- آلية صنع القرار الخارجى :

من الواضح أن هذا المتغير هو المتغير الدائم التأثير على المفاوضات فى معظم مراحلها وفى هذا الصدد نلاحظ ما يلى :

– أنه يفترض أن يختلف الموقف التفاوضى لطرف تتمتع فيه مؤسسة صنع القرار السياسى بحرية حركة عالية (لغياب المؤسسات التشريعية أو الطابع المؤسسى للنظام السياسى ) عن طرف آخر يشارك فى صنع القرار السياسى الخارجى (وبالتالى قرار التفاوض وصياغة الموقف التفاوضى) مؤسسات وقوى سياسية وتنظيمية عديدة ، وذلك سواء فيما يتعلق بسرعة اتخاذ القرارات المؤثرة على التفاوض أو مدى حرية صانعى هذه القرارات ، على أنه لابد من الأخذ فى الاعتبار نسبية هذه السرعة ونسبية حرية حركة القيادة السياسية بحسب موضوع المفاوضات .

والواقع أنه مع تعقد أوضاع العالم المعاصر وتداخل وتشابك عناصره ، فإنه يندر أن تكون حالات التفاوض المختلفة محل اهتمام إدارة حكومية أو وزارة واحدة ، كما يشير "الحلى" الذى يركز حديثه على المجتمعات الغربية(٧) . ومن المتصور أن هذا الأمر ينطبق بشكل نسبى على جميع دول العالم بحسب الموضوعات والظروف وتوازنات القوة داخل أى حكومة . فمفاوضات نزع السلاح تهم وزارة الدفاع بقدر ما تهم وزارة الخارجية فى أى دولة ، فضلا عن قطاعات صناعية وعلمية مختلفة . وأى مفاوضات اقتصادية تمس اهتمامات ومصالح عدة مؤسسات حكومية وخاصة.فى أى دولة .

وتعدد الإدارات الحكومية قد يطيل من أمد مفاوضات أو قد يؤخر بدئها ، وتكشف دراسة مفاوضات الجلاء المصرية – البريطانية ٥٣–١٩٥٤ أن تعدد الجهات البريطانية المعنية

---

6- K.J. Holisti, International Politics, New Jersey, Prentice Hall, 1977, pp. 201-203.

7- Ikle, op.cit., pp. 127-130.

ساهم فى بطء المفاوضات فى بعض مراحلها الأخيرة(٨).

**ب - العلاقة بين المفاوضين وحكوماتهم :**

باستثناء قيام رؤساء الدول بالتفاوض نيابة عن دولهم ، فإن هذا الجانب من المسائل بالغ الأهمية فى بعض الدول ، وفى بعض الحالات التفاوضية ، ويؤكد ذلك الخبرات التفاوضية ، التى تصل الى حد قول بعض المفاوضين أنهم ينفقون ٩٠٪ من وقتهم فى التفاوض مع حكوماتهم بأكثر من الطرف الآخر ، كما يبرز آخرون أثر علاقتهم الشخصية برئيس الدولة فى دعم حركتهم التفاوضية(٩) .

**جـ - اتجاهات الرأى العام والقوى السياسية :**

وهى متغيرات تكشف الصعوبة الكبيرة التى تكتنف دراسة المفاوضات الدولية ، حيث أن على الباحث وعلى المفاوض أن يدرك ويحاول أن يفهم هذه الاتجاهات والتفاعلات التى تبرز فى معظم الأوقات كأهم العوامل التى تؤثر على صياغة المواقف التفاوضية للدول المختلفة . فالرأى العام والهيئة التشريعية تمارس تأثيرها البارز على صياغة الموقف التفاوضى للدولة (من خلال تأثيرها المباشر أو غير المباشرعلى صانعى السياسة) كما أن دورها قد يكون حاسما فى قبول ناتج هذه المفاوضات .

ومن ناحية أخرى،فإن هذا العامل يستخدم فى كثير من الأحوال كأداة تفاوضية ، مثلما الحال دائما لدى المفاوض الإسرائيلى ولدى معظم الدول ، وخاصة ذات النظم البرلمانية والديمقراطية ويثار بهذا الصدد قضية صعوبة معرفة الاتجاهات الحقيقية للرأى العام ، خاصة فى القضايا غير المصيرية، أو عندما يسيطر أحد الاتجاهات على وسائل الإعلام ، على أن التاريخ يقدم لنا نماذج لا حصر لها لكيفية فرض الرأى العام لإرادته فى مفاوضات دولية ، ففى مفاوضات ملز عقب الحرب العالمية الأولى ، كان رفض الشعب المصرى لتفاوض أى حزب خلافا لحزب الوفد وزعيمه سعد زغلول هو العنصر الأقوى تأثيرا على هذه المفاوضات ، ومن المعروف أن الرأى العام المصرى كان دائما عنصرا مؤثرا فى جميع المفاوضات مع بريطانيا قبل ١٩٥٢ .

كما قد تلجأ الحكومات لتعبئة الرأى العام فى مسائل معينة ضمانا للحصول على تأييده بعد التوصل الى اتفاق ، من ذلك اسلوب دالاس فى المعاصرة الأمريكية - اليابانية وسعيه للحصول على تأييد الرأى العام والكونجرس ليضغط به على مجلس الشيوخ (جهة التأثير فى الاتفاقات الأمريكية الخارجية حيث له وحده سلطة التصديق)(١٠) . ونشير أيضا الى نجاح الرئيس الراحل أنور السادات فى تهيئة الرأى العام المصرى لقبول اتفاقية كامب ديفيد .

ولاشك أن الأمر أكثر وضوحا بالنسبة للهيئة التشريعية ، التى غالبا ما تعبر عن قوى حزبية محددة ، وحتى لو انتمت لحزب واحد ، فإن تكتلاته واتجاهات أعضائه تكون معروفة فى أغلب الأحيان ، والتاريخ يقدم لنا أمثلة لا حصر لها فى هذا الصدد ، منها رفض الكونجرس الأمريكى إنضمام بلاده لمعاهدة فرساى - التى ساهمت بدور كبير فى مفاوضات تأسيسها ، وكذلك تشدد البرلمان البريطانى فى ١٩١٨ بشأن ضرورة دفع المانيا ثمنا باهظا عن الحرب مما كان له أثره فى تشدد السياسة البريطانية فى مفاوضات السلام بعد الحرب العالمية الأولى.(١١) والقوى السياسية وجماعات الضغط أصبحت متغيرا يتزايد الإدراك بتأثيره فى السياسة الخارجية بصفة عامة ، على أن الدراسات التى عنيت بدراسة هذه العوامل محدودة للغاية ، ولعل من أهمها دراسة راندل الذى ركز بشكل خاص على دور النخبات العسكرية فى مفاوضات السلام ، والذى أشار الى أهمية دراسات النخبات وجماعات المصالح فى المفاوضات الدولية ، وبشكل خاص تطوير اطارات لتفهم ومعرفة كيفية تأثيرهم فى المفاوضات ، وما هى أدواتها فى ممارسة تأثيرها على هذه المفاوضات، خاصة مفاوضات السلام(١٢) .

---

٨- د. محمد بدر الدين : "المفاوضات المصرية - البريطانية" ، مرجع سابق ، ص

٩- د. محمد بدر الدين "المفاوضات الدولية" ، مرجع سابق ، ص ٨١ ، ٨٢ .

10- Ikle, op.cit., p. 141.

11- Robert F. Randle, "The Origins of Peace : A Study of Peace Settlement", New York, The Free Press, 1973, p. 453.

12- Ibid., p. 455, 456.

١٣- السيد ياسين "الشخصية العربية بين المفهوم الإسرائيلى والمفهوم العربى" ، القاهرة - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام، ص ٤٤ وما بعدها .

ونلاحظ بهذا الصدد ما يلى :

أ- أن جماعات المصالح تتنوع الى حد كبير كما هو معروف ، فقد تكون عرقية أو اقتصادية أو فكرية اجتماعية ، أو دينية سياسية وبالتالى فمن المتوقع أن يكون تأثيرها نسبيا بحسب اهتماماتها بموضوع المفاوضات ، وقدرتها نسبية كذلك على التأثير بحسب قوتها النسبية فى المجتمع .

٢- أن تأثير هذه الجماعات - وفقا لآلياتها المعروفة قد يكون مباشرا على أجهزة صنع القرار السياسى أو الهيئة التشريعية أو من خلال سلاح الإعلام والتأثير فى اتجاهات الرأى العام ، ولعل تأثير الجماعات الصهيونية الأمريكية على الموقف الأمريكى والمتمثل فى طرح مشكلة اليهود السوفييت فى المفاوضات الأمريكية - السوفيتية حول الأسلحة الإستراتيجية يكشف عن نجاح هذه الجماعة فى توظيف قنوات عديدة (الهيئة التشريعية الأمريكية - الإعلام - الإدارة الأمريكية) لدفع السلوك التفاوضى الأمريكى للإلتزام بقضية خارج دائرة موضوع المفاوضات .

٣- أن النموذج الذى قدمه راندل لدراسة تأثير النخبة العسكرية يمكن الإستفادة به فى استخلاص مؤشرات ، فقد ناقش مجموعة من الفروض ، تبدأ بوضع الجيش فى صنع السياسة ، ودوره كجماعة ضغط أو هيئة استشارية ، ثم ما هى اتجاهاته ، وما مدى امكانات المؤسسة العسكرية فى تعبئة جماعات ضغط أو هيئة استشارية ، وما هى العوامل التى تحكم قبول وجهة نظر العسكريين (النجاح فى الميدان ، نصيحة سابقة تقدم بها العسكريون ومدى صحتها) ما مدى إقترابهم من صانعى السياسة وعلاقتهم بهم(١٢) . ولاشك أن هذه التساؤلات السابقة تصلح لأن تكون أساسا لتطوير دراسات تأثير النخب وجماعات الضغط على المفاوضات الدولية .

**٤- الأبعاد الثقافية :**

هى أحد المؤثرات بالغة التعقيد فى عملية التفاوض الدولى ، والتى يمكن تبسيطها فى القول بأن هناك نمطا تساوميا خاصا بدولة كل مفاوض تعكس الى حد ما ظروف الثقافة السائدة فى مجتمع هذه الدولة .

وفى الواقع أن هناك عدة اشكالات منهجية وعملية حول هذا المتغير ، التى ليس هنا موضع تفصيلها ، وإنما فقط يمكن الإشارة الى النقاط التالية :

أ- أنه من المعروف أنه ليس هناك اتفاق عام بين الباحثين حول الدلالة الحقيقية لهذا المتغير - وهناك قدر كبير من الغموض الذى يحيط به ونكتفى هنا بالإشارة الى تعريف الأستاذ السيد ياسين بأننا نتحدث عن السمات النفسية والاجتماعية والحضارية لأمة ما ، التى تتسم بثبات نسبى والتى يمكن عن طريقها التمييز بين هذه الأمة وغيرها من الأمم(١٣) .

ب - أنه لما كانت المفاوضات عملية اتصال واقناع وإدراك للعناصر محل التفاوض ، وأنه لما كانت تصرفات الناس وردود أفعالهم للأحداث والمسائل تتأسس الى حد كبير على أساس من تصوراتهم التى قد لا تتفق مع الواقع ، وأن هذه العمليات الإدراكية تخضع الى حد كبير لتأثيرات من الثقافة المكونة للشعوب ، التى تتسم بالتباين من شعب لآخر ، فإننا يمكن أن نفهم أسس العلاقة بين الظاهرتين(١٤) .

جـ - أن الصعوبة الأكبر فى صدد العلاقة بين الظاهرتين ترجع الى كثرة الإسهامات ذات الأهداف السياسية والأيديولوجية التى شوهت الفهم الحقيقى لظاهرة الشخصية القومية ، ومن ثم يصبح من الأصعب فهم تأثيرها الحقيقى على السلوك التفاوضى للدول المختلفة بشكل موضوعى .

د - ويصل البعض فى رفض هذه الظاهرة الى حد كبير ، من ذلك رأى زارتمان وبرمان ومفاده أن العالم قد أسس ثقافة كونية دبلوماسية ودولية ، وأن المراقبين يلاحظون أن الكل يمارس نفس اللعبة فى الأمم المتحدة ، ويضيف "زارتمان" الى أن مقابلاته مع عديد من السفراء وممثلى الدول لدى الأمم المتحدة من مختلف المناطق الرئيسية فى العالم أشارت الى عدم تحبيذ وجود تأثير كاف للثقافة القومية(١٥) .

وفى الواقع أنه من الصعب قبول هذا التعميم السابق ، فأولا ليس صحيحا أن مهمة التفاوض يقوم بها الدبلوماسيون وحدهم ، فكثيرا ما يقوم بها أو يشارك فى بعض مراحلها الساسة والزعماء الوطنيون ، والمفروض أن هؤلاء يعكسون القيم السائدة فى مجتمعاتهم الى حد لا يمكن إغفاله تماما (رغم أنهم غالبا ما يتمتعون باهتمامات ثقافية ودولية قد تتباين عن المواطن العادى) ، وثانيا فإن القول بتأثر الدبلوماسيين بثقافة عامة كونية لا يعنى تجاوز آثار التنشئة الاجتماعية لهؤلاء الدبلوماسيين الذين لابد أن يتأثروا بثقافاتهم الوطنية فى مراحل تكوينهم. وبعبارة أخرى

---

14- Glen Fisher, International Negotiation: Gross-Cultural Perception, There is much more to Negotiate Than Talk, The Humanist , November 1, December 1983, U.S.A., pp. 14-16.

١٥- لمزيد من التفاصيل ، محمد بدر الدين "المفاوضات الدولية" ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

أنه إذا كان ينبغى عدم المبالغة فى تقدير تأثير هذه المتغيرات على السلوك التفاوضى للدول ، فإنه يجب أخذها فى الاعتبار فى إطار النظرة الشاملة لهذه المتغيرات .

**٥- الشخصية والمتغيرات النفسية :**

هى أكثر المتغيرات حظا من حيث عدد الدراسات التى عنيت بدراسة تأثيرها فى المفاوضات الدولية ، وهناك العديد من المحاولات العلمية لتأصيل أسس العلاقة بين الظاهرتين ، اعتمد بعضها على نظرية الدوافع النفسية ، وبعضها الآخر على نظريات الشخصية ، إلا أن هذه المحاولات لا تقدم إجابة محددة فى هذا الصدد ، ولقد قدم "الدرج" Aldridge تفسيرا مبسطا فى هذا الصدد ، وهو أن التساوم والمفاوضات ينفذان بواسطة أفراد يمثلون جماعات أو دولا ، ولما كان هؤلاء الأفراد يخضعون لتأثير من الموالين لهم ومن الحوافز والإدراكات ، ولكونهم بشرا فإنهم يمثلون ويستجيبون لمشاعر الغضب والكراهية والإرادة والتعاون ، ومن ثم استخلص أن المتغيرات النفسية من العناصر المؤثرة على سلوكهم التفاوضى(١٦) . ومن ثم فقد انتشرت فى الدراسات التفاوضية اهتمامات بدوافع كالإنجاز والطموح والقلق والشك والثقة وغيرها(١٧) . وفى الواقع أنه لا يمكن تجاهل تأثير هذه الدوافع والحاجات فى السلوك التفاوضى بحكم أن من يمارسونه بشر ، إلا أن هناك صعوبة حقيقية فى دراسة تأثير هذه العوامل ، ومن المتصور أن أهميتها تتزايد وفقا لمدى حرية المفاوض وآلية صنع القرار التفاوضى ، وأنه عندما يتفاوض القادة الذين يمتلكون حرية أكبر فى اتخاذ القرار التفاوضى (آلية صنع قرار تسلطى) فإن الدوافع النفسية والإدراكية يمكن أن تؤثر فى سلوكهم التفاوضى بدرجات أكبر من تأثيرها على المفاوضين الذين لا يملكون نفس الحرية(١٨) .

على أن أهم الجوانب التى يمكن دراستها فى هذا الإطار مسألة مهارة المفاوض التى كانت محل اختلاف كبير بين الباحثين والكتاب ، ونالت قدرا كبيرا من الإهتمام منذ الكتابات الكلاسيكية فى الدبلوماسية التى أسهبت فى الحديث عن الصفات التى يجب أن تتوفر فى المفاوض الجيد ، والتى تحدثت عن الصبر والتحكم فى الغضب دون تفريط والثقة فى النفس ، والتحمل والقوة والقدرة على تفهم وجهة نظر الطرف الآخر ، والقدرة على التعبير الشخصى وعلى الإستفادة من المعلومات وعلى إدراك واستغلال القوة(١٩) . وقد استخلص الباحث فى دراسته سابقة الذكر أن تقدير أهمية هذا المتغير فى التأثير على السلوك التفاوضى ترتبط فى النظر اليه فى إطار المتغيرات الأخرى وعلى رأسها توازن القوى ، وأساس هذه النتيجة أنه عندما تتساوى القوة النسبية لأطراف التفاوض أو يكون الفارق بينهم ضئيلا الى حد كبير ، فإن هذه المتغيرات يمكن أن تلعب دورا كبيرا فى ناتج المفاوضات . كما أنه يمكن افتراض أن المفاوض الماهر يمكن أن يقلل من خسائره فى حالة التفاوض مع مفاوض غير ماهر لو كان فارق القوة ليس ساحقا أو كبيرا بين أطراف التفاوض(٢٠) .

**٦- خبرة المفاوضات او الخبرات التاريخية :**

من المفهوم أن لعامل الخبرة التاريخية تأثيره فى عملية صنع القرار السياسى عموما ، ومن ثم يتوقع أن يكون له أثره فى صنع القرار التفاوضى ، فقد تكون هذه الخبرة متعلقة بتفاوض سابق مع نفس الخصم حول نفس المسألة (من ذلك المفاوضات السوفيتية – الأمريكية حول مسائل نزع السلاح ، أو المفاوضات البريطانية حول الجلاء البريطانى عن مصر) أو قد يتعلق الأمر بخبرة تفاوضية بين نفس الأطراف حول مسائل مختلفة مترابطة أو غير مترابطة (من ذلك النماذج العديدة للتفاوض داخل السوق الأوروبية المشتركة حول موضوعات متعددة) كما أنها قد تتعلق بخبرات تفاوضية بين طرف واحد وأطراف مختلفة حول مسائل متشابهة (من ذلك تجارب التفاوض الأمريكى مع دول عديدة لترتيب تسهيلات أو قواعد عسكرية ، مع المغرب والفلبين وأسبانيا مثلا) .

ومن ناحية أخرى يمكن التعامل مع موضوع الخبرة التفاوضية أو التساومية من زاوية أخرى ، وهى البعد الإدراكى ، ومدى استفادة المفاوض من تجاربه السابقة وكيف يرى خصمه ، أو كيف يرى التجارب الأخرى المشابهة ، ومن هذه الزاوية يتم التعامل مع مسألة الخبرة التفاوضية بشكل مترابط مع الجوانب النفسية والإدراكية للمفاوضين.

---

16 - Albert Alderidge, Images of Conflict, New York, ST. Martins Press, 1979, p. 178.

١٧- محمد بدر الدين ، مرجع سابق ، ص ص ١١٦-٢٢٣ .

١٨- المرجع السابق ، ص ص ١٢٧-١٢٩ .

١٩- المرجع السابق ، ص ١٢٤ وما بعدها .

٢٠- المرجع السابق ، ص ص ١٣٠-١٣١ .

وفى الواقع أن هذه المسألة بالغة الأهمية لم تنل سوى اهتمام أكاديمى محدود ، رغم أنها قد تكون أحد اهتمامات المفاوضين أو الممارسين العمليين الرئيسية ، الذين يميلون تلقائيا لإستخلاص تحليلات واستنتاجات من منازعات سابقة أو تجارب تفاوضية سابقة تعرضوا لها بأنفسهم أو تجارب خصومهم أو حتى تجارب مشابهة تعرضت لها أطراف أخرى(٢١) .

ويجب الأخذ فى الإعتبار أن أهمية استخلاص دلالة الخبرة التفاوضية لا تعنى تطابق الخبرات التاريخية ، وخاصة فى عالمنا الذى تزداد تعقيداته ، فلكل حالة تفاوضية خصوصياتها التى تجعل من التطابق أمرا غير ممكن ، وقد يتسبب افتراض المفاوضين تشابه التجارب التفاوضية فى خسائر حقيقية لهم ، وقد نبه جيرنز مبكرا الى خطورة اتجاه صانعى السياسة لتطبيق نفس استراتيجية التساوم التى قد لا تتمشى مع الظروف المتغيرة(٢٢) .

ويعنى هذا أنه فى الوقت الذى يتعين فيه على الباحث وعلى الممارس العملى بحث التجارب التفاوضية المشابهة ، واستخلاص دلالات تجارب خصمه وتجاربه الشخصية فإنه يتعين عليه أيضا الحذر من افتراض تطابق هذه التجارب .

## ٧- دور الأطراف الأخرى :

تندر فى عالمنا المعاصر أن تجرى مفاوضات بين مجموعة من الأطراف دون محاولة أطراف أخرى التأثير على سير هذه المفاوضات أو ناتجها ، وخاصة إزاء تزايد تشابك المصالح والتفاعلات بين الوحدات الدولية .

وهناك نوعان من التدخلات بهذا الصدد :

النوع الأول : وهو الوساطة أو تسهيل المفاوضات بين الأطراف .

النوع الثانى : هو محاولة تأثير دول أو منظمات أو شركات دولية على السلوك التفاوضى لأطراف تفاوض ما ، الأمر الذى قد يأخذ أشكالا عديدة قد تشمل محاولة منع الإتفاق أو التأثير على الأطراف أو أحداها فى صالح شكل معين للإتفاق .

وتكاد تختفى الدراسات التى حاولت أن تبحث هذا النوع الثانى فى دراسات التفاوض الدولى ، ومن ثم تغيب التصورات المتكاملة بصدد كيفية التعامل مع هذا النوع من التأثير .

ومن المقترح أنه يمكن التعامل مع هذا النوع من منظور ظاهرة التدخل فى الصراع الدولى بشكل عام من معالجة أهداف ودوافع هذا الطرف الخارجى فى التفاوض ورصد سلوكه وأدوات تأثيره على أطراف التفاوض(٢٣) . كما يمكن القول أن قدرة الأطراف الخارجية على التأثير فى المفاوضات تتوقف عموما على قدرتها على التأثير على أطراف النزاع أو المشكلة محل التفاوض ، وأن هذا يسرى على كلتا الحالتين ، فمفاوضات بين دولة منتجة للبترول ودولة أخرى مستوردة له ، لابد أن تتأثر بسلوك الأطراف الأخرى الرئيسية المنتجة والمستوردة .

وهناك أمثلة عديدة لمحاولات تدخل فرنسية وتركية واسرائيلية فى مفاوضات الجلاء المصرية - البريطانية ١٩٥٣-١٩٥٤ ، والتى ليس هنا موضع تفصيلها .

أما النوع الأول من التدخلات والذى حظى باهتمام أكبر فهو الوساطة أو بمعنى أكثر اتساعا التدخل الإيجابى فى المفاوضات لصالح التوصل لإتفاق ، والذى قد يكون مساع حميدة أو وساطة ، ولن نتوقف هنا عند التمييز القانونى بين هذه المفاهيم وغيرها ، وإن ما يعنينا بالتحديد هو العمليات التى تقوم بها أطراف خارجية لتسهيل المفاوضات والتوصل لإتفاق بين الأطراف الأساسية للتفاوض .

وتقدم دراسة الوساطة مادة خصبة وحيوية للغاية وتؤكد مدى تعقد دراسة المفاوضات الدولية وتشابك تفاعلاتها ،

---

٢١- ثمة دراسة واحدة - فى حدود علمنا تعرضت لدراسة السلوك التساومى خلال الأزمات - وهى :

Russel J. Leng, "When Will They Ever Learn"? Coercive Bargaining in Recurrent Crisis", J.O.C.R., Vol. 27, No. 3, Sept. 1982, pp. 380-385.

٢٢- أنظر تحليلا قريب من هذا المعنى فى :

Wadouda Abdel Rahman Badran, The Role of Third Parties in Conflict Between Small States, A Case Study of United States and the Egyptian-Israeli Conflict, June 1967-Dec. 1975. PHD, Ontario Dep. of Political Science, Carlton Univ. August 1981, Chapter 1, pp. 7-44.

٢٣- لمزيد من التفاصيل بهذا الصدد :

محمد بدر الدين ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٤-١٣٥ .

حيث أنه يمكن دراستها كنظام تفاعلات فرعي ضمن نظام التفاعلات الرئيسي أي المفاوضات أو الحالة التفاوضية محل الدراسة ، حيث يمكن البدء بدراسة دوافع الوسيط ثم أهدافه في هذه الوساطة ثم سلوكه التساومي بما في ذلك أدوات تأثيره على الأطراف وأخيرا فعالية الوساطة والعوامل المؤثرة عليها(٢٤) .

### ٨- توازن القوى :

توازن القوى أو توزيع علاقات القوة القائم بين أطراف التفاوض هو العامل الحاضر الغائب في موضوع المفاوضات الدولية ، فلقد نتج عن غلبة الدراسات النفسية في هذا الصدد تهميش وتجاهل غريب لهذا العنصر ، الذي لا يمكن وصفه إلا بأنه العنصر الحاسم والأخير في أي مفاوضات دولية . والنقطة الأساسية في هذا الصدد - والمتفق عليها في فقه العلاقات الدولية أن القوة دائما نسبية ومتغيرة ، وأن فهم تأثير هذا المتغير لا ينفصل عن فهمه في إطار دراسات العلاقات الدولية عموما . ويمارس هذا المتغير تأثيره منذ ما قبل التفاوض ، بل في قرار التفاوض ذاته ، فأحيانا قد يؤدي الإختلال الشديد في علاقة القوة بين طرفين الى أن يمتنع الأضعف عن التفاوض(٢٥) . كما يمكن أن يحدث التفاوض نتيجة ضغوط على الطرف الأضعف . وفي الواقع أنه من تحصيل الحاصل استعراض كيفية تأثير هذا المتغير في المفاوضات ، على أن ما ينبغي التأكيد عليه هو مفهوم نسبيته كما سبق ، وتفاعله واندماجه في شبكة معقدة من المتغيرات الأخرى المؤثرة على التفاوض .

### الخلاصة :

أنه يتضح من العرض السابق أن عملية التفاوض تخضع لتأثير عدد كبير من العوامل المتداخلة والمتشابكة ، ونشير بهذا الصدد الى أن العرض السابق قد أدمج بعض العناصر من ذلك العوامل الإقتصادية التي يمكن دراستها بشكل مستقل ، كما يمكن دراستها في إطار فهم تأثير جماعات المصالح واتجاهات القوى السياسية تجاه قضايا المفاوضات هناك عوامل كتشكيل وفد المفاوضات وخلفياتهم وعددهم ، وكذلك العوامل النابعة من البيئة الدولية والتي قد لا تتعلق بمحاولة طرف خارجي التأثير على حالة تفاوضية ليس طرفا بها ، من ذلك تأثير التهديد الإيطالي ونذر الحرب العالمية الثانية في مفاوضات ١٩٣٦ التي انتهت بالمعاهدة المشهورة بين مصر وبريطانيا .

كما يستحق الملاحظة أيضا أن بعض هذه العوامل وخاصة تلك العوامل الثقافية وطبيعة النظام السياسي وتطور هذا النظام ، وكذلك العوامل الجغرافية والتاريخية لشعب ما تتفاعل لخلق ما يمكن تسميته بالنسق التفاوضي(٢٦) ، وهو مفهوم لايزال بحاجة لمزيد من الدراسات والتحليل ، ويحيط به قدر كبير من الخلط .

وأخيرا فإن التطبيق المرن لهذا الإطار المنهجي في هذا الجزء يقتضي فهم أن كل حالة تفاوضية لها خصوصيتها ، من ذلك أن سلوك تفاوضي لدولة ما في حالة تفاوضية ما في مرحلة معينة قد يخضع لتأثيرات قوية من الرأي العام في هذه الدولة بشكل قد لا يخضع له في حالة تفاوضية أخرى ، أو في نفس الحالة التفاوضية في مرحلة أخرى ، أو بشكل أوضح من دولة لأخرى في مفاوضات مشابهة .

## ثانيا : عملية التفاوض :

يتشكل السلوك التفاوضي وفقا للمحددات والعوامل السابقة وينشأ عن تفاعل سلوك الأطراف المتفاوضة ما يمكن تسميته بعملية التفاوض ، التي تتسم بالتعقد البالغ وبتعدد الأبعاد ، وبكثافة التفاعلات وعملياتها الفرعية ، وتبدأ عملية التفاوض قبل أن تبدأ الجلسات بين أطراف التفاوض، ومنذ المرحلة التمهيدية السابقة على افتتاح هذا التفاوض سواء أكانت هذه المفاوضات سرية أم علنية .

وتسمح دراسة ظاهرة التفاوض الدولي كعملية تفاعلات بدراسة عدة قضايا أو جوانب أولها متى وكيف تتفق ارادة مجموعة من الأطراف على التفاوض ، أي دراسة المرحلة التمهيدية للمفاوضات التي هي عملية تفاوضية وتساومية قد تكون بالغة التعقيد أي مجرد اتفاق الأطراف على التفاوض ، كما سنرى بعد قليل ، ثم تأتي عملية التفاعل بين استراتيجيات وتكتيكات التساوم للأطراف ووسائل الاقناع والتأثير ، وتطور السلوك التساومي وكيفية التوصل لإتفاق بين الأطراف ، وفيما يلي عرض مختصر لهذه الأبعاد المختلفة :

---

٢٤- المرجع السابق ، ص ص ١٣٥-١٥٤ .

٢٥- د. اسماعيل صبري مقلد "الاستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية" ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، سبتمبر ١٩٧٩، ص ص ٩٣-٩٤ .

26- Hans Binedjik (ed.), National Negotiating Styles, Washington DC., Center for the Study of Foreign Affairs, April 1987.

### ١- مرحلة التمهيد لإفتتاح المفاوضات :

تعد هذه المرحلة بالغة الأهمية ، فهى تفسر بشكل خاص مدى قابلية موضوع التفاوض أو المشكلة محل النزاع للتفاوض بين الأطراف وتتزايد أهمية هذه المرحلة فى حالات التفاوض لتسوية نزاعات أو صراعات دولية . ومع الأخذ فى الإعتبار أن هذا النمط الأخير من التفاوض الدولى قد يتميز فى بعض أبعاده عن الأنماط الأخرى كالمفاوضات الاقتصادية أو الثقافية ، إلا أنه يمكن القول أن هناك شرطين يجب توافرهما معا لكى تبدأ المفاوضات وهما الحاجة للتفاوض وتوفر الإرادة للتفاوض ، أما الحاجة للتفاوض فهى مفهوم واسع تحكمه ظروف وعوامل عديدة ، وهو مسألة إدراكية الى حد كبير ، ويمكن أن نشير هنا الى الإطار الذى وضعه زارتمان وبرمان فى هذاالصدد ، والذى يتمثل فى الإعتبارين التاليين :

أ- الحد الأقصى الذى يشعر معه طرف بأنه يستطيع أن يحصل عليه من الطرف الآخر من الناحية الواقعية ، فإذا كانت النقطة الأمثل أقل من الإسهامات المطلوب منه القيام بها للحصول على اتفاق فإن النتيجة لا تحقق قيامه بهذا المجهود .

ب – موقفه الأمنى ، وتقديره للتكاليف والمنافع التى سيكون عليه أن يتعامل معها بدون اتفاق ، ومرة أخرى إذا كانت هذه النقطة بشكل ما ذات عائد أقل فإنه سوف يكون أقل اهتماما بالتفاوض أو الاتفاق . (٢٧)

أما العنصر الثانى الضرورى لبدء المفاوضات فهو الإرادة ويشير زارتمان وبرمان فى هذا الصدد الى أن هذه الإرادة لابد وأن تكون مشتركة ، وأن يكون لأطراف التفاوض فيتو على التفاوض لأن هذا قد يدمر العلاقة المستقبلية بين الطرفين ، ومع ذلك فهما يعترفان بأن هناك استثناءات لهذه القاعدة ، عندما يجبر طرف على التفاوض بواسطة أطراف أخرى.(٢٨) على أنه يجب النظر الى موضوع الإرادة بوصفها أمرا نسبيا ، فالقول بأن طرفا ما قد أجبر على التفاوض ينبغى مراجعته فى ضوء المقارنة بين التكلفة النسبية لعدم التفاوض وتحدى محاولة اجباره من ناحية ، وبين تكلفة التفاوض من ناحية أخرى .

ويلاحظ أن هذه المرحلة قد تواجهها عقبات خطيرة تمنع بدء المفاوضات ، ومن أهمها المبالغة فى العداء ، أو عقبة التحرك أولا – عندما يخشى كل طرف أن يبدو بمظهر الضعف أو يخشى على معنويات جنوده ، أو عندما يضع طرف ما شروطا صعبة لبدء المفاوضات ، وهى شروط قد يكون هدفها تجنب التفاوض مثلما كان حال فرنسا فى أوائل الحرب الفيتنامية ، أو قد يكون هدفها تحسين الموقف التفاوضى .(٢٩) مثلما كان موقف اسرائيل قبل التفاوض مع منظمة التحرير . وهناك آليات عديدة – ليس هنا موضع تفصيلها – للتغلب على هذه العقبات ، كالإستفادة من دور طرف ثالث للتغلب على مشكلة من يتحرك أولا ، أما مشكلة الشروط فمن حلول مواجهتها المبادرة بمفاوضات بقائمة أعمال محدودة ، أو الإشارات الضمنية ، أو الغموض.(٣٠)

ويمكن القول أن أحد أبعاد ظاهرة التفاوض هو أن عملية الإتفاق على التفاوض فى ذاتها عملية تساومية معقدة سواء فيما يتعلق بالتفاعلات التى تحدث بين الأطراف المهتمة (أطراف تفاوض أو وساطة) أو فيما يتعلق بالتفاعلات التى تحدث داخل الدولة التى تقرر التفاوض . يلى ذلك عملية أخرى بالغة الأهمية وهى التفاوض للتجهيز أو للإعداد للمفاوضات الرئيسية ، وبطبيعة الحال تتفاوت عملية التجهيز هذه من حيث التعقيد والمدة اللازمة بحسب كل حالة تفاوضية . وتشمل عملية التجهيز هذه العديد من المسائل من أهمها مكان المفاوضات وإعداد جدول الأعمال واللغة المستخدمة فى التفاوض ، وترتيب الجلوس على مائدة التفاوض ، وسرية أو علنية الجلسات ، والتغطية الصحفية والإعلامية ، ودور الطرف الثالث ، والزمن المحدد للجلسات وعملية رفع أعلام الأطراف المشتركة .(٣١) وهذه الخطوات التجهيزية قد يقوم بها طرف ثالث أو يشارك فيها عدة

---

27- Zartman, Berman, op.cit., p. 55.

28- Ibid., pp. 57-63, 78-80.

29- Paul Pillar, Negotiating Peace War Termination and Bargaining Process, Princeton Univ. Press, 1983, pp. 75-78.

٣٠- محمد بدر الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠١-٢٠٣ .

٣١- د. عطية حسن أفندى عطية ، مقدمة فى دراسة المفاوضات ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، سلسلة بحوث سياسية ١٩٨٨ ، ص ٨ .

أطراف أو قد يتفق عليها أطراف التفاوض من خلال تبادل مبعوثين أو تساومات ضمنية أو تبادل الخطابات بشأنها بحسب كل حالة تفاوضية .

وكثيرا ما يتسبب الخلاف حول هذه التفاصيل فى عرقلة المفاوضات من ذلك مشكلة رفع العلم وجدول الأعمال فى مؤتمر جنيف للشرق الأوسط فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كما قد يستغرق الإتفاق على جدول الأعمال وقتا طويلا يعرقل بدء المفاوضات ، من ذلك مفاوضات حظر التجارب النووية بين الأمريكان والسوفييت ١٩٥٨ التى شهدت عشر جلسات لوضع قائمة الأعمال حتى تم الإتفاق على صيغة تقسيم الجلسات على مرحلتين يتعاقب على رئاستها السوفييت والأمريكيون بحيث يعرض فى كل مرة رئيس الجلسة ما يقرر من أعمال .(٣٢)

## ٢- عمليات التفاعل : استراتيجيات وتكتيكات التساوم ووسائل التأثير :

على الرغم من أن التفاوض عملية تفاعل بين استراتيجيات وتكتيكات التساوم لأطراف النزاع ، فهى كذلك عملية جدل اقناعى وتبادل للحجج ، إلا أن الاتجاه العام الذى سيطرعلى الدراسات بهذا الصدد فى العقدين السابقين كان يركز على الجانب الأول ويهمل عملية الجدل الإقناعى ، ومن ثم يركز على دراسة عملية التنازلات ، واهمال الجدل والإقناع ، ومن ثم يهمل وجود حالات كثيرة تقوم على أساس درجة من التعاون بين أطراف التفاوض من أجل التوصل الى اتفاق ما .

وفى إطار هذا الإنشغال ، وطغيان الدراسات النفسية ، فقد ركزت دراسات عديدة على جوانب رغم أهميتها - إلا أنها ثانوية ، من ذلك الحديث عن دوافع الموقف التساومى من خلال التركيز على المفاهيم المستخدمة فى علم النفس كالدافع الفردى أو الاجتماعى أو التنافسى .(٣٣) وإغفال أن البحث عن دوافع الفرد المفاوض ، لا يمكن أن يكون بمعزل عن دوافع الدولة المفاوضة ، وأن ما يمكن تسميته بالاستراتيجية التفاوضية أو التساومية ليس إلا حصيلة أو مجمل الموقف التفاوضى لطرف ما ، أمر يخضع فى صياغته لكل ما سبق الحديث عنه فى محددات التفاوض .

أما هذه الاستراتيجيات ، فهناك عدة محاولات لتصنيفها ، منها تصنيف "يوكل وهامر" (استراتيجية التشدد ، والتشدد المعتدل ، والليونة أو المرونة ، والاستراتيجية العادلة لشيلنج التى تدور حول مبدأ العدالة بشكل غامض) .

وهناك تصنيف "لنج" الذى يستخدم مصطلحات تلقى نوعا من الرواج لدى بعض كتاب العلاقات الدولية "كمتنمر عدوانى ، ومتنمر حريص ، واستراتيجية المعاملة بالمثل واستراتيجية التهدئة أو التسكين" . والمتأمل لدراسات المفاوضات الدولية فى هذا الصدد سوف يلحظ جهدا لا مبرر له لتأكيد أى استراتيجية تساومية يجب أن يسلكها المفاوض ، فالحقيقة أن هذه الاستراتيجية لا يمكن تبنيها كما سبق بمعزل عن خلاصة المحددات التى تشكل سلوك أى طرف ، وخلاصة الموقف التفاوضى ، التى قد تجعل من التشدد أمرا مطلوبا فى حالة تفاوضية ما ، ومن المرونة ما هوحتمى ومفيد فى حالة تفاوضية أخرى ، أو الجمع بين هذين العنصرين معا فى حالات أخرى .

### ادوات التأثير :

تستخدم الأطراف المتفاوضة أدوات مختلفة للتأثير على السلوك التفاوضى للأطراف الأخرى ، ويمكن تقسيم هذه الأدوات الى مجموعتين الأولى هى عملية الجدل والإقناع والثانية تكتيكات التساوم ، وفى الواقع أن هذا التقسيم صورى الى حد ما بسبب تداخل هاتين المجموعتين ، ولكنه يظل حقيقة قائمة فى عملية التفاوض .

أما الجدل وأساليب الإقناع ، فهى البعد الذى تعرض لإغفال كثير من الدراسات التى ركزت على تكتيكات التساوم ، بل وكثير ما يتم تناول عملية الجدل بوصفها أحد تكتيكات التساوم ، وهو تناول يتضمن بعض الحقيقة ، وليس كل الحقيقة ، فالجدل وفقا لبعض الباحثين هو أنشطة شفوية تتطلب مضمونا جوهريا معقدا نسبيا بمعنى أنه شىء يستحق الجدل حوله ، وعندهم أن الفارق بين عمليات التساوم وعمليات الإقناع أن الأولى تسعى الى الحصول على ميزة من الخصم بصرف النظر عن تغيير اتجاهاته أو معتقداته فيما يتعلق بمسائل جوهرية .(٣٤)

ويلاحظ أن فريد إكلى كان أحد القليلين الذين تعرضوا لهذه المسألة فى كتابه "كيف تتفاوض الأمم" فى أوائل

---

32 - Ikle, op.cit., p. 96.

ولمزيد من التفاصيل حول موضوع جدول الأعمال أنظر :

محمد بدر الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٦-٢٠٩ .

٣٣- بعض التفاصيل ، المرجع السابق ، ص ص ٢٢١-٢٢٣ .

34 - Charles Walcott & Timothy D. King, The Role of Debate in Negotiation in Druckman, Negotiation Social Psychology Perspectives" , Beverly Hill , Sage Publications, 1978, p. 203.

الستينيات ، ثم تقلصت الإشارة لهذه الأبعاد تحت تأثير الدراسات الكمية والنفسية ، رغم أن الجزء الأكبر من المفاوضات إنما ينتمى فى الواقع الى النوع الأول أى الجدل والإقناع ، وذلك فيما يتعلق بالمساحة الزمنية على الأقل ، وقد أكدت هذه الفرضية دراسة الباحث حول مفاوضات الجلاء المصرية – البريطانية .

ولقد استخلص الباحث فى دراسة سابقة الذكر أن مدى فعالية تأثير عملية الجدل فى المفاوضات ، وقدرتها على التأثير على السلوك التفاوضى للطرف الآخر ترتبط بالعوامل التالية :

أ– مدى وجود رموز وقيم مشتركة بشكل عام ، وبشكل خاص درجة توافق المصالح بين الأطراف المتفاوضة .

ب – طبيعة المسألة محل المفاوضات .

جـ – مدى تبلور أفكار أو وجهات نظر الأطراف تجاه المسألة محل المفاوضات .

وبالتالى فإنه من المتصور أنه فى حالة تفاوض دولى بين أطراف تجمعها عناصر مشتركة حول مسألة لا يوجد بشأنها تناقض مصالح أن يزيد دور وتأثير الجدل فى العملية التفاوضية ، بينما فى الحالات العكسية ، خاصة فى حالات الصراع فإن عوامل القوة وتكتيكات التساوم يكون لتأثيرها الصدارة ويكون تأثير الجدل ثانويا أو على الأقل له مكانة أدنى .

### تكتيكات التساوم :

فى تحليل متعمق لدراسات التساوم يشير بول لوران الى أن جذور هذه الدراسات ، ترجع للعصور الوسطى وعصر النهضة ممثلة فى أعمال ميكافيللى وهوبز ومونتسكيو ، ثم تطورت مع شيلنج فى الستينيات .(٣٥) وفى الواقع أن التطور فى دراسة تكتيكات التساوم كان محور التطور فى دراسة المفاوضات الدولية ، وأكثر مجالات هذه الدراسة حظا من حيث الكم . وفى هذا الإطار يتم التعامل مع المفاهيم المستخدمة فى دراسات الصراع الدولى كالوعود والمكافآت والتحذيرات والتهديدات والإجبار والأعمال العسكرية .

ومن الواضح أن بعض هذه التكتيكات تستخدم فى قاعة المفاوضات ، وبعضها قد يستخدم خارج هذه القاعة سواء عن طريق طرف ثالث أو فى شكل تصريحات ، أو أفعال معينة كالأعمال العسكرية ، التى تناقش بشكل عام كمتغير معقد قد يسيء لعملية التفاوض ، وفى الواقع أن سلبية أو ايجابية هذه التكتيكات تتوقف على جملة الموقف التفاوضى ويجب النظر الى أهمية التفرقة بين ردود الفعل الأولية لها ، وما قد تؤدى اليه فى الأجل الطويل بشأن التأثير على اتجاهات الطرف الآخر وكيفية تقديره وتوقعاته للموقف .(٣٦)

### ٣- السلوك التنازلى أو عملية التنازلات :

السلوك التنازلى هو أحد الجوانب الرئيسية للسلوك التفاوضى ، ولعل هذا هو سبب اتجاه بعض الباحثين الى صبغ العملية التفاوضية بوصفها مسألة تنازلات ، على أن هذا التصور لا يتسم بالدقة الكافية ، فعملية التفاوض تتضمن فى كثير من الأحوال خلق حلول جديدة واطارات متنوعة . وكذلك لا يتطابق السلوك التنازلى مع استراتيجية التساوم ولا مع السلوك التساومى ، وإنما هو نتيجة تفاعل استراتيجيات وتكتيكات التساوم وعمليات الجدل والإقناع أيضا ، فهو يتضمن ردود الفعل لأساليب التأثير المختلفة كما أنه يمكن افتراض أنه يتضمن آلياته الذاتية ، بمعنى أن السلوك التنازلى للطرف "أ" ليس ناتجا عن ممارسات الطرف "ب" لأساليب التأثير المختلفة ، بل هو ناتج لمتغيرات أخرى ، ربما تكون هى محددات العملية التفاوضية كلها للطرف "أ" ، وبهذا الشكل فإن هذه المحددات كلها تتداخل تأثيراتها مع أساليب التأثير للطرف "ب" بشكل معقد ومتشابك لتشكل معالم السلوك التالى للطرف "أ" .

وفى الواقع أنه ليس من السهل دائما عزل جوانب السلوك التنازلى عن السلوك التفاوضى بسبب حجم التداخل بينهما ، وإن كان يمكن القول ببساطة أن السلوك التفاوضى يشمل فى داخله السلوك التنازلى ، ويتجاوزه الى أبعاد أخرى كما سبق . وتشمل دراسة عملية التنازلات عددا من الجوانب الهامة ، من أهمها :

أ– تصنيف تكتيكات التنازل ، ومن أهمها تصنيف يوكل وهامر الذى يميز بين تكتيك البدء بعرض متطرف ، وتكتيك

35- Paul Gordon Lauren, Theories of Bargaining with Threats of Force, Detterence and Coercive Diplomacy, in Paul Lauren (ed.), Diplomacy, New Approaches in History, Theory and Practice, New York, The Free Press and Dimension, Macmillan Publishing Co. Inc., 1979, pp. 184-187.

٣٦- لمزيد من التفاصيل حول تكتيكات التفاوض :

محمد بدر الدين : مرجع سابق ، ص ص ٢٣٨-٢٤٨ .

تكرارية التنازلات الصغيرة القليلة ، وتكتيك عرض الفرصة الأخيرة أو التنازل فى النهاية . وهناك تكتيك آخر يشير اليه سيجل وتوركر وهو افتتاح المفاوضات بمطلب عال ، مع معدل صغير للتنازل .(٣٧)

ب - بعض المتغيرات المؤثرة على التنازل . ونقصد بها بعض المتغيرات المتميزة عن محددات التفاوض عموما ، ومن ذلك الضغوط الزمنية التى تؤدى الى زيادة معدل التنازلات ، وكذلك متغير المعرفة الذى تشير الدراسات التى عرضها شيلنج فى هذا الصدد الى أن ذوى المعرفة يعرضون تنازلات أكثر عن غير ذوى المعرفة (٣٨) وهى نتيجة قد يمكن قبولها فى حالة أن تصحب المعرفة الضعف النسبى إزاء الطرف الآخر .

جـ - ومن القضايا المهمة فى دراسة التنازلات مسألة العروض الإفتتاحية ، حيث تمثل الإطار الأول لتبادل وجهات النظر المتكاملة بشأن المسألة محل التفاوض ، كما أنها تكشف عما إذا كان نزاع ما تفاوضيا أو غير تفاوضى . ويمكن أن يبدأ طرف ما التفاوض بدون عرض محدد سواء لأنه يريد معرفة ما ينويه الطرف الآخر أولا ، أو لأنه لم يبلور أفكاره بعد بصدد المسألة محل التفاوض ، أو رغبة فى تجنب أى التزامات مسبقة .

د - ويعتبر المحور الرئيسى فى دراسة التنازلات هو مسألة المعاملة بالمثل ، وبصفة عامة يعتمد رد الفعل فى هذا الصدد على كافة عوامل الموقف التفاوضى ، فمثلا فى المفاوضات الجزائرية الفرنسية لم تتنازل جبهة التحرير الجزائرية مقابل تنازلات فرنسا الرئيسية مثل مسألة منفعة أهل الصحراء وذلك فى مقابل تعهد فرنسا بتقديم مساعدات فنية واقتصادية للجزائر (٣٩) . وهو الأمر الذى قد يمكن تفسيره بأن جبهة التحرير ما كانت لتتنازل لفرنسا فى مطالب تعد فى الواقع غير واقعية ومتشددة . ولكن فى حالات أخرى طبق مبدأ المعاملة بالمثل من ذلك فى المفاوضات الكورية ، حينما قبلت قوات الأمم المتحدة موقف الشيوعيين من أن مسجونى كوريا الشمالية الذين رفضوا اختيار التبادل لن يطلق سراحهم على الفور ، ولكنهم سوف يكونون موضع اختبار ، كما قبل الكوريون الشماليون والصينيون موقف الأمم المتحدة من أن الأسرى يتم وضعهم تحت حماية القوات الهندية داخل كوريا بدلا من ارسالهم خارج البلاد أو تسليمهم ليد الدول المحايدة أعضاء الأمم المتحدة .(٤٠)

هـ - مسألة سمعة المساوم وحفظ ماء الوجه : تعتبر هذه المسألة من المسائل ذات الإرتباط الوثيق بالسلوك التنازلى واستراتيجيات التساوم ، ويعرفها البعض بأنها مجموعة المشاعر والمعتقدات التى لدى المرء عن كيفية صورته فى عين نفسه وفى عين آخرين .(٤١) وكما يقول "اكلى" فإن قوة المساوم لا تعتمد على ما هى مصادر القوة فقط ولكن أيضا على كيفية اعتقاد الآخرين عنها ، وأن الحكومات وهى تتفاوض تحاول أن تحمى وتحسن من قوتها فى المستقبل وتبنى سمعة تفاوض معينة بالتالى .(٤٢) ومن ناحية أخرى فإن كل طرف سوف يؤسس توقعاته على أساس تصوراته عن الخصم وهو ما يتضمن عوامل عديدة منها استعداده للمخاطرة وميوله الخداعية واتجاه الخصم للتمسك بموقفه بشكل طبيعى وتقييمه لقوته وقوة الطرف الآخر ومن الطبيعى أنه سيحاول أن يبنى تصوراته هذه على أساس أداء الخصم فى مفاوضات سابقة .

وهنا يجب التمييز بين ظاهرتين أولهما حفظ ماء الوجه والذى يعنى تجنب مشروع يعتبر مصدرا لإظهار القدرة أو الضعف أو الحماقة . أو بمعنى أكثر وضوحا تجنب ما يعتبر أو يحتمل التشكيك فى قدرته أو قوة أو مكانة أو هيبة أو سمعة طرف ما فى أعين الآخرين البارزين ، ومن ثم فالمعنى يحمل التوقع والحماية والوقاية . والثانية ، استعادة ماء الوجه وتتضمن معنى الإصلاح للضرر الذى حدث بالفعل.(٤٣) ولقد انشغل بعض الدارسين بفهم وتفسير هذه الظواهر .(٤٤) ونكتفى هنا بالإشارة الى بعض الحلول التى اقترحت للتغلب على هذه المشاكل ، منها اقتراح تبادل التنازلات (والذى قد يفسر بدوره أى هذا الاقتراح - كتنازل

٣٧- المرجع السابق ، ص ص ٢٥٠-٢٥١ .

28-Tedeschi & Rosenfeld, op.cit., p. 231 .

39- Pillar, Ibid., p. 128.

40- Ibid., p. 112.

41- Jeffrey Rubin & Bert R. Brown, The Social Psychology of Bargaining and Negotiation, New York, Academic Press, 1975, p. 178.

42- Ikle, op.cit., pp. 76-77.

٤٣- لمزيد من التفاصيل : محمد بدر الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦٥-٢٧١ .

٤٤- المرجع السابق ، ص ص ٢٧٢-٢٧٣ .

من طرف واحد) أو دور للوساطة ، أو الإشارات غير الرسمية لإرادة عمل تنازل فيما بعد إذا قدم الخصم تنازلات الآن .(٤٥)

**ثالثا: مخرجات التفاوض :**

عملية التفاوض تنتهي بمخرجات تتباين وتختلف من حالة تفاوضية لأخرى ، فقد تنتهي بنجاح المفاوضات وتوصلها الى حل (اتفاق أو معاهدة) أو اتفاق على استئناف المفاوضات في مرحلة تالية ، أو توقف المفاوضات وفشلها الذى قد يأخذ صورة حادة أو معقولة بحسب الموقف .

ومن المسائل ذات الصلة الوثيقة بهذه المرحلة ، مسألة خطوط النهاية أو الحدود الزمنية ، ومسألة الصفقة .

أما مسألة الحدود الزمنية ، فتتعلق باتفاق الأطراف المتفاوضة على نقطة أو زمن معين للإنتهاء من التفاوض ، قد يأخذ أشكالا وصورا لا حصر لها ، بدءا من الإرتباط بحجوزات فنادق الوفود أو أجازات الصيف ، أو نهاية العام، أو مؤتمرات أخرى ، أو افتتاح برلمان أحد الأطراف ، أو انعقاد الدورة التالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، الى اجتماع للقمة ، الخ .

ومن أمثلة هذه الحدود الزمنية ما حدث في مفاوضات الحكم الذاتي للفلسطينيين بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة ، حيث حدد هذا الخط في البداية في ١٦/٥/١٩٨٠، كما أن هذا قد يكون أحيانا غير واضح من ذلك أنه في مفاوضات فك الإشتباك على الجبهة السورية استخدم كيسنجر التهديد بالإنسحاب ومغادرة المنطقة كخط نهاية .(٤٦) ويعتبر البعض أن هذه الحدود تعقد الإتفاق ، خاصة إذا لم يترك وقت كاف للتفاوض ، فإما ألا يحترم ويتم تجاوزه واستمرار التفاوض بعده مثلما حدث في المفاوضات التفصيلية للإتفاقية المصرية – البريطانية ١٩٥٤ ، على أن هذه الخطوط أو الحدود الزمنية تظل مهمة بشكل عام ، كحافز للإنتهاء من الإتفاق ، ولعدم ترك التفاوض الى ما لا نهاية .

ثم هناك ما يسمى بالصفقة المتبادلة، وهي عملية قد تتسم بالصعوبة وتتخذ أشكالا عديدة ، أبسطها تجميع تنازلات متبادلة بين الطرفين ، وقد تتم بتخليق أو بوضع تصورات جديدة . ويلفت "زارتمان" و"برمان" الإنتباه الى مرحلة هامة في نهاية التفاوض يسميانها الذروة وتوصف بأنها نقطة حيث الكفاية متفق عليها لتشكيل اتفاق مقبول حتى إذا كانت النقاط الباقية غير مقبولة ، ولا يعني هذا عدم أهمية هذه النقاط أو اهمالها ، وإنما أن الإتفاقية تصبح ايجابية في أعين الأطراف ويصبحون مستعدين للدفاع عنها ضد الخسارة ، وأيضا ضد المطالب الأخرى للأطراف ، فعندئذ يصبح حل بقية المسائل سريعا ، وفي هذا الإطار تلعب مهارة المفاوض دورا مهما في استثمار هذه المرحلة . ويشير زارتمان وبرمان بهذا الصدد الى أن نيكسون نجح في استغلال هذه المرحلة في مفاوضاته مع رئيس وزراء اليابان عام ١٩٦٩ حول مبادىء اتفاقية أوكينادا ، وكذلك في اتفاقية سولت .(٤٧)

**خاتمة :**

من المتصور أن هذا الإطار يمكن أن يوفر أساسا عميقا لكيفية دراسة الحالات المختلفة للمفاوضات الدولية بشكل يتجاوز السرد التاريخي والتحليل الجزئي الى النظرة الشاملة ويبرز العمليات والتفاعلات الخصبة التي تتميز بها ظاهرة المفاوضات الدولية ، وذلك بشرط تجنب السرد الروتيني للمحددات بصرف النظر عن مدى تأثيرها ، وتجنب التكرار الناتج عن صعوبة فصل المحددات عن العملية ، وغيرها من الانتقادات المعروفة التي يعاني منها الإطار النظمي .

ويبقى أن هذا التطبيق المرن يسمح بأكثر من غيره من الأطر المنهجية بالتعامل مع المفاوضات الدولية بتعقدها وخصوصيتها ، كما يسمح للمفاوض بإعداد ملفه للمفاوضات بشكل شامل ومتكامل ، هذه الرؤية الشاملة والمتكاملة هي أقوى أدوات الممارس العملي لتحقيق ناتج أفضل في المفاوضات .

---

٤٥- لمزيد من التفاصيل ، محمد بدر الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٠-٢٧٣ .

46- Zartman & Berman, op.cit., pp. 192-193.

47- Ibid., pp. 190-191.








# السلام فى الشرق الأوسط على مفارق طرق


إشراف : د . اسامة الغزالى حرب

إعداد وتحرير : انور الهوارى


## المحتويات

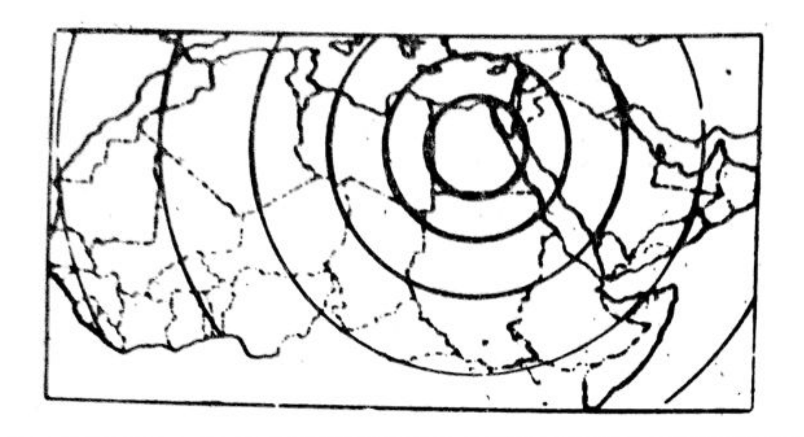










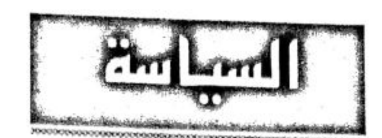


بعد إندلاع الأعمال العدائية التى وجهت ضد إسرائيل فى فبراير الماضى ، ثم العدوان الاسرائيلى على لبنان فى أبريل ، مرورا بقمة شرم الشيخ بينهما ، وانتهاء بالانتخابات الاسرائيلية فى مايو والأمريكية فى نوفمبر والقمة العربية بينهما فى يونيو.. بدا أن عملية السلام فى الشرق الأوسط تقف حائرة أمام مفترق طرق تتوازى عنده احتمالات الاستمرار والانقطاع، واحتمالات التقدم والتراجع ، واحتمالات الهرولة والتلكؤ . وذلك كله وسط أجواء من الغليان والتوتر السياسى فى المنطقة ترفع من حرارة هذا الصيف الذى يبدو عصيبا وموشكا على الإنفجار .

ومصادر الغليان والتوتر التى تحيط بعملية السلام لاتقف عند حدود ما آلت اليه دفة السياسة الاسرائيلية التى اتجهت نحو الليكود واليمين الدينى المتطرف والتى تكاد تنسف عملية السلام من جذورها لتعيد المنطقة الى أجواء اللا سلم واللا حرب ، وإنما تتجاوز ذلك الى تلك التحولات السلبية التى لاتفتأ تتطور إليها السياسات التركية فيما يخص العلاقات التركية العربية وخصوصا بعد الاتفاق الاستراتيجى التركى مع اسرائيل. فهذا الإتفاق - رغم كل ما تقوله تركيا فى تبريره - يفوق فى خطورته كل القضايا النزاعية والخلافية بين العرب وتركيا ، مثل قضايا المياه والأكراد . وهناك أخيرا الضلع الثالث متمثلا فى العنصر الإيرانى الذى تتيح له أجواء التوتر والغليان أن يلعب أدوارا متعددة بعضها معلن وأكثرها مستتر . بعضها تنفيه عن نفسها وبعضها الآخر تتباهى بإعلان مسؤوليتها عنه وانتهاجه كسياسة لها . تارة تعزف على وتر الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان، فتتدخل تحت ستار دعم المقاومة المشروعة للمحتل ، وتارة تعزف على وتر الاتفاق التركى الاسرائيلى فتتدخل تحت ستار أن أمن سوريا من أمن ايران .

وعربيا ، فإن مرور خمس سنوات على مسيرة السلام ، يكفى لإعادة النظر فى الانجازات والسلبيات ، ويكفى لإعادة ترتيب الصف ، ولإعادة صياغة استراتيجية السلام فى الشرق الأوسط وتحديد موقع ودور العرب إلى جوار اسرائيل وتركيا وإيران.

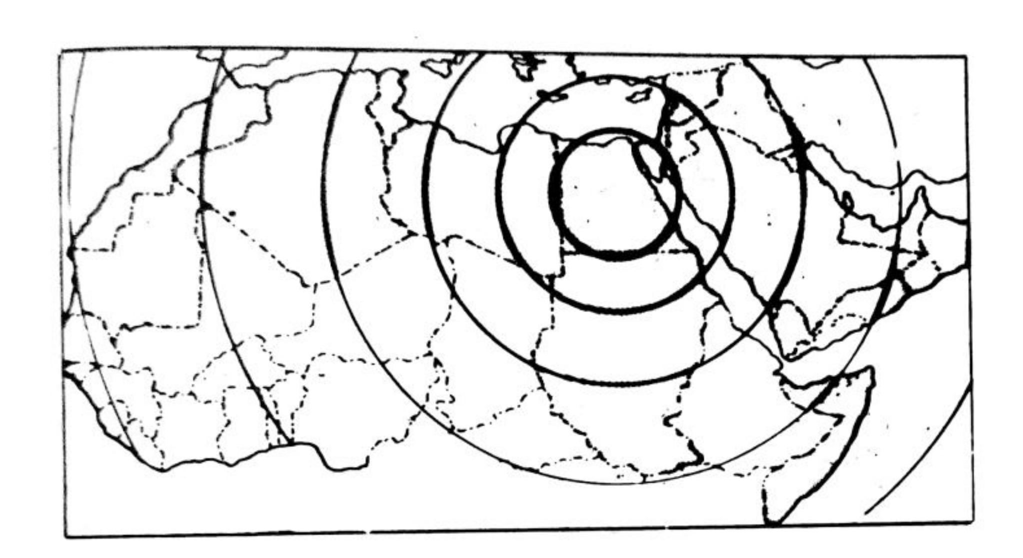
وتقدم " السياسة الدولية " هذا الملف ، إسهاما فى دراسة نقطة مفترق الطرق ، أملا فى استبصار أصوب المسالك وأسلم الدروب ، نحو سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط ، يراعى طبيعة الظروف العالمية والاقليمية، ويصون الحق العربى .






# مستقبل عملية السلام بعد فوز نتنياهو



بدر عبد العاطى

أحدثت نتائج الانتخابات الاسرائيلية - التى جرت يوم ٢٩ مايو وأسفرت عن فوز بنيامين نتنياهو زعيم الليكود برئاسة الوزراء بأقل من ١٪ عن منافسه شيمون بيريس زعيم حزب العمل فى أول انتخاب لرئيس الوزراء بالطريق المباشر فى تاريخ اسرائيل ، وفوز معسكر اليمين الاسرائيلى بأغلبية مقاعد الكنيست - ردود فعل واسعة على المستويين العربى والدولى ، وذلك فى ضوء التأثير المباشر المتوقع لهذه النتائج على مستقبل عملية السلام . وقد تباينت ردود الفعل على المستوى العربى على نتائج هذه الانتخابات بين اتجاهين اساسيين :

**١- الاتجاه الاول :**

وهو الاتجاه الغالب ويبدى تشاؤما شديدا من الانعكاسات المتوقعة لهذه النتائج على عملية السلام التى مازالت إما فى منتصف الطريق ( المسار الفلسطينى ) أو فى بدايته ( المسار السورى ) . ويتوقع انصار هذا الاتجاه ان تؤدى هذه النتائج وتشكيل حكومة يمينية بزعامة نتنياهو الى التأثير السلبى على مستقبل عملية السلام ، بل ويرى البعض انها قد تقود فى النهاية الى انهيارها برمتها وذلك بالنظر الى الاعتبارات الآتية :-

أ- الانقسام الواضح الذى ابرزته نتائج الانتخابات داخل المجتمع الاسرائيلى حول " مبدأ الارض مقابل السلام " الأمر الذى يمثل مؤشرا سلبيا على احتمالات تقدم عملية السلام التى تستند على هذا المبدأ .

ب - ما أظهرته نتائج الانتخابات من تنامى نفوذ المستوطنين واليمين المتطرف والمتدينين الذين صوتوا لبنيامين نتنياهو ، الأمر الذى سيجعله بالضرورة مدينا بفوزه لأصواتهم وينعكس بالتالى على توجهات حكومته تجاه عملية السلام .

ج- ايديولوجية الليكود المعروفة والقائمة على شعار " أرض اسرائيل الكاملة " وعدم التنازل عن "أرض الأجداد " وهو مايمكن ان نجده سواء فى

البرنامج السياسي للحزب الذي يقوم على رفض الانسحاب من الجولان وعدم الاعتراف بقيام دولة فلسطينية مستقلة ورفض تقسيم القدس ، أو حتى طرحها للتفاوض ودعم وتنشيط الاستيطان اليهودي ، أو يمكن استنتاجه أيضا من تصريحات قادة وزعماء الليكود وعلى رأسهم نتنياهو والتي تركز في المقام الأول على الأمن وترفض مبدأ الارض مقابل السلام .

د - توقع توجه الليكود نحو مزيد من التطرف في ضوء اندماج حركة تسوميت بزعامة روفائيل ايتان مع الليكود وهو المعروف بالعنصرية والتطرف ، هذا فضلا عن وجود العديد من رموز التطرف داخل الليكود وعلى رأسهم شارون وبنيامين بيجين الأمر الذي سيفرض قيودا على تحرك نتنياهو تجاه عملية السلام حتى اذا اراد ابداء بعض المرونة .

هـ - توقع تشكيل حكومة يمينية في اسرائيل تضم الى جانب الليكود ( ٣٢ مقعدا ) الأحزاب الدينية المتشددة ( ٢٣ مقعدا ) وحزب المهاجرين الروس ( ٧ مقاعد ) الأمر الذي يعد مؤشرا سلبيا على توجهات هذه الحكومة تجاه عملية السلام .

**٢- اما الاتجاه الثاني :**

فيرى ان عملية السلام سوف تستمر على الرغم من نتائج الانتخابات الاسرائيلية ، بل يذهب البعض الى تقدير ان التقدم فيها يمكن ان يكون اسرع عما كان عليه في عهد حكومة حزب العمل في ضوء افتراض ان التيار اليميني في اسرائيل اكثر قدرة على اقناع الشعب الاسرائيلي بتقديم التنازلات خاصة اذا ارتبطت بموضوع الأمن ، ويستشهدون في ذلك بأن الليكود هو الذي أعاد سيناء كاملة لمصر . في حين يقدر البعض الآخر داخل هذا الاتجاه انه حتى وان كانت عملية، السلام ستسير بشكل أبطأ من السابق إلا انها لن تتوقف .

ويبرر أنصار هذا الاتجاه موقفهم بالآتي :

أ- ضرورة التعامل مع تصريحات نتنياهو المتشددة على انها جزء من الحملة الانتخابية ، وان ليس كل ماقاله أو وعد به سوف ينفذه بالضرورة ، حيث ان مسئولية الحكم ستفرض عليه الكثير من القيود . وهناك عدة مؤشرات تدعم ذلك منها :

(١) تراجع نتنياهو عما سبق ان صرح به من انه سوف لايعترف باتفاقيات أوسلو عند وصوله للحكم ، ثم تأكيده بعد فوزه في الانتخابات بأنه سوف يحترم هذه الاتفاقيات .

(٢) تراجعه عما وعد به في حملته الانتخابية بشأن تأجيل اعادة انتشار القوات الاسرائيلية خارج الخليل وربط ذلك بالتوصل الى اتفاق نهائي مع الفلسطينيين ، ثم اعلانه عقب فوزه بأنه سيقوم بدراسة الاتفاق الذي وقعته حكومة بيريس مع منظمة التحرير في طابا بشأن اتمام اعادة الانتشار خارج الخليل من كل جوانبه ثم يتخذ في ضوء ذلك قراره في هذا الشأن .

(٣) ماسبق ان تعهد به الليكود باغلاق المؤسسات الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير في القدس الشرقية وعلى رأسها بيت الشرق ، ثم تراجع ايهود اولمرت - عمدة القدس والمرشح لمنصب وزاري في حكومة الليكود - عن ذلك بتأكيده عدم اعتزام الحكومة اغلاق هذه المؤسسات وانما العمل على وقف نشاطها .

(٤) ان ماذكره نتنياهو في خطابه بمناسبة الاحتفال بفوزه عكس قدرا كبيرا من الاعتدال حيث ذكر ان " السلام الذي سيسعى اليه لن يكون سلاما لمصوتي الليكود فقط وانما لجميع الاسرائيليين ، وانه سيعمل على ان يكون رئيسا للوزراء لجميع مواطني اسرائيل " .

(٥) تصريحات دان مريدور عضو الليكود البارز بأنه يتعين على الليكود التوصل الى سلام مع سوريا ، مشيرا الى ان الحكومة لاتريد البدء بسياسة متطرفة تجاه السلام ، واشارته الى " ان الليكود ورث واقعا يمثل اتفاق أوسلو جزءا منه " .

(٦) تفضيل نتنياهو عدم التعقيب على بيان القمة الثلاثية في دمشق والدعوة لعقد قمة عربية في القاهرة .

ويرى انصار هذا الاتجاه انه رغم محدودية التحول في مواقف الليكود كما تظهره هذه التصريحات ، الا انها تظل مؤشرا على امكانية حدوث تحول ايجابي في مواقف الليكود تجاه عملية السلام .

ب- ومما يعزز من الرأي السابق وفقا لأنصار هذا الاتجاه ان شخصية نتنياهو تتسم بالبراجماتية وعدم الجمود او الالتزام الايديولوجي مقارنة بسلفه اسحاق شامير ، فضلا عن طموحه الشخصي في ان يتم اعادة انتخابه مرة اخرى ، الأمر الذي سيدفعه الى التمسك بعملية السلام . وانه رغم وجود العديد من رموز التطرف داخل الليكود وداخل حكومته اليمينية ، فان انتخاب نتنياهو كأول رئيس للوزراء في تاريخ اسرائيل بشكل مباشر سيؤدي الى ادخال تغييرات جوهرية في طبيعة النظام الاسرائيلي ليجعله اقرب الى النظام الرئيسي الأمر الذي سيعزز من مكانة نتنياهو ويمنحه صلاحيات تنفيذية واسعة ويدعم من قدرته على كبح جماح المتطرفين ، والتحرك في اتجاه السلام .

ج - ان الليكود هو الحزب الذي توصل الى أول معاهدة سلام بين اسرائيل ودولة عربية هي مصر

عام ١٩٧٩ .

د- صعوبة ان لم يكن استحالة تجاهل الحكومة نتنياهو للرأى العام الدولى ، خاصة فى ظل تزايد الاهتمام الدولى بتحقيق السلام فى الشرق الأوسط . ومن ثم فان توقف هذه العملية سيحمل فى طياته احتمالات العودة الى العزلة الدولية التى عانت منها اسرائيل نتيجة لمواقف حكومة شامير المتصلبة، ويفقد اسرائيل الثمار التى جنتها نتيجة لتقدم عملية السلام وهو ماينعكس بالايجاب على الاقتصاد الاسرائيلى .

هـ- ان التحليل الدقيق لنتائج الانتخابات يشير الى انها لاتعكس حدوث تحول جذرى فى مواقف الشعب الاسرائيلى من عملية السلام ، فاذا كان حزب العمل قد خسر ١١ مقعدا مقارنة بانتخابات عام ٩٢ فان الليكود ، وحركة تسوميت اليمينية المتطرفة المؤتلفة معه ، قد خسر ايضا ٨ مقاعد . ويبقى الفائز الرئيسى فى هذه الانتخابات الاحزاب الدينية التى زادت مقاعدها بنحو ٩ مقاعد ، وتركز هذه الأحزاب - وفقا لانصار هذا الاتجاه - على ابتزاز الحكومة للحصول على مخصصات مالية كبيرة للانفاق على مدارسها ومؤسساتها الدينية وعدم المساس بالوضع الراهن للعلاقة بين الدين والدولة فى اسرائيل اكثر من تركيزها على عرقلة عملية السلام

و - ان الشعار الذى فاز به نتنياهو كان " تحقيق السلام والأمن " ومن ثم فهذا لايعنى بالضرورة انه سيعرقل عملية السلام ، وانما قد يتقدم فيها خاصة اذا تحقق الأمن .

## الاعتبارات التى تحكم توجهات حكومة نتنياهو تجاه عملية السلام :

اذا كان من السابق لأوانه التنبؤ على وجه اليقين بتأثير نتائج الانتخابات الاسرائيلية وما ستكون عليه مواقف الحكومة الاسرائيلية الجديدة بعد تشكيلها تجاه عملية السلام ، فانه يمكن القول بأن هناك مجموعة من الاعتبارات التى سيكون لها أهمية فى تحديد التوجهات العامة للحكومة الاسرائيلية الجديدة تجاه عملية السلام خاصة فى مساريها الفلسطينى والسورى .

**وسنعرض لهذه الاعتبارات فيما يلى بشئ من التفصيل :**

**١- رغم أن عملية السلام الاسرائيلية/ العربية الحالية قد بدأت فى عهد حكومة الليكود فى اكتوبر ١٩٩١ بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام ، الا أن قرار هذه الحكومة بالمشاركة فى هذا المؤتمر كان خارجا عن ارادتها وجاء نتيجة لضغوط خارجية من جانب ادارة بوش - بيكر .**

٢- رغم ان الليكود تحت قيادة مناحيم بيجين هو الذى توصل لأول معاهدة سلام مع دولة عربية هى مصر ، الا انه لايجب القياس على هذه السابقة وتوقع تكرارها بالضرورة مع أطراف عربية أخرى . فالظروف الاقليمية والدولية التى تم التوصل فى ظلها للمعاهدة تختلف تماما عن الظروف الحالية ، كما ان مناحيم بيجين وافق على التخلى عن سيناء ليس من أجل تحقيق السلام الشامل فى المنطقة بقدر ما كان من أجل اخراج اكبر دولة عربية من معادلة الصراع العربى/ الاسرائيلى والاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة الأكثر اهمية من الناحيتين الدينية والايديولوجية بالنسبة لليكود .

٣- ان الاتفاقيات التى وقعتها حكومة حزب العمل مع منظمة التحرير بدءا باتفاق اوسلو قد افرزت واقعا جديدا فى الضفة الغربية وقطاع غزة يتمثل فى وجود كيان فلسطينى وسلطة وطنية فلسطينية تحظى باعتراف ودعم دولى ، الأمر الذى لايمكن تجاهله من جانب حكومة الليكود الجديدة دون تكلفة عالية لذلك . كما ان هذا الواقع الجديد يضيق من البدائل المطروحة امام الليكود مثل بديل الضم على سبيل المثال الذى أصبح من الصعب تصور حدوثه .

٤- ان نتائج الانتخابات الاسرائيلية- خاصة تلك المتعلقة - بانتخاب رئيس الوزراء - لاتعطى لرئيس الوزراء الجديد تفويضا واسعا ، وتظهر مدى الانقسام بين الشعب الاسرائيلى تجاه عملية السلام الامر الذى يفرض قيودا على نتنياهو . فاذا كان ٥٠,٤٪ من الاسرائيليين الذين اعطوا اصواتهم له يرفضون مفهوم السلام الذى طرحه بيرس ، فإن نسبة الـ ٤٩,٥٪ الذين صوتوا لبيريس يرفضون فى الوقت نفسه التنازل عما تم تحقيقه من انجازات فى عملية السلام وعودة الأمور الى ماكانت عليه فى عهد الليكود ومايعنيه ذلك من احتمالات تجدد الانتفاضة ، وهذه حقيقة يصعب على نتنياهو تجاهلها .

٥- ان المشكلة الأساسية لا تكمن فى مجئ نتنياهو فى حد ذاته كرئيس للوزراء فهو فى النهاية شخصية تتسم بالطموح والسعى لاعادة انتخابه والبراجماتية وستفرض عليه المسئولية امكانية تغيير بعض مواقفه ، غير ان المشكلة الأساسية تتمثل فى احاطته بالعديد من رموز وقوى التطرف سواء من اليمينيين او المتدينين الأمر الذى قد يقيد من قدرته على التحرك - اذا اراد - فى اتجاه السلام . وفى ضوء عدم وجود خبرة لديه فى مجال الحكم ، حيث لم يسبق له تولى أى منصب وزارى ، فان ذلك سيزيد من قدرة المحيطين به على التأثير عليه .

٦- وفى هذا الصدد يعد تشكيل الحكومة

الجديدة وتوزيع الحقائب الوزارية مؤشرا هاما على توجهاتها السلمية ، حيث ان إسناد اى من الحقائب الاربع الهامة المرتبطة بعملية السلام وهى : الخارجية - الدفاع - الإسكان (التى يدخل ضمن اختصاصاتها البناء الاستيطانى ) والمالية ( التى يدخل ضمن مسئولياتها تخصيص الأموال لدعم الاستيطان) لرموز التطرف ( مثل ايتان وشارون ) سيعد بمثابة رسالة سيئة فى هذا الصدد .

ومن المتوقع تشكيل حكومة يمينية تتمتع بأغلبية ٦٢ عضو كنيست بحيث تضم ثلاث قوى هى : الليكود - الاحزاب الدينية - حزب المهاجرين الروس . ويتوقع ان يدعم هذه الحكومة من الخارج حزب موليديت اليمينى المتطرف (مقعدان) وحركة الطريق الثالث المنشقة عن حزب العمل ( اربعة مقاعد ) خاصة فى موضوعات الجولان والقدس .

واذا كان من المتوقع ان تركز كل من حركة شاس الدينية وحزب المهاجرين الجدد على تحقيق مصالح مادية من انضمامها للحكومة لصالح الفئات التى صوتت لكل منهما ، فان حزب المفدال - وهو الحزب الدينى القومى الوحيد فى اسرائيل - سيعمل بالتعاون مع المتشددين من داخل الليكود على وضع القيود والعراقيل امام التحرك فى عملية السلام ورفض تقديم تنازلات اقليمية والعمل على تشجيع توسيع واقامة المستوطنات ، خاصة وان غالبية مصوتى هذا الحزب هم من المستوطنين أو المتدينين المتطرفين .

٧- ان اسرائيل استطاعت جنى العديد من الثمار نتيجة الاتفاقات التى وقعتها حكومة حزب العمل مع منظمة التحرير وتمثل ذلك فى : اقامة علاقات دبلوماسية مع حوالى ٣٠ دولة - فتح اسواق جديدة للصادرات الاسرائيلية خاصة اسواق جنوب شرق آسيا - جذب الاستثمارات الأجنبية - سعى العديد من الشركات الامريكية واليابانية والكورية لفتح مكاتب لها فى تل ابيب تكون بمثابة مراكز لها فى الشرق الأوسط - تدشين مسيرة التعاون الاقليمى بين اسرائيل ودول المنطقة ومن بينها دول عربية لاتقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل .

وقد انعكس ذلك بالايجاب على الاقتصاد الاسرائيلى متمثلا فى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى وارتفاع متوسط دخل الفرد ليصل الى ١٧ الف دولار سنويا . واذا كان من الصعوبة تصور ان تضحى الحكومة الجديدة بسهولة بهذه النجاحات التى تحققت اساسا نتيجة للتقدم الذى طرأ على عملية السلام ، فانه فى الوقت نفسه يصعب توقع ان يغير نتنياهو من توجهات حكومته بشكل جذرى تجاه عملية السلام للحفاظ على هذه الثمار ، خاصة وان نتنياهو لايبدى تحمسا لرؤية بيريس الخاصة بالشرق الأوسط الجديد كما يشكك فى الفوائد الاقتصادية التى يمكن ان تحصل عليها اسرائيل من التعاون الاقليمى وتقديره السلبى حول امكانيات ان تجد اسرائيل فرصا للتبادل التجارى مع الدول العربية ، وقناعته بان مستقبل الاقتصاد الاسرائيلى يعتمد على العلاقات مع امريكا الشمالية واوربا وآسيا .

٨- وفى ضوء قرب موعد انتخابات الرئاسة الامريكية فى نوفمبر القادم لايتوقع ان تمارس ادارة كلينتون ضغوطا جادة على حكومة نتنياهو لاحراز تقدم ملموس على المسارين السورى والفلسطينى ، وان أقصى ماستسعى اليه هذه الادارة هو العمل على تثبيت الاتفاقات التى تم التوصل اليها ، خاصة مع وجود تيار واسع بين الجمهوريين يؤيد الليكود .

٩- ان نتنياهو سيكون عليه فور تشكيل حكومته العمل على التوفيق بين اعتبارين متعارضين :

الأول هو ضرورة ابداء قدر من المرونة والبراجماتية فى مواقفه لطمأنة الرأى العام العربى والعالمى تجاه توجهاته السلمية ، اما الاعتبار الثانى فيتعلق بانه سيكون مطلبا بالوفاء بالوعود الانتخابية التى قطعها على نفسه لمن صوت له خاصة مع توقع تعرضه لضغوط من جانب رموز التطرف داخل الليكود او من جانب القوى الدينية واليمينية المتطرفة داخل الحكومة . وفى الواقع فان قدرة نتنياهو على الموازنة بين هذين الاعتبارين والعمل على كبح جماح المتطرفين - مستفيدا من كونه أول رئيس للوزراء تم انتخابه مباشرة من الشعب - سيحدد بشكل كبير توجهات حكومته تجاه عملية السلام .

## التوجهات العامة المحتملة لحكومة نتنياهو تجاه عملية السلام :

فى الواقع اذا كان من المستبعد ان يغامر نتنياهو بوقف عملية السلام لما لذلك من تكلفة عالية بالنسبة لاسرائيل، فإنه من غير المستبعد أيضا تصور حدوث تقدم جوهرى وسريع فيها . وتشير كافة التغييرات الى أن عملية السلام ستكون اكثر بطءا وصعوبة وتعقيدا عن ذى قبل ، وسيكون اقصى مايمكن توقعه من حكومة يمينية في حالة تشكيلها هو مجرد تثبيت الاتفاقات التى تم التوصل اليها .

وفيما يلى تقدير اولى حول مستقبل عملية السلام فى حالة تشكيل حكومة يمينية :

١- بالنسبة للمسار السورى :

أ- يمكن القول انه من الناحية النظرية فان المسار السورى يعد الأكثر سهولة لاحراز تقدم فيه فى ظل حكومة ليكودية مقارنة بالمسار الفلسطينى فى ضوء :-

(١) ان الجولان ليست جزءا من أرض اسرائيل الكاملة وفقا لايديولوجية الليكود ، وليست هناك دعاوى دينية أو عقائدية فيها بعكس الضفة الغربية .

(٢) ان غالبية المستوطنات القائمة فى الجولان تتبع حركة الكيبوتسات الموحدة التابعة بدورها لحزب مابام اليسارى والبعض الآخر يتبع حزب العمل . اما المستوطنات التابعة لليكود والاحزاب الدينية فهى معدودة .

(٣) هناك سابقة اعادة الليكود سيناء كاملة لمصر .

(٤) ان الاعتبار الاساسى لليكود للاحتفاظ بالجولان هو الاعتبار الأمنى وهو مايمكن معالجته بالاتفاق على ترتيبات أمنية متبادلة .

ب- غير ان الواقع العملى يشير الى عكس ذلك وذلك فى ضوء :

(١) ان حكومة الليكود هى التى مررت التشريع الخاص بتطبيق القانون الاسرائيلى على الجولان عام ١٩٨٠ .

(٢) ان البرنامج السياسى لليكود يؤكد اساسا على عدم التنازل عن الجولان باعتبار ان ذلك هو الضمان الوحيد لأمن اسرائيل .

(٣) ماتعكسه تصريحات زعماء الليكود بما يدعم هذا التوجه .

(٤) وجود قوى متطرفة داخل الليكود والحكومة ستعمل بكل قواها لاحباط أى مسعى للتنازل عن الجولان .

ج - وترتيبا على ماسبق فان فرص احراز تقدم جوهرى على هذا المسار تبدو محدودة خاصة فى ضوء رفض سوريا القبول بأقل مما حصلت عليه مصر أى الانسحاب الكامل ورفض اى تسويات جزئية او مرحلية . ومما يعزز من هذا التشاؤم الخبرة التفاوضية السلبية السابقة بين سوريا وحكومة الليكود التى استمرت لخمس جولات لم تحقق اى تقدم يذكر فى ظل اصرار حكومة شامير على مبدأ السلام مقابل السلام .

د - وفى ضوء ماسبق يبدو ان مجرد استئناف المباحثات بين الطرفين سيكون أمرا صعبا وسيحتاج لبعض الوقت . وحتى فى حالة استئنافها فمن المتوقع - طبقا لتصريحات نتنياهو وبعض قيادات الليكود - ان تعرض حكومة الليكود على سوريا اتفاقية للتوصل لاتفاق جزئى فى الجولان يركز على المسائل الأمنية والاقتصادية والمياه ويسمح فى الوقت نفسه ببقاء القوات الاسرائيلية فى الجولان ، الأمر الذى سيرفضه السوريون بالطبع وهو ماقد يؤدى الى جمود هذا المسار .

هـ - وبافتراض توفر رغبة لدى نتنياهو للتحرك بعقل مفتوح فى هذا المسار والقبول فى نهاية المطاف بالمطلب السورى الخاص بالانسحاب الكامل من الجولان ، فانه سيكون من الصعب عليه تمرير ذلك داخل الليكود او داخل حكومته اليمينية ، حتى ولو قدمت سوريا له تنازلات لم تقدمها لحزب العمل سواء فيما يتعلق بتطبيع العلاقات وتقاسم المياه او الترتيبات الأمنية .

وفى هذه الحالة سيكون امام نتنياهو أحد ثلاثة بدائل :

(١) إما تجميد المباحثات مع سوريا .

(٢) او التحرك فى اتجاه تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل لانجاز مثل هذا الاتفاق .

(٣) او ان يعتمد على تأييد احزاب اليسار ( العمل - ميرتس - الأحزاب العربية ) فى الكنيست من الخارج دون الحاجة لتشكيل حكومة وحدة وطنية ، وذلك مثلما فعل بيجن عندما طرح معاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩ امام الكنيست حينما عارضها او تحفظ عليها العديد من نواب الليكود ، وتم تمريرها نتيجة تأييد حزب العمل المعارض فى تلك الفترة للاتفاقية .

وسيتوقف مثل هذا السيناريو على نتنياهو نفسه ومدى قدرته ورغبته وفى التحرك على هذا المسار ومدى ماستقدمه سوريا له فى حالة قبوله بالانسحاب الكامل من الجولان .

و- وبصفة عامة فان المفاوضات على المسار السورى ستكون شاقة للغاية وستحتاج الى صبر طويل . ويتوقع ان يؤدى جمود هذا المسار الى تسخين الوضع فى جنوب لبنان ، خاصة فى حالة تصاعد عمليات حزب الله ، الأمر الذى يؤدى الى توتر شديد قد يتطور الى مواجهة محدودة بين اسرائيل وسوريا .

٢- اما بالنسبة للمسار الفلسطينى:

أ- فيتوقع ان يكون هذا المسار الأكثر حساسية وتأثرا بالتغيير الذى طرأ نتيجة للانتخابات الاسرائيلية خاصة وان هذا المسار مازال فى منتصف الطريق حيث لم يتم بعد تسوية قضايا المرحلة النهائية ( القدس - المستوطنات - الحدود والسيادة ) . ومما يزيد من هذا التأثر وجود دعاوى تاريخية ودينية لليكود والأحزاب واليمينية المتطرفة فى الضفة الغربية ، لذا فمن المتوقع ان يشهد هذا المسار بطءا شديدا بل واحتمال تصاعد الاحتكاكات والاستفزازات نتيجة لسياسات متشددة قد تنتهجها حكومة الليكود .

ب - غير انه لايجب المبالغة فى تقييم الاثر

السلبى لانتخاب نتنياهو ومجيئ حكومة ليكودية على مستقبل القضية الفلسطينية وذلك بالنظر الى الآتى :

(١) ان الليكود سيواجه امرا واقعا ممثلا فى الاتفاقيات التى تم ابرامها بين حزب العمل ومنظمة التحرير وهو ما لايمكنه تجاهلها . بل ان مجرد قبول الليكود باتفاق اوسلو يمثل فى حد ذاته بعض التحول فى ايديولوجية الليكود الخاصة بأرض اسرائيل الكاملة ، مع التسليم بان هذا التحول لايعد تحولا جذريا .

(٢) على الرغم من وجود فوارق عديدة بين تصور حزب العمل والليكود تجاه تسوية القضية الفلسطينية ووجود مرونة وانفتاح اكبر لدى حزب العمل فى هذا الصدد بما فى ذلك منح الفلسطينيين العديد من رموز السيادة وامكانية القبول بدولة مستقلة فى الوقت الذى يصر فيه الليكود على تقاسم السلطة مع الفلسطينيين ورفض منحهم أى رموز للسيادة ، الا أن التحليل الدقيق لمواقف كلا الحزبين يشير الى ان هناك العديد من نقاط الالتقاء بينهما ، منها :

- اذا كان حزب العمل يميل الى القبول بمفهوم الدولتين فان الدولة الفلسطينية لن تكون مستقلة تماما حيث ستكون بدون جيش ومنزوعة السلاح ومعتمدة اقتصاديا على اسرائيل.

- عدم القبول بتقسيم القدس .

- ضرورة بقاء المستوطنات اليهودية ، بل يميل حزب العمل الى ضم المستوطنات المحيطة بالقدس الشرقية والمحاذية للخط الأخضر الذى يفصل بين الضفة واسرائيل .

- رفض التنازل عن غور الأردن باعتباره يمثل الحدود الأمنية لاسرائيل.

- واذا كان الحل الذى يطرحه حزب العمل يقسم الضفة الغربية فعليا الى كيانين منفصلين ، فان شارون يسعى الى تقسيم الضفة الغربية الى ٦ كيانات منفصلة عن بعضها البعض .

ج - وفيمايتعلق بالتوجه المحتمل لحكومة نتنياهو تجاه المسار الفلسطينى، فانه على المدى المنظور من المتوقع ان تحترم حكومة الليكود الاتفاقيات التى تم التوصل اليها مع منظمة التحرير المتعلقة بالمرحلة الانتقالية ، خاصة فى ضوء الضغوط الدولية والعربية المتوقعة وعدم وجود بديل جاهز لدى الليكود لتسوية القضية الفلسطينية ، حيث ان فكر الضم واعادة السيطرة على ٢,٥ مليون فلسطينى أصبحت امرا يصعب تنفيذه دون تكاليف باهظة . الا أنه يستبعد فى الوقت نفسه لجوء هذه الحكومة الى عدد من الاجراءات والسياسات المتشددة والاستفزازية تجاه السلطة الفلسطينيةو لارضاء المستوطنين والأحزاب الدينية ومن ذلك :-

(١) امكانية تأجيل اعادة الانتشار فى مدينة الخليل ، وفى الواقع فان هذا الموضوع سيكون المحك الأول للتعرف على توجهات الحكومة الجديدة ومدى جديتها فى التحرك على المسار الفلسطينى وتنفيذ الالتزامات الناجمة عن الاتفاقيات السابقة .

(٢) امكانية تنشيط الاستيطان فى الضفة والقطاع ارضاء للمستوطنين والمتدينين الذين اعطوا اصواتهم لنتنياهو ، وقد يقتصر هذا التوسيع على المستوطنات القائمة فقط لامتصاص ردود الفعل الدولية والعربية المتوقعة .

(٣) توقع مزيد من التشدد والتضييق على أنشطة بيت الشرق والمؤسسات الفلسطينية فى القدس الشرقية ، مع احتمال اللجوء الى اغلاق بعضها اذا ماتزايدت الضغوط من جانب اليمين المتطرف والأحزاب الدينية فى الحكومة.

(٤) احتمال تزايد اعتماد حكومة نتنياهو على الجيش الاسرائيلى فى الموضوع الأمنى بما فى ذلك امكانية دخوله الى مناطق الحكم الذاتى لتعقب عناصر من حماس والجهاد الاسلامى خاصة فى حالة وقوع عمليات انتحارية. وذلك بدلا من الاعتماد بشكل كامل على السلطة الفلسطينية فى محاربة الحركات الاسلامية فى الضفة والقطاع مثلما كان عليه الوضع فى فترة حكومة حزب العمل ، الأمر الذى سيزيد من الاحتكاكات والمشاكل بين الجيش الاسرائيلى والشرطة الفلسطينية .

د- واخيرا فيما يتعلق بموقف حكومة نتنياهو من التسوية النهائية مع الفلسطينيين :

فانه من غير المستبعد ان توافق هذه الحكومة على الدخول فى هذه المفاوضات مع السلطة الفلسطينية تنفيذا لما تضمنه اتفاق اوسلو وذلك للتفاوض حول الحل النهائى ، الا انه لايتوقع ان تسفر هذه المفاوضات - التى ستكون صعبة للغاية وبطيئة - عن تقدم ايجابى سريع .

ويتصور ان يحكم الموقف الاسرائيلى فى هذه المباحثات المبادئ الآتية :

(١) إخراج القدس من دائرة هذه المفاوضات .

(٢) إعطاء الاردن دورا فى تحديد شكل التسوية النهائية للقضية الفلسطينية الأمر الذى يعيد للاذهان الفكر التقليدى لحزب العمل القائم على فكرة الحل الثلاثى الأطراف للقضية الفلسطينية .

وفى هذا الصدد يمكن القول بأن الاردن يعد الطرف العربى الفائز من نجاح نتنياهو والليكود ، أو على الأقل الطرف غير الخاسر فى ضوء

(أ) ان الليكود سبق أن أيد معاهدة السلام الاسرائيلية - الاردنية ومن ثم لم يعد مطروحا خيار شارون المعروف بالخيار الأردنى ، أى اعتبار الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين .

(ب) ان عودة الليكود للحكم سيعطى الأردن دورا فى تحديد مستقبل الكيان الفلسطينى ويقلص من احتمالات قيام دولة مستقلة لصالح قيام شكل من اشكال العلاقة بين الأردن والكيان الفلسطينى يكون فيه الفلسطينيون الطرف الضعيف .

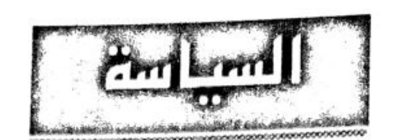
(ج) هذا فضلا عن امكانية حصول الأردن على دور فى الاشراف على الاماكن الاسلامية المقدسة فى القدس ، باعتبار ذلك بمثابة حل لمشكلة القدس من وجهة نظر الليكود .

(٣) اعطاء ياسر عرفات سلطات محدودة وفى أضيق الحدود فى مجالات الأمن والعلاقات الخارجية والاقتصادية ، وذلك فى اطار حكم ذاتى ادارى موسع يختلف فى الدرجة عن المفهوم الذى طرحه بيجين فى مباحثات الحكم الذاتى التى جرت بين مصر واسرائيل بين عامى ٧٩- ١٩٨٢ ، وان كان يتفق معه من حيث الفلسفة العامة .

ولاشك ان تعثر مباحثات التسوية النهائية - وهو أمر وارد - سيقود الى بقاء الوضع الراهن لأمد غير منظور اى عدة كانتونات منفصلة عن بعضها فى الضفة الغربية تتعايش جنبا الى جنب مع المستوطنات اليهودية ، ودولة شبه مستقلة بحكم الواقع فى قطاع غزة .

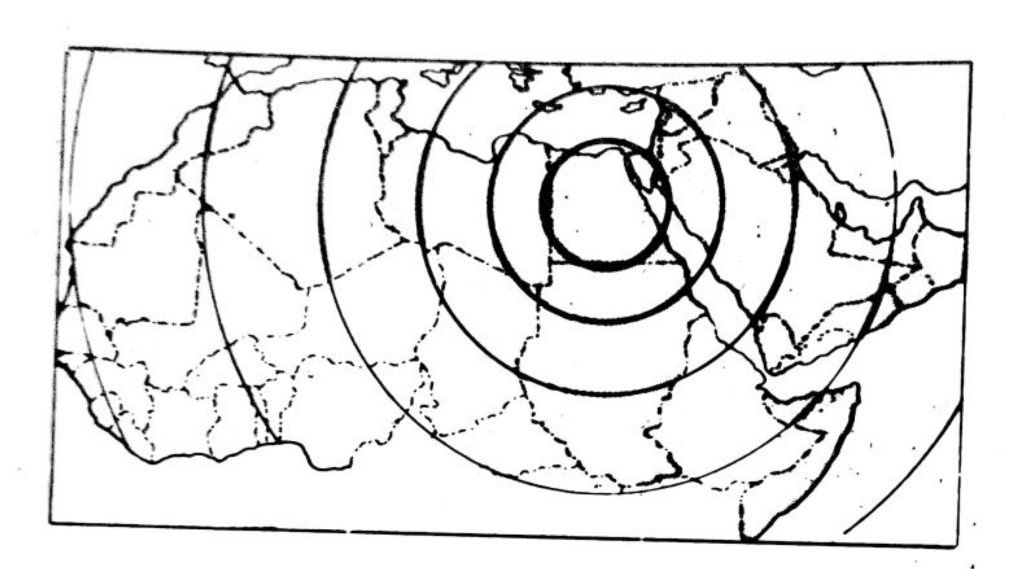
وهذا السيناريو قد يقود الى تصاعد أعمال العنف وتجدد الانتفاضة مرة أخرى .





# آثار التحالف الامريكى - الاسرائيلى على عملية التسوية



## عماد جاد

على الرغم من انّ العلاقات الامريكية الإسرائيلية تتجاوز فى محتواها الواقعى مستوى التحالف الرسمى ، فان الولايات المتحدة الامريكية طرحت مؤخرا فكرة توقيع معاهدة تحالف رسمى مع اسرائيل تلتزم بموجبها القوات الامريكية بالدفاع عن اسرائيل اذا تعرضت للعدوان الخارجى . وقد أثار الطرح جدلا شديدا داخل المجتمع الاسرائيلى ، وأيضا فى العالم العربى ، وانصب الجدل فى اسرائيل حول جدوى التحالف الرسمى وأثره على استقلالية السياسة الاسرائيلية على الصعيد الخارجى ، وفى العالم العربى حول اثر ذلك على مصداقية الدور الامريكى فى عملية التسوية ، وما يمكن ان يترتب على هذا التحالف من تأثيرات على عملية التسوية .

وحتى تتضح لنا أبعاد هذه القضية ومستقبل الفكرة بعد فوز اليمين الاسرائيلى فى الانتخابات الاخيرة ، سوف نتناول :

(١) العلاقات الامريكية الاسرائيلية .

(٢) عملية التسوية وطرح فكرة التحالف الرسمى .

(٣) مستقبل فكرة التحالف بعد فوز اليمين الاسرائيلى .

(٤) اثر التحالف الامريكى الاسرائيلى على عملية التسوية .

### ١ - العلاقات الامريكية - الاسرائيلية :

دون الاستغراق فى تاريخ العلاقات الامريكية - الإسرائيلية ، يمكن القول وبايجاز شديد ، ان الولايات المتحدة لعبت دورا رئيسيا فى دعم اسرائيل اقتصاديا وعسكريا ، كما وفرت لها الحماية السياسية داخل اجهزة المنظمة الدولية لاسيما أثناء وفى أعقاب ، المواجهات العربية - الاسرائيلية ، كما انها اتجهت الى تدعيم الترسانة العسكرية الاسرائيلية من خلال التعهد بضمان التفوق النوعى على جميع الدول العربية .

وشهدت العلاقات الامريكية - الاسرائيلية قفزة نوعية كبرى عام ١٩٨١ ، بتوقيع مذكرة التعاون الاستراتيجى التى تضمنت التعاون فى مجالات وضع الخطط العسكرية

المشتركة وتنسيق العمليات الخاصة بالامداد والتموين لمواجهة أية احتمالات تطرأ فى الشرق الأوسط . ومنذ ذلك الوقت تزاوجت الحماية السياسية مع ضمان التفوق النوعى لاسرائيل فى كافة مجالات التسلح بما فيها الاسلحة غير التقليدية أو أسلحة التدمير الشامل ، وبدا ذلك واضحا فى التمسك الأمريكى باستبعاد كافة قرارات الشرعية الدولية من الأطار العام لعملية التسوية السياسية للصراع العربى – الاسرائيلى وفق صيغة مدريد ، كما أمنت الولايات المتحدة لاسرائيل الحماية الكاملة بشأن برنامجها النووى وحرصت على إبقاء هذا البرنامج خارج اطار معاهدة منع الانتشار النووى . ورغم طبيعة هذه العلاقات ، واصلت البلدان العربية مراهنتها على دور أمريكى أقل انحيازا لإسرائيل ، وأكثر ايجابية على صعيد ممارسة دور " الرعاية " لعملية التسوية السياسية للصراع العربى – الاسرائيلى .

### ٢ - عملية التسوية وطرح فكرة التحالف الرسمى :

بعد رفض سوريا لفكرة محطة الإنذار المبكر الارضية التى تطالب بها اسرائيل فى الجولان بعد الانسحاب – كجزء من الترتيبات الأمنية ، طرحت الولايات المتحدة مجموعة من البدائل – من بينها الاعتماد على الأقمار الصناعية وطائرات الاستطلاع الحديثة ، إمداد إسرائيل بأسلحة ومعدات وأجهزة متقدمة تقوم بدور رقابى وتقلل من إحتمالات التعرض لهجوم مفاجئ ، وايضا توقيع معاهدة تحالف رسمى تتولى بموجبها القوات الامريكية الدفاع عن اسرائيل اذا تعرضت لعدوان خارجى . وقد ناقش بيريز هذه الفكرة فى اول زيارة له للولايات المتحدة بعد تشكيل حكومته التى خلفت حكومة رابين الذى اغتيل فى ٤ نوفمبر ١٩٩٥ ، فخلال الزيارة التى قام بها بيريز لواشنطن فى ديسمبر ١٩٩٥ تم بحث هذه الفكرة من قبل مجموعة من المسئولين من البلدين ، وحرصت وسائل الاعلام الاسرائيلية على تسليط الاضواء على الفكرة لمعرفة الصدى داخليا – أى فى إسرائيل – واقليميا – أى فى العالم العربى .

وعلى صعيد الداخل الاسرائيلى بدا ان هناك انقساما واضحا حول الفكرة ، فالفريق المؤيد لتوقيع المعاهدة أكد انها سوف تفيد اسرائيل لانها تنهى إمكانية تعرض اسرائيل لأى هجوم مفاجئ لان الطرف الذى يفكر فى ذلك عليه ان يأخذ فى الاعتبار انه سوف يواجه القوات الامريكية ، وان المعاهدة سوف تحيد أثر اى برامج نووية تظهر فى المنطقة ويمكن ان تشكل خطرا على اسرائيل وبالتحديد الدول التى تدور تكهنات وربما معلومات حول امتلاكها أو سعيها لامتلاك قدرات نووية أو غيرها من قدرات التدمير الشامل . أما الفريق المعارض لتوقيع معاهدة التحالف الرسمى مع الولايات المتحدة ، فقد استعرض مساوئ التحالف الرسمى وتتمثل فى تقييد حرية اسرائيل ، اذ لايمكنها ان تقوم بأى عمل عسكرى فى المنطقة الا بعد التشاور مع الولايات المتحدة ، وبالتالى تنتهى فكرة المبادرة المستقلة بالعمل العسكرى على غرار عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، وتكريس تبعية اسرائيل للسياسة الامريكية ، ويمكن ان تعرض اسرائيل لضغوط امريكية لاتخاذ قرارات لاترغب الحكومة الاسرائيلية فى اتخاذها مثل الانضمام الى معاهدة منع الانتشار النووى ، وتخلى اسرائيل عن برنامجها النووى ، وايضا عدم واقعية إعتماد اسرائيل على القوات الامريكية فى الدفاع ، وذلك لاعتبارات تتعلق بعاملى المسافة الجغرافية ومساحة الدولة إضافة الى مايمكن أن يترتب على مبدأ الاعتماد على الغير من " فتور " فى رغبات الشباب الاسرائيلى فى العمل العسكرى واكد هذا الفريق عدم جدوى توقيع معاهدة تحالف رسمى مع الولايات المتحدة فى ضوء العلاقات الواقعية بين البلدين والتى تصل الى مرتبة التحالف ، وجوهرها التقاء المصالح ، فى حين ان التوقيع على وثيقة رسمية لايضيف الى هذه العلاقات الكثير ، فضلا عن يمكن ان يترتب عليه من تكريس صورة اسرائيل " العدوانية " لدى العرب والعالم ، وهناك من اكد ان توقيع مثل هذه المعاهدة فى الوقت الذى تتواصل فيه مفاوضات التسوية ، يمثل رسالة غير ودية للعالم العربى ، على نحو يشكك فى نوايا اسرائيل تجاه السلام ، وربما يكرس الصورة النمطية لها باعتبارها " رأس الحربة " الامريكية .

أما على صعيد العالم العربى ، فقد جاءت الانباء الخاصة بالسعى الامريكى – الاسرائيلى لتوقيع معاهدة تحالف رسمى ، لتضع اكثر من علامة استفهام على الموقفين الامريكى والاسرائيلى ، فبالنسبة للموقف الامريكى ، أدى الاعلان عن الفكرة الى مخاوف كثيرة حول مستقبل الدور الامريكى فى عملية التسوية التى تفترض إنهاء الصراع ، وبدء التعاون الاقليمى ، فى حين ان ماتقوم به يمثل إعادة ملامح سياسية الاحلاف التقليدية ، إضافة الى التشكيك فى مصداقية الولايات المتحدة كراع لعملية التسوية ، بصرف النظر عن المبررات التى ذكرت ودارت بالأساس حول الرغبة الامريكية فى إقناع الحكومة الاسرائيلية بالانسحاب من الجولان وعدم التمسك بفكرة محطة الانذار المبكر الارضية ، كما أدى هذا التطور الى بروز اتجاهات تنادى بالانفتاح على القوى الدولية الكبرى الاخرى مثل الصين واوربا الغربية وروسيا الاتحادية لمعادلة الانحياز الامريكى لاسرائيل ، لاسيما بعد ان ساندت الولايات المتحدة ، اسرائيل بشكل كامل فى عدوانها على لبنان . أما بالنسبة لاسرائيل ، فقد جاءت الانباء حول التباحث فى توقيع تحالف رسمى مع الولايات المتحدة لتؤكد سلامة منطق الاتجاه المؤكد على رغبة اسرائيل فى الهيمنة والتفرد كقوة عظمى اقليمية ، لاسيما وان التفكير فى التحالف مع الولايات المتحدة جاء فى وقت وقعت فيه اسرائيل اتفاقا للتعاون العسكرى مع روسيا الاتحادية . ثم تركيا ، فضلا عن دور اسرائيل فى منطقة القرن الافريقى والمدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، كما وضعت هذه التطورات أطروحات حكومة حزب العمل حول التعاون الاقليمى وما أسمته بـ " الشرق الأوسط الجديد " موضع الشك .

ونظرا للانقسام الحاد فى المجتمع الاسرائيلى حول فكرة التحالف الرسمى مع الولايات المتحدة ، والمخاوف التى ابدتها الدول العربية والتساؤلات التى طرحتها حول مصداقية الولايات المتحدة وايجابية دور الرعاية التى تقوم بها لعملية التسوية ، فقد اسفرت الاتصالات والزيارات المتبادلة بين واشنطن وتل ابيب خلال الثلث الأول من العام ١٩٩٦ عن تفاهمات محددة حول اسس التحالف الجديد على نحو لايجعله يأخذ الشكل الرسمى القانونى والعلنى - على الأقل ، فى الوقت الراهن - وأبرز ماتم الاتفاق عليه ، الحفاظ على حرية الحركة الاسرائيلية ، وعدم المساس بالبرنامج النووى الاسرائيلى ، وقد صيغ ذلك فيما اطلق عليه " مبادئ مذكرة تفاهم " اكدت على ان خطة التعاون العملى بين الولايات المتحدة واسرائيل تهدف الى خلق تعاون بين الاجهزة المختلفة فى الدولتين فى المجالات التالية

- متابعة ورصد ومكافحة المنظمات الارهابية التى تشكل تهديدا ، لإسرائيل والولايات المتحدة ومواطنى الدولتين .

- تدعيم وتعميق التعاون بين الدولتين فى المجال المخابراتى .

- دعم التعاون فى مجال الأبحاث والتدريبات المشتركة .

- تبادل التكنولوجيا فى مجالى الكشف والتأمين .

- تبادل المعلومات حول المنظمات الارهابية " عبر لقاءات نصف سنوية .

- استحداث تكنولوجيا جديدة لمواجهة العمليات " الارهابية " ، حيث تم الاتفاق على تشكيل لجان مشتركة لبحث سبل تطوير معدات حديثة لمواجهة العمليات"الارهابية " .

- وضع خطط للطوارئ والعمل فى ظل ظروف استثنائية ، حيث وافقت الولايات المتحدة على تزويد اسرائيل بمعلومات عن خطط التعامل مع الأوضاع الطارئة والتدريبات التى تقوم بها الوكالة الفيدرالية لمكافحة الارهاب مع بحث امكانية مشاركة عناصر اسرائيلة بصفة مراقب فى التدريبات التى تجرى لمواجهة الأوضاع الطارئة .

وفى ٢٨ ابريل ١٩٩٦ ، وقع وزيرا الدفاع فى البلدين (شيمون بيريز وويليام بيرى على إعلان نوايا فى واشنطن ، نص على : -

- العمل على الاسراع فى تصميم شبكة الصواريخ مضادة للصواريخ " نوتيولوس " ، وذلك لاعتراض صواريخ الكاتيوشا ، ويجرى العمل لكى تكون جاهزة للخدمة اواخر عام ١٩٩٧ ، بتكاليف قدرها ٧٠ مليون دولار تساهم فيها الولايات المتحدة بـ ٥٠ مليون دولار .

- استمرار التعاون لتركيب صواريخ " أرو " فى اسرائيل عام ١٩٩٨ ، وهى تتكون من صواريخ " أرو " المضادة للصواريخ الموجهة وقاذفة قادرة على إطلاق ستة صواريخ دفعة واحدة ورادارا للرصد وضبط الهدف ومركز إطلاق واتصالات .

- شبكة انذار عبر صور تلتقطها الأقمار الصناعية ، تزود الولايات المتحدة ، اسرائيل عبرها بصور فورية تلتقطها الأقمار الصناعية عن حالات إطلاق صواريخ ضد اسرائيل .

ويرى بعض المحللين الاسرائيليين ان التحالف بين اسرائيل والويات المتحدة ، أصبح مستقرا ، وإن لم يأخذ الشكل القانونى ، ويتوقع ان يتم ذلك عبر مجموعة من الاتفاقات المنفصلة التى توضع لها عناوين مختلفة مثل اعلان نوايا أو مذكرة تفاهيم ، يؤدى تراكمها الى الوصول لتحالف رسمى دون ان يأخذ مسمى"التحالف " .

### ٣- فوز اليمين الاسرائيلى ومستقبل التحالف :

إنصبت حملة الانتخابات الاسرائيلية التى جرت فى ٢٩ مايو ١٩٩٦ ، حول التسوية، وفى هذا الأطار اتسم طرح معسكرى اليمين واليسار بالشمول وفق رؤية للذات ومستقبل اسرائيل فى المنطقة ومن ثم عملية التسوية ، على نحو جعل العلاقة مع الولايات المتحدة تدخل فى جوهر الطرح الخاص بكل حزب ومعسكر انتخابى .

فعلى صعيد الرؤية للذات ومستقبل اسرائيل فى المنطقة اتسم طرح اليمين الاسرائيلى ، وفى القلب منه تكتل الليكود ومعه جيشر وتسوميت " بالتأكيد على خصوصية اسرائيل فى المنطقة ، فهى دولة ديمقراطية ، ويجب ان تظل بمعزل عن البيئة الاقليمية الشرق آوسطية ، أى ان تظل اسرائيل دولة غربية ، ومن ثم يعنى هذا الطرح ضمنيا عدم الايمان بفكرة اندماج اسرائيل فى المنطقة ، ولايتوقف كثيرا امام اطروحة " الشرق الاوسط الجديد " .

أما طرح اليسار الاسرائيلى وفى القلب منه - حزب العمل - فيرى ان اسرائيل دولة شرق اوسطية ، وان تحفظاتها تجاه البيئة الاقيمية لايعنى الانفصال عنها ، وانما يتطلب تغيير هذه البيئة قبل الاندماج فيها ، وجاء ذلك عبر ما اسماه شيمون بيريز"ازلة هياكل الشرق الأوسط القديم " وتهيئة المناخ لزراعة هياكل الشرق الاوسط الجديد القائم على التعاون والتكامل بعد انتهاء الحروب والصراعات وتوقف سباق التسلح الذى يستقطب نسبة كبيرة من الناتج القومى لدول المنطقة .

وفى اطار هذه الرؤية تحتل العلاقة مع الولايات المتحدة ركنا اساسيا ، فاليمين الاسرائيلى وفى سعيه للانفصال المعنوى عن المنطقة ، يرى فى العلاقة مع الولايات المتحدة عاملا اساسيا فى دعم أمن اسرائيل ، وان كان يتحفظ على التحالف الرسمى للحفاظ على حرية الحركة واستقلال إدارة الفعل الخارجى . أما اليسار الاسرائيلى فيركز أكثر على العلاقة مع الولايات المتحدة ، ولكن فى اطار مساعدة اسرائيل لازالة هياكل الشرق

الأوسط القديم وتمويل – أو بمعنى أدق تحصيل الأموال اللازمة – لإقامة هياكل الشرق الاوسط الجديد ، وضمان أمن اسرائيل الى ان تستقر التسوية وتندمج اسرائيل فى المنطقة .

ووقفت ادارة الرئيس الامريكى بيل كلينتون الى جانب اليسار الاسرائيلى باعتباره معسكر السلام من وجهة نظرها وألقت بثقلها وراء مرشحه شيمون بيريز ، ولأن الانتخابات جاءت بزعيم الليكود بنيامين نتانياهو فقد اضطرت الادارة الامريكية الى التاكيد على عدم تأثر العلاقات بسبب هذا التطور .

ومن هنا نؤكد ان ماتم التوصل اليه بين البلدين على طريق إقامة تحالف رسمى سوف يتدعم ويقوى ، فالالتزام الامريكى أولا وأخيرا هو لدولة اسرائيل ، وبالتالى سيتواصل تنفيذ ماتم التوصل اليه من اتفاقات ، كما ستكون هناك اتفاقات جديدة ، واذا كان لفوز اليمين من أثر على العلاقات الامريكية – الاسرائيلية ، فان هذا الأثر سيتوقف عند حدود المسمى الشكلى ، أى ان يرفض اليمين الاسرائيلى تسمية الاتفاقات بتحالف رسمى ويركز نشاطه على الحصول على مزايا ومكاسب لاتقل – ان لم تفوق – مايمكن الحصول عليه فى ظل صيغة تحالف رسمى ، ويبقى لاسرائيل "هامش" حرية الحركة الذى تلقص كقاعدة عامة بعد انتهاء الحرب الباردة .

### ٤ - الاثر على عملية التسوية :

كشفت التطورات الاخيرة فى المنطقة بدءا بعمليات "حماس" وانتهاء بعناقيد الغضب على لبنان ، مرورا بقمة شرم الشيخ ومؤتمر المتابعة فى واشنطن ، ان الانحياز الامريكى المطلق لاسرائيل القى بظلال من الشك فى العواصم العربية حول مصداقية الدور الامريكى ، ومدى سلامة المراهنة على دور امريكى أقل انحيازا لاسرائيل وبدا واضحا ان نجاح اليمين الاسرائيلى فى الانتخابات الاخيرة وفى ضوء برنامجه الانتخابى "المتطرف" تجاه عملية التسوية ، ان هناك مشكلة ضخمة ستعترض عملية التسوية لاسيما بعد المكاسب التى حصلت عليها اسرائيل من الولايات المتحدة على مختلف الاصعدة والمؤكد ان اتجاه حكومة اليمين الاسرائيلى الى تنفيذ برنامجها الانتخابى . الذى يعنى تجميد أو اسقاط التسوية وفق صيغة مدريد ، سيؤدى الى اضطراب الاوضاع فى المنطقة ، وربما بعض الانفجارات والاشتباكات هنا وهناك ، مثل هذا المناخ يسمح بتعرض المصالح الامريكية للخطر ، وبالتالى تصبح الولايات المتحدة أمام بديلين لاثالث لهما ، الاول مواصلة سياسة دعم اسرائيل والتسليم بأطروحات اليمين الاسرائيلى حتى وان ترتب عليها اضطراب الاوضاع الاقليمية . والاضرار بالمصالح الامريكية . والثانى ممارسة الضغط على حكومة اليمين الاسرائيلى لكى تواصل عملية التسوية سواء على المستوى الشكلى أو الفعلى حتى نهايتها الطبيعية .

والواقع ان الولايات المتحدة فى ظل أى ادارة امريكية لايمكن ان تقبل بالبديل الاول . وقد تأكد ذلك بعد انتهاء الحرب الباردة ، فلن تسمح الإدارة الامريكية لحسابات تتعلق بمصالحها فى المنطقة – ان يصل التوتر فى المنطقة الى معدل تهديد مصالحها . وبالتالى فالبديل الثانى يمثل الخيار الموضوعى الذى ستتبعه الإدارة الامريكية . ولكن مثل هذا البديل يمكن ان يتراوح مابين الاستمرار الشكلى للمفاوضات – أى على طريقة اسحق شامير ، استمرار عشر سنوات دون التقدم خطوة واحدة ، فى حين تتكفل التغييرات الجارية على ارض الواقع بتغيير المعالم – وبين مفاوضات جادة لتطبيق ماتم الاتفاق عليه على المسار الفلسطينى ومايمكن التوصل اليه على المسارين السورى واللبنانى وفق قرارات الشرعية الدولية .

وهنا تتدخل مجموعة من العوامل لتتحكم فى حدود الضغط الامريكى – الدولى والتسليم الاسرائيلى بذلك على نحو يحدد عند اى من نقطتى هذا البديل ستتواصل عملية التسوية ، ومن أبرز هذه العوامل :

(١) حدود الدعم الامريكى لاسرائيل عسكريا واقتصاديا وسياسيا ، فكلما تزايد هذا الدعم ، كلما تمكنت اسرائيل من ابقاء المفاوضات عند اطارها الشكلى .

(٢) استعداد الإدارة الامريكية القادمة لممارسة الضغوط على الحكومة الاسرائيلية عبر مصادر الدعم المشار اليها فى النقطة السابقة ، وهى مصادر فعالة ، ويكفى ان نشير الى قرار ادارة بوش بتجميد ضمانات القروض واثره فى إسقاط حكومة شامير الليكودية فى انتخابات ١٩٩٢ .

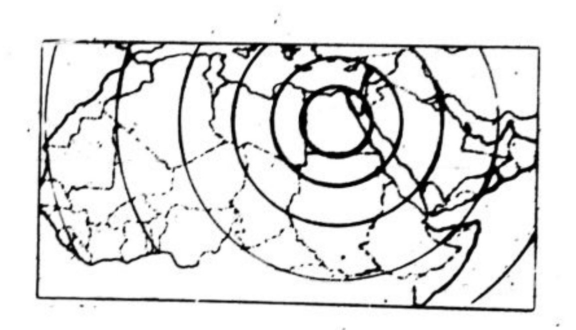
(٣) حدود ماستسفر عنه الجهود العربية لبلورة مواقف مشتركة على حد ادنى من المصلحة القومية ، وتصل فى حدها الادنى الى مواقف ثنائية مشتركة . مصر وسوريا ، مصر وفلسطين ، مصر والسعودية .. وفى حدها المتوسط الى مواقف ثلاثية أو رباعية (وبالتحديد مصر ، سوريا ، السعودية ومعهم فلسطين والاردن أو اى منهما وفلسطين بالتحديد) وتصل فى حدها الأقصى الى إعادة صيغة العمل العربى المشترك على الصعيد السياسى وفى منتهاها على الصعيد العسكرى " وهنا نجد ان الحد الأدنى يساعد اسرائيل على حصر المفاوضات عند اطارها الشكلى ، ولايدفع باتجاه موقف امريكى ضاغط او موظف للمساعدات كأداة ضغط ، والحد المتوسط غير كاف ، أما الحد الأقصى ، فيلزم الإدارة الامريكية بالتحرك النشط لدفع عملية المفاوضات على طريق التسوية الجادة ، ولكن هذا الحد له ثمن ، لابد ان يكون واضحا ومحسوبا ويؤخذ فى الاعتبار مع صياغة بدائل وسبل مواجهة له .

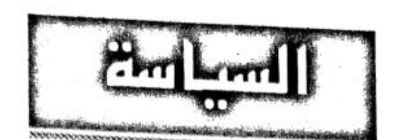
(٤) نجاح الدول العربية فى الانفتاح على القوى الدولية الكبرى وبالتحديد الصين واوربا الغربية وروسيا الاتحادية ، على نحو يدفع الولايات المتحدة لتحرك فعال لاعادة ضبط ايقاعات التفاعل فى المنطقة حتى لايتهمش

دورها نتيجة فقدان المصداقية وربما المراهنة عليه من قبل الدول العربية .

(٥) درجة الاضطراب والتوتر التي يمكن ان تحدث في المنطقة وبالتحديد عبر عمليات فدائية ، انتحارية من الجنوب اللبناني والاراضي الفلسطينيـــة وربما داخل اسرائيل ، على نحو يدفع اسرائيل الى الرد وهكذا تبدأ دوامة من العنف والعنف المضاد ، الأول سيكون مشروعا نتيجة وقوعه في طائفة الكفاح المسلح المشروع - والثاني سيدخل في اطار رد الفعل من جانب قوة احتلال ، واذا ماقترب هذا المعدل من تهديد الاستقرار ، فان التحركات سوف تجري الحيلولة دون وصوله الى حالة "الحرب" وبالتالي تجري الضغوط لإعادة المفاوضات الخاصة بالتسوية الحقيقية .

وهكذا ، وكما يبدو من العرض السابق ، فالقضية معقدة ، ولاتتوقف عند حدود فعل طرف باعتباره الفاعل الوحيد ، فهناك اطراف عديدة فاعلة ، وبالتالي ربما ماينقصها هو إرادة الفعل واختبار حدود القدرة عليه .



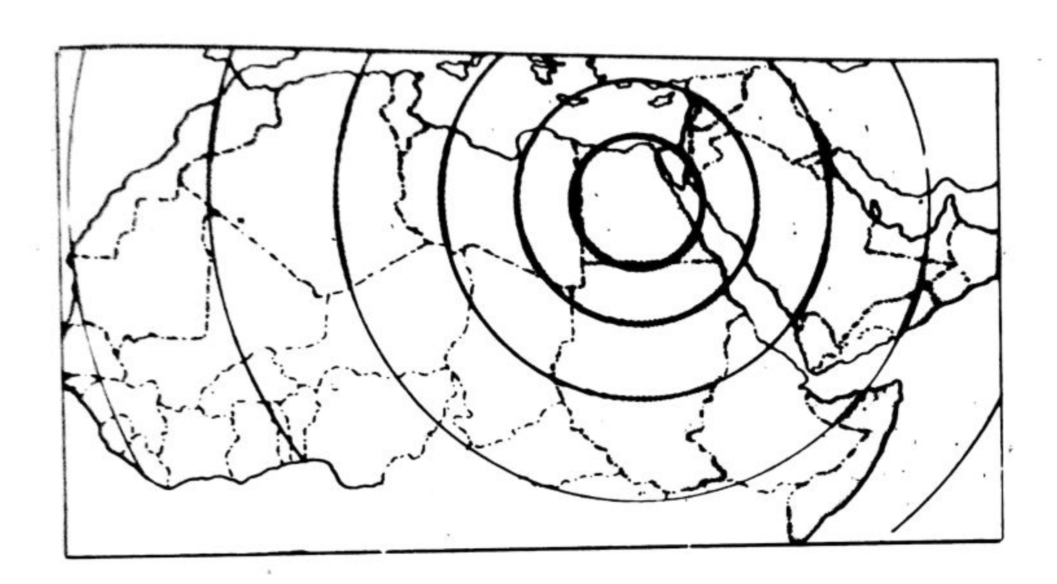










# الاتفاق التركى الاسرائيلى وعملية السلام




عبد الله صالح


جاء اتفاق التعاون العسكرى المبرم بين تركيا واسرائيل فى الثالث والعشرين من فبراير الماضى ليعكس رغبة متزايدة لدى الدولتين فى تعزيز وجودهما فى المنطقة فى اطار الترتيبات الجديدة للشرق أوسطية على نحو يضمن لتركيا دورا اقليميا بارزا، ويزيد من فرص اسرائيل للهيمنة على المنطقة بما يتيح لها الضغط على العرب فى مفاوضات السلام وفرض شروطها السلمية بالقوة الجبرية ، وليس على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام .

وقد أثار هذا الاتفاق الذى يقضى بالتعاون الوثيق بين سلاحى الجو فى كلا البلدين ، والسماح للطائرات الاسرائيلية باستخدام قاعدة جوية تركية فى "قونيا" لاجراء تدريبات عسكرية، الكثير من الشكوك والمخاوف لدى الدول العربية بشأن أهدافه وانعكاساته السلبية على المنطقة ، فى تلك المرحلة الحرجة التى تمر بها مفاوضات السلام .

ويبدو أن اسرائيل قد اجادت توظيف هذا الاتفاق سياسيا لإيصال رسالة تهديد وردع الى الدول العربية ، ولاسيما سوريا للضغط عليها فيما يتعلق بقضايا التسوية السلمية والمياه والأكراد . حيث بدأت الصحف الاسرائيلية قبل الاعلان عن هذا الاتفاق بعدة أشهر فى الحديث عن مشروع اسرائيلى لاقامة حلف جديد فى المنطقة على غرار حلف بغداد ، يضم - إلى جانب اسرائيل - كلا من تركيا والأردن والعراق الجديد - بعد الاطاحة بصدام حسين ، الى جانب الولايات المتحدة ، ثم قامت اسرائيل بتسريب بعض المعلومات لتتناقلها وكالات الأنباء حول الاتفاق العسكرى المبرم مع تركيا ، الى ان تم الاعلان عنه فى مطلع ابريل الماضى .

وهنا يجب أن نذكر أن الاتفاق التركى مع اسرائيل لم يكن الأول من نوعه فى المنطقة ، فقد قامت تركيا من قبل بتوقيع اتفاقات مشابهة مع كل من ليبيا (١٩٧٥) ، وايران (١٩٧٧)، والعراق (١٩٧٩) ، والسعودية (١٩٨٤) والكويت ، ومصر

(١٩٨٧) ، والأردن ، والامـــارات (١٩٨٩) ، وتونس (١٩٩٠) .

وهذه الاتفاقيات مازالت سارية المفعول ، وان لم يتم توظيـفـهـا عـمليا بالقـدر الكافى ، باستثناء الاتفاقيات المبرمة مع ليبيا والعراق ، وذلك بسبب تجميد العلاقات العسكرية التركية مع كلتا الدولتين .

**العلاقات التركية الاسرائيلية :**

اذا كـانت أسس التـعـاون العـسكرى بين تركـيـا واسرائيل قد وضعت بمقتضى الاتفاق المبرم بينهما فى فبراير ١٩٩٦ ، فان المتتبع لعلاقات الدولتين ، ولاسـيـمـا فى ضـوء مـالحق بهـا من تطورات فى السنوات الاخيرة لم يكن ليفاجأ بهذا الاتفاق الذى يعد تطورا طبيعيا لعلاقات الدولتين . صحيح ان الرئيس التـركى سليـمـان ديميـريل هو أول رئيس للجمهورية التركية يزور اسرائيل رسميا (فى مارس ١٩٩٦) ، وانه ركب طائرة رئيس الوزراء الاسرائيلى شيمون بيريز من اسرائيل الى شرم الشيخ لحضور قمة صانعى السلام، وصحيح أيضا ان المسئولين فى تركيا واسرائيل اكدوا مرارا خلال السنوات الاخيرة على ضرورة تطوير عـلاقات التـعاون بين البلدين فى مختلف المجالات .

غـيـر ان العـلاقـات بين البلدين ترجع إلى عـام ١٩٤٨ حـيث كـانت تركـيـا هى أول دولة اسـلامـيـة تعـتـرف بدولة اسـرائيل وتتـبـادل معـهـا التـمـثـيل الدبلوماسى ، وحتى عام ١٩٦٣ كانت تركيا تنظر لاسـرائيل باعـتـبـارها إحـدى الدول النامـيـة التى استطاعت ان تحقق نموا اقـتـصاديا سريعا . وقد حـاولت تركـيـا اقامـة عـلاقات مـتـوازنة - من منطلق براجـمـاتى - مع كل من العـرب واسـرائيل ، ولهذا اتسمت سياستها بالتذبذب . ففى عام ١٩٦٧ اعلنت رفـضـهـا لضم اسـرائيل للأراضى العـربيـة ، وقـامت بالتصويت فى الأمم المتحدة لصالح انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى المحتلة. غيـر أنها رفـضت التـصـويت فى نفس الفـتـرة على القـرار الذى أدان اسرائيل .

وعـقب حـرب اكـتـوبر ١٩٧٣ وهزيمة اسـرائيل ، اكتشفت تركيا أن مصلحتها تقتضى تدعيم علاقاتها بالدول العـربيـة ، فـقـامت عـام ١٩٧٥ بالتـصويت مع العرب فى الأمم المتحدة مع قرار يعتبر الصـهيونية شكلا من اشكال العنصرية ، كـما احتجت الحكومـة التركية بقوة فى عام ١٩٨٠ ضد قرار اسرائيل بضم القدس ، وصعدت الأمر بسحبها للقائم بالأعمال فى اسـرائيل ، كـمـا اعـتـرفت بالدولة الفلسطينية بعـد اعلانها بالجزائر فى عام ١٩٨٨ .

وقد شـهـدت العـلاقات التركية الاسـرائيلية منذ بداية التسعينات انتعاشا كبيرا ، ساعد على ذلك عدة عوامل اقليمية وداخلية فى تركيا ، تمثلت فى تدهور العلاقات التركية بدرجة كبيرة مع دول الجوار العربى ( سوريا والعـراق ) بسـبب الخـلافـات حـول قضيـتى المياه والأكراد ، وتعـثـر مـحـاولات تركـيـا للانضـمـام الى السوق الأوربية ، وتوتر علاقاتها مع اليونان بسبب الاشتباكات البحرية فى بحر إيجه ، هذا فضلا عن العوامل الداخلية والمتمثلة فى نتائج الانتخابات التركـيـة الاخـيـرة التى أسفـرت عن فـوز حزب الرفاه الاسلامى وتزايد نشاط الثوار الاكراد فى جنوب شرق تركيا .

فـفـى عـام ١٩٩١ قـامت تركـيـا برفع تمثيلهـا الدبلومـاسى مع اسـرائيل الى درجـة سـفـيـر ، كـمـا اعلنت عن اسـتـعـدادها لبيع كميات هائلة من المياه لاسرائيل وتحديدا من مياه نهر الفرات الذى يجرى معـظمـه فى أراضى سورية وعـراقـيـة . وارتفـع حـجـم التـبادل التـجارى بين البلدين من ١٢٤ مليـون دولار عـام ١٩٩٠ إلى نحـو ٣٦٣ مليـون دولار خـلال عـام ١٩٩٥ . ويطمـح الطرفـان الى تنمـيـة حـجم التـبـادل التـجـارى بينهـمـا الى مليـارى دولار فى عـام ٢٠٠٠ ، وهو العام الذى سوف يبدأ فيه تنفيذ اتفاقية التبادل التجارى الحر فيما بينهما ، والقاضية بالغاء الرسوم الجمركية على معظم السلع والبضـائع ، وتمثل هذه الاتفاقية أهمية كبيرة بالنسبة للطرفين .

من ناحـيـة ايجـاد مـركـز انطلاق لاسـرائيل الى اوربا عبر البوابة التركية ، وأخرى الى منطقة الخليج عبر البوابة الاسرائيلية .

والحقيقة ان سياسة تركيا تجاه اسرائيل لايمكن عزلها بحال من الأحوال عن الدور السـيـاسى العـام الذى تقوم به تركيا . فهى بموقـعـهـا الأوربى تشكل جزءا من النظام الأمنى الأوربى عبر عـضـويتـهـا فى حلف الناتو ، ولكن هذا الموقع الآن يأخذ شكلا آخـر لأن تركيا تقع على حدود منطقة البلقان ، ويجمعها بهذه المنطقة عوامل تاريخية وثقافية مشتركة ، وهى تتطلع للعب دور اكـبـر وأكـثـر فـاعـلـيـة فى الشـرق الأوسط ، اما من حيث الواقع الثقافى ، وعلى الرغم من تبنيـهـا للعلمـانيـة ، فـانهـا تملك نوعـا من الخـصـوصـيـة الجـغـرافـيـة التى تجمع بين المفـهـوم التقليدى للشرق والغرب ، وهو مايتيح لتركيا تطوير علاقتها مع اسرائيل ، وفى الوقت نفسه اعتبار تركيا جـزءا من الواقع الأمنى لأوربا ، وهو مـايطلق عليـه البعض تعبير "التكوين المزدوج " لتركيا الذى هو فى النهـاية توصـيف لما تملكه السـيـاسـة التـركـيـة من امكانات متنوعه .

**اهداف الاتفاق التركى الاسرائيلى :**

سعت كل من تركيا واسرائيل من خلال اتفاقهما العـسـكرى الى تحـقـيق عـدة أهداف تكتـيـكيـة

واستراتيجية ، فمن ناحية ارادت تركيا رفع كفاءة وفعالية قواتها المسلحة من خلال مايتيحه الاتفاق من إدخال التقنية الحديثة فى التسليح التركى عبر الاهتمام بالجانب الكيفى والتكنولوجى للمنظومة العسكرية التركية ، وهو ماسوف يقوى موقف الجيش التركى ، ويدعم دوره فى صنع السياسه العامة . وهنا تجدر الاشارة الى الدور الكبير الذى يمارسه الجيش التركى فى عملية صنع القرار السياسى ، فقرارات السياسة الخارجية ، وخاصة مايتعلق منها بالأمن القومى تفرضها - ولاتضعها فحسب - هيئة أركان حرب الجيش التركى ، وهذه مسألة متفق عليها منذ وفاة مؤسس تركيا العلمانية مصطفى كمال اتاتورك ، ولهذا جاء الاتفاق التركى الاسرائيلى انطلاقا من ادراك قيادة الجيش التركى لتراجع أهمية تركيا فى استراتيجية الولايات المتحدة والدول الغربية بعد انحسار الشيوعية ، فضلا عن مشاركتها للغرب مخاوفه من العدو الجديد البارز فى المنطقة ، وهو الأصولية الاسلامية التى تدق بعنف على أبواب تركيا بقبضة حزب الرفاه الاسلامى ، ومن ثم فإن هذا الاتفاق يدعم مكانة تركيا لدى الدول الغربية ويعزز فرص انضمامها للسوق الأوربية.

ومن ناحية أخرى أرادت اسرائيل من خلال هذا الاتفاق ومايتيحه لها من اختراق المجال الجوى التركى ، إحكام قبضتها على سوريا برا وبحرا وجوا، بما يزيد من فرصتها للضغط عليها فى المفاوضات معها بشأن هضبة الجولان .

ويتيح الاتفاق التركى الاسرائيلى تدعيم دور ومكانة كلتا الدولتين فى اقليم الشرق الأوسط ، فتركيا تريد أن تصبح احدى الدول الرئيسية فى المنطقة وأن تعلب دورا اقليميا بارزا من خلال ماتتمتع به من امكانات جيوستراتيجية وبشرية واقتصادية . كذلك فإن اسرائيل تهدف الى تشكيل نظام إمنى فى المنطقة يرتكز على التفوق الاسرائيلى المطلق ، وذلك استفادة من الدعم العسكرى والتعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة والتعاون مع دول الجوار الجغرافى وفى مقدمتها تركيا .

ولعل من أهم آهداف الاتفاق التركى الاسرائيلى تهيئة الظروف المناسبة لاحياء مشروع أنابيب السلام الذى طرحه رئيس الوزراء التركى السابق تورجوت اوزال فى عام ١٩٨٧ ، والذى كان يقضي بنقل المياه من تركيا الى كافة دول المنطقة المحيطة عبر خطين للأنابيب هما :

(١) الخط الغربى الذى يذهب لكل من سوريا والأردن واسرائيل ، ثم المنطقة الغربية من المملكة السعودية .

(٢) الخط الثانى وهو خط انابيب الخليج ، ويتجه من سوريا الى الكويت ، فالمنطقة الشرقية من المملكة السعودية ثم البحرين وقطر والامارات فعمان .

ولاشك أن الاتفاق التركى الاسرائيلى سيكون بمثابة ورقة ضغط فى يد تركيا فى مواجهة سوريا والعراق ، حيث أن مد خط الانابيب لاسرائيل لتوفير احتياجاتها من المياه سوف يؤثر سلبيا على نصيب كلتا الدولتين من المياه .

ويتيح الاتفاق لتركيا أيضا الاستفادة من خبرة اسرائيل العسكرية فى قمع المقاومة الكردية ، والضغط على سوريا للتخلى عن دعم حزب العمال الكردستانى ، وهو ما أشار اليه وزير الدفاع التركى فى نوفمبر الماضى حينما أعلن أن تحديث طائرات اف - ٤ التركية من خلال شركة الصناعات الجوية الاسرائيلية دون اجراء مناقصة - وخلافا لما هو متبع - هو قرار سياسى ينطلق - رغم تكلفته العالية - من كون اسرائيل دولة معادية لدولة لنا ( يقصد سوريا ).

وتختلط المسألة الكردية بقضية المياه فى سياسة تركيا ازاء المنطقة ولاسيما تجاه سوريا ، بحيث لم يعد ممكنا الحديث عن احداها دون الأخرى . فمنذ تجدد المواجهات العسكرية بين الأكراد والقوات الحكومية وتركيا توجه أصابع الاتهام إلى دمشق بتدريب عناصر حزب العمال وإيواء قادته وعلى رأسهم عبد الله اوجلان ، ومع تمنع دمشق عن وقف دعمها - من وجهة نظر انقرة - لحزب العمال ، كانت تركيا تخسر مزيدا من النقاط على جبهة المياه ، رغم ما تقوم به من ضغوط على سوريا من خلال قطع المياه عنها فى بعض الأحيان ومواصلة انشاء المزيد من السدود لحجز مياه الفرات ، وكان آخرها اتفاقها مع بعض الشركات الامريكية فى نوفمبر الماضى على بناء سد " بريجيك " الضخم على مقربة من الحدود السورية ، وذلك بسبب نجاح سوريا فى تأليب جميع الدول العربية وحشدهم فى جبهة واحدة ضد الموقف التركى من قضية المياه .

وفى السياق نفسه تهدف تركيا من وراء اتفاقها مع اسرائيل الى توجيه رسالة اخرى الى اليونان التى تتهمها تركيا بدورها بدعم الاكراد - وان كان بدرجة اقل من دمشق - وذلك فى الوقت الذى تشهد فيه العلاقات بين الدولتين توترا ملحوظا بسبب الصراع بينهما حول مياه بحر ايجه ، فضلا عن اتهام تركيا لليونان بأنها جددت الاتفاق السرى الذى ابرمته مع سوريا فى عام ١٩٨٥ ، والذى يسمح للطائرات اليونانيه باستخدام المجال الجوى السورى فى حالة نشوب حرب بين تركيا واليونان .

وعلى هذا فان تركيا تدرك جيدا ان اليونان هى

العدو الأول لها من الناحية التاريخية باعتبارها مصدر الخطر على الأمن والمصالح التركية الحيوية في بحر ايجه واوربا ، ومن ثم فإن توقيع الاتفاق التركي الاسرائيلي هو محاولة للضغط على سورية لفك ارتباطها باليونان والتخلي عن الامتيازات والتسهيلات التي منحتها لها .

وأخيرا وليس آخرا فان الاتفاق التركي الاسرائيلي يسمح بتطوير العلاقات بين البلدين في كافة المجالات وخاصة التعاون الاقتصادي من خلال انشاء المنطقة التجارية الحرة والتي تهدف اسرائيل من خلالها الى زيادة صادراتها الى تركيا خصوصا من الاجهزة الاليكترونية وأجهزة الاتصالات والآلات الزراعية ، وتهتم تركيا بالتعاون مع اسرائيل في مشروعات انتاج الطاقة وانشاء شبكات متطورة للري في جنوب شرق الاناضول . جدير بالذكر ان تركيا تقوم الآن ببناء سد على نهر الفرات لانتاج الطاقة الهيدروكهربائية بمشاركة اسرائيلية ، كما تنوي مضاعفة انتاجها من القطن هناك وتحويل المنطقة الى مايشبه الحزام الزراعي الكبير . وتعد اسرائيل أيضا مصدرا مهما للسياحة في تركيا حيث تشير الاحصاءات الى أن حوالي نصف مليون سائح اسرائيلي زاروا تركيا خلال عام ١٩٩٥ ، وانفقوا مايزيد عن ٣٠٠ مليون دولار .

أما تركيا فهي سوق مهم للسلاح الاسرائيلي وقطع الغيار وبعض الخدمات العسكرية .

## تركيا والسلام : المكاسب والخسائر :

إحدى النقاط الهامة التي يثيرها توقيع الاتفاق التركي الاسرائيلي هي مدى تعارض اهداف السياسة الخارجية التركية ودورها الاقليمي في المنطقة مع عملية السلام . والمعروف ان السياسة الرسمية التركية تؤيد مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية باعتبارها اساسا هاما لتحقيق الاستقرار في المنطقة ، ومن ثم فقد اعلنت تركيا ترحيبها بالتوصل الى اتفاق غزة اريحا .

ويمكن تصور عدد من المكاسب التي تحققها تركيا من عملية السلام ، في مقدمتها انهاء ازدواجية المواقف التركية تجاه كل من العرب واسرائيل ، فمنذ اعتراف تركيا بالدولة الاسرائيلية وهي تتعرض لانتقادات لاذاعة من الدول العربية والاسلامية ، وكانت تركيا تتحين الفرص والاحداث لاظهار سياسة متوازنة تجاه كل من العرب واسرائيل ، فتارة تقف مع بعض القضايا العربية او ضدها ، وتارة تؤيد سياسة اسرائيل أو تعارضها ، بحيث لم تستطع تركيا أن تكسب ودا كاملا غير منقوص لامن العرب ولامن اسرائيل ، مما أثر سلبا على علاقاتها السياسة ، وحجم تبادلها التجاري مع كلا الطرفين .

ولاشك أن تحقيق السلام في الشرق الاوسط ينهي هذه الازدواجية في المواقف التركية ويريح صانعي السياسة الخارجية التركية من مشقة اجراء حسابات دقيقة ومطولة لكل خطوة يخطونها إزاء الشرق الاوسط .

وعلى الصعيد الاقتصادي يتيح السلام فرصة إعادة البحث في مشروع انابيب السلام من نهري جيحان وسيحان ويهدف المشروع الى توصيل المياه الى دول الشرق الاوسط بما فيها اسرائيل والخليج ، غير ان معارضة الدول العربية للمشروع الذي يخدم اسرائيل بالاساس ،وضعه جانبا وأوقف تداوله في انتظار ظروف مواتية ، وربما اعاد سلام الشرق الاوسط الجديد تحريك المشروع من جديد .

وفي حالة اتمام هذا المشروع ، فإن تركيا ستحقق فوائد اقتصادية كبيرة من بيع المياه . كما انها ستصبح جزءا مؤثرا وضاغطا عند الضرورة في النظام الاقتصادي الجديد للشرق الأوسط . وبيت القصيد في هذا المشروع ان اسرائيل هي المستفيد الأول منه ، بل انه نفذ من اجلها بعد دراسات قامت بها شركة تاحال الاسرائيلية للاستشارات ، وجاء فيها ان المتر المكعب من المياه سيصل الى اسرائيل بتكلفة ٢٢ر٣ سنتا ، وفي المرحلة الاولى سيتم استيراد نحو ٢٥٠ مليون متر مكعب سنويا ترتفع تدريجيا الى ٥٠٠ مليون متر مكعب عبر بالونات بلاستيكية .

ومن الايجابيات التي يتوقعها الاتراك من السلام الذي ربما تم التوصل اليه بين سوريا واسرائيل ، رفع اسم سوريا من لائحة الارهاب الدولي التي تضعها الولايات المتحدة . وفي هذه الحالة سوف تضطر سوريا الى وقف الدعم الذي تقدمه لحزب العمال الكردستاني ، مما يساهم في إضعاف قوته ويعزز من قدرات الحكومة التركية في مواجهة هذا فضلا عن ان تركيا تعتقد ان من أهم أهداف السلام مواجهة التيارات الأصولية في المنطقة والدول التي تدعمها وفي مقدمتها إيران ، وفي اطار هذا الهدف ستكون اسرائيل والولايات المتحدة في حاجة كبيرة الى تركيا ، الأمر الذي يضمن لأنقرة دورا متزايدا في النظام الاقليمي الجديد ويساعد على تضييق حلقة الضغوط على التيارات الأصولية التركية نفسها التي تهدد المجتمع المدني في تركيا .

أما عن سلبيات السلام على تركيا ففي مقدمتها أن حزب العمال سوف يجد في اتفاق اسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية نموذجا يطالب بتحقيق مثيل له ، وكما اعترفت اسرائيل بياسر عرفات ، فلن يكون مستحيلا اعتراف انقرة بعبد الله او جلان واقرار المطالب الكردية ، وبمجرد البدء في تشبيه الحالتين الكردية والفلسطينية سيكون هذا عامل

ضغط على سياسة انقرة تجاه اكرادها ، ويحد من حرية حركتها . فسلام الشرق الأوسط يشجع حتما الحركة الكردية فى تركيا على المضى فى صراعها على الساحة التركية للمطالبة بالاستقلال عن تركيا ، وهو ماتخوف منه انقرة .

كذلك فان السلام الشامل لاسيما بين اسرائيل وسوريا سوف يتيح للثانية ان تتفرغ بحرية اكبر للمشكلات التى تعانى منها مع تركيا . واذا لم يتم التوصل الى حل لمشكلة المياه بين البلدين ، واستمرار اتهام تركيا لدمشق بدعم حزب العمال ، فإن التأزم بين أنقرة ودمشق سيزداد حدة وستكون سوريا بالتأكيد فى موقع أقوى من السابق .

ويتوقع الاتراك أن يؤدى رفض ايران والتيارات الاسلامية المتطرفة للوجود الاسرائيلى وللسلام المتوقع بين العرب واسرائيل الى ظهور استقطابات ومحاور صراع جديدة بين الاسلاميين ومؤيدى عملية السلام وسيكون لذلك تأثيره الأكيد على الساحة التركية التى تعانى ومنذ عقود من مشكلة المواجهة بين العلمانيين والاسلاميين ، خاصة وأن التيارات الاسلامية فى تركيا ، والتى فازت فى الانتخابات الأخيرة - تعارض اتفاق غزة - اريحا وترفض الاعتراف باسرائيل متهمة ياسر عرفات بالخيانة .

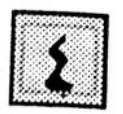
ومن ناحية أخرى ستزداد الضغوط على تركيا لايجاد حل للمشكلة القبرصية وسحب قواتها من هناك وهو حل سيكون متطابقا مع قرارات مجلس الأمن ومقترحات الأمين العام التى تنسجم بدرجة كبيرة مع أطروحات الجانب اليونانى .

وعلى الصعيد الاقتصادى تتخوف تركيا من عودة الانتعاش الى بيروت وحيفا كمركزى ثقل جديدين اقتصاديا وماليا ، ولن يكون لملايين الدولارات التى تتدفق على غزة وأريحا إلا تأثير سلبى على المركز المالى لاسطنبول واذا تحولت منطقة الشرق الأوسط وبالذات لبنان واسرائيل وفلسطين والأردن وسوريا فى ظل السلام الى شرق اقصى أخر ، فإن حصة تركيا فى الاقتصاد العالمى سوف تتضاءل وتتحول إلى بلد طرفى ، بينما سيكون المركز فى البلدان المذكورة . ويخشى الاتراك ان يظن العرب واسرائيل بعد سلامهم انه لم تعد لديهم حاجة الى تركيا ، فيتم استبعادها من المشاريع والخطط المستقبلية مما يؤدى الى تفاقم مشكلات تركيا الأمنية والاقتصادية .

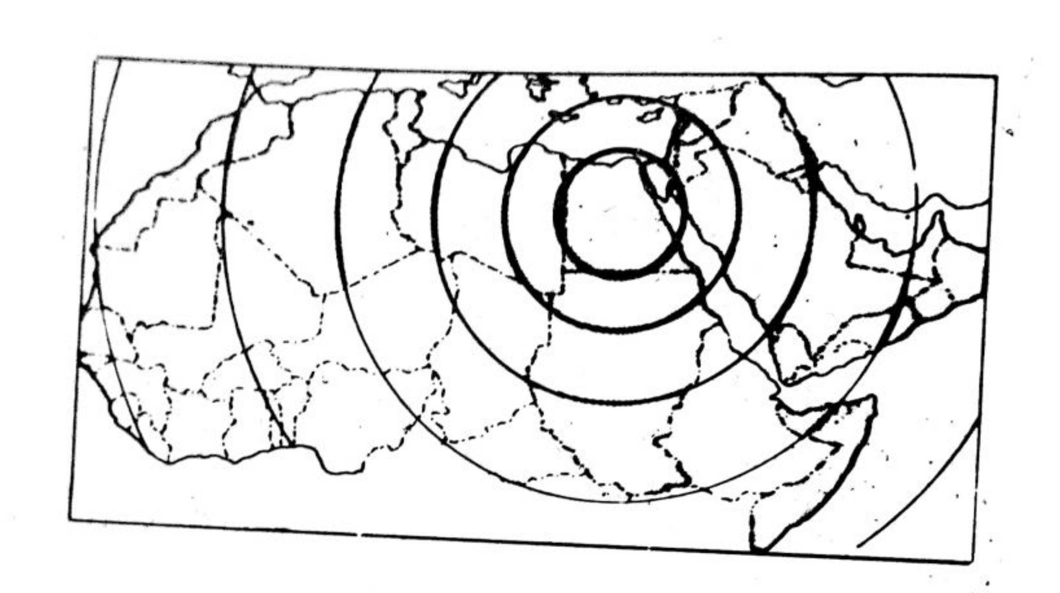
على أية حال فان تركيا سوف تواجه فى مرحلة السلام - كما فى مرحلة الصراع - اوضاعا داخلية وخارجية تتسم بخصوصيتها واحتمالاتها المتعددة سلبا وايجابا ، ولكنه لم يعد أمامها الا تدعيم دورها الاقليمى الجديد فى الشرق الاوسط ، والا فإن احتمال تهميشها سيكون كبيرا . ولذلك تبدو أهمية سرعة التحرك العربى لتدعيم أواصر التعاون مع تركيا لمواجهة مخاطر الهيمنة الاسرائيلية وتحقيق سلام متوازن فى المنطقة ، واذا كنا لانستطيع اختيار جيراننا ، فاننا ولاشك قادرون على تحديد طبيعة العلاقة التى تربطنا بهم .






# قضية الشرق الأوسط فى انتخابات الرئاسة الأمريكية ١٩٩٦



منار الشوربجى

**مقدمة:**

تتبوأ انتخابات الرئاسة الأمريكية دوما موقعا مركزيا عند دراسة ما يجرى داخل الولايات المتحدة. ففضلا عن أنها تسفر عن اختيار من يتولى البيت الأبيض لأربعة أعوام تالية، فإن الحملة الانتخابية ذاتها تظل دائما موضع بحث ودراسة مستمرة، إذ أنها تعتبر بمثابة مرحلة كاشفة تجسد مجمل التحولات التى تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية، ومدى التغير والاستمرارية فى أولويات القضايا والتوازنات الحزبية والسياسية عموما. فمن خلال رصد القضايا التى عكستها حملة ما، يمكن للباحث ان يعرف الكثير عن تلك التفاعلات السياسية. وليس المقصود هنا برصد القضايا مجرد التعرف على ما أثير منها بالفعل، وإنما تشمل أيضا تلك التى لم يتم إثارتها كقضايا انتخابية، إذ أن المسكوت عنه فى حملة انتخابية ما، بالمقارنة بسابقاتها، انما يكون أحيانا ذا دلالة بالغة على طبيعة التغير الذى تشهده أمريكا.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة قضية الشرق الأوسط فى انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٩٦. غير أنه يلزم للباحث المعنى بدراسة أية قضية فى حملات الرئاسة أن يتعرف أولا على ماهية القضايا الانتخابية، ومغزى تحول موضوع بعينه إلى قضية انتخابية. أما إذا كان الأمر يتعلق بإحدى قضايا السياسة الخارجية، فإنه يصبح من الضرورى معرفة المحددات التى تتحول بمقتضاها قضايا السياسة الخارجية إلى قضايا انتخابية، ومتى تلعب تلك القضايا دورا محوريا بحسم نتائج الانتخابات.

إلا أن هذا كله ليس وحده كافيا للتعرف على وجه الدقة على موقع قضية بعينها على خريطة إحدى الحملات الرئاسية، إذ لا يقل أهمية عما سبق التعرف على البيئة السياسية السائدة لحظة الانتخابات بشأن هذه القضية.

ومن ثم سوف تنقسم هذه الورقة إلى جزئين الأول يقدم إطاراً نظريا ضروريا، يسعى إلى معرفه المحددات التى تتحول بمقتضاها أحد الموضوعات إلى قضية انتخابية مع التركيز على قضايا السياسة الخارجية، أما الجزء الثانى فيتناول قضية الشرق الأوسط كقضية انتخابية والبيئة السياسية التى تطرح فيها هذه القضية فى عام ١٩٩٦.

**اولا:- الإطار النظرى :**

**١- القضايا الانتخابية :**

فى لحظة الانتخابات الرئاسية، تكون هناك عشرات الموضوعات المثارة فى المجتمع، وهى التى لا تتحول كلها بالضرورة إلى قضايا انتخابية. ويقصد بالقضية الانتخابية، تلك التى يدور حولها الجدل خلال الانتخابات، ويتنافس المرشحون بشأنها على أصوات الناخبين.

ومن ثم، يصبح السؤال هو: متى يتحول موضوع ما إلى قضية انتخابية؟

هناك عدد من المحددات التى تحكم هذه المسألة:

أ- قضايا تفرضها اهتمامات الناخبين.(١): وفى هذا الصدد يمكن التفرقة بين نوعين من القضايا الانتخابية: الأول يتمثل فى تلك القضايا التى تفرض نفسها لحظة الانتخابات، إذ أنها تهم قطاعات واسعة من الناخبين، الأمر الذى يدفع المرشحين إلى تناولها لإثبات استجابتهم لهموم الجماهير. أما الثانى فيتمثل فى قضايا يهتم بها قطاع ضيق من الناخبين، وإن كانوا يهتمون بها بشدة. فاذا كان هذا القطاع مؤثرا على العملية الانتخابية سواء من حيث عدد الأصوات، أو حجم التمويل، فإن هذا القطاع يفرض قضيته على الساحة السياسية، ويضطر المرشحين إلى تناولها.

ب- قضايا يفرضها المرشحون : ويمكن التفرقة هنا بين نوعين من القضايا: الأول يخلقه المرشح بنفسه ليحد من فرص منافسيه فى الفوز، وذلك دون أن تكون لهذه القضية بالضرورة أهمية لدى قطاعات واسعة من الجماهير. بعبارة أخرى، يمكن أن يخلق المرشح نفسه قضية انتخابية، ثم يطرحها على نحو يجذب عدداً من الناخبين، وذلك حين يشعر أن موقف منافسه إزاء تلك القضية يمثل نقطة ضعف يمكن استغلالها. فعلى سبيل المثال حول جورج بوش فى ١٩٨٨ موضوع تحية العلم فى المدارس إلى قضية انتخابية، رغم أنها لم تكن قضية حيوية، لأنه رأى أن بامكانه استغلالها على نحو رمزى يخصم من فرص منافسه.(٢) : أما النوع الثانى، فهو ذلك الذى يرتبط بوجود مرشح بعينه، إذ أن سجل المرشح السياسى ومواقفة من قضية معينه قد تجعل هذه القضية قضية انتخابية.(٣): فعلى سبيل المثال كان ترشيح جيسى جاكسون فى عامى ١٩٨٤، ١٩٨٨ - وهو صاحب المواقف غير المألوفه أمريكيا فى وقتها من قضية الشرق الأوسط - سببا أساسيا لجعل تلك القضية قضية انتخابية فوجود جاكسون على الساحة دفع المرشحين الآخرين لتتميز مواقفهم عنه بشأن تلك القضية.

جـ- قضايا يخلقها الإعلام(٤) : فلما كان الإعلام الأمريكى أحد الأطراف الفاعلة فى الحملات الانتخابية، فإنه يسهم فى الواقع فى تشكيل الحملة الانتخابية عبر إثارة قضايا بعينها. فعلى سبيل المثال حول الإعلام فى ١٩٨٨ حياة المرشح جارى هارت الشخصية إلى قضية انتخابية أودت بفرص هذا المرشح.

**٢- قضايا السياسة الخارجية :**

سجل الناخب الأمريكى دوما عدم اكتراث عام بقضايا السياسة الخارجية، إلا أن تلك القضايا عادة ما كانت تجد لنفسها مكانا على قائمة القضايا الانتخابية، نظراً لاعتبار منصب الرئاسة مسئولا عن هيبة الولايات المتحدة وأمنها الخارجى. ولهذا السبب فإن قضايا السياسة الخارجية عاده ما تكون الأسوأ تناولا فى الانتخابات الرئاسية، إذ يتم طرحها بدرجة عالية من التبسيط والتسطيح، فكل المطلوب من وراء طرحها هو الجانب الرمزى منها والمتعلق باقناع الناخب بأنه بامكانه الوثوق بهذا المرشح أو ذاك لحماية أمن أمريكا وهيبتها.(٥)

من ناحية أخرى ، فإن قضايا السياسة الخارجية لا تلعب عادة دور القضية المحورية التى تحسم على أساسها نتيجة الانتخابات، والاستثناء الوحيد من ذلك هو أن تتحول هذه القضية الى قضية داخلية كأن تنطوى مثلا على تعريض أرواح أمريكية للخطر، سواء من خلال تورط عسكرى، أو أزمة خارجية كبرى.

فى مثل هذه الحالة يذوب الخط الفاصل بين ماهو داخلى وماهو خارجى. وقد حدث ذلك بالنسبة لقضية الرهائن الأمريكيين فى لبنان، إذ أسهمت هذه القضية - وان لم تحسم - فى هزيمة كارتر عام ١٩٨٠.

غير أنه ينبغى لتحول قضية خارجية إلى قضية حاسمة أن يكون هناك اختلاف واضح بين المرشحين بشأنها. فعلى سبيل المثال لم تتحول قضية حرب فيتنام - رغم توافر كل ماسبق فيها - إلى قضية حاسمة فى انتخابات ١٩٦٨، إذ لم يتبين للناخب وجود فروق واضحة بين نيكسون وهمفرى بشأنها،

الأمر الذى دفعه إلى التصويت على أساس عدد من القضايا الأخرى.(٦)

وينبغى الاشارة إلى أن غياب الاتحاد السوفيتى قد أحدث تغيرا نوعيا فى موضوعات السياسة الخارجية التى تتحول إلى قضايا انتخابية. فبغياب العدو التقليدى وعدم وجود بديل قوى مرشح للعب هذا الدور، تغيرت عملية طرح قضايا السياسة الخارجية فى انتخابات الرئاسة، وهو الذى ظهر بوضوح فى حملة ١٩٩٢.(٧) ففى هذه الحملة، غابت نوعية معينة من القضايا كانت ترتبط أصلا بوجود الاتحاد السوفيتى مثل القضايا الاستراتيجية، والتسلح النووى، بينما برزت مجموعة أخرى من القضايا، وإن أعيد تعريفها فى إطارداخلى. فليس صحيحا أن قضايا السياسة الخارجية قد غابت تماما فى ١٩٩٢ (وهو الانطباع الذى كرسه لدى البعض استياء الجماهير من اهتمام بوش بالخارجى على حساب الداخلى). فقد احتلت مثلا قضايا العلاقات التجارية مع الصين واليابان أهمية ملحوظة، وإن تم طرحها كقضايا داخلية تتعلق بالوظائف والبطالة. بل أن صفقة الأسلحة السعودية (إف ١٦) تحولت إلى قضية انتخابية، وان طرحت كقضية داخلية تتعلق بالحفاظ على آلاف الوظائف فى ولاية ميتسورى التى يوجد بها المصنع المنتج للطائرات.

ومن ثم، فإن منظومة القضايا الخارجية المتوقع طرحها فى ١٩٩٦ هى على الأرجح قضايا الاقتصاد الدولى أساساً، وان كان سيتم طرحها كقضايا داخلية (مثل معاهدة نافتا، والجات، والعلاقات مع الصين، واليابان).

أما القضايا الأخرى المتعلقة بسياسات أمريكا الخارجية، فإنها لن تتحول إلى قضايا انتخابية مهمة، إلا إذا تفاقم بعدها الداخلى وصار يمثل قلقا للمواطن العادى مثل إبقاء القوات الأمريكية فى البوسنة، أو حدوث مواجهة بين الكوريتين تتطلب دوراً أمريكيا ينطوى على إرسال قوات أو أموال.. وهكذا (عند كتابة هذه السطور لم تكن الانتخابات الروسية قد أجريت بعد) .

ولكن ماذا عن قضية الشرق الأوسط؟ هذا ما سوف يعنى به الجزء الثانى من الدراسة .

إلا أنه قبل الانتقال إلى ذلك ينبغى الاجابة عن سؤال مهم : ما قيمة أن يتحول موضوع ما إلى قضية انتخابية؟

فى الواقع، ان المواقف التى يعلنها المرشح فى الحملة الانتخابية لاتمثل بالضرورة المواقف التى يتخذها حين يصبح رئيسا. فهناك الكثير من العهود التى قطعها المرشحون على انفسهم، ثم مالبثوا أن حنثوا بها بعد الفوز بالبيت الأبيض.

غير أن هذا لايعنى التقليل من مغزى هذه العهود وأهميتها، كما أنه لايعنى على الجانب الآخر أن نتوقع من الرئيس أن ينفذ عهوده كما نطق بها فى الحملة.

ان توقع تنفيذ الرئيس الجديد لعهوده بحذافيرها أنما يتجاهل فى الواقع الدور المحورى للمؤسسات السياسية فى صنع القرار. فالرئيس الأمريكى لايملك يدا مطلقة فى اتخاذ القرارات الداخلية ولا الخارجية أيضا. فبعد فوزه بالبيت الأبيض، يكون عليه أن يتعامل مع المؤسسة التشريعية لتمرير برامجه وأهدافه. ومن الجائز أن يصطدم برفض أعضاء الكونجرس لمواقفه، الأمر الذى يعنى قتل مشروعاته فى مهدها. كما يكون على الرئيس أيضا إحداث توازن بين كافة القوى الفاعلة والمعنية بقضية ما، فضلا عن الاستجابة لتطورات أحداث هذه القضية . يعنى كل ذلك فى مجمله أن يضطر الرئيس إلى تقديم تنازلات هنا أو هناك، بل أنه يلجأ فى بعض الاحيان إلى مقايضة الكونجرس (بمعنى أن يقدم تنازلات مهمة بشأن قضية ذات أولوية لدى الكونجرس فى مقابل أن يقدم الكونجرس تنازلات بشأن قضية ذات أولوية للرئيس). إلا أن عهوده التى قطعها على نفسه لحظة الانتخابات تظل بمثابة الاطار العام الذى تتحرك فيه إدارته مع حرية حركة فى التفصيلات. أى أنها تمثل السقف الأعلى والأدنى لهذه الحركة. بعبارة أخرى، يمكن القول أن العهود الانتخابية تكون فى الواقع ما ينوى الرئيس إتخاذه إذا ما افترضنا نظريا تحييد كل الضغوط المؤسسية والبيئية بشأن قضية ما ومن ثم، فسوف يميل الرئيس بالقطع إلى تنفيذ عهده مالم تبذل جهود جبارة لاثنائه عن عزمه.

## ثانيا: قضية الشرق الأوسط :

### ١- طبيعة تناول القضية فى الإنتخابات: :

ظلت قضية الشرق الأوسط دوما إحدى قضايا الحملات الانتخابية للرئاسة منذ قيام إسرائيل. ويرجع تحولها إلى قضية انتخابية إلى وجود جماعة مؤثرة - هى الجماعة اليهودية - تهتم بهذه القضية بشدة وتحرص دائما على وضعها على الأجندة السياسية عموما، ولا يستثنى من ذلك انتخابات الرئاسة.

وقد ساعد على ذلك وجود بعض الاختلافات فى المواقف بين الديمقراطيين والجمهوريين بشأنها (رغم الاتفاق حول الخطوط العامة العريضة لسياسة امريكا ازاءها مع استثناءات قليلة) الأمر الذى سمح بتحويلها إلى قضية انتخابية. إلا إنه ينبغى

القول أن هذه القضية لم تحتل أبدا حيزا محوريا فى تلك الحملات ، كما أنها لم تكن أبدا قضية جوهرية تحسم على أساسها نتيجة الانتخابات، ويرجع ذلك إلى سببين: أولهما أن هذه القضية تهم قطاعاً بعينه من الناخبين أكثر من غيرهم على نحو واضح، أما السبب الثانى - وهو المرتبط عضويا بالسبب الأول - فهو أن هذه القضية لم تتحول لحظة أية انتخابات رئاسية إلى قضية تمس الحياة اليومية للمواطن العادى على نحو يؤدى إلى دفع هذا المواطن إلى التصويت على أساسها، فهى لم تنذر مثلا بحرب كارثية تستدعى تضحية أمريكية كبرى على غرار فيتنام. ويمكن تصنيف قضية الشرق الأوسط ضمن مايسمى بالقضايا الانتخابية السهلة Easy Issues، إذ يفرق الباحثون بين قضايا انتخابية صعبة Hard Issues، وهى تلك القضايا المعقدة ذات الأبعاد المختلفة والتى تتطلب من المرشح إتخاذ مواقف مكلفة انتخابيا، بمعنى أن أى موقف يتخذه المرشح سيؤدى بالضرورة إلى بعض الخسارة لدى أحد قطاعات الناخبين المهمة، وبين القضايا السهلة التى لاتكلف المرشح كثيرا عندما يعلن مواقفه بشأنها. ومن الأمثلة على القضايا الصعبة تلك المتعلقة بأحوال الاقتصاد، والتى تتطلب الاعلان عن عدد من المواقف تمس أبعاداً كثيرة ومختلفة، وقضايا الأقليات التى ظلت دوما من القضايا التى تحدث انقساماً فى المجتمع الأمريكى.

أما القضايا السهلة، فعادة ما يحولها المرشحون إلى قضايا رمزية وقيمية، ولا تتطلب من المرشح الدخول فى تفصيلات معقدة، إذ يكفى أن يكرس لها تصريحاً أو اثنين يتم فيهما اختزال القضية بتعقيداتها إلى بعد واحد رمزى.(٨) وقد حول المرشحون للرئاسة الأمريكية قضية الشرق الأوسط دوما إلى واحدة من تلك القضايا السهلة. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن طرحها قد ارتبط بكسب أصوات اليهود فى الوقت الذى لم يشكل فيه الأمريكيون العرب والمسلمون قيدا حقيقيا على هؤلاء المرشحين. كما أن أسلوب طرح القضية قد أخذ عادة طابعا رمزيا يهدف إلى اختزال القضية - بشكل فج فى كثير من الأحيان - إلى تقديم رسالة مؤداها أنه لابد من "دعم الدولة الديمقراطية الوحيدة" فى إقليم الشرق الأوسط، أو إلى اختزال القضية، إلى قضية أقلية - يهودية "مضطهدة وسط إقليم يناصبها العداء" وذلك دون أى اعتبار للأبعاد المعقدة للقضية وللإرهاب المستمر الذى مارسته إسرائيل ازاء محيطها الإقليمى طوال تاريخها.

وقد كان الاستثناء الوحيد على مثل هذا التناول هو حملة ١٩٨٨ التى جرت فى خضم أحداث الانتفاضة، إذ وقع المرشحون الديمقراطيون والجمهوريون فى مأزق حقيقى. إذ وجدوا انفسهم ازاء إطفال عزل يواجهون بالحجارة جيشاً وحشياً، الأمر الذى لم يكن من الممكن معه استمرار التناول الاختزالى للقضية.

### ٢- البيئة السياسية للقضية فى ١٩٩٦:

مثلها مثل أى قضية أخرى، يتوقف طرح قضية الشرق الأوسط كقضية انتخابية ونوع الطرح على البيئة السياسية السائدة لحظة الانتخابات. وقد طرأ على البيئة الداخلية الأمريكية بشأن تلك القضية تحول ملحوظ ينبغى أخذه فى الاعتبار.

#### أ- الرموز والدلالات :

من الممكن القول أن الرؤساء الأمريكيين عموما عادة ما اتخذوا مواقف مؤيدة لإسرائيل بدرجات متباينة، اختلفت من رئيس لآخر وفقا لرؤيته الشخصية وطبيعة البيئة السياسية التى حكم أثناءها.

أما عن فترة حكم كلينتون، فقد شهدت تحولا غير مسبوق فى الموقف من إسرائيل، جاء زخمه الأساسى فى المجال الرمزى. فقد أبدى الرئيس الأمريكى تعاطفا غير مسبوق مع إسرائيل تخطى فى الواقع الإطار الدبلوماسى الرسمى.

فعلى صعيد العمل الفعلى، فإن ما أتت به الإدارة الأمريكية الحالية لايمكن اعتباره جديدا، إذ أنه يأتى فى سياق التنامى المطرد فى العلاقات الخاصة مع إسرائيل، والذى يأخذ شكل الخط البيانى الصاعد، خاصة منذ تولى ريجان الرئاسة فى عام ١٩٨٠. ومن ثم فإن الأداء الفعلى للإدارة يأتى فى اطار هذا التنامى الذى يزداد رسوخاً خاصة فى الظروف الحالية التى تشهد اختلالا غير مسبوق فى توازن القوى بين إسرائيل والعرب، وغيابا شبه كامل للمدخلات العربية فى التأثير على صنع القرار الأمريكى ازاء الشرق الأوسط.

إلا أن التحول الحقيقى جاء، فى الواقع، فى المجال الرمزى. ففى خطبه وزياراته المتكررة لإسرائيل، صدرت عن الرئيس كلينتون مواقف ذات دلالات بالغة الأثر، إذ لم يكن من المتوقع أن تصدر عن أى رئيس أمريكى بشهادة الإسرائيليين أنفسهم. فلأول مرة، يلقى رئيس أمريكى خطابا أمام مجلس الحرب الإسرائيلى، كما ارتدى القلنسوة اليهودية غير مرة، وبكى بكاء حارا عند اغتيال رابين، ودمعت عيناه غير مرة عند سماعه عن مقتل إسرائيليين. بل كان أداؤه اثناء زيارته لإحدى المدارس الثانوية فى تل ابيب عقب مؤتمر شرم الشيخ غير مسبوق من حيث الشكل والمضمون فرغم جدول أعماله المثقل بالارتباطات، فقد قرر

كلينتون البقاء فترة أطول من المقرر حينما علم برغبة الطلاب فى إجراء حوار معه، ولم يفلح مساعدوه فى حثه على المغادرة، إذ أصر على الانتظار فترة أخرى حتى يلتقط الطلاب معه بعض الصور الفوتوغرافية.(٩)

ولا يمكن التقليل من شأن هذه الاشارات الرمزية، إذ يتمثل مغزاها الحقيقى فى أنها تضع سقفا جديدا لطبيعة التعامل مع إسرائيل، لم يكن موجودا من قبل. ففى السابق كان المتوقع من الرئيس الأمريكى هو اتخاذ قرارات سياسية ملموسة تصب فى دعم إسرائيل ولا علاقة لها بسلوكه الشخصى، فجاء هذا السقف الجديد ليضيف إلى المتوقع من أى رئيس بعده بعدا إضافيا يتمثل فى التعاطف الشخصى، والذى وصل فى حالة كلينتون إلى حد التماهى مع الإسرائيليين وأحلامهم.

**ب - ضيق هامش الخلاف :**

شهدت السنوات الأخيرة أيضا تطورا غير مسبوق تمثل فى ضيق هامش الاختلاف بين الديمقراطيين والجمهوريين إزاء قضية الشرق الأوسط. وقد ظهر ذلك بجلاء فيما يتعلق بقضية القدس ، وهى التى مرر الكونجرس بشأنها مشروع قانون يقضى بنقل السفارة الأمريكية اليها ، الأمر الذى يعنى اعتراف الكونجرس رسميا باعتبار إسرائيل القدس عاصمة لها . وقد مر المشروع بأغلبية ساحقة فى المجلسين ، إذ وافق عليه مجلس الشيوخ بواقع ٩٣ صوتا (من أصل مائة) بينما مرره مجلس النواب بواقع ٤٣٥ صوتا .

وقد مثل هذا الموقف تحولا جوهريا فى موقف الجمهوريين تحديدا الذين طالما رفضوا علنا - وعلى رأسهم روبرت دول الذى تبنى المشروع هذه المرة - اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل . وكان موقف أغلبهم يقوم على ترك قضية القدس للمفاوضات . صحيح أنه كان هناك دوما من الطرفين من يعلن اعتباره القدس عاصمة لإسرائيل ، إلا أن هؤلاء كانوا فى أغلب الأحيان يمثلون الأقلية فى الحزبين .

ومن الجدير بالذكر أنه عند مناقشة مشروع القانون داخل الكونجرس لم تكن المعارضة تنصب على الفكرة من حيث المبدأ وإنما انصرفت الى معارضة الجوانب الإجرائية التى صاحبت تمرير المشروع وتوقيت تمريره(١٠) فقد عارض البعض إعفاء المشروع من المرور الخضوع للإجراءات العادية المتبعة دوما لتمرير المشروعات ، بينما عارض البعض الآخر ما ينطوى عليه المشروع من اعتداء على الصلاحيات الدستورية للرئيس ، بينما رأى آخرون أن توقيت إعلان موافقة أمريكا على اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل وليس المبدأ نفسه فى غير صالح عملية السلام .

من ناحية أخرى ، فإن الفترة منذ سيطرة الجمهوريين على الكونجرس فى ١٩٩٤ قد شهدت تماثلا فى مواقف الجمهوريين مع نظرائهم الديمقراطيين فى عدد من الموضوعات .

فعلى سبيل المثال ، بمجيء الجمهوريين ، تولى بنيامين جيلمان Gilman رئاسة لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس النواب ، وهو اليهودى الأمريكى المعروف بمواقفه المؤيدة بشدة لإسرائيل . وقد إتهم جيلمان الإدارة الأمريكية بتقديم تقارير "غير مكتملة" إلى الكونجرس عن السلطة الفلسطينية لا تبين "قصور" الأخيرة فى الالتزام باتفاقات أوسلو . وطالب مكتب المحاسبة التابع للكونجرس بإعداد تقرير مستقل لتقصى الحقائق حول ما أذيع بشأن حسابات سرية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وقد استطاع جيلمان - بحكم منصبه - أن يعلق عقب عمليات حماس مساعدات كانت ستقدم للفلسطينيين (١٣ مليون دولار) لحين أن "يتأكد للكونجرس شفافية الحسابات الفلسطينية ، واتخاذ منظمة التحرير اجراءات مرضية إزاء الإرهاب" . بل أكثر من ذلك ، فقد كان جيلمان ضمن القليلين من أعضاء الكونجرس الذين بادروا بلقاء جوناثان بولارد الجاسوس الإسرائيلى فى سجنه وخرج من اللقاء ليعلن أنه أراد التأكيد على أنه من الضرورى المبادرة بعمل ما إزاء هذه القضية .

وقد بدا بوضوح مدى انحياز جيلمان لإسرائيل فى إدارته للجنة الشئون الخارجية حتى أنه انتقد علنا بسبب الطريقة التى أدار بها جلسات الإستماع حول الشرق الأوسط ، حيث تعمد اختيار شهود معروفين بانحيازهم لإسرائيل . وقد ساعد جيلمان فى هذا الأداء بعض التغيرات التى طرأت على طبيعة الهياكل المؤسسية للكونجرس عقب تولى الجمهوريين . ففى إطار الهيكل الجديد ، تم الغاء عدد من اللجان الفرعية عموما كان ضمنها لجنة أوروبا والشرق الأوسط التابعة للجنة العلاقات الخارجية ، الأمر الذى جعل مناقشة القضايا التى تندرج تحت اختصاصات هذه اللجنة الفرعية تتم من جانب اللجنة الأم ، أى تحت رئاسة جيلمان مباشرة .

وقد مررت اللجنة مشروع قانون معونات خارجية لإسرائيل نجح جيلمان فى أن يدرج فيه بعض البنود التى تنص على رفع إسرائيل الى مستوى حلفاء أمريكا الأوروبيين فيما يتعلق بتخزين السلاح الأمريكى . كما نص المشروع على السماح

إسرائيل بشراء معدات عسكرية أمريكية بنفس أسعارها الحقيقية لدى البنتاجون(١١) .

### ٣- الشرق الأوسط فى حملة ١٩٩٦ :

يبقى السؤال ، ماذا يعنى ذلك كله بالنسبة لقضية الشرق الأوسط فى انتخابات ١٩٩٦ ؟

أولا ، لم تكن قضية الشرق الأوسط ضمن القضايا الإنتخابية فى الحملة التمهيدية ، وذلك لعدة أسباب : أولها : أن هذه الحملة كانت لها طبيعة خاصة إذ لم يواجه الرئيس كلينتون أى منافس من حزبه ، بينما تبارى ثمانية من الجمهوريين على ترشيح حزبهم . ومن ثم فقد دارت الحملة التمهيدية فى الواقع فى داخل الحزب الجمهورى وحده وقد تمحورت هذه الحملة كلها حول قضايا داخلية ، ولم يظهر على السطح من القضايا الخارجية سوى قضية التجارة الدولية التى كان وراءها بات بوكانان ، والذى طرحها كما سبق الإشارة كقضية داخلية تتعلق بالبطالة .

ويرجع السبب فى عدم تواجد قضية الشرق الأوسط على قائمة الإنتخابات التمهيدية الى أن أيا من المرشحين الجمهوريين لم تكن له مواقف بعينها تميزه عن أنداده ، فيؤدى طرحها من جانبه أو من جانبهم الى مكسب أو خسارة . كما أن التطورات الخاصة بهذه القضية فى تلك الفترة لم تشهد أحداثا كبرى تكون موضع جدل بين المرشحين، وتجدر الإشارة هنا الى أن أحداث غزو لبنان كانت قد جاءت فى الواقع بعد حسم المعركة داخل الحزب الجمهورى لصالح روبرت دول .

أما فى المرحلة النهائية ، فإن هناك بعض التكهنات التى تتوقع أن يؤثر انتخاب نتنياهو بالسلب على حملة كلينتون . يرى هذا الرأى أن وصول الليكود الى الحكم من شأنه أن يجمد أو يعطل عملية السلام ، ويسفر عن حدوث صدع فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على النحو الذى يؤثر على استغلال كلينتون لعملية السلام كأحد انجازاته الخارجية .

إلا أنه من الصعب توقع حدوث ذلك لعدة أسباب : أولها : أنه بغض النظر عن من يحكم اسرائيل ، فإن كلينتون يحظى بشعبية هائلة لدى الإسرائيليين، الأمر الذى يصعب معه تصور أن يقوم اليهود الأمريكيون أو الإسرائيليون بتشكيل حملة ضده ، خاصة إذا ما كان منافسه هو روبرت دول كما سوف يتم شرحه فيما بعد . ثانيا : فإنه ليس من المرجح فى عام انتخابات الرئاسة أن يبرز خلاف "علنى" بين الإدارة الأمريكية وإسرائيل مثلما حدث تحت حكم بوش ، فالرئيس الحالى ينتمى الى الحزب الديمقراطى الذى يشكل اليهود الأمريكيون أحد القطاعات المهمة فى ائتلافه الانتخابى .

ومن ثم ، فإنه مع بقاء كل العوامل السابق الإشارة اليها على حالها الراهن ، وما لم تحدث تطورات جوهرية ، فإنه نظرا لضيق هامش الإختلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين ، فليس من المرجح أن تمثل قضية الشرق الأوسط أهمية معتبرة فى انتخابات الخريف ، وإن كان من المرجح أن تطرح - على أقصى تقدير - فى إطار حملة سلبية من جانب كلينتون ، أو من جانب اليهود الأمريكيين للخصم من فرص دول الإنتخابية .

ويقصد بالحملة السلبية تلك التى لا تركز على مواقف المرشح ومميزاته ، وانما تركز على سلبيات منافسه أملا فى اقناع الناخبين بأنه لا يصلح لمنصب الرئاسة . ومن الجائز أن تبدأ مثل تلك الحملة السلبية ضد روبرت دول مع انعقاد المؤتمر العام للحزب الجمهورى فى أغسطس القادم ، إذ ربما يشهد هذا المؤتمر ضغوطا تسعى الى تغيير البرنامج العام للحزب خاصة فيما يتعلق بوضع القدس . فعلى الرغم من أن البرنامج العام الحالى للحزب الجمهورى والذى أصدر فى ١٩٩٢ كان مطابقا لبرنامجه فى عام ١٩٨٨ (بشأن الشرق الأوسط) ، وهو الذى وصفه اللوبى الصهيونى آنذاك بأنه الأكثر تأييدا على الإطلاق لإسرائيل منذ قيامها بالمقارنة بغيره من برامج الحزبين على السواء ، إلا أنه لم ينص على اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ، مثلما جاء فى برنامج الحزب الديمقراطى عام ١٩٩٢(١٢) .

ومن المتصور أن يحاول كلينتون فى حملة الخريف استغلال مواقفه شديدة التأييد لإسرائيل للخصم من فرص دول الإنتخابية - خاصة إذا ما بدأ دول يحسن من وضعه الإنتخابى المأزوم حاليا - مستخدما فى ذلك السقف الجديد الذى خلقه هو (كلينتون) فى التعامل مع إسرائيل ، والذى لا ينافسه فيه روبرت دول بالقطع .

وليس سرا أن اليهود الأمريكيين والإسرائيليين على حد سواء لديهم شكوك عميقة تجاه روبرت دول ، وهى التى لم يخفف من شأنها أنه كان الذى تبنى مشروع القدس فى الكونجرس عام ١٩٩٥ .فلم ينس اليهود الأمريكيون لروبرت دول أنه كان حتى عام ١٩٩٣ معارضا بشدة لنقل السفارة الأمريكية للقدس ، بل أنه حين رشح نفسه للرئاسة عام ١٩٨٨، كان قد شن هجوما علنيا ضد المرشح الديمقراطى وقتها مايكل دوكاكيس حين اعتبر القدس عاصمة لإسرائيل .

ولم ينس الإسرائيليون لدول أنه كان قد تقدم فى أوائل التسعينات بمشروع قانون لخفض

المساعدات الخارجية عموما بمقدار ٥٪ ، بما فى ذلك المساعدات لمصر وإسرائيل على أن تحول تلك الأموال لمساعدة الديمقراطيات البازغة فى شرق أوروبا . بل أكثر من ذلك ، فإن روبرت دول كان قد سافر الى العراق مبعوثا عن الرئيس بوش فى ١٩٩٠ قبل أربعة شهور من غزو الكويت وخلال هذه الرحلة كان قد تلقى طلبا من وزير الخارجية العراقى بالسعى الى حث اسرائيل على الموافقة على اعتبار منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووى والكيماوى والبيولوجى ، وهو ما وعد دول وقتها بأنه سيحاول تنفيذه ، الأمر الذى أثار حفيظة الإسرائيليين واليهود الأمريكيين على حد سواء .(١٣)

نظرا لهذه الخلفية ، فإنه من الممكن أن تستغل قضية الشرق الأوسط ضد روبرت دول فتدفعه الى إعلان تعهدات ومواقف جديدة ، ومن المرجح أن تزداد تلك الضغوط قوة إذا ما إزدادت فرص دول الواقعية فى الفوز ، حيث تعانى حملته - وحتى كتابة هذه السطور - من مأزق واضح يعكس نفسه فى استطلاعات الرأى وندرة التمويل المتوفر لحملته الإنتخابية .(١٤)

غير أنه ينبغى الإستطراد هنا سريعا بالقول بأن هذا لا ينبغى أن يفهم مطلقا وكأنه يعنى أن مواقف روبرت دول الحالية من الشرق الأوسط تعتبر أفضل بكثير من منافسه كلينتون . فعلى سبيل المثال ، تبنى دول موقفا مماثلا لموقف جيلمان من السلطة الوطنية الفلسطينية عقب عمليات حماس حيث تعهد بأن يعرقل الكونجرس المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية ، وقال أنه "من الصعب تبرير المساعدة الأمريكية المستمرة للسلطة الوطنية الفلسطينية ، ما لم يتخذ عرفات إجراءات جادة لمواجهة الإرهاب" .

ومن الجدير بالملاحظة أنه حين وجهت وكالة أسوشيتدبرس سؤالا لحملة دول عما إذا كان يجب على الولايات المتحدة أن تستمر فى تقديم نصف مساعداتها الخارجية الى مصر وإسرائيل وحدهما ، غابت مصر تماما من الإجابة ، إذ جاء الرد "(أننا) قد سعينا دوما للحفاظ على علاقاتنا القوية مع الحكومة الإسرائيلية باعتبارها أهم حلفاء أمريكا فى الشرق الأوسط" .(١٥)

غير أن التقييم الدقيق لمواقف دول ينبغى أن يتم فى سياق سجله السياسى الطويل . فمن خلال دراسة سلوكه التصويتى طوال فترة عمله بالكونجرس والتى امتدت اثنين وثلاثين عاما ، يمكن القول أن مواقفه السياسية عموما عادة ما اتسمت بدرجة عالية من البراجماتية والميل الى التوصل الى حلول توفيقية . أما بالنسبة لقضية الشرق الأوسط ، فعلى الرغم من الكثير من المواقف المؤيدة لإسرائيل والتى اتخذها دول طوال تاريخه السياسى ، إلا أنها تظل فى الواقع فى داخل إطار الخط السياسى السائد عموما فى الولايات المتحدة إذ نادرا ما كان فى مربع الإنحياز الفج لإسرائيل ، بل أنه اتخذ أيضا عددا من المواقف الى الجانب العربى . فعلى سبيل المثال كان دول من أشد مؤيدى صفقة الأواكس للملكة السعودية فى الثمانينات والتى أثارت وقتها جدلا صاخبا .

كما أنه فى حملته للرئاسة عام ١٩٨٨ كان قد انتقد سلوك اسرائيل إزاء الانتفاضة ووصفه بأنه قد "جاء تجاوزا هذه المرة" .(١٦) بل أن موقفه إزاء القدس قد شهد تذبذبا ملحوظا . فرغم أنه كان فى ١٩٨٨ معارضا لإعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ، فقد قام فى ١٩٩٠ - وقبل تمرير مشروع الكونجرس بخمسة أعوام كاملة - بالتوقيع على قرار تشريعى يعتبر القدس عاصمة لإسرائيل . إلا أنه بعد زياره للشرق الأوسط فى نفس العام التقى خلالها ببعض الزعماء العرب ، أعلن أن هذا القرار كان "غلطة كبرى" إلا أنه عاد وتبنى بنفسه مشروع الكونجرس لنقل السفارة الى القدس فى ١٩٩٥ .(١٧)

معنى ذلك أن قضية الشرق الأوسط لم تكن فى أى وقت على قمة أولويات السياسى روبرت دول ، ومن ثم ارتبطت مواقفه إزاءها باللحظة التاريخية التى تمر بها القضية والبيئة السياسية المحيطة ، وحجم الضغوط التى تمارس عليه . ومما يؤكد هذا التحليل أنه فى إطار الحملة الإنتخابية الحالية والتى يتوقع فيها عادة من مرشح كل حزب أن يلقى خطابا واحدا على الأقل بشأن رؤيته للسياسة الخارجية ، اختار دول أن يكرس خطابه برمته الى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا . الأمر الذى يدفع الباحثة الى تكرار ما سبق الإشارة اليه فى مقدمة هذا البحث من أن المسكوت عنه فى الحملات الانتخابية يكون أحيانا أكثر دلالة مما يتم تناوله بالفعل .(١٨)

مما سبق يتضح أن قضية الشرق الأوسط لن تكون إحدى القضايا الهامة ولا الحاسمة فى سباق الرئاسة . وإن كان من المرجح أن تستخدم كورقة ضد روبرت دول . وهو أمر لا يصب فى كل الأحوال فى صالح الطرف العربى إذ أنه قد يدفع دول الى محاولة قبول السقف الجديد الذى خلقه كلينتون .

أما الوسيلة الوحيدة لتضييق حجم الخسارة العربية من وراء هذه الحملة ، فإنه يتمثل فى السعى نحو عدم السماح لكلا المرشحين بتحويل تلك القضية الى واحدة من القضايا "السهلة" . فهناك بعض العناصر التى إذا أحسن استغلالها ، فإنه

يمكن على الأقل تحويل هذه القضية الى واحدة يوجد بشأنها بعض القيود على مواقف المرشحين . فالغزو الإسرائيلى للبنان ١٩٩٦ ومذبحة قانا لاتزال عالقة بالأذهان ، ويمكن استغلالها على نفس النحو الذى جعل الإنتفاضة الفلسطينية تمثل قيدا على المرشحين فى ١٩٨٨ .

بعبارة أخرى ، فإن السبيل الوحيد الى التقليل من حجم الخسارة العربية الناتجة عن معركة الرئاسة يكون عن طريق نقل قضية الشرق الاوسط على أرضية حقوق الإنسان من جانب الامريكيين العرب الفاعلين على الساحة السياسية الامريكية .

وعلى الرغم من أن نتائج ذلك ليست باهرة على الارجح ، إذ أن مواقف كلينتون حتى من هذه المسألة كانت مغالية فى انحيازها ، إلا أنه من المؤكد أنها قد تسهم ولو بدرجة معقولة فى وضع قيود على السقف الجديد الذى خلقه كلينتون .

---

## المراجع :


1 -Stephen Hess & Michael Nelson, Foreign Policy: Dominance and Decisiveness in Presidential Elections, In: Michael Nelson, ed., The Elections of 1984, (Washington DC: Congressional Quarterly Inc.), 1985, p. 130.

2- Herbert Asher, Presidential Election and American Politics, (Washington DC: The Dorsey Press), 1988, pp. 169-179.

3- Theodore White, The Making of the President 1960, (New York: Pocket Books), 1962, pp. 370-390.

4- Choosing the President, The League of Women Voters (New York: Nick Lyons Books), 1984, pp. 34-36.

5- Stephen Hess, Op.Cit., pp. 132-140.

6- Benjamin Page and Richard Brody, Policy Voting and the Electoral Process, The Vietnam Issue, American Political Science Review, Vol. LXVI, No. 2, June 1972, p. 980.

7- William Thompson, Foreign Policy, The End of the Cold War and the 1992 Election, In: Bryan Jones, ed., The New American Politics, Reflections on Political Change and the Clinton Administration, (Boulder: Westview Press), 1995, pp. 167-190.

8- Euell Elliott, Issues & Elections: Presidential Voting in Contemporary America, A Revisionist View, (Boulder: Westview Press), 1989, pp. 6-9.

9- David Makovsky, Bush or Carter Couldn't have done it, Jerusalem Post, March 15, 1996.

10- S1322: Jerusalem Embassy Act of 1995, Congressional Record, House Section, October 24, 1995, p. H10680.

11- Hillel Kuttler, Washington's Mr Foreign Policy, Jerusalem Post, April 19, 1996.

12- See : GOP Platforms 1988 and 1992.

13- Elaine Sciolino, Dole's Foreign Policy Record: It's Hard to Read, New York Times, April 28, 1996 (Appeared in the Weekly Review by the Jerusalem Post).

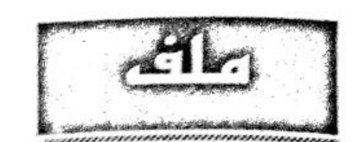
14- Thomas Freedman, How Clinton Intends Foreign Policy to Work for Him in '96, Herald Tribune, April 15, 1996.

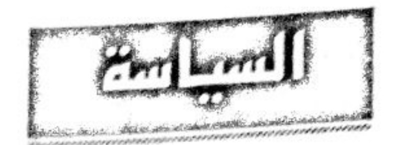
15- Elections '96, 1996 Dole for President Incorporation.

16- Candidates Express Views on Israeli Palestinian Violence, Des Moines Sunday Register, February 7, 1988.

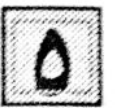
17- Elaine Sciolino, op.cit.

18- Remarks by Senator Bob Dole before the Center for Strategic & International Studies Statesmen Forum, May 9, 1996, Dole for President Inc., 1996.

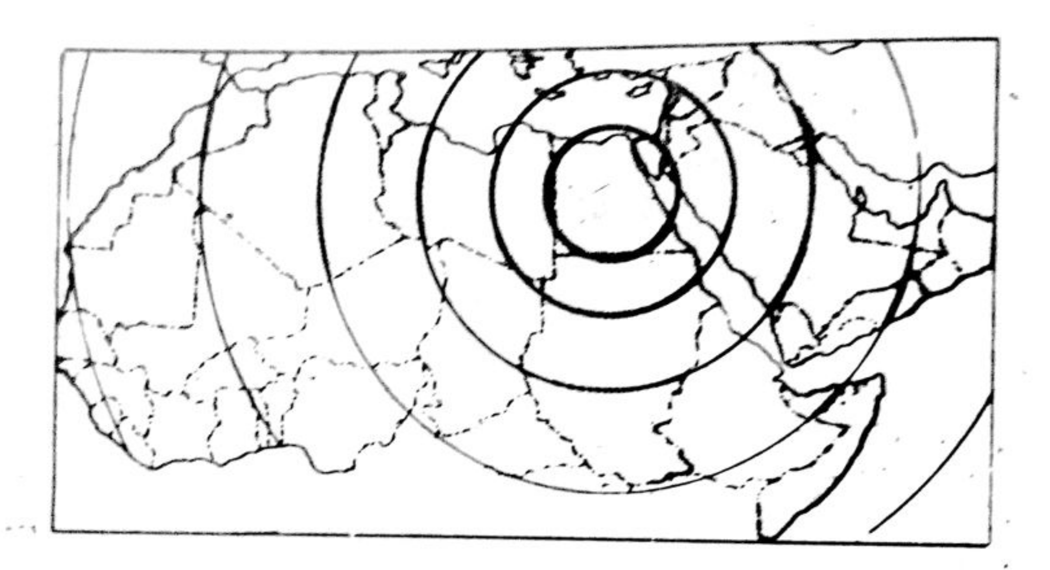









# لبنان كمعمل اختبار لتفاعلات التسوية السلمية فى الشرق الأوسط



د. محمد سعد أبو عامود

تقوم هذه الدراسة على أساس أن عملية التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى قد بدأت فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وذلك من خلال توقيع اتفاقات فك الإشتباك بين مصر واسرائيل ، ثم بين سوريا وإسرائيل ، ثم تتابعت بعد ذلك حلقات هذه العملية بدءا من زيارة الرئيس السادات الى القدس ، وتوقيع اتفاقات كامب ديفيد ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، ووصولا الى بدء مرحلة جديدة لهذه العملية بإنعقاد مؤتمر مدريد ، وما تلاه من توقيع اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل ، وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، وتعثر المفاوضات على المسارين السورى واللبنانى .

وبداية يمكن القول بأن عملية التسوية السلمية لهذا الصراع شأنها فى ذلك شأن أى عملية تسوية إنما تستند الى واقع علاقات القوة القائمة بين أطرافها ، وما هذا المدى الزمنى الطويل نسبيا للوصول الى تسوية للصراع العربى الإسرائيلى إلا دليل واضح على أن هناك تغيرا مستمرا فى علاقات القوة بين أطرافه ، الأمر الذى يجعل أحد الأطراف يسعى الى تنظيم عناصر قوته للحصول على أقصى ما يستطيع الحصول عليه ، فى حين يتجه الطرف الآخر الى محاولة إضعاف عناصر قوة الطرف الأول بقدر الإمكان من أجل تحسين شروط هذه التسوية .

وفى هذا الشأن يقول أمين هويدى :

"أن معظم التسويات تتم فى ظل موازين القوى التى انتهت اليها الأمور ، فإن اختلت الموازين لمصلحة طرف من الأطراف أملى شروطه لأنه فى هذه الحالة يمكنه أن يفعل ما يريد ، ويمنع الآخر من فعل ما لا يريد ، أما إذا تمت التسوية فى ظل توازن معقول بين القوى ، فإن جانب العقل يتحكم فى سير الأمور ، لأن التوازن هو الحالة التى تصل فيها أطراف النزاع الى وضع يتعذر عليهم فى ظله اللجوء الى استخدام القوة لفض النزاع ، وإذا اضطروا الى ذلك يكون القتال فى أضيق الحدود ، وبذلك يتحقق التوازن الاستراتيجى على أساس الردع المتبادل الذى يمنع الأطراف من استخدام القوة ، فإذا تعادلت موازين القوة أو توازنت تنتهى حسابات الأطراف الى نتيجة واحدة ، وهى أن الأمر

الواقع القائم أفضل من خوض قتال لن ينتهى بهم الى نتائج أفضل .

والأرجح عندنا أن هذه الشروط الخاصة بتحقيق توازن القوى بين العرب وإسرائيل لم تتوافر على مدى عملية التسوية ، بحيث يمكن الوصول الى تسوية كاملة وشاملة لهذا الصراع ، ونتيجة لذلك فقد شهدت المنطقة على مدى الفترة الزمنية من ١٩٧٤ وحتى الآن أحداثا هامة تعبر فى حقيقتها عن سعى كل من طرفى النزاع الى تعديل توازن القوى القائم بما يتوافق ومصالحه ، وبحيث يستطيع تحقيق أكبر مكاسب ممكنة ، ولعل اسرائيل كانت الطرف الأكثر نجاحا فى تحقيق ذلك ، إلا أن الجانب العربى ، من ناحية أخرى قد سعى الى التقليل من حدة هذا التفوق الإسرائيلى بقدر الإمكان ، وبما يسمح بتحسين شروط وقواعد عملية التسوية السلمية .

وعلى هذا الأساس يمكن أن نطرح التصورات التالية حول النشاط السياسى لأطراف الصراع :

١- الطرف المتفوق والذى يميل توازن القوى لصالحه يحاول دائما أن يحتفظ بهذا الوضع المتميز ، وعلى هذا يمكن أن يقوم بنشاط ما من أجل منع تغيير أو تعديل هذا التوازن المقبول بالنسبة له .

٢- إن الطرف الأضعف يحاول بقدر الإمكان زيادة عناصر قوته وإضعاف عناصر قوة الطرف الآخر ، من أجل تعديل هذا التوازن الذى لا يحقق مصالحه .

٣- أن هناك خصوصية معينة للصراع العربى الإسرائيلى تتمثل فى جانبين هما :

**الأول** : أن التوصل الى تسوية من شأنه أن يمس مصالح قوى إقليمية أخرى فى المنطقة ، ومن ثم تحاول هذه القوى أن تمارس نشاطا من أجل إبراز عناصر قوتها ، وبالتالى أخذ مصالحها فى الإعتبار .

**الثانى** : أن القوى الكبرى فى العالم لها مصالح استراتيجية هامة فى المنطقة ، الأمر الذى جعلها تشارك فى عملية التسوية ، خاصة الولايات المتحدة التى أصبحت تتمتع بموقع الدولة العظمى الوحيدة بعد زوال الاتحاد السوفيتى ، والتى لها سياستها الخاصة فى المنطقة ، الأمر الذى يزيد من تشابك وتعقد علاقات القوة فى هذا الصراع .

٤- أن هذه الأطراف عادة ما تبحث عن نقطة رخوة تستطيع من خلالها أن تمارس نشاطها للتأثير فى مواقف بعضها البعض ، وذلك من خلال القيام بسلوك أو نشاط واقعى ملموس ، وفى نطاق المنطقة كانت لبنان هى النقطة الرخوة بامتياز .

٥- وترتب على ذلك محاولة القوى الإقليمية والدولية المختلفة أن تجد لها مكانا ومجالا للتأثير من خلال التعامل مع البيئة اللبنانية ، وقد برزت فى هذا السياق أدوارا للقوى المحلية اللبنانية لتدخل لبنان فى نطاق معادلات عملية التسوية ، وفى هذا الشأن يقول طلال سلمان :

"إن طبيعة لبنان معقدة جدا لاحتشاد جميع الأديان والعقائد وصراعات العالم فيه" .

وما نخلص اليه هو أن عملية التسوية السلمية للصراع فى المنطقة قد جعلت من لبنان مجالا لتفاعلات القوى الإقليمية والدولية فى المنطقة ، وفى نطاق سعى كل طرف الى تعديل علاقات القوة من أجل التوصل الى تسوية تضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحه ، وأن هذه الأطراف قد توصلت الى مجموعة من القواعد غير المكتوبة لإدارة اللعبة على الساحة اللبنانية ، وفى هذا الإطار يمكن تحليل الكثير من الوقائع والأحداث التى جرت على الساحة اللبنانية منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن ، كما أنه يمكن من خلال تحليل ما يقع على الساحة اللبنانية فهم ما يحدث فى نطاق عملية التسوية السلمية للصراع من تفاعلات بين الأطراف المعنية بهذه العملية .

## لبنان كمجال لتفاعلات الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالتسوية السلمية للصراع فى المنطقة :

لعبت البيئة الداخلية اللبنانية دورا هاما فى تهيئة المجال لتفاعلات الأطراف الإقليمية الدولية المعنية بتسوية الصراع فى المنطقة ، ويرجع ذلك الى مجموعة من الخصائص التى اتسمت بها هذه البيئة وأهمها ما يلى :

١- تعددية التركيبة المجتمعية اللبنانية والتى تضم ثمانى عشرة طائفة وفقا للدستور اللبنانى ، وهى تنقسم الى مجموعتين أساسيتين : المجموعة الإسلامية والمجموعة المسيحية(٣)، وقد عاشت هذه الطوائف جنبا الى جنب منذ تأسيس الدولة اللبنانية وصدور الميثاق الوطنى فى جو من التسامح والاعتراف بالآخر(٤) ، إلا أن ثمة عاملا آخر كان حاكما للعلاقات بين هذه الطوائف على المستوى السياسى ، وهو التوازن الدقيق بحيث لا تستطيع إحداهما أن تطغى على الأخرى(٥) ، وتشير إحدى الدراسات الى أنه فى لبنان لا تحظى أى مجموعة بوضع أكثرى أو بوضوح قريب من الأكثرية ومن ثم فكل الفئات أقليات(٦).

والملاحظة الجديرة بالاهتمام هى أن الدولة اللبنانية لم تستطع لبننة المجتمع بحيث تخلق روح المواطنة التى تتجاوز انتماء المواطن الى طائفة معينة ، وقد ارتبط بهذا الوضع عامل آخر ، يتلخص فى ارتباط عدد من الطوائف اللبنانية بعلاقات خارجية خاصة بعيدا عن الدولة اللبنانية ، الأمر الذى جعل من عملية اختراق الجسد السياسى اللبنانى عملية متاحة(٧) .

٢- اتسم النظام الاقتصادى اللبنانى باتساع نطاق الحرية الاقتصادية واتساع دائرة عمل القطاع الخاص . ويرجع هذا الى توافر درجة عالية من المهارات الخاصة لدى اللبنانيين فى هذا المجال ، ويرى أحد الباحثين أن هذا قد أدى الى عدد من الإيجابيات ، وعدد من السلبيات أهمها التبعية الاقتصادية للخارج ، إضافة الى ارتفاع نسبة نشاط

الخدمات فى نطاق الاقتصاد اللبنانى(٨) ، وهى أيضا عوامل تجعل من عملية التدخل الخارجى فى نطاق الساحة اللبنانية عملية ممكنة .

٣- عدم امكانية ترجمة الحرية التى سادت المجتمع اللبنانى الى إطار نظامى دقيق يقوم على المحاسبة السياسية والمجتمعية واستنادا الى الأسس الديمقراطية الحقيقية ، وعدم قدرة النظام السياسى على تطوير نفسه بما يتوافق والتطور الاقتصادى والاجتماعى ، الأمر الذى أدى الى بروز قوى اجتماعية جديدة بعيدة عن النظام(٩) . وفى ظل مجتمع تعددى طائفى بالمعنى المتقدم أدى هذا الوضع الى ضعف البنية الداخلية اللبنانية وتفتتها وعدم مناعتها ضد التدخلات الخارجية(١٠) .

وإن كانت البيئة اللبنانية كانت بيئة مهيأة لاستقبال تفاعلات القوى الخارجية على الساحة اللبنانية ، فإن هذه التفاعلات قد تعددت من حيث نوعيتها بصدد عملية التسوية السلمية ، وكذلك من حيث مستوياتها ، ويمكن فى هذا الصدد أن نرصد التفاعلات الآتية :

**أولا** : تفاعلات القوى العربية العربية، حيث كان لبنان محلا لتفجر الخلافات العربية العربية ، خاصة فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى ، ثم بعملية التسوية بعد ذلك ، وقد استخدمت فى هذه الخلافات الوسائل السياسية والإعلامية والإقتصادية والعسكرية(١١) .

**ثانيا** : تفاعلات القوى العربية واسرائيل وايران ، ففى نطاق الصراع العربى الإسرائيلى شهدت لبنان أكبر عدد من الحروب مع اسرائيل مقارنة ببقية الدول العربية الأخرى ، كما أن لبنان كانت الساحة التى شهدت ردود الأفعال العربية تجاه اسرائيل .

أما بالنسبة لإيران ، فلقد دخلت فى نطاق التفاعلات على الساحة اللبنانية بعد الثورة الإسلامية ، وما نتج عنها من آثار سواء على المستوى الدولى أو الإقليمى ، وفى نطاق التسوية السلمية للصراع برزت مواقف ايرانية معينة داعمة للقوى المعارضة لأسلوب هذه التسوية ، وكان ذلك أيضا على الساحة اللبنانية ، ولاشك أن لإيران رؤيتها الخاصة بعملية التسوية كما تجرى الآن ، وبآثارها السلبية المتوقعة من الجانب الإيرانى على المصالح الإيرانية فى المنطقة .

**ثالثا** : تفاعلات القوى العربية والقوى الدولية المعنية بالتسوية السلمية فى المنطقة خاصة الولايات المتحدة ، وهو ما بدا واضحا عامى ١٩٨٢ ، عند الغزو الإسرائيلى للبنان ، وإبان الأزمة الرئاسية فى لبنان عام ١٩٨٨ ، وأخيرا عند وقوع العدوان الإسرائيلى الأخير على لبنان فى أبريل ١٩٩٦ .

**نماذج لتفاعلات القوى الإقليمية والدولية على الساحة اللبنانية فى إطار عملية التسوية السلمية:**

يمكن التوقف أمام عدة نماذج واقعية لتفاعلات القوى الإقليمية والدولية على الساحة اللبنانية فى إطار عملية التسوية السلمية فى المنطقة ومنها ما يلى :

**أولا : الحرب الأهلية اللبنانية :**

فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبعد توقيع اتفاقات فك الإشتباك بين اسرائيل وكل من مصر وسوريا ، كان هناك اتجاه للتوصل الى تسوية سلمية عبر مؤتمر جنيف والأمم المتحدة ، إلا أن التوازن الذى كان قائما بين العرب واسرائيل آنذاك وإن لم يكن فى صالح العرب بصورة تامة إلا أنه لم يكن مقبولا من اسرائيل ، خاصة فى ظل ثورة النفط وإزدياد عناصر القوة العربية والتضامن النسبى بين الأقطار العربية ، وإزدياد دور المقاومة الفلسطينية على الأرض اللبنانية ، وكانت لبنان مرشحة فى ذلك الوقت بحكم توافر الخبرات الاقتصادية لدى أبنائها لكى تقوم بدور اقتصادى هام فى المنطقة(١٢) ، ومن ثم كان على اسرائيل أن تلعب دورا فى تعديل ميزان القوى آنذاك بحيث يقترب من الحالة التى تراها ملائمة بالنسبة لأهدافها ومصالحها ، ومن ثم كان لابد وأن تتجه نحو إجهاض كافة عناصر القوة العربية ، وكان تصريح اسحاق رابين وزير الدفاع الإسرائيلى فى ذلك الوقت بأن اسرائيل سترد على المقاومة المنطلقة من الأراضى اللبنانية من خلال عمل ينبع من داخل لبنان ، وقد كان بالفعل من خلال الدور الذى لعبته اسرائيل فى اشعال الحرب الأهلية اللبنانية(١٣) ، والذى ساعدت عليه البيئة اللبنانية بالمفهوم السابق توضيحه ، وقد أدى اشعال هذه الحرب الى توجيه ضربة لأحد مراكز التحضر العربى المتميزة ، والقادرة بالفعل على التعامل مع معطيات العصر الحديث ، كما أنه أدى الى خلق مشكلة جديدة على المستوى العربى ، تتعلق بكيفية معالجة الوضع فى لبنان خاصة وأن لبنان له أهمية خاصة لسوريا ، إحدى دول المواجهة الرئيسية مع اسرائيل . ومن ثم فقد كانت اسرائيل تسعى من خلال اشعال الحرب اللبنانية الى إحداث خلخلة فى نطاق عناصر القوة العربية ، لإضعافها بقدر الإمكان ، وتابعت خطواتها بعد ذلك فى نطاق احتلال جنوب لبنان والسيطرة على المياه اللبنانية فى هذه المنطقة وانشاء ما يسمى بجيش لبنان الجنوبى الموالى لإسرائيل ، وهذه السياسة الإسرائيلية التى اتبعتها فى لبنان كانت فى جوهرها تستهدف كما سبق القول إضعاف عناصر القوة العربية ، وإحداث تعديل فى توازن القوى القائم بعد حرب ١٩٧٣ بما يتوافق ومصالحها .

**ثانيا : الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ :**

فى أعقاب توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ ، حدث خلل واضح فى نطاق توازن القوى العربى الإسرائيلى ، بخروج مصر من دائرة الصراع ، وبرفض العرب لأسلوب مصر فى تحقيق التسوية ، ومن ثم حدث انقسام فى الدائرة العربية خاصة بعد انعقاد قمة بغداد وتوقيع العقوبات على مصر ، إلا أن الجانب العربى المعارض لمصر لم يستطع أن يقدم بدائل جديدة لمعالجة الموقف ، ومن ثم بدا أن المنطقة ستدخل فى نطاق مرحلة جديدة من مراحل اللاسلم واللاحرب ، وإزداد دور المقاومة الفلسطينية التى تركزت فى نطاق الأراضى اللبنانية ، وقامت السياسة

الإسرائيلية فى المنطقة على أساس توجيه ضربة لمعارضى التسوية من الجانب العربى ، وفى ذات الوقت توجيه ضربة وقائية للمقاومة الفلسطينية ، واختارت لبنان أيضا بوصفها الحلقة الأضعف ، ولظروف الحرب الأهلية التى كانت مستمرة بها ، ومن ثم كان الغزو الإسرائيلى للبنان ، وهو الغزو الذى فشل فى تحقيق أهدافه الميدانية بفعل المقاومة اللبنانية ، إلا أنه أدى الى إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان ، وبذلك فقدت المقاومة آخر نقطة كانت لديها للقيام بعملياتها فى الأراضى العربية الفلسطينية المحتلة ، وهو ما فرض عليها كما أشارت إحدى الدراسات ضرورة تغيير أساليبها فى القيام بمهامها(١٤) .

كما أن الآثار النفسية لعملية الغزو وما صاحبه من ضعف ردود الأفعال العربية الرسمية والشعبية تجاهه قد خلق حالة من الضعف والإحباط فى الدائرة العربية ، ولذلك لم يكن غريبا أن يطرح العرب فى قمة فاس بعد انتهاء الغزو المبادرة العربية للتسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى.

وفى نطاق الغزو الإسرائيلى للبنان سنلحظ تدخلا للولايات المتحدة فى هذه العملية سواء على المستوى العسكرى وهو ما تناولته العديد من الدراسات(١٥) ، أو المستوى السياسى ، حيث أعلن الرئيس ريجان عن مبادرته المعروفة بمبادرة ريجان لتحقيق التسوية السلمية(١٦) ، ومن ثم فعملية الغزو الإسرائيلى للبنان والدور الأمريكى فى نطاقها يمكن أن نفهمها فى إطار الضغط الذى حاولت اسرائيل والولايات المتحدة أن تمارسه على القوى العربية المعارضة لأسلوب التسوية السلمية الذى تنفرد فيه الولايات المتحدة بالدور الرئيسى ، وبالتالى يكون موقف اسرائيل فى نطاقه هو الموقف الأقوى نسبيا ، وهكذا يقدم الغزو الإسرائيلى للبنان نموذجا آخر من نماذج التفاعلات السياسية بين القوى المعنية بعملية التسوية .

**ثالثا : السياسة السورية فى لبنان :**

تولى معظم الدراسات المعنية بالشئون اللبنانية اهتماما خاصا بالسياسة السورية فى لبنان(١٧) بحيث يكاد أن يكون شبه اتفاق على أن السياسة السورية تؤثر بدرجة واضحة فى الشأن اللبنانى ، استنادا الى أهمية لبنان بالنسبة لسوريا وللروابط ذات الطبيعة الخاصة بين البلدين ، ولاشك فى أن الساحة اللبنانية هى المجال الحيوى بالنسبة لسوريا ، ويبرز هذا واضحا فى إدارة سوريا لعملية التسوية فى المنطقة ، ولاشك فى أن سوريا قد نجحت فى الحصول على إقرار إقليمى ودولى حول دورها فى لبنان .

ولقد تواجدت القوات السورية على الأرض اللبنانية بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية ، وأيا كانت الآراء حول هذا التواجد ، إلا أنه فى المحصلة النهائية قد لعب دورا فى الحفاظ على الكيان اللبنانى ، من خلال الدور الذى لعبته هذه القوات فى صراعات القوى اللبنانية المختلفة إبان الحرب الأهلية لمنع تفوق أى قوة من القوى على العناصر الأخرى .

إلا أن سوريا احتفظت بالورقة اللبنانية بوصفها أحد عناصر قوتها فى نطاق عملية التسوية السلمية ، كما أنها نجحت فى توظيفها بنجاح حتى الآن ، ومن ثم ربطت أى تسوية تحدث بين لبنان وإسرائيل بالتسوية بين سوريا وإسرائيل ، ومن المعروف أن تحقيق تسوية بين لبنان وإسرائيل لا يعانى من الصعوبات القائمة على المسار السورى ، ومن ثم فنجاح سوريا فى الربط بين المسارين يمثل إحدى الأوراق السورية الهامة(١٨) . وقد تحركت سوريا تحركا عمليا فى هذا الصدد تمثل فى الضغط على أمين الجميل رئيس لبنان لإلغاء اتفاقية ١٩٨٣ التى كانت قد توصلت اليها إسرائيل ولبنان فى ذلك الوقت(١٩) ، وتدرك سوريا أهمية تحقيق السلام مع لبنان بالنسبة لإسرائيل ، خاصة أنه سيؤدى الى تطبيع العلاقات والتوصل الى اسلوب للتعاون خاصة فى مجال المياه بين لبنان وإسرائيل وهى مسألة حيوية بالنسبة للجانب الإسرائيلى ، حقيقة أن اسرائيل تسرق المياه اللبنانية الآن لكنها تدرك أن الأمر يحتاج فى المدى الطويل الى تقنين .

كما أن السياسة السورية فى لبنان والتى قامت على أساس تشجيع المقاومة الوطنية اللبنانية تعد أحد عناصر الضغط النسبى على الجانب الإسرائيلى(٢٠) ، وقيام سوريا بالتنسيق مع ايران خاصة فى نطاق التعامل مع حزب الله فى لبنان وتوظيفه فى نطاق الضغط على اسرائيل تمثل صورة من صور الضغط والتأثير الذى تحاول سوريا القيام به على الجانب الآخر ، ولقد كان الرد الإسرائيلى على سوريا أيضا ردا واضحا ، فلقد سعت دائما الى محاولة خلق إدراك واتجاه مضاد لفعالية الدور السورى فى لبنان ، وحاولت إحراج سوريا من خلال القيام ببعض العمليات العسكرية بهدف جر القوات السورية الى التورط فى مواجهة مع اسرائيل دون إعداد كاف وعلى المسرح الإسرائيلى، وهو ما لم تنجح فى تحقيقه فى معظم المحاولات ، بل كانت نتائج الأعمال العسكرية فى لبنان نتائج لا تتناسب مع حجم القوات وتكلفة العمليات .

ويلاحظ أن الدور السورى فى لبنان قد تعرض لمحاولات من الضغط الخارجى من جانب الولايات المتحدة التى ظلت تسعى الى تحقيق التسوية السلمية من خلال انفرادها بدور متميز فى هذه المسألة ، ومن ثم مارست ضغوطا شديدة على الجانب السورى فى مرحلة ما قبل انعقاد مؤتمر مدريد ، ولعل الدور الذى لعبته الولايات المتحدة بالتنسيق مع اسرائيل فى وصول بشير الجميل ثم أمين الجميل الى الحكم كان يمثل أحد التحديات التى وجهت مباشرة الى الدور السورى فى لبنان فى نطاق عملية الضغط على سوريا كطرف معارض للتسوية فى ذلك الوقت ، وقد لعبت الولايات المتحدة دورا هاما فى أزمة الفراغ الدستورى فى لبنان والتى تمثلت فى انتهاء مدة رئاسة أمين الجميل دون التوصل الى انتخاب رئيس آخر لتعذر انعقاد مجلس النواب اللبنانى لإنتخاب الرئيس الجديد ، وقد سلم الجميل السلطة الى ميشيل عون وباتت هناك إزدواجية على مستوى الحكومة ، وفراغ على مستوى مؤسسة الرئاسة ، ومن ثم مثل هذا تهديدا مباشرا للكيان اللبنانى الذى حرصت سوريا على

الحفاظ عليه(٢١) ، وإن كانت قد نجحت سوريا من خلال علاقاتها بالقوى اللبنانية فى علاج هذا الموقف بعد ذلك ، كما أن هجمات قوى المقاومة على القوات الأمريكية كانت ردا مباشرا على السياسة الأمريكية الأمر الذى دفع الولايات المتحدة الى سحب قواتها من لبنان .

وهكذا تقدم السياسة السورية فى لبنان نموذجا آخر من نماذج التفاعل بين القوى الإقليمية والدولية على الساحة اللبنانية .

**رابعا : العدوان الإسرائيلى الأخير على لبنان (٢٢) :**

يمثل هذا العدوان الإسرائيلى الأخير على لبنان فى أبريل ١٩٩٦ نموذجا آخر من نماذج استخدام الساحة اللبنانية للقيام بأعمال تستهدف تليين موقف سوريا فى نطاق المفاوضات المتعلقة بعملية التسوية ، فلقد بدا مؤكدا أن المسار السورى واللبنانى هو من أعقد المسارات بالنسبة لإسرائيل ، ومن هنا كان لابد من القيام بعمل ما للضغط على الجانب العربى ، من ناحية أخرى فإن الرؤية الإسرائيلية للتسوية السلمية وترتيبات الأوضاع فى المنطقة بعد اتمامها تقوم على أساس أن تكون إسرائيل المركز الإقتصادى للمنطقة ، وقد رأت إسرائيل فى لبنان العنصر الإقليمى المحتمل لمنافستها فى القيام بهذا الدور ، ومن ثم رأت أن تقوم بعملية إجهاض مبكر للبنان الذى يسعى الى إعادة البناء والإعمار ، محاولة خلق إدراك معين لدى لبنان وهو أن عملية الإعمار ترتبط بالتسوية ، وأن الدور اللبنانى فى المستقبل لابد وأن يكون فى نطاق الترتيبات المزمع اقامتها(٢٣) ، من جانب آخر سعت اسرائيل الى القضاء على أحد عناصر القوة لدى الجانب العربى ممثلا فى قوى المقاومة اللبنانية(٢٤) ، وخلق نوع من أنواع الصراع بينها وبين الدولة اللبنانية ، وهو ما لم يتحقق .

**الخلاصة :**

إن ما نخلص اليه من خلال هذا العرض أن بدء عملية التسوية السلمية لأى صراع لا تعنى نهاية المطاف ، وإنما هى عملية بالغة التعقيد لأنها تقوم على أساس علاقات القوة بين أطرافها ، ومن ثم ما لم يكن التوازن بين هذه الأطراف توازنا مناسبا فإن كل طرف سيسعى للقيام بأنشطة بعضها بهدف الحفاظ على الوضع القائم ، وبعضها بهدف تعديله ، وبعضها بهدف التأثير على إرادة الطرف الآخر ، وهذا بهدف الوصول الى تحقيق أفضل ما يمكن تحقيقه من أهداف من خلال عملية التسوية ، وفى نطاق صراع معقد كالصراع العربى الإسرائيلى ، كان لابد لأطرافه من البحث عن نقطة أو موضع رخو للقيام بمثل هذه الأنشطة ، وكان لبنان هو الموضع الملائم لذلك بحكم خصائصه وظروفه ، ومن ثم كانت الأحداث التى تدور على الأرض اللبنانية تعبر عن حقيقة التفاعلات بين أطراف الصراع فى المنطقة والقوى المعنية به .

---

**الهوامش والمراجع :**


١- أمين هويدى ، التسويات الكاملة والتسويات الناقصة ، الحياة ، لندن ، ٩٦/٤/٢٨ .

٢- طلال سلمان رئيس تحرير جريدة السفير اللبنانية فى ندوة "ماذا يحدث فى لبنان؟" ، المستقبل العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١١٧ ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ١٥٣ .

٣- فيصل جلول ، عشر سنوات على الحرب الأهلية فى لبنان ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، العدد ٨٢ ، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ١١ .

٤- الياس سابا ، الأزمة اللبنانية الى أين ؟ المستقبل العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١٣٥ ، مايو ١٩٩٠ ، ص ٨٨ .

٥- المرجع السابق ، ص ٨٧ .

٦- د. أنطوان نصرى مسرة ، معضلة المساواة والمشاركة فى أنظمة الحكم العربية : الحالة اللبنانية ، المستقبل العربى ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٨٩ ، ص ٦٤ .

٧- جهاد الزين ، مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسى فى لبنان ، المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ١٤٣ ، يناير ١٩٩١ ، ص ٦١ .

٨- الياس سابا ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

٩- كان أول من أشار الى ذلك مايكل هيدسون فى دراسة حول لبنان بعنوان الجمهورية المزعزعة فى الشرق الأوسط عام ١٩٦٨ ، أنظر تفصيل ذلك وحيد عبد المجيد ، الأزمة اللبنانية سيناريوهات المستقبل ، السياسة الدولية ، العدد ٧٨ ، اكتوبر ٨٤ ، ص ١٨ : ص ١٩ .

١٠- فيصل جلول ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

١١- الياس سابا ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

١٢- المرجع السابق ، ص ٨٨ .

١٣- أنظر : ندوة ماذا يحدث فى لبنان ؟ مرجع سابق ، ص ١٥٩ : ١٦٠ .

١٤- أسامة الغزالى حرب ، حول مستقبل المقاومة الفلسطينية ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، العدد ٧٠ ، أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ١٣٢ : ص ١٣٣ .

١٥- أنظر : قاسم جعفر ، المواجهة السورية الإسرائيلية ١٩٨٢ نتائج ودروس للمستقبل ، الفكر الإستراتيجى العربى ، بيروت ، معهد الإنماء العربى ، العدد ٦-٧ ، يناير ، مايو ١٩٨٣ ، ص ٥٩ : ص ١٠٦ .

١٦- حسن أبو طالب ، تطور الدور الأمريكى وغزو لبنان ، السياسة الدولية ، العدد ١٧٠ ، مصدر سابق ، ص ١٤٤ : ص ١٤٥ .

١٧- معن باشور ، مستقبل العلاقات اللبنانية السورية ، المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ١٤٣ ، يناير ١٩٩١ ، ص ٧٣ : ص ٩١ .

١٨- جورج ديب ، تحديات النظام الإقليمى على المستوى السياسى ، مجلة أبعاد بيروت ، المركز اللبنانى للدراسات ، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٩٥ ، ص ١٣٥ .

١٩- معن باشور ، مرجع سابق ، ص ٨٥ : ص ٨٦ .

٢٠- جورج ديب ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

٢١- أنظر حول هذه الورقة : ندوة ماذا يحدث فى لبنان ؟ مرجع سابق ، ص ١٥٨: ص ١٦٢ .

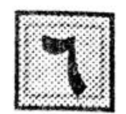
٢٢- حول العدوان الإسرائيلى الأخير أنظر : ندوة العدوان الإسرائيلى على لبنان ، المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ٢٠٨ ، يونية ١٩٩٦ ، ص ١٢٦ : ص ١٥٠ .

٢٣- معن باشور ، لبنان أرض الحروب الإسرائيلية الأطول ، الحياة ، لندن ، ١٩٩٦/٥/٢ .

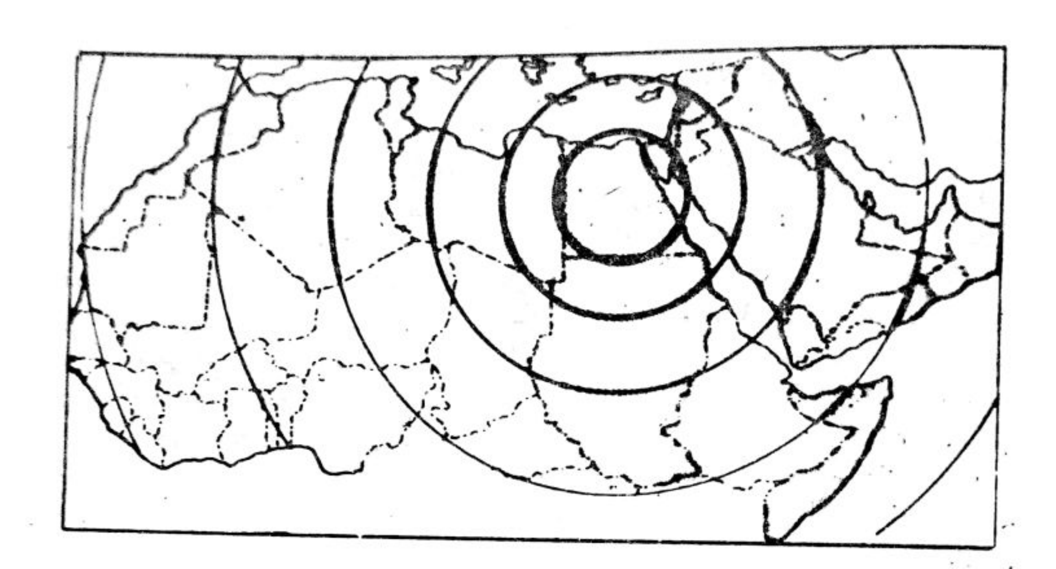
٢٤- شفيق ناظم الغبرا ، التصعيد العسكرى فى لبنان بين الأهداف الإسرائيلية وأهداف حزب الله ، الحياة ، لندن ، ١٩٩٦/٤/٢١ .







# العلاقات السورية - الايرانية : محدد التسوية السلمية



ايمن السيد عبدالوهاب

يشغل ملف الجنوب اللبنانى وموقع حزب الله فى المقاومة الوطنية ، حيزا كبيرا من العلاقات الثنائية السورية - الايرانية ، لما ينطوى عليه هذا الملف من تداعيات ، باتت معها العلاقات الثنائية موضع اهتمام خاص سواء على الساحة اللبنانية أو فى الساحتين الاقليمية والدولية .

وإذا كانت الأحداث المتسارعة التى تشهدها عملية التسوية السلمية والساحة اللبنانية ، قد سلطت الأضواء على حزب الله فى أحد جوانبها ، فانها تثير كذلك تساؤلات حول حقيقة العلاقة الأرتباطية بين سوريا وايران ، وقدرتهما على تعظيم أهدافهما وتثبت قدرتهما المتجددة على التكيف والتلاؤم مع مستجدات الواقع الاقليمى ، ولاسيما مع تغيير سوريا لخريطة تحالفاتها الدولية ، ونجاحها فى إعادة الجسور مع الغرب وموقع هذه التغيرات على صعيد العلاقات فيما بينهما . وفى هذا السياق ، سوف يتناول التقرير قضية التسوية وموقعها فى العلاقات السورية الايرانية من خلال محددات العلاقة ومنطق المصلحة الثنائية وآليات توظيف العلاقة الاستراتيجية من جانب كل طرف تجاه الطرف الآخر.

**الإطار العام:**

استتبعت حالة عدم الارتياح العربى بشكل عام والسورى والفلسطينى بشكل خاص من فوز زعيم تكتل ليكود بنيامين نتانياهو برئاسة الحكومة الاسرائيلية ، أن شهدت الساحة العربية نشاطا دبلوماسيا ملحوظا ( لم تعرفه منذ قمة عام ١٩٩٠ أثناء غزو العراق للكويت ) لمواجهة برنامج اليمين المتشدد تجاه العملية السلمية واللاءات الثلاثة الخاصة بنتانياهو ( لا للقدس ، لا للدولة الفلسطينية ، لا للانسحاب من الجولان ) . وهو ما استشعر معه العرب بحرج المأزق التفاوضى ، وخاصة فى ضوء الحديث عن إعادة النظر ( من جانب اسرائيل ) فى المرجعيات القانونية والسياسية التى رسخها مؤتمر مدريد عند بدء عملية التسوية السلمية ، الأمر الذى يعيد المنطقة الى أجواء الصراع من جديد بشكل اكثر حدة وأوسع نطاقا .

بهذه الصورة ، تبدو العلاقات السورية - الإيرانية مرشحة نحو مزيد من التماس ، فايران تنظر للانتخابات الاسرائيلية ونتائجها، باعتبارها إشارة " الى فشل الرهان"

على عـمليـة السـلام فى المنطقـة ، لأن الاسـرائيليين لن يتراجعوا عن تحقيق طموحهم الى الهيمنة على المنطقة فى الوقت الذى حرصت على تدعيم الجهود العربية والسورية ( على وجه الخصـوص ) لمواجهـة التشدد الاسرائيلى . الى جانب سعيها الى عقد قمة إسلامية موازية لقمة القاهرة (٢١يونيو ١٩٩٦) . أما بالنسبة لسوريا فالمعتقد أن تحافظ على إزدواجية حركتها المتعلقة بقبولها اسرائيل كدولة يمكن السلام معها من ناحية ، ومحاولة المحافظة وتدعيم موقفها بمجموعة من الأوراق التفاوضية التى تستطيع من خلالها نسف عملية السلام أو على الأقل تعويق تطبيقها وتأخيرها من ناحية أخرى . فهى تملك ورقة المعارضة الفلسطينية فى سوريا ولبنان . كـمـا يوجـد لهـا نفـوذ على حـزب الله فى الجنوب اللبنانى الذى يمكن امتداده الى القوة المؤيدة له فى ايران المعارضة لأى خطوة على طريق التسوية العربية - الايرانية . وتملك ورقة الاستمرار فى معارضة المشاركة فى المفاوضات المتعددة الأطراف والتى بدون سوريا ولبنان تخلو من مضمونها . بعبارة أخرى ، فأن دخول سوريا حلبة المفاوضات مع اسرائيل ، قد أفرز معه العديد من الآليات والمواقف المرنة والتى تعطى دمشق فى نفس الوقت فرصة المراجعة . فعلى سبيل المثال نجد أن موقف سوريا من العمليات الأنتحارية فى الأراضى المحتلة متوافق الى حد كبير من صيغتها التفاوضية المزدوجة ." سوريا دانت وتدين فى كل مناسبة . لكن الأرهاب فى مفهوم اسرائيل يعنى المقاومة الوطنية ، والمقاومة الوطنية حق مشروع للشعوب نصت عليه مواثيق الأمم المتحدة ومارسته البشرية ، عبر تاريخها الطويل " .

## مفهوم المصلحة :

فى البداية ، ربما يكون من الضرورى التأكيد على منطق المصلحة الذى يحكم العلاقة الأرتباطية بين البلدين وهو مفهوم يتجاوز تلك التفسيرات الضيقة التى سعت لتوصيف العلاقة فى اطار مذهب أو فى إطار تكتيكى مرتهن بفترة محدودة . فمسار العلاقات يشير الى تقاطعات وثيقة املاها تجاوز تلك الأزمات العميقة التى واجهتها . فمنذ قيام الثورة الايرانية ارتبطت سوريا بعلاقات وثيقة مع نظام الخومينى ، وهى العلاقة التى تعززت مع دوران رحى الحرب الايرانية العراقية ، ووقف سوريا الى جانب ايران ، ووقف تدفق النفط العراقى عبر الأراضى السورية . فى المقابل أيدت ايران نظام الأسد فى حملته ضد الاخوان المسلمين . ومابين التأييد المتبادل برز ملف لبنان وتبلور كقاسم مشترك يجمع بينهما

وهنا يمكن تحديد مفهوم الرؤى المزدوجة لحقيقة الدور بين البلدين . فترى سوريا علاقتها بايران "العمق والاستراتيجية" . فهى احدى الأوراق الاستراتيجية التفاوضية التى تلوح بها دائما سوريا باتجاه اسرائيل والولايات المتحدة عند الحديث عن أية ترتيبات اقليمية مستقبلية . أما بالنسبة للرؤية الايرانية ، فانها تنظر لعلاقتها مع سوريا ودعمها لموقفها التفاوضى مع اسرائيل من منظور الحفاظ على الدور والتواجد فى المنطقة من ناحية واعتبار العلاقات مع سوريا بانها "استثنائية وخاصة واستراتيجية" وكونها جسرا للبلاد العربية من ناحية أخرى .

من هنا ، نجد أن الرؤيتين تتوافقان معا فى التأكيد على البعد الاستراتيجى للعلاقات ، وإن اختلفتا فى تشخيص أنماط الصراع فى المنطقة وأساليب ودرجات المواجهة . وربما يكون قبول ايران بدخول سوريا كطرف مفاوض مع اسرائيل دون انعكاسات سلبية على العلاقات البينية ، وهو مارفضته من كل الأطراف العربية الأخرى ، مدخلا ملائما لتفهم الطبيعة المركبة التى تتسم بها العلاقات السورية الايرانية ، والتى تتجاوز معها مجموعة من التناقضات الخاصة بطبيعة النظام( علمانى ، اسلامى) وماهية الدور الاقليمى (فاعل اقليمى ، نموذج اسلامى ) .

فى المقابل ، يمكن الحديث عن تجاوز العلاقة للعديد من الأزمات العميقة . منها اللوم الايرانى للموقف السورى فى " إعلان دمشق " الذى يتجاوز مكانة ايران والمؤيد لحق الامارات فى الجزر المتنازع عليها مع ايران . ومن قبل تأرجحت العلاقات مع محاولات الوساطة بين سوريا والعراق فى أواخر الثمانينات ، وتناقضت المصالح فى لبنان عندما سعت ايران لتوسيع نفوذها من خلال دعم بعض الجماعات السنية المعارضة للوجود السورى فى لبنان . ولعب دور الوسيط فى حرب المخيمات والدخول فى الصراع بين حركة أمل وحزب الله ، بعد أن نجحت ايران فى تفتيت الجبهة الشعبية التى كانت ملتفة حول حركة أمل منذ أنشأها الإمام موسى الصدر . واخيرا تباين الرؤى تجاه المفاوضات مع اسرائيل . وهى جميعا قضايا حملت سمات الأزمة العابرة . وإن بلورت معها رؤيتان ايرانيتان للعلاقات مع سوريا ومستقبلها . ترى الاولى أن سوريا لن تضحى بعلاقاتها المميزة مع ايران خلال مفاوضاتها مع اسرائيل ولن تساهم فى ضرب حزب الله فى لبنان أو تحجيمه . ويستند أصحاب هذه الرؤية على شخصية الرئيس السورى باعتبارها الضامن للخط السياسى السورى الذى ترحب به طهران . والذى لايتصور تغييره حتى فى أعقاب تحقيق تسوية مع اسرائيل حتى تتجنب دمشق أى محاولات لتهميش دورها الاقليمى. كما أن دمشق لن تتخلى عن علاقتها الجديدة مع حزب الله الذى يحرص على توثيق علاقته الاستراتيجية مع سوريا ، لكونها العلاقة الوحيدة المتاحة له فى ظل الرفض العربى لهذا الحزب ولاصرار اسرائيل والولايات المتحدة على ملاحقته . وتمثل هذه الرؤية الجانب المتفائل لمستقبل العلاقات السورية - الايرانية .

اما الرؤية الثانية التى تحد من هذه التفاؤل وتنظر بالريبة لمستقبل هذه العلاقات ، فتستند على الحرص السورى على استعادة الجولان بالأساس واستمرار دورها فى لبنان كاستراتيجية قائمة على تحديد دورها الاقليمى . وهو مايثير المخاوف من قبول سوريا لتقديم تنازلات فى مقابل المحافظة على هذه الاستراتيجية .

وينطلق أصحاب هذه الرؤية من مواقف سوريا المتغيرة سواء بحضورها لمؤتمر مدريد او انخراطها فى خيار

التحالف الدولى ضد العراق ، باعتبارها نقاط تحول رئيسية فى الاستراتيجية السورية ، ومن ثم تصبح علاقة سوريا بايران وحزب الله عقبة أمام تحديد دورها الذى سيخضع للنظام الاقليمى الجديد بمستلزماته السياسية والاقتصادية وضوابطه الأمنية .

**محددات الدور والسلوك :**

يشير مسار العلاقات الثنائية ، الى أهمية التفرقة بين مستويين من مستويات التحرك الدبلوماسى منذ اعلان الجمهورية الاسلامية ( فى ابريل ١٩٧٩ ) وحتى الآن . المستوى الاول أرتبط بفترة الأمام الخمينى وتبنت فيها ايران "الاستراتيجية الثورية" . فعملت على إرساء النظام الثورى فى الداخل وتصدير الثورة وقد تعرضت خلالها ايران الى عزلة شبه دولية (١٩٧٩ - ١٩٨٩) . أما المستوى الثانى ، فقد ارتهنت بتولى هاشمى رافسنجانى رئاسة الجمهورية وحدوث نوع من التوافق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية مما أعطى قوة دفع للانتقال من مرحلة الثورة الى مرحلة الدولة وحدوث تحول تدريجى عن بعض الثوابت فى السياسة الايرانية خاصة فى مجال تصدير الثورة ، ليصبح الدعم المقدم للحركات الثورية والاسلامية محل مراجعة كبيرة ، وذلك أستنادا لأولويات المشروع التنموى الحضارى على الأهداف الثورية . وقد ساهمت هذه التغيرات فى رحجان سياسات محددة فرضتها التطورات العالمية وفى مقدمتها اختلال التوازن الجيوستراتيجى العالمى من جراء أنهيار كتلة اوروبا الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتى . وبالتالى كان تبنى القيادة الايرانية لمقاربات متوازنة مع المعطيات الدولية ، مثال ذلك : الموقف من الغزو العراقى للكويت ، وحالة الحياد التى سعت الى إظهار طوال الأزمة . وماتضمنه موقفها من رسائل مباشرة وضمنية . فقد بادرت برفض الغزو العسكرى للكويت وحدوث تبديل للخريطة الجيوسياسية فى المنطقة . كما رفضت مكافأة النظام العراقى بالتنازل عن جزيرتى وربة وبوبيان كسبيل لإنهاء الأزمة ، وإن احتفظ الموقف الايرانى لنفسه بمعارضة مبدأ التدخل الأجنبى وممانعة الهيمنة الامريكية على المنطقة . ولايعنى ذلك أن التحول الانقطارى للسياسة الخارجية الايرانية ، كما يتضح من المستويين - السابقين - قد قابله انقطاع فى فكرة وايديولوجية الدولة التى تسع لتقديم النموذج القائم على شرعية النظام الاسلامى ومصداقيته العالمية . وبعيدا عن الخوض فى التفاصيل الخاصة بالرؤية الايرانية الخاصة بملء الفراغ الايديولوجى فى العالم الثالث ، عقب سقوط الايديولوجية الماركسية ومواجهة الولايات المتحدة الامريكية على اساس نظام قيمى مستمد من الاسلام .

وعلى هذا النحو ، يمكن تحديد مجموعة من الأهداف الايرانية تجاه المنطقة ككل وتجاه منطقة الخليج على وجه الخصوص : -

١ - تكثيف الجهود وتركزها باتجاه تجميع كافة الامكانيات والموارد الاقتصادية لتحقيق التنمية . وفى هذا الاطار سعى الرئيس رفسنجانى لاصلاح اوضاع الدولة الاقتصادية والاجتماعية ، بالاستناد الى أليات السوق وماتتضمنه من سياسات للخصخصة والغاء القوانين المعوقة للاستثمار . وهو مايعنى ضرورة فتح قنوات الأتصال مع كافة الأطراف الدولية وفك الحصار الاقتصادى المفروض عليها .

٢ - تثبت حالة الاستقرار فى منطقة الخليج وتدعيم أمنه حتى لاتجد القوات الأجنبية سبيلا للبقاء فى المنطقة وهو ماترفضه ايران لما يشكله هذا الوجود من حساسية عند معظم الأجنحة السياسية داخل أيران .

٣ - رغبة القيادة الايرانية فى المشاركة الفعلية للترتيبات الأمنية فى منطقة الخليج . بما يعنى حرصا ايرانيا على استمرار دورها كاحدى القوى الاقليمية فى الخليج . وكانت ايران قد تحفظت على إعلان دمشق ووصفته بالقصور وعدم الشمول لمصالح كافة دولة المنطقة .

وانطلاقا من هذه الأهداف ، استطاعت ايران أن توظف ثمار نشاطها الدبلوماسى وتوافقها -نسبيا- مع مواقف دول التحالف عبر اتجاهين أولهما إخراج العراق من معادلة توازن القوى فى المنطقة لفترة قادمة ، وثانيهما التوافق مع ربط أزمة الخليج بقضية الصراع العربى الاسرائيلى ، وما استتبعها من أحداث على مسارات المفاوضات . وفى هذا السياق ، يتجلى الموقف التكتيكى من حيث الانطلاق من قاعدة الرفض لمنطق التسوية السلمية ككل ومقتضيات التمايز بين المسارات التفاوضية المختلفة لتتراوح بين التوافق مع القيادة السورية ورؤيتها الخاصة بالمفاوضات من ناحية ، وبين التشدد ومعارضة نتائج المسارين الفلسطينى والأردنى من ناحية أخرى ، واتساقا مع هذه الرؤية جاء السلوك الايرانى مدفوعا بخطها السياسى والمحددات الاقليمية معا . ويتجلى ذلك فى عدد من القضايا التالية ، والتى لعب فيها التماس المباشر فى العلاقات السورية الايرانية ، الدور الاكبر فى توفيق المواقف المشتركة بما يعزز الموقف التفاوضى السورى من ناحية ، ويراعى المصالح الايرانية ودورها فى المنطقة من ناحية أخرى .

**أ - الرؤية للسلام :**

تتفق الدولتان على كون السلام الشامل واستعادة الحقوق العربية هو الجوهر الواجب المحافظة عليه ، وإن تباينت الرؤية الخاصة بآليات المحافظة على هذا الجوهر واستعادته . فايران تعارض عملية السلام وترفض الاعتراف باسرائيل ، وتنظر الى مؤتمر مدريد الذى أدار مفاوضات السلام، كنظرة استسلامية ( من جانب العرب ) وكونه " قضى على أخر ورقة فى أيدى العرب " وانه حسم الصراع لصالح اليهود . من هنا ، نجد أن وزير الخارجية الايرانى على اكبر ولاياتى ، عند تشخيصه لمرتكزات السياسة الخارجية الايرانية ، قد ربط بين القضيتين اللبنانية والفلسطينية كواجهة لمقاومة الاعتداءات الصهيونية . ومن المعروف أن ايران تعاملت منذ اندلاع ثورتها الاسلامية مع الصراع العربى الاسرائيلى باعتباره صرعا حضاريا بين

الأمتين الاسلامية واليهودية ، وليس صراعا سياسا دائما على اغتصاب حقوق بعض الاطراف . في حين تتعامل سوريا مع المفاوضات كسبيل لاستعادة حقوقها وتحرير أرضها من جانب ، والتوافق مع المعطيات المتغيرة في المنطقة من جانب آخر . ومن ثم كان التشدد الايراني تجاه الأردن وفلسطين مبررا من زاوية الرؤية المعارضة لعملية السلام . كما أن تمايز المسلك الايراني تجاه المسارات المختلفة ، يتجاوز في مضمونه فكرة التنسيق مع سوريا ، وإن ترافق التشدد الايراني مع مواقف سورية - في بعض الأحيان - مناظرة تجاه المفاوضات على المسارات الاخرى .

والحقيقة أن استراتيجية اسرائيل التفاوضية القائمة على التلاعب بالمسارات التفاوضية والتركيز على التسويات الجزئية، قد اعطى بدوره عاملا إضافيا لظهور التماس المباشر للعلاقات السورية الايرانية . وهو التماس الذى أستند فى ظاهره لعدد من المواقف التفاوضية على المسارين السورى واللبنانى مع اسرائيل . فالعلاقة الأرتباطية بين المسارين، قد دفعت لتجميد المسار اللبنانى تلقائيا . كما أن الاستراتيجية التفاوضية السورية القائمة على شمولية الحل وإعلاء مبدأ الأرض مقابل السلام ، واستبعاد الاتفاقيات الجزئية . وقد اعطت جميعها تميزا للموقف السورى ولمساره عن باقى المسارات التى اخذت فى الدوران فى سلسلة من التعقيدات والغرق فى التفاصيل التى أوجدتها الاتفاقات المنقوصه التى شهدها المساران الفلسطينى والأردنى .

### ب - ورقة المعارضة الاسلامية :

إستنادا لرؤية ومنطلقات كل من ايران وسوريا للعملية السلمية سعت الدولتان لتبنى الحركات المعارضة لعملية السلام ولاسيما الاسلامية منها كاوراق ضاغطة سواء على الأطراف المفاوضة او باتجاه الولايات المتحدة واسرائيل للحيلولة دون تجاوزهما فى الترتيبات المستقبلية للمنطقة . وإن كان الفارق بين الدولتين يتمثل فى اختلاف المواقع . فالسوريون ينظرون لهذه الورقة من داخل العملية التفاوضية ، ويهدفون لتعزيز مكانتهم على مائدة المفاوضات ، فى حين أن ايران ترى هذه المعارضة كرمز لاستمرار الصراع مع اسرائيل وسبيل لدورها فى المنطقة وتعزيز لمقوماتها الفكرية والعقائدية . وهو مايمكن الوقوف عنده بصورة جلية فى لبنان وفلسطين من خلال حزب الله وحركات الجهاد الاسلامى .

ويبدو أن هذه الحركات ، قد تكتسب أهمية إضافية فى الوقت الراهن ، مع تعثر عملية المفاوضات باعتبارها منبرا للتعبير عن المواقف الايرانية ووسيلة لفرملة المشاريع المطروحة لمستقبل المنطقة وتتجاوزها . من هذا المنطلق ، تنوعت اساليب الدعم وتوطيد العلاقة مع تلك المعارضة . لتتراوح مابين توفير المظلة الاعلامية والدعم بكافة اشكاله . فقد شهدت ايران عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ مؤتمرين لمناصرة المعارضة الاسلامية الفلسطينية، وطرح خيار المقاومة العسكرية كسبيل لاستعادة الحقوق . ومع تبلور التقارب الايرانى مع حركتى حماس والجهاد الاسلامى تزايدت حدة التوتر بين ايران ومنظمة التحرير الفلسطينية التى نظرت لهذا التقارب كنوع من التهديد المباشر لها ولعملية السلام ككل . وهو ماعبر عنه عرفات بقوله أن العمليات الانتحارية قد نفذت "بأمر من ايران وبعض الدول العربية" .

### ج - الحصار والضغط الدولى :

تتشابه الدولتان مع الأختلاف فى درجة الضغط الدولى . فكل من ايران وسوريا تتعرضان لسياسة ضغط مزدوج امريكى - اسرائيلى. فلا تزال سوريا رغم التحسن الظاهرى فى العلاقات مع الولايات المتحدة . تحتل موقعا فى القائمة الأمريكية للدول الراعية للارهاب. وهى ورقة لاتزال تحرص عليها الولايات المتحدة لممارسة نوع من الضغط على القيادة السورية للتخلى عن ورقة احتواء حركات المعارضة لعملية السلام . اما بالنسبة لايران ، فهى مواجهة بحظر شامل قائم على استراتيجية الأحتواء المزدوج (العراق وايران) وحالة عداء واضحة ارتبطت بقيام الثورة الخومينية عام ١٩٧٩ . ويعنى ذلك أن الهدف مختلف فى الحالتين فحالة سوريا تنم عن هدف يرتبط بتحقيق تسوية عربية مع اسرائيل حتى تأتى العملية السلمية مرجحة لمصالح اسرائيل الاقتصادية والسياسية والأمنية فى نهاية المطاف . اما حالة ايران فتتشابك الأهداف من الضغط ، فمن المؤكد أن التطور فى القوة العسكرية الايرانية فيه إشارات منذرة بالنسبة لامن الخليج . وهنا فإن التركيز على الموضوع النووى الايرانى قد يصلح من قبيل التهويل فى حقائق موجودة . كما أن الضغط على ايران قد يفلح فى الحد من تأثيرها السلبى على عملية السلام.

وتقودنا هذه الصورة بدورها ، الى عامل إضافى ظل محايدا - الى حد ما - بالنسبة للسوريين رغم التصريحات الهجومية . ويتمثل هذا العامل فى الاعلان عن التعاون الاسرائيلى - التركى " فى ١٨مارس ١٩٩٦" إذ ذهبت معظم التحليلات فى هذا التوقيت الى كونه موجها ضد ايران بالاساس وليس ضد سوريا ( على الأقل هذه المرحلة ) . ومن ثم فإن انهيار المفاوضات بين اسرائيل وسوريا من شأنه أن يعيد النظر الى هذا التعاون ولاسيما فى ظل التوترات التى تشهدها العلاقات السورية التركية نتيجة الخلاف على تقاسم مياه الفرات ، ودور حزب العمال الكردستانى المعارض للحكومة التركية من جانب وما يمثله التعاون من فرصة لاسرائيل ومجال اكبر لتحريك قواتها باتجاه ايران وسوريا من جانب أخر . من هنا تبدو سياسة التطويق الاسرائيلية للدول العربية وقد انطلقت الى أبعاد مد مجال القوة الاسرائيلية فى اتجاه سوريا وإيران معا ، ولاسيما مع الانباء الاسرائيلية التى ترددت عن القيام بأعمال التجسس وجمع المعلومات عن سوريا وايران من مواقع الأراضى التركية ، ووضع معلومات وصور الأقمار الصناعية الاسرائيلية فى تصرف للجيش التركى فى مواجهته الأمنية مع متمردى " حزب العمال الكردستانى " فى جنوب شرقى الأناضول وشمال العراق . تحديث سلاح الطيران التركى

عن برنامج تبلغ تكلفته ٦٠ مليون دولار ويحظى بدعم من الولايات المتحدة.

وعلى هذه النحو ، يمكن تفهم محاولات الفرملة التى تبديها كل من ايران وسوريا ، للحيلولة دون قيام واشنطن بصوغ الأمن الاقليمى فى المنطقة وفقا لمقتضيات مصالحها الاستراتيجية فقط . وفى هذا الأطار ، يبرز ضخامة الاقتصاد الايرانى وقدرته على التأثير اقليميا . فالقدرة الكامنة فى الاقتصاد الايرانى هائلة بكل المقاييس . وتجعل ايران ليس فقط قادرة على مواجهة سياسة الاحتواء المزدوج الامريكية ، وانما أيضا على تحقيق نمو اقتصادى كبير ة . فمع وجود ستين مليون نسمة ، وثانى احتياطات الغاز فى العالم وكميات هائلة من النفط والقرب من اكثر مناطق العالم نموا حاليا خلال العقود المقبلة فى آسيا ، تتعدد مقومات الدور الخارجى . والملاحظ أن البعد الاقتصادى ومفهوم التعاون قد ارتهن بالأساس بطبيعة التوجهات الخارجية الايرانية . وما إحياء " طريق الحرير " مرة أخرى إلا تاكيد على فشل الحصار الشامل التى سعت امريكا من خلاله الى تطويق ايران " ففى ١٣مايو ١٩٩٦ " تم الاحتفال بافتتاح خط السكة الحديد الرابط بين منطقة " مشهد " فى ايران الى تيجين فى تركمانستان . وهو الخط الذى يربط اوروبا بالشرق الأقصى من خلال صحارى أسيا الوسطى . وتكمن أهمية المشروع فى أنه يعطى ايران اتصالا مباشرا مع كل آسيا الوسطى ومابعدها فى الوقت الذى يعطى الجمهوريات الحديثة الاستقلال هناك منفذ لبضائعها عبر ميناء بندر عباس الايرانى . ومن ثم الى دول الخليج العربى والاسواق العالمية الاخرى . وهو مايتوافق مع الرؤية الايرانية الخاصة بتوظيف قدرتها الجيوسياسية فى بناء معادلة بين دول آسيا الوسطى وأفغانستان من جهة ، وبين العلاقات بالعالم العربى من جهة أخرى . لما يوفره هذا التوازن من متنفس لايران فى وسط آسيا . وعلى نفس المنوال يمكن تفهم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين سوريا وايران ، أستنادا لتقييم ايران لدرجة التماس مع سوريا ، والجدير بالذكر أن سوريا قد احتلت مكانة متقدمة فى الصادرات الايرانية منذ قيام الثورة الايرانية حتى اواخر الثمانينات ، التى أعقبها توقف تام لهذه الصادرات منذ ١٩٩١ ، كنتيجة لعدم سداد سوريا لثمن صادراتها ، وضعف الصادرات السورية الى ايران بما لايمكن لها تسديد سوى جزء محدود من قيمة الصادرات الايرانية الى سوريا . كما أن تزايد إنتاج النفط السورى وتحسن العلاقات السورية الخليجية ، قد ساهما بدورهما فى تراجع مستوى العلاقات الاقتصادية بين دمشق وطهران .

## د – حزب الله والجنوب اللبنانى :

جاء أنفجار الأوضاع على نطاق واسع فى جنوب لبنان على مدار ١٧ (١٢ أبريل – ٢٧ ابريل )يوما لتخالف تلك التوقعات التى ذهبت للتفاؤل بهدوء تلك الساحة بفعل مابدأ من تقدم على المسار الاسرائيلى السورى خلال مفاوضات الميريلاند . وكان للقصف الوحشى للقوات الاسرائيلية على القرى الشيعية فى جنوب لبنان وضد البنية التحتية للبلاد ، تاثير مباشر فى وضع حزب الله (مرة اخرى ) فى دائرة الضوء العالمية وإن كان من منظور مختلف هذه المره . فقد ساعدت الهجمات الوحشية الاسرائيلية على زيادة شعبيته ونفوذه داخل لبنان ، فضلا عن إعادتها اكتشاف اللبنانيين لهويتهم . لما جسدته بوقوف كافة القوى السياسية اللبنانية ضد هذه الهجمات واعتبارها موجهة الى كل اللبنانيين وليس الى طائفة محددة . كما أن فشل مايسمى بعمليات " عناقيد الغضب" فى تحقيق سلام دائم لحدود اسرائيل الشمالية ، قد عزز بدوره من مفهوم المقاومة الوطنية، ودور كل من ايران وسوريا تجاه هذه المقاومة ، ولاسيما فى ضوء التوقعات الخاصة بتصعيد أشكال الصراع فى الجنوب مع تعثر مسيرة السلام .

والحقيقة إن ظروف نشأة حزب الله عام ١٩٨٢ ، قد فرضت بدورها نمطا من العلاقات الترابطية مع كل من ايران وسوريا ولعبت فيها المتغيرات السياسية والاجتماعية والايديولوجية التى شهدتها الساحة اللبنانية والمنطقة العربية، محددا رئيسيا فى تحديدا الخط السياسى لحزب الله وعلاقته بباقى القوى السياسية اللبنانية . فقد جاءت نشأة الحزب مع الاحتياج الاسرائيلى للبنان ، وسماح سوريا لرجال الجيش الثورى الايرانى بدخول لبنان حتى وصل عددهم إلى ٢٥٠٠ رجلا ليشكلوا نواة حزب الله اللبنانى الذى ضم مابين ١٠ – ١٢ الف شيعى ، وأحاط نفسه بغطاء اجتماعى عبر " أسرة التآخى " التى يرعاها الشيخ محمد حسين فضل الله . وقد أنطلق الحزب من فلسفة غياب دور " الدولة المركزية ( فى ذلك الوقت ) الى تبنى استراتيجية محددة تقوم على عدد من الأهداف الخاصة والمتجاوز لدور لبنان : –

– اعتبر حزب الله الجنوب اللبنانى ورقة رابحة له ضد اسرائيل لتوسيع العمليات الفدائية ضدها .

– الدعوة الى تحرير القدس والزحف نحوه .

– رفض وجود القوات الدولية .

– تنافس حزب الله وحركة أمل فى السيطرة والنفوذ على الأحياء الشيعية جنوبى بيروت من منطلق ان حزب الله يرى ضرورة تكوين دولة إسلامية فى لبنان بينما تدعو حركة أمل الى الفاء الطائفية وإقامة دولة علمانية .

وكان لهذه العناصر التى تخالف توجهات حركة أمل ، انعكاساتها المباشرة على العلاقات الايرانية – السورية كنتيجة لتعارض المصالح والروئ . وقد انتهت هذه الصورة منذ عام ١٩٩٠ ، مع سعى حزب الله للاندماج فى الكيان اللبنانى ، وتغيير خطة السياسى على مستوى الساحة اللبنانية ولاسيما فيما يتعلق بالعلاقة مع السلطة المركزية والقوى السياسية الأخرى.

ومن المظاهر البارزة أيضا : تاثير حالة التنسيق السورى – الايرانى فى إنهاء مرحله الدعم المباشر – نسبيا – لحزب الله وإدخال الحكومة اللبنانية كطرف رابع فى هذا المثلث . فقد شهد التفجر الأخير للأحداث دعما عبر الدولة

والحكومة اللبنانية . وهو مايمكن تفسيره فى إطار السعى السورى لتعزيز مكانة الحكومة اللبنانية وتثبيتها على كافة المستويات داخليا وخارجيا . كما أن زيادة وزير الخارجية الايرانى عام ١٩٩٢ ( تعد الأولى لمسؤول ايرانى كبير منذ قيام الثورة الايرانية ) قد ترجمت هذا المعنى بوضوح . فايران التى رعت فكرة تأسيس حزب الله اللبنانى منذ طرحها كفكرة عام ١٩٨٠ ، ليسير وفقا للنهج الفكرى الخومينى . وفى الدراسة الخاصة بالدكتورة نيفين مسعد " أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الايرانية تجاه المنطقة العربية ١٩٨٩ - ١٩٩٣ " تشير الى دعم مادى من جانب ايران الى حزب الله يقدر بـ ٨٠ مليون دولار، وهو مالا يستقيم مع تأزم الوضع . كما ترصد الدراسة تغير التوجهات الايرانية وانطلاقها موخرا من قناعة بصعوبة تطبيق نموذج الجمهورية الاسلامية فى مجتمع تعددى كالمجتمع اللبنانى . كذلك فإنه مع التوجهات الداعية لجذب الاستثمارات والقروض الغربية ، لم تعد تنظر الى لبنان بالضرورة كساحة لمواجهة الغرب باستخدام سلاح الرهان ، وهو مايمكن ملاحظته فى الاتصالات الجارية بين ايران والحكومة اللبنانية واستجابتها للمساهمة فى إعادة إعمار لبنان .

ومن مظاهر التطور التى شهدها حزب الله مؤخرا والتى تتماشى مع الطابع الاستقلالى للحزب بدرجه ما . ودعت البعض لوصفه بأنه إنشقاق بين فرع حزب الله فى لبنان وبين المقر العام العام للحزب فى طهران ( حركة حزب الله تحتفظ بفروع لها فى ١٨ دولة من بينها لبنان ) ، اعلان الشيخ محمد حسين فضل الله بأنه أصبح مرجع التقليد للشيعة فى لبنان ، الأمر الذى ينذر بخطر التناحر والانقسام فى الاوساط الشيعية اللبنانية الموالية لطهران، بفعل الاعتراف بفضل الله مرجعا دينيا جنبا الى جنب مع اعتبار على خامنئى مرشدا أعلى لها فى السياسة ، مقابل مجموعة لن تعترف بأى دور لخامنئ اطلاقا .

وإذا ما أضفنا أن نصف شيعة لبنان يدعمون حركة أمل ، التى تختلف عن حزب الله ، بكونها لا ترتبط ارتباطا عضويا بطهران . بما يعنى أن شيعة لبنان قد ينقسمون فى آخر الأمر الى عدة فرق .

وهكذا ، تبدو الروئ المتقاربة والمصالح المتقاطعة ، وقد وضعت قضية الشرق الاوسط كمحدد رئيسى فى العلاقات الايرانية - السورية الأمر الذى حدا بالولايات المتحدة واسرائيل لتحميلهما أسباب تعثر عملية التسوية السلمية فى كثير من الاحيان . فمن ناحية يعطى التعاون بين البلدين لسوريا خط رجعة إذا لم تستجب اسرائيل لمطالبها . كما أن التأييد الايرانى لحزب الله فى جنوب لبنان يعطيها الفرصة كما يعطى سوريا القدرة على إزعاج اسرائيل كلما بات طريق التسوية مسدودا . وأخيرا يمكن التاكيد على مفهوم المصلحة المشتركة كمحدد للعلاقات الثنائية ومفسرا للحرص المتبادل على تطويق الأزمات العارضة فى العلاقة . وإن كان الحديث عن مستقبل العلاقات فى ضوء تشابك التفاعلات وتعقدها ، كما تظهرها المنطقة حاليا ، تطرح بدورها إستمرار حاجة الطرفين لبعضهما وامتلاك الإرادة على تقبل مصالح الطرف الآخر التى لا تتقاطع مع مصالحه .

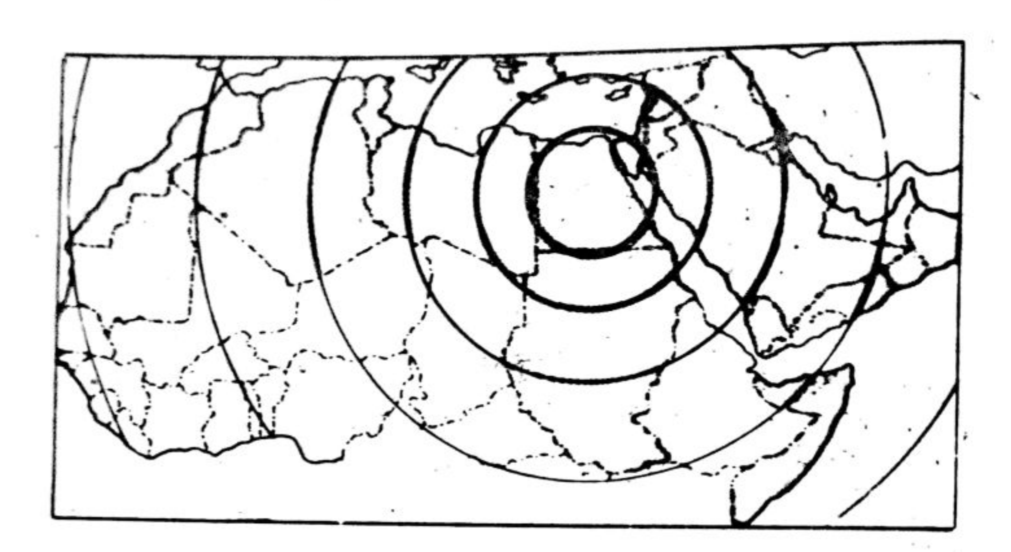









# العلاقات الاسرائيلية الخليجية والمغاربية



## اشرف راضى

أثار فوز بنيامين نتنياهو ، زعيم تكتل الليكود ، بمنصب رئيس الوزراء فى الانتخابات التى جرت مؤخرا فى اسرائيل العديد من التساؤلات حول مستقبل العلاقات الاسرائيلية مع البلدان الخليجية والمغاربية ، التى بدأت أولى خطواتها لتطبيع العلاقات مع الدولة العبرية . فقد حث وزير الخارجية القطرى ، الشيخ حمد بن جاسم آل ثانى، رئيس الوزراء الاسرائيلى المنتخب على مواصلة عملية السلام فى الشرق الأوسط ، وحذره من أن بلاده قد تتحول عن سياسة التعامل المباشر مع اسرائيل فى حالة عدولها عن التزاماتها بمواصلة عملية السلام . بينما توقع مراقبون ، استنادا إلى تصريحات مسؤولين مغاربة ، أنه لن يكون هناك المزيد من الخطوات المغاربية فى اتجاه تكريس التقارب والتطبيع مع اسرائيل خلال الأشهر المقبلة حتى تتضح مواقف حكومة نتنياهو فى المسارين السورى والفلسطينى .

وتتسق هذه المواقف الخليجية والمغاربية مع الحجة الرئيسية التى كانت هذه الدول تسوقها فى مواجهة منتقدى تحركها بخطوات سريعة لتطبيع علاقاتها التجارية والاقتصادية مع اسرائيل قبل التوصل إلى السلام الشامل والعادل فى المنطقة . وتقوم هذه الحجة على أفتراض أن تطبيع العلاقات مع اسرائيل انما يهدف إلى تدعيم عملية السلام والمفاوضات الثنائية على مختلف المسارات ، فضلا عن المفاوضات متعددة الأطراف . وأشار المسؤولون فى هذه الدول ، باستمرار ، إلى ارتباط تطبيع العلاقات مع اسرائيل بمدى التقدم الذى يتم احرازه فى المفاوضات . وتتعارض هذه الحجة مع وجهة النظر المعارضة للتطبيع ، والتى ترى أن من شأن هذه العلاقات اعطاء اسرائيل مزايا مجانية دون مقابل يتمثل فى التزامها بقرارات الأمم المتحدة والانسحاب من الأراضى العربية التى تحتلها ، ومن شأنها أيضا تشجيع اسرائيل على تبنى مواقف متشددة فى المفاوضات .

ثمة رأى آخر يذهب إلى أن هذه الأطراف العربية التى عجلت بتطبيع علاقاتها مع اسرائيل انما فعلت ذلك مدفوعة بمخاوفها أو مصالحها الذاتية . فمن ناحية ، فإن هذه الدول سارعت إلى توقيع اتفاقيات مع اسرائيل فى أعقاب التوصل إلى اتفاقيات على المسارين الفلسطينى والأردنى لكى تضمن مكانها فى أى ترتيبات مستقبلية فى المنطقة بعد التوصل إلى التسوية الشاملة على المسارات الأخرى . ومن ناحية ثانية ،

سعت هذه الدول إلى تحقيق بعض المكاسب التجارية والاقتصادية المباشرة، والاستفادة مما يمكن أن يقدمه التعاون مع اسرائيل من منافع فى مختلف المجالات .

واذا كان نتنياهو قد بادر بالاتصال بكل من السلطان قابوس بن سعيد ، سلطان عمان ، وبالشيخ حمد بن جاسم آل ثانى ، وزير خارجية قطر ، لتأكيد أنه سيواصل السير فى عملية السلام على كافة المسارات ، مما يشير إلى حرصه على استمرار العلاقات مع هاتين الدولتين وتدعيمها ، فإن ذلك لايعنى بالضرورة ، أن الدول التى بادرت إلى تطبيع علاقاتها مع اسرائيل قادرة على التأثير على مواقفها فى المفاوضات . فهذه القدرة محدودة بعدد من القيود ، من بينها : أن هذه الدول لاتستطيع التراجع عما تحقق على مستوى العلاقات مع اسرائيل ، فعلى سبيل المثال ، استبعد مسؤولون قطريون أى تغيير فى وضع مشروع الغاز ، أو مكتب التمثيل التجارى الذى افتتح مؤخرا فى الدوحة ، وكذلك من المستبعد أن تتراجع سلطنة عمان أو تونس والمغرب ، عما حققته من علاقات مع اسرائيل ، الأمر الذى يعنى أن الحكومة الجديدة فى اسرائيل لن تكون مضطرة إلى اتخاذ أى خطوات من أجل الحفاظ على ماتحقق على صعيد علاقات اسرائيل بهذه الدول.

كذلك ، تجدر الاشارة إلى أن المستوى الذى تحقق أكثر مما كان يحلم به نتنياهو ، رئيس الوزراء المنتخب . ففى واقع الأمر ، فإن الانفتاح الاسرائيلى على العالم العربى ككل قد ارتبط بتصور شيمون بيريز " للشرق الأوسط الجديد " ، وهو تصور يقوم على افتراضات يعتبرها الليكود ، وزعيمه نتنياهو ، غير واقعية وتتجاهل الحقائق القائمة فى الشرق الأوسط والعالم العربى ، والتى تفرض على اسرائيل أن تعول على بناء قوتها الذاتية ، بأكثر مما تعول على الانفتاح على العالم العربى . وترى أن مشروع بيريز غير واقعى . لكن ، هل يعنى هذا التقدير أن تتجاهل حومة الليكود ماتحقق على صعيد علاقات اسرائيل مع المحيط العربى ؟ ألم تساهم هذه العلاقات فى تغيير رؤية الليكود لعملية السلام ، من خلال المنافع التى تحققت والمنافع التى من المأمول تحقيقها فى حالة التوصل إلى تسوية شاملة على كافة المسارات ؟ وهل تدفع هذه المنافع الليكود إلى القبول أكثر بصيغة الأرض مقابل السلام ، أى أنها تعوض أى تخل عن الاراضى ؟ وماهو تأثير هذه العلاقات على الأطراف العربية ؟ هل تدفع هذه العلاقات فى اتجاه تكوين قوى اجتماعية واقتصادية تستفيد من العلاقات مع اسرائيل ، وتشكل بالتالى قوة ضغط على حكوماتها من أجل الحفاظ على مستوى العلاقات وتطويرها وتعميقها ؟

ان الاجابة على هذه التساؤلات تقتضى تقييم العلاقات الاسرائيلية مع دول المحيط العربى ؟ ويقصد بها الدول العربية التى لايوجد لاسرائيل حدود مشتركة معها ، مع التركيز بوجه خاص على مجموعتى الدول الخليجية والمغاربية.

**علاقات اسرائيل بالمحيط العربى:**

حتى أوائل عام ١٩٩٦ ، لم يكن لاسرائيل أى علاقات رسمية مع الدول العربية ، باستثناء مصر والاردن ، حيث ترتبط معهما بعلاقات دبلوماسية كاملة ، والمغرب ، حيث ترتبط معها بعلاقات عند مستوى أقل ، تتمثل فى مكتب اتصال لكل منهما ، وعلاقات تجارية ومصرفية ، فضلا عن الزيارات الرسمية المتكررة . غير أن الشهور الأولى من عام ١٩٩٦ شهدت تقدما ملحوظا فى علاقات اسرائيل بكل من تونس وقطر وسلطنة عمان ، تمثل فى افتتاح قسم لرعاية المصالح بين كل من تونس واسرائيل ، وتبادل التمثيل التجارى بين الأخيرة وكل من سلطنة عمان ودولة قطر . وهذا التقدم كان تتويجا لاتصالات مكثفة بين اسرائيل والدول العربية ، والتى تزايدت فى أعقاب توقيع الاتفاق الفلسطينى – الاسرائيلى فى واشنطن فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، ودخلت مرحلة جديدة فى أعقاب توقيع الاتفاق الاردنى – الاسرائيلى فى اكتوبر ١٩٩٤ .

وتعبر هذه الاتصالات عن تحول عام فى مواقف الدول العربية من اسرائيل، تمثل فى مشاركة الدول العربية فى مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط فى أكتوبر ١٩٩١ ، حيث شارك فى المؤتمر ممثل لكل من دول مجلس التعاون الخليجى ودول اتحادالمغرب العربى . كما تمثل هذا التحول فى مشاركة دول خليجية ومغاربية فى المحادثات متعددة الأطراف ، وهو اطار تفاوضى جرى تصميمه على نمو يسمح باشراك الدول التى لاتوجد حدود مشتركة ، ومن ثم قضايا مشتركة ، بينها وبين اسرائيل ، فى عملية تفاوض مباشرة مع الدول العبرية . ولم يتقصر الأمر على مشاركة هذه الدول فى المحادثات متعددة الأطراف وحسب ، وانما استضاف بعضها هذه المحادثات ، وبالتالى سمح لمسؤولين اسرائيليين بزيارة هذه الدول ، وأصبح بعضها مقرا للجان التى أسفرت عنها المحادثات متعددة الأطراف .

ففى ابريل عام ١٩٩٤ ، استضافت سلطنة عمان اجتماعات لجنة الموارد المائية المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف ، والتى شارك فيها وفد اسرائيلى ، كما أختيرت العاصمة العمانية ، مسقط ، لتكون مقر المركز الدولى لتطوير تكنولوجيا تحلية مياه البحر . وفى مايو من العام نفسه ، عقدت لجنة الحد من التسلح اجتماعاتها فى العاصمة القطرية ، كما اختيرت المنامة ، عاصمة البحرين ، لتكون مقر اجتماعات لجنة البيئة فى شهر أكتوبر، وعقد فى مدينة الدار البيضاء المغربية مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى نهاية أكتوبر ، وكانت تونس مقرا لاجتماعات لجنة الحد من التسلح فى ديسمبر ١٩٩٤ .(١) كما أن دولا أخرى كانت مقرا لمثل هذه المحادثات التى تقاطعها كل من سوريا ولبنان ، وترتبط مشاركتها فيها بتحقيق تقدم فى المفاوضات الثنائية مع اسرائيل على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام . وساهمت هذه الاجتماعات فى توفير قنوات للاتصال المباشر بين هذه الدول وبين اسرائيل، وساهمت كذلك فى تطبيع العلاقات بينها وبين اسرائيل .

وتجدر الاشارة إلى أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي ، وكذلك دول اتحاد المغرب العربي ، باستثناء ليبيا وموريتانيا التى لم تشارك فى هذه الاجتماعات إلا مؤخرا ، قد حرصت على المشاركة فى هذه الاجتماعات ، التى بلغ عدد الدول العربية المشاركة فيها أثنتى عشرة دولة ، وزاد هذا العدد إلى اربع عشرة دولة فى مؤتمر قمة صانعى السلام فى الشرق الأوسط ، والذى عقد فى مدينة شرم الشيخ المصرية فى ١٣ مارس ١٩٩٦ ، نتيجة لمشاركة اليمن وموريتانيا ، وتردد أن أمين اللجنة الشعبية للوحدة بليبيا ، جمعة الفزانى كان حاضرا فى هذا المؤتمر .(٢)

كما أختيرت بعض هذه الدول لتكون مقرا للاتحادات والمنظمات التى اتفق على تأسيسها على المستوى الاقليمى الشرق أوسطى الذى يضم اسرائيل . فعلى سبيل المثال ، تم اختيار الرباط لتكون مقرا للمكتب الدائم للقمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، كما تقرر أن تصبح تونس مقرا للاتحاد الإقليمى للسياحة والسفر، المعروف باسم رابطة السياحة والسفر لمنطقتى الشرق الأوسط والمتوسط . والتى تضم كلا من مصر والاردن وتونس والمغرب واسرائيل وتركيا وقبرص .

كذلك ، فإن تغير مواقف الدول العربية من مسألة المقاطعة التى تفرضها جامعة الدول العربية ضد اسرائيل . وعلى الرغم من المقاطعة ، إلا أن اسرائيل استطاعت تصدير منتجاتها إلى بعض الأسواق العربية من خلال تزويرشهادة المنشأ للمنتجات، ويقدر حجم المبيعات السنوية من السلع الاسرائيلية فى الأسواق العربية بمبلغ يتراوح بين مليارى وثلاثة مليارات من الدولارات . وفى أواخر يناير عام ١٩٩٦ ، قدر وزير الخارجية القطرى حجم المبيعات الاسرائيلية للأسواق الخليجية من خلال إعادة تصديرها عبر أطراف ثالثة بأكثر من مليارى دولار . غير أن التطور الأهم على هذا الصعيد تمثل فى تطبيع العلاقات رسميا بين اسرائيل وكل من مصر (١٩٧٩) وسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى (١٩٩٣) والأردن (١٩٩٤) ، ومـاترتب عليه من اسقاط المقاطعة بدرجاتها الثلاث ، كما تمثل فى قرار الكويت فى يونيو ١٩٩٣ بالتحلل من المقاطعة غير المباشرة مع اسرائيل ، ورفع أسماء الشركات الأجنبية التى تتعامل مع اسرائيل من القائمة السوداء ، لتسقط بذلك المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة ، وبررت الكويت هذا القرار باعتبارات تتعلق بالمصلحة الوطنية ، وقال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتى أن القرار ، الذى اتخذته أيضا دول خليجية أخرى ، أملته حاجة الكويت إلى هذه الشركات التى تلعب دورا مهما فى اعادة الإعمار بعد حربها مع العراق .

وشجعت هذه الخطوات مجلس التعاون الخليجي على الاعلان فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤ ، وقبل أسابيع من توقيع الاتفاق الاردني - الاسرائيلى ، عن قرارها برفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة ضد اسرائيل . ورغم أن المجلس أكد استمرار التزامه بالمقاطعة المباشرة لاسرائيل ، فإن مثل هذا القرار وفر مكاسب كبيرة لاسرائيل تمثلت فى تشجيع الشركات الأوروبية والآسيوية الكبرى على الاستثمار فى اسرائيل ، مما يعطى دفعة قوية للاقتصاد الاسرائيلى ، كما أنها شجعت بعض الدول العربية على الدخول فى تعاملات مباشرة مع اسرائيل . وهكذا ، فإنه بحلول عام ١٩٩٦ ، كانت المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل قد ألغيت بالفعل من قبل كل من تونس والمغرب وموريتانيا وقطر وجيبوتى ( الوسط ، ١٩٩٦/٤/٨ ) .

وباستثناء جيبوتى ، فإن هذه الدول إلى جانب سلطنة عمان أصبحت ترتبط بعلاقات مباشرة مع اسرائيل ، وإن كانت هذه العلاقات لم تصل بعد إلى مستوى العلاقات الدبلوماسية الكاملة ، حيث تشترط هذه الدول التوصل إلى اتفاق سلام شامل ونهائى مع كافة الاطراف العربية ، إلا أنها تظل متقدمة خطوة عن الموقف المشترك المعلن لمجموعة مجلس التعاون الخليجي ، وعن موقف كل من الجزائر ، التى بدأت تتخذ خطوات محدودة فى اتجاه التطبيع مع اسرائيل ، وليبيا .

**(١) العلاقات مع قطر وعمان :**

تتباين المواقف داخل دول مجلس التعاون الخليجي ازاء التعامل المباشر مع اسرائيل . فالمجلس ككل ، وكما يتضح من البيانات المختلفة الصادرة عنه ، يمانع فى اقامة علاقات مباشرة مع اسرائيل قبل التوصل إلى سلام شامل وعادل فى المنطقة ، أو على الأقل التوصل إلى اتفاقيات على المسارين السورى واللبنانى . وبينما تشترط السعودية لاستقبال مسؤولين اسرائيليين فى المستقبل ، تسوية وضع القدس الشريف ، والتزام اسرائيل بعدم إحداث أى تغييرات فى الخصائص السكانية والجغرافية تخل بوضع القدس القائم منذ عام ١٩٦٧ ، فإن دولا مثل الامارات والبحرين والكويت تربط علاقاتها مع اسرائيل بالتوصل إلى اتفاقيات على المسارين .

ولم تستقبل الامارات والسعودية أى مسئولين اسرائيليين ، كما لم يعقد أى من مسؤولى الدولتين أى لقاءات ثنائية مع مسؤولين اسرائيليين ، فى حين استقبلت البحرين وفدا اسرائيليا برئاسة يوسى ساريد ، وزير البيئة الاسرائيلى فى الفترة من ٢٤ و ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤ ، الذين قدموا إلى البحرين للمشاركة فى أعمال لجنة البيئة المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف . وأجرى الوزير الاسرائيلى محادثات مع وزير الخارجية البحرينى فى أول اتصال يجرى بين الجانبين على المستوى الوزارى . وكان راديو اسرائيل قد ذكر فى ٢١ أغسطس عام ١٩٩٤ ، أن مسؤولا كبيرا فى وزارة الخارجية الاسرائيلية قد زار كلا من البحرين والكويت ، وناقش مع المسؤولين فى البلدين موضوعات اشتملت على امكانية اقامة علاقات سياحية والسماح لحاملى جوازات السفر الاسرائيلية بدخول الدولتين . وقال مسؤول بوزارة الخارجية الكويتية ، أن هذا التقرير لا أساس له من الصحة.

وفى المقابل ، شهدت العلاقات الاسرائيلية بكل من قطر وسلطنة عمان تطورات مهمة خلال العامين الماضيين.

واستهلت قطر اتصالاتها المباشرة مع اسرائيل بمصافحة جرت بين وزيرى خارجية البلدين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك ، فى أكتوبر ١٩٩٣ . وكانت هذه المصافحة تمهيدا لاتصالات لاحقة بين وزير الخارجية القطرى ومسؤولين اسرائيليين ، ولبحث العلاقات المشتركة بين الجانبين . فقد ذكرت جريدة فايننشيال تايمز اللندنية (١٩٩٤/١/٢٨) أن وزير الخارجية القطرى أكد أن بلاده كانت تتفاوض مع اسرائيل على عقد صفقة غاز ، وأوضح أن التقدم فى هذا الصدد يعتمد على دراسات الجدوى والتقدم فى مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط . وأشارت الجريدة إلى اجتماع سرى عقد فى لندن فى ٢٢ يناير ١٩٩٤ بين الوزير القطرى وكل من وزير خارجية اسرائيل ووزير الطاقة ، موشيه شاحال . وفى أكتوبر ١٩٩٤ ، نفت الحكومة القطرية بشدة ماتردد فى الصحف الاسرائيلية حول اتفاق قطر مع اسرائيل على تزويدها بالغاز القطرى . ولكن حكومة قطر أكدت فى ٢٣ يناير ١٩٩٥ ، أن الشركة القطرية العامة للبترول وقعت خطاب نوايا مع شركة انرون ، وهى شركة أمريكية تعمل فى مجال الغاز الطبيعى ، وينص الاتفاق الموقع على قيام الشركة الامريكية بتطوير مشروع فى قطر يمكنها من نقل الغاز المسيل إلى اسرائيل والهند ، وذلك بموجب الخطاب الذى وقعته اسرائيل مع الشركة الامريكية فى أكتوبر ١٩٩٥ .

وفى أوائل نوفمبر ١٩٩٤ ، قام يوسى بيلين ، نائب وزير الخارجية الاسرائيلى بزيارة لكل من قطر وعمان ، قالت مصادر اسرائيلية أنها جاءت بهدف تطوير العلاقات الثنائية مع الدولتين . وبعد فترة من التراجع النسبى فى تطبيع العلاقات بين قطر واسرائيل ، بعد أن أطاح الشيخ حمد بن خليفة بوالده ، جرى تنشيط التطبيع مع اسرائيل . فقد حرصت قطر على ابراز مشاركتها فى جنازة اسحق رابين فى أوائل نوفمبر ١٩٩٥ ، كما استقبلت الدوحة ، فى منتصف الشهر ذاته ، وفدا اسرائيليا من أجل التوقيع على اتفاق يقضى بتسيير خط جوى بين الدوحة وتل أبيب ، وهو الاتفاق الذى حال دون توقيعه معارضة السعودية له ، واشارتها إلى أنها لن تسمح بمرور الطيران الاسرائيلى فى أجوائها .

وخطت قطر خطوة كبيرة فى علاقاتها مع اسرائيل ، عندما أعلن فى أول مارس ١٩٩٦ ، أن قطر سوف تسمح لاسرائيل بافتتاح قسم لرعاية مصالحها فى الدوحة كخطوة أولى نحو تطبيع العلاقات بين البلدين ، خلال الاجتماع الذى عقده أمير قطر مع وفد مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الامريكية ، برئاسة مالكولم هونلين ، نائب رئيس مجلس ادارة المؤتمر . وقبيل انعقاد مؤتمر شرم الشيخ ، أشير إلى أن كلا من قطر وعمان لديهما اتفاق مع اسرائيل لتبادل البعثات التجارية . وأثناء المؤتمر ، قام نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية القطرى بتوجيه الدعوة إلى شمعون بريز ، رئيس وزراء اسرائيل ، لزيارة قطر فى أى وقت يراه مناسبا

ومثلت الزيارة التى قام بها بيريز إلى قطر فى الثانى من ابريل ١٩٩٦ . وهى أول زيارة يقوم بها مسؤول اسرائيلى على هذا المستوى لقطر ، نقطة تحول فى مسيرة تطبيع العلاقات بين البلدين . فإلى جانب الاستقبال الرسمى الذى لقيه بيريز ، أجريت محادثات مثمرة ، وقال المسؤولون القطريون أن المحادثات التى أجراها بيريز ركزت على افتتاح قسم تجارى اسرائيلى فى الدوحة على أساس متبادل ، كما ركزت على تعزيز التعاون فى مجال الطاقة والمجالات الاقتصادية الأخرى . وأسفرت المحادثات عن توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادى الشامل تفتح المجال أمام التبادل والتعاون فى المجال الاقتصادى من خلال تبادل البعثات التجارية التى يمكن أن تقوم كذلك بمهام دبلوماسية ، وأوضح بيريز أن المكتب التجارى الاسرائيلى فى الدوحة سوف يرى مصالح البلاد فى مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والرعاية الصحية . كما تضمنت الاتفاقية منع الازدواج الضريبى على الاستثمارات الرأسمالية الخاصة ، وعلى جهد مشترك فى مجال مكافحة التصحر . وأشارت المصادر الاسرائيلية إلى أن الجانبين ، القطرى والاسرائيلى ، اتفقا على تبادل وفود رجال الأعمال ، والاسراع فى بلورة اتفاق لحماية الاستثمارات ، لوضع الأساس السليم لنشاط اقتصادى مشترك من جانب القطاعات الخاصة فى الدولتين ، كما تم الاتفاق على قيام سياح اسرائيليين بزيارة قطر . كما عبرت قطر عن رغبتها فى الاستفادة من الخبرة الاسرائيلية فى مجال تحلية مياه البحر واستخدام المياه المالحة فى الاغراض الزراعية . ( دافار ، ١٩٩٦/٤/٥ ) .

وافتتحت اسرائيل مكتبها التجارى فى الدوحة فى ٢٧ مايو الماضى ، وبدأ مباشرة نشاطه على الفور . فبعد يومين من افتتاح المكتب ، أشار سامى رافيل ، مدير المكتب التجارى الاسرائيلى فى الدوحة إلى أن شركتى ايزنبرج ودانكنر الاسرائيليتين العاملتين فى مجال الطاقة ، قد عبرتا عن اهتمامهما بالاستثمار فى مشروعات مشتركة مع شركات الطاقة القطرية ، وأنهما نقلتا رغبتهما إلى المسؤولين ورجال الأعمال فى قطر . وأوضح رافيل أن هذه مجرد أمثلة قليلة قائمة طويلة من الشركات الاسرائيلية الراغبة فى اقامة مشروعات مشتركة فى قطر ، وأشار إلى أن القائمة تضم ٢٧ شركة اسرائيلية متوسطة وكبيرة ، على الأقل.

كذلك شهدت العلاقات العمانية- الاسرائيلية تطورات متلاحقة منذ المحادثات التى أجراها يوسى بيلين ، نائب وزير الخارجية الاسرائيلى مع المسؤولين فى مسقط على هامش أعمال لجنة الموارد المائية التى استضافتها مسقط فى الفترة بين ١٧ و ١٩ أبريل ١٩٩٤ ، حيث أعلن فى ١٨ أبريل عن اتفاق البلدين على التعاون فى مجال الطاقة الشمسية . وفى أوائل نوفمبر ١٩٩٤ ، قام بيلين بزيارة ثانية للسلطنة، أشير إلى أنها تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية . وفى ٢٦ ديسمبر ، قام رئيس الوزراء الاسرائيلى ، اسحق رابين بزيارة ، هى الأولى من نوعها ، للسلطنة ، أجرى خلالها

محادثات مع السلطان قابوس . وفي عام ١٩٩٥ ، تكررت اللقاءات بين وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية وبين المسؤولين الاسرائيليين ، فقد التقى مع وزير الخارجية ، بيريز ، في مدينة العقبة الاردنية في شهر فبراير ، وفي مايو في العاصمة الأمريكية واشنطن . وأكد عقب اللقاءين عن ضرورة اقامة علاقات رسمية مع اسرائيل في أقرب وقت ممكن . وقال الوزير العماني ، في مؤتمر صحفي عقده في القاهرة في أواخر ديسمبر ، أنه لاتوجد شروط لاقامة علاقات مع اسرائيل . وبالفعل أعلنت وزارة الخارجية العمانية في أواخر يناير ١٩٩٦ ، عن اتفاق بين السلطنة واسرائيل لانشاء مكاتب لتبادل التمثيل التجاري ( الحياة ، ١٩٩٦/١/٢٨ ) . وأضحت عمان أنه تم الاتفاق على هذه الخطوة خلال المحادثات التي أجرتها مع اسرائيل في شهر أكتوبر ١٩٩٥ ، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ، كما تم الاتفاق على اتخاذ سلسلة من الخطوات الأخرى بهدف تعزيز التعاون بين الجانبين .

وفي أواخر مارس ١٩٩٦ ، أعلنت مسقط أن شيمون بيريز ، رئيس الوزراء الاسرائيلي ، سوف يقوم بزيارة رسمية لسلطنة عمان اعتبارا من أول ابريل ، ولمدة يومين . وأوضحت مصادر اسرائيلية أن عمان أعلنت عن ازالة جميع القيود التي فرضت على التعامل التجاري مع اسرائيل خلال المحادثات السابقة التي جرت على مستوى الخبراء ورجال الأعمال بين البلدين (معاريف ، ١٩٩٦/٤/٣) . وأوضحت هذه المصادر أن السلطان قابوس قال لبيريز أنه سوف يفتح أبواب دولته ، دون تلكؤ ، أمام جميع الاسرائيليين ، وأن عمان تسعى إلى توسيع مجالات التعاون مع اسرائيل في مجالات الاقتصاد والتجارة والزراعة ، وخاصة مشروعات تحلية مياه البحر ، وأشار إلى استعداده لفتح دولته للسياح الاسرائيليين . كما ذكرت هذه المصادر أن المليونير الاسرائيلي ، شاؤول ابزنبرج ، وقع على صفقة كبيرة في مجال تحلية مياه البحر لاستخدامها في الزراعة مع شركة عمانية خاصة .

**(٢) العلاقات مع دول المغرب العربي:**

وتبرز تونس والمغرب ، من بين دول اتحاد المغرب العربي ، باعتبارها دولتين لهما توجهات مبكرة في الدعوة إلى التسوية السلمية للصراع مع اسرائيل . وقد ترجع هذه التوجهات إلى حقبة الستينيات في حالة تونس ، والسبعينيات في الحالة المغربية . غير أن المغرب كان أسبق في استقبال للمسؤولين الاسرائيليين الذين قاموا بزيارات سرية في السبعينيات ، جرى الكشف عنها لاحقا ، وكان سباقا أيضا في استقباله ، شيمون بيريز علانية في عام ١٩٨٦ ، وكان وقتها يشغل منصب رئيس الوزراء في اسرائيل . كما اتبع الملك الحسن الثاني سياسة أكثر انفتاحا على يهود المغرب المقيمين ، أو الذين هاجروا لاسرائيل ، حيث سمحت المغرب للكثيرين منهم بزيارتها لحضور المناسبات الدينية اليهودية .

غير أن بدء محادثات السلام بين العرب واسرائيل ، في أكتوبر ١٩٩١ ، أعطى دفعة قوية للعلاقات الاسرائيلية مع الدولتين المغاربيتين . فقد استقبلت تونس عدة شخصيات اسرائيلية ، رسمية وغير رسمية ، لتسهيل لقاءاتها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تتخذ من تونس مقرا لها منذ خروجها من بيروت في عام ١٩٨٢ . وبلغ هذا الموقف التونسي ذروته بتوجيه الرئيس التونسي ، زين العابدين بن علي الدعوة لاستضافة لقاء قمة يضم رئيس الوزراء الاسرائيلي ، اسحق رابين ، وياسر عرفات ، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية .

وأعطى توقيع الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي دفعة قوية للعلاقات الاسرائيلية – المغربية ، فقد زار المغرب كل من رابين وبيريز ، وهما في طريق عودتهما من واشنطن في سبتمبر ١٩٩٣، بعد توقيع الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية . وحرص المغرب على تشجيع القطاع الخاص على الدخول في مشروعات مشتركة مع الجانب الاسرائيلي لتدعيم التعاون بين الجانبين . فقام وفد من القطاع الخاص المغربي برئاسة المستشار الاقتصادي للملك بزيارة لاسرائيل للمشاركة في مؤتمر حول التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط في أواخر عام ١٩٩٣ . وأعلن وارن كريستوفر في آخر جولاته في المنطقة في عام ١٩٩٣ ، خلال مؤتمر صحفي عقده في الرباط ، عن اعتقاده بأن المغرب وتونس ، قد تبادران إلى اقامة علاقات دبلوماسية مباشرة مع اسرائيل ، في اطار تطبيع علاقات اسرائيل مع عدة دول عربية ، والذي يشمل التعاون في مجالات الاقتصاد والسياحة واقامة خطوط اتصال هاتفي مباشر مع اسرائيل ، وتبادل زيارات لوفود رجال الأعمال . وانضمت تونس والجزائر إلى اتفاقية لمكافحة التصحر وقعت عليها اسرائيل وست دول عربية، بينما سعت ليبيا إلى التودد لاسرائيل، وسمحت لمجموعة من الليبيين بزيارة القدس خلال موسم الحج في عام ١٩٩٣.

وشهدت العلاقات الاسرائيلية– المغربية تطورات مهمة خلال عام ١٩٩٤ . ففي شهر سبتمبر جرى توقيع اتفاق على افتتاح مكتب اتصال للبلدين في كل منهما . وفي أواخر أكتوبر ، استضافت المغرب القمة الاقتصادية الأولى في الدار البيضاء . وفي شهر نوفمبر ، افتتح وزير الخارجية الاسرائيلي ، شيمون بيريز ، مكتب الاتصال الاسرائيلي في الرباط . وذكرت مجلة ( ميدل ايست ايكونوميك دايجست) ، في ١١ نوفمبر ، أن الجانبين بدءا تنفيذ مشروعات مشتركة في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات ، وأشير إلى أن مكتبي الاتصال بين البلدين، اللذين يقومان بمهمات دبلوماسية ، سوف يباشران تنفيذ هذه الاتفاقات ، والتعامل مع الجوانب التجارية والثقافية والقنصلية . واعتبرها الملك الحسن بمثابة اعتراف دبلوماسي باسرائيل . وفي أكتوبر ١٩٩٤ ، وافقت الدولتان على اقامة خدمات هاتفية وبريدية متبادلة فيما بينهما .

وعلى الرغم من اتفاق وزيري خارجية تونس واسرائيل في الثاني من أكتوبر ١٩٩٤ ، على اقامة مكتبي اتصال

بينهما، إلا أن هذه الخطوة قد أرجئت الى وقت لاحق . ولم تبدأ الدولتان فى اتخاذ هذه الخطوة إلا فى أواخر يناير الماضى ، عندما وقع وزير الخارجية التونسية ، الحبيب بن يحى ، مع نظيره الاسرائيلى، ايهود باراك ، على اتفاق لاقامة قسمين لرعاية مصالح كل منهما ، فى كل من البلدين ، بحلول ١٥ أبريل ١٩٩٦ . وقد جرى توقيع الاتفاق فى مقر وزارة الخارجية الأمريكية فى واشنطن ، وبحضور وزير الخارجية الامريكية ، وارن كريستوفر . وفى ١٥ ابريل افتتحت اسرائيل قسم لرعاية مصالحها فى تونس ، بينما اضطرت تونس إلى ارجاء هذه الخطوة بسبب العدوان الاسرائيلى على لبنان . إلا أنها عينت فى الخامس من يونيو رئيس مكتب رعاية مصالحها فى تل أبيب . وأعلن فى تونس ، فى منتصف مايو ، أن مكتب الاتصال التونسى فى اسرائيل سوف يباشر مهامه اعتبارا من أواخر مايو . وأفادت تقارير صحفية أن الجانبين ، التونسى والاسرائيلى ، يركزان فى هذه المرحلة على تطوير التعاون السياحى ، فى المقام الأول ، حيث قام وفد من مسؤولى قطاع السياحة فى تونس بزيارة اسرائيل في مطلع شهر ابريل الماضى ، وناقش الوفد مع مسؤولين ومستثمرين اسرائيليين آفاق تطوير التعاون فى مجال السياحة ، ومشاريع الشراكة الاقليمية فى اطار " المنظمة المتوسطية للسياحة والسفر " ، ومقرها تونس ، والتى انبثقت عن قمة عمان الاقتصادية .

وقد انضمت موريتانيا إلى قائمة الدول المغاربية التى طبعت علاقاتها مع اسرائيل ، خلال عام ١٩٩٥ ، وبدأ تطبيع العلاقات بلقاء وزيرى خارجية البلدين ، فى مدريد ، بترتيب من وزارة الخارجية الأسبانية في منتصف يوليو ، تبعه لقاء آخر فى أوائل يوليو ضم وزير الخارجية الموريتانى ، ونائب وزير خارجية اسرائيل ، فى العاصمة الاردنية، عمان ، وقد رتبت لهذا اللقاء وزارة الخارجية الاردنية ، بناء على طلب مشترك تقدم به البلدان . وفى ٢٧ نوفمبر ، أعلن فى برشلونة بأسبانيا عن اتفاق وزيرى خارجية البلدين على تبادل التمثيل الدبلوماسى قريبا ، وذلك على هامش أعمال المؤتمر الأول للشراكة فى منطقة البحر المتوسط . وبالفعل تم افتتاح قسمين لرعاية مصالح الدولتين فى نواكشوط وتل أبيب .

وبدأت اسرائيل تخطو فى اتجاه تطبيع علاقاتها مع ، الجزائر ، حيث دعا يوسى بيلين الجزائر إلى الدخول فى حوار مباشر مع اسرائيل ، من أجل تطبيع العلاقات بينهما ، وذلك خلال اجتماعات لجنة الموارد المائية الذى عقد فى تونس ، فى أواخر ابريل الماضى ، حينما أشار إلى أن التطبيع مع الجزائر يشكل أولوية بالنسبة لاسرائيل فى منطقة المغرب العربى ، بعد أن أقامت اسرائيل علاقات دبلوماسية غير كاملة مع كل من المغرب وتونس وموريتانيا .

**تقييم علاقات اسرائيل مع المحيط العربى :**

ان ارتباط تطبيع العلاقات الاسرائيلية مع دول المحيط العربى عموما ، ودول الخليج والمغرب العربى خصوصا ، بعملية السلام ، لايرجع فقط إلى تأكيد هذا الارتباط فى سياق التبريرات الرسمية التى تقدمها حكومات الدول التى انخرطت فى العلاقات المباشرة مع اسرائيل ، حيث تشاركها فى هذه الرؤية دول أخرى لم تندفع فى علاقاتها مع اسرائيل عند هذا الحد . غير أن مسيرة هذه العلاقات تتعرض الآن لمراجعة ، بعد فوز نتنياهو والليكود فى الانتخابات الأخيرة التى جرت فى اسرائيل ، ذلك أن تقدم هذه العلاقات كان رهنا برؤية محددة للسلام فى الشرق الأوسط ، هى رؤية شيمون بيريز ، ونائبه يوسى بيلين . وتقوم هذه الرؤية على أساس ربط دول المنطقة بشبكة من العلاقات التجارية والاقتصادية مع اسرائيل من شأنها أن تخلق مصالح مشتركة لقطاعات اجتماعية بعينها فى التعامل مع اسرائيل .

وترتبط هذه الرؤية برؤية بيريز لنظام اقليمى جديد يقوم على برنامج هرمى للتعاون يتألف من ثلاثة مستويات ، ويتم تنفيذه عبر ثلاث مراحل . حيث تتضمن المرحلة الأولى اقامة مشروعات ثنائية أو متعددة الأطراف ، مثل معاهد الأبحاث المشتركة في مجالات البيئة أو محطات تحلية مياه البحر ، بينما تتضمن المرحلة الثانية تكوين كونسورتيوم دولي يعمل على تنفيذ مشروعات تتطلب استثمارات رأسمالية واسعة ، بينما تشتمل المرحلة الثالثة على سياسات اقليمية يصحبها تطور تدريجى للمؤسسات السياسية الاقليمية . ويفترض هذا البرنامج أولوية الاقتصاد على السياسة ، واقامة علاقات مشاركة التى يمكن تأسيسها قبل رسم الحدود وتوقيع اتفاقيات السلام . فما يسعى اليه بيريز هو تشييد واقع جديد فى الشرق الأوسط تكون الأسبقية للاقتصاد والأعمال على السياسة ، مما يسمح بالتعاون بين الشعوب رغم مايفصل بينها من اختلافات سياسية.(٣) ان الهدف الاسرائيلى – البيريزى – والامريكى من وراء تشجيع مثل هذه الارتباطات هو خلق واقع جديد فى المنطقة يصعب تغييره ، أو اهتزازه أمام أى نكسات يتوقع أن تكون مصاحبة لعملية المصالحة بين اسرائيل والدول العربية ، أو لعزل خصوم التسوية الشاملة على الجانبين العربى والاسرائيلى .

وفى هذا الاطار ، فإنه يمكن فهم المخاوف السائدة لدى الأطراف العربية من أن تكون موافقة اسرائيل على توقيع اتفاق الحكم الذاتى الفلسطينى مع منظمة التحرير الفلسطينية بهدف الغاء المقاطعة العربية ضدها . وفرض سيطرتها الاقتصادية على المنطقة . ونظرا لأن هذه المخاوف يمكن أن تعرقل مشاريع التعاون الاقليمى ، فقد عمد بيلين إلى الاشارة إلى أن الهدف المتعلق باقامة سوق شرق أوسطى يأتى فى ذيل الأولويات الاسرائيلية ، خلال مؤتمر صحفى عقده فى العاصمة العمانية (يديعوت أحرنوت ، ١٩٩٤/٤/٢٢) . ويتفق هذا مع ما لاحظه البعض بخصوص الاستراتيجية الاسرائيلية الخاصة بالتبادل التجارى الاقليمى والأسواق الاقليمية حيث أشير إلى أن ماتشهده المنطقة ليس عملية لانشاء سوق شرق أوسطى واحدا ، وانما لانشاء عدد من الشرق أوسطيات ، أى عدد من الأنظمة الفرعية المجزأة والمتنافسة على الأمن والازدهار . (٤)

ان الافتراض القائل بأن دخول الأطراف العربية فى عملية تطبيع نشط مع اسرائيل من شأنه خدمة عملية السلام يفترض بدوره أن تكون هذه الأطراف قادرة على التحكم فى مسار العلاقات مع اسرائيل . غير أن قدرة هذه الأطراف تبدو مقيدة فى ضوء عدة اعتبارات تتعلق بعلاقاتها مع اسرائيل. فمن ناحية ، هناك الاعتبار المتعلق بطبيعة الطموحات الاسرائيلية من وراء هذه العلاقات . ففى ظل طموحات مماثلة لما عبر عنه شيمون بيريز التى ترمى إلى إقامة نظام اقليمى شرق أوسطى يمكن لاسرائيل أن تندمج فيه ، الامر الذي يعنى أن اسرائيل تتوقع المزيد من التعاون معها ، فإن قدرة الأطراف العربية على التأثير على السلوك التفاوضى لاسرائيل على المسارين السورى واللبناني تكون أكبر. حيث يكون بامكانها ابطاء معدل تطبيع العلاقات اذا كان ذلك ضروريا من أجل الضغط على اسرائيل لابداء مرونة أكبر فى تعاملها على المسارين السورى واللبنانى . أما فى حالة تراجع الطموحات الاسرائيلية إلى مستويات أكثر تواضعا ، يكتفى بما تحقق على صعيد العلاقات ، من فرص للتبادل التجارى والتعاون الاقتصادى المحدود ، فإن قدرة الأطراف العربية فى التأثير على المواقف الاسرائيلية ، تعتمد ، وبدرجة أكبر ، على قدرتها على تغيير مسار العلاقات الراهنة . وتتحدد هذه القدرة فى ضوء الاعتبار الثانى .

ويتمثل هذا الاعتبار الثانى فى قوة الدفع الذاتى ، المتولدة عن بروز قطاعات اجتماعية مستفيدة من تطبيع العلاقات مع اسرائيل ، والمتولدة أيضا عن المصالح الذاتية الخاصة بالدول التى انخرطت في علاقات مباشرة مع اسرائيل . فمن ناحية ، هناك شك فى أن تكون هناك دوافع قومية عربية وراء قرار هذه الدول فى تطبيع علاقاتها مع اسرائيل ، الأمر الذى يعنى عدم تأثر هذه العلاقات كثيرا بما يجرى على صعيد العلاقات الاسرائيلية ببقية الأطراف العربية . فعلى سبيل المثال ، عبرت أوساط رسمية خليجية عن تفهمها للدوافع التى وقفت وراء العدوان العسكرى على لبنان ، بينما أدانت معظم الحكومات الخليجية والمغاربية الهجمات المسلحة التى شنتها حركة حماس ضد اسرائيل فى شهرى فبراير ومارس الماضيين ، وحرصت على المشاركة، فى مؤتمر شرم الشيخ ، على الرغم من الحصار الشامل الذى فرضته اسرائيل على سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى ، ولجوئها إلى معاقبة الشعب الفلسطينى معاقبة جماعية .

ومن ناحية ثانية ، لم يكن هناك أى مستوى من مستويات التنسيق يوجه تحركات هذه الدول تجاه اسرائيل ، وانما تحركت كل دولة مدفوعة باعتبارات ودوافع تخصها . بل يشير البعض إلى أن تحركات كل من قطر وعمان ، فى هذا الصدد ، تأتى متسقة مع التوجهات المستقلة التى تتبعها الدولتان فى سياق تعاملهما مع بقية دول مجلس التعاون الخليجى . بل يرجح البعض أن تكون قطر قد زادت من مستوى تعاونها مع اسرائيل من أجل الاستقواء على بقية دول المجلس التى تزايدت الخلافات معها (٥) . حتى فى حالة الدول التى يمكن أن يجمعها هدف مشترك وراء تقاربها مع اسرائيل ، على الرغم من غياب التنسيق ، فإن هذا الهدف لايتصل بأى مستوى من مستويات تدعيم الموقف العربى التفاوضى ، أو العمل العربى المشترك .

وفيما يتعلق بالاعتبار الخاص بنمو قطاعات وقوى اجتماعية مستفيدة ، تجدر الاشارة إلى حرص اسرائيل على فتح قنوات للاتصالات مع رجال الأعمال العرب ، واقامة مشروعات مشتركة معهم ، وتعزيز الروابط التجارية معهم . فمن شأن هذه الصلات تأسيس البنية التحتية لعلاقات اسرائيل الخليجية والمغاربية ، وتزويدها بقوة دفع ذاتى، وتقلل من تأثير الخلافات السياسية على سيرها . فعلى سبيل المثال ، شارك مصرفا " ثومى " و " هابوعليم " التجاريان الاسرائيليان فى اجتماع مراسلى " البنك التجارى المغربى " فى مدينة الدار البيضاء فى نهاية شهر مايو الماضى ، فى ظل توقعات تشير إلى أن تغيير الحكومة فى اسرائيل ، لن يغير كثيرا فى استمرار العلاقات المالية بين المغرب واسرائيل . كما أشارت مصادر قطرية إلى أن تغير موقف الحكومة الاسرائيلية الجديدة من عملية السلام لن يؤدى إلى أى تغيير فى مشروع الغاز القطرى مع شركة أثرون ، أو فى مكتب التمثيل التجارى الذى افتتح أخيرا فى الدوحة .

والأمر اللافت للنظر حقيقة ، هو موقف الحكومة القطرية، الذى يراهن على تغير موقف الرأى العام القطرى من مسألة العلاقات مع اسرائيل ، عندما تشعر هذه الجماهير بجدوى هذه العلاقات وأثرها على أوضاعها الاقتصادية ومستوى معيشتها ، حيث أوضح وزير الخارجية القطرى ، الشيخ حمد بن جاسم لأحد الصحفيين الاسرائيليين ، الذين رافقوا بيريز فى زيارته للدوحة أن الحكومية القطرية أصدرت قرارا سياسيا يتعارض مع اتجاه فى مسألة تطبيع العلاقات مع اسرائيل وأنها سوف تحترم الرأى العام بعد أن تبدأ العلاقات مع اسرائيل فى الإتيان بثمارها ، وبالتأثير على اقتصاد السكان فى الدولة ومستوى معيشتهم . ( دافار ، ١٩٩٦/٤/٥ ) . فهل ستؤتى هذه العلاقات بثمارها حقا ، أم أن اسرائيل ستتمكن من تعميق اعتماد الدولة عليها لحماية مصالحها الذاتية فى مواجهة الآخرين ، عربيا كانوا أم غير عرب ؟

## المراجع :

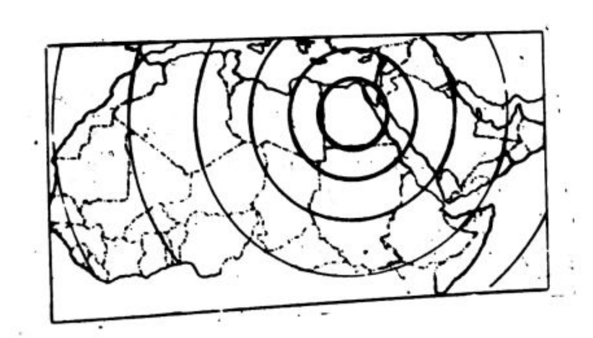

(١) التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٩٣ ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٧٧ – ١٨٠ .

(٢) المؤتمر الدولى لصانعى السلام ، شرم الشيخ ، ١٣ مارس ١٩٩٦ ، القاهرة: وزارة الاعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، النشرات العاجلة والليزر ، صفحة ٤٥٥ .

(3)Keren , Michael , " Israeli Prossionals on the Peace Perocess " in : Efraim Karsh, (ed.) , Peace in The Middle East : The Challenge For Israel ( Essex, England : Frank Cass , 1994 ) pp. 149 - 163 .p.157.

(٤) بول سالم ، " أبعاد عملية السلام ومعالم الشرق الأوسط الجديد " ، أبعاد ، العدد الرابع ( كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ ) ص ص ١٣ و ١٤ .

(٥) وليد أبو ظهر ، " قطر : توقعات التطورات الجديدة " . الوطن العربى ، العدد ٩٨٦ ، ٢٦ يناير ١٩٩٦ ، صفحة ٣٤ .

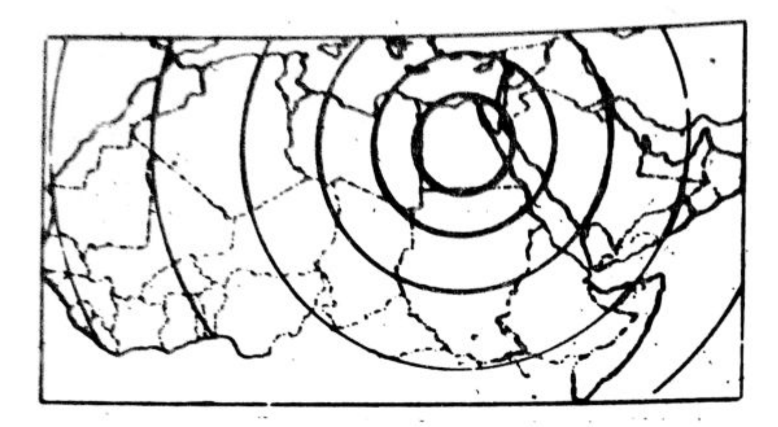












## □ بناء السلام فى الشرق الاوسط

□ إليس بولدينج

□ عرض : ريهام الخياط

**Building Peace in The Middle East, Challenges for States and Civil Society, edited by Elise Boulding, Lynne Rienner Publishers, U.S.A. 1994.**

يتناول كتاب "بناء السلام فى الشرق الاوسط" إمكانية تحقيق السلام فى هذه المنطقة وهي مهمة ليست يسيرة على الاطلاق . ويبدأ الكتاب بسرد اهتمام الغرب التاريخى بهذه المنطقة لخدمة أغراضه الاقتصادية والعسكرية عن طريق الاستفادة من الموقع المتميز وتوافر المواد الخام وسيطرتها على موانى عديدة ، ومضايق مثل خليج العقبة وقناة السويس ومضيق البسفور ومضيق الدردنيل . بالاضافة الى كونها مهد اليهودية والمسيحية والاسلام . ولكن أهم من هذا وذاك هو اكتشاف البترول فى اوائل هذا القرن حيث ان هذه المنطقة تحتوى على ٦٠٪ من احتياطى البترول فى العالم ، وهذا يشكل خطورة على الغرب فى حالة ما وقعت هذه المنطقة تحت سيطرة قوى معادية. ولذا فقد استغل الغرب فرصة سقوط الدولة العثمانية وقسم المنطقة على النظام الغربى الى دويلات عديدة ، مما مهد الطريق للازمات والمقاطعات والصراعات العرقية . واكبر دليل على تدخل الغرب السافر فى المنطقة هو تكوين وطن لليهود هناك .

ثم يتطرق الكتاب الى عرض ماهو المقصود بمنطقة الشرق الأوسط ، فيوضح أنها تشمل منطقة أعم مما هو متعارف عليه . فهى تضم شمال افريقيا وشمال شرق وغرب البحر المتوسط ، والجزيرة العربية والخليج الفارسى ، وخليج عمان ، والبحرالاحمر ومنطقة بحر العرب ، فهو يشتمل على ٣٣ دولة مستقلة ، بالاضافة الى دولة او اكثر تحت الانشاء ويشتمل على ٥٠٠ مليون مواطن ، أى حوالى ١٠٪ من تعداد سكان العالم . وهذا النسيج البشرى متعدد العناصر ، بالاضافة الى التراث الاسلامى الفريد قد وجه النظم الاقتصادية والاجتماعية والقيم الاخلاقية . وكان له أشد التأثير على النظام القضائى والتشريعى فى المنطقة، وعلى هذا فالموقف مشابه لحال الغرب حينما كان التأثير الدينى له الأولوية فى الدولة ، وهو ذات السبب الذى يعطى منطقة الشرق الاوسط صبغة مميزة .

وبخلاف هذه المزايا التى تتمتع بها المنطقة ، فانها لاتفتقر الى الصراعات ، بل وان هذه الصراعات متعددة الجوانب. فعلى الصعيد الاقتصادى يسود إحساس عام بعدم العدالة فى توزيع الثروات والموارد الطبيعية ، وخاصة فيما يتعلق بالبترول والمياه . فأما عن البترول فإن الدول الغنية ترفض أى محاولة للمشاركة او المساهمة فى تدعيم مشروعات لتنمية الدول الفقيرة الأخرى فى المنطقة ، والذى يمكن ان يتحقق عن طريق انشاء بنوك وتوفير رؤوس الأموال للاستثمارات. كما أن أسلوب استهلاك هذه الدول الغنية للموارد الطبيعية ، يضر بالبيئة مثله مثل نظام التصنيع الخاص بها وفى هذا المناخ المشوب بعدم التكافؤ صعب ظهور الطبقة المتوسطة.

ولم تقتصر الموارد على البترول فقط، فأزمة المياه فى منطقة الشرق الاوسط أمر مسلم به الآن وقد سببت عدة مشاكل بالفعل لعدد من الدول . وعلى هذا فان التطور الزراعى فى الشرق الاوسط يواجه ثلاث مشاكل ألا وهى :- فقدان الأراضى الزراعية للتطور الصناعى ، وان بعض الزراعات الحديثة غير ملائمة لنوعية التربة ، وكمية المياه المتوافرة بالاضافة الى إهدار مياه الرى والذى يفسد نوعية وخصوصية التربة .

وعدم العدالة فى توزيع الموارد الطبيعية ، وعدم استعداد الدول الغنية لتقديم يد المساعدة لجيرانها ذوى الموارد المحدودة قد أشعل صدور البعض خاصة لاعتقادهم بمبدأ المساواة المتأصل فى الديانات السماوية . بالاضافة الى أن عزل السيدات عن المجتمع ، وبالتالى العمل يؤدى الى فقدان حوالى نصف القوة العاملة .

وعلى المستوى السياسى ، فأن الحكم المتسلط هو السمة الغالبة على المنطقة حيث يساء استخدام السلطة العسكرية ويتم تشويه التعاليم الدينية وصياغتها بصورة اخرى لخدمة اغراض خاصة . ومثال على ذلك عزل النساء وبعض الفئات الأخرى عن المجتمع . وغلق باب الحوار مما يؤدى فى النهاية إلى حرب أهلية . ولا يوجد سبيل لحل هذه الأزمة حيث ان الحلول دائما ما تكون فى صورة اختيار من اثنين ، إما الغرب او الاسلام، إما الدولة او القبلية ، وإما الشريعة أو حرية المرأة ، ان غياب فكرة الحل الوسط لا تتيح المجال الا للعنف .

وثمة جانب آخر من جوانب الصراع هو الهوية فأن بعض العناصر تطالب بأراضى خارج حدود اقليمها على انها وطنها الأصلى . وقد تكون هذه المنطقة مقسمة بين اكثر من دولة ، وهو ما قد خططه الغرب عقب الحرب العالمية الثانية . وهذا بالتالى له أشد التأثير على التكوين الاجتماعى والنفسى .فاختلاف طريقة الحياة عن ذى قبل أعطى شعورا بعدم الاطمئنان ، فأصبح الغريب عدوا الى جانب ظهور العصبية بشكل عنيف يتنافى مع التراحم الدينى الذى كان سائدا من قبل .

أما عن البعد الخارجى للصراع فأن الولايات المتحدة أصبحت هى القوة الاساسية فى المنطقة . ويلاحظ ان معظم الخلافات الحالية فى منطقة الشرق الاوسط هى من صنع الغرب .

ويوجد فى المنطقة ثلاثة انواع من الصراع :

**اولا : داخلى إما بين بعض الجماعات بعينها او بين هذه الحكومة التابعة للدولة . مثال ما يحدث فى لبنان واسرائيل . ففى حالة لبنان فيجب تصفية الصراع عن طريق التدخل الدبلوماسى بواسطة الأمم المتحدة وتوجيه الموارد الموجهة للتسليح لخدمة الاقتصاد اللبنانى . وفيما يتعلق بأسرائيل وفلسطين فيجب أن تتدخل بعض هيئات الوساطة والتى تقوم بنقل المعلومات والبيانات من طرف الى الطرف الآخر للتمهيد لعملية التفاهم . غير أن البعض يرى ان تدخل اى قوة اجنبية يؤدى الى التحيز لجانب ضد الآخر . وغالبا ما يكون اسرائيل**

ولكن النظرة الجديدة تعتقد ان الولايات المتحدة تحديدا تربطها مصالح اكثر أهمية بالعرب على المستوى الاقتصادى عنها مع اسرائيل . ولذا فلن يكون هناك خوف من التحيز ضد العرب . ويرى بعض الباحثين ايضا ان الولايات المتحدة تقوم باستغلال اسرائيل كواجهة لتنفيذ مصالحها ، وانه ان لم يكن اللوبى الاسرائيلى موجودا بالفعل لابتدعته الولايات المتحدة ، ولذا فان أفضل السبل هو التعاون المشترك بين العرب واسرائيل حيث ان لدى اسرائيل التقدم التكنولوجى وخاصة فى الزراعة ، ويتوافر للفلسطينيين قوة العمالة الكفء ويوجد لدى الدول العربية الاخرى الموارد المالية ، وبهذه العناصر الثلاثة تستطيع ان تكون المنطقة بؤرة نفوذ جديدة .

ثانيا : الصراع الخارجى وهو مايحدث بين دولتين او اكثر مثل العراق والكويت - سوريا ولبنان - اسرائيل وما يجاورها من دول - المملكة العربية السعودية ..واخيرا مصر والسودان ، وهى الحالات التى تتطلب فى بعض الأحيان ان تتدخل قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة وقد استمر الصراع عدة سنوات وهذا إن دل على شئ ، فهو يدل على ضراوة الصراعات . ففيما يتعلق بالعراق بعد حربها مع الكويت فانه لاجدال فى ان طريقة الحكم هناك بعيدة أشد البعد عن الواقع ويقترح انشاء حكومة انتقالية قادرة على كسب الاعتراف الدولي لكي تقوم بدورها الفعال المنتظر منها فى المنطقة. ولكن الآن قد ظهر الخلاف داخل ثنايا الأمم المتحدة ذاتها بخصوص حق استخدام العراق للخليج ومايجاوره من جزر وتحديد ملكية البترول الواقع فى المناطق المجاورة الكويت ، وهو أمر خطير جدا حيث ان الفشل فى حل هذه المسائل قد يؤدى الى صراعات جديدة ، ولكن الحرب ليست الحل المثالى لمشكلة كهذه بالاضافة الى انه طلب تخلى العراق عن الأسلحة هو أمر غير منطقى فى وجود أسلحة لدى الدول المجاورة بما فى ذلك اسرائيل فلابد اذن من جعل المنطقة كاملة خالية من أسلحة الدمار الشامل لتحقيق العدالة والأمان بالاضافة الى ان الولايات المتحدة ذاتها مازالت تقوم ببيع الاسلحة لدول المنطقة بكميات كبيرة مما ينقض اتفاقية منع التسلح . لكن على الجانب الآخر لايخفى على أحد انه بتوجيه رؤوس الاموال التى تخصص للتسليح الى النشاط الاقتصادى ستؤدى الى نتائج حميدة . وقد كان للعقوبات التى فرضت على العراق ردود فعل مختلفة من بين موافق وغاضب ، حيث ان البعض يرى انها تشددات مبالغ فيها تهدف فقط الى القضاء على إحدى القوى العربية الكبرى التى تملك السلاح ناهيك عن الاشارة الى الشعور بالأسى لمصير دولة اسلامية شقيقة .

ثالثا : الصراع خارج النظام وهو ليس بالداخلى او الخارجى حيث انه يقوم بين حكومة وجماعة معينة او حركة معينة خارج الاقليم ، مثال ذلك مشكلة الاتراك بالنسبة لايران وسوريا والعراق وتركيا . فلحل هذه المشكلة يفضل عقد اجتماع يدرس أحقية الاكراد فى التنقل فى دولة الى أخرى وحمايتهم من الاضطهاد فى المنطقة التى يطلق عليها كردستان ، بالاضافة الى التساهل من جانب بعض الدول على منح اللاجئين الجنسية ، وخاصة وأن الأموال الموجهة للاجئين

من قبل الامم المتحدة غالبا ما تأتى من الشرق الاوسط وخاصة العراق والكويت .

ومثال ذلك أيضا المغرب ومشاكلها مع البوليساريو فى غرب الصحراء وهى المنطقة التى تطالب المغرب بضمها لاقليمها وضمن هذا النوع من الصراع ايضا محاولات الشركات متعددة الجنسيات الغربية فى منافسة الشرق الاوسط حول الاسواق والموارد الخام . وكما هو الواضح فان هذا النوع الاخير من الصراع هو الاكثر صعوبة فى التسوية حيث ان أحد اطرافه لا يعترف بوجود الآخر ويجب ان يكون للوساطة دور كبير فى فض هذه النزاعات وتحقيق السلام .

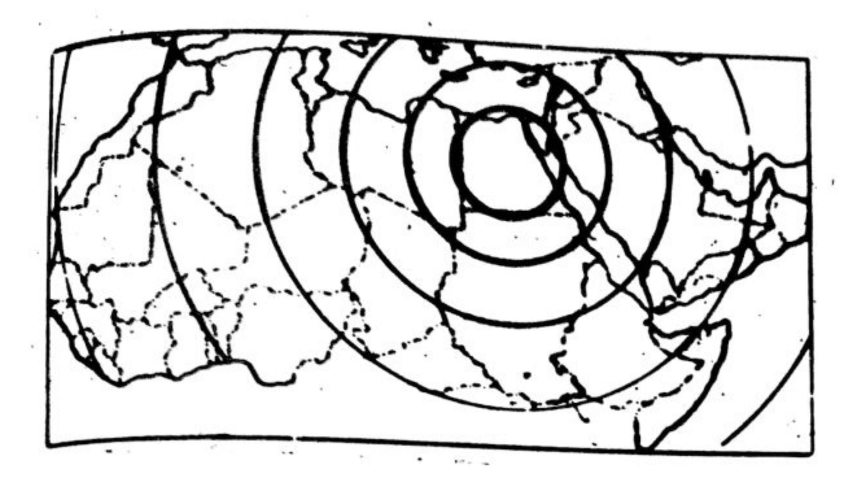
وفى ظل هذه الظروف التى تسود المنطقة هناك خمسة تصورات لمستقبل الشرق الاوسط :

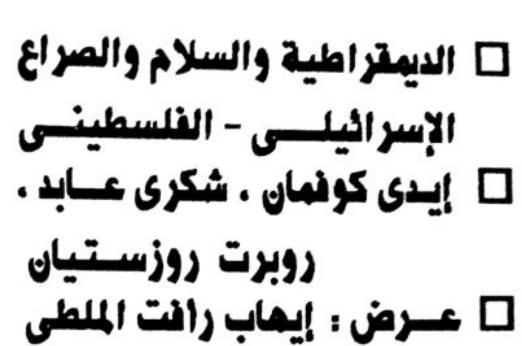
الأول هو فشل المفاوضات بين اسرائيل والعرب ، الثانى هو بقاء الولايات المتحدة كقوة عظمى فى النظام العالمى الجديد ، وبالتالى ستتمكن من ايجاد الحلول لبعض الخلافات بين الدول الكبرى فى المنطقة ، الثالث هو أنه سيتم توقيع بعض الاتفاقات السياسية والعربية دون اى نوع من الوساطة الغربية وسيكون لذلك أثر على التكوين الاجتماعى والاقتصادى للمنطقة ، الرابع ستجتمع القوى الغربية والمؤسسات المدنية والهيئات غير الحكومية مع الحكومات فى مفاوضات للتوصل الى حلول ذات طابع انسانى ، والخامس هو تعديل مشروع الاتحاد الاوروبى ليتوافق مع منطقة الشرق الاوسط ، وسيشارك فى هذا الاول جميع المنظمات وممثلون عن كل الفئات .

وكما هو واضح فان الحل الاول سينتج عنه دمار شامل للمنطقة ، وقد يكون الخوف من ذلك حافزا على عملية السلام ولكنه امر غير مرغوب فيه . ان الاحتمالين الثالث والرابع ملائمان تماما لهذه المرحلة ، أما الحل الرابع والخامس فسوف يقودان الى ما هو يسمى " بالعالم المفضل " وهو الذى ستختفى فيه كل الصراعات وتفض جميع المشاكل السياسية والعرقية والاجتماعية وتحقق المساواة على جميع المستويات لتشمل الرجل والمرأة وتطبق اتفاقية عدم التسلح .

يجب فى المرحلة القادمة ان يكون توجه المنطقة الى الانسان بصفة عامة ، فيجب على عملية السلام ان تشمل الكل وليس مجتمعا بعينه . فقد كانت الايديولوجية السائدة من ذى قبل هى توحيد بعض العناصر العرقية او اللغوية او الدينية واستبعاد العناصر الباقية ، وهذا ليس مناسبا لتحقيق السلام الشامل المنشود ولذا يجب على الشعوب ان تعى ان لغة الحوار القديمة غير صالحة للمرحلة القادمة . الحوار الانسانى هو الذى سيؤدى الى السلام مثل ماحدث فى قرية نيفاشالوم حيث تمكنت اسرائيل وفلسطين من الاتفاق حول البنية التحتية الأساسية من مواصلات ومياه وكهرباء ، وهذا الحوار الانسانى هو الوحيد القادر على حل مشكلة القدس بما تحويه من تراث دينى. لتحقيق ذلك يجب دعم برامج للدمج الثقافى والحضارى بين العناصر المختلفة في الشرق الاوسط ، وخاصة العناصر التى تم قهرها فى الماضى فان حقوق الانسان ماهى الا حق الفرد فى تشكيل المجتمع الذى يعيش فيه . ويجب وضع مناهج تعليمية موجهة لتلقين حقوق الانسان ، فلتحقيق التفاهم المتبادل يجب أولا الاقتناع بفكرة اللاعنف . كما يجب الاعتماد على قوى اخرى بجانب البترول حيث ان المخزون آخذ فى التضاؤل ولذا يجب توظيف بعض الموارد غير المستغلة مثل علماء الدين ، فانه لايخفى على احد أهمية الحكمة الالهية التى توجد فى اليهودية والمسيحية والاسلام . بالاضافة الى المرأة حيث أننا باهمالها نلقى جانبا نصف القوة العاملة الكفء بالاضافة الى انه عن طريق تعليم المرأة سنقوم بطريق غير مباشر بخفض نسبة المواليد الى جانب ان التراحم والمساواة بين عنصرى المجتمع مذكور فى الأديان السماوية أجمع . وفى منطقة الشرق الاوسط قامت المرأة بدور حميد فى العملية السياسية ومثال على ذلك المرأة الفلسطينية التى تقوم بدور غير مسبوق فى الانتفاضة والدفاع عن الوطن . بالاضافة الى ذلك يجب توجيه الموارد الخاصة بالتسلح للمشروعات والاستثمارات الاقتصادية وتدعيم البنية التحتية الذى يتطلب دراسة الموارد المتاحة واستغلالها بالاضافة الى العناصر البشرية المدربة والخبرات الأجنبية وباختصار لتدريب كوادر شرق اوسطية . وعلى هذا فاننا نتوسم مستقبلا باهرا المنطقة الشرق الاوسط ولكن المفتاح الخاص بتحقيق هذا السلام الشامل يكمن فى الشرق الاوسط ذاته فان الاختيارات عديدة وعليه ان يقوم بنزع السلاح ، وتبنى سياسات دفاعية غير عدوانية واستخدام الأسلحة لاغراض أمنية داخليا فقط ، ويتعين عليه توقيع اتفاقية خاصة بذلك . كما يجب عليه التصدى لفكرة عدم العدالة فى توزيع الموارد الاقتصادية وحماية الأقليات فى المنطقة بالاضافة الى تبنى الحركات التى تهدف الى الديمقراطية ، والتبادل الثقافى داخل المنطقة او خارجها . وعلى القوى الغربية أيضا ان تتنحى عن سياساتها التى طالما كانت تهدف الى التدخل لخدمة مصالحها الخاصة ، فان ذلك يؤدى لا محالة الى تدعيم الروح الانسانية فى المجتمع وبالتالى تسوية الخلافات .







- الديمقراطية والسلام والصراع الإسرائيلى - الفلسطينى
- إيدى كوفمان ، شكرى عابد ، روبرت روزستيان
- عرض : إيهاب رافت الملطى

**Edy Kaufman, Shukry B. Abed, Robert L. Rothstein, Democracy, Peace, and the Israeli-Palestinian Confilct, Lynne Rienner, Baulder and London , 1994**

يضم هذا الكتاب مجموعة من الأوراق البحثية التى قدمت فى حلقة عمل نظمتها جامعة "بارك" حول الديمقراطية والسلام والصراع الإسرائيلى - الفلسطينى .

ويتكون هذا الكتاب من اثنى عشر فصلا ، ويمكن تقسيمهم الى ثلاثة أجزاء : يضم الجزء الأول الفصل الأول والثانى ، ويتناول البعد النظرى لإشكالية العلاقة الإرتباطية بين السلام والديمقراطية مع التطبيق على الصراع الفلسطينى -الإسرائيلى .

أما الجزءان الثانى والثالث فيتناولان مواقف جميع الأطراف الداخلية تجاه الصراع ، فيتناول الجزء الثانى مواقف الأطراف الإسرائيلية المختلفة وذلك من خلال أربعة فصول من الثالث الى السادس . ويتعرض الجزء الثالث الى المواقف الفلسطينية المختلفة تجاه الصراع ، وذلك من خلال خمسة فصول من السابع الى الحادى عشر . أما الفصل الثانى عشر فيعتبر بمثابة خاتمة للكتاب تتعرض للفرص والعقبات التى تساعد أو تعترض طريق التعاون والسلام بين الطرفين .

وتدور الفكرة المحورية لهذا الكتاب حول العلاقة بين الديمقراطية كقيمة ومفهوم وكنظام سياسى ، والسلام كوسيلة لحل المنازعات بدون حرب ، ويطرح الكتاب تساؤلا هاما جدا ويتمثل فى : هل الديمقراطية هى شرط لإتمام عملية السلام ؟ وبمعنى آخر : هل النظم الديمقراطية هى التى تسعى لإتمام السلام وتجنب الحروب ؟ ويؤكد الباحثون أنه مع الانتشار الكبير للديمقراطية فى كافة أنحاء العالم والاتجاه نحو حل الصراعات الدولية والداخلية بالطرق السلمية على الرغم من أن الحرب كوسيلة لحل المنازعات مازالت بديلا محتملا جدا ، فإن هذا الانتشار قد وضع الإفتراض بأن النظم الديمقراطية غالبا لا تقوم بإعلان الحرب على بعضها البعض محل اختبار أكثر من أى وقت مضى . ومع تطبيق ذلك على الصراع الفلسطينى-الإسرائيلى نجد أن "إدى هوفمان ، شكرى عابد" فى الفصل الثانى من الكتاب يبحثان قضية "مدى ديمقراطية كل من المجتمع الإسرائيلى والفلسطينى" فيؤكدان أن اسرائيل تحاول أن تظهر بمظهر الديمقراطية الرنانة على الرغم من أن قليلا من الإسرائيليين هم الذين يعترفون بحق الفلسطينيين فى إقامة دولة ديمقراطية مستقلة ، فى حين أن الأغلبية منهم لا تؤمن بحقهم فى ذلك ، بل أنهم لا يؤمنون بقدرة الفلسطينيين على إقامة نظام ديمقراطى . أما الفلسطينيون ، فعلى الرغم من تميزهم عن بقية الشعوب العربية فى خبرتهم بالإجراءات الديمقراطية ، والتى تجعلهم من أكثر الشعوب العربية قابلية لإقامة نظام ديمقراطى فشلت كل الدول العربية الأخرى فى إقامته ؟ والتى تعطى تفاؤلا حذرا بشأن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، إلا أن الإنتفاضة جاءت لتوضع وتضع عقبات تعوق عملية التطور الديمقراطى داخل المجتمع الفلسطينى أهمها الإغتيالات السياسية الواسعة التى تمت مع المعارضين السياسيين للقادة الفلسطينيين وذلك مما عمل على خلق مناخ من عدم الثقة فى التعبير عن الرأى المعارض لهؤلاء القادة .

ولكن على الرغم من ذلك يؤكد الباحثان أن القادة الفلسطينيين يبدو أنهم يدركون أن الديمقراطية هى أفضل وسيلة لهم لإقامة دولتهم المستقلة ، وذلك لعدة أسباب منها :

١- أن الديمقراطية هى أفضل نظام لدمج الشعب الفلسطينى الذى يضم الفلسطينيين فى الداخل وفلسطينى الشتات ، فى بوتقة واحدة تشمل كل القوى المختلفة ووجهات النظر المتباينة وتسمح بالتعبير عن المصالح المتباينة .

٢- إدراك هؤلاء القادة أنه من الصعب أن تتلقى الدولة الفلسطينية الناشئة أى دعم خارجى فى حالة اتباعها لأى نظام غير ديمقراطى .

ومن جانبهم فإن الإسرائيليين يجب أن يدركوا ، كما يؤكد الباحثان ، أنهم يجب أن يدعموا إقامة حكومة فلسطينية ديمقراطية لأن ذلك لن يضمن فقط كفالة وضمان حقوق المواطنين الفلسطينيين لكنه سيضمن أيضا الحفاظ على العلاقات التعاونية المستقبلية مع جيرانها .

وفى عرضهما لوجهة النظر المخالفة ، عرض كل من "تشارلز ليبمان وموشى ماوز" فى ورقيتهما المقدمتين واللتين جاءتا فى الفصلين السادس والتاسع للمواقف الداخلية فى المجتمعين الإسرائيلى والفلسطينى حول قضية الديمقراطية والسلام والصراع العربى - الإسرائيلى .

ففى الفصل السادس يؤكد "تشارلز ليبمان" أنه على الرغم من أن الديمقراطية كقيمة مترسخة داخل التقاليد اليهودية بل أن اليهود الإسرائيليين يتبعون الإجراءات الديمقراطية فى الداخل إلا أن القضية الأساسية بالنسبة لهم فى التعامل مع الخارج هى "الأمن" ، وعليه فإن القضية الأساسية هنا ليست الديمقراطية وعلاقتها بالسلام كقيمة فى حد ذاته ، ولكن القضية تصبح قضية السلام الآمن ، السلام الذى يوفر لهم الأمن ، والتضحيات التى يجب أن يقدموها من أجل هذا السلام الآمن . ويرى الباحث أن هناك اتجاهين أو تيارين داخل إسرائيل بشأن هذه القضية .

**الأول** : يرى ضرورة قيام سلام بين اسرائيل وجيرانها وذلك حتى يتم قبول إسرائيل فى المنطقة وكسر الحاجز بينها وبين جيرانها .

**الثانى** : يرى ويؤمن بضرورة تحقيق حلم "إسرائيل الكبرى" وتحقيق أرض الميعاد وبناء على ذلك فهو يرفض إقامة سلام مع الجيران العرب لأن ذلك لن يسمح بقيام وتحقيق حلم "إسرائيل الكبرى" كما أنه يهدد - بشكل خطير - الأمن الإسرائيلى .

أما "موشى ماوز" - فى الفصل التاسع - فقد أكد أنه على الرغم من القيم الديمقراطية التى يتمتع بها غالبية الشعب الفلسطينى إلا أن ذلك لم يساعد على تخفيض هذه المشاعر العدائية التى يكنها الفلسطينيون تجاه اليهود ، كما أنه من الملاحظ - كما يقول موشى - أن الجماعات السياسية الفلسطينية الأكثر ديمقراطية من غيرها هى التى تكون أكثر عدائية لليهود من الجماعات الأخرى غير الديمقراطية ، وقد ضرب مثالا على ذلك بأن معظم الفلسطينيين الذين ، ولأسباب عملية براجماتية ، مالوا الى التعامل مع إسرائيل هم من المحافظين وغير الديمقراطيين ، وذلك فى حين أن الجماعات الفلسطينية التى مارست القيم الديمقراطية قد هدفت الى أن تكون العدو الأساسى لإسرائيل ، بل وراهنت على تدميرها ويمثل هذه الجماعات - كما يقول موشى - القوميون العرب "البعثيون" والإسلاميين سواء المنضمين "لحماس" أو لجماعة "الإخوان المسلمين" ، وعلى الرغم من حدوث تغير فى مسار حركة "فتح" -الجناح العسكرى لمنظمة التحرير الفلسطينية - وقبولها ، لأسباب عديدة ، للوجود الإسرائيلى منذ منتصف السبعينيات ، إلا أن التابعين للمنظمات الباقية - السابق ذكرها - مازالوا يرفضون تماما فكرة الكيان الإسرائيلى .

وحول قضية الحرب والإحتلال الإستيطانى ومدى تأثير ذلك على القيم الديمقراطية يأتى الفصلان الخامس والثامن ، فيتحدث فى الفصل الخامس "إيدى كوفمان" عن مدى تأثير الحرب والإحتلال على المجتمع الإسرائيلى . وفى البداية فإنه يعرض أن الإحتلال والحرب لم يؤثرا على القيم الديمقراطية للأفراد داخل المجتمعات الغربية فى الدول الإستعمارية السابقة مثل (انجلترا وفرنسا) ، ولكنه يتساءل : هل يمكن أن نضمن نتائج متشابهة بالنسبة للديمقراطية الإسرائيلية ؟ ويجيب "كوفمان" بأنه لا يمكن التكهن بإجابة هذا السؤال ، ولكنه يورد عدة أبعاد قد يكون لها تأثير على هذه العملية من أهمها :

١- استمرار الرغبة الإسرائيلية فى الحصول على الأرض ، وبالتالى عدم تلاشى رغبة الدخول فى حروب مع العرب ، أى تحقيق مكاسب بطريق غير ديمقراطى .

٢- أن الدولة الإسرائيلية هى دولة حديثة مازالت فى طور التكوين فحدودها التاريخية والجغرافية لم تتحدد بعد ، كما أن ثقافتها السياسية مازالت أيضا فى طور النشأة .

٣- أن كثيرا من اليهود الذين يعيشون داخل إسرائيل الآن قد ولدوا وتعلموا فى دول غير ديمقراطية بما له من أثر على ثقافتهم السياسية .

٤- يمكن أن نصف الصراع الإسرائيلى-الفلسطينى ، على أساس أنه صراع من أجل تقرير المصير لكل من القوميتين ، وبالتالى فهو يتضمن المطلب الإسرائيلى بقبول الدولة العبرية كما يتضمن المطلب الفلسطينى بالإعتراف بالدولة الفلسطينية المعلن عنها منذ ٤٠ عاما .

أما "شكرى عابد" فيتحدث عن مدى تأثير الحرب والإحتلال على مستقبل الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطينى فى الفصل الثامن ، فيؤكد فى البداية أن الحرب والإحتلال كان لهما تأثير سىء على الأفراد داخل المجتمع الفلسطينى وخاصة على الجماعات الأكثر ديمقراطية ويستدل بذلك من استمرارية رفض منظمة حماس والإخوان للوجود الإسرائيلى ، إلا أنه يؤكد أن هناك تيارات سياسية فى الوطن العربى عامة وداخل فلسطين أيضا ، هى التى ستتحكم فى تحديد مستقبل الديمقراطية داخل فلسطين ، بل وداخل العالم العربى كله وذلك من خلال الدور الذى سيلعبه كل منها :

**الأول** : وهو تيار القبول المطلق والذى ينادى بضرورة

تبنى الديمقراطية الغربية كما هى بتفاصيلها من أجل تحديث المجتمعات العربية .

**الثانى** : التيار الإصلاحى والذى ينادى بضرورة استجلاب بعض العناصر من الحضارة الغربية بعد تنقيحها وتصفيتها لتلائم البيئة العربية وذلك من أجل تطوير هذه البيئة.

**الثالث** : التيار الرافض وهو التيار الدينى الإسلامى وهو يرفض جذريا المفاهيم والنظم الغربية ، وذلك على أساس أن الإسلام لديه قيمه ومفاهيمه الخاصة به .

ويشير "عابد" الى أن مستقبل الديمقراطية فى الوطن العربى بشكل عام يتوقف على وصول أى من هذه التيارات للحكم .

ويأتى الفصل الثانى عشر والأخير فى هذا الكتاب كخير خاتمة له ، حيث يتجنب الباحث "روبرت روزستيان" فى هذا الفصل استمرار الخوض فى المعضلة الأساسية لهذا الكتاب والمتمثلة فى العلاقة الارتباطية بين الديمقراطية والسلام من نفس وجهات النظر السابقة ، ليقدم جانبا آخر تماما وهو "مدى أهمية الديمقراطية بالنسبة لعملية السلام" مشيرا الى أن المؤثرات الكامنة للديمقراطية على عملية السلام الجارية الآن فى المنطقة قد تكون غير واضحة بشكل أو بآخر ، ولكن إذا استمرت عملية السلام وازدادت معها المؤشرات الديمقراطية فى المنطقة فإنه على المدى الطويل يمكن أن يجرى لذلك نفع وتأثير كبير للديمقراطية وذلك من خلال عدة مؤشرات أهمها :

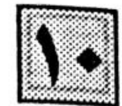
١- أن الديمقراطية تعمل على إيجاد المصالح المشتركة بين الأفراد والاهتمام المشترك مما يساعد على الحفاظ على النظم القائمة وعدم السعى الى تغييرها بشكل قوى أو جذرى وهو ما يضمن استمرار عملية السلام .

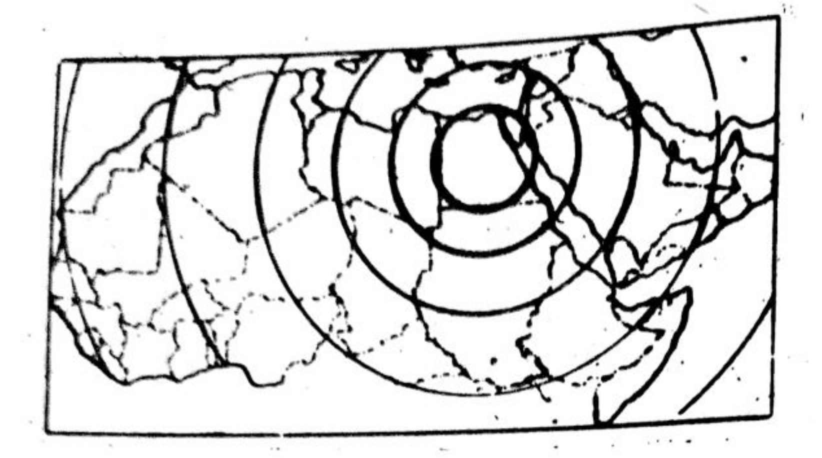
٢- تتبع الديمقراطية القنوات الشرعية للتعبير عن آراء خاصة للمعارضة وذلك مما يساعد على تجنب الحروب الداخلية .

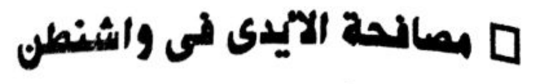
٣- يمكن للديمقراطية أن تخفض الحاجة الى استخدام اسرائيل ككبش فداء من قبل الحكومات العربية لتبرير فشل سياساتها سواء الداخلية أو الخارجية .

وفى النهاية فإنه يمكن القول أن هذا الكتاب يعرض لقضية أصبحت الآن ، خاصة فى ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة التى تمت بناء على اجراءات ديمقراطية والتى أدت الى فوز اليمين غير المؤيد لإستكمال عمليات السلام ، موضع تساؤل كبير فى كل الأوساط والدوائر السياسية المحلية والدولية وأصبح الآن التساؤل الهام المطروح فى هذا الشأن هو : هل تدفع الديمقراطية بالفعل فى إتجاه السلام أم لا ؟!









# مصافحة الأيدى فى واشنطن

## جون كينج

## عرض : هبة سمير

**John King, Handshake in Washington, UK: Garnet Publishing (Ltd), 1994.**

"مصافحة الأيدى فى واشنطن ، هل هى عملية يسيرة أم لا" لاشك أنها واجهت صعوبات ومعوقات جمة سواء قبل هذا الحدث التاريخى ، أو بعده ، وماذا كان يمكن أن يحدث لو لم تتحرك منطقة الشرق الأوسط تجاه السلام ؟ هذا هو التساؤل الرئيسى الذى يتناوله الكاتب فى تحليله لقضية الصراع العربى الإسرائيلى وبدء المفاوضات العربية الإسرائيلية .

ويتناول الكاتب فى إجابته على هذه التساؤلات عدة نقاط رئيسية وهى : كيف بدأ التفكير نحو السلام ولماذا فى هذا الوقت بالتحديد ؟ ، والمراحل التى مرت بها عملية المفاوضات منذ الإعداد وحتى التنفيذ ، ومراحل هذه المفاوضات من مدريد مرورا بواشنطن وحتى أوسلو ، والمعوقات التى واجهت هذه المراحل وكيفية علاجها أو تخطيها .

ويرى الكاتب أن لهذا السلام أبعادا عدة ، حيث أن كل الظروف سواء كانت ظروفا دولية أو إقليمية أو داخلية ساهمت فى الدفع نحو عملية السلام وساهمت فى دفع الأطراف المتصارعة للجلوس على مائدة المفاوضات .

وفى النهاية ، يختم برؤية مستقبلية متناولا فيها الآمال والمخاطر وما قد يواجه هذه الأطراف من معوقات ومخاطر متعددة .

تعددت الآراء وانتشرت بأن "تصافح الأيدى" وأن أعداء الأمس أصبحوا أصدقاء فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، وما تلاه من مراحل لتدعيم هذا الحدث التاريخى ، هو الفرصة الأخيرة للسلام ، وأنه إذا ضاعت هذه الفرصة ، ستتجه منطقة الشرق الأوسط نحو مسلك آخر غير قابل حتى للتفكير فيه .

يحاول الكاتب تخيل البدائل الأخرى للسلام : فبالنسبة للجانب الإسرائيلى فالبديل هو تحقيق وانشاء اسرائيل العظمى ، وهذا هو ما تراه حكومة الليكود ، بينما العرب فى الأراضى المحتلة فيمكن تهميشهم أو استيعابهم .

وقد تطرق البعض فى أفكارهم بأن الشعب الفلسطينى سيتم ترحيله أو نقله للأردن لإنشاء دولة فلسطينية فى الأردن .

وكل هذه الآراء تعد حلولا غير قابلة للتطبيق يتبناها الشعب الإسرائيلى ، الذى عانى من الإضطهاد والاستبعاد لفترات طويلة سابقة .

أما على الجانب الفلسطينى ، فالبديل الوحيد للسلام هو الصراع الدائم وتضحية الفلسطينيين اللانهائية بأرواحهم وشبابهم لتحرير أراضيهم .

هذا بالإضافة للأهمية المتزايدة للفصائل الفلسطينية المختلفة والحركات الاسلامية المتطرفة التى تعتبر الصراع والحرب منهجا لحياتها .

قبل توقيع اتفاقية اعلان المبادىء بأسابيع قليلة ، طرح سؤال على رابين رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق إذا كان يريد أن يقابل عرفات فأجاب بكلمة قاطعة وهى "أبدا Never" . وبعد حضور مراسم المؤتمر فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، طرح تساؤل حول ما إذا كان الأعداء القدامى يستطيعون انهاء هذا الصراع الممتد والمتجذر بمصافحة الأيدى ! ومن أهم الجوانب التى وافق عليها الجانبان الإسرائيلى والفلسطينى هو إنشاء منطقة حكم ذاتى محدودة للفلسطينيين فى منطقتى غزة وأريحا ، وتعد هذه المرحلة الأولى فى العملية

التى تم تخطيطها لتنتشر وتمتد فى باقى الأراضى المحتلة وانتقال الإدارة الى أيدى فلسطينية ، مع امكانية الاستشارة الإسرائيلية فى الأمور المشتركة ، وتنسحب القوات الإسرائيلية كخطوة أولى لإعادة الثقة وتكوين ادارة فلسطينية منتخبة .

ولكنه على الرغم من هذا التقدم ، إلا أنه ليس من المفترض أو إسرائيل والفلسطينيين أصبحوا أصدقاء ، ولكنه لازالت تظهر العديد من الخلافات حول قضايا عدة .

فالفلسطينيون يريدون السيادة الكاملة فى إطار إنشاء دولة خاصة بهم ، أما الإسرائيليون بدافع أمن دولتهم الذاتى – فإنهم يرون أن إنشاء دولة فلسطينية يمثل انتقاصا من سيادة دولتهم ، والواضح أن فكرة إقامة دولة فلسطينية ، لا تلقى الرضا أو حتى الموافقة بين العديد من الأوساط الإسرائيلية ، التى ترى أنه يمكن التعامل مع كيان فلسطينى يتم وضعه فى إطار اقتصادى قد يضم اسرائيل والأردن ، ولكن هذا الكيان الجديد لا يكون دولة مستقلة ذات سيادة .

وفى بداية المفاوضات كانت العوائق تتمثل فى اعتبار فكرة جلوس اسرائيل مع الفلسطينيين على مائدة مفاوضات تعنى الإعتراف –وإن كان ضمنيا– بفلسطينيين بصفة عامة وبمنظمة التحرير الفلسطينية التى تتفاوض معها بصفة خاصة .

ويجيب الكاتب على تساؤلين هامين يطرحهما فى كتابه وهما : لماذا هذا الوقت بالتحديد الذى تم اختياره لإمكانية الجلوس على مائدة المفاوضات ، وأيضا لماذا أوسلو عاصمة النرويج بالتحديد تكون عاصمة الدولة المضيفة التى تفتح أبوابها وتشارك فى هذه اللحظة التاريخية الحاسمة .

أما بالنسبة للتساؤل الأول فيجيب عليه الكاتب فى عدة جوانب فى كتابه ، مما يوضح أهمية هذا التساؤل له : ويرجع أسباب اختيار هذا الوقت بالتحديد لعدة عوامل وظروف داخلية واقليمية ودولية أسهمت كل منها فى دفع أطراف الصراع للسعى نحو السلام.

فبالنسبة للظروف الداخلية هى وجود العديد من التغيرات التى حدثت فى داخل كل من اسرائيل من جانب ، والفلسطينيين من جانب آخر دفعت كلا منهما للسعى لهذه المبادرة . فبالنسبة لإسرائيل ، فرابين الذى بلغ وقتئذ حوالى ٧٢ سنة ، كان يرى نفسه صانعا للسلام ويريد أن يترك بصمة فى التاريخ تخلد اسمه ، وكذلك ظهور تيار جديد فى اسرائيل يؤيد السلام وذلك نتيجة للضغوط الأمريكية الداعية للسلام ، بتطبيع اسرائيل علاقاتها مع جيرانها وهذا هو ما دفع حزب العمل لتفضيل هذه الفكرة فى علاقاته مع العرب سواء كانوا فى الخارج أو الداخل.

أيضا يتناول الكاتب بالتحليل مدى قوة الدوافع الدولية والإقليمية وأثرها فى عملية السلام . بالنسبة للمواقف الدولية ، فقد تغيرت البيئة الدولية والنظام الدولى منذ انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة وظهور مفهوم "النظام العالمى الجديد" الذى طرحه الرئيس بوش فى ١٩٩٠ . فقد تغيرت الرؤية الأمريكية لإسرائيل ، فأثناء الحرب الباردة كانت الإدارة الأمريكية تراها شرطيا للمرور فى الشرق الأوسط وحاميا لمصالحها من الخطر والتهديد السوفيتى ولذلك كان التأييد الأمريكى لإسرائيل يعد تأييدا مطلقا ولكن هذا التأييد أصبح بعد هذا التغير الجوهرى فى المجتمع الدولى تأييدا رشيدا هذا بالإضافة الى أثر حرب الخليج الثانية وغزو العراق للكويت ، فى تغيير أولويات الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة ، وإعادة ترتيب هذه الأولويات لما يتلاءم مع الظروف الجديدة وأصبحت الإدارة الأمريكية ترى أنه من غير الملائم الإعتماد على اسرائيل فقط كحليف لها ، بل لابد من وجود أصدقاء وحلفاء عرب . ولذلك فقد ربطت الولايات المتحدة بين تحقيق الاستقرار فى المنطقة من جانب ، وبين تحقيق السلام فيها ، وهذا السلام لن يتم إلا بالتوصل لتسوية شاملة وعادلة ترضى جميع الأطراف فى الصراع العربى – الإسرائيلى .

أما بالنسبة للمجموعة الأوروبية ، فهى أيضا تؤيد عملية السلام وتشجع على بدء المفاوضات وخاصة بريطانيا التى ترتبط تاريخيا بالمنطقة بصفة عامة وبفلسطين ، حيث كانت الدولة المنتدبة عليها فى فترة سابقة . وأيضا إثر أزمة الخليج الثانية على أوروبا نظرا للتقارب الجغرافى بينها وبين منطقة الصراع .

وبالنسبة لروسيا ، فهى تعد الوريث لمقعد الإتحاد السوفيتى فى مجلس الأمن، وتسعى سياسة روسيا الجديدة لبناء حجر للزاوية للتعاون مع الولايات المتحدة ، لذلك فهى لا تسعى لمنافسة واشنطن فى مناطق نفوذها ، والتى تعد منطقة الشرق الأوسط من أهمها .

أما بالنسبة للدوافع العربية ، فقد تغيرت الظروف حتى قبل الجانب العربى فكرة الجلوس على مائدة المفاوضات . وفى إطار هذا ، يقوم الكاتب بتحليل للتطور التاريخى للصراع العربى – الإسرائيلى ، وكيف أنه لم يكن فقط صراعا بين شعبين على قطعة أرض ، ولكنه أيضا صراع بين أيديولوجيتين متناقضتين وهما الصهيونية من جانب ، والقومية العربية من جانب آخر .

وتعد أزمة الخليج الثانية ، وغزو العراق للكويت مرحلة حاسمة فى هذا الصراع وذلك أنه بعد أن كانت اسرائيل عدوا لدودا للعرب ، فقط تعاملت بعقلانية شديدة فى هذه الأزمة ، وذلك عندما لم تستجب للهجوم العراقى بصواريخ سكود على أراضيها . وقد ساعدت الحرب على جعل الجانب العربى والفلسطينيين يدركون أن التفاوض مع اسرائيل هو خيار لابد منه .

ونتيجة لهذه الحرب ، أصبحت القضية الفلسطينية من محاور الاهتمام الرئيسية وذلك لعدة أسباب رئيسية : الأول ، أن الولايات المتحدة أصرت على حل القضية الفلسطينية حيث أدرك الرئيس بوش والرئيس كلينتون أنه لحل الصراع العربى الإسرائيلى لابد من حل مشكلة فلسطين ، الثانى ، تغير السياسة التى يتبعها قادة حزب العمل الإسرائيلى وسعيهم

لتسوية الصراع ليس فقط مع الدول العربية ولكن أيضا مع الفلسطينيين . الثالث ، تبنى الفلسطينيين لوجهات نظر وأهداف أكثر واقعية وليست مستحيلة كما كان من قبل .

وبذلك يفسر الكاتب بأنه كما حدثت تغيرات فى البيئة الدولية والإقليمية ، فقد حدثت أيضا تغيرات فى داخل كل من الإدارة الإسرائيلية من جانب ، والفلسطينيين من جانب آخر .

فقد تغيرت طبيعة التوازنات والأولويات داخل كل منهما ، أما بالنسبة للرأى العام الإسرائيلى ، فإنه بسبب الإنتفاضة والعمليات الفلسطينية الفدائية ، فإن الإسرائيليين أصبحوا لا يريدون وجود هذه العدائية فى علاقتهم بجيرانهم العرب . هذا بالإضافة للسمعة السيئة لإسرائيل فى المجتمع الدولى لممارساتها القمعية وإنتهاكاتها فى الأراضى المحتلة .

أما على الجانب الفلسطينى الداخلى ، فقد تبنت المنظمة سياسة واسلوبا جديدين ، إذ كرست معظم جهودها على الدبلوماسية والحصول على التأييد الدولى وذلك من خلال عرض القضية الفلسطينية كحركة تحرير وطنى وليس منظمة إرهابية كما يراها .

ويتطرق الكاتب الى مراحل المفاوضات المختلفة والصعوبات والمعوقات التى واجهت كل مرحلة من الإعداد لمؤتمر مدريد ، مرورا بواشنطن وفشل المباحثات فيها وكثرة المعوقات التى قابلتها من جانب التعنت والصلابة الإسرائيلية ، وذلك حتى أوسلو وتوقيع اتفاقية إعلان المبادىء فى ١٩٩٣ . ويبرز أن هذه المفاوضات ليست يسيرة بل واجهتها مشكلات جمة خاصة فى أوسلو عاصمة النرويج . ويجيب الكاتب حول تساؤل وهو لماذا يتم التوقيع فى أوسلو عاصمة النرويج بالتحديد ؟ ويصف فى إجابته الى أن النرويج من الدول الصديقة للطرفين العربى والإسرائيلى ، هذا بالإضافة الى أنها دولة حيادية على مر تاريخها ، أيضا يعود الأمر الى نشاط الدبلوماسيين النرويجيين ونجاحهم فى تخطى الكثير من العقبات وتقريب الآراء بين الجانبين .

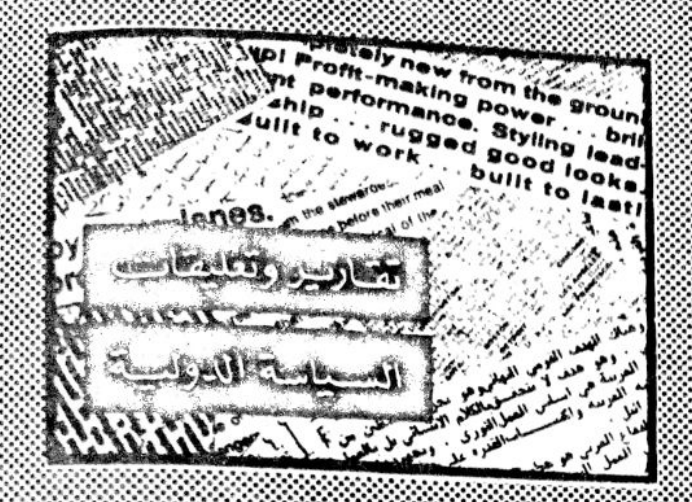
وفى النهاية ، يطرح الكاتب رؤى مستقبلية حول الآمال والمخاطر التى قد تواجه هذا الحدث التاريخى . مثل وجود الكثير من المعارضين لهذا الإتفاق بصفة خاصة ولإقامة تسوية وسلام بصفة عامة ، ومن هؤلاء المعارضين جبهة الليكود والمتطرفون اليهود من جانب ، وحركة حماس والفصائل الفلسطينية والإسلامية المتطرفة من جانب آخر ، أيضا معوقات اقتصادية من حيث هل يمكن فصل الإقتصاد الفلسطينى الضعيف ، والذى يحتاج الى كثير من المعونات عن الاقتصاد الإسرائيلى .

أيضا مشكلة المياه التى قد تتفاقم بين كل من إسرائيل وفلسطين والأردن والإحتياج المتزايد لكل منهم لموارد مائية أكثر .

أيضا مشكلة تطبيق الديمقراطية فى فلسطين الجديدة ، وكيف يمكن أن يكون، وهل منظمة التحرير الفلسطينية وزعيمها ياسر عرفات ذو السلطة الأوتوقراطية ، مؤهلة لأن تنشىء وتطبق نظاما ديمقراطيا عادلا ؟

ويتساءل بعد كل هذه المراحل التى قطعتها المفاوضات ، هل من الممكن تحقيق تسوية شاملة وعادلة لهذه القضية التى استمرت وعانت منها شعوب كثيرة لعقود طويلة ؟ وماذا يمكن أن يحمله المستقبل من مفاجآت قد تعوق هذه المرحلة التاريخية الحاسمة التى تمر بها المنطقة ؟ هذا هو التساؤل الأخير للكاتب ، مؤكدا أن التاريخ هو الذى سيجيب عليه .

وقد استعان المؤلف فى هذا الكتاب بالمنهج التاريخى فى تحليله وإن كان هذا العرض جاء مقترنا بالتحليل الواقعى ، وتفنيده لجوانب مختلفة من القضية . ولاشك أن الكتاب يمثل مرجعا هاما لقضية من أهم القضايا فى عصرنا الحالى ، وهى قضية الشرق الأوسط .

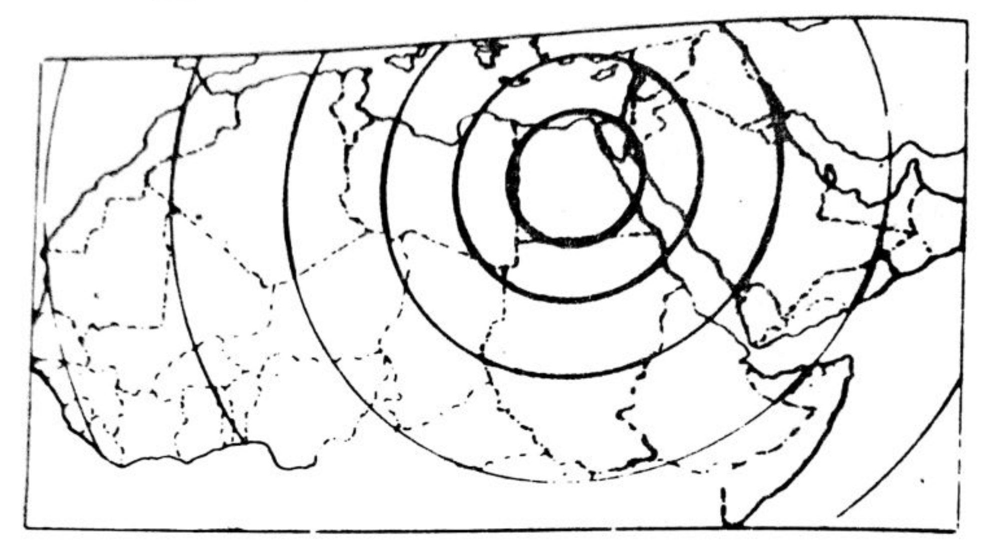

Profit-making power
performance. Styling lead
rugged good looks
built to work . . built to last
تقارير وتعليقات
السياسة الدولية



## المحتويات

تقارير

# قمة القاهرة .. وإعادة ترتيب البيت العربى



أحمد يوسف القرعى

مع عودة الروح وتبلور الإرادة السياسية الموحدة من جديد بنجاح القمة العربية بالقاهرة (٢٢-٢٤ يونيو ١٩٩٦) تبدأ أولى خطوات إعادة ترتيب البيت العربى لمواجهة المستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية التى زلزلت الكيان العربى شكلا ومضمونا طوال نحو ست سنوات عجاف افتقر خلالها العمل العربى المشترك للحد الأدنى من التضامن العربى .

ولاشك أن الدعوة الى انعقاد قمة عربية عادية للمرة الأولى منذ ١٥ عاما (أى منذ انعقاد آخر قمة عادية فى فاس عام ١٩٨١) تعد الخطوة الأولى فى إعادة ترتيب البيت العربى حتى تأخذ آلية القمة ( أعلى سلطة سياسية فى الجامعة العربية ) مكانها الطبيعى والمشروع فى الهيكل التنظيمى للجامعة ويصبح انعقادها دوريا كل عام شأنها شأن القمم الأفريقية على الأقل .

ولعل وزراء الخارجية العرب يدركون أهمية هذه النقطة فى اجتماعهم القادم فى سبتمبر ١٩٩٦ ويلجأون الى دراسة تعديل ميثاق الجامعة جزئيا وعلى مراحل ولتكن إضافة مادة أو مادتين أو أكثر لميثاق الجامعة بشأن تقنين مؤتمر القمة العربية فى ميثاق الجامعة .

وهذا ما ورد فعلا فى مشروع تعديل الجامعة العربية والذى دخل فى طى النسيان منذ العدوان العراقى على الكويت وقد أورد المشروع اختصاصات مؤتمر القمة العربية فيما يلى :

١- اقرار استراتيجية العمل العربى المشترك فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرارات والتدابير الكفيلة بدفع هذا العمل وضمان الأمن القومى للأمة العربية ومصلحتها المشتركة .

٢- اعتماد سياسة الدفاع المشترك فى الوطن العربى وأمنه وتأمين متطلباته والنظر فى أى وضع دولى يمس بالأمن والسلم العربيين .

٣- اعتماد الخطط والمشاريع العربية المشتركة ضمن إطار الجامعة وإقرار تمويلها وكذلك دمج أو الغاء المنظمات أو المجالس الوزارية المتخصصة .

٤- التصدى للنزاعات العربية والعمل على حلها بالطرق السلمية .

٥- اعتماد أسس التعاون العربى المشترك مع المجموعات الدولية الأخرى .

٦- تعيين أعضاء محكمة العدل العربية .

ويبدو واضحا أهمية مثل هذه الاختصاصات لو أدخلت على صلب ميثاق الجامعة العربية وعندئذ يكون هذا التعديل الجزئي مقدمة لتعديلات أخرى في الميثاق حتى تتحقق دورية انعقاد القمة العربية بانتظام وبدون تقديم دعوات خاصة .

ويكفي مثل هذا التعديل المحدود للميثاق على أن تجرى اضافة ملاحق له بشأن الآليات الجديدة مثل تلك التي أقرتها قمة القاهرة - من حيث المبدأ - وهي انشاء محكمة العدل العربية ، آلية الرقابة من النزاعات وادارتها وتسويتها ، وميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي وغيرها من الآليات التي تناولها وزراء الخارجية العرب من قبل في إطار مجلس الجامعة ومن أبرزها لجنة خاصة بشئون المياه العربية .

□ □ □

ولاشك أن استحداث مثل هذه الآليات من شأنه تفعيل دور الجامعة العربية . والجامعة العربية مع مكانتها السامية ليست أداة وحيدة للتجمع العربي بل هي في موقع الصدارة بين منظومة النظام الاقليمي العربي الذي يضم أيضا المنظمات العربية المتخصصة ، والاتحادات المهنية العربية وأيضا التنظيمات الشعبية التي يجب إيجاد وشائج تربطها بالجامعة ، ونتناول فيما يلي تصورنا لهذه التجمعات الثلاثة في اطار إعادة ترتيب البيت العربي الكبير .

**أولا : المنظمات العربية المتخصصة :**

والمنظمات العربية المتخصصة التي تعمل في اطار الجامعة العربية تناظر عمل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وتشكل قاعدة الهيكل التنظيمي للجامعة ويتسم عملها بالبحث والدراسة من أجل تنظيم وتعزيز العمل العربي المشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

والملاحظ أنه حتى عام ١٩٦٠ لم يكن لدى الجامعة العربية سوى ثلاث منظمات متخصصة حيث كان مجلس الجامعة قد وافق على الاتفاقية المنشئة لكل من المجلس الاقتصادي والاتحاد البريدي العربي ( في شكله الأول ) عام ١٩٤٦ والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية عام ١٩٥٣ . ومنذ الستينات شهدت الجامعة العربية مولد عدد متزايدا من هذه المنظمات حتى قفز عددها الى أكثر من عشرين منظمة متخصصة وفي مقدمتها : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، صندوق النقد العربي ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والعربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، منظمة العمل العربية ، اتحاد إذاعات الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ... الخ .

ولم يواكب نشأة مثل هذه المنظمات منذ البداية الانضباط والتنسيق فيما بينها أو فيما بينها وبين أنشطة الجامعة ، ومن هنا ظهر التعارض والتداخل في الأهداف والوسائل وعدم تماثل العلاقة الدستورية بين الجامعة وبين كل منظمة .

ومنذ السبعينات والجامعة العربية تسعى لتقنين العلاقة القانونية مع المنظمات المتخصصة ورغم هذا فإن التجربة قد أثبتت أن تنسيق التعاون هذا لم يتحقق بنجاح ولذا حرص مشروع تعديل ميثاق الجامعة على إعطاء أهمية خاصة لموضوع التنسيق وأفرد المشروع فصلا خاصا لذلك وتتمثل عناصر آلية التنسيق هذه فيما يلي :

١- إقرار مبدأين أساسيين هما المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ مما يحتم التنسيق بين مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك بما فيها المنظمات .

٢- تمكين مجلس رؤساء الحكومات للعمل الاقتصادي والاجتماعي باعتبار أن مستوى التمثيل فيه يعلو مستوى التمثيل في مجالس المنظمات من الاشراف على عمل المنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة بطرق متعددة منها حق التوصية بدمج بعض المنظمات أو الغاء بعضها أو انشاء منظمات جديدة ، ومنها أيضا حق النظر في خطط المنظمات القطاعية واعتماد الخطة القومية الشاملة الى غير ذلك من الأساليب التي تم النص عليها في المشروع .

٣- إدراج هذه المبادىء في الميثاق بحيث يعمل بهذه المبادىء على الرغم من وجود أية أحكام أخرى مخالفة في الاتفاقيات أو القرارات المنشئة للمجالس الوزارية للمنظمات المتخصصة ، إذ من بين أحكام مشروع تعديل الميثاق ما يقضي بعلوية ميثاق الجامعة على أية اتفاقية أخرى ترتبط بها الدول الأعضاء . ونتيجة لذلك يترتب على إقرار الميثاق المعدل تعديل ضمني للاتفاقيات المنشئة للمنظمات مما يحقق الانسجام بين أحكامها وأحكام ميثاق الجامعة .

ولاشك أن الحالة الانتقالية التي تعيشها الأمة العربية الآن لا تتطلب الانتظار حتى يحين تعديل ميثاق الجامعة بل السعي الى تحقيق الممكن بقدر المستطاع وأمام الجامعة العربية نموذج ناجح يتمثل في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة حيث أن المنظمة الدولية بحثت في أساليب التنسيق من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي واستحدثت أطرا وأساليب لضمان حد أدنى من الانسجام بين مختلف مؤسسات الأمم المتحدة .

والخطوة الجادة والعاجلة التي يجب أن تخطوها الجامعة العربية الآن هي استبعاد مثل هذه المنظمات العربية المتخصصة عن تيارات الخلافات السياسية العربية ، وإذا كانت بعض هذه المنظمات قد تأثرت فعلا بالخلافات السياسية العربية فإن بعضها الآخر قد نجح فعلا في تجنب مثل هذه الخلافات ومنها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الذي انفرد دون غيره بحسم الموقف بإضافته بند في اتفاقية انشائه ينص على تحريم

النشاط السياسي ويقول أنه لا يجوز للصندوق أو للموظفين الذين يتولون إدارته التدخل في الشئون السياسية لأى عضو كما لا يجوز أن تتأثر ادارة الصندوق أو موظفوه في قراراتهم بالاتجاه السياسي للعضو أو للأعضاء الذين لهم علاقة بهذه القرارات ويجب أن تكون الاعتبارات الاقتصادية وحدها محل النظر وأن توزن الأمور بميزان محايد أساسه تحقيق أهداف الصندوق .

وما ذهب اليه الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي هو فعلا كان الهدف الأساسي من وراء اقامة منظمات مستقلة عن المنظمة الأم في المجالات غير السياسية تستهدف تحييد العمل الاقتصادى والاجتماعي العربي بعيدا عن الخلافات السياسية .

وما أحوج الجامعة العربية الآن لمزيد من الاهتمام بمجموعة هذه المنظمات المتخصصة نظرا لأهمية التكامل الوظيفي العربي كأساس قوى لمجرد وجود البيت العربي قائما - كحد أدنى - ولإعادة ترتيبه - كحد أوسط - ولأية وحدة عربية مرتقبة - كحد أقصى .

**ثانيا : الاتحادات المهنية العربية :**

والاتحادات المهنية العربية شبكة هائلة تغطى مختلف التخصصات (من المهندسين والأطباء والمحامين والزراعيين والصحفيين والتربويين ...الخ) وقد تكونت طوال العقود الخمسة الأخيرة بهدف التطلع الى بناء مجتمع مهنى عربي واحد يشكل بيت خبرة يعزز العمل العربي المشترك ، ولا غنى عنه لمسيرة العمل العربي المشترك .

وهناك أكثر من خمسين اتحادا مهنيا عربيا ، تزامن نشأة بعضها (في منتصف الأربعينات) مثل اتحاد المحامين العرب واتحاد الأطباء العرب مع نشأة الجامعة العربية نفسها . وقد تزايد عدد هذه الاتحادات المهنية في العقود الثلاثة الأخيرة لتضم المزيد من التخصصات المختلفة :

- من أصحاب القلم (الصحفيون - الكتاب - الأدباء - المؤرخون - الباحثون في العلوم السياسية ... الخ ) .
- من صناع الحياة (المهندسون - المهندسون الزراعيون - الفيزيائيون - الكيميائيون - الجيولوجيون - الحياتيون - الصيادلة ... الخ) .
- من أرباب الثقافة والإعلام (الإذاعيون - الموسيقيون - الفنانون - التشكيليون - الموزعون - الناشرون ... الخ) .
- من رجال التعليم ( المعلمون - التربويون ... الخ) .

والأصل في هذه الاتحادات أنها أنشئت للتنسيق بين الاتحادات المتماثلة في الأقطار العربية ولتوحد أو تقرب بين أساليب ممارسة المهنة الواحدة ولتزيد في إتساع سوق الانتاج والعمالة لأبناء المهنة ولتبسيط إجراءات الاتصال فيما بينهم . وليس من أغراض أى من هذه الاتحادات تحقيق أرباح مادية وإنما التطلع الى بناء مجتمع مهنى عربي واحد . وهذا يؤكد إنتماءهم القومي وايمانهم بالوحدة هدفا منشودا لقوى الشعب العربي العاملة .

والمهنيون هنا يمثلون إرادة الأمة العربية ودورهم يستكمل دور الحكومات العربية ممثلة في الجامعة العربية . وهكذا تبدو أهمية مثل هذه الاتحادات المهنية ودورها المهني والفكرى والوحدوى لاسيما وأنها تتحلى بسمة العقلانية في البحث والدراسة بعيدا عن العواطف والانفعالات التي يحدثها الساسة العرب . ومن الأهمية الحفاظ على استقلالية هذه الاتحادات التي تعبر عن وحدة العقل والفكر العربي وأن يعزز التعاون بين الجامعة العربية وبين هذه الاتحادات ، وهذا ما أدركته آخر مشاريع تعديل ميثاق الجامعة العربية حيث أقر المشروع مبدأ تعامل الجامعة مع مثل هذه الاتحادات من خلال المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة المعنية على أن يكون التعامل مشروطا بحد أدنى من جدية الاتحاد ونزاهته واستقلاله ولم يفصل مشروع التعديل هذه الشروط وانما يذهب الاتجاه الى اعتماد نظام استشارى يربط الجامعة بالاتحادات المهنية العربية من خلال المنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية المتخصصة وبتوجيه من مجلس رؤساء الحكومات العربية .

والى أن يتحقق تعديل ميثاق الجامعة العربية فإن العمل العربي المشترك سوف يظل مفتقرا الى دور مثل هذه الاتحادات المهنية وغيرها من الاتحادات الثقافية والعلمية والاجتماعية والنقابية الأخرى التي يجب تأمين استقلاليتها قبل اجراء أية تعديلات في ميثاق الجامعة كمبادرة رسمية .

**ثالثا : التمثيل الشعبي في أروقة الجامعة العربية :**

وإعادة ترتيب وهيكلة الجامعة العربية تتطلب أيضا استحداث الوجه الآخر للعملة ( إن صح التعبير ) وهو التمثيل الشعبي العربي في أروقة الجامعة وأجهزتها حتى يكتمل للعمل العربي المشترك عموده الفقرى الغائب .

وإن جامعة عربية جديدة يلتئم تحت مظلتها الملوك والرؤساء العرب ووزراء حكوماتهم جنبا الى جنب قادة الفكر والثقافة والعلم والمهنة والأحزاب والتنظيمات النقابية والمنظمات الجماهيرية في الوطن العربي من شأنه تصحيح مسار التضامن العربي للمرة الأولى على أسس راسخة وإعطاء الشعوب العربية حقها الكامل في صنع القرار العربي والمشاركة الجماعية لتوجيه الأحداث العربية والدولية .

واعتقد أن المحاور الرئيسية للتمثيل الشعبي العربي المقترح للجامعة العربية تكاد تتركز في القيادات الحزبية والبرلمانية والمهنية والنقابية ورجال الأعمال حيث انهم يشكلون ضمير الأمة وعقلها المفكر ومحور اقتصادها القومي الجديد .

وبشأن الأحزاب العربية فإن اسهامها ضمن الجهاز الشعبى المقترح للجامعة العربية يكتسب أهمية متزايدة أكثر من أى وقت مضى حيث أخذت معظم الدول العربية بالتعددية السياسية وفى الوقت نفسه أخذ الفكر السياسى العربى يولى اهتماما أكثر بدراسة الأحزاب فى الدول العربية خاصة الأحزاب الجماهيرية من ناحية برامجها المحلية والعربية والدولية باحثا عن هويتها أو هاجسها القومى . ويمكن تمثيل جموع الأحزاب التى حظيت بالشرعية فى كل دولة عربية وتتمتع بهوية قومية ضمن الجهاز الشعبى العربى المقترح للجامعة العربية بأسلوب يضمن التمثيل العادى لأحزاب كل دولة وفقا لتعداد السكان .

ومع تمثيل مثل هذه الأحزاب ضمن جهاز الرأى والمشورة فى اتخاذ القرار العربى فإن الجامعة العربية تكتسب عندئذ قاعدة جماهيرية عريضة وتكون دائما فى ذاكرة وعواطف رجل الشارع العربى .

ومن ناحية أخرى فإن مثل هذه الخطوة تسهم فى تقارب الأحزاب العربية فيما بينها حيث لا يجمعها نسق منظم تلتقى تحت ظله للتنسيق والتشاور وتبادل الخبرات .

وكان يمكن الاكتفاء بتمثيل البرلمانيين العرب دون رجال الأحزاب العربية فى الجهاز الشعبى للجامعة العربية .. ولكن ثمة فارقا رئيسيا بين البرلمانى ورجل الحزب فى أية دولة عربية فالأخير يحتفظ بمكانته الحزبية بصفة دائمة على خلاف البرلمانى الذى لا يضمن اعادة ترشيحه أو فوزه فى أية انتخابات قادمة . ومن هنا لابد أن يكتمل تمثيل البرلمانيين العرب فى الجهاز الشعبى المقترح .

والبرلمانيون العرب نواب الشعوب العربية فى مجالسها التشريعية (أيا كانت مسمياتها) هم ممثلو الأمة العربية وضميرها الحى ومسئوليتهم الوحدوية جد خطيرة ، فهل ارتفع البرلمانيون العرب الى مستوى هذه المسئولية القومية ؟

لقد راود دعاة الوحدة العربية فكرة لقاء البرلمانيين العرب ، منذ أواخر الأربعينات وصدرت أول دعوة الى انشاء اتحاد برلمانى عربى فى أبريل ١٩٤٧ أثناء انعقاد الاتحاد البرلمانى الدولى بالقاهرة آنذاك وتبلورت الدعوة فى صدور ميثاق لهذا الاتحاد تم تطويره عام ١٩٧٤ ويتشكل حاليا من الشعب البرلمانية فى ١٤ دولة عربية .

وتتحدد أهدافه الرئيسية فى تعزيز اللقاءات والحوار بين المجالس البرلمانية العربية وتنسيق العمل المشترك وتبادل الخبرات وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك .

والتساؤل المطروح كيف نجعل من هذا الاتحاد نقطة انطلاق جديدة لوحدة البرلمانيين العرب وكيف يمكن تمثيل الاتحاد أو البرلمانيين فى الجهاز الشعبى العربى المقترح ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن الاهتداء بفكرة ونظام الجمعية البرلمانية الأوروبية التى تتبع المجلس الأوروبى منذ عام ١٩٤٩ ومقرها فى ستراسبورج (فرنسا) وتضم برلمانيين يمثلون ٢١ دولة أوروبية ليبرالية معينين تعيينا وهى لا تتخذ قرارات ولكنها تؤثر فى القرارات الحكومية الأوروبية بشكل غير مباشر . والاهتداء بفكرة ونظام الجمعية البرلمانية الأوروبية يكون منطلقا بعد ذلك للاهتداء بفكرة البرلمان الأوروبى الموحد الذى يتبع أساسا الجماعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد السياسى الأوروبى) ومثل هذا البرلمان العربى الموحد لابد وأن يواكب تجربة التكامل الاقتصادى العربى إذا أريد لها تصحيح مسارها واستكمال أشواطها المفقودة .

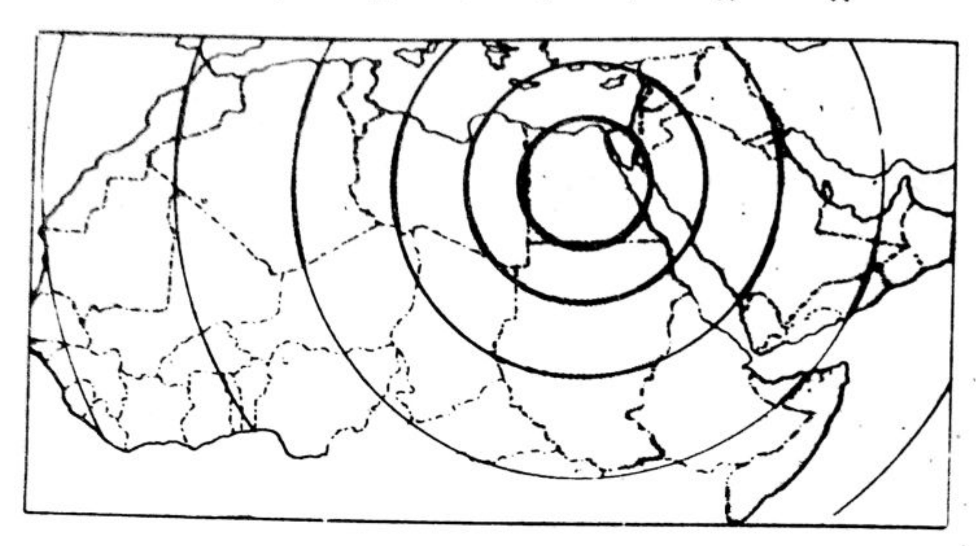
وفى سياق إعادة ترتيب البيت العربى ودعمه بجهاز شعبى مقترح فإن الدور يأتى على تمثيل الاتحادات المهنية العربية . ولقد سبق تناول مثل هذه الاتحادات فى مقال سابق للأهرام (١٥ ديسمبر ١٩٩٤) لمحاولة ايجاد وشائج تربط بينها وبين الجامعة حيث تشكل الاتحادات صرحا كبيرا فى النظام الاقليمى العربى بهدف التطلع الى بناء مجتمع مهنى عربى واحد يشكل خبرة لا غنى عنها للعمل العربى المشترك .

أما بشأن الحركة النقابية العربية وضرورة تمثيلها فى الجهاز الشعبى المقترح للجامعة العربية فإنه لا يمكن التقليل من الثقل السياسى والاقتصادى والاجتماعى للحركة النقابية العربية ودورها المبكر فى مناصرة حركة التحرر الوطنى ، ويكفى الاشارة الى الدور المبكر خلال حرب السويس ١٩٥٦ . وأيا كان الأمر فإن العمال العرب يمثلون أضخم المجموعات البشرية فى الوطن العربى ومن الأهمية تحديث اتحادهم النقابى حتى يتسنى لهم المشاركة الايجابية فى الجهاز الشعبى العربى المقترح .

ونأتى أخيرا الى رجال الأعمال العرب ونؤكد ضرورة تمثيلهم فى المجلس الشعبى العربى المقترح استجابة لروح العصر الاقتصادى الجديد وتبوء نظام السوق مكانته فى اقتصادات العالم كله . وليس خافيا أن منظمة العمل الدولية قد فطنت الى أهمية تمثيل رجال الأعمال فى هذه المنظمة الحكومية منذ انشائها عام ١٩١٩ جنبا الى جنب مع ممثلى الحكومة والعمال حيث يجتمع أطراف الانتاج الثلاثة معا وبما يحقق الصالح العام بتحديد مستويات العمل الدولية وتأكيد حقوق الانسان العامل فى أى مجتمع أيا كانت هويته وجنسيته .

هكذا يمكن تشكيل المجلس الشعبى العربى المقترح للجامعة العربية من قادة الفكر والرأى والمهنة والأحزاب والتنظيمات النقابية ورجال الأعمال ليكون سندا قويا لمجلس وزراء خارجية الدول العربية ولمختلف مجالس ولجان الجامعة العربية وتتحقق اعادة ترتيب البيت العربى على أسس راسخة وشاملة .

# الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإقتصادية



د . ممدوح شوقى

ظلت نظرية الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك – Geo-politics) التى تعنى ممارسة القوة العسكرية والدبلوماسية من أجل تحقيق التوسيع الإقليمى أو الأمنى وبسط النفوذ على الدول الأخرى، هى المسيطرة على الفكر السياسى حتى انهيار الإتحاد السوفيتى، وقد ترتب على ذلك تراجع نسبى فى أهمية نظرية الجيوبوليتيك.

ومع إختفاء مصادر الأخطار التقليدية، فإن القوى الأكبر فى الحلبه الرئيسية للصراع فى الشئون العالمية أصبحت مشغوله بصراع جديد من أجل النفوذ الإقتصادى والسيادة الصناعية وهو ما يطلق عليه الجغرافيا الإقتصادية (الجيوايكونوميك – Geoeconomic). وتضم ترسانة الجيوايكونوميك أسلحة قديمة وأخرى جديدة، مثل التعريفة الجمركية، وقرارات الحد من الواردات، والحواجز التجارية، وإقامة مناطق للتجارة الحرة. وتهدف هذه الإسلحة إلى السيطرة الصناعية للمستقبل بتحقيق تفوق تكنولوجى حاسم.

وفى إطار الرؤية الجديدة للتنافس الإقتصادى بين الدول، فإن تحقيق التفوق أو التقدم الإقتصادى أصبح يعادل القوة العسكرية. كما أن التقدم الإنتاجى يعادل تطوير الإسلحة. وكذلك فإن إقتحام الأسواق الذى تسانده الدولة لا يقل أهمية عن القواعد العسكرية فى أراضى الدول الأجنبية، كما يماثل النفوذ الدبلوماسى.

لكن ذلك لا يعنى أن الدول الكبرى فى حلبة الصراع العالمى، وخاصة الولايات المتحدة، قد تخلت تماما عن نظرية الجيوبولتيك فمازالت سياستها تحمل محتويات جيوبولتيكية تجاه دول الفناء الخلفى ذات النزاعات العدوانية التى لم تدخل مرحلة التحول إلى ظاهرة الجيوايكونوميك ولم تصل بعد إلى درجة كافية من الإستقرار اللازم لرسوخ التزاماتها الجديدة نحو طريق الجيوايكونوميك.

وقد ادركت بعض الدول منذ فترة أهمية النزعة الإقليمية كأداة لتعزيز النشاط الإقتصادى وتحقيق الرخاء تطبيقاً لنظرية الجيوايكونوميك. ومن أهم مظاهر ذلك تجمع دول الإتحاد الأوروبى الذى بنى قواعده الراسخة على فكرة التعاون الإقتصادى الإقليمى. وهناك أمثله أخرى حديثه كرابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان) وإتفاق التعاون الإقتصادى بين آسيا ومنطقة المحيط الهادى (ابيك) وتجمع بلدان جنوب أمريكا اللاتينيه – السوق المشتركة لبلدان الجنوب (ميركوسور) وتجمع (النافتا) الذى يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

ومن اللافت للنظر أن الدول العربية كانت سباقة فى السعى نحو دعم علاقاتها الإقتصادية ادراكا منها لأهمية

العنصر الإقتصادى فى تحقيق الوحدة الإقليمية فقد شهدت المسيرة العربية إنشاء المجلس الإقتصادى للجامعة عام ١٩٥٤، وإتفاقية الوحدة الإقتصادية عام ١٩٥٧، وتم إنشاء عدد من المنظمات العربية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية – للصناعة والتعدين – الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى – المؤسسة العربية لضمان الإستثمار – صندوق النقد العربى)... الا أن هذه النماذج الإقتصادية العربية لم تحقق بعد تطلعات الشعوب العربية وأصبحت هناك فجوة كبيرة بين الأهداف المتوخاه وما تحقق فعلاً، فهى تحمل طابع التمنيات أكثر من الواقع فبعض الدول العربية ترى إن التكامل يمثل خطراً يهدد سيادتها الوطنية، فلجأت إلى حماية هذه السيادة بالسياسات الإقتصادية الحمائية. ومن ثم لم يتوافر للتعاون الإقتصادى العربى صدق الإدارة السياسة التى تؤمن به وتعمل من أجله.

إما فيما يخص منطقتنا فى الوقت الراهن فانه يمكن القول أننا نشهد ثلاثة محاور تلتقى فى المرحلة الحالية – تمثل بشكل أو بآخر – محاولات للإقتراب من مفهوم الجيواكونوميك، أو تكون مزيجاً بين الجيوايكونوميك والجيوبوليتيك غير أن السمة الرئيسية لهذه المحاور الثلاثة هى أنها تبتعد إلى حد ما عن نظرية الجيوبوليتكس بمفهومها التقليدى.

**المحور الأول** : الذى يعكس ظاهرة العالمية الإقتصادية (Economic Glibalisation) والتى تمثلت أخيراً بعد مفاوضات "الجات" فى إنشاء منطقة التجارة العالمية التى، إنضمت إليها مائة وأربعة عشر دولة. والانضمام إلى هذه المنظمة سيفرض على كل دولة التزامات شتى فيما يتعلق بتحرير إقتصادها وقد يؤثر ذلك على علاقاتها بدول الإقليم الذى تنتمى اليه.

وتقوم فكرة العالمية الإقتصادية على أساس تحرك رأس المال بدون قيود، وإنتقال الأفراد بغير حدود، وتدفق المعلومات بدون سدود. وتتوقف على بيروقراطية عالمية ليست لها هوية أو جنسية أو خرائط. وواكب ذلك أيضاً تزايد الإهتمام بتعزيز وإقامة التكتلات الإقتصادية العملاقة، والضغط المتزايد نحو تبنى منهج الإقتصاد الحر، وجوهره التحول إلى القطاع الخاص، وبروز التوجه نحو عالمية الإقتصاد.

**المحور الثانى** : ويمثل المشروع الإوروبى المتوسطى الذى يقدم لبعض الدول العربية صفقة شاملة فيها الأمن والتكنولوجيا والثقافة والتبادل الإقتصادى والتجارى. وما قد يحمله من أنصراف الدول العربية عن التعامل فيما بينها، حيث تركز على التفاعل الإيجابى المثمر مع أوروبا ويسمح هذا المشروع أيضاً بتواجد إسرائيل وتركيا وقبرص ومالطة من خلال صفقة شاملة لكل دول المتوسط.

ويهدف المشروع الأوروبى المتوسطى إلى ضم دول حوض البحر المتوسط بسواحله الشمالية والجنوبية والشرقية .. فضلاً عن باقى دول الإتحاد الأوروبى غير المطلة على البحر المتوسط فى تجمع يهدف إلى خلق تعاون متوازن للعلاقات بين الشمال الأوروبى والجنوب العربى (المتوسطى) فى مختلف المجالات الثقافية والأمنية وبحث التعاون الإقتصادى فى مقدمتة، وأقامة منطقة للتجارة الحرة عام ٢٠٠٠، وما يحمله ذلك من إحتمالات التنافس مع فكرة السوق الشرق أوسطية التى تعمل مؤتمرات القمة الإقتصادية المتعاقبة على دعمها وأقامة بنيانها فى المنطقة.

وكانت الدول الأوروبية المطلة على المتوسط هى المحركة لهذه المبادرة ونجحت فى جمع دول الإتحاد الأوروبى والدول المتوسطية (١٥ + ١٢) فى مؤتمر برشلونة الذى عقد فى نوفمبر ١٩٩٥.

المحور الثالث: يعكس مشروع الشرق أوسطية الذى يوسع من مفهوم الإقليم فتدخل فيه إسرائيل، كما أن المشروع يسمح بدخول دول الجوار مثل تركيا.

وقد بدأ هذا المشروع يزحف على المنطقة تقوده الولايات المتحدة، وتدفع مسيرته إسرائيل وغالبية دول المنطقة، ويتحرك المشروع حثيثاً من خلال خطوات عملية اخذت شكل مؤتمرات موسعة للقمة ذات مضمون إقتصادى مكثف، والتى تعتبر وليدة فكرة المفاوضات المتعددة الأطراف أو تجسيدا لها. والمنبثقة عن صيغة مدريد للسلام عام ١٩٩١.

وسوف يقتصر الحديث فى هذه الدراسة حول المشروع الشرق أوسطى، والذى ثار حوله كثير من الجدل.

**المقصود بالشرق الأوسط :**

ارتبط مفهوم الشرق الأوسط بالاستراتيجية الغربية التى تنظر إلى طبيعة الشرق الأوسط كساحة دائمة للمواجهة الإستراتيجية بين القوى المتنافسة منذ مطلع القرن العشرين. ومن ثم تعددت إستخداماته ومعانيه. فهو يستخدم تارة للأشارة إلى الدول العربية شرق قناة السويس ومصر وليبيا وإسرائيل إضافة إلى تركيا وإيران. وتارة أخرى يتسع هذا المصطلح ليشمل الباكستان. وفى تعريفات أخرى يتم تمييز دول المغرب العربى عن مجمل النطاق الجغرافى للشرق الأوسط، فيشار اليها كدول شمال القارة الأفريقية كما حدث فى القمة الإقتصادية التى عقدت فى الدار البيضاء فى نوفمبر ١٩٩٤، والتى أطلق عليها "المؤتمر الإقتصادى للتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

ويختلف معنى الشرق الأوسط فى التفكير العربى عنه فى التفكير الإسرائيلى والتفكير الغربى بصفة عامه. فهو فى التفكير العربى، يشمل البلدان العربية فى آسيا ومصر دون شمال أفريقيا والسودان. وفى المنظور السياسى الإسرائيلى يشمل العراق وإيران وتركيا وباكستان أيضاً وبينما يمتد فى المنظور الإقتصادى الإسرائيلى ليشمل دول الخليج. وفى المنظور الغربى يشمل هذه الدول جميعاً فى إطار سياسة إستراتيجية طويلة المدى ترتبط ارتباطا وثيقاً بالعملية السلمية.

ويلاحظ أن صفة الإقليمية للشرق الأوسط لم ترد فى

اتفاقيات السلام وانما ظهرت فى اطار برنامج التنمية الإقتصادى الإقليمى حيث أعلن فى مؤتمر الدار البيضاء عن تشكيل إقليمى جديد يضم شمال أفريقيا والشرق الأوسط يرتكز على ثلاثية الأمن والسلام والتعاون الأقتصادى. وإنشاء آليات وأطر وخطوات ملموسة (وضع الأسس لمجموعة إقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا) (إنشاء لجنة تسيير - تكليف مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى بتكوين فريق إستراتيجى من القطاع الخاص)

## الشرق الأوسط فى المفهوم الإسرائيلى:

طرح شيمون بيريز مشروع الشرق أوسطية فى مجلة "الأزمنة الحديثة" الفرنسية عام ١٩٦٧ تحت عنوان "يوم قريب ويوم بعيد" ثم أعاد بلورة أفكاره فى كتابه "الشرق الأوسط الجديد" عام ١٩٩٣ ويرى بيريز أن كل من تابع النشاط السياسى الذى قام به "جان مونيه" عند دعوته لتأسيس السوق الأوروبية المشتركة، لابد أن يعترف بأنه ليست الفكرة السياسية فقط هى التى تسترعى الإنتباه، ويضيف .. لقد قابلت مونيه عام ١٩٥٧ وقال لى يومئذ بوضوح " أوروبا المتحدة هى هدف سياسى، ولكن اذا عرفت على هذا النحو، فإن تصور أوروبا هنا لابد يحكم عليه بالموت قبل ولادته، فالحجية - يجب أن تكون، وهكذا كانت - حجة إقتصادية .. ولذلك فاننا أخذنا بكل وضوح الأطار الإقتصادى"

ويخلص بيريز إلى القول "يجب أن نتبنى تكتيك جان مونيه" فى وضع الشرق الأوسط .. وأن المساهمة فى الأطار الإقتصادى من شأنها أن تخلق حاله ذهنيه قابلة لاسقاط ستار الكراهية الرسمية الموجودة بين عدد من الدول العربية وبيننا.

ويقوم فكر شيمون بيريز على أربعة أسس جوهرية:

- الإستقرار السياسى فى مواجهة "الأصولية" التى تشق طريقها بسرعة وعمق فى كل بلد عربى.

- التعاون الإقتصادى للتنمية والتطوير المشترك من خلال "إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على نحو عابر للقومية .. وتكون هى الرد الوحيد للأصولية.

- اشاعة الديمقراطية إقليمياً .. لان الأمم الديمقراطية لا تدخل فى حرب ضد بعضها البعض.

- الهدف النهائى هو خلق أسرة إقليمية بين الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختاره على غرار الجماعة الأوروبية.

## ردود فعل المشروع الشرق أوسطى:

قوبل مشروع السوق الشرق أوسطية بحماس شديد على المستوى الرسمى. فى حين ظل الرأى العام بعيداً عن الأمساك بحقيقة الموضوع وغير متحمس لهذه الأفكار الجديدة، بينما أختلف الباحثون والاكاديميون حول نفس الموضوع إلى مؤيد ومتحفظ ومعارض.

فمن ناحية يرى البعض أنه اذا كان من البديهى البحث عن آلية بديلة - طالما كانت آلية العمل العربى المشترك لا تنسجم مع الاطروحات التى أفرزتها أجواء السلام - فهل السوق الشرق أوسطية هى الآلية البديلة المطلوبة؟ أم الهدف هو النظام العربى ككل والسوق الشرق أوسطية آلية من آليات هذا النظام؟ وهل تفترض السوق الشرق أوسطية أقامة أطار مؤسسى يحل محل النظام العربى ومنه تؤسس علاقات إقتصادية تسهم فى تعظيم تشابك بين دول المنطقة بحيث يصعب توقع العودة إلى صراع محتمل، ويجعل إسرائيل جزءاً من المنطقة. فالسوق الشرق أوسطية تعطيها الشرعية، وهى تسعى إلى الإندماج بالمنطقة.؟ وما هى العلاقة بين السلام والتقدم نحو التكامل الشرق أوسطى؟ وما هى العلاقة بين العروبه والشرق أوسطية؟ وما شكل العلاقة بين أطراف الشرق أوسطية؟ وهل الحديث عن سوق أوسطية يعنى الحديث مستقبلاً عن نظام شرق أوسطى؟

وتجيب بعض الآراء المعارضة على جانب من هذه الأسئلة بالقول بأن المشروع الإسرائيلى ظاهره إقتصادية لكنه مركب تتشابك فى تكوينه أبعاد ومفاهيم إقتصادية وجيوبوليتيكية وأمنية تمتزج فيه التجارة بالسياسة، ويغلب الطرح الإسرائيلى مفاهيم الجغرافيا والإقتصاد على مفاهيم التاريخ والثقافة والايديولوجيا.

ومن بين ما تطرحه الآراء المعارضة أيضا، أن السوق الشرق أوسطية تحمل معها مخاطر غزو إقتصادى إسرائيلى يؤدى إلى السيطرة على الأسواق العربية. وأن عامل التكافؤ غير متوافر. ويتشككون فى إمكانية تحقيق نظام شرق أوسطى جديد تكون السوق المشتركة أحد مقوماته، لعدم توافر الحد الأدنى من الارادة السياسية بين دول المنطقة، فأى نظام يفترض عنصر مصالح على الأقل لا تتعارض، وعنصر أمن على الأقل لا يتصارع، وعنصر ثقافة إن لم تكن مشتركة فعلى الأقل متصلة.

ويربط بعض الآراء المتحفظة بين طرح مشروع الشرق الأوسطى وإقامة منطقة تعاون متوسطية بين دول الإتحاد الأوروبى ومجموعة دول جنوب البحر المتوسط (المشروع الأوروبى المتوسطى). فيتساءل عن الأسباب التى أدت إلى تقديم المشروعين فى وقت واحد تقريباً لنفس الدول التى تنضم إلى عضويتها؟ وهل هناك وجه للتنافس والتناقض أو الالتباس بين المشروعين؟ وهم يرون أن هناك قدراً من التنافس بين المشروع الشرق أوسطى والمشروع الأوروبى المتوسطى، وأن إسرائيل عضو أساسى لا يتجزأ من البناء الإقتصادى والسياسى لكلا المشروعين ويضيفون أن بعض الدول الأوروبية - وبعض دول مجلس التعاون الخليجى - لم تبد حماساً للمشاركة فى مشروع أقامة بنك التنمية للتعاون الإقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى اقرته قمة عمان.

ويرى المتحفظون أن هناك قدراً من التنافس بين المشروع الشرق أوسطى والمشروع الأوروبى المتوسطى، وأن إسرائيل عضو أساسى لا يتجزأ من البناء الإقتصادى والسياسى لكلا المشروعين. ويتشككون فى أهداف المشروع الشرق أوسطى لأنه جاء فى أسوأ مرحلة يمر بها النظام العربى وتآكل مقوماته لاسباب منها، إنحسار التيار القومى وتوارى فكرة الوحدة مما أدى إلى تمييع معالم وتوجهات النظام العربى وتزايد أهتمام الدول العربية بتخومها السياسية. كما أدى غياب الارادة السياسية المشتركة القادرة على بناء ركائز للأمن القومى العربى الشامل وأتساع الجسد العربى وضعفه الحالى جيوبوليتيكا وعسكرياً، إلى خلق تصورات وإهتمامات أمنية متعددة، وغير كاملة أو منسقه، فظهرت تجمعات إقليمية أو محاور أو تحالفات سياسية، أمنية جزئية مرحلية، وسعت لتكملها أو تعززها بضمانات أمنية خارجية. ويضاف إلى ذلك ما أسهمت به حقبة الطفرة النفطية من تغذية الفوارق بين الدول العربية بأبعاد جديدة. وما خلفتة الثورة النفطية من حالة رخاء فأسترخاء وأورثت تفاوتاً واسعاً فى مصالح الأفكار العربية، وأدت إلى قلب نظام التقسيم الطبقى فى الوطن العربى رأساً على عقب وحدث إختلال مفاجىء فى توازنات النسق الإقليمى لفترة لحساب الأفكار النفطية، يستند إلى قوة الصراع النفطى بالدرجة الأولى.

وعلى الرغم من التأييد والدعم الذى حصل عليهما المشروع الشرق أوسطى على الجانب الإسرائيلى فإن الأمر لا يخلو من مخاوف أيضاً، فهناك من يرى أن على إسرائيل أن تعيد هيكلة إقتصادها بشكل جذرى وأن عليها احداث تغيرات جوهرية للإقتصاد الإسرائيلى ذى التوجه الأوروبى، فسيصبح عليها الأن التعامل مع إقتصاديات أقل قدرة، ومع منطقة يقل فيها الناتج القومى للفرد عنه فى إسرائيل. كما أن هناك اضراراً محتمله بالقطاع الزراعى فى إسرائيل حيث سيؤدى التعاون إلى نقص تدريجى فى الإنتاج الزراعى، كما أن وفرة الأيدى العاملة بالدول العربية سوف تؤدى إلى إنتقال كثير من المشروعات من إسرائيل إلى الدول المجاورة. كما أن الصناعات التى تعتمد على كثافة فى الأيدى العاملة ستقل فى إسرائيل، وأنه ليس صحيحاً أن إسرائيل سوف تسيطر على الأسواق العربية، فلم يحدث ذلك مع الأسواق المصرية منذ توقيع أتفاقية السلام مع مصر.

**ملاحظات:**

**أولاً** : هناك تداخلا جغرفياً بين المشروع المتوسطى والمشروع الشرق أوسطى. فالمشروع الشرق أوسطى قد أعطى دول الشمال الأفريقى العربية مفهوماً مستقلاً عن منطقة الشرق الأوسط. رغم أن هذه الدول جزء لا يتجزأ من العالم العربى، وهى فى الوقت نفسه تشارك فى المشروع الأوروبى المتوسطى بأعتبارها جزءاً من حوض المتوسط.

فالمشروع الشرق أوسطى يضم أربع عشرة دولة عربية منها إحدى عشرة دولة تحت تسمية الشرق الأوسط وثلاث دول تحت تسمية الشمال الأفريقى. مع إستبعاد دول عربية هى العراق فى منطقة الخليج وليبيا فى منطقة الشمال الأفريقى فضلاً، عن أسقاط دول القرن الأفريقى القريبة وهى الصومال وجيبوتى والسودان، بالاضافة إلى موريتانيا. أما المشروع الأوروبى المتوسطى فهو يضم سبعاً وعشرين دولة. تحت مسمى البحر المتوسط، رغم خروج دولتين عن هذه التسمية هما موريتانيا والإردن. ومع استبعاد ليبيا رغم أنها دولة متوسطية.

**ثانياً** : خلال مرحلة الحرب، عرفت مفردات القاموس العربى المتداوله بين مختلف الجماعات والأحزاب والدول عبارة "الصراع العربى الإسرائيلى" مرادفة تماماً لتعبير "أزمة الشرق الأوسط". دون أى تفرقة فى المعانى والأبعاد السياسية. فالعرب خلال فترة الحرب لم يعزلوا أنفسهم وبلادهم وأمتهم عن الشرق الأوسط، بوصفة الدائرة الجغرافية السياسية الكبرى للصراع.

ثم ان القوى العربية الفكرية والسياسية، على أختلاف إتجاهاتها ومدارسها، ظلت تتعايش أو تتقبل دون اعتراض أو تحفظات إستخدام إصطلاح "الشرق الأوسط" خلال مرحلة الحرب والصدامات العسكرية بين العرب وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى ما بعد الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة فى أكتوبر ١٩٧٣. لكنها بدرجة أو بأخرى، راحت فى أغلبيتها ترفض وتقاوم أو على الأقل تتحفظ على إستعمال نفس المصطلح خلال مرحلة تتابع الحلول السلمية للصراع العربى الإسرائيلى منذ توقيع أتفاقية "اوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فى ١٩٩٣، "وإتفاقية وادى عربه" بين الإردن وبين إسرائيل فى ١٩٩٤، وتزايدت الأصوات المعارضة، مع زيادة الخطوات التى أحرزت فى مجال التعاون الإقتصادى فى الشرق الأوسط.

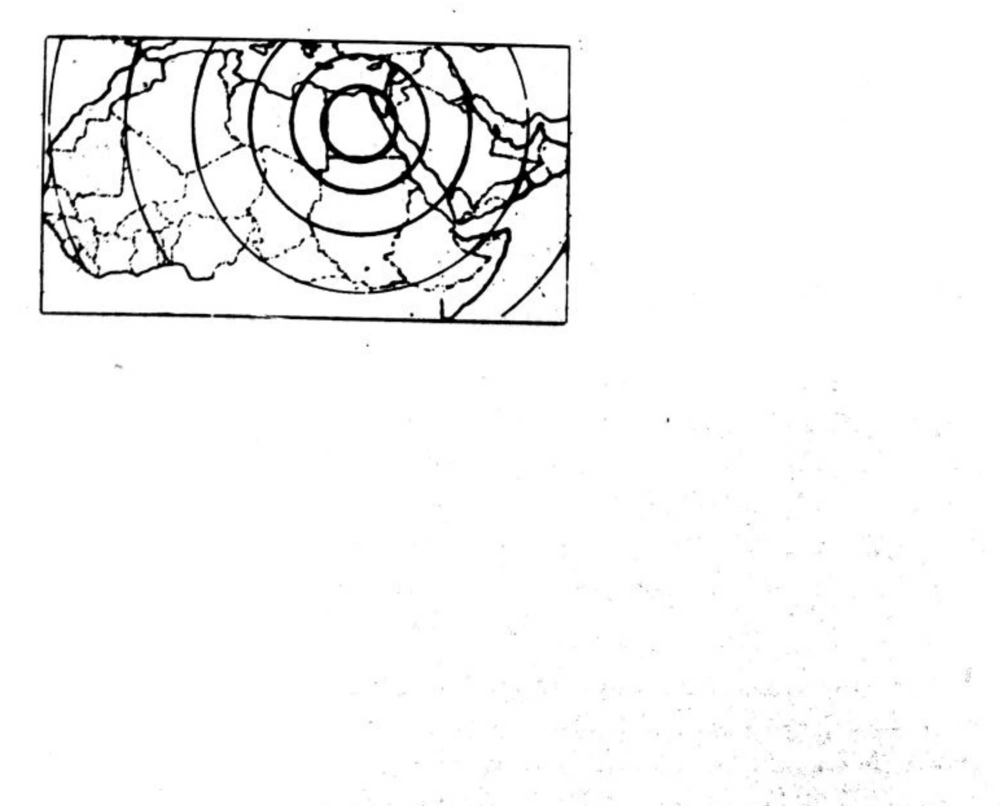
**ثالثاً**: أنه مع بداية مرحلة التسويات التى ما برحت مستمرة على الرغم من العقبات والعثرات، باتت هذه المعانى بأبعادها المتعددة، متمايزة ومشحونه بالمتناقضات، بين اصطلاح الشرق الأوسط، وبين مصطلح العروبة، أو العالم العربى. هذا التناقض والتمايز ينبع من فكرة محورية شائعة، ترى أن أصطلاح الشرق الأوسط، أصبح فى ظل سياسات التسوية يعنى إقامة نظام أو سوقاً إقليمية تكون بديلة للنظام العربى. وتصادر إمكانية بناء سوق عربية مشتركة. وأنه فى هذا النظام أو السوق الشرق أوسطية تحتل إسرائيل مركزاً متميزاً، سياسياً وإقتصادياً، وأن لم يكن مهيمناً على المنطقة العربية، مستفيدة من الاجواء التى تخلقها سياسات التسوية من جانب. وحالة التردى والتفكك التى يعانيها النظام العربى، بعد حرب الخليج الثانية، من جانب أخر.

ونحن نميل إلى الرأى القائل بأن النظرة المنطقية للأمور ترى أن السوق الشرق أوسطية يعطى فرصاً للجانب

الإسرائيلي كما يعطى فرصاً للجانب العربي، فهو يتيح للجانب العربي فرصة الإستخدام الاكفأ للموارد المتاحة للدول العربية وتوجيهها لعملية التنمية. ويتيح الإفادة من الوفورات الإقتصادية للتعاون والتكامل الإقتصادى الإقليمى وكذلك التمتع بمزايا المضاعف الإقتصادى للسلام .. وأنه لا خوف على النظام العربى لما يتميز به عن بقية النظم الإقليمية بكونه نظاماً قومياً تربط أعضاءه، كدول وشعوب، منظومة من القيم السياسية الرئيسية. مستمدة من صلة القومية، والتاريخ المشترك، والطموح لتطوير العلاقات بين اعضائه. ويضاف إلى ذلك ما إفرزته الثقافة العربية والإسلامية من قواعد مدونة فى الوجدان، تتحول إلى سلوك يتماثل أداؤه بين شعوب الدول.

أما مصطلح الشرق الأوسط فهو مصطلح متغير تمتزج فيه الجيوبوليتيك والجيواكونوميك وتختلف مكوناته كنظام باختلاف طبيعة الأهداف التى تمر بها. ومدى أرتباطها بمصالح دوله وبمصالح القوى الكبرى والعظمى فى المنطقة. ولذلك فهو مفهوم يفتقر إلى الثوابت الحضارية والتاريخية والثقافية .. يختلف مفهومه بأختلاف طبيعة المصالح المشتركة التى تجمع الدول المشاركة فيه، لذلك تغيرت مفاهيمه وتعددت أبعاده الجغرافية ومفاهيمه الجيوبوليتكية والجيواكونوميكية، ومن المنطقى القول بأنه لايوجد أى تناقض بين الأرتباط القومى العربى والمشاركة فى مشروعات التعاون الإقتصادى على أى مستوى ثقافى أو إقليمى أو دولى.

ومن هذا المنطلق حرصت مصر على التأكيد على أن المؤتمرات الإقتصادية فى الشرق الأوسط يجب ألا تعقد بمعزل عن عملية السلام. فبدون الأنفراجات التى حدثت لم يكن من المتصور أنعقاد قمتى "كازابلانكا" و"عمان". كما حرصت مصر من خلال القمتين أيضاً على تأكيد هذا الإرتباط بين التسوية السلمية الشاملة والتعاون الإقتصادى الإقليمى. وذلك إنطلاقاً من إستمرار دورها الريادى والمحورى فى صنع السلام فى الشرق الأوسط، وحرصاً منها على المساهمة فى صياغة ترتيبات التعاون الإقليمى، بما يضمن إرساءها على أساس متوازن ووفق ضوابط محددة، تحافظ وتنمى مصالح مصر الوطنية والإقليمية، جنباً إلى جنب المصلحة العربية.






# نحو استراتيجية مائية مصرية فى حوض النيل

مستشار : محمد حجازى

تعد مشكلة المياه إحدى أهم القضايا التى تمس أمن مصر القومى، لما قد تؤدى اليه من نزعات داخل حوض نهر النيل وبين دولة خاصة مع تزايد إحتياجاتها من المياه فى ضوء زيادة عدد السكان بدول المصاب ودول المنابع على حد سواء، ومع تزايد إحتياجات شعوب الحوض الغذائية الملحة.

ومشكلة ندرة المياه لها أبعاد دولية وإقليمية حيث ذكر تقرير آخر للبنك الدولى حول الموارد المائية ان المياه ستكون أكثر المصادر الطبيعية ندرة وأهم أسباب الحروب والمنازعات خلال القرن الحادى والعشرين. يشير التقرير إلى أن ٤٠٪ من سكان العالم يعانون حالياً من مشاكل نقص وندرة المياه موزعين على ٨٠ دولة، وأن هذا الوضع يتجه للأسوأ مع تزايد أعداد السكان وزيادة الطلب على الماء.

ويشير التقرير إلى أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستواجه واحدة من أشد الأزمات فيما يتعلق بإمدادات المياه على مستوى العالم.

ويعنى ذلك أن الماء سيكون مصدراً لزيادة حدة التوتر والمنازعات فى الشرق الأوسط والذى سيعانى بشكل تصاعدى مع الوقت من نقص فى المياه، أو التقديرات المتعلقة بمصر والأردن وإسرائيل ،الضفة والقطاع وسوريا والعراق مثيرة للقلق ومنذرة بالخطر، لو استمر معدل الإستهلاك على ما هو عليه حالياً والتى لو استمرت ستزيد من حدة التنافس على المياه وتقود للصراع.

بالاضافة، إلى أنه دراسة استغرقت ١٥ شهراً قام بها مركز الدراسات الإستراتيجية بواشنطن، أكدت الدراسة أن الشرق الأوسط بما فيها من أنهار النيل والأردن والفرات ودجله يتم إستخدام مياهها بالكامل، وأن نقصاً شديداً سيحدث، وأنه مع نهاية هذا القرن، فإن المياه فى الشرق الأوسط ستكون أشد ندرة من البترول فى إقليم يعد من الناحية الجغرافية أشد أقاليم العالم جفافاً.

أما عن نهر النيل فيشير التقرير إلى أن دوله لازالت عرضة لمخاطر الجفاف الدورى الذى يهاجم القارة الأفريقية وعرضة لتدهور مستوى المياه وسلامتها، وكذلك لمخاطر المجاعات والحروب الأهلية، وأنه مع تزايد عدد السكان وسوء استخدام موارد النهر، فإن أحتمالات النزاع حول المياه بين دوله تتزايد خاصة مع إستهلاك كل دولة لمواردها المائية المتاحة بالكامل.

وعلاوة على مشكلة ندرة المياه فيعانى حوض نهر النيل من تدهور بيئى مستمر نتيجه عدم الوعى البيئى وعدم تنسيق خطط التنمية والمشروعات غير المدروسة على أساس متكامل، أو على أساس مراعاة أثرها على النهر، ومع التسابق فى دفع عجلة التنمية فإن تدهور البيئة يتزايد دون مراعاة للنهر أو الأراضى الواقعة حوله فحوض النهر برمته

تحت ضغط بيئى متواصل.

ولو أضفنا لتلك الصورة غير المواتية مظاهر عدم الاستقرار السياسى وتزايد الخلافات الأثنية والصرعات السياسية فى دول حوض النيل، فإن أى تفكير جدى لانقاذ النهر أو مياهه لن يحظى بالأولوية وسط مظاهر الفوضى السياسية الناشبة، والممارسات المتناقضة ،العدائية من بعض النظم فى حوض النيل، مما يقلل من فرص التفاهم وتحقيق الصالح العام لدول حوض النهر.

وتكتنف المعالجات القانونية لمشكلات المياه فى حوض النيل - من حيث حقوق دول الحوض والتزاماتها - صعوبات جمة، فلم يعد من السهل الضغط بالوسائل القانونية وحدها لحماية حقوق الدول المتشاطئه، وبل على العكس فيثير الدفع بالاتفاقيات القانونية حساسية الدول الأفريقية فى المنابع حيث ترى أن تلك الاتفاقيات والمعاهدات التى وقعت فى عهد الإستعمار لاتمثل الشرعية الجديدة الممثلة فى دولهم المستقلة، والتى ترفض ميراثاً قانونياً إستعمارياً غير ملزم، وأياً كانت الحجج القانونية لنا فأن الحساسيات التاريخية تحجم فرص التوجه القانونى لمعالجة مشكلة الندرة المائية.

هذا وقد تواردت منذ عقد الثمانينات المؤلفات والمؤتمرات والندوات حول قضايا ندرة المياه وخلصت جميعها لاحتمالات إثارة المياه للنزاعات والحروب القادمة .. ولم يكن أمامنا إلا أن نحاول أن نبحث عن حل قابل للتنفيذ لمواجهة هذا الوضع المنذر، خاصة وأن ظروف منطقتنا سواء فى الشرق الأوسط أو حوض النيل لا تحمل توترات جديدة حالياً أو مستقبلاً.

وفى ضوء الحلول المقترحة ركزت معظم الدوائر التى بحثت مشكلة المياه فى الشرق الأوسط وحوض نهر النيل على توصيف المشكلة مع تركيز أقل على أساليب حلها، ولم يخل الأمر بالقطع من عدم التزام بعض الأبحاث بالشفافية المطلوبة، بل وتضخم بعض الدراسات للمشكلة وحجمها الأمر الذى يعد مدعاة للتساؤل عما اذا كانت قضايا المياه تحمل فى منطقتنا هذا القدر من التفجر، أم يمكننا نزع فتيل تلك المشكلة التى تصورها لنا بعض الأوساط وكأنها حرب القرن القادم.

والواقع أن هناك حلولاً وإستراتيجيات بديلة لمواجهة تلك المشكلة والتى لا يجب بأى حال التقليل من حجمها أو من أثرها، والحل المقترح هو ضرورة العمل على أن تتم عملية تنمية حوض النهر بشكل متكامل INTEGRATED وفى إطار تعاون دول حوض النهر وتنظيمها لخططها الوطنية فى خطة شاملة تستخدم موارد النهر الأستخدام الأمثل OPTIMUM ومن أجل المنفعة المتساوية EQ-UITABLE لشعوب الدول الواقعة على شواطئة.

فاستراتيجية التنمية المتكاملة تلك تعنى النظر لحوض النهر كوحدة متكاملة يتم تنميتها بشكل متوازن ومتناسق، مما يحقق إحتياجات كل دولة دون تأثير على بيئة النهر أو على مصالح غيرها من الدول المتشاطئة ، وبذلك يتم تجنب حدوث خلافات لو ترك لكل دولة أمر تنمية القطاع الذى يمر بأراضيها من حوض النهر، وحتى لا يتم تبنى سياسات قد تتعارض فيما بينها وتضر بالنهر وبيئته الطبيعية.

هذا المنهج الجماعى المتكامل للتنمية يتماشى مع التحول الكبير والهام الذى طرأ مؤخراً على إستراتيجيات تنمية أحواض الأنهار وهو التحول الذى أقر هذا المنهج المتكامل، لقد إنتهت أساليب إدارة الموارد المالية بشكل فردى وأختفت المشروعات المائية ذات الغرض الواحد سواء للرى فقط أو للكهرباء فقط ... الخ، وبدأت الدعوة للإستخدام متعدد الأغراض للمشروعات المائية، والتغير من تبنى خطط وطنية منعزلة للاتجاه نحو تنمية حوض النهر ككل وفقا لإستراتيجية أشمل تسعى لتحقيق أهداف كل الدول المتشاطئة والتنسيق بين مطالبها وإحتياجاتها.

وقد طبقت تلك الإستراتيجية المتكاملة بنجاح فى العديد من أحواض الأنهار، ولعل أقربها لنموذج حوض نهر النيل مشروع تنمية حوض نهر الميكونج وهو المشروع الذى تخطى الحواجز النفسية ورواسب الصراع بين الدول الآسيوية الأربع المكونة لهيئة تنمية حوض نهر الميكونج وهى فيتنام، كمبوديا، لاوس، تايلاند، فقد أدت التنمية الإقليمية لتحويل شكل العلاقة فى أحدى أكثر مناطق العالم توتراً وعدم إستقرار. وتدار حالياً سلسلة مشروعات جماعية تشمل سدوداً ومحطات توليد كهرباء وطرقاً وكبارى، وتحول النهر لأداة ربط وتنمية وعامل مساعد على التقارب السياسى بين شعوب الميكونج، والتى عاشت فى صراعات على مدى القرون.

والسؤال المطروح حالياً هو: هل استراتيجية التنمية المتكاملة لإدارة موارد المياه حل قابل للتطبيق فى حوض نهر النيل، أم هو مجرد تصور نظرى مثالى؟ وكيف يمكن تطبيق هذه الإستراتيجية وحوض نهر النيل يشهد ما يشهده من خلافات سياسية بين دوله ونزاعات أثنية وقلاقل داخلية؟

الاجابة المباشرة هى: نعم فالإستراتيجية المقترحة عملية وقابلة للتنفيذ وطبقت بنجاح ووقت تنفيذها قد حان فى حوض نهر النيل، وهناك عدة أسباب تدعونا إلى التاكيد على إمكانية ذلك فى ضوء مايلى:

- أن التوجه الدولى يسير بشكل سريع نحو تطبيقات التنمية الإقليمية المتكاملة خاصة فى مجال تنمية أحواض الأنهار مما يجعل الإستراتيجية المقترحة متوافقه مع الاتجاه السائد عالمياً فى تنمية أحواض الأنهار.

- يؤيد العلماء فى مجالات البيئة والرى والزراعة وخبراء القانون والسياسة تلك السياسة التكاملية لفوائدها، والأمر الذى يوفر أرضية تأييد واسعة عند طرحها على الصعيد الإقليمى.

- السبب الأهم يتعلق بالتكاليف الباهظة للمشروعات المتعلقة بالمياه بصفة عامة سواء لتوليد الكهرباء أو للرى والزراعة وأستصلاح الأراضى، ولاسيما وفى ظل الإقتصاديات والإمكانات المتردية لمعظم دول حوض نهر

النيل ومعظمها من الدول الأكثر فقراً فى العالم ، فلن تنهض دولة منفردة بتحمل أعباء مشروعاتها المائية.

– أن الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية لن تقدم على تمويل المشروعات الهيدرولوجية فى أى من دول حوض النهر فى ضوء إرتفاع تكاليفها وعدم جدواها من حيث عوائدها الإقتصادية فى مجتمعات فقيرة غير مستقرة، فليس هناك دافع وتضح يجعلها تضع استثماراً ضخماً فى مجتمعات غير مستقرة كأغلبية دول حوض النيل، وتوجهها العام حالياً يسير فى إتجاه المشروعات متعددة الأغراض والتى تخدم أكثر من دولة واحدة فى حوض النهر .

– أن هناك إحجاماً دولياً عن الدخول سواء كدول أو مؤسسات تمويل فى مشروعات هيدرولوجية ضخمة لأن كثيراً ما تثبت آثارها البيئية السيئة، فتلك المشروعات تضر بالبيئة وبالسكان القاطنين فى أماكن إنشائها مما يجعلها ذات توابع إجتماعية وبيئية سلبية، وتدرج حالياً المشروعات المائية تحت البند (A) من توصيف البنك الدولى للمشروعات عالية المخاطر، أى على رأس القائمة.

– إذن فمشروعات التنمية المتكاملة التى تدور فى إطار تعاون إقليمي هى المدخل الأكثر قبولاً للحصول على التمويل الدولى حالياً والذى لن يقدم على تمويل مشروعات فردية إلا فى أطر محدودة غير ذات تأثير على موارد المياه، كما وأن مؤسسات التمويل تشترط عند تمويل مشروعات مائية كبيرة حصول دولة المشروع على موافقة جيرانها خاصة دول المصب، وقد حدث أن طلب البنك الدولى عام ١٩٩١ من حكومة اوغندا الدخول مع مصر فى مفاوضات للأتفاق حول مشروعها بتعليه خزان سد أوين قبل تمويله للمشروع.

– ومن هنا فإن هناك حاجة إقتصادية أكيدة للتعاون، كما أن هناك حاجة بيئية ملحة أيضاً. فالمشروعات الفردية ستضر بالغير وستدمر بيئة النهر، ولا يخفى أثر عملية التنمية السريعة سلباً على حصص النهر والذى يعانى حالياً من تدهور بيئى شديد فالغابات تمحى، وإستخدام النهر مقلباً للمخلفات الصناعية وللصرف الصحى والكيماويات الزراعية (وحتى مخلفات الحروب الأهلية وضحاياها الذين احتضنتهم مياه النهر من رواندا وحتى مصاب النهر)، فبيئة النهر فى حاجة لمواجهة إقليمية فورية حيث لم يعد خافياً على أى دولة أفريقية أثر محو الغابات من التأثير على إيرادات النهر وعلى انخفاض معدلات الأمطار، وبالفعل تراجعت حصة إيراد النهر من الروافد الأثيوبية فى السنوات الأخيرة بعد عملية محو الغابات فى الشمال الغربى، وهناك علاقة بين الزراعة والتشجير ومعامل الأمطار.

– أن التوجه الأفريقى حالياً يسير نحو التقارب والتجمع وخبراء المياه فى حوض النيل مدركين لأهمية التعاون الإقليمى فى مجال إدارتهم لموارد المياه وإجتماعات الـ TECONILE ابلغ دليل على ذلك وقد تم بالفعل فى دورة انعقادها الثالثة بأروشا فى فبراير١٩٩٥ إقرار خطة عمل متكاملة تضم مشروعات قيمتها ١٠٠ مليون دولار فى كافة المجالات البيئية المائية والزراعة والكهرباء وهى بداية طيبة.

وحول كيفية التطبيق: يعد من الضرورى خلق وضع مؤسسى Institutional لوضع الإستراتيجية الإقليمية المقترحة لإدارة الموارد المائية موضع تنفيذ. وهناك ثلاث سيناريوهات مختلفة لتحويل إستراتيجية التنمية تلك من إطارها النظرى لواقعها العملى، ويرتبط اختيار أى من هذه السيناريوهات بدرجة نمو وتقارب العلاقات السياسية بين دول الحوض.

– والسيناريوهات المقترحة لتنفيذ وإدارة عملية التعاون الإقليمى هى:

السيناريو الأول: من خلال انشاء منظمة إقليمية جامعة Basin Authoicty or Commission تضم كل دول حوض النهر، وتعمل على التنسيق بين خطط التنمية الوطنية National Plan والتى ستعدها كل دولة وتوضح فيها إحتياجاتها وأولوياتها فى تنمية مواردها. ومن خلال عملية التنسيق تلك يتم وضع خطة عمل إقليمية شاملة Over all Plan يتم تضمينها كافة الخطط الوطنية.

– ويسعى "التكونيل" حالياً لمساعدة كل دول حوض النيل لإمداد خطة تنمية محلية ومن مجموعها يتم وضع الخطة الأشمل، علاوة على تبنى خطة مشروعات طموحة، وهو ما يمكن البناء عليه مستقبلاً أى فى إتجاه إنشاء المنظمة الإقليمية التى يمكن أن تتشابه مع منظمة حوض نهر كاجيرا أو السنغال أو حوض نهر الميكونج.

السيناريو الثانى: دعم وتعزيز إطار التعاون الإقليمى القائم حالياً: نظراً للصعوبات التى قد تكتنف إنشاء المنظمة الجامعة، فلابد من العمل على دعم الأطر القائمة حالياً للتعاون الإقليمى سواء المتواجدة على شكل مشروعات كالهيدرومت، أو على هيئة محافل أو تنظيمات كالتكونيل ومؤتمر النيل ٢٠٠٢ والانوجو إذا أمكن احياؤه، وسيساهم ذلك فى المحافظة على الروابط الإقليمية التى تحافظ على إستمرارية وديناميكية علاقات دول حوض النيل، ومن خلال تلك التجمعات يمكن دفع صيغة التعاون الإقليمى لمستوى أعلى.

السيناريو الثالث: ويتعلق بعقد الإتفاقيات الثنائية أو أكثر فى إطار تنظيم وتأسيس العلاقات بين دول النهر على شكل ثنائى فى كافة المجالات الممكنة. فقد توقع إتفاقيات لمشروعات تعاون فنى فى مجال المياه أو الكهرباء أو الزراعة والرى أو تعاون سياسى أو قانونى أو غيرها من المجالات التى من شأنها تحقيق نجاحات ثنائية متفرقة، فى مجموعها ستؤدى لتحسين مناخ العلاقات مما يسهل معه دفعها مستقبلاً لآفاق أرحب. والإتفاقات الثنائية فى مجالات المياه أو غيرها معروفة فى حوض النيل وتساهم فى استقرار العلاقات.

– وعلى أى حال فأن مستوى تطور العلاقات السياسية فى حوض النيل ومدى أستقراره هو الذى سيحدد أى سيناريو سيتم تبنيه من قبل دول الحوض، والأهم أن تلك

السيناريوهات مكملة لبعضها ويمكن أن تطبق بشكل متوازى إما كلها أو بعضها، فليس هناك ما يمنع السير فى إجراءات المنظمة الإقليمية الجامعة أو الإتجاه فى سبيلها وأن يتم توقيع أتفاقيات ثنائية أو تدعيم التجمعات القائمة بل أن السير فى كل تلك الاتجاهات بشكل متوازن يخدم الهدف المنشود فى تحقيق التعاون الإقليمى.

– ومن الهام هنا التأكيد على أهمية دخول أكثر من دولة فى مشروعات لها صفه إقليمية وعائد مشترك. فعلى سبيل المثال استثمار القطاع الخاص المصرى حالياً فى اوغندا، والمشروع المصرى بحفر مائة بئر فى كينيا بتكلفة ٤ ملايين دولار، كلها ستؤدى لتحسين جو العلاقات وتسهيل تحقيق التعاون الإقليمى.

– ولعل من المناسب فى أى من سيناريوهات التعاون الإقليمى أن يكون هناك دور لطرف محايد للمساندة ولعب دور مساعد Catalyst فى تخطى العقبات التى قد تنشأ عن حساسيات قديمة بين دول النهر وبعضها، ويمكن للأمم المتحدة أو غيرها من الهيئات والمؤسسات الدولية أو الدول المانحة لعب دور فى هذا الاطار.

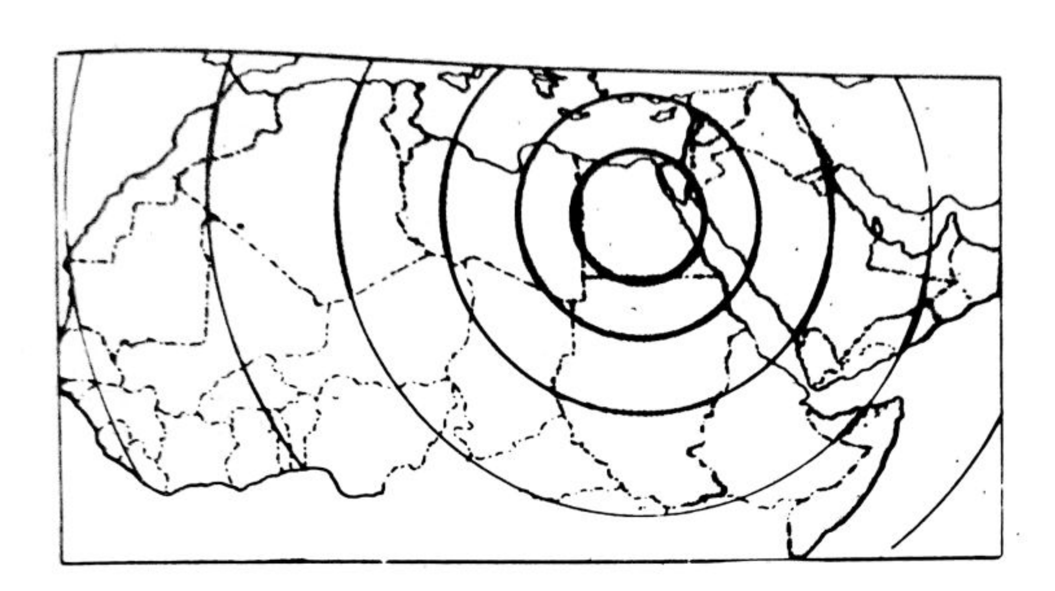
– ولعل من الهام أيضاً التأكيد على أهمية دراسة تاريخ العلاقات السياسية والقانونية فى حوض النهر للتعرف على الأسباب الكامنة التى خلقت حساسيات بين دول النهر، ورصد تلك الخلفيات ومعالجتها تهيئة لاجواء أمثل للتعاون الإقليمى.

**خاتمة:**

أن قضية التعاون الإقليمى ودعمه يجب أن تكون هى الأساس لإستراتيجية مصر تجاه قضية مياه النيل والعلاقات مع دوله، وهى المدخل الطبيعى لحماية مصالحنا الإستراتيجية فى حوض النهر، وهى الوسيلة التى يمكن أن نتجنب بها أزمة المياه الوشيكة والتى تتهددنا علاوة على ما يحمله التعاون الإقليمى من فرص إيرادات النهر، وبما يحققه من فرص لتجنب صراع سياسى أو عسكرى مع دول الحوض، بالاضافة لحماية بيئة النهر فى ضوء النظرة المتكاملة التى ستكون عليها عملية التنمية مما يدفع بعجلة الإقتصاد فى تلك المنطقة التى كانت على الدوام فى مركز الفكر الإستراتيجى المصرى لإرتباطها العضوى بأمننا القومى.



# الجغرافية السياسية .. لأزمة المياه العربية



حسين معلوم

لم تكن عبارة "الغنية بالثروات" التى لازمت الحديث عن الموقع الإستراتيجى للمنطقة العربية ومواردها، لتشمل المياه. فهذه المنطقة، تصنف جغرافياً ضمن المناطق الجافة أو شبه الجافة .. بل إن غلبة الصحراء على المنطقة، وهى بما عرف عنها من إنخفاض نسبة الأمطار، وقلة المياه الجوفية، تجعل مشكلة المياه مشكلة قائمة وكبيرة. ومع تكرار نوبات الجفاف فى المنطقة العربية، يبدو أن مشكلة المياه ستصبح أكثر تعقيداً، بل "أزمة" لها إنعكاساتها بالغة الأثر على الأمن العربى .. ومن ثم، فإن أحد أهم التحديات التى سوف تواجه العرب، تكمن فى القدرة على الموازنة بين الموارد المائية المتاحة، والإحتياجات الحالية والمستقبلية المتنامية.

يتسم المورد المائى العربى، إذن، بالندرة. وتلعب الإدارة "الرشيدة" بالنسبة إليه، دوراً رئيسياً .. بيد أن الملاحظة الواجب تثبيتها، فى هذا المجال، أنه مقارنة بموارد أخرى، فالمياه قد إستثنيت فى المنطقة العربية من تطبيق القوانين الإقتصادية للعرض والطلب، أسوة بالموارد الأخرى. فقد فرضت بعض خصائص المياه، أن يكون هذا المورد ملكية عامة. وأدى ذلك، من ناحية، وإضافة إلى صعوبة القياس لقيمة هذا المورد، إقتصادياً، إلى كثير من صور الإهدار .. ولكنه أدى، من ناحية أخرى، إلى إرتباط المياه بدور الدولة وأدائها فى السياسة والإقتصاد.

رغم ذلك، أو بالرغم من إرتباط المياه بدور الدولة، فإن المورد المائى لا يظهر فى الإستراتيجيات السياسية للأقطار العربية (وهو مورد يستحق بالتأكيد المعالجة فى الخطط والإستراتيجيات بعيدة المدى) بشكل يتوازى مع مدى خطورته للأمن وضمانات المستقبل .. خاصة وأن تجدد مورد المياه بقوى الطبيعة، أصبح معرضاً للتدهور بسبب آثار التنمية والتحديث، سواء أكان ذلك بسبب تلكؤ التنمية، أم المغالاة فى التحديث.

وتقدر المنظمات العربية الموارد المائية السطحية فى الوطن العربى بأكثر من "٢٩٠" مليار متر مكعب سنوياً، وما يمكن تدبيره من مياه جوفية ولمدى يزيد عن أربعين عاماً بحوالى "١٤١" مليار متر مكعب سنوياً. ويتراوح نصيب الفرد من هذه الموارد حالياً بين "١٠٠" متر مكعب/سنة (الكويت)، و"٥٣٠٠" متر مكعب/سنة (العراق)، وبمتوسط "١٨٠٠" متر مكعب سنوياً للوطن العربى.

والحقيقة أن الغالبية العظمى من الدراسات التى أجريت مؤخراً حول مسألة المياه "العربية"، تؤكد أن النقص فى الموارد المائية لن يقل بأية حال عن "١٢٧" مليار متر مكعب عام "٢٠٠٠"، ليرتفع عمودياً إلى "١٧١" مليار متر مكعب عام "٢٠١٨"، مع غياب تقدير، دقيق لمدى إستمرار دورات الجفاف، وكذا تأثيراتها المحتملة.

وفى ظل هذه التقديرات المنذرة بالخطر .. فإن التفكير فى السنوات القليلة القادمة (مع أخذ أزمة توافر المياه للإستخدام على مستوى العالم فى الإعتبار)، لا يطرح فقط للتساؤل إمكانية التوسع فى المياه السطحية، ولكنه قد يثير، أيضاً، مشكلات إستمرار الحصول على القدر الحالى ("٢٩٠" مليار متر مكعب). هذا فى ظل تحكم ثمانى دول غير عربية فى "منابع الموارد" المائية العربية .. فاثيوبيا، وتركيا، ثم غينيا، وإيران، والسنغال، وكينيا، وأوغندا، وربما زائير أيضاً، بلدان تتحكم بأكثر من "٨٥٪" من منابع الموارد المائية للوطن العربى. وبعضها، مثل أثيوبيا، يعانى من مشكلات الغذاء، وبعضها مثل تركيا، لديه مشروعات بعيدة المدى للإستفادة من مياه دجلة والفرات .. ناهيك عن إسرائيل التى تتحكم حالياً بأكثر من "٢,٣" مليار متر مكعب من الموارد المائية للوطن العربى.

إذن، سيحمل العام "٢٠٠٠" لهذا الوطن، العربى، أنباء غير سارة .. حيث ستطفى قضية النقص، وربما الشح، فى الموارد المائية على كثير من القضايا الأخرى، على حد تعبير تقرير لـ "مركز الدرسات الإستراتيجية الدولية".

فمن جهة، فإن غلبة الصحراء على الوطن العربى، وهى بما عرف عنها من انخفاض نسبة الأمطار وقلة المياه الجوفية، تجعل الثروة المائية ذات الأهمية البالغة فى هذه المنطقة من العالم، هى التى تحملها أنهار كبرى فى المقياس العالمى، مثل النيل ودجلة والفرات (.. والسنغال وشيلى)، وكذلك الأنهار الداخلية، مثل العاصى والليطانى (وأم الربيع والجردة .. وغيرها). وهى، فى مجملها، أو بالأصح فى معظمها أنهار تتحكم فى مجاريها ومنابعها بلدان غير عربية.

ومن ثم، فإن الموارد المائية السطحية فى الوطن العربى، تأتى، فى معظمها، من خارج حدوده، ومحاولات دول الجوار الجغرافى لإستخدام هذه الموارد، كورقة ضغط على البلدان العربية باتت معروفة. علاوة على توسع هذه الدول فى إستخدامات المياه المشتركة مع البلدان العربية دون مراعاة هذه الأخيرة، مستغلة فى ذلك عدم وجود إتفاقيات دولية تنظم إستغلال المياه الجوفية والسطحية وعدم اللجوء إلى التحكيم الدولى فى هذا الشأن.

من جهة أخرى، هناك ثمة تفصيلات تحيط بقضية المياه فى الوطن العربى .. فهناك، أولاً، المسألة السكانية، حيث يزيد سكان الوطن العربى على "٢٦٠" مليون نسمة بمعدل نمو سنوى يصل إلى "٢,٧٪". ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الوطن العربى عام "٢٠٠٠" إلى "٢٩١" مليون نسمة، وإلى "٤٩٣" مليون نسمة عام "٢٠٢٥". ومع كل هذه الزيادات السكانية، ستتفاقم مشكلات ندرة المياه فى الوطن العربى .. وهناك، ثانياً، إستنزاف مخزون المياه الجوفية وتدهور نوعيتها، حيث تعرضت أحواض المياه الجوفية ليس فقط لعمليات إستنزاف كبيرة، بل أيضاً إلى غزو مياه البحر .. وهناك، ثالثاً، التلوث البيئى للمياه، وسببه الأنشطة الصناعية ومياه الصرف الصحى والزراعى والصناعى، وما تحويه من بقايا أسمدة ومبيدات حشرية .. ثم هناك، رابعاً، الآثار السلبية لمشاريع الرى، وأهمها التسرب والفاقد الذى يحصل لمياه الرى أثناء نقلها من مصدرها إلى مكان إستغلالها، والذى يصل إلى نحو "٤٥٪" من كمية المياه المنقولة.

فى هذا السياق، سياق الجهتين المشار إليهما، تتبدى ضرورة، بل وأهمية، التعامل مع أزمة المياه فى الوطن العربى من منظور أكثر شمولاً، يضع "الأمن المائى العربى" فى إعتباره، لا .. بل فى قمة أولوياته الأساسية. ذلك، نظراً لأن الظرفية – السياسية والإقتصادية – الراهنة فى الوطن العربى، أمست تفرض هذه "الأهمية" لما أصبحت تشكله المسألة "المائية" فى المنطقة العربية، من قضية تنعقد عليها – وحولها – التناقضات والرهانات، ويرتبط بكيفية حلها إلى حد كبير مصير المنطقة برمتها، وشكل مستقبل قواها وبلدانها.

وبناء على حقيقة أن الثروة المائية ذات الأهمية البالغة بالنسبة إلى المنطقة العربية هى التى تحملها الأنهار، والتى هى فى معظمها أنهار تنشأ فى خارج الوطن العربى وتتحكم فى منابعها دول غير عربية. فإن ما يجدر الإشارة إليه، أن مسرح الصراع القائم فى "الدائرة" التى تشمل منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، يمتد من الخليج العربى شرقاً إلى أعالى النيل والبحر العربى جنوباً، إلى الأطلسى غرباً وأعالى الفرات ودجلة شمالاً. ويشتمل هذا المجال "الأرضى" على جميع أحواض المصادر المائية فى المنطقة، وعلى أهم الموارد الإقتصادية والسياسية الأخرى، وبخاصة النفط، وأهم المنافذ البحرية فى العالم.

وتتحرك فى هذا المجال، خمس قوى "إقليمية"، هى: العربية، والإيرانية، والتركية، والأثيوبية، والإسرائيلية. وتتحكم بحركة هذه القوى وبالعلاقات القائمة فيما بينها، جملة عوامل داخلية وخارجية، جغرافية وتاريخية. وتتوزع هذه القوى فى المجال "الجغرافى السياسى" على دوائر أو حلقات ثلاث متتابعة .. تحتل إسرائيل منها الحلقة المركزية، تليها الحلقة الوسطى العربية، ثم الحلقة الخارجية المحيطة وفيها إيران شرقاً، وتركيا شمالاً، وأثيوبيا جنوباً.

**أولاً** : تعد المياه عنصراً مهما من عناصر قوة الدول. بل يعرف رجال السياسة ذلك القانون "الجيوستراتيجى" (الجفراستى) القديم، وهو: "من يسيطر على المياه يسيطر على الأرض". وتتباين الأحكام على مصادر المياه، وخاصة فيما يتعلق بالأنهار، بالنسبة لإمكانات الدول وقوتها .. فالمياه السطحية تقف فى المرتبة الأولى إذا ما كانت الدولة مالكة لمناطق الحوض (المنابع) والمجرى (النهر). أما بحالة وجود النهر فى أكثر م دولة، فتتوقف أهميته على العلاقات الدولية فى الجوار ومدى احترام الإتفاقيات فى هذا المجال.

**ثانياً** : أن الدائرة التى تشمل منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، تشمل أحواض ثلاثة أنهار هى موضع نزاع: النيل والفرات/دجلة والأردن. وبالإضافة إلى بعض الأنهار الداخلية، التى تشملها المنطقة العربية، توجد أحواض مياه جوفية كبيرة جداً فى شمال أفريقيا وشبه

الجزيرة العربية، تحتوى على كميات ضخمة من المياه التى تعبر "الحدود الدولية". وأهم هذه الأحواض الجوفية، التى هى أيضاً موضع نزاع: حوض "ايرغ" الشرقى، الذى يغطى مساحة "٤٠٠ ألف" كيلو متر مربع جنوب أطلس فى الجزائر، ويمتد فى تونس .. والحوض "النوبى" المكون من الحجر الرملى الذى يقع فى باطن الأرض التى تمتد فى مصر وليبيا والسودان .. وحوض "الساق/ديزى" الذى يغطى منطقة مساحتها "١٠٦ آلاف" كيلو متر مربع، تقع فى باطن الأرض وتمتد من الأردن جنوباً وشرقاً وتصل إلى داخل السعودية.

**ثالثاً**: وكما جاء فى تقرير للبنك الدولى، نشر فى أوائل أكتوبر ١٩٩٣، تحت عنوان "إستراتيجية خاصة بإدارة المياه فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (جريدة الحياة اللندنية: ٩-١٠/١٠/١٩٩٣ .. فإن إمدادات المياه القابلة للتعويض فى المنطقة، سوف تتراجع. بعد أن كان المعدل للفرد "٣٤٣٠" متراً مكعباً عام ١٩٦٠، سوف يصبح "٦٦٧" متراً مكعباً سنة ٢٠٢٥ .. ويكشف التقرير أن المخزون الحالى فى المياه من المنطقة (مياه الأنهار وكذا الجوفية)، يبلغ "١٤٧٣" متراً مكعباً للفرد، وهو أدنى معدل فى العالم، بل وأدنى بكثير من المعدل الوسطى العالمى لمنطقة تساوى مساحة "الشرق الأوسط"، حيث تصل النسبة إلى "٧٦٨٥" متراً مكعباً للفرد.

وهكذا .. تكشف النقاط الثلاث السابقة عن أن المشاركة فى موارد المياه بين الدول التى تشملها "الدائرة" المشار إليها، فى إطار النقص الحاد فى كميات المياه المطلوب توافرها بالنسبة لكل منها، ستكون أصعب التحديات وأكثرها تأثيراً على مستقبل المنطقة، نظراً إلى أن مشكلات عدة تتعلق بالمياه، لا تتحكم فيها سوى معاهدات قليلة .. بل إن الملاحظة الجديدة بالإنتباه، هنا، أن هذه الدول مجتمعة لا ترتبط رسمياً إلا بمعاهدة رئيسية كبيرة واحدة فقط، هى المعاهدة الخاصة بتقاسيم مياه النيل، بالرغم من أن فى العالم كله "٢٨٦" معاهدة من هذا النوع.

ومن ثم، فإذا ما إقتربنا من الأبعاد السياسية لأزمة المياه فيما بين البلدان العربية ودول جوارها الجغرافى، خاصة فى ظل عدم وجود إطار قانونى واضح يتيح للأطراف المتنازعة فرصة الإحتكام إليه .. نجد أن من أبرز سمات أزمة المياه هذه، إستخدامها كسلاح سياسى وورقة ضغط لحل مشكلات أخرى.

فى هذا المجال يمكن التمييز، حسب ما يورد الباحث ياسر هاشم (السياسة الدولية: أبريل ١٩٩١)، بين ثلاث حالات:

**أولاً**: حالة الإستيلاء .. وهى تتجسد بصورة واضحة فى إستيلاء إسرائيل على كميات متزايدة من الأنهار العربية المجاورة لها فى الأردن ولبنان. إذ، بالإضافة إلى إستغلال "٢٣٠" مليون متر مكعب من مياه نهر العوجا الأردنى، وبالإضافة إلى نحو "٢٠٠" مليون متر مكعب من الآبار الجوفية التى كانت تستولى عليها فى قطاع غزة، فإن إسرائيل تستولى على ما مجموعة "٦٦٠" مليون متر مكعب سنوياً من أعالى نهر الأردن وتقوم بتخزينها فى بحيرة "طبرية".

وفى مجال الحديث عن الأبعاد السياسية لأزمة المياه، فيما يتعلق بإسرائيل، يكفى أن نشير هنا إلى أمثلة محدودة .. منها، تبنى "البنك الدولى" دراسة إسرائيلية حول مشروعات تحلية المياه فى الشرق الأوسط، وأصدرها فى تقريره لعام ١٩٨٥. ومنها إستخدام المياه كعامل ضغط وتأثير فى أية تسوية سياسية إقليمية للصراع بين "العرب .. وإسرائيل"، وربما يكون هذا هو المغزى السياسى - والإقتصادى - لمشروع أنابيب السلام التركية، الذى يهدف إلى تزويد جزء من المشرق العربى وإسرائيل وأقطار الخليج العربية، ويتكلف "٥٠" مليار دولار بتمويل "عربى".

لعل ذلك يدفعنا مباشرة إلى مفاوضات التسوية الجارية حالياً، حيث أن هذه المفاوضات، بشقيها الثنائى المباشر والمتعدد الأطراف، تنحو فى ظاهرها بإتجاه حسم الصراع بين "العرب .. وإسرائيل" على قاعدة قرارات مجلس الأمن "٢٤٢" و"٣٣٨"، وكذلك القرار "٤٢٥" المتعلق بلبنان. غير أن المفاوض الإسرائيلى يحمل فى جعبته إلى المفاوضات ملفاً آخر يختلف تماماً عن الملف العربى، الذى يطالبه بتحقيق الإنسحابات، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، كشرطين أساسيين لأية تسوية .. هذا الملف الإسرائيلى هو ملف المياه. ففى خطاب له أمام المجلس الإستشارى للطائفةاليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية، أعلن شيمون بيريز (١٥ فبراير ١٩٩٣) تصوراً مخالفاً للسلام فى الشرق الأوسط، مختلفاً عن الترجمة العربية التى مؤداها "الأرض مقابل السلام". حينئذ، قال بيريز: "لو اتفقنا على الأرض ولم نتفق على المياه، فقد نكتشف أنه ليس إتفاقاً حقيقياً".

ولما كانت الإنسحابات تعنى فقدان إسرائيل "٦٥٪" من مواردها المائية المتاحة، وهذا يعنى مقتل وجودها، فإن أى حديث حول إنسحاب إسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، هو حديث غير واقعى، بل هو مستحيل من وجهة النظر الإسرائيلية، مالم يأخذ العرب المفاوضون بالإعتبار شروط الدولة العبرية "التعجيزية". ويكفى أن نشير هنا إلى الشروط الإسرائيلية الخاصة بكل من الأردن وسوريا ولبنان .. وهى: أولاً، إدخال الليطانى منظومة نهر الأردن، وإقتسام المياه بعد ذلك ما بين الدول الواقعة فى حوض هذه المنظومة، على أساس واقع الحاجات .. ثانياً، وضع شروط على إستغلال سوريا مياه الجولان الجوفية، مع إبقاء المستوطنات الإسرائيلية هناك تحت إشراف دائم للقوات الأمريكية .. ثالثاً، إجراء تعديلات على نظم ومشاريع المياه فى البلدان العربية ذات الصلة بخريطة التسوية .. وهذا يعنى مد مجال الأطماع الإسرائيلية إلى عمق أراضى لبنان والأردن وسوريا، وإستبدالها بمشاريع مشتركة على غرار مشروع "جونستون". أى أن الإنسحاب الإسرائيلى (فى حال حصوله)، سوف يكون عبارة عن إعادة أراضى من دون "سيادة مائية"، وتسليم جثة هامدة من "دون روح".

وربما هذا ما يوضح لماذا تركز إسرائيل على إنجاح

المفاوضات متعددة الأطراف ذات المظهر التنموي والحضاري البراق، وتأخيرها مسار المفاوضات الثنائية المباشرة حول تنفيذ قراري مجلس الأمن ذي الرقمين "٢٤٢" و"٣٣٨" المتعلقين بالإنسحاب من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، وكذلك بالنسبة إلى تنفيذ القرار رقم "٤٢٥" الخاص بالإنسحاب غير المشروط من جنوب لبنان .. ذلك أن إسرائيل تريد أن تضمن إقتسام الثروات والتحكم بالمياه ومصادرها، قبل الوصول عبر المفاوضات الثنائية المباشرة إلى أي إتفاق يلزمها بالإنسحاب.

ثانياً: حالة القسر والإجبار .. وهي الحالة التي تمثلها بوضوح العلاقات العربية - التركية فيما يتعلق بمياه نهر الفرات خاصة. فطوال سنوات عرقلت تركيا كل الجهود العربية التي بذلت للتوصل إلى إتفاق لتقاسم مياه الفرات مع العراق وسوريا، في إتجاه مواصلة التحكم في مياه هذا النهر لأغراض سياسية و(إقتصادية) .. وقد فشلت عدة لقاءات سورية - عراقية - تركية، في التوصل إلى حل لأزمة إقتسام المياه، بسبب تعنت الموقف التركي وإصراره على أن "نهر الفرات ليس نهراً دولياً"(؟!)، وأنه يحق لها وحدها التصرف في مياهه.

وقد تبدى ذلك الموقف التركي بوضوح، عندما أعلنت أنقرة في الثالث عشر من يناير ١٩٩٠، قطع منسوب نهر الفرات لمدة شهر، بهدف الإسراع في توصيل المياه إلى سد أتاتورك الكبير، في إطار مشروع ري جنوب شرق الأناضول (يعرف اختصاراً بإسم "جاب")، الذي يشتمل "١٣" مشروعاً أساسياً للري وإنتاج الكهرباء، عن طريق إنشاء "٢١" سداً، منها "١٧" سداً على نهر الفرات، و"٤" سدود على نهر دجلة .. وقد أدى القرار، قرار قطع منسوب نهر الفرات، إلى توتر شديد في العلاقات بين تركيا وكل من سورية والعراق.

ولعل الملاحظ هنا، أن هناك دوافع سياسية - مضافة إلى الدوافع الإقتصادية - كانت وراء قرار "قطع المياه" عن سوريا والعراق، من أبرزها التوتر الناشئ عن أسقاط طائرة مسح تركية داخل الأراضي السورية في أكتوبر ١٩٨٩، من قبل طائرات ميج سورية، ومطالبة تركيا بتعويضات قدرت حوالي "١٤,٥" مليون دولار، فضلاً عن الضغط التركي على سورية والعراق من أجل وقف مناوشات حزب العمال الكردستاني على الحدود.

ويأتي التعاون التركي - الإسرائيلي، على صعيد المشاريع المائية، ليؤسس لمرحلة التسوية الجارية، ويمكن متابعة ذلك من خلال: أولاً، الدور الفاعل لتركيا في المفاوضات المتعددة الأطراف، وبخاصة في مجموعة المياه المنبثقة عن الدول المشاركة، نظراً إلى أن تركيا تسيطر على أهم خزانات المياه في المنطقة، ناهيك عن أنها تعتبر نفسها "صاحبة سلطة مائية في عالم يتهدده الجفاف". ثانياً، قيام تركيا بمد إسرائيل بالمياه بواسطة مستوعبات ضخمة لمياه الشرب، تنقلها بواخر كبيرة. ومن المشروعات المطروحة لتطوير هذا التعاون، مد أنبوب بحري مباشر.

هذا قطعاً بالإضافة إلى مشروع أنابيب "السلام" التركي، الذي هو في حقيقتة عبارة عن "مقايضة المياه التركية بالنفط العربي"، ووضع الأمن الغذائي العربي رهينة بيد تركيا، علماً بأن هذا المشروع سوف يشمل إسرائيل في مرحلة معينة وتبلغ تكاليف هذا المشروع "٢١" مليار دولار، وهو يقضي بجر مياه نهري سيحان وجيحان في كليكيا عبر شبكة قنوات تخترق سوريا والأردن والضفة الغربية (في فلسطين)، وتتفرع إلى شبكتين رئيستين: الأولى، تتجه إلى الحجاز غرباً، والثانية، نحو الخليج شرقاً .. مما يشير إلى أن تركيا تسعى إلى إستخدام المياه كوسيلة للدخول في صلب عملية "قيادة" الشرق الأوسط.

ثالثاً: حالة المساومة والتهديد .. والحالة التي يمثلها نهر النيل. إذا يبدو هنا الترجمة العملية لإستخدام أثيوبيا لمياه النيل، كسلاح ضغط سياسي على مصر والسودان للجوء إلى الأساليب السلمية والدبلوماسية لتحسين العلاقات مع البلدين .. وقد وضح ذلك في أثناء المشكلة التي ثارت بين أريتريا والصومال ونزاعهما على إقليم الأوجادين.

وبالنظر إلى التعاون الأثيوبي - الإسرائيلي، يمكن ملاحظة أن الدور الإسرائيلي كان يعمل بالواسطة منذ الخمسينات، عن طريق مؤسسات الدراسات الإستراتيجية الأمريكية، والبعثات إلى البلدان الأفريقية المتحكمة بمنابع النيل، وعن طريق تشجيع الشركات الأمريكية الواقعة تحت التأثير اليهودي لتنفيذ مشاريع للري في هذه البلدان .. إلا أنه، ومع بداية الثمانينات، إنتقلت إسرائيل إلى العمل المباشر، بوصول خبراء إسرائيليين إلى كل من أثيوبيا وأوغندا لإجراء أبحاث تستهدف إقامة مشروعات للري على النيل تستنزف "٧" مليارات متر مكعب (أو "٢٠٪" من وارد النيل إلى مصر)، وذلك بالرغم من إنتفاء الحاجة إلى مشاريع ري مائية في أوغندا، التي تتلقى أمطاراً إستوائية تبلغ سنوياً "١١٤" مليار متر مكعب.

وعلى ما يبدو من متابعة تطورات الأحداث في منطقة القرن الأفريقي، أن هناك محاولة لإعداد أثيوبيا لدور إقليمي مركزي، تدور في فلكه دول "مجمع البحار" (أي: الدول المشرفة على مضيق باب المندب)، ودول "مجمع الأنهار" (أي: الدول المشرفة على حوض السودان)، وذلك في إطار ترتيبات "جغراسية" أبرز ملامحها: أولاً، إنشاء كيانات صغيرة وضعيفة حول أثيوبيا، وهي أرتيريا (التي أصبحت دولة مستقلة في أبريل ١٩٩٣)، والصومال (الذي يعاني إضطرابات وتمزقاً يهدد وحدته ومصيره)، وأوغندا، وجنوب السودان (الذي يسعى جون جارنج إلى إعلانه دولة منفصلة) .. ثانياً، إستخدام أثيوبيا قاعدة (أمريكية - إسرائيلية) يسهل من خلالها السيطرة على هذه المنظومة الإقليمية، وبالتالي إحكام الطوق على المنطقة العربية، وشقها من وسطها عبر محور "تركيا - إسرائيل - أثيوبيا". والذي تشكل نصفه الأول خلال الشهور القليلة الماضية.

وهكذا .. وفي السياق، يبدو بوضوح أن نقص المياه الذي

يزداد سوءاً بعامل التغيرات المناخية التي وسعت من القحط الدوري، وأن عامل الإدارة "غير الكفء" للمياه، وكذا مسألة الزيادة السكانية، وغيرها .. ليست فقط العوامل وراء أزمة المياه العربية. بل أن الأوضاع السياسية والظروف الإقليمية أيضاً، إنما تساهم هي الأخرى – ربما أكثر من الأولى – في تفاقم أزمة المياه.

ومن ثم، يبقى الإحتمال المتزايد بأن تؤدي المنازعات على المياه إلى تغذية التوترات الإقليمية، نابعاً من أن "١٥" دولة تتنافس الآن على الموارد المتناقصة لأنهار النيل والفرات والأردن، التي تتحكم في كل منها دول غير عربية هي أثيوبيا وتركيا وإسرائيل على التوالي .. هذا بالإضافة إلى أنه بسبب التوترات السياسية الموجودة حالياً، لا تخضع هذه الأحواض النهرية لإتفاقيات شاملة لتقسيم المياه، اللهم إلا حوض نهر النيل .. ناهيك عن أن القانون الدولي – بقصوره – لم يوفر أساساً واضحاً لإتفاقيات كهذه.

وبالتالي، فإن التعرض لكيفية مواجهة الأزمة هذه، لابد أن يأخذ في إعتباره عاملين أساسيين، هما:

**أولاً**: إن إستراتيجية المواجهة تتوقف على طبيعة السيناريو المحتمل لهذه الأزمة، والذي يمكن حصره في بديلين: أحدهما، ذو طبيعة "صراعية"، بمعنى أن هناك أحتمالاً لحرب يمكن أن تنشأ – بأنواتها المختلفة – حول نقطة المياه في المنطقة .. والآخر، ذو طبيعة "تعاونية"، بمعنى قيام مشروعات مشتركة لمواجهة الخطر القادم، والذي ينسحب على "كافة البلدان العربية" بدرجات متفاوتة.

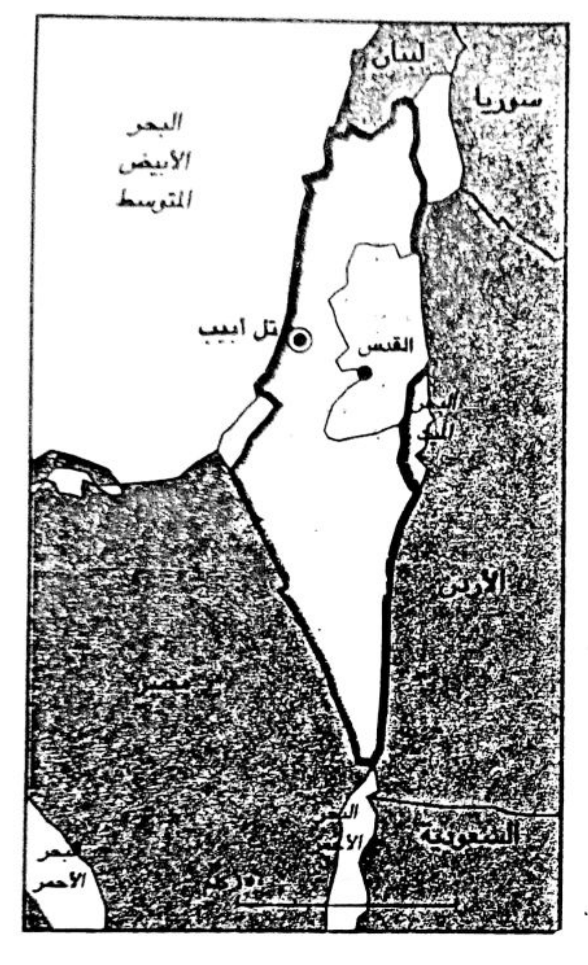
**ثانياً**: إن لهذه الإستراتيجية عناصر وركائز أساسية، سواء على المستوى "الشعبي/المؤسسي"، أو على مستوى التعامل "الفردي/الجماعي".

وما يهمنا، هنا، هو نقطة تقاطع هذه العاملين .. والتي يمثلها الإقتراح الذي يمكن أن نطرحه في هذا السياق، والذي يتمثل في ضرورة إنشاء لجنة عليا للمياه ومركز للدراسات والأمن المائي العربي. إذ أن إنشاء هذا المركز وتلك اللجنة، إنما يمثل الأساس "العلمي والعملي" في وجود إستراتيجية مائية عربية موحدة تصون حقوق العرب في مواردهم المائية تجاه مخاطر التهديد الخارجي، ووضع سياسة رشيدة للإستخدام الأمثل للمياه العربية.



# الانتخابات الاسرائيلية : قراءة فى البرامج والنتائج

طارق حسن




أفرزت الإنتخابات الإسرائيلية الرابعة عشر على مستوى التوجه السياسى جناحين متساويين في إتجاهين مختلفين، الأول يؤيد السلام مع الفلسطينين والعرب حسب الطريقة التى إتبعها حزب العمل، والثانى يعارض ذلك وفق المنطق الذى يقوده حزب الليكود.

ومن نواح سياسية - إجتماعية - أفرزت الإنتخابات عدة مستويات للإنقسام والتجزئة داخل التجمع الإسرائيلى. الإنقسام القومى العربى - اليهودى فى جانب، وإستمرار المجموعات السكانية اليهودية فى تعميق التمايز بينها على أساس طائفى وعرقى. ومن نواح فكرية - ايديولوجية يوجد انقسام "علمانى - دينى".

وقد جرت هذه الإنتخابات وفق نظام قانونى يتم لأول مرة على مستويين للإنتخاب. الأول لمنصب رئيس الوزراء والثانى منفصل عنه للأعضاء البرلمانيين ممثلى الكتل الحربية. بينما يقوم المرشح الفائز لرئاسة الحكومة بتشكيل الحكومة الإسرائيلية بغض النظر عن فوز حزبه أم لا.

وتقدمت إلى لجنة الإنتخابات المركزية الإسرائيلية ٣١ قائمة حزبية بهدف تسجيلها للإنتخابات غير أن اللجنة أقرت إشتراك ٢١ قائمة فقط. إنسحبت واحدة منها من الإنتخابات. (قائمة الحركة العربية للتغيير الدكتور أحمد الطيبى) حيث إقتصر التنافس بين ٢٠ قائمة انتخابية منها ١١ قائمة جديدة و٩ قوائم قديمة يوضحها الجدول رقم (١) وقد توزعت هذه القوائم من حيث الإنتماء القومى إلى ١٦ حزبا يهوديا فى مقدمتها حزب العمل والليكود و٣ قوائم عربية وقائمة واحدة تضم عرباً ويهوداً. ومن بين القوائم المشاركة ٦ أحزاب دينية يهودية متزمتة ٥ منها لأحزاب ذات طابع غربى إشكنازى وواحدة فقط لليهود الشرقيين (شاس)، وهناك أيضا حزبان للمهاجرين الجدد (الروس) وهما إسرائيل المهاجرة "بزعامة ناثان شارانسكى، "والوحدة لأجل الهجرة" بزعامة "افرايم غور"، وبلغ عدد أصحاب حق الإنتخاب (٣,٩٣٣,٢٥٠) ناخب بزيادة أكثر من نصف مليون عن الإنتخابات السابقة عام ٩٢ من بينهم (٥٤١,٥٩٨) ناخب عربى بمن فيهم الناخبون بالقدس المحتلة والجولان السورى المحتل. وبلغ عدد المستوطنين الذين حق لهم المشاركه بالإنتخابات ٨٣,٧٨٧ مستوطنا منهم ٩,٧٩٤ مستوطنا بالجولان المحتلة، بينما وصل عدد المستوطنين بالضفة الغربية ٧١,٦٥٣ وفى مستوطنات قطاع غزة ٢,٣٣٧ ناخب وجميعهم يشكلون ٢ بالمائة من مجموع ناخبى إسرائيل. وهناك ٢٤٠ ألف ناخب من المهاجرين الجدد و٦٠٠٠ ناخب من المرضى النفسيين الذين يصوتون لأول مرة وبلغ عدد صناديق الإنتخابات العسكرية

## جدول (١) القوائم المشاركة فى الانتخابات

| الرقم | القائمة | رئيس القائمة | رمز القائمة |
|---|---|---|---|
| ١ | العمل | شمعون بيريس | ا م ت |
| ٢ | ليكود - تسومت - جيشر | بنيامين نتنياهو | م ح ل |
| ٣ | ميرتس | يوسى سريد | م ر ص |
| ٤ | موليدت | رحبعام زئيفى | ط |
| ٥ | الطريق الثالث | افيغدور كهلانى | هـ د |
| | الاحزاب الدينية | | |
| ٦ | المفدال | زبولون هامر | ب |
| ٧ | شاس | آرييه درعى | ش س |
| ٨ | يهودات هتوراه | منير فروش | ج |
| ٩ | مسار الايمان | يوسف عزران | ت |
| ١٠ | ميراث الاباء | يوسف باغاد | ز ح |
| | المهاجرون الجدد | | |
| ١١ | اسرائيل المهاجرة | نتان شيرانسكى | ك ن |
| ١٢ | الوحدة لاجل الهجرة | افرايم غور | ق |
| | الاحزاب العربية | | |
| ١٣ | الجبهة - التجمع | هاشم محاميد | و |
| ١٤ | القائمة العربية الموحدة | عبد الملك دهامشة | ع |
| ١٥ | التحالف التقدمى للسلام | محمد زيدان | ف أ |
| ١٦ | منظمة العمل الديمقراطى | اساف آديب | د |
| | آخرون | | |
| ١٧ | حقوق الرجل فى العائلة | يعقوب شلوسر | ز |
| ١٨ | حزب الاستيطان | اليعزر ليفنغر | د ن |
| ١٩ | يمين اسرائيل | مريم لبيد | ى د |
| ٢٠ | قائمة المتقاعدون | نافا اراد | ف |

(*) المصدر : لجنة الانتخابات المركزية الاسرائيلية .

جدول (٢) عدد اماكن الانتخابات وأماكنها وعدد الناخبين ونوعياتهم

| الرقم منطقة الاقتراع | عدد الصناديق | ناخبون يهود | ناخبون عرب | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ١ القدس | ٥١٣ | ٢٧٨,٦٦٠ | ٨,٥٨٩ | ٢٨٧,٢٤٩ |
| ٢ يهودا | ٢٠١ | ٧٨,٨٧٢ | ٤,٢٢٦ | ٨٣,٠٩٩ |
| ٣ صفد | ١٣٧ | ٥٨,٧١٨ | ٧,١٣٩ | ٦٥,٨٥٧ |
| ٤ طبريا | ١٣٣ | ٤٥,٤٦٨ | ١٥,٤١٦ | ٦٠,٨٨٤ |
| ٥ يزراعيل(مربع ابن عامر ) | ٣٩٣ | ١٢٣,٦٩٢ | ١٠٠,٤٥٨ | ٢٢٤,١٥٠ |
| ٦ عكا | ٤٧٨ | ١١٤,٧٩٢ | ١٥٠,٤٣٩ | ٢٦٥,٢٣١ |
| ٧ حيفا | ٣٢٦ | ١٩٣,٠٨٨ | ٢٢,٥١٤ | ٢١٥,٦٠٢ |
| ٨ حيفا الكرمل | ٢٨٤ | ١٦٢,٤٢٠ | ١٨,٢٢١ | ١٨٠,٦٤١ |
| ٩ الخضيرة | ٣١٩ | ٩٩,٥٩٦ | ٦٢,٤٦١ | ١٦٢,١٥٧ |
| ١٠ الشارون | ٣٤٥ | ١٦٢,٩١٤ | ٣٦٦,٨٥ | ١٩٩,٥٩٩ |
| ١١ بيتج نكفا | ٥٧٩ | ٣١٨,٥٠٢ | ١٥,٥١٠ | ٣٣٤,٠١٢ |
| ١٢ الرملة | ١٩٨ | ١٠٠,٥٨٢ | ١١,٧٦٧ | ١١٢,٣٤٩ |
| ١٣ رحوفوت | ٤٠٧ | ٢٥١,٢٧٣ | ٤,٦٩٥ | ٢٥٥,٩٦٨ |
| ١٤ تل ابيب | ٥١٢ | ٣١٥,٧٣٢ | ١٤,٢١٩ | ٣٢٩,٩٥١ |
| ١٥ دان شمال | ٤٩٠ | ٣١٥,٩٦٤ | ٤,٥٣٧ | ٣٢١,٥٠١ |
| ١٦ دان جنوب | ٤٤٢ | ٢٩١,٩٣٥ | ٧,٣٦١ | ٢٩٩,٢٩٦ |
| ١٧ عسقلان | ٤٣٣ | ٢٣٧,٥٠٢ | ٩,١١٩ | ٢٤٦,٦٢١ |
| ١٨ بئر السبع | ٥٢٤ | ٢٤١,٩٤١ | ٤٨,٢٤٢ | ٢٩٠,١٨٣ |
| المجموع | ٦٧١٤ | ٣,٣٩١,٦٥٢ | ٥٤١,٥٩٨ | ٣,٩٣٣,٢٥٠ |

( * ) المصدر : لجنة الانتخابات المركزية الاسرائيلية .

الخاصة باقرار الجيش الإسرائيلى ٨٥٥ صندوقا. وبلغت نسبة الناخبين أصحاب حق التصويت بالمدن الكبرى (١٢ مدينة) ٤٦,٥ بالمائة، بينما ١٠,٣ بالمائة يقطنون بالمناطق العربية، و٩ بالمائة يقطنون ببلدات التطوير، و٧,٥ بالمائة بالكيبوتسات والقرى الزراعية (٢٧٠ كيبوتس وحوالى ٤٥٠ موشاف) وبلغت نسبة أصحاب حق التصويت من النساء ٥١,٥ بالمائة وهى أعلى من نسبة الرجال البالغه ٤٨,٥ بالمائة، ونسبة الناخبين الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ سنة هى ١٥ بالمائة والشبان حتى سن ٢٥ عاما ١٩ بالمائة وذكرت مصلحة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن ٤٦ بالمائة من الناخبين القاطنين بشكل دائم فى إسرائيل هم من مواليد الخارج، منهم ٣٠ بالمائة من مواليد أوروبا وأمريكا و١٥ بالمائة من مواليد آسيا وأفريقيا، أما نسبة المولودين بإسرائيل فبلغت ٥٤ بالمائة، منهم ٤١,٥ بالمائة يهوداً و١٢,٥ بالمائة عرباً أنظر الجدول رقم (٢).

وقد سيطرت قضيتا الأمن والقدس بصفة رئيسية على الإنتخابات. وطرح حزب العمل إعلانا مركزيا لحملته الإنتخابية اسمه "إسرائيل قوية مع بيرس" وبالمثل بلور إئتلاف الليكود شعارات أمنية إنما أكثر هجومية من شعارات حزب العمل، وقالت الشعارات الأساسية لائتلاف الليكود "إسرائيل لم تعمل بما فيه الكفاية لمنع العمليات لماذا ننتظر المزيد من العمليات، بيرس فشل - لا أمن مع بيرس". وأصدر حزب العمل مبادئ أساسية للتسوية النهائية وردت في اعلانه (٩٦/٤/٧) كما يلى:-

- القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية.
- فصل بين إسرائيل والفلسطينيين نحن هنا - هم هناك.
- نهر الأردن هو الحدود الأمنية لدولة إسرائيل.
- بقاء غالبية المستوطنين تحت السيادة الإسرائيلية.
- لن يعترف بحق العودة للفلسطينيين.
- التسوية النهائية خاضعة للإستفتاء الشعبى.
- الشعب يقرر التسوية النهائية.

أما حزب الليكود فنشر (٩٦/٥/٧) خمسة مبادئ أساسية جاءت كما يلى:-

١- متابعة تنفيذ الفلسطينيين لإلتزاماتهم بما فى ذلك الالغاء الحقيقى للميثاق وقمع الإرهاب.

٢- حرية العمل للجيش الإسرائيلى فى جميع المناطق لمحاربة الإرهاب.

جدول (٣) نسب التصويت لكل حزب وعدد المقاعد التى حصل ...

| الحزب | اليهود | | العرب | | المستوطنون فى الضفة والقطاع | | المستوطنون فى الجولان | | عدد اعضاء الكنيست |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٩٢ | ٩٦ | ٩٢ | ٩٦ | ٩٢ | ٩٦ | ٩٢ | ٩٦ | ٩٦ |
| العمل | ٣٦,٣ | ٢٧,٧ | ٢٠,٣ | ١٦,٦ | ١١,٣٠ | ٧,٧ | ٤١,٧ | ٣١,٢ | ٣٤ |
| الليكود | ٠,٣٣ | ٢٧,٤ | ٨,٨ | ٢,٢ | ٣٩,٢ | ٣٤,٤ | ٣٠,٦ | ١٦,٣ | ٣٢ |
| ميرتس | ٩,٢ | ٧ | ١٠ر | ١٠ | ٢,٧ | ٢,٣ | ٩,٧ | ٩,١ | ٩ |
| مفدال | ٠,٥ | ٨,٦ | ٤,٧ | ١,٧ | ١٨,٤ | ٢٧,٣ | ١٠,٧ | ١٥,٧ | ١٠ |
| شاس | ٥,١ | ٩,٤ | ٤,٨ | ١,٣ | ٤,٢ | ٥,٨ | ٠,٧ | ٠,٣ | ١٠ |
| يهودات هتوراه | ٣,٧ | ٣,٧ | ٠,٤ | ٠,١ | ٢,٦ | ٦,١٠ | صفر | ٠,١ | ٤ |
| موليدت | ٢,٥ | ٢,٥ | ٠,٢ | ١,١ | ٩,٤ | ٧,٧ | ٢,٩ | ٢,٩ | ٢ |
| حداش | ٠,٣ | ٠,٦ | ٢٣,١ | ٣٦,٨ | صفر | صفر | صفر | صفر | ٥ |
| الحزب العربى الديمقراطى | ٠,٢ | ٠,٤ | ١٥,٢٠ | ٢٥,٥ | صفر | صفر | صفر | صفر | ٤ |
| الطريق الثالث | – | ٣,٣ | – | ٠,٦ | – | ٢,٨ | – | ١٧,٧ | ٤ |
| المهاجرون | – | ٦,٥ | – | صفر | – | ٣,٩ | – | ٥,٨ | ٧ |
| تعليم اموناه | – | ٠,٤ | – | صفر | – | ٠,٦ | – | صفر | صفر |
| قائمة الرايم اغور | – | ٠,٨ | – | ٠,١ | – | ٠,٢ | – | ٠,٨ | صفر |
| دعم | – | صفر | – | ٠,١ | – | صفر | – | صفر | صفر |
| التجمع التقدمى | – | ٠,١ | ٩,١ | ٣,٧ | – | صفر | – | صفر | صفر |
| يمين اسرائيل | – | صفر | – | صفر | – | ٠,١ | – | ٠,١ | صفر |
| المتقاعدون | – | ٠,٥ | – | ١,١ | – | ٠,١ | – | ٠,٣ | صفر |
| الاستيطان | – | ٠,١ | – | صفر | – | ٠,١ | – | ٠,٣ | صفر |

( * ) المصدر : لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية

٣- حكم ذاتى للفلسطينيين ماعدا شئون الخارجية والأمن.

٤- مناطق أمنية واستيطانية تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

٥- القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية واغلاق مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بالمدينة.

أما حزب ميرتس الإشكنازى اليسارى فقد دعا للفصل بين إسرائيل والفلسطينيين "ولابد من وجود حدود واضحة لإسرائيل من جانب ولدولة فلسطينية من جانب أخر" وعلاقات حسن جوار بين الشعبين وتعايش سلمى. ودعا البرنامج الإنتخابى لحزب المندال الدينى اليهودى الغربى إلى إدارج موضوع مدينه الخليل فى إطار المفاوضات النهائية مع الفلسطينيين وسيطرة وسيادة إسرائيل على "القدس الكبرى الموحدة" وكذلك على المستوطنات اليهودية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وتوسيع الحركة الاستيطانية فى شرق القدس المحتلة ووقف نشاط السلطة الفلسطينية بالمدينة واغلاق كافة المؤسسات الفلسطينية بها.

وبخصوص سوريا دعا برنامج العمل لاستئناف المفاوضات السلمية مع سوريا على أساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢و٣٣٨ وأن يعتمد إتفاق السلام المنشود على حدود آمنة وترتيبات أمنية ثابتة وتأمين مصادر المياه الحيوية لإسرائيل وقيام علاقات تطبيع كاملة بين الدولتين مع التركيز على التعاون الإقتصادى وأن الإتفاقات مع معظم الدول العربية، كما أن التسوية التى يتم الاتفاق عليها تطرح فى إستفتاء شعبى. أما الليكود فأكد على أن الجولان تم ضمها لإسرائيل بقانون من الكنيست عام ٨١ واتفق مع المفدال على إبقاء هضبة الجولان بيد إسرائيل حتى فى حال تحقيق سلام مع سوريا.

لقد تمثلت سيطرة الموضوع الأمنى كذلك على تركيبة مرشحى الاحزاب خاصة الحزبين الكبيرين حيث سيطر كبار الجنرالات العسكريين على المقاعد الأولى بالقوائم الإنتخابية وبلغت نسبتهم بين المرشحين مالا يقل عن ١٥ ضابطا كبيراً سابقاً فى الجيش من بينهم سبعة جنرالات متقاعدون وضمت قائمة حزب العمل ٤ جنرالات سابقين ضمن المقاعد العشرة الأولى فى قائمته للكنيست الوضع الذى يعكس التوجهات الأمنية التى إتبعها بيرس بعد إغتيال رابين والتى تزايدت بعد العمليات الإنتحارية لحماس ومطلب الأمن الشخصى عند الجمهور الإسرائيلى. أما القائمة الإنتخابية لائتلاف الليكود فضمت ١٠ جنرالات إحتياط من أكثر المتطرفين فى إسرائيل تشدداً مثل ايتان - شارون - أسحق مردخاى وبالمثل يسهل ملاحظة أن زعيم حزب الطريق الثالث انيجدور كهلانى عسكرى

بالإحتياط وكذلك رحبعام زئيفى زعيم حزب موليدت اليمينى المتطرف وقد جاء صعود اسحق مردخاى (قائد الجبهة الإسرائيلية مع لبنان سابقاً، على رأس قائمة مرشحى الليكود تعبيراً عن الوضع الأمنى، بينما لم تضم قائمة المقاعد العشرة الأولى بائتلاف الليكود أى اكاديمى، مايشير إلى غياب هذا النوع من الشخصيات عن زعامة الليكود. وقد ضمت قائمة حزب العمل ١٧ وجهاً جديداً اغلبهم من رؤساء البلديات والكيبوتسات ورجال اعمال واكاديميين واثنين من العسكريين السابقين ومهاجر أثيوبى. أما الليكود فضمت ١٠ من أبرزهم مردخاى وجدعون عزرا. كما ضمت قائمة العمل ٦ سيدات لأول مرة منهم واحدة عربية لم تفلح فى دخول الكنيست لاحتلالها المقعد (٣٧)، بينما بلغ عدد النساء بقائمة إئتلاف الليكود ٣ فقط ٢ من الليكود وواحدة من (تسومتى) وضمت قائمة ميرتس ٢ فقط بالمواقع (٦)، (٨) وقد فشلت النساء فى الوصول إلى أماكن مضمونه بقائمة المفدال وترأست مستوطنة (مريم لابيد) متطرفة قائمة حزب "يمين إسرائيل" الاستيطانى الذى لم يفلح فى إجتياز نسبة النجاح المطلوبة. وعلى صعيد الاحزاب العربية احتلت الدكتورة ريم مرعى المقعد الثالث فى قائمة الطيبى لكنه إنسحب من الإنتخابات كما ضمت قائمة "حداش" إمرأة واحدة يهودية هى "تمار غوجانسكى" التى إحتفظت بمقعدها بالكنيست.

وقد تشابه العمل وإئتلاف الليكود فى إحتلال الصقور مكانة متقدمة على حساب الحمائم بقائمة كل منهما لعضوية الكنيست ففى حزب العمل جاء العسكريون بالمقدمة، بينما دفع الحمائم أمثال يوبى بيلين وحجاى ميروم وديفيد ليبائى لاماكن متأخرة رغم تصدر عوزى برعام للقائمة، واحتلال حاييم رامون للمكان الرابع. أما قائمة ائتلاف الليكود فضمت عدداً كبيراً من المتطرفين السياسيين والعسكريين بالمقدمة. ويتشابه الحزبان كذلك فى إحتلال اليهود من ذوى الأصل الشرقى للمقعد الأول بقائمة كل منهما. ففى حزب العمل فاز عوزى برعام بالمقعد الأول وفى حزب الليكود فاز اسحق مردخاى بالمقعد الأول، ويؤيد برعام السلام مع العرب أما الثانى فأحد رموز التطرف العسكرى، ويعكس هذا الاختيار وزن اليهود الشرقيين إلى جانب الأهداف العربية داخل الحزبين الكبيرين رغم أن السيطرة على رئاستهما تظل إشكنازية. وتميزت قائمة العمل بضم أربعة وجوه عربية نجح منهم أثنان، أما الليكود فضم عربياً واحداً من الدروز ووضعه فى مرتبة متأخرة بالمقعد ٤٦.

بلغ مجموع الأصوات الصالحة فى التصويت لرئاسة الحكومة ٢,٩٧٢,٥٨٩ صوتاً ومجموع الأصوات اللاغية (اغلبها أوراق بيضاء) ١٤٨,٦٨١ صوتاً وبالنسبة للكنيست بلغ مجموع الأصوات الصالحة فى التصويت ٣,٠٥١,٥٩٤ صوتاً أما عدد الأصوات اللاغية فى التصويت لعضوية الكنيست ٦٧,٦٠١ صوتاً وفاز بنيامين نتنياهو بمنصب رئيس الوزراء بحصوله على ١,٥٠١,٠٢٣ صوتاً (٥٠,٥ بالمائة). أما منافسه شيمون بيرس فحصل على ١,٤٧١,٥٦٦ صوتاً (٤٩,٥ بالمائة). وعلى صعيد التصويت لعضوية الكنيست فقد جاءت النتائج كالتالى:-

١- العمل ٨١٨,٥٧٠ صوتاً (٣٤) مقعداً.

٢- ائتلاف الليكود - تسومت - جيشر ٧٦٧,١٧٨ صوتاً (٣٢) مقعداً.

٣- شاس ٢٥٩,٧٥٩ صوتاً (١٠) مقاعد.

٤- مفدال ٢٤٠,٢٢٤ صوتاً (٩) مقاعد.

٥- ميرتس ٢٢٦,٢٥٧ صوتاً (٩) مقاعد.

٦- يسرائيل بعلياه (المهاجرون) ١٧٤,٩٢٨ صوتاً (٧) مقاعد.

٧- الجبهة والتجمع (حداش) ١٢٩,٤٥٥ صوتاً (٥) مقاعد.

٨- يهودت حقوارة ٩٨,٦٥٥ صوتاً (٤) مقاعد.

٩- الطريق الثالث ٩٦,٤٥٧ صوتاً (٤) مقاعد.

١٠- القائمة العربية الموحدة (دراوشه) ٨٩,٥١٣ صوتاً (٤) مقاعد.

١١- موليدت ٧١,٩٨٢ صوتاً (٢) مقعد.

وهناك ٩ قوائم لم تعبر نسبة الحسم القانونية للكنيست (أى ما نسبته ٤٥,٧٧٤ صوتاً).

وتكشف أنماط التصويت حقيقة التجزئة والإنقسام داخل المجتمع الإسرائيلى وأن التصويت كان لتيارين أساسيين يختلفان حول تعريف دولة إسرائيل وماهية الصهيونية وماهية اليهودية وحول العلاقة مع الغرباء.

ولوحظ أن آلاف الاصوات من غير المتدينين ذهبت للمتدينين، وأن اصواتاً كثيرة من الكيبوتسات التى تعتبر معقل اليسار الإسرائيلى صوتت لمرشح اليمين بنيامين نتنياهو ففى ١٦ كيبوتساً صوت مابين ٦٠ - ٨٥ بالمائة لنتنياهو وفى ٢٨ كيبوتسا صوت مابين ١٠ - ٤٥ بالمائة لنتنياهو وأشار التصويت فى مدينتين هامتين هما تل أبيب والقدس حيث صوتت الأكثرية فى المدينه، الأولى لبيرس (٥٥,١ بالمائة من الناخبين لبيرس و٤٤,٨ بالمائة لنتنياهو) وفى الثانية صوتت الأكثرية لنتنياهو بنسبة ٦٩,٨ بالمائة مقابل ٣٠,١ بالمائة لبيرس بشكل يعكس تنازع الثقافات الأوروبية والتقليدية داخل التجمع الإسرائيلى.

من جانب آخر تشير النتائج إلى أن القواعد الإقتصادية ممثلة فى سوق المال والأعمال كانت تفضل فوز بيرس ففى

## جدول (٤)

## نسب التصويت بالمدن المختلفة

| | حيفا | | اللد | | معالوت - ترشيحات | | الناصرة العليا | | عكا | | الرملة | | تل ابيب - يافا | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نتنياهو | ٤١,٤ | | ٦٣,٣ | | ٥١,٣ | | ٥١,٢ | | ٥٥,٤ | | ٦٦,٥ | | ٤٤,٨ | |
| بيرس | ٥٨,٥ | | ٣٦,٦ | | ٤٨,٦ | | ٤٨,٧ | | ٤٤,٥ | | ٣٣,٤ | | ٥٥,١ | |
| الحزب | ٩٦ | ٩٢ | ٩٦ | ٩٢ | ٩٦ | ٩٢ | ٩٦ | ٩٢ | ٩٦ | ٩٢ | ٩٦ | ٩٢ | ٩٦ | ٩٢ |
| العمل | ٣٥,٧ | ٤٥,٢ | ١٦,٧ | ٢٧ | ١٦,٥ | ٣٠,٦ | ٢٨,٤ | ٤٩,٧ | ١٨,١ | ٣٠,١ | ١٦,٣ | ٢٦,٢ | ٣٣,٩ | ٣٨,٥ |
| الليكود | ٢٣,٩ | ٢٧,٩ | ٣٢,١ | ٤٤,٥ | ٢٠,٣ | ٣١,٣ | ٢٨,٤ | ٣١,٥ | ٢٩,١ | ٣٨,٣ | ٣٥,٤ | ٤٣,٧ | ٢٦,٦ | ٣٢,١ |
| ميرتس | ٩ | ١١,٢ | ٢,٤ | ٣,٤ | ٤,٢ | ٦,٣ | ٤,٧ | ٥,٩ | ٤,٧ | ٤,١ | ٢,٦ | ٣,٩ | ١٢,٢ | ١٣,٦ |
| مفدال | ٥,٣ | ٣,٣ | ٦,١ | ٢,١ | ٥,٦ | ٧,٦ | ٣,٢ | ١,٧ | ٤,٣ | ٢,٨ | ٥,١ | ٢,٢ | ٥,٥ | ٢,٩ |
| شاس | ٣,٤ | ١,٥ | ١٣,١ | ٥,٦ | ١١,٥ | ٩,٢ | ٢,٤ | ١,٢ | ١٣,٧ | ٦,١ | ١٩,٧ | ٩,٩ | ٨,٥ | ٤,٣ |
| التوراة | ١,٨ | ٢ | ٠,٦ | ٠,٧ | ٠,٢ | ٠,٧ | ٠,٢ | ٠,٤ | ٠,٧ | ٠,٧ | ٠,٤ | ٠,٦ | ١,٢ | ١,٨ |
| الاستيطان | ٠,١ | | ٠,١ | | ٠,٣ | | ٠,٤ | | ٠,١ | | ٠,١ | | ٠,١ | |
| الطريق الثالث | ٣,٧ | | ١,٦ | | ١,٢ | | ٢,٧ | | ١,٤ | | ١,٤ | | ٣,٣ | |
| التجمع | ٣,٤ | ١,٦ | ٢,٨ | ٢,١ | ١٠,٦ | ٣,٦ | ٤,٢ | ١,٨ | ٥,٨ | ٤,٤ | ٣,٤ | ٢,٤ | ١ | ٠,٦ |
| موليدت | ١,٨ | ١,٤ | ٤,٨ | ٣,٤ | ١,٧ | ١,٣ | ٢,١ | ١,٤ | ٢,٣ | ٢,٣ | ٢,٧ | ٢,٥ | ١,٩ | ١,٩ |
| المهاجرون | ٨,٢ | | ٧,٥ | | ٢١,٣ | | ١٧,٨ | | ٨,٦ | | ٥,٢ | | ٢,٦ | |
| القائمة العربية | ٠,٤ | ٠,٢ | ٦,٤ | ٤,٩ | ٢,٣ | ١,١ | ٠,٥ | ٠,٢ | ٨ | ١,٢ | ٥,٢ | ٤,٥ | ٠,٩ | ٠,٦ |
| المتقاعدون | ٠,٩ | | ٠,٣ | | | | ٠,٥ | | ٠,٤ | | ٠,٣ | | ٠,٧ | |
| التحالف التقدمي | ٠,١ | | ١,٦ | | ٠,٥ | | ٠,٢ | | ٠,١ | | ٠,١ | | | |
| مسار الايمان | ٠,١ | | ٠,٣ | | ٠,٤ | | ٠,٢ | | ٠,٦ | | ٠,٤ | | ٠,١ | |

• المصدر : لجنة الانتخابات المركزية الاسرائيلية .

الدائرة الإنتخابية "كفار شمار ياهو" وهى إحدى المناطق الإسرائيلية الآهلة بالسكان حصل بيرس على ٧٩,٤٠ بالمائة من الأصوات وحصل حزب العمل على ٥٣,٧٠ بالمائة وميرتس على ١٠,٧ بالمائة، بينما لم يحصل نتنياهو إلا على ٢٠,٦٠ بالمائة، وأما الليكود فحصل على ١٧,٢٠ بالمائة. وعلى النقيض من ذلك كانت النتائج مختلفة فى "ديمونا" حيث حصل نتنياهو على ٦٩,١٠ بالمائة والليكود على ٣٢,٦٠ بالمائة مقابل ١٥,٩٠ بالمائة للعمل.

ويمثل فوز بينيامين نتنياهو إنتهاء ظاهرة تولى جيل المؤسسين التاريخيين لقيادة الحكومات بإسرائيل، ونتنياهو المولود بالقدس والبالغ من العمر ٤٦ سنة هو أول رئيس وزراء لإسرائيل من الجيل الجديد. ويلاحظ أن ظاهرة تولى هذا الجيل القيادة السياسية – الحزبية أخذت تعم الاحزاب الإسرائيلية. ويتضح ذلك بجلاء على مستوى حزب العمل بعد إنتهاء رئاسة بيرس الحالية له. ويتميز نتنياهو من بين أبناء جيله أنه الوحيد تقريباً الذى تلقى تعليما أمريكيا خالصاً وهو بحد ذاته أمريكى الشخصية. ومن هذا الجانب يمثل نمطاً جديداً يتولى القيادة لأول مرة داخل إسرائيل ويعول عليه البعض فى تقزيم الظاهرة السفاردية الآخذة فى النمو، وتأكيد الطابع الغربى للدولة اليهودية مما يعطى الفرصة لظاهرة نمو النمط الأمريكى داخل التجمع الإسرائيلى. ويأتى فوز نتنياهو مصحوبا كذلك بإفتقاد إسرائيل لظاهرة الكاريزما التقليدية التى مثل بيجين ورابين بدرجة ثالثة أخر مراحلها.

وقد جاء فوز نتنياهو مصحوبا بتعميق مظاهر الإنقسام العربى – اليهودى داخل إسرائيل حيث إصطف الجانب الأول إلى جانب بيرس، وبلغت نسبة التصويت داخله ٧٧,٥ بالمائة – وكرد فعل على ذلك إصطف الجانب الثانى إلى جانب نتنياهو. وقد وصل فرق الأصوات لصالح نتنياهو فى الوسط اليهودى إلى ١١ بالمائة حيث حسم المنافسة لصالح فوزه برئاسة الوزراء. ووفقا لنتائج الإنتخابات فقد وصلت نسبة تصويت اليهود المتدينين نحو ٩٥ بالمائة، ومنح المستوطنون بالضفة وغزة والجولان أكثر من ٨٠ بالمائة من أصواتهم لنتنياهو وفى بعض المستوطنات بالضفة حصل نتنياهو على مائة بالمائة من الأصوات وقد برزت هذه الجماعات كتنظيمات موحدة أكثر بكثير من مؤيدى بيرس (عرباً أو يساراً يهودياً) وكانت هذه الوحدة من جهة، ورغبة هذه الجماعات فى عرقلة المفاوضات خاصه مع الجانب الفلسطينى إضافة لبركة الحاخامات التى منحوها لنتنياهو، سبباً فى رفع نسبة التصويت وحسم المنافسة لصالح نتنياهو.

وبالمثل جاء التصويت لأعضاء الكنيست ليؤكد على الإنقسام العربى – اليهودى، إضافة إلى استمرار التجمعات السكانية اليهودية فى تعميق التمايزات الطائفية والإجتماعية والعرقية والسياسية القائمة بينها.

وبصفة عامة جاءت نتائج الإنتخابات للكنيست غير حاسمة للحزبين الكبيرين. فالليكود والعمل خسرا أكثر من ربع إجمالى الأصوات ومن بين ٤٤ مقعداً لحزب العمل بالكنيست الثالث عشر خسر العمل ١٠ مقاعد ذهبت ٤ منها بصفة أساسية لحزب الطريق الثالث الذى خاض الإنتخابات هذا العام لأول مرة بعد إنشقاقه عن حزب العمل، بينما تقاسمت البقية الاحزاب الدينية خاصة المفدال ثم حزب المهاجرين الجديد بزعامة شارانسكى، أما حزب الليكود فقد منى بخسارة فادحة حيث حصل بمفرده على ٢١ مقعداً – باستثناء المتحالفين معه تسوميت وجيشر – بعدما كان له بالكنيست السابقة (٣٢) مقعداً ولولا فوز نتنياهو ووجود متحالفين معه لعاد الليكود إلى حجمه الضئيل بالساحة الإسرائيلية كما كان وضعه بأواخر الستينات وأوائل السبعينات.

ويلاحظ كذلك أن تحالف الليكود – تسوميت قد خسر (٨) مقاعد عن الإنتخابات السابقة حيث حظى بـ (٤٠) مقعداً بالكنيست الثالثة عشرة، وحاز على ٣٢ مقعداً بالإنتخابات الأخيرة ويبين الجدول رقم (٣) نسب التصويت لكل حزب وعدد المقاعد التى حصل عليها:-

ويستدل من خلال جدول (٣) على :

١- تفوق الليكود على العمل فى أوساط المستوطنين بالضفة وغزة وتفوق العمل على الليكود فى أوساط المستوطنين بالجولان. وسبب الفارق أن مستوطنى الجولان هم بأغلبيتهم من الملتزمين بحزب العمل رغم تصويتهم بأغلبية لصالح نتنياهو على منصب رئيس الوزراء.

٢- إنخفاض نسبة التأييد للحزبين الكبيرين فى أوساط المستوطنين بالضفة وغزة والجولان بالمقارنة مع نتائج عام ١٩٩٢.

٣- بالمقابل إرتفعت نسبة تأييد المستوطنين بالضفة وغزة بصفه أساسية لصالح حزب المفدال الدينى ذى الطابع الغربى وفى أوساط المستوطنين بالجولان حصل الطريق الثالث على النسبة الأعلى بعد حزب العمل. ويشير ذلك إلى أن الإنقسام فى حزب العمل كان السبب الرئيسى فى إنخفاض نسبته داخل هذا الوسط.

٤- أن الطابع الغربى والإلتزام الإيدلوجى قد حكم إتجاهات التصويت داخل المستوطنين بالضفة وغزة جاءت الافضلية الأولى للمفدال (اشكنازى) ثم يهودت هتواره (تجمع يهود شرق أوروبا) وموليدت (اشكنازى لا دينى) ثم بعد ذلك لشاس (يهود الشرق) أما فى الجولان، فيلاحظ أن الطابع الغربى إلى جانب الإلتزام السياسى والعرقى قد حكم إتجاهات التصويت، حيث سبق الطريق الثالث المفدال

وجاء المهاجرون الجدد بعدهما وشاس بالمؤخرة.

٥- حصل المهاجرون الجدد (الروس) على نسبة تأييد أعلى بالجولان منها بالضفة وغزة، مما يشير إلى وجود نسبة أعلى منهم بالجولان وأخرى ضعيفة نسبياً بالضفة وغزة.

٦- إنخفاض نسبة تأييد ميرتس بين اليهود والحفاظ على مواقعها بين العرب. وبالمثل فقد انخفضت نسبة العمل لكنه بالمقارنة مع الانخفاض الذى حدث لهما بالوسط اليهودى يتضح أن معسكر اليسارالصهيونى "المصطلح عليه بمعسكر السلام" قد ألحقت به خسارة كبيرة داخل الوسط اليهودى وأنه لولا نسب التأييد العربية الممنوحه له لسقط عن مواقعه كثيراً.

٧- تفوق الأحزاب الدينية وتزايد نسبة التأييد للشرقيين على حساب الغربيين داخل الوسط اليهودى العام وربما يعود ذلك لزيادة عدد الناخبين الشرقيين.

٨- لم يحصل المهاجرون الجدد على أى نسبة تأييد من الوسط العربى نظراً لكونهم عنصراً جديداً منافساً لهم، بالمكانة داخل إسرائيل وعدم إيضاح قدرتهم على تقديم خدمات يومية للعرب، بينما حصل الطريق الثالث - رغم بدايته - على نسبة من الأصوات العربية لمكانة اعضائه القديمة بحزب العمل وعضويتهم بالكنيست السابقة. وبالمثل استمر التصويت لاحزاب دينية ويمينية متطرفة بنسب ضعيفة على الجانب العربى. وبالمقابل ظل المستوطنون على مواقعهم من حيث عدم منح أية أصوات لقوائم عربية.

٩- الإتجاه العام للأصوات العربية هو الفلسطنة. فقد حصلت "حداش" والقائمة العربية الموحدة بدرجة ثالثة على القسم الأعظم من التصويت العربى، بينما جاء العمل، ثم ميرتس على التوالى فى المرتبة الثانية والليكود بالمرتبة الأخيرة. ويبلغ عدد العرب المنتمين لاحزاب العمل والليكود وميرتس ٨٥ ألف ناخب (نحو ١٩٪ من الناخبين العرب). ويلاحظ أن الإنتخابات السابقة عام ٩٢ عكست إتجاها فى أوساط عرب ٤٨ نحو "الأسرلة" إذ أيد الاحزاب اليهودية ما نسبته ٥٢,٤ بالمائة من الناخبين العرب. ويبدو أن الاتجاه للفلسطنة مرة أخرى سببه التطورات السياسية والحزبية داخل إسرائيل وبروز السلطة الوطنية الفلسطينية داخل غزة ومدن الضفة، إلى جانب التعبئة التى قامت بها المجموعات العربية السياسية لصالحها فى أوساط عرب ٤٨.

**المدن المختلطة كنموذج للتعايش:**

توجد ٧ مدن مختلطة بإسرائيل تضم مجمعات سكانية ليهود وعرب والجدول رقم (٤) يوضح نتائج التصويت داخلها:-

ويستدل من الجدول رقم (٤) على:

١- إتجاه هذه المدن نحو تأييد اليمين بصورة عامة وتدهور مكانة الحزبين الكبيرين لصالح الأحزاب الدينية بصورة أساسية، ثم لحزب المهاجرين الجدد وإن كان التدهور لليكود أقل من العمل.

٢- تفوق التأييد للأحزاب اليهودية أكثر من الأحزاب العربية رغم تقدم نسبتها هذه المرة عن الإنتخابات السابقة (٩٢).

٣- فوز بنيامين نتنياهو فى ٥ من هذه المدن بنسب أعلى من بيرس الذى حصل على نسبة تأييد أعلى فى مدينتين فقط هما حيفا و"تل أبيب.

٤- وبالنسبة للاحزاب فقد تفوق الليكود على العمل فى ٤ مدن هى اللد والرمله و"معالوت - ترشيحا" وعكا، بينما تعادل الحزبان فى الناصرة العليا وتفوق العمل فى مدينتين هما حيفا و"تل أبيب - يافا" ويمثل التعادل فى الناصرة العليا يمثل خسارة كبيرة لحزب العمل الذى تفوق على الليكود داخل المدينة بالإنتخابات السابقة.

٥- تدهور قوة ميرتس بعموم المدن المختلطة.

٦- بروز حزب شاس كقوة ثالثة بعد الحزبين الكبيرين داخل المدن المختلطة وقد تلاه حزب المهاجرين الجدد، فيما جاء حزب المفدال بعدهما وبالنسبة لشاس فقد إرتفعت النسب المؤيدة له بالمدن السبعة بمعدلات كبيرة لدرجة القفزات العالية، أما بالنسبة للمهاجرين فقد حصلوا على نسب عالية بدرجة أساسية فى كل من معالوت والناصرة إلى جانب بقيه المدن ويكشف ذلك عن تمركز عال للمهاجرين الروس داخل هذه المدن. وقد زادت نسبة تأييد المفدال بست مدن وانخفضت بشكل ضئيل فى "معالوت - ترشيحا".




# العراق والأمم المتحدة: إتفاق النفط مقابل الغذاء

د. صلاح سالم زرنوقة

بعد مفاوضات إستمرت قرابة أربعة أشهر ( منذ فبراير حتى مايو ١٩٩٦ ) استغرقت أربع جولات تضمنت إحدى وخمسين جلسة حول ما أطلق عليه مفاوضات "النفط مقابل الغذاء" ، وقع العراق فى ٢٠ مايو الماضى مع الأمم المتحدة مذكرة التفاهم فى هذا الشأن ، وهى عبارة عن إتفاق يسمح للعراق بإستئناف جزئى لصادراته من النفط ، وذلك لتمويل مشترياته من الأغذية والأدوية والامدادات الانسانية .. ويسمح الإتفاق . والذى يعد تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ الصادر ضمن العقوبات التي وقعتها الأمم المتحدة على العراق إثر غزوه لدولة الكويت - للعراق ببيع ما قيمته ألفى مليون دولار من النفط كل ستة أشهر ، وهو مايعادل حوالي ٧٠٠ ألف برميل من النفط يوميا ، ومايعادل أيضا ٣٪ من جملة صادرات الأوبك النفطية والتى تبلغ ٢٦ مليون برميل فى اليوم . ومع أول يونيو بدأ العراق بالفعل فى ضخ ٣٥٠ ألف برميل يوميا عبر خط الأنابيب المزدوج الذى يمر عبر الأراضى التركية . وفور إعلان الإتفاق إرتفع سعر الدينار العراقى قياسا على الدولار ، فبعد أن كان الدولار يعادل ٧٩٠ دينارا ، أصبح يعادل ٥٥٠ دينارا فقط ، كما تراجعت أسعار النفط بحوالى ٣ دولارات للبرميل لكن هذا التراجع لم يستمر بنفس المعدل ، مما يؤكد أن للإتفاق إنعكاساته المختلفة سواء فى الداخل أو الخارج .

**لماذا قبل العراق :**

والحقيقة أن العراق كان قد رفض هذا الإتفاق مرات عديدة ، وهناك العديد من التبريرات أو التفسيرات التى تساق فى شأن قبوله اليوم لما رفضه بالأمس ، ويأتى فى مقدمة هذه العوامل معاناة الشعب العراقى التى بلغت فى الأونة الأخيرة آمادا لم تعد محتملة . ففى أغسطس ١٩٩٥نشرت "منظمة الأغذية والزراعة" التابعة للأمم المتحدة أن معدل وفيات الأطفال فى العراق قد بلغ خمسة أضعافه قبل فرض العقوبات ، وهو مايعني وفاة نصف مليون طفل عراقى تحت سن الخامسة ، وأكدت منظمة الصحة العالمية وكذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر صحة هذا الزعم . وبصيغة أخرى - كما أشارت تقارير اليونيسيف - فإن حوالى ٤٥٠٠ طفل يموتون كل شهر مقابل ٦٠٠ فقط قبل العقوبات .

وعموما تشير أغلب التقارير إلى تردى الأوضاع المعيشية إلى أقصى حد ويكفى للتدليل على ذلك أن معظم أفراد الطبقة الوسطى إضطروا إلى بيع أثاث منازلهم ليقيموا أودهم ، وأن هناك ٢٠ ألفا يعانون من سوء التغذية كل شهر مقابل لا شئ قبل العقوبات ، وأن الدخل الفرد ى إنخفض إلى عدة دولارات فى العام مقابل حوالى ٣ آلاف دولار فى العام قبل العقوبات ، وأن متوسط اجور الموظفين

إنخفض من ٥ آلاف دينار فى الشهر إلى حوالى من ٥ إلى ١٠ دينارات فى اليوم ، وهى لاتكفى - وفقا لسعر الدينار اليوم - لشراء وجبة غذائية واحدة تكفى ستة أفراد . وأن نظام التموين الحكومى لم يكن يوفر أكثر من ٣٠٪ من الحاجات الغذائية للسكان الذين زادت معاناتهم مع سوء التوزيع ، فقد ظل الأسلوب المتبع أكثر محاباة لهؤلاء الموالين للنظام ، وهو تصنيف - كما يرى المراقبون - يستبعد غالبية الشعب العراقى .

ولعل ذلك يعد كافيا لقبول العراق للإتفاق ، والذى برر رفضه له من قبل بأن الحكومة العراقية كانت تنتظر تطبيق الفقرة رقم ٢٢ من قرار مجلس الأمن رقم ٩٩٦ والتى تنص على رفع الحظر الكلى عن النفط العراقى . ويذكر عبد الأمير الأنبارى كبيرالوفد المفاوض أنه كان يجب تطبيق هذه الفقرة منذ زمن طويل ، وأن عدم تنفيذها هو قرار سياسى وليس أبعاد فنية على الإطلاق فقد تحققت - حسب تعبيره كل شروط إزالة أسلحة التدميرالشامل ، ومن ثم لم يكن هناك مايدعو لقبول هذا الحل الجزئى والمعقد، لكن عوامل أخرى جعلت تطبيق الفقرة ٢٢ مستحيلا فكان لابد من تهذيب إتفاق " النفط مقابل الغذاء ليحترم سيادة العراق ووحدة أراضيه ، وتسهيل إجراءات تنفيذه دون أن يكون بديلا لهذه الفقرة .

## سلبيات الاتفاق :

ورغم أن الإتفاق إحترم رغبة العراق فى عدم المساس بوحدة أراضيه ، أو جاء محققا للتوازن بين إرادة العراق فى الحفاظ على سيادته ووحدة اقليمه ، وإرادة الأمم المتحدة ممثلة فى مجلس الأمن فى الرقابة على توزيع المواد الغذائية فقد جاء مخيبا للآمال فيما يتعلق بكيفية توزيع عائدات النفط المسموح بتصديره . فقد أشار الاتفاق إلى إستقطاع ٤٠٠ مليون دولار من كل ألف مليون دولار ، وإشترط توزيع المبلغ المستقطع على النحوالتالى : ٣٠٪ منها لصندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة ، ١٥٪ منها للاكراد ، و ٥٪ منها لتغطية نفقات عاملى الأمم المتحدة بالعراق . ولعل النسبة المتبقية للحكومة غير كافية ، إذا ما تذكرنا أن صادرات النفط كانت تشكل قبل العقوبات ٩٠٪ من جملة صادراته وأنه إستورد فى ١٩٨٩ فقط ماقيمته ٣٦٠ مليون دولار من الأدوية .

كذلك لم يخل الإتفاق من بعض المتناقضات ، فرغم أنه لم يمانع فى مرور السلع إلى العراق ، وكذلك تصدير النفط من أية نقطة ، إلا أنه رهن ذلك بقدرة الأمم المتحدة على مراقبتها وفى حين أنه يسمح للعراق بتصدير منتجات نفطية اخرى غير النفط الخام ، إلا أن بنوده تنص على أن يكون التصدير عبر ميناءى " جيهان "التركى" والبكر " العراقى بإستخدام شبكة أنابيب النفط . أيضا فالقرار يحدد مبلغا معينا قيمته ٢ مليون دولار، ولم يحدد كمية النفط المسموح بها ، الأمر الذى قد يسمح للعراق بإغراق سوق النفط والبيع بأسعار منخفضة . لكن ثمة تساؤلات عن مدى جدية الدوافع التى يمكن أن تحمل العراق على مثل هذا السلوك . وعموما فمثل هذه الجوانب الغامضة بحاجة إلى حلول من جانب لجنة المراقبة .

وقد إختلفت دلالات الإتفاق وتعددت بشأنها الآراء ، فالعراق رأى أن الإتفاق يعد خطوة هامة نحو رفع العقوبات ، فعلى المستوى الشعبى خرج المواطنون العراقيون فور إعلان نبأ الإتفاق إلى الشوارع يرقصون ويطلقون البنادق تعبيرا عن البهجة بما إعتقدوا أنه الحل للأزمة الإقتصادية التى يعانون منها . وعلى المستوى الرسمى تنظر الحكومة إلى الإتفاق فى بعده السياسى ، بل وتعتبره إتفاقا سياسيا بالدرجة الأولى، وذلك لأن الحظر الذى فرض على العراق هو فى المقام الأول قرار سياسى إتخذه مجلس الأمن فى ظروف سياسية محددة، وعليه فقرر رفع الحظر جزئيا هو بدوره سياسى وأهميته سياسية ، مع الإعتراف من جانب الحكومة العراقية بآثاره الإقتصادية . ومعنى ذلك أنه خطوة تتلوها خطوات ، إذ أنه يفتح الباب أمام خطوات أخرى فى سبيل رفع العقوبات ، فقد أذاب - على حد تعبيرهم - أزمة الثقة بين العراق والأمم المتحدة وأصبح بموجبه بإمكان العراق أن يتفاوض مع شركات أجنبية دون أن تخشى هذه الشركات أى شئ ، وأن العالم أصبح يدرك أن الحصار هو حالة مؤقتة وإستثنائية وأنه قد آن الآوان لبدء صفحة جديدة فى العلاقات بين العراق ومجلس الأمن .

وتحدثت وسائل الاعلام العراقية كثيرا عن أن الإتفاق خطوة فى سبيل رفع العقوبات ، وهى تهدف إلى ترويج فكرة أن العراق يمكن أن يغير سياساته فى ظل الرئيس صدام ، أى أنها تشير إلى إمكانية تجاوب النظام العراقى للشروط الدولية ، وتبغى التمهيد لعلاقات أفضل وإتصالات جديدة مبنية على أسس من التفاهم المشترك . والثقة بين بغداد والمنظمة الدولية . ومن الواضح أن بغداد تعتبر الإتفاق نقطة تحول فى هذه العلاقات لابد أن تستثمرها ، وهى تأمل بذلك فى تطبيق كل الفقرات الواردة فى القرار الصادر ٦٨٧ الصادر فى ١٩٩١ وصولا إلى إنهاء الظروف الإستثنائية التى سادت العلاقة والتى كان أهم معالمها فرض الحصار الشامل على العراق .

## العراق ومجلس الأمن :

ولعل الطموحات العراقية تذهب إلى ماهو أبعد من إصلاح " ذات البين مع مجلس الأمن فقد أعربت صحيفة " "الثورة" العرقية عن أملها فى أن تشهد الأيام المقبلة زيارة الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية لبغداد ، كما أعربت عن أملها فى أن تستأنف شركات الطيران رحلاتها الجوية من والى بغداد وأن تبادر الشقيقة سوريا - على حد تعبير الصحيفة - إلى إزالة العوائق الحدودية مع العراق .وبصفة عامة فإن الحكومة العراقية تظل أسيرة الطابع السياسى الذى أسبغته على الإتفاق ، ففى ظل العروض الوفيرة والمتزايدة التى تلقتها من كافة أنحاء العالم لشراء النفط وتوريد المواد الغذائية والأدوية كان معيار المفاضلة خاضعا لسوابق الدول التى تتبعها الشركات التى تقدم العروض من حيث مواقفها من العراق

طوال فترة الحصار. أى أن العامل السياسى ظل مقدما على الإعتبارات التجارية المتمثلة فى جودة السلع أو إنخفاض أسعارها والتى لم تكن فى نظر الحكومة لتتغلب على عذابات الشعب العراقى . وقد عزز بعض المراقبين وجهة النظر العراقية فى أن الإتفاق يعد نصرا سياسيا للعراق، وأن من شأنه أن يقوى من قبضة النظام العراقى على البلاد ، بل وذكر البعض أن الإتفاق يمكن أن يعيد العراق دوره الإقليمى المفقود ولو جزئيا . ورأى البعض أن العراق كاد يحقق نصرا سياسيا على الأمم المتحدة قبل الإتفاق خصوصا وقد وصلت معاناة شعبه إلى حد غير محتمل ، وأنه أقدم على الإتفاق من منطلق قوة بالمعنى السياسى .

وهنا يختلف الأمر بالنسبة للأمم المتحدة ( والولايات المتحدة الأمريكية وأغلب دول التحالف ) حيث ترى أن العراق قد وقع على الإتفاق الذى رفضه من قبل من موقع الضعف ، وأن الإتفاق إنسانى بالدرجة الأولى وليس له أى معنى سياسى ، وأنه بمثابة إعتراف من العراق بيأسه من " رفع مبكر " للعقوبات المفروضة عليه ، وأنه لايمكن النظر إلى الإتفاق بأنه نهاية للعقوبات أو خطوة فى سبيل رفعها ، ومن ثم فهو لم يحقق أى كسب سياسى للعراق .

وقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على أن الإتفاق لايعنى بداية رفع العقوبات ولن يسهم فى تقوية النظام العراقى ولايعد نصرا للحكومة العراقية وإنما ربحا للشعب العراقى ، وأنه جاء فى إطار العقوبات الدولية على العراق وفى معنى محدد وهو أن بإمكان العراق تصدير كمية محدودة من نفطه لأغراض تمويل الحاجيات الإنسانية فقط. ويبدو أن ثمة إتفاق بين أغلب دول التحالف على أن قبول العراق للقرار ٩٨٦ لايشكل إمتثالا من جانب العراق للقرارات الدولية وأن عليه – فى سبيل التدليل على ذلك – إعادة كل المعدات العسكرية الكويتية الموجودة لديه ، وكشف مصير المفقودين الكويتيين ، والتعاون الكامل مع دكتور إكيوس رئيس اللجنة الخاصة ببرامج العراق في مجال تطوير أسلحة التدمير الشامل ، ثم التخلى عن دعمه للإرهاب ، وتحسين معاملته للشعب العراقى . وهناك إعتقاد بأن ذلك مازال مستبعدا من جانب العراق خصوصا بالنظر إلى مواقفه وممارساته فى غضون السنوات الخمس الماضية .
ويرى بعض المراقبين أن الإتفاق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لم يكن سوى فرصة لتشديد الرقابة على العراق ، تلك الرقابة التى كانت بحاجة إليها فى الفترة التى سبقت الإتفاق نظرا لتزايد الشكوك حول قدرة العراق على الحصول على معدات عسكرية من بعض الدول الصديقة .

وبغض النظر عن آراء الأطراف فإن الإتفاق يعد نقلة نوعية فى العلاقات بين العراق والأمم المتحدة التى نجحت فى إقناع العراق بقبول الشروط التى طالما رفضها بخصوص صيغة " النفط مقابل الغذاء " التى جاء بها القرار ٩٨٦ خصوصا وأن العقوبات قد أدت – فضلا عن معاناة الشعب العراقى – إلى زيادة عزلة النظام وإستمرار الفراغ العسكرى والسياسى فى الشمال والذى يتعرض للهجمات التركية بين حين وآخر ، حيث تهاجم قواعد حزب العمال الكردى الإنفصالى ، خصوصا وأن العراق قد تأكد من صدق نوايا القوى الكبرى فى الحرص على وحدة أراضيه . كذلك فإن تخفيف المعاناة عن الشعب قد يخفف الضغوط على النظام العراقى بدرجة قد تتيح له القدرة على إعادة ترتيب أوراقه . أيضا كان توقيع الإتفاق بمثابة إستجابة لنداءات عربية قوية دعت إلى تخفيف معاناة الشعب العراقى ، كما دعت إلى أن يفتح النظام الباب أمام عودة العراق إلى موقعه فى الأمة العربية ، وأن يدلل على إلتزامه بالقرارات الدولية ، ولعل إتفاق "النفط مقابل الغذاء " يعد الأهم والأيسر فى هذا الصدد . وبالفعل فقد تواترت الأنباء بعد الإتفاق عن مصالحة بين سوريا والعراق على أساس أن ما يجمع بينهما أكثر بكثير مما يمكن أن يفرق بينهما وأن تعاونهما من جديد يمكن أن يغير كثيرا من الأوضاع فى المنطقة .

ومن ناحية أخرى فقد أكد الإتفاق مبدأ دوليا يتعين مراعاته وترسيخه فى المستقبل وهو أن هناك فرقا كبيرا بين معاقبة الحكومات ومعاقبة الشعوب ، وأن معاقبة أى نظام لخروجه عن الشرعية الدولية لاينبغى أن ينال من مقدراته الإقتصادية أو أن يسعى إلى إفقاره أو تحميل الشعب أوزاره . وقد حذر الدكتور بطرس غالى من هذا الأمر عندما أوضح أن الأسرة الدولية تقف فى تناقض مع نفسها ، فبينما تعمل على مساعدة الدول الفقيرة تفرض عقوبات فى نفس الوقت على دول تملك إمكانات إقتصادية لإفقارها وجعلها عالة على المجتمع الدولى .

ويرى بعض المراقبين أن الإتفاق قد أنهى حرب الخليج الثانية والتى لم تكن قد أنتهت بعد ، وتأتى هذه الرؤية من منظور تعريف واسع للحرب بأنها تعنى إستمرارا للعنف ، وعلى أساس أن العقوبات المفروضة على العراق تمثل أحد أشكال هذا العنف خصوصا وأن ضحاياه كانوا أكثر من ضحايا العمليات العسكرية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى على أساس أن لحظة إنتهاء الحرب إنما تتحدد بإقرار المهزوم بهزيمته وإعادة إدراجه فى الحياة الدولية من جديد ، وأن العراق رغم ما لحق به لم يستعد مكانه بين دول العالم وظل معزولا عن نسق الحياة الدولية . وعموما – ومع التسليم بأن الإتفاق قد عنى عودة العراق بشكل رسمى إلى منظمة " الأوبك " ، وأنه يمثل خطوة فى سبيل خروج العراق من عزلته – إلا أن الإتفاق يمثل إنتصارا واضحا للمجتمع الدولى ، فمن ناحية كان الحظر بمثابة فضيحة أخلاقية وإنسانية لا مبرر لها تحت أى ظروف وكان الإستمرار فيه سوف يعنى الكثير على هذين المستويين . ومن ناحية أخرى فإن توقيع الإتفاق من جانب العراق إنما يعنى أنه لاسبيل إلى تجاوز العقوبات الدولية من دون الإمتثال للقرارات وتنفيذ كافة الإلتزامات ، وأن المفاوضات هى الوسيلة الوحيدة بكل ماتنطوى عليه من محاسبة النفس ومراجعة للسياسات والمواقف .

### آثار الإتفاق :

ولاريب أن لمثل هذا الإتفاق آثاره المحلية والإقليمية

والدولية ، فعلى المستوى المحلى يتفق المراقبون على أن للإتفاق آثارا إيجابية على المواطنين العراقيين ، فسوف تكون الأولوية فى إتفاق عوائد النفط للغذاء أى للبطاقة التموينية التى توزع على المواطنين بأسعار مدعومة . ثم الأدوية ، هذا مع العلم بأن المرافق الأساسية بحاجة إلى إعادة تأهيل . والحقيقة أن المبلغ المتبقى للعراق من حصيلة بيع البترول المتفق عليها غير كاف خصوصا إذا عرفنا أن منظمة الأغذية والزراعة ( الفاو ) قدرت فى أكتوبر الماضى حاجات العراق من المواد الغذائية وحدها بحوالى ٢.٧ مليار دولار فى العام ، وأن الحكومة تشترى نحو ٥٠٪ من المواد المدعومة التى توزع بموجب البطاقة التموينية ، ويأتى نصيب المواطن العراقى من العائد لايصل نصف دولار فى اليوم . لكنه أفضل من لاشئ ، أو بمعنى آخر سوف يلمس المواطن أثرا واضحا – وكذلك الحكومة – إذا ما نظرنا إلى الوضع فى ضوء سعى الحكومة فى الفترة السابقة على الإتفاق إلى تأمين مبلغ ٨٠ مليون دولار فى الشهر كضمان للحد الأدنى من توفير ضرورات المعيشة للمواطنين ، وأن تقديرات السيولة تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار فى الشهر حسب الإتفاق . لكن الغذا ليس هو المجال الوحيد المطلوب الإنفاق عليه ، فهناك الأدوية والمستلزمات الطبية ، وهناك مسائل تنقية المياه وإعادة تأهيل شبكة الكهرباء ، إلى غير ذلك من القطاعات التى بحاجة إلى المليارات . وثمة تضارب فى الأنباء فيما يتعلق بكيفية توزيع المواد الغذائية على المواطن ، فالبعض يذكر أنها سوف توزع بالتساوى ، والبعض الآخر يشير إلى أن الاكراد سوف يحصلون على حصص أكبر من نظرائهم العراقيين وذلك بضغط من الولايات المتحدة وبريطانيا . وبغض النظر عما يشكله هذا الضغط من تهديد للسيادة العراقية ، فإن كثيرا من المعلقين يرون أن نص الإتفاق على ضرورة عرض خطة التوزيع والتى تتضمن تفاصيل عن المواد التى سيتم شراؤها والمستفيدين منها على الأمين العام للأمم المتحدة ، إن مجرد الإتفاق على هذه الجزئية يطعن فى حقيقة السيادة العراقية ، يضاف إلى ذلك ضرورة موافقة لجنة المقاطعة على عقود بيع البترول .

وعلى المستوى الفنى سوف يواجه العراق مشكلة الحاجة إلى مساعدات تقنية بهدف إنتاج ونقل وتسويق كميات النفط المسموح بتصديرها ، والتى سيجرى الحصول عليها بموافقة لجنة المقاطعة أيضا . كذلك هناك مسألة تأمين وحماية أنابيب النفط العراقية فى المناطق الشمالية التى يسيطر عليها الأكراد ، لكن من المستبعد أن تقوم القوات الكردية بأعمال عدوانية على الأنابيب خصوصا وأن مبلغا يتراوح بين ١٣٠ و ١٥٠ مليون دولار سوف يخصص للأكراد ، وأن مجلس الأمن قد فرض حصانة على النفط .

وعلى الصعيد الإقليمى فقد فتح الإتفاق الباب للعراق لإعادة صياغة علاقاته مع دول المنطقة ، فمن الطبيعى أن يحصل العراق على إمداداته من خلال تركيا والأردن وسوريا ومن ثم يكون الإتفاق قد ساعد على تخفيف حدة التوتر مع عدد من البلدان المجاورة، فقد زار وفد من رجال الأعمال العراقيين الأردن بعد توقيع الإتفاق لبحث سبل تحسين العلاقات التجارية بين البلدين ، ويقول رجال الأعمال إنه من الممكن أن يحصل العراق على بعض إمداداته من الأردن . كما صرح الأنبارى بخصوص العلاقات مع الأردن قائلا " نتمنى أن تكون الغمامة قد مرت فى العلاقة مع الأردن . وأعرب إتحاد غرف التجارة العراقية عن ترحيبه بإشتراك الصناعات الأردنية والفلسطينية فى معرض بغداد الدولى المقبل . وجاء فى بيان صدر عن إجتماع الغرف التجارية فى فلسطين والعراق والأردن " إن المجتمعين قد أوصوا بالعمل على توثيق العلاقات الإقتصادية بين الاقطار الشقيقة الثلاثة فى المجالات الإقتصادية المختلفة ، وخصوصا عن طريق تبادل السلع والخدمات والخبرات وفتح الأسواق التجارية بينها " .

وحول العلاقة مع تركيا صرح الانبارى " إن من مصلحة تركيا أن يكون العراق مستقرا وأن تحافظ على وحدة أراضيه " وذكرت وسائل الإعلام العراقية أن تركيا قد بدأت بالفعل فى تزويد العراق بالمواد الغذائية . ويذكر أن وفدا مصريا من رجال الأعمال قد زار العراق مؤخرا لبحث إحتياجات الشعب العراقى وخاصة من الغذاء والدواء ، وذكرت مصادر عراقية أن العلاقات الإقتصادية بين العراق ومصر قد شهدت تحسنا ملحوظا رغم إعلان القاهرة إلتزامها بقرارات الحظر الدولى المفروض على العراق .

وفى تصريح لوسائل الاعلام العراقية جاء أنه قد تم إنشاء خط بحرى مع قطر لتسلم المواد الغذائية والحاجات الإنسانية . وفى الكويت توقع عبد العزيز السراوى نائب رئيس لجنة تعويضات حرب الخليج الثانية أن يدفع العراق التعويضات لضحايا غزو الكويت خلال العام الحالى . ومن المتوقع أن تزداد التجارة الاسرائيلية غير الرسمية مع العراق ، فقد ذكرت المصادر ذات الصلة غير المباشرة مع العراق أن الشركات الإسرائيلية تتوقع أن تبيع ما قيمته ٢ مليون دولار من الأغذية والأدوية لبغداد ، وأن هذه الإمدادات قد يتم إرسالها من خلال الأردن ، وفى المقابل قد تمد العراق إسرائيل بالنفط عبر ميناء العقبة ، كذلك من المتوقع أن تلعب تركيا هذا الدور بين اسرائيل والعراق .

وعالميا تتسابق الشركات على تقديم العروض للعراق ، وذلك بما فيها الشركات الأمريكية ، فقد أعربت بعض المصادر عن رغبة الشركات الأمريكية فى التعامل مع العراق ، وأكدت هذه المصادر أن الاتجاه السائد فى دوائر إتخاذ القرار فى واشنطن هو السماح لهذه الشركات ، التعامل مع العراق ، وأكد المسئولون الأمريكيون بأنه لايوجد مبررلحرمان هذه الشركات من الإستفادة أو بجعلها فى وضع يلحق بها الضرر .

ويعد أثر الإتفاق على منظمة الأوبك من أهم إنعكاسات الإتفاق على الصعيد الدولى ، فقد أكد عمار مخلوفى وزير النفط الجزائرى ورئيس الدورة الحالية لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط ( أوبك ) أن المنظمة تواجه أزمة خطيرة وينبغى إتخاذ خطوات سريعة للغاية للتعامل مع عودة

العراق لسوق النفط ، وكانت عودة العراق إلى سوق النفط قد شكلت زيادة فى سقف الإنتاج بحوالى ٧٥٠ ألف برميل يوميا ، ومن الجدير بالذكر أن الأوبك قد تجاوزت السقف المقرر (٢٤.٥ مليون برميل يوميا) قبل عودة العراق إلى سوق النفط فقد بلغ إنتاجها ٢٦ مليون برميل فى اليوم ، وأن أغلب الكمية التى حققت التجاوز تخص فنزويلا . ويذكر أيضا فى هذا الصدد بأن إستئناف العراق - جزئيا لإنتاجه من النفط قد أحدث ذبذبات فى الأسعار تراوحت فى الانخفاض من ٧٩ سنتا الى ١٥ سنتا للبرميل الواحد .

## العراق وسوق النفط :

وقد إختلفت آراء المراقبين فيما يتعلق بالآثار المحتملة لعودة العراق إلى سوق النفط ولو بكميات محدودة ، فهناك من يرى أن هذه الحصة الضئيلة للعراق لن يكون لها أثر سلبى على الأسعار ، وأنها سوف تكون عامل إستقرار للسوق فى وضعها الحالى شريطة إلتزام الدول الأعضاء فى الأوبك بالحصص المقررة لها ، فيما يقول آخرون إن هذه الكمية من النفط العراقى سوف تؤدى إلى إغراق الأسواق وبالتالى إنخفاض الأسعار ، خصوصا بالنظر إلى الفائض الحالى للإنتاج وقرب حلول فصل الصيف الذى يقل فيه الطلب على المنتجات النفطية وحدة المنافسة مع الدول الأخرى المنتجة للنفط خارج الأوبك .

ورغم أن العراق يعود بكمية محدودة قياسا الى قدراته الإنتاجية قبل الحظر والتى كانت تزيد على ثلاثة ملايين برميل يوميا ، إلا أن هناك اتفاقا على أن هذه العودة سوف تضر بأسعار البترول ( تشير التوقعات إلى إنخفاض سعر البرميل بحوالى ٢.٥ دولار ) مالم يتم إستيعاب هذه الكمية من جانب الأوبك ، وهنا يثور التساؤل حول كيفية هذا الإستيعاب ؟ . وقد تعددت الإجابات. ففى حين رأى رئيس الدورة الحالية إبقاء السقف الحالى للإنتاج مضافا اليه حصر العراق ، قد يكون الحل الأمثل ، فقد رأت مجموعة دول بقيادة المملكة السعودية ضرورة إلتزام أطراف المنظمة بحصص الانتاج المقررة بما يفسح المجال لإستيعاب الانتاج العراقى ضمن حصته التى كانت مقررة له قبل الحظر ، هذا بينما رأت دول أخرى بقيادة فنزويلا أن الدول التى إستفادت من غياب الإنتاج العراقى فى فترة الحظر هي التى يقع عليها وحدها عبء التخفيض فى حصص إنتاجها ، وأخيرا تم الإتفاق على زيادة إنتاج المنظمة بمقدار ٨٠٠ ألف برميل يوميا لإستيعاب عودة العراق .









# مبادرة عاهل المغرب بين التنمية ومحاربة المخدرات

أحمد مهابة

فى مبادرة ملكية غير مسبوقة ، وعلى خلاف العادة ، افتتح العاهل المغربى الملك الحسن الثانى فى السادس عشر من شهر أكتوبر ١٩٩٥ الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة ، بخطاب حمل العديد من المفاجآت ، وخرج به على التقاليد المألوفة ، إذ بحكم الدستور عليه أن يلقى خطابا فى افتتاح كل دورة تشريعية من خلال أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ، أو يكلف أحد معاونيه بالقائه فى مجلس النواب ، لكنه فى هذه المرة ذهب بنفسه الى البرلمان ليخاطب النواب وجها لوجه ، ثم كانت الصراحة البالغة والشفافية الكاملة والفصاحة الموجعة التى اتسم بها الخطاب الملكى وسيلته لوضع النقاط على الحروف ، إذ قام بعملية تشريح مؤلمة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل والأخلاقية فى المغرب دون أن يعبأ بأنه بهذه الصراحة الموجعة يتفق فى الكثير من ملامحها ومواقفها مع ما حفلت به صحف وخطب وندوات ومؤتمرات أحزاب المعارضة ، مما يمكن أن يصف الحكومة بالمزايدة والمبالغة ، حيث كشف الملك الغطاء عن كثير من المفاجآت .

فقد وجه الملك خطابه الى ممثلى الشعب المغربى أيا كانت هوياتهم ومشاريهم وألوانهم السياسية أو الحزبية ، بل أنه طالبهم جميعا بفتح حوار وطنى جاد وعميق شاملا وكاملا حول قضايا الساعة ، وما يخص البنية الأساسية ، أو كما يقول المغاربة (التحتية) للحياة المغاربية من كافة نواحيها دون حرج أو تردد أو خجل .

وأماط الملك اللثام عن أنه بلغ به القلق والاهتمام بمشاكل المغرب ، أنه طلب فى يونيو من عام ١٩٩٥ من مدير البنك الدولى إعداد تقرير يعالج مشاكل المغرب من كافة نواحيها ، وخاصة ما يتعلق بثلاثة عناصر تحتل ذروة الأهمية ، ألا وهى : إصلاح التعليم ، وإصلاح الإدارة ، ورسم استراتيجية اقتصادية ومالية وتجارية للسنوات المقبلة ، وألح الملك فى خطابه لمدير البنك الدولى أن يعطيه جردا حقيقيا وموضوعيا يكون مصحوبا ، ليس بالأرقام والإحصائيات فحسب ، وإنما يكون مقرونا أيضا بمقارنات مع دول أخرى ، كان مستوى وضعها فى مثل مستوى وضع المغرب ، ثم استطاعت أن تحقق وثبة ، كما حدث مثلا فيما يعرف بدول (النمور الخمسة) حتى يرى لماذا لم يتحقق ذلك للمغرب .

وحتى يشد الملك انتباه مستمعيه شرح دوافعه التى دفعته الى الإقدام على اتخاذ هذه المبادرة مع مدير البنك الدولى ، والفلسفة التى قام عليها هذا الطلب ، ألا وهى -كما يقول الملك - أن العالم لم يعد يخش حربا عالمية أو اقليمية ، ويعتقد أن الحرب التى ستزلزل الأنظمة ، وتخلق تصدعا لدى الدول ، هى الحرب الاقتصادية التجارية المالية ، التى سيكون من شأنها محو كل ما بنى ، وتدمير كل ما شيد .

وأوضح الملك أن مدير البنك الدولى قد استجاب لرغبته ، بعد أقل من خمسة عشر يوما بمسح شامل للوضع فى المغرب واستراتيجية متكاملة لمعالجة الضعف وتقويم الخلل ، الأمر الذى كان لا مفر معه من إدانة السلطات التنفيذية التى حكمت المغرب أكثر من ثلاثين عاما حيث يعدد أخطاء مازالت تأخذ بخناق الإدارة المغربية وبيروقراطيتها المدمرة ، حتى أن الملك وصف المعلومات والتحاليل التى تضمنها تقرير البنك الدولى "بالفصاحة الموجعة" والأرقام المؤلمة والمقارنات التى تجعل كل ذى ضمير لا ينام" .

ولقد توج العاهل المغربى مفاجآته بعد اكتفائه بهذا القدر من التعرض لمحتويات التقرير ، بل أنه أعلن لمستمعيه أنه جاء معه بعدد كاف من نسخ هذا التقرير ليودعه أمانة مجلس النواب ليكون تحت تصرفه ، ليس كافة النواب وأعضاء المجلس فحسب ، بل تحت تصرف (كل مغربى قادر على القراءة واستيعاب ما جاء فيه) .

وناشد الملك القوى الوطنية ، المؤيد منها والمعارض ، أن تتحمل مسئوليتها دون أن تتبادل التهم ، ويحمل كل منها خصومه مسئولية ما وصل اليه الوضع الاقتصادى والمالى والتجارى والاجتماعى فى المغرب ، من ضعف وتمزق ، مؤكدا أنه إذا كانت المعارضة قد غابت عن السلطة هذه الفترة الطويلة ، ورددت صحفها وزعماؤها ومؤتمراتها الحزبية ، بعض ما ورد فى هذا التقرير جملة وتفصيلا ، فإن الجهاز المنفذ والموظفين القائمين عليه ، وأن كل مصلحة عمومية أو شبه عمومية ، إنما تنتمى الأغلبية فيها الى المعارضة ، أو يتعاطفون معها ، وقال لهم أن لهجة هذا الخطاب اليوم ربما كانت خارجة عن لهجتى العادية ، ولكن عليكم أن تعلموا أننا فى سباق مع الزمن ، وأقول لكم وأؤكد أنه ليس من السهل ، ولكن من الممكن ، القيام بهذه الإصلاحات على صعيد الأمد المتوسط ، على شرط أن ينكب عليها ويعيها الجميع ، وناشدهم أن تنشر صحفهم تقرير البنك الدولى ، حتى يقرأه الطالب والتلميذ والتاجر ورجل الأعمال والفلاح ، لأن المسألة تهم الرأى العام المغربى بجميع شرائحه التى يمثلها النواب فى هذا المجلس .

وقبل أن يختم الملك خطابه ، خاطب النواب معاتبا عتابا قال إنه من قبيل المودة ، ألا وهو يخاطب النواب ، كما هو منصوص عليه فى الدستور ، لكنه لم يتلق منهم قط أى خطاب ولا أية مراسلة ولا أى سؤال ، وبوده أن تطرح عليه مشاكل الدولة من هذا الحزب أو ذاك ، وهذه النقابة أو تلك ، يقول الراسل أو السائل (أنا أتصور كذا وكذا ، فما هو رأيكم فى كذا وكذا ، وأن حالة هذه المنطقة تتطلب كذا) أو أن يوجهنى السائل فيما يتعلق بسير قانون من القوانين أو فلسفته ، فأرجع فى ذلك الى هنا أو الى هناك ، لأن ذلك كله يمكننى شخصيا ، من أقرب أن الشقة بين المفكر والمنفذ دون أن أمس أبدا مفهوم ومنطوق الدستور .

وبالإضافة الى القضايا الاقتصادية والتجارية والمالية والتعليم وغيرها التى طلب الملك من مدير البنك الدولى تسليط الأضواء عليها ، كان الملك فى خطاب العرش السابق قد ذكر أن إصلاح البيت المغربى لا يعنى تلك القضايا فحسب ، وإنما يشمل الجدية والحزم والفضيلة ولا يتردى فى الرذيلة ويرفض أن يعبث به (المهربون والمفسدون والمخربون) وهذا شق هام للغاية ، كان الشغل الشاغل للحكومة والشعب فى المغرب خلال الفترة المنصرمة التى شهدت حملات مكثفة ومحاكمات واسعة فى قضايا التهريب والمخدرات والرشوة ، شملت العديد من شبكات المافيا والعصابات الدولية وعددا من المنحرفين من القيادات العليا فى إدارات الجمارك المختلفة ، وهو ما يستحق أن يسلط عليه الضوء فى الشق الثانى من هذا المقال .

### الإصلاح الاقتصادى والهيكلى للدولة :

لعله من الصعب ، بل ومن المستحيل ، أن نتناول فى هذا الحيز الضيق والمحدود القضايا التى تناولها تقرير البنك الدولى بصورة تتسم بالتنوع والشمول ، والتى ستكون المادة الأساسية لمخطط تنموى يغطى الفترة من ١٩٩٥ الى سنة ٢٠٠٠ ، ومخطط خماسى آخر من سنة ٢٠٠٠ الى سنة ٢٠٠٥ ، ومن خلال استعراض تقرير البنك الدولى يمكن ملاحظة أن المغرب حقق خلال الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٤ نموا ملحوظا فى الناتج الخام بمعدل سنوى يصل الى ٣ر٤٪ ، كما أحرز تقدما فى مجال (التقويم الهيكلى) خلال الثمانينات أدى الى خفض عجز ميزانية الدولة والحساب الجارى الخارجى على التوالى من ٣ر٤٪ الى ٢ر٤٪ من الناتج الداخلى الخام فى عام ١٩٩٥ ، كما انطلق برنامج الخصخصة الذى جلب الاستثمارات الأجنبية ، بالإضافة الى دخول اصلاحات على النظام الجبائى والجمركى والمصادقة على ميثاق الاستثمارات .

ورغم ذلك ارتفعت البطالة بنسبة تقدر بـ ١٦٪ من القوى الصالحة للعمل والشباب الحاصل على الشهادات ، وذلك بنسبة ١٦٪ عام ١٩٩٥ ، خص الشباب المتخرج منها على الأقل ما نسبته ٣٣٪ .

كما ظل النمو فى غير المجال الزراعى ضعيفا ، حيث لم يتعد ٤٪ فى العام ، وذلك بسبب آثار الجفاف وسداد الديون الخارجية التى تمثل ٦٨٪ من الدخل الوطنى ، وليس هذا فحسب ، فقد تجمدت الصادرات الصناعية بنسبة تتراوح ما بين ٣٥٪ و ٤٠٪ على المستوى الوطنى منذ عام ١٩٩٠ ، وانخفضت الدخول الناتجة من السياحة والتحويلات الخارجية ، مما يستلزم إيجاد ديناميكية لزيادة الاستثمارات الخارجية والصادرات والبحث عن أسواق جديدة من خلال دعم القدرة التنافسية للمقاولات المغربية ، ولاسيما فى أفق انضمام المغرب الى اتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبى ، الذى يمثل ٧٠٪ من الصادرات المغربية ، ووضع قواعد وضوابط لتحديث النظام الإدارى .

ونظرا لأن هذه الخطوات تظل غير كافية لتحقيق نمو سريع لامتصاص الزيادة فى السكان النشطين ، وتقليص الفوارق بين المجالين الحضرى والقروى ، وتصحيح الفوارق الاجتماعية ، فإن البنك الدولى يوصى فى تقريره بتحقيق

نمو اقتصادى سنوى بنسبة ٧٪ على الأقل ، حتى يمكن تثبيت مستويات البطالة فى حدود المقبول .

وقد دق تقرير البنك الدولى ناقوس الخطر ، حين أشار الى أن الناتج القومى الخام بعدما تجاوزت نسبته ١١٪ خلال ١٩٩٤ ، فإنه يتنبأ بأن تتناقص هذه النسبة فى السنة الجارية لتصل الى ٤٪ ، مما يعكس الإرتباط القوى بين القطاع الزراعى المغربى والأحوال المناخية من مطر أو جفاف.

ومن المحاور الهامة التى تعرض لها تقرير البنك الدولى هى قضية (التعليم) ، حيث اعتبر التقرير أنه يحتل مكانة مركزية فى بناء إقتصاد أكثر فعالية ، وهو الأمر الذى أكدته بعض التجارب فى دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، ومن هذا المنظور سيكون من الضرورى بالنسبة للدولة المغربية ، تحمل التكاليف المالية للتعليم الأساسى (الإلزامى) كوسيلة لا غنى عنها لإستثمار رأس المال البشرى ، ذلك أن مستوى التعليم الأساسى القروى فى المغرب يوجد حاليا فى نفس مستوى دول جنوب الصحراء (مثل بوركينا فاسو) ، ويعتبر تقرير البنك الدولى أن هدف تحقيق تعميم التعليم هو هدف ضرورى للقضاء على الفوارق بين الحضر والريف ، أو ما يعرف فى المغرب بظاهرة المغربية .

كما يوصى التقرير بضرورة تحقيق نمو فى نسبة طلبة المدارس على مستوى (التعليم العام) وتقويم التكوين المهنى وجعله مرتبطا بالمقاولات ، أى احتياجات سوق العمل ، واضطلاع القطاع الخاص تدريجيا بمهمة تمويل مستويات التعليم الثانوى والجامعى ، حيث شكلت نفقات التعليم حوالى ٢٠٪ من النفقات الكلية للدولة خارج حزمة الدين ، و ٥ر٨٪ من الدخل الوطنى الخام لسنة ١٩٩٢ .

كما أن من المحاور الهامة التى تناولها تقرير البنك الدولى هو موضوع (اصلاح للإدارة المغربية) التى مازالت تعانى من البيروقراطية والتسيير الروتينى والمركزية المفرطة فى اتخاذ القرارات ، والبطء البيروقراطى وجمود الإجراءات المالية التى تتسم بالتعقيد والغموض وعدم الشفافية ، فضلا عن تمركز الكثير من الاختصاصات فى يد وزارة الداخلية، وتعدد المراقبات الحسابية بصفة مسبقة وبطء اجراءات الميزانية لدى وزارة المالية ، وهى أوضاع تتباين وتتناقض مع ما يمتاز به القطاع الخاص المغربى من حيوية وديناميكية ، ومع ما يحققه من نمو كبير ، واعتبر تقرير البنك الدولى أن الأمر لا يتطلب مواجهة هذه العوائق فحسب ، بل ويتطلب أيضا التخفيض لأعداد الموظفين للحد من عبء ميزانية الدولة ، نظرا لإرتفاع كتلة الأجور التى وصلت فى سنة ١٩٩٣ الى نسبة ٥ر١٠٪ من الناتج الداخلى الخام وأكثر من ٣٦٪ من نفقات الميزانية العامة .

### مقاومة زراعة وتهريب المخدرات :

كما أوضحنا فى صدر هذا المقال ، فإن مبادرة العاهل المغربى بالنسبة لمسلسل التنمية بالمغرب ، قد تضمن إشارته الى رغبته الصادقة وعزمه الأكيد على الضرب على يد المفسدين والمهربين ، الأمر الذى يعنى به زراعة وتهريب المخدرات بالمغرب ، وهو الموضوع الذى تضمنه تقرير هام أعده (المرصد الجيوسياسى للمخدرات) بطلب من (وحدة المخدرات) التابعة (للأمانة العامة للجنة المجموعة الأوروبية)

وأثار ضجة كبرى لما تضمنه من معلومات حول ظاهرة انتاج وترويج المخدرات فى المغرب ، لاسيما وأن هذا المرصد يعتبر هيئة مستقلة يوجد مقره بفرنسا ، ويعمل على دراسة التداعيات الاقتصادية والعسكرية لإنتاج وتهريب والمتاجرة فى المخدرات . وليس أدل على أهمية هذا التقرير من أن جريدة (لوموند) الفرنسية نشرت فى عددها بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٩٥ نص هذا التقرير السرى الذى أعده المرصد وسلمه للإتحاد الأوروبى . كما نشرت صحيفة (ليبراسيون) الفرنسية فى يوليو ١٩٩٣ تحقيقا صحفيا عن مصادر أمريكية تقول أن تجارة المخدرات تدر على المغرب عائدا سنويا يصل الى ٤ر١ مليار دولار أى ٧ر٧ مليار فرنك فرنسى ويعلن تقرير المرصد أن المغرب يحتل المرتبة الأولى فى العالم حول انتاج وتصدير مخدر الحشيش ، حتى لقد تفوقت عائدات بيع وتهريب والمتاجرة فى هذا المخدر من العملة الصعبة ، على غيرها من العائدات الأخرى ، كتحويلات المغاربة العاملين فى الخارج ، وقيمة الصادرات الزراعية المغربية الى الخارج .

وقد زعم تقرير المرصد الجيوسياسى أن زراعة الحشيش بشمال المغرب قد تضاعفت عشر مرات خلال السنوات العشر الماضية ، وأن عدد المشتغلين فى تلك الحقول يصل الى مائتى الف فلاح ينتجون سنويا ما مقداره ألف طن من الحشيش سنويا ، يصدر أغلبه الى أوروبا ، ويغطى مساحة من الأرض فى شمال المغرب تصل الى ٧٤ ألف هكتار .

وقد بادرت الحكومة المغربية عقب نشر نص هذا التقرير بتقديم توضيحات من جانبها تفند فيها المزاعم التى ذهب اليها التقرير بوصفها له (بأنه يحتوى على عدد كبير من (الإدعاءات المغلوطة أو المبالغ فيها بصورة متعمدة قصد بها تشويه صورة ومصالح المغرب) واتهمت التقرير بأنه يشكك فى المجهودات الحقيقية التى يقوم بها المغرب منذ عدة سنوات للقضاء بشكل فعال على تهريب المخدرات ، وإحداث تنمية للأقاليم الشمالية من شأنها خلق بنية اقتصادية واجتماعية تجعل السكان المعنيين يتركون زراعة المخدرات .

ويرجع اهتمام العاهل المغربى والحكومة المغربية بالتصدى لهذا الخطر الى الحرج الذى يسببه له مثل هذا التقرير ، للمغرب مع الدول الأوروبية التى تعد المستورد الرئيسى لهذا المخدر، كما أن نشر هذا التقرير السرى فى جريدة واسعة الانتشار كجريدة (لوموند) جاء فى وقت تشن فيه الحكومة المغربية حملة شرسة وواسعة النطاق ضد زراعة المخدر وتهريبه والاتجار فيه ، وتقديمها مجموعة من المسئولين فى الجمارك وفى الإدارات المركزية فى عدد من الوزارات ، ونواب برلمانيين وسياسيين فى عدد من الأحزاب ، توفرت لديها أدلة على أنهم أعضاء فى شبكات

الإنتاج وترويج المخدرات ، ومنعت عددا من المرشحين من ترشيح أنفسهم لأنهم من الذين تتوفر حولهم اتهامات بأنهم من المتاجرين فى زراعة وتهريب المخدرات ، الأمر الذى جعل هذه الحملة منذ انطلاقها فى ديسمبر من العام الماضى ، حديث الرأى العام المغربى ووسائل الإعلام ، وخلقت جدلا بين أحزاب المعارضة والإدارة الحكومية فى المغرب ، ووصل الأمر الى قمته عندما كانت حملة مقاومة التهريب الحكومية قد أدت الى استقالة (محمد زيان) وزير حقوق الإنسان فى الحكومة المغربية من منصبه، وهو أمر يحدث لأول مرة فى عهد الملك الحسن الثانى ، بل أنه لم يتردد فى أن يعلن أن الاستقالة قد تمت بناء على رغبة الوزير ، مما يعتبر فى صالح التطور الديمقراطى فى المغرب ، وكانت الحملة الحكومية ضد المهربين هى السبب الرئيسى فى هذه الاستقالة ، حيث أدانها الوزير فى تصريحات علنية لأنه قد شابها تجاوزات قانونية لا يوافق عليها ، فقد رأى الوزير المستقيل فى وجود قاض ضمن اللجنة الإدارية المكلفة بمكافحة التهريب ، والتى تضم ممثلين لأربع وزارات هى (الداخلية - العدل - التجارة - المال) لأن ذلك فى نظره يعتبر خرقا لمبدأ الفصل بين السلطات .

كما يرجع اهتمام العاهل المغربى لمقاومة عملية التهريب الى أن اتساع نطاقها قد ألحق أضرارا كبيرة بالإقتصاد المغربى ، وكان من نتائجها تراجع الاستثمارات الخارجية عن السوق المغربية ، وما يترتب على ذلك من غياب فرص العمل المرتبطة بها ، كما يرجع هذا الاهتمام الملكى بحملة مكافحة التهريب ، الى الرغبة المغربية فى اتخاذ مبادرة سريعة لإنقاذ العلاقات مع الاتحاد الأوروبى .

وعلى الجانب الآخر ترى أحزاب المعارضة المغربية أن زراعة المخدرات فى المغرب وتهريبها الى الخارج والاتجار بها ، قد تسببت فى اهتزاز صورة المغرب فى الخارج ، فضلا عن ظهور ما يطلق عليه (مافيا المخدرات) التى حاولت ، باثرائها غير المشروع إفساد الحياة السياسية المغربية من خلال اختراقها للمؤسسات المنتخبة ، وهى اشارة ذات مغزى تدل على تدفق الأموال فى الانتخابات التشريعية الأخيرة التى تمخض عنها البرلمان الحالى .

وترد السلطات المغربية على نشاط (مافيا المخدرات) فى مجال الزراعة والتهريب والاتجار بها ، فى مشروعها الطموح الذى يستغرق تنفيذه خمس سنوات وتصل كلفته الى عشرين مليار درهم مغربى ، أو ما يساوى ٢ مليار دولار أمريكى ويستهدف هذا المشروع الى تحويل وتطوير منطقة (الريف) فى شمال المغرب ، وهى المنطقة الرئيسية لزراعة (الكيف) و (القنب الهندى) ، ويتم هذا التحويل باقامة زراعات بديلة وتنمية البنية التحتية الأساسية والبنيات الاجتماعية الأخرى .

**التطور التاريخى لزراعة المخدرات فى المغرب:**

يرجع تقرير (المرصد الجيوسياسى للمخدرات) زراعة الكيف بالمغرب ليجعله متماشيا مع التطور التاريخى لمنطقة الريف فى شمال المغرب ، والتى تميزت عبر التاريخ بالتمرد على السلطات المركزية ، حيث ترجع زراعة الكيف فى منطقة (كتاما) بمنطقة الريف الأوسط ، الى القرن السادس عشر وتطورت بالثلث الأخير من القرن التاسع عشر مستفيدة من فترة ضعف السلطة المركزية وعجزها عن مراقبة المناطق الهامشية البعيدة عن سيطرة السلطة المركزية .

وفى سنة ١٨٩٠ وافق السلطان الحسن الأول على السماح بزراعة الكيف فى خمس ضيعات فى الشمال ، وفى سنة ١٩٠٦ قرر (مؤتمر الجزيرة الخضراء) الذى وضع نظاما للحماية التى طبقت على المغرب منذ ١٩١٢ ، قرر هذا المؤتمر انشاء (وكالة التبغ والكيف) وهى شركة ذات رأسمال أجنبى ، تحتكر شراء وبيع التبغ والكيف الرائج فى المغرب ، وكان مقر هذه الوكالة يقع فى مدينة (طنجة) التى كانت تخضع ابتداء من سنة ١٩٢٠ لوضع دولى وإدارى خاص ، بحيث لم تكن خاضعة للإدارة الفرنسية أو الإدارة الأسبانية .

وعندما نجح أهل منطقة الريف بقيادة الزعيم المغربى عبد الكريم الخطابى فى اقامة جمهورية الريف المستقلة فى الشمال سنة ١٩٢٣ فى المنطقة المحررة والتى استمرت نحو خمس سنوات ، حرمت السلطة فيها زراعة الكيف الذى اعتبروه منافيا لتعاليم القرآن .

وفى سنة ١٩٥٤ أصدر المرحوم الملك محمد الخامس ظهيرا ملكيا (مرسوما ملكيا) يمنع فيه زراعة الكيف ، وعمم تطبيقه فى كافة أنحاء الأراضى المغربية، إلا أن زراعة الكيف فى منطقة الشمال (الريف المغربى) قد تزايدت بشكل كبير وأصبح لمنطقة (كتاما) شهرة واسعة النطاق لدى الشباب المغربى .

وابتداء من السبعينات والثمانينات زادت وانتشرت زراعة الكيف حتى بلغت المساحات المزروعة ما بين خمسة وعشرة آلاف هكتار ، وفى خريف ١٩٩٠ ، وعندما توجه الملك الحسن الثانى الى المجموعة الأوروبية أعلن أن المساحة التى تستغرقها زراعة الكيف بالمغرب تصل الى نحو خمسين ألف هكتار .

**ارباح اوروبا من تجارة المخدرات المغربية :**

حرص تقرير (المرصد الجيوسياسى للمخدرات) على الاهتمام بما تحققه أوروبا من وراء زراعة وتجارة وتهريب المخدرات فى المغرب ، فحسب التقرير الأول لفريق العمل المالى للمرصد ، فإن تجارة مشتقات القنب الهندى بكافة أشكاله ومصادره ، شكلت سنة ١٩٩٠ أول مصدر للربح بالنسبة لتجار المخدرات الأوروبيين ، متقدمة فى ذلك على التجارة فى مادتى الهيروين والكوكايين ، وذلك فى سوق بلغ رقم مبيعاته حوالى ٥٢ر٧ مليار دولار ، وهى قيمة محتسبة انطلاقا من أسعار الاستهلاك ، وتقدر أجهزة الشرطة الهولندية من جانبها تكلفة استيراد الطن الواحد من الحشيش المغربى الى هولندا بحوالى ٦ر٣ مليون فرنك فرنسى شاملة لثمن الشراء ونفقات النقل ، أما إعادة بيعه بالتقسيط ، فإنه يدر على أصحابه تسعة ملايين فرنك فرنسى لتصل الأرباح الى حوالى ٤ر٥ مليون فرنك .

وإذا تم تصدير نفس الطن الواحد المستورد الى بريطانيا فإن التكلفة النهائية للعملية تضاعفت لتصل الى ٧ر٢ مليون فرنك ، بينما تحقق المبيعات ١٥ مليون فرنك ، ليصل الربح هنا الى ٨ر٧ مليون فرنك ، مع العلم أن الأسعار البريطانية ترتفع ثلاث مرات بالمقارنة مع الأسعار الهولندية ، وهذه الأسعار بدورها مرتفعة الى نحو خمس مرات في فرنسا ، وهذا يوضح أن هولندا أصبحت مركزا هاما في إعادة توزيع وترويج الحشيش المغربي .

وتبعا لهذا المقياس فإن ١٤٩٤ طنا من الحشيش المغربي قد تشكل بالنسبة للمنظمات الإجرامية الأوروبية ربحا محتملا تتراوح قيمته بين ٨ الى ٧ر١١ مليار فرنك سنويا أي ما يزيد على ٢ مليار دولار .

**أموال المخدرات ووزنها في الاقتصاد المغربي :**

كما أن من الموضوعات التي حرص تقرير (المرصد الجيوسياسي للمخدرات) على إبرازها ، جملة الأرباح التي تحققها منظمات المافيا الأوروبية من وراء زراعة وتهريب وتجارة المخدرات في المغرب ، وهي كما أوضحنا ٢ مليار دولار مع المقارنة بينها وبين الأرقام الكبرى في الاقتصاد المغربي ، وذلك على النحو التالي :

١- الناتج الوطني الإجمالي المغربي وصل عام ١٩٩٢ الى ٣ر٢٥ مليار دولار ، وكانت الصادرات الإجمالية ٦ر٣ مليار دولار .

٢- أن مجموعة (أومنيوم شمال أفريقيا) التي تعتبر أول مجموعة في القطاع الخاص في القارة الأفريقية قد حققت رقم مبيعات يقدر بما قيمته ٨ر١ مليار دولار سنة ١٩٩٢ .

٣- حققت مبيعات الفوسفات والحوامض الفوسفورية ٨٠ مليون دولار سنة ١٩٩١ .

٤- حققت صادرات قطاع النسيج ، وهي الصناعة الأولى في المغرب والتي تستوعب ما يقرب من ١٨٠ ألف عامل مغربي ، حققت دخلا وصل الى ٧٥٠ مليون دولار سنة ١٩٩١ .

٥- أن الاستثمارات الخاصة الأجنبية في المغرب بلغت في ١٩٩١ ١٥٠ مليون دولار وفي سنة ١٩٩٢ - ٤٩٠ مليون دولار .

٦- بلغت تحويلات العمال المغاربة بالخارج والبالغ عددهم نحو ٢ر١ مليون عامل ، نحو ٢ مليار دولار ، وتعتبر هذه التحويلات بصفة رسمية أول مصدر للعملة الصعبة في البلاد .

٧- السياحة في المغرب والتي تشكل ثاني مصدر رسمي لإدخال العملة الصعبة الى المغرب ، قد حققت ٢٦ر١ مليار دولار سنة ١٩٩٢ .

٨- احتياطات الصرف التي تعتمدها المغرب قد تجاوزت ثلاثة مليارات دولار سنة ١٩٩٢ وفي كل شهر ينفق المغرب أكثر من ٢٠٠ مليون دولار لتسديد ديونه الخارجية التي تقدر بحوالي ٢١ مليار دولار ، والتي تجاوزت بنسبة ١٣٠٪ من اجمالي الناتج الداخلي سنة ١٩٨٣ وبنسبة ٧٧٪ سنة ١٩٩٢ .

٩- أن المغرب الذي يعيش نصف سكانه على الإنتاج الزراعي قد حقق صادرات زراعية وغذائية بما قيمته ٤٥٠ مليون دولار سنة ١٩٩٢ ، في الوقت الذي يحتكر الإنتاج الزراعي أغلب استثمارات الدولة من حيث البنيات التحتية الأساسية كالسدود والقنوات وشبكات الري ، كما تشغل الزراعة التقليدية ٨٠٪ من الأراضي الزراعية ، في الوقت الذي تستفيد فيه هذه السياسة الزراعية من دعم ومساعدات هيئات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

كما وقع المغرب مع الاتحاد الأوروبي (اتفاقية المشاركة) التي تقتضي إقامة منطقة للتبادل الحر ولإعداد منطقة الشمال وتخليصها من زراعة وتجارة المخدرات ، كما قام المغرب بحصر حاجياته المادية بتعيين وتحديد الأشغال الضرورية لإصلاح البنية الأساسية للإقتصاد المغربي ، كالطرق والطاقة المائية وماء الشرب والموانى والمزارع وطرق استغلال وتربية المواشي والمعادن والنقل البري والجوي والإصلاح الزراعي وتنمية الغابات وغيرها من وسائل الإصلاح الضرورية .

كما أن هناك مشروعا آخر ، هو مشروع انشاء (وكالة للاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم شمال المغرب) والتي ستضم المسئولين المنتخبين كمستشارين ، ومهمتها الأساسية دراسة واقتراح مشاريع اقتصادية واجتماعية ، والبحث عن وسائل التمويل ، ومتابعة تنفيذ المشاريع وتنشيطها .

ويرى بعض الخبراء المغاربة (كعبد اللطيف البرنوسي) في بحث له بجريدة (الاتحاد الاشتراكي) المغربية أن تنمية شمال المغرب هي أولا وقبل كل شيء قضية مغربية يجب تسويتها بمعرفة المغاربة أنفسهم ولا يجب أن تكون رهينة لعلاقات المغرب بالاتحاد الأوروبي ، لأنه وإن كانت هذه المنطقة هي المجال المثالي لإيجاد نوع من الشراكة بين المغرب وأوروبا ترتكز على أسس استراتيجية ، إلا أن الشمال لا يمكن أن ينتظر الى ما لا نهاية ، ويقترح الخبير المغربي محاور للإصلاح أهمها :

- تطوير البنيات التحتية للقضاء على عزلة الشمال بكل الوسائل في اتجاه شرق - غرب ، وفي اتجاه جنوب - جنوب .

- إعادة الاعتبار للفلاحة بتطوير الوسائل والتقسيمات المعاصرة وشبكات الري والزراعة السطحية لوضع حد لوسائل التعرية التي تضعف التربة يوما بعد يوم .

- تطوير الصيد البحري والقضاء على تلوث السواحل والأنهار بسبب ضعف بنيات التطهير الأساسية ، وخلق موانىء للصيد البحري .

- تطوير الصناعة ، خصوصا صناعة المواد الزراعية بمنح أراض بثمن معقول فى كل المناطق الحضرية للمنطقة الشمالية لتخفيض الضغط على الفلاحة فى وسط الريف .

- انعاش السياحة وبصفة خاصة حول مدينتى (الحسيمة) و (السعيدية) وكذلك فى الجبال لتشجيع الاستثمارات فى هذا المجال .

- إعطاء الشمال نصيبه من الميزانية الجماعية لتحسين الخدمات العمومية الأساسية فى مجال التعليم والصحة والماء والطاقة والأنشطة الثقافية .

وينتقد الخبير المغربى برنامج البنك الدولى (التقويم الهيكلى) لأنه يتجاهل البعد الاجتماعى للسكان برمته على الرغم من أن البنك الدولى نفسه يتأسف لغياب مثل هذا البرنامج الاجتماعى .

كما يقترح الخبير المغربى العديد من الوسائل والسياسات الإصلاحية يضيق المجال هنا عن ذكرها ، غير أنه يطالب بحركة واسعة وتعبئة شاملة للمجتمع المدنى المغربى لإنقاذ الشمال من أوضاعه المتردية اقتصاديا واجتماعيا ولخلق مغرب جديد ومتوازن اقتصاديا واجتماعيا تسهر عليه مؤسسات قوية ودائمة فى إطار احترام تقاليده وثقافته المتفتحة والمتسامحة .

من هنا وبعد هذا العرض الموجز يمكن أن نفهم أعماق عبارات الملك الحسن الثانى فى وصفه لتقرير البنك الدولى الذى قال أنه يتسم (بالفصاحة الموجعة ، والأرقام المؤلمة ، والمقارنات التى تجعل كل ذى ضمير لا ينام) .



# روسيا فى انتظار الرئيس الجديد




نبية الأصفهانى

ظهرت نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية فى روسيا التى جرت فى ١٦ يونيو ، فلم تحسم بعد عما سيكون عليه النظام الذى سيحكم روسيا لفترة رئاسة جديدة . فقد أوضحت هذه النتائج بأن المرشحين الاثنين اللذين برزا خلال الأيام الأخيرة على رأس القائمة لم ينل كل منهما إلا ثلث أصوات الناخبين فقط مع تقدم "بوريس يلتسين" على منافسه الشيوعى "جينادى زيوجانوف" بنسبة ضئيلة جدا لا تتعدى الـ ٨ر٢٪ . فقد حصل الأول بعد عملية فرز ما يقرب من ٨٠٪ من مجموع الأصوات على ٠٢ر٣٥٪ ، بينما حصل الثانى على ٥٠ر٣١٪ . وتعنى هذه النتائج الأولية بأن الجولة الثانية هى التى ستحسم نهائيا من سيفوز من الاثنين . وكان من المتوقع أن تجرى الجولة الثانية فى ٧ أو ١٤ يوليو ، ولكن أفادت آخر الأنباء بأن يلتسين قد طلب من "الدوما" (البرلمان) تحديد تاريخ الحسم هذا يوم الأربعاء ٣ يوليو .

وخلال الفترة القصيرة التى تفصل بين الجولتين ، شرع كل من "بوريس يلتسين" و "جينادى زيوجانوف" فى التحرك فى محاولة استمالة أكبر قدر من الأصوات التى ذهبت لمرشحين آخرين وعددهم ٨ وهم : الجنرال المتقاعد "الكسندر ليبيد" الذى يأتى فى المرتبة الثالثة (٨٠ر١٤٪) ، ويليه "جريجورى يافلنسكى" (٥ر٧٪) ، ثم "فلاديمير جيرينوفسكى" القومى المتشدد (٩ر٥٪) والذى سجل أسوأ نتيجة له منذ سنوات أما باقى المرشحين فلم يحصل أحد من الثمانية على أكثر من ١٪ من الأصوات وهم : "ميخائيل جورباتشوف" (٥٢ .٠٪) و "مياتوسلاف فيدوروف" (٩٥ر٠٪) و "مارتين شاكوم" (٣٥ر٠٪) و "يورى فلاسوف" (٢٠ر٠٪) و "فلاديمير برينسالوف" (١٦ر٠٪) . وتفيد آخر الأنباء بأن الإقبال على هذه الانتخابات الرئاسية كان بنسبة ٧٠٪ .

**يلتسين فى طريقه للجولة الثانية :**

ومن خلال هذه النتائج الأولى فمن الممكن استخلاص حقيقة أولى فرضت نفسها وهى أن على بوريس يلتسين الذى أراد أن "يخلف نفسه" فى الجولة الثانية أن يسرع دون إبطاء فى مغازلة أكثر من قوة سياسية لكى يتم تنصيبه وفقا "لحد أدنى من القواعد الشرعية" ، ولكى يتم له هذا الهدف ، كان عليه أن يتحرك فى خمسة اتجاهات :

**١- العمل على كسب المرشح الذى احتل المرتبة الثالثة** وهو الجنرال المتقاعد الكسندر ليبيد (الذى حصل على ٨٠ر١٤٪ من مجموع الأصوات فى الجولة الأولى) ، الى

صفه فى المواجهة المقبلة ، ولكى يتحقق له ذلك قبل أن يصل اليه منافسه ، بادر بأن عرض عليه منصب الأمين العام لمجلس الأمة الروسى ، بل وأيضا بناء على نصيحته أقال وزير الدفاع الجنرال "بافل جراتشيف" الذى كان قد لازم يلتسين منذ أن تولى مهمة القضاء على حركة التمرد البرلمانية فى ١٩٩٣ ، وبذلك أنهى الصراع الذى قام بين "يلتسين" و "حسب اللاطوف" الشيشانى الأصل . وكانت شهرة "جراتشييف" قد تضاءلت على مر الوقت نتيجة ترديه فى شتى عمليات الفساد وأيضا وبصفة خاصة نتيجة للمآسى التى أدت اليها حرب الشيشان التى التصقت مسئولياتها بوزير الدفاع . ولنتذكر بأن أحد المعلقين قد وصف الجنرال الوزير فى الفترة الأخيرة بأنه "الروح الملعونة" للرئيس يلتسين . ولهذا كله جاءت إقالته وكأنها محاولة من قبل يلتسين لتنقية مناخ الكرملين من الشوائب .

والجدير بالتنويه هو أن الجنرال – الوزير المقال كان قد قام بدور هام خلال الانتخابات الرئاسية إذ أنه هو الذى ضمن ليلتسين أصوات الجيش ، وإن كان قد بدأ فى تشكيل حزب خاص به .

٢- **العمل على مواصلة حملته التطهيرية** ، وذلك باجراء تغييرات فى بعض المناصب ، وفى مبادرة جريئة تشهد بنيته الحازمة على انهاء علاقاته بالرجعيين المتشددين فى الكرملين قام بإقالة اثنين من كبار مستشاريه وهما الجنرال كورجاكوف والجنرال بارسوكوف وذلك لأنهما كانا قد أمرا باعتقال اثنين من المنشطين للحملة الانتخابية : مما أثار حفيظة الفريق الديمقراطى الذى أدانها على أنها محاولة للقيام بحركة انقلاب . كانت هذه الإقالة تشير بأن الصراع الخفى كان يجرى داخل الكرملين منذ سنوات بين فريقين متناحرين فى محيط يلتسين . وبالطبع بدأ الجنرال ليبيد يمارس سلطاته ليقرر بأنه "لن يقبل أى خلل فى الاستقرار السياسى للبلاد" . وعلى هذا تم اعلان اقالة شخصية ثالثة وهى "اولج سوسكوفيزس" ، وهو نائب رئيس الوزراء الأول ويعد أيضا من المتشددين.

وفى الحقيقة ، أن التخوف من حدوث حركة انقلاب قد يليها اندلاع حرب أهلية قد ازداد مثولا على الساحة السياسية الروسية ، وقد يكون التأكد من عدم وجود أى تلاعب فى صناديق الانتخابات هو أشبه بمحاولة قطع الطريق أمام حدوث مثل هذا التطور . ومن المعروف بأن الحرس الرئاسى وقوامه ٤٠٫٠٠٠ رجل قد يكون قادرا على فرض نظام حكم فى موسكو ولكن من المؤكد أيضا بأن البلاد لن تقبله ، ثم أن الجيش من جهته لن يبقى ساكنا . وعلى أية حال هذا التخوف هو الذى يفسر حملة الإقالات التى بادر بها يلتسين استعدادا لجولة ثانية نظيفة وخالية من أية شائبة وكأن يلتسين يريد أن يقول لناخبيه بأنه لن يقبل أى تدخل فى الحملة الانتخابية ، وخاصة من جانب هؤلاء الذين حاولوا احتكار السلطة بين أيديهم .

والمعروف أيضا بأن هذه الإقالات قد أتت بعد حدوث نوع من التمرد فى صفوف الجيش احتجاجا على إقالة وزير الدفاع . على أية حال فإن هذه الحركة وإن كانت قد دعمت الى حد ما مركز يلتسين استعدادا للجولة الثانية ، إلا أنها قد أظهرت حقيقة هامة وهى أن الصراع على السلطة الجارى حاليا داخل روسيا لا يخص فقط المرشحين للجولة الثانية ، بل أنه قد شجع البعض الآخر على محاولة الاستيلاء على الحكم ، وذلك بشتى الوسائل التى كان يمارسها الحكم فى روسيا فى الماضى . ثم ان الالتجاء الى العنف ليس شيئا جديدا على الساحة السياسية الروسية ، بل أن يلتسين نفسه قد لجأ اليه منذ ثلاث سنوات فقط عندما حاول القضاء على التمرد الذى قاده البرلمانيون ضده . وأخيرا أن المستشار الجديد "الكسندر ليبيد" قد كان له دخل كبير فى هذه الحركة التطهيرية التى لابد وأنها ستعزز مركز يلتسين .

٣- **محاولة كسب الأصوات التى لم تقم بالاختيار بعد** ، أى الـ ٣٠٪ الذين لم يدلوا بأصواتهم فى الجولة الأولى . وعلى هذا يمكن القول بأن التنافس الثنائى الذى جرى على القمة مازال لم يحسم بعد . ويأتى هنا التساؤل : ماذا ستكون نسبة المؤيدين لبوريس يلتسين ونسبة الأصوات التى ستؤول لجينادى زيوجانوف ؟ فهؤلاء الناخبون لم يعد لهم خيار سوى بين هؤلاء الاثنين . هذا يفسر مطلب يلتسين بتحديد يوم الأربعاء ٣ يوليو للجولة الثانية بدلا من يوم الأحد الذى فيه يميل الفرد الروسى الى الالتجاء الى الراحة والاستجمام من عناء الاسبوع ومشاهدة مباريات كرة القدم . هكذا دأب يلتسين على السعى للحصول على أكبر قدر ممكن من الأصوات بدعوته هؤلاء الذين لم يختاروا بعد الى التوجه الى صناديق الانتخاب وتسهيل الأمور لهم لكى يتم ذلك على أفضل وجه .

٤- **اما الاتجاه الرابع وهو الأهم** فهو يختص بحرب الشيشان التى أطاحت بعدد كبير من الجنود الروس والتى نالت قسطا كبيرا من شعبية وزير الدفاع "الجنرال كراتشيف" الذى اتهم بدفع جنوده الى الهلاك دون جدوى ، وأيضا بأنه لم يستثن السكان الشيشان من هجماته العسكرية ، وبالتالى أصبح الجيش الروسى مكروها . وتتعقد مشكلة الشيشان فى تعارض وجهات النظر بين الجنرال جراتشيف الذى كان يرفض انسحاب الجيش الذى يأمن سلامة الحكومة الشيشانية الموالية لموسكو وبين الجنرال ليبيد الذى كان دائم المطالبة بانسحاب الجيش وإيقاف إراقة الدماء . وقد اتخذ يلتسين بعد تأرجح طويل موقفا يعده البعض بأنه تكتيكى لا غير لكى يدعم مركزه فى الانتخابات الرئاسية وهو اعلان هدنة على ساحة القتال . وهو قرار قد يحرك آمالا على الجبهة وإن كانت ضئيلة .

فمن المعروف بأن يلتسين لن يتخذ أى خطوة فى سبيل انفصال الشيشان عن الاتحاد الروسى تخوفا من أن يحرك ذلك آمالا انفصالية لدى العديد من دول "الكومنولث المستقل" مما قد يسفر عن انهيار الاتحاد الروسى نفسه .

٥- **واخيرا يأتى الاتجاه الخامس والأخير** فى شكل عملية تكتيكية انتخابية تستهدف أساسا إنجاح يلتسين فى الجولة الثانية ، وهى تتلخص فى الاستفادة من الشعبية الواسعة التى يتمتع بها الجنرال المتقاعد "المتمرد" الكسندر ليبيد وتقديمه للجماهير على أنه ليس فقط "وزيرا أعلى" للأمن الذى سيقوم بتطهير الساحة السياسية داخل الكرملين ، ولكنه أيضا الخليفة الذى يتوق له يلتسين فى رئاسة البلاد . وبذلك يكون يلتسين قد نال من قلق بعض الناخبين والتخوف من متاعبه الصحية وكبر سنه (٦٥ سنة) وهى الحجة التى رددها منافسه "زيوجانوف" فى الجولة الأولى ، وخاصة أنه إذا لم تتعد المشاركة فى الانتخابات فى الجولة الثانية نسبة الـ ٦٠٪ فإن هناك احتمالا كبيرا فى أن يتفوق عليه المرشح الشيوعى زيوجانوف . هكذا قدم يلتسين حليفه "الكسندر ليبيد" بأنه قد يكون المرشح الأنسب للانتخابات الرئاسية المقبلة عام ٢٠٠٠ . وبدا "ليبيد" الرجل المناسب الأكثر قدرة على تطبيق "نظام قوى" يشكل الإطار المثالى للمضى فى السياسة الاقتصادية الليبرالية التى شرعت فيها روسيا ليوصلها الى بر الأمان . وعلى هذا الأساس بادر "ليبيد" فى مؤتمر صحفى بالإعلان عن نيته فى وضع "مجلس الأمن" الذى يديره فى حالة تأهب دائم بعد أن يتم تطهيره بالكامل ، وأضاف قائلا بأن "يلتسين" قد وعده بالتوقيع على مرسوم يمنحه حق مراجعة كل تعيين لأعضاء المجلس المذكور . كما أنه سيتولى كافة المسائل الاستراتيجية الخاصة بمستقبل البلاد ، ومن هذه ، سياسة الخصخصة ومكافحة الفساد ، وعودة رؤوس الأموال التى تم تهريبها الى الخارج ، وإصلاح الجيش ...الخ .

**"جينادى زيوجانوف" فى انتظار الجولة الثانية :**

إن من يتصور بأن الجبهة الشيوعية التى يرأسها "زيوجانوف" هى أشبه بتكتل متكامل يقف صفا واحدا ويعمل جاهدا لتولى أمور الحكم فى ٣ يوليو لمخطىء تماما . فقد أرجع العالم الغربى هذا التصاعد الصاروخى "للنجم الشيوعى" فى سماء السياسة الروسية وفى دولة كانت منذ ٦ سنوات فقط قد لفظت الشيوعية الماركسية-اللينينية، الى القدرة التنظيمية للنظام الشمولى وهى قدرة عالية مارسها بمهارة طوال الـ ٧١ سنة التى عاشها الاتحاد السوفيتى . ومع ذلك فالعالم الغربى مازال يتساءل بحيرة ما : كيف أمكن للحزب الشيوعى الروسى المنبوذ فى نهاية الثمانينات بأن ينهض على هذا النحو على أشلاء دولة عظمى منهارة ليصل بعد سنوات قليلة على عتبة باب القمة ؟ واليوم ما هى فرص دخوله الى الكرملين مرة أخرى فى ٣ يوليو ١٩٩٦ ؟

ثم الى أى مدى أصبح الحزب الشيوعى هذا يشكل الخطر الداهم الأساسى على الانفتاح الليبرالى الديمقراطى الذى شرعت فيه روسيا تحت زعامة يلتسين؟ هناك عدد من الأسباب قد تفسر جزئيا هذا التطور :

- التردى المريع للأحوال المعيشية فى روسيا منذ أعلنت "البرسترويكا" الجورباتشوفية مع الميل الشديد الى تحميل مسئولية هذا التدهور الذى أصاب الأوضاع المعيشية للشعب الروسى لمجموعة الليبراليين الذين شرعوا فى إحداث تحويل على طول الخط من خلال تطبيق سياسة "العلاج بالصدمات".

- ظهور وتصاعد فئة جديدة من المستفيدين من هذه "الليبرالية" الروسية . وهى فئة تلازم عادة "مرحلة التراكم الرأسمالى" . إن حرية الإثراء مليئة عادة بالتجاوزات وخاصة إذا كان التغيير يشمل أيضا ، وبصفة خاصة القوانين التى تحكم النشاط الاقتصادى والمالى للبلاد . ويصف أحد الكتاب الروس مرحلة التراكم الرأسمالى هذه بأنها "التورط الروسى" فيكتب فى هذا الشأن : "يسود مبدآن الأول هو : إثروا واغتنوا بقدر ما تستطيعون طالما تستطيعون ذلك . أما المبدأ الثانى فهو موجه للذين لا يعرفون كيف يفتنوا ، وهو : حاولوا البقاء أحياء قدر ما تستطيعون !" .

- استيلاء فئة من كبار الموظفين ورؤساء جمعيات التعاون على ثروات البلاد من خلال سياسة الخصخصة التى شرعت فيها حكومة يلتسين ، وهؤلاء المستفيدون الجدد هم الذين هربوا أموالا طائلة الى الخارج ويتمتعون فى بلادهم بمستوى حياة أشبه بالجنة على الأرض .

- تواجد فئة من الأشرار (المافيا) لجأوا الى الوسائل الإرهابية لكى يغتنوا وكانت فى بداية الأمر هامشية ، ولكن سرعان ما اكتسبت قوة وأصبح لها قاعدة سياسية .

- أما السبب الأهم الذى أثار الاستياء فى صفوف الشعب فهو اعلان الحكومة عن عدم قدرتها صرف المرتبات والأجور للعاملين ، وانهماكها فى برامج الاصلاح الاقتصادى دون الالتفات والعناية الكافية لظروف هؤلاء العاملين .

تلك هى أهم الأسباب التى جعلت الروسى المطحون ينظر الى الماضى ويتأسف على الحاضر الذى لم ينصفه . وكان من الطبيعى أن تتواجد شخصية لتلتقط هذا الشعور وتعبؤه لصالح هدف موحد . وعلى هذا النحو برزت وقت الانتخابات التشريعية التى جرت فى ديسمبر ١٩٩٥ شخصيتان : "فلاديمير جيرينوفسكى" ، القومى المتشدد الذى يقود الحزب الليبرالى الديمقراطى الذى حصل على ١١٫٨٪ من مجموع الأصوات وهو أشبه بالبهلوان المتطرف

ذى الميول النازية و "جينادى زيوجانوف" زعيم الحزب الشيوعى الجديد الذى فاز بـ ٢٢ر٣٪ من الأصوات ، وهكذا أصبحت الدوما (البرلمان) تضم أغلبية تقف فى وجه مسيرة الليبرالية الديمقراطية وتعرقل جهود الفريق الموالى ليلتسين . ولكى يحتفظ يلتسين بسيطرته على الأمور اضطر فى ١٦ يناير ١٩٩٦ الى اقالة نائب رئيس الوزراء "أناتولى تشوبايس" الذى اشتهر بأنه "رائد سياسة الخصخصة" التى شرعت فيها روسيا . ولكن على الرغم من محاولات يلتسين استيعاب الشعور القومى الروسى ليقطع الطريق أمام "زيوجانوف" كان نجم هذا الأخير فى التصاعد لكى يصل فى ١٦ يونيو ١٩٩٦ الى المواجهة الصريحة بين تيارين . ويتمتع "جينادى زيوجانوف" بعدد من الصفات :

- أنه شخصية قادرة بل وماهرة فى الجمع بين نقيضين . فقد دأب فى السنوات الأخيرة على مزج الشيوعية بالقومية والأرثوذكسية والقيم "التقليدية الروسية" وهو بذلك يمكن أن يوصف بأنه "شيوعى قومى" أشبه "بسلوفودان مليوسفيتش" الصربى .

- إن المرجع الرئيسى له هو "ستالين" الذى شحذ جهود شعبه فى الحرب العالمية الثانية لكى يصمد ويقاتل الخطر النازى . ولهذا فهو دائم التذكير للخطر الناجم عن المؤامرة الدولية التى استهدفت القضاء على الوطن .

- يلوح زيوجانوف دائما منذ أن برز فى الصف الأول فى الانتخابات الرئاسية بأن وصوله الى الحكم يمثل بالنسبة لروسيا "الفرصة الأخيرة لتفادى حمام الدم" ومع كل هذا يمكن القول بأن الصفة التى يختص بها مرشح الرئاسة زيوجانوف هى تفادى المواجهة وهو ما دفعه الى طرح "حل وسط تاريخى" على يلتسين ، وهو "تقاسم السلطة" بعد أن تبين بأن هذا الحل يراود بعض المقربين من الرئيس نتيجة تخوفهم من نتائج الجولة الثانية . ومن المعروف أن زيوجانوف قد بدأ تحركه الرسمى عندما اتيحت له الفرصة لترشيح نفسه فى الانتخابات التشريعية فى ديسمبر ١٩٩٣ . ولكن عندما حصل على زعامة العناصر الشيوعية داخل الدوما ، غلبت عليه نزعة الحلول الوسط ، بدلا من أن يواجه الفريق الليبرالى فضل تطبيق الطريق البرلمانى . وقد نجح فى ذلك لأنه خلال الانتخابات التشريعية التى جرت فى ديسمبر ١٩٩٥ حصل حزبه على الأغلبية داخل الدوما ، وأخيرا فى الانتخابات التشريعية ها هو المنافس الرئيسى أمام بوريس يلتسين . والملاحظ أيضا أن الشخصية التناقضية لزيوجانوف قد جعلته يلجأ الى الحماس والعنف فى خطاباته ولكنه يتسم بالاعتدال أمام زملائه داخل الحركة القومية - الشيوعية الروسية . والخلاصة أنه الرجل القادر على التكيف بالأحداث التى قد تجرفه ، ولكنها قد تقوده الى الحكم فى نهاية الأمر .

**الفرص المتاحة للمتسابقين فى ٣ يوليو ١٩٩٦ :**

كلما اقترب تاريخ الجولة الثانية ازداد الاقتناع فى صفوف الليبراليين الملتفين حول بوريس يلتسين بأن عدم توجه بعض الناخبين الى صناديق الانتخاب فى الجولة الأولى لم تكن لصالح يلتسين ، وهو اقتناع نابع عن أن المرشح الشيوعى قد نجح فى لم شمل كل ما استطاع من ناخبين لصالحه فى الجولة الأولى . وبالتالى فأية زيادة فى هذا الشأن لابد وأن تكون لصالح بوريس يلتسين . وقد كافحت "اللجنة الانتخابية المستقلة" المنظمة للانتخابات لكى تقنع "الدوما" التى يسيطر عليها الشيوعيون وحلفاؤهم بالموافقة على أن يكون يوم الأربعاء ٣ يوليو يوم أجازة .

ومن المعروف أيضا بأن القانون الانتخابى ينص على أن تجرى الجولة الثانية فى يوم اجازة وبعد أسبوعين من اعلان نتائج الجولة الأولى . وقد تم نشر هذه النتائج يوم خميس . ومن جهة أخرى هذه المرة الأولى التى تجرى فيها جولة ثانية فى روسيا ، وبالتالى من الصعب معرفة كيفية التنبؤ بالنتائج المطلوبة التى ستبقى مجهولة حتى اعلان نتائجها . ويتوقف الأمر أساسا على عدة اعتبارات :

- اتجاه الأصوات التى حصل عليها الجنرال المتقاعد الكسندر ليبيد ، وهو اتجاه مازال مجهولا خاصة أن "ليبيد" نفسه عندما وافق على الانضمام الى "يلتسين" قد أوضح بأنه قد أعطى صوته لصالح يلتسين ، ولكنه لا دخل له فيما ستؤول اليه أصوات ناخبيه . وهذا يفسر الحملة التطهيرية التى قام بها يلتسين داخل الكرملين بهدف اقناع هؤلاء الناخبين بالتصويت لصالحه .

- على الرغم من أن "جيرينوفسكى" قد أعلن بأن ناخبيه سيكونون مطيعين للغاية فمازالت أصواتهم تمثل عاملا مجهولا ، وحتى اللحظة الأخيرة .

- قد يقتنع ناخبو "يافلنسكى" (٧ر٥٪ : ٥ر٥ مليون ناخب) بالتصويت لصالح يلتسين ويأتى الشعور بأن يلتسين سيفوز بالرئاسة الى عدة اعتبارات :

* أنه يمثل خطرا أقل من منافسه الشيوعى .

* أنه فى موقعه الحالى يملك إمكانات دعائية وغيرها أكثر مما لدى زيوجانوف.

* أنه يدعم بالمال والمساندة فى الخارج من قبل الدول الغربية .

ولكن فى المقابل ، لابد من التنويه بأن يلتسين وإن كان يسيطر على المدن الكبرى مثل موسكو وبترسبورج تقل سيطرته كلما توغل فى الأنحاء البعيدة من الاتحاد الروسى . ولنذكر بأن الناخبين الذين صوتوا لصالح جيرنوفسكى وزيوجانوف فى الماضى كانوا ينتمون الى القطاعات الريفية

من خلال جميع هذه الاعتبارات لابد من انتظار يوم ٣ يوليو لمعرفة النتيجة الحاسمة : من سيكون رئيس الاتحاد الروسى فى السنوات المقبلة . فمهما كانت فرص يلتسين تتفوق على تلك التى لدى منافسه الشيوعى ، فإن الانتخابات الروسية على مختلف أشكالها قد عودتنا منذ ١٩٩١ على عدة مفاجآت وإن كانت هذه لم تصل الى مستوى اختيار الرئاسة من قبل ، ولكن كل شىء جائز فى روسيا اليوم .

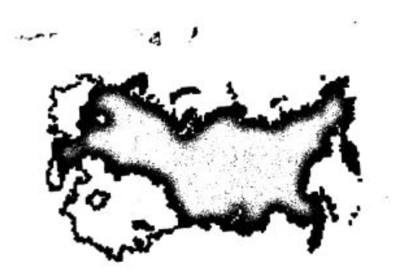
**الخلاصة :**

تقودنا كل هذه الاعتبارات التى تبين الكيفية التى شرع الشعب الروسى من خلالها ممارسة حقوقه الديمقراطية على أشلاء الاتحاد السوفيتى المنهار . وفى هذا الشأن نلاحظ :

– بأن حصول الشعب على حرية التعبير عن الرأى قد أفرز تنوعا شديدا فى تصور مستقبل روسيا ، وإن اتسمت هذه المواقف بالتأرجح والفوضى . إن ممارسة الديمقراطية لا تكتسب فى يوم وليلة ، خاصة وأن الشعب الروسى منذ القدم ، حتى فى العصر القيصرى لم تتح له أبدا الفرصة فى التعبير عن رأيه بحرية .

– أدى هذا التنوع فى التصورات الى إفراز العديد من الأحزاب قد يفقد البعض منها الأسس السليمة ليكتب لها البقاء ، ولكنها فى الوقت الحاضر تؤدى الى تشتيت القوى السياسية فى البلاد . مع الملاحظة بأن هذه التعددية الحزبية المفرطة تتجه شيئا فشيئا الى نوع من البلورة لتتحول تدريجيا الى نوع من الثنائية الحزبية فى المستقبل . ولنقل بأن التنافس الحالى القائم بين "بوريس يلتسين" و "جينادى زيوناجوف" ما هو سوى تعبير أولى لهذه البلورة . فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتى ذى الحزب الأوحد ، والبلاد تتخبط فى تنوع حزبى فى طريقه الى التبلور فى شكل مواجهة بين التيار المحافظ والتيار التقدمى نصير التجديد والتحول . ولنلاحظ أيضا بأن البلورة هذه قد بدأت من القمة وليس من القاعدة الحزبية بل هى تدعو أيضا الى تكتل بين الأحزاب ، ولكنها حاليا مازالت تعكس التركيبة السياسية الروسية التقليدية .

– وأخيرا ، ان ما ستسفر عنه الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية فى ٣ يوليو المقبل ما هو سوى التعبير الصادق عن مدى تقدم الشعب الروسى فى ممارسة الديمقراطية الحقيقية التى لا ترتكز أساسا على البحث عن الاستقرار المادى والرخاء الفردى بقدر ما تعبر عن سيطرة أفكار ليبرالية خلاقة .






# ايطاليا .. من النقيض إلى النقيض

سوسن حسين

انتقل النظام الايطالى من النقيض الى النقيض ، وتحول من اليمين الذى اختاره الشعب فى انتخابات عام ١٩٩٤ ممثلا فى ائتلاف "قطب الحرية" بزعامة نجم السياسة الايطالية الجديد "سيلفيو برلوسكونى" ، الى اليسار ممثلا فى ائتلاف "غصن الزيتون" بزعامة "رومانو برودى" الذى فاز فى الانتخابات الأخيرة ، وفى المرتين أثارت ايطاليا دهشة الدوائر السياسية العالمية والأوروبية .

إن هذا التخبط بين اليمين واليسار خلال هذه الفترة الوجيزة ، ما هو إلا أحد توابع الهزة العنيفة التى زلزلت أركان الحياة السياسية الإيطالية فور انفجار فضائح الفساد المالى والسياسى التى دمرت مؤسسات الدولة وأطاحت بالزعماءالسياسيين الذين سيطروا على مقدرات الدولة الايطالية قرابة النصف قرن .

وكان من الممكن أن تغرق البلاد فى دوامات العنف والفوضى بعد أن تحطمت كل رموزها السياسية على يد تحقيقات "الأيدى النظيفة" التى أدت الى إدانة أكثر من ستة آلاف مسئول فى مناصب هامة وحساسة وحوالى ثلثى أعضاء البرلمان ، الى جانب عتاولة الحزب "الديمقراطى المسيحى" الحاكم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من أمثال كوسيجا وأندريوتى وبتينوكراكس ... وغيرهم من الذين ثبت تورطهم فى جرائم الفساد التى تكشفت تباعا ، ولكن المجتمع الإيطالى المركب بطريقة خاصة جدا استطاع أن يعبر الأزمة ، ولم تنهر الدولة ، وإنما انهارت "الجمهورية الإيطالية الأولى" لتفسح المجال لإقامة "الجمهورية الإيطالية الثانية" . واختار الشعب الإيطالى اليمين الجديد ليقوم بهذه المهمة ، ولكن سرعان ما خابت آماله فى الحكم اليمينى ، فاتجه الى اليسار لعل لديه الحل .

### أسباب فشل اليمين :

عندما اختارت الجماهير الإيطالية برلوسكونى وحزبه "فورزا إيطاليا" الذى تشكل قبل انتخابات أبريل ١٩٩٤ بشهرين فقط ، كانت تختار كل ما هو جديد وبعيد عن شبهة الفساد والتلوث. فهذا "الفارس المنقذ" كما اطلق عليه فى ذلك الوقت رجل أعمال لم يسبق له العمل بالسياسة من قبل ، لذلك جاء فوزه مفاجأة بالنسبة للدوائر الأوروبية، واعتبرت أول سابقة تاريخية من نوعها ، فلم يسبق أن فاز رجل أعمال بعيد اعن السياسة بالحكم فى أى دولة أوروبية.

وكان الخيار اليمينى يطرح نفسه لأول مرة على المجتمع الإيطالى ، فاليمين بمفهومه التقليدى لم يكن موجودا فى الحياة السياسية الإيطالية إلا كإتجاه داخل الأحزاب ، وليس كحزب قائم بذاته ، ربما كان ذلك بسبب الفكرة السائدة التى تربط بين اليمين والفاشية . وكل ما هو جديد

يبرق ويخطف الأبصار ويثير الأمل فى المستقبل . ومن الجدير بالذكر أن اليسار كان قد أحرز نتائج ايجابية رائعة فى الانتخابات المحلية التى تمت فى نوفمبر ١٩٩٣ ، أى قبل الانتخابات التشريعية فى أبريل ١٩٩٤ التى فاز فيها اليمين لذلك كان أمل الأحزاب اليسارية قويا فى الفوز فى هذه الانتخابات أيضا ، وهو ما لم يحدث لأن التصويت فى انتخابات المحليات كان بين الفساد أو اليسار ، وبالطبع اختار الشعب الإيطالى اليسار ، ولكن عندما طرح الخيار اليمينى نفسه وأصبح التصويت بين اليمين واليسار ، انتصر اليمين لأنه كما قلنا كان يمثل كل ما هو جديد ربما أيضا لأن الشعب لم يرغب فى حكم يسارى فى ذلك الوقت بعد فشل الشيوعية وسقوطها فى كل مكان .

وفى الواقع أن الائتلاف اليمينى "قطب الحرية" بتشكيلاته الثلاثة قد تضمن منذ البداية عناصر انهياره . فقد تحالف برلوسكونى مع قطبين متناقضين تماما فكريا وأيديولوجيا هما : حزب "التحالف الوطنى" بزعامة جان فرانكوفينى الذى يدعو الى الحل على الطريقة الفاشية ، ويرى أن موسولينى هو أعظم رجل دولة فى إيطاليا ويطالب بتبرئة الفاشية من التهم التى ألصقت بها ومحاكمة الأحزاب التى أقامت شرعيتها على أساس هدم الفاشية وهذه هى المرة الأولى التى يتم فيها الاقتراب من المنطقة المحرمة ، وهذا الحزب يقيم أيديولوجيته على أساس مركزية الدولة المطلقة .

أما التشكيل الآخر "رابطة الشمال" بزعامة امبرتوبوس فيقيم أيديولوجيته على أساس ضرورة انفصال شمال ايطاليا المتقدم عن جنوبها المتخلف ، واقامة نوع من النظام الفيدرالى على الطريقة السويسرية . ومن هنا يتضح مدى التنافر بين هذه الجناحين ، أما الجناح الثالث والأساسى وهو حزب "فورزا ايطاليا" الوليد فقد أقام أيديولوجيته على أساس "عودة الأخلاق والقيم الى السياسة الإيطالية" بعد اختفائها لمدة نصف قرن ، ولم تصمد هذه الأيديولوجية طويلا فقد انهارت عندما ثارت الشبهات حول زعيم الحزب واتهم بدوره فى قضية فساد ، حقا انها لم تثبت ، ولكنها أدت الى اهتزاز ثقة الجماهير فى "الفارس المنقذ" .

إذن "قطب الحرية" كان مجرد جهاز لخوض الانتخابات أكثر منه تشكيلا سياسيا حقيقيا ومتجانسا . وقد انقض زعيم الحزب الفاشى الجديد على فرصة التحالف مع برلوسكونى ليحقق لنفسه الشرعية اللازمة . وقد أثار وصول الفاشية الجديدة الى مقاعد الحكم قلق الدول الأوروبية التى تخشى من هذا المد اليمينى المتطرف . أما زعيم رابطة الشمال ، فقد اتخذ موقفا عدائيا وهجوميا من برلوسكونى حتى قبل بداية الانتخابات واتهمه مرارا بالسطحية وعدم الخبرة السياسية .

وقد أخطأ برلوسكونى عندما ظن أنه يستطيع ادارة الدولة كما يدير أحد مشروعاته الناجحة . فالأمر ليس بهذه البساطة خاصة وأنه تولى الحكم فى فترة من أحرج الفترات فى تاريخ الدولة الإيطالية ، وكان من الممكن أن ينجح لو أنه استعان بالكفاءات والخبرات السياسية التى يمكن أن تعمل معه وليس ضده ، ولكن تحالفه كان تحالف الأعداء وليس تحالف الشركاء . وقد انسحبت رابطة الشمال من الائتلاف فى ديسمبر ١٩٩٤ وأسقطت بذلك الحكومة اليمينية بعد ثمانية أشهر فقط من توليها الحكم . وتشكلت حكومة فنية غير حزبية برئاسة "امبرتودينى" وزير المالية فى وزارة برلوسكونى ، ولكنها لم تستطع الصمود أمام ضخامة المشاكل ، وفشلت فى وضع برنامج اصلاح دستورى وسياسى ترضى عنه الأحزاب ، وأصبح من المحتم اجراء انتخابات تشريعية مبكرة لإنتشال البلاد من الشلل السياسى الذى أصابها .

**الأطراف المتصارعة :**

لقد اضطر الرئيس الإيطالى الى الدعوة الى انتخابات مبكرة اضطرارا ، ولم يستطع الانتظار خوفا من انهيار الأوضاع السياسية تماما رغم أن هذه الانتخابات تأتى فى فترة حساسة بالنسبة لإيطاليا التى ترأس الاتحاد الأوروبى فى دورته الحالية . ولكن فى الواقع ليست هذه هى المرة الأولى التى تتولى فيها دولة أوروبية رئاسة الاتحاد وهى تعانى من أوضاع داخلية غير مستقرة ، فمثلا المانيا أقدمت على انتخابات عامة فى منتصف فترة رئاستها للاتحاد عام ١٩٩٤ ، وكذلك فرنسا وانتخاباتها الرئاسية التى تمت فى مايو الماضى ، وهى ترأس الاتحاد ، وأيضا أسبانيا التى نجحت حكومتها فى البقاء فى الحكم بمعجزة بعد أن فقدت أغلبيتها فى البرلمان .

وقد تصرف اليسار الإيطالى هذه المرة بذكاء شديد ، واستطاع أن يضم اليه الحزب الوطنى الديمقراطى (المسيحى سابقا) وتمت بذلك المصالحة التاريخية بين الحزبين التقليديين اللذين حكما البلاد نصف قرن واحد من مقاعد السلطة والآخر من مقاعد المعارضة ، وتحقق أخيرا حلم الزعماء الشيوعيين الإيطاليين وخاصة "أنريكو برلنجر" أشهر زعماء الشيوعية الأوروبية الذى سعى الى هذا الزواج الشيوعى المسيحى فى أعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٨ بمساعدة الدومورو الزعيم اليسارى فى "الحزب الديمقراطى المسيحى" والذى أغتيل عام ١٩٧٨ على يد الألوية الحمراء . وقد إتحد الحزب الشيوعى الإيطالى بشقيه ، الشق الذى طور نفسه وتحول الى "الحزب اليسارى الديمقراطى" والشق الذى رفض أى تغيير وتمسك بالأيديولوجية الماركسية وأطلق على نفسه "الحزب الشيوعى المتجدد" ، وضم التشكيل اليسارى أيضا حزب الخضر وحزب "تطوير إيطاليا" الذى شكله امبرتودينى رئيس الوزارة السابقة ليخوض به الانتخابات . وقد اختار هذا "الإئتلاف اليسارى" اسما جذابا هو "غصن الزيتون" .

وقد استطاع غصن الزيتون أن يسحب البساط من تحت أقدام الائتلاف اليمينى "قطب الحرية" ويحصل على ١٦٧ مقعدا فى مجلس الشيوخ من مجموع ٣١٥ و ٣١٩ مقعدا فى مجلس النواب من مجموع ٦٣٠ ، وهى نتيجة لا تعد انتصارا حاسما ، ولولا الحزب الشيوعى المتجدد الذى حصل على ٨٫٧ من الأصوات لما استطاع ائتلاف اليسار

إن المنافسة الحقيقية لم تكن بين "رومانو برودى" و "سيلفيو برلوسكونى" زعيمى الائتلافين اليسارى واليمينى وانما كانت بين ماسيمو داليما زعيم "الحزب الديمقراطى اليسارى" . والقوة الحقيقية وراء نجاح غصن الزيتون وزعيم الحزب الفاشى "التحالف الوطنى" الذى جاءت نتائجه أقل مما كان متوقعا .

أما موقف "رابطة الشمال" فكان مفاجأة كبرى ، فقد قرر زعيمها امبرتو بوس خوض الانتخابات بمفرده مما اعتبر انتحارا انتخابيا ، ورفض الانضمام الى أى من الائتلافين ، والغريب أن رابطة الشمال قد حصلت على نتائج مبهرة ، مما أثار قلق الدوائر السياسية فى روما . فقد أعلن بوس بكل جرأة عن دستور الشمال ، وأطلق أسم جمهورية بادانيا على المنطقة الشمالية التى تقع على ضفاف نهر البو . وطالب بإقامة الدولة الفيدرالية فى أقرب وقت واتهم اليمين واليسار بأنهما عميلان "لروما اللصة" .

وقد سارع سكالفارو رئيس الجمهورية بتفنيد هذه الأفكار وأعلن أن وحدة ايطاليا غير قابلة للمناقشة ، ودعا برلوسكونى بابا الفاتيكان للتدخل من أجل الحفاظ على الوحدة السياسية والدينية لإيطاليا . وقد حصلت رابطة الشمال على ٥٠ مقعدا فى مجلس النواب و ٢٧ فى مجلس الشيوخ.

وقد كانت البرامج التى وضعها كل من الائتلافين اليسارى واليمينى متشابهة الى حد كبير وتنحصر فى اصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية وعودة الإزدهار الى الدولة الإيطالية وتخفيف الأعباء عن المواطنين وحل مشكلة البطالة التى تفاقمت بشكل يدعو الى القلق . فقد بلغت ١٢٪ من السكان العاملين . أما رابطة الشمال فكان برنامجها مختلفا تماما وقدمت مشروعا لتقسيم ايطاليا الى شمال وجنوب ، ووضعت دستورا للشمال ، واختارت فانتونا عاصمة ومقرا للبرلمان الشمالى .

**اليسار الإيطالى ونصف قرن من الانتظار :**

إن الحقيقة التى لا مهرب منها هى تسيد الاتجاه الشيوعى فى الائتلاف اليسارى "غصن الزيتون" الذى تولى حكم ايطاليا . ولأول مرة استطاع الشيوعيون الوصول الى مقاعد الحكم منذ عام ١٩٤٧ ، رغم قوة الحزب الشيوعى الايطالى ومكانته داخليا وخارجيا ، فقد كان أول حزب شيوعى فى أوروبا يبدى مرونة كبيرة واستعدادا قويا للتخلص من الأنماط الفكرية الجامدة ، فاعترف بالسوق الأوروبية المشتركة وحلف الأطلنطى ، ومع ذلك ظل بعيدا عن الحكم نصف قرن . وقد كان الزعيمان الشيوعيان الشهيران ماسيمو داليما وفالتر فالترونى وراء التخطيط الناجح الذى جاء بالشيوعيين الى الحكم ، وكان اختيار رومانو برودى لزعامة غصن الزيتون اختيارا موفقا للغاية فهو معروف بشخصيته الرصينة والعملية والتى أثبتت براعة فائقة فى مجال الاقتصاد عندما تولى رئاسة المجمع الصناعى الضخم التابع للدولة واستطاع أن يقيله من عثرته المالية وأعاد اليه حيويته الاقتصادية . ولو كان أحد زعماء الحزب الشيوعى قد تولى رئاسة الائتلاف اليسارى لاختلفت النتائج تماما ، فالشعوب قد أصبحت تنفر من الأحزاب الشيوعية مهما غيرت أسماءها بعد أن سقطت الشيوعية فى كل مكان .

وفى الواقع أن برودى قد أثبت ذكاء ووعيا عميقين عند تشكيل حكومته ، وهى الحكومة رقم ٥٥ خلال أقل من خمسين عاما !! وكانت اختياراته موفقة تماما مما يثير الأمل فى قدرة الحكومة اليسارية على مواجهة الحكم الهائل من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التى تنتظرها . فقد استطاع برودى أن يقيم توازنا دقيقا بين الأيديولوجيات المتباينة لأطراف الائتلاف ، فاختار تسعة وزراء من الحزب الشعبى الديمقراطى (الشيوعى سابقا) وأربعة من الحزب الشعبى الديمقراطى (المسيحى سابقا) وثلاثة من حركة دينى الاصلاحية ، وواحدا من حزب الخضر ، وثلاثة من المستقلين .

حقا أن الشيوعيين قد حصلوا على تسع وزارات ، ولكن ليس بينها الوزارات الهامة والحساسة مثل الدفاع والخارجية والعدل والخزانة والموازنة والأشغال ، وقد عوض برودى ذلك بأن عين زعيم الحزب اليسارى نائبا له .

وإذا نظرنا الى الشخصيات التى اختارها لتتولى هذه المناصب الحساسة سنجد أنها تتمتع بالكفاءة العالية جدا والسمعة الطيبة ، مثلا عهد بوزارة الخزانة والموازنة العامة الى كارل تشيامبى محافظ البنك المركزى ورئيس الوزراء السابق ، وأبرع من يستطيع ادارة هاتين الوزارتين اللتين تجتمعان لأول مرة تحت ادارة واحدة . وعهد بوزارة الخارجية الى امبرتو دينى رئيس الوزارة رقم ٥٤ ، والمعروف باتجاهاته الأوروبية ، ولن يدخر وسعا من أجل انضمام ايطاليا الى الوحدة النقدية الأوروبية عام ١٩٩٩ . أما وزارة الأعمال التى تعتبر الوليمة الفاخرة لمتعاطى الفساد ، وحيث تتم الصفقات المشروعة وغير المشروعة ، فقد كلف بها أشهر شخصية ايطالية فى تاريخ ايطاليا الحديث "أنطونيو دى بيترو" القاضى المشهور الذى فجر قضايا الفساد ، وتسبب فى سقوط كبار المسئولين فى الدولة . وقد استقال دى بيترو عام ١٩٩٤ بعد أن هز حكومة برلوسكونى بعنف واتهمه فى قضية فساد لم تثبت ، ولكنها كادت أن تودى به سياسيا . ومما لاشك فيه أن دى بيترو هو أعلم الناس بالأساليب والميكانيزمات التى سمحت للأحزاب السياسية بنهب الأموال العامة واستخدامها فيما لم تخصص من أجله وخارج المنافسة الشريفة .

وحتى إذا نظرنا الى الشخصيات الشيوعية التى اختارها سنجد أنها تتسم بمرونة تامة وتميل كما يقولون الى اللون البمبى أكثر من الأحمر ، مثل جورجيو نابوليتانو الذى تولى وزارة الداخلية ، وقد سبق أن رأس مجلس النواب بنجاح فيما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٤ ، وهى فترة من أصعب وأدق الفترات التى مرت بها ايطاليا ، وعمل طول حياته على دمج الشيوعية الإيطالية فى عائلة الاشتراكية

الأوروبية وانفتاحها على القيم الغربية .

**اليسار الإيطالى والتحديات المنتظرة :**

إن التحديات التى تنتظر اليسار الإيطالى بالغة التعقيد وجديدة تماما على ورثة أشهر حزبين فى إيطاليا . فإيطاليا اليوم ليست هى ايطاليا الأمس ، والعالم اليوم ليس هو عالم الأمس . فقد سقط حائط برلين ولم تعد الدولة الإيطالية هى الساتر الغربى أمام المد الشيوعى على الجانب الشرقى من حلف الأطلنطى ، ولكنها فى نفس الوقت تشكل أهمية بالغة فى قضية استعادة التوازن الأوروبى الذى بدأ مركز الثقل فيه يميل شمالا وشرقا .

وأولى هذه التحديات هو الوضع الاقتصادى الذى كاد أن يصل الى نقطة اللاعودة ، وكيف يمكن اصلاح هذا الوضع بشكل حاسم وليس بطريقة رتق الثوب القديم . وقد استقبلت الدوائر المالية الأوروبية حكومة برودى بترحاب وتفاؤل خاصة بعد تصريحات رئيس الوزراء بالعمل على انضمام الليرة الى الوحدة النقدية الأوروبية عام ١٩٩٩ ، ومما ساعد على ارتياح هذه الدوائر وجود تشامبى عملاق الاقتصاد فى الحكومة الإيطالية الجديدة وأيضا وجود امبرتو دينى الموالى لسياسات الاتحاد الأوروبى على رأس الخارجية الإيطالية .

ونلاحظ بالفعل بوادر انتعاش فى الاقتصاد الإيطالى فقد تدعم موقف الليرة فى مواجهة المارك الألمانى . كما ارتفعت البورصة ارتفاعا ملحوظا ، ورحبت الأسواق المالية بهذه التطورات . وهذا لا يعنى أن الحكومات السابقة التى تعاقبت على ايطاليا كان لها موقف آخر تجاه التزامات ايطاليا الأوروبية ، ولكنها كانت لا تعمر طويلا حتى تستطيع تنفيذ خططها ، وقد وعد برودى باستمرار حكومته خمس سنوات على الأقل وبدأ سلسلة من الاجراءات التقشفية غير مبال بما أثارته من جدل داخل صفوف المعارضة ، وصمم على استمرار النظام الضريبى الذى هوجيم كثيرا بل وسيزداد شدة ، فلابد من تضحيات كبرى لتنقية اقتصاد البلاد .

وفيما يتعلق بمشكلة البطالة التى فشلت فى حلها الحكومات السابقة ، أكد برودى على أهمية التشاور والعمل المتضامن حتى يمكن التصدى لهذه المشكلة ، ووضع خطة اصلاح كامل لظروف العمل فى الجنوب وخلق فرص عمل جديدة وتحسين المرتبات ، ولكنه رفض طلب الشيوعيين بعودة السلم المتحرك للأجور .

تحد كبير آخر ينتظر حكومة برودى وهو كيفية الحفاظ على الوحدة الوطنية للبلاد المهددة بالتفكك نتيجة المطالب الانفصالية للشمال . فى الواقع أن الحزب الشيوعى يعتبر ضمانة ضد هذه المطالب الانفصالية بسبب عقيدته القوية وإحساسه العالى بالدولة وضرورة وحدتها . وقد تصرف برودى بذكاء فى هذا الصدد ، فوعد باصلاحات فيدرالية وادارة ذاتية للمناطق ولكنه فى نفس الوقت أكد أن وحدة الدولة الإيطالية حقيقة ثابتة لن تتغير . ومن دواعى الاطمئنان بالنسبة لهذه المشكلة أن "رابطة الشمال" قد هزمت فى الانتخابات المحلية التى تمت فى منتصف يونية الماضى وبعد نجاحها الساحق فى الانتخابات التشريعية . وتعتبر هذه الهزيمة بمثابة رد من جانب الشعب على المطالب الانفصالية المتطرفة للرابطة ، وخاصة فى مدينة "فانتونا" التى اختارتها عاصمة ومقرا للبرلمان الشمالى .

هل نستطيع أن نقول أن ايطاليا قد انزلقت الى اليسار ؟ كلا فنتيجة المباراة بين الفريقين اليمينى واليسارى شبه متعادلة . ولم يحسم الموقف لصالح اليسار الوسط إلا انضمام الحزب الشيوعى المتشدد الذى حصل على ٨,٧٪ من الأصوات . وقد تعثر "قطب الحرية" بسبب إصرار رابطة الشمال على خوض الانتخابات بمفردها وأيضا بسبب الحزب الفاشى الذى يثير قلق الكثيرين . إذن يمكن أن نقول أن اليمين قد خسر المعركة ، ولكنه لم يخسر الحرب .

لقد غابت الأغلبية المطلقة التى يمكن أن تخلق الزعامة القوية القادرة على قيادة البلاد وعدم وجود هذه الزعامة القوية سيلقى بالبلاد مرة أخرى الى نظام التحالفات والائتلافات الذى ينهار سريعا فى مواجهة أى تحد حقيقى.

حقا أن برودى قد وزن اختياراته لتشكيل وزارته بميزان الذهب ، وحاول ايجاد التوازن المنشود بين الاتجاهات المختلفة داخل الائتلاف اليسارى ، ولكن تباعد أيديولوجيات الأحزاب المكونة لهذا الائتلاف يجعلنا نخشى تكرار مأساة "قطب الحرية" . إن "غصن الزيتون" يتضمن هو الآخر عناصر متنافرة قد تؤدى الى انشقاقات خطيرة . وقد بدأت بالفعل هذه الخلافات فى الظهور ، فنتجد أن برتينوتى زعيم الحزب الشيوعى المتشدد قد أعلن معارضته لبرنامج برودى وطالب بانسحاب ايطاليا من الاتحاد الأوروبى ومن حلف الأطلنطى الذى فقد دوره التاريخى ، كما اختلف الائتلاف الحاكم أيضا بشأن قضايا اجتماعية أخرى كثيرة . فهل سيكتب للحكومة الجديدة عمر أطول من الحكومات السابقة حتى تستطيع أن تعيد الى الدولة الإيطالية وجودها السياسى الذى اضمحل كثيرا ؟ وهل بدأ بالفعل عصر النهضة الإيطالية على يد اليسار ، كما تقول الدوائر السياسية الأوروبية ؟ إن الوقت مازال مبكرا لإصدار مثل هذه الأحكام . والمهم أن ايطاليا تنهج النهج الديمقراطى الحقيقى لأول مرة منذ نصف قرن ، فقد كانت دولة ديمقراطية إسما فقط ، وكما قال الفيلسوف الإيطالى "نربرتو بوبيو" "أن الديمقراطية الإيطالية قد سجنت داخل أسوار حزب واحد لا يتغير فيه سوى بعض تحالفاته" .




# العملية السلمية وخيارات المستقبل السياسى لأيرلندا الشمالية

غادة خضر

يبدء المفاوضات الشاملة فى العاشر من يونيو الماضى بمشاركة تسعة أطراف معنية بالصراع فى أيرلندا الشمالية يأتى على رأسها حكومتى المملكة المتحدة وجمهورية أيرلندا ، تطرح العديد من التساؤلات حول عملية التسوية خاصة فى ظل استبعاد حزب "الشين فين" : الجناح السياسى للجيش الجمهورى الأيرلندى الذى يعد طرف غاية فى الأهمية واحتمالات نجاح العملية السلمية لمشكلة ترجع الى القرن الثانى عشر الميلادى وماهية البدائل المتاحة لمستقبل أيرلندا الشمالية .

من المعروف أن الروابط بين بريطانيا وأيرلندا تعود الى الغزو النورماندى لأيرلندا فى ١١٦٩ ، وما أعقبها من زحف أعداد هائلة من البروتستانت القادمين من اسكتلاندا وانجلترا نحو أيرلندا الشمالية فى أواسط القرن ١٦ وأوائل القرن ١٧ ، حيث بدأت العداوة بينهم وبين السكان الأصليين من الكاثوليك . وفى عام ١٨٠١ تم دمج أيرلندا كلها ببقية أراضى بريطانيا ، وخاض الوطنيون الأيرلنديون حركة تمرد ضد السلطات البريطانية طوال القرن ١٩ ومطلع القرن ٢٠ . وفى عام ١٩١٩ شكل نواب "شين فين" أول برلمان أيرلندى فى دبلن وأقروا اعلان الجمهورية حيث بدأت المفاوضات التى أسفرت عن اعلان "دولة أيرلندا الحرة" عام ١٩٢١ فى ٢٦ مقاطعة - لم تتضمن المقاطعات الست الشمالية المعروفة باسم "اليستر" - ، وتم اعلان جمهورية أيرلندا عام ١٩٤٩ ، ولم تعد تابعة للسيطرة البريطانية إلا أن الصراع لم يحسم واستمرت الاشتباكات المسلحة بين تنظيمات وميلشيات الكاثوليك والبروتستانت فى المقاطعات الست التى تشكل أيرلندا الشمالية .

وبخلاف الجذور التاريخية للمشكلة هناك البعد الدينى الذى يعد رمزا للاختلافات الثقافية بين الطائفتين حيث توجد ظاهرة "الأقلية المزدوجة" ، فالكاثوليك الذين يعدون أقلية فى أيرلندا الشمالية بنسبة ٤٠٪ من تعداد سكان أيرلندا الشمالية يشكلون فى نفس الوقت أغلبية بحوالى ٨٠٪ من تعداد أيرلندا ككل ، وفى المقابل ، فإن البروتستانت الذين يمثلون الأغلبية فى أيرلندا الشمالية بنسبة ٦٠٪ هم أقلية لا تزيد نسبتها عن ٢٠٪ من تعداد سكان جزيرة أيرلندا .

### أولا : العملية السلمية فى أيرلندا الشمالية :

لم يكن من الممكن استمرار العنف السياسى المتبادل فى أيرلندا الشمالية الى ما لا نهاية . لذلك سعت الحكومتان البريطانية والأيرلندية الى إيجاد حل للمشكلة ، وبالفعل عقد اتفاق بينهما فى نوفمبر ١٩٨٥ والذى أتاح امكانية توحيد أيرلندا فى حالة موافقة أغلبية سكان أيرلندا الشمالية ، وهو أمر مستحيل من الناحية العملية نظرا لأن الأغلبية البروتستانتينية (٦٠٪ من سكان أيرلندا الشمالية)

تتمسك بالرابطة الوثيقة مع بريطانيا حتى تحمى مكانتهم وامتيازاتهم . وبرغم عدم تنفيذ بنود الإتفاق ورفض كل من متشددى البروتستانت والكاثوليك فى أيرلندا الشمالية له ، إلا أنه أرسى قاعدة هامة للغاية هى محورية الدور الأيرلندى وضرورة مشاركة جمهورية أيرلندا بفاعلية حتى يتسنى حل الصراع المرير فى أيرلندا الشمالية .

**١ - العوامل التى دفعت تجاه التسوية :**

شهد عقد التسعينات خاصة السنوات الثلاث الأخيرة محاولات حثيثة لتسوية النزاع فى أيرلندا الشمالية ، ويرجع ذلك الى عدة أسباب أهمها :

**أ- أسباب خارجية :**

١- التغيرات التى اجتاحت العالم خاصة ما يتعلق منها بنمو المشاعر القومية والعرقية ، وما نتج عنها من تفكك العديد من الدول مثل انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور ١٥جمهورية مستقلة جديدة ، كما انقسمت تشيكوسلوفاكيا الى جمهورية التشيك ، وأخرى للسلوفاك ، إلا أن أكثر حالات تحلل الدولة شراسة كان فى حالة يوغوسلافيا .

٢- البدء فى تسوية العديد من المشكلات الدولية الخطيرة ، ويأتى على رأسها مشكلة الشرق الأوسط بين اسرائيل والدول العربية ، وعلى وجه الخصوص دول الطوق العربية ، حيث بدأت مسيرة طويلة منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١ ، ومازالت مستمرة حتى الآن ، ذلك بخلاف حل مشكلة العنصرية فى جنوب أفريقيا من خلال مشاركة السلطة بين البيض والأفارقة .

٣- الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لدعم وربما للضغط تجاه عملية السلام فى أيرلندا الشمالية . فمن المعروف أن حوالى ٤٠ مليون أمريكى من أصول أيرلندية يقدمون دعما ماليا وسياسيا للمنظمات الكاثوليكية وعلى رأسها الجيش الجمهورى الأيرلندى وجناحه السياسى (الشين فين) ، والتى تعنى - نحن وحدنا- حيث تجمع تحت ستار استخدامها فى أغراض انسانية !! فضلا عن الاتحاد الأوروبى يدعم الكاثوليك - على الأقل معنويا - والذين يشكلون أغلبية بين مواطنى دولة .

**ب - أسباب داخلية :**

١- استمرار العمليات الإرهابية من جانب الجيش الجمهورى الأيرلندى ووصول الأمور الى حد يعوق سير الحياة اليومية فى أيرلندا الشمالية ، بل وتعداه الى شن هجمات على أرض بريطانيا لعل أخطرها محاولة اغتيال مارجريت تاشتر رئيسة الوزراء السابقة أثناء مؤتمر الحزب فى برايتون، والهجوم الذى وقع على مقر رئاسة الوزراء البريطانية فى داوننج ستريت بالقنابل عام ١٩٩١ .

٢- سعى الحكومة البريطانية برئاسة جون ميجور لتحقيق نصر فى مشكلة تعد من أخطر المشاكل التى تجابه المملكة المتحدة وأكثرها تعقيدا ، ليكون ذلك سندا له فى مواجهة خصومه فى الانتخابات المقرر اجراؤها فى مايو ١٩٩٧ .

**٢ - الخطوات الفعلية للعملية السلمية :**

نتيجة لهذه الأسباب وغيرها عقدت مباحثات بين الحكومتين الأيرلندية والبريطانية أسفرت عن اعلان "داوننج ستريت" بين رئيسى وزراء البلدين فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ . وبخلاف النصوص العامة والكلمات المطاطة ، فلأول مرة أقر الاعلان مبدأ تقرير المصير لشعب أيرلندا ، شمالها وجنوبها ، كما أكدت الحكومة البريطانية أنه "ليس لديها مطامع استراتيجية أو اقتصادية فى أيرلندا الشمالية" ، فضلا عن التزام الحكومتين البريطانية والأيرلندية بقبول (الشين فين) الجناح السياسى للجيش الجمهورى الأيرلندى وأى أحزاب أخرى ديمقراطية كمشاركين شرعيين فى محادثات تضم جميع الأطراف فى حالة الموافقة على "الإنهاء الرائع لاستخدام ودعم العنف المسلح" و "الالتزام بالوسائل السلمية ... والعملية الديمقراطية" ، مع تعهد الحكومة البريطانية بإجراء محادثات مباشرة مع ممثلى "الشين فين" بهدف انهاء العنف .

ومع ذلك لم يحصل الإعلان على تأييد أو موافقة المتشددين فى كلا الجانبين ، حيث رفضه البروتستانت أو الوحدويين لأنه يطرح امكانية توحيد أيرلندا بشطريها الشمالى والجنوبى . وعلى الناحية الأخرى رأى "الشين فين" أن الاعلان غامض ويحتاج الى مزيد من الإيضاحات السياسية والأمنية ، مما يعنى اعتراض الجناح السياسى للجيش الجمهورى على بنود الاعلان .

والواقع أن اعلان "داوننج ستريت" لم يخرج عن الاطار العام لموقف بريطانيا تجاه تسوية الصراع فى أيرلندا الشمالية حيث جعل تغيير وضع أيرلندا الشمالية رهنا بموافقة غالبية سكانها من البروتستانت . تبع إعلان "داوننج ستريت" إعلان الجيش الجمهورى الأيرلندى فى ٣١ أغسطس ١٩٩٤ "وقفا كاملا للعمليات المسلحة" . وفى المقابل أعلنت القيادة العسكرية للاتحاد بين الموالين للتاج البريطانى (CLMC) التى قامت بعمليات مسلحة لا تقل فى خطورتها وخسائرها عن تلك التى يشنها الجيش الجمهورى الأيرلندى، أعلنت وقفا تاما لحملتها شريطة استمرار الجيش الجمهورى الأيرلندى فى وقف اطلاق النار.

ورغم أن اعلان "داوننج ستريت " لم يحظ بالدعم الكافى ناهيك عن القبول من جانب الأطراف المعنية ، إلا أن حكومة ميجور قامت بإجراء محادثات مباشرة مع قادة "الشين فين" من جانب، والتى اتسمت بطابعها الإستكشافى أكثر من كونها مفاوضات جادة ، كذلك استؤنفت المباحثات مع جمهورية أيرلندا من جانب آخر ، والتى أسفرت عن "وثيقة الإطار العام" حيث أعلن عنها فى فبراير ١٩٩٥ ، حيث تناولت أربع نقاط رئيسية هى :

**أ- الترتيبات الداخلية لحكومة أيرلندا الشمالية :**

اقترح أن يتم تشكيل جمعية - تنبثق عنها لجان ادارية تخضع لإشراف هيئة مستشارين تتكون من ثلاثة من

الساسة المنتخبين مباشرة من شعب أيرلندا الشمالية ، وبالتالى فمن المحتمل أن يكون اثنان من الاتحاديين وواحد فقط يمثل القوميين أو الجمهوريين وأن تؤخذ القرارات بالتراضى ، مع ضرورة أن تحظى الهيئة الثلاثية بموافقة الجمعية التشريعية . وتتمتع بسلطات هامة يأتى على رأسها تعيين رؤساء اللجان ، حق الاعتراض على التشريعات التى تتسم بالتمييز والسيطرة على الموارد المالية وتوزيعها بين الإدارات المختلفة .

**ب – العلاقة بين شمال وجنوب أيرلندا :**

فى اطار السعى لربط شمال أيرلندا بجنوبها ، اقترح انشاء جهاز أو مجلس يتكون من رؤساء اللجان الإدارية فى مجلس أيرلندا الشمالية ووزراء الحكومة الأيرلندية . من المتوقع أن يحظى بسلطات تنفيذية استشارية تنسيقية حول المسائل التى تخص تسيير الحياة اليومية فى أيرلندا مثل النقل ، التنمية الصناعية ، الزراعة ، الصيد ، التعليم والطاقة ... الخ .

**جـ – اعادة صياغة الوضع الدستورى لأيرلندا الشمالية فى دساتير أيرلندا وبريطانيا :**

اتفقت دبلن ولندن على ضرورة تعديل واعادة صياغة المواد ٢ و ٣ من الدستور الأيرلندى بما يعكس القبول الكامل لمبدأ تقرير المصير لأيرلندا الشمالية والغاء أى دعاوى إقليمية بجمهورية أيرلندا تجاه أيرلندا الشمالية مع الاعتراف بوجود أمة أيرلندية .

**د – العلاقة بين الحكومتين البريطانية والأيرلندية فيما يخص أيرلندا الشمالية :**

العمل على تطوير الترتيبات المتفق عليها بين البلدين وفقا للاتفاق البريطانى الأيرلندى عام ١٩٨٥ مع تمتع المؤتمر الحكومى للبلدين بدور استشارى تجاه المشاكل المثارة ودور اشرافى نحو عملية انشاء المؤسسات الجديدة فى أيرلندا الشمالية .

ووفقا لهذا الاتفاق استمرت المباحثات المعلنة بين البلدين والمحادثات السرية بين بريطانيا أو أيرلندا وبين الشين فين الجناح السياسى للجيش الجمهورى الأيرلندى مما أظهر بوضوح تباين المواقف والرؤى حول عدد من القضايا الرئيسية أهمها الانتخابات ، نزع أسلحة الميليشيات المسلحة والسجناء أو المعتقلون .

**٣- القضايا الخلافية :**

**أ- قضية نزع أسلحة الفصائل أو الميليشيات المسلحة :**

تصر بريطانيا على نزع سلاح أو تخلى مقاتلى الجيش الجمهورى الأيرلندى عن السلاح ، حيث أعلن رئيس الوزراء جون ميجور "أنه ليس بالإمكان التغاضى عنه" ولا يكفى أن يقدم تنظيم الجيش الجمهورى تعهدا بالتخلى عن السلاح وتسليمه حتى يشارك جناحه السياسى "الشين فين" بزعامة جيرى آدامز فى المحادثات الموسعة – التى تضم كل الأطراف المعنية – لتسوية الصراع ، ويدعم هذا الموقف الأحزاب الاتحادية التى تشكلها الأغلبية البروتستانتينية. يفسر الموقف المشتدد لبريطانيا تجاه هذه المسألة بمحاولتها إرضاء البروتستانت الذين يعولون عليها لحمايتهم ، هذا من ناحية ، وبرغبة بريطانيا فى اتباع استراتيجية تفاوضية تقوم على توسيع المدى الزمنى للمفاوضات بها تضع الجيش الجمهورى الأيرلندى فى محك صعب يجبره على تقديم تنازلات فى المباحثات ، إلا أن هذه الإستراتيجية فشلت فى أعقاب اعلان الجيش الجمهورى الأيرلندى فى ١٩٩٦/٢/٩ أنه أوقف اطلاق النار وقام بعدة عمليات مسلحة بلغت ست عمليات حتى ١٩٩٦/٤/٢ ، مما أرغم بريطانيا على تغيير موقفها . ونادى ميجور بضرورة استئناف وقف اطلاق النار حتى سيمح لجناحه السياسى بدخول المفاوضات السلمية فى العاشر من يونيو .

فى المقابل تطالب "شين فين" ، والتى تعنى (نحن وحدنا) بانسحاب القوات البريطانية من أيرلندا الشمالية وتجريد تنظيم "مقاتلى اليستر الأحرار" الذى يتكون من متطوعين بروتستانت ، هم أيضا من أسلحتهم ، وذلك قبل أن يسلم أسلحته ، وهى الخطوة التى لن يقوم بها إلا بعد التوصل الى تسوية سلمية للصراع الدائر فى أيرلندا الشمالية ، توافق عليها كل الأطراف . ترجع المغالاة فى الموقف الذى يتبناه الجيش الجمهورى الأيرلندى الى ادراكه أن الأسلحة التى يملكها هى أهم ورقة تفاوضية له والتى من خلالها يتمكن من فرض وجوده عبر أكثر من ٢٥ عاما وأجبر بريطانيا على السعى لحل مشكلة أيرلندا الشمالية ، وبالتالى لن يسهل اقناعه بالتخلى عن سنده شبه الوحيد للدخول فى مباحثات لا يمكن التكهن بنتائجها .

ولحل هذه المعضلة وضعت لندن ودبلن صيغة أطلق عليها "التفاوض على مسارين" بحيث يسمح لكل الأحزاب السياسية بالمشاركة بما فيها حزب (شين فين) فى مباحثات مبدئية حول التسوية السياسية مع تشكيل هيئة أو لجنة تختص بمهمة نزع الأسلحة مع اختيار تسمية حيادية لها هى لجنة فك الإرتباط من السلاح . وبالفعل شكلت اللجنة بزعامة السيناتور السابق جورج ميتشيل ، إلا أنها عانت من عقبات عديدة خاصة أن مهمتها صعبة بالفعل وهى نزع سلاح أكثر الميليشيات شبه العسكرية تنظيما فى العالم ، فضلا عن انتشارها ليس فى أيرلندا الشمالية فقط ، بل فى بريطانيا وأيرلندا أيضا ، بالإضافة الى الضمانات التى يطالب بها من عدم استخدام هذه الأسلحة كقرائن إدانة ضدهم فى حالة اخفاق التسوية .

**ب – قضية الانتخابات :**

تبنت الحكومة البريطانية اقتراح إجراء انتخابات فى أيرلندا الشمالية لتشكيل مجلس أو هيئة يشارك ممثليها فى المفاوضات متعددة الأطراف لتسوية الصراع . وعلى الرغم من معارضة القوميين لهذا الاقتراح إلا أن حزب "الشين فين" شارك فى الانتخابات التى جرت فى ٣٠ مايو

المنصرم حيث أظهرت النتائج انقساما حادا بين الكاثوليك والبروتستانت ، وبدا ذلك واضحا فى تصويت الناخبين لصالح الأحزاب الأكثر تشددا والرافضة لتقبل حلول وسط .

وطبقا لذلك حصل حزب اليستر الاتحادى على ٣٠ مقعدا من اجمالى مقاعد الهيئة البالغة ١١٠ مقاعد فى حين حصل الحزب الاشتراكى الديمقراطى على ٢٤ مقعدا ، والحزب الديمقراطى الاتحادى على ٢١ مقعدا ، أما الشين فين فبحصوله على ١٥٫٥٪ من اجمالى الأصوات فقد ضمن ١٧ مقعدا على عكس التوقعات التى أشارت الى عدم حصوله على أكثر من ٨٪ من الأصوات ومع ذلك ل يسمح له بالمشاركة فى المباحثات الشاملة التى أجريت فى العاشر من يونيو الماضى نتيجة الى رفضه تجديد اعلان رسمى لوقف اطلاق النار ، مما يعنى أن أية ترتيبات يتم الاتفاق عليها لن تكون نهائية بسبب غياب فريق سياسى رئيسى غير ممثل .

**جـ - قضية السجناء أو المعتقلين :**

من الملاحظ أن بريطانيا تتعامل بمرونة نسبية مع هذه القضية عن سابقيها حيث يمكن أن توافق على نقل السجناء التابعين للجيش الجمهورى الأيرلندى من السجون البريطانية الى سجون أخرى ، إما فى أيرلندا الشمالية أو فى جمهورية أيرلندا . وقد يتم النظر فى العفو عمن أمضوا نصف المدة المحكوم عليهم بها .

ومن جانبه يطالب الجيش الجمهورى بالإفراج عن جميع المعتقلين قبل البدء فى المحادثات التى تضم كل الأطراف .

**ثانيا : السيناريوهات المستقبلية :**

لايزال الهدف النهائى لعملية التسوية فى أيرلندا الشمالية غير واضح ، فقد تسفر عن إعادة تشكيل هياكل الحكومة فى أيرلندا الشمالية (اليستر) داخل المملكة المتحدة ، أو الوحدة مع أيرلندا ، أو استقلالها وتكوين دولة مستقلة أو تقسيم أيرلندا الشمالية بين بريطانيا وأيرلندا . كما يوجد احتمال أن يستمر الوضع كما هو حادث فى بعض الدول مثل قبرص ، سرى لانكا ، كشمير والبوسنة ، حيث لم يحل الصراع ويتصاعد فى بعض الأحيان .

ويمكن القول أن هناك أربعة خيارات مطروحة تجاه مستقبل أيرلندا الشمالية وهى :

**١- الإندماج الكامل فى المملكة المتحدة :**

يؤيد البروتستانت فى اليستر الوحدة التامة مع بريطانيا لما ستوفره من حماية مباشرة لهم ، فى حين يعارض الكاثوليك فى أيرلندا الشمالية الوحدة مع بريطانيا لتحيزها الواضح تجاه الوحدويين .

ومن المتوقع أن يكون لهذا الخيار تداعيات سلبية وآثار ايجابية فى نفس الوقت ، فمن المؤكد أن الجيش الجمهورى الأيرلندى سيصعد من عملياته المسلحة ضد أهداف مدنية أو عسكرية على حد سواء داخل وخارج أيرلندا الشمالية مما سيترتب عليه اضطرابات وعنف قد لا ينتهى ، هذا من ناحية ، كما أن اندماج أيرلندا الشمالية التام داخل هياكل ومؤسسات صنع القرار فى المملكة المتحدة يضمن للكاثوليك أن يتمتعوا بحرية بكامل حقوقهم السياسية باعتبارهم مواطنين انجليز من ناحية ثانية .

**٢ - الوحدة مع جمهورية أيرلندا**

وحدة أيرلندا الشمالية مع الجنوب - جمهورية أيرلندا سواء فى دولة واحدة ، أو فى اطار نظام فيدرالى . وبطبيعة الحال يرفض البروتستانت أى شكل من الوحدة مع أيرلندا . والجدير بالذكر فى هذا السياق أن جمهورية أيرلندا لا تستطيع توفير الموارد الاقتصادية والعسكرية سواء لاحتواء أو تحمل العنف الذى ستقوم به الميليشيات البروتستانتينية ، مما قد يدخل أيرلندا الشمالية فى فوضى مسلحة .

**٣- استقلال أيرلندا الشمالية وتكوين دولة مستقلة :**

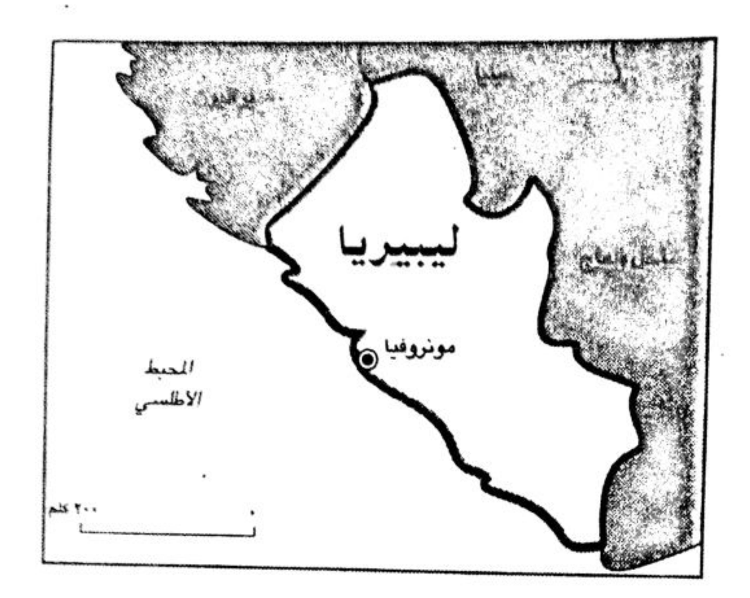
قد يطالب البروتستانت باستقلال أيرلندا الشمالية إذا شعروا بإمكانية تخلى بريطانيا عن دعم موقفهم فى التسوية وتأييد مطالبهم ، وفى هذه الحالة -استقلال أيرلندا الشمالية - سيغادر الكاثوليك هذه الدولة . من الناحية النظرية تتمتع أيرلندا الشمالية بمقومات دولة مستقلة سواء من حيث الأرض أو السكان أكثر مما تحظى به دول أخرى مثل قبرص ولوكسمبورج ، كما ساعدت التغيرات الخارجية كإنهيار الاتحاد السوفيتى وانفصال التشيك عن السلوفاك على تمهيد الطريق لقبول المجتمع الدولى بممارسة أيرلندا الشمالية حقها فى الاستقلال ، كما أن حيازة السلطة الفعلية وممارسة مهام الإدارة مكن أهل البروتستانت من الاضطلاع بمهام الدولة المستقلة وأعبائها . لكن من الناحية الفعلية لم يرضخ الكاثوليك للسيطرة البريطانية المباشرة بكل قوتها . فهل يستكينوا فى دولة تحكمها أغلبية بروتستانتينية مع استبعادهم ؟

**٤- تقسيم أيرلندا الشمالية بين بريطانيا وأيرلندا :**

فتحصل جمهورية أيرلندا على المقاطعات الثلاث ذات الأغلبية الكاثوليكية وهى لوندونديرى ، فرمنجا ، تيرونى ، بينما تظل المقاطعات الثلاث الأخرى ذات الأغلبية البروتستانتينية جزءا من المملكة المتحدة . ويلزم لتنفيذ هذا الخيار موافقة الأغلبية البروتستانتينية التى قد تربط تأييدها لهذا الإقتراح بحدوث تبادل سكانى على نحو ما حدث بين اليونان وتركيا عام ١٩٢٣ ، وبين باكستان والهند فى عام ١٩٤٧ .

يمكن القول أن أكثر الخيارات قبولا وإمكانية للتنفيذ هما بديل الاستقلال أو خيار التقسيم لأن الوحدة مع أى من بريطانيا أو أيرلندا ، ستسبب اضطرابات وأعمال عنف يصعب السيطرة عليها .

# الحرب الأهلية في ليبيريا وإمكانات التسوية السياسية




صلاح سالم

ولدت الدولة الأفريقية حديثة الإستقلال فى النصف الثانى من القرن الحالى فى أزمة حقيقية وليست متوهمة ، وهى أزمة بناء الدولة القومية أو الدولة الأمة . فهى بدأت كتعبير قانونى وفراغ سياسى أى كإطار سياسى داخله العديد من الجماعات المختلفة قبليا ولغويا ودينيا وإقليميا ، والفرد بصفة عامة ولاؤه الأسمى لا يكون للدولة ذاتها بل للجماعات الأولية داخلها ، الأمر الذى يخلق لديها مشكلات عدة أهمها التكامل الإقليمى والتماسك الإجتماعى ، فضلا عن مشكلة التنمية الإقتصادية والتى تمثل قاسما مشتركا لكل البلدان الأفريقية المعاصرة .

وبرغم أن ليبيريا قد سبقت فى إستقلالها غالبية الدول الأفريقية ، إذ كانت فى عام ١٩٥٠ إحدى أربع دول مستقلة فقط مع مصر وإثيوبيا وجنوب أفريقيا ، فإنها الى الآن لم تنج من هذه المشاكل ، بل تزداد حدتها لديها الى الدرجة التى تهدد استقلالها السياسى بقوة ، وتثير احتمالات وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة ، بعد أن بلغ ضحايا الحرب الأهلية بها منذ إندلاعها عام ١٩٨٩ نحو ١٥٠ ألف قتيل ، وإقدام ضعفهم تقريبا على اللجوء السياسى الى دول الجوار الجغرافى لليبيريا وخاصة غانا وسيراليون التى ترفض أحيانا دخولهم اليها ، فيتعرضون للجوع والمرض والهلاك ، وهو المصير نفسه الذى يلاقيه سكان العاصمة مونروفيا من جراء تفس وباء الكوليرا بسبب الحصار المفروض على آلاف المدنيين داخل الثكنات العسكرية بوسط العاصمة والتى تتحصن بداخلها القوات الموالية للقائد المتمرد روزفلت جونسون ، وخاصة فى مركز تدريب باركلى الذى يتحصن فيه نحو ٢٢ ألف جندى ، وذلك بالإضافة الى أكثر من ٦٠ ألفا من المدنيين الذين يجوبون شوارع العاصمة هائمين على وجوههم بلا مأوى أو غذاء ، وهى أرقام ومؤشرات ترسم صورة معبرة لنوع من الدراما السياسية السيئة تستحق التوقف عندها وملاحظتها .

### اولا : جذور الأزمة الليبيرية :

ليبيريا دولة صغيرة مساحتها ٩٨ ألف كم٢ وتعداد سكانها نحو ٣ ملايين نسمة تقريبا ، يتشكلون كعادة دول أفريقيا جنوب الصحراء ، وغربها من تجمعات قبلية تبلغ فى ليبيريا نحو ١٦ قبيلة أكبرها قبيلة الماندنجو المسلمة وهو ما يثير مباشرة أزمة عدم التكامل القومى فى ظل سيطرة الولاء القبلى على الولاء الرسمى للدولة ، وقد تفجرت الأزمة عام ١٩٨٩ عندما قاد المتمرد تشارلز تيلور حرب عصابات ضد الرئيس السابق صموئيل دو ، إنطلاقا من ساحل العاج وبدعم مباشر من منظمات كنسية وتبشيرية ودول أفريقية مجاورة حتى نجح المتمردون فى الإستيلاء على ٩٠٪ من البلاد وقتل الرئيس دو .

وخلال عام ١٩٩٠ وما بعده قامت قوات تيلور تدعمها

قبيلتا "جيو" و "مانو" الوثنيتان بذبح حوالى ٣٥ ألف مسلم وطرد العديد منهم الى البلدان الإسلامية المجاورة وإبادة معظم قبيلة الماندنجو المسلمة ، وهو الأمر الذى دفع المسلمين هناك والبالغين نحو ٣٥٪ من السكان ، مقابل ٢٥٪ من المسيحيين ، و ٤٠٪ من الوثنيين ، الى تشكيل مجلس عسكرى أو جبهة انقاذ مسلمى ليبيريا فى أواخر ١٩٩٠ والتى نجحت بالتدريج فى السيطرة على نحو ٤٠٪ من مساحة ليبيريا الآن ، وهزيمة قوات تيلور ، وهو الأمر الذى دفعه للقبول بخطة السلام رقم (١٣).

فى أغسطس ١٩٩٥ وبعد ثمانية أشهر من المماطلة تحت وطأة تفوق المسلمين هناك ، وتدعو خطة السلام التى تم توقيعها لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية خلال عام من توقيع الإتفاق أى فى أغسطس ١٩٩٦ وعبر فترة انتقالية مدتها عام ، تضطلع خلالها حكومة مؤقتة بمسئولية حكم البلاد مع تشكيل مجلس رئاسى به نائب رئيس مسلم ، وآخر مسيحى ، ورئيس برلمان مسلم ، مع قيام قوات حفظ السلام الأفريقية والتى تنتمى للجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا والبالغ عددها ٢٥٠٠ جندى ، بنزع سلاح الفصائل السبع المتحاربة وأبرزها الجبهة الوطنية الليبيرية بزعامة تشارلز تيلور . وحركة التحرير الليبيرية التى كان يتزعمها روزفلت جونسون ، وجبهة مسلمى ليبيريا بزعامة الحاج كروما حيث ينتمى لهذه الفصائل المتصارعة نحو ٦٠ ألف مقاتل وتبدو عملية نزع اسلاحهم هى أصعب المهام التى تواجهها قوات حفظ السلام الأفريقية منذ بداية عملها فى ليبيريا عام ١٩٩٠ ، وخاصة بعد إنسحاب مراقبى الأمم المتحدة المائة من ليبيريا فى سبتمبر الماضى وإعلان فشلهم فى إيقاف الحرب الأهلية ، وأيضا إتهامات تيلور لقوات حفظ السلام الأفريقية بأنها منحازة للمسلمين ، وأنها قوات غازية بقيادة نيجيريا هدفها سلب ليبيريا ونهبها وإنشاء نظام تابع فيها . وهى الإتهامات التى اتخذت كذريعة لقيام قوات تيلور بمهاجمة قوات حفظ السلام في ديسمبر الماضى بدلا من مساندتها فى أداء عملها وهو الأمر الذى أعاق تنفيذ عملية نزع سلاح الفصائل .

**ثانيا : تفجر الأزمة الحالية :**

وقد تفجرت الأزمة مجددا مع بداية شهر أبريل الماضى ، واتسع نطاق القتال بعد محاولة اعتقال أحد قادة الميليشيات المتصارعة بالقوة المسلحة لإتهامه بالقتل ، وهو روزفلت جونسون زعيم حركة التحرير الليبيرية والعضو الذى كان قد أقيل من المجلس الرئاسى الليبيرى فى فبراير الماضى ، فما لبث القتال الذى بدأ بين انصار جونسون ، والشرطة الليبيرية ، أن اتسع نطاقه ليعم الفصائل المتحاربة جميعا ، ويقوض اتفاق أغسطس للسلام نتيجة عدم التزام أحد الأطراف به وهو جونسون الذى رفض المثول للمحاكمة بتهمة القتل تحت دعوى أن الشرطة الليبيرية منحازة وتابعة لخصمه تشارلز تيلور زعيم الجبهة الوطنية الليبيرية ونائب رئيس المجلس الرئاسى الإنتقالى الحاكم ، والذى أعلن بدوره أن الحكومة المؤقتة لن تتفاوض مع القائد المتمرد جونسون ، ووصفه بأنه "إرهابى" لإحتجازه ٥٠ لبنانيا ، ٢٢ من قوات حفظ السلام الأفريقية . ولذا فهو لن يتفاوض معه ، وطلب أن يسلم نفسه الى السفارة الأمريكية ومقر الأمم المتحدة فى ليبيريا إذا ما أراد إنهاء الأزمة .

وبرغم أن تيلور قد أعلن أنه "يعتزم التشبث بالصبر قدر الإمكان" وأن اتفاق أبوجا فى أغسطس الماضى لايزال واجب التنفيذ ، إلا أن إصرار جونسون على عدم الإنصياع للقانون ، وإصرار تيلور على عدم التفاوض معه وإعلانه بأنه " هو القانون فى ليبيريا" وأنه سيضع حدا للفوضى فى العاصمة مونروفيا بطريقته ، قد أعاق إمكانية نزع سلاح الفصائل ، بل فجر الأزمة مجددا وقوض ليس فقط اتفاق أبوجا الموقع فى أغسطس ١٩٩٥ ، ولكنه أيضا قوض وقف إطلاق النار الذى تم الإتفاق عليه بين الفصائل المتحاربة فى ١٩ أبريل الماضى بوساطة الولايات المتحدة وغانا وزاد من حدة القتال فى ليبيريا بين قوات جونسون من ناحية ، وقوات تيلور ، والحاج كروما نائبا رئيس مجلس الدولة من ناحية أخرى الأمر الذى أعاد ذكريات الوضع فى الصومال حيث تؤكد وسائل الإعلام العالمية التى تنقل مشاهد الفوضى والعبث والهلع على مسرح العمليات هناك الضرورة الملحة للتدخل الدولى الحاسم وخاصة مع ثبوت فشل قوات حفظ السلام الأفريقية ورفض تيلور التعامل معها واتهامها المستمر بالإنحياز لبعض الأطراف ضد الأخرى وارتكاب تجاوزات ضدها فى ظل هيمنة نيجيريا على هذه القوات وزيادة جنودها المشاركين فيها الى ثمانية آلاف جندى مع بداية هذا العام ، وهى الدوافع التى جعلت نيجيريا تبدى نوعا من الحذر تجاه الأزمة الأخيرة والمتفجرة منذ أبريل الماضى حيث أعلن "توم أكيمى" وزير خارجيتها أن بلاده سوف تبحث ، وربما تقوم بسحب قواتها البالغ عددها نحو ٨ آلاف جندى ضمن قوات حفظ السلام فى ليبيريا وهو ما دفع وكالة رويتر للقول بأن تيلور "لن يستطيع انتشال ليبيريا من هذه الفوضى بدون دعم سياسى ومالى من المجتمع الدولى".

**ثالثا : امكانية التدخل الدولى فى ليبيريا :**

ونقصد به الأمم المتحدة من جهة والولايات المتحدة غالبا من جهة أخرى ، وبالنسبة للأمم المتحدة يبدو أنها غير راغبة فى التدخل لحسم الأزمة الليبيرية نتيجة إحباطاتها فى الصومال وروانذا وبوروندى ، وعدم حماسها شبه التقليدى للتدخل فى أفريقيا ، وهو ما أدى لإنسحاب مراقبيها المائة من ليبيريا بعد قيام العناصر الليبيرية بسرقة مكاتبها فى مونروفيا العاصمة . ويأتى ذلك فى الوقت الذى تصاعدت فيه النداءات الدولية التى تطالب المجتمع الدولى بالتدخل لوقف نزيف الحرب الطاحنة الى الحد الذى أعلن معه جيمس جوناه مبعوث الأمم المتحدة الخاص بليبيريا أنه تلقى نداءات استغاثة من الليبيريين تطالب المنظمة الدولية بالتدخل لوضع ليبيريا تحت إدارتها كملاذ يبدو وحيدا للخروج من الأزمة الراهنة ، وهو الاتجاه الذى يرفضه تيلور تماما ، ويحاول إيجاد حل وطنى من خلال وقف إطلاق النار وانسحاب كافة الفصائل المتصارعة

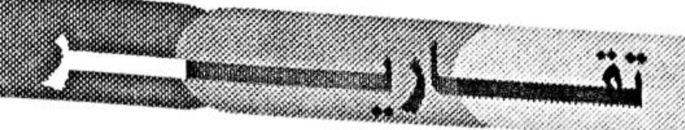
من العاصمة ، وهو من أجل دعم الحل الوطني قد وافق في مايو الماضي على عدة مقترحات عرضها وزراء خارجية دول غرب أفريقيا في اجتماعهم بأكرا لتسوية الأزمة ، ولكن سلوكه هذا يبدو غير جدى ويهدف فقط لتعويق اقتراح وضع البلاد تحت إدارة الأمم المتحدة ، فهو قد استمر طويلا برفض أى جهد أفريقي سياسي أو عسكري ، مما يجعل سلوكه الأخير أقرب الى المناورة .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، فلم تبد اهتماما يذكر بالحرب في ليبيريا منذ بدايتها عام ١٩٨٩ وحتى العام الحالي رغم أن السيناتور إدوارد كيندى في إحدى جلسات الكونجرس عام ١٩٩٠ قد وصفها بأنها "أسوأ المآسي الإنسانية الطارئة والمهملة في العالم اليوم" ، غير أن الولايات المتحدة وجدت نفسها في أبريل الماضي طرفا معنيا بالصراع عندما إصطدمت قوات المارينز بعناصر من قوات جونسون كانت قد هاجمت مقر السفارة الأمريكية حيث سقط خلال الإشتباكات ثلاثة ليبيريين ، وكان الحادث بمثابة تحول في الموقف الأمريكي حيث دفعت الولايات المتحدة بتعزيزات عسكرية قوامها ٣ آلاف جندى من مشاه البحرية وعدة قطع بحرية قبالة سواحل مونروفيا . وقد عزز من أهمية التحركات العسكرية الأمريكية فشل المبعوث الأمريكي جورج موسى في الإجتماع مع تشارلز تيلور أو حليفه الحاج كروما ، وذلك في ضوء اتهام تيلور للولايات المتحدة بالعمل على تصفيته ، وهو ما يثير من جديد خبرة التدخل الأمريكي في الصومال ، والعداء الأمريكي للجنرال محمد فارح عيديد ، ويعوق فعالية التدخل الأمريكي الدبلوماسية الى حد بعيد ، وهو ما دفع الأعضاء السود في الكونجرس الأمريكي للمطالبة بإرسال قوات حفظ سلام دولية بصورة عاجلة لإعادة الإستقرار في ليبيريا لأنه لا يمكن الإعتماد على قوات حفظ السلام الأفريقية التي تهيمن عليها نيجيريا ، ويجب وضعها أيضا تحت قيادة الأمم المتحدة ، وهو ما لم يتم حتى الآن ، وتستمر الحاجة اليه فعلا للخروج من هذه الأزمة الطاحنة .

**خاتمة : إمكانات الخروج من المأزق الليبيرى :**

ضمن اتفاقيات السلام الثلاثة عشر والتي فشلت تباعا ، كان إتفاق ابيوجا في أغسطس الماضي هو الأبرز ، والأقرب الى النجاح ، وبرغم هذا أثبت عام ١٩٩٦ صعوبة تنفيذه ، وتأتي الصعوبة الحقيقية في حالة عدم الثقة التي سيطرت على جميع الفصائل المتحاربة السبع في ليبيريا . ففي ضوء حالة عدم الثقة يصعب نزع سلاح قوات هذه الفصائل البالغ نحو ستين ألفا ، خاصة وأن هذه الفصائل أصبحت منقسمة في داخلها الى فصائل وجماعات فرعية قد لا تكون بالضرورة تحت سيطرة زعيم الجماعة الرئيسية الموقع على الإتفاق بشكل كامل ، وتمتد حالة عدم الثقة الى العلاقة بين قوات حفظ السلام الأفريقية ، وخاصة أغلبيتها النيجيرية ، وقوات هذه الفصائل وخاصة قوات تيلور الذى يتهمها بالإنحياز ، وتصل حالة عدم الثقة الى أقصاها في اتهامات تيلور للولايات المتحدة بالإنحياز السياسي ضده ، والعمل على تصفيته عسكريا ، مما يعوق الدور السياسي للولايات المتحدة الى حد بعيد .

وفي ظل حالة إنعدام الثقة هذه ، وفي ضوء أهمية الحل السياسي للأزمة الليبيرية ، يبقى المخرج الأساسي هو تشكيل قوات حفظ سلام دولية تحت قيادة الأمم المتحدة نفسها ، على أن يكون عدد هذه القوات كافيا لنزع أسلحة الفصائل المتصارعة ، ومجهزة تماما للنجاح في مهمتها ، فحجم هذه القوات الكبير ، وتجهيزاتها الحديثة يظهرها بمظهر القادر على أداء مهمته ، وخضوعها الكامل للأمم المتحدة يمنحها غطاء الحياد ويحقق لها نوعا من الثقة ، من جانب الفصائل المتحاربة ، بما يمكنها من أداء مهمتها ، وخاصة أنها سوف تبدأ عمليا من إطار سياسي واضح ، وهو اتفاق سلام إبيوجا الذى يشكل مرجعية لعملها ، أما دون هذا التدخل الدولي الحاسم فتبدو الأزمة الطاحنة مرشحة للإستمرار .






# الهجرة الدولية للعمالة الآثار والمستقبل

أحمد خليل الضبع

يكتسب موضوع الهجرة الدولية أهمية متزايدة فى الأوساط الأكاديمية والسياسية العالمية . فقد اتسعت الهجرة الدولية بشكل هائل خلال العقود الماضية حيث شكلت أنماطا عديدة معقدة فى العالم أجمع سواء تنقلات الشعوب داخليا ضمن المنطقة الواحدة أو دوليا إلى خارج الحدود . وتؤكد الاحصاءات أن القرن العشرين شهد أكبر حركة للهجرة الدولية بجميع أنواعها الى مناطق العالم المختلفة . لكن بالرغم من أنها أصبحت إحدى السمات الديموغرافية الرئيسية التى اصطبغت بها بعض المناطق فى العالم بالاضافة لتعدد النماذج التى تعالج ظاهرة الهجرة فى النظرية الاقتصادية ، إلا أن هناك عوامل حالت دون نمو مقوم نظرى متماسك للهجرة الدولية فى حقل الديمقوغرافيا المنهجية .

ومهما كانت النظريات المتبعة فالحقيقة هى أن هناك عددا من الدوافع وراءها سواء كان ذلك لتأمين دخل أعلى للفرد أو إستخدام أفضل للموارد أو من أجل التجارة أو التعليم أو الأمن أو فى بعض الاحيان بسبب الحروب والكوارث الطبيعية .

تمثل الهجرة الدولية من أجل العمل ظاهرة متزايدة الدلالة فى عالم اليوم ، بل يرى البعض أنه من المستحيل تقدير آفاق المستقبل للتنمية فى العالم دون اعتبار سوق العمل فى العالم ، اذ تعد حجم تدفقات القوى العاملة وخصائصها وتوقيتاتها عوامل حاسمة فى ذلك الشأن . فقد زادت الهجرة الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، إذ باتت مدفوعة بالتجارة والتطور الرأسمالى وتطور وسائل النقل والاتصال أكثر من كونها ناجمة عن الكوارث والحروب . فخلال القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر انتقل الملايين من الأوروبيين والأفريقيين المستبعدين عبر المحيط الأطلسى الى الأمريكتين واستراليا ونيوزيلندا ، ثم ظهرت حديثا هجرات داخل القارة الآسيوية والى دول غرب أوروبا وكذلك الى البلدان العربية المصدرة للنفط .

ورغم قلق الدول المتقدمة من تزايد عدد المهاجرين اليها من دول العالم الثالث ، الا أن مؤشرات حركة الهجرة الدولية تدل على أن الهجرة بين الدول النامية أكبر بكثير من حركة الهجرة من الدول الفقيرة الى الدول الغنية . بل إن عددا من دول الجنوب فى العالم مثل باكستان وأوغندا تستقبل اعدادا من المهاجرين والمشردين تفوق ما تستقبله الولايات المتحدة منهم .

## ابعاد ظاهرة الهجرة :

تفخر ظاهرة الهجرة موضوعات عديدة مثل الهجرة غير المشروعة والهجرة العائدة وهجرة البدو والهجرة الدائرية

واللاجئين وهجرة العقول والهجرات المؤقتة والدائمة . لكن أهم تلك الموضوعات هى الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية للهجرة على كل من البلدان الموفدة والمستقبلة للعمالة والتى تشمل قضايا بشأن تكيف المهاجرين على الأوضاع الجديدة ، والتغير فى أسلوب الحياة ، والقيم ، والمعايير والعلاقات الأسرية ، ودور المرأة والاتجاهات التربوية والسيكولوجية .

**الأثر على البلدان المرسلة :**

بالنسبة للأثر على البلدان المرسلة للعمالة فقد ترتب على الهجرة العمالية عدد من النتائج أهمها :

- تدفق التحويلات التى لا تزيد فقط من حصيلة النقد الاجنبى بل توفر أيضا المدخرات الاضافية وتكوين رأس المال . وهو ما يسهم فى اصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات .وتمثل التحويلات لبعض البلدان نسبة كبيرة من الناتج القومى الاجمالى بين ١٠ . ٥٠٪ فى الأردن والضفة الغربية وغزة . وقد تصل نسبة التحويلات الى الصادرات لأرقام عالية تبلغ من ٢٥ - ٥٠٪ . وذلك لأن الفروق فى الأجور الدولية جد كبيرة فإن المبالغ المحولة هى عادة أضعاف ما كان المهاجرون يمكن أن يكسبوه فى مواطنهم .

- ولا يمكن النظر الى هده النتيجة على أنها تشكل مكسبا أو خسارة اقتصادية الا من خلال التعرف على حجم ونوع واتجاهات هده التحويلات واستخداماتها سواء فى الاستثمار أو الاستهلاك. فعلى الجانب الآخر فإن التحويلات تنزع للانخفاض عندما يندمج المهاجرون فى البلد المضيف ، بالاضافة الى أن هذه التحويلات قد تؤدى الى تأثير معقد على التفاوت فى توزيع الدخول ، بل وغالبا ما تؤدى تلك التحويلات الى زيادة الانفاق على السلع الاستهلاكية مما يترتب عليه ارتفاع فى معدلات التضخم .

- نقص نسبة البطالة المحلية سواء عن طريق تصدير فائض العمالة أو عن طريق تعزيز الطلب عليها بفضل التحويلات وزيادة الاستثمارات الناجمة عن تلك التحويلات .

لكنها قد تؤدى الى بعض الآثار السلبية على سوق العمل المحلية أهمها :

١ - حرمان الدولة المرسلة من قطف ثمار الاستثمار البشرى فى التعليم والتدريب .

٢ - ندرة الأيدى العاملة فى بعض القطاعات وكذلك عدم توازن الأجور بين التخصصات المختلفة .

٣ - خسائر فى الانتاج نتيجة سحب عدد من العمال المهرة عند الحد الحرج أو سحب عدد من العمال نصف المهرة وهم فى فترة التدريب .

٤ - الخسائر الكبيرة الناجمة عن هجرة العقول . فقد أشار تقرير الأمم المتحدة عام ١٩٧٧ إلى أن الدول المتقدمة اجتذبت فى فترة الستينيات وحتى عام ١٩٧٢ حوالى ٣٠٠ الف عالم ومهندس وجراح من الدول الفقيرة وبالذات من الهند والفلبين . وذلك لعدم مناسبة العمل المسند للفرد مع تخصصه أو عدم وجود فرص عمل كافية أو عدم توافر المناخ العلمى المناسب .

- قد تشكل العمالة المهاجرة فى الخارج (بصفة خاصة العمالة الدائمة) جماعات ضغط لخدمة مصالح الدولة الأم ، وأبرز مثال على ذلك اللوبى اليهودى فى أمريكا . لكن قد يترتب على تلك الهجرة بعض المشاكل للدولة المرسلة خاصة عند قيام بعض الجاليات المهاجرة بمساعدة جماعات أخرى معادية للنظام السياسى فى دولهم الأصلية عبر المشاركة عن طريق الدعاية والمال وأشياء أخرى .

**الأثر على الدول المستقبلة :**

اما بالنسبة للأثر على الدول المتسوردة للعمالة فهى بالطبع ذات أثر مزدوج ، فعادة ما يكون المهاجرون أكثر انتاجية ويقللون من تكاليف العمل فى البلد المضيف خاصة اذا ما كان المهاجرون من اصحاب الكفاءات النادرة . وقد تكون المكاسب الاجتماعية التى تعود على عمال البلد المضيف أكبر مما يمكن عندما يجلب المهاجرون خصائص تكمل المزيج الوطنى الفعلى من المهارات ، كذلك يهاجر العمال على نحو متزايد لشغل الوظائف اليدوية غير الماهرة التى يحاول العمال من أبناء البلاد تفاديها ، وربما يمثل هذا النوع من الهجرة ما يصل الى ٧٠٪ من التدفقات فى الآونة الأخيرة ، وغالبا ما يشغل هؤلاء المهاجرون وظائف كانت ستختفى لولا وجودهم ، بل ويخلقون وظائف لابناء البلاد . فانتاج زيت النخيل والمطاط فى ماليزيا ربما لم يكن ليبقى لولا العمال الاندونيسيون ، وهو ما يحول دون اختفاء انتاج تلك السلع من جهة منافسة المنتجين نوى التكلفة الأدنى .

وعلى الجانب الآخر فقد يترتب على الهجرة بعض الآثار السلبية ، فقد تؤدى الى تفاقم صعوبات فرص التوظف المحلى والتى لا يتسبب المهاجرون فيها بالضرورة . بل يتوقف مدى تأثيره فى المدى القصير إلى المتوسط على ما إذا كانت مهارات المهاجرين تكمل أم تحل محل مهارات العمال من أبناء البلاد ومهارات من لم يستفدوا من الأوضاع الجديدة ، وكذلك فقد يترتب عليها انحرافات فى توزيع الدخل . وتفسر الهجرة حوالى ٣٠٪ من ارتفاع التفاوت فى الأجور فى الولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين . وأضف إى ذلك ما تؤدى اليه من خلل سكانى ومشاكل اجتماعية مثل مشاكل الأتراك فى المانيا والجزائريين فى فرنسا والكوريين فى كندا . وهذا الى جانب الآثار الاقتصادية وأهمها الخسارة الكبيرة للمهارات النوعية فى العمل نتيجة الاعتماد على عمالة قصيرة الأجل لا تشجع على الاستثمار فى رأس المال البشرى . وأخيرا فقد تؤدى تحويلاتهم للخارج الى اختلال ميزان مدفوعات الدولة المضيفة .

### تنظيم الهجرة:

أصبح موضوع تنظيم الهجرة وتخفيض نسبتها أو وقفها تماما منذ عام ١٩٨٤ موضوعا سياسيا رئيسيا تتنافس عليه الأحزاب السياسية الرئيسية فى العالم وخاصة فى أوروبا الغربية . وأصبح نجاح الحزب مرهونا بقدرته على منع الهجرات أو خفضها بنسبة كبيرة . بل لم تعدد قضية الهجرة قضية شخصية أو تتعلق بالبلد ذاته فقط ولكن أصبحت من الموضوعات الهامة التى تطرح على جدول أعمال المؤتمرات الاقتصادية والسياسية الدولية .

ويكتسب أيضا موضوع الهجرة أهمية من الآثار المترتبة عليها خاصة وأنها أقوى بكثير من آثار التجارة . وذلك لأن المهاجرين يستطيعون الدخول للقطاعات غير الداخلة فى التجارة ، كذلك فإن الضغط الذى احدثه المهاجرون على القسم غير الماهر من سوق العمل فى الدول الصناعية مماثل الضغط الذى أحدثته تجارتها مع الدول النامية . إلى جانب بعض الاعتبارات الاقتصادية التى تجعل الهجرة مختلفة عن التجارة، فبعض المهاجرين قد يلتمسون زيادة دخلهم عن طريق الانتقال حتى إن لم يعودوا أكثر إنتاجا فى البلد المضيف عنه فى بلدهم الأصلى .

وقد تزايد الإهتمام بوضع القوانين والضوابط اللازمة لحماية المهاجرين ، وفى هذا الاطار قامت بعض الدول المتقدمة بتطوير وعمل بعض البرامج الخاصة بتوفير الحماية والأمان للمهاجرين وذلك بإنشاء بعض المراكز الخاصة بالاشراف على تنظيم الهجرة ، وانشاء منظمة دولية لحماية حقوق العمال المهاجرين فى غرب اوروبا فى بداية الستينيات ثم فى افريقيا وأمريكا اللاتينية عام ١٩٦٩ ، كذلك عقد عدد من المؤتمرات الدولية لحماية كافة العمال المهاجرين كان آخرها عام ١٩٩٠ . إلا أن هذا لا يعنى ترحيبا بالهجرة بصورة تامة بل يسود الخوف فى البلدان الصناعية من أن مغانم دولة الرفاهية معرضة للمخاطرة . وذلك ان تفشى الفقر الدولى وانخفاض تكاليف النقل والمواصلات يعنى أن قدرة العمال على التحرك بحرية قد تؤدى الى هجرات كبيرة إلى البلدان الغنية ، مما ينتج عنه إختلالات إجتماعية كبيرة وتكون هذه التأثيرات أكبر كثيرا من تلك الناجمة عن التجارة المفتوحة ، وستكون عمليات اعادة التوزيع المطلوبة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعى ضخمة ومكلفة .

وتتبع الدول المستقبلة عدة طرق للحد من الهجرات فقد كانت كل من البلدان الصناعية تقبل المهاجرين بصورة انتقائية ، مستخدمة أدوات تتراوح من قيود التأشيرات والضوابط على الحدود إلى المعايير التشريعية للقبول ( السن والثروة والتعليم والأصل والوطن والروابط الأسرية ) ، إضافة الى قيام بعض الدول المستوردة للعمالة بإقامة نوع من التوازن السكانى عن طريق محاولات مثل إحلال العمالة الوطنية ( عمليات السعودة والتكويت والتعمين فى كل من السعودية والكويت وعمان ) ، وتنويع جنسيات المغتربين ، والاعتماد على عمالة قصيرة الأجل ، وذلك بفرض رسوم سنوية كبيرة على المهاجرين حسب جنسية العامل والقطاع الذى يعمل فيه ورفع تكاليف تجديد تصاريح العمل .

وتشير الدلائل الى ان هذه السياسة كانت ناجحة فى الحد من قدوم أسر العاملين وكذلك العاملين ذوى المهارات المتدنية وهو ما ترتب عليه زيادة الانتاجية وتسهيل الادارة فى بعض الأحيان، لكن سياسات تقييد الهجرة قد تكون سياسات خداعة بعض الأحيان ، وذلك لأن فرض القيود قد يخلق ربح الندرة الذى يشجع على التدفقات غير المشروعة . فحسبما أفادت دراسة لمكتب العمل الدولى فقد إزداد معدل الهجرة السرية فى العالم، ويوجد فى الولايات المتحدة وحدها أكبر عدد من المهاجرين بصورة غير شرعية فى وضع محفوف بمخاطر لأقصى حد لانه يمكن ترحيلهم فى أى وقت . فهم لا يحملون تصريحا للعمل أو تصريحا بالاقامة أو فى بعض الأحيان جواز سفر . وكذلك يتجمعون فى أحياء منعزلة مثل ديترويت وبرلين وهارد سفيلد وساوباولو ومرسيليا ، وهو ما يخلق دافعا لاستغلالهم فى أعمال يتلقون عنها أجور بسيطة أو تتميز بالتفاهة أو تنطوى على الخطر .

### عدد العمالة المهاجرة:

لقد بذلت جهود دولية واقليمية مع مطلع الثمانينات وذلك تحت إشراف لجنة الهجرة بجنيف لاعادة ٥٠٠ ألفا من العلماء والفنين والمثقفين من دول العالم الثالث والذين يعيشون فى الدول الغربية الى أوطانهم . وذلك بعد النجاح الذى أحرزته اللجنة بإعادة ٣ آلاف من مفكرى وخبراء دول أمريكا اللاتينية الى بلادهم . وقد استمرت تلك الجهود بمساعدة الحكومات الغربية التى سعت لاقناع بعض المهاجرين بالعودة سواء بتقديم مساعدات مادية للمهاجرين العائدين ، أو عن طريق ترتيبات ثنائية مع مسئولى البلد الأصلى لكن تلك الجهود فشلت نظرا لحساسية تلك القضية على العلاقات الثنائية وكذلك لرغبة الدول المتقدمة فى إعادة العمال نصف المهرة . الا أن الأمل فى عودة هؤلاء المهاجرين معقود على تحسين الظروف فى الوطن الأم .

وبالنسبة لأثر عودة هؤلاء المهاجرين الى أوطانهم الأصلية قد يكون ايجابيا اذا ما جلب المهاجرون معهم مدخراتهم المتراكمة وخبراتهم المكتسبة . فعلى سبيل المثال كان العائدون الهنود من وادى السليكون والمناطق المماثلة فى الولايات المتحدة القوة الرئيسية وراء نمو صناعة برامج الكمبيوتر الجاهزة فى الهند ، وقد تكون سلبية عندما يترتب على تلك العودة ضغوط على سوق العمل تؤدى لزيادة نسبة البطالة .

### مستقبل الهجرة الدولية:

بالرغم من أن فرص الهجرة من دول العالم الثالث إلى اوروبا وأمريكا أخذت فى التراجع إلا أن الدول الصناعية وخاصة بعض الدول الصناعية الجديدة ستظل دوما بحاجة

متجددة الى نسبة من هؤلاء العمال المهاجرين. ولكن مع تغير نمط العمل المطلوب فى البلدان المستوردة الى التركيز على العمالة الأكثرة مهارة . وذلك لأن عددا كبيرا من الدول الفنية قدأوشك على الانتهاء من مرحلة وضع البنية التحتية ( والتى كانت تستوعب قدر كبير من العمال غير المهرة ) ، بالاضافة الى أن ارتفاع نسبة الزيادة السكانية فى الدول النامية خاصة يبعث على التنبؤ بضغوط ضخمة للهجرة خلال الأربعين سنة القادمة . فقد توقع تقرير للأمم المتحدة أن يصل عدد المهاجرين فى العالم إلى ١٠٠ مليون مهاجر عام ٢٠٠٠ .

لكن المؤكد هو أن مستقبل الهجرة الدولية للعمالة هو وثيق الارتباط بعدد من المتغيرات سواء المرتبطة بالدولة المستقبلة أو المرسلة أو المناخ الاقتصادى والسياسى العالمى . وسيتوقف تطورها فى المستقبل تحديدا على عدد من المتغيرات أهمها .

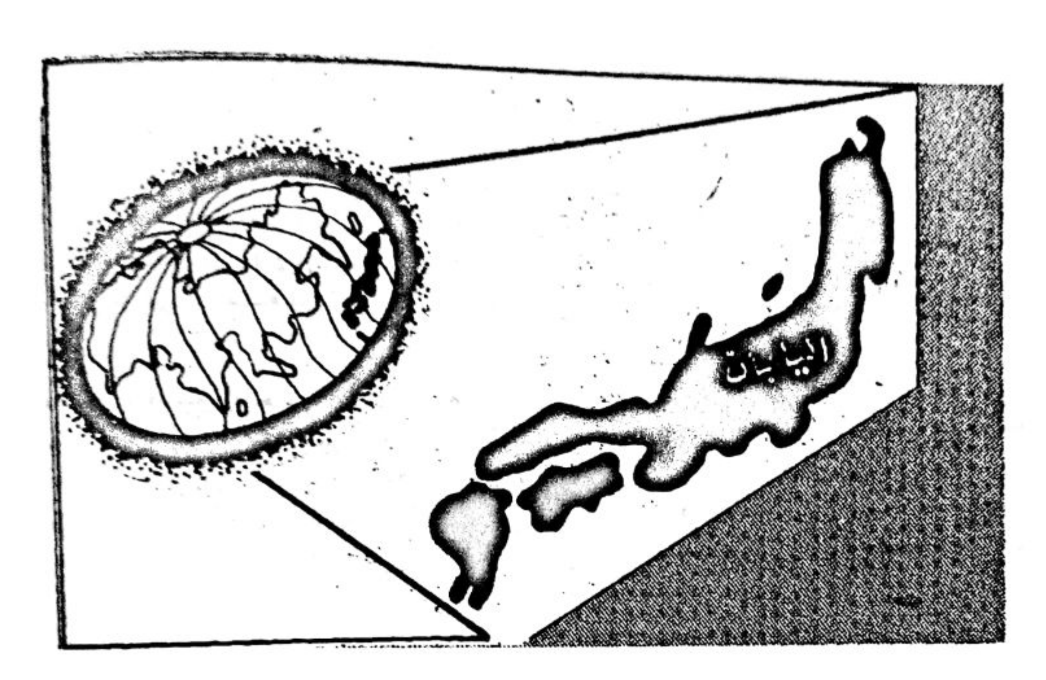
– مدى إتساع أو ضيق الفجوة الاقتصادية بين الدول الفنية المستقبلة للعمالة والدول الفقيرة المصدرة لها . وهو ما يرتبط بتدفق الاستثمارات العالمية واتجاهاتها على الدول المرسلة وفرص العمل التى توفرها فيها ، بالاضافة لقدرة تلك الدول على تصدير سلعها فقد تلجأ تلك الدول الى تصدير عمالتها عندما تفشل فى تصدير السلع والخدمات .

– مدى قدرة الدول المصدرة للعمالة عن إقناع الدول المستوردة بوجهة نظرها الخاصة بضرورة تحديد انتقال العمالة على غرار ما تم بالنسبة للسلع والخدمات فى اطار الجات سواء كان ذلك عن طريق الاتفاقات الثنائية مثلما تفعل فيتنام اليوم مع كوريا الجنوبية وتايوان ، وكذلك دول الشمال افريقيا مع الاتحاد الاوروبى لتخفيف قيود هجرة عمالتها لتلك الدول ، أو من خلال اتفاقات دولية يتم بمقتضاها تشجيع تدفق الاستثمارات والمعونات على الدول المرسلة لخلق فرص عمل لها ، وتستند الدول المرسلة الى حجج تاريخية أهمها أن حوالى ٦٠ – ٧٠ مليون أوروبى قد هاجروا فى القرن الماضى الى قارات جديدة دون أدنى عوائق .

وبالرغم من الأهمية البالغة لظاهرة الهجرة الدولية على مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية إلا ان تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٥ يرى أنه من غير المرجح انه تصبح فى أهمية تحركات التجارة ورأس المال كشكل للتفاعل الاقتصادى بين البلدان الصناعية والنامية .



# "جدل الأمن" اليابانى الأمريكى




نزيرة الأفندى

التقت الآراء على الأهمية العسكرية التى تمثلها قاعدة "أوكيناوا" اليابانية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية .

كما اتفقت ذات الآراء على أن الاضطرابات التى شهدتها الجزيرة فى شهر سبتمبر ١٩٩٥ ، نتيجة حادثة الاعتداء على إحدى التلميذات من جانب ثلاثة من جنود البحرية الأمريكية ستكون لها نتائج سلبية على هذا الوجود الأمريكى ، فى ظل تعاظم الشعور المعادى لهذا الوجود ، داخل الجزيرة بصفة أساسية ، والى حد ما بالنسبة للمعاهدة الأمنية الأمريكية اليابانية بصفة عامة .

إلا أن الآراء اختلفت وتباينت عن بعضها البعض ، فى مجال تقدير المدى الذى يمكن السير فيه ، من أجل إعادة النظر فى اتفاقية الأمن المتبادل الموقعة بين الجانبين . وكذلك اختلفت الآراء حول تقييم الإعلان الخاص بعزم الولايات المتحدة على إعادة إنتشار قواتها فى الجزيرة اليابانية ، من خلال إغلاق قاعدة "فوتنما" فى غضون فترة تتراوح بين خمسة وسبعة أعوام .

وإذا أخذنا بالتطورات والأحداث ممثلة فى الإعلان عن تعديل أماكن انتشار القوات الأمريكية فى اليابان ، وباستعراض النقاط الأساسية للإتفاق الذى أعلن قبل زيارة الرئيس الأمريكى لطوكيو فى منتصف أبريل ١٩٩٦ ، فسوف نتعرف على الأسباب التى أدت الى تباين الآراء وإختلافها إزاءه ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار طبيعة التطورات التى شهدتها منطقة جنوب شرقى آسيا ، والتوترات التى شهدتها منطقة الحدود فيما بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية إضافة الى الحساسية المتزايدة تجاه التحركات الصينية فى منطقة المضايق بالقرب من جزيرة "تايوان" ، وأخيرا المنازعات الإقليمية حول بعض الجزر .

**أولا** : فيما يتعلق بالنقاط الأساسية للإتفاق ، سوف نجد أنه أبرز تطور تشهده العلاقات الأمريكية اليابانية ، منذ أعلنت واشنطن في عام ١٩٧٢ ، تخليها عن السيطرة على جزيرة "أوكيناوا" ، ثم الإعلان المشترك فى عام ١٩٧٨ والخاص بالخطوط العامة للتعاون فيما بين الجانبين فى مجال السياسات الدفاعية .

**ثانيا** : تأخذ العلاقات الأمريكية اليابانية فى مجال السياسة الدفاعية ، اتجاها مخالفا لمسار العلاقات الأمريكية الأوروبية . فبينما خمدت نيران الحرب الباردة بانهيار الإتحاد السوفيتى وتفتيته ، إضافة الى إنفراط عقد تحالف وارسو ودول شرق أوروبا ، سوف نجد أن العلاقات بين الحليفين الأمريكى والآسيوى ، خطت خطوات ايجابية فى مجال دعم السياسة الدفاعية . حيث عكس الإتفاق مزيدا من المشاركة والدعم اليابانى للقوات الأمريكية فى وقت السلم ، وبما يعد نوعا من الالتفاف حول الجدل

الدستورى الخاص بدور القوات المسلحة اليابانية فى فترة ما بعد الحرب الثانية .

ثالثا : يحمل الإتفاق المعلن فى ظاهره ، خفض المساحة التى تتواجد فيها القوات العسكرية الأمريكية فى جزيرة "أوكيناوا" والذى يبلغ عشرين فى المائة منها ، إلا أن الوجود الفعلى لهذه القوات سيظل كما هو ، أى ٤٧ ألف فرد ، يضاف اليهم ١٣ ألفا من مشاه البحرية التى تتمركز وحداتها فى اليابان .

رابعا : كما يتعين أن نأخذ فى الإعتبار ، أن حجم القوات الأمريكية فى منطقة شرق آسيا بأكملها يبلغ مائة الف فرد ، وهذا يعنى أن الوجود الأمريكى فى اليابان يعادل نسبة ستين فى المائة عن اجمالى تواجدها الآسيوى ، وهذا ما أشير اليه فى الإعلان المشترك بوصفه "حجر الأساس" للأهداف الأمنية المشتركة وحفظ الإستقرار .

خامسا : ألقى على عاتق اليابان ، التكلفة المالية المترتبة على نقل الإنشاءات الأمريكية فى الجزيرة ، وإعادة توزيع القوات فى مناطق أخرى .

يضاف الى ذلك المشاركة اليابانية فى تحمل أعباء وتكلفة نفقات إقامة وإعاشة القوات الأمريكية خلال فترة السلام ، بما فى ذلك نفقات الوقود ، العلاج الطبى ، التغذية ، الاتصالات والمواصلات ، إنتهاء بتكلفة قطع الغيار اللازمة للأسلحة الأمريكية .

**الرؤية اليابانية :**

وإذا كانت كافة الأطراف والاتجاهات السياسية اليابانية قد التقت عند نقطة واحدة ألا وهى مراجعة إتفاقية تمركز القوات الأمريكية ، فقد كان السبب فى ذلك يعزى الى الشعور القومى الذى جمع بين الكل مدفوعا بالرغبة فى المساواة فى العلاقة بين "طوكيو" و "واشنطن" ، وبغض النظر عما إذا كانت المطالبة من جانب أنصار السلام أو المحافظين والتقدميين ، على حد سواء .

ويلاحظ فى هذا الصدد ، أن عمدة "أوكيناوا" التى تمثل نسبة ٠٫٦٪ من اجمالى مساحة اليابان ، قد اتخذ طرف النقيض من الموقف الحكومى عندما أعلن فى العام الماضى (١٩٩٥) عن عدم موافقته على تجديد تصاريح الإنشاءات والقواعد المقامة على أرض الجزيرة بالنسبة للعام الحالى ، مما دفع رئيس الوزراء الأسبق الى إقامة دعوة قضائية ضده باعتباره ممثلا للسلطة التنفيذية .

وإذا تركنا جانبا وجهتى النظر المتناقضتين إزاء قضية الوجود العسكرى الأمريكى ، فسوف نجد أن وجهة النظر الموضوعية على الصعيد اليابانى ، تهدف الى ضرورة الموازنة بين متطلبات العدالة والمساواة من جانب ، والإدارة الواقعية للعلاقة بين دولتين غير متعادلتين فى القوة العسكرية والقضايا الأمنية . وترى وجهة النظر هذه ، أن الدولتين نجحتا فى تحقيق توازن فى علاقاتهما طيلة الفترة التى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية . كما أنه توجد أصوات فى الولايات المتحدة ذاتها ، تطالب "بالعدالة والمساواة" فى العلاقة بين الجانبين ، وتنصرف الى المطالبة بإلغاء المعاهدة وسحب الوجود العسكرى الأمريكى ، من أجل الحصول على المزيد من التسهيلات والتنازلات الاقتصادية اليابانية .

ومن هنا كانت الطبيعة التساومية التى اتسمت بها التعديلات الخاصة بالوجود العسكرى الأمريكى فى "أوكيناوا" ، كما سبق الإشارة ، فقد تقلص حجم الإنشاءات .. وظلت الأعداد على ما هى عليه ، وفى هذا تهدئة نسبية للمشاعر القومية اليابانية .

كما أن الأعباء المالية المترتبة على هذا التقليص المادى ، كانت ملقاة بأكملها على عاتق الجانب اليابانى ، وفى هذا تهدئة للأصوات الأمريكية المطالبة بإعادة النظر فى المعاهدة الأمنية المشتركة .

لقد أحسنت كل من الإدارة الأمريكية واليابانية فى أسلوب تعاملهما مع الرأى العام المحلى فى كل منهما ، فقد استخدمته كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية والمفاوضات والاتصالات الدبلوماسية .

إلا أن هذا الإتفاق وإن كان قد أرضى وهدأ بعض الأصوات المعارضة للوجود الأمريكى فى اليابان ، إلا أنه أثار فى ذات الوقت حفيظة البعض الآخر . فقد أعلن أكثر من ألفى شخص من أصحاب الأراضى المؤجرة لصالح القوات الأمريكية ، عن قلقهم من هذه التطورات ، التى تعنى ضياع حوالى ٤٥ مليون دولار فى صورة ايجارات سنوية لهذه الأراضى !!

**الرؤية الأمريكية :**

ولابد أن نشير الى أن رد الفعل السريع والحاسم من جانب الحكومة الأمريكية ، ممثلا فى سلسلة القرارات والتوجيهات التى أصدرت الى القوات العسكرية المرابطة فى اليابان ، والتى اختتمت بالإعلان عن الإتفاق المشار اليه سلفا . لم يكن إستجابة لزيادة الحساسية السياسية من جانب المواطنين فى جزيرة "أوكيناوا" بصفة أساسية ، واليابانيين بصفة عامة .

ولكنه كان فى جزء منه تعبيرا عن الوعى بالأصوات المتزايدة داخل الولايات المتحدة ذاتها ، والتى تطالب بضرورة تخفيض الوجود العسكرى الأمريكى فى اليابان وكوريا الجنوبية ، والذى تبلغ تكلفته ٣٥ مليار دولار سنويا طالما أن كلتاهما تملك من الموارد الاقتصادية والقدرات المالية ما يؤهلها لإعداد القوات الدفاعية الكفيلة بتحمل هذه المسئولية . خاصة وأن إغلاق القواعد العسكرية فى الفلبين خلال عام ١٩٩٢ ، لم يؤد إلى زعزعة الاستقرار فى منطقة شرقى آسيا ، كما أن التطورات التى شهدتها اقتصاديات الصين وفيتنام ، إضافة الى الحوار بين كوريا الشمالية والجنوبية مع انهيار الاتحاد السوفيتى ، تشكل عوامل ايجابية فى مناخ الاستقرار ، وتبرز سلبيات الوجود العسكرى فى المنطقة .

**الواقع يفرض شروطه :**

يتمثل هذا الواقع فى طبيعة النصوص التى تضمنتها معاهدة الأمن بين الجانبين الأمريكى والياباني ، وأيضا التطورات الراهنة على الساحة الآسيوية . وبالنسبة للنقطة الأولى ، فسوف نجد أن المادة الخامسة من المعاهدة تشير الى تعاون الجانبين فى مواجهة أى هجوم يقع ضد "اليابان" أو "الولايات المتحدة" على الأراضى اليابانية ، إلا أن هذا التعاون يصطدم بالإمكانيات الفعلية والقدرات العسكرية المتاحة أمام اليابان بصورة عملية . حيث تثار فى هذا المجال ، مجموعة من القضايا الشائكة الخاصة بتطوير القدرات العسكرية اليابانية ، هل بانتاج وتطوير أسلحتها الوطنية ، أو بالاعتماد على الأسلحة الأمريكية ؟! الرد معروف فى هذا الصدد ، وفيه مصالح اقتصادية ضخمة بالنسبة لواشنطن .

كما أن هذه النقطة تثير تساؤلات أخرى حول امكانية إنضمام اليابان لنظام آسيوى خاص بالدفاع الجماعى فى المنطقة ، وهل تسمح واشنطن بذلك ؟!

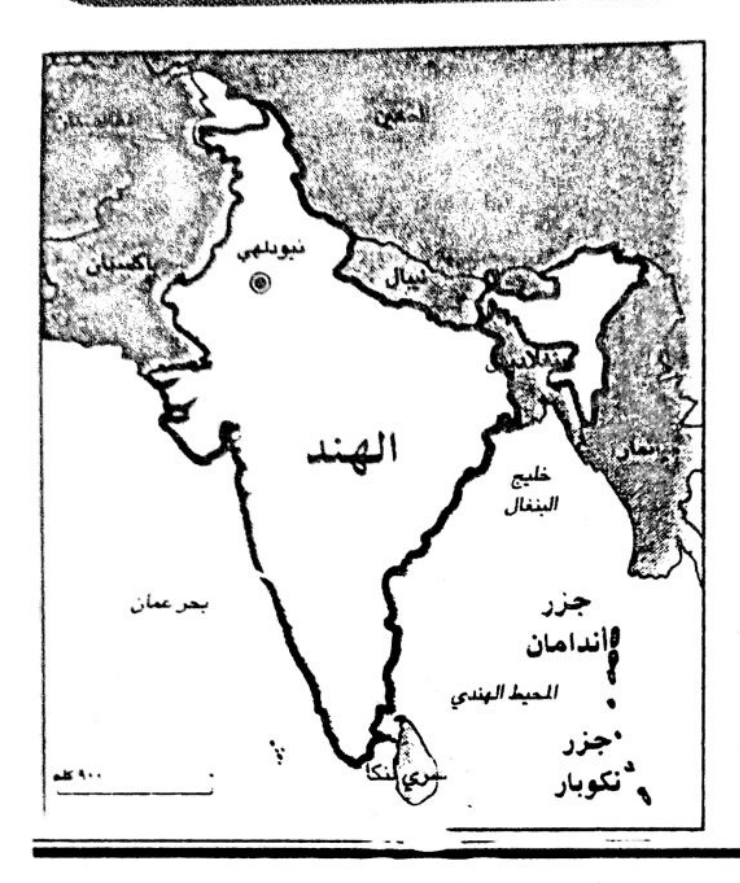
وكذلك بالنسبة للمادة السادسة من هذه المعاهدة ، والتى تمنح القوات الأمريكية حق استخدام كافة التسهيلات اليابانية لحفظ السلام والأمن بالنسبة لليابان والسلام العالمى والأمن فى منطقة الشرق الأقصى ككل .

سوف نجد أن هذه النقطة تثير تساؤلات أخرى .. ما هو موقف "طوكيو" فى حالة حدوث قلاقل فى المنطقة ، ولكنها لا ترغب فى حـــدوث تورط أمـــريكى إزاءها من داخل الاراضى اليابانية ؟!

ترتيبا على ما سبق ، وفى ظل الأحاديث المتزايدة عن القوة المتنامية "للصين" فى المجالات المختلفة يمكننا أن نفهم لماذا ستظل جزيرة "أوكيناوا" الأرض الأساسية للوجود العسكرى الأمريكى فى اليابان ، ولماذا تظل معاهدة الأمن المتبادل ، حجر الأساس فى مجال تحقيق الأهداف الأمنية المشتركة ، وحفظ مناخ الاستقرار والإزدهار ، وعلى الرغم من الأصوات المتصاعدة فى كل من "طوكيو" و "واشنطن" ، التى تطالب بإعادة النظر فى هذه المعاهدة .



# الانتخابات ومستقبل الاستقرار السياسي في الهند




عبد الرحمن عبد العال

في ٢٧ أبريل الماضي توجه نحو ٥٩٠ مليون ناخبا هنديا للادلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية العامة الحادية عشرة منذ الاستقلال .

وقد اكتسبت هذه الانتخابات أهميتها من عدة نواح :

١- أنها كانت بمثابة استفتاء حول الاجراءات الاقتصادية التي تبنتها حكومة ناراسيماراو منذ عام ١٩٩١ ، وكذلك حول الفساد الذي استشرى في نسيج الطبقة السياسية في الهند .

٢- أنها الانتخابات الاولى من نوعها التي توقف فيها مصير الاحزاب الاقليمية القومية على التحالفات مع الأحزاب الاقليمية الموجودة في الولايات حيث يرى بعض المحللين أن هذه الانتخابات شكلت نقلة جوهرية للنفوذ السياسي من الاحزاب التقليدية المعتمدة في تأييدها على الطبقة العليا إلى أحزاب اقليمية تعتمد في تأييدها على الطبقات الضعيفة المحرومة والمنبوذة في المجتمع .

٣- أنها الانتخابات الاولى من نوعها التي يخوضها حزب المؤتمر دون الاحتماء بمظلة أسرة غاندي .

**النتائج والدلالات :**

في الواقع ، وكما كان متوقعا من قبل المراقبين واستطلاعات الرأي فقد حصل حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي المتطرف وحلفاؤه على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية حيث حصل على ١٩٥ مقعدا من اجمالي مقاعد البرلمان التي يصل عددها إلى ٥٤٥ مقعدا ، وذلك بالمقارنة بمقعدين فقط في انتخابات عام ١٩٨٤ ، في حين حصل حزب المؤتمر الحاكم على ١٣٦ مقعدا فقط ، وحصلت الجبهة المتحدة التي تضم حزب جاناتا دال والشيوعيين وبعض التنظيمات الصغيرة الأخرى بالاضافة الى الاحزاب الاقليمية والمستقلين على النسبة الباقية من مقاعد البرلمان .

ومن ثم وفي ضوء هذه النتيجة التي أسفرت عنها الانتخابات فإن أي من هذه الاحزاب المتنافسة لم يستطع الحصول على الاغلبية المطلقة التي تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده .

ولذلك ، فقد قام الرئيس الهندي شانكار دايال شارما في البداية بتكليف حزب بهاراتيا جاناتا برئاسة أتال بيهاري فاجيابي في ١٥ مايو الماضي بتشكيل الحكومة باعتباره الحزب الحاصل على أكبر عدد من الأصوات . وقد أمهله حتى ٣١ مايو لاثبات أغلبيته الا أن الحزب فشل في مساعيه لجذب بعض أعضاء المعارضة للتحالف معه خشية من توجهاته وسياساته الهندوسية المتطرفة ضد الاقليات الدينية وغير الهندوسية في البلاد حيث يرى هذا الحزب أن

الهوية الهندية تختزل فى الانتماء الهندوسى وأنه يتعين على الطوائف الأخرى أن تذوب فى الأغلبية الهندوسية ولو اقتضى الأمر اللجوء الى العنف والاقصاء .

ولذلك فعندما طرح البرلمان الهندى فى ٢٧ مايو اقتراحا بالتصويت على الثقة فى حكومة بيهارى فاجيابى لم تصمد الحكومة أمام تحالف حزبى المؤتمر والجبهة المتحدة الذى استهدف إقصاء حكومة فاجيابى وقد كان ذلك متوقعا حتى من قبل بيهارى فاجيابى نفسه الذى اعترف منذ البداية بضعف حكومته حيث قال أنه مالم يؤيد بعض أعضاء المعارضة حكومته فلن تحظى بثقة البرلمان وبذلك تعتبر هذه الحكومة أقصر حكومة شهدتها الهند منذ الاستقلال حيث لم تستمر سوى١٢يوما فقط .

وعلى اثر ذلك كلف الرئيس الهندى الجبهة المتحدة برئاسة ديف جودا (٦٣ عاما) رئيس وزراء ولاية كارناتاكا بتشكيل الحكومة وأمهله حتى ١٢ يونيو لاثبات أغلبيته فى البرلمان .

وقد أكد هذا الأخير على حقيقة جديدة فى السياسة الهندية ولكنها مهمة أثناء أدائه لليمين الدستورية حينما قال " ليس هناك حزب واحد باستطاعته تشكيل الحكومة ، انه عصر الحكومات الائتلافية " . ومن ثم فإن ذلك يثير العديد من التساؤلات من أهمها : هل انتهى العصر الذهبى لحزب المؤتمر فى السياسة الهندية ؟ وهل ستدخل الهند فى مرحلة من عدم الاستقرار السياسى نتيجة لتصاعد التيار الهندوسى المتطرف وضعف الحكومات الائتلافية المستقبلية ؟ وما تأثير ذلك على مستقبل التنمية فيها ؟ خاصة وأن التجارب السابقة لتولى المعارضة الحكم قد أثبتت أن الحكومات التى لايشكلها حزب المؤتمر تتسم بالضعف وعدم الاستقرار وقصر مدتها .

تصاعد التطرف الهندوسى وتدهور حزب المؤتمر :

فى أعقاب ظهور نتيجة الانتخابات وهزيمة حزب المؤتمر علق بروناب موكيرجى وزير الخارجية الهندى فى حكومة راو عليها بقوله " ان حزب المؤتمر يخسر ومن الواضح أن أداءنا كان سيئا " .

والواقع ، أنه قد تعددت التفسيرات حول هزيمة حزب المؤتمر فى الانتخابات الأخيرة ، وذلك كما يلى :-

١- هناك من يرى أن تدهور شعبية الحزب قد جاء نتيجة لتفشى الفساد فى الحزب . ولعل آخر القضايا فى هذا الشأن قضية الفساد المالى التى أثيرت فى بداية هذا العام والتى أدت إلى استقالة سبعة وزراء من حكومة نارا سيماراوا وكذلك حاكمى ولايتى كيرالا وأوتار براديسن اللذين قدما استقالتهما فى أول مايو مما شكل ضربة قوية لحزب المؤتمر بل إن رئيس الحكومة نارا سيماراوا نفسه لم يسلم من الاتهامات الموجهة اليه بشأن تورطه فى قضايا فساد مالى . وقد ساعد ذلك على استغلال المعارضة لقضية الفساد فى تقليص شعبية حزب المؤتمر وبخاصة من قبل بهاراتيا جاناتا الهندوسى المتطرف. يضاف الى ذلك مجموعة الانشقاقات التى شهدها الحزب نتيجة لاعتراض البعض على سياسات السيد راو الاقتصادية ، وكذلك محاولة بعض منافسى راو استغلال ورقة سونيا غاندى أرملة راجيف غاندى لتجريد نفوذه وسلطاته خاصة فى ظل برود العلاقة بين السيد راو والسيدة سونيا غاندى بسبب ماتعتقده الأخيرة من تباطؤ راو فى التحقيق فى مقتل زوجها وكشف المجرمين المسئولين عنها .

وفى هذا الصدد يرى الحرس القديم فى حزب المؤتمر أن من شأن تعيين سونيا غاندى رئيسة للحزب توحيد أجنحة الحزب واعادة ربط المنشقين عليه مثل أرجون سينج مرة أخرى ، وبالتالى اضعاف مركز راو فى الحزب .

٢- هناك من يرى أن حزب المؤتمر طوال فترة حكمه للهند منذ الاستقلال وحتى الآن وباستثناء سنوات معدودة تولت فيها المعارضة الحكم لم يستطع فى تحقيق مستوى تنمية اقتصادية يوازى ماتحقق فى بلدان آسيوية أخرى وبخاصة دول النمور الآسيوية حيث لاتزال الهند تقع فى موقع متخلف نسبيا فى معظم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك يتعلق بمستوى دخل الفرد أو نسبة الأمية أو نسبة الصناعة التحويلية أو استهلاك الفرد من الطاقة ... الخ . وقد كان لذلك آثاره على الصادرات الهندية حيث لاتتجاوز الصادرات الهندية نسبة ٠.٥ من اجمالى الصادرات العالمية نتيجة لاتجاه المنتجات الهندية منذ البداية إلى المستهلك المحلى مما ساهم فى انخفاض جودتها ونوعيتها وجعلها غير قادرة على المنافسة العالمية .

يضاف الى ذلك أنه وعلى الرغم من تحقيق برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى تبنته حكومة ناراسيماراو لبعض الآثار الايجابية للاقتصاد الهندى ، الا أن الحكومة لم تنجح فى معالجة بعض الآثار السلبية وبخاصة الاجتماعية حيث عانت كثيرا من فئات الشعب الفقيرة والمحرومة من هذه الاجراءات الاقتصادية مما أدى الى ارتفاع معدل الفقر من ٣٠٪ عام ١٩٨٩ إلى ٤٠٪ عام ١٩٩٤/١٩٩٥ . وقد كان لذلك أثره فى انصراف كثير من الفقراء والطبقات المحرومة فى المجتمع الهندى عن التصويت لحزب المؤتمر والتصويت للأحزاب الأقليمية الاخرى المعبرة عن مطالبها وآلامها .

وفى هذا الصدد يلفت بعض المحللين النظر إلى أن الثقل السياسى قد انتقل من المركز إلى الولايات داخل شبه القارة الهندية .

٣- وأخيرا يشير البعض إلى تراخى الحزب فى التمسك بمبدأ علمانية الهند تحقيقا لبعض المصالح الانتمائية الضيقة خاصة فى ضوء تزايد الاصولية الهندوسية فى الهند وسعى الحزب لجذب الهندوس اليه مما جعل الاقليات الدينية فى الهند وبخاصة المسلمين بعد أحداث مذبحة أيوديا فى ديسمبر ١٩٩٢ ينصرفون بتأييدهم عن الحزب ،

بل واستقالة وزير تلو الآخر من الوزراء المسلمين في حكومة راو ولذلك ، فـإذا كـان الحـزب يرغب فى اسـتـعـادة دوره كضامن للوحدة الوطنية للهند ولحقوق الاقليات بها ، فعليه أن يتمسك بقوة بعلمانية الهند ومواجهة التيارات الدينية المتطرفة وبخاصة فى ضوء اتجاه أفراد الطبقة المتوسطة الهندية أو من هم فى الطريق اليـهـا فى اسـتـخـدام الدين كوسيلة لتحقيق المشاركة الاجتماعية والقبول الاجتماعى ، وهو ماكشفت عنه دراسة ميدانية قام بها فريق بحثى من جامعة نهرو عام ١٩٩٢ تحت اشراف امتياز أحمد لدراسة السلوك السياسى لأفراد الطبقة المتوسطة الهندية .

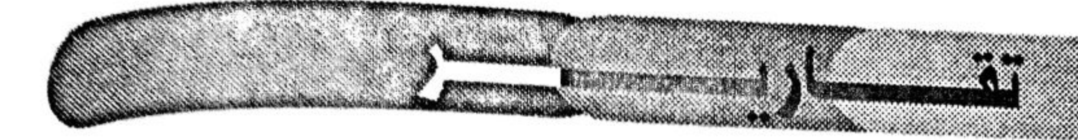
وختاما ، يمكن القول بأنه فى ضوء ماأسفرت عنه نتيجة الانتخابات الأخيرة ، فإن مستقبل الاستقرار السياسى فى الهند يرتبط بمدى نجاح الحكومات المقبلة فى انجاز ثلاث وظائف أساسية :

١- مـعـالجـة المشكلات ذات الصلة بالتـوتر العـرقى والطائفى بالبلاد .

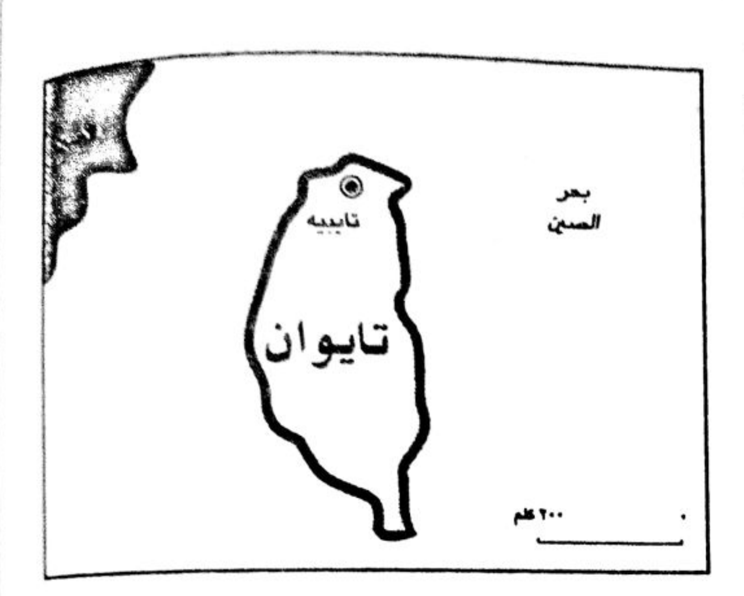
٢- الاستمرار فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى واصـلاح القطاع العـام ومـعـالجـة الآثار الاقـتـصـادية والاجتماعية المترتبة عليه .

٣- زيادة وتوسيع حجم الطبقة المتوسطة التى كـان وجودها أحد الشروط الأساسية لاستمرار الديمقراطية الهندية .






# تايوان .. وتهديدات التنين الصينى




د. السيد عوض عثمان

تصاعدت نذر الحرب بين الصين وتايوان، فى الفترة الأخيرة، نتيجة المناورات الضخمة للقوات البحرية والجوية الصينية، وبالذخيرة الحية، فى بحر الصين الجنوبى والشرقى وعلى بعد ٣٠ كيلو متراً مربعاً قبالة سواحل تايوان، وبمشاركة عشرات البوارج البحرية وحاملات الطائرات. وتسببت حالة التحشيد العسكرى وحملة التحرش إلى توتير مقصود و"محسوب" للعلاقات الثنائية، وتفاقم الاحتقان السياسى فى أسيا والمحيط الهادى.

وتكمن الدلالة الحقيقية لتلك التهديدات خلف رغبة الصين توصيل "رسائل" سياسية واضحة فى مواجهة النزعة القومية التايوانية الناشئة. ولا يمكن التغاضى الموضوعى لتدهور العلاقات الصينية – التايوانية بمنأى عن رصد تفاعلات المسألة التايوانية، والمفاصل الرئيسية لتطور هذه العلاقات، والثوابت والخطوط الفاصلة الصينية بهذا الخصوص.

**أولاً: فى خلفية المسألة التايوانية :**

لا يزيد تعداد سكان تايوان، تلك الجزيرة "الخضراء" والتى منحها البرتغاليون تسمية "فرموزا"، عن ٢١ مليون نسمة، يتكاثرون على مساحة ٣٥ الف كم٢، بالقرب من ساحل بحر الصين الجنوبى، معظمهم من القومية الصينية، ويتكلمون اللغة الصينية، فى حين يبلغ تعداد سكان الصين ١,٢٠٧ مليار نسمة.

ومرت المسألة التايوانية، ودون الإبحار بعيداً فى خضم الخلفية التاريخية، بعدة محطات بارزة، من أهمها:

١– وقعت تايوان عام ١٨٩٥، وإثر الحرب اليابانية – الصينية، تحت السيطرة اليابانية التى استمرت حتى هزيمة اليابان فى الحرب الكونية الثانية عام ١٩٤٥. وفى أعقاب أستسلام القوات اليابانية، فوض الحلفاء قوات الحكومة الوطنية الصينية – حينئذ – إدارة الجزيرة، نتيجة أن معاهدة سام فرنسيسكو للسلام اقتصرت على تنازل اليابان عن جزيرة تايوان، من دون تحديد مصيرها ومستقبلها السياسى.

٢– وعقب الثورة الشيوعية التاريخية فى الصين، وانتصار الحزب الشيوعى، بزعامة ماوتسى تونج، فى الحرب الأهلية الصينية، أضطر تنظيم الكيومنتاج الذى حكم الصين بقيادة الجنرال تشان كاى شيك، للإنسحاب إلى جزيرة تايوان، وأطلق على حكمه فيها إسم "الصين الوطنية"، معتبراً أياها الحكومة الشرعية للصين. وفعلياً، أصبحت الصين وتايوان فى "حالة حرب" وليس بينهما اعتراف متبادل، من جراء التصارع على تنازع السيادة وأختصاص التمثيل.

٣– فرضت توازنات القوى، وطبيعة الإنشطار فى بنية النظام الدولى، وبدايات الحرب الباردة، وطبيعة المصالح

الأمريكية، فى عهد إدارة هارى ترومان، عام ١٩٥٠، تحييد تايوان، ووضع الأسطول السابع الأمريكى لحماية الجزيرة. ولإعتبارات مصلحية، صعدت الإدارة الأمريكية، عام ١٩٥٤، من علاقاتها مع تايوان، بتوقيع معاهدة أمنية ذات صبغة دفاعية، وصارت تايوان بمقتضاها الممثل الشرعى للصين فى الأمم المتحدة، وإحتلت مقعدها الدائم فى مجلس الأمن، وبإعتراف معظم دول العالم خلال حقبتى الخمسينات والستينات.

٤- بيد أن حقبة السبعينات قد جاءت بتطورات فى الإتجاه المغاير لطموحات تايوان، حيث مهدت "دبلوماسية تنس الطاولة"، مطلع عام ١٩٧٢، لتطبيع العلاقات بين بكين، وواشنطن، إنعكست سلباً على تايوان حيث تم إخراج ممثلها من المنظمة الدولية، وإحتلال الصين مقعدها الدائم بالأمم المتحدة، بل إن "إعلان شنغهاى" فى العام نفسه، أكد السيادة القانونية للصين الشعبية على تايوان، مما شجع اليابان على تأييد عودة الفرع التايوانى إلى الوطن الأم، الأمر الذى جعل معاهدة السلام اليابانية – التايوانية فى حكم الملغاة.

٥- وبدخول عام ١٩٧٨، لحقت تايوان إنتكاسة سياسية إثر إعلان الولايات المتحدة الأمريكية إنهاء العلاقات الدبلوماسية، ومن ثم إنهاء مفعول معاهدة الأمن والدفاع المشترك، وسحب القوات العسكرية الأمريكية المرابطة فى الجزيرة. بيد أن البيان المشترك، عام ١٩٧٩، أستهدف صيغة توازنية ورؤية مستقبلية: فى حين تضمن تأييد وجهة النظر الصينية بوحدة وسيادة أراضيها، أبرز تعهداً أمريكياً، بأن لجوء الصين إلى أية وسيلة، غير القنوات السلمية، لفرض الإتحاد، سيكون مدعاة للتدخل الأمريكى لصالح تايوان بمعنى تأكيد الولايات المتحدة إستمرارية موقفها فى "بيان شنغهاى" من حيث أعترافها بما يذهب إليه كل الصينيين، على كل من جانبى مضيق تايوان، من أن الصين دولة واحدة وأن تايوان جزء لايتجزأ من الصين، أى القبول بمبدأ "الصين الواحدة" كحل للمشكلة، وكمقدمة لإقامة علاقات دبلوماسية مع بكين، شريطة إعتماد آلية الحوار، عبر الوسائل غير العسكرية، لبلوغ هدف الصين الموحدة.

### ثانياً: تفاعلات العلاقات الصينية - التايوانية :

اتسمت هذه التفاعلات مجالة من "الشد" و"الجذب"، حيث أشترطت تايوان لإقامة علاقات رسمية مع الصين الشعبية، بداية، تخلى الأخيرة عن مبدأ إستعمال القوة ضدها، ومباشرتها إصلاحات ديمقراطية، وتضييق هوة الفوارق المادية القائمة بينهما. ومن ناحيتها، حرصت الصين على تأكيد أن التكامل الإقتصادى واسع النطاق مع تايوان (من تجارة مباشرة وتبادل إقتصادى، وتعاون فى مجالات التكنولوجيا والبحث العلمى، والعمل، والإعلان والنقل وغيرها). مقدمة أساسية لتسهيل عملية إعادة التوحيد سلمياً، ورفض الشروط السياسية المتبعة.

وفى سياق سياسة الاصلاح، سمحت تايوان لمواطنيها بالسفر إلى الصين، وتشجيع الإستثمارات وتبادل مستلزمات الإنتاج. وعملياً، ارتفع التبادل التجارى – غير المباشر وعبر بوابة هونج كونج – من ٤ مليارات دولار عام ١٩٩٢، إلى ١٢,٥ مليار دولار خلال الشهور السبعة الأولى من العام الماضى. وبلغت جملة الإستثمارات التايوانية داخل الصين حالياً قرابة ٣٠ مليار دولار يتركز معظمها فى مقاطعة "فوميان" الصينية المقابلة للجزيرة على الطرف الآخر للمضيق. من الجهة المضادة، عملت قضايا صيد الأسماك، والهجرة غير الشرعية عبر حالة من "الهروب الكبير" للصينيين إلى تايوان، وقيام "قراصنة الجو" بإختطاف طائرات صينية وإجبار قائديها على الهبوط فى مطار العاصمة التايوانية، على توتير العلاقات. وإزاء هذه المسائل الشائكة والتى تتعلق بالسيادة، تباينت الرؤى فيما يختص بالمرجعية القضائية، حيث لا تقبل بكين أعطاء تايوان حق محاكمة قراصنة الجو أو إطلاق النار على سيادين من مواطنيها أو توقيفهم، فى حين لا تقبل تايوان إعادة مواطنين صينيين بعد محاكمتهم. وبلغ التوتر مرحلة متقدمة فى أعقاب زيارة الرئيس التايوانى للولايات المتحدة، مابين ٨ -١١ يونيو ١٩٩٥، وصفقة الإسلحة الأمريكية لتايوان. ومن المعروف أنه لم يسمح لأى رئيس تايوانى منذ عام ١٩٧٢، بزيارة الولايات المتحدة. وإعتبرت الصين هذه المسألة "عملاً عدائياً" ضدها يستهدف إثارة الفتنة بين أفراد "الشعب الصينى". وبيت القصيد فى التخوف الصينى من أن تنطوى هذه الزيارة على دلالات سياسية، الأمر الذى دفع واشنطن إلى التأكيد على أنها زيارة خاصة وغير رسمية، وتخلو من أى مضمون ينطوى على الأعتراف بإستقلال تايوان التى جزء من أراضى الصين.

### ثالثاً: دلالات التهديدات الصينية :

تأتى المناورات وعملية التحرش والحشد العسكرى الصينى لتحقيق عدة غايات سياسية تفرضها التفاعلات السياسية الراهنة، وفى مقدمتها:

١- تزامنت المناورات مع إنتخابات الرئاسة فى تايوان، ومن ثم إستهدفت الصين التأثير على تفضيلات جمهور الناخبين وتحويل الرأى العام التايوانى ضد رئيسه لى تينج هوى، من رجالات الحرس القديم، ومرشح الحزب الوطنى الحاكم لفترة رئاسة ثالثة مدتها أربع سنوات، وهو أول مواطن من أصل تايوانى يتولى هذا المنصب. وعبر آلية المناورات وتصعيد الحملات الإعلامية، سعت الصين إلى تقويض الثقة الشعبية فيه، بخاصة ثقة رجال الأعمال بإحداث آثار سلبية على حركة البورصة التايوانية وهبوط أسعار الاسهم، وإندفاع التايوانيين إلى ملاذ آمن من العملات الأجنبية ولموجة تملك وشراء الذهب، وإلى هروب رأس المال. غير أن الصين أخفقت فى تحقيق جل مستهدفاتها، حيث حقق هوى فوزاً ساحقاً، ونال إصوات ٥٤٪ من شعبه.

٢- مسعى الصين إرسال إشارات واضحة على أن عملية وهدف توحيد الأمة الصينية مسألة محورية لا تحتمل الهزل

والتقاعس، وتسعى إلى عودة الفروع الثلاثة: تايوان، هونج كونج (فى ٣٠ يونيو ١٩٩٧) وماكاو (وهى مستعمرة برتغالية منذ عام ١٥٥٧، وذات نظام رأسمالى منذ عام ١٩٤٣، والتى ستعود للصين عام ١٩٩٩. وبهذا الشأن، وافقت الصين على إعتماد صيغة "أمة واحدة، بنظامين، مختلفين، بحيث يترك لهذه الفروع حرية إدارة شئونها الداخلية، فى حين يحتفظ الأصل بمسئوليات الدفاع والشئون الخارجية. ومن منظور إن بكين تعتبر أن تايوان "مقاطعة صينية، فإنها لن تقبل بأى عمل من شأنه أن يكرس إستقلال الجزيرة، وأعاد "جيش تحرير الشعب الصينى "تأكيده أنه لن يتخلى عن التهديد بإستخدام القوة ضد تايوان إذا حاولت - بصرف النظر عن المبررات - تبنى خيار الانفصال، إنطلاقاً من حرصه على سيادة ووحدة تراب الصين.

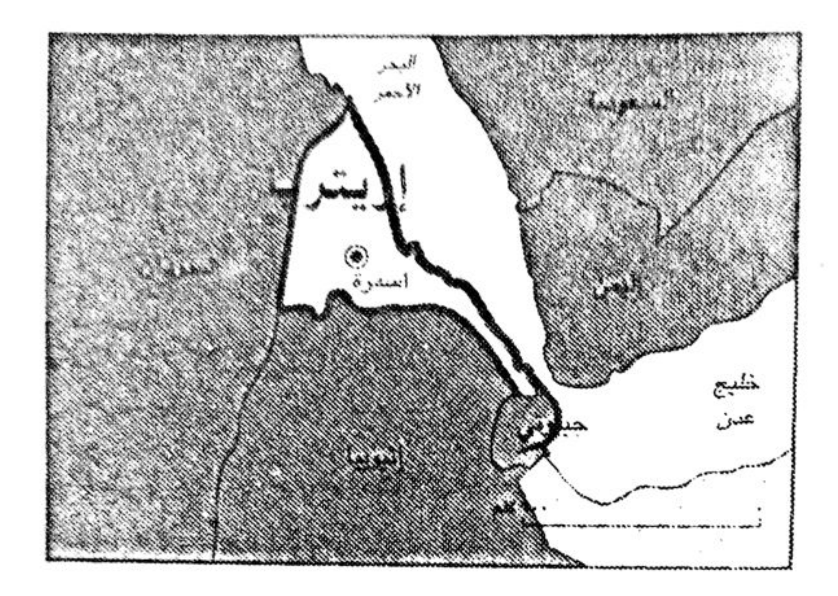
٣- يأتى ذلك فى محاولة لإجهاض إطروحات القيادة التايوانية الحالية وطموحاتها فى تصعيد "الشخصية الدولية" لتايوان. وحقيقة الأمر، أن الرئيس التايوانى الحالى، ورغم أنه لايستخدم فى خطابه السياسى الرسمى مفردة "الإستقلال" أو "الإنفصال" صراحة وعلنية، إلا أنه يلمح بذلك من طرف خفى، ومهارة سياسية ملحوظة، حيث يسعى إلى حصول تايوان على عضوية الأمم المتحدة، وعلى تمثيل دبلوماسى أوسع مع دول العالم (لا تعترف بتايوان حالياً سوى ٢٨ دولة فقط). وتعتمد تايوان بهذا الخصوص سياسة "ذهب المعز وسيفه"، بإقامة مزيد من الروابط مع دول جنوب المحيط الهادى عبر مساعدات سنوية تبلغ أكثر من نصف مليار دولار. بل حاولت إستغلال حالة الإفلاس المالى للأمم المتحدة تقديم مساعدات مالية عاجلة قيمتها مليار دولار نظير المساعدة فى إدراج مسألة عضوية تايوان للأمم المتحدة ومراجعة قرارها الذى أتخذته عام ١٩٧٢. إلى جانب الترويج لمنطق أن تايوان ولفترة زمنية طويلة، تعايشت مع نظام متمايز عن الصين، وبتواجد فروقات جوهرية وحادة بين النظامين. من زاوية أخرى يبرز مسعى تايوان تخصيص ميزانية هائلة لشراء الأسلحة المتطورة، وتطوير الصناعات المحلية والمتطورة أصلاً، ولإنتاج السلاح المتقدم اللازم، وتحديث ترسانتها المسلحة لمواجهة تنامى البنية العسكرية للصين.

## رؤية مستقبلية:

تفرض إعتبارات كفالة الأستقرار فى آسيا والمحيط الهادى، والشبكة الواسعة من المصالح السياسية والإقتصادية والتجارية والإستراتيجية، وخصوصية الموقع الجيو - إستراتيجى لتايوان من مضيق تايوان وقناة باشى (الممرين البحريين الرئيسيين اللذين يربطان شمال شرق آسيا بجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط). ضرورة الإحتكام لآلية الحوار وتحقيق هدف توحيد الصين. وعلى تايوان تهيئة ذاتها لمثل هذا التحول وإدراك أن القبول الصينى بعودتها سلمياً للوطن الأم لا يمكن أن يؤجل إلى مالا نهاية، وأن التعقيد الأخير، وما قد يماثله من سلوكيات محتملة، ينطوى على عزم صينى أكيد على مكافحة خيار الإنفصال وتحذير تايوان، حكومة وشعباً، من مغبات النزعة الإستقلالية. والسبيل المتاح هو قبول وسرعة إستئناف الطرفين المفاوضات التى بدأت فى أبريل عام ١٩٩٣، فى سنغافورة، بواسطة منظمتين شبه رسميتين بين الجانبين اللذين لا يقيمان علاقات مباشرة، والتى تأجلت أثر الازمة الناشئة عن زيارة الرئيس التايوانى للولايات المتحدة فى العام الماضى. إضافة إلى تنمية إتجاهات المشروع الوحدوى، بإجراءات ملموسة، إبرزها تفصيل التعاون الثنائى فى شتى المجالات.

■ تعقيب :

# رؤية أريترية للنزاع حول جزيرة حنيش




**محمد نور احمد**

*رئيس قسم الدراسات/ وزارة الخارجية الأريترية*

نشرت مجلة "السياسة الدولية" الصادرة فى أبريل ١٩٩٦، مقالة للكاتب علاء سالم، تحت عنوان "النزاع اليمنى الأريترى حول أرخبيل حنيش".

تضمنت المقالة بعض المعلومات والاحكام التى استوقفتنا، فرأينا ضرورة مناقشتها، بعيداً عن الانسياق وراء عواطف محابية. ونتمنى أن يرحب صدر مجلة "السياسة الدولية" لنشرها، فتحدث الكاتب فى اطار الاشكاليات عن مسارات ثلاثة يقول أنها ميزت ما يطلق عليها "ظاهرة إعادة النظر فى الموروث السياسى لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية" فى شق هام منه، هو الحدود الجيوسياسية لكافة الدول والكيانات السياسية، وتحدد هذه المسارات على النحو التالى:

١- مسار اندماجى.

٢- مسار تفتيتى.

٣- مسار وسط، انحصر فى اعادة النظر فى شكل تقسيمات الحدود الجيوسياسية الموروثة عن تسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية والحقبة الاستعمارية دون ان يعنى اختفاء الكيانات السياسية كما هو فى المسارين الاول والثانى.

يدرج الكاتب النزاع اليمنى - الأريترى حول أرخبيل حنيش - زقر والحدود البحرية جنوب البحر الاحمر بصفة خاصة فى المسار الثالث، ومع اتفاقنا مع الكاتب فيما ذكر من مخاطر هذا النزاع على الأمن فى ممر دولى هام هو البحر الأحمر ، فاننا نرى أن النزاع أولاً وأخيراً يمنى - أريترى، فى رقعة من الأرض محددة هى ارخبيل حنيش - زقر ولا يمكن أن يتجاوز هذه الحدود، وليس به ما يستوجب استقطاب أطراف على حله بالوسائل السلمية، سواء توصلا إلى ذلك ثنائياً أو نتيجة وساطة طرف ثالث، وهو ما حدث بالفعل بقبول الطرفين المبادرة الفرنسية التى وقع عليها، يوم ٢١مايو ١٩٩٦، موعداً لتوقيع اتفاق مبادئ لحل النزاع عن طريق التحكيم الدولى.

وتعود جذور هذه المسألة إلى حقبة وصول الاستعمار الايطالى فى نهاية القرن التاسع عشر وترسيخ أقدامه على الشاطئ الأريترى الجنوبى ووضع يده تدريجياً على ارخبيل زقر - حنيش منذ عام ١٨٩٩م بعد ان كان تحت سيطرة الحكم العثمانى وبات منذ تلك الفترة جزءاً من محافظة "دنكاليا" ويدار مباشرة من ميناء عصب. أما بريطانيا، وكانت القوة الأوروبية الثانية الموجودة فى جنوب البحر الاحمر، فقد اكتفت بالسيطرة على كل من "فراساى وكمران" بعد عام من بدء الحرب العالمية الأولى. وبريطانيا مثلها مثل ايطاليا شريك فى اتفاقية لوزان المبرمة فى عام ١٩٢٣م ، والتى بموجبها تنازلت الدولة العثمانية عن ممتلكاتها للحلفاء الذين هزموها، للتصرف فيها بالكيفية التى يروها مستقبلاً وكانت اليمن وقت هذا الاجراء الايطالى، دولة مستقلة، ذات سيادة، وطرفا فى اتفاقية للصداقة والتجارة مع ايطاليا مدتها عشر سنوات، وقعتها فى عام ١٩٢٦م ، وجددتها

في عام ١٩٣٦م ، تنص هذه الاتفاقية على الاعتراف باستقلال اليمن وسيادته على أراضيه، ولا يتطرق الشك إلى إعتقادنا بأن اليمن كان سيسمح بإنتهاك حرمة سيادته ووحدة وسلامة أراضيه، لو كان الارخبيل جزءاً من ترابه، لهذا لم يسمع عن اليمن أى صوت احتجاج، على إفتراض أنه كان عاجزاً عن حماية أراضيه عسكرياً، بسبب التفوق العسكرى الايطالى فى كافة المجالات، ولاسيما قطع الاسطول التى كانت تجوب جنوب البحر الاحمر.

ويورد الكاتب معلومات لا ندرى أو بالاحرى هو فقط يدرى من أين استقاها لاننا لم نهتد إلى أى مصدر لها، ولم يشر إليها الكاتب، وهى واقعة تقسيم الجزر بين أثيوبيا واليمن فى عام ١٩٦٢م بنسبة ٣ : ١ تبعاً لمساحة الامتداد الساحلى لكلا البلدين على البحر الاحمر، دون ان يذكر الجزر التى تم تقاسمها ونصيب كل من أثيوبيا واليمن منها. ويعيد بداية الحديث عن ترسيم الحدود بين البلدين إلى ذلك التاريخ الذى يقول أنه تكرر فى عام ١٩٧٧ وتجدد عقب استقلال أريتريا. ونحن لا نجادل الكاتب فى ان تكون الحكومة اليمنية قد عرضت على الحكومة الأريترية الوليدة بعد استقلال البلاد، وفى عام ١٩٩٣م أمر مناقشة مسألة ترسيم الحدود البحرية بين البلدين وربما كان لليمن أسبابه فى ذلك لكن مسألة ترسيم الحدود البحرية لم تكن ملحة من منظور الحكومة الأريترية، بدرجة تستوجب وضعها ضمن أولوياتها، خاصة وان العلاقة بين البلدين نموذجية، ولم تكن ثمة حوادث على ما يمكن اعتباره ضمن الحدود البحرية يستدعى الاسراع فى عملية الترسيم. هذا فضلاً عن ان اثارة المسألة لم يأخذ طابعاً رسمياً وإنما تم فى سياق مناقشات جانبية يمكن عدها دردشة أو سبيلاً للتذكير بمسألة لابد من التعامل معها عاجلاً أو آجلاً. واقتنع الجانب اليمنى بوجهة النظر الأريترية. أما عن التاريخ الطويل عن الدعم اليمنى للثورة الأريترية الذى ذكره الكاتب وردته كثيراً الصحافة العربية، فبودنا أن نوضح أولا أن الشعب الأريترى يقدر أى دعم قدم له بغض النظر عن حجمه ونوعه لكن التذكير بهذا الدعم بشكل مستمر تحول إلى إبتزاز ومنه تجرح كرامة الشعب الأريترى الذى ناضل ثلاثين عاماً، ليس ضد الأنظمة الأثيوبية المتعاقبة وإنما ضد امبراطوريتين كبيرتين هما أمريكا والاتحاد السوفيتى، تناوبا على دعم هذه الأنظمة فيما تواجه الثورة الأريترية حصاراً إعلاميا مطبقاً ودعما محدوداً كانت الثورة تتلقاه، فهناك دول مثل الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر والسعودية وجمهورية مصر العربية، والجزائر وتونس بدأت تقدم دعما وبعض التسهيلات منذ عام ١٩٧٧م ، بيد أنها كانت محدودة بالقياس إلى متطلبات الثورة وحجم الدعم الهائل الذى يتلقاه النظام الأثيوبى، وليبيا وحدها قدمت له ٣٠٠ مليون دولار أمريكى ثمنا للأسلحة والمعدات العسكرية السوفيتية الصنع التى اشتراها منجستو فى بداية عملية تغيير نظام تسليح جيشه، من الأسلحة الأمريكية والإسرائيلية إلى أسلحة سوفيتية. وبالنسبة لليمن الشمالى فإنه لم يقدم أى دعم للثورة الأريترية وحتى لم يكن له موقف متعاطف مع نضال الشعب الأريترى، وإن لم نقل معاد حتى نهاية السبعينيات، ولا يفوتنا هنا ان نذكر عملية المداهمة التى قامت بها الميلشيات القبلية لمستودعات الثورة الأريترية فى جزيرة كمران فى عام ١٩٧٢م ، واستيلاءها على كل ما كان بها من أسلحة وذخائر ومواد غذائية وطبية ولم تحرك السلطات ساكنا وكانت جزيرة كمران جزءاً من أراضى اليمن الجنوبى آنذاك مع أنها جغرافياً أقرب لليمن الشمالى إلا أن بريطانيا كانت استولت عليها من الدولة العثمانية فى عام ١٩١٥، وكانت تديرها ضمن الشطر الجنوبى من اليمن . وعند استقلال الاخير تسلمتها الإدارة المنبثقة عن الاستقلال. وكان لليمن الشمالى مصالح حيوية تربطه بأثيوبيا منها وجود جالية يمنية كبيرة وعلاقات إقتصادية تحول دون مساندة الثورة الأريترية، مع ذلك لا ننكر عليه بعض التسهيلات التى قدمها من حين لآخر منذ بداية الثمانينيات ولاسيما بعد تحرير ميناء مصوع فى عام ١٩٩٠ ، وحتى التحرير الكامل للتراب الأريترى فى عام ١٩٩١م . كان ذلك هو الموقف الرسمى، أما الموقف الشعبى فكان مسانداً لحق الشعب الأريترى فى تقرير مصيره وذلك أمر طبيعى بحكم العلاقة التاريخية وعلاقة الجوار والمصاهرة التى تربط الشعبين الأريترى واليمنى.

يذكر الكاتب أيضا أن الجانب الأريترى قدم إنذاراً شديداً إلى اليمن عند بداية الأزمة وهو أمر لم يحدث البته. كل ما فى الأمر أن الحكومة الأريترية بعد محادثات هاتفية بين رئيسى البلدين أرسلت وفداً عالى المستوى برئاسة وزير الخارجية بطروس سلمون وعضوية وزير الداخلية السيد على سيد عبدالله ووزير الثروة البحرية د. صالح مكى، لبحث الوجود العسكرى اليمنى على جزيرة حنيش (حانش) الأريترية والقيام بمنشآت سياحية غير ان الاصرار اليمنى على إبقاء حامية فى الجزيرة والاستمرار فى علمية بناء تلك المنشآت السياحية لم يضع من خيار أمام الوفد الأريترى إلا العودة إلى بلاده مع ابداء استعداد بلاده لاستقبال أى وفد يمنى لاستئناف المفاوضات ، وجاء الوفد اليمنى إلى أريتريا برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية د. عبدالكريم الاريانى، ولكن لتكرار نفس المشهد الذى حدث مع الوفد الأريترى فى صنعاء وبشكل أكثر إستفزازاً من سابقه، وبالرغم من ذلك لم تتردد الحكومة الأريترية من قبول اللقاء بعد انقضاء شهر رمضان الذى كان على الأبواب وكان المؤمل أن تعيد الحكومة النظر فى موقفها المتمسك بالبقاء فى الجزيرة وتمهيد الطريق إلى الحل السلمى لكن قواتها الموجودة بالجزيرة شنت هجوماً على وحدات أريترية كانت ترابط جنوب الجزيرة لتقديم المساعدات اللازمة لصائدى السمك الأريتريين وحماية المياه الاقليمية الأريترية، حدث ذلك بتاريخ ١٦ديسمبر١٩٩٥، والنتيجة بعد ذلك معروفة وهى جهد عسكرى أريترى خالص لم يشركه فيه أى عنصر خارجى إسرائيلى أو غير إسرائيلى. والشعب الأريترى مقاتل شهد العالم ببسالته وصموده.

يواصل الكاتب حديثه عن إشكالية الحدود فى العلاقة بين أريتريا واليمن، حيث يقول "فى الوقت الذى تمسكت فيه أريتريا بسياسة الأمر الواقع والادعاء بالحق التاريخى فى ارخبيل حنيش فإن اليمن من جانبه عزز موقفه السياسى بالعديد من الاسانيد والوقائع السياسية وتبلور هذه الوقائع والاسانيد فى نقاط أربع هى:

١- سيادة اليمن ثابتة على الجزر تاريخياً بالاضافة إلى ان كافة الخرائط التى صدرت بصدد هذه الجزر يمنية وغير يمنية

فهي تؤكد سيادة الاستعمار البريطاني على الجزر، واليمن وريث بريطانيا في السيادة على أرضه.

٢- وقوع جزر ارخبيل حنيش ضمن نطاق المياه الاقليمية اليمنية.

٣- سماح اليمن للثورة الاريترية باستخدام جزر الارخبيل ضد نظام الحكم في أديس أبابا.

٤- تشغيل الفنارات منذ عام ١٩٨١، من الموانئ اليمنية.

ولا ندري كيف توصل الكاتب إلى ما ادعاه سيادة اليمن الثابتة على الجزر تاريخياً وليس هناك ما يسند حكمه هذا!! فهذه الجزر وقعت منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر تحت سيطرة الحكم العثماني حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر، ثم وقعت تحت السيطرة المتبادلة والمشتركة أحياناً إلى ان استقرت تحت السيطرة الايطالية كما سبق ذكره، وحتى بعض الكتابات اليمنية لا تختلف من حيث الجوهر مع هذا الرأي وإن اختلفت في رواياتها، فالدكتور قصي كامل صالح شبيب، يقول في كتابه (مضيق باب المندب في التاريخ المعاصر) صادر عن مركز الدراسات والبحوث اليمني في صنعاء في عام ١٩٧٩، في صفحتي ١٩/١٨ من الكتاب "مجموعة جزر حنيش تقع في المدخل الجنوبي للبحر الاحمر تجاه جزيرة بريم إلى اليمن وهي غير مأهولة بالسكان وسطحها جبلي وهي تشمل حنيش الكبرى وتبعد ٥٥ كيلو مترا عن الشواطئ اليمنية، وحنيش الصغرى تبعد ٤٠ كيلو مترا عن نفس الشواطئ "ويضيف" وكانت هذه الجزر تتبع عدن اداريا ولكن بريطانيا سلمتها إلى الحبشة قبل استقلال اليمن الجنوبي بحجة أنها جزر تابعة لاريتريا قامت الحبشة بتأجيرها إلى الولايات المتحدة التي سلمتها بدورها الى الصهاينة بعد حرب ١٩٦٧"، وتتفق هذه الرواية في بعض جوانبها مع دراسة صادرة عن مركز الدراسات الذي يديره علي ناصر محمد، عن جزيرة زقر يقول الكاتب "بأن أثيوبيا تسيطر عليها الآن، أي وقت صدور الكتاب وهذا الكلام يدحض مقولة السيادة الثابتة على الجزر تاريخياً. كما تؤكد المسافات التي ذكرها الكاتب في بعد الجزر عن الشاطئ اليمني وعدم وقوعها ضمن نطاق المياه الاقليمية لليمن.

أما بالنسبة للنقطة الثالثة وهي سماح اليمنيين للثوار الاريتريين باستخدام هذه الجزر، فهي حجة مردود عليها لأن الثورة الاريترية بالفعل استخدمت هذه الجزر في نضالها من أجل تحرير اريتريا دون أن تستأذن من أحد وما كان لها أن تستأذن لأن الجزر اريترية.

أما فيما يختص بإدارة المنارات من الموانئ اليمنية منذ عام ١٩٨١، فإن هذه لا تصلح لأن تكون دليلا وحجة كافية لتثبيت سيادة اليمن على الجزر. لأن هذه المنارات كانت منذ عام ١٩٦٧ تدار من الموانئ الاثيوبية (الاريترية حاليا) فاثيوبيا اسبق في إدارة المنارات من أراضيها والفترة امتدت إلى ١٤ سنة وقبل ذلك كانت بريطانيا تدير هذه المنارات من عدن ولم تسلمها بعد رحيلها من عدن إلى الإدارة الجديدة لجمهورية اليمن وإنما انتقلت الإدارة من عدن الى مصوع وعصب، ومسالة المسافة بين الإدارة والسيادة مسالة قانونية وعلى محكمة العدل الدولية أن تعطي حكماً واضحاً يقول للجميع أين تنتهي الإدارة وأين تبدأ السيادة كما قال الدكتور عبدالملك عودة في ندوة الاهرام التي عقدت بتاريخ ١٥يناير ١٩٩٦،

ونحن نقول للكاتب ان هذا ما ستقوله بالقطع محكمة التحكيم التي ستبت في النزاع بعد ان اتفق الطرفان على اللجوء إليها.

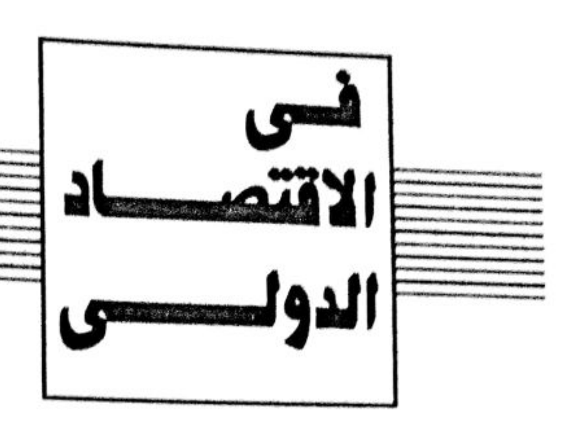
والجدير بالملاحظة هنا ان المنارات لم تكن في جزيرة حنيش الكبرى أو الصغرى. يقول الكاتب "وإنما في جزيرتي قوين وجبل الطير وتسمى في الخرائط البحرية Queen Elizabeth أو الزاوية" كانت تديرهما بريطانيا نيابة عن بعض الدول البحرية منذ نهاية عام ١٩٦٢، لكن هذا الحق عاد لليمن منذ عام ١٩٨٩م". (المستشار حسين علي الحبشي - اليمن والبحر الاحمر ص ٢٣٣) فاذا انتقلنا الى العنوان الفرعي الثامن وهو طبيعة الإدارة الخارجية في النزاع، فان الكاتب يقدم بعض المؤشرات ليدلل بها على ما يعتقد أنه دور إسرائيلي ويحددها في النقطتين التاليتين:

١- التكتيك العسكري البارع الذي استخدم في عمليات الابرار البحري لاحتلال الجزيرة يبعد الكاتب أدنى شك في أنه يفوق قدرات الاريتريين.

٢- ميزان القوة العسكرية بين البلدين والذي كما يقول لا يتيح بأي حال من الاحوال لاريتريا النجاح والفاعلية في احتلال جزيرة حنيش بمفردها.

ونحن نحيل الكاتب إلى ما قاله بعض أفراد الحامية الذين وقعوا في الأسر ونشرته الجرائد العربية، من أن الاريتريين جاءوهم من عدة مسالك في الجزيرة، لم تكن معروفة بالنسبة لهم مما يعني ان الاريتريين كانوا يقاتلون في أرض يعرفون خباياها جيداً. وأجاب الرئيس علي عبدالله صالح، عندما سأله مراسل الـ MBC عن : إن كانت نتيجة المعركة مفاجئة له، رد بالنفي وأردف "ان الاخوة الاريتريين كانوا متمرسين في القتال بالقوارب التي كانت بحوزتهم منذ ان كانوا يواجهون الاسطول الاثيوبي أثناء نضال التحرير كما كانت لديهم قوارب جديدة ذات فعالية عالية فضلاً عن أنهم قاموا بالعملية بعد دراسة وعناية ورتبوا حالهم من ناحية المؤن والماء والغذاء والعدد" كما أجاب على سؤال آخر لمراسل الـ MBC إن كان يتهم إسرائيل بالمشاركة في المعركة، بأنه يتهم أريتريا التي احتلت الجزيرة وأضاف "ربما يريدوننا" الاريتريون" ان نتهم إسرائيل ليستفيدوا من وراء ذلك الاتهام، لكننا لانتهم احداً إلا اريتريا وعما يزعم أنه تعزيز للتعاون العسكري الاريتري - الإسرائيلي خلال زيارة الرئيس افورقي كما يدعوه في فبراير الماضي يقول ان فيها تم التوقيع على اتفاقية أمنية ذكر تفاصيلها مما يبدو أن الكاتب يتمتع بخصوبة الخيال لأن ما ذكره لم يكن له وجود على أرض الواقع لأن الرئيس لم يقم بزيارة سرية لإسرائيل وإنما توقف مدة ساعة في مطار بن جوريون بتل أبيب في طريقه إلى روما التي كان يقوم بزيارة رسمية لها وكان ذلك على مرأى ومسمع من وسائل الاعلام العربية والعالمية.

هناك كثير من النقاط التي تجاوزنا الرد عليها تفادياً للاطالة. لكننا قبل أن نصل إلى نهاية الحديث رأينا من الهام أن ننصح للكاتب بأن طول الساحل الاريتري ٦٨٥ كيلو مترا وليس ٤٣٥ كما جاء في مقالة الكاتب وأن عدد الجزر الاريترية ٣٥٤ جزيرة وليس ١٢٦ جزيرة فقط.




# الأنكتاد التاسع وتحدى التنمية الصعب

د. وليد محمود عبد الناصر

لا جدال فى أن الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتى انعقدت فى ميدراند بجنوب أفريقيا خلال الفترة من ٢٦ أبريل حتى ١١ مايو ١٩٩٦ قد مثلت – وبحق – منعطفا هاما وتاريخيا فى حياة المؤتمر (الأنكتاد)، وهو الهيئة المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. فمنذ إنشائه عام ١٩٦٤، جسد الأنكتاد إحدى الساحات الدولية الأكثر تعبيرا عن مصالح بلدان الجنوب النامية، والتى انتظمت فى اطار مجموعة الـ ٧٧ داخله. وبالتالى، تشكل نتائج الدورة التاسعة للأنكتار دلالات ذات مغزى لبلدان العالم الثالث. وتهدف هذه الدراسة لتقييم أعمال تلك الدورة وتحليلها فى ضوء الواقع الإقتصادى الدولى الراهن وظروف تطور الأنكتاد ذاته على المستوى المؤسسى ومصالح الدول النامية، خاصة الأفريقية والعربية مع الاشارة بشكل خاص إلى الدور المصرى الفاعل فى الأنكتاد بشكل عام وفى دورته التاسعة على وجه الخصوص.

## اولا: واقع العلاقات الإقتصادية الدولية عند انعقاد الانكتاد التاسع:

شهدت السنوات الأخيرة – أو لنقل العقد السابق بشكل عام – تصاعدا فى أهمية مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير) ومنظمة التجارة العالمية وسلفها الجات وتحولهم إلى إطار مؤسسى عالمى ومقبول من كافة الأطراف التجارية والإقتصادية الرئيسية لنظام إقتصادى دولى واحد. إلا أن مثل هذا التطور لم يؤد إلى تجاوز أو الغاء توترات تجارية ونقدية موجودة ومتزايدة، كما أن ما أصبح يطلق عليه بظاهرة العولمة GLOBALIZATION صارت تسير باتجاهين فى أن واحد: ادماج بليونى مواطن من الدول النامية بإقتصادياتهم فى إقتصاد عالمى قائم من جهة، ومزيد من التهديد للعاطلين عن العمل أو المعرضين لذلك المصير، وأصحاب الرواتب الثابتة والمنخفضة، مما صبغ العلاقات الإقتصادية الدولية بشكل عام بطابع متأزم فى ظل عمليات اصلاح مؤسسى تدور سواء فى منظمة الأمم المتحدة وما يتبعها من وكالات بما فى ذلك الأنكتاد، بل ومؤسسات بريتون وودز ذاتها، تزامنت مع الدعوة الغربية لتسريع ما يسمى بسياسات الاصلاح الاقتصادى فى بلدان الجنوب وبلدان شرق ووسط أوروبا التى تمر بمرحلة تحول من النظام الاشتراكى إلى النظام الرأسمالى.

وقد جاءت معظم التغيرات الاقتصادية والتجارية خلال العقد الأخير نتيجة سياسات وإجراءات من جانب واحد من واحدة أو أكثر من الدول المتقدمة أو من المؤسسات الإقتصادية والتجارية والتمويلية الدولية الخاضعة لسيطرة تلك الدول، وليس نتيجة لمفاوضات دولية متعددة الأطراف توازن بين مصالح مختلف الدول والمجموعات. إلا أن الافراز النهائى لهذه التحولات – وأيا كانت أسبابها – كان سيادة نمط السوق الحر وآليات العرض والطلب وتعاظم دور القطاع الخاص والحافز الفردى والمبادرة الخاصة، مع التاكيد على أهمية عناصر مثل حسن الإدارة وكفاءة الدولة. كذلك – فإنه على مستوى العلاقات الإقتصادية الدولية، تم القاء المسئولية الأولى والأساسية عن التنمية الإقتصادية والإجتماعية على عاتق كل دولة وحكومة، وفى ضوء ما تتبناه من سياسات كلية

مقابل الحد من التزامات البلدان المتقدمة والمجتمع الدولى والمؤسسات الإقتصادية والتمويلية متعددة الأطراف، وذلك فى وقت تحرك العالم فيه باتجاه اتساع الأسواق وامتداد الفضاء الإقتصادى لكافة أرجاء الأرض تقريبا بعد انهيار الحوائط الايديولوجية واستبدال المواجهة بوضع يتراوح بين نزعات توفيقية فى بعض الحالات وسعى نموذج إقتصادى واحد للهيمنة العالمية الشاملة فى بقية الحالات. (١)

ومن جانبه، أدرك الأنكتاد منذ دورته السابقة التى انعقدت فى جنيف فى يوليو ١٩٨٧ وجود مايشبه "أزمة الهوية" لديه نظراً لأن الهدف من وجوده أصلاً كان صياغة نظام بديل للعلاقات الإقتصادية الدولية، سمى حينذاك بالنظام الإقتصادى العالمى الجديد بهدف تحقيق التنمية والعدالة فى أن واحد فى ظل فجوة متزايدة بين قلة غنية وأكثرية فقيرة على الساحة الدولية. وكان الأنكتاد غريبا عن التحولات التى جرت منذ بداية الثمانينات رغم كل ما كان قد قدمه فى السابق من مساعدات للبلدان النامية.

وقد شهدت الدورة الثامنة للأنكتاد والتى عقدت بقرطاجنة فى كولومبيا فى فبراير ١٩٩٢ مراجعة ذاتية بهدف إعادة تقييم دور الأنكتاد - بل وامتدت المناقشات والانتقادات حينذاك لتشمل ولايته فى حد ذاتها - وأيضا أليات العمل داخله بهدف الاستجابة والتأقلم مع ماحدث من تغييرات فى توازن علاقات القوة الإقتصادية عالميا، خاصة غياب ما كان يعرف بالمجموعة "دال" التى كانت تضم الاتحاد السوفيتى السابق والبلدان الاشتراكية السابقة فى شرق ووسط أوروبا والتى كانت تمثل - بجانب الصين - مصدر الدعم الرئيسى لمواقف مجموعة الـ ٧٧ التى تمثل مصالح البلدان النامية. وكان على الأنكتاد أيضا التكيف مع تحولات فيما هو مطلوب منه من جانب الأعضاء - خاصة بلدان العالم الثالث. واستتبع كل ذلك إحداث تعديلات هيكلية ذات طبيعة مؤسسية على نظم عمل الأنكتاد، بما فى ذلك التخلص من جمود نظام التفاوض عبر المجموعات الذى اتسم بطابع المواجهة قبل نهاية الحرب الباردة واستبداله بما سمى بمفهوم الشراكة PARTNERSHIP والتعاون من أجل التنمية دوليا فى ظل اقرار باستمرار حالات الفقر الموقع مقابل الغنى المتزايد ووضع دولى يتسم بعدم مساواة متزايدة، وتصاعد مخاطر التهميش MARGINALIZATION وتدمير البيئة والموارد الطبيعية، كل ذلك مع اتساع ظاهرة العولمة، مما يستوجب نبذ التفسيرات أحادية الجانب لتطور الإقتصاد العالمى والسعى للتعرف على كافة العوامل التى تحكم وتؤثر فى عملية التنمية قطريا ودوليا بشكل يتصف بالتوازن والشمول.

ولم تحل التغييرات الدولية التى أشرنا إليها دون استمرار توجه قوى داخل الأنكتاد سعى إلى عدم تجاهل أن نجاح أو فشل الجهود الوطنية والإقليمية لتحقيق التنمية فى العالم الثالث يعتمد فى أحيان كثيرة على البيئة الإقتصادية الخارجية التى من المفترض أن تتيح فرصا أمام البلدان النامية للحصول على العناصر الأساسية اللازمة لانجاز مهام التنمية القابلة للاستدامة مثل التمويل، الوصول للأسواق، والتكنولوجيا والمساعدات الفنية بشكل مفتوح وتنافسى. وقد مثلت هذه القطاعات أولويات فى عمل الأنكتاد ركز عليها فى جهوده البحثية والتحليلية وفى عمل أجهزته الحكومية وأمانة على حد سواء بما فى ذلك انشطة المساعدة الفنية. إلا أن انشطة الأنكتاد فى هذه القطاعات تميزت خلال السنوات الأخيرة - وبخلاف الحال عما كان من قبل - بقدر من الواقعية والنزعة العملية التى تهدف لتحقيق فوائد ملموسة لدعم جهود التنمية فى بلدان الجنوب وفى مجمل الإقتصاد العالمى بشكل عادل ومتجانس، مع تجنب أى طموحات تكون زائدة عن قدارت وطاقة الأنكتاد، وأى أهداف ضخمة بعيدة المدى اكتفاء بتبنى التزامات محددة ومحدودة فى آن واحد تكون واضحة وقابلة للتطبيق والتحقيق، بما فى ذلك بناء قدرات تحقق تحسنا فى حياة البشر وتحد من التفاوت، خاصة فى بلدان الأقل نموا والأفريقية التى تحتاج حلولا فعالة للمشكلات التى تواجهها، خاصة فى مجال تخفيف الفقر والحرمان اللذين يتفاقمات فى ظل ظاهرة العولمة الراهنة. ولاشك أن دور الأنكتاد فى هذه المجالات قد يساهم فى ضمان أن المكاسب التى تحققها ظاهرة العولمة أكثر من الأعباء التى تفرضها خاصة فى مجال الفقر والتخلف الانسانى، وهو دور يحتاجه المجتمع الدولى من الأنكتاد وغيره من المنظمات الدولية المعنية. (٢)

وقد كان من مصلحة البلدان النامية قبيل الدورة التاسعة للأنكتاد الدفع باتجاه مساهمة الأنكتاد فى إعداد للمفاوضات المتعددة الأطراف المستقبلية فى مجالات التجارة الدولية، الاستثمار، القدرات التنافسية، التكنولوجيا والبيئة من منظور تنموى - طبقا لولاية الأنكتاد - بهدف ضمان توازن هذا الإعداد والأخذ فى الاعتبار احتياجات ومصالح البلدان النامية التى تمر بمراحل متفاوتة من الاندماج فى الإقتصاد العالمى، على أن يقوم الأنكتاد بهذا الدور بشكل متعاون ومتكامل مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية، بما فيها منظمة التجارة العالمية. كما تطلعت تلك البلدان النامية إلى مساعدة الأنكتاد لها فى تطبيق نتائج مثل هذه المفاوضات بما فى ذلك تمكينها من أفضل استخدام للفرص التى تتيحها فى مجالات دعم التجارة والاستثمار وزيادة الكفاءة التجارية لهذه البلدان، ومساعدتها فنيا فى صياغة قوانين للمنافسة، وتقديم حوافز ايجابية للتنمية الصديقة للبيئة ودعم السياسات القطرية فى قطاعات تشجيع التقدم العلمى وجلب التكنولوجيا المتقدمة والملائمة. ونذكر هنا أن لهذه المطالب خلفية تتمثل فى مسابقة ناجحة هى اشتراك الأنكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية فى برنامج مساعدة فنية خاصة للدول الأفريقية خلال وعقب جولة اروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

وقد توافقت أراء غالبية الدول أعضاء الأنكتاد فى ضرورة تخفيض عدد الأجهزة الحكومية به وتبسيطها بهدف زيادة كفاءة أساليب العمل به والحد من نفقاته وتحسين أداء الأمانة وذلك فى الاطار العام لعملية اصلاح الأنكتاد، بل عملية اصلاح القطاع الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة. وفى اطار الاقرار بالحاجة لتغيير فى طرق تنفيذ الأنكتاد لولايته فى قطاع التجارة والتنمية خلال الأنكتاد التاسع، ظهر اتجاه لتركيز الأنكتاد على عدد محدود من المسائل ذات الصلة المباشرة بقضايا التجارة والتنمية التى يستطيع الأنكتاد تقديم مساهمة ذات وزن فيها، وعلى أساس وجود عناصر مشتركة فى تجارب التنمية، ومع الأخذ فى الاعتبار تنوع مشكلات التنمية خاصة فى صفوف الدول النامية التى تحتاج للمساعدة فى تحقيق الوصول للأسواق العالمية أو لتوسيع

قدراتها لتقديم منتجاتها لهذه الأسواق. وحدد الأنكتاد لذاته هدف بناء توافق آراء عالميا حول مراجعة ظاهرتي العولمة والترابط -INTERDEPENDENCE وآثار تطوير النظم التي تحكم العلاقات الدولية على التنمية، مع سعي الأنكتاد لتكثيف أنشطته التي يكون لها تأثير مباشر على الاقتصاديات الوطنية في قطاعات التجارة والاستثمار وتنمية المشروعات مع الحاجة للمرونة ومشاركة الخبراء في مراحل ما من مشاورات الأجهزة الحكومية بالأنكتاد.

وقد رافق ذلك وعي بمحدودية الموارد المتاحة للأنكتاد للقيام بالمهام الملقاة على عاتقه وتلك المتوقعة منه مستقبلا، وتأكيد أهمية دور الأطراف غير الحكومية المتزايدة في العلاقات الدولية ومن بينها المؤسسات عبر الوطنية، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، الجامعات ومراكز الأبحاث، سواء تلك التي تعمل بالتعاون مع الحكومات أو بشكل مستقل، في وقت لم تمنح فيه أي من المنظمات الدولية متعددة الأطراف فرصة كافية لهذه الأطراف غير الحكومية. والواقع أن الأنكتاد كان قد فتح الباب لمشاركتها منذ فترة، خاصة في المناقشات الإقتصادية، وتضمن ذلك اتحادات المنتجين والمستهلكين. ورأت الدول الأعضاء أن من شأن مثل هذا التطور جعل الأنكتاد يمثل شراكة حقيقية من أجل التنمية تضم القطاع الخاص وتدمجه مع غيره من الأطراف في برامج عمله. (٣)

### ثانيا: جدول أعمال الأنكتاد التاسع :

أسوة بما تم قبيل الدورة الثامنة للأنكتاد عام ١٩٩٢، تم الاتفاق قبيل دورته التاسعة بجنوب أفريقيا في أبريل الماضي على بند موضوعي واحد على جدول أعمال المؤتمر وهو: "دعم النمو والتنمية القابلة للاستدامة في اقتصاد عالمي يتحرر ويتعولم مع مواجهة تحدي وتعاظم التأثير التنموي لعمليتي التحرير والعولمة، مع العمل لتجنب مخاطر التهميش وعدم الاستقرار". كما تم الاتفاق على معالجة هذا الموضوع عبر أربعة محاور هي: إستراتيجيات التنمية في ظل إقتصاد عالمي مترابط في التسعينات ومابعد، دعم التجارة الدولية كأداة للتنمية في عالم ما بعد جولة اروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، دعم تنمية المشروعات والقدرات التنافسية للدول النامية والدول التي تمر بمرحلة تحول في شرق ووسط أوروبا، وأخيراً الانعكاسات المؤسسية لكل ذلك على ولاية الأنكتاد وبرنامج عمله المستقبلي.

كذلك توصلت مختلف المجموعات والدول إلى تناول هذه الظواهر سواء فيما بين الدول أو داخل كل منها مع التعرض للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، أخذا في الاعتبار الترابط فيما بين مختلف القطاعات والمسائل، والتركيز على مشكلات البلدان الأقل نموا والمنخفضة الدخل والأفريقية خاصة في مجالات ضعف البنية الأساسية وثقل عبء الديون الخارجية والاعتماد شبه الكامل على صادراتها من السلع الأولية.

وقد حدد جدول الأعمال هدف الدورة التاسعة للأنكتاد في التوصل إلى سياسات وإجراءات من شأنها إحداث تأثيرات ملموسة على المستويين الوطني والدولي لتمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول من الاستفادة من الفرص التي تتيحها ظاهرتا العولمة والتحرير للإقتصاد العالمي مع العمل لتحجيم المخاطر والمصاعب التي قد تواجهها هذه البلدان، على أن تتاح الفرصة المشاركة في هذا الجهد للقطاع الخاص، رجال الأعمال، العمال، الأجهزة المحلية، المؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية مع ابقاء سلطة اتخاذ القرار في أيدي ممثلي حكومات الدول الأعضاء.

وكان من السمات الايجابية للاتفاق على جدول أعمال الأنكتاد في دورته التاسعة الدعوة للاستفادة من فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف تحقيق التعاون والتكامل فيما بينها. كما كان ذلك الاتفاق قد أعاد تأكيد فاعلية إعلان قرطاجنة الصادر عقب الدورة الثامنة للأنكتاد والذي تبنى مفهوم الشراكة من أجل التنمية كأساس لتدعيم التعاون الإقتصادي الدولي ولبناء الثقة فيما بين الدول بغية دعم التنمية القابلة للاستدامة. كما ربطت الدول الأعضاء بين الدورة الثامنة للأنكتاد وبين العديد وبين نتائج مؤتمرات أخرى للأمم المتحدة في مجالات ذات صلة بعمل الأنكتاد وهي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، والتنمية، والسكان والتنمية، والتنمية الإجتماعية، والمرأة وكذا ندوة الأمم المتحدة الدولية حول الكفاءة التجارية في اطار ارتباط كل ذلك بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي بشأن خطة التنمية AGENDA FOR DEVELOPMENT.

والواقع أن المفاوضات حول اقرار جدول أعمال الدورة التاسعة للأنكتاد لم تتمحور فقط حول المسائل الشكلية والاجرائية كما قد يتبادر إلى الذهن، بل إن معظمها قد انصرف إلى محاولة تحقيق توافق آراء مسبق حول الخطوط العريضة للمسائل التي ستتم مناقشتها خلال الدورة التاسعة للأنكتاد. وفي هذا الاتجاه، تم الاتفاق على أن تتولى الدورة التاسعة للأنكتاد تقييم الاتجاهات الأساسية في النظام الإقتصادي العالمي، خاصة الترابط فيما بين القطاعات والدول وتأثيراتها على عملية التنمية واتصالها بعمليتي العولمة والتحرير LIBERALIZATION في قطاعات التجارة، التكنولوجيا، الاستثمار، السلع الأولية، الخدمات، النقد والتمويل والبيئة، مع البحث في سبيل الحد من مخاطر تذبذب الأسواق المالية الدولية وظواهر أخرى من شأن استمرارها مزيد من التهميش لإقتصاديات غالبية البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول مثل اجراءات الدعم الدولية، وكيفية التحرك باتجاه معاكس سعيا لرفع مستويات الدخل وعائدات الصادرات في هذه الدول بما في ذلك من خلال إستراتيجيات تحوز على توافق آراء عالمي بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية ومواجهة قضايا البطالة والفقر وسوء إدارة البيئة ومعوقات الوصول إلى الأسواق، ونقص تدفق الموارد الخارجية، وتعاظم عبء الديون الخارجية وتأثير التكتلات الإقتصادية الإقليمية على التنمية، أخذا في الاعتبار أدوار الحكومات والقطاعين العام والخاص والمؤسسات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف المعنية، وغيرها من الأطراف ذات الصلة.

وبصفة أكثر تحديدا وفي قطاع التجارة ذات الأولوية تقليديا للأنكتاد، تحقق اتفاق في جدول أعمال الدورة التاسعة للأنكتاد على تولي الأنكتاد دور حث الاجراءات الوطنية والدولية اللازمة لادماج الدول النامية وتلك التي تمر بمرحلة تحول في شرق ووسط أوروبا في النظام التجاري الدولي، سواء من خلال نتائج جولة اروجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، أو اجراءات مساعدة الدول النامية على الاستفادة الكاملة من الفرص التي

أتاحتـها فى جانب منها تلك النتائج، على أن يبلور الأنكتاد اقتراحات لترجمة الالتزامات التى اتخذت خلال الاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى مراكش، خاصة بشأن البلدان الأقل نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء. وتأكد التوجه العام لدى الدول للسعى لدعم التكامل بين الأنكتاد ومنظمة التجارة العالمية فى معالجة قضايا التنمية المتصلة بالتجارة لبلدان الجنوب. وفى الاطار نفسه، كان على الدورة التاسعة مراجعة النظام المعمم للأفضليات المقدم للبلدان النامية، والبحث فى طرق تدعيم الكفاءة للدول بما فى ذلك الحصول على تكنولوجيا المعلومات وتأثيراتها على التجارة، وسبل دراسة العلاقة بين التجارة من جهة وكل من القدرة التنافسية والبيئية من جهة أخرى، وفرص بناء قدارت البلدان النامية فى قطاعات الخدمات والتجارة الدولية فيها وفى مجال الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية مع العمل لتقليل مخاطر حالة عدم الاستقرار التى تتصف بها الأسواق الدولية للسلع الأولية التى تعتمد الكثير من الدول النامية فى عائداتها من الصادرات عليها. كذلك أوكل للدورة التاسعة للأنكتاد بحث كيفية دعم المشروعات القادرة على المنافسه دوليا وتوفير البيئة المحلية والدولية اللازمة لذلك، خاصة المشروعات متوسطة وصغيرة الحجم، وسبل تمويلها فى إطار تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى ونقل التكنولوجيا باعتبارها إحدى وسائل تطوير القدرات التكنولوجية فى تلك البلدان واصلاح القطاع العام بها وتحويلها نحو القطاع الخاص.

ولكننا نرى أن المهمة الأكثر صعوبة فى ظل التفاوض حول جدول أعمال الدورة التاسعة للأنكتاد كانت الرغبة – خاصة لدى الدول الغربية المتقدمة – فى تكريس جزء هام من الدورة التاسعة لتقييم الاصلاحات المؤسسية التى جرت داخل الأنكتاد منذ دورته الثامنة وبحث دوره وولايته فى المستقبل. واتفقت كافة الدول والمجموعات على أن الهدف هو أن يصبح الأنكتاد أداة فعالة لدعم التنمية وجهود الدول النامية – خاصة الأقل نموا – بشكل كامل فى الإقتصاد العالمى والنظام التجارى الدولى. وقد امتد هذا الاتفاق ليشمل القناعة بأن الأنكتاد هو الساحة الأمثل – طبقا لولايته المستمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مجال التجارة والتنمية – داخل منظومة الأمم المتحدة للقيام بمعالجة متكاملة للتنمية وما يتصل بها فى قطاعات التجارة، الخدمات، التمويل، الاستثمار، التكنولوجيا والتنمية القابلة للاستدامة، خاصة للبلدان النامية. ويبدو أن ماحدث منذ الدورة الثامنة للأنكتاد فى مجال الاصلاحات المؤسسية لم يكن كافيا للدول الغربية وبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى، لأنها دعت إلى إعادة رسم الأجهزة الحكومية بالأنكتاد – مرة أخرى – بدعوى استجابتها لتغيرات الإقتصاد العالمى وتحديد أولويات عمله بشكل واضح فى ضوء محدودية موارد الأنكتاد، مع ضمان شفافية وكفاءة العمل وتحقيق انسجام وظائف أجهزة الأنكتاد من خلال التمييز بين مستوى صنع القرار والسياسات والعمل الفنى للخبراء. وأجمعت كافة الدول والمجموعات فى جدول أعمال الدورة التاسعة للأنكتاد على ضرورة الاستخدام الأمثل لمشاركة الخبراء فى اجتماعات الأنكتاد، وضمان متابعة وتقييم مايتخذ من توصيات وإجراءات والاهتمام بالمسائل عبر القطاعية CROSS - SECTORAL. كما أوصت الدول الأعضاء بأن تؤكد الدورة التاسعة على تولى مجلس التجارة والتنمية مسائل الترابط والقضايا الإقتصادية العالمية من منظور العلاقة بين التجارة والتنمية، بالاضافة إلى برنامج العمل للبلدان الأقل نموا، وخطة الأمم المتحدة من أجل التنمية فى أفريقيا والمسائل المؤسسية، مع النظر فى تقليص عدد الأجهزة الفرعية المنبثقة عن المجلس وفى نفس الوقت منح هذه الأجهزة سلطات صنع قرار إضافية بعد عقد اجتماعات خبراء يفترض توصلها إلى استنتاجات متفق عليها أو ترفع نتائج عملها إلى تلك الأجهزة. (٤)

### ثالثا: مجموعة الـ ٧٧ والأنكتاد التاسع:

تحتل مجموعة الـ ٧٧ التى تمثل الدول النامية موقعا متميزا داخل الأنكتاد لأسباب تاريخية وأخرى موضوعية. فمن منظور تاريخى، نشأت هذه المجموعة أول مانشأت داخل اطار الأنكتاد ومنه انتقلت إلى المنظمات والوكالات الدولية الأخرى. أما من الناحية الموضوعية، فقد كان الأنكتاد – منذ نشأته – مناط أمل وتطلعات الدول النامية حتى يكون المحفل الذى تعبر هذه الدول فيه عن همومها وتطرح فيه مطالبها وتأمل فى أن يكون صوتها مسموعا ولها كلمة نافذة ودورا فعالا فيه مقابل دورها الثانوى حينا والمهمش حينا آخر فى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ومؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولى والمصرف الدولى للانشاء والتعمير).

ومن هذا المنطلق سنخصص هذا الجزء لمعالجة مواقف مجموعة الـ ٧٧ إزاء الدورة التاسعة للأنكتاد سواء كمجموعة واحدة أو المجموعات الجغرافية الثلاث المتفرعة عنها (الأفريقية، الآسيوية، أمريكا اللاتينية والكاريبى) أو مجموعات نوعية (البلدان الأقل نموا، البلدان النامية الجزرية، مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى A C P).

#### ١- المجموعة الأفريقية:

كان وزراء التجارة والسياحة والتعاون والتكامل الإقليمى للدول الأفريقية قد اجتمعوا فى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ فبراير ١٩٩٦ للاعداد للموقف الأفريقى خلال الدورة التاسعة للأنكتاد. وقد تبلورت نتائج اجتماع أديس أبابا فى مواقف أفريقية خلال الأنكتاد التاسع.

وقد أدركت المجموعة الأفريقية منذ فترة حدوث تطورين متصلين بها: أحدهما يتصل بالاقتصاد العالمى والآخر ذو طابع تنظيمى ومؤسسى يرتبط بالتمييز فى تعامل المؤسسات الدولية والمجموعات الأخرى مع مجموعات مختلفة داخل المجموعة الأفريقية. واستغلت فرصة انعقاد الدورة التاسعة للأنكتاد للتعبير عن القلق الجماعى تجاه هذين التطورين. وتمثل التطور الأول فى التهميش المتزايد لغالبية الدول الأفريقية فى النظام الإقتصادى والتجارى العالمى منذ نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى وبدء تحول إقتصاديات بلدان شرق ووسط أوروبا من التخطيط المركزى والإقتصاد الموجه إلى إقتصاديات السوق نتيجة لتركيز اهتمام البلدان المانحة والمؤسسات التمويلية والإقتصادية الدولية على احتياجات بلدان شرق ووسط أوروبا مقابل تدنى الاهتمام من جانبهم تجاه الأوضاع الإقتصادية فى أفريقيا. أما التطور الثانى فهو اتجاه عدد متزايد من البلدان والمؤسسات

الدولية والإقليمية المانحة لتقسيم المجموعة الأفريقية إلى مجموعات فرعية مثل البلدان الأقل نموا، والبلدان منخفضة الدخل وتلك ذات المديونية المرتفعة وما يترتب على ذلك من تمييز فى المعاملة بتفضيل بعضها على البعض الآخر مثل تفضيل البلدان الأقل نموا فى كثير من الأحوال.

وقد اعتبرت المجموعة الأفريقية أن الأنكتاد التاسع يتزامن مع تكامل متزايد للإقتصاد العالمى واستقطاب إقتصادى يتسع يوما عن يوم سواء على مستوى الأقاليم أو البلدان. وفى واقع الأمر، فإنه منذ ما قبل الدورة الثامنة للأنكتاد التى جرت فى فبراير ١٩٩٢، كانت المجموعة الأفريقية تحذر من مخاطر وتعقيدات متصلة بإدارة الترابط الدولى، خاصة فى ظل كون أفريقيا لم تتمتع بأى آثار ايجابية لظاهرة العولمة فى وقت عانت فيه مزيدا من التهميش، الأمر الذى يتطلب من المحافل الدولية المعنية – وفى مقدمتها الأنكتاد فى دورته التاسعة – اتخاذ اجراءات عاجلة لضمان ادماج أفريقيا بشكل منصف فى الإقتصاد العالمى.

ولم تنكر البلدان الأفريقية مسئوليتها الأساسية عن التنمية بها معيدة إلى الأذهان جهودها المتواصلة لتحرير إقتصادياتها بما فى ذلك اجراءات من جانب واحد كما هو الحال مع برامج التكيف الهيكلى والاصلاح الإقتصادى، وأخرى نتجت عن التزامات متعددة الأطراف كما فى نتائج جولة أورجواى للمفاوضات التجارية. وقد لعب وفد مصر خلال الأنكتاد التاسع – والذى رأسه ممثل مصر الدائم لدى الأمم المتحدة فى جنيف السفير الدكتور منير زهران – دورا قياديا فى ابراز تحفظ المجموعة الأفريقية ازاء التكلفة المرتفعة – على الأقل على المدى المنظور – والانعكاسات السلبية لتنفيذ اتفاقيات جولة أورجواى، خاصة فيما يتصل بالبلدان المستوردة الصافية للغذاء والبلدان الأقل نموا، مع المطالبة باجراءات ملائمة للحد من هذه الآثار السلبية وتقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية المتضررة وغيرها بما فى ذلك أيضا تمكينها من الاستفادة من الفرص والمكاسب التى أتاحتها اتفاقيات جولة أورجواى.

ولاشك أن المجموعة الأفريقية حرصت على عنصر الاستمرارية من خلال إعلان بقاء صلاحية مفهوم الشراكة من أجل التنمية سواء بين البلدان النامية والمتقدمة أو بين القطاعين العام والخاص الذى أعلن خلال الدورة الثامنة للأنكتاد فى قرطاجنة مع حاجة هذا المفهوم للانعاش والتجديد والأخذ فى الاعتبار ماطرأ من مستجدات فى الإقتصاد العالمى وتوجهات وسياسات التنمية الإقتصادية والإجتماعية منذ ذلك الوقت. وقد مثل الأنكتاد التاسع فرصة استثنائية لطرح المجموعة الأفريقية لطلبها الخاص باحياء الحوار من أجل التنمية والتعاون الإقتصادى متعدد الأطراف لصالح التنمية فى بلدان الجنوب، خاصة الأقل نموا، وقد أيدت المجموعة الأفريقية دورا للأنكتاد فى مجالات جديدة مثل ثورة تكنولوجيا المعلومات المتصلة بالتجارة على المستوى العالمى مع مطالبة الأنكتاد – والدول المتقدمة من خلاله، بتوفير نتائج هذه الثورة لدعم جهود التنمية فى البلدان الأفريقية.

وكعادة المجموعة الأفريقية المؤيدة بلا حدود للأنكتاد وولايته ودوره، أعادة فى دورته التاسعة تأكيد هذا الدعم باعتبار الأنكتاد المحفل الرئيسى داخل منظومة الأمم المتحدة الذى يحظى بولاية محددة لتناول مترابط للتنمية من جهة وما يتصل بها فى قطاعات التجارة، والتمويل، الاستثمار، والخدمات، السلع الأساسية، التكنولوجيا، البلدان الأقل نموا والتنمية القابلة للادامة. وفى ذات الوقت تماشت المجموعة الأفريقية مع التوجه العام للبلدان الغربية المتقدمة منذ الأنكتاد السابع فى جنيف عام ١٩٨٧ – والذى أيدته أيضا بلدان شرق ووسط أوروبا وغالبية بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبى خلال الأنكتاد الثامن – والذى طالب باصلاح الأنكتاد وترشيد العمل فيه وإعادة تكييفه مع الاطار الجديد للترابط المتزايد فى العلاقات الإقتصادية الدولية.

واذا كان للبلدان الأفريقية فى السابق تجربة ايجابية فى الاستفادة من المساعدة الفنية التى قدمها الأنكتاد لها فى اعداد وخلال مفاوضات جولة أورجواى، فإنها حرصت خلال الأنكتاد التاسع على استمرار هذه المساعدة فى أى مفاوضات تجارية دولية قادمة بهدف السعى لاحداث تنمية عادلة ومتوازنة وقابلة للادامة لكافة المجموعات والدول. (٥)

وبالاضافة إلى البلدان الأقل نموا وتلك المستوردة الصافية للغذاء، أقرت المجموعة الأفريقية بضرورة ايلاء الأنكتاد لاعتبار خاص لأوضاع واحتياجات البلدان النامية الساحلية وتلك الجزرية الصغيرة. وفى اطار المسائل الموضوعية تضمنت أولويات المجموعة خلال التفاوض على نتائج الأنكتاد التاسع هى: جهود السعى لاستئصال الفقر، معالجة المشكلات الناتجة عنه والمتصلة بالاعتماد على السلع الأساسية، نقل التكنولوجيا، تخفيض عبء الديون وادارتها بناء القدرات بما فى ذلك الكفاءة التجارية، تطوير قطاعات الخدمات، اجتذاب الاستثمار الأجنبى المباشر وتنمية المشروعات، وتقديم موارد مالية وإضافية، خاصة فى ضوء عدم كفاية المساعدات الانمائية الرسمية بمعدلاتها الراهنة أو طرق تقديمها والانفاق منها. وكل ماسبق يضاف بالطبع إلى ماسبق ذكره عن ثورة المعلومات والمساعدة فى المفاوضات التجارية الدولية، ودون تجاهل مسألتى التعاون الإقتصادى فيما بين البلدان النامية وتعزيز برامج المساعدة الفنية التى يقدمها الأنكتاد وقد اقترحت المجموعة الأفريقية أن يتم تناول بعض هذه المسائل من خلال فرق خبراء حكوميين دولية، على أن يقوم مجلس التجارة والتنمية بنفسه بالمراجعة للتقدم المحرز فى تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية فى أفريقيا فى التسعينات بشكل سنوى. وخطت المجموعة الأفريقية خطوة جديدة فى أتجاه التجاوب مع مطالب للدول المتقدمة عندما دعت خلال الأنكتاد التاسع إلى تسهيل مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى المجتمع المدنى فى انشطة الأنكتاد وتأصيل ذلك بشكل منهجى ومؤسسى. وفى حين طالبت ببحث موضوعات مثل تحويل الديون وسياسات المنافسة والأفضليات فى اللجان الحكومية للأنكتاد، لم تبد أى تحفظات على استمرار بحث هذه اللجان لمسألة الخصخصة، وهو ما كان قد بدأ بالفعل منذ الأنكتاد الثامن. (٦)

وإذا كناقد أفردنا جزءا كبيرا للمجموعة الأفريقية فى اطار ما هو مخصص لمجموعة الـ ٧٧ فإن ذلك مرجعة ثلاثة أمور: أولها أن هذه هى المجموعة الأكبر حجما فى اطار مجموعة الـ ٧٧، والثانى أنها المجموعة ذات المصلحة الأكبر فى استمرار الأنكتاد وعدم

تعديل مساره بشكل جذرى بعيدا عن ولايته الأصلية، والثالث هو دور مصر القيادى داخل هذه المجموعة فى الماضى والحاضر.

**٢- المجموعة الآسيوية :**

أسوة بنظائرهم الأفارقة، كان وزراء الدول الآسيوية المعنيون بالتجارة - ومعهم الصين - قد اجتمعوا فى العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة من ٩ إلى ١١ يناير ١٩٩٦ التحضير للدورة التاسعة للأنكتاد. وقد شكلت مشاركة الصين فى هذا الاجتماع خطوة متقدمة على المستويين السياسى والتنظيمى/المؤسسى للتنسيق بين مجموعة الـ ٧٧ ممثلة فى إحدى مجموعاتها الفرعية (المجموعة الآسيوية هنا) وبين الصين التى اتخذت دائما مواقف داعمة لمواقف الدول النامية بالأنكتاد.

وخلال الأنكتاد التاسع، ركزت المجموعة الآسيوية على أولويات السعى لاستئصال الفقر وقضايا البلدان الأقل نموا - فى ظل دور بنجلاديش المتميز فى هذا الاطار - وتجنب التهميش المتزايد للبلدان النامية فى النظام الإقتصادى والتجارى الدولى. إلا أن الدول الآسيوية حرصت على تناول مسائل ذات أبعاد سياسية ومؤسسية بعيدة المدى على المستوى العالمى مثل اعتبار التعاون المتعدد الاطراف هو سبيل تحقيق الرخاء الإقتصادى والتنمية المنصفة عالميا مما يستوجب اعتبار التعاون الدولى من أجل التنمية فى صلب اهتمامات الأمم المتحدة. وقد جاء هذا الموقف ليشكل من جهة ردا على النزعات الأحادية الجانب والثنائية أو المحصورة فى عدد محدود من الدول - خاصة المتقدمة - فى العلاقات التجارية والإقتصادية، ومن جهة أخرى ليرد على الدعوة المتزايدة من قبل عدد من الدول الغربية بتهميش دور الأمم المتحدة فى القضايا الإقتصادية الدولية التى ترغب تلك الدول فى جعلها حكرا على مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. كما تميز الموقف الآسيوى بالتاكيد على فاعلية مجموعة الـ ٧٧ ودورها الحيوى فى الدفاع عن مصالح البلدان النامية سواء من جهة بناء توافق الآراء والتنسيق فيما بين تلك البلدان أو فى المفاوضات الإقتصادية الدولية. ولم تعترض المجموعة الآسيوية على مطالب غربية بادخال تعديلات على أساليب عمل الأنكتاد أو اعتباره ساحة لتبادل خبرات التنمية فيما بين أقاليم العالم المختلفة على اعتبار أن هذه المطالب لها أساس فى الالتزامات الصادرة عن الأنكتاد الثامن فى قرطاجنة. إلا أنها بالمقابل طالبت باستمرار دور الأنكتاد كمنتدى عالمى للتشاور فيما بين الحكومات حول قضايا التجارة والتنمية، خاصة فى ظل استمرار مشكلات ذات طبيعة بنيوية فى مناطق عديدة من أسيا بما يؤكد ثقل المهام المطلوبة وحجم الموارد اللازمة للقيام بها رغم جهود التكيف الهيكلى التى بذلتها بلدان آسيا والتى تزامنت مع اتساع الهوة بشكل عام بين البلدان النامية والمتقدمة.

وإذا كانت المجموعة الآسيوية والصين قد شاركا المجموعة الأفريقية العمل لضمان دور الأنكتاد فى مجال تقديم المساعدة الفنية والتوصيات باجراءات ملائمة للدول التى تأثرت سلبا من جراء تطبيق اتفاقيات جولة أوروجواى لتمكين هذه الدول من التغلب على تلك الانعكاسات السلبية، فإنها انتهزت فرصة الدورة التاسعة للأنكتاد لتدعو إلى تنفيذ تلك الاتفاقيات نصاً وروحاً كمرحلة فى اطار توجه عام لتحرير التجارة فى السلع وفى بقية القطاعات ذات الأولوية للبلدان النامية، وأيضا للدعوة إلى ضمان عالمية منظمة التجارة العالمية ومطالب أخرى خاصة بشروط انضمام الدول لها - وكان المقصود بها دعم المطلب الصينى للانضمام للمنظمة - وشروط اندماج الدول النامية فى النظام التجارى الدولى، وهى أمور لم ترحب الدول الغربية المتقدمة باثارتها فى الأنكتاد التاسع على خلفية رغبتها فى عدم تداخل الأنكتاد فى أعمال منظمة التجارة العالمية. وفى نفس الاتجاه المعاكس لرغبة الدول الغربية المتقدمة، اثارت المجموعة الآسيوية قضايا الديون التى تواجه الدول النامية خلال الأنكتاد التاسع ودعت لحلول منصفة وفعالة وذات توجه تنموى لهذه القضايا كما اصرت على اختصاص الأنكتاد بمناقشتها إلا أن المجموعة الآسيوية والصين حرصا على ضرورة اجراء مشاورات منتظمة بين الأنكتاد والمنظمات الدولية المعنية الأخرى مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى، وهو مفهوم ترحب به الدول الغربية باعتباره يؤدى إلى تجنب التداخل فى الاختصاصات أو تكرار نفس المهام فى أكثر من منظمة دولية.

وبشكل محدد ، عملت المجموعة الآسيوية على صياغة مهمتين أساسيتين للأنكتاد وبرنامج عمله خلال السنوات القادمة وهما : المساهمة فى الإعداد لجداول أعمال أى مفاوضات مستقبلية فى قطاعات التجارة والاستثمار ، الخدمات والتكنولوجيا ، والتركيز على تقديم خدمات ذات طبيعة عملية وملموسة للدول الأعضاء خاصة المساعدات الفنية فى قطاعات مثل زيادة الاستثمارات ، تنمية المشروعات ، الكفاءة التجارية ، وهى كلها مجالات تأتى فى أولويات الدول والمجموعات الأخرى أيضا(٧) .

**٣- مجموعة دول امريكا اللاتينية والكاريبى :**

عقد وزراء الدول أعضاء هذه المجموعة اجتماعهم التحضيرى للدورة التاسعة للأنكتاد فى العاصمة الفنزويلية كراكاس خلال الفترة من ١٦ الى ١٨ يناير ١٩٩٦ . وباستثناء تكرار ما أعلنت عنه المجموعتان الأفريقية والآسيوية من دعم استمرار ولاية الأنكتاد والتمسك بما تم الاتفاق عليه خلال الدورة الثامنة للأنكتاد فى هذا الشأن ، فإن الموقف اللاتينى ركز خلال الدورة التاسعة على اعتماد أى عمل للأنكتاد فى مجال دفع العلاقات الاقتصادية الدولية فى اتجاه ملائم لجهود التنمية على آليات السوق والمشروع الخاص كعوامل فعالة للتغيير بجانب أهمية وجود حكم جيد وادارة كفؤة . وقد جاء هذا الموقف ليلقى ترحيبا ودعما من المجموعة الغربية نظرا لأنه يعكس ما تطالب به هذه المجموعة خاصة منذ ما قبل الأنكتاد الثامن . وقد اقترب الموقف اللاتينى مرة أخرى من الموقف الغربى عندما طالب بإعادة تكيف أنشطة الأنكتاد وأساليب عمله على المستويين المؤسسى والميدانى . وعلى عكس الموقفين الأفريقى والآسيوى ، أبرز الموقف اللاتينى ما أسماه بنجاح سياسات التكيف الهيكلى التى تطبقها بلدان تلك المجموعة فى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو والحد من التضخم والتخفيف من عبء الديون الخارجية مما أوجد مناخا مواتيا للاستثمار الأجنبى وحسن من فرص الانعاش الاقتصادى . وعددت المجموعة مكونات تلك البرامج من تحرير للتجارة وللنظم المصرفية والخصخصة وتحسين الادارة الحكومية والتعاون التجارى والاقتصادى الاقليمى، بشكل يعطى الانطباع بأنها تود أن تعتبر نفسها نموذجا على بقية البلدان والمجموعات النامية الاحتذاء به ، خاصة أنه يلبى

المطالب والشروط للبلدان الغربية المانحة ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف سواء دولية أو اقليمية . إلا أن البلدان اللاتينية لم تستطع انكار الكلفة الاجتماعية العالية لبرامج التكيف تلك (٨).

### ٤- مجموعة البلدان الأقل نموا Least Developed Countries:

من الهام فى سياق تحليلنا وتقييمنا لأحداث ونتائج الدورة التاسعة للأنكتاد ومواقف مجموعة الـ ٧٧ فيه التعرض لمجموعة نوعية كانت دائما من أكثر المجموعات نشاطا داخل الأنكتاد وداخل مجموعة الـ ٧٧ ، كما كانت محل اهتمام خاص من الأنكتاد ومن الأطراف المانحة على حد سواء . ونعنى هنا مجموعة البلدان الأقل نموا التى تضم أكثر من أربعين دولة أغلبهم فى القارة الأفريقية.

وقد شددت هذه المجموعة خلال الأنكتاد التاسع على دور الأنكتاد فى ايجاد حلول مبتكرة وجديدة للاستجابة للتحديات التى تواجه البلدان النامية بشكل عام – وهذه البلدان بشكل خاص – خاصة الفقر والتدهور البيئى والتهميش فى ظل ظاهرتى العولمة والتحرير وغياب هياكل انتاجية ذات قدرة تنافسية لدى هذه البلدان . ولم تجد هذه البلدان حرجا فى الإقرار بخطورة ما تعانيه من نزاعات أهلية وعسكرية ساءت من أوضاعها وهو نوع من الشجاعة السياسية والنقد الذاتى والاقرار بالمسئولية يحسب لهذه الدول وليس عليها . إلا أنها بالمقابل أبرزت أوجه قصور فى اقتصادياتها تقع مسئوليتها على الأطراف الخارجية مثل نقص القدرات التكنولوجية وطبيعة القطاع التصديرى بها والافتقار الخطير للتنويع Diversification . وجريا على ما كان الحال عليه فى السابق ، أكدت هذه البلدان على دور الأنكتاد المحورى على المستوى العالمى لضمان تنفيذ برنامج العمل للبلدان الأقل نموا وأيضا ذلك المتعلق بالتنمية فى أفريقيا وذلك على مستوى مجلس التجارة والتنمية ، وهو مطلب تداخل مع مطلب المجموعة الأفريقية ويمكن فهمه فى ظل ما ذكرناه آنفا من كون غالبية البلدان الأقل نموا تنتمى للقارة السوداء .

ومن دون انكار مسئوليتهم الأساسية عن تنمية أنفسهم من خلال تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى ، شددت تلك البلدان على تنفيذ المجتمع الدولى لالتزاماته لعكس التدهور فى الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلدان الأقل نموا ، خاصة المساعدة وتدابير الدعم فى قطاعات التجارة والتمويل والديون . وغلبت على حديث البلدان الأقل نموا عن نتائج جولة أوروجواى نزعة تغليب الآثار السلبية خاصة تآكل هوامش الأفضليات التجارية التى كانت متاحة لتلك الدول وارتفاع تكاليف استيراد الغذاء . وشكلت هذه المسألة الأخيرة عنصرا مشتركا مع موقف المجموعة الأفريقية ودليلا على اتساع قاعدة البلدان النامية التى تعانى من وضع البلدان المستوردة الصافية للغذاء فى ضوء نتائج جولة أوروجواى وتطالب بإجراءات دولية ذات طابع تعويضى لتصحيح هذه الأوضاع . ويجىء طرح هذا المطلب خلال الدورة التاسعة للأنكتاد على غير هوى البلدان الغربية المتقدمة التى سعت لتجنب الإشارة اليه باعتباره يدخل فى دائرة اختصاص منظمة التجارة العالمية . وإذا كانت الشكوى والقلق من تدنى معدلات المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) كانا عامين من البلدان النامية ، فقد كانا أبرز وأعلى صوتا على مستوى البلدان الأقل نموا نظرا لإنخفاض تدفق هذه المساعدات اليها فى السنوات الأخيرة ، وامتد هذا القلق ليشمل موارد مؤسسات التمويل متعددة الأطراف التى تركز على احتياجات البلدان الأقل نموا مثل المؤسسة الإنمائية الدولية (IDA) التابعة للبنك الدولى ، وصناديق التنمية الإقليمية فى كل من آسيا وأفريقيا ، مع ابراز خطورة تزامن ذلك التطور مع وطأة خدمة الديون الخارجية لهذه البلدان بالرغم من استفادتها من اجراءات اتخذت خلال السنوات الماضية لتخفيف أعباء هذه الديون ، مكررين الدعوة لإلغاء هذه الديون . ورغم كون هذه الدعوة موجهة للبلدان والمؤسسات المانحة ، فإن أثارتها خلا ل الأنكتاد التاسع لم يلق استحسان البلدان الغربية أيضا لحرص الأخيرة على استبعاد الديون من دائرة عمل الأنكتاد.

وقد تناولت البلدان الأقل نموا بشكل خاص خلال الانكتاد التاسع مبادرة كان قد أطلقها روبينز ريكيبيرو الأمين العام للأنكتاد باقتراح انشاء صندوق استئمانى لصالح تلك البلدان وذلك كجزء من عملية إعادة تنظيم أمانة الأنكتاد ويغطى قطاعات التجارة والسلع الأساسية ، الخدمات ، الكفاءة التجارية ، الاستثمار والتكنولوجيا والمشاريع ، والعولمة واستراتيجيات التنمية بالإضافة الى أنشطة التنويع وتمكين هذه البلدان من المشاركة بفاعلية أكبر فى النظام التجارى الدولى ، وبرامج التدريب وتنمية الموارد البشرية ، بل وأيضا تقديم استشارات لإصلاح السياسات الوطنية بتلك البلدان ، على أن يبدأ الصندوق بمبلغ متواضع هو نصف مليون دولار أمريكى وصولا الى عشرة ملايين دولار عام ٢٠٠٠ . إلا أن البلدان الأقل نموا حرصت على ربط ذلك الصندوق بتدعيم موارد الأمانة البشرية والمهارية فى مجال قضايا البلدان الأقل نموا للإستجابة لإحتياجاتها المتغيرة من المساعدة الفنية(٩).

### ٥- المواقف العامة لمجموعة الـ ٧٧:

رغم أن المجموعة تعانى منذ ما قبل الأنكتاد الثامن من حالة ضعف تنسيق داخلها ، بل ودعوة بعض أعضائها – خاصة من دول أمريكا اللاتينية والكاريبى ، بل ومن الدول الآسيوية أيضا – بالإبقاء عليها كإطار للتنسيق فى مسائل الترشيحات وغيرها من القضايا الشكلية والإجرائية دون المسائل الموضوعية ، فقد بقيت مجموعة الـ ٧٧ متماسكة الى حد نسبى خلال الأنكتاد التاسع ، وعاد الفضل فى ذلك الى عدد من الدول التى أدركت عمق ارتباط مصالحها القومية ببقاء المجموعة وفاعليتها ، وكانت مصر فى مقدمة هذه الدول . كما حرصت المجموعة خلا الأنكتاد التاسع على التنسيق المكثف والتواصل مع الصين الشعبية فى ضوء العلاقة الاستراتيجية التى ربطت دائما بين الطرفين .

وفى حين أكدت المجموعة التمسك باستمرار دورها فى الأنكتاد لحماية مصالح الدول النامية وبالتضامن داخل صفوفها ، فإنها أشارت الى الحاجة للمرونة ومراعاة المناهج المختلفة فى وجه تحديات التنمية . وجاءت مواقف مجموعة الـ ٧٧ لتشير بوضوح الى عجز آليات السوق عن حل مشكلات التنمية خاصة فى ضوء قيود على المشاركة الكاملة للدول النامية فى عمليتى العولمة والتحرير ، وهى قيود لا تتحكم هذه الدول فيها . وكان من الطبيعى والمتوقع فى آن واحد أن تستغل مجموعة الـ ٧٧

محفلا دوليا منعقدا بحجم الأنكتاد التاسع لتدعو الى مشاركة كاملة للبلدان النامية فى عملية صنع القرار الاقتصادى العالمى وحل المشكلات العالقة التى تؤثر على كافة الدول ، وذلك فى إطار التركيز - كما أبرزته لأول مرة المجموعة الآسيوية - على تعزيز مبدأ تعددية الأطراف وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية على المستوى العالمى ، وليس بشكل منغلق فيما بين عدد محدود من البلدان المتقدمة .

وإذا كانت مجموعة الـ ٧٧ قد أكدت دور الأنكتاد فى معالجة قضايا التنمية وما يرتبط بها من تعزيز للعلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية القابلة للإدامة ، والتجارة ، والتمويل ، والاستثمار ، والخدمات ، والسلع الأساسية والتكنولوجيا ، فإنها حرصت على إبراز أن دور الأنكتاد يتضمن بناء توافق آراء على المستوى الحكومى الدولى، ولكن أيضا "المفاوضات" ، وهو أمر طالما سعت البلدان الغربية المتقدمة للحصول على موافقة البلدان النامية على الإزاحة به بعيدا عن الأنكتاد والإكتفاء فى الأخير بالمشاورات والمداولات دون التفاوض . ولكن مجموعة الـ ٧٧ أخذت زمام المبادرة بشأن مسألة اصلاح الأنكتاد وإعادة تنشيطه فى الجانبين المؤسسى والميدانى والعمل على مراجعة تنفيذ سياسات وقرارات أجهزته الحكومية ، وتشجيع التنسيق بينه وبين منظمات دولية أخرى يأتى فى مقدمتها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية . ولكن جاء هذا الموقف خاليا من مفهوم تخفيض حجم أمانة الأنكتاد وتقليص مجالات اختصاصه .

وأكدت مجموعة الـ ٧٧ التزامها الدائم بمطالب مجموعة البلدان الأقل نموا المندرجة فى إطارها . أما على مستوى القضايا الموضوعية الكلية ، فقد طورت مجموعة الـ ٧٧ من مفهوم المهمة المزدوجة للأنكتاد خلال المرحلة المقبلة : أى الجهد التحليلى والمساعدات الفنية والمشورة للبلدان فى مجالات المفاوضات والتجارة والسلع الأساسية والخدمات وتنمية المشاريع والبيئة والاستثمار ، بالإضافة الى المساهمة فى الإعداد للمفاوضات المقبلة المتعددة الأطراف . وفى حين أبرزت مجموعة الـ ٧٧ قضايا بعينها مثل الحاجة لتخفيف الفقر واستئصاله ، وذلك فى ضوء اعتبارات أخلاقية وسياسية واقتصادية واجتماعية للمجتمع الدولى ككل ، فإنها حرصت على مطالبة الأنكتاد بمواصلة بحث قضايا الديون الخارجية للبلدان النامية وصياغة حلول لها ، وهو أمر تعارضه البلدان المتقدمة بعكس مسألة الفقر التى ترحب بإدراجها على جدول عمل الأنكتاد ، كما نلحظ أن البلدان النامية فى إطار مجموعة الـ ٧٧ قد كرست جزءا هاما من مواقفها وحرصت فى صياغات وثائق الدورة التاسعة للأنكتاد على التعرض لنتائج جولة أوروجواى ، وهو أمر مفهوم فى ظل تأثيرات بعيدة المدى لهذه الجولة على مشاركة البلدان النامية فى النظام التجارى العالمى ، ولكن أيضا على مسائل تدخل فى صميم محددات عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه البلدان . وبالإضافة الى التعبير عن القلق إزاء الإجراءات من جانب واحد والحديث عن شروط بيئية واجتماعية لوصول صادرات البلدان النامية الى الأسواق العالمية - بما ينقض اتفاقيات جولة أوروجواى نصا وروحا - فإن المجموعة دعت للتنفيذ الكامل لنتائج الجولة من منطلق الالتزام ذا الطبيعة السياسية بالتجارة الحرة . كما جاء مطلب مجموعة الـ ٧٧ المتكرر لعالمية منظمة التجارة العالمية دعما للصين من جهة ، ولبلدان نامية عديدة لم يسمح بدخولها بعد الى هذه المنظمة وذلك فى شكل رسالة سياسية مسموعة لدى البلدان المتقدمة للحد من المغالاة فى شروط انضمام تلك البلدان النامية الى المنظمة بما لا يتعارض مع ظروف ومراحل تنمية هذه البلدان . ورغم تحفظ البلدان المتقدمة على كل ما من شأنه التعرض لدور الأنكتاد بخصوص قضايا تدخل فى اختصاص منظمات دولية أخرى ، فإن مجموعة الـ ٧٧ خالفت ذلك التوجه بحرصها على أن يكون للأنكتاد مساهمة فى اجتماع سنغافورة الوزارى المقرر أن تعقده منظمة التجارة العالمية فى ديسمبر ١٩٩٦ من منظور انمائى ، وتقديم تقديراته للتحديات والفرص الناشئة عن اتفاقيات جولة أوروجواى .

كذلك تضمنت الرسائل السياسية لمجموعة الـ ٧٧ فى ميدراند إدانة استخدام التدابير الاقتصادية القسرية ضد البلدان النامية بما فى ذلك العقوبات الاقتصادية والتجارية من جانب واحد وبما يخالف القانون الدولى ، وهو نص يفيد كوبا فى مواجهة الولايات المتحدة ، كما يفيد بدرجة أقل كوريا الديمقراطية وايران ، وإن كان لا يفيد العراق والجماهيرية الليبية المشمولتين بعقوبات مفروضة من مجلس الأمن . إلا أن اعتراض مجموعة الـ ٧٧ على محاولات بعض الدول تطبيق قوانينها المحلية خارج حدودها الوطنية قد أفاد بالمقابل عددا كبيرا من البلدان النامية . وإن كان موقف مجموعة الـ ٧٧ قد جاء خلوا من التركيز التقليدى على قضايا المساعدة للشعب الفلسطينى ، فإن ذلك يعتبر نتيجة طبيعية على اعتبار أن العملية السياسية الجارية فى الشرق الأوسط قد استوعبت - أو من المفترض أن تكون قد استوعبت - الأبعاد الاقتصادية والتجارية والتنموية للأوضاع المعيشية للشعب الفلسطينى ، كما أن الأنكتاد يشارك بمساهماته فى الجانب الاقتصادى لهذه العملية من زاويتها المتعددة الأطراف ويستمر عمل الوحدة الخاصة بفلسطين داخل أمانة الأنكتاد(١٠) .

ومن الهام أن نشير هنا قبل اختتام هذا الجزء الخاص بمجموعة الـ ٧٧ الى موضوع احتل أولوية فى السابق على جدول أعمال هذه المجموعة داخل الأنكتاد ، ألا وهو التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . ففى الإطار العام لمواقف المجموعة خلال الدورة التاسعة للأنكتاد ، لم يبرز هذا الموضوع فى مكان متقدم وتم الإكتفاء بإعادة التأكيد عليه مع اظهار حاجته للإنفتاح والمرونة فى آن واحد . ويعتبر هذا التوجه استمرارا لما كان عليه الحال خلال الدورة الثامنة للأنكتاد . إلا أنه يمكن القول بأن مجموعة الـ ٧٧ مازالت تتحمل المسئولية الأساسية عن هذا التعاون وتطالب بدعم خارجى له فقط كما تعتبر هذا التعاون عنصرا ايجابيا فى استراتيجية النمو والتنمية ببلدانها باعتباره آلية لتعبئة الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لتلك البلدان بهدف تعزيز كفاءة هياكلها الاقتصادية وقدراتها التنافسية ، خاصة أن هذا التعاون قد شهد نموا خلال السنوات الماضية على المستويات الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية . وقد برز بشكل خاص اصرار البلدان النامية على دفع النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية (GSTP) - والذى يتولى أمانته خبير مصرى دولى بارز هو الأستاذ محمود عبد البارى حمزة - فى ظل ما تحقق من تقدم فى الجولة الثانية من مفاوضات هذا النظام والتى من المنتظر أن يعلن استكمالها خلال مؤتمر وزراء يعقد بهافانا هذا العام . كما أعادت المجموعة خلال الدورة التاسعة تأكيد

مركزية دور الأنكتاد فى مجال التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية بما يتضمنه ذلك من تعاون نقدى ومالى على المستوى الأفقى .

**رابعا : البلدان الغربية المتقدمة والانكتاد التاسع :**

تحركت البلدان الصناعية الغربية خلال الأنكتاد التاسع على أكثر من مستوى : أحدهما قطرى لكل دولة على حدة ، والآخر المجموعات الفرعية لهذه الدول مثل الاتحاد الأوروبى ودول الشمال الاسكندنافية ، وأخيرا التنسيق العام على مستوى كافة هذه الدول التى كانت تعرف منذ نشأة الأنكتاد بالمجموعة "باء" . وقد كانت هذه البلدان هى صاحبة المبادرة منذ سنوات فى الدعوة الى إضفاء المرونة والانفتاح والشفافية على نظام عمل الانكتاد ، خاصة عمل المجموعات بداخله .

وقد دعا الاتحاد الأوروبى الى بحث الأنكتاد للاتجاهات العامة فى الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية من منظور ولايته التنموية على أن يكون ذلك بهدف التوصل الى استنتاجات تتفق عليها كافة الأطراف بشأن آفاق التنمية والأنشطة الميدانية المتصلة بها ، على أن يشمل هذا البحث المسائل الموضوعية العامة وتلك التى تكتسب طابع الأهمية الطارئة . وركز الاتحاد على ضرورة مواصلة "الاصلاحات" المؤسسية داخل الأنكتاد وتقليل الأجهزة الفرعية والاجتماعات به مع النظر فى امكانية الغاء مجموعات عمل قائمة أو انشاء مجموعات عمل جديدة طبقا لعملية مراجعة مستمرة ومنتظمة يكون على مجلس التجارة والتنمية القيام بها . كما طالب بالاعتماد المتزايد على الخبراء الوطنيين خلال اجتماعات الأنكتاد ، بل واللجوء بشكل متزايد الى استضافة خبراء غير حكوميين فى هذه الاجتماعات . كما حثت دول الاتحاد على الإعداد الجيد للاجتماعات من خلال تحديد النتائج المرجوة من كل اجتماع سلفا وكذلك تحديد الأطراف التى ستستفيد من هذه النتائج . . كما دعا الاتحاد الأوروبى وأعضاؤه الى توجيه عمل الأنكتاد الى تسهيل تبادل الخبرات والتجارب فيما بين الدول الأعضاء ، وضرورة متابعة تنفيذ ما تسفر عنه الاجتماعات سواء على مستوى الأجهزة الحكومية أو الأمانة . وتعتبر هذه المواقف امتدادا لمواقف تم تبنيها منذ الأنكتاد الثامن فى قرطاجنة عام ١٩٩٢ ، كما تتفق الى حد كبير مع مطالب بقية الدول الغربية من جهة ، وعدد كبير من دول أمريكا اللاتينية والكاريبى وبعض دول آسيا من جهة أخرى . وقد تراوحت مواقف البلدان الأوروبية حول مختلف القضايا الموضوعية والمؤسسية خلال الأنكتاد التاسع بين التشدد فى بعض الحالات أو حول بعض القضايا ، والتعقل فى أوقات أخرى أو حول قضايا أخرى ، والإيجابية فيما يتصل بقضايا ثالثة .

وقد تميزت مواقف بلدان الشمال – وسويسرا معها فى بعض الحالات – باستمرار مواقفها المرنة سواء فيما يتصل بالشكل الذى تكون عليه آليات عمل الأنكتاد أو ربط عملية الاصلاح به بموضوع اصلاح منظومة الأمم المتحدة ككل فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، وبالتغير المتزايد فى المطالب الدولية الموجهة للأنكتاد ضمانا للانسجام والتناغم داخل الأنكتاد أو بينه وبين المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة ، ووصولها الى تبسيط أساليب العمل به تماشيا مع التوجهات الدولية الراهنة . وقد أظهرت تلك الدول نفس المرونة إزاء القضايا الموضوعية وسعت الى التقريب فيما بين مواقف مختلف الأطراف والمجموعات حولها ، مع اقرارها بالدور المتصاعد للقطاع الخاص فى الاقتصاد العالمى والحاجة لإدماج الأنكتاد لهذا الموضوع فى برامج عمله وتوفيره الفرصة للتعاون فيما بين القطاع الخاص فى مختلف الدول .

وقد قدم وفد اليابان رؤية متميزة لتصور دور الأنكتاد ونطاق تغطيته من الناحية الموضوعية مع الربط بين العمل على المستوى السياسى ونتائج عمل فرق الخبراء ذات الطابع الفنى فى مجالات السياسات الاقتصادية الكلية ، التجارة ، وما يتصل بالمشاريع مثل المسائل المتعلقة بقطاع الاستثمار . إلا أن الموقف اليابانى أبرز تحفظات على إنشاء مجموعات عمل جديدة داخل الأنكتاد وطالب ما هو قائم منها بتوضيح القضايا المطروحة عليه والخيارات المتاحة للتعامل معها ، بما يتضمن قضايا السلع الأساسية ، العلاقة بين التجارة والبيئة ، دور المشروعات والنظام المعمم للأفضليات ، على أن يكون التوصل الى استنتاجات متفق عليها مقصورا على اللجان الدائمة دون مجموعات العمل مع ضمان أن تشارك الدول الأعضاء فى اجتماعات الأجهزة الحكومية للأنكتاد بمستوى رفيع من المسئولين .

وإذا كان الوفد الكندى قد تحرك فى اتجاه بندولى بين المواقف الأوروبية والأمريكية ، فإنه مال فى القضايا ذات الطابع المؤسسى الى المواقف الأمريكية المتشددة المنتقدة على طول الطريق لعدم كفاءة الأجهزة الحكومية والأمانة بالأنكتاد ولغياب اشراف مجلس التجارة والتنمية على أنشطة التعاون الفنى التى تقوم بها أمانة الأنكتاد ، ومحدودية اجتماعات الخبراء وتأثيرها ، مقابل اقترابه من المواقف الأوروبية الأكثر اعتدالا وإيجابية فى تقييم العديد من التطورات الاقتصادية والتجارية العالمية ذات الصلة ودور الأنكتاد إزائها ، وتأكيد أهمية الحوار على المستوى السياسى داخل الأنكتاد والسعى لبناء توافق آراء دولى به وما يجرى من جهد لتعزيز قدراته التحليلية .

أما الموقف الأمريكى ، فهو معروف دائما بنزعته المتشددة تجاه الأنكتاد ووجوده أصلا نظرا لما يثيره ذلك لدى الولايات المتحدة من ذكريات مريرة تتصل بنجاح الأنكتاد فى التوصل الى اتفاقيات دولية فى السابق لم تعتبرها الولايات المتحدة أنها أخذت فى الاعتبار مصالحها أو مواقفها ، كما أن الأنكتاد لا يبوؤه موقع رئيسى على الخريطة الأمريكية للمنظومة الدولية المعنية بالقضايا الاقتصادية والتجارية . وبالتالى ، جاءت المواقف الأمريكية التأزيمية – والتى لم تخل أحيانا من طابع تهديدى – خلال الأنكتاد التاسع – متسقة مع هذا النمط العام للمواقف الأمريكية إزاء الأنكتاد ، مع استمرار المسعى الأمريكى للحصول على دعم لمواقفه من بقية الدول الغربية من جهة ، ودول شرق ووسط أوروبا من جهة ثانية ، وعدد من الدول النامية وفى مقدمتها دول من أمريكا اللاتينية والكاريبى من جهة ثالثة . وكان من أبرز معالم الموقف الأمريكى الرفض القاطع لتناول الأنكتاد المسائل المشمولة باختصاصات مؤسسات بريتون وودز ، مثل قضايا الديون ، أو منظمة التجارة العالمية مثل التجارة فى الخدمات وغيرها . بل إن المسعى الأمريكى تضمن محاولة تحجيم مسائل متفق على اندراجها فى برنامج عمل الأنكتاد مثل التكنولوجيا والسلع الأساسية(١١) .

ويمكن القول بأن هناك مسائل اشتركت فيها البلدان الغربية عموما مثل ربط سياسات التنمية والتجارة بالتطور الديمقراطي وأوضاع حقوق الإنسان وحسن الإدارة ، وهي مواقف تجد جذورها في الدورة الثامنة للأنكتاد . وينطبق نفس الأمر على السعي لإستبعاد مسائل الديون وما هو مشمول بنتائج جولة أوروجواي مثل موضوع البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء من تناول الأنكتاد ، وهو موقف حظى بدعم عدد محدود من بلدان مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي .

**خامسا : دول شرق ووسط أوروبا والأنكتاد التاسع :**

استمر ضعف مواقف دول شرق ووسط أوروبا المتواصل منذ الأنكتاد الثامن ، وكانت هذه الدول - بما فيها الاتحاد السوفيتي السابق - تنتمي في السابق الى ما كان يعرف بالمجموعة "دال" التي كانت في غالبية الحالات تشكل سندا ودعما لمواقف مجموعة الـ ٧٧ . إلا أن عقد هذه المجموعة قد انفرط وبقى التنسيق داخلها حول مسائل اجرائية وشكلية أو تتصف بالعمومية . كما تحولت مواقف هذه الدول في حالات كثيرة الى مواقف داعمة للبلدان الغربية والى ما من شأنه تحقيق مصالح ذاتية لبلدان شرق ووسط أوروبا بما في ذلك مزاحمة البلدان النامية فيما تحصل عليه من امتيازات تحت شعار أن هذه البلدان أيضا تمر بمرحلة تحول من الاقتصاد الاشتراكي الى اقتصاد السوق. وقد ساندت دول شرق ووسط أوروبا الموقف الغربي الداعي لاصلاح الأنكتاد من جهة وتجنب الإزدواجية بين عمله وعمل منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى . إلا أن هذه البلدان لم تسع لإستبعاد قطاعات الخدمات والاستثمار ونقل التكنولوجيا من ولاية الأنكتاد ، بل أكدت ولاية الأنكتاد في مجال التحليل للترابط الاقتصادي العالمي وبحث مسائل محددة ذات طبيعة عملية . وتطلعت هذه البلدان لمساعدة الأنكتاد لها في مجالي التعاون الفني والدراسات البحثية في قطاعات مثل الفرص الجديدة والصاعدة للتجارة الدولية ، التكيف الهيكلي باتجاه نزع السلاح وسياسات التنافس وتأثير التجمعات الاقتصادية والتجارية الاقليمية والعالمية على التجارة الدولية . وشكلت دول شرق ووسط أوروبا دعما للمواقف الغربية في السعي للتقليص من عدد اللجان الدائمة ومجموعات العمل بالأنكتاد مع انشاء فرق خبراء ومشاركة ممثلي المجتمع المدني في أعماله وضرورة متابعة تنفيذ نتائج عمل آليات الأنكتاد بما يحقق تبادلا حقيقيا ومفيدا للخبرات الوطنية(١٢) .

**سادسا : تقييم نهائي لأعمال ونتائج الأنكتاد التاسع :**

يمكن القول بأن أعمال الدورة التاسعة للأنكتاد قد تميزت بقدر من المكاشفة والشفافية المتبادلة بحيث سعى كل طرف الى طرح مطالبه التي تعبر عن مصالحه وما يواجهه من مشكلات بشكل اتسم بدرجة عالية من الصراحة مما شكل عاملا ايجابيا رغم ما أضفاه أحيانا من توترات على أعمال الدورة . وقد أقرت كافة الأطراف بالحاجة الى تغييرات وتحولات في عمل الأنكتاد مع ربط ذلك بعملية اصلاح الأمم المتحدة ككل . وأعاد المؤتمرون تأكيد ولاية الأنكتاد كمركز للتنسيق لتناول قضايا التجارة والتنمية المتصلة بها في ضوء خبراته في هذا المجال وتفهمه لاحتياجات البلدان النامية بشكل خاص . وشكل الأنكتاد التاسع دعما لأنشطة الأنكتاد البحثية والتحليلية وشمولها لتغيرات في قطاعات التجارة والخدمات والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية ، ولدوره في ايجاد حوار بين الدول الأعضاء لتعزيز الترابط بين التجارة والتنمية . كما أقر المؤتمر حاجة البلدان النامية - خاصة تلك الأقل نموا - الى دعما فنيا في صياغة سياساتها العامة بهدف تحقيق نتائج ملموسة .

وفي ظل الاستجابة لمطالب غربية بالأساس بشأن حسن الادارة ، تم الاشارة الى مفهومي الشفافية والمساءلة العامة في الادارة وربط ذلك بتعزيز التجارة والاستثمار . كذلك تمت الاشارة الى تحديات حماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، وإن نجحت البلدان النامية في تضمين الحق في التنمية ضمن هذه الحقوق مما شكل عامل توازن . كذلك استمر الإجماع حول الدعوة لتعاون وتنسيق الأنكتاد مع منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى .

وفي المجال المؤسسي أيضا ، استمر تبنى الدعوة - المطروحة والمتفق عليها منذ الدورة الثامنة للأنكتاد - الى زيادة فعالية الأجهزة الحكومية في الأنكتاد ، واستجابة الأمانة لاحتياجات الدول الأعضاء المتغيرة ، وذلك بما يتضمن كافة الدول وليست النامية فقط - إلا أن اعلان ميدراند الختامي للأنكتاد التاسع تضمن أيضا الدعوة لتحسين مساهمة الخبراء وتحسين المساءلة والمراقبة عبر مجلس التجارة والتنمية لتقييم العمل الذي يتم ومراجعته ، وهو ما جسد انتقادات الدول الغربية الموجهة لأمانة الأنكتاد .

أما على مستوى المسائل الموضوعية ، فإن نتائج الأنكتاد التاسع شكلت إقرارا بالدور المحوري لقوى السوق في الاقتصاد العالمي والاقتصاديات الوطنية على حد سواء ، تزامن مع اقرار مماثل بالترابط المتزايد فيما بين القطاعات مثل التجارة والمال والمعلومات والتكنولوجيا وفيما بين الاقتصاديات . وعكس المؤتمر تفهما دوليا لأوضاع البلدان النامية التي تواجه حالة الإندماج في النظام التجاري العالمي من مواقع متباينة مما يجعل تأثير العولمة والتحرير غير المتساوي بالنسبة لهذه الدول . إلا أن اعلان ميدراند لم يذهب الى حد اقرار الدول الغربية بأن العولمة والتحرير أديا الى تهميش للأوضاع الاقتصادية والتجارية للكثير من بلدان الجنوب على المستوى الدولي ، واكتفى بالتفرقة بين حالا نجاح بعض البلدان النامية في إضفاء الحيوية على تجارتها الخارجية والاستثمار بها من خلال تبنى اصلاحات داخلية مقابل عدم تمكن بلدان أخرى من ذلك مما يوحي بأن جذور المشكلة قد تكون داخلية محضة . إلا أن الوثيقة الختامية للأنكتاد التاسع أقرت بوجود مشكلات وعوائق في الوصول الى الأسواق والحصول على التكنولوجيا ورؤوس الأموال وهو ما يعكس مسئولية البيئة الاقتصادية الدولية والبلدان المتقدمة .

وجاء حديث الوثائق الختامية للأنكتاد التاسع عن التهميش دون ربطه بظاهرتي العولمة والتحرير ، وإنما اتصالا باختلالات داخل البلدان النامية أو فيما بينها ، إلا أنها أكدت الحاجة لتضامن كافة الأطراف لضمان استفادة الجميع من إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون له انعكاساته على التنمية في ضوء إعادة تأكيد حيوية وصدقية مفهوم الشراكة من أجل التنمية الذي تم تبنيه خلال الدورة الثامنة للأنكتاد ، مع تحديد واضح لما هو

مطلوب من كل طرف وتضمن ذلك التعاون الحكومى بين الدول النامية والمتقدمة ، وفيما بين الدول النامية ، والتنسيق والتكامل بين المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف . إلا أن اعلان ميدراند أضاف بعدين لهذه الشراكة يدخلان فى صميم الأوضاع الداخلية للدول ، وجاء النص عليهما متسقا مع ما يدور من تحولات على المستوى الدولى فى السنوات القليلة الماضية بما فى ذلك داخل الدول النامية ذاتها . وهذان المستويات هما : الشراكة بين القطاعين العام والخاص لخدمة أهداف التنمية ، والحوار بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدنى بغرض التعبئة للموارد البشرية والمادية داخل كل دولة من أجل التنمية . وقد ذهب المؤتمر فى هذا المجال - وبتأثير المطالب الغربية - الى مطالبة أمين عام الأنكتاد بتعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدنى فى أعمال الأنكتاد ، ومطالبة جنوب أفريقيا - بوصفها رئيسا للأنكتاد التاسع باستضافة حلقة عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعبئة الموارد من أجل التنمية .

وقد وردت اشارات متعددة الى خصوصية أوضاع البلدان الأقل نموا - خاصة تلك الموجودة فى أفريقيا - وتأكيد أولوية مهمة استئصال الفقر ، دون تجاهل اصرار البلدان المتقدمة على مسئولية البلدان النامية الأخرى أيضا تجاه البلدان الأقل نموا(١٣) .

ونرى أن الأنكتاد التاسع مثل بلاشك استمرار فى مرحلة انتقالية يمر بها الأنكتاد منذ دورته السابعة عام ١٩٨٧ فى جنيف ، حيث أن الجزء الأكبر من البلدان النامية - خاصة المجموعتين الأفريقية والآسيوية - تتمسك باصرار باستمرار ولاية الأنكتاد ودوره مع امكان إدخال تغييرات وتعديلات عليهما ولكن دون تحجيم أو تقليص لمجالات عمله الرئيسية ذات النفع لتلك البلدان . وفى المقابل فإنه يبدو أن البلدان الغربية لم تحسم أمرها بعد أو تتفق على ما تريده من الأنكتاد وما تستطيع السماح للأنكتاد به من مجالات على وجه التحديد ، ربما لبداية العهد بمنظمة التجارة العالمية من جهة ، أو لخلافات فيما بين تلك البلدان على الصورة النهائية التى تريد أن ترى الأنكتاد عليه . وبالتالى سيستمر تأثر الأنكتاد بالطابع الانتقالى الراهن للعلاقات الدولية سياسيا واقتصاديا ، كما سيرتبط بمستقبل منظمة الأمم المتحدة وما يطرأ عليها من اصلاحات وتغييرات. كذلك نقول أن مستقبل الأنكتاد وحجم دوره سيرتهن بمدى تماسك الدول النامية فى الدفاع عنه ، وهو تماسك له مفاتيحه التى هى أدوار دول بعينها تشكل مرتكزات لتوافق الآراء داخل مجموعة الـ ٧٧ وفى مقدمتها وفد مصر كما ظهر خلال الأنكتاد التاسع من خلال تغلبه على خلافات فيما بين المجموعات الإقليمية المكونة لمجموعة الـ ٧٧ ، وهى أيضا التنسيق الفعال فيما بين المجموعتين الأفريقية والآسيوية بشكل خاص - واللتين تضمان البلدان الأقل نموا - وهما صاحبتا المصلحة الأساسية فى بقاء الأنكتاد ساحة فعالة فى العلاقات الاقتصادية الدولية والترابط الدولى بين التجارة والتنمية وما يتصل بهما من مسائل مثل الخدمات والاستثمار والتكنولوجيا والتمويل والبيئة .

---

**المراجع :**


1- Word Economic Survey 1995, United Nations, New York, 1995.

انظر أيضا :

Report of the Secretary-General of UNCTAD to the Ninth Session of the Conference, Geneva: UNCTAD, January 1996.

2- Report of the Secretary-General, op.cit.

3- Ibid.

4- Preparations for the Ninth Session of the Conference, Geneva: UNCTAD, 31 August 1995.

5- Addis Ababa Declaration on UNCTAD TX, Geneva: UNCTAD, 1996.

انظر أيضا :

- اجتماع كبار المسئولين السابق للمؤتمر ، ميدراند : ٢٧ أبريل ١٩٩٦ .
- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته التاسعة ، ميدراند : مايو ١٩٩٦ .

٦- أولويات واهتمامات البلدان الأفريقية فى الأنكتاد التاسع ، ورقة مقدمة من السفير دكتور منير زهران (مصر) بالنيابة عن المجموعة الأفريقية فى الأنكتاد التاسع .

7 - Amman Final Documents, Asian Group, January 1996.

انظر أيضا :

- اجتماع كبار المسئولين ، مصدر سبق ذكره .
- تقرير المؤتمر ، مصدر سبق ذكره .

8- Caracas Declaration, Latin American Group, January 1996.

انظر أيضا :

- اجتماع كبار المسئولين ، مصدر سبق ذكره .

- **تقرير المؤتمر** ، مصدر سبق ذكره .

**٩- اعلان الإجتماع الوزارى لأقل البلدان نموا** ، ميدراند : مايو ١٩٩٦ .

**أنظر أيضا :**

**الصندوق الاستئمانى المقترح لأقل البلدان نموا** : مذكرة تفسيرية ، ميدراند : أبريل ١٩٩٦ .

**١٠- الاعلان الوزارى لمجموعة الـ ٧٧** ، ميدراند : أبريل ١٩٩٦ .

**أنظر أيضا** : تقرير المؤتمر ، مصدر سبق ذكره .

**١١- تقرير المؤتمر** ، مصدر سبق ذكره .

**أنظر أيضا** : تقرير الدورة الخاصة لمجلس التجارة والتنمية التحضير للأنكتاد التاسع .

**١٢- المصدران السابقان .**

**١٣- اعلان ميدراند** ، ميدراند : مايو ١٩٩٦ .

**أنظر أيضا** : شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية : الوثيقة الختامية للدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ميدراند : مايو ١٩٩٦ .



# تقلبات الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية وآثارها على الاقتصادات العربية

أحمد السيد النجار

شهدت أسعار الدولار وباقى العملات الحرة الرئيسية تقلبات حادة مقابل بعضها البعض منذ ربع قرن وحتى الآن . وكان العام الماضى بالذات واحدا من أعوام الذروة لهذه التقلبات . ففى الفترة من منتصف فبراير وحتى نهاية شهر يونيو من العام الماضى ، تعرض الدولار الأمريكى لتراجع تاريخى عاصف مقابل "الين" ، وتراجعات أقل وطأة مقابل "المارك" و "الفرنك" السويسرى وباقى العملات الحرة الرئيسية . وخلال تلك الموجة من تراجع الدولار انخفض سعره من نحو ١٠٠ ين ، ١,٥٣ مارك ، ٠,٦٤ جنيه استرلينى ، ١,٣ فرنك سويسرى ، ٥,٣ فرنك فرنسى قبل بدايتها الى ما يقل عن ٨٠ ين فى ذروة تراجعه فى النصف الأول من أبريل من العام الماضى ، والى نحو ١,٣٧ مارك ، ٠,٦١ جنيه استرلينى ، ١,١٣ فرنك سويسرى ، ٤,٨٢ فرنك فرنسى . وكانت تلك الموجة من التراجعات للدولار راجعة الى رغبة الإدارة الأمريكية فى حدوثها كآلية لزيادة القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية فى أسواق بلدان العملات الحرة الرئيسية الأخرى وبالذات اليابان ، على اعتبار أن تراجع الدولار مقابل عملة أى دولة يعنى انخفاض أسعار السلع الأمريكية فى سوق هذه الدولة عند تقديرها بعملتها المحلية ، ويعنى فى الوقت ذاته ارتفاع أسعار سلع الدول الأخرى فى السوق الأمريكية ، مما يقلل القدرة التنافسية لصادرات الدول الأخرى فى السوق الأمريكية ، بما يمكن أن يساهم فى اصلاح الخلل فى الميزان التجارى الأمريكى . كذلك فإن الأزمة المالية الهائلة التى ضربت المكسيك فى شتاء عام ١٩٩٥ كانت عاملا أساسيا من العوامل التى تسببت فى موجة التراجع العاصف للدولار فى النصف الأول من عام ١٩٩٥ ، حيث أدى انهيار "البيسو" المكسيكى وانخفاض الإحتياطيات الدولية للمكسيك الى ما يقل عن تغطية نصف شهر من الواردات، الى اعلان الرئيس الأمريكى عن مبادرة لإنقاذ المكسيك ماليا بلغت تكلفتها ٤٧,٥ مليار دولار تحملت الولايات المتحدة ٢٠ مليار دولار منها ، وحملت الباقى لصندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية متجاوزة كل القواعد التى تعمل بها هاتان المؤسستان الدوليتان المهم أن تلك الأزمة وتداعياتها وأعباءها على الولايات المتحدة ، وحقيقة أن المكسيك هى ثالث أهم شريك تجارى للولايات المتحدة بعد كندا واليابان قد أثرت على معنويات المتعاملين فى أسواق العملات إزاء الدولار . كذلك فإن تباطؤ الاقتصاد الأمريكى فى بداية عام ١٩٩٥ واتجاه بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى فى البنك المركزى الأمريكى - لخفض سعر الفائدة على الدولار لإنعاش الاقتصاد قد أثر سلبيا على الدولار . كذلك فإن تدهور المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد الأمريكى فى بداية عام ١٩٩٥ مقارنة بالأداء الجيد فى عام ١٩٩٤ ، قد ساهم فى إضعاف موقف الدولار مقابل العملات الأخرى . كذلك فإن قيام المضاربين باستغلال هذه الظروف والضغط على الدولار لدفعه للإنخفاض بحدة بغرض تحقيق الأرباح من التحركات العنيفة للدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية ، قد ساهم فى إحداث التراجع العاصف للدولار فى النصف الأول من عام ١٩٩٥ . وقد أخذ تراجع الدولار مداه بسبب عدم تدخل السلطات النقدية الأمريكية لدعمه مما أعطى أسواق العملات انطباعا بأنها ترحب بذلك التراجع .

وفى أعقاب تلك الموجة الهائلة من تراجع الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية وفى مقدمتها الين ، تماسكت العملة الأمريكية مقابل تلك العملات الحرة الرئيسية وتمكنت من تحقيق صعود متذبذب وبطىء فى البداية ، قبل أن تتقدم بقوة فى أغسطس من العام الماضى وتمضى محافظة على مستواها ، ثم تحقق تقدما كبيرا فى ربيع العام الجارى ، حيث بلغ سعر الدولار فى واحدة من ذروات ارتفاعه نحو ١١٠ ينات يابانية ونحو ١,٥٢ مارك ألمانى . وقد بلغت أسعار الدولار الأمريكى نحو ١٠٨ ينات ، ١,٥٢ مارك ، ٠,٦٦ جنيه استرلينى ، ١,٢٥ فرنك سويسرى ، ٥,١٤ فرنك فرنسى فى ٣١ يونيو من العام الحالى . ويعود صعود الدولار منذ منتصف العام الماضى وحتى الآن الى اظهار السلطات النقدية الأمريكية لرغبتها فى رفع أسعار الدولار من خلال دعمه عبر شرائه عندما يتعرض لضغوط فى أسواق العملات ، وأيضا من خلال التصريحات الداعمة له . كذلك فإن تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الأمريكى فى النصف الثانى من عام ١٩٩٥ مقابل تدهور أداء الاقتصاد اليابانى قد ساهم فى دعم العملة الأمريكية . كذلك فإن انخفاض العجز التجارى الأمريكى عموما والعجز مع اليابان بصفة خاصة ، قد ساهم فى دعم الدولار .

وعموما يمكن القول أن العملة الأمريكية تمكنت فى النصف الثانى من عام ١٩٩٥ من تعويض خسائرها فى النصف الأول منه ثم سجلت تقدما فى الشهور المنصرمة من العام الحالى جعلها فى مستويات أعلى عن تلك المسجلة فى نهاية عام ١٩٩٤ . لكن صعود الدولار منذ منتصف العام الماضى والذى يتوقع له أن يستمر حتى منتصف العام القادم ليس سوى تذبذب قصير الأجل

لأن أى متابع لحركة الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية سيدرك على الفور أن العملة الأمريكية تميل للتراجع خلال الثلاثين عاما الأخيرة عبر موجات متعاقبة من التدهور لا تخلو من تذبذبات مؤقتة . ولا يمكن تفسير هذا الميل للتراجع فى كل مرة بهذا العامل المباشر أو ذاك ، فالأمر يحتاج الى ما هو أعمق من المبررات المباشرة التى تقف وراء كل موجة من موجات التراجع .

ولإدراك مدى عمق الميل للتراجع لدى الدولار الأمريكى يكفى أن نرصد تطور أسعاره مقابل بعض العملات الحرة الرئيسية فى الثلاثين عاما الأخيرة . ففى عام ١٩٦٥ كان الدولار الأمريكى يساوى ٥ر٣٦٢ ين يابانى ، ثم انخفض سعرة الى ٧ر٣٥٧ ين عام ١٩٧٠ ، ثم تراجع بعد ذلك بشكل سريع بعد إيقاف تحويل الدولار الى ذهب فى عام ١٩٧١ وبعد التداعيات المرتبطة بارتفاع أسعار البترول التى تقدر بالدولار وما تلاها من تراجع أسعار الدولار الذى كان فى جانب منه آلية لتخفيض القدرة الشرائية الدولية لعوائد صادرات البترول ولجذب الفوائض البترولية الى السوق الأمريكية بصفة أساسية . وقد وصل سعر الدولار الى ٦ر١٩٤ ين فى المتوسط عام ١٩٧٨ . لكن العملة الأمريكية تماسكت بشكل قوى فى ظل سياسة الدولار القوى فى عهد الرئيس الأمريكى رونالد ريجان ، والتى أدت الى ارتفاع سعره مقابل الين الى ٢٥١ ين عام ١٩٨٤ ، بل وبلغ سعر الدولار نحو ٢٦٠ ين خلال التعاملات فى أسواق العملات فى النصف الأول من عام ١٩٨٥ قبل أن يبدأ فى التراجع تدريجيا على ضوء اتفاق اللوفر الذى عقد فى سبتمبر ١٩٨٥ بين الدول الصناعية السبع الكبرى على هذا الأمر . لكن الدولار الأمريكى تعرض لإنهيار هائل فى عام ١٩٨٧ فى ظل الاضطراب والفوضى اللذين سادا البورصات وأسواق العملات الدولية بعد انهيار أسعار الأسهم فى بورصة وول ستريت الأمريكية فى ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ تحت وطأة عجز الميزانية وتفاقم عجز الموازين الخارجية الأمريكية فى ذلك العام . وقد هبط الدولار الأمريكى الى ٥ر١٢٣ ين يابانى فى عام ١٩٨٧ ، بل أنه انخفض فى بعض التعاملات فى نهايات ذلك العام الى ما يقل عن ١٢٠ ين.

وقد ظل الدولار فى عام ١٩٨٨ يراوح عند المستويات المنخفضة التى بلغها فى عام ١٩٨٧ قبل أن يتمكن من الصعود بقوة متجاوزا مستوى ١٤٠ ين فى عام ١٩٨٩ . وواصل الدولار تقدمه ليبلغ سعره نحو ١٤٥ ين فى المتوسط عام ١٩٩٠ ، لكنه بدأ بعد ذلك دورة سريعة من التراجع أوصلته الى ١٣٤ ين فى المتوسط عاتم ١٩٩١ ، ١٢٧ ين عام ١٩٩٢ ، ١١١ ين عام ١٩٩٣ ١٠٥ ين عام ١٩٩٤ ، قبل أن يمنى بموجة التراجع الهائلة فى الربع الثانى من عام ١٩٩٥ التى أوصلته فى ذروتها الى ما يقل عن ٨٠ ين لكل دولار أمريكى . لكن متوسط سعر الدولار خلال عام ١٩٩٥ بلغ نحو ٨ر٩٣ ين ، وهذا يعنى أن الدولار الأمريكى قد فقد نحو ١ر٧٤٪ من قيمته مقابل الين اليابانى خلال الثلاثين عاما الأخيرة عبر موجات متعاقبة من التراجع .

وفيما يتعلق بالمارك فإن سعر الدولار الأمريكى قد انخفض من ٤ ماركات عام ١٩٦٥ الى ٦٦ر٣ مارك عام ١٩٧٠ ، ثم انحدر الدولار الأمريكى بسرعة الى نحو ٨ر١ مارك عام ١٩٧٩ قبل أن يرتفع فى ظل سياسة الدولار القوى فى النصف الأول من الثمانينات حتى بلغ ٩٤ر٢ مارك عام ١٩٨٥ ، لكنه تدهور بعد ذلك بشكل تدريجى فى البداية ثم بشكل سريع إبان اضطراب أسواق العملات والبورصات فى أكتوبر ١٩٨٧ حتى بلغ سعره ٨ر١ مارك

وقد ظل الدولار يتذبذب مقابل المارك ولكن عند مستويات تزيد عن ٦ر١ مارك حتى عام ١٩٩٢ عندما تمكن المارك الألمانى من تحقيق صعود كبير مقابل الدولار والعملات الرئيسية الأخرى فبلغ سعر الدولار ٤ر١ مارك فى ذلك العام ، لكنه عاد للتماسك فى عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ مرتفعا الى أعلى من ٦ر١ مارك قبل أن يتعرض فى عام ١٩٩٥ لتراجع كبير ليبلغ سعره فى المتوسط نحو ٤ر١ مارك قبل أن يرتفع مؤخرا الى ٥٢ر١ مارك . أى أن الدولار الأمريكى فقد نحو ٦٢٪ من قيمته مقابل المارك الألمانى خلال الثلاثين عاما الأخيرة .

أما بالنسبة للفرنك السويسرى فإن الدولار الأمريكى كان يساوى نحو ٣٧ر٤ فرنك فى عام ١٩٦٥ ، وظل يتراوح عند ذلك المستوى حتى عام ١٩٧٠ لكنه بدأ دورة من التراجع السريع عام ١٩٧١ أوصلته الى ٥٨ر١ فرنك سويسرى فى عام ١٩٧٩ . ورغم أن الدولار الأمريكى عاود الصعود مقابل العملة السويسرية فى بداية الثمانينات فى ظل سياسة الدولار القوى حتى بلغ سعره نحو ٥٩ر٢ فرنك سويسرى ، إلا أنه عاد للتراجع بعد ذلك حتى بلغ سعره نحو ٣٥ر١ فرنك سويسرى عام ١٩٨٧ قبل أن يعود للصعود مرة أخرى ليتراوح فى السنوات الأولى من التسعينيات بين ٥٥ر١ ، ٢٥ر١ فرنك سويسرى قبل أن ينحدر فى موجة تراجعه العاصفة فى عام ١٩٩٥ الى نحو ١٥ر١ فرنك سويسرى وإن كان سعر الدولار قد ارتفع مؤخرا الى ٢٥ر١ فرنك سويسرى أى أن الدولار الأمريكى فقد نحو ٦ر٧١٪ من قيمته أمام الفرنك السويسرى عبر الثلاثين عاما الأخيرة .

ويعود الميل التاريخى للدولار للتراجع خلال الثلاثين عاما الأخيرة مقابل الين والمارك والفرنك السويسرى وغالبية العملات الحرة الرئيسية الأخرى الى العديد من العوامل التى يأتى فى صدارتها تدهور الوزن النسبى للاقتصاد الأمريكى من اجمالى الاقتصاد العالمى . وتشير بيانات البنك الدولى الى أن الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى الذى كان يشكل نحو ٣٦٪ من الناتج العالمى فى عام ١٩٧٠ قد انحدر وزنه النسبى الى ٢٧٪ من الناتج العالمى فى عام ١٩٩٣ ، علما بأنه كان يشكل قرابة ٤٥٪ من الناتج العالمى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة . وبالمقابل ارتفع الوزن النسبى للناتج المحلى الاجمالى اليابانى من الناتج العالمى من ٣ر٧٪ عام ١٩٧٠ الى نحو ٢ر١٨٪ فى عام ١٩٩٣ . كما ارتفع الوزن النسبى للناتج المحلى الاجمالى الألمانى من ٦ر٦٪ من الناتج العالمى عام ١٩٧٠ الى نحو ٣ر٨٪ من الناتج العالمى عام ١٩٩٣ .

وكان من المنطقى فى ظل تراجع الوزن النسبى للاقتصاد الأمريكى من الاقتصاد العالمى وصعود الوزن النسبى للاقتصادين الألمانى واليابانى من الاقتصاد العالمى أن يتجه الدولار الأمريكى للتراجع مقابل الين اليابانى والمارك الألمانى والعديد من العملات الحرة الرئيسية الأخرى .

كذلك فإن اعلان الولايات المتحدة فى ١٥ أغسطس عام ١٩٧١ عن ايقاف تحويل الدولار الى الذهب قد أفقد العملة الأمريكية

عاملا قويا للإسناد والدعم ، وبدأت فى التراجع السريع مقابل العملات الحرة الرئيسية منذ ذلك الاعلان وحتى الآن باستثناء فترة النصف الأول من الثمانينات التى صعد فيها الدولار مقابل العملات الرئيسية فى ظل أسعار الفائدة البالغة الارتفاع عليه والتى وصلت الى نحو ٢٠٪ والتى لم تستمر نظرا لآثارها الإنكماشية على الاقتصاد الأمريكى والتى تجسدت فى تدهور معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدل التضخم فى الوقت ذاته فيما يعرف بظاهرة التضخم الركودى .

ومع التدهور المستمر لأسعار الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية خلال الثلاثين عاما الأخيرة وبخاصة منذ ايقاف تحويله الى ذهب فى أغسطس ١٩٧١ فقدت العملة الأمريكية جانبا هاما من مكانتها كملاذ آمن للقيمة خلال الأزمات الاقتصادية والسياسية الدولية وبذلك تراجع الطلب على الدولار كملاذ آمن للقيمة مما أضعف أحد العوامل التى كانت تدعم موقف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى .

كذلك فإن اتجاه دول العالم الى تنويع العملات التى تتكون منها احتياطياتها الدولية أدى الى انخفاض طلبها على الدولار لاستخدامه كاحتياطيات حيث دخلت العملات الرئيسية الأخرى وبالذات المارك والين كعملات هامة فى سلة الاحتياطيات الدولية لكل دول العالم . وكان الدولار قد هيمن بصورة شبه مطلقة على سلة الاحتياطيات الدولية لغالبية دول العالم من العملات فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لكنه تراجع ليمثل نحو ١ر٧١٪ من اجمالى تلك الاحتياطيات عام ١٩٨٣ ، وواصل تراجعه ليشكل نحو ١ر٥٧٪ من تلك الاحتياطيات عام ١٩٩٤ . وبالمقابل ارتفع الوزن النسبى للمارك الألمانى من اجمالى الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة من ٧ر١١٪ عام ١٩٨٣ الى نحو ٨ر١٤٪ عام ١٩٩٤ مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار أن المارك مكون رئيسى للعملة الحسابية الأوروبية "ايكو" والتى شكلت نحو ٨ر٧٪ من جملة الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة عام ١٩٩٤ .

أما الين اليابانى فقد ارتفع وزنه النسبى من اجمالى الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة من ٩ر٤٪ عام ١٩٨٣ الى نحو ١ر٨٪ عام ١٩٩٤ .

وهذه البيانات فى مجملها تعنى أن الطلب على الدولار بغرض استخدامه كاحتياطيات دولية قد تراجع نسبيا لصالح عملات رئيسية أخرى مثل الين والمارك بما أفقد الدولار بعض عوامل الدعم وأضاف عناصر قوة للعملتين الألمانية واليابانية .

وإضافة الى ما سبق فإن عجز الموازنة الأمريكية الذى تفاقم بصورة حادة منذ النصف الثانى من السبعينيات وحتى الآن دون أن تنجح الإدارات الأمريكية المتعاقبة فى انهائه ، قد ساهم بدوره فى إضعاف موقف الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية خاصة وأن تمويل العجز فى الموازنة يتم من خلال الاقتراض الداخلى والخارجى للإدارة الأمريكية عبر طرح أذون وسندات الخزانة ، كما أنه يتم فى بعض الأحيان من خلال طبع دولارات دون غطاء انتاجى أو ذهبى اعتمادا على المكانة الدولية للدولار كعملة احتياط رئيسية .

كذلك فإن تحول الميزان التجارى الأمريكى الى العجز فى السبعينيات واستمرار عجزه فى التزايد حتى بلغ نحو ١٨٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٥ بما يعكس تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكى قد أثر سلبيا على موقف العملة الأمريكية مقابل العملات الحرة الرئيسية الأخرى .

وإضافة الى العوامل الرئيسية المذكورة آنفا كانت هناك عوامل ثانوية أخرى ساهمت فى مجملها فى خلق موجات متعاقبة أو سلسلة تراجع الدولار الأمريكى مقابل العملات الحرة الرئيسية الأخرى والتى جاءت موجة التراجع الكبيرة التى ضربت الدولار فى شهور مارس وأبريل ومايو من عام ١٩٩٥ كحلقة هامة فى هذه السلسلة .

وعلى أى الأحوال فإن أسعار الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية قد شهدت تقلبات حادة منذ شتاء عام ١٩٩٥ وحتى الآن استكمالا لموجات التقلب الحادة منذ بداية السبعينيات . وبالطبع فإن لكل موجة من التقلب الحاد للعملات أسباب آنية وأخرى تاريخية ، وما يهمنا هنا هو تأثير هذه التقلبات على الاقتصادات العربية ، وهذا ما سنتعرض له فيما يلى :

### تقلبات الدولار والتجارة العربية :

تلعب حركة أو تقلبات الدولار الأمريكى مقابل العملات الحرة الرئيسية دورا مؤثرا على التجارة الخارجية للدول العربية سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات .

وبالنسبة للصادرات العربية فإن النفط والغاز يشكلان الغالبية الساحقة منها فى الوقت الراهن . ونظرا لأن كليهما يتم تسعيره بالدولار فى الأسواق الدولية ، فإن حصيلة الدول العربية من تصديرهما - حتى إذا لم تتغير أسعارهما - تتأثر بشدة بحركة العملة الأمريكية مقابل العملات الحرة الرئيسية وذلك عند تحويل هذه الحصيلة الى أى عملة رئيسية تحرك الدولار أمامها بصورة حادة . فإذا ارتفع سعر الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية فإن ذلك يعنى تزايد قيمة حصيلة الصادرات العربية المقومة بالدولار عند تحويلها الى أى عملة أخرى والعكس صحيح . وبمعنى آخر فإن القدرة الشرائية فى الأسواق الدولية للحصيلة الدولارية للجانب الأعظم من الصادرات العربية تتآكل عندما ينخفض الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية الأخرى ، وتتحسن عندما ترتفع أسعار الدولار مقابل تلك العملات .

وبالنسبة للواردات العربية ، فإن الواردات من السوق الأمريكية لا تتأثر بصورة مباشرة بحركة أسعار الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية الأخرى لأن تلك الواردات مقومة بالدولار ويتم تمويلها من الحصيلة الدولارية للصادرات العربية . أما بالنسبة للواردات العربية من خارج السوق الأمريكية فإنه وبفرض ثبات أسعارها مقدرة بعملات الدول التى تحصل الدول العربية على وارداتها منها ، فإن أسعارها مقدرة بالدولار ترتفع إذا انخفض سعر الدولار مقابل عملات تلك البلدان وتنخفض إذا ارتفع سعر الدولار مقابل تلك العملات . ونظرا لأن الغالبية الساحقة من حصيلة الصادرات العربية هى حصيلة دولارية يتم استخدامها فى تمويل الواردات العربية التى جاء نحو ٨٨٪ منها من خارج السوق الأمريكية فى عام ١٩٩٣ ، فإن انخفاض أسعار

الدولار أو ارتفاعها مقابل العملات الحرة الرئيسية يكون له تأثير كبير على قيمة مدفوعات الدول العربية لتمويل وارداتها .

وعلى سبيل المثال ، فإن قيمة الواردات العربية من اليابان بلغت نحو ١١ مليار دولار عام ١٩٩٣ . وإذا استمرت الواردات العربية من اليابان عند هذا المستوى ، فإن حركة الدولار مقابل العملة اليابانية بمقدار ين واحد تعنى تغير المدفوعات العربية عن الواردات من اليابان خلال سنة بمقدار ١١٢ مليون دولار تقريبا ، بمعنى أنه إذا ارتفع سعر الدولار من ١٠٠ ين الى ١٠١ ين واستقر ذلك الارتفاع لمدة عام فإن ذلك يعنى أن المدفوعات العربية عن الواردات من اليابان خلال سنة تنخفض بمقدار ١١٢ مليون دولار طالما أنها ستمول من خلال الحصيلة الدولارية العربية . أما إذا انخفض سعر الدولار مقابل الين من ١٠٠ ين الى ٩٩ ين فإن ذلك يعنى أن المدفوعات العربية عن الواردات من اليابان تزيد بمقدار ١١٢ مليون دولار طالما أنها تمول من حصيلة دولارية. وترتيبا على ما سبق فإن انخفاض الدولار من نحو ١٠٥ ين فى المتوسط فى عام ١٩٩٤ الى نحو ٩٣٫٨ ين فى المتوسط فى عام ١٩٩٥ قد أدى الى زيادة المدفوعات العربية لتمويل الواردات من اليابان بمقدار ١٢٥٤ مليون دولار تقريبا طالما أن تلك الواردات يتم تمويلها من حصيلة دولارية ، وذلك بافتراض ثبات حجم الواردات العربية من اليابان عند مستواها عام ١٩٩٣ وعدم تغير أسعارها مقدرة بالين اليابانى .

وتعد المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت وعمان ومصر بالترتيب هى أكبر الدول العربية المستوردة للسلع من اليابان ، وبالتالى فإنها أكثر الدول العربية التى يمكن أن تكون مدفوعاتها عن الواردات قد ارتفعت مع انخفاض الدولار مقابل الين ، أو انخفضت مع ارتفاع الدولار مقابل الين مؤخرا .

وهناك مثال آخر يتعلق بألمانيا التى بلغت قيمة الواردات العربية منها نحو ١٠ مليارات دولار عام ١٩٩٣ . وإذا تغير سعر صرف الدولار الأمريكى مقابل المارك الألمانى بمقدار "فينينج" واحد - المارك يساوى مائة فينينج - فإن ذلك يعنى تغير المدفوعات العربية عن الواردات السنوية من ألمانيا بما يتراوح بين ٧٠ ، ٧٥ مليون دولار ، فتنخفض المدفوعات العربية لتمويل الواردات من ألمانيا بنفس هذا الرقم فى حالة ارتفاع الدولار مقابل المارك بمقدار فينينج واحد وترتفع فى حالة انخفاض الدولار مقابل المارك بمقدار فينينج واحد طالما أن الواردات العربية من ألمانيا تمول من خلال الحصيلة الدولارية للصادرات العربية .

وتعد السعودية والامارات ومصر وتونس وليبيا بالترتيب هى أكبر الدول العربية المستوردة للسلع من ألمانيا ، وبالتالى فإنها تعد الدول العربية الأكثر تأثرا بسبب تغير سعر الدولار مقابل المارك .

وترتيبا على ما سبق فإنه كلما انخفضت أسعار الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية فإن أسعار السلع التى تصدرها البلدان صاحبة تلك العملات الى الدول العربية ترتفع عند تقويمها بالدولار الذى يشكل العملة الأساسية التى يسدد بها العرب التزاماتهم الدولية مما يضر بالقدرة التنافسية لصادرات تلك البلدان فى الأسواق العربية مقابل ارتفاع القدرة التنافسية للسلع الأمريكية فى أسواق الدول العربية ، والعكس فى حالة ارتفاع أسعار الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية . وبناء على ذلك فإنه من المنطقى أن يؤدى تدهور الدولار مقابل العملات الرئيسية الى تزايد الواردات العربية من السوق الأمريكية على حساب الواردات العربية من الدول التى انخفض الدولار مقابل عملاتها ، والعكس صحيح مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار أن مرونة الطلب على الواردات من الدول المختلفة لا يمكن أن تكون كاملة أو مطلقة وإنما هى مرونة نسبية فى الأجل القصير والأجل المتوسط على الأقل.

### الاحتياطيات والاستثمارات والأرصدة العربية :

بلغت الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة التى تحتفظ بها البنوك المركزية العربية نحو ٦٥ مليار دولار عام ١٩٩٤ . وتشكل الاحتياطيات الدولية للبنك المركزى المصرى قرابة ٢٧٪ منها . وتتكون هذه الاحتياطيات العربية فى جانبها الأعظم من الدولار ، ربما لأن الدولار هو العملة التى يحصل بها العرب على عوائد صادراتهم التى يتم تسعير أهم السلع المكونة لها - النفط والغاز - بالدولار . وربما اتساقا مع الوضع الدولى الذى يلعب فيه الدولار دور عملة الاحتياط الدولية الرئيسية التى شكلت قرابة ٥٧٪ من جملة الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة لكل دول العالم ، وإن كان الوزن النسبى للدولار فى سلة الاحتياطيات الدولية التى تحتفظ بها البنوك المركزية العربية أعلى بكثير من هذه النسبة .

وفضلا عن احتياطيات البنوك المركزية العربية المكونة فى غالبيتها عن الدولار ، فإن الدول العربية والمستثمرين العرب يحتفظون بأرصدة واستثمارات هائلة فى أسواق المال الدولية . وتبلغ قيمة هذه الأرصدة والاستثمارات نحو ٨٥٠ مليار دولار حسب تقدير رئيس اتحاد البنوك العربية . ويحتفظ العرب بجانب هام من أرصدتهم واستثماراتهم الخارجية فى أوعية دولارية مثل الودائع المصرفية بالدولار ، وأذون وسندات الخزانة الأمريكية ، والاستثمارات المباشرة فى السوق الأمريكية وفى أسواق الدول صاحبة العملات المرتبطة بالدولار والتى تتحرك بصورة موازية لحركة الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية . ومع تغير سعر الدولار فإن قيمة الاحتياطيات والأرصدة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة الموجودة فى أوعية دولارية وقدرتها الشرائية الدولية تتحرك طرديا بالتوازى مع حركة الدولار . فإذا ارتفعت أسعار الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية فإن قيمتها الدولية مقدرة بالعملات الحرة الأخرى ترتفع والعكس صحيح .

ونظرا لأن الدولار عملة شديدة التذبذب كما اتضح من هبوطه الهائل خلال شهر مارس وأبريل ومايو من عام ١٩٩٥ وارتفاعه المعاكس منذ شهر أغسطس من عام ١٩٩٥ وحتى الآن فإن ذلك يجب أن يكون حافزا للدول العربية والمستثمرين العرب للعمل على تنويع سلة الاحتياطيات والأرصدة والاستثمارات العربية لصالح بعض العملات الرئيسية الأخرى على حساب الدولار لتقليل تذبذب القدرة الشرائية الدولية للاحيا‌طيات والأرصدة والاستثمارات العربية .

### العملات العربية "المرتبطة" وتقلبات الدولار :

ترتبط غالبية العملات العربية بمعدل تحويل ثابت أو شبه ثابت مع الدولار . وبالتالى فإن هذه العملات "المرتبطة" بالدولار تتحرك أمام العملات الحرة الرئيسية الأخرى تبعا لحركة الدولار أمام العملات الحرة الرئيسية . و نظرا لكثرة تذبذب الدولار مقابل

العملات الحرة الرئيسية ، فإن العملات العربية المرتبطة به تعانى بدورها من التذبذب الحاد مقابل هذه العملات بصورة موازية للاتجاه الذى يتخذه الدولار مقابل العملات الرئيسية . وعندما ينخفض الدولار مقابل إحدى العملات الحرة الرئيسية تنخفض العملات العربية المرتبطة به مقابل تلك العملة دون وجود مبررات اقتصادية أو مالية أو نقدية لهذا الإنخفاض ، والعكس صحيح . كذلك فإن القدرة التنافسية للصادرات العربية غير التقليدية الى أسواق دول العملات الحرة الرئيسية – باستثناء السوق الأمريكية – تتأثر سلبا وايجابا على الترتيب بارتفاع الدولار أو انخفاضه ومعه العملات العربية المرتبطة أمام العملات الحرة الرئيسية .

وبغض النظر عن حساب الأرباح والخسائر الناجمة عن ارتباط غالبية عملات الدول العربية بالدولار الأمريكى ، فإن التذبذب الشديد للدولار الأمريكى مقابل العملات الحرة الرئيسية الأخرى واتجاهه التاريخى للهبوط مقابل الين اليابانى والمارك الألمانى والفرنك السويسرى والعديد من العملات الحرة الرئيسية الأخرى يؤكدان على ضرورة اتجاه الدول العربية لربط عملاتها بسلة متنوعة من العملات الرئيسية بدلا من ربطها بالدولار وحده لما لهذا الربط المنفرد من تأثيرات متذبذبة بغض النظر عن كونها تأثيرات ايجابية أو سلبية .

وفضلا عن كل الآثار السابقة التى تتعرض لها الاقتصادات العربية نتيجة للتحركات الحادة للدولار مقابل العملات الرئيسية ، فإنه فى حالة انخفاض الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية ، فإن رؤوس الأموال لعربية الدولارية غالبا الراغبة فى التحول لاستثمارات مباشرة فى الخارج ستجد أن السوق الأمريكية هى الأكثر جاذبية على اعتبار أن الدولار يحتفظ فيها بقدرته الشرائية بغض النظر عن انخفاض سعره مقابل العملات الأخرى والعكس صحيح .

وبناء على كل ما سبق يمكن القول أن الاقتصادات العربية بوضعها الراهن هى اقتصادات "دولارية" – إذا جاز التعبير – سواء لأن الغالبية الساحقة من الصادرات العربية يتم تسعيرها بالدولار أو لأن الدولار هو المهيمن على الاحتياطيات والأرصدة والاستثمارات الخارجية العربية العامة والخاصة . وتبعا لذلك فإن الاقتصادات العربية تتأثر بقوة بحركة الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية بما يمكن أن يعرضها لتذبذبات وهزات لأسباب متعلقة بالدولار وليس بالعملات أو الاقتصادات العربية . وكل هذا يؤكد ضرورة إعادة طرح قضية تسعير النفط والغاز بسلة من العملات بدلا من الدولار وحده لتفادى آثار تذبذب الدولار وميله التاريخى للهبوط ، ويؤكد على ضرورة تنويع سلة الاحتياطيات الدولية العربية بحيث يتم تقليل الوزن النسبى للدولار لصالح عملات أخرى مثل المارك والين والفرنك السويسرى والإسترليني والفرنك الفرنسى . كذلك فإنه من الضرورى للدول العربية صاحبة العملات "المرتبطة" بالدولار أن تعيد النظر فى ربط عملاتها بالدولار وأن تقيم كل دولة جديا إمكانية العمل بنظام ربط حركة عملتها بسلة من العملات الحرة الرئيسية مثلما هو الحال بالنسبة لوحدة حقوق السحب الخاصة ، أو أن تفكر فى العمل بنظام التحرير الكامل بترك عملتها تتحرك مقابل كل عملة من العملات الحرة الرئيسية بناء على تفاعل عوامل السوق بشكل حر ، أو أن تفكر فى تحديد أسعار العملة مقابل العملات الرئيسية تحكميا على أن يعاد النظر فيها كل عام . وكلها خيارات إذا أديرت بكفاءة يمكن أن تكون أفضل من ربط وتبعية العملات العربية للدولار المتذبذب والذى يعانى من ميل تاريخى للتراجع .



# التجمعات الاقتصادية ومبدأ حرية التجارة فى أمريكا اللاتينية

عمرو الشربينى

يشهد النظام الاقتصادى العالمى منذ بداية العقد الحالى تغيرات واضحة فى ملامح بنية وأسلوب تنظيم الدول لأنشطتها الاقتصادية ، تتمثل فى ظهور بعض المفاهيم الجديدة مثل الكونية والاعتماد المتبادل ، وازدياد التوجه نحو اتباع سياسات السوق فى العديد من دول العالم . كما ارتفعت مستويات تدفق التمويل الخاص فى الدول النامية الى أكثر من ١٠٠ مليار دولار سنويا وازدياد الإندماج الاقليمى وتحرير التجارة سواء كان ذلك فى اطار جماعى أو من خلال التجمعات الاقتصادية الاقليمية.(١)

انعكس ذلك على فكرة الاندماج الاقتصادى فى اطار التجمعات الاقتصادية الكبرى ، فظهرت تكتلات جديدة مثل اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) والمنتدى الاقتصادى للدول المطلة على المحيط الهادى (أبيك) . وإرادتها سك تجمعات أخرى قائمة مثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية التى دخلت مرحلة الوفرة الاقتصادية الشاملة وتجمع الأسيان الذى اتجه الى تفعيل أطر التعاون بين أعضائه ، فضلا عن دول أمريكا اللاتينية التى عملت على إحياء فكرة التجارة الحرة والتكامل الاقتصادى فيما بينها من خلال تفعيل ما هو قائم بالفعل مثل الكاريكوم وتجمع الأندين والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، وتشجيع التكتلات الجديدة مثل مجموعة الثلاثة والميركوسور ومنطقة التجارة الحرة للدول الأمريكية .

وقد ساهمت الولايات المتحدة فى دفع هذا التوجه منذ مبادرة الرئيس بوش فى يونيو ١٩٩٠ لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول الأمريكتين فى اطار ما عرف باسم سياسة (TRADE NOT AID).(٢)

## تجربة امريكا اللاتينية فى تحرير التجارة والتكامل الاقتصاد :

منذ نهاية الأربعينيات اعتبر التكامل الاقتصادى فى تلك المنطقة بمثابة عامل أساسى محرك لعملية التنمية والنهوض الاقتصادى . فوقعت العديد من الاتفاقيات الثنائية المنظمة لعملية التعاون والتنسيق الاقتصادى فى اطار القارة . وفى عام ١٩٦٠ حدثت دفعة قوية لهذا التوجه فأعلن عن قيام اتحاد التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية (LAFTA) يكون بمثابة منتدى لتنسيق السياسات التصنيعية والتصديرية للبلدان الاعضاء حديثة التصنيع . وكان هناك تأثر واضح بالتجربة الأوروبية عقب قيام السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٧.(٣)

تلا ذلك ظهور مجموعة من التجمعات الاقتصادية ، حاولت التأثير فى البيئة التجارية للقارة ، إلا أن المصاعب الاقتصادية والسياسية المتعددة التى شهدتها القارة خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات حالت دون تحقيق أهدافها فى الإندماج الاقتصادى الشامل . ولكن مع تغير المعطيات الدولية والاقليمية بدأت التجربة فى الإزدهار والتطور وهو ما سيظهر من خلال تناولنا لتلك التجمعات بالعرض ، وإيضاح ما حققته من نجاح أو فشل ، وإمكانيات المستقبل.(٤)

### ١- مجموعة ميثاق الاندين (Andean Pact).(٥)

أنشىء هذا التجمع عام ١٩٦٩ وفقا لاتفاقية قرطاجنة بهدف اقامة اتحاد جمركى ، ووضع اطار مشترك لسياسات التصنيع والتصدير بين أعضاء (بوليفيا - بيرو - كولومبيا - أكوادور - فنزويلا) . وهو ما لم يتم ، حيث تعرض التجمع للعديد من الهزات مثل انسحاب شيلى من عضويته عام ١٩٧٦ ، وتعليق بيرو لعضويتها عام ١٩٩٢ ، فضلا عن التوترات السياسية بين الدول المشاركة فيه ، فسجل أسوأ معدلات للتجارة البينية خلال الفترة من ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٩ ، كما تدهورت معدلات التجارة الخارجية لتصل الى أدنى مستوياتها .

وبصعوبة بالغة تحركت الأوضاع خلال العقد الحالى فتوصلت البلدان الأطراف الى اتفاق يقضى بإنشاء منطقة تجارة حرة دخلت حيز النفاذ مع بداية عام ١٩٩٢ ، كما اتفق على التعريفة الجمركية الموحدة التى سرى مفعولها مع بداية عام ١٩٩٥ .

وقد أسفرت القمة الأخيرة لرؤساء دول المجموعة فى مارس الماضى عن توقيع "بروتوكول" خاص بإعادة بناء آلية التكامل بين دول التجمع للإسراع بعملية الإندماج بينها بعد تباطؤ معدلاتها منذ قيام المجموعة عام ١٩٦٩ . كما تم الاتفاق على تنسيق السياسات لخلق نظام اقتصادى اقليمى يربط بين الدول الخمس .

لكن على الرغم من ذلك لايزال التجانس بين هؤلاء الأطراف عنصرا يفتقده التجمع بسبب التباين الاقتصادى بين أعضائه من جهة ، والمشكلات السياسية بينهم من جهة أخرى . فيرى بعض المحللين أن التجمع ما هو إلا رباط بين دولتين فقط ، هما كولومبيا وفنزويلا اللتين تشكل صادراتهما نحو ٧٠٪ من الحكم الكلى لصادرات المجموعة ، وتمثل تجارتهما البينية حوالى ٥٠٪ من حجم التجارة بين الدول الأعضاء . كما كونت الدولتان مع المكسيك

عام ١٩٩٠ تجمعا اقتصاديا جديدا عرف باسم مجموعة الثلاثة (The Group of Three) بهدف اقامة منطقة تجارة حرة بينهم فى المستقبل ، على أن يبدأ ذلك تدريجيا منذ يونيو ١٩٩٤ عن طريق تخفيض مستويات التعريفة الجمركية بين الدول الثلاث بنسبة ١٠٪ سنويا .(٦)

كذلك يرتبط التجمع باتفاقيات تعاون اقتصادى مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين . ويصل حجم السوق التى يغطيها الى ٩٥ مليون نسمة ويبلغ اجمالى حجم الناتج القومى لأعضائه نحو ١٦٦ مليار دولار سنويا .(٧)

### ٢- السوق المشتركة لمجموعة الكاريبى(٨)

### CARIBBEAN COMMUNITY AND COMMON MARKET (CARICOM):

تكاد تنطبق نفس الظروف السابق ذكرها على هذا التجمع أيضا ، فعلى الرغم من إنشائه عام ١٩٧٣ بهدف إنشاء سوق مشتركة بين دول الكاريبى الناطقة بالإنجليزية ، إلا أنه ظل دون فاعلية تذكر حتى عام ١٩٩٢ حينما شرعت الدول الأعضاء فى مفاوضات اقتصادية مع الدول الأمريكية الأخرى المطلة على الكاريبى (الساحل الأمريكى) أسفرت عن التوصل لإتفاق تعاون اقتصادى فى يوليو ١٩٩٤ بمقتضاه أعلن قيام اتحاد دول الكاريبى (ACS) الذى يضم فى عضويته ٢٥ دولة من بينها دول أمريكا الوسطى وكولومبيا وفنزويلا والمكسيك ، وهو لم يدخل بعد حيز النفاذ.

### ٣- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى:(٩)

### The Central American Common (CACM) :

تتألف عضويته من هندوراس وكوستاريكاونيكاراجوا والسلفادور وبنما . وقد أعطى هذا التجمع فى بدايته انطباعا بأنه يسير قدما نحو تحقيق نتائج اقتصادية مرضية . غير أنه مع بداية السبعينيات تعرض لأزمات متعددة بسبب الظروف السياسية المضطربة والحروب الأهلية التى تعرضت لها المنطقة .

وقد شملت عملية تنشيط التجمعات الاقليمية فى أمريكا اللاتينية هذه المجموعة ، فبذلت جهودا جديدة للإندماج الإقليمى . فاتبعت الدول الأطراف سياسات اقتصادية ليبرالية واتجهت الى توسيع التجارة البينية والخارجية صاحبها تغيرات فى السياسات الضريبية والمالية لتوفير المناخ الملائم لدفع حركة الاستثمار والتجارة .

كذلك أنشأ التجمع النظام الإندماجى لأمريكا الوسطى (SICA) فى ديسمبر ١٩٩١ كمرحلة انتقالية بين الوضع الحالى للتجمع ومنطقة التجارة الحرة المزمع إنشاؤها كما وقعت الدول الخمس "بروتوكول" جواتيمالا فى أكتوبر ١٩٩٣ الذى تضمن بنود خاصة بتخارج الدول الراغبة فى الانسحاب من التجمع فى حالة وجود خلافات بينها وبين الدول الأخرى ، أو فى حالة تعرضها لأزمة اقتصادية حادة يخشى تأثيرها على مسيرة التكتل .

### ٤- السوق المشتركة للمخروط الجنوبى :(١٠)

### Southern Cone Common Market (MERCOSUR) :

وقعت الأرجنتين والبرازيل وباراجواى وأوروجواى فى مارس ١٩٩ اتفاقية أسونسيون (Asunicion) المؤسسة للمركوسور على مساحة ١٢ مليون كم٢ يغطيها نحو ٢٠٠ مليون نسمة مما يكسبه أهمية كبرى بين القوى الاقتصادية والسكانية ويجعل منه رابع أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية من حيث المساحة والسكان بعد الاتحاد الأوروبى والنافتا والاسيان .

يقوم الاتفاق على أساس ثلاثة عناصر أساسية :

أ- تحرير التجارة البينية للدول الأربع عن طريق ازالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية بين البلاد الأعضاء بنهاية عام ١٩٩٤ .

ب - التوصل الى اتفاق على تعريفة جمركية مشتركة وسياسات تجارية موحدة إزاء الأطراف الخارجية .

جـ - التعاون والتنسيق فيما يتعلق بالسياسات الماكرو اقتصادية والتشريعات المنظمة للاستثمار والنشاط الاقتصادى ، تفاديا لأى اجراءات قد تشوه انسياب حركة التجارة فى إطار السوق المشتركة .

هذا وقد اتفقت الدول الأعضاء على إعطاء باراجواى وأوروجواى فترة سماح من الالتزام ببنود الاتفاق ، وذلك لمدة عام تنتهى مع نهاية عام ١٩٩٥ ، حتى تتمكن من إعادة هيكلة نظمها الاقتصادية والتجارية بما يتواكب مع ما هو قائم بالفعل فى البرازيل والأرجنتين الأكثر تقدما .

يغطى اتفاق "الميركوسور" قطاعات الزراعة والصناعة والتمويل والنقل والسياسات المالية وينظم التعامل مع قضايا الدعم والإغراق والإجراءات المضادة للتجارة الحرة . ويصل حجم الانتاج الكلى للمنطقة الى ٨٠٠ بليون دولار وحجم التجارة الخارجية الى ١٠٠ بليون دولار تمثل ٦٠٪ من الواردات المالية لأمريكا اللاتينية ، كما تتركز ٣٨ شركة من أصل ٥٠ تمثل أكبر شركات القارة فى تجمع الميركوسور .

وقد تواكبت عملية تنفيذ الاتفاق بالعديد من الصعوبات التى ظهرت خلال فترة المفاوضات التالية على توقيع اتفاق تأسيس التكتل ، على سبيل المثال كانت هناك مخاوف لدى المستثمرين الأرجنتيين فى قطاع السيارات من أن يؤدى الدخول فى منافسة مع البرازيل فى هذا القطاع الى ترجيح كفة الانتاج البرازيلى الأقل كلفة ، بما يؤثر على البيئة التجارية لهذا القطاع الذى تستثمر فيه الأرجنتين حوالى ٣ بلايين دولار .

أسفرت تلك المفاوضات عن توقيع رؤساء الدول الأربع بروتوكول أوروبرتو فى ١٧ ديسمبر ١٩٩٤ لينظم عملية التجارة فى المنتجات التى اتفق على تحريرها خلال الخمس سنوات التالية ووضع قوائم بالقطاعات المستثناة من قوانين الرسوم الجمركية ، وشملت هذه القوائم التكنولوجيا الحديثة وقطع غيار السيارات

والمعدات الالكترونية على أن يتم تخفيض الرسوم الجمركية على منتجات الكومبيوتر بنسبة ١٤٪ حتى عام ٢٠٠٦ والرسوم المفروضة على المعدات الألكترونية بنسبة ٦٪ حتى عام ٢٠٠١ .

وقد تمكن التجمع من تحقيق نجاح ملحوظ خلال الخمسة عشر شهرا التالية لظهوره ، فقد وصل حجم التجارة بين أعضائه الى ٣ر١٥ بليون دولار عام ١٩٩٥ بزيادة مقدارها ٩ر٥ بليون دولار عن العام السابق عليه (١٩٩٤) .

كذلك تمكن من تجاوز الآثار السلبية لأزمة انهيار سعر البترول المكسيكى وما صاحبها من تداعيات سلبية على الأسواق المالية لأمريكا اللاتينية .

ولكن الأهم من ذلك هو نجاح المجموعة فى أن تجعل من نفسها ما يشبه المنتدى لحل الخلافات الناجمة عن القرارات الداخلية التى أتخذتها بلدان الاتحاد لمواجهة الأزمة المكسيكية .

وتعتبر البرازيل والأرجنتين هما الشريكان التجاريان الأكبر فى التجمع ، وتحاول أوروجواى وباراجواى اللحاق بهما من خلال فتح أسواقهما أمام حركة التجارة مع البرازيل والأرجنتين وتشجيع الاستثمار الأجنبى وتقليل الاعتماد على دعم الحاصلات الزراعية ومنع تهريب السلع عبر الحدود . وتسعى أوروجواى فى جعل عاصمتها منتفيديو المقر الدائم للتجمع ، كما وقعت مع الأرجنتين اتفاقا خاصا باقامة كوبرى بطول ٤١ كم يربط الدولتين بتكلفة قدرها مليار دولار .

وتهدف البرازيل والأرجنتين من وراء اشتراكهما فى التجمع الى انعاش اقتصادياتهما من خلال فتح أسواق جديدة أمام منتجاتهما الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبى بما يوفر التدفقات المالية اللازمة لعملية الاصلاح الاقتصادى، فضلا عن مواجهة أى تدهور اقتصادى بعد أن انخفض الناتج الاجمالى القومى للأرجنتين عام ١٩٩٥ بنسبة ٤ر٤٪ .

وتزمع الدول الأربع تنفيذ عدد من المشروعات الاقتصادية العملاقة كمحفز لها على تسريع عملية الاندماج الاقتصادى مثل مشروع توليد الطاقة الكهربائية من نهر بارانا ليوفر ما يقرب من ٧٠٠ر٢ ميجاوات ومشروع اقامة خط للأنابيب بتكلفة ٣٠٠ مليون دولار يبدأ العمل بها عام ١٩٩٧ . كما تنوى هذه الدول أيضا تنفيذ مشروعات مشتركة فى قطاعات النقل والاتصالات والقطاع المصرفى .

فيما يتعلق بالعلاقات التجارية للتجمع مع العالم الخارجى يعتبر الاتحاد الأوروبى هو الشريك التجارى الأول لتجمع الميركوسور حيث تمثل المبادلات التجارية بينهما ٢٦٪ من حجم مبادلات الميركوسور مع العالم الخارجى . وقد ارتفعت المبيعات الأوروبية الى "الميركوسور" من ٨ر٨ بليون دولار عام ١٩٩٢ الى ٢ر١٤ بليون دولار عام ١٩٩٤ .

كذلك تتركز ٧٠٪ من الاستثمارات الأوروبية فى قارة أمريكا اللاتينية فى دول الميركوسور الأربع .

وقد عزز هذا التوجه الأوروبى بمفاوضات بين الطرفين بشأن التوصل الى اقامة منطقة تجارة حرة بين التجمعين ، حيث يمثل كلا الطرفين للآخر أحد الشركاء الإقليميين الهامين فى حركة التجارة العالمية .

الى جانب ما سبق يمثل الاتحاد الأوروبى النموذج القدوة للميركوسور الذى يسعى الى تكرار نفس التجربة على أرض المخروط الجنوبى للقارة الأمريكية .

بعد الاتحاد الأوروبى تأتى الولايات المتحدة فى المرتبة الثانية تليها اليابان.

الى جانب ما سبق ، دخل الميركوسور فى مفاوضات مباشرة مع جيرانه الإقليميين مثل شيلى وبوليفيا وتجمع الأنديز لوضع اطار مشترك للتجارة الحرة بينهم .

وتعتبر شيلى هى أكثر الأطراف حظا فى الانضمام للتجمع حتى ولو تحت اطار اتفاق انتساب أو مشاركة اقتصادية . فقد عقدت فى العاصمة الأرجنتينية بيونس أيرس خلال الفترة من ١٢ الى ١٤ مارس ١٩٩٦ جولة جديدة من المفاوضات بين شيلى والميركوسور تم الاتفاق خلالها على خفض الرسوم الجمركية بين الطرفين على تجارتهما المتبادلة بشكل مبدئى وفقا للأسس التالية :

- خفض الرسوم الجمركية على غالبية السلع بنسبة ٤٠٪ على أن يتم الغاؤها نهائيا خلال فترة ثمانى سنوات .

- خفض الرسوم على بعض القطاعات الحساسة بنسبة ٣٠٪ على أن يتم الغاؤها نهائيا خلال عشر سنوات .

- منح بعض السلع الزراعية فترة سماح مدتها عشر سنوات على أن يتم الغاء الجمارك عليها نهائيا خلال خمس عشرة سنة .

- تخفيض الجمارك المفروضة على القمح اعتبارا من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٤ .

رغم ذلك لاتزال بعض النقاط محل خلاف مثل نظام ضريبة الـ Draw Back ، وطلب شيلى توفير بعض الضمانات لحماية قطاعها الزراعى خاصة منتجات الألبان واللحوم بعد أن كانت ترى فى البداية ضرورة استثناء هذا القطاع من أية عمليات تحرير للتجارة .

والى جانب الميركوسور تسعى شيلى الى الانضمام الى منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) وقد دخلت فى مفاوضات مع الولايات المتحدة وكندا والمكسيك فى هذا الشأن تنتهى عام ١٩٩٧ ، وذلك لبلورة موقف مشترك حول انضمامها للتجمع من عدمه .

### ٥- اتحاد التكامل لأمريكا اللاتينية:(١١)

**Latin American Integration Association (ALADI) :**

تضم هذه المجموعة ١١ دولة (الأرجنتين - بوليفيا - البرازيل - شيلى - كولومبيا - أكوادور - المكسيك - باراجواى - بيرو - أوروجواى - فنزويلا) . وقد تم تأسيسها بمقتضى معاهدة منتفيديو عام ١٩٨٠ لتحل محل اتحاد أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة (LAFTA) المنشأ عام ١٩٦٠ . وتهدف هذه المجموعة بالدرجة الأولى الى توفير معاملة تفضيلية لصادراتها فى أسواق الدول الأخرى الأطراف كخطوة نحو اقامة منطقة تجارة حرة بين

الدول الأعضاء فى المستقبل .

وقد انبثق عن هذه المجموعة تجمع ثان عرف باسم مجموعة ريو The Rio Group عام ١٩٨٦ بهدف اقامة سوق مشتركة على غرار السوق الأوروبية . ومنذ عام ١٩٩٠ بدأت المجموعة تسعى الى إحياء فكرة التجارة الحرة والمعاملات التفضيلية بين الدول الأعضاء ، فبدأ فى توسيع دائرة التعاون بينها وبين الأطراف الخارجية ، فارتبطت فى العام نفسه مع الاتحاد الأوروبى باتفاق تعاون اقتصادى وتجارى عقدت دورته السادسة ببوليفيا فى أبريل الماضى بحثت خلالها سبل تعزيز التجارة والاستثمارات بين الجانبين بما يساعد دول التجمع الأمريكى على المضى قدما فى خطط الاصلاح الاقتصادى والتنمية .(١٢)

كذلك فتح التجمع حوارا مع المنظمات الاقليمية الأمريكية الأخرى مثل الميركوسور والأندين ومجموعة الثلاثة للتنسيق بين التكتلات القائمة فى القارة .

### الموقف الأمريكى من هذه التجمعات الإقليمية (١٣)

تعمل الولايات المتحدة على تدعيم علاقاتها مع هذه التجمعات وتسعى فى هذا المجال الى اقامة سوق تجارية حرة تضم جميع دول القارة الأمريكية بشطريها الشمالى والجنوبى ، وهو ما تتلاقى ومصالح أطراف أخرى كالبرازيل الساعية أيضا الى اقامة المنطقة التجارية الحرة لدول الأمريكتين .

وتستند الولايات المتحدة فى هذا الشأن الى اتفاقيات التجارة والاستثمار التى وقعتها مع هذه التجمعات الاقليمية الى جانب الدور الذى قد تلعبه اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية فى تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء والتجمعات المختلفة لتحقيق أقصى قدر من التعاون الفنى على مستوى التجمعات والتكتلات الاقتصادية داخل المنطقة . وقد عقدت فى شهر مارس الماضى أعمال المؤتمر الثانى لوزراء خارجية وتجارة الدول الأمريكية ، المنبثق عن قمة ميامى فى ديسمبر ١٩٩٤ التى أقرت فكرة التجارة الحرة بين الأمريكتين عام ٢٠٠٥ . واتفق فى المؤتمر على ضرورة اتخاذ خطوات جادة لتحقيق هذا الغرض والعمل على تسهيل التكامل بين الاقتصادات فى القارتين واتفق كذلك على انشاء أربع مجموعات عمل خاصة بالخدمات والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية وسياسات الخصخصة الخاصة بإقامة هذا التجمع والتى من المزمع الإنتهاء منها مع حلول بداية عام ٢٠٠٦ .

وتوضح أخر تطورات الاتصالات مع الميركوسور وشيلى بتأثير الانضمام للنافتا ، تفوق شيلى حيث أشار وزير التجارة الأمريكى أثناء زيارته لشيلى فى مارس الماضى أن انضمام شيلى للنافتا سيتم خلال فترة قريبة . ويرى بعض المحللين أن الاعتبارات السياسية الداخلية هى التى تمنع ادارة كلينتون من ضم شيلى الى النافتا ، وليست الاعتبارات الاقتصادية .

ويجب أن نأخذ فى الاعتبار هنا الميزات التفضيلية التى تتمتع بها بعض دول أمريكا اللاتينية فى السوق الأمريكى حيث تتمتع أغلب صادرات الأرجنتين للولايات المتحدة بتعريفة جمركية منخفضة ، كذلك كان الحال بالنسبة للمكسيك قبل انضمامها للنافتا .

اتصالا بما سبق يجب أن نشير الى أن انضمام أى من هذه الدول الى اتفاق نافتا سيسهل من عملية انتقال المكاسب المحققة من وراء الاتفاق بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك الى بقية دول أمريكا اللاتينية الأخرى المنضمة اليها ، وتوفر الفرصة للتعامل فى تدفقات مالية تصل الى ٥٠٠ بليون دولار سنويا فى الاستثمار والتجارة داخل النافتا .

### منطقة التجارة الحرة للأمريكتين (١٤)

### Free Trade Area of the Americas (FTAA) :

انتهت أعمال قمة الدول الأمريكية فى مدينة ميامى فى ديسمبر ١٩٩٤ الى اعلان ميامى الخاص بإنشاء منطقة تجارة حرة بين الأمريكتين لتشجيع الرخاء والتنمية وتحقيق الاندماج التام بين دول القارتين فى المستقبل . واتفق على أن تبدأ مسيرة التكامل بخطوات تدريجية للحد من الحواجز أمام السلع والخدمات ، والاتفاق على القواعد المنظمة للإجراءات المتعلقة بالتجارة مثل الدعم والاستثمار والملكية الفكرية وقواعد المنشأ . وانشئت لذلك ١٦ مجموعة عمل لتناول قضايا الاتحاد الجمركى ، التعريفات الجمركية وغير الجمركية ، حقوق الانسان ، ظروف العمل والقواعد المنظمة له ، حماية البيئة ، التنمية المستدامة ، العلوم والتكنولوجيا الوقاية ضد الجريمة ، تجارة المخدرات وغسيل الأموال . وينتهى العمل فى هذه المجموعات عام ٢٠٠٥ .

وإذا أقيم هذا السوق فعلا ، فإنه من المتوقع له أن يصبح الأكبر من نوعه على مستوى العالم (٧٥٠ مليون مستهلك) . وتمثل الولايات المتحدة وحدها ٧٧٪ من اجمالى الناتج القومى للأعضاء ، فى حين يمثل تجمع النافتا ٩٠٪ من هذا الدخل . وهو ما يثير مخاوف البلدان الصغيرة التى تخشى أن تؤدى هذه السوق الى تكريس هيمنة الاقتصاد الأمريكى على اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية الى الحد الذى دفع بعض البلدان الى الإعراب عن تحفظها عن المشاركة فى المشروع بفاعلية .

كذلك لم تتضح بعد كيفية انضمام دول الشطر الجنوبى الى هذه المنطقة هل سيتم من خلال التجمعات القائمة كالميركوسور والكاريكوم والاندى ، أم بصورة فردية بحيث تنضم كل دولة على حدة .

وتهدف منطقة التجارة المزمع اقامتها الى تشجيع الدور الذى يلعبه القطاع الخاص فى حركة التجارة الاقليمية ، فتم الاتفاق على انشاء منتدى للشركات والمؤسسات الكبرى فى القارة بشطريها الشمالى والجنوبى ، يتكون المنتدى من ١٢٠٠ رجل أعمال اتفقوا خلال اجتماعات وزراء التجارة الأخيرة فى مارس الماضى على طلب الولايات المتحدة بتبنى النظام المترى واقامة شبكة من الاتصالات عبر الانترنت لتبادل المعلومات بصفة دائمة .

وتجدر الاشارة فى هذا الجزء من الدراسة الى أن إتفاق (نافتا) يمثل مرحلة أولية نحو اقامة هذا السوق الأوسع المشار اليه . فاتفاق النافتا الموقع فى ١٧ ديسمبر ١٩٩٢ والذى يضم ٣٧٨ مليون مستهلك مثل عنصر دفع أمام دول أمريكا اللاتينية للإنضمام الى ترتيبات تجارة حرة مع الجارين الأكبر فى الشمال . الولايات المتحدة وكندا ، على غرار ما قامت به المكسيك . كما

أنه مثل سياسة تنموية لتلك البلدان النامية فتساعدها على تبنى الأدوات المناسبة لإعادة بناء وتحديث الأسواق الجديدة وفرص الاستثمار فيها . بالإضافة الى الجوانب المتعلقة بتنمية الإنسان ذاته والبيئة ، والمجتمع فى دول مازالت أقل رخاءا ونموا .

وقد نص اتفاق نافتا على إزالة القيود الجمركية على أربع مراحل :

١- مع دخول الإتفاقية حيز التنفيذ فى أول يناير ١٩٩٤ .

٢- خلال الخمس سنوات الأولى من ١٩٩٤ وحتى نهاية عام ١٩٩٨ .

٣- خلال عشر سنوات خلال الفترة من ١٩٩٤ الى ٢٠٠٣ .

٤- خلال خمس عشرة سنة حتى عام ٢٠٠٨ بالنسبة لبعض السلع الأمريكية المحدودة .

**ازمة المكسيك واثرها على التوجهات الليبرالية لأمريكا اللاتينية :**

كان للأزمة المالية التى ضربت الاقتصاد المكسيكى فى أواخر عام ١٩٩٤ وتداعياتها التى استمرت طوال العام التالى ، أثرها البالغ على التوجهات الليبرالية للأنظمة الليبرالية للشطر الجنوبى من القارة . فقد كانت الأزمة من الضخامة الى الحد الذى استدعى مساندة أمريكية مباشرة لانقاذ المكسيك ماليا ووقف انتقال تداعيات الأزمة الى بقية الدول الأمريكية المجاورة للمكسيك خاصة البرازيل والأرجنتين .

فالمكسيك تعتبر ثالث أهم شريك تجارى للولايات المتحدة حيث تحصل على ٦٧٪ من وارداتها من السوق الأمريكية فى حين توجه حوالى ٧٨٪ من صادراتها الى هذه السوق . كما أن المكسيك عضو فى اتفاق (النافتا) التى تسعى الولايات المتحدة الى جعلها قطبا تجاريا دوليا أكبر جاذبية من الاتحاد الأوروبى .

وقد قامت خطة الانقاذ الأمريكية على أساس دفع ٢٠ مليار دولار من جانبها الى المكسيك وأن يدفع صندوق النقد الدولى ١٧٫٨ مليار دولار ، وأن يدفع بنك التسويات الدولية عشرة مليارات دولار ليصبح اجمالى اعتمادات خطة الانقاذ المالى للمكسيك نحو ٤٧٫٨ مليار دولار .(١٥)

فنتيجة لهذه الأزمة بدأ مبدأ التحرير السريع للأسواق يتعرض لإنتقادات جادة ، وانتشرت المخاوف من حروب انهيار مالى وكساد اقتصادى فى دول أمريكا اللاتينية ، وتمثل ذلك فى هروب رؤوس الأموال من المكسيك والأرجنتين والبرازيل ، كما انخفضت أسعار الأسهم فى البورصات وتراجعت الإيداعات المصرفية بشدة وتعرضت بعض الدول كالأرجنتين على سبيل المثال لصعوبات فى الاحتفاظ بثبات سعر صرف عملتها أمام المضاربات عليها ، وبدت صعوبة فى استمرار خطوات التحرير الاقتصادى والتجارى التى اتبعتها دول المنطقة منذ بداية العقد الحالى ، خاصة بعد تراجع معدل النمو الاقتصادى الى ٣٫٢ عام ١٩٩٥ بالمقارنة بـ ٤٫٦ عام ١٩٩٤ .(١٦)

إلا أن الظروف الاقتصادية وما صاحبها من معطيات سياسية فى الفترة الأخيرة أعطت انطباعا بالتفاؤل بالنسبة لمستقبل التجارة الحرة فى أمريكا اللاتينية خاصة بعد نجاح الميركوسور فى تلافى تداعيات أزمة المكسيك وحل الخلافات الناتجة عن تضارب القرارات الإدارية التى اتخذتها كل دولة لمنع انتقال الآثار السلبية اللازمة الى اقتصادها ونظامها الداخلى .(١٧)

وأهم شىء يمكن أن نستخلصه من هذه الدراسة هو أن مسيرة التحرير التجارى والتكتل الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية أصبحت أمرا واقعا من الصعب تفاديه أو وقفه ، وأن القاطرة الأمريكية تدفع التكتل الاقتصادى فى إطار موازين القوى الاقتصادية الدولية فى مواجهة تكتلات أخرى كالاتحاد الأوروبى ، أو دول جنوب شرق آسيا .

كذلك بدا واضحا اعتماد اقتصاديات أمريكا اللاتينية على السياسات الاقتصادية التى تتبناها الولايات المتحدة ، وأنها هى القادرة على انقاذ اقتصاديات أمريكا اللاتينية ، إذا تعرضت لأية أزمات ، كما حدث فى أزمة المكسيك . مما قد يدفع بهذه الدول سواء منفردة أو متكتلة للإرتباط والتعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة لتوفير صمام أمان اقتصادى يوفر لها الحماية من أى أزمات حادة أو تقلبات فى المناخ الاقتصادى والتجارى الإقليمى . وهو ما يعنى ضمنا تكريس الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة على تلك المنطقة وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأمريكية التى تتعرض للمنافسة الحادة من جانب مثيلاتها الأوروبية والآسيوية .

---

**المراجع :**


١- جريدة الشرق الاوسط ، العدد ٦٣٨٥ ، ١٩٩٦/٥/٢٢ ، ص ١٥.

٢- Martine Jacot - Les economies sud-americaines en marche vus l'integration - Le Monde - 18/1/1995.

3- Sarath Rajapaterana - The Evolution of Trade Treaties and Trade Creation, Lessons for Latin America - The World Bank - October 1994 - p. 13.

4- Alexis Nathaniel Hobson - Microstate Network - home page - Ternet - 1995.

٥- مرجع سابق Martine Jacot

مرجع سابق Sarath Rajapatirana, p. 13

. مرجع سابق Alexis Nathaniel Hobson - Le Monde - 10/3/1996 .

٦- مرجع سابق Sarath Rajapatirana, p. 15.

٧- مرجع سابق Martine Jacot

٨- مرجع سابق Alexis Nathaniel Hobson

٩- مرجع سابق Sarath Rajapatirana, p. 14

10- International Hearld Tribune - 23-24 March, 1996 - Mercosur Investing in Infrastructure - p. 18,19,20.

- Dominique Dhombres - Le Cone Sud - americain cree un marche commun de 200 millions de personnes - Le Monde - 19/12/1994.

- مرجع سابق Sarath Rajapatirama - p. 15

١١- مرجع سابق Alexis Nathaniel Hobson

١٢- مباحثات بين الاتحاد الأوروبى ودول امريكا اللاتينية لتحسين التجارة والاستثمار - الأهرام - ١٩٩٦/٤/١٧ .

- مرجع سابق Alexis Nathaniel Hobson

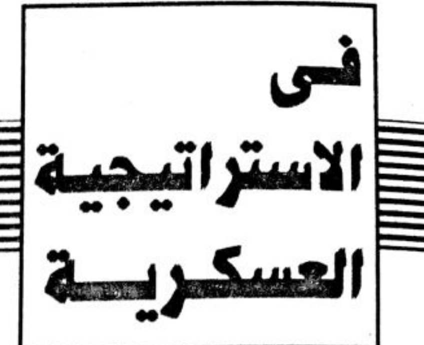
13- Le Monde - 22/3/1996 .

١٤- مرجع سابق Alexis Nathanil Hobson

١٥- الأزمة المكسيكية وأسواق المال الدولية - التقرير الاستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - ص ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

16- L'Echec neoliberal des economies Latino-americaines - L'itat du Monde 1996 - Le decouverte - Paris - 1995 - p. 135,136,137.

١٧- مرجع سابق International Herald Tribune, p. 18.




# مستقبل المناطق الخالية من الأسلحة النووية

## [ تقديم ]

تعتبر المعاهدات الاقليمية متعددة الأطراف التى يترتب عليها انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بمثابة الوجه الآخر للمعاهدات العالمية متعددة الأطراف، ولهذا فإن الوجهين معا يشكلان القاعدة الأساسية التى تستند عليها جهود المجتمع الدولى لمواجهة خطر انتشار الأسلحة النووية. وفى الوقت الذى تعتبر فيه المعاهدات العالمية متعددة الأطراف (مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فى الجو وفى الفضاء الخارجى وتحت سطح الماء الموقعة فى عام ١٩٦٣، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الموقعة فى عام ١٩٦٨، ومعاهدة حظر ومنع تخزين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى على قاع البحار والمحيطات وفى باطن أرضها الموقعة فى عام ١٩٧١، واتفاقية الأسلحة البيولوجية الموقعة فى عام ١٩٧٣، واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير فى البيئة لأغراض عسكرية الموقعة فى عام ١٩٧٧، واتفاقية الأجرام السماوية ١٩٧٩، واتفاقية الأسلحة اللا انسانية الموقعة فى عام ١٩٨١، واتفاقية الأسلحة الكميائية ١٩٩٤) معاهدات ذات طبيعة عامة وتعنى بوضع الاسس والمبادئ التى تحكم حركة الأطراف الموقعة عليها فى المجالات التى تنص عليها المعاهدات المختلفة، فإن المعاهدات الاقليمية متعددة الأطراف تعد معاهدات ذات طبيعة موجهة ومحددة، وحتى الآن لم تخرج المعاهدات الاقليمية متعددة الأطراف عن ذات الأطار الذى بدأت به وهو إطار إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وعندما وقعت معاهدة انتاركتيكا فى عام ١٩٥٩ عرف العالم لأول مرة فكرة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، حيث حددت تلك المعاهدة ذلك المفهوم ووضعته موضع التنفيذ، وتتركز أهمية هذه المعاهدة فى أنها مهدت الطريق أمام اتساع نطاق هذه الفكرة لكى تشمل أماكن أخرى من العالم، وبعد أن أصبح من المحظور بمقتضى هذه الاتفاقية القيام بأى نشاط عسكرى (بما فى ذلك تلك الأنشطة الخاصة باختبار أى نوع من أنواع الأسلحة أو القيام بأى تفجيرات نووية أو التخلص من أى فضلات أو نفايات مشعة) فى القارة القطبية الجنوبية أو انتاركتيكا، فإن النجاح فى تطبيق معاهدة انتاركتيكا دفع فى إتجاه إقرار معاهدة حظر الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولوكو) فى عام ١٩٦٧، وبناء على تلك المعاهدة أنشئت منطقة خالية من الأسلحة النووية فى منطقة كثيفة السكان (فى مقابل منطقة خالية أو شبه خالية من السكان فى القارة القطبية الجنوبية)، وأصبحت الأطراف الموقعة على هذه المعاهدة ملتزمة بعدم اختبار أو انتاج أو اقتناء أسلحة نووية، سواء بنفسها، أو أن تسمح لأى دول أخرى بأن تقوم بذلك أو بأن تنشر مثل تلك الأسلحة فى المنطقة التى تحددها المعاهدة، وتتمثل أهمية معاهدة تلاتيلولوكو فى أنها تستعين بمنظمة دولية للقيام بمهام التحقيق (الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). أما معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادى منطقة خالية من الأسلحة النووية والتى تعرف باسم معاهدة راروتونجا والتى وقعت فى عام ١٩٨٥، فأنها تعتبر امتداداً لفكرة المناطق الخالية فى إتجاه مختلف تماما عن المعاهدات السابقة وهو الأمر الذى يعنى أن هذه الفكرة بدأت فى الانتشار والاتساع على نحو يؤكد الادراك الحقيقى من قبل جميع الدول لخطورة الأسلحة النووية، وفى الوقت الذى تعتبر فيه منطقة جنوب المحيط الهادى هى أقرب منطقة لليابان التى تعرضت

لهجوم نووى لأول مرة فى التاريخ فى عام ١٩٤٥، فإن هذه المعاهدة تمثل أهمية كبيرة بالنسبة لهذا الاقليم المزدحم بالدول وبالسكان وتتركز فيه مصالح الكثير من دول العالم.

وبالتوقيع على معاهدة بليندابا فى ١١ أبريل ١٩٩٦ (وهى المعاهدة التى تقضى بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى أفريقيا) من قبل ٤٣ دولة أفريقية وعدم وجود أى دول مالكة للسلاح النووى فى أفريقيا، فإن النصف الجنوبى من الكرة الأرضية يكاد يكون مستكملا لمجموعة الاتفاقيات التى تجعله كله منطقة واحدة خالية من الأسلحة النووية (فيما عدا استراليا والهند وباكستان) وعلى الرغم من أن ذلك يمثل نجاحا كبيرا لفكرة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، إلا أن استمرار هذه المناطق وتعزيز وجودها بواسطة الجهود الدولية والاقليمية التى تحرص على تدعيم الاسس التى تقوم عليها هذه المناطق يقف فى مفترق طرق ويتعرض لشكوك كبيرة مصدرها الاساسى سعى بعض الأطراف على هامش هذه المناطق (مثل إسرائيل على الطرف الشمالى الشرقى للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى أفريقيا) لامتلاك السلاح النووى ومحاولة بناء أمنها على أنقاض أمن الآخرين فى منطقة الشرق الأوسط. وإصرار أطراف دولية لتأييد التوجهات الاقليمية لتدمير فكرة المناطق الخالية من الأسلحة النووية (مثلما تفعل الولايات المتحدة فى مواجهة الموقف الإسرائيلى) فإن مستقبل هذه المناطق يحتمل أن يحيطه الغموض بعد أن تدرك الأطراف أو الدول الموقعة عليها أنها أعطت أكثر مما أخذت أو أنها قد أصبحت مهددة من جراء التزامها بهذه المعاهدات.

ويضم هذا القسم ثلاث دراسات تختص كل منها بتتبع ثلاث مناطق خالية من الأسلحة النووية الأولى خاصة بمنطقة تلاتيلوكو (١٩٦٧) والثانية خاصة بمنطقة راروتونجا (١٩٨٥) والثالثة خاصة بمنطقة بليندابا (١٩٩٦) وعرض الظروف والملابسات التى أحاطت بها والآثار التى ترتبت على توقيعها مع محاولة لاستشراف مستقبل منطقة الشرق الأوسط فى ظل التوقيع على معاهدة بليندابا وامتلاك إسرائيل للسلاح النووى.

م ٥٠

# (١) معـاهدة تلاتيلولكـو لحظر الأسلحة النووية فى أمـريكا اللاتينيـة

محمد عبد السلام

تطرح مسألة التسلح النووى مشكلات تقليدية ، وغير تقليدية ، متعددة تتصل بمجموعة من القضايا المتداخلة التى ترتبط بإمتلاك أو إستخدام الأسلحة النووية على المستويين الدولى والإقليمى ، كمشكلة إنتشار الأسلحة النووية فى المناطق التى لم يحدث فيها ذلك بعد ، أو حدث بصورة محدودة . ومشكلة إجراء التجارب النووية من جانب الدول التى لم تمتلك أسلحة نووية ، أو إمتلكت بالفعل ترسانات ضخمة منها . ومشكلة إحتمالات إستخدام الأسلحة النووية ( نشوب حرب نووية ) بين القوى النووية الكبرى أو الصغيرة ، ومشكلة أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، والتى لاترغب فى ذلك ، سواء كانت تمتلك قدرات نووية ، أو لا تمتلك تلك القدرات . إضافة إلى مشكلات الحد من التسلح النووى ، أو إزالة الأسلحة النووية، فى حالة الدول التى تمتلك أسلحة نووية فى ظل أوضاع توازن نووى ، أو إحتكار نووى وما إلى ذلك .

ويمثل إنشاء " المناطق الخالية من الأسلحة النووية " إحدى الصيغ الرئيسية للتعامل مع واحدة من أهم تلك المشكلات المتصلة بالتسلح النووى ، وهى مشكلة منع أو وقف ، أو عدم ، أو حظر - أيا كان المصطلح المستخدم - إنتشار الأسلحة النووية فى المناطق التى لم يحدث فيها ذلك ، عن طريق إقامة ترتيبات إختيارية بين دول إقليم معين (بالمعنى الجغرافى أو الإستراتيجى) ، إستنادا على مبادئ عامة محددة ترتبط بطبيعة القضايا النووية المطروحة فى ذلك الإقليم ، على أساس أن إنعدام وجود الأسلحة النووية فى الإقليم سوف يجنب بلدانه خطر الهجوم أو التورط في حرب نووية كما أنه يعتبر وسيلة فعالة للحفاظ على أمن الدول غير المالكة للأسلحة النووية ضد إستعمال تلك الأسلحة ، إضافة إلى أن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية يمكن أن يسهم - حسب التعبيرات المستخدمة داخل وكالات الأمم المتحدة - فى تحقيق نزع السلاح العام الكامل ، خاصة السلاح النووى . وفى هذا الإطار ، يمكن رصد بعض النقاط العامة :

١- أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية يرتبط بالحالات الإقليمية التى لم تشهد إنتشارا فعليا للأسلحة النووية . فمنطق إقامة تلك المناطق - من واقع أطرها المطروحة وتجاربها الفعلية - لايتصل بإزالة أسلحة نووية قائمة ، وإنما منع ظهور تلك الأسلحة ، إستنادا على إتفاقات إقليمية تنفذ عن طريق آليات تحقق ورقابة مختلفة . ويشير تحليل معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية إلى أنها - مثل معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية - لاتتضمن أية جوانب خاصة بإنهاء برنامج تسلح نووى قائم ، أو قواعد خاصة بتفكيكه ، أو مراقبة التفكيك ، أو التأكد من عدم العودة لإنتاج الأسلحة النووية بعد إزالتها ، بما فى ذلك معاهدة تلاتيلولكو، فصيغة المناطق الخالية من الأسلحة النووية يمكن أن تكون هامة ومفيدة فى الأقاليم التى لاتوجد فيها أسلحة نووية ، من حيث المبدأ .

٢- أنه لاتوجد صيغة واحدة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ، فتبعا لتصنيف الجمعية العامة للأمم المتحدة ، توجد أربع فئات من الجهود الخاصة بإنشاء تلك المناطق ، أولاها معاهدات لتحريم الأسلحة النووية فى مناطق جغرافية معينة مثل معاهدة تلاتيلولكو، ومعاهدة أنتاركيتكا ، وثانيها معاهدات لتحريم الأسلحة النووية فى بيئات معينة مثل الفضاء الخارجي وقيعان البحار والمحيطات ، وثالثها إعلانات تصدر بأن تكون مناطق أو قارات معينة " لا نووية " ، كما كان قائما لفترة طويلة بالنسبة لافريقيا قبل تحول الإعلان إلى معاهدة ، ثم أخيرا دراسات عن مسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، وهى مسألة خاصة بعمل وكالات الأمم المتحدة ، لكنها تكتسب جوانب عملية تتصل بتطوير المفهوم ذاته ، أو تطوير جوانب محددة فيه ، بحيث يمكن التعامل مع أوضاع نووية أكثر تعقيدا ، أو أوضاع نووية جديدة ، أو غير تقليدية ، فى إطار نفس المفهوم .

٣- أن مضمون المعاهدات المؤسسة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية يرتبط بالقضايا النووية المطروحة فى كل حالة إقليمية على حدة رغم أن الهدف النهائى واحد فى كل الحالات ، حتى بالنسبة لمعاهدات مناطق مختلفة تنتمى لفئة واحدة من الفئات المشار اليها ، فمعاهدة أنتاركتيكا تركز على تحريم جميع

التفجيرات النووية ، أو التخلص من مخلفات المواد الاشعاعية باعتبار أن تلك القضايا هى المطروحة أكثر من غيرها بالنسبة للقارة المتجمدة الجنوبية ، وتضيف معاهدة راروتونجا تضيف مسألة " منع نصب الأسلحة النووية " فى أراضى الدول الأطراف فى المعاهدة ، إضافة إلى القضايا التقليدية الأخرى . خاصة وقف التجارب النووية التى تجريها الدول الكبرى (كفرنسا) فى تلك المنطقة . فكل معاهدة ترتبط بهدف عملى محدد ، كوقف التنافس النووى فى الاقليم ، أو منع استخدامه على نحو يؤدى إلى كوارث أو منع اجراء التجارب النووية فيه ، وربما تتطور الأمور - كما توحى حالة الشرق الأوسط - إلى صيغة معاهدة تهدف إلى " إزالة ترسانة نووية قائمة فى الاقليم " ، مع وقف إنتشار الأسلحة النووية فيه.

فى هذا السياق ، يهدف التقرير إلى رصد أهم ملامح معاهدة حظر الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية ( والبحر الكاريبى ) ، المعروفة باسم معاهدة تيلاتيلولكو ، من زاوية دلالاتها بالنسبة لمسألة إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية بشكل عام ، وذلك من خلال النقاط التالية :

**اولا : الإطار العام لمعاهدة تلاتيلولكو :**

كان التقييم السائد لمعاهدة تيلاتيلولكو ، قبل توقيع معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى افريقيا (١٩٩٦) يشير إلى أنها أهم المعاهدات المتصلة بهذه الصيغة ، فقد كانت أمريكا اللاتينية هى الإقليم - القارة الوحيد كثيف السكان الذى تقام به منطقة خالية من الأسلحة النووية فى العالم ، فمعاهدة أنتاركتيكا ترتبط بقارة ثلجية ، ومعاهدة راروتونجا تتصل بدول جزر قزمية - ماعدا استراليا فى جنوب المحيط الهادى . وكانت أيضا أول إتفاق يعقد لإقامة نظام مراقبة دولية ، وجهاز إشراف دائم، وهو " وكالة حظر الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى " ، لذا كانت هذه المعاهدة تمثل إطارا مطروحا بشكل دائم " كنموذج " فى أقاليم العالم الأخرى التى تشهد محاولات لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ، كالشرق الأوسط ، رغم أنه قد لايكون النموذج المناسب فى كل الأحوال .

لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة فى ١٤ فبراير ١٩٦٧ فى أحد أحياء مدينة مكسيكو ( بالمكسيك ) ، بعد مفاوضات إستمرت ثلاث سنوات تقريبا بين أطرافها ودخلت المعاهدة حيز التطبيق " القانونى" فى أبريل ١٩٦٨ . ويمكن رصد أهم ماجاء فيها كالتالى

١- أن الإلتزامات الأساسية للدول الأطراف فى المعاهدة تتمثل فى قصر استخدامها للمواد والمرافق النووية الخاضعة لسلطتها على الأغراض السلمية دون غيرها . وأن تحظر وتمنع فى أراضيها مايلى :

أ- تجريب أية أسلحة نووية أو إستعمالها أو صنعها أو إنتاجها أو حيازتها بأية وسيلة كانت ، من جانب الأطراف نفسها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أو بالنيابة عن طرف آخر ، أو بأية طريقة أخرى .

ب- تلقى الأسلحة النووية وتخزينها وتركيبها وتوزيعها ، وأى شكل من أشكال إمتلاكها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، من جانب الأطراف نفسها أو من جانب أى طرف بالنيابة عنها ، أو بأية طريقة أخرى .

وتشدد المعاهدة على منع وجود الأسلحة النووية فى إقليم أية دولة لأى غرض ، وفى أية ظروف ، وتحظر التشجيع على أى عمل يتصل بإمتلاك الأسلحة النووية .

٢- أن المعاهدة قد ميزت بين " الأسلحة النووية " التى تمنعها الإتفاقية، وما أسمته المتفجرات النووية للأغراض السلمية (الأجهزة النووية) . فلم تعتمد المعاهدة التعريفات السائدة للسلاح النووى ، وإنما وضعت تعريفا يعتبر السلاح النووى "أى جهاز Device يمكن أن تنطلق منه طاقة نووية بطريقة لايمكن السيطرة عليها . ويتسم بمجموعة من الخصائص تجعله قابلا للإستخدام فى أغراض حربية " ، وتضيف الإتفاقية أن "أية أداة يمكن أن تستخدم فى نقل أو توصيل هذا الجهاز غير متضمنة فى هذا التعريف ، إذا كانت فى شكل منفصل عن الجهاز ، ولم تكن جزءا لايتجزأ منه " . فالتعريف يفصل كذلك بين الرأس النووى ووسيلة الحمل أو التوصيل . فقد وضع تعريف خاص لأغراض الإتفاقية يميز بين الجهاز النووى العسكرى (السلاح) ، والجهاز النووى السلمى، وهو تمييز وضحت أهميته عندما أعلنت الهند عن تفجيرها النووى السلمى عام ١٩٧٤ . ومشكلته أنه يتيح للدول الأطراف التى تمتلك قدرة نووية إمتلاك " خيار نووى " يمكن تحويله إلى سلاح وقت الحاجة ، فلا يوجد فارق حقيقى بينهما من الناحية التقنية .

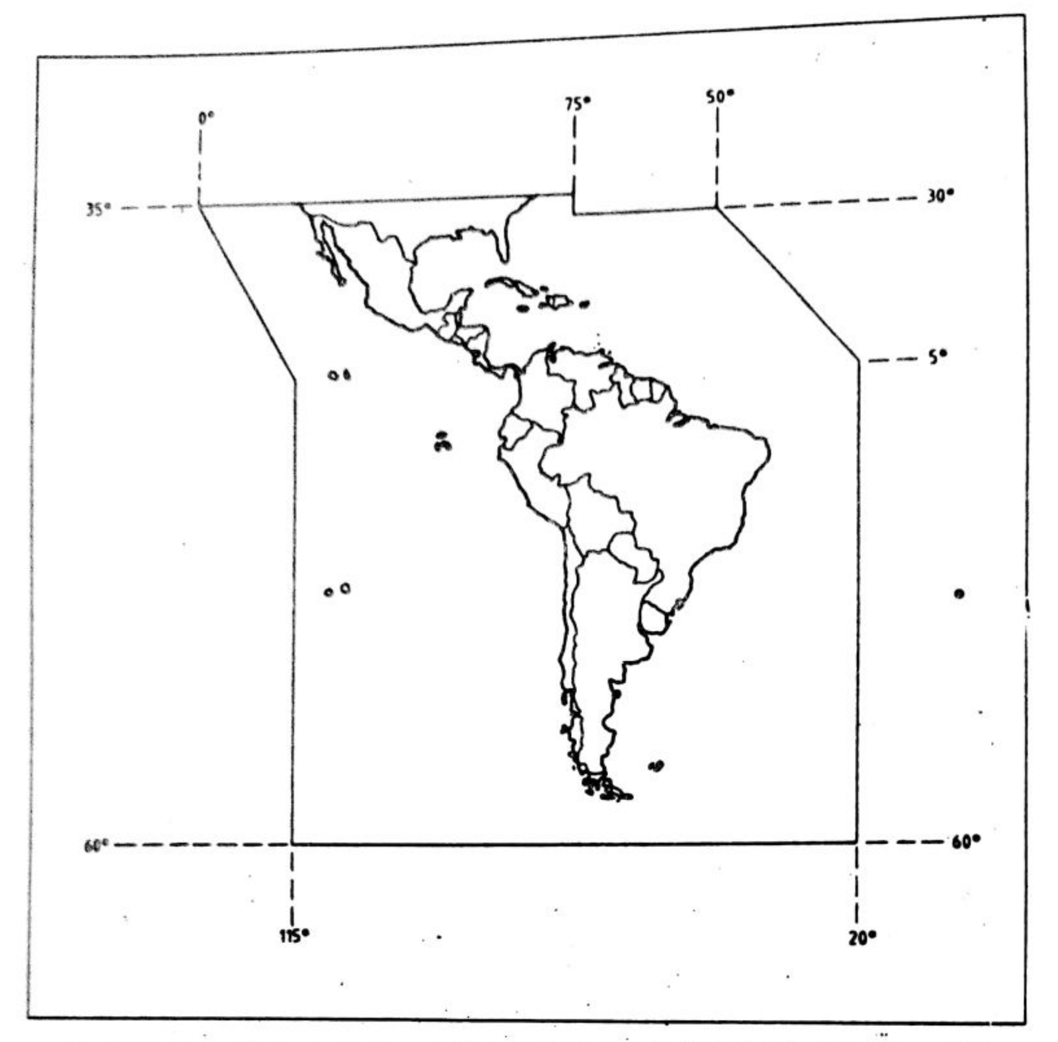
٣- أن الإتفاقية ( بشكلها الأساسى الذى تم التوقيع عليه ) تتضمن شروطا معقدة حول سريان مفعولها الكامل ، كضرورة التصديق عليها من قبل كل الدول المعنية ، وكذلك التصديق على البروتوكولين الخاصين بها من كافة الدول المعنية ، وابرام اتفاقات رقابة من قبل أطراف الإتفاقية . كما أنها تسمح لأى طرف فيها بالخروج منها بعد فترة إنذار مسبق قصيرة تبلغ ثلاثة شهور بسبب ظروف تخص مصالح عليا ، أو السلام والأمن " ، ويعتبر الطرف الراغب فى الإنسحاب هو صاحب القرار فى ذلك ، فقرار الانسحاب يتم بشكل منفرد ، وخلال فترة قصيرة ، ودون حاجة لتقديم دلائل محددة على أن إنتهاكا لأحد الأحكام المركزية فى الإتفاقية قد تم .

وتتضمن الإتفاقية - كما تمت الإشارة- بروتوكولين مرفقين ينشئان "نظام التزامات" بالنسبة للدول غير القارية التى تضطلع بمسئولية قانونية أو فعلية بخصوص الأقاليم الواقعة فى منطقة تطبيق المعاهدة . علاوة على التزامات عامة بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية فى العالم .

وهكذا فإن المعاهدة - كما وضعت قبل تعديلها - تمثل صيغةخاصة مرنة ، لدرجة أنها تكاد تكون غير ملزمة لوقف (وليس إنهاء احتمالات) عملية الإنتشار النووى عند حد " الخيار النووى بهدف عدم تجاوز إمتلاك الخيار إلى امتلاك السلاح . وهى الصيغة التى أفرزتها التوازنات التى إستندت عليها الاتفاقية ، والقائمة بين طرفيها الرئيسين ، البرازيل والأرجنتين .

**ثانيا : اطراف معاهدة تيلاتيلولكو :**

على الرغم مما يبدو من أن الإطار الجغرافى لمعاهدة




**توضح هذه الخريطة المنطقة الجغرافية التى تغطيها معاهدة تلاتيلولكو ويلاحظ أن الجزء التابع للولايات المتحدة من القارة الشمالية مستبعد من المعاهدة حتى الآن (المصدر : الوكالة الدولية للطاقة الذرية) .**

تيلاتيلولكو يتسم بالتحديد الشديد ، بحكم إرتباط المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية بكتلة قارية متماسكة، أو ذات إرتباطات ، فإن مسألة الأطراف قد إرتبطت بتعقيدات مختلفة وأثارت العديد من القضايا "السياسية" التى عرقلت سريان الإتفاقية بشكل فعلى لفترة طويلة . فالدول الأطراف بشكل مباشر (المتعاقدة) أو غير مباشر فى المعاهدة تتألف مما يلى :

١- الدول المتعاقدة . وهى الدول الأطراف مباشرة ، كاملة العضوية، والتى ترتب عليها المعاهدة الإلتزامات الأساسية الواردة فيها، وهى ليست فقط دول أمريكا اللاتينية، وإنما دول منطقة البحر الكاريبى أيضا ، بحيث تضم المعاهدة كل دول الأمريكتين تقريبا، ماعدا الولايات المتحدة وكندا ، وثمة ملاحظات عامة بهذا الشأن :

أ- أن إنفصال الكتلة القارية لدول المعاهدة عن بقية دول العالم، ووجود مساحات مائية هائلة (المحيط الأطلنطى- المحيط الهادى) بينها وبين الأقاليم الأخرى قد أنهى أية مشكلات من النوعية التى شهدتها منطقة جنوب آسيا عندما إقترحت باكستان على سبيل المثال ، صيغة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى فترة من الفترات . ورفضت الهند ذلك الإقتراح بإعتباره "غير عملى" ، مقررة أنه لايمكن إقامة سلام ذرى فى جنوب آسيا فى إطار شبه القارة الهندية وحدها ، فالصين طرف أساسى فى تلك المنطقة ، وفى "النظام الدولى النووى" أيضا ، بحيث يبدو أحيانا أنه يصعب الحديث عن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة بدون نزع عالمى للسلاح النووى . وقد ثارت هذه المسألة أيضا بشكل ما فى منطقة الشرق الأوسط ، حيث توجد مشكلة ما بشأن إمكانية إنضمام دول كتركيا إلى أية ترتيبات أمنية، مؤسسية محتملة بها.

ب- أن تماسك الكتلة القارية لدول المعاهدة ، على نحو جعلها تشكل شبه نظام إقليمى ، قد أدى إلى سيطرة فكرة أساسية مفادها أن جميع دول المنطقة يجب أن تكون أطرافا فى المعاهدة بدون إستثناء ، وتمت صياغة هذه القناعة فى نص ( المادة ٣٨ ) يقضى بأن تصبح جميع الدول فى المنطقة أطرافا فى المعاهدة ، وأصبح هذا النص أحد الشروط المنصوص عليها لنفاذ المعاهدة ، وهو ما أدى إلى عرقلة سريانها . فقد رفضت بعض الدول داخل

المنطقة أن تنضم إلى المعاهدة ، أهمها " كوبا " التى لم توقع عليها من الأساس ، مقررة أن هناك بعض العوائق التى تحول بينها وبين أن تصبح طرفا فى معاهدة تيلاتيلولكو ، أهمها "أعمال العداء والاستفزاز التى تقوم بها الدولة النووية الوحيدة فى القارة ، والتى تحتل جزءا من أراضيها بقاعدة بحرية خلافا لرغبات شعبها وحكومتها " . وقد تم تعديل نص المادة ٣٨ بعد ذلك باعتباره واحدا من أهم المشكلات التى إعترضت طريق سريان المعاهدة .

٢- الدول المعنية . وهى الدول ذات المصالح أو الوجود الفعلى أو "القانونى" فى أمريكا الجنوبية . فبموجب البروتوكول الإضافى الأول تم إنشاء نظام إلتزامات كان على هولندا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أن توافق فى إطاره على ضمان إعطاء الأقاليم التى تتولى المسئولية عنها دوليا بصورة شرعية أو فعلية مركز الأقاليم الخالية من الأسلحة النووية . وقد وقعت تلك الدول على ذلك البروتوكول وصدقت عليه ، ماعدا فرنسا التى لم تصدق عليه لفترة طويلة، مقررة أنها ستتخذ القرار فى الوقت المناسب ، مشيرة إلى أن هناك بلدانا داخل الإقليم ذاته لم تكن قد صدقت على المعاهدة ، أو إنضمت اليها من الأساس ، قبل أن يحدث ذلك خلال السنوات الأولى من التسعينات .

٣- الدول الكبرى ، وهى الدول غير القارية الحائزة لأسلحة نووية ، فبموجب البروتوكول الإضافى الثانى ، كان على تلك الدول أن تتعهد بأن تحترم بصورة كاملة جعل امريكا اللاتينية منطقة غير نووية فيما يتعلق بالأغراض الحربية ، وبعدم إستعمال أو التهديد بإستعمال الأسلحة النووية ضد الأطراف المتعاقدة . ومع حلول نهاية السبعينات ، كانت الدول الخمس النووية الكبرى قد إنضمت إلى المعاهدة، وأصدرت تصريحات مختلفة "منفردة" فيما يتعلق ببعض أحكامها وبروتوكولاتها . الا أن المشكلة لم تتوقف عند هذا الحد ، فقد أثارت بعض دول المنطقة خلال الثمانينات (كالأرجنتين) قضايا خاصة بإنتهاك بعض تلك الدول (كالمملكة المتحدة) أحكام الإتفاقية ، بإدخال أسلحة نووية إلى منطقة أمريكا اللاتينية ، رغم أن الأرجنتين ذاتها لم تكن قد أصبحت طرفا كاملا ( موقعا ومصدقا ) فى المعاهدة .

وهكذا ، كان الإطار الجغرافى للمعاهدة عاملا من عوامل إستقرارها عندما تم التعامل معه بمرونة ، بحيث لم يتم الإصرار علي إنضمام كافة وحداته اليها ، طالما أن الأمر لايتعلق بأطراف محورية . كما لم يثر الإطار الإستراتيجي المكمل مشكلات مانعة تحول دون إستمرارها كمعاهدة قابلة للتطبيق بفعالية نسبيا ، خاصة وأنه لم تكن هناك نوعية من الصراعات الإقليمية التى لايمكن تجاوزها فى مدى زمنى متصور بين الأطراف المباشرة لها.

**ثالثا: سريان معاهدة تيلاتيلولكو:**

إن أهم المفارقات المتصلة بمعاهدة تيلاتيلولكو لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية ، ومنطقة البحر الكاريبى ، تتصل بسريانها . فرغم أن المعاهدة قد وقعت فى فبراير ١٩٦٧ ، ودخلت حيز التطبيق " القانونى " فى أبريل ١٩٦٨ الا أن تنفيذها فعليا ، أو عمليا ، لم يبدأ الا فى مايو ١٩٩٤ عندما صدقت البرازيل عليها، أى بعد حوالى ٢٧ سنة من التوقيع عليها . فقد كان من الواضح منذ البداية – كما أشار د .أنطونيو دى شتيميل الأمين العام للمنظمة الخاصة بحظر الأسلحة النووية التى نشأت وفقا للمعاهدة – أن الإتفاقية تواجه صعوبات أساسية، فحتى أوائل عام ١٩٩٠ لم يكن قد وقع على الإتفاقية سوى ٢٣ بلدا فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ، إعتبرت المعاهدة نافذة بالنسبة لها . كما إنضمت اليها ثلاثة بلدان أخرى . أما البلدان السبعة المتبقية فلم تتخذ أية خطوات بهذا الصدد ، وحتى فيما يتعلق بالبروتوكولين الملحقين . فإن إبرام أولهما من قبل إحدى الدول المالكة للأسلحة النووية (فرنسا) لم يكن قد تم. وكانت بعض دول أمريكا اللاتينية الأطراف فى المعاهدة تثير قضايا مختلفة حول فعالية المعاهدة برمتها ، وأحيانا حول جدوى المناطق الخالية من الأسلحة النووية من الأساس ، إستنادا على عدة نقاط منها :

أ- أنه ليس من الممكن التحقق من التزام الدول المالكة للأسلحة النووية بتعهداتها للدول التى تقبل أن تكون خالية من الأسلحة النووية ، وأن تخضع لنظام دقيق من الرقابة ( فنزويلا ) .

ب - أن التحفظات التى وردت فى بيانات الإنضمام إلى البروتوكولين الأول والثانى للمعاهدة قد أضعفت الهدف من إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية ، لاسيما ما يتعلق بمشاكل نقل وعبور الأسلحة النووية (شيلى) .

لكن مثل هذه النقاط المتصلة بتوجهات الأطراف المعنية والقوى الكبرى لم تكن المشكلة الأساسية التى تعيق سريان وتنفيذ المعاهدة عمليا ، فقد كانت المشكلات الحقيقية ترتبط بعدم إنضمام جميع دول الإقليم المباشرة اليها ، خاصة البرازيل والأرجنتين . فلم تكن كوبا قد وقعت على المعاهدة من الأساس ، ووقعت الأرجنتين عليها ( حتى أوائل التسعينات ) الا أنها لم تصدق عليها وصدقت كل من البرازيل وشيلى على المعاهدة ، الا أنهما لم تتنازلان عن الشروط المنصوص عليها لنفاذها ، والتى تقضى بانضمام جميع الدول فى المنطقة اليها ، وكذلك جميع الدول التى تنطبق عليها البروتوكولات ، وأن يتم إبرام اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهى المواقف التى إستمرت فى حالة جمود لمدة ٢٣ سنة تقريبا .

لكن فى الواقع ، فإن مشكلة معاهدة تيلاتيلولكو بشكل محدد كانت تتصل بعدم مشاركة الدولتين الرئيسيتين اللتين تمتلكان قدرات نووية حقيقية بالقارة كطرفين فاعلين فيها ، بفعل مشاكل الثقة والحساسيات بينهما وهما البرازيل والأرجنتين . فبسبب هذا الوضع كانت المعاهدة ( تبعا لتقييمات مختلفة ) أشبه بمشروع مستقبلى منها إلى واقع سياسى ، الا أن هذا الوضع بدأ فى التغير خلال عامى ١٩٩٠ – ١٩٩١ . فقد أدت عوامل داخلية وإقليمية مختلفة إلى تحول التنافس النووى بينهما إلى نوع من التعاون . وتم إتخاذ اجراءات إضافية لبناء الثقة على المستوى النووى بين البلدين ، مما أدى إلى فتح الطريق للتنفيذ الكامل للمعاهدة ، بتوقيع رئيسى الدولتين على " إعلان السياسة النووية المشتركة للبرازيل والأرجنتين " فى نوفمبر ١٩٩٠ ، وهو الإعلان الذى تم بمقتضاه تأسيس نظام الرقابة المشتركة للدولتين، بهدف التحقق من أن المواد النووية الناتجة عن كافة النشاطات النووية داخلها تستخدم للأغراض السلمية ، إضافة إلى الإتفاق على أن يكون الإعلان أساسا للمفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للوصول إلى إتفاقية متكاملة للرقابة النووية الشاملة .

وتطورت الإتصالات بين البلدين خلال الفترة التالية بهذا الشأن ، فتم إنشاء وكالة مشتركة (الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية للرقابة والسيطرة على المواد النووية) لتنفيذ النظام المشار اليه ، ليتم بذلك إقامة نظام رقابة خاصا تكون المنشآت النووية بالدولتين فيه خاضعة للتفتيش الثنائى والتفتيش الدولى . وفى فبراير ١٩٩٢ إقترحت الدولتان سلسلة من التعديلات لمعاهدة تيلاتيلولكو ، خاصة بتعديل المادة ٣٨ من المعاهدة ، والأهم تعديل أو تغيير اجراءات التفتيش التى أقرتها المعاهدة فى شكلها المطبق على هاتين الدولتين ، ونقل مسئولية التفتيش من المنظمة التى أنشئت فى إطار المعاهدة إلى "الهيكل الرباعى" الذى تم الإتفاق عليه بين الدولتين . وفى ١٩٩٤/١/١٨ إستكملت الأرجنتين إجراءات إنضمامها إلى المعاهدة بالتصديق ، وفى ١٩٩٤/٥/٣٠ إستكملت البرازيل كذلك إجراءات الإنضمام ، لتوضع المعاهدة موضع التنفيذ على أراضيها ، وتتحول المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية إلى واقع عملى .

وهكذا ، فإن ايجاد صيغة مرنة نسبيا للتعامل مع المشكلات الخاصة بالدولتين الرئيسيتين اللتين تمتلكان القدرة على إنتاج أسلحة نووية فى القارة ، على أسس من المساواة ، التى تحقق أمنا متكافئا لكل منهما ، كان أحد العوامل الرئيسية التى عرقلت سريانها ، قبل أن تؤدى إلى تنفيذها .

**فى النهاية** ، فإن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى تمثل بالفعل - فى ضوء التفاعلات المتصلة بها - أهم المناطق الخالية من الأسلحة النووية فى دلالاتها بالنسبة لإقامة هذه المناطق "عموما" . فمن المهم أن يتم تأسيس تلك المناطق على أساس تصورات الدول المعنية مباشرة بها ، وأن تنضم اليها الأطراف الرئيسية فى الإقليم ، وأن تترافق مع نظم كافية للتحقق والإمتثال ، يمكن أن تشتمل على تدابير خاصة ببعض الأطراف ، وأن تتعامل بصورة ما مع الأوضاع المتصلة بالأطراف الخارجية ذات التواجد أو المصالح فى المنطقة ، وتظل مسألة تحديد ماهو "محظور" فى إقليم معين خيارا حاسما بالنسبة لأطرافه ، لكن إذا كان المستهدف هو إقامة "منطقة خالية" تستمر كذلك ، فإن من المهم أن يغلق الطريق نحو إمتلاك قدرات نووية شبه عسكرية . وأخيرا ، فإن لكل منطقة ظروفها الخاصة التى تحدد شكل ومضمون المنطقة الخالية من الأسلحة النووية التى تقام فيها ، فى إطار القواعد العامة المتعارف عليها بهذا الشأن ، فالمنطقة الخالية هى فى النهاية أسلوب أو وسيلة لتحقيق غاية هى الأمن الإقليمى .



# (٢) معاهـــدة راروتونجـــا

## د. عبد الجواد سيد عمارة

فى إطار التوجه العالمى نحو نزع أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية فإنه قد تم إنشاء عدة مناطق على المستوى العالمى خالية من الأسلحة النووية وتوجد معاهدات تحدد مسئوليات والتزامات الدول المنضمة إلى تلك المناطق. ويوجد فى العالم اليوم أربع معاهدات لمناطق منزوعة السلاح النووى هى على وجه التحديد معاهدة تلاتيلولكو (أمريكا اللاتينية الكاريبى) Ta-latelelco Treaty ومعاهدة القارة القطبية الجنوبية المعروفة بـ Antractic ثم معاهدة الباسيفيك والمعروفة بمعاهدة راروتونجا Rarotonga وأخيراً معاهدة القارة الأفريقية والتى تم توقيعها هذا العام (١٩٩٦) وجدير بالذكر أن كلا من معاهدتى تلاتيلولكو وراروتونجا يحتلان أهمية واضحة ذلك أنهما يغطيان مناطق ذات أهمية جغرافية كما أنه كانت هناك قدرات نووية لبعض الدول بهذه المناطق خاصة دولتى الارجنتين والبرازيل فى معاهدة تلاتيلولكو وإذا حاولنا أن نحدد النطاق الجغرافى لمعاهدة راروتونجا فإنه يمكن القول أن المعاهدة تشمل المناطق الممتدة من الساحل الغربى لاستراليا إلى الحدود الغربية لمنطقة أمريكا اللاتينية ناحية الشرق. ويعنى هذا أن هذه المنطقة تغطى مساحة تمتد عبر ١٣٠ْ من خطوط الطول (من ١١٥ْ شرقاً إلى ١١٥ْ غرباً).

### ١- نبذة عن الجهود والتطور التاريخى للمعاهدة (١):

كان ظهور معاهدة راروتونجا إلى حيز الوجود نتيجة للجهود المتواصلة لدول المنطقة والتى تمثلت أساساً فى الجهود التى مارسها منتدى جنوب الباسيفيك South Pacific Forum وهو هيئة تضم ثلاثة عشر عضواً من دول جنوب الباسيفيك.

ولقد كانت البدايات الأولى لاهتمام دول الباسيفيك بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية عام ١٩٥٩ وذلك مع محاولات إنشاء منطقة الانتاركتيكا ثم فيما بعد المحاولات المبكرة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية عام ١٩٦٧ والتى تمخضت عن معاهدة تلاتيلولكو كما اشرنا. وحقيقة الأمر أن محاولات إنشاء منطقة جنوب الباسيفيك قد تلقت دفعه قوية وذلك مع بدء فرنسا إجراء اختباراتها النووية فى منطقة المحيط الباسيفيكى فى منتصف السيتينات وذلك فى جزيرة موروروا فى بولونيزيا الفرنسية إيضاً فإن كل من انجلترا والولايات المتحدة كانتا تمارسان إجراء اختبارات للأسلحة النووية بالمحيط بالاضافة إلى التخلص من النفايات المشعة بالمنطقة.

وفى ١١ ديسمبر ١٩٧٥ تبنت الجمعية العامة قرار رقم ٣٤٧٧ (***) بإقرار فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بجنوب الباسيفيك ودعا الدول المعنية باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف (وافق على هذا القرار ١١٠ دول وامتنعت عن التصويت ٢٠ دولة هم دول حلف وارسو السابق والعديد من دول حلف الناتو ومصر).

وفى عام ١٩٨٥ تبنى منتدى جنوب الباسيفيك مسودة المعاهدة وذلك فى اجتماعه بمدينة راروتونجا. وقامت ثمانى دول هى استراليا، جزر كوك Cook Islanda، فيجى Fiji، كيريباتى Kiribati، نيوزيلاند New Zealand، نيو Niue، تيفاليو Tuvalu، ساماو Samoa بالتوقيع على المعاهدة فى راروتونجا فى ذلك الوقت ولقد كانت هناك ثلاثة بروتوكولات ملحقة بالمعاهدة فى ذلك الحين - تم إرجاء التوقيع عليها إلى اجتماع منتدى جنوب الباسيفيك الذى كان مقررا أن يعقد فى العام التالى (١٩٨٦) ولقد كان هذا الارجاء متعلقا برغبة دول المنتدى فى التشاور مع الدول النووية الخمس حول المعاهدة. وفى أغسطس عام ١٩٨٦ تم تبنى البروتوكلات وأصبحت مطروحة للتوقيع مع ديسمبر من نفس العام.

وجدير بالذكر أن معاهدة راروتونجا قد استغرقت فقط ١٧ شهراً لكى تدخل حيز التنفيذ وذلك على عكس معاهدة تلاتيلولكو الذى استغرق دخولها حيز التنفيذ أكثر من عشرين عاما.

### ٢ - بعض اوجه الاختلاف والتشابه بين كل من معاهدة راروتونجا ومعاهدة تلاتيلولكو (٢):

يمكن اجمال بعض أوجه الاختلاف والتشابه بين المعاهدتين المذكورتين على النحو التالى:

**أ- يحظر الآتى:**

١- وضع أو نشر الأسلحة النووية على أراضى الدول الأعضاء (ينطبق على المعاهدتين).

٢- وضع أو نشر الأسلحة النووية فى المحيطات القريبة (معاهدة تلاتيلولكو فقط) - لا تمنع معاهدة تلاتيلولكو حركة المرور البرى للسفن الحاملة للأسلحة النووية.

٣- منع إجراء أى أختبارات للأسلحة النووية فى أى موقع ضمن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية (هذا البند يوجد فى معاهدة تلاتيلولكو بشكل ضمنى بينما فى معاهدة راروتونجا بشكل صريح).

٤- عدم إرسال أى صادرات نووية لأى من الدول النووية إلا تحت ضمانات الأمان التى تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية (ينطبق هذا على معاهدة راروتونجا فقط).

٥- عدم إرسال أى صادرات نووية لأى دولة غير نووية إلا تحت شروط ضمانات الأمان الخاصة بالوكالة الدولية (ينطبق هذا على معاهدة راروتونجا فقط).

٦- عدم القاء المخلفات المشعة فى المحيطات القريبة Non-explosive Military Uses Nuclear Energy العسكرية غير المتفجرة (ينطبق هذا على تلاتيلولكو فقط).

**ب- تطالب المعاهدتان بالآتى:**

١- الحصول على ما يسمى بضمانات الأمن السالبة من جانب جميع الدول النووية وهو ما يعنى أن تتعهد هذه الأخيرة بعدم العدوان أو التهديد بالعدوان ضد الدول الاعضاء فى المعاهدة.

٢- أن تقوم الدول الواقعة خارج نطاق المعاهدة ولديها التزامات أو مسئوليات فيما يتعلق بأراضى داخل نطاق المعاهدة - ان تقوم بتطبيق أحكام المعاهدة على الأراضى التى تتبعها.

**جـ- يباح الآتى:**

- التفجيرات النووية للأغراض السلمية (ينطبق هذا على معاهدة تلاتيلولكو فقط مع وجود بعض خلافات فى الرأى).

**د- مواد وأحكام أخرى:**

١- وجود هيئة رقابية اقليمية: تتطلب معاهدة تلاتيلولكو وجود سلطة اقليمية لمتابعة تنفيذ المعاهدة بحيث يمكنها إجراء التفتيش المفاجئ بناء على طلب أى من الأعضاء بينما تتطلب معاهدة راروتونجا وجود مجموعة تفتيش لدراسة الشكاوى.

٢- العقوبات: تحدد معاهدة تلاتيلولكو بوضوح مسألة العقوبات التى يلزم فرضها عند حدوث أى مخالفة وهذه العقوبات فى الواقع تشبه تلك التى تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبشكل أو بآخر فإن معاهدة راروتونجا مثلها مثل معاهدة منع الانشار النووى NPT تعتمدان بشكل غير مباشر على ما تمارسة الوكالة الدولية من عقوبات فى حالة وجود أى مخالفة لاستخدام المواد النووية لأغراض انتاج الأسلحة أو المتفجرات النووية. وفى هذا الصدد تتميز معاهدة راروتونجا بأنها تحوى طريقة -Pro cedure لعرض الشكوى.

٣- مدة سريان المعاهدة: كل من تلاتيلولكو وراروتونجا معاهدتان دائمتان.

٤- الانسحاب من المعاهدة: من المعروف أن معاهدة حظر الانتشار النووى NPT تحدد الظروف التى يحق للدولة المعنية أن تنسحب فيها من المعاهدة وتتلخص هذه الظروف فى "وقوع أى أحداث غير عادية مرتبطة بموضوع المعاهدة تكون قد سببت الاضرار بالمصالح العليا للدولة المعنية" وتضيف معاهدة تلاتيلولكو إلى هذا الحق صياغة إضافيه هى "نشوء أوضاع أو ظروف تضر بالسلام والأمن" الخاص بدولة أو أكثر من الدول الاعضاء وفى هذا الشأن فإن معاهدة راروتونجا أكثر تخصيصاً حيث تنص على أنه يحق لأى دولة من الدول الاعضاء الانسحاب من المعاهدة إذا ما وقعت مخالفة من جانب أى عضو بالنسبة للبنود والأحكام الأساسية للمعاهدة. وجدير بالذكر أنه لم يحدث ان انسحبت أى دولة من أى من المعاهدات المذكورة.

٥- منع أجهزة غير أجهزة المتفجرات النووية: لا تنص أى من المعاهدتين (راروتونجا أو تلاتيلولكو) إلا على منع إجهزة المتفجرات النووية ولا تشير إلى أى أنظمة أخرى مثل الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية.

٦- التطبيقات السلمية للطاقة الذرية: تشير كل من معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة منع الانتشار النووى إلى الحاجة لتطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية وبالنسبة لمعاهدة راروتونجا فإن هذا لم يرد بشكل واضح وعلى العكس فقد كانت هناك خلافات بين بعض دول المعاهدة حول ما تقوم استراليا بتصديره من خامات اليورانيوم وقد اعلنت استراليا فى حينه أن هذا التصدير يخدم اغراضا سلمية فقط.

٧- الحماية المادية للمنشآت والمواد النووية: لم تتضمن أى من المعاهدتين أى نصوص تتعلق بضرورة تطبيق معاهدة فيينا المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية (وذلك لتجنب أعمال الارهاب أو أى أعمال اجرامية أخرى).

بعد هذا العرض المختصر تبقى نقطة تتعلق بموقف الدول النووية الخمس من معاهدة راروتونجا ومن المناطق الخالية من الأسلحة النووية بشكل عام. وفى هذا الصدد فإنه من المعروف أن كلا من الصين والاتحاد السوفيتى موقعتان على معاهدة راروتونجا. أما بالنسبة للدول النووية الثلاث فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة فقد كانت هناك مطالبات عده من جانب الدول الموقعة على معاهدة راراتونجا لهذه الدول بالانضمام إلى المعاهدة والتوقيع على البرتوكولات الخاصة بها. وكان الموقف شديد التوتر فيما يتعلق بفرنسا خاصة بعد استئنافها لتجاربها النووية فى العام الماضى (١٩٩٥) فى جزيرة موروروا فى جنوب الباسيفيك والتى انتهت فى مايو من نفس العام بعد اجراء ثمانى تجارب نووية. وقد مضت فرنسا فى ذلك الوقت فى اجراء تجاربها. ولم تلق بالا للاحتجاجات العالمية من جانب كثير من الدول وجماعات السلام الأخضر وغيرها ونعتقد أن فرنسا قد لجأت إلى هذه التجارب لاسباب علمية تتعلق بحاجتها للتحقق من صحة النماذج التى تستخدمها لدراسة التفجيرات النووية الأمر الذى يمكن أن

يسمح لها باجراء الانواع الجديدة من التفجيرات النووية والتى يتم إجراؤها باستخدام الحاسبات الالكترونية ولا تحتاج إلى إجراء تجارب عملية على الطبيعة. ولقد انتهت التجارب الفرنسية وأعلنت فرنسا أنها ستؤيد معاهدة لوقف إجراء التجارب النووية وقفاً شاملاً CTBT أيضا فإن الدول النووية الاربع الأخرى تسعى للوصول إلى معاهدة حظر إجراء التجارب النووية حظراً شاملا قبل انتهاء العام الحالى (١٩٩٦) الأمر الذى تولد عن مؤتمر التمديد الدائم لمعاهدة منع الانتشار النووى عام ١٩٩٥ وجدير بالذكر أن الصين كانت تطالب استثناء التجارب النووية للأغراض السلمية إلا أنها قد وافقت مؤخرا على التخلى عن هذا المطلب.

ومن المعروف أن كل من فرنسا والولايات المتحدة وانجلترا كانت قد اعلنت عام ١٩٩٥ عن عزمها التوقيع على معاهدة راروتونجا وذلك مع النصف الأول من هذا العام (١٩٩٦) ولم تتوافر لدينا حتى كتابه هذا المقال أى معلومات متعلقة بتنفيذ هذا التعهد.

أيضا فإنه من الجدير بالذكر فإن دخول معاهدة تلاتيلولكو إلى حيز التنفيذ الكامل سيغطى أمريكا اللاتينية وما يتبعها من جزر بالاضافة إلى مساحات كبيرة من كل من المحيط الاطلنطى والمحيط الباسيفيكى مما يجعل هذه المناطق تتماشى مع المناطق الخاضعة لمعاهدة الانتاركتيكا وجنوب الباسيفيك (راروتونجا). إن هذا يعنى أن هذه المناطق وما يحيط بها من بحار ستتلاحم مع بعضها لتشكل منطقة شاسعة خالية من الأسلحة النووية. إن هذه المناطق كلها قد أضيفت مؤخرا قارة بأكملها هى القارة الأفريقية إن هذا يعنى اننا مع نهاية هذا القرن يكون نصف الكرة الجنوبى قد تحول إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية يبقى أن يتحرك العالم وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول العتبة النووية Threshold States إلى خلق الآليات اللازمة لنزع أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية من كافة ارجاء المعمورة.

---

## المراجع:


(1) David Mcdowell, Disarmament, vol. X1, No.1 (Winter 1987 - 1988).

(2) Fischer, D., IAEA Workshop on Modalalities for the Application of Safeguards in a Future Nuclear Weapon Free Zone (NWFZ) in the Middle East, 4-7 May 1993.




# (٣) أفريقيا وجهود التخلص من الأسلحة النووية

## معاهـــدة بليندابا ومستـــقبل فكـــرة المناطق الخالية من الأسلحة النووية

مراد إبراهيم الدسوقى

بينما تتيح التكنولوجيا النووية اطلاق قدر من الطاقة من سلاح نووى واحد فى جزء من مليون جزء من الثانية يزيد على إجمالى الطاقة التى أطلقت من الأسلحة التقليدية على مدار التاريخ، فإن الجهود التى بذلت - حتى الآن - لتحقيق سيطرة عامة غير تمييزية على هذا السلاح، بحيث لايتكرر استخدامه مرة أخرى تحت أى ظرف من الظروف، وبحيث لايستمر جاثما على صدر البشرية مهددا إياها بالفناء الكامل، لاتعد ناجحة بمنطق القدرة على السيطرة على هذه الأسلحة بشكل قاطع، ومن ناحية أخرى يعد التطور الذى لحق بعمليات تصنيع القنابل النووية، بالمقارنة بالقنابل التى ألقيت على هيروشيما ونجاساكى، وكذلك التطور الذى نشأ على آليات جمع المعلومات الإستراتيجية، التى يعد توافرها شرطا أساسيا لنجاح استخدام القنابل النووية، إلى جانب التطور فى وسائل الايصال، تطورا هائلا يزيد من التأثير الكبير للسلاح النووى ويضاعف من القدارت الإستراتيجية للدول المالكة للسلاح النووى، ويزيد فى الوقت ذاته من الضغوط الواقعة على الدول التى لاتملك مثل هذه الأسلحة، وفى محاولة الدول غير المالكة للأسلحة النووية البحث عن صيغة متوازنة لتحقيق أمنها الوطنى وأمنها القومى، فإن عدم اطمئنان هذه الدول إلى النوايا الحقيقة للدول الخمس المالكة للسلاح النووى، أو من فى حكمها، وهى الدول التى امتلكت السلاح النووى بطرق غير مشروعة وعلى غير رغبة المجتمع الدولى (مثل إسرائيل)، وفى غيبة رقابة أمينة وفعالة من هذا المجتمع، يجعل هذه الدول مدفوعة إلى أن تتصرف على نحو مختلف حتى تقف فى لحظة التهديد على قدم المساواة مع الدول المالكة - وبصفة خاصة الدول المالكة التى تهدد أمن الدول غير المالكة - أو على الأقل لكى تحدث قدرا من التوازن الإستراتيجى المطلوب، بحيث لاتصبح الدول المالكة فى موقف الطرف الذى يفرض إرادته تحت زعم امتلاكه للسلاح النووى. وعلى الرغم من اجتماع إرادة الدول غير المالكة للأسلحة النووية، والتى يقع معظمها فى نصف الكرة الجنوبى كما أن جعلها من الدول النامية، على انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، والتى كان آخرها توقيع ٤٣ دولة أفريقية على معاهدة اعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بليندابا)، فإن تجاوب الدول المالكة على طريق توفير مستوى الأمان الواجب من مخاطر واحتمالات استخدام الأسلحة النووية، وحرصها على تلافى العيوب الكامنة فى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، كذلك إحجامها عن استكمال منظومة المعاهدات التى تحصر الانتشار النووى - وذلك مثل معاهدة المنع الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة منع انتاج النظائر المشعة - لايرقى إلى مستوى إحساس الدول غير المالكة للأسلحة النووية بخطورة استخدام هذه الأسلحة، كما أن إحجام الدول المالكة للأسلحة النووية، وبالتالى المالكة للتكنولوجيا النووية، عن اتاحة الفرصة أمام الدول غير المالكة للأسلحة النووية للاستفادة من هذه التكنولوجيا فى الأغراض السلمية، يزيد من حالة الخلل التى تسود ساحة قضايا السلاح النووى على الصعيد الاقليمى والصعيد الدولى كما أنه يبقى على هذه القضايا فى حالة ساخنة تهدد بالانفجار فى أية لحظة.

### تطور الموقف الافريقى من قضايا الانتشار النووى:

وقفت أفريقيا من قضية عدم انتشار الأسلحة النووية موقفا ثابتا، ومعتمدا على أسس واقعية على امتداد الفترة التى أعقبت استخدام الأسلحة النووية وانتشارها فى العام ١٩٤٥. وقد عارضت دول القارة الأفريقية انتشار الأسلحة النووية منذ ذلك الحين رأسيا وأفقيا رفضا قاطعا، وسعت لمكافحة ذلك الانتشار ليس فقط من خلال المناقشات فى المحافل الدولية، ولكن أيضا من خلال العمل الايجابى الفعال. ومن ناحية أخرى كانت الدول الافريقية فى مقدمة الدول التى تبذل الجهود المضنية فى مكافحة الانتشار النووى منذ البداية، كما أسهمت فى انجاح نظام عدم الانتشار سواء من خلال الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى (NPT)، أو من خلال الالتزام بقواعد العمل فى المجال النووى وهى القواعد التى تصدر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والانضمام إلى معاهدة اجراءات الحماية مع هذه الوكالة، وايضا من خلال الجهود التى بدأت فى العام ١٩٦٤، لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى أفريقيا.

ويمكن ارجاع البدايات الأولى للعمل الأفريقي المنظم إلى العام ١٩٥٩، وذلك حين قامت الدول الأفريقية بممارسة ضغوط قوية على مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة لاستصدار قرار تمتنع فرنسا بمقتضاه عن اجراء أى تجارب نووية فى صحراء الجزائر، وبعد أن قامت فرنسا باستئناف تجاربها النووية هناك فى العام ١٩٦١، قامت الدول الأفريقية ردا على ذلك بمطالبة مجلس الأمن بتبنى قرار يحث فيه جميع الدول على أن تعتبر قارة أفريقيا منطقة منزوعة السلاح النووى، وأن تحترم جميع هذه الدول هذا القرار فى جميع الأحوال والظروف.

ومن ناحية أخرى كانت الدول الأفريقية تدعم على الدوام الفكرة التى تقوم عليها الجهود الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية، وبعد أن بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملها، قامت الدول الأفريقية مجتمعة بالترحيب بمعاهدة موسكو التى أبرمت فى العام ١٩٦٣ والتى تدعو إلى التحول إلى إجراء التجارب النووية تحت سطح الأرض، كما حثت الدول الأفريقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية كى تضاعف من جهودها الرامية إلى تشجيع الدول على الانضمام على هذه المعاهدة.

وفى العام ١٩٦٤ قامت الدول الأفريقية بالاعلان عن موافقتها على التوجه الدولى الرامى إلى حصار الانتشار النووى، وذلك عندما قام رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعون فى القاهرة بتبنى اعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، كما اعلنوا عن استعدادهم لتنفيذ ذلك الاعلان فورا فى شكل معاهدة دولية تحت اشراف الأمم المتحدة، تلتزم الدول بمقتضاها ألا تصنع أو تمتلك بأى شكل آخر أى نوع من أنواع السلاح النووى.

ومنذ أن كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) فى طور النقاش فى العام ١٩٦٨، كانت الدول الأفريقية تؤيد هذه المعاهدة وتدعم الانضمام اليها، واليوم هناك ٥٠ دولة أفريقية موقعة عليها، كما أن هناك عددا من الدول الأفريقية التى ترتبط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعاهدات فنية تنفيذا لما جاء فى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفى منتصف الخمسينيات جاء البرنامج النووى لجنوب أفريقيا تحت الحكم العنصرى لكى يعرض المسيرة الأفريقية على طريق منع الانتشار النووى لانتكاسة خطيرة، وفى الوقت الذى كان فيه برنامج جنوب أفريقيا النووى برنامجا سريا، وخاضعا لسيطرة الأقلية البيضاء هناك، فإن الدول الأفريقية لم تكن مؤيدة لهذا البرنامج على أى نحو، كما أن السرية الكاملة التى كانت تحيط به حكومة جنوب أفريقيا برنامجها النووى وتعاونها مع أطراف خارجية - على رأسها إسرائيل - لتطوير هذا البرنامج لصالح إبقاء السيطرة العنصرية على مقاليد الحكم فى البلاد، ولصالح مستقبل صراعها مع الدول الأفريقية المجاورة (مثل انجولا)، كل ذلك جعل الدول الأفريقية تستشعر غرابة النظام الحاكم فى جنوب أفريقيا وخطورة أهدافه.

وعلى الرغم من توقف فرنسا عن اجراء التجارب النووية فى صحراء الجزائر اعتبارا من العام ١٩٦٦، وذلك بعد أن قامت باجراء ١٣ تجربة نووية تحت سطح الأرض هناك، إلا أن السعى الأفريقى الدؤوب لوقف التجارب النووية على ارض القارة، فقد بعضا من قوته على أثر تسرب بعض الاخبار عن البرنامج النووى جنوب أفريقيا، ثم جاء العام ١٩٧٠ لكى يشهد تطورا آخر زاد من صعوبة الموقف على طريق السعى الأفريقى للتحرر من السلاح النووى، حيث تحولت الشائعات والاخبار التى تتوافر عن البرنامج النووى لجنوب أفريقيا إلى حقيقة مؤكدة، وذلك على أثر اعلان حكومة جنوب أفريقيا العنصرية - آنذاك - عن توصلها إلى طريقة لتخصيب اليورانيوم (وهو الأمر الذى يعنى القدرة على انتاج اليورانيوم الذى يصلح لانتاج القنبلة النووية)، وسرعان ما أدى ذلك إلى مضاعفة الشكوك حول نوايا بريتوريا فى المجال النووى، كما ازدادت القناعة لدى كثير من الخبراء أن جنوب أفريقيا فى طريقها لامتلاك سلاح نووى.

وبعد أن شعرت بريتوريا أن موقفها الدولى سيتعرض للاهتزاز من جراء توالى الاعلانات الرسمية الصادرة عنها حول برنامجها النووى، قامت بناء على ذلك باتباع سياسة اصدار التصريحات المتناقضة، مما أدى إلى زيادة الغموض حول البرنامج النووى لجنوب أفريقيا، وأصبحت الدول الأفريقية تتعامل مع النظام العنصرى الحاكم فى بريتوريا بحذر شديد، ثم جاء شهر أغسطس ١٩٧٠ لكى ينكشف الموقف النووى لجنوب أفريقيا على نحو كامل، حيث التقطت الاقمار الصناعية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (السابق) علامات واشارات تدل دلالة على أن جنوب أفريقيا تقوم بتحضيرات وتجهيزات فنية تمهيدا لاجراء تفجير نووى تجريبى تحت سطح الأرض فى صحراء كلهارى، وفى الوقت الذى تشير فيه المصادر الغربية إلى أن جنوب أفريقيا قد تراجعت عن اجراء تلك التجربة النووية فى هذا الموضع بعد أن تزايدت الضغوط البريطانية والأمريكية والفرنسية عليها من أجل عدم الاقدام على هذه التجربة هناك، فإن بعض المصادر الاخرى تشير إلى أن بريتوريا قد قامت باجراء التجربة بالفعل، وان كان على نطاق أضيق من التجربة الأساسية.

وفى سبتمبر ١٩٧٩ رصد قمر صناعى أمريكى من طراز (VELA) وميضا ضوئيا شديدا، يماثل الوميض الذى ينبعث من الانفجار النووى، فى منطقة جنوب المحيط الاطلسى، وكان ذلك بمثابة تأكيد لما سبق وان اجرته بريتوريا من تجارب نووية فى صحراء كلهارى، كما أنه أكد أن بريتوريا سوف تصبح قوة نووية فى غضون أقل من خمس سنوات من اجراء هذه التجربة، وأنها سوف تصبح الدولة الأفريقية الوحيدة التى تمتلك السلاح النووى، وفى الوقت الذى كان فيه هذا التطور يقوى من شوكة نظام الحكم العنصرى فى بريتوريا، فإنه كان يمنع الدول الأفريقية من ناحية أخرى من المطالبة بابرام معاهدة لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى أفريقيا.

ومع صعوبة تحقيق هذا المطلب فى ظل هذه الظروف - أى المطلب الخاص بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى أفريقيا - قامت الدول الأفريقية باحداث تغيير على أولوياتها، فجعلت مسألة التخلص من الأسلحة النووية الموجودة بالفعل على رأس قائمة أهدافها مرحليا (وذلك بناء على التطور الذى طرأ على الموقف النووى لجنوب أفريقيا)، وبعد الانتهاء من تحقيق ذلك الهدف يصبح امرا منطقيا اجراء المفاوضات الخاصة بمعاهدة اخلاء أفريقيا من الأسلحة النووية وعلى امتداد حقبتى السبعينيات والثمانينيات كانت الدول الأفريقية تسعى لتحقيق ذلك الهدف، أما

نظام الحكم العنصرى فى بريتوريا فإنه كان يواصل تطوير برنامجه النووى السرى بكل قوة بالتعاون مع إسرائيل، وكان ذلك يؤدى إلى ازدياد عزله اقليميا ودوليا سواء بسبب ممارسته العنصرية أو بسبب أنشطته النووية التى كانت تجعل كل الدول الأفريقية تقف موقف العاجز من قضية اخلاء القارة من الأسلحة النووية.

ولكن جاءت الفترة فيما بين عامى ١٩٨٩ - ١٩٩٠ لكى تعيد الأمل لدول أفريقيا فى التخلص من الأسلحة النووية، ففى سبتمبر ١٩٩٠ انتخب فريدريك دى كليرك رئيسا لجنوب أفريقيا، وفور تولية الرئاسة بادر بالاعلان عن اعتزامه اجراء اصلاحات سياسية فى البلاد، وكان يعنى اشراك الاغلبية السوداء فى الحكم، ونظراً لوجود السلاح النووى فى حوزة حكومة بريتوريا العنصرية، فإن انتقال السلطة إلى الاغلبية السوداء كان ينبغى ان يتم بعد ان تعلن بريتوريا عزمها على تفكيك سلاحها النووى والتخلص منه نهائيا، وبحيث لا تمتلك السلطة الجديدة فى بريتوريا السلاح النووى إلى جانب سيطرتها على مقاليد الحكم، وعلى الرغم من أن ذلك عكس قمة النظرة العنصرية للأقلية البيضاء فى جنوب افريقيا، إلا أنه كان مصدر خير لأفريقيا التى كانت تنظر إلى السلاح النووى على أنه خطر داهم يهدد البشرية فى القارة وما حولها، حيث أنه اتاح الفرصة أمام منظمة الوحدة الأفريقية لكى تعاود بذل جهودها الرامية إلى التوصل إلى اعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية دون قيود أو حرج.

وفى ديسمبر من العام ١٩٩٠ اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا جديدا يدعو فى جزء منه السكرتير العام للأمم المتحدة لكى يقدم يد العون للدول الأفريقية حتى تتمكن من عقد مؤتمر للخبراء فى العام ١٩٩١ لمناقشة مسودات معاهدة اخلاء أفريقيا من الأسلحة النووية. وبناء على ذلك بدأت مجموعتان من الخبراء فى العمل لتنفيذ ذلك الهدف، وبينما قامت الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية بتعيين اللجنة الأولى، فإن الثانية تشكلت بمعرفة دول منظمة الوحدة الأفريقية فيما بينها، وفى الوقت ذاته قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بارسال خبرائها للانضمام إلى اللجنتين اللتين كان العمل فيهما يجرى باسلوب العمل المشترك، سواء لتقديم المساعدة الفنية أو للاستعانة بالخبرة العملية للأعضاء القادمين من الخارج، ومن ناحية أخرى أنضمت إلى اللجنتين مجموعة أخرى من الخبراء الذين اسهموا فى اعداد وصياغة اتفاقيتى راروتونجا وتلاتيلولوكو للاستفادة من خبراتهم فى اعداد معاهدة اخلاء أفريقيا من الأسلحة النووية وفى نهاية أول اجتماع عقدته تلك اللجان فى مايو ١٩٩٥ فى أديس أبابا اصدر المؤتمرون توصياتهم وذكروا فيها أنه بناء على التغير الذى طرأ على موقف جنوب أفريقيا من القضية النووية، والتطورات فى الموقف العالمى، فإن الوقت قد حان لكى تبدأ دول أفريقيا عملها الجاد من أجل التوصل إلى معاهدة لاخلاء أفريقيا من الأسلحة النووية، وفى الوقت ذاته أكد المؤتمرون أن مشاركة جنوب أفريقيا فى هذه الاتفاقية يعد أمرا أساسيا، وكان ذلك بمثابة البداية العملية للتوصل إلى المعاهدة، حيث لم تلبث جنوب أفريقيا أن انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فى اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد فى أديس أبابا فى ١٠ يوليو من نفس العام بوصفها دولة غير نووية، وفى سبتمبر توصلت جنوب أفريقيا إلى معاهدة تطبيق الضمانات النووية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفى المرحلة الثانية من مراحل العمل التمهيدى للأعداد لمسودة المعاهدة شهدت عاصمة توجو (لومى) فى أبريل ١٩٩٢ صدور توصية الدول الأفريقية بالبدء فى عملية صياغة مسودات المعاهدة، وفى أبريل ١٩٩٣ عقد الاجتماع الثالث فى هرارى/زيمبابوى، وتركزت أهمية هذا الاجتماع فى اشتراك جنوب أفريقيا لأول مرة فى اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية الرامية إلى اخلاء أفريقيا من الأسلحة النووية، أما الاجتماع الرابع الذى عقد فى مارس ١٩٩٤ فى ويندهوك/ناميبيا، فإن ممثلين عن الدول النووية الخمس (الولايات المتحدة، روسيا، المملكة المتحدة، الصين، فرنسا)، وهى الدول المعترف بها دولا نووية فى اطار معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وفى هذا الاجتماع عرض هؤلاء الممثلون وجهات نظرهم بخصوص المعاهدة المقترحة، وبحلول موعد المؤتمر الخامس الذى عقد فى مايو فى أديس أبابا/أثيوبيا، أصبحت الدول الأفريقية المشتركة قادرة على صياغة واعداد أول مسودة كاملة للمعاهدة، وعلى امتداد شهرى مايو ويونيو ١٩٩٥ قام الخبراء بعقد اجتماعات مشتركة فى كل من جوهانسبرج ويليندابا، وفى ختام تلك الاجتماعات أصبح النص النهائى للمعاهدة جاهزا، وفى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ قام رؤساء الدول الأفريقية باقراره، وحتى يحظى مشروع المعاهدة بالمصادقية الدولية الواجبة، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى خريف ١٩٩٥ بالموافقة على قرار يرحب بتبنى الدول الأفريقية للمعاهدة، ووجهت الدعوة اليها إلى التوقيع على المعاهدة والالتزام بها بعد المصادقة عليها، كما حثت الدول غير الأفريقية على الالتزام بما جاء فى بروتوكولات المعاهدة، وفى ١١ أبريل ١٩٩٦ تحول الحلم الأفريقى إلى واقع حيث تم توقيع ٤٣ دولة أفريقية على معاهدة اعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية اثناء المؤتمر الذى عقدته منظمة الوحدة الأفريقية لهذا الغرض فى القاهرة.

ويدل تطور الجهود الأفريقية فى سبيل انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية على ان التعاون بين دول القارة ومنظمة الوحدة الأفريقية من ناحية، والأمم المتحدة ومنظماتها التابعة المتخصصة من ناحية أخرى، كان تعاونا تاما وكاملا، كما أن اصرار دول القارة على الوصول إلى الهدف كان اصرار كاملا، ولم تتأثر دول القارة على امتداد فترة زمنية طويلة بالعقبات والعوائق التى كانت تعترض سبيل التوصل إلى هذا الهدف، ومن ناحية ثالثة كانت الاستفادة من التجارب الدولية فى مجال انشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية استفادة كبيرة، حتى أن اتفاقية بليندابا قد تلافت على نحو كامل جميع نواحى القصور والضعف التى عانت منها التجارب السابقة فى مجال انشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية فى العالم كله، وذلك مثل اتفاقية تلاتيلولوكو، وراروتونجا، وانتاركتيكا، ونتج عن ذلك أن أصبحت اتفاقية بلندابا هى الاتفاقية النموذجية بالنسبة للعالم فى هذا المجال.

### اتفاقية بليندابا والأسلحة النووية فى الشرق الأوسط

جاء التوقيع على اتفاقية بليندابا بعد انتهاء مؤتمر التمديد والمراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) الذى عقد فى نيويورك خلال الفترة من ١٧ أبريل حتى ٢٢ مايو ١٩٩٠ بفترة

لاتزيد على عام واحد، وعلى الرغم من اصدار هذا المؤتمر لقرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى كما هى، فإن الاقتناع الدولى والاقليمى بخطورة الأسلحة النووية لم يهتز، كما أن احساس الدول غير المالكة للسلاح النووى بسياسة التفرقة التى تتعمد الدول المالكة للسلاح النووى أن تتبعها ازاءها، ورفض الدول المالكة للسلاح النووى ان تلتزم بما جاء فى بنود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويحقق مصالح إستراتيجية ملموسة للدول غير المالكة للسلاح النووى، وذلك مثل حق الدول غير المالكة فى الاستفادة من الطاقة النووية فى الاغراض السلمية، وغير ذلك من مظاهر التفرقة الواضحة، وذلك إلى جانب اتباع سياسة غض النظر عن الأنشطة النووية لإسرائيل والتى اسفرت عن تحول إسرائيل إلى قوة نووية تهدد الأمن والسلام فى الشرق الأوسط، فإن معاهدة بلندابا جاءت لكى تفرض واقعا جديدا على صعيد قضية منع الانتشار النووى ليس فى دول القارة الأفريقية فحسب، ولكن ايضا فى الدول العربية الأفريقية، ونظرا لان معاهدة بليندابا تضم دولا تابعة لاقاليم أخرى، فإن ذلك يتيح مزيدا من الفرص لمنع الانتشار النووى، وتعتبر دول مثل السودان وليبيا ومصر وتونس والمغرب وغيرها من الدول العربية الأفريقية دولا معنية بقضية التأثير المشترك لاتفاقية بليندابا على كل من قضية انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وقضية الانتشار النووى فى أفريقيا، وهذه الدول قامت بالفعل بالتوقيع على المعاهدة فى ١١ أبريل ١٩٩٦، وبينما تقع هذه الدول فى الوقت نفسه ضمن منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية، وهى المنطقة المقترحة فى اطار المشروع المصرى الذى طرح فى العام ١٩٨٠، والذى تدعمه الأمم المتحدة والدول العربية الأخرى ولكنه لم ير النور بعد بسبب اصرار إسرائيل على الاحتفاظ بالرؤوس النووية التى انتجها البرنامج النووى الإسرائيلى، وكذلك بسبب الاصرار الأمريكى على تبنى الموقف الإسرائيلى والتهديد باستخدام حق النقض (الفيتو) فى مجلس الأمن إذا تعرضت إسرائيل لأى قرارات تهدد ملكيتها للسلاح النووى، أو تغير من الاوضاع المترتبة على انفراد امتلاك إسرائيل للسلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط، ونتيجة لهذا الازدواج فإن موقف هذه الدول كاعضاء فى معاهدة اعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، لن يكون موقفا ثابتا ومستقرا بأى حال من الأحوال على الصعيد الأمنى الإستراتيجى، لان المعاهدة تفرض عليهم التزامات اقروها عن اقتناع بالقبول بها انطلاقا من الموقف الذى اتخذه العالم ويؤكد فيه خطورة السلاح النووى على مستقبل البشرية، وعلى هذا جاء التزام هذه الدول فى اطار توقيعها على المعاهدة، وبينما ستكون إسرائيل هى المستفيد الأول من هذا الالتزام، دون ان تتحمل هى التزاما مماثلا، فإنه من المحتمل ان لاتقوم هذه الدول بالمصادقة على هذه المعاهدة مالم تتبع إسرائيل نفس الخطوات التى اتبعتها دولة جنوب أفريقيا على صعيد التخلص من سلاحها النووى، وتجدر الاشارة هنا الى ان موافقة الدول العربية الأفريقية على المعاهدة فى ١١ أبريل ١٩٩٦ انما كان من قبيل الرغبة فى اظهار حسن النوايا العربية، وازاء عدم وجود بادرة حسن نية إسرائيلية (حتى الآن) فإن هذه الدول لن يكون امامها خيار سوى ان تحتفظ لنفسها بهامش حركة إستراتيجيا مناسباً، وان لاتلتزم بالتزامات إستراتيجية تفيد منها إسرائيل بدون مقابل تقدمه إسرائيل فى مجال القبول بنزع السلاح النووى والتخلص منه فى اطار الجهود الرامية الى انشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط.

وفى الوقت التى تظهر فيه الخريطة السابق الاشارة اليها والموجودة فى الملحق (١) فى المعاهدة جزيرة دييجو جارسيا ضمن ارخبيل تشاجوس كمنطقة تابعة لأفريقيا وجزء لايتجزأ منها، فإن منظمة الوحدة الأفريقية تعتبر ان هذه الجزيرة، وكذلك الارخبيل الذى تقع فيه ايضا، جزءاً من دولة موريشيوس التى تتمتع بعضوية المنظمة، ولكن ازاء ماقامت به الحكومة البريطانية قبل استقلال موريشيوس مباشرة من تفريط فى الجزيرة (التى تقع فى قلب المحيط الهندى) على نحو غير قانونى، وعرضها تأجير الجزيرة على الولايات المتحدة، ثم قيام الولايات المتحدة بتحويل الجزيرة الى قاعدة عسكرية إستراتيجية رئيسية تعتمد عليها فى شن العمليات العسكرية، ولكى تستخدمها قوة الانتشار السريع الأمريكية التى يمكن دعم عملياتها بالأسلحة النووية التى تتمركز فى الجزيرة، ونظرا لان الهدف الرئيسى من انشاء قوة الانتشار السريع هو العمل فى اتجاه المنطقة العربية عموما ومنطقة الخليج العربى وإيران على وجه الخصوص، فإن جميع الدول الواقعة فى هذه المنطقة الى جانب جميع الدول الواقعة فى إقليم المحيط الهندى ربما كانت فى خطر جسيم سواء من جراء وجود الأسلحة النووية الأمريكية فى جزيرة دييجو جارسيا، أو سواء من جراء تزايد احتمالات لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام الجزيرة وما تضمه من امكانيات عسكرية متطورة فى عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد الإقليم لكى توطد زعامتها للعالم فى فترة ما بعد الحرب الباردة، ونظرا لان موقف المعاهدة من وجود الأسلحة النووية الأمريكية فى جزيرة دييجو جارسيا يعد موقفا غامضا، فإن الأمر يتطلب اخلاء الجزيرة من أى أسلحة نووية موجودة فيه، نظرا لان الدول الموقعة على المعاهدة مازالت أمامها فرصة تمتد حتى مطلع العام القادم للمصادقة على المعاهدة، فإن الموقف الأمريكى من هذه القضية سوف يكون مؤثرا على موقف الدول الأفريقية وهى تبحث مسألة التصديق على المعاهدة بشكل نهائى، ومن المحتمل أن تكون خبرة التعامل مع الولايات المتحدة فى غضون فترة المناقشات الخاصة بمؤتمر التمديد والمراجعة لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وكذلك الموقف النهائى للولايات المتحدة من قضية الأسلحة النووية فى دييجو جارسيا، هى التى ستحدد الموقف النهائى للدول الأفريقية، وبصفة خاصة الدول العربية الأفريقية، من عملية المصادقة النهائية على معاهدة بليندابا.

وتأتى القضية الخاصة باحتمال ان تسمح أى دولة موقعة على معاهدة بليندابا لطائرات أجنبية قد تكون حاملة لرؤوس نووية، أو أى سفن حربية حاملة لرؤوس نووية باستخدام موانيها أو مطاراتها كاحدى أبرز القضايا التى حظيت بنقاش واسع النطاق اثناء اعداد مسودة المعاهدة، وعلى الرغم من استقرار الرأى فى النهاية على ان يترك هذا الأمر لتقدير كل دولة لكى تتخذ ماتراه محققا لمصلحتها، ولكن الأمر يتطلب أن تقوم الدول الموقعة على المعاهدة بممارسة حقها فى هذا السياق بما لايخل بالروح العامة للمعاهدة وبما لايؤثر على مصالح أى دولة أخرى عضو فى المعاهدة، وربما تطلب ذلك متابعة حاسمة من كل من اللجنة الأفريقية لطاقة الذرية، وأى منظمات أفريقية معنية أخرى، وذلك

مثل المنظمات غير الحكومية.

**خاتمة:**

بالتوقيع على اتفاقية بليندابا أصبحت أفريقيا رابع منطقة فى العالم يعلن عنها منطقة خالية من الأسلحة النووية وفى مقابل حالة التفاؤل التى سادت الأوساط المعنية بقضايا الحد من انتشار الأسلحة النووية فى العالم كله بعد التوقيع على المعاهدة، هناك حالة من التشاؤم فيما يختص بالمصادقة النهائية على المعاهدة من قبل الدول التى أنضمت اليها، ويرجع ذلك إلى عدم ادراك اطراف كثيرة فى العالم (وبصفة خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل) لما انطوت عليه المبادرة من بوادر حسن النية، كما يرجع إلى اصرار الدول المالكة للأسلحة النووية على ان تصور الدول غير المالكة للأسلحة النووية بانها تسعى للتوصل إلى الاسرار النووية لكى تهددها وتبتزها، وفى ظل سيل لا ينقطع من التقديرات الإستراتيجية التى تتحدث عن التهديد فى القرن الحادى والعشرين والتى تعدها مراكز الابحاث الإستراتيجية فى الدول المالكة للسلاح النووى، وتتحدث فيها باسهاب ودقة عن التهديد "النووى من دول العالم الثالث" و"الخطر النووى القادم من الدول النامية"، فإنه ربما تعرضت تجربة اتفاقية اعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية للفشل، أو ربما تتحول الاتفاقية الى نص متحفى لا يعمل به أحد فى ظل حرص الدول المالكة للسلاح النووى على إعلاء شأن مصالحها، ومصالح حلفائها فى منطقة الشرق الأوسط، وفى هذه الحالة لن تجد الدول المتضررة من الالتزام بالمعاهدة سوى الانسحاب منها أو تجميد عضويتها أو اعتبارها كأنها لم تكن وابتداع اساليب مبتكرة للالتفاف على نصوصها، وفى حالة استمرار المعاهدة دون استجابة طوعية من الدول النووية لما تنص عليه بروتوكولات المعاهدة، فإن اتفاقية بلندابا سوف تنفرد بانها الاتفاقية الوحيدة بين الاتفاقيات الأربع التى تقضى بانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية فى مناطق مختلفة من العالم (تلاتيلولكو، وراروتونجا، وانتاركتيكا) التى تقر بوجود طرف يمتلك السلاح النووى (إسرائيل) على حساب اطراف أخرى (الدول العربية الأفريقية) التزمت بعدم امتلاك مثل هذا السلاح، كما أنها سوف تنفرد باقرار الحق الذى ادعته الولايات المتحدة لنفسها فى مجال منح أو منع اطراف مناوئة ومعادية لها من امتلاك الأسلحة النووية، طبقا لما تمليها عليها مصالحها الإستراتيجية، ومدى ارتباطها بالمصالح الإستراتيجية للاطراف الاقليميين، وهذا الأمر يشكل خللا أساسيا يجعل استمرار المعاهدة فى أداء دورها التى انشئت من أجله أمرا مشكوكا فيه على الدوام، كما أنه يحتمل أن يعرض تجربة المناطق الخالية من الأسلحة النووية برمتها إلى الفشل، خصوصا وأن دول العالم المتقدم التى تمتلك السلاح النووى لم تفكر فى انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على غرار المناطق القائمة حاليا، واقتصار اقامة مثل هذه المناطق على دول العالم النامى وفى النصف الجنوبى فقط من الكرة الأرضية حتى الآن.



# العقيدة العسكرية الاسرائيلية بين الاستمرار والتغيير

د. ممدوح انيس فتحى

ظهر إصطلاح العقيدة العسكرية مع نشوب الصراع المسلح بين الدول ، وهو يعنى بمفهومه العام التعبير الأمنى لوجهات النظر الرسمية للدولة فى كل ما يتعلق بأمور هذا الصراع وطرق التحضير له ، وإدارته وجنى ثمار النصر الذى يطرحه . لذلك فإن العقيدة العسكرية تعتبر نتاج كافة الأبحاث العلمية والخبرات العملية ، الذى من خلاله تسعى الدولة الى بلورة وجهة نظرها فى تحقيق أمنها القومى وفرض سيادتها وإعلاء كلمتها .

ولما كانت العقيدة العسكرية للدولة تتأثر فى الأساس بغاية الدولة وأهدفها القومية وعقيدتها الأيدولوجية والدينية ، ومن ثم فإنها تؤثر وتتأثر بسياستها العامة العسكرية بقدر ما تملكه من موارد مادية بأرصدة علمية ومعنوية وأخلاقية ، لذلك فإن العقيدة العسكرية تختلف بين دولة وأخرى ، فلا توجد عقيدة عسكرية واحدة تصلح لكل الدول أو تناسب أكثر من دولة بعينها .

ولذلك كانت لاسرائيل خصوصيتها فى اختيار وبناء العقيدة العسكرية التى تناسبها والتى تعرفها المراجع الاسرائيلية أحيانا بأنها العقيدة الاستراتيجية للدولة ، وتحدد لها مفهوما هو (١) :" هى النظرية التى تنهجها الدولة لضمان أمنها ، أو إنها مجموعة الأهداف السياسية العليا التى تتحقق عسكريا وتتأثر بالقدرات العسكرية للدولة .." .

**اولا:المكونات الاساسية الثابتة للعقيدة العسكرية الاسرائيلية (٢):**

من خلال تحليل أبعاد مفهوم العقيدة العسكرية الاسرائيلية نجدهاتحتوى على كل من المكون العسكرى والمكون السياسى كالآتى :

**١- المكون العسكرى للعقيدة العسكرية الاسرائيلية:**

أ - المبادئ العامة واتجاهات التقدم للعلم العسكرى وفنون الحرب .

ب - إتجاهات بناء وتطوير القوات المسلحة وأسس إستخدامها

جـ - نظام التعبئة والفتح الاستراتيجى للقوات المسلحة

د - امتلاك وسائل ردع .

هـ - الاكتفاء الذاتى فى التصنيع الحربى .

و - نظام قيادة وسيطرة ومعلومات متقدم .

ز - نظام إنذار موقوت .

**٢- المكون السياسى للعقيدة العسكرية الاسرائيلية:**

أ - الحفاظ على نقاء الدولة اليهودية .

ب - التعاون الاستراتيجى مع دولة حليفة .

جـ - فرض وجود الدولة وتحقيق غاياتها المرحلية والنهائية .

د - تأمين الهجرة اليهودية من جميع أنحاء العالم .

**ثانيا العوامل المؤثرة على العقيدة العسكرية الاسرائيلية(٣):**

**١- خطر الحرب:**

حيث تفترض اسرائيل وجود خطر دائم يهدد بقاءها وإستمرارها ، فإن غالبية الدول العربية وربما جميعها تشكل جبهة تستهدف تدمير اسرائيل والقضاء عليها حتى ولو كانت هذه الجبهة قائمة على مساعدات معنوية ، وقد أدى طول الصراع وتباين مظاهره وكبر أبعاده الى قناعة اسرائيل بضرورة الاستعداد الدائم لمواجهة حرب منتظرة قد تحدث اليوم أو غدا على الأكثر .

**٢- الضغوط:**

كان الفكر العسكرى الأستراتيجى الاسرائيلى تحت تأثير ضغوط رئيسية أربعة هى :

طبيعتها الجغرافية ، وضآلة عدد السكان ، وإعتمادها على

الخارج ، وتدخل القوى العظمى فى المنطقة ، مماجعل اسرائيل تستخلص عدة نتائج أثرت على عقيدتها العسكرية تشمل :

أ - أن على اسرائيل أن تخلق عمقا إستراتيجيا صناعيا عن طريق تحصين العمق من خلال خطوط متعددة من المستوطنات الحصينة ، وفى ظل وجود إنذار إستراتيجي ذى مدى كبير فى أراضى الخصم .

ب - ضرورة الاسراع بنقل المعركة من أراضى اسرائيل الى أرض العدو المهاجم فى أسرع وقت ممكن ، بالأعتماد على قدرات هجومية كبيرة وفعالة وخفيفة الحركة مع السرعة فى التعبئة والقدرة على إمتلاك المبادأة والمحافظة عليها .

جـ - ضرورة الأعتماد على الذات فى تنفيذ العمليات التعرضية .

د - عدم خوض حرب لمدة طويلة نسبيا ، وصعوبة تحمل الخسائر البشرية الكبيرة.

هـ - إقناع الخصم بعدم جدوى هجومه خلال الصراع أو أنه سيتكلف ثمنا عاليا اذا خاض الحرب من خلال احراز اسرائيل التفوق النوعى والكمى فى القوات التقليدية وفوق التقليدية .

**٣-طبيعة العمليات الحربية الحديثة:**

تتصف العمليات الحديثة بعدة خصائص تنعكس بآثارها على بناء العقيدة العسكرية الاسرائيلية من حيث التأثير المتعاظم للتكنولوجيا العسكرية ودور البعد الجو فضائى ، والقدرة العالية على المناورة وديناميكية القتال ، وزيادة حدة الاجهاد فى ظل إدارة العمليات على مواجهة واسعة ولأعماق كبيرة ولمدد طويلة ، وكذا الزيادة الهائلة فى القدرات التدميرية مع زيادة دقتها.

**ثالثا: تطور العقيدة العسكرية الاسرائيلية:**

منذ الأعلان عن ظهور جيش الدفاع الاسرائيلى عام ١٩٤٨ ، وهو يحافظ دائما على وجود عقيدة عسكرية واضحة تتيح لاسرائيل تحقيق أهدافها ومصالحها القومية ، وتتلاءم مع متطلبات وظروف البيئة الدولية والأقليمية والمحلية ، و تواجه المخاطر والتهديدات والتحديات المختلفة ، وكان ذلك يعتمد على ثلاث فرضيات رئيسية :

١ - أن النزاع بين اسرائيل وجيرانها هو صراع على الوجود والبقاء ، ومن ثم فهو صراع شامل لأنه ينطوى على حقيقة استمرار الدولة .

٢ - ان الوسائل العسكرية الاسرائيلية هى الأداة الرئيسية فى فرض الأرادة الاسرائيلية على الدول العربية والمجتمع الدولى .

٣ - على الرغم من عمق العلاقات الاسرائيلية الأمريكية ، إلا أنه يصعب أن تعول اسرائيل على رهان ضمان إستمرار الولايات المتحدة حليفا استراتيجيا .

واللوحة المرفقة توضح وتبرز التطور التاريخى فى عناصر منظومة العقيدة العسكرية الاسرائيلية .

كما أن موشى ديان قد وضع وصايا عشر لضمان نجاح العقيدة العسكرية الاسرائيلية مازالت حتى الآن هى نبراس العمل العسكرى لقادة اسرائيل وتشمل : (٤)

١ - ( المفاجأة ) أساس النصر .

٢ - ( الهجوم الحاسم ) مع التركيز على نقاط ضعف العدو أهم ركائز النجاح .

٣ - ( الاستعداد الكامل والتخطيط الدقيق ) هما أفضل ضمانات إنجاز المهام .

٤ - حسن إستخدام ( أساليب الخداع والتضليل ) وجذب أنظار العدو بعيدا عن الاتجاهات الحقيقية للخطر الوشيك تساعد كثيرا على حسم القتال بسرعة وبأقل الخسائر .

٥ - ( الحرب الخاطفة ) هى الوسيلة الأكيدة لشل قدرات العدو وسحقه ، ولنجاح هذا النوع من الحروب لا غنى عن أن يبدأ الهجوم قبل أن يقوم العدو بالاستعداد له ماديا ومعنويا .

٦ - النجاح فى ( كشف اوضاع العدو وقدراته ونواياه ) أفضل ضمانات إيقاع الهزيمة الساحقة به .

٧ - تحقيق ( التفوق الكمى والكيفى ) على العدو عن طريق انتهاج أساليب متطورة فى القتال وممارسة تكتيكات ( المواجهة غير المباشرة ) معه ( بالمناورة والكمائن وأبتكار الحل الأمثل لكل موقف قتال يطرأ فى المسرح ) .

٨ - إقتباس ( القواعد التنظيمية المتطورة ) والاعتماد على ( الجيش الشعبى ) الذى يضم كل فئات الشعب لخوض ( الحرب المقدسة ) مع بذل الاهتمام الزائد لخلق نواة منتخبة من القوات النظامية عالية التدريب لتكون ( عصب هذا الجيش وعموده الفقرى ) .

٩ - إستغلال ( طبوغرافية فلسطين ) عند وضع وتنفيذ الخطط العسكرية وحتى يمكن ( المناورة بالقوات والاسلحة ) خلال مسالك مجهولة للعدو أو غير مطروقة ، وكذا الأعتماد - فى مجالات الدفاع - على هيئات حيوية سبق أن لعبت دورا حاسما فى التاريخ القديم .

١٠ - تهيئة ( الظروف المعنوية العالية للقوات ) المتجهة الى المسرح مع العمل فى نفس الوقت بلا كلل أو هوادة على ( تحطيم معنويات العدو ) بكل الطرق والوسائل .

**رابعا : العقيدة العسكرية الاسرائيلية بين الاستمرار والتغيير:**

يدور نقاش خفى فى داخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية وبعض مراكز الدراسات الاستراتيجية فى إسرائيل حول جدوى إستمرار العقيدة العسكرية الاسرائيلية فى ظل الظروف والمحددات والمستجدات الحالية أو على المدى المنظور والمتوسط ، أو تعديلها وتغييرها . وتركز النقاش أو الجدل حول العناصر الآتية ، والتى يتيح لنا عرضها إمكانية التعرف على حقيقة وأبعاد مدى إستمرار هذه العقيدة حاليا وفى المستقبل .

**١ - الحفاظ على الردع(٥):**

يعتقد جيش الدفاع اسرائيلى أنه رغم كل ما تم من جولات لا يبدو أنه نجح فى تحقيق حل تاريخى ونهائى للصراع مع العرب ،

## التطور التاريخي للعقيدة العسكرية الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠٠٠ (١٢)

| من ١٩٤٧ حتى ١٩٤٩ | من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٣ | من ١٩٥٣ حتى ١٩٥٦ | من ١٩٥٧ حتى ١٩٦٧ | من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٣ | من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٢ | من ١٩٨٣ حتى ١٩٩٢ | من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|

- الدفاع الهجومي
- مستعمرات حصينة لخلق عمق دفاعي صناعي
- الحشد النوعي
- التفوق الكمي والنوعي
- التفوق المحلي والزمني
- بناء القدرة على التعبئة
- نظام تعبئة دقيق ومتطور
- سرعة نقل الحرب لأرض الخصم
- الحرب الخاطفة
- الاقتراب غير المباشر
- المبادأة
- ضرورة الاعتماد عسكريا على الذات
- الحرب الاختيارية
- ضرورة إجهاض القوة العسكرية العربية
- تحرير الجيش العامل من المهام الثانوية
- امتلاك سلاح ردع فوق تقليدي وأسلحة دمار شامل
- إمتلاك الضربة الأولى واستغلال نتائجها
- المفاجأة
- نظام إنذار ومخابرات دقيق
- عمل هجومي فوري رادع عند التهديد
- ضرب المراكز الرئيسية لدى الخصم
- التحول من احتلال التخوم إلى احتلال العواصم
- العمليات الحاسمة تدار ليلا
- زيادة حجم الخسائر النفسية
- استمرار العمليات
- قتال العمق
- العمل الهجومي الاختياري
- عدم القبول بالمفاجأة

Scanned with CamScanner

ومن ثم فإنه ما يبدو من توجهات نحو السلام قد لا تعدو أن تكون سوى مرحلة انتقالية لالتقاط الأنفاس فى ظل متغيرات دولية واقليمية فى غير صالحهم ، ثم سرعان ما سيتم إستئناف القتال اذا لم تسارع اسرائيل ببث روح اليأس لدى العرب وإقناعهم بعدم جدوى استمرارهم فى تبنى الصراع العسكرى كوسيلة لحل المشكلة ، ولا يحقق ذلك سوى إمتلاك وسيلة ردع إنتقامى فعال ضد أى عمل عسكرى عربى على أى مستوى وبأى حجم وتكون التكلفة عالية ( المادية والبشرية ) مع مواجهة حقيقة أن حدوث حالة توازن عسكرى مع العرب قد يعنى بالتأكيد النهاية لإسرائيل ، ولذلك تعتقد اسرائيل أن الجيش القوى كما وكيفا هو وحده القادر على تحقيق الردع مع ضرورة توفر مصداقية استخدام تلك القوة فى الوقت الصحيح وبالأسلوب المناسب وبصورة حاسمة .

كما يعتبر الردع فوق التقليدى والردع النووى هما مستويان آخران للردع يتيحان مرونة تحقق الردع المتدرج كمبدأ للعقيدة العسكرية الاسرائيلية ، ومن ثم فينتظر إستمرار هذا العنصر .

**٢ - العمل الهجومى الاختيارى (٦):**

هى عقيدة عسكرية شاملة تدور فى فلكها باقى العقائد والسياسات العسكرية الاسرائيلية الأخرى ، فلا مكان لعقيدة دفاعية فى الفكر العسكرى الاسرائيلى نظرا لأن أى إنسحاب أو فشل فى العقيدة الدفاعية سيؤدى حتما إلى إختراق إسرائيل نفسها فى ظل محدودية العمق الاستراتيجى والبشرى ، ومن ثم ينظر الإسرائيليون الى العمل الهجومى الاختيارى ليس فقط على أنه السبيل الأمثل للدفاع ، بل على أنه الوحيد أيضا لفرض مكان وتوقيت وشكل ديناميكية العمليات التعرضية التى تجبر الخصم على خوض الحرب فى غير صالحه مع إفتقاده للمبادأة وإرادة الفعل .

وقد زادت قناعة اسرائيل بشكل مؤكد بهذه الحقيقة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وفى ظل اتفاقات السلام والعودة لحدود ما قبل يونيو عام ١٩٦٧ ، فإنه من المنتظر أن يتمسك الاسرائيليون بعقيدتهم الهجومية الاختيارية ، وأن تمت صياغتها تحت مسمى دفاعى .

**٣- ضرورة السبق فى توجيه الضربة الأولى : (٧)**

وهى أحد أسس عقيدة اسرائيل العسكرية والتى تحرص دوما عليها من منظور أن تلك الضربة تؤدى الى تحقيق المفاجأة ، وبالتالى تضمن إفقاد الطرف الآخر لتوازنه خاصة فى المرحلة الافتتاحية للحرب ، كما إنها توفر إمتلاك المبادأة والتى تحسم نتائج العمليات والتى قد تتم بالقوات الجوية أو بالقوة الصاروخية عن بعد أو بالاثنين معا .

ولكن فى ظل السلام قد تواجه اسرائيل بعض القيود والمحددات على حرية إستخدام هذا المبدأ، لكن من خلال إعتماد اسرائيل على نظم مخابرات وإستطلاع وإنذار استراتيجية جيدة ومتقدمة يتيح لها الحصول على معلومات مؤكدة عن نوايا الخصم العدوانية حتى لا تخطئ فى التقدير ، وتقوم من خلال حملة دعائية وإعلامية ضخمة التمهيد لتنفيذ هذه العقيدة التى تعتبرها مبدأ وجود أو فناء .

**٤ - إستمرار العمليات لفترات طويلة ممتدة : (٨)**

وهى عقيدة عسكرية جديدة إعتمدتها اسرائيل بعد حرب الخليج الثانية ، حيث كانت عقيدتها السابقة هى الحرب القصيرة الخاطفة للتغلب على قلة عدد سكانها وطبيعة اقتصادها وعدم قدرتها على تحمل خسائر بشرية وإقتصادية ، ورغم إستمرار هذه المعطيات الاستراتيجية ، إلا أن إدارة العمليات لفترات ممتدة يحقق إنهاك الخصم وانهيار معنوياته وفقده الأرادة على القتال ، ومن ثم يسهل تدميره والقضاء عليه بأقل خسائر ممكنة ، لأن المؤسسة العسكرية الاسرائيلية لديها قناعة خاصة بأنها لم تستطع حتى الآن أن تحسم الصراع العسكرى مع العرب ، ولن يتحقق لها ذلك الا بإحداث أكبر خسائر ممكنة فى الخصم وتدمير أنظمة النيران والقيادة والسيطرة ومن ثم حسم الحرب ، وهذا كله لن يتحقق إلا بمبدأ إستمرار العمليات ، ولكن مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة توفير أقصى قدر من الحماية والأمن والسلامة لقوات جيش الدفاع الاسرائيلى خلال تنفيذ العمليات .

**٥- عدم القبول بالمفاجأة من اى تهديد عسكرى :**

نتيجة لحرب ١٩٧٣ وما ترتب عليها من مفاجأة كاملة ونصر عسكرى عربى (٩) ، قررت لجنة التحقيق (إجرانات) أنه يجب على القيادة الاسرائيلية عدم القبول بالمفاجأة على أى مستوى فى أية حرب قادمة ، وقد ظل هذا المبدأ ثابتا منذ ذلك الحين فى العقيدة العسكرية الاسرائيلية ، وبتوقيع إتفاقيات السلام إزادت أهمية هذا المبدأ ، ومن ثم سارعت إسرائيل بإقامة منظومة متكاملة للكشف والانذار والمعلومات على المستويين الاستراتيجى والتعبوى ، من خلال الأعتماد على أحدث تكنولوجيا أجهزة الكشف الألكترونية وأعمال التجسس الجو فضائية والأقمار الصناعية لمراقبة القوات المسلحة للدول العربية .

**٦- قتال العمق(١٠):**

منذ منتصف الثمانينات ظهرت أفكار وعقائد قتالية غربية وشرقية تدعو لقتال العمق ، وقتال الأنساق الثانية ، وضرورة التغيير فى البنية الأساسية لديناميكية وتسلسل إدارة العمليات ، ثم انعكست هذه الأفكار فى داخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية والتى سرعان ماتم اجراء الدراسات والأبحاث العسكرية لتطبيق هذا الفكر داخل جيش الدفاع الاسرائيلى والذى نتج عنه إعتناق مبدأ قتال العمق ويحتوى على : (١١)

أ - التحرك السريع للقوات الاسرائيلية فى الانساق التعبوية الأولى ومن خلال التوسع فى أعمال الابرار الجوى لقتال عمق الأنساق الأولى للخصم واشغالها على طول مواجهتها وعمقها .

ب - مهاجمة الأنساق الثانية التبعوية فى تزامن مع إدارة أعمال قتال النسق الأول وذلك بأستخدام القوات المنقولة جوا وأسلحة النيران بعيدة المدى والدقيقة ، واستخدام الهليكوبتر المسلح وأعمال الحرب الألكترونية ، والطائرة بدون طيار وحملة جوية متكاملة .

**خامسا- صياغة العقيدة العسكرية الاسرائيلية :**

إن الثوابت والمتغيرات فى بنية العقيدة العسكرية الاسرائيلية قد أكدت على أن الصياغة الجوهرية لهذه العقيدة مازالت تشتمل

على : "منع أى تهديد عسكرى لاسرائيل والحفاظ على مكانتها الاقليمية ومصالحها الحيوية وحرمان العرب من التأثير الداخلى والخارجى على الدولة بأية صورة أو شكل سواء حاليا أو فى المستقبل " أى انها عقيدة رادعة فى مرحلة تتحول للهجوم الحاسم الرادع فى المرحلة التالية .

**الخلاصة :**

تتبع العقيدة العسكرية الاسرائيلية من مجموعة الفرضيات والمبادئ والأسس التى اقتنعت بها المؤسسة العسكرية ، ولكنها ظلت تتجاهل الحقائق الجديدة التى فرضتها اتفاقيات ومعاهدات السلام العربية الاسرائيلية والتى تؤكد على تجنب الحروب والصراع المسلح ، ولذلك فإن العقيدة العسكرية الاسرائيلية ، عقيدة هجومية لا تقبل الدفاع ولا تتحمل المفاجأة ولا تستطيع إنتظار التأكد من نوايا الخصم ، بمعنى السبق بشن العمليات التعرضية ضد الخصم، سواء تأكدت من نواياه العدوانية من عدمها طالما هذا يحقق لها فقط أمنها القومى ، ومن هنا نجد ضرورة أن تكون العقائد العسكرية العربية ليست لمواجهة هذه العقيدة فقط ، بل تتجاوزها لتضمن تحقيق المصالح الحيوية والأمن القومى العربى طبقا للرؤية العربية للتهديدات والمخاطر والعدائيات والمصالح التى تواجه الأمة العربية .

## المراجع :


1- Yoav Ben-Horin & Barry Posen - Israel's Strategic Doctrine - Rand: Assessment Office of the Secretary of Defence, Tel-Aviv 1994 (p. 3).

٢- موشيه ماندل - المذهب السياسى العسكرى لدولة إسرائيل - مكتبة القدس - ١٩٩٣ (ص ٦٤) .

3 - Yoav Ben-Horin & Barry Posen - Ibid., (p. 9).

4- Ibid. (p. 56).

5- M. Karem - Criteria for the Evaluation of Secure Borders - Tel Aviv University - 1992 (pp. 38-39).

6- Dan Horowitz - The Israeli Concept of National Security & Prospect, of Peace in the Middle East - New Jersey: Humanities Press, 1993 (pp. 213-219).

7- Aarow S. Klieman - Israel & The World After 40 Years - Pergamon-Brassey's : International Defense Publishers, N.Y. 1995 (p. 121).

8- L.C. Shabtai Noy & Zahava Solomon - Battle Stress : The Israeli Experience - Military Review, July 1992 (pp. 29-37).

٩- لجنة اجرانات - تقرير : التقصير - مركز الدراسات الفلسطينية - بيروت - ١٩٨٦ .

١٠- مجلة معراخوت - أبريل ١٩٩٥ - التطورات فى معارك المستقبل : ليفتنانت جنرال / إينبج (ص ص ٩-١١) .

11 - Kochav David - Military Aspects of the Israeli Conflict, The Jerusalem Quarterly - No. 4 (Summer, 1995), (pp. 3-30).

١٢- من إعداد الكاتب نتيجة إستقراء تطور أسس ومبادىء العقيدة العسكرية الإسرائيلية .




# "ندوة " مصر وأفريقيا : مسيرة العلاقات فى عالم متغير

## القاهرة : (٢٧ مايو ١٩٩٦)

سمير محمد شحاتة

نظم معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ندوة "مصر وأفريقيا .. مسيرة العلاقات فى عالم متغير" يوم ٢٧ مايو ١٩٩٦ ، وقد اشترك فى أعمالها أساتذة متخصصون فى مجال البحوث والدراسات الأفريقية ، نوقشت من خلالها موضوعات متعلقة بتاريخ وتطور العلاقات المصرية الأفريقية .

وبدأت الجلسة الأولى بعرض للأستاذ أحمد يوسف القرعى عن "الدائرة الأفريقية فى إهتمامات القيادة المصرية" تناول من خلالها ثلاثة عصور رئاسية مختلفة بدءا من جمال عبد الناصر الى السادات الى مبارك ، وكيف ساهمت مصر منذ عام ١٩٥٤ وحتى الآن فى إنشاء الرابطة الأفريقية ودعمها لحركة التحرير الأفريقية ، وإستضافة مؤتمرات التضامن الأفريقى الآسيوى ، وكيف كانت مصر حريصة على التعامل مع حركات التحرير الأفريقية وتنسيق علاقاتها معها فى أخذ خط ثورى تقدمى فى الحرب الباردة ، وقد تعاملت مصر مع مختلف التيارات الثورية والمعتدلة عبر مختلف العصور. كماتحدث عن فترة حكم عبد الناصر (١٩٥٤-١٩٧٠) فقال : أن الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية فى هذه الفترة هى محاولة حصار التسلل الإسرائيلى الى أفريقيا ، موضحا بأن هناك مصالح عربية وأفريقية مشتركة لمواجهة هذا التسلل ، ولكن لم تجد المحاولة المصرية استجابة كاملة من قبل الدول الأفريقية ، حتى أن دولتى غانا وغينيا كانتا من بين الدول التى إرتبطت بعلاقات سياسية واقتصادية مع إسرائيل وإن كانت غينيا قد عادت وقطعت علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة . كما تعد هذه الفترة من سنوات التحرير والإستقلال لأكثر من ٣٥ دولة أفريقية ، كان من الطبيعى أن يقف عبد الناصر مع الجناح الراديكالى للدول الأفريقية المستقلة ومنها غانا (نكروما) ، وغينيا (سيكوتورى) ، وهو الجناح المناهض للإستعمارين القديم والجديد . كما إحتفظت مصر فى الوقت نفسه بعلاقات ودية متوازنة مع الدول الأفريقية ذات الدور المحورى ومنها إثيوبيا فى فترة حكم (هيلاسلاسى) والتى التقت بعاصمتها أديس أبابا كل التيارات السياسية فى القارة لتصوغ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

وفى فترة حكم السادات (١٩٧٠-١٩٨١) شهدت أعظم مواقف التضامن مع مصر من خلال ، وفى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فقد تتابعت الدول الأفريقية فى قطع علاقاتها مع إسرائيل وتطلع الأفارقة الى مصر التى حرصت على أن تبدو أمام الأفارقة بإعتبارها حلقة الوصل بين أفريقيا والعالم العربى لدعم العلاقات العربية الأفريقية ، وهى العلاقات التى تطلع اليها الأفارقة بهدف الحصول على تمويل عربى للتنمية فى بلادهم ، وتبنت مصر عقد أول مؤتمر قمة عربى أفريقى عام ١٩٧٧ بالقاهرة ، والذى تمخض عن قيام آليات مؤسسية ومساهمات مالية كبيرة قدمتها الدول العربية لأفريقيا .

كما جاءت فترة حكم مبارك (١٩٨١ وحتى الآن) لتشهد إستحداث آفاق جديدة للتعاون السياسى والإقتصادى والفنى مع دول أفريقيا ، وتنشيط آليات العمل المصرى فى القارة فى وقت بدأت فيه أزمات الدولة الأفريقية تتفاقم مع تأثيرات المتغيرات الإقليمية والدولية وإن كانت مشاركة مصر فى دفع حركة استقلال ناميبيا وتصفية النظام العنصرى فى أفريقيا تعد من أبرز الأدوار .

وتحت عنوان "مصر وقضايا التحرر الوطنى والتنمية فى أفريقيا" (الحقبة الناصرية) تحدث أ.د. عبدالله عبد الرازق عن الموقف المصرى من قضايا التحرر الوطنى والتنمية فى أفريقيا بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ولعل ثورة الجزائر عام ١٩٥٤ وإعلان البدء فى كفاحها المسلح من القاهرة كانت بداية الموجة التحررية التى ما لبثت أن امتدت عبر القارة طولا وعرضا ، وتحملت الثورة الكثير من المعاناة نتيجة وقوفها الصلب مع قوى التحرر الأفريقى ، والدليل على ذلك أن العدوان الثلاثى على مصر وما أعقبه من نتائج خطيرة على كافة الأصعدة كان بسبب دعم مصر غير المحدود عسكريا وإعلاميا ودوليا لثورة الجزائر ، وأصبحت مصر بؤرة التحرر ، وملاذ كل حركات التحرر الوطنى فى هذه المرحلة الهامة والحاسمة من حياة أفريقيا . وقد إتضح الدور المصرى خلال هذه الفترة فى دعم الحركات التحررية فى شمال أفريقيا وشرقها خاصة دورها فى القضاء على المنصرية فى كل من جنوب أفريقيا وروديسيا والكونغو والسودان وغيرها من الدول الأفريقية ، ولم تكتف مصر بالدور السياسى فقط بل كان الدعم ماديا وعسكريا أحيانا .

وتحدث أ.د. السيد فليفل فى بحثه عن "مصر وجنوب أفريقيا - تحليل الترابط التاريخى" فقال : أنه فى ظل المتغيرات الدولية الكبيرة التى حدثت بعد بيروسترويكا جورباتشوف كان الظاهر أن جنوب أفريقيا ستكون فى طريقها الى أن يحدث بها التحول الديمقراطى الذى حدث بالفعل ، وفى هذه المرحلة كانت مصر تلعب دور المساند الرئيسى لعملية التنسيق والتفاوض سواء من ناحية الإستضافة أو الحركة ، وأشار الى

ذلك بعملية الحل السلمى فى مسألة ناميبيا وعصر الحركة الإستراتيجية لنظام جنوب أفريقيا العنصرى ، والذى أسفر عن الحل الديمقراطى . كما أشار الباحث الى أن الرابطة العربية الأفريقية بين مصر وجنوب أفريقيا لاتزال موجودة ولايزال الدور الثقافى المصرى يطرح نفسه من خلال عدد كبير من المطالبات للإلتحاق بالأزهر الشريف ، ولايزال الأزهر آلية جيدة للعلاقات العربية الأفريقية التى يجب دعمها وتطويرها .

وفى ظل القوى الإقتصادية المعروفة لجنوب أفريقيا وعلى التحول الديمقراطى بها فإنها مفتوحة الآن لكل الخيارات ومفتوحة الذى يحسن التعامل مع هذه الدولة الجديدة ، فقد تكون هناك بعض المعوقات ولكن هذه المعوقات يمكن إزالتها ، وأنه لايزال بإمكاننا أن نعمل مع جنوب أفريقيا وفق روح من التعاون والتنسيق سواء على صعيد الناقلات العملاقة والتوازن فى علاقات النقل البحرى أم على صعيد العمل الثقافى . والدور المصرى المطلوب فى تقديم هذه الدولة كمنافس للكيان الإسرائيلى فى المنطقة من خلال تنسيق جيد عربى - أفريقى ، لأنه لم ينس الأفارقة كما قال نيلسون مانديلا أنهم كانوا يضربون بأدوات قمع صنعت فى إسرائيل .

وفى الجلسة الثانية قدم أ.د. محمود أبو العينين ورقة بعنوان "مصر وأفريقيا : محددات الدور الإقليمى" ، أكد فيها على أن الحكومات المصرية منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حرصت على أن تقوم بدور إقليمى متميز على الساحة الأفريقية بحكم العديد من الإعتبارات منها الإيمان بالإنتماء الأفريقى لمصر الذى تحكمه عوامل الجغرافيا والتاريخ والثقافة ، والإرتباط الواضح بين المصير السياسى لكل الطرفين ، فمصر لا تستطيع الإنعزال عما يحدث فى القارة بحكم روابطها الطبيعية ومصالحها المصيرية التى يأتى النيل على رأسها ، فضلا عن موقعها المؤثر وقدراتها البشرية والحضارية التى تجعل من مصر عنصرا مؤثرا فى موازين القوى فيما بين القارة والقوى الخارجية ، هذا إضافة للظروف الداخلية فى مصر ذاتها والمتمثلة أساسا فى مدركات القيادة السياسية لأهمية الدور المصرى فى أفريقيا ، ومدى توفر القدرات المتاحة لتفعيل الدور المصرى الإقليمى فى القارة فى ظل الظروف والقضايا الجديدة .

ثم تناول د. صبحى قنصوة فى ورقته "منظومة القيم والسياسة المصرية تجاه أفريقيا البدائل المقترحة" ، البدائل الأيديولوجية المتاحة أمام صانعى السياسة الخارجية المصرية وهى: البديل الوطنى القومى (القومية العربية) ، البديل الإسلامى ، البديل الأفريقى . ويرجع هذا التعدد الى تعدد انتماءات مصر ، فمصر أفريقية من حيث المكان ، وعربية من حيث اللسان ، وإسلامية من حيث الثقافة والحضارة ، بل هناك انتماءات أخرى ترتبط بفترات تاريخية كالفرعونية والمتوسطية ، وهذه الإنتماءات المتعددة يمكن أن تعبر عنها أيديولوجيات ومنظومات قيم قد تكون متعارضة . ولم يكن هذا التعدد فى الإنتماءات غائبا عن ذهن القيادة المصرية وخصوصا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث أشار جمال عبد الناصر فى كتابه "فلسفة الثورة" الى دوائر ثلاث عربية وأفريقية وإسلامية تتحرك فى إطارها ، وعبر الميثاق الوطنى المصرى عن نفس الحقيقة حيث جاء فيه "إذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة أفريقية ، ويؤمن بتضامن أسيوى أفريقى ، ويؤمن برباط روحى وثيق يشده الى العالم الإسلامى" ، وفى المجالات الإقتصادية فإنها عديدة أمام صانعى السياسة الخارجية المصرية مع نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادى والعشرين ، تجمعنا بأفريقيا "مصير واحد ومشترك" خصوصا فى المجال الإقتصادى من حيث الفقر والتخلف وتراكم المديونيات الخارجية والضغوط الأجنبية ، ومن ثم يمكن لمثل هذه القضايا أن توفر أساسا لإستمرار مبدأ أو فكرة المصير الواحد والمشترك بين مصر وأفريقيا .

وقدمت أ.د. إجلال رأفت ورقة بعنوان "العلاقات المصرية السودانية" أشارت فيها الى العلاقات المصرية السودانية والتى تتمحور حول عدة قضايا تأتى فى مقدمتها المياه وهى شريان الحياة فى الدولتين وبخاصة مصر والحدود وهى تخص الأمن الإستراتيجى للسودان ومصر ، والعلاقات الإقتصادية والثقافية وهى جزء لا يتجزأ من الأمن القومى . كما أشارت الباحثة الى القوى السياسية التى حكمت السودان منذ استقلالها وحتى الآن ، الى أنها قوى مختلفة جذريا فى توجهاتها تجاه مصر ، وهى على سبيل الحصر : حزب الأمة ، الأحزاب الإتحادية (الأشقاء ، الحزب الوطنى الإتحادى ، حزب الشعب الديمقراطى وأخيرا الحزب الإتحادى الديمقراطى) ، النظم العسكرية ، والجبهة الإسلامية وهى التى تحكم من خلال النظام العسكرى للرئيس عمر البشير ، ولكنها تحتفظ بخصوصية أيديولوجية تجعلها تختلف عن بقية الأنظمة العسكرية السابقة . وفى نفس تلك الفترة حكمت مصر نظم ثلاثة بينها إختلافات فى السياسات الداخلية والتوجهات الخارجية ، ولكنها تتفق أولا فى إنتمائها الأصيل للجيش ، وأيضا فى مواقفها المبدئية من السودان والتى تتلخص فى إدراكها لحيوية العلاقات المصرية السودانية لأمن مصر القومى .

وعن "العلاقات الإقتصادية المصرية الأفريقية فى إطار منظومة الإقتصاد العالمى" قدم د. فرج عبد الفتاح بحثا تناول فيه فرضية أساسية مؤداها أن تنمية العلاقات الإقتصادية بين مصر ودول أفريقيا وبين دول القارة الأفريقية بعضها مع البعض الآخر ، وما يقتضى ذلك من وضع ترتيبات على مستوى هذه الدول فى مجال السياسات الإقتصادية هو السبيل لدخول دول القارة الى القرن الحادى والعشرين بقدرة تنافسية تمكنها من البقاء والإستمرار فى السوق العالمى وتعظم من مكاسبها فى الإندماج داخل هذه السوق . وعلى ذلك فإن الدعوة لإعادة ترتيب الأوضاع الإقتصادية فيما بين دول القارة كسبيل للحد من مشكلات التخلف والفقر والتدهور الإقتصادى هى دعوة حق لشعوب هذه القارة .

ثم عالج أ. محمد خلف الله فى بحثه المعنون "سياسة مصر الإعلامية تجاه القارة الأفريقية" ، كيفية تحقيق مصالح مصر القومية بتناوله لموضوعات الإعلام الدولى وأفريقيا ، الإعلام المصرى وأفريقيا ، الإذاعات المصرية الموجهة للقارة ، القنوات الفضائية المصرية ، تدريب الكوادر الإعلامية الأفريقية ، الدور المصرى فى إنشاء مؤسسات العمل الإعلامى الأفريقى (مجلس وزراء الإعلام الأفارقة - اتحاد الصحفيين الأفارقة - التنسيق العربى الأفريقى ) ، الإعلام وكيفية تحقيق مصالح مصر القومية فى أفريقيا .

وأشار الباحث أ. محمد عاشور فى ورقة بعنوان "السياسة الثقافية المصرية فى أفريقيا" الى أنه برغم الإيجابيات التى تضمنتها السياسة الثقافية المصرية فى أفريقيا إلا أنه توجد بعض الملاحظات التى تتعلق بهذا المضمون ، تمثلت فى النقاط التالية :

١- غياب خطة واضحة للمصالح والأهداف المبتغاة من العملية التعليمية للطلاب الأجانب والأفارقة منهم بصفة خاصة .

٢- غياب التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات المسئولة عن العلاقات الثقافية مع أفريقيا .

٣- غلبة الإعتبارات السياسية الآنية فى رسم وتنفيذ السياسات .

٤- عدم الحرص على متابعة السياسات المطبقة ودعم الروابط الفعلية التى تم إيجادها .

٥- عدم ملاءمة بعض السياسات التعليمية للواقع الأفريقى ، مثال ذلك توزيع الطلاب على الكليات العملية والكليات النظرية (الشرعية) .

٦- إفتقار الوعى المجتمعى بكيفية التعامل مع أبناء هذه المجتمعات الأفريقية الدارسين فى مصر على نحو ينعكس سلبيا على خبراتهم المكتسبة ومشاعرهم تجاه مصر وسياستها .

# " ندوة " الأبعاد المتعددة للتكيف الهيكلى فى مصر وأفريقيا

**القاهرة : ( ١٢ مايو ١٩٩٦ )**

جوزيف رامز أمين

عقدت هذه الندوة تحت رعاية مركز دراسات وبحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، بمشاركة لفيف من أساتذة الجامعات ، والخبراء والمهتمين خاصة بالشئون الأفريقية ، وحيث ناقشت على مدار ثلاث جلسات ، ثمانية أبحاث قيمة تندرج تحت مضمون عنوان الندوة .

تعرضت الجلسة الأولى للجوانب السياسية والإجتماعية للتكيف الهيكلى فى أفريقيا ، وتم فى هذا السياق تقديم بحثين أحدهما من أ.د. مصطفى كامل السيد ، مدير المركز بعنوان : الجوانب الاجتماعية للتكيف الهيكلى ، والبحث الآخر مقدم من أ.د. حمدى عبد الرحمن عن : التحول الديمقراطى فى أفريقيا ، ورأس الجلسة د. عبد المنعم سعيد .

بالنسبة لموضوع الجوانب الاجتماعية للتكيف الهيكلى فى أفريقيا ، تم التركيز فى إطار الدراسة على الآثار الاجتماعية الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلى لاسيما وأن القارة الأفريقية تئن من المشكلات الاقتصادية الخانقة ويقدر عدد الدول الأقل فقرا بها بحوالى ٢٧ دولة أفريقية (وفقا لإحصاءات البنك الدولى عام ١٩٩١) ، فضلا عن تناقص معدلات النمو بدول القارة الى أقل من نظيراتها فى عقد الستينات ، بالإضافة لتعاظم مشكلات البطالة والفقر ، بل تكاد تكون القارة هى الوحيدة التى يتزايد بها مستوى الفقر ، وتتناقص بها الدخول حتى عن حقبة السبعينيات (دراسة للأونكتاد عام ١٩٩٣) ، وهو ما ساهم بدوره فى تصاعد المشكلات الجانبية الناجمة عن سياسات البنك وصندوق النقد الدوليين ، بخصوص برامج التكيف الهيكلى التى أقدمت عليها غالبية دول القارة – كان قد تم طرح كيفية تناول علماء العلوم السياسية لمعالجة هذه الجوانب – ومنهم عالم السياسة الأمريكى روبرت بتيس الذى تحدث عما يسمى "بالاختيار الرشيد" ، وزيادة المشروعات المطروحة من جانب الدولة لتقليل الآثار السلبية للتكيف الهيكلى .

أما بالنسبة للتحول الديمقراطى فى أفريقيا (المشكلات والآفاق) : فقد تم طرحها من جانب د. حمدى عبد الرحمن، مستعرضا عملية التحول الديمقراطى التى وجدت صدى وترحيبا واسعا فى القارة الأفريقية ، فقد قبلت العديد من دول القارة خلال الخمس سنوات الماضية العديد من صيغ الليبرالية السياسية ، وتبنت ولو على مضض بعض إجراءات الاصلاح الديمقراطى ، وإن كانت عملية التحول هذه تختلف من حيث الشكل والمضمون من دولة لأخرى ، فهى تتراوح ما بين صيغة المؤتمر الوطنى بما لديه من سلطات سيادية واسعة ، وبين التحول التدريجى من صيغة الحكم العسكرى ونظام الحزب الواحد الى الأخذ بنظم ممارسات أكثر تعددية .

تم أيضا فى هذا السياق استعراض تحديات التحول الديمقراطى ، وأهمها التحدى الاقتصادى ، وما يستتبعه وضرورة دعم الاصلاح الاقتصادى والسياسى ، وضرورة ظهور مجتمع مدنى حقيقى ، واصلاح السلوك السياسى ، هناك أيضا مشكلة عدم التجانس الإثنى ، والتعددية الموجودة فى المجتمع الأفريقى ، فضلا عن التدخل العسكرى فى السياسة الأفريقية .

**نقابات العمال الافريقية وتجارب التكيف الهيكلى :**

ركزت الجلسة الثانية التى رأسها د. عبد الملك عودة ، على تجمعات العمال والفلاحين وعلاقتها بالتكيف الهيكلى والتحول الديمقراطى ، وتم خلالها مناقشة ٣ أبحاث رئيسية أهمها كالتالى :

**تعميق الديمقراطية فى تجارب التكيف الهيكلى : المشاركة العمالية والتكيف والتنمية :**

وقد تم تقديمه من أ.د. أصف بيات بالجامعة الأمريكية ، حيث تم التعرض لخطط أفريقيا للمشاركة بهذا الخصوص من جانب مصر ، الجزائر ، تنزانيا ، زامبيا ، موزمبيق ، أنجولا ، من منطلق أن المشاركة الفعالة من جانب العمال تخلق السلام الاجتماعى والانتاجية العالية وينتج عنها زيادة فرص المساواة والديمقراطية . أولا ، أنها تتيح مساحة للتعلم وممارسة المحاسبة والعمل الديمقراطى الجماعى ومشاركة المسئولين والتفاوض والمساومة والتحمل والحلول الوسيطة ، ثانيا ، تعميق مشاركة العمال ينتج عنه تقديم الفرصة للأفراد العاديين أن يمارسوا الديمقراطية على المستوى القاعدى كل يوم ، وهنا تكمن عملية تشغيل الثقافة ، وأخيرا ، أن الديمقراطية الصناعية تحتوى على ميكانزم يمكن من خلاله مد نطاق الممارسة الديمقراطية للمجال الاقتصادى والحياة المهنية .

وتوصل البحث الى خلاصة مفادها أنه إذا كانت مشاركة العمل خير فى حد ذاتها كوسيلة لتعديل آثار التكيف وتعميق التحول الديمقراطى ، فإن تحقيقها يتطلب صراعا ويفترض وجود العديد من العقبات ، فقد يعارض المديرون والحكومات هذه الخطط ويعرضون مشاركة إسمية غير فعالة ، لذا فمهمة العمال ثقيلة ، ويجب أن يقتنعوا أن هذه الاستراتيجيات مفيدة لهم ، كما هى بالنسبة للمديرين والحكومة والمجتمع ، ويتطلب ذلك قدر كبير من الإخلاص والتعليم والتعبئة والروح المضادة للنخبوية والمهارات الاجتماعية ذات الكفاءة والمعرفة التقنية .

**التنمية الريفية ، ونقابات العمال ، والتحول الديمقراطى فى افريقيا ومصر:**

وقد تم تقديمه من د. عمر الشافعى ، الأستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، حيث تعرض للأزمة الزراعية والتكيف الهيكلى فى أفريقيا ، وتم استعراض تلك البرامج وآثارها السياسية والاجتماعية ، كما تم الحديث عن النقابات العمالية والتحول الديمقراطى والتنمية من خلال ثلاث اقترابات السلطوية/ الكوربوراتيه "التى تفترض وجود التعاون السلمى بين الدولة والإدارة ومنظمات العمال" ، ثم الاقتراب الديمقراطى الأكثر ملائمة .

وتوصل الباحث الى أن هناك اتصالا وثيقا بين مصالح العمال فى

الديمقراطية والتنمية فالعمال مهتمون بحقوقهم الديمقراطية فى أن يكون لهم منظماتهم الخاصة ، ذلك لأنهم يرغبون فى الدفاع عن مصالحهم الإقتصادية من خلال نوع من التنمية يؤدى الى تقدم ملموس فى مستويات معيشتهم وظروف عملهم ، والأهم من ذلك حياتهم الثقافية والاجتماعية ، وفى سياق هذا النمط للتنمية سيساهم العمال ومنظماتهم فى نجاح التنمية ، ولكن هل تتفق سياسات التكيف الهيكلى مع هذا النمط للتنمية ؟ فى الواقع أن خبرة الـ ١٥ عاما السابقة فى أفريقيا تلقى شكا عميقا على ذلك ، فالإصلاحات الاقتصادية التى طبقتها العديد من الدول الأفريقية قد كانت مخالفة لصالح معظم العمال الريفيين والحضريين ، وفى نفس الوقت يبدو أن تلك الاصلاحات عمقت المشكلات الاقتصادية لأفريقيا مما جعل مؤسسة كلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا فى السنوات السابقة الى التفكير فى بدائل للتكيف الهيكلى .

وخلص الباحث الى أنه من الممكن أن تخلق قدرة المنظمات العمالية على إيجاد بدائل للسياسات الاقتصادية المهيمنة حاليا ، وعلى دفع هذه البدائل من خلال الأساليب الديمقراطية للدولة ، بما من شأنه أن يخلق مناخا ملائما لمنظمات العمال (فى الريف والحضر) للمساهمة بصورة ايجابية فى التنمية من خلال تحسين الانتاجية لأن العمال حينما لا يحصدون ثمار التنمية سيكون ذلك حافزا لهم حتى تنجح .

## تجربة الإصلاح الاقتصادى فى مصر :

أما الجلسة الثالثة والختامية والتى رأستها د. هناء خير الدين رئيس قسم الاقتصاد بالكلية فقد انصرفت فى بحوثها ومناقشاتها الى مصر ، حيث تمت مناقشة بحثين هامين أحدهما عن : برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر ، والسياسات المتبعة بهذا الخصوص وهو مقدم من أ.د. عالية عبد المنعم المهدى ، وهو مزود بلفيف من الجداول والإحصائيات والنسب والبرامج التى تخص مصر ، أما البحث الثانى وهو مقدم من أ.د. هبة أحمد الليثى ، فقد كان حول التكيف الهيكلى والفقر فى مصر ، حيث تحدثت الباحثة عن خط الفقر فى مصر ، والذى تفاوتت نسبه فى العقود المختلفة واختلف فى الحضر عنه فى الريف وفى الصعيد عنه فى القاهرة والأسكندرية ، وتحدثت عما يسمى بالنمط الاستهلاكى للفقر ، وأثر السياسات الإدارية فى زيادة حدة الفقر فى مصر ، والتى تنعكس بدورها على التعليم والصحة وبقية الخدمات ، وقد خرجت بنتيجة مؤداها أن الإختلافات فى سياسات النمو المتبعة فى المناطق المختلفة فى مصر قد أدى بدوره الى نقص واضح فى مجمل الفقر الموجود فى مصر ، عنه لو كان قد تم اتباع سياسة نمو واحدة ، ولعل هذا ما بدأت الدولة تفطن اليه مؤخرا .

## التعقيبات والمناقشات :

جاءت أهم التعقيبات من أ.د. ابراهيم نصر الدين ، د. محمد السيد سعيد ، أ.د. طارق مرسى ، و د. هبة حنوسة ، واختتم التعقيبات والمناقشات أ.د. مصطفى كامل السيد (مدير المركز) ، وقد دارت فى محورها حول "الربط بين برامج التكيف الهيكلى والديمقراطية" كما أوضحها د. ابراهيم ، فذكر أن إحدى المشكلات التى يواجهها خبراء التعددية الحزبية والليبرالية السياسية فى المرحلة الراهنة وفى المستقبل المنظور تتمثل فى أن الشعوب التى انتفضت ضد النظم الأوتوقراطية الحاكمة تطالب بما هو أكثر من الحرية السياسية .

والمشكلة أنه فى الأجل القصير فإن الحكومات المنتخبة ديمقراطيا ليس لديها الشىء الكثير لتقدمه فى هذا المجال ، كما أنه فى حالات محددة كحالة بنين وزامبيا فإن حالة الإحباط هذه قد بدأت وأصبحت محسوسة ويمكن أن تشكل خطرا حقيقيا على الحكومات المنتخبة ديمقراطيا ، وتسبب حالة من الإحباط لدى الشعوب الأفريقية التى ربطت بالفعل بين الحكم الديمقراطى والرفاهية الاقتصادية .

من جانب آخر ، فإن الاعتماد الكبير للدول الأفريقية على الدول المانحة قد تعزز من خلال برامج التكيف الهيكلى كما أنه قد أعاق من القدرة السياسية للحكومات الأفريقية لاسيما وأن المستوى الديمقراطى للمنظمات السياسية والمؤسسات الدولية المانحة منخفض بدرجة كبيرة ، وفى أفريقيا يوجد الآن ما بات يعرف "بالحكم غير الرسمى" لتلك المؤسسات الدولية بشكل هدد بالفعل سيادات الدول الأفريقية تحت دعاوى تنفيذ برامج التكيف الهيكلى ، كما أصبحت الوزارات الرئيسية مجرد واجهة لهذه المؤسسات بشكل أفقدها مصداقيتها فى الداخل .

أما عن الجوانب السلبية لبرامج التكيف الهيكلى ، فتتمثل فى البطالة ، والحل هو التشغيل بالإضافة الى الإعانات ضد البطالة لمواجهة القضايا الإجتماعية .

أما ما انتهى اليه الخبراء ، فهو يختلف فى الأجلين القصير والطويل ، ففى الحالة الأولى اتضح أنه لا مقرطة فى إطار التكيف الهيكلى ، ولا التكيف الهيكلى فى ظل المقرطة يمكن أن يحقق نتيجة ايجابية ، ذلك أن تقليص القطاع العام وتخفيض قوة العمل وخفض رواتب موظفى الخدمة المدنية ، تدفع الناس الى معارضة النظام ، كما أن أى نظام منتخب ديمقراطيا لا يستطيع أن يتجاهل مطالب المعارضة ويتعين عليه الوفاء بالحد الأدنى منها ، على أنه يمكن حل هذه المعضلة فى الأجل الطويل ، سواء بنشوء طبقة من رجال الأعمال يمكن أن تشكل قاعدة انتاجية وطنية ، أو التكيف مع الوضع الراهن على أسس شبه دائمة مما يجعل عملية التحول الديمقراطى تبدو واهية .

# " ندوة " مستقبل الإقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية

**المنصورة ( ٢٦ - ٢٧ مارس ١٩٩٦ )**

**د . عبد الفتاح محمد منسى**

عقدت كلية الحقوق - جامعة المنصورة إبان الفترة من (٢٦-٢٧ مارس ١٩٩٦) المؤتمر العلمى السنوى الأول تحت عنوان "مستقبل الإقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية" ، ويهدف هذا المؤتمر الى إبراز أثر التحويلات والتغيرات التى يمر بها العالم حاليا على كافة الدول بما فيها مصر والدول العربية من خلال تحليل واحد من أهم المتغيرات الإقتصادية فى عالمنا المعاصر ، حيث أن توقيع مصر ومعظم دول العالم على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يعتبر نقطة تحول جوهرية فى علاقاتها الإقتصادية مع العالم الخارجى ، لأن هذه الإتفاقية تتضمن قواعد قانونية وإقتصادية ملزمة للدول الموقعة ، تقود نحو نظام اقتصادى عالمى أكثر تحررا وإندماجا ، أبرز سماته الإعتماد المتبادل وحرية الدخول الى الأسواق والخروج منها ، وتوفير الحماية القانونية للمنتجات وحقوق الملكية الأدبية على المستوى العالمى ، وتطبيق مبدأ المساواة فى المعاملة بين السلع الوطنية والأجنبية ، وتقييد الدعم للمنتجات المحلية ، ولكل من هذه السمات انعكاسات هامة على الإقتصاد المصرى فى الحاضر والمستقبل ، كما لها انعكاسات هامة على الهياكل القانونية المتصلة بتنظيم الأنشطة الإقتصادية على كافة المستويات والمؤسسات المعنية أكاديمية وإقتصادية وحكومية .

وقد ناقش المؤتمر ٢٢ بحثا منها ١٥ بحثا متعلقا بالنواحى الإقتصادية وسبعة بحوث تتعلق بالنواحى القانونية ، وذلك من خلال خمسة محاور هى :

المحور الأول : مفهوم تحرير التجارة العالمية الذى يتضمن ثلاثة أبحاث تتعلق بنظرية التجارة العالمية ، والتطور التاريخى للتجارة العالمية ، وإنعكاسات تحرير التجارة العالمية .

المحور الثانى : إنعكاسات نشأة منظمة التجارة العالمية على توازن الإقتصاد المصرى من خلال ثلاثة بحوث هى : الإنعكاسات على الصادرات والواردات المصرية ، والإنعكاسات على التدفقات المالية (المساعدات ، القروض ، التحويلات) ، الإنعكاسات على القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة والخدمات).

المحور الثالث : تأثير تحرير التجارة العالمية على مسار الإصلاح الإقتصادى الداخلى من خلال بحوث ثلاثة هى : التأثير على السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة الخصخصة .

المحور الرابع : تأثير التجارة العالمية على العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر ، وذلك من خلال ثلاثة بحوث هى : تحرير التجارة العالمية ومشروع الشراكة الأوروبية ، ومشروع الشرق أوسطية ، وتطور التجارة البينية مع البلاد العربية .

المحور الخامس : أثر تحرير التجارة العالمية على النظام القانونى الداخلى فى مصر من خلال أبحاث ثلاث هى : أثر تحرير التجارة العالمية على النظام القانونى للعقود الدولية ، وإتفاقيات "جات" ١٩٩٤ والنظام القانونى لحماية الملكية الفكرية (براءات الاختراع ، العلامات التجارية والتصميمات الصناعية ، المصنفات الفنية والأدبية مكتوبة أو مسموعة أو مرئية) ، وتأثير الفكر القانونى الأنجلوأمريكى على صياغة أحكام اتفاقيات الجات وعلى الفكر القانونى اللاتينى .

وقد بدأت الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر بكلمة أ.د. أحمد حمزة أمين رئيس جامعة المنصورة ورئيس المؤتمر الذى رحب فيه بإنعقاد المؤتمر وبالحاضرين ودعا الى ربط الجامعة بجميع القضايا الإقتصادية والوطنية .

كما تحدث أ.د. عبد العظيم مرسى عميد كلية الحقوق ونائب رئيس المؤتمر فقال : إن ظاهرة التعاون الاقتصادى التى برزت وأخذت مكانها فى مجتمع الأعمال الدولى توجب علينا مراجعة التشريعات والنظم حتى تتلاءم ووضع الإقتصاد المصرى مع المتغيرات الدولية.

وقال أ.د. محمد زكى أبو عامر وزير شئون مجلس الشعب والشورى الذى حضر افتتاحية المؤتمر : إن مصر لديها قاعدة صناعية قابلة للإنطلاق وقواعد إنتاجية متميزة تسمح للإقتصاد المصرى بأن يستوعب جميع المتغيرات الدولية ، ويستفيد منها فى ظل إدارة اقتصادية مصرية تضع الأهداف والأولويات الإقتصادية الوطنية فى مقدمة أعمالها . وأهم الأبحاث التى ناقشها المؤتمر هى : البحث المقدم من أمين عام المؤتمر أ.د. أحمد جمال الدين موسى أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد والمالية العامة بالكلية عن تحرير التجارة العالمية ، النظرية والواقع والمستقبل" الذى أكد فيه على أن حرية التجارة ليست اتجاها طبيعيا بل أن هذه الدعوة قد ووجهت عبر القرون بآلاف العقبات والعوائق التى ترجع لأسباب شتى اقتصادية وسياسية ونفسية وسلوكية ، ويعزى إزدهار الدعوة لتحرير التجارة مؤخرا الى أسباب منها الإنخفاض الكبير فى نفقات الإتصال والنقل والتحسن فى وسائل الإتصال وتبادل المعلومات والإتساع غير المسبوق فى القوة الإقتصادية للشركات القادرة على ممارسة نشاطها باتساع الكون كله ، ولابد من استيعاب نظرية حرية التجارة ابتداء من "أرسطو وهيكشر ونظريات بوزنر وفيرنون وهارى جونسون" ، ويرى أنصار النموذج الكلاسيكى والنيوكلاسيكى أن وضع القيود على حرية التبادل يؤدى الى خفض مستوى الرفاهة ليس فقط على مستوى العالم ولكن أيضا فى الدولة التى تضع هذه القيود . ويرى أن احترام فكرة حرية التجارة مرهون دائما بتحقيق مكاسب اقتصادية حقيقية ، ولذا فإن الدول التى سوف تلحق بها خسارة اقتصادية من وراء تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية - وأبرزها الدول العربية ستكون أمام أربعة بدائل هى :

١- الإلتزام بقواعد اتفاقيات تحرير التجارة والإندماج فى السوق العالمية رغم الخسائر التى ستتحملها .

٢- التمرد على النظام الاقتصادى العالمى والاعتماد على الذات وهذا يعنى عدم استيعاب التغير العالمى .

٣- الاستمرار فى الإلتزام قانونيا باتفاقيات المنظمة مع التهرب

عمليا من تطبيق أحكامها وهذا قد يكون جائزا فى المدى القصير ولكنه لا يشكل مواجهة للأوضاع العالمية فى الأمد الطويل .

٤- الإلتزام باتفاقيات التجارة العالمية قانونيا وفعليا مع تكييف الأوضاع الإقتصادية الداخلية مع الإستفادة بالمزايا التى يتيحها وهذا البديل يشكل الإختيار الوحيد الممكن للدول النامية ومنها مصر .

ثم تحدث أ.د. محمد دويدار ، أستاذ الإقتصاد بحقوق الأسكندرية فقال : إن قضية تحرير التجارة الدولية فرضت نفسها على الواقع المحلى فى جميع الإقتصاديات الوطنية ، كما أن الاتجاه الى إنشاء سوق رأسمالية دولية واحدة فرض على جميع الدول توحيد الأسواق وهو ما نتج عنه صراع دولى بين رؤوس الأموال الدولية من أجل صياغة نمط جديد للهيمنة الاقتصادية على المستوى الدولى وأن هذا النمط تقوده شركات متعددة الجنسيات وتمارس نشاطها فى دول مختلفة وتضغط على الحكومات والشعوب لإزالة العوائق من أمامها ، ويشهد الإقتصاد الدولى منذ السبعينات أزمة التوسع فى البطالة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى الدول المختلفة .

ويشير أ.د. زكريا بيومى ، رئيس قسم المالية والتشريعات الضريبية والاقتصادية بحقوق المنوفية فى بحثه إلى أن هناك العديد من الآثار والنتائج المتوقع حدوثها نتيجة تطبيق اتفاقية الجات الأخيرة ، ولا تتعلق فقط بالسياسة الاقتصادية الكلية ولكنها تمتد الى مجالات قطاعية وجزئية ، ولذا لابد من التفكير فى البدائل المطروحة التى يمكن أن تحقق أعظم قدر من المكاسب وتقليل الخسائر المحتملة الى أدنى حد ممكن ، ولا يمكن أن تنعزل مصر عن العالم ، فالجات بالنسبة لمصر يجب أن تكون بداية ثورة اقتصادية واجتماعية شاملة وعلينا تغيير قيم المجتمع ومفاهيمه وأنماط سلوك الأفراد ، وعلينا تغيير أساليب الصناعة وطرق ممارستها مع الوضع فى الإعتبار أن التنمية الصناعية فى مصر تتأثر بمنظومة مكونات عملية التصنيع ، وعلينا تغيير أساليب الإدارة وفلسفتها والتغيير فى مؤسسات الدولة لمواجهة هذا التحدى . ويرى أن أثر الجات على قطاع البنوك سوف يكون سالبا لأن الإتفاقيات تفتح المجال أمام البنوك الأجنبية لمنافسة البنوك المصرية وأن وضع المصارف المصرية حاليا لا يسمح بمنافستها للمصارف العالمية التى تمتلك مهارات متخصصة وخبرات عالية ودراسة بأحوال السوق العالمية وقدرتها على استخدام تقنية متطورة ، وكذلك بالنسبة لقطاع التأمين والنقل والنقل البحرى ، أما السياحة فإن مصر يمكنها التفوق على غيرها من الدول المتقدمة والنامية لوجود ثلث آثار العالم فيها .

وعن الرؤية الاستراتيجية لمواجهة الآثار المتوقعة لمشروع اتفاقية المشاركة الأوروبية يقول أ.د. سمير أبو الفتوح ، أستاذ المحاسبة بكلية تجارة المنصورة إن دول الاتحاد الأوروبى تأتى فى المقدمة بالنسبة لحجم التبادل التجارى بين مصر والعالم الخارجى ولكن الميزان التجارى معها سجل عجزا قدره ٩ر٢٦٥ مليون دولار لصالح الاتحاد الأوروبى عام ١٩٩٤/٩٣ . وتهدف الاتفاقية الى إحداث إندماج تكاملى تام للإقتصاد المصرى مع الإقتصاد الأوروبى والإقتصاد العالمى من خلال إنشاء منطقة حرة على مدى فترة انتقالية مدتها ١٢ عاما ، ويؤكد أنه لكى تحصل مصر على شهادة الجودة العالمية (أيزو ٩٠٠٠) يجب أن تستوعب المفهوم الحقيقى للجودة ، والأخذ بالأشكال الإدارية اللامركزية والمرونة فى الهياكل التنظيمية والمشاركة الإيجابية للعاملين وتنمية واستثمار الطاقات الفكرية والقدرات الإبداعية للأفراد .

وتشير الورقة المقدمة من د. عبد الناصر حسين بقسم الإقتصاد بكلية حقوق المنصورة الى وقع الضريبة على المبيعات على التجارة الخارجية لمصر فى ظل تحرير التجارة العالمية من خلال اتباع أحد الأنماط التالية : الضريبة التراكمية والضريبة الموحدة والضريبة على القيمة المضافة من خلال تحديد مزايا ومساوىء كل منها ، ويشير الى أوجه القصور فى النظام الضريبى الحالى للضريبة المصرية على المبيعات والتى تتمثل فى أنها نظام غير متجانس ، والمعاملة الضريبية للسلع الرأسمالية ووقع الضريبة على التجارة الخارجية ، ويقترح لعلاج هذا القصور ضرورة الفصل بين الضريبة العامة على المبيعات والضرائب الخاصة ، وجعل الضريبة العامة هى الأصل ، والنوعية هى الإستثناء ، وأن تحصل عن طريق المنتجين وتجار الجملة فقط ، الأخذ بالسعر صفر بالنسبة للسلع الضرورية بدلا من إعفائها ، وأن تكون ضريبة المبيعات من نمط الضريبة على القيمة المضافة .

ويشير أ. د. أحمد بديع بليح أستاذ الاقتصاد بحقوق المنصورة الى القطاع الزراعي والمتغيرات الجديدة فى التجارة الدولية ، ويتوقع ارتفاع تكلفة الغذاء فى مصر والدول النامية المستوردة للغذاء بعد تطبيق الاتفاقية ، وحيث أن أهم الواردات الزراعية هى القمح والدقيق والذرة والسكر والزيوت والدهون والشاى ، حيث بلغت هذه الواردات ٢ر١ مليار دولار عام ٩٣-١٩٩٤ وينتظر لها أن تزداد بحوالى ٤٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إثر تطبيق الاتفاقية .

ويوضح أ.د. عزت عبد الحميد البرعى أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية حقوق المنوفية أثر اتفاقية الجات على التعريفة الجمركية المصرية وذلك فيما يتعلق بالآثار المالية المتوقعة وموقف السياسة الاقتصادية فى مواجهة النتائج السلبية واسعة المدى مستقبلا ، ويؤكد على أن الآثار السلبية مؤكدة ومتعددة والآثار الإيجابية محدودة ويطالب بالحد من الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية ويرى أن الآثار الناجمة عن التعديلات فى التعريفة الجمركية تتمثل فى تخفيض معدل التعريفة الجمركية الحالى الى أقل من الثلث ، انخفض من ١٦٪ حاليا الى ٥٪ خلال الفترة المسموح بها .

ويشير أ.د. السيد أحمد عبد الخالق الى المنافسة الدولية ، وأنها لا تفرق بين المشروع العام والمشروع الخاص ولابد من اتباع السياسات النقدية والمالية المحفزة على الإستثمار والإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية والجودة ويلزم الاهتمام بما نتمتع به من مزايا نسبية لتزيد قدرتنا التنافسية وخاصة العمالة تعليميا وتدريبا ورفع مستواها والاهتمام بالسياحة اهتماما كبيرا وبناء قدرات فاعلة فى مجال البحث والتطوير وتحويله الى انتاج وسلع جديدة والإهتمام بالعلماء وتكريمهم وتهيئة المناخ الصحى والملائم لهم ماديا ومعنويا .

وعن أثر انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية على بعض جوانب النظام القانونى يضيف أ.د. فتحى عبد الرحيم أنه لابد من الكشف عن القواعد القانونية الداخلية الواجب تحريرها لتتوافق مع تحرير التجارة العالمية لتعديلها لتتطابق مع أحكام هذه الإتفاقية وملاحقها ، ولكن بالتدريج ومراعاة الظروف المصرية ، ومصر حاليا تقوم بخصخصة تجارتها وتحريرها من القيود القانونية بما يتوافق مع التزاماتها وخاصة قوانين الإستيراد والتصدير والجمارك والملكية الفكرية .

وصفوة القول أن المؤتمر قد ألقى الضوء على مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية ، وقد أجمعت الأبحاث والمناقشات التى دارت بين الاقتصاديين والقانونيين وبعض المسئولين فى الدولة أن لهذا التحرير آثارا ايجابية وأخرى سلبية سوف تؤثر على الاقتصاد المصرى إبان القرن القادم ولابد من العمل على تعظيم الايجابيات والحد من الآثار العديدة السلبية ولاسيما على القطاع الزراعى وقطاع الخدمات وذلك من خلال إجراء تعديلات جوهرية فى التشريعات والقوانين الحالية لتواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية ، وإجراء تغيرات هيكلية فى القطاعات الاقتصادية المصرية لأنه لا يمكن الإنعزال عن العالم لأن الدول المشاركة والموقعة على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يربو عددها على ١٣٠ دولة تتحكم فى أكثر من ٩٠٪ من الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية ، وهذه الدول التى تمثل تجارة مصر معها نسبة أكثر من ٩٢٪ ، ولذلك لابد من التكيف مع المتغيرات العالمية لتلحق بقطار التنمية والتقدم فى القرن القادم.

# " ندوة " مسلمون ومسيحيون معا من اجل القدس

## بيروت (١٤ - ١٦ يونيو ١٩٩٦)

اديب نجيب سلامة

تحت شعار: مسلمون ومسيحيون معا من أجل القدس التقى فى العاصمة اللبنانية بيروت فى الفترة من ١٤ - ١٦ يونيو ١٩٩٦، مئة وخمسة وثلاثون شخصية دينية إسلامية ومسيحية، وقيادات فكرية وإعلامية، بدعوة من مجلس كنائس الشرق الأوسط، فى مقدمتهم سماحة الشيخ محمد رشيد قبانى قائمقام مفتى لبنان وسماحة الشيخ محمد مهدى شمس الدين رئيس المجلس الشيعى الأعلى والبابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية والدكتور مصطفى الشكعة ممثلا لفضيلة الأمام الأكبر الشيخ محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر والدكتور القس صموئيل حبيب رئيس الطائفة الانجيلية بمصر وفضيلة الدكتور يوسف القرضاوى ومفتى سوريا الشيخ الدكتور محمد كفتارو والمطران هيلاريون كابوتشى والبطريرك أغناطيوس الرابع بطريرك أنطاكية للروم الأرثوذكس.

ومن المؤسسات الدينية العربية العالمية شارك فى الملتقى ممثلون لرابطة العالم الإسلامى (المملكة العربية السعودية)، وهيئة الدعوة الإسلامية العالمية (ليبيا)، ومجمع أبى النور الإسلامى (سوريا)، الهيئة الإسلامية المسيحية بالأردن، مجلس الكنائس العالمى (جنيف)، جمعية الحوار بين الأديان (روما)، جامعة آل البيت (الأردن).

وبعد دراسات ومناقشات أستمرت يومين، وأختتمت بزيارة لبلدة "قانا" التى أستشهد من أبنائها - حتى يوم الزيارة ١١٠ اشخاص، من بينهم ٣٥ طفلاً. حيث ألقيت كلمات من فضيلة الشيخ مهدى شمس الدين والبابا شنودة الثالث والدكتور محمد سليم العوا، وتم وضع أكاليل الزهور على مقابر الشهداء. وصدر بيان تاريخى مع عدد من القرارات، وأكدت القيادات المشاركة فى هذا الملتقى على أهمية طرح نصه والقرارات المصاحبه له أمام القادة العرب فى لقائهم التاريخى فى القاهرة.

ومن بين ما جاء فى هذا البيان:

- إن مسالة القدس هى أم المسائل، فلسنا حيالها فرقاً، وليس بيننا من يريدها على أسمه وحده.

- نحن مقدسيون بالإنتماء والحب، ولا يطمئن لنا إيمان، مادامت القدس فى الأسر.

- والقدس مسالة لايجوز إرجاء الحديث عنها، ولاتاجيله، فهى قبل كل قضية، وفوق كل قضية بيننا وبين الصهاينة الغاصبين لأرض فلسطين.

- ... والحل يتراءى فى استعادة السيادة العربية، إستعادة تعيد وصل القدس بفلسطين، وهى منها بمنزلة القلب، لا فى حل سياسى يقطعها عن جسم القدس وشعبها، وتراثها وهويتها.

- ... إنه لا توجد سلطة فى العالم تملك حق تهويد القدس أو تدويلها أو نزع صفتها العربية الإسلامية - المسيحية عنها... كما أنه لاتوجد سلطة، أيا ما كانت، لها حق التصرف فى هوية القدس المسيحية - الإسلامية، وكل قرار من أيه جهة محلية أو دولية، يمس هذه الهوية، باطل لاقيمة ولامشروعية له.

وأضاف البيان: إن الوقائع تشهد أن إسرائيل لاتكف عن انتزاع الارض من اصحابها بحجج لاتنهض على حق، كما أنها لاتكف عن حجب تراخيص البناء والإعمار عن أبنائها الفلسطينيين، ولاتكف عن حصار المدينة بما يخنقها ويمنع أبناءها من الوصول إليها بحرية... كما أن إسرائيل تدفع أهالى القدس - مسلمين ومسيحيين - إلى الهجرة، وفى ذلك ما يجعل القدس مدينة مصادرة، وهى فى مقدساتها وتاريخها ودعوتها ملتقى الجميع.

وأمام هذه الوقائع، ننادى العالم أجمع: إن الشعب الفلسطينى مهدد فى وجوده ومستقبله، فلا تدعوه مستفرداً به فى محنته، إن القدس أرض لقاء بين أبنائها، فلا تسمحوا أن تصير ساحة ذكريات، أو متحف مقدسات، بلا روح ولاشعب. أما عن السلام فهو ثمرة العدل، ولايقوم سلام ولايدوم على ظلم وقهر. ونحن نخشى ما نخشاه أن تجمع مصالح الدول، فتفرض وضعاً يحرم الشعب الفلسطينى من إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، ويحول دون الإنسحاب الكامل من الجنوب اللبنانى، والبقاع الغربى، وهضبة الجولان السورية.

ودعا المؤتمرون المؤسسات الإسلامية والمسيحية فى كل العالم، لأن يكون تحرير القدس هو شغلها الشاغل، إلى أن يزهق الباطل وينتصر الحق - كما دعوا الأمم المتحدة، ومنظماتها إلى مؤازرة المؤسسات الفلسطينية فى القدس لتطوير البنية التحتية، وتوفير الدعم لها بما يمكنها من الإستمرار فى تقديم الخدمات الضرورية.

كما دعوا جميع الدول العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية إلى توحيد موقفها تجاه قضية القدس بإعتبارها أمانة فى أعناق العرب... وأعلنوا - كمسلمين ومسيحيين معاً - عدم الإعتراف بشرعية أية ممثلية أجنبية أو بعثة دبلوماسية لدى إسرائيل تتخذ القدس مقراً لها، معتبرين أن هذا عملاً عدائياً ضد العرب.

**لماذا اللقاء، ولماذا فى لبنان؟:**

أجاب على هذا السؤال الدكتور القس/ سليم صهيونى رئيس الطائفة الإنجيلية فى سوريا ولبنان وأحد رؤساء مجلس كنائس الشرق الأوسط، قائلاً: إن القدس باتت مهددة بالضياع بعد أصرار إسرائيل على احتلالها، وتبديل وجهها العربى. لذا وجب علينا ألا نتباطأ أو نصم الأذن عن صرخات أبنائها.

وجاء الإنعقاد فى لبنان، لأنه شبيه القدس فى الأوجاع والمعاناة، وشبيهها فى التطلع إلى يوم يرتفع فيه الإحتلال الإسرائيلى عن الصدور، ولأنه قد صمد فى وجه العدوان الإسرائيلى الأخير، وتجلت وحدته الوطنية على أسطع وجه.

وإذا كان من أمنية نتقاسمها جميعاً، فهى الخروج من هذا الملتقى بأن نرفع الصوت الواحد العالى، مذكرين بالقدس مدينة لأبناء الأديان

السماوية الثلاثة، وداعين لجعلها مدينة سلام مفتوحة للجميع، مع المحافظة على طبيعتها، ووجهها العربيين.

ومن الأوراق التى قدمت ورقة عن القدس والعروبة (للعلامة هانى فحص)، القدس مسيحياً (للمطران جورج خضر)، القدس إسلامياً (للدكتور محمد سليم العوا) الخطاب السياسى الفلسطينى "الجديد" فى قضية القدس (للدكتور مهدى عبدالهادى)، مشروع خطة عمل إعلامية إسلامية مسيحية مشتركة حول القدس (للإعلامى اللبنانى محمد السماك).

ومن جهة أخرى صدرت عن المؤتمر، وبالإجماع الكامل، عدة قرارات منها ربط العملية السلمية بتحرير القدس ورفض إرجاء التفاوض حولها إلى نهاية مفاوضات السلام، وإعلان عدم شرعية المستوطنات وضرورة إزالتها، وبطلان جميع قرارات الإستيلاء على الأراضى العربية فى القدس، وضرورة التوقف عن أعمال الحفر والتخريب فى الأماكن المقدسة وفى محيطها، وضرورة تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وأن يكون هناك "لوبى" عربى فى الغرب، يمكن أن يشكل قوة ضاغطة لتأييد الحق العربى، ودعوة الدول العربية الإسلامية إلى فرض ضريبة، لتمويل صندوق القدس، وضرورة التمسك بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار النووى، والعمل على تثبيت أقدام العرب فى القدس، وتشجيعهم على تنمية الإقتصاد الفلسطينى فى القدس، وتمويل الزواج بين العرب الفلسطينيين، لتنمية التركيبة السكانية العربية.

**قانا والقدس:**

وكان الأمين العام لمجلس كنائس الشرق الأوسط الدكتور/ رياض جرجور، قد أعلن بدء جلسات الملتقى بالوقوف دقيقة حدادا على أرواح شهداء قانا، وشهداء فلسطين، وشهداء كل أرض عربية.

وقال أن إنعقاد هذا الملتقى يأتى لأن القدس دعتنا لأنها فى محنة، ولكنها باقية على رجاء كلمة الحق تنتظر أن تسمعها من أهل الحق، ليسمعها كل العالم، وتحدث الإعلامى اللبنانى/ جورج ناصيف مدير تحرير جريدة النهار البيروتية، فقال:

أن القدس وقانا توءم بدم الشهداء المراق، وقبل ألفى عام نزف الدم من جانب السيد المسيح فى القدس بواسطة اليهود.

***التحديات الذاتية فى القدس:***

الورقة السياسية الوحيدة التى قدمت للملتقى، قدمها أستاذ جامعى من القدس هو الدكتور مهدى عبدالهادى، ومن بين ما تناوله فيها التحديات الذاتيه فى القدس والتى ركزها فى: -

١- قضية الاستيطان: فمن الخطأ تأجيل موضوعه أو حتى الاستخفاف بآثاره، ولم يفت الوقت لطرحة ضمن القضية الكلية مع التركيز على أن المستوطنات الإسرائيلية فى القدس ليست "أحياء" ويجب أن تعامل كجزء من قضية الاستيطان الكلية.

٢- قضية المواطنة: وهى تعنى الآن "المقدسيين" الذين يعيشون خارج الحدود الحالية للمدينة، وهم مهددون بفقدان مواطنهم المسجلة، وأن بطاقة "الهوية الإسرائيلية الزرقاء" ليست معياراً للاعتراف بالمواطنة المقدسية لأهل المدينة المقيمين داخل وخارج المدينة وفى أحيائها وقراها.

٣- قضية النزوح والعودة: فهناك الآلاف الذين تشملهم مسألة "سقوط" فعالية وصلاحية تصاريح السفر والمغادرة والعودة الإسرائيلية المفروضة منذ الاحتلال فى عام ١٩٦٧ والتى تعنى أنه يسقط حقهم فى الاقامة بعد مضى أكثر من سنة واحدة على غيابهم خارج الوطن حسب الأنظمة الإسرائيلية، ولم يفت الوقت بعد على تثبيت حقوقهم وشموليتهم ضمن قضية "العودة" للوطن كحق وبحث أساليب ومواقيت ممارسة هذا الحق.

٤- قضية التنسيق الداخلى: فهناك غياب لأى عمل مشترك بين الاجسام والآليات التى يمكن من خلالها بذل جهد فعال للتعامل من القضايا السياسية العليا التى تتراكم دونما مرجعية أو مسئولية مشتركة للبت فيها.

٥- قضية مؤسسات: فهناك عجز فى المضمون والبرنامج والجهاز الإدارى للأدوات التنفيذية لدى الهيئات والمؤسسات الرئيسية فى القدس بشكل خاص، مثل الأوقاف والمعاهد والمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والغرفة التجارية.

٦- قضية التنسيق الاقليمى: فهناك غياب للتنسيق الموضوعى والمصلحى المتبادل مع الأردن أو القدرة على أستيعاب أو مهادنة المؤسسات أوالأجهزة التى تديرها وتشرف عليها.

٧- قضية صراع طائفى: أمام تجزئة الأجندة الوطنية إلى ثلاث محطات: أ- غزة، أريحا - ب- الضفة - جـ- القدس. تحركت بعض الأطراف لتوظيف هذه التجزئة لأخرى داخل أسوار المدينة على شكل صراع طائفى - مسيحى الأمر الذى يؤدى إلى تحالفات بين الأقلية مع الطرف الآخر للمحافظة على مصالحها إن لم يكن للرد على الهجوم عليها.

٨- قضية إنتخابات: ربط معركة الإنتخابات السياسية والبلدية خلال المرحلة الانتقالية بقضية القدس بمشاركة أهل القدس حسب اتفاق إعلان المبادئ، تعنى إعداد قوائم بأسماء المواطنين وتعداد إحصاء سكانى وتعيين مراكز اقتراع والإعلان عن مرشحين والقيام بحملة إعلامية انتخابية، وتشكيل طواقم فنية ولجان انتخابية محلية فلسطينية تحت أشراف اللجنة المركزية للإنتخابات، وهذا يدعو إلى المحافظة على استمرار تلاحم القدس مع بقية الأراضى المحتلة، فى هذه الإنتخابات أو أية انتخابات سياسية أو بلدية أو لأية فعاليات ونشاطات حالية ومستقبلية.

٩- قضية السلطة الوطنية: من حق منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى، أن تتخاطب مع مؤسساتها وأفراد شعبها، وبالتالى فإن من صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية التعامل بخطين متوازيين "تكليف وتلقى" من أفراد مؤسسات وفعاليات فى القدس بما فيها عنوان وطنى يختارونه ويعتمدونه.

١٠- قضية تفاوضية: خلال المرحلة الانتقالية فإن السلطة الوطنية تقيم مقرات عملها الرئيسية فى غزة وأريحا، ولكنها هى المسئول والممثل الشرعى للشعب الفلسطينى فى كل مكان بما فيها القدس، وهناك قضايا تتعدى الحدود الحالية للمرحلة الانتقالية، ومن حق بل ومن واجب السلطة الوطنية أن تقيم علاقاتها مع أبناء شعبها وتتخاطب وتتعامل بشكل مباشر مع المؤسسات الفلسطينية أينما تواجدت.

١١- قضية مستقبل: ليس من حق الطرف الآخر (إسرائيل) أن يقدم على إجراءات تجحف بالوضع المستقبلى والمتفق عليه أ- أحترام الوضع الفلسطينى الراهن وهذا مهدد الآن بمشاريع القوانين والأنظمة الإسرائيلية لقمع وتقييد عمل المؤسسات أو الفعاليات الفلسطينية. ب- تجميد إجراءات المصادرة والاستيطان والتهويد والضم، وهذه مفروضة على أرض الواقع وخاصة الطوق السياسى والعسكرى المفروض منذ ثلاث سنوات على المدينة. جـ- البدء فى مفاوضات الوضع النهائى بأسرع وقت ممكن بحيث لا يتجاوز أنتهاء السنة الثانية من المرحلة الانتقالية، وهذه الترتيبات من لقاءات أو حوارات أكاديمية أو فنية أو حتى شبه رسمية أصبحت تحت ضغوطات المعركة الإنتخابية الإسرائيلية وجزءا من الحرب الإعلامية داخل المجتمع الإسرائيلى وتعكس دورها على المجتمعين الفلسطينى والعربى، وهى فى منتهى الحساسية والخطورة، الأمر الذى يكاد يشل تنفيذ هذا الجزء من الاتفاق.

١٢- قضية اجماع وطنى: هناك اجماع وطنى فى القدس على: أ-

تشكيل "جسم" باسم "مجلس القدس العربى"، بهدف الحفاظ على عروبة القدس وكمقدمة لاسعاف أولى فى التصدى لمشاكلها وقضاياها دون أن يكون خاضعاً للكوته الفصائلية، وأيضا غير مرتبط بالعملية السياسية الحالية. ب- ويتطلب تفعيل هذا المجلس قراراً من الشرعية السياسية، قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. جـ- رصد مخصصات مالية لتنفيذه كمشروع أهلى وكحكومة ظل أو إمتداد.

**المتطلبات الملحة الرئيسية:**

إن من الأهمية القصوى، وكمدخل للبحث عن "حوار" لصياغة أجندة تعايش فيما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تعتمد على العدالة والمساواة، فإن هناك ضرورة لتحقيق وتنفيذ الحاجات التالية:

١- الوقف والتجميد الفورى لأية تغييرات فى القدس بالنسبة للأراضى وللسكان وللمؤسسات أو الأنظمة والقوانين وأفعال "السلطة" الحاكمة.

٢- وضع وتنفيذ برنامج اصلاح لسد الفجوة التى أحدثتها السياسات والممارسات الإسرائيلية طوال سنوات الاحتلال الـ ٢٨ الماضية، وهذا البرنامج يجب أن يتضمن "عدم التأثير على التطور الطبيعى للحياة اليومية للمواطنين"، ويجب توفير الدعم المالى الكافى لتنفيذه بالسرعة الممكنة.

٣- إسقاط كل الحواجز السياسية والعسكرية التى تطوق وتحاصر القدس الشرقية، وفتح أبوابها أمام بقية نشاطات وفعاليات شرائح المجتمع الفلسطينى فى الضفة والقطاع والمهجر، كحرية المرور والعمل والاقامة والعبادة وغيرها.

٤- إتخاذ اجراءات فورية ضد المتطرفين الإسرائيليين الذين يهددون الحياة اليومية فى المجتمعين الفلسطينى والإسرائيلى، والذين قد يفجروا الأوضاع فى "مذبحة" داخل أسوار المدينة وعلى أبواب وساحات الحرم الشريف فى القدس.

**نحو استراتيجية وطنية:**

وفى نهاية ورقته طرح د. مهدى مدخلاً لإستراتيجية العمل تجاه القدس فى ثلاثة مسارات متوازية ومتزامنة:- فى المسار الأول، تشكيل آلية للعمل فى القدس من خلال اعتماد (مجلس القدس العربى) ليخدم ويفعل الوجود الفلسطينى فى المدينة وبالتالى يعمل كمرجعية إستراتيجية للتنسيق والتكامل فيما بين المؤسسات والهيئات والفعاليات ويصبح مع الوقت "العنوان" الوطنى المقدسى الرئيسى.

- فى المسار الثانى، السعى لربط (مجلس القدس العربى) بما يملك من قوى وفعاليات ومصالح وحقوق وآمال وخطط مع كل ما يتم ويستم مع بقية الأراضى الفلسطينية فى الضفة والقطاع، بإعتبار القدس جزءا لا يتجزأ من الأراضى الفلسطينية.

- فى المسار الثالث، وبعد تحقيق الأمرين المذكورين أعلاه، يتمكن الطرف الفلسطينى فى القدس وخارجها، من فتح أبواب "الحوار" مع جميع الأطراف المعنية بما فيها الطرف الإسرائيلى نحو مستقبل للتعايش بعدالة ومساواة فى القدس.

# المؤتمر الاستراتيجى العربى الرابع للسلام وخيارات المستقبل العربى

## القاهرة: (٢٦ - ٢٨ مايو ١٩٩٦)

محمد فايز فرحات

على الرغم من أن عملية السلام فى الشرق الأوسط لم تنته بعد، وعلى الرغم مما يواجه استمرارها من صعوبات، إلا أن البحث والتأمل فيما بعد السلام مازال يستهوى الباحثين والدارسين. وفى هذا الإطار قام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية بتنظيم مؤتمرهما الاستراتيجى العربى الرابع تحت عنوان "السلام وخيارات المستقبل العربى". وعلى الرغم من أن محاور المؤتمر قد دارت حول عملية السلام فى الشرق الأوسط وآفاق المستقبل العربى بعد السلام، إلا أن المشاركين فى أعمال المؤتمر حرصوا على التأكيد على أن آفاق هذا المستقبل لا يحكمها فقط تطورات الصراع العربى - الاسرائيلى بمفرده، وإنما هناك تحديات وقضايا استراتيجية أخرى تحكم هذا المستقبل وخياراته لا تقل فى أهميتها وخطورتها عن مستقبل عملية التسوية. فأشار الدكتور عبد المنعم سعيد فى كلمته الافتتاحية الى وجود أربعة تحديات تحكم آفاق المستقبل العربى حصرها فى الصراعات العربية - العربية، الإنفجار السكانى الرهيب، تقلص الموارد العربية خاصة البترول، العنف والتطرف وضعف الهياكل المؤسسية الديمقراطية. بينما ركزت كلمة سمو الأمير الحسن بن طلال ولى عهد المملكة الأردنية، والتى ألقاها نيابة عنه الدكتور جواد العنانى، على ضرورة إعادة بناء البيت العربى سواء استمرت عملية السلام أم لا. وأشار فى هذا الإطار الى ضرورة تشجيع التعاون البينى العربى، وتنمية القطاع الخاص وإعادة توزيع القوة السياسية داخل المجتمعات العربية.

قدمت الى المؤتمر ست عشرة ورقة توزعت على ثمانية محاور تناولت مختلف الموضوعات والجوانب المتعلقة بعملية التسوية. عالجت المحاور الأربعة الأولى التجربتين المصرية والأردنية، التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، المسارين السورى واللبنانى، المفاوضات متعددة الأطراف، بينما ركزت المحاور الأربعة الأخرى على آثار ما بعد السلام على العالم العربى والعلاقات العربية - العربية، فتناولت العلاقات السياسية العربية فى ظل السلام، العلاقات الاقتصادية والثقافية العربية فى ظل السلام، السلام والديمقراطية والتنمية، الخيارات الإقليمية العربية فى ظل السلام، على التوالى. فتناولت المحاور الأربعة الأولى تحليل وتطورات مسارات التسوية المختلفة: الأردنى والفلسطينى، السورى واللبنانى من حيث الصعوبات التى تواجه كلا منها، والاستراتيجية التفاوضية لكل مسار، بالإضافة الى عمليات التشابك والتقاطع القائمة بين كل مسار وآخر. وعلى الرغم من أن تجربة التسوية المصرية قد سبقت المسارات الأخرى زمنيا، إلا أن المؤتمر قد أفرد ورقة خاصة بتحليل التجربة المصرية قدمها الدكتور مصطفى علوى الذى أكد على أن التجربة المصرية لعبت دورا مؤثرا إيجابيا على عملية التسوية فى مجملها، فسبق التجربة المصرية واستقرارها قد أدى الى سيطرة منهج التسوية السلمية على

إدارة الصراع ، كذلك قدمت التجربة المصرية سوابق يمكن الاستفادة منها في مجال تكريس مبدأ الإنسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية الى حدود ما قبل ١٩٦٧ ، ومجال تفكيك المستوطنات الإسرائيلية التي كانت قائمة على أرض سيناء ، ومجال الترتيبات الأمنية .

وقد أثارت جلسات المحاور الاربعة الأخرى كثيرا من النقاش والجدل نظرا لتعلقها بالمستقبل العربي والعلاقات العربية – العربية بعد السلام .

**١- العلاقات السياسية العربية في ظل السلام:**

وقد نوقشت في هذا المحور ورقتان ، تناولت الأولى تأثير السلام على العلاقات السياسية العربية ، تقدم بها د. مصطفى بريزات الذي أشار الى أنه على الرغم من أن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي قد لعب دورا هاما في تفرقة الدول العربية وتوسيع هوة الخلاف العربي ، فإن عملية التسوية السلمية لم تؤد الى وضع حد لهذا الخلاف ، بل على العكس فقد زاد عمق الخلافات العربية والشك وعدم الثقة المتبادلة ، بسبب ما نتج عن عملية التسوية من صراع عربي وإقليمي على الأدوار الإقليمية الجديدة واقتسام غنائم السلام.

إلا أن النقطة الهامة التي أثارها د. بريزات تعلقت بدور اسرائيل المحتمل تجاه الصراعات العربية بعد السلام ، وقد طرحت في هذا الإطار خمسة سناريوهات محتملة لهذا الدور هي : دور الحكم العادل ، الوسيط النزيه ، المستفيد الحذر ، المحرك النشط للنزاع من وراء ستار ، وأخيرا دور المحايد . ولكنه لم يحدد دورا معينا ستقوم به إسرائيل ، وقدم عددا من العوامل التي قد تحدد أيا من الأدوار ستلعبه إسرائيل أهمها طبيعة القيادة الإسرائيلية ، القوى السياسية المؤثرة في إسرائيل ، نظرة العالم العربي الرسمي والشعبي لإسرائيل في ظل السلام . بينما ناقشت الورقة الثانية والتي تقدم بها د. أحمد الرشيدي مستقبل جامعة الدول العربية في ظل السلام ، والتي استعرض فيها السيناريوهات والتوقعات المختلفة بشأن مستقبل الجامعة . إلا أنه أكد على ضرورة بقاء الجامعة باعتبارها المؤسسة الأساسية في النظام العربي ، والتعبير المؤسسي عن الهوية العربية . وفي مقابل دعاوى الإنخراط في النظام الإقليمي الشرق أوسطي أو غيره دعا د. الرشيدي الى العمل على الإصلاح الفوري للجامعة ، واقترح في هذا الشأن عددا من المداخل أهمها : تطويع مبدأ السيادة الوطنية بحيث لا يصبح عائقا لفاعلية دور الجامعة ، بناء علاقات قانونية صحيحة وواضحة بين الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة التي تعمل في إطارها ، وتجنيد عناصر بشرية ذات كفاءة عالية وحياد موضوعي.

**٢- العلاقات الاقتصادية والثقافية العربية في ظل السلام:**

ذهب أ. عبد الفتاح الجبالي في ورقته التي ناقشت الآثار الاقتصادية لعملية السلام ، الى أن عملية التسوية لم تنجح حتى الآن في انتاج آثار اقتصادية إيجابية على المنطقة العربية . فمن ناحية لم تؤد عملية التسوية الى خفض الإنفاق العسكري لدول المنطقة على الرغم من وجود اتجاه عالمي لخفض هذه النفقات ، وأرجع ذلك الى طبيعة الإقتصاد الإسرائيلي واستمرار الممارسات الإسرائيلية التي تتعارض مع عملية التسوية بما يقوي من عدم الثقة في نتائج عملية التسوية واستقرارها ، بالإضافة الى طبيعة السوق العالمية لتصدير السلاح . ومن ناحية أخرى لم تنجح عملية التسوية في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والتدفقات المالية الى الدول العربية ، فمازال نصيب الدول العربية من هذه الاستثمارات أو التدفقات المالية محدودا . وقد أرجع ذلك الى وجود عدد من الأسباب التي لا صلة لها بعملية التسوية تتعلق معظمها بطبيعة سوق الاستثمارات الدولية .

أما فيما يتعلق بالآثار الثقافية لعملية التسوية ، فقد رأى د. ابراهيم بدران أن الآثار الثقافية لعلمية التسوية تعتمد على النتائج النهائية لها . فاخفاق عملية التسوية في إدخال تغيير حقيقي وملموس على أوضاع المجتمعات العربية خاصة فلسطين في المقام الأول ومصر والأردن في المقام الثاني قد يؤدي الى مزيد من العداء المتبادل بين الشعوب أو حدوث نوع من الإنقسام الثقافي في العالم العربي في اتجاه تدعيم ثقافة "اللاحداثة" والثقافة الأصولية والسلفية في مقابل تراجع ثقافة الحداثة والعلم والديمقراطية ، أو بمعنى آخر حدوث نوع من الاستقطاب الثقافي في العالم العربي .

**٣- السلام والديمقراطية والتنمية :**

أيضا يبدو أن التطورات الديمقراطية الأخيرة في الوطن العربي لم تكن هي المتغير التابع لعملية التسوية . فعلى الرغم من أن الصراع العربي – الإسرائيلي قد ساهم في تعطيل التطور الديمقراطي من خلال عسكرة المجتمعات العربية ، وتركيز السلطة ، وتعطيل الحريات إلا أن التطورات الديمقراطية الأخيرة لم تكن راجعة بالدرجة الأولى الى عملية التسوية . ويستشهد د. هاني الحوراني في استنتاج هذه العلاقة بالتجربة الأردنية ، فبينما بدأت عملية التسوية في ١٩٩٢ ، فإن عملية التحول الديمقراطي في الأردن سبقتها زمنيا حيث بدأت في ١٩٨٩ . إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين ، ولكن هناك مجموعة أخرى من المتغيرات الوسيطة تتعلق بالبيئة الإقليمية والعالمية . كذلك فيما يتعلق بعلاقة السلام بالتنمية ، فقد حذر د. طه عبد العليم من التعويل على عملية التسوية في تحقيق التنمية ، وفي المقابل أكد على أن استراتيجيات التنمية لابد أن تكون نابعة من الدول العربية ذاتها ، فلابد أن تكون هناك استراتيجيات تنموية عربية مستقلة ، سواء استمرت عملية التسوية أم لا ، وبهدف تحقيق تطور حقيقي على الصعيد العلمي والتكنولوجي ، وأن فائدة السلام قد تقتصر فقط على تجنيب المنطقة تكلفة حروب جديدة .

**٤- الخيارات الإقليمية العربية في ظل السلام :**

وانطلاقا من أن عملية التسوية السلمية قد لا تأتي بالنتائج المتوقعة منها ، أو على الأقل ، فإنها جاءت في وقت يتسم بسيطرة ميزان قوى وبيئة دولية وإقليمية ليست في صالح العرب ، مما سيكون لها آثارها السلبية بشكل أو بآخر على النتائج النهائية لعملية التسوية قد تجعل من الصعب قبولها على المدى البعيد فقد طرح د. محمد السيد سعيد عددا من الاستراتيجيات أو الخيارات العربية حددها في : فك الاشتباك الاستراتيجي – اللحاق الاقتصادي بمعنى السير في العملية التفاوضية حتى لو كانت مكلفة في هذه الفترة استراتيجيا ومعنويا ، مع العمل على اللحاق بالقوى الاقتصادية التكنولوجية من أجل تغيير الوضع العربي في المستقبل البعيد ، فك الاشتباك التكتيكي – استئناف الهجوم الاستراتيجي ، بمعنى السير في المفاوضات بهدف الوصول الى حل سلمي حتى ولو تكتيكيا ، مع ضرورة استئناف هجوم استراتيجي مسلح في المستقبل ، استراتيجية المقاومة المتواصلة – حرب تحرير طويلة المدى بهدف إلحاق خسائر فادحة على المدى البعيد بالعسكرية الإسرائيلية وخلق مناخ سياسي وعسكري قد يؤدي الى دفع دولة عربية أو أكثر للمشاركة في عمل عسكري ضد اسرائيل ، وأخيرا استراتيجية فك الإشتباك طويل المدى – اللحاق التكنولوجي / العسكري / الاقتصادي . إلا أنه يظل لكل بديل من هذه البدائل تكلفة وأبعاد متعددة ويعتمد اختيار أي منها على عدد من العوامل الخاصة بالإستعدادات العربية والفئات الاجتماعية المساندة لأي منها ، بالإضافة الى الظروف الإقليمية والدولية

# " ندوة " إستراتيجيات إدماج الحركات الإسلامية فى التيار الديمقراطى العربى

**القاهرة : ( ٢٠ يناير ١٩٩٦ )**

## صلاح سالم

تكاد تجمع تيارات الفكر السياسى العربى على الديمقراطية كمدخل أساسى للنهضة العربية على المدى الطويل، بل ولضبط معادلات التوازن الإقليمى على المدى الوسيط، وتجمع هذه التيارات فعلاً وفى الوقت ذاته على غياب الديمقراطية كروح وممارسة عن حياتنا السياسية العربية، وإن تواجدت أحياناً كدعاية فى خطاب سياسى لأى من البلدان العربية.

وبغض النظر عن هوى الحكام، أو حتى المثقفين تبدو التربة السياسية العربية غير مخصبة سياسياً: بما يمكن تسميته شروط تحول ديمقراطى مستديم غير قابل للإنتكاس، والتى يقف حائلاً ضد ترسيخها بعض المخاوف والهواجس، ومنها مثلاً الخوف من توظيف أدوات الديمقراطية نفسها لصالح قوى غير ديمقراطية قد تصل إلى السلطة، مع المخاوف المتصلة ببعث العصبيات غير الديمقراطية وإثارة الإنتماءات الطائفية، والجهوية، والعشائرية، وتوظيف الإصلاحات الديمقراطية ضد الديمقراطية نفسها.

وفى قلب هذه المخاوف تقبع الحركات الإسلامية فى العالم العربى إذ تبدو مواقفها وخطاباتها السياسية أهم الإشكاليات التى يجب التفاعل معها وتجاوزها فى الطريق إلى الديمقراطية العربية، وفى هذا السياق كان إنعقاد صالون إبن رشد بالمركز المصرى لدراسات حقوق الإنسان مساء الأربعاء ٢٢ مايو ١٩٩٦، فالمركز بطبيعة أهدافه، ولنمط قيادته الفكرية، يضع الديمقراطية على قمة أولوياته، ويجعل الحوار همه الشاغل، ولذا كانت ندوته التى حملت عنوان "إستراتيجيات إدماج الحركات الإسلامية فى التيار الديمقراطى العربى".

ولقد كان د. محمد السيد سعيد نائب مدير المركز، والمفكر السياسى المعروف أول المتحدثين حيث تناول فى مقدمته السريعة ثلاثة دوافع أساسية للحوار مع الحركات الإسلامية العربية وهى:

١- أن الحركة الإسلامية شئنا أم أبينا هى جزء محورى فى مشروع النهضة العربى - الإسلامى فى الماضى، وفى المستقبل أيضاً، ولذا فلا يمكن تجاهلها تماماً.

٢- دور الإسلاميين المشهود والأساسى فى مواجهة العنف الإسرائيلى، وبالتالى أهميته فى تحقيق نوع من التوازن الإستراتيجى مع إسرائيل. فهى الجزء المقاتل فعلياً وحتى الآن فى المجتمعات العربية.

٣- إذكاء قيمة الحوار فى حياتنا العربية، مع ترسيخ ضوابط لضمان حق العمل لكافة التيارات السياسية وهى مهمة عاجله ومحورية، إذ لايمكن الوصول إلى ديمقراطية حقيقية دون حل التناقض مع الحركة الإسلامية العربية.

واختتم د. محمد السيد سعيد تقدمته بقوله: إننا فى حاجة ملحة للوصول إلى عقد سياسى له أصول ثقافية تستلزم الإتفاق على حد أدنى مشترك يضمن حق الجميع فى الحوار والعمل ضمن مشروع النهضة العربى.

وأعقب د. محمد السيد سعيد فى الحديث أربعة متحاورين أساسيين، كان لكل منهم وجهته الفكرية، وطرحه المتباين نوعاً، وإن إتفقوا جميعاً حول أهمية الديمقراطية كمنقذ من الأزمة وأهمية الحوار كآلية للديمقراطية، وأهمية الحركة الإسلامية كفاعل سياسى أساسى فى الحياة العربية. وفى هذا السياق طرح المتحدث الأول د. فؤاد زكريا أستاذ الفلسفة، والمثقف المصرى الشهير رؤيته فى فكرتين هامتين.

الأولى هى ضرورة ضبط المعانى والمصطلحات وضمنها مصطلح الحوار، ومعناه، حيث اعتبر الحوار قيمة ديمقراطية أساسية تقوم على شروط ثقافية منها التسامح مع الآخر والحرية فى إبداء الرأى، ولذلك فقد نفى مسمى الحوار عن التجربة التى قام بها وزير الداخلية المصرى السابق عبدالحليم موسى مع المعتقلين من ممثلى الحركة الإسلامية فى مصر، وأيضاً عن الحوار الذى دار فى الجزائر، واعتبر التجربتين تفتقدان لشروط الحوار الثقافى الأصيل لقيامهما على المساومة والمصالح.

والثانية هى إشكاليات الحوار بين السلطة والحركة الإسلامية، وذكر منها:

- الإعتقاد السائد لدى الحركة الإسلامية بامتلاك الحقيقة المطلقة مما يبدو حتى فى مسمياتهم.
- لجوء الجانب الإسلامى دائماً إلى النص، والاحتماء بسلطته، فى مواجهة الآخر مما يفقد الحوار أهم شروطه وهو العقلانية.
- العنف المعنوى والمادى الذى تمارسه الحركة الإسلامية ضد النخبة المثقفه التى تعنى أساساً بالحوار معها، وبالتالى فعليها أن تنتزع من نفسها هذه الرغبة الجامحة للعنف. وانتقد إغتيال الإسلاميين للدكتور. فرج فوده بسبب حواره معهم، وأعلن أن ذلك كان سبباً مباشراً لرفضه الحوار معهم فيما بعد.

واختتم د. فؤاد زكريا كلمته بقوله. يجب على الجماعات الإسلامية أن تقوم بالمبادرة بالتبرؤ من العديد من مقولاتها وسلوكياتها وإعلان استنكارها العام للعنف بالقدر الذى يثبت جديتها ورغبتها الحقيقية فى الحوار.

وكان د. رفيق حبيب هو ثانى المتحدثين، حيث ركز على الحالة المصرية فى السياق العربى، وقدم فى خمس نقاط متكاملة توصيفاً لهذه الحاله يفسر فشل الحوار الوطنى الذى دار على أرضيتها فى الفترة الماضيه على النحو التالى:

١- إن كافة التيارات السياسية فى مصر تعيش عنفاً واسعاً يحرمها من صياغة موضوعية لأسس التعامل فيما بينها، ويحرمها من الاتفاق حول عقد سياسى - ثقافى حقيقى ويفرض علينا أن نعيش فى حالة طرح مستمرة.

٢- إن تجربة الحوار الوطني في مصر كانت منقوصة لأن شروطها قد أمليت من طرف على آخر، وهذا يتعارض مع شروط الحوار الصحيح، وهي عدم التحيز والتوافق حول أهداف الحوار.

٣- إن المشكلة الحقيقية تكمن في إختلاف المرجعية وهو ما يضيق من مساحة الأرضية المشتركة بين الجميع، ولن يكون هناك حوار ناجح قبل الاتفاق حول مرجعية واحدة للأمة.

٤- إذا تعذر موضوعياً الاتفاق حول مرجعية واحدة للأمة، يبقى البديل هو الاتفاق حول مجموعة شروط تمثل الحد الأدنى كمرحلة أولى على طريق المرجعية المشتركة التي يجب بقاؤها على أرضية الثقافة العربية- الإسلامية ٥- إن تجربة حزب الوسط كانت تجربة لمجموعة من كوادر الإخوان المسلمين للإندماج في الحياة السياسية المصرية، وتجاوز أزمة المرجعية، ولكنها وجهت بمشكلات عديدة منها التشكك في أهدافه وشرعيتة من قبل الجميع، سواء بين الإسلاميين أنفسهم أو من السلطة الأمر الذى يؤكد غياب الأتفاق حول الأرضية المشتركة للحوار.

وكان المتحدث الثالث هو الأستاذ ضياء رشوان الخبير بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، والذى ألقى الضوء على نقطتين هامتين ربما كانتا غير واضحتين وخاصة الأولى منهما وهما:

١- إن الحركة الإسلامية المصرية بالذات تنقسم إلى قسمين أساسيين:

أ- الحركات الدينية مثل الجهاد، والجماعة الإسلامية، وجماعة التوقف والتبين على عمومها وهي جماعات نصية جامده تتوقف عند لحظات تاريخية بعينها، تتوقف عند العقيدى وتهمل التشريعي. ووثائق هذا القسم تحتوى على مصطلحات مثل الحاكمية، الجاهلية، الكفر وهي مصطلحات تؤذى السمع وتقلق العقل، ولذا فرغم وجود هذه الجماعات التاريخي، إلا أنها فعلياً كانت دائماً خارج التاريخ.

ب- حركات إجتماعية - سياسية ذات أيديولوجيا دينية، وتتمثل في الاخوان المسلمين بالذات. وهي حركات إجتماعية لها أهداف سياسية تستند إلى المرجعية الإسلامية ولكنها لاتدعى إمتلاك الحقيقة المطلقة، ولذا فهي أقل نصية وأقل جموداً وتختفي لديها هذه المصطلحات المقلقة.

ويضيف الأستاذ ضياء رشوان في نقطته الثانية:

٢- إن الحديث عن الحوار مع الحركة الإسلامية يستدعى تلقائياً تلك الحركات التي تعمل داخل التاريخ - الإخوان المسلمين - لاخارجه. وفي ضوء هذا التحديد يجب على الجميع تجاوز مجرد الدعوة إلى الحوار، إلى تحديد أطراف الحوار وشروطه وأهدافه دون الخوف من سطو الإخوان في مصر، أو الإنقاذيين في الجزائر على السلطة ثم الإنقلاب على الديمقراطية، وخاصة إن خبرة الإنقلاب على السلطة ليست موجودة في تجارب الدول الإسلامية بقدر ماهي موجودة في تجارب الدول العلمانية، ومنها الجزائر نفسها في الستينات، ولذا فعلى الجميع ضرورة مراجعة الإعتقاد بأن الإسلاميين وحدهم إنقلابيون أو غير ديمقراطيين.

وأما المتحدث الرابع والأخير، فكان د. محمد رضا محرم الأستاذ بجامعة الأزهر، والذى أكد على ضرورة إجراء عملية مساومة سياسية حقيقية بين القوى الراهنه بعيداً عن المرجعيةالمشتركة لأنها فكرة مثالية، وحتى غير مطلوبة، فالمطلوب فقط هو توافق حول شروط الإدارة العلمية السياسية، وتحدث عن هذه الشروط التي اعتبرها شقين: الأول هو شق الهدم، والثاني هو شق البناء.

وعلى صعيد الهدم طالب د. محرم بهدم:

- ثنائية الإيمان والكفر، أو حزب الله وحزب الشيطان.

- فكرة الدين الغالب - الإسلام - لأنها تستدعي الدين المقهور - المسيحية - لأنها لم تعد واردة.

- فكرة المرجعية الواحده لأنها فكرة شمولية تصادر على الحرية والديمقراطية لأنها فكرة شمولية وعلى صعيد البناء طالب د. محرم بارضية سياسية تأسس على:

- القبول بالآخر، والتسليم بالتعددية السياسية، وأيضاً تعدد المرجعيات.

- الإتفاق فقط على شروط الحد الأدنى لإدارة العملية السياسية.

- التسليم بأن تداول السلطة أقدس من الوصول إليها.

- الإحتكام إلى الدستور لا الكتاب المقدس، وبالتالي إلى السياسى العلمي، لا الذى يمنحنى الفضيلة.

- أسبقية البرنامج السياسي، على الحقيقة الدينية لتكريس سيادة القانون، وأولويته على الفقه وبحسب تنوع المتحدثين الأربعة في الندوة. تنوعت تعليقات الحضور، فأيد بعضها ماطرحه الأستاذ ضياء رشوان عن إعتدال الإخوان المسلمين ومنهم سيف الإسلام حسن البنا. وأيد البعض ماطرحه د. فؤاد زكريا عن العنف الإسلامي وضرورة التخلى عن الخوض في تجربة ناجحة للحوار الديمقراطي، وكان البعض أكثر إهتماماً بالبحث في شروط موضوعية للحوار كما نادى د. رفيق حبيب، د. رضا محرم، ورغم التباين في الرؤى بين المتحدثين في الندوة وجمهورها، كان الاتفاق واضحاً حول أهمية الديمقراطية كغاية، والحوار كوسيلة بين الجميع.

# المؤتمر الرابع للباحثين الشباب
# "المؤسسة التشريعية فى العالم العربى"

القاهرة : (٢١ - ٢٣ مايو ١٩٩٦)

احمد منسى

عقد مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، المؤتمر الرابع للباحثين الشباب تحت عنوان : "المؤسسة التشريعية فى الوطن العربى" ، وذلك فى الفترة من ٢١ الى ٢٣ مايو ١٩٩٦ . وقد استمد المؤتمر أهميته من اعتبارات عدة ، منها : الموضوع الذى ناقشه ، حيث تحظى المؤسسة التشريعية باهتمام خاص فى النظام السياسى على اعتبار أنها ترمومتر بين مدى دمقرطة هذا النظام ، بالاضافة الى أن المؤتمر كان فرصة لمشاركة عدد من الباحثين من بعض الأقطار العربية ، وهو ما يعنى أن المؤتمر كان فرصة مناسبة لحدوث تواصل ثقافى عربى ، وهذا شىء تحمد عليه كلية الاقتصاد.

امتدت أعمال المؤتمر الذى استغرق ثلاثة أيام على مدار ثمانى جلسات ناقشت المؤسسات التشريعية فى (١٦) دولة عربية

وقد شارك فى المؤتمر عدة جهات بحثية إعلامية من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية شارك كل من الدكتور حسن أبو طالب رئيس وحدة العلاقات الدولية بالمركز ، معقبا على البحثين اللذين ألقيا فى الجلسة السادسة واللذين تناولا المؤسسة التشريعية فى كل من السعودية واليمن، و أ. عمرو هاشم الخبير بوحدة النظم السياسية ، والذى قدم بحثا تحت عنوان "المؤسسة التشريعية فى مصر : دراسة فى طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية" و أ . عماد جاد الخبير بوحدة العلاقات الدولية ، والذى عرض بحثا تناول فيه المؤسسة التشريعية فى جمهورية العراق .

وفيما يلى نعرض لوقائع المؤتمر فى نقطتين : الأولى ، تتناول مناقشات الجلسات الثمانى ، والثانية : تعرض للنتائج أو التوصيات ، أو الاتجاهات العامة التى أمكن استخلاصها من أعمال المؤتمر :

**أولا : جلسات المؤتمر :**

الجلسة الأولى : تعرضت الجلسة الأولى لمناقشة المؤسسة التشريعية فى كل من ليبيا والجزائر والمغرب .

وفى هذا الاطار قدمت أ. نجلاء نجيب -تمهيدى ماجستير العلوم السياسية - بحثا تناول المؤسسة التشريعية فى الجماهيرية الليبية ، تعرضت فيه لنشأة هذه المؤسسة ودورها عبر مرحلتين : مرحلة العهد الملكى ، ومرحلة ما بعد ثورة الفاتح عام ١٩٦٩ . وناقشت محددات دور المؤسسة فى كلا العهدين ، وخلصت الى أن ثمة عوامل بنيوية فى هيكل النظام السياسى الليبى تحول دون تفعيل هذا الدور وعلى رأسها مركزية دور القيادة السياسية وغياب التنظيمات السياسية المستقلة .

وعرض أ. محمد سالمان - المعيد بكلية الاقتصاد - بحثا تناول فيه المؤسسة التشريعية فى الجزائر دار حول نقطتين أساسيتين : التطور التاريخى للمؤسسة فى عهد الاحتلال الفرنسى ، ومرحلة ثورة التحرير (١٩٥٤-١٩٦٢) ، ومرحلة ما بعد الاستقلال ، والواقع الاجتماعى وقضاياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، على اعتبار أنه يشكل بيئة النظام السياسى وسلطاته الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية . وعرض الباحث لتحليل هيكل عضوية المؤسسة واختصاصاتها ودورها ، وانتهى الى القول بأن التراث التعبوى للنظام السياسى الجزائرى قد جعل المؤسسة التشريعية لوقت طويل أسيرة دور غير فعال هدفه إضفاء الصبغة الديمقراطية على النظام الحاكم وتحريك الجماهير للالتفاف حول رأس السلطة فى البلاد .

ثم عرض أ. خالد السرجانى - الصحفى بجريدة الأهرام - بحثا تحت عنوان : "المؤسسة التشريعية فى المغرب" خلص من خلاله الى ثلاث نتائج:

- أن النظام السياسى المغربى يتعايش فيه مجالان سياسيان أحدهما تقليدى مسيطر ، والآخر حديث هامشى ، وينوب المجال الأول عن الثانى ، وبالتالى فالقرارات السياسية المصيرية تصنع وتقر خارج المؤسسات السياسية الحديثة ومنها المؤسسة التشريعية .
- هيمنة الملك ، نظرا لعوامل تاريخية على مجمل تركات النظام السياسى ، وذلك لعوامل تاريخية ضاربة بجذورها فى التاريخ المغربى .
- أن المجالس التشريعية المتعاقبة منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ لم تعكس توازنات القوى السياسية فى البلاد بسبب مقاطعة الأحزاب المعارضة كثيرا لانتخابات هذه المجالس .

الجلسة الثانية : عرضت هذه الجلسة لمناقشة المؤسسة التشريعية فى تونس وموريتانيا .

وفى هذا الصدد تناولت أ. أمانى مسعود - المدرس المساعد بكلية الاقتصاد - المؤسسة التشريعية فى تونس ، وذلك فى ثلاث نقاط : نشأة وتطور المؤسسة ، وتحليل هيكل العضوية بها ، ودورها فى النظام السياسى . وأكدت خلاصة البحث أن هشاشة دور البرلمان التونسى تفسر بعوامل ثلاثة تتمثل فى شخصنة السلطة وتهميش دور المعارضة، إضافة الى تداعيات الميراث الاستعمارى .

وقدم أ. الفاغ بن محمد ولد الشيبانى - باحث موريتانى - بحثا عرض فيه للمؤسسة التشريعية فى بلاده ، وتناول أربع نقاط:

- تنظيم المؤسسة التشريعية فى موريتانيا وطرائق تشكيلها .
- أجهزة المؤسسة التشريعية .
- اختصاصات هذه المؤسسة .
- مدى الاستقلالية التى تحظى بها فى مواجهة السلطة التنفيذية .

الجلسة الثالثة : تناولت المؤسسة التشريعية فى كل من سوريا

ولبنان .

وقد تصدى البحث الذى قدمه أ. خالد فياض – باحث بمكتب وزير الاعلام المصرى – لمعالجة وضع المؤسسة التشريعية فى سوريا . فعرض لمحددات أربعة تميز النظام السياسى السورى ، وتجعل دور مؤسسته التشريعية هشا ، تتمثل هذه المحددات فى : محورية دور رئيس الدولة ، وعسكرة النخبة الحاكمة ، وسيطرة المنطق الطائفى على عملية التجنيد للمناصب القيادية ، وتباطؤ عملية الحراك النخبوى .

ثم عرض أ. عمار على حسن – الصحفى بوكالة أنباء الشرق الأوسط – بحثا تحت عنوان "دور المؤسسة التشريعية فى لبنان" تناول النقاط التالية :

– مسيرة البرلمان اللبنانى منذ عام ١٩٢٠ .

– الهيكل التنظيمى .

– تحليل النخبة البرلمانية من حيث انتماءاتها الطائفية والمهنية.

– اختصاصات البرلمان .

– العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية .

الجلسة الرابعة : تناولت هذه الجلسة المؤسسة التشريعية فى فلسطين والأردن .

عرض أ. محمد خالد الأزعر – باحث فلسطينى – للمؤسسة التشريعية الفلسطينية تناول فيه التطور التاريخى لهذه المؤسسة منذ عهد الانتداب البريطانى وزمان خضوع فلسطين للحكم العثمانى ، وتجربة المجلس الوطنى الفلسطينى وعلاقته بمنظمة التحرير ، والشكل الحديث للبرلمان الفلسطينى عقب اتفاق أوسلو .

وعرض أ. هانى محمد على اللوبانى –باحث أردنى – بحثا تناول فيه المؤسسة التشريعية فى المملكة الأردنية . وتعرض فيه لهيكل هذه المؤسسة المتمثل فى مجلسى النواب والأعيان واختصاصاتهما التشريعية ودورهما فى مراقبة السلطة التنفيذية .

الجلسة الخامسة : تناولت المؤسسة التشريعية فى العراق والكويت .

وفى هذا الصدد قدم أ. عماد جاد – الخبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بحثا بعنوان "المؤسسة التشريعية فى العراق" عرض خلاله لتطور هذه المؤسسة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة فى أعقاب ثورة ١٩٢٠ ، والحياة البرلمانية إبان العهد الملكى ثم تجربة المجلس الوطنى العراقى منذ عام ١٩٨٠ ، وصلاحيات البرلمان فى كلا العهدين .

ثم عرض أ. محمد بشير صفا – المعيد بكلية الاقتصاد – للمؤسسة التشريعية فى الكويت ، دار حول نقطتين أساسيتين : التطور التاريخى لهذه المؤسسة ودورها فى النظام السياسى ، وأهم محددات هذا الدور .

الجلسة السادسة : تناولت مناقشة المؤسسة التشريعية فى السعودية من خلال البحث الذى قدمه أ. أيمن ابراهيم الدسوقى – المعيد بكلية الاقتصاد – والذى دار حول تطور هذه المؤسسة ، وتجربة مجلس الشورى الذى تم تأسيسه عام ١٩٩٣ .

الجلسة السابعة : تعرضت هذه الجلسة لدراسة المؤسسة التشريعية فى كل من الإمارات وقطر والبحرين . من حيث تطورها التاريخى وهيكل العضوية فيها وعلاقتها بالسلطة التنفيذية .

الجلسة الثامنة : تناولت هذه الجلسة البحث الذى قدمه أ. عمرو هاشم ربيع – الخبير بوحدة النظم السياسية فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – تحت عنوان "مصر : دراسة فى طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية" . وقد تعرض البحث لدراسة تطور الحياة البرلمانية فى مصر منذ تأسيس مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ م وتحليل هيكل العضوية داخل مجلس الشعب ومحددات دوره فى النظام السياسى ومناطق الخلل فى التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لصالح السلطة الأولى .

**ثانيا : التوجهات العامة للمؤتمر :**

خلص الباحثون والمعقبون الى عدة نتائج هامة منها :

– عدم تمتع المؤسسة التشريعية بدور فاعل فى النظم السياسية العربية فى ظل هيمنة السلطة التنفيذية ، وخاصة رأس هذه المؤسسة : رئيسا أو أميرا أو ملكا أو شيخا .

– أهمية الولاءات القبلية والطبقية فى تشكيل البرلمانات العربية نظرا لتقليدية الثقافة السياسية العربية .

– خصوصية التجربة اللبنانية فى ضوء طبيعة النظام السياسى اللبنانى القائم على مبادىء التعددية غير المقيدة.

– ثار الجدل حول امكانية استيراد المؤسسات التشريعية بنمطها الغربى لدول العالم العربى ، وهنا اتفقت الآراء على أن مبدأ الاستيراد ليس مرفوضا ، لكن لابد من الأخذ فى الاعتبار خصوصية الواقع العربى.

– ضرورة إعادة النظر فى الإطار الدستورى الناظم لأداء البرلمانات العربية ، كإحدى وسائل تفعيل دورها .

– أهمية تدعيم عملية المشاركة السياسية فى انتخابات البرلمانات العربية ، حتى يأتى تشكيلها معبرا عن الاحتياجات الشعبية .

– تطوير أداء البرلمانات العربية مرتبط أساسا بدمقرطة النظم السياسية فى الدول العربية .

# " ندوة " السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الإقليمية

## القاهرة : ( ٧ - ٨ ابريل ١٩٩٦ )


حنان البيلى


نظم كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية واتحاد المستثمرين العرب والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ندوة بعنوان " السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الاقليمية والدولية " والتى تضمنت ورقة العمل الرئيسية التى أعدها الأستاذ الدكتور محمد محمود الأمام وثمانى أوراق بحثية تعقيبية على ثمانية محاور والتى تناولت بالبحث والتحليل المراحل المختلفة لدفع العمل التكاملى الاقتصادى العربى والعقبات التى حالت دون اتمامها .

فورقة العمل الرئيسية تحمل نفس عنوان الندوة والتى أعدها الدكتور الأمام ، قد قسمت إلى ثلاثة أجزاء رئيسية ، يتناول الجزء الأول ملخصا للتجارب العربية السابقة بدءا من اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية ، والتى نصت على اعفاء عدد من السلع الزراعية والحيوانية من الرسوم الجمركية ، وتخفيض تلك الرسوم على بعض السلع الصناعية بنسبة ٢٥٪ بشرط أن يكون منشؤها أحدى الدول الأعضاء فى الاتفاقية ، وإن لم تكن قد وضحت قاعدة خاصة بالمنشأ . وقد فتحت الاتفاقية باب التعديل السنوى ، بشرط مضى شهر على تصديق ثلاث دول على الاتفاقية أو تعديلاتها ، مما أدى إلى أمرين : الأول هو طول الفترة اللازمة للنفاذ ، والثانى هو اختلاف نطاق العضوية . ثم أنشئ مجلس الوحدة الاقتصادية المؤقت لكسر الجمود الذى أصاب تنفيذ اتفاقية الوحدة ، وقد عمل المجلس على رفع توصيات أهمها الاهتمام بقيام السوق العربية المشتركة فى مدة أقصاها عشر سنوات ، والتى نص قرارها على :- (١) تثبيت القيود والرسوم والضرائب المفروضة على تبادل المنتجات الوطنية فيما بين الدول الأعضاء . (٢) عدم فرض رسوم أو ضرائب على المنتجات المتبادلة تفوق تلك المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة . (٣) عدم منح الدولة أى دعم لصادراتها من المنتجات إلى باقى الدول التى لديها انتاج مماثل . (٤) عدم اعادة تصدير المنتجات المتبادلة إلا بعد موافقة دولة المنشأ أو بعد اجراء عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية . بالاضافة إلى وضع جدول يوضح نسب الاعفاءات على كل أنواع المنتجات الصناعية . أما المنتجات الزراعية والحيوانية فتعفى .

ولكن تعثر قرار السوق المشتركة لعدد من الأسباب ، وهى عدم قدرة الدول على ايجاد تنسيق حقيقى بين خططها الاقتصادية ، واختصار مراحل السوق ، ومحدودية القدرة التصديرية والتشابه السلعى فى مكونات التجارة ، واستمرار اجراءات الحماية بما يتعارض مع قرار السوق ، وأخيرا حظر بعض الدول إستيراد بعض السلع لتصنيفها على أنها سلع كمالية . ونتيجة لذلك اقترحت اللجنة التى تم تشكيلها لتقييم السوق المشتركة التمسك بقرارات التحرير الكامل للتبادل التجارى ، وفى حالة رفض المجلس للتحرير الكامل ، يكون البديل هو : (١) العودة للمنهج السلعى بدلا من الزمن (٢) إخراج اتحاد المدفوعات إلى حيز الوجود . (٣) إصدار القرارات الخاصة بتنفيذ التحرير الكامل للتبادل التجارى بما يشتمل ذلك على توحيد التعريفة الجمركية بأسلوب تدريجى (٤) لابد من التوفيق بين السيادة الوطنية وبين الزامية قرارات المجلس . وقد أوصى المجلس الاقتصادى الدول التى ترغب فى الحصول على تسهيلات تزيد عن التسهيلات التى تمنحها اتفاقية تسهيل التبادل التجارى بالانضمام إلى أتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق المشتركة على أساس ا لانضمام الكلى أو الانتساب الجزئى إلى المرحلة التى تناسبها من مراحل السوق ، بدلا من تعديل أتفاقية تسهيل التبادل التجارى ، ونتيجة لذلك اتجه كل من المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة إلى أقامة منطقة تجارة حرة عربية . وقد أعدت الأمانة العامة مشروع إطار عام لإقامة منطقة تجارة حرة عربية على اعتبار أن ذلك مطلب عربى ، وأن منطقة التجارة الحرة هى المرحلة الأولى لأى مشروع للتكامل الاقتصادى ، ويمكن تنفيذها بإصدار بروتوكول تنفيذى يراعى فيه التنسيق مع التكتلات الإقليمية القائمة.

أما فى مجال تحرير المدفوعات الجارية ، فقد أقر مجلس الجامعة اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤس الأموال بين دول الجامعة بحرية ، وقد صدقت عليها الدول وأصبحت نافذة فى ١٩٥٣/١٢/١٢ .

والجزء الثانى من الدراسة يتناول بالتفصيل المتغيرات الدولية والإقليمية، وانعكاساتها على العمل العربى المشترك ، وخاصة السوق العربية . فالمتغيرات الدولية تشتمل على (١) تصاعد عوامل التدويل ، والتى تعرف بالعولمة ، والتى ترتبط بأمرين: الأول تزايد حلقات الأنتاج بسبب تصنيع مواد تخليقية ، والثانى هو دخول المنتجات المراحل الوسيطة وهو ما أنشأ نوعا من التشابك وأيضا من النتائج المهمة للتشابك الاقتصادى الدولى تغير مفهوم السوق وحدوده ، وأيضا ظاهرة الأموال المغتربة (٢)اتفاقيات مراكش ، ويعنى بها الباحث توقيع أتفاقية الجات التى أصبحت سارية المفعول فى بداية ١٩٩٥ ، وآثار هذه الاتفاقية على الدول العربية تتمثل فى الالغاء التدريجى لاتفاقية الألياف المتعددة ، وأيضا دخول الزراعة فى الأتفاقية وارتفاع فاتورة واردات الغذاء العربية ، وأخيرا الاتفاقية المتعلقة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وهى اتفاقية TRIPS (٣)تنامى التكتلات الاقليمية ، والتى تتمثل فى تجربة الجماعة الأوروبية بمراحلها وصولا إلى أتفاقية ماستريخت ، وهناك أيضا التكتلات الإقليمية الأخرى والتى أهمها رابطة جنوب شرق آسيا " الآسيان " ، ومنطقة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية .

أما المتغيرات الإقليمية ، فتتمثل فى (١) تسوية المشكلة الاسرائيلية ، والتى تمثل أهم الأمور التى أثرت على مسار التكامل العربى ، والترتيبات التى تحدث فى المنطقة لإحداث تعاون شرق أوسطى بمؤسسات جديدة مختلفة عن المؤسسات العربية (٢) أزمات الخليج ، حيث تعتبر أزمات الخليج من أهم العوامل المؤثرة على الوطن العربى ، بداية بالثورة الأسلامية فى إيران ومرورا بالحرب العراقية الايرانية وانتهاء باحتلال العراق للكويت (٣) سياسات التثبيت والتكيف ، وفق القواعد التى يرسمها صندوق النقد والبنك الدوليان ، وأخيرا الشراكة

الأوربية المتوسطية .

أما الجزء الثالث والأخير من الدراسة، فقد تناول مقترحات بعض المفكرين العرب بشأن مسار العمل العربى المشترك ، فقد اقترح الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله ، الأهتمام بعدد من الأمور ، الأول منها هو ربط التكامل العربى بالتنمية العربية القائمة على الاعتماد الجماعى على الذات ، والثانى النهوض بقاعدة البيانات وأعمال الحصر والدراسة والتحليل والتنبؤ والتشاور ، والثالث رفع مستوى اتخاذ القرار . وقدم الأستاذ برهان الدجانى وأخرون بحثا ينطلق من رصد نمو مايسمى بالقطاع العربى المشترك ، وبيان أن مايعوق هذا العمل هو غياب صور تكاملى يرفع منافعه من المستوى القطرى إلى المستوى القومى . والاقتراح الثالث قدمه الدكتور لبيب شقير ، ويدعو الى تحرك سياسى من خلال ما أطلق عليه اسم الجبهة . والاقتراح الأخير قدمه الدكتور يوسف صايغ ، حيث يؤكد على العلاقة الوثيقة بين التنمية القطرية وبين الأعتماد الجماعى على النفس .

وقدم الدكتور راتب الشلاح ورقته التعقيبية على المحور الأول بعنوان " تحرير التبادل التجارى العربى " والتى يركز فيها على مجموعة من النقاط والأفكار الرئيسية التى تتمثل فى : أولا ، أن ورقة العمل الرئيسية أظهرت الحاجة إلى الربط الفعال بين مدخل التبادل التجارى والمدخل الانتاجى ، حيث أثبتت الوقائع أن التركيز على التجارة العربية البينية لتطوير الأقتصاديات العربية فى مراحلها الأولى لم تحقق النجاح المرجو منها نظرا لغياب الهياكل الانتاجية المتطورة، حيث ظلت نسب التجارة البينية تتراوح بين ٧ - ١٠٪ من مجمل التجارة العربية . ثانيا : يمكن تلخيص أسباب تعثر السوق العربية المشتركة فى الطموح الزائد لتحقيق الوحدة فى مدة ٥ سنوات متجاهلة الواقع الاقتصادى وخلو الاتفاقية من الأحكام الملزمة للدول ، وتقاعس الدول العربية عن تقديم البيانات والمعلومات عن حركة التجارة ، والتشابه السلعى فى مكونات التجارة مما خلق وضعا تنافسيا أكثر منه تكامليا ، وأخيرا عدم وجود سلطات فرق قومية لتنفيذ الاتفاقيات .

ثالثا : اتفاقية الجات وتأثيرها على الدول العربية ، وقد أثار الباحث المادة ٢٤ من الأتفاقية ، والتى تنص على أعتبار التبادل التجارى بين أطراف المجموعات الاقتصادية أمرا داخليا من ناحية المزايا التفضيلية الممنوحة لدولها دون أن يترتب على ذلك منح هذه الأمتيازات لبقية دول الجات . وأنه يمكن اعتبار فترة التأقلم التى منحتها الجات للدول النامية بمثابة مرحلة العبور للاقتصاديات العربية لتحقيق أكبر قدر من التكامل فيما بينها لتستطيع فيما بعد المنافسة على الصعيد الدولى .

والتعقيب على المحور الثانى ، قدم الأستاذ محمد نبيل إبراهيم ورقة بعنوان " برامج ومؤسسات تمويل التبادل التجارى العربى " ، حيث يرى أن تدنى حجم التجارة العربية البينية يرجع إلى تنافسية الهياكل الانتاجية للدول العربية ، بالاضافة إلى إلتزام القليل جدا من هذه المنتجات بمعايير الجودة العالمية وبالتالى فانه لابد أولا من رفع جودة المنتجات العربية وبأسعار مناسبة بحيث تستطيع منافسة مثيلاتها الأجنبية .

ثم يأتى بعد ذلك الحديث عن تمويل عربى مشترك للتجارة البينية - تنشيط ائتمان الصادرات - ويمكن تحقيق ذلك عن طريق عدد من الآليات وهى : أولا تحقيق تنسيق صناعى وإنتاجى بين الدول العربية لإيجاد صناعات متكاملة على أساس المزايا النسبية . ثانيا : التنسيق بين المؤسسات المالية . ثالثا : تعزيز المؤسسات المالية العربية حتى يتسنى لها الترويج للمشاريع التنموية من خلال توجيه المدخرات العربية ، أما بالاستثمار المباشر أو من خلال طرح السندات فى أسواق المال . رابعا: الاستفادة من التعاون الشرق أوسطى المرتقب سواء بشكل ثنائى أو متعدد الأطراف . خامسا : تطبيق آليات السوق التى بدأت تنفيذها كافة الدول العربية، لايعنى إلغاء مركزية اتخاذ القرار سواء فى الاستثمار او الانتاج ، حيث مازالت أغلب الدول الرأسمالية ملتزمة بمركزية اتخاذ القرارات التى تختص بتجارتها الدولية واستثماراتها المحلية والخارجية. سادسا : الاستفادة من تجارب الجماعة الأوروبية . سابعا : احتياج الوطن العربى إلى شبكة مصرفية بينية ، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق اتحاد المصارف العربية ، ولتحقيق ذلك لابد من توافر عدد من الدعائم أهمها : - (١) تعزيز الثقة المتبادلة بين المصارف العربية فى الافصاح عن مراكزها المالية . (٢) تأسيس هيئة عربية للتصنيف ، على غرار المؤسسات الأجنبية مثل Standand Poors .

وقدم الأستاذ محمد أبو العينين ورقته حول المحور الثالث بعنوان "الخدمات الفنية المساندة للتجارة العربية البينية " حيث يؤكد أهمية السوق العربية المشتركة فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الاقليمية الأخرى بعد بدء تنفيذ أتفاقية الجات ، ولذلك فإنه لابد من إحياء السوق العربية المشتركة ، وأن هناك مجموعة من الخدمات الفنية التى يجب تطويرها لمساندة التجارة العربية البينية وهى:- (١) التصنيف الجمركى وتوحيد التشريعات والاجراءات والرسوم ، حيث قامت الأمانة العامة باصدار القانون الجمركى الموحد الذى يهدف إلى خلق تماثل وتطابق بين انظم الجمركية المقررة فى الدول العربية ، بالاضافة إلى وضع التعريفة الخارجية الموحدة لحماية السوق العربية المشتركة من المنافسة الأجنبية ، بالأضافة إلى انشاء صندوق تعويض لتعويض الدول المتضررة من فقدان نسبة من عائداتها. (٢) النقل والشحن والترانزيت والتخزين ، حيث تعد هذه الخدمات من أهم الخدمات الفنية المساندة للتجارة ، ويقرر الواقع أن هذه الخدمات تعانى من كثير من المشكلات ، وليس أدل على ذلك من أن تكلفة النقل على المستوى العربى تصل نحو ٥٠٪ من قيمة التكلفة فى مجال نقل المواد الخام ، أما على المستوى الدولى فتتراوح بين ١٠-١٥٪ . ومن هنا تأتى أهمية زيادة الاستثمارات فى هذه الخدمات .(٣) قنوات الاتصال والمعلومات التجارية ، حيث تعد المعلومات الحقيقية والسريعة شيئا هاما وضروريا لرجال الأعمال . (٤) المناطق الحرة والمستودعات لتدعيم التجارة البينية للدول العربية . وأخيرا ، القواعد والمقاييس والمواصفات والمنظمات الأستشارية .

وقدم الدكتور على مصطفى بن الأشهر ورقته البحثية حول المحور الرابع بعنوان " الحريات الاقتصادية الأساسية المرتبطة بالسوق العربية المشتركة " ، والتى تتعرض لمجموعة من النقاط التى تعرضت لها ورقة العمل الرئيسية من أستعراض لمسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك ، ومبرراتها سواء الاقتصادية أو لأعتبارات الوحدة القومية العربية ، يخلص الى أن الضعف الذى أصاب العمل العربى المشترك ، يرجع إلى غياب الارادة السياسية ، وأنه لابد من وجود ضغط شعبى نتيجة لوجود مصالح حقيقية ملموسة .

وقد حددت الحريات الأساسية المرتبطة بالسوق المشتركة فى : (١)حرية الأنتقال والأقامة والعمل . (٢) حرية ممارسة النشاط الاقتصادى . (٣)حرية انتقال رؤوس الأموال وضمانات الاستثمار ، وأنه يمكن تصنيف الدول العربية إلى مجموعتين، الأولى ذات الفائض المالى وهى الدول النفطية ، والثانية ذات فائض عمالة وهى دول غير نفطية . فالأولى لاتستطيع فتح الباب أمام هجرات عمالية كبيرة نظرا لظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . بالأضافة الى إستيراد التقنيات المتقدمة ، وبالتالى فإن انتقال العمالة أقتصر على العمالة الزراعية وبعض القطاعات الخدمية . وحرية الانتقال هذه لاتشتمل على حرية التملك ، ولذلك فهى مؤقتة وغير دائمة، وأيضا رهينة بالتغيرات فى العلاقات السياسية .

ويرى الباحث أنه عند اطلاق حرية حركة العمالة ، لابد من ربطها بحق التملك ، لأن هذا من شأنه توزيع العمل بشكل دائم ومستقر ومن الضرورى أيضا أن تراعى القدرة الاستيعابية للدولة المستقبلة . أما عن انتقال رأس المال فإنه يكون فى اتجاه واحد فقط ، أى من الدول النفطية الى غير النفطية ، وهذا لايكون مقبولا للدول التى ستخسر، لذلك فإنه لابد من إطلاق الحريات الاقتصادية الأساسية من محددات تضمن انتقال رأس المال والعمل بقدر متكافئ بين المجموعتين العربيتين .

والورقة التعقيبية على المحور الخامس قدمها الدكتور فاروق شقوير بعنوان " علاقة المتغيرات الإقليمية والدولية باقامة سوق عربية مشتركة موسعة " حيث توضح الورقة اختلاف النظام العالمى الجديد عن سابقة ، وتظهر هذه الاختلافات فى عدد من النقاط وهى: (١) تأصيل عالمية النظام ، والذى انعكس على القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . (٢) تزايد الارتباط بين اجزاء العالم المختلفة بفضل ثورة المعلومات والاتصالات وانخفاض تكلفتها . (٣) زيادة التكتلات والتجمعات الاقتصادية ، والتى أصبحت تستحوذ على نصيب متزايد من تدفق التجارة العالمية . (٤) تعاظم الدور الذى تلعبه الشركات عابرة القوميات فى تدويل الانتاج . (٥) تحول الصراع بين دول العالم من صراع عسكرى إلى تنافس أقتصادى .

ونتيجة لهذه التحولات العالمية فإنه لابد من تفعيل العمل العربى المشترك، الذى يتميز بضعف التجارة العربية البينية والتى شهدت ثباتا نسبيا وتتراوح بين ٢١ مليار و ٢٤ مليار دولار، وعلى العكس تزايدت الواردات العربية من الدول غير العربية . وأيضا لابد من زيادة الاستثمارات العربية البينية ، والتى تتضمنها أربع اتفاقيات للتعاون الاستثمارى العربى ، والعمل على رفع المستوى الفنى للمؤسسات العربية القائمة ، وتحديد الأمانة العامة للجامعة بتنظيم لوائحها ودورها والعلاقة المتوخاة مع السلطات الرئاسية فى الدول الأعضاء.

وقدم الدكتور منير حمارنة وقته للتعقيب على المحور السادس بعنوان " تقيم تجارب التعاون والتكامل الاقتصادى العربى " التى تتعرض لتجربة العمل الاقتصادى العربى المشترك ، لأنها تكشف بوضوح النزعات المتناقضة التى واكبت هذه العملية ، وأيضا تكشف بوضوح تأثير العوامل الخارجية . بدءا من إقامة بريطانيا لمركز تموين الشرق الأوسط خلال الحرب عام ١٩٤١ ، وانتهاء باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية فى يوليو ١٩٥٧. ويرى الباحث أن تجربة مجلس الوحدة تحتل موقعا فريدا بسبب أولا شموليتها، ثانيا تنوع المداخل والأساليب التى استخدمت لتحقيق التكامل وهى (١) مدخل التخطيط الانمائى ، الذى أشتمل على التنسيق الصناعى والتنسيق الزراعى مع وضع أسس فنية لتنسيق الخطط القطرية وتحديد المحاور الأساسية للتنمية والتكامل . (٢) مدخل التنسيق والتكامل القطاعى ، الذى يركز على التنسيق والتكامل فى مجال النشاط القطاعى دون الجوانب الفنية والتفصيلية التى تهتم بها المنظمات العربية المتخصصة . (٣) الاتحادات العربية النوعية المتخصصة ، والتى اتجه المجلس إلى انشائها بالتعاون والتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، لتبادل الخبرات ورفع مستوى الانتاج وتحسين الأداء ، وقد بلغ عددها ٢٣ أتحادا نوعيا . (٤) الشركات العربية المشتركة ، والتى تم أنشاؤها بأعتبارها مدخلا من مداخل التكامل الاقتصادى ، لأنها تعزز التشابك بين الاقتصاديات العربية وتعمل على تعظيم الأنتاج العربى المشترك . (٥) الاتفاقيات الجماعية ، حيث أقر المجلس تسع اتفاقيات جماعية فى مجالات مختلفة بهدف تنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء على أساس من التكافؤ والألتزامات المتقابلة .

ولكن على الرغم من الجهود الهائلة ، والتى أستمرت على امتداد ثلاثين عاما، لم تتحقق النتائج المرجوة منها لأسباب عديدة ، أهمها ضعف الارادة السياسية ، والحقبة النفطية وآثارها على العمل المشترك .

وقدم الشيخ عمر كامل حول المحور السابع ورقة بعنوان "الدروس المستخلصة من التجربة الاقتصادية العربية " والتى توضح أن للصعوبات التى واجهها العمل الاقتصادى العربى المشترك آثارها السلبية فى تحقيق التعاون والتكامل المنشود ، فبإلقاء نظرة على تجارب التعاون والتكامل العربى والانعكاسات السياسية عليها نجد أن اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت التى وقعت فى ديسمبر ١٩٥٣ ، لم تأت بالثمار المرجوة منها نظرا لاختلاف الدول على تحديد السلع المدرجة فى الجداول التفضيلية الملحقة بالاتفاقية ، مما أدى إلى تحديد أجل المرحلة الأولى الى ١٩٩٦. ومن هنا لابد من تفعيل هذه الاتفاقية لتحرير التجارة العربية البينية . أما فيما يتعلق بالشركات العربية المشتركة فنجد أن لها عددا من الآثار الإيجابية والتى تتمثل فى (١) زيادة القدرة الانتاجية . (٢) تعزيز المصلحة الاقتصادية المتبادلة ، لقدرتها على خلق التشابك بين اقتصاديات الأطراف المساهمة فيها .

أما بالنسبة للأفراد والعمال ، فنجد أن الدول العربية تعانى من مشكلة بطالة ، والتى زادت حدتها بسبب الضغوط التى تمارسها المؤسسات المالية الدولية ، بالاضافة إلى أزمات الخليج وما أدت إليه من تقليص للعمالة ، مما دفع الدول المستقبلة للعمالة إلى عدم التصديق على الاتفاقيات المبرمة. وكذلك الحال بالنسبة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وحرية انتقالها فى المنطقة ، فنتيجة لقصور مناخ الاستثمار ومحدوديته ، وعدم توافر عنصر الأمان يرى الباحث أنه لابد من وضع استراتيجية جديدة لمسيرة التكامل الاقتصادى تقوم على الفصل بين العلاقات السياسية والعلاقات الأقتصادية .

والورقة الأخيرة قدمها الأستاذ ممدوح المصرى بعنوان " الآفاق المستقبلية للسوق العربية المشتركة الموسعة " والتى تتعرض للاقتراح الذى قدمته مصر فى إجتماع المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة فى سبتمبر ١٩٩٥، باقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، تضم كافة الدول العربية . وقد انتهت مناقشة الاقتراح إلى تعديله بالربط بين مشروع المنطقة وتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى ، وتعتبر صيغة منطقة التجارة الحرة هى الأكثر ملاءمة للمرحلة الحالية لأسباب منها : (١) حاجة الاقتصاديات العربية لتوسيع أسواقها مع تعاظم قدراتها الانتاجية . (٢) تزايد البطالة والتى يمكن مواجهتها برفع معدلات النمو الاقتصادى وزيادة الأستثمارات لتوليد المزيد من فرص العمل . (٣) تقارب الأنظمة والسياسات الاقتصادية العربية . ويمكن وضع تصور لآلية تأسيس منطقة التجارة الحرة ، عن طريق عدد من البدائل والتى تتمثل فى (١) إدماج مناطق التجارة الحرة الثلاث القائمة حاليا ، باستكمال تحرير التجارة داخلها وفيما بينها . (٢) مناطق تجارة حرة ثنائية بين أزواج من الدول العربية ، باستكمال وتطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية الحالية بحيث تشمل فى نهاية المطاف الدول العربية جميعها. (٣) التحرير الفورى للتبادل التجارى العربى فى نطاق منطقة التجارة الحرة، مع الابقاء على قوائم استثناءات قطرية مؤقتة ، خلال فترة انتقالية محددة . (٤)النموذج المركب من التحرير الفورى لقوائم تضم سلعا تم تحريرها من قبل فى نطاق اتفاقية تيسير وتنمية التجارة ، اما باقى التجارة فإنها تخضع لتحرير متدرج على مراحل خلال فترة انتقالية من ٥ – ١٠ سنوات تخفض خلالها الرسوم الجمركية على شرائح ٢٠ أو ١٠٪ سنويا .

# " ندوة " اريتريا .. الحاضر والمستقبل

## القاهرة : ( ٤ - ٥ مايو ١٩٩٦)

بدر حسن شافعى

عقدت هذه الندوة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، وقد نظمها معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية ، بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية بالكلية . وقد تم خلال الندوة مناقشة العديد من الاوراق التى قدمتها نخبة كبيرة من رجال السياسة والاقتصاد المصريين والعرب .

ونظرا لأن الاوراق البحثية قد تم إعداد معظمها منذ ستة أشهر فإنها لم تتحدث عن التطورات الراهنة فى العلاقات اليمنية الأريترية حول جزر حنيش ، كما يلاحظ ان الأوراق - فى معظمها - قد ركزت على جانب الوصف على حساب جانب التحليل وهو الأمر الذى تم تبريره بأن الهدف من الندوة تقديم دراسة مسحية شاملة للدولة الجديدة .

الاطار التاريخى :

تم خلال الجلسة الاولى - التى رأسها الاستاذ صلاح الدين حافظ . مناقشة ورقتين الاولى للدكتور السيد فليفل - استاذ التاريخ الحديث والمعاصر بمعهد البحوث والدراسات الافريقية - جامعة القاهرة بعنوان " تطور القضية حتى الحرب العالمية الثانية » واوضحت الدراسة كيف ان الاسلام انتشر فى اريتريا استنادا لوجود عربى وطيلة الفترة السابقة على القرن السادس عشر كانت اريتريا جزءا لا يتجزأ من الحضارة العربية الاسلامية . ولكن الاستعمار البرتغالى عمل على تدمير هذا الوجود . فقام بتدمير كافة الموانئ الاريترية على البحر الاحمر لمنع السفن العربية من الوصول الى الشواطئ الاريترية .

وتؤكد الدراسة على ان التنافس الدولى بين كل من فرنسا - بريطانيا - ايطاليا ، على احتلال الاخيرة لاريتريا .

أما الورقة الثانية فقد أعدها الدكتور ابرهيم نصر الدين - رئيس قسم النظم السياسية والاقتصادية بمعهد البحوث الافريقية فى اعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى الضم القرى من قبل اثيوبيا (٤٢-٦٢) وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور أساسية هى :

١ - الادارة العسكرية البريطانية والتدخل الاثيوبى .

٢ - موقف الامم المتحدة ١٩٥٠ - ١٩٨٠

٣ - الحركة الوطنية الاريترية ١٩٤١ - ١٩٥١ .

٤ - ارتيريا بين الفيدرالية والضم القرى ١٩٥٠ - ١٩٦٢

وتؤكد الدراسة ان المشكلة نشأت فى اطار الحرب العالمية الثانية ، لكنها ازدادت تعقيدا فى ظل الحرب الباردة واهم جزئية كشف عنها الباحث هى الخاصة بتأييد الدول الكبرى ( فرنسا - بريطانيا - ايطاليا ) لاثيوبيا ، والقبول بفكرة تقسيم ارتيريا .

ولعل هذا ما دفع الباحث الى الخروج بنتيجة هامة اثناء عرضه الورقة وان لم يكتبها فى الدراسة . وهى ان الأزمة الاريترية تكشف عن سياسة " المعايير المتعددة » وليست المزدوجة فى التعامل مع القضية الواحدة " والدليل على ذلك لموقف من المستعمرات الايطالية فى افريقيا ففى حين حصلت ليبيا على استقلالها ، نجد أن الصومال الايطالى مر بنظام الوصاية لمدة عشر سنوات قبل الاستقلال ، أما اريتريا فقد دخلت فى نظام الوصاية الاثيوبية ، ثم ضمها القرى عام ١٩٦٢ ، ولم تحصل على استقلالها الا بعد ثلاثينا عاما .

**حركة التحرير الوطنى :**

أما الجلسة الثانية فقد تم تخصيصها لدراسة حركة التحرير الوطنى خلال ثلاثين عاما ( مرحلة الكفاح ) وتم خلالها تقديم ورقتين . الاولى للدكتور حمدى عبد الرحمن - استاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد - تحت عنوان ( الحركة الوطنية الاريترية ) جبهة التحرير الاريترية (١٩٦٠ - ١٩٧٧) وقد عرضت الورقة كيفية ظهور الحركات الاريترية بدءا من حركة تحرير اريتريا عام ١٩٥٨ والتى ساهمت فى ظهور قيادة وطنية جديدة حلت محل زعماء الاحزاب السياسية والزعماء التقليديين فى البلاد ، وقد رفعت الحركة شعار الديمقراطية العلمانية كاستراتيجية مناسبة للتغلب على الانقسامات الدينية والطائفية التى يشهدها المجتمع ، إلا أن جهود حركة التحرير اصطدمت بظهور تنظيم آخر عام ١٩٦٠ هو جبهة التحرير الاريترية وقد استمرت حركة تحرير اريتريا فى السير على نهج العصيان المدنى والعمل الانقلابى لتحقيق الاستقلال حتى عام ١٩٦٥ حيث قررت الحركة اللجوء الى منهج الكفاح المسلح إلا ان هذه الحركة انهارت تماما فى مواجهة دامية مع قوات جبهة التحرير الاريترية

وعرض تطور الهياكل التنظيمية والعسكرية والخلافات والانقسامات الداخلية التى اعترضت مسيرة الكفاح المسلح حتى عام ١٩٧٧ ، عندما انشقت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا بزعامة أسياس أفورقى وقادة مسيرة الكفاح حتى الاستقلال الفعلى عام ١٩٩١ .

اما الورقة الثانية فكانت للدكتور عبد الله جمعة الحاج - الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة الامارات - بعنوان دورة الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا فى الكفاح المسلح حتى الاستقلال .

أوضح أسباب نجاح الجبهة فى حمل لواء النضال فى الداخل ، وذلك بسبب تركيزها على فكرة الوطنية الاريترية مما أدى إلى تحقيق التلاحم بين الاريتريين - وقد عملت الجبهة - من خلال أفكارها الماركسية على احتواء كافة فئات الشعب الاريترى ضمن صفوفها .

**مواقف وسياسات القوى الدولية والاقليمية تجاه القضية (١٩٦٢-١٩٩١):**

تم خلال الجلسة الثالثة التى رأسها السفير صلاح بسيونى مناقشة ثلاث اوراق تتحدث جميعها - عن مواقف القوى الاقليمية والدولية من

القضية منذ الاستعمار الاثيوبى وحتى الاستقلال .

الورقة الاولى قدمتها الدكتورة اجلال رأفت - أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد - بعنوان السياسات الدولية تجاه القضية (١٩٦٢ - ١٩٩١) واختارت الباحثة اربع قوى عالمية كان لها تاثير فى القضية هى : الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتى كفاعلين اساسيين . فرنسا وكوبا كفاعلين ثانويين .

أما مرحلة السبعينات فكانت بمثابة مرحلة انتقالية فيما يتعلق بالعلاقات بين اثيوبيا -الولايات المتحدة بعد سقوط النظام الامبراطورى الموالى لواشنطن ( هيلا سلاسى ) وتولى نظام منجيستو الاشتراكى الحكم عام ١٩٩٧ ، حيث سعت الولايات المتحدة للحفاظ على علاقات طيبة معه . لكن الموقف الامريكى تغير مع اعلان البيروسترويكا ثم انهيار الاتحاد السوفيتى ، وانسحاب قواته من القرن الافريقى حيث ساهمت الولايات المتحدة بحل الأزمة . وأدركت واشنطن ان نظام منجستو قد قارب على السقوط فى مواجهة المعارضة الاثيوبية مما دفعها الى الترتيب لهروب منجستو وسهل مهمة الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا فى دخول أسمرا ( مايو ١٩٩١)

أما الورقة الثانية فقدمها الدكتور مجدى حماد - جامعة الدول العربية - بعنوان ادوار كل من اسرائيل وكوبا تجاه القضية : وتؤكد الورقة كيف ان موقف كلتا الدولتين كان انعكاسا واضحا للحرب الباردة بحيث يمكن القول بوجود نوع من التطابق بين كل من اسرائيل والولايات المتحدة من ناحية ، وكوبا والاتحاد السوفيتى من ناحية ثانية .

ويرى الباحث ان كلا من كوبا واسرائيل يشكلان تجسيدا لفكرة الدولة الاقليمية الدخيلة فكلتاهما لا تنتميان الى القارة ، ولكن كلا منهما تحاول تبرير موقفها ، فاسرائيل وضعت سببين اساسيين لتبرير تدخلها: الاول هو الجالية الاسرائيلية فى افريقيا والثانى فكرة الصهيونية السوداء أى عودة اليهود إلى افريقيا (فكرة ماركوس جارفى) .

أما كوبا فتبرر تدخلها فى اطار فكرة تصدير الثورة الى افريقيا العودة الى الجذور الأفروامريكية السعى للعب دور القيادة فى العالم الثالث .

ويؤكد الباحث ان كلتا الدولتين فى بعض المراحل - قد لعبتا دور الوكيل للقوتين العظميين كما انه فى بعض المواقف اتفقت مواقف الدول الأربع فى مواجهة حركة تحرير اريتريا بسبب تغيير المصالح إلا ان الباحث يخلص بملاحظة هامة هى « انه فى الوقت الذى كانت اسرائيل معادية للكفاح الاريترى على طول الخط فإن الموقف الكوبى قد تغير من فترة لاخرى ، ففى البداية قامت كوبا بدعم الثوار الاريتريين . لكنها انتقلت بعد ذلك لدعم اثيوبيا .

أما الورقة الثالثة قدمها الدكتور محمود ابو العينين - الاستاذ المساعد بمعهد البحوث والدراسات الافريقية بعنوان مواقف وسياسات القوى الاقليمية تجاه الثورة الاريترية (١٩٦٢ - ١٩٩١) . وقد تم تناول هذا الموضوع من زاويتين أو إطارين :

- الاطار الجماعى أى موقف المنظمات الدولية ( الجامعة العربية - منظمة الوحدة الافريقية - منظمة المؤتمر الاسلامى ) .
- الاطار الوطنى أى مواقف الدول المعنية بالقضية - كل حسب مصالحها الوطنية والخاصة .

وبالنسبة للاطار الأول فقد لاحظ الباحث ان القضية تم الاهتمام بها - على نحو متقطع وغير منتظم - من قبل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى فى حين تجاهلتها منظمة الوحدة الافريقية وذلك لعدة اعتبارات لعل من اهمها عامل الوقت .

أما بالنسبة للاطار الثانى فقد تعرضت الورقة لموقف اكثر من دولة من بينها مصر التى اهتمت بالقضية منذ الاربعينات . لكنها صوتت فى الخمسينات لصالح القرار الفيدرالى إلا انه مع ثورة يوليو . يظهر الدعم الواضح لاريتريا ( معنويا - سياسيا - عسكريا - اعلاميا ) وانطلقت الشرارة الأولى لجبهة التحرير من مصر ، ولكن الموقف المصرى تغير فى الستينات لعدة اعتبارات لعل من اهمها نشأة منظمة الوحدة الافريقية - مصالح مصر القومية ( منابع النيل ) والعلاقة مع اثيوبيا - حرب ١٩٦٧ ، وقد طرأ تحسن ملحوظ على الموقف المصرى اثناء حكم السادات ، لكن تراجع هذا الاهتمام مرة أخرى فى الثمانينات ، وظل الموقف المصرى متحفظا - حتى سقوط نظام منجستو ١٩٩١ .

وبالنسبة للسودان لاحظ الباحث ان السودان كان طرفا هاما فى القضية لكنه لم يستطع انتهاج موقف ثابت بسبب تغير نظام الحكم ( وصول البشير للحكم - مشكلة الجنوب السودانى ) . ولكن يذكر للسودان انه كان احدى نقاط الانطلاق للفصائل الاريترية .

**الاوضاع السياسية للدولة المستقلة:**

تم تخصيص الجلسة الرابعة لدراسة موضوعين الاول للاستاذ ابراهيم عثمان حامد - باحث اريترى بمعهد البحوث والدراسات العربية بعنوان النظام السياسى للدولة المستقلة ، وقد تناول الباحث عدة نقاط هى .. تشكيل الحكومة الاريترية المؤقتة منذ دخول اسمرا ١٩٩١ ، وحتى الاستفتاء ٢٣ ابريل ١٩٩٥ ثم عرض الباحث لتشكيل الحكومة الانتقالية والمهام الموكلة اليها ، ويرى الباحث ان هذه الحكومة خاضعة للسيطرة الكاملة للجبهة الشعبية لتحرير اريتريا بزعامة أوفرقى ، وهى تجمع بين السلطات الثلاث ( التشريعية - التنفيذية - القضائية ) .

وأخيرا تناول الباحث أهم نقطة فى الورقة ، والخاصة بموقف التنظيمات الاريترية والمعارضة مما يحدث فى اريتريا بعد الاستقلال ، ويرى ان هناك عدة قضايا خلافية بين الطرفين لعل من اهمها قضايا الديمقراطية والتداول السلمى للسلطة - الدستور وضرورة مشاركة جميع الفصائل فى صياغته .

وكانت اهم ملاحظة على الورقة هى ميلها الشديد للوصف على حساب التحليل ، وهو ما دفع الاستاذ احمد يوسف القرعى الى انتقاد الباحث فى هذه النقطة .

أما الورقة الثانية فكانت من اعداد الدكتورة نجوى الفوال - رئيس قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة - وكانت بعنوان السياسة الخارجية للدولة المستقلة . وقد اهتمت الدراسة بتناول السياسة الخارجية لاريتريا تجاه العالم الغربى ، والولايات المتحدة ثم سياسة اريتريا تجاه جيرانها ( اثيوبيا - السودان ) .

فبالنسبة للعلاقة مع الولايات المتحدة ترى الباحثة أن العلاقة كانت ايجابية بين الطرفين بعد وصول الجبهة للحكم ، والدليل على ذلك ان الولايات المتحدة كانت من اوائل الدول التى اعترفت باريتريا . وان كانت المساعدات الامريكية قد تقلصت بعض الشئ عام ١٩٩٤ حيث قلت بنسبة ٢٢٪ مما دفع الرئيس افورقى الى مطالبة واشنطن بضرورة تقديم مساعدتها لاعادة اعمار البلاد .

أما فرنسا فكان لها وضع خاص ، وذلك بسبب الخوف الاريترى من الوجود الفرنسى فى جيبوتى ، وتلويح فرنسا دائما باقامة دولة عنصرية فى اقليم الدناقل الاريترى مما يهدد وحدة التراب الاريترى ، وفى المقابل كانت فرنسا حريصة على الحفاظ على نفوذ القرن الافريقى . ولذا كانت فرنسا أول بلد غربى يزوره أفورقى عام ١٩٩٥ وقدمت فرنسا مساعدات لاريتريا تقدر بـ ٢٢ مليون فرنك .

وبالنسبة لدول الجوار ، يلاحظ ان العلاقات الأريترية – الاثيوبية قد شهدت تحسنا ملحوظا ، ثم تبادل الزيارات بين الجانبين وتشكيل لجنة وزارية مشتركة للتعاون فى مجالات التجارة – النقل والمواصلات – بالاضافة لوجود عملة واحدة لهما ( البر الاثيوبى ) .

وترى الباحثة ان نجاح تجربة التكامل بين البلدين تتوقف على قدرة القيادة على احتواء المعارضة الداخلية .

وبالنسبة للعلاقة مع السودان فقد شهدت توترا شديدا منذ المصادمات التى وقعت على الحدود بينهما فى سبتمبر ١٩٩٣ بسبب اتهام اريتريا للسودان بايواء حركة الجهاد الاسلامى المعارضة . وقد وصلت العلاقة الى قمة تدهورها عام ١٩٩٤ عندما اتهم افورقى السودان فى مجلس الأمن بمساندة اعمال التخريب التى ترتكبها حركة الجهاد الاسلامى وانتهى الامر بقطع العلاقات بين البلدين ( ديسمبر ١٩٩٤ ) وقد حاولت اليمن الوساطة بين الجانبين اوائل لكن المحاولة باءت بالفشل .

***البيئة الاقتصادية والسكانية للدولة المستقلة:***

تم تخصص هذه الجلسة لدراسة ورقتين الاولى تقدمت بها الدكتورة أمال شاور – استاذ الجغرافيا بكلية الاداب جامعة القاهرة – بعنوان السكان فى الدولة المستقلة وركزت الدراسة على قضية تعدد الجماعات العرقية داخل الدولة ( ٧ جماعات ) من اهمها التيجرينيون ، وهم اكثر الجماعات العرقية عددا ، ويتكلمون التيجرينية ويسكنون الجزء الجنوبى، وهم مزارعون مستقرون معظمهم يمتلكون الارض ويدين غالبيتهم بالمسيحية ، وهم امتداد للتيجرنيين الذين يسكنون اقليم التيجراى باثيوبيا اما الجماعة الثانية فهى جماعة "التجريون" وهى ثانى الجماعات العرقية من حيث العدد و هم على النقيض من التيجرنيين حيث يدين معظمهم بالاسلام ، ويقطنون الجزء الشمالى ، ويتحدثون العربية ، ويعمل معظمهم بالرعى . وهناك جماعات اخرى هى الساهو – الدناقل (العفر ) – البلين – الكوناما تؤكد الباحثة على جزئية هامة وهى ان التعدد العرقى له انعكاساته السلبية على الكيان السياسى ، ويكفى ان لكل جماعة لغة خاصة بها ، بالرغم من ان اللغة الاساسية هى العربية تليها التيجرينية .

اما الورقة الثانية فكانت للدكتور عراقى الشربينى – الاستاذ المساعد بمعهد البحوث والدراسات الافريقية بعنوان " اقتصاد الدولة المستقلة " وقد تناولت الورقة التطورات التى طرأت على الاقتصاد الاريترى بعد التحريف وركزت على السياسات الاقتصادية والتى تم اتباعها خلال هذه الحقبة ولاحظت الدراسة ان اهم شئ قامت به السلطات الاقتصادية الاريترية هو تحسين الادارة الضريبية .

وتخلص الدراسة الى نتيجة مفادها أن الحكومة الاريترية تمتعت بارادة سياسية قوية فى مجال تحرير الاقتصاد او ابراز قدر من المرونة فى تفاعلها مع النظامين الاقليمى والدولى والدليل على ذلك تخلى النخبة الحاكمة عن افكارها الماركسية ، ولكن مع قيام الحكومة بدور نشط فى توجيه القطاع الخاص .

وفى النهاية يطرح الباحث سؤالا سياسيا من خلال استقرار الوضع الاقتصادى ، وهو ان البلاد لاتزال تحتاج للدعم الخارجى لمواجهة العجز فى موازين المدفوعات – الميزان الغذائى – فهل تسارع الدول العربية لتقديم هذا الدعم أم تترك هذه الدولة ترتمى فى أحضان الغرب واسرائيل .

---

# "مؤتمر" العلاقة بين الديمقراطية والتنمية : الخبرة الآسيوية

## القاهرة : ( ١٩ - ٢١ مارس ١٩٩٦ )

د . نيفين عبد المنعم

بين عام ١٩٥٥ الذى زار فيه خبراء البنك الدولى كوريا الجنوبية وتنبأوا بتواضع فرص التنمية الإقتصادية فيها، وعام ١٩٩٦ وقد أصبحت هذه الدولة فى طليعة مجموعة النمور الآسيوية تجربة عمرها زهاء نصف قرن من الزمان تدعو للتأمل وتستحق التحليل. أولاً لأن كوريا الجنوبية شأنها شأن سنغافورة وهونج كونج وماليزيا وأندونيسيا تشابهت خبراتها التنموية مع معظم نظيراتها العربية، ورغم ذلك فإن خمسين عاما كاملة جرت فيها مياه كثيرة من تحت الجسور كانت كفيلة بتوسيع البون وتعميق فجوة التقدم الإقتصادى بين أولئك وهؤلاء. وبالتالى يصير أحد التساؤلات المشروعة هو: لماذا أنجز فى شرقى آسيا وجنوبها وغربيها ما تعذر تحقيقه فى الوطن العربى واستعصى عليه؟ وثانياً لأن الخبرات الآسيوية فى التنمية تختلف عن مثيلاتها الغربية من حيث أنها لم تستند بالضرورة من الديمقراطية بل هى عادة ما عطلها على الأقل فى مرحلة البداية على نحو يدعو للإستفهام التالى: هل يفهم من ذلك أن الديمقراطية ليست شرطا للتنمية وأن التسلطية هى الأدنى لتعبئة الجهود من أجل مزيد من العمل والإنتاج؟

من الحاجة للإجابة على هذين التساؤلين نبعت من إدارة د. محمد السيد سليم، مدير مركز الدراسات الآسيوية، لتنظيم مؤتمر محوره "العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: الخبرة الآسيوية" وذلك على مدار ثلاثة أيام فى الفترة من ١٩ إلى ٢١ مارس ١٩٩٦. ويمثل هذا الموضوع المهم أحد المشروعات البحثية الكبرى التى إهتم المركز بتقصيها متخذا من الساحة الآسيوية – وهى غير معلومة للكثيرين – مجالا للدرس والتطبيق. بهذا المعنى فإن نشاط المركز يزجى فراغا حقيقيا فى نطاق العلوم السياسية لكونه يثير إشكاليات ومعضلات نظرية وينقل الإهتمام بها من الحيز الغربى الذى ظل الشغل الشاغل للدراسات المقارنة وأدبيات العلاقات الدولية إلى الحيز الآسيوى الذى يمثل منطقة بكرا لم يزل. قدم فى مؤتمر الديمقراطية والتنمية ستة عشر بحثا تعرضوا لموضع العلاقة

بين هذين المتغيرين فى التراث النظرى، وأخضعوها للتحليل الإحصائى، وإختبروها فى خمس عشرة دولة آسيوية. ومن حالات الدراسة ما كان يمثل تحديا حقيقيا بالنسبة للباحثين بالنظر إلى قلة المعلومات المتوفرة فيه عن أى من شقى العلاقة أو عن كليهما ورغم ذلك وسع الباحثين أن يقدموا تصورا عاما لإتجاه العلاقة وتطوره التاريخى. وجدير بالذكر أن الحاجة إلى ضبط نتائج الدراسة استدعت وضع مجموعة من المتغيرات التى تقيس مستوى الديمقراطية (وجود دستور مكتوب، التعددية الحزبية، الإنتخابات التنافسية، حرية التعبير... إلخ)، ومستوى التنمية الإقتصادية (متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات والواردات من إجمالى التجارة الخارجية، نسبة السلع المصنعة من الصادرات...إلخ)، والتنمية الإجتماعية (عدد المرضى لكل طبيب، نسبة التلاميذ المقيدين بالتعليم ممن بلغوا سن هذه المرحلة التعليمية، معدل المياه النظيفة... إلخ)، مع محاولة الربط بين المستويين المذكورين ما أمكن. ومن أهم القضايا التى أثارها التصميم السابق للبحوث والتحليلات الواردة فيها القضايا التالية:-

**القضية الأولى** : هى قضية المفاهيم، ومن الآراء التى طرحت بهذا الخصوص وجوب وضع تعريف واضح ومحدد لطرفى العلاقة موضوع التحليل أى الديمقراطية من جانب والتنمية من جانب آخر، فالديمقراطية هى الديمقراطية بمعناها الليبرالى الغربى، والتنمية هى زيادة الإنتاج وتوسيع قاعدة المشاركين فيه. وهنا إقترح البعض التمييز بين مؤشرات أو شروط ضرورية وأخرى كافية. فوجود دستور مكتوب هو شرط ضرورى لكنه غير كاف للديمقراطية، كما أن زيادة الموارد الإقتصادية قد تؤدى إلى نمو الإنتاجية وقد لا تؤدى إليه.

**القضية الثانية**: هى الخاصة بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية ومسار هذه العلاقة وشدتها. وهناك أكثر من وجهة نظر سيقت فى هذا السياق. إعتبر البعض أن التنمية الإقتصادية تقدمت على الديمقراطية ليس فقط فى دول آسيا لكن حتى فى دول أوروبا الغربية نفسها، فالثورة الصناعية كانت هى الرافعة التى نقلت الدول الغربية من التسلطية إلى الديمقراطية. وخلص البعض الآخر وفى ذهنه تجربة الهند أن الديمقراطية هى التى تحشد القوى فى اتجاه التنمية، أما البعض الثالث فتوصل إلى أن الديمقراطية هى أحد أضلاع مثلث وأن الضلعين الآخرين لهذا المثلث هى التنمية الإجتماعية - الإقتصادية والتنمية الثقافية، وبالتالى فإنه ما أن يتم الشروع فى رسم أحد أضلاع هذا المثلث حتى يكون من الضرورى إكمال الضلعين الآخرين. وأخيرا، كان هناك من انتهى إلى أنه ليس ثمة علاقة بين الديمقراطية والتنمية وأنه يمكن لأى دولة أن تحقق مستوى معقولا من أحدهما دون أن تكون ملزمة بتحقيق تقدم مماثل على مستوى المتغير الآخر.

**القضية الثالثة** : تتعلق بدور المتغير الثقافى فى إحداث التنمية. فلقد أعطى البعض هذا المتغير دورا كبيرا فى تفسير نجاح التجارب الآسيوية تحكمها منظومة قيم جوهرها الشفافية والمحاسبية وحكم القانون، أو بإعتبار أن التقاليد الكونفوشية تحرض على العمل الجماعى. وتحفظ البعض الآخر على التمويل كثيرا على التحليل الثقافى لظاهرة التنمية أولا لأنه تحليل يقودنا إلى نوع من الحتمية الثقافية وهى ككل حتمية قابلة للنقد والمحاجاة. فالحتمية تنتفى فى دراسة العلوم الإجتماعية. وثانيا وهى ملاحظة ترتبط بسابقتها لأن بعض القيم المتضمنة فى الثقافة الآسيوية موجود فى ثقافات أخرى ومنها الثقافة العربية الإسلامية، ومع ذلك تعانى الأخيرة من تدنى معدلات التنمية فى دولها.

**القضية الرابعة** : هى قضية التحقيب أو التقسيم الزمنى لمراحل دراسة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية. فمن المهم الربط بين مراحل ومستويات مختلفة للتطور السياسى ومراحل ومستويات مختلفة للتطور الإقتصادى على أساس أنه ما يجوز التضحية به (الديمقراطية مثلا) فى المدى القصير يصبح أمرا ضروريا لا يمكن التنازل عنه فى المدى البعيد.

**القضية الخامسة** : هى المرتبطة بالمتغيرات الوسيطة سواء ما كان منها ذو طبيعة إقليمية أو ما كان ذو طبيعة دولية. على المستوى الإقليمى أثيرت فكرة الدولة النموذج (اليابان مثلا) فى محيطها المباشر وأثر ذلك على تعضيد الإتجاهات الديمقراطية فى دولة أو أخرى من دول المنطقة. وعلى المستوى الدولى نوقشت عملية الإنتقال من نظام القطبية الثنائية إلى نظام الأحادية القطبية ومدى إنعكاس ذلك على تعميق الديمقراطية أو التنمية فى بعض الدول وتقويتها فى البعض الآخر. ودار النقاش مكثف بالذات حول سياسات المعونة وتوظيفاتها مع الوعى بأن التحذير من الدور السياسى للمعونة لا يمثل دعوة للإنغلاق أو إعتزال العالم الخارجى فما عاد بإمكان دولة بجهودها المنفردة أن تقطع شوطا معتبرا على طريق التنمية مع تزايد الإعتماد المتبادل فى ما بين الوحدات الدولية.

**القضية السادسة والأخيرة** : هى المتصلة بدور الدولة، ومن الإستفهامات التى أثارتها تلك القضية: هل يفترض تحقيق التنمية إلغاء دور الدولة لحساب الفرد أو القطاع الخاص؟ أم أنه لا يمكن إلغاء دور الدولة أيا كانت درجة التطور الإقتصادى للدولة أو طبيعة الأيديولوجيا التى تعتنقها بدليل إستمرار هذا الدور فى أعتى الرأسماليات الغربية وأكثرها تقدما؟ وكان الإتجاه العام للمناقشات هو ترجيح البديل الأخير على أساس أن دور الدولة يتكامل مع دور الفرد بحيث تولى الدولة إهتماما أكبر لصنع السياسة الإقتصادية وتحديد إستراتيجياتها فيما يعول على الأفراد وعلى المبادرة الفردية فى التحرك إلتزاما بهذا الإطار العام؟

إن أهمية أى موضوع بحثى تحدد بحجم ما يثير من تساؤلات وما يحرك من جدل ونقاش، وقد كان موضوع العلاقة بين الديمقراطية والتنمية بالتطبيق على الخبرة الآسيوية من تلك الزاوية موضوعا بالغ الجد والجدية فى آن معا.

إشراف د. نهى المكاوى

# التعاون الإقتصادى العربى : قراءة نقدية من الخارج

**Volker Perthes Arab Economic Cooperation: A Critical View from Outside Ebenhausen/ Isartal: Stiftung Wissenschaft und Politik, 1996.**

برتس - الخبير الألمانى بمعهد ابنهاوزن وصاحب العديد من الكتابات فى الشئون السورية واللبنانية - يتناول فى هذا العمل موضوعا شديد الأهمية وهو امكانية التعاون الاقتصادى العربى ، طارحا للمناقشة موضوع المقومات الأساسية الضرورية لمثل هذا التعاون . يعترف برتس فى بداية تقديرة بأنه لا يعالج الموضوع من منظور قومى ولا تاريخى ، فالتعاون الاقتصادى أو عدمه يقوم على عدد من المقومات البنيوية الاقتصادية ، فإن انعدمت تلك المقومات يكون الحديث عن التعاون مجرد تمنى ، وغم وحدة اللغة والمصير .

ينقسم التقرير الى ثلاثة أجزاء : المقومات الاقتصادية للتعاون والموانع الاقتصادية السياسية التى تقف عائقا فى وجه التعاون ، وأخيرا خلاصة تضع نتائج التقرير فى إطار المناقشات الدائرة عن احتمالات بناء نظام شرق أوسطى يضم اسرائيل .

### أولا : مقومات التعاون العربى :

يقسم الكاتب العلاقات الاقتصادية الى مجموعة من النشاطات وهى : التبادل التجارى والاستثمار والدعم وهجرة العمالة وتبادل الخدمات . بداية يستعجب أى محلل للوضع العربى من ضآلة حجم التجارة العربية العربية على خريطة التجارة الخارجية للوطن العربى . فبينما تمثل التجارة بين الدول الأوروبية الأعضاء فى السوق الأوروبية المشتركة نسبة ٦٠٪ من تجارة السوق الخارجية ، فإن نسبة التبادل التجارى داخل الوطن العربى لا تزيد عن ٩,٥٪ على أحسن تقدير . حتى فى تلك الدول العربية كثيرة التجارة مع دول عربية أخرى فإن نسبة تلك التجارة الى تجارة الدولة الخارجية لا تتعدى ١٧٪ ، وذلك هو الحال فى الأردن ولبنان والبحرين والعراق فى عام ١٩٩١ . يلاحظ أن هذه النسبة العالية هى الاستثناء فى حالة العراق الذى أصبح بعد حرب الكويت أكثر اعتمادا على الوطن العربى من ذى قبل .

أما بالنسبة للاستثمارات العربية فى دول عربية شقيقة ، فهى بدورها ضئيلة إن هى قورنت بالاستثمارات العربية خارج العالم العربى والتى تمثل ٥٦ ضعف الاستثمارات العربية العربية . وقد سجلت الاستثمارات العربية العربية أعلى معدل لها فى عام ١٩٩١ حين وصلت الى ٩٩٢ مليون دولار ، وهو شىء قليل . فهذا الرقم يعنى أن الاستثمارات العربية بهذا المعدل ستحتاج الى ٦٦٠ سنة لتصل الى معدل الاستثمار العربى فى الخارج .

نفس الصورة تتكرر فى حالة الخدمات . فهناك حركة عربية عربية فى مجالات السياحة والفندقة والبنوك وغيرها من الخدمات ، ولكنها أيضا صغيرة الحجم والأهمية من المنظور الاقتصادى .

على عكس هذه الصورة نجد أن الدعم العربى وهجرة العمالة داخل الوطن العربى يمثلان أهم معالم التعاون الاقتصادى العربى على الاطلاق . يأتى معظم الدعم العربى من دول الخليج بعد أن توقفت دول البترول الثلاث (ليبيا والجزائر والعراق) عن تقديم الدعم وأصبحت دولا مستقبلة للدعم . وقد وصل حجم الدعم المقدم من دول مجلس التعاون الخليجى ٦٠ بليون دولار فى أوائل التسعينات ، وهو دعم لا يلتزم بالاحتياج الاقتصادى للدول المستقبلة للدعم بقدر ما يوظف لخدمة أغراض سياسية ومصالح قومية للدول المانحة . وعليه ، فإن الدعم العربى ينصب بالأساس على مصر وسوريا والأردن ، وهى دول ذات عمالة ماهرة وهى كذلك دول المواجهة ، أو السلام مع اسرائيل .

أما عن هجرة العمالة ، فهى الظاهرة رقم واحد التى تؤثر على حياة خمس سكان الوطن العربى ، وعلى العلاقات الحكومية بين العديد من

دول الوطن العربى . وهى بذلك تكون حجر الزاوية فى شبكة التعاون الاقتصادى العربى . ومع ذلك فإن الدول العربية التى تجمعها بدول عربية أخرى روابط تجارية وعلاقات عمالة ومصالح دعم قليلة نسبيا (١٢ دولة من مجموع الدول العربية) أضف الى كل ذلك حقيقة هامة وهى انقسام شبكة التبادل الاقتصادى ما بين شرق العالم العربى وغربه . فالمغرب العربى على علاقة غاية فى السطحية مع الشرق ، مقارنة بعلاقته بالسوق الأوروبية المشتركة .

**ثانيا : الاقتصاد السياسى وعدم التعاون العربى العربى :**

يطرح السؤال الآتيى نفسه بإلحاح : لماذا تأخرت حركة التعاون الاقتصادى العربى رغم وجود بعض مقومات العمل المشترك كاللغة والثقافة والموارد الطبيعية والأسواق ؟ ويقدم برتس فى تقريره هذا عدة اجابات منها : ١- الاقتصاديات العربية لا تكمل بعضها البعض ، على العكس فهى تنافس بعضها البعض فى العديد من المنتجات ، وتعتمد على علاقاتها مع دول الشمال أكثر من اعتمادها على التبادل والتنسيق العربى . ٢- تنتشر سياسة الحماية للصناعات المحلية ضد المنافسة الأجنبية والعربية . ٣- تتعاظم المفارقات بين دول المنطقة ، فنجد نصيب الفرد من الدخل القومى فى السعودية يمثل ١٥ ضعف مثيله فى اليمن ، و ١٣ ضعف مثيله فى مصر . ٤- وجود مفارقة أساسية بين الدول صاحبة القوة العسكرية ، وتلك التى تتميز بالقوة الاقتصادية مما يؤدى الى رغبة كل منها فى الإبقاء على السيادة وتجنب التعاون الذى قد يهدد تلك السيادة . ٥- انتشار ظاهرة الدولة الريعية التى تعتمد على مصادر الدخل الخارجية ، مما يجعل الاقتصاد عملية سياسية بالأساس ، ويؤدى الى ضعف التفكير والتخطيط الاقتصادى لدى النخب الحاكمة . ٦- انعدام الثقة بين النخب الحاكمة وتكرار عملية التأديب الاقتصادى كأن تطرد دولة عمال دولة أخرى ، أو توقف دولة دعمها لدولة أخرى ، أو ترحل دولة لاجىء دولة أخرى ، مما يزيد من فجوة الثقة ومن عدم استقلالية الاقتصاد عن السياسة .

**الخلاصة :**

لكى تحسن الدول العربية استغلال مواردها وفرصتها فى التعاون والتكامل يجب توافر عاملين أساسيين هما :

١- تحرير المواطن داخل بلده حتى يستطيع التأثير فى القرار السياسى ، فإن المواطن العربى هو المستفيد الأول من التعاون العربى ، بينما تظل النخب الحاكمة متخوفة من تآكل سلطتها .

٢- تحرير العقلية العربية من الخوف من التبعية والتفكك ، فهما أمران واقعان بالفعل ولا مجال لتسييس عملية التعاون الاقتصادى ، فهذا يؤدى الى تأخر العرب ولن يقلل من تفككهم الحالى أو تبعيتهم . وعليه يجب أن يخطط للتعاون مع اعتبار أن كل مشروع له مخاطره وفوائده ، وما التخطيط إلا محاولة للتقليل من المخاطر وزيادة فرصة العوامل الإيجابية .

**د . نهى المكاوى**

# السلام النووى .. مقاربات ووقائع

- **La Paix Nucléaire .. Simulations et Réalites**
- **Preface de Pierre Lellouche**
- **Edition Patrick Banon.**

ويدور الموضوع الأساسى لهذا الكتاب حول المفهوم الفرنسى للسلام مع الاحتفاظ بالسلاح النووى . ففى البداية ، يعرض "بيارلولوش" - أحد الخبراء الفرنسيين البارزين فى مجال الدفاع - للخطر النووى الجديد ، وذلك عقب الاشارة الى بداية استخدام الأسلحة النووية فى هيروشيما وناجزاكى ، وينطلق من ذلك ليصل الى أن هناك اتجاها عاما لرفض استخدام الأسلحة النووية والى تناقص دورها العسكرى والسياسى . فمن الناحية العسكرية ، أصبح واضحا أن امتلاك الأسلحة النووية بات عديم الفائدة فى الصراعات التى تقع فى كثير من دول العالم مثل كوريا وفيتنام وأفغانستان والشيشان ويوغوسلافيا السابقة . كما أن التاريخ يشهد على وقوع حروب عديدة تعرضت فيها قوى نووية للهزيمة بدون قيام ترسانتها النووية بأى دور فعال . ولكن إذا كانت الدول النووية الكبرى قد تضاءل الدور العسكرى لأسلحتها النووية إلا أن دول الجنوب - وأكثرها من الدول النامية أو المرشحة لأن تصبح قوى إقليمية - تسعى الى امتلاك الأسلحة النووية . وبذلك سيؤدى هذا الوضع - من وجهة نظر لولوش - الى نتائج سياسية كبيرة فيما يتعلق بعلاقات القوة بين الشمال والجنوب . وهو يرى فى النهاية ضرورة محافظة فرنسا على ترسانتها النووية وتحديثها فى عالم تنتشر فيه الأسلحة النووية .

وينتقل الحديث بعد ذلك الى الاشارة لبرنامج الأبحاث الذى بدأته الحكومة الفرنسية منذ عام ١٩٥٢ حول الطاقة النووية ، كما يتناول التجارب الجوية والأرضية التى قامت بها فرنسا حتى وصلت الى ١٩٢ تجربة نووية ، كما يشير الكتاب الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية NPT ، والتى انضمت اليها فرنسا عام ١٩٩٢ .

وينقسم الكتاب الى ثلاثة أقسام ، يتناول القسم الأول عدة موضوعات تبدأ بالاشارة الى سيطرة الولايات المتحدة على أسس تقنيات محاكاة التجارب النووية . فعندما أعلن الرئيس الأمريكى التوقف عن إجراء التجارب النووية الأمريكية حتى سبتمبر ١٩٩٤ ، فإن الولايات المتحدة كانت مسيطرة على كافة تقنيات محاكاة

هذه التجارب بعكس فرنسا التى أوقفت تجاربها النووية بدون إعداد أو تطوير لنظمها ، وقد أرادت فرنسا بإيقاف تجاربها إعطاء القدوة والمثل للدول النووية الأخرى . وتجدر الإشارة هنا الى التجربة النووية التى أجرتها الصين فى ٥ أكتوبر ١٩٩٣ وما سببته من مشكلات لتلك الدول التى فرضت على نفسها حظر التجارب النووية .

ويظهر التناقض جليا حين يحاول الكتاب تقديم مبررا لإجراء التجارب النووية الفرنسية ، حيث يبرز رأيان متناقضان : الأول يقر بعدم استئناف التجارب النووية ، والآخر يرى أن استئنافها أمر حيوى للأمن القومى الفرنسى .

كذلك ، فإن عدد التجارب الفرنسية - التى بدأت عام ١٩٦٠ - قد وصلت الى ١٩٢ تجربة حتى عام ١٩٩١ ، وإذا قورنت بدول أخرى مثل الولايات المتحدة (٩٤٢)، والاتحاد السوفيتى السابق (٧١٥) ، فإن عدد تجاربها يعد ضئيلا للغاية .

أما فيما يتعلق بأثر التجارب النووية الفرنسية على البيئة ، فقد راعت فرنسا عند اختيار أماكن التجارب أن تكون بعيدة عن الأماكن المأهولة بالسكان وألا تؤثر على البيئة وذلك بخفض التلوث الناتج عن هذه التجارب وحماية الأشخاص العاملين فيها .

أما عن فوائد التجارب النووية ، فيعرضها الكتاب كالآتى :

- هذه التجارب تثبت صحة مفاهيم علم الطبيعة الخاصة بالأسلحة النووية .
- تسمح بفحص إمكانية تشغيل الأسلحة .
- تسمح بالمحافظة على مهارة علماء الطاقة النووية (من وجهة نظر فرنسا ، يؤثر توقف التجارب النووية بالسلب على فريق العلماء الذى يقوم بالتجارب ، والأمل فى التغلب على هذه المساوىء يأتى من محاكاة التجارب النووية) .

أما القسم الثانى ، فينتقل الكتاب فيه لمعالجة قضية مكافحة انتشار الأسلحة النووية ، وتتلخص امكانيات مكافحة الانتشار فيما يلى :

١- مؤتمر نيويورك الذى عقد من أجل تجديد معاهدة منع الانتشار النووى NPT ، وتهدف هذه المعاهدة الى الحفاظ على السيطرة النووية للدول الخمس الكبرى ، كما تعطى ضمانات للدول غير النووية . وكان الهدف الأساسى لهذا المؤتمر هو تحديد مدة تجديد المعاهدة ، وهل يكون التجديد لمدة محددة أم غير محددة . وقد دافعت الدول المالكة للأسلحة النووية ومعها الدول الصناعية الكبرى عن التجديد غير المحدد وغير المشروط للمعاهدة وذلك استنادا لعدة اعتبارات منها :

الدور الإيجابى للاتفاقية حيث أنها تمثل منتدى للحوار حول منع انتشار الأسلحة النووية ، وكذلك لفحص استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية - مخاطر التجديد لفترة محددة . أما عن وجهة نظر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، فقد كانت رافضة لهذا الموقف غير المتكافىء ، حيث ترفض الدول الخمس الكبرى النووية أن تمتلك أية دولة أخرى للأسلحة النووية .

٢- السياسة الفرنسية تجاه انتشار الأسلحة النووية ، أعلنها السيد آلان جوبيه رئيس الوزراء الفرنسى أمام مؤتمر نيويورك حيث ركز على ثلاث نقاط هى :

- أهمية الرقابة الدولية وذلك من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية .
- اللجوء الى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .
- وأخيرا نزع الأسلحة النووية وذلك عن طريق خفض الترسانات النووية ، والمنع التام للتجارب النووية ، وكذلك الضمانات الأمنية التى تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير النووية التى وقعت على المعاهدة النووية NPT .

ثم يتناول الكتاب فى هذا القسم الثالث ضعف الوسائل الدولية فى مكافحة الانتشار النووى مشيرا الى العوامل الجديدة التى ساعدت على الانتشار النووى ، ومنها :

- تفكك الاتحاد السوفيتى وماتبعه من هروب العلماء والباحثين الى الخارج .
- نقل المواد النووية وتهريبها .
- الإرهاب النووى : حيث أصبحت الأسلحة النووية والكيمائية وسائل للإرهاب كما حدث عند استخدام الغازات السامة فى مترو طوكيو ، وانفجار أوكلاهوما .

ويتعرض الكتاب الى التزامن بين سياسة فرنسا تجاه منع الانتشار النووى والقرار الفرنسى الخاص بالقيام بسلسلة من التجارب النووية من سبتمبر ١٩٩٥ ومايو ١٩٩٦ . فعلى الرغم من التناقض الواضح بين هذا القرار والسياسة الفرنسية تجاه عدم الانتشار إلا أن فرنسا ترى أن هناك ارتباطا وثيقا بينهما وهو أن هذاالقرار يجعل فرنسا قادرة على توقيع معاهدة منع التجارب النووية CTBT ، كما أنه يعطيها الوسائل الجيدة التى تمكنها من تطوير نظام محاكاة التجارب النووية . كما أن هذاالقرار يعد من وجهة نظر فرنسا ، حفاظا على مبدأ الردع النووى المتزامن مع سياسة عدم الانتشار ، وبذلك يظل السلاح النووى بالنسبة لفرنسا سلاح لمنع الحرب وليس سلاح حرب .

وفى الختام يعرض السيد شارل ميون وزير الدفاع الفرنسى رؤية فرنسا للسلام النووى ، حيث يعدد العوامل التى دفعت فرنسا الى إجراء التجارب النووية رافضا كل ما اتهمت به فرنسا من أنها تهدف من وراء تجاربها تطوير أسلحة جديدة ، حيث أن العالم يعيش الآن فى صراعات لا حصر لها مشيرا فى ذلك الى تفكك الاتحاد السوفيتى ، وعدم الاستقرار الذى تعيش فيه القارة الأوروبية ، وحروب القوقاز والبلقان ، والصراعات التى تدور فى حوض البحر المتوسط ، واستمرار التجارب الصينية ، والتوترات فى القارة الآسيوية ، إذن امتلاك أسلحة نووية فى عالم ملىء بالصراعات والمطامع هو العنصر الأساسى لردع أى عدوان . وتؤكد فرنسا على أن وجود هذا السلاح وليس استخدامه هو الذى يحميها ضد أى عدوان .

ثم يؤكد الوزير الفرنسى على مشاركة فرنسا فى تدعيم النظام العالمى الهادف لمنع الانتشار النووى ، وأنها جاهدت من أجل تجديد معاهدة NPT ، ثم يشير الى رفض فرنسا لسباق التسلح النووى ، ذاكرا أن قيام فرنسا بالتجارب النووية الأخيرة ليس لتطوير أسلحتها النووية بقدر ما هو ضمان لاستمرار عمل هذه الأسلحة بكفاءة فى المستقبل ، وامتلاكها لمعطيات هامة تساعدها على تطبيق نظام المحاكاة .

وأخيرا ، يمكن لنا القول أن هذا الكتاب يهدف للدفاع عن وجهة النظر الفرنسية بصدد مشروعية إجراء التجارب النووية وذلك فى ضوء تجربتها الـ ١٩٣ فى جزيرة موروروا والتى أحدثت ضجة كبرى وتعالت أصوات عديدة تندد بها ، كما أنه يرمى للدفاع عن وجهة نظر فرنسا فيما يتعلق بامتلاك السلاح النووى والاستمرار فى تطويره ولو بإجراء تجارب معملية عن طريق المحاكاة.

**أسامة الهادى**

# نهضة آسيا: الجذور والواقع والمستقبل

Asia Rising , Jim Rohwer, Simon and Schuster, Rokefeller Center, Septmber 1995.

قال كيبلنج ان آسيا لن يكون لها من سبيل التحضر فقد عفى عليها الزمن ، الا أن الأقدار ضربت بهذه المقولة عرض الحائط ، وها نحن اليوم نشهد ظهور عملاق اقتصادى، ومعجزة اقتصادية حققتها الدول الآسيوية بصورة جعلت العالم كله يقف امامها فى دهشة واعجاب لدراستها ويتناول كتاب Asia Rising موضوع المعجزة حيث تضمن هذا الكتاب خمسة أجزاء تناول فيها الكاتب مراحل تطور أداء الدول الآسيوية وبصفة خاصة دول شرق أسيا ، وفيما يلى أهم الأفكار التى تناولها الكاتب فى هذا الشأن :

**اولا : الأوضاع فى آسيا قبل تحقيق المعجزة :**

فى الجزء الأول من الكتاب استعرض الكاتب الظروف التى أحاطت بأسيا قبل تحقيق معجزتها ففى عام ١٩٤٥ كان الكثير من الدول الأسيوية من أفقر دول العالم ، فخلال قرن مضى عانت الكثير من دول المنطقة من الاستعمار من قبل دول أوروبية مختلفة والولايات المتحدة الامريكية (باستثناء حالة تايوان وكوريا تم احتلالهما من قبل اليابان) ، وبلا استثناء تكاد تكون كل دول المنطقة قد عانت من حروب مدمرة ، فعلى سبيل المثال نجد أن الحرب الكورية التى بدأت عام ١٩٥٠ واستمرت ثلاث سنوات قد تركت وراءها نحو مليون مصاب واقتصاد ومجتمع مدمرين والحرب بين الصين واليابان خلال الفترة من ١٩٣٧ الى ١٩٤٥ والتى نتج عنها مقتل نحو عشرة ملايين صينى وعشرة ملايين أخرين نتيجة للحرب الأهلية التى سبقت وتلت الاحتلال اليابانى ، وكذلك الحرب التى اندلعت بين الهند وباكستان فى الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٧١ وغيرها من الحروب التى اندلعت فى المنطقة .

ونتيجة لذلك فان الذين كتبت لهم الحياة بعد كل هذه الحروب ، توقع لهم المراقبون مستقبلا مظلما لا أمل فى النجاه منه ، فمن ناحية مستوى المعيشة كان دخل الفرد اليابانى نحو ثمن دخل نظيره الأمريكى أنذاك ، وكوريا الجنوبية لم تكن أكثر ثراء من السودان ، وتايوان لم تكن أحسن حالا من زائير ، وهكذا كانت المأساة التى عانت منها دول المنطقة ، حتى أنه فى عام ١٩٦٠ قيل أن أداء افريقيا سوف يكون أفضل من أسيا ولم يكن ذلك ان ذاك من قبيل الخيال ، ومن ناحية أخرى عانت دول شرق آسيا ، بصفة عامة، من فقر فى الموارد الطبيعية، ونسبة أمية مرتفعة ، وملايين من اللاجئين والمشردين والمنهكين من جراء الحروب التى خاضتها دولهم . ورغم ذلك صممت هذه الدول على النهوض بنفسها وانتشال شعوبها من وضع لو استمر لعاشت هذه الدول فى ظلام دامس .

**ثانيا : المعجزة الأسيوية :**

ثم تناول الكاتب بعد ذلك المعجزة الأسيوية وكيف استطاعت دول شرق أسيا تحقيقها وبدأ فى ضرب أمثلة على ذلك ففى اليابان– التى بدأت النمو فى الخمسينيات الذى أخذ شكل الثورة الصناعية – ارتفع الدخل الحقيقى للفرد اليابانى لأربعة أضعاف خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٥ وأضبحت اليابان أغنى دول العالم وهناك أربع مناطق اتبعت النهج اليابانى نحو التقدم وهى : كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونج كونج ، سنغافورة حيث ضاعفت هذه الدول من حجم اقتصاداتها كل ثمانى سنوات خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٥ ، ودول أربع أخرى ماليزيا ، تايلاند ، الصين ، واندونيسا التى بدأت تقدمها فى عام ١٩٧٠ ومن أبرز هذه الدول اندونيسا التى حققت نسبة نمو تفوق نسبة الـ ٨ – ٩٪ التى حققها الآخرون . ويلاحظ انه فى عقد الثمانينيات زادت أسيا ( بما فيها اليابان) من نصيبها من الناتج العالمى بالدولار الأمريكى من ١٧٪ الى ٢٢٪ وحصتها من الصادرات الصناعية من ١٢٪ الى ١٧٪ ففى تقرير لصندوق النقد الدولى توقع فيه ان الاقتصادات الأسيوية سوف تزيد بمعدل النصف فى عام ٢٠٠٠ عما كانت عليه عام ١٩٩٣ ، وأن الـ ٧ ترليون ( مقومة بالدولار عام ١٩٩٠ ) التى توقع صندوق النقد الدولى أن ينمو بها الاقتصاد العالمى خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٠ سوف تتحقق نصف هذه القيمة من قبل دول شرق أسيا .

هذا على المستوى الاقتصادى ، ويتناول الكاتب بعد ذلك ما حققته هذه الدول على مستوى تحسين معيشة الفرد ، فقد حققت انجازا هاما خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٩٠ حيث انخفض عدد الفقراء فى شرق اسيا من ٤٠٠ مليون نسمة الى ١٨٠ مليون نسمة ، حتى مع تزايد عدد السكان بـ ٤٢٥ مليون نسمة ، بمعنى آخر فانه فى عام ١٩٩٠ كان ١٠٪ فقط من سكان شرق آسيا يعيشون فى فقر مدقع مقارنة بربع سكان أمريكا اللاتينية ونصف سكان افريقيا السوداء ونصف سكان شبه القارة الهندية . والآن وباستثناءات بسيطة فان باقى دول أسيا بدأت فى اتباع السياسات التى أدت الى هذا التقدم المذهل لشرق آسيا ففيتنام والصين بدأت فى تحرير الاقتصاد مع المحافظة الشديدة على الرقابة السياسية تحت قيادة الحزب الشيوعى ، وكذلك الهند التى غيرت من سياستها الاقتصادية التى كانت تتبعها منذ أكثر من

٤٥ عاما فى عام ١٩٩١ ، وبدأت فى فتح اقتصادها أمام العالم الخارجى والتحرر من الروتين ، وكذلك كوريا الشمالية التى سلكت نهج الصين .

**ثالثا: عوامل التقدم لدى آسيا :**

تطرق الكاتب بعد ذلك الى العناصر التى توافرت لدى دول شرق اسيا والتى أدت الى تحقيق الانجاز المشار اليه والتى تمثلت فى وجود قوة عمل مدربة لدى هذه الدول ناتج عن اهتمام هذه الدول بالتعليم لاستيعاب التطورات التكنولوجية فى العالم ، وكذلك لدى هذه الدول حجم هائل من المدخرات ففى منتصف الستينات كانت دول شرق أسيا تدخر ١٦٪ فقط من الناتج القومى الاجمالى أى أقل من أمريكا اللاتينية ، ولكن فى مطلع التسعينيات كانت هذه الدول تدخر ٣٥٪ من الناتج القومى الاجمالى أى أربعة أضعاف ما تحققه شبه القارة الهندية وافريقيا وضعف أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة . ويشير الكاتب الى أن حكومات هذه الدول قد عملت على خلق بيئة يتم فى اطارها تنمية المدخرات عن طريق، أولا ، اعفاء الأرباح الرأسمالية من الضرائب ومنع الازدواج الضريبى على أرباح الشركات ، ثانيا ، انشاء المؤسسات ( اليابان ، كوريا الجنوبية ، تايوان ) لتسهل على الأفراد ، وبصفة خاصة المقيمين فى الريف ، الذين لم يعتادوا التعامل مع البنوك لتشجيعهم على الادخار الرسمى ، ثالثا ، التشجيع على زيادة استثمارات القطاع الخاص عن طريق منح الاعفاء الضريبى لبعض الاستثمارات (يساهم القطاع الخاص فى دول شرق آسيا بنحو ثلثى حجم الاستثمار الكلى)، رابعا ، استخدام سعر الصرف والرقابة على رأس المال Capital Control لتحويل المدخرات المحلية الى الاستثمار عندما كان هناك اتجاه للاستثمار فى الخارج.

**رابعا : دور الدولة :**

بعد أن استعرض الكاتب أحوال الدول الآسيوية قبل وبعد الانجاز ، المشار اليه ، تناول قضية جدلية حول موقع الحكومة من ادارة دفة الاقتصاد الوطنى ، وفى هذا الشأن أوضح أنه فى أواخر السبعينات عندما حققت اليابان نجاح اقتصادى مذهل ثار جدل حول ما اذا كانت دول شرق آسيا قد حققت ماوصلت اليه من تقدم باتباع مبادئ حرية السوق دون تدخل الحكومة أو العمل على تدخل الحكومة بنجاح لتحمل مسئوليتها فى هذا الشأن ، ويرى الكاتب أن هذه الدول اتبعت الأسلوبين معا حيث تتدخل الحكومة عندما يكون هناك ظروف خاصة تتطلب تدخلها، وضرب مثالا لاثبات رؤيته هذه بدولة اندونيسيا .

وقد لاحظ الكاتب أن السبب فى التذبذب الواضح فى المؤشرات المشار اليها فى الجدول السابق انه كلما كانت السياسة الاندونيسية تتجه نحو الحمائية والتخل فان الكفاءة والانتاجية تتجه نحو الانخفاض وحدث نفس الشئ بالنسبة لكوريا الجنوبية وماليزيا.

**خامسا : مستقبل التقدم الآسيوى :**

انتقل الكاتب بعد ذلك الى نقطة أخرى وهى الى أ ى مدى سوف تستمر أسيا فى التقدم الذى تحققه ، ويشير فى هذا الشان الى أن النمو وحده لا يؤدى الى التحديث ولكن الانضمام الى العالم الفنى يعنى الحصول على القدرة على النمو بصورة لانهائية ليس باتخاذ نفس الخطوات السابقة ولكن لابد من زيادة انتاج القيمة المضافة وهذا يتطلب تطويرا مستمرا فى الانتاجية والقدرة على استيعاب وابتكار أفكار جديدة ، وفى هذا الخصوص أشار الكاتب الى أن حجم المدخرات الأسيوية ومعدلات الاستثمار زادت فى السنوات الاخيرة ففى شرق أسيا ما يزيد عن ٣٠٪ من قيمة الناتج الاقتصادى، وقد يعد ، اكبر مستودع عالمى لرأسمال قابل للاستثمار فاحتياطيات اليابان ، وتايوان ، سنغافورة ، الصين ، هونج كونج ، تايلاند ، ماليزيا ، الهند ، اندونيسيا ، والفلبين تقدر بنحو ٤٥٧ بليون دولار أى ما يزيد عن ٤٠٪ من احتياطيات العالم وارتفاع مستوى الكفاءات البشرية ، ففى عام ١٩٩٠ يبلغ عدد خريجى جامعات ست دول أسيوية نحو ٥٠٠ ألف خريج فى العلوم والهندسة مقارنة بأمريكا التى يتخرج من جامعاتها نحو ١٧٠ ألف خريج ، ويشير الكاتب الى أنه بالاضافة الى المعدلات المرتفعة للادخار والاستثمار وتوافر قوة عمل ذات كفاءة عالية فان أسيا يجب أن تحقق نموا مستمرا فى الانتاجية . ولكن هناك عدة معوقات ، أولها ، الضعف المؤسسى الذى يتمثل فى نظام مالى غير فعال لايستطيع القيام بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين ، والثانى ، الفشل فى بناء بنية أساسية للقيام بنمو اقتصادى مستمر ، والثالث ، مؤسسات غير محدثة ، والرابع ، المشاكل البيئية الخطيرة التى تعانى منها المنطقة .

وفى النهاية يوضح الكاتب ان الاستمرار فى هذا التقدم لن يتم بنفس السلاسة التى تحقق خلال العشرين سنة الماضية وذلك لعدة اسباب تتمثل فى ، اولا ، تغير هيكل الجغرافيا السياسية بشكل كامل وبصفة خاصة التوازن المعقد الذى كان موجودا خلال الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى والصين واليابان والذى سمح للولايات المتحدة بامكانية الحفاظ على الاستقرار فى شمال شرق اسيا ، الثانى ، التغير التكنولوجى السريع والذى يوجب على آسيا التغير لكى تستطيع استيعاب ذلك خلال ربع القرن القادم بطريقة مختلفة عن ماقامت به خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٩٥، الثالث ، ان الاقتصاد الأسيوى قد نما ثقله فى الاقتصاد العالمى الى حد ان التقدم المستقبلى لايمكن ان يحدث على نفس نمط ١٩٩٥ ، ١٩٧٠ ففى خلال الفترة القادمة ام ان تزداد اسيا قوة او ان تضعف ومن وجهة نظر الكاتب فان آسيا سوف تستمر فى التقدم ويعتمد توقعه هذا على نجاح اسيا فى معالجة الضعف المؤسسى لديها والذى تم ذكره آنفا ورغبة الغرب والولايات المتحدة ، بصفة خاصة ، فى الحفاظ على نظام تجارة مفتوح وحر نسبيا .

ويشير الكاتب فى النهاية الى ضرورة قيام الولايات المتحدة بدور فعال تجاه منطقة أسيا فهى القوة الوحيدة فى العالم التى تستطيع القيام بدور فعال للحفاظ على الاستقرار فى المنطقة ليس من أجل أسيا ولكن من أجل حماية المصالح الأمريكية والتى يتضمن جزء منها مصالح اقتصادية وأمنية وتوقع الكاتب أنه اذا لم تحدث كارثة فان العلاقات الأسيوية الغربية ستكون فى اطار مختلف عن ذى قبل فأسيا تحتاج الى مزيد من التكنولوجيا الغربية وتعلم بناء المؤسسات ، والغرب يحتاج للتعلم من التجربة الأسيوية .

**ياسر سرور**

# استراتيجية الانتخابات

■ المؤلف : جدعون دورون
■ الناشر : كيفنيم . إسرائيل . ١٩٩٦

אסטרטגיה של בחירות
גדעון דורון
כיוונים

يعتبر هذا الكتاب من أحدث الكتب الشيقة التى صدرت فى اسرائيل خلال هذا العام الحالى ١٩٩٦ وموضوعه يتضمن استراتيجية الانتخابات بوجه عام وفى اسرائيل بشكل خاص .

يأتى هذا الكتاب فى ٢٧٦ صفحة ويتكون من خمسة فصول ومكتوب باللغة العبرية وليس له أى ترجمة أجنبية أخرى .

فى بداية الكتاب يخبرنا المؤلف عن السبب الذى دفعه للكتابه عن الانتخابات وهو محاولة مساعدة المتنافسين فى الحملات الانتخابية سواء أفرادا أو أحزابا على معرفة الطرق الصحيحة والعلمية فى كيفية جمع أكبر قدر من الاصوات تؤهلم للفوز على منافسيهم ، وقام بشرح العديد من الافكار لتوضيح جوهر الاستراتيجية السياسية التى تساهم بقدر كبير تهيئة فرص الفوز للمرشح او الحزب فى الانتخابات .

ثم تطرق الكاتب للوضع فى اسرائيل فى محاولة لربط العنصر الاستراتيجي بالانتخابات السياسية هناك وهى محاولة جديدة نسبيا أراد الكاتب منها أن ينقل للقارئ أساليب سياسية واضحة تحدد ديناميكية الحملة الإنتخابية فى اسرائيل والتى لم يتطرق اليها أحد بهذا الشكل المركز قبل ذلك ، وفى محاولة لإبعاد أسلوبه عن الملل والجمود لجأ الكاتب لعرض الأحداث بشكل قصصى جميل أقرب فى كتابته الى صيغة الصحف اليومية وأدب البحث التاريخى وأستطاع المؤلف بذلك أن يعبر عن مادته بأسلوب جذاب شيق وممتع .

وأكد المؤلف على أهمية البحث الاكاديمى لفهم الوضع السياسى فهما دقيقا وذلك لمساعدة المرشح فى الفوز على منافسيه وبذلك سيكون لهذا البحث أثر قوى فى حالة تطبيقه عمليا مما يساعد المرشح على التركيز فى تصرفاته وعدم التشتت وقدم مثالا لذلك بعرض للحملة الانتخابية فى اسرائيل عام ١٩٩٢ والتى تمت فى نهاية ابريل وبداية يونيو من نفس العام حيث أن الكاتب خطط لهذه الحملة ووضع برنامج الدعاية لها على أسس علمية سليمة لصالح حزب العمل ولزعيمه السابق إسحاق رابين .

كذلك أشار الكاتب فى المقدمة بانه يهتم بالبحث والبلورة للشكل الاستراتيجي المصاحب للحملة الانتخابية السياسية بشكل عام من خلال عرض للمضمون السياسى وعناصره التى يمكن أن تكون بمثابة وصايا للسياسيين المهتمين بهذا الأمر حتى يستطيعوا الاستفادة منها سواء عن طريق الكلمات الدعائية للمرشح أو الحزب بطريقة تقنع وتجذب الناخب أو اللجوء لوسائل الاعلام المسموعة والمرئية أو القيام بتحقيق أهداف شخصية وجماعية للناخبين ولابد للمرشح من اللجوء لخطة عمل سلمية يمكنها أن تحقق متطلبات الناخبين وتجسيد أهدافهم الشخصية فى آن واحد ، وهو الشئ الذى يصفه المؤلف بـ (اللعبة الانتخابية ) التى تصف العمل السياسى والعلاقة المتبادلة بين السياسيين بعضهم ببعض من جهة وبينهم وبين الناخبين من جهة أخرى وأضاف ان كتابه يتضمن الكثير من الجوانب التى تتداخل مع الجانب السياسى بطريقة علمية جديدة ذات فلسفة ايجابية ومن ضمن هذه الجوانب الجانب الاقتصادى والاجتماعى لأنه فى ظل توافر هذه العناصر للمرشح يمكنه الدخول فى أى منافسة والفوز فيها سواء من خلال التفوق على منافسية أو من خلال إقناع الناخبين بشخصة .

وفى الفصل الاول من الكتاب عرض المؤلف أهمية العنصر المكانى فى حصول المرشح على اكبر عدد من الاصوات لأنه فى حالة تمركز المرشح فى منطقة مؤهلة بالسكان فان ذلك سيساعده على الحصول على اكبر عدد من الاصوات لسهولة اتصاله بالناخبين ودرايته بأفكارهم وعاداتهم ومعرفته بمطالبهم ومشاكلهم بعكس المرشح الذى يقطن فى مناطق بعيدة عن الدائرة الانتخابية ، الشئ الذى يجعل الاخير غير قادر على الاتصال المباشر بالناخبين وعدم معرفته بعاداتهم أو أفكارهم وليس باستطاعته بلوغ المنطقة التى يتمركز فيها المرشح الآخر أو التأثير على من بها من ناخبين .

أما الفصل الثانى فيرسم فيه المؤلف الطريق السليم فى كيفية التعامل السياسى والاسلوب المتبع فى هذا التعامل من خلال برنامج يؤهل لهذا الأمر ، وأوضح الكاتب أنه أتبع هذا البرنامج حتى يمكن من خلاله معرفة الفنون السياسية لمن لديهم استعداد للتعامل السياسى لانه ليس كل مواطن يصلح أن يكون سياسيا ، وليس كل سياسى يمكن أن يكون تشرشل .

وفى الفصل الثالث تعرض الكاتب للدعاية الانتخابية وكيفية

التأثير بها على الناخبين وقام بعرض كل المؤثرات الفعالة التى يمكنها أن تؤثر على قرار الناخبين أثناء الدعاية للحملة الانتخابية ومن هذه الوسائل اللقاءات الجماعية للناخبين والعمل على جذبهم والكلمات الدعائية التى توضح برنامج المرشح أو الحزب فى وسائل الاعلام المختلفة والتى يمكن من خلالها التأثير على الرأى العام.

أما الفصل الرابع فقام المؤلف بإظهار جوهر أساس المناقشة أثناء الحملة الانتخابية بشكل عام وتطرق لانتخابات الكنيست وتشجيع الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء بشكل خاص ، وقام بعرض لمجموعة من الأحداث الظريفة والمواقف المدهشة أثناء الحملات الانتخابية .

ويختتم المؤلف كتابه بالفصل الخامس الذى يتحدث فيه عن برامج الأحزاب وطريقة وصفها وكيفية شرحها ، ثم تعرض للأحزاب المتنافسة فى اسرائيل وخاصة بين حزبى العمل والليكود وتوضيح مقدار تفوق حزب العمل على الليكود من خلال المؤسسات والهيئات التابعة له وكذلك الاساليب التى يتبعها الحزب الحاكم فى اسرائيل للفوز على منافسه سواء من استغلال موارد الدولة لصالح حملته الانتخابية أو القيام ببعض العمليات السياسية التى تؤثر على الرأى العام فى اسرائيل.

**ياسر عبدالحكم طنطاوى**

# مؤلفات حديثة

## الشرق الأوسط :

**Basam Tibi Conflict and War in the Middle East 1967-1991 New York: St. Martin's Press, 1993, P. 253.**

### حروب الشرق الأوسط :

كتاب مترجم عن الألمانية لأستاذ العلاقات الدولية بجامعة جوتنجهن . يتناول الأستاذ طيبى ثلاثة حروب اشتعلت فى الشرق الأوسط ما بين ١٩٦٧ و ١٩٩١ معتمدا على نظرية Systems Theory . ينقسم الكتاب الى أربعة أجزاء أولها نظرى والأخرى عبارة عن دراسة حالة لكل من حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ وحرب الخليج الثانية . لا يقدم الجزء الخاص بحرب ٦٧ ولا ذلك الخاص بحرب ١٩٧٣ أى جديد حيث يعتمد الكاتب على الدراسات الغربية الاستراتيجية للحربين . وفى تطبيقه للتوجه الاستراتيجى على حرب الخليج الثانية يقدم الكاتب نموذجا لفهم الحروب الحديثة على أنها قرار سياسى قائم على حسابات الربح والخسارة ، وهو توجه أكثر قدرة على تفسير القدرات اللاعقلانية من التوجه الثقافى أو الشخصى النفسى .

**Peter Rogers Water in the Arab World: Perspectives and Prognoses Cambridge: Harvard University Press, 1994, 369 P.**

### المياه فى الشرق الأوسط :

يضم هذا العمل مجموعة أوراق بحثية مقدمة لمؤتمر نظمته جامعة هارفارد بالاشتراك مع الصندوق العربى للتنمية عام ١٩٩٣ . يحتوى الكتاب على أوراق نظرية وبعض الدراسات الإقليمية التى تقسم الشرق الأوسط الى مشرق وشبه الجزيرة والقطاع الأوسط (ويضم مصر والسودان واريتريا والصومال) ومغرب . ويضم الكتاب أخيرا مجموعة من الأبحاث التى تتناول موضوعات بعينها كموضوع موارد المياه وسبل ادارتها وموضوع الصراع على الحدود . معظم المشاركين هم خبراء عرب يمثلون اتجاه الصندوق العربى للتنمية ومعهم مجموعة من الخبراء الأمريكيين والإنجليز فى شئون الشرق الأوسط .

### ويستخلص القارىء عدة اقتراحات :

١- لا مجال لإكتشاف موارد مياه جديدة وعليه يجب وبسرعة ترشيد الاستهلاك الحالى من المياه وإعادة تسعير المياه المستهلكة فى الزراعة وفى المدن .

٢- لا مجال لإستصلاح أراض زراعية ، وعليه يجب الإسراع بتقديم تكنولوجيا تحسين وزيادة المحاصيل مع مراعاة توافق التكنولوجيا هذه مع الهدف الأول وهو ترشيد استهلاك المياه .

٣- ضرورة التعاون الإقليمى لتنظيم استخدام الأنهار .

## علاقات دولية :

**Geir Lundestad Beyond the Cold War Oslo: The Norwegian Nobel Institute, 1993 Lecture Series, 257 P.**

### ما بعد الحرب الباردة :

احتفالا بمرور ٩٠ عاما على جائزة نوبل للسلام ، دعت الأكاديمية النرويجية عددا من الحاصلين على الجائزة لإخراج هذا العمل الذى يتناول تاريخ الحرب الباردة وحاضرها ، ويتنبأ بمستقبل سباق التسلح والصراعات الإقليمية ، وحقوق الإنسان ومشكلة التنمية فى العالم النامى وتدهور البيئة فيما بعد انتهاء هذه الحرب .

Geir Lundestad The Fall of Great Power Peace, Stability and Legitimacy Oslo: Scandinavian University Press, 1994,m 414 P.

**انهيار القوى العظمى :**

يتناول الكتاب ظاهرة سقوط القوى العظمى وما يترتب عليه من تهديد للسلام الإقليمي والعالمي . يشارك في هذا العمل عدد من أساتذة علم السياسة منهم بول كيندى وجون جاديز ووليم ماكنيل وأمانول ولرستاين . يحتوى الكتاب على دراسة حالة لسقوط بريطانيا والإمبراطورية النمساوية وروسيا . مؤلف هذا العمل هو مدير معهد نوبل النرويجى وسكرتير اللجنة النرويجية لجائزة نوبل منذ ١٩٩٠ .

## نظرية سياسية :

Jorge Larrain Ideology and Cultural Identity Cambridge: Polity Press, 1994, 208 P.

**الايديولوجية والذات الثقافية :**

دراسة جيدة لأستاذ العلوم السياسية بجامعة برمنجهام يتناول فيها ثلاثة مفاهيم أساسية في العلوم الاجتماعية وهى العقلانية والأيديولوجية والذات الثقافية ، وبذلك يكون هذا العمل إضافة لسلسلة الأعمال الخاصة بعملية الحداثة وما بعدها . الجديد في هذا العمل هو تناوله لمعضلة العقلانية والذات والأيديولوجية من منظور أوروبى وأمريكى لاتينى ، مما يضيف الى الأعمال التى تناولت نفس الموضوع من منظور غربى واسلامى .

Bart Van Steenbergen The Condition of Citizenship London: Sage Publications, 1994, Sage Publications 192 P.

**المواطنة :**

يقدم هذا العمل مفهوم المواطنة في إطار مشاكل العصر متناولا بالشرح والتحليل علاقة مفهوم المواطنة بالمشاركة السياسية والسياسات الاجتماعية وبالهوية القومية وبالتغيرات التى تلحق بعلاقة الرجل بالمرأة وبدور الأخيرة في المجتمع . مؤلف هذا العمل هو أستاذ بجامعة أوترخت الهولندية .

## افريقيا :

Calude Ake Democracy and Development in Africa Washington: Brookings Institute, 1995.

**الديمقراطية والتنمية فى افريقيا :**

رغم مرور ثلاثة عقود على محاولات التنمية في أفريقيا ، فمازالت معظم الدول الأفريقية تعانى من التأخر الاقتصادى أو الكساد ، ومازالت الشعوب الأفريقية تعانى تدنى مستوى المعيشة وسوء التغذية وسوء الخدمات الصحية أو انعدامها وسوء حالة البنية التحتية . لذلك يتساءل الكاتب - وهو مدير مركز الدراسات الاجتماعية بنيجيريا - عن سر فشل التنمية في أفريقيا رغم الجهود المكثفة من قبل المؤسسات الدولية لإصلاح الاقتصاد وتحريره . ويحدد الكاتب سببا وحيدا لفشل التنمية ألا وهو البناء السياسى السلطوى القائم على علاقات استعمارية عتيقة مما تسبب في عدد من العراقيل أمام مسيرة التنمية أهمها : ١- اللجوء الى الزراعة التقليدية لتجنب مشاكل المجاعة وقلة الغذاء . ٢- تفتت السلطة السياسية والاعتماد على كيانات اجتماعية تقليدية بدلا من الدولة القومية الفاسدة . يتكون الكتاب من خمسة فصول ومقدمة تطرح نقدا لأجندة التنمية في العقود الثلاثة الماضية ، وتقدم تقييما لأساليب التنمية المعاصرة في القارة .

## امريكا اللاتينية :

Nora Lustig Coping with Austerity: Poverty and Inequality in Latin America Washington: Brookings Institute, 1995, 460 P.

**الفقر وعدم المساواة فى امريكا اللاتينية :**

تنفرد قارة أمريكا اللاتينية بقدر كبير من عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة القومية . يوجد حوالى ١٨٠ مليون فقير (أى ٢/٥ الشعب اللاتينى فى القارة) بزيادة ٥٠ مليونا عن عام ١٩٨٠ . وتؤكد الكاتبة أن مشكلة الفقر وانعدام العدل الاجتماعى هما أهم عوامل تفكك المجتمعات الأمريكية اللاتينية وتردد السياسات الاقتصادية القائمة على مبدأ النمو أولا عن طريق تحرير الاقتصاد . تقوم الباحثة بمعهد بروكنجز بتحليل وتقييم الاتجاه اللاتينى الى اصلاح الاقتصاد بالتركيز على هدف النمو والاستقرار المالى ، وتفسر تضارب النظريات والتوصيات بخصوص العدالة الاجتماعية أثناء عملية الاصلاح الاقتصادى بعدم وجود اتجاه واضح يحدد دور الدولة فى ظل الاقتصاد المفتوح ومسئولية الدولة تجاه الفقراء الذين يتحملون أكثر من غيرهم معظم أعباء الاصلاح .

يحتوى الكتاب على عشرة فصول ومقدمة من بينها فصل يقيم الاعتبارات الأساسية التى يجب توافرها فى البرامج الاجتماعية وستة فصول تدرس حالة كل من البرازيل والأرجنتين وبيرو والمكسيك وفنزويلا وبوليفيا .

## اوروبا :

Christoph Bertram Europe in the Balance Washington: Brookings Institute, 1995, 120 P.

**اوروبا فى الميزان :**

كانت أوروبا في بداية القرن العشرين محط أنظار المراقبين الدوليين لعدم استقرارها وتسببها فى حربين عالميتين . أما الآن ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين ، فإن أوروبا - على حد تعبير الكاتب - مازالت تتمتع بأهمية خاصة فى العلاقات الدولية ، وذلك لأنها المسرح الذى ستلعب عليه كل من أمريكا وروسيا وهى قبل كل شىء صاحبة تجربة ناجحة فى إعادة البناء بعد الحرب ، وفى تأسيس نظام اقليمى اقتصادى وعسكرى .

ولذلك يقدم الكتاب دراسة مستقبلية لدور أوروبا فى تقديم نموذج للتعاون الإقليمى وفى احتواء روسيا وحمايتها من نفسها ، وأخيرا فى تحديد أو إعادة تعريف الدور الأمريكى خارج نصف الكرة الأرضية الغربى . ينقسم الكتاب الى ٧ فصول ومقدمة وخلاصة . صاحب هذا العمل هو المدير السابق للمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن وعضو هيئة كارينجى للسلام العالمى ومراسل صحيفة "دى تسايت" الألمانية .

**Susan Woodward Balkan Tragedy Washington: Brookings Institute, 1995, 536 P.**

**مأساة البلقان :**

عمل موضوعى لمستشارة بطرس غالى لشئون يوجوسلافيا . تتناول الكاتبة تفكك يوجوسلافيا منذ انهيار حائط برلين عام ١٩٨٩ فى إطار عملية انهيار الكتلة الشرقية ، ناقدة الدور الأوروبى فى احتواء الأزمة .

على عكس الأعمال التى تفهم تفكك يوجوسلافيا على أنه نتيجة كراهيات عرقية قديمة ، تقدم الكاتبة وجهة نظر أكثر شمولا تتضمن تحليلا لطبيعة العملية السياسية التى صاحبت انهيار الكتلة الشرقية . لقد انطوت التطورات المصاحبة لإنتهاء الحرب الباردة على أزمات سياسية داخل بلدان الكتلة الشرقية أظهرت مدى ضعف البنيان السياسى والمدنى خاصة . أما سر انتهاء أزمة البلقان السياسية بتفكك يوجوسلافيا وانحدار الصراع بها الى مستويات غير انسانية ، فإن الكاتبة ترى فى رد الفعل الأوروبى عاملا لتدهور الأزمة أظهر مدى استهانة أوروبا بمشاكل الإدارة السياسية والهوية القومية على أثر انهيار الشيوعية .

## ■ آسيا :

**Stephan Frederick Dale Indian Merchants and Eurasian Trade 1600-1750 Cambridge: Cambridge University Press, 1994, 162 P.**

**التجارة الهندية فى القرن السابع عشر :**

دراسة تاريخية للعلاقات التجارية فى شبه جزيرة الهند وآسيا الصغرى تتحدى التوصيف الحديث للدولة وتصنف أحد النظم الإقليمية فى القرن السابع عشر .

جمع هذا النظام الإقليمى كلا من الهند وايران وآسيا الصغرى ، وشهد بمهارة التاجر الهندى والفارسى والأرمنى ، مقارنة بقرينه فى روسيا وأوروبا . لقد امتازت العلاقات التجارية فى هذا الإقليم بالمرونة والتعقيد والاعتماد على الأسرة كوحدة استثمارية وانتاجية بعكس التاجر الغربى الذى اعتمد على الشركات البحرية الكبيرة أو التاجر الروسى الذى عمل تحت وطأة نظام سلطوى غير مرن .

**Jonathan Rigg Counting the Costs: Economic Growth and Environmental Change in Thailand Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1996, 267 P.**

**تايلاند : ثمن التقدم :**

مجموعة من الأوراق البحثية لعدد من خبراء البيئة العالميين المهتمين بتدهور البيئة فى تايلاند على أثر ازدهار السياحة والتوسع العمرانى والصناعى . يحتوى الكتاب على عدد من الأطروحات والتوصيات بخصوص تلوث المياه فى بانكوك وفى خليج تايلاند ، وبخصوص اختلال ميزان الموارد الطبيعية فى جبال الشمال .

**Colin Barlow Indonesia Assessment 1995 Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1996, 300 P.**

**كشاف اندونيسيا :**

يحتوى هذا العمل على جزءين : الجزء الأول بدأ بمراجعة لأهم المقومات السياسية والاقتصادية لأندونيسيا ، والجزء الثانى يختص باقليم الشرق الواقع بالقرب من ماليزيا والفلبين واستراليا ويسكنه ٢٥ مليون نسمة وهو الاقليم المجهول كلية للكثير من المحللين والمراقبين للشئون الآسيوية .

**Jayant Menon Adjusting Towards AFTA: The Dynamics of Trade in ASEAN Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1996, 103 P.**

**آسيا فى النظام العالمى الجديد :**

تركز الدراسة على الآراء المؤيدة والناقدة لاتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا . تفصل الدراسة دواعى القلق على التجارة المحلية فى دول المنطقة وتحتوى على توصيات من أجل تقييم أثر تحرير التجارة على الصناعة وعلى الأسعار .

**Joseph Tan AFTA in the Changing International Economy Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1996, 216 P.**

**آسيا فى نظام عالمى متغير :**

تركز هذه الدراسة بالأكثر على علاقة منطقة جنوب شرق آسيا كوحدة اقتصادية باليابان وأمريكا والسوق الأوروبية المشتركة . تقدم الدراسة فى جزءها الثانى تقييما لمستقبل جنوب شرق آسيا والبنية القانونية التى سوف تحكم علاقات تلك المنطقة بالنظام الاقتصادى العالمى .

**Benedict Tria Kerkvliet Vietnam's Rural Transformation Boulder, Colorado: Westview Press, 1995, 251 P.**

**الاصلاح الزراعى فى فيتنام :**

أول دراسة باللغة الانجليزية تركز على تجربة التحرير الاقتصادى لقطاع الزراعة فى فيتنام حيث يعيش ٨٠٪ من السكان . رغم أن معظم الانتاج المحلى يتركز فى قطاع الزراعة

الذى شهد نموا ملحوظا منذ ١٩٨٠ . ورغم تحسن دخل معظم الريفيين بهذا القطاع ، إلا أن عدم المساواة فى توزيع الثروة وانعدام الخدمات الصحية والتعليمية يؤكدان على وجود قصور فى الاصلاح . هذا هو موضوع الكتاب .

**Regional Outlook: Southeast Asia 1996-1997, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1996, 83 P.**

**مرشد آسيا :**

يحتوى المرشد على معلومات سياسية واقتصادية للقارة ولكل بلد على حدة خاصة الصغيرة منها كلاوس وكمبوديا .

## ■ عناوين دور النشر التى وردت بهذا العدد :

## Addresses:

**Stiftung Wissenschaft und Politik, Haus Eggenberg, D-82067 Ebenhausen, Germany, FAX: 0049-8178-70312.**

**St. Martin's Press, 257 Park Avenue South, New York, NY 10010, USA, Telephone: 001-800-221-7945.**

**Cambridge University Press, Edinburgh Building, Cambridge CB2 2RU, U.K.**

**Brookings Institute, The Brookings Institute, 1775 Massachusetts Ave., N.W., Washington D.C. 20036 USA, FAX: 001-202-797-6195.**

**Westview Press, 5500 Central Avenue, Boulder, Colorado, 80301-2877, USA, FAX: 001-303-4493356.**

**Institute of Southeast Asian Studies, Heng Mui Keng Terrace, Pasir Panjang Road, Singapore 119596, Fax.: 0065-7756259.**

**Polity Press, 108 Cowley Road, Oxford, OX4 1JF, U.K., Fax: 0044-0865 791347.**

**Sage Publications, 6 Bonhill St., London EC2A 4PU, Fax.: 0044-865791347.**

**Scandinavian University Press, P.O. Box 2959 Toyen, N-0608 Oslo, Norway, Fax.: 0047-22575454.**

**The Norwegian Nobel Institute, Scandinavian University Press, P.O. Box 2959 Toyen, N-0608 Oslo, Norway, Fax.: 0047-22575454.**

**دكتورة . ن . م**



## ☐☐ آمال سعد المتولي- معالجة الصحف المصرية الحزبية والمستقلة لقضايا السياسة الخارجية (١٩٤٤-١٩٥٤) رسالة دكتوراه كلية الاعلام -جامعة القاهرة - ١٩٩٦ ☐☐

نوقشت في كلية الإعلام دراسة بعنوان " معالجة الصحف المصرية الحزبية والمستقلة لقضايا السياسة الخارجية في الفترة من ٤٤-١٩٥٤ " . المقدمة من آمال سعد متولي للحصول على درجة الدكتوراه في الصحافة ، وقد وافقت لجنة المناقشة برئاسة الاستاذ الدكتور مختار التهامي والدكتور فاروق أبو زيد عميد كلية الإعلام ، والدكتور عاصم الدسوقي عميد كلية آداب حلوان على منحها مرتبة الشرف الاولى في ٢٥ مايو ١٩٩٦ .

والهدف الرئيسي للدراسة بحث إمكانية الاعتماد على الصحيفة لمعرفة إيديولوجية الحزب تجاه القضايا المستجدة والتي لم يغطيها البرنامج الحزبي .

وتقع الدراسة في ثلاثة عشر فصلا ، وخاتمة . وعدد صفحاتها ٦٦٠ ، واعتمدت على عشرة صحف مصرية وحوالي اربعة الاف عدد طوال فترة الدراسة .

وأهم القضايا التي حملتها الفترة المدروسة هما القضية الوطنية ، فقد شهدت الفترة الممتدة من ١٩٤٤ وحتى ١٩٥٢ ، إجماع الحركة الوطنية على رفض اسلوب المفاوضات الثنائية بين مصر وبريطانيا لحل القضية الوطنية والاتجاه لتدويل القضية المصرية وعرضها الامم المتحدة وكانت معادلة رفض الدبلوماسية الثنائية والاتجاه الى الدبلوماسية الجماعية هو التطور الذي شهدته هذه الفترة وقد وضح من خلال معالجة الصحف المصرية على إختلافها (الحزبية والمستقلة) المأزق الذي انتهت اليه الحركة الوطنية ممثلة في أحزابها ، اذ أن فشل القضية الوطنية في مجلس الامن عام ١٩٤٧ لم يشهد تقدم اى من الاحزاب والقوى السياسية القائمة بتقديم بديل وحل يمكن لأي حكومة اتباعه لتحقيق المطالب الوطنية . وترجم حزب الوفد هذا الموقف عندما ولي الحكم عام ١٩٥٠ . وجاءت ثورة يوليو ، ١٩٥٢ لتشهد المفاوضات تطورا جديدا ويتمثل في توحد فريق المفاوضات المصرية ممثلا في مجلس قيادة الثورة واختفاء تعدد القوى السابق على قيامها والذي افاد بريطانيا في البقاء أطول مدة ممكنة والوقيعة بين الأحزاب المصرية .

والقضية الثانية التي شهدتها الفترة فيما بعد الحرب العالمية الثانية تتمثل في إقامة الجامعة العربية كأول منظمة إقليمية عربية ، والتطورات الخاصة بقضية فلسطين والتي بدأت بإعلان تحويل قضية فلسطين الى الجمعية العامة بعد فشل مؤتمر لندن ( ١٩٤٦-١٩٤٧ ) وقرار تقسيم فلسطين ثم اعلان قيام إسرائيل فور انتهاء الانتداب البريطاني ، بالاضافة إلى التطورات الخاصة بقضية ليبيا ورغبة الدول الكبرى في تقسيمها فيما بينها ، هذا بالاضافة إلى قضية دول المغرب العربي .

أما القضية الثالثة : وهي معالجة الصحف للقضايا الدولية فقد أوضحت خصوصية تنفرد بها هذه القضايا عن القضيتين السابقتين الاولى وهي إتاحة الفرصة لاثبات ان هناك دورا ايديولوجيا للصحيفة . اذ ان القضايا المدروسة التي قسمت في معالجة الصحف المصرية لإنشاء ، منظمة الأمم المتحدة خلفا لعصبة الأمم ، وأيضا رصد أثر الانقسام الدولي الحاد الى كتلتين على معالجة الصحف ، وموقفها من دعوة الحياد .

وقد وضح اتفاق الصحف الوفدية والصحف المعبرة عن الحزب الوطني في إنتقاد ميثاق الأمم المتحدة ووصف المنظمة الدولية بالديكتاتورية وانها قامت لتقنين سيطرة الدول الكبرى على الدول الصغرى ، وعدم احترام سيادة هذه الدول بدعوى تحقيق السلام . واتفقت كذلك في رفض المقترحات الغربية للدفاع المشترك او اقامة قواعد عسكرية ودعت الى الحياد في الصراع بين الكتلتين .

اما معالجة صحف أحزاب الأقلية فقد عسكت معالجتها ازدواجية المواقف وعدم وضوحها ، اذ انها تبرر الاراء التي توضح ايجابيات الانضمام للغرب ، وقبول الأحلاف توفيرا لنفقات التسلح ، وهذا يرجع لان هذه الصحف تعبر عن العناصر الرأسمالية التي ترى التلازم العضوى مابين تحقيق مصالحها وبين قبول مشروعات الى مد مصر في فلك الغرب .

ونفس الموقف المتمثل في عدم الوضوح نجده في معالجة الصحف المعبرة عن الاخوان المسلمين او مصر الفتاه ، ويرجع هذا لأن هذه الجماعات لم تقم حول فكرة بقدر ما قامت حول أشخاص ومن هنا كان التناقض والذى يوضحه رفض " مصر الفتاه " للشيوعية والاتحاد السوفيتي باعتبارها اراء داعية للكسل والخمول والانحراف الخلقي ولكن بعد تحول الجماعة الى الحزب الاشتراكي اذا بها تدعو الى عقد معاهدة تعاون وصداقة مع الاتحاد السوفيتي .

أما صحف التيارات الشيوعية فكانت واضحة الولاء لجبهة السلام ممثلة في الاتحاد السوفيتي كما عبرت عن ذلك صحف الجماهير والكاتب ولما كانت الصحف المستقلة لاتعبر عن فئة بعينها فانها كانت تتخذ من المواقف ما يحافظ على استمرارها ويبعدها عن الصدام المباشر مع الحكومات وهو ما نجد صداه في مواقف هذه الصحف اذا ان صحيفة الاهرام على سبيل المثال قبلت المقترحات البريطانية الخاصة بالدفاع المشترك ودعت لطبع الاف النسخ من مشروع معاهدة صدقي - بيفن وتوزيعها على المواطنين عام ١٩٤٦، ولانضمام مصر لحلف الاطلنطي عام ١٩٤٩ اختلف هذا الموقف بعد تولي الحكومة الوفدية عام ١٩٥٠ اذا انها مالت لتأييد فكرة الحياد .

اما أخبار اليوم ، فانها منذ ظهرت ايدت القصر وأحزاب الاقلية

وكانت بوقا للعناصر الرأسمالية ومن هنا كانت صريحة العداء للاتحاد السوفيتي ورفض الشيوعية مقابل تأييد الانضمام لاحلاف الغرب وقبول مشروعاته .

**وأهم النتائج التي انتهت اليها هذه الدراسة هي :**

- إمكانية الإعتماد على الصحيفة الحزبية لمعرفة مواقف الحزب تجاه القضايا والأحداث المستجدة التي لم يغطيها البرنامج الحزبي ، بل ان التغير في المعالجة الصحفية وعرض مواقف مختلفة عن المبادئ التي يتضمنها البرنامج الحزبي يؤكد اهمية الصحيفة لمعرفة مدى أصالة المبادئ الحزبية او انتهازية الحزب واعتماده على الظرفية في تكوين المواقف في محاولة للمزايدة على الجماهير .

- وضح من معالجة الصحف ظاهرة اتسمت بها كل الحكومات المصرية قبل الثورة الا وهي ازدواجية مواقف هذه الحكومات فبينما تتخذ مواقف فعلية ( غير معلنة ) تتسم بالمرونة فانها تعلن تصريحات متشددة وقد ادركت بريطانيا هذه الظاهرة فعملت على استغلالها .

- تبين من معالجة الصحف المصرية للقضايا المختلفة عدم صحة مقولة " ان التعدد الحزبي الصحفي السابق على ثورة يوليو ١٩٥٢ يشكل احد مظاهر الممارسة الليبرالية المصرية .

ولما كانت الصحف المصرية على إختلافها لايمكن النظر اليها بمعزل عن النظام السياسي فقد حاولت الدراسة تفسير الظواهر وارجاعها إلى مركزية صنع القرار على كافة المستويات السياسية ، وغياب الاتفاق السياسي مابين الاحزاب والتيارات المصرية حول الاولويات الخاصة بالمصلحة الوطنية ، والجمود الفكري في برامج الاحزاب وعجزها عن التكيف مع المستجدات الاقليمية والدولية .

**صلاح فوزي**

## □□ د . سلوى سليمان (محرر) - آفاق الإقتصاد المصري في ظروف السلام الشامل في الشرق الأوسط-مركز البحوث والدراسات الإقتصادية جامعة القاهرة - ١٩٩٦ □□

يمثل هذا الكتاب فعاليات ندوة عقدها مركز البحوث والدراسات الإقتصادية بجامعة القاهرة وشارك فيها نخبة من الخبراء في مجال السياسة والإقتصاد من بينهم الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام والدولة للتنمية الإدارية، والسيد باتريك لوكليرك سفير فرنسا بالقاهرة، والدكتور أسامة الغزالي حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية، والدكتور سعيد النجار الخبير الإقتصادي المعروف، ومايكل ماكجريفر ممثل الجماعة الأوروبية، والدكتور حازم الببلاوي، وكلود سارازن المستشار المالي لوزارة المالية الفرنسية لشئون الشرق الأدنى والأوسط، ولفيف آخر من خبراء السياسة والإقتصاد.

وقد اشارت الندوة إلى ان الإقتصاد المصري في مرحلة ما بعد السلام سوف تسنح له فرص وتهدده مخاطر، وسوف يكون عليه ان يستجيب لها. وفي هذا السياق حدد الدكتور أسامة الغزالي حرب الشروط السياسية التي تكفل للإقتصاد المصري امكانية الافادة من الفرص المتاحة وتقليل المخاطر المحتملة، ومن بينها المساعدة على إنعاش الإقتصاد المصري ووضعه على طريق النمو المتسارع واضحة للتعاون الإقتصادي الاقليمي وتهيئة الظروف للإندماج الايجابي في الإقتصاد العالمي.

وفي معرض تحديده للسوق الشرق أوسطية التي يثار الحديث كثيراً بشأنها الآن، قال الدكتور سعيد النجار إنها عمل ترتيب خاص بين البلاد العربية وإسرائيل يقوم على أساس تبادل المعاملة التفضيلية بحيث يلتزم كل طرف بإعطاء الآخر مزايا في التبادل التجاري لا تنسحب إلى طرف ثالث ليس عضواً في السوق، معنى ذلك دخول البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق العربية دون قيود جمركية أصلاً، أو مع قيود تقل قليلاً أو كثيراً عن القيود التي تفرض على البضائع الأمريكية أو الانجليزية أو الفرنسية أو اليابانية. وكذلك الحال بالنسبة لدخول البضائع العربية إلى السوق الإسرائيلية فهي في إطار هذا المفهوم للسوق الشرق أوسطية تدخل دون قيود أصلا أو تحت قيود تفضيلية بالمقارنة مع ما تخضع له بضائع طرف ثالث ليس عضواً في السوق.

ولاحظ الدكتور سعيد النجار أن هناك فرقاً بين التبادل التجاري العادي والسوق الشرق أوسطية. فالتبادل العادي لا يتطلب قراراً خاصاً من الحكومات المعنية، أما السوق الشرق أوسطية، فهي تتطلب قراراً خاصاً أو قانوناً خاصاً بإقامتها ينص على طبيعة المعاملة التفضيلية ومداها والمراحل المختلفة التي تمر بها السوق من وقت إنشائها إلى أن تستكمل كل مقوماتها. فالسوق الأوروبية المشتركة مثلاً تم انشاؤها بمقتضى معاهدة روما عام ١٩٥٨، كذلك الحال بالنسبة للسوق المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. وينتج عن ذلك أن السوق الشرق أوسطية ليست نتيجة محتومة للسلام، بل إنها درجة عالية من درجات التعاون الإقتصادي بين الدول.

وتحت عنوان أولويات السياسة الإقتصادية في ظروف السلام الشامل أوضحت الدكتورة سلوى سليمان أن هناك إعتبارات ثلاثة أساسية من شأنها أن تحكم الخيارات المصرية لأولويات سياستها الإقتصادية وهي:

أولاً: أبعاد المشكلات الإقتصادية الرئيسية الراهنة، التي تواجه المجتمع المصري، ومنطقية التركيز على أكثر تلك المشكلات حدة وتأثيراً.

ثانياً: توجهات الحرية الاقتصادية في برنامج الاصلاح الإقتصادي الهادف إلى كفاءة أعلى في استخدام الموارد، ومن ثم معدل نمو إقتصادي أسرع، ومحور هذا البعد هو تطوير وتنامي دور المشروع الخاص من خلال البيئة الإقتصادية والمؤسسية الملائمة لاطراد إقباله على الاستثمار والتوسع في الانتاج.

ثالثاً: مستجدات العلاقات والمتغيرات والمعطيات التي تفرضها ظروف السلام، وما يرتبط بها من بيئة أكثر استقراراً وجاذبية للاستثمار، وما يعنيه ذلك من مناخ تنافسي نشيط.

وخلصت في ورقتها إلى أن الأمر يتطلب تحقيق تنمية بشرية وتحديثاً مؤسسياً، إضافة إلى نهضة علمية وتكنولوجية جذرية مواكبة لإجراءات الاصلاح الإقتصادي، مع إعادة هيكلة القاعدة الانتاجية الوطنية والعمل على تعظيم العائد بعيد المدى من التعاملات الإقتصادية الخارجية.

وأكدت فعاليات الندوة في الختام أن السلام وحده لا يستطيع ان يحقق الانتعاش الإقتصادي، ولكن السلام مع الإدارة الإقتصادية السليمة يعتبر قوة كبيرة لتحسين الرفاهية البشرية والمكاسب المحتملة من السلام الشامل والاصلاح الكامل للإقتصاد القومي، هي مكاسب ضخمة ويفيد بعضها البعض، ولكن كلا الأمرين - السلام والاصلاح الإقتصادي - يجب ان يكونا شاملين وناجحين لكي تتحقق المكاسب.

**فتحي على حسين**

## □□د . محمد ابوالفتح غنام - مواجهة الارهاب فى التشريع المصرى : دراسة مقارنة الناشر (بدون) - ١٩٩٦□□

منذ بداية التسعينات تزايدت الحوادث الإرهابية ، بحيث أصبحت الأمور تبدو وكأننا نهرول نحو الهاوية ، بل وشرع البعض فى إقامة السرادقات لتلقي واجب العزاء فى الوطن الفقيد وهذه الصورة بكل مأساويتها حتمت على الجميع التنادى لإنقاذ السفينة قبل الغرق ، محاولين قدر الإمكان - علاج الأسباب الكامنة ، التى كانت وراء ظهور هذه التقيحات الكثيرة فى وجه الوطن الجميل .

ويأتى هذا الكتاب بمثابة محاولة من تلك المحاولات ، فالمؤلف من خلال أربعة فصول يلقى الضوء على الظاهرة الإرهابية ، باحثا عن علاجها القانونى ، حيث يجب أن يكون الإحتكام دائما وأبدا للقانون فى دولة المؤسسات ، لأنه خط الدفاع الأول أمام طيور الظلام .

ويبدأ المؤلف فى الفصل الأول بعرض التعريفات المختلفة للإرهاب من وجهة نظر الفقه والقضاء والتشريع ، مبينا أنه لايورد تعريفا لفظيا للإرهاب ، ولكن يرصد بعض العناصر المميزة للعمل الإجرامى والتى تصمه بالإرهاب، بداية من كونه عمل يتسم بالعنف الشديد يقصد به إشاعة الرعب والفزع ، يحرك ذلك كله باعث أيدلوجى معين لايفرق بين ضحايا عنفه وإرهابه .

وقبل صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ٩٢ كان موقف التشريع المصرى من الإرهاب موقف التجاهل واللامبالاه ، حيث ترك لنص المادة ٩٨ من قانون العقوبات مهمة مواجهة الامر برمته ، إلا أن الأحداث أثبتت مدى الحاجة إلى علاج قانونى لظاهرة الإرهاب فكان ذلك سببا فى صدور القانون ٩٧ لسنة ٩٢ ، الذى أعطى للعمل صفة الإرهاب إذا توفر له عنصرين هما ، أولا : كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع يلجأ إليه الجانى تنفيذا لمشروع إجرامى فردى أو جماعى ، ثانيا : إستهداف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، ولايفوت المؤلف فى هذا المجال التعرض لجرائم الإرهاب فى تشريعات بعض الدول الأجنبية والعربية مثل فرنسا وألمانيا وأسبانيا وانجلترا والجزائر .

ويستعرض المؤلف فى الفصل الثانى القواعد الموضوعية لمواجهة الإرهاب عن طريق الردع ، فالإرهاب من الجرائم التى تستوجب إعمال سياسية جنائية متشددة فى مواجهته سواء من خلال تغليظ العقاب على مرتكبى تلك الجرائم أو من خلال استحداث تجريمات خاصة تحيط بمختلف صوره ، حيث يشير المؤلف إلى الإتجاه نحو التشدد والردع فى مواجهة جرائم الإرهاب فى الدول المختلفة ، وقد سار المشرع المصرى على ذات الدرب وإن كان لم يقتصر فى القانون رقم ٩٧ لسنة ٩٢ على مواجهة جرائم الإرهاب ، وإنما مد نطاق المواجهة ليشمل صورا خاصة من جرائم بعض التنظيمات والكيانات غير المشروعة .

وفى الفصل الثالث يتناول المؤلف تشريعات المكافأة وتشجيع الجناة فى جرائم الإرهاب على التعاون مع العدالة، ويبدأ المؤلف بالتشريع الإيطالى الذى يتبنى فكرة التوبة من جانب المجرم ، والتى تتركز أهم قواعدها القانونية في مجال الجرائم التى ترتكب بقصد الإرهاب أو قلب النظام الدستورى ، وتنقسم التوبة في التشريع الإيطالى إلى توبه أثناء تنفيذ المشروع الإجرامى، وتوبة أثناء تنفيذ العقوبة .

ولايفوت المؤلف فى نهاية الفصل التعرض لتشريعات المكافأة فى بعض الدول الأجنبية الأخرى مثل فرنسا وإيطاليا وانجلترا وألمانيا وأسبانيا .

وعن سياسة المكافأة فى التشريع المصرى بالنسبة لجرائم القسم الأول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات جاء الفصل الرابع والأخير ، حيث يتعرض المؤلف بالشرح والتحليل للمادة (٨٨) والتى تجمل سياسة المشرع المصرى فى المكافأة والتشجيع على التعاون مع العدالة ، ويقدم المؤلف ملاحظاته حول مسلك المشرع المصرى فى هذا المجال ؟ والذى يصفه بالإنتهازية وقصر النظر والبعد عن الحلول الجذرية للمشكلة ، فلا يستفيد منه سوى كبار الإرهابيين ، لانهم وبحكم موقعهم يملكون جميع خيوط الجرائم والمعلومات فى أيديهم ، بما يمكنهم من مساومة الدولة على إطلاق سراحهم ، أما السواد الأعظم من المخدوعين والمضللين فلا يكون مصيرهم سوى غياهب السجون ، مع أن الأولى هو فتح أبواب التوبة على مصراعيها ، وعدم التعامل مع الأمور بمنطق الثار ، فهو الباب الذى يقذف بنا جميعا نحو الجحيم .

فإذا ماتم توسيع قاعدة الإستفادة من نظام التوبة ، وذلك بعدم الربط بين التوبة وبين المعلومات فى بعض الجرائم الأقل خطورة ، مع إفساح المجال وأعطاء الفرصة للتوبة أثناء تنفيذ العقوبة ، ومايصاحب ذلك من تقرير بعض الأعذار المخففة ، وبذلك تبدو الدولة وكأنها الأم الرءوم ، التى تحنو على أبنائها وتقيل عثراتهم ولاتودى بهم إلى الجحيم .

وفى النهاية يجب أن نؤكد على معارضتنا الشديدة لإرهاب لايختلف كثيرا عن الحوادث الإرهابية التى يقوم بها القتلة والمجرمون ، ألا وهو الإرهاب التشريعى ، والجانى فى هذه الحالة هو الدولة بما تملكه من أساليب ووسائل تتخذ منها ذريعة لمحاربة الإرهاب ، فتتحول الدولة باكملها إلى ما يشبه الثكنة العسكرية ، متحكمة فى الصغير وا لكبير من الأمور ، مستخدمة فى ذلك وسيلة ما خلقت إلا لراحة الناس وسعادتهم ، فإذا بها تتحول إلى سيفا مسلطا على رقاب الجميع ، ونعنى هنا القانون الذى أصبح عرضة للتعديل والتبديل بين عشية وضحاها ، تحقيقا لأغراض ومآرب ، أقل ما توصف به ، أنها تصيب إستقرار الوطن وتقدمه فى مقتل .

**أحمد رمضان اللوفى**

## □□د . منصور العادلى - موارد المياه فى الشرق الاوسط : صراع ام تعاون فى ظل قواعد القانون الدولى القاهرة ١٩٩٥□□

فى اطار الاهتمام المتزايد بالمياه وباشكالية الموارد المائية ومسالة تعاون الدول النهرية فيما بينها لاستغلال تلك الموارد ، صدر فى هذا العام ١٩٩٦ عند دار النهضة العربية بالقاهرة الطبعة الأولى من كتاب :

" موارد المياه فى الشرق الأوسط : صراع أم تعاون فى ظل قواعد القانون الدولى " للباحث منصور العادلى . حيث يشير فى البداية أنه بالنظر لواقع علاقات الدول النهرية فى الشرق الأوسط نجدها تتراوح بين التنافس والصراع ، حيث تتصارع المصالح المتعددة لتلك الدول على نحو يؤدى الى زيادة التوتر فى العلاقات الدولية فيما بينها ، وبالتالى زيادة فرص الخلاف بين الدول النهرية ، يمكن أيجاز هذه الاشكالية بما يلى :

- الندرة النسبية لموارد المياه العذبة مع الزيادة السكانية .
- التطور التكنولوجى على نحو أدى الى التطور فى أوجه

استخدامات المياه وزيادة معدلات استهلاك الفرد .

– تعدد أنواع استغلال مياه الأنهار الدولية المتنافس عليها ، طبقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية فاستحال الاتفاق حول أولويات الاستغلال لدول حوض نهر دولي بذاته .

قصور قواعد القانون الدولي في مجال الأنهار وعدم مواكبتها لتطور استخدامات مياه الأنهار في شئون غير الملاحة وقد تطلب ذلك تقنين الاستخدامات الجديدة لمياه الأنهار الدولية ، ووضع القواعد القانونية البيئية لحماية البيئة النهرية والحفاظ عليها كما يتطلب إنشاء المؤسسات النهرية لإدارة النهر الدولي كمورد طبيعي مشترك على أساس مبدأ التوزيع العادل والمعقول والاستخدام الذي لا يضر بالغير .

لهذا كان النزاع على مياه الأنهار الدولية مثل عاملا من عوامل التوتر في العلاقات الدولية أو أحد عوامل الصراع بين دول الحوار النهرية .

وقد جاء هذا الكتاب في قسمين رئيسيين مسبوقين بفصل تمهيدي وجاء عنوان القسم الأول : النظام القانوني للأنهار الدولية ، وللوقوف على أهم المبادئ التي تحكم الاستخدامات مياه الأنهار الدولية فقد أفرد لها الباب الأول من هذا القسم ، وتوصل الباحث الى أن أهم المبادئ التي تحكم الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية هي : مبدأ حق كل دولة متشاطئة في استخدام النهر ، ومبدأ التوزيع العادل ، ومبدأ الاستخدام غير الضار .

وقد تأكد للباحث أن هذه المبادئ الثلاثة تمثل الأسس العامة التي تحكم استخدامات غير الملاحية بين دول النهر الواحد .

وفي الباب الثاني من القسم الأول تناول الباحث بالدراسة والتحليل التعاون الدولي في مجال الأنهار الدولية وما يميز التعاون في مجال الأنهار الدولية عن غيره من صور العمل الدولي المشترك .

فهناك وسائل مختلفة للتعاون الدولي في مجال الأنهار الدولية ، يمثل التبادل المنتظم للمعلومات بين الدول النهرية الحلقة الأولى من حلقات التعاون ، كما أن الإدارة المشتركة للأنهار الدولية ، والتي تتمثل في إنشاء هيئة مشتركة لإدارة النهر تمثل الصورة المثلى للتعاون .

ثم انتقل للحديث بعد ذلك عن مظهر هام من مظاهر التعاون ، وهو التعاون لتحقيق الحماية القانونية للبيئة النهرية والحد من التلوث ، ويبين أن الالتزام بحماية البيئة النهرية هو التزام ذو شقين أحدهما أكثر إيجابية ويتمثل في حماية وحفظ البيئة النهرية ، أما الشق الآخر فيتمثل في الحد الأدنى من التلوث وخفض نسبته . وقد استلزم تكامل البحث تناول طرق تسوية المنازعات المتعلقة بالأنهار الدولية .

وفي القسم الثاني قام الباحث بدراسة تطبيقية تناول فيها بالدراسة ، النظام القانوني لأهم الأنهار الدولية في الشرق الأوسط ، وهي نهر النيل ونهرا دجلة والفرات ، ثم نهرا الأردن واليرموك ، وذلك في ثلاثة أبواب مستقلة . وفي نهاية كل باب قام باستخلاص أهم النتائج والتوصيات التي اتضحت للباحث من خلال دراسة النظام القانوني لكل نهر من تلك الأنهار .

وقد خلصت الدراسة من واقع التحليل النظري والتطبيق في النظام القانوني للانهار الدولية الى تبلور بعض النتائج التي يمكن إجمالها بما يلي :

١) هناك مبادئ ، تحكم الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية تتجلى في :

– مبدأ حق كل الدول المتشاطئة في استخدام النهر الدولي . فلا يجوز لدولة واحدة من دول النهر الدولي أن تستأثر أو تنفرد باستخدام النهر لنفسها .

– مبدأ الانتفاع العادل للدول المتشاطئة بالمجرى المائي الدولي وبما يحقق الحصول على أقصى المنافع الممكنة لجميع دول المجرى المائي ، وتحقيق أكبر قدر ممكن للوفاء بجميع احتياجاتها . وفي الوقت نفسه تحقيق الضرر أو الاحتياجات غير الملباة لكل منها إلى أدنى حد بالقدر الذي يتحقق منه الانتفاع العادل .

مبدأ الاستعمال البرئ للأنهار الدولية ويقصد به الاستعمال غير الضار والذي لا يستتبع أضرارا بمصالح الدول الأخرى .

٢) تمايز التعاون الدولي في مجال الأنهار الدولية عن غيره من صور العمل الدولي المشترك . فالتبادل المنظم للمعلومات يعد من أهم أوجه التعاون الدولي بين دول المجرى المائي تحقيقا للانتفاع الأمثل .

كما تمثل الادارة المشتركة للأنهار الدولية صورة متطورة من صور التعاون الدولي من خلال اللجان المشتركة بين دول النهر الدولي الواحد أو غيرها من الترتيبات التي تحقق اعتبارات حفظ وتنمية استخدام مياه النهر الدولي .

كما أن التعاون بين الدول التي تشترك في نهر دولي واحد لتحقيق الحماية القانونية للبيئة النهرية والحد من التلوث يعد التزاما ذا شقين : أحدهما أكثر ايجابية ، ويتمثل في حماية وحفظ البيئة النهرية ، أما الشق الآخر ، فيتمثل في الحد من التلوث وتخفيض نسبته .

٣) تأكيد التزام الدول النهرية بالإخطار والتشاور فيمابينها قبل القيام بمشروعات جديدة يمكن أن تسبب أضرارا لأي منها ، تجنبا للمنازعات قبل نشوئها .

٤) التزام دول النهر الدولي الواحد باللجوء إلى الطرق السلمية لحل النزاعات التي قد تنشأ فيما بينها .

ويبرز في هذا المجال الدور الذي يمكن أن تلعبه لجان الخبراء في حل منازعات المياه في ضوء خصوصية طبيعتها الفنية ، ولكن مع توفر الارادة السياسية لتسوية تلك المنازعات .

٥) الطبيعة النسبية للقواعد الدولية التي تحكم النظام القانوني لكل نهر دولي على حدة ، مع الاسترشاد بقواعد القانون الدولي العام بصورة عادلة ومحايدة تحقيقا للانتفاع الأمثل بمياه النهر وحماية البيئة النهرية ، وتجنب النزاعات وتحقيق التعاون بين دول النهر الواحد لمواجهة حاجاتها المتزايدة من المياه .

في هذا الإطار قد تبلورت بعض النتائج المتصلة بتطبيقات النظام القانوني للأنهار الدولية على أنهار منطقة « الشرق الأوسط » ومن أبرزها نذكر :

– عدم مشروعية مد مياه نهر النيل خارج دول الشبكة .

– إن المواقف القانونية لشبكتي مياه دجلة والفرات تفرض الاحتكام للقانون الدولي فيما يخص المياه الدولية المشتركة والتوصل الى اتفاق بين دول النهرين ( تركيا، سوريا، العراق ) حتى يتسنى لكل منها أن تضع مشاريعها وفقا لحصتها . دون انتهاج الأسلوب العشوائي المعمول به الآن تجنبا لنشوء أزمات جديدة ، ولصالح استقرار شعوب هذه الدول .

– أما بالنسبة للنظام القانوني لشبكة مياه نهري الأردن واليرموك فيضعنا أمام حالة استيلاء غير قانونية تقوم بها إسرائيل بتحويل مياه الشبكة وإقامة مشروعات جديدة قبل استكمال الاحتياجات المائية لباقي

دول الحوض أو الحصول على موافقتها .. هذا بالاضافة الى الإستيلاء على الحصص المائية الفلسطينية من مياه نهر الأردن .

– أن المفاوضات متعددة الأطراف المتعلقة بمصادر المياه فى « الشرق الأوسط » لن تنطلق فى مسارها إلا بعد أن تلتحق بها كل من سوريا ولبنان كطرفين رئيسيين لا يمكن تصور مناقشة حقيقية للموضوع فى غيابهما وكذلك إلا بعد أن تسلم إسرائيل بالحقوق الفلسطينية الثابتة والمشروعة فى الموارد المائية الفلسطينية .

وفى الختام يشير الباحث الى أنه إذا كانت منطقة « الشرق الأوسط » تمثل بؤرة الصراع المائى نتيجة لزيادة عدد السكان وتطور الاستخدامات وندرة مصادر المياه ، فهو يرى أن مشكلة المياه لها جانب قانونى . ومن هنا يفترض أن يتم حلها وفقا لقواعد القانون الدولى وذلك بصورة عادلة ومحايدة كما أنه يقع واجب الالتزام بالتعاون على الدول النهرية وذلك لتحقيق الانتفاع الأمثل بمياه النهر وحماية البيئة النهرية ، وبذلك تتجنب الدول الصراع وتتعاون لمواجهة حاجاتها المتزايدة من المياه ..

**عبدالعزيز شحادة المنصور**

## □□د. زياد أبوعمرو - المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى فلسطين - اصدارات مركز إبن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع - ١٩٩٥□□

يمثل هذا الكتاب دراسة تطبيقية لمفهوم المجتمع المدنى على الحالة الفلسطينية، إذ يعرض للمجتمع الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات، ويضم الكتاب بين دفتيه جزءين رئيسيين يعالج أولهما المجتمع المدنى الفلسطينى، والثانى التحول الديمقراطى، فضلا عن تقديم بعنوان "المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى" للدكتور سعد الدين إبراهيم.

ويستمد هذا الكتاب أهميته من عاملين رئيسيين:

أولهما: الظروف الاستثنائية التى مر بها المجتمع الفلسطينى طوال نصف القرن الأخير، ولايزال، وهى الظروف التى تؤكد أهمية تواصل حياة هذا المجتمع رغم عدم توافر الاطار السياسى له فى شكل دولة حتى الآن.

وثانيهما: كون المؤلف فلسطينيا من سكان القدس ومن اعضاء هيئة تدريس جامعة بيرزيت المعروفة بمواقفها الوطنية والتربوية، وهو ما يوفر للدراسة تكاملا منهجيا وعمقا تحليليا لا بأس بهما.

وقد تعرض د. سعد الدين إبراهيم فى تقديمه للكتاب لمفهوم المجتمع المدنى ونشأته ومؤسساته فى الوطن العربى مظهرا مدى انتعاش المجتمع المدنى فى الإطار العربى بعد عام ١٩٦٧ وموضحا بعض خصائص المجتمع المدنى فى التسعينات فى تناوله للأحزاب السياسية والنقابات المهنية، ومنتهيا إلى التعرض للعلاقة بين الانظمة الحاكمة والمجتمع المدنى لإبراز امكانات التحول الديمقراطى فى الاطار العربى.

استهل المؤلف الجزء الأول باستعراض موجز لمقومات المجتمع المدنى الفلسطينى باعتباره حالة استثنائية داخل فلسطين وخارجها ليتسنى للقارئ فهم السياق الذى نشأ فيه هذا المجتمع وأثار حربى ١٩٤٨ و١٩٦٧ عليه.

وقد خلص المؤلف إلى أنه رغم التواجد الفلسطينى فى الشتات لفترة طويلة إلا أن الفلسطينيين فى المهجر لم يشكلوا مجتمعات مدنية خاصة بهم. وأستعرض الكاتب بعض الخصوصيات التقليدية التى يتميز بها المجتمع المدنى الفلسطينى فى الضفة والقطاع والتى لاتزال فاعلة فى تحديد الهوية السياسية والاجتماعية الفلسطينية كالولاءات الجهوية والعائلية والفئوية والدينية والتركيب الطبقى والتكوين السكانى ووضع المرأة الفلسطينية.

ثم تطرق المؤلف إلى وصف عناصر المجتمع المدنى الفلسطينى، وهى التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية والنقابات العمالية والاتحادات الطلابية والمنظمات النسائية والجمعيات المهنية والمنظمات الطوعية والجمعيات الارثية. وتخلص المؤلف إلى أن هذه العناصر لاتزال هشة، أو هى فى طور التكوين أو التطور، ولذلك فهى لاتزال عرضة لمختلف المؤثرات الداخلية والخارجية التى يمكنها أن تؤثر على مسار نمو هذه التنظيمات.

وتعرض المؤلف فى الجزء الثانى من كتابه للتحول الديمقراطى، فناقش دور منظمات المجتمع المدنى فى هذا التحول كالاحزاب السياسية الفلسطينية وتأثير الانتفاضة وأثر السلطة الفلسطينية. وينتهى فى هذا الجزء إلى أنه "لا يوجد نظام سياسى ديمقراطى فلسطينى، وأنه من الأدق الحديث عن نظام تعددى سياسى - اجتماعى فلسطينى...".

ويتساءل المؤلف فى خاتمة الكتاب عما إذا كانت منظمات المجتمع المدنى وعملية التحول الديمقراطى ستحظى فى ظل السلطة الفلسطينية بوضع أفضل من الوضع الذى كان سائدا فى فترة الاحتلال الإسرائيلى.

**محمد نجيب محمد الاتور**

## □□ محمد شريف جاكو - العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا: قضية أوزو من عام ١٩٦٠ - ١٩٩٠ - رسالة ماجستير - معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٩٦□□

أجدنى متفقا مع الباحث التشادى محمد شريف جاكو فى أن العلاقات الأفريقية العربية تمثل ظاهرة تاريخية متميزة فى التاريخ الأفريقى العربى المشترك، وإذا كانت الروابط الاجتماعية والتجارية والثقافية قد ازدهرت بين أفريقيا شمال الصحراء وجنوبها بصفة عامة، فإنها كانت أكثر أزدهارا بين تشاد وليبيا، وكان لانتشار الاسلام وذيوع الثقافة الاسلامية واللغة العربية فى المنطقة الأثر الاكبر فى هذا المجال.

يضاف إلى هذا أن تشاد وليبيا تربط بينهما حدود مشتركة يبلغ طولها ألف كيلو متر، ويوجد بينهما تواصل سكانى كبير ومشاعر مشتركة خاصة تجاه الغزو الفرنسى لتشاد، والغزو الايطالى لليبيا، لدرجة أنهما وقفتا معاً ضد الاستعمار الأوروبى وسجلت بطولات مشتركة فى مقاومة الاحتلال.

وإذا كانت العلاقات الشعبية غير الرسمية بين البلدين قد اتسمت بدرجة عالية من الهدوء والتفاهم والاحترام المتبادل، إلا أن المتتبع لمسار العلاقات السياسية الرسمية بين البلدين - كما يقول الباحث - فى خلال العقود الثلاثة السابقة - باستثناء العقد الأول - يلاحظ تأرجح هذه العلاقات بين التفاهم والصداقة والدفء، وبين الوصول إلى درجة عالية من العداء والاقتتال الدامى، بل كادت تسئ إلى العلاقات الأفريقية العربية برمتها، وكان السبب المباشر لذلك هو النزاع التشادى الليبى حول "قطاع أوزو" فى هذا البحث الذى يعد أول دراسة علمية باللغة العربية تتناول العلاقات السياسية بين ليبيا وتشاد مع تتبع مشكلة "أوزو" منذ البداية حتى النهاية، اعتمد الباحث على منهجين بشكل رئيسى وهما العرض التاريخى والمنهج التحليلى، مستعينا بالمنهج المقارن عندما يجد ضرورة للمقارنة بين الظواهر المختلفة فى البلدين، كما اعتمد الباحث على المقابلات الشخصية والمحاضرات والندوات كأدوات لجمع البيانات للاستفادة من الجوانب التى تعانى من ندرة المكتوب.

جاءت الدراسة فى عدة فصول، تم تقسيم بعضها إلى مباحث، ومثل الفصل الأول تمهيدا للبحث وركز على موضوعين:

**الأول**: ليبيا من ناحية الأوضاع الجغرافية والاحتلال الايطالى لها والحركة السنوسية وأثرها فى تشاد.

**الثانى**: تشاد من زاوية الاوضاع الجغرافية ولمحة تاريخية والاحتلال الفرنسى لها.

وفى الفصل الثانى الذى جاء عنوانه "تطور العلاقات التشادية الليبية منذ الاستقلال" قسم الدارس إلى أربعة مباحث تحدث فيها عن ليبيا فى ظل النظام الملكى، حيث يظهر من خلال الدراسة أن العلاقات بين الدولتين فى ظل ذلك العهد كانت هادئة وطيبة. ثم ليبيا فى ظل العقيد القذافى حيث يتحدث عن ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ وما حملته من توجهات فكرية راديكالية معادية للغرب وما حدث من توافق نضالى مشترك مع الثورة التشادية التى كانت تناضل منذ عام ١٩٦٦ ضد النظام القائم فى فورت لامى (انجامينا حاليا) وضد النفوذ المتمثل فى القوات الفرنسية المرابطة فى تشاد، ثم ما حدث بعد ذلك من دخول القوات الليبية قطاع "أوزو" عام ١٩٧٣ بحجة حماية الأهالى من مخاطر عديدة، ثم اعلان ليبيا ضم القطاع اليها لحقوق تاريخية فيه.

وهنا يلاحظ الباحث أن العلاقة فى هذه الفترة اتسمت بتناقضات حادة، تأرجحت بين التفاهم والصداقة إلى حد توقيع معاهدة للدفاع المشترك، بل والحديث عن وحدة اندماجية بين البلدين عام ١٩٨١ لكن هذه العلاقة فى طرفها المتناقضة تصل إلى درجة عالية من العداء والاقتتال الدامى بين الدولتين فى النصف الأخير من عام ١٩٨٧.

ويصل الباحث إلى عدة حقائق تتسم بها فترة عهد الثورة الليبية، وتتمثل هذه الحقائق فى أنه لولا الدعم الليبى المكثف ماديا وعسكريا لجبهة التحرير الوطنى التشادى - فرولينات - لما وصلت هذه إلى الحكم فى "انجامينا" عام ١٩٧٩، ونفس التدخل الليبى المباشر فى الشئون الداخلية للجبهة وتقديم الدعم المالى والعسكرى هو الذى قسم جبهة "فرولينات" إلى شرائح وأجنحة، كذلك فإن احتلال ليبيا لمنطقة "أوزو" وشمال تشاد بأسرة أوصل العلاقات التشادية الليبية إلى أدنى درجة لها فى عام ١٩٨٧.

فى البحثين الثالث والرابع من الفصل الثانى تحدثت الدراسة عن تشاد فى ظل الرئيس تومبلباى وحركة فرولينات وأثرها فى العلاقات مع ليبيا معطية أهمية خاصة لفترة حكم حسين حبرى الذى تزعم المقاومة الوطنية ضد الوجود الليبى فى تشاد منذ البداية.

وقد خصص الباحث الفصل الثالث لتناول قضية "أوزو" باعتبارها النقطة المهمة فى الدراسة حيث تناولها فى ثلاثة مباحث تركزت فى الإطار القانونى للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومشكلات الحدود، وموقف ليبيا وتشاد ولجوئهما لمحكمة العدل الدولية ثم تناول حكم المحكمة وتنفيذه فى ٣٠ مايو عام ١٩٩٤.

وفى ضوء التحليل الذى قدمه الباحث من خلال الفصول الثلاثة أكدت الخاتمة استناد تطور العلاقات السياسية التشادية الليبية على الميراث الثقافى والاجتماعى، والروابط التاريخية والجغرافية، ويتوقع الدارس وخاصة بعد التسوية السلمية للنزاع بحكم المحكمة وإسدال الستار على فصول الصراع المؤلم، أن تنشط العلاقات السياسية بين الدولتين وتعود إلى سابق عهدها، وذلك من خلال المزيد من التعاون فى مجالات البحث العلمى والثقافى وتبادل البعثات الطلابية بعد أن قررت تشاد جعل اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب الفرنسية فى مارس ١٩٩٦ ثم التعاون فى مجال النقل والمواصلات وفى مجال الصناعة والتعدين والطاقة، وذلك من مجالات التعاون التى تخدم شعبى الدولتين.

**على عياد**

## □□ د. احمد عبد الله - نحن والعالم الجديد: محاولة وطنية لفهم التطورات العالمية - مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات -١٩٩٥ □□

لاشك أن هذا الكتاب يعكس رؤية واضحة لصاحبه الدكتور أحمد عبد الله حول الأوضاع المحلية والاقليمية والدولية . ويطرح الكاتب التطورات التى تدور على الساحة الدولية وتأثيراتها على الساحتين الاقليمية والمحلية . ويركز الكاتب على موقع مصر والعالم العربى والعالم الثالث على هذه الخارطة الدولية . ويرى أنه لابد من التحرك الواعى من قبل مصر والعالم العربى لوضع أقدامهم فى القلب من العالم . بالاضافة إلى المساهمة فى تشكيل النظام العالمى الجديد . ولابد من ايديولوجية تركيبية تحقق التوازن فى الفكر والفعل للاستفادة منها فى التعاملين الداخلى والخارجى . وأن هناك أمل لمصر والعرب فى المستقبل إذا اقترن الأمل بالعمل الجاد.

ويقع الكتاب فى سبعة فصول تتناول مصر والعالم مرورا بالعالم العربى . يرى الكاتب فى المقدمة أن الحقبة التى يعيشها عالمنا تبدو إلى حد كبير حقبة انتقالية . حيث نشهد على المستوى القومى لكثير من الشعوب تحولا من الأطر التقليدية لأنظمتها السياسية والاقتصادية إلى أطر أكثر حداثة . ونوعا من الاهتزاز على مستوى بنيات العلاقات الدولية الصيغة التى رسمت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ودفعا فى اتجاه صيغة جديدة ربما لم تكتمل ملامحها بعد وإن بدت مؤشراتها . وتطرق إلى مفهوم السيادة الوطنية فى ظل التغيرات العالمية . فهذا المفهوم ولد منذ البداية عاريا فى جوهره من المطلقية . وإن كانت السيادة الوطنية تأثرت بالبيئة الدولية ، فهى قد أثرت فيها أيضا . بالاضافة إلى ذلك ، فإن كانت التغيرات العالمية تفرض نفسها على السيادة الوطنية للدولة ، لكن ليس ثمة حتمية للخضوع لكل التغيرات . فمفهوم السيادة الوطنية يلزم الحفاظ عليه ، وفى نفس الوقت التعامل مع - بل والتأثير فى - التغيرات العالمية .

ويعالج الفصل الأول قضية العالم الجديد ، فتتعدد ملامحه ، حيث الانتشار الهائل والنفوذ الكبير لوسائل الاعلام الدولية وماتمثله من صعوبة سيطرة الحكومات على عقول مواطنيها . يضاف إلى ذلك أن الايديولوجية ستستمر أداة للصراع البشرى ومنطا للتمييز بين مختلف النظم والمجتمعات . والملمح الثالث هو أن تفاوت أوزان مختلف القوى الدولية سيستمر عنصرا مميزا للقرن القادم كما كان دائما . ولابد للعالم العربى أن يوجد مكانا له على ساحة هذا العالم . وفى هذا الاطار ، فإن المراهنة على إضعاف الكتلة العربية وتهميش وزنها هى مراهنة قابلة للنجاح فقط فى المدى القصير ، لكنها مراهنة خاسرة على المدى الطويل . ومع ذلك فإن بناء نظام عربى جديد يستلزم تخليق عقل عربى جديد ، أو عقلية عصرية لاترتكن للرؤى التقليدية لأمور السياسة الدولية. فالعرب فى حاجة إلى الانطلاق من الحقيقة الثقافية إلى مراكمة حقيقة اقتصادية وسياسية ، والمعالجة الصحيحة للعلاقة بين العروبة والإسلام ، ومعالجة مشكلة الحرية والسلطة والمشاركة . ويرى الكاتب أن تبوؤ مكانة " مركز القوة " العالمى لن يكون محتملا إلا بالنسبة للتكتلات الاقليمية والدول القومية الكبيرة . وبخصوص الأمم المتحدة فإنها تلام بشأن فعاليتها فى ممارسة دورها ، وليس بشأن مقدار الدور .

يتطرق الكاتب فى الفصل الثانى لموضوع الاستعمار المتجدد. يقيمه فيه المؤلف مايطلق عليه "النظام العالمى الجديد" بالقول أن مانعيشه هو مرحلة انتقال من نظام محدد الملامح إلى نظام لم تتحدد ملامحه بعد ، وأن أى نظام لايكون عالميا إلا اذا شارك فى صياغته كل أهل الأرض . أماأن يصاغ النظام بالكامل فى ركن واحد من الأرض ، فلا يكون هذا الركن إلا ثكنة وعلى الآخرين إما الخضوع لجنودها أو مقاومتهم . وتحدث فى ذلك السياق عن المعادلات الأمريكية والبريطانية للسيطرة على هذا العالم . ومحاولات فرنسا تثبيت أقدامها فى مواجهة المنافسة الأمريكية – البريطانية . وأخيرا بزوغ النجمين اليابانى والالمانى وامكانية استفادة العالم الثالث منهما فى محاولتهما تثبيت أقدامهما على الساحة الدولية .

ويتحدث الكاتب فى الفصل الثالث عن الشعوب الغالبة فى هذا الاطار ، تناول موضوع الكبت والانفجار حيث أن الشكاوى التى تحلها مجموعة من الناس فى اطار نظام سياسى معين هى بالضرورة أكبر من أن يقتلعها النظام من القلوب إن كانت ذات عمق تاريخى حقيقى . وأينما وجدت الجماعات الانسانية وجدت معها الرغبة فى التمايز الثقافى مهما كانت محاولات محوها بالقوة . بالاضافة إلى ذلك تناول الكاتب قضية الاختيار حيث أن أغلب التاريخ البشرى تاريخ لعدم اختيار الشعوب ومع ذلك فعلى الشعوب مسئولية كبيرة ، فى تركها لحريتها فى الاختيار .

ويدور الفصل الرابع حول الشعوب المغلوبة . تناول فيه قضية حق تقرير المصير ، وذكر أن مآل هذا الحق خضع لأحكام المنافسة الدولية . وأن التجسيد النهائى لحق الشعوب فى تقرير مصيرها ليس من المرامى التى يمكن الوصول إليها بطريق مختصر ، وهناك صورتان له : إما الاستقلال الكامل أو الحكم الذاتى . ثم تطرق إلى مديونية العالم الثالث التى تجعله رهينة لأصحاب الديون فى الشمال . وأن الدوائر الحاكمة فى أغلب هذه البلدان النامية إنها تحظى بوضع اجتماعى متميز داخل بلادها ، ويظل مستوى معيشتها مرتفعا أيا كانت مديونية البلاد أو أزماتها الاقتصادية . والرهينة الحقيقية هى الأغلبية الشعبية التى تدفع الثمن أولا بأول فى معيشتها اليومية التى يتدهور مستواها بإطراد .

ويدرس الكاتب فى الفصل الخامس موضوع الانسان وعالمه . فقد تميز العصر الحديث بالصراع بين النموذجين الفردى والجماعى. وهناك انتقادات لكل من النموذجين . ونقطة التوازن هى الهدف الأسمى الذى يفترض أن ينشده أ ى مجتمع يسعى للتماسك ، كما تنشده كل حضارة تسعى للتواصل . ولقد وجد المفكرون فى المجتمع المدنى أداة للفصل بين المجال العام والمجال الخاص . وبذا ازداد اهتمامهم بتجليات المجتمع المدنى ومنظماته. وكلما تحسن أداة صفوة المجتمع المدنى ارتفع مستوى الجماهير ، وازداد الضغط لتحسين أداء السوق والدولة معا . انتقل بعد ذلك للحديث عن العلاقة بين الناس والتكنولوجيا ، وقد أثر التقدم التكنولوجى على الكثير من المؤسسات الاجتماعية وأنماط السلوك الاجتماعى . وعلى دول العالم الثالث أن تجتهد للحصول على نصيب عادل من ثمرات التقدم التكنولوجى بدلا من أن تكون ضحيته . وأخيرا لابد من الاستفادة من التاريخ كوقود للقفز الى المستقبل .

يحلل الكاتب فى الفصل السادس موضوع الفكر القديم . ويناقش فيه الفكر الاشتراكى ويرى أن اليسار بمعناه الواسع يمثل حقيقة سياسية لايمكن محوها . ولكن على اليسار أنه يعيد صياغة أفكاره وترتيب بيته بما يسمح له بالمشاركة فى بناء مستقبل أفضل للإنسانية . والحقيقة أن العالم المعاصر يشهد أزمة فى الفكر لاتقتصر على اليسار وحده . ودارت مناقشات عديدة حول سقوط الماركسية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية ، تناولها البعض بالتهويل وآخر بالتهوين وثالث بالتبرؤ وأخيرا بالتبرير . ويرى الكاتب أن الاشتراكية اعتورتها أخطاء فى النظرية والتطبيق ومن هنا لابد من وجود السوق بجانب الدولة ولابد على العالم الثالث التجديد والابتعاد عن التقليد الأعمى .

الفصل السابع والأخير يناقش موضوع الفكر الجديد . وأهم ملامح هذا الفكر هو المعادلة التوازنية ، وأهم معادلات التوازن فى الفكر والفعل معادلة الحرية والعدل . والعالم الثالث هو الاكثر احتياجا لمثل هذه الايديولوجية التركيبية التى لابد وأن تتضمن احتضانا لتميزاته الثقافية .

وفى النهاية يرى الكاتب ، أنه يمكن تصور نشأة كونفيدرالية عربية اسلامية كبرى فى المستقبل، وإعادة الاعتبار لكل من القومية العربية والوطنية المصرية . ولتحقيق ذلك لابد للأجيال الحاضرة الاعداد لذلك بإعادة تعريف العروبة والاسلام وتقنينهما من الشوائب ، وتحريرهما من حصار الكبار خارجة الدار ، ومن عبث الصغار داخل الدار .

**سعيد عبدالمسيح**

## □□ د . عبد الرازق الفارس -هدر الطاقة: التنمية ومعضلة الطاقة فى الوطن العربى - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان - ١٩٩٥□□

هذا الكتاب دراسة مفصلة ومتكاملة عن أنماط الطلب على الطاقة فى الوطن العربى خلال العقدين الماضيين، وبما تسمح به الإحصاءات المتاحة. وقد خلصت الدراسة إلى عدة حقائق:

الحقيقة الأولى: هى أن جميع الدول العربية قد شهدت معدلات نمو عالية فى استهلاك الطاقة. ولقد كانت معدلات النمو هذه من أعلى المعدلات فى العالم خلال العقدين الماضيين. وبينما ازداد حجم الإستهلاك العالمى من الطاقة بمقدار يقل عن ٤٥ بالمئة خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٩١)، وإستهلاك دول منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية بمقدار يساوى ٢٣٪، فقد زداد إستهلاك الدول العربية خمس مرات. وقد أسهمت عوامل عدة فى بروز هذه الظاهرة.

وشهدت معظم الدول العربية زيادة كبيرة فى الطلب على المشتقات

النفطية على وجه الخصوص. وقد فاقت معدلات النمو هذه معدلات النمو الإقتصادى ومعدلات نمو الإنتاج الصناعى. وعلى الرغم من أن نصف الدول العربية هى من الأقطار المنتجة للنفط، إلا أن زيادة الإستهلاك المحلى من الوقود فى بعضها قد أثر بشكل واضح فى إحتياطياتها من الموارد الطبيعية، وفى حجم صادراتها من هذه الموارد، ومن ثم فى ميزان المدفوعات، وفى حصيلتها من العملات الأجنبية.

الحقيقة الثانية: التى برزت من الدراسة، هى أن الوطن العربى ككل يتمتع بإحتياطيات هائلة من موارد الطاقة. وإذا ما أخذت الدول العربية ككل، لايشكل إستهلاكها من الطاقة سوى ٢٤ بالمئة من جملة إنتاجها. وبالنسبة إلى النفط الخام، تتدنى هذه النسبة إلى ١٦ بالمئة. أما الغاز الطبيعى فتبلغ نسبة إستهلاك الكميات المنتجةمنه ٧٥ بالمئة. والصورة ستختلف كثيراً لو أخذت كل دولة عربية على حدة. فهناك دول عربية تتوافر لديها موارد كبيرة من كل من النفط والغاز الطبيعى، وهناك دول أخرى يتوافر لديها أحد الموردين فقط، بينما لاتتحصل المجموعة الثالثة على أى منهما. وكان بالإمكان معالجة الخلل على المستوى القطرى من خلال التنسيق العربى فى سياسات الطاقة، إلا أن هذا التنسيق لايزال غائباً، الأمر الذى يؤدى إلى هدر كبير فى الموارد على مستوى الوطن العربى. الخاص فى حل جزئى لهذه المشكلة، إلا أن الحل على المدى البعيد يتطلب التنسيق الكامل لجهود الإستثمار فى هذا القطاع، الأمر الذى يؤدى إلى ربط الشبكات الكهربائية فى الدول العربية.

الحقيقة الثالثة: هى أن معظم الدول العربية لم تستخدم آلية الأسعار كأداة للتحكم فى الطلب وينطبق هذا الحكم على جميع الدول العربية خلال عقد السبعينيات ومطلع الثمانينات، كما ينطبق على الدول الخليجية بشكل خاص حتى الوقت الحاضر. وقد تميزت أسعار الطاقة فى معظم الدول العربية خلال العقدين الماضيين بالثبات والإستقرار، على الرغم من التقلبات الكبيرة فى أسعار النفط الخام فى السوق الدولية. وقد كان الهدف الأساسى من هذه السياسات هو حماية المستهلك المحلى وإزالة الإلتباس الذى قد ينجم عن التغييرات المتتابعة من إذهان المستهلكين، ناهيك عن الأهداف الأخرى، مثل تشجيع حركة التصنيع وتقليل حدة المخاطر الإجتماعية والسياسية التى قد تنجم عن رفع أسعار الوقود. لكن ينبغى القول إن هذا الحكم لايمكننا تعميمة على جميع الدول العربية، وخصوصاً منذ النصف الثانى من الثمانينات.

والأمر الذى يدل على فاعلية آلية الأسعار هو التطورات التى شهدها قطاع الطاقة فى معظم الدول العربية خلال عقد الثمانينات، فاتجاه العديد من الحكومات العربية إلى رفع أسعار الطاقة المحلية، وذلك لتعويض الإنخفاض الهائل فى عائدات النفط، وللحد من حجم الإستهلاك المحلى، ساعد، ليس فقط على خطوات ترشيد إستهلاك الطاقة من قبل الوحدات الإقتصادية، وإنما ساعد أيضاً على تسريع معدلات الإحلال بين النفط ومصادر الطاقة الأخرى. والأمر الذى يدل على هذا الإتجاه أن معدلات نمو إستهلاك الطاقة فى معظم الدول المنتجة للنفط بدأت تفوق معدلات نمو إستهلاك النفط وفى ظل التحديات الإقتصادية والبيئية التى يواجهها العديد من الدول العربية، يتمثل الطريق الرئيسى للخروج من هذا المأزق فى سياسات تصحيح الأسعار لتعكس التكاليف الحقيقية لمصادر الطاقة أو تكاليف الفرص البديلة. وقد أظهرت التوقعات المستقبلية التى تم إعدادها فى هذه الدراسة عن إستهلاك الطاقة فى الدول العربية حتى عام ٢٠١٠ أن آلية الأسعار تعتبر مؤثراً مهماً فى سلوك الأفراد ونمط طلبهم على الوقود.

الحقيقة الرابعة: هى أن كلاً من نتائج التحليل الإقتصادى والتوقعات المستقبلية تشير إلى أن النفط والغاز الطبيعى سيظلان يشكلان المصادر الأساسية للطاقة فى جميع الدول العربية. وإذا ماكتب لهذه التوقعات أن تكون صحيحة، فيتطلب ذلك سياسات تعمل على ثلاثة محاور رئيسية:

١- تكثيف الجهود الرامية إلى زيادة الإحتياطات المؤكدة من كل من النفط والغاز الطبيعى، وذلك عن طريق الإستكشافات الجديدة، أو إستخدام التقنيات الأكثر تقدماً للاستغلال الأمثل للموارد المكتشفة حالياً.

٢- تشجيع السياسات الرامية إلى المحافظة على مصادر الطاقة عن طريق ترشيد الإستهلاك والإستخدام الأمثل لها، وتخفيض مقدار الفاقد فى عمليات تحويل الطاقة، وخصوصاً فى عمليات توليد الكهرباء وفى القطاع الصناعى.

٣- إتباع سياسات من شأنها تشجيع تطوير مصادر طاقة بديلة، مثل الطاقة المتجددة، كاستغلال الطاقة الشمسية أو الرياح، أو زيادة أستغلال الإمكانات غير المستخدمة من الطاقة الهيدرولية.

- وقد تم تقسيم الكتاب إلى ثمانية فصول. يتناول الفصل الأول منها بعض أوجه الترابط بين الإقتصاد والطاقة فى الوطن العربى، فيلقى الضوء على محددات إستهلاك الطاقة وتطور الطلب على الطاقة فى الدول العربية ضمن الطلب العالمى. والوقود يعتبر أحد المدخلات المهمة فى العملية الإنتاجية، لذا يوجد هناك إرتباط وثيق بين إستهلاك الطاقة وتطور الناتج القومى. ويمكن قياس العلاقة بينهما من خلال مؤشر كثافة الطاقة. وقد تناول هذا الفصل تحليلاً للمفاهيم المختلفة لكفاءة إستخدام الطاقة وطرق قياسها مع تطبيق على الدول العربية.

أما الفصل الثانى فيتناول بالتحليل التفصيلى أنماط إستهلاك الطاقة فى الدول العربية ومكوناته ومصادره. ونظراً إلى الإشكالات التعريفية والإحصائية المتعلقة بمصادر الوقود التقليدية، فقد تم التركيز على المصادر التجارية. وبالاضافة إلى ميزان الطاقة الذى تم إعداده على مستوى الوطن العربى لتصوير مقدار الفائض أو العجز فى كل مصدر من مصادر الطاقة على حدة، ومدى مساهمة كل منها فى تلبية إحتياجات الطلب، فقد تم إعداد ميزان طاقة مختصر لكل دولة عربية على حدة أعقبته مناقشة له، تفصيلية. كما يحوى الفصل مناقشة عامة للتوزيع القطاعى لإستهلاك الطاقة حسب القطاعات الرئيسية المستخدمة إياه، وهى: القطاع الصناعى، وقطاع المواصلات، والقطاع المنزلى والتجارى. ونظراً إلى أهمية النفط فى تلبية إحتياجات الطاقة، فإن الفصل يحوى مناقشة تفصيلية لتطور الطلب على المشتقات النفطية الرئيسية.

وفى أية مناقشة لقضايا الطاقة، تحتل الأسعار دائماً حيزاً مهماً، وذلك لدورها المركزى فى تحديد حجم الطلب وعلامات الإحلال بين المصادر المختلفة ويحوى الفصل الثالث مناقشة تفصيلية ومقارنة لمستويات الأسعار بين الدول العربية والتطورات التى طرأت عليها خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩١). وقد تضمن الفصل أيضاً محاولة لقياس الدعم الذى يقدم إلى قطاع الطاقة وأثره على الإقتصاد الكلى. وأحد الأهداف الرئيسية للكتاب هو محاولة تقديم دراسة تفصيلية عن التوزيع القطاعى لإستهلاك الطاقة فى الدول العربية، ومحاولة تطوير وتقديم نماذج قياسية كمية لدوال الطلب فى هذه القطاعات والفصول الثلاثة التالية: الرابع والخامس والسادس، تحوى مناقشة موسعة لأنماط الطلب على الوقود فى القطاعات الرئيسية ومحدداته، وتقدير مرونة الطلب الداخلية والسعرية فى كل قطاع ولكل نوع من أنواع الوقود على حدة. كما تضمنت الفصول المذكورة أيضاً مناقشة للمضامين الإقتصادية لهذه المرونات ومدى إمكانية بناء سياسات إقتصادية على أساسها.

ونظراً إلى الأهمية الكبيرة التى يحتلها القطاع الكهربائى فى العصر الحديث، فقد تم إفراد فصل خاص به هو الفصل السابع. وقطاع الكهرباء له ميزة خاصة تتمثل فى أنه مستهلك رئيسى للوقود الإحفورى، كما أنه أحد المصادر المهمة لتوليد الطاقة، وتتضمن عملية تحويل الطاقة

حجماً كبيراً من «الفاقد» الذى يعتبر أحد جوانب الهدر الإقتصادى فى أى مجتمع. ويقدم هذا الفصل دراسة مسهبة عن تطوير إنتاج الكهرباء وإستهلاكها فى الدول العربية، ومجالات إستخداماتها، ومصادر الطاقة المستخدمة فى توليدها.

ويحوى الفصل الثامن والأخير محاولة منهجية لبناء توقعات بشأن الطلب على الطاقة بمصادرها المختلفة فى الدول العربية حتى عام ٢٠١٠. وقد بنيت هذه التوقعات على النماذج الرياضية التى تم إستخدامها فى تقدير دوال الطلب على أنواع الوقود، وفى ظل سيناريوهات مختلفة عن المسارات المستقبلية لكل من النمو الإقتصادى والأسعار المحلية للوقود.

**إسلام عفيفى**

## ◻◻ سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة : المتطلبات والإستراتيجية والنتائج، دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥ ◻◻

يعالج هذا الكتاب موضوع التنمية الإقتصادية التى يمكن حدوثها دون أن تصاحبها تغيرات عملية مثل توزيع الدخل والثروة أى مع إستمرار حدة التفارب فى توزيعها ولا يمكن تصور حصول عملية التنمية دون تقليل هذه التفاوتات إرتباطاً يكون الإنسان هو الهدف الإساسى لها على أمل تغيير نوعية الحياة بمؤشراتها والتى من ضمنها ضرورة زيادة فعالية مساهمة الأفراد فى تقرير نمط التنمية وكيفية تحقيقها وهذا يأتى بتوسيع الحدود من الحريات السياسية والديمقراطية لأفراد المجتمع .. وحاولت البلدان النامية التخلص من تخلفها بتجريب طرق عديدة لكسر أسباب التخلف التى أدت للتبعية وتعميقها فالتخلف أحد سمات التبعية بل هو سبب من أسبابها ونتيجة من نتائجها.

وتحدث المؤلف عن نظرية التكاليف النسبية ومضمونها أن تتخصص الدولة فى إنتاج السلطة التى تتمتع بميزة نسبية منها مثل إنخفاض تكاليف الإنتاج مقارنة بالسلع الأخرى المنتجة منها وبالتالى يمكنها من خلال تبادلها التجارى مع الدول الأخرى لتحقيق منافع مشتركة بينهما. ويمكن فهم تدهور معدلات التبادل التجارى بالنسبة للبلدان النامية وإرتفاعها بالنسبة للدول المتقدمة فى إطار إختلاف الإنتاجية بينهما وإعتبار العالم وحدة إقتصادية واحدة فإن مركزها سيكون مجموعة المناطق المتقدمة ومجموعة أخرى تدور على الهامش ولا تستطيع السيطرة على عملية التراكم الرأسمالى فيها لأن نظرية النمو والتخلف ماهى إلا نظرية تراكم رأسمالى على الصعيد العالمى والتى تعكس بدورها العلاقات بين جميع الدول، وأشار المؤلف إلى أن الإستقلال السياسى الذى نالته البلدان النامية كان البداية الضرورية للإنطلاق على طريق التخلص من أسس الإقتصاد النمطى التى تتواصل فيه العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فى منطلقاتها التحليلية.

مفهوم التنمية المستقلة: إنطلاقاً من نقطة إستقلال القرار الإقتصادى والسياسى للدولة والإعتماد على الموارد المحلية فى إنجاز خطط التنمية المستقلة، هنا تظهر لنا عدة حلول لإتباع طريق التطور الرأسمالى كما إختطته الدول المتقدمة إقتصادياً للوصول لهذا الهدف

ومن المعروف تاريخياً أن أيا من الدول الرأسمالية المتقدمة ومن ضمنها اليابان لم تعتمد على مواردها المحلية فقط فى تطورها الإقتصادى الذى إمتد بنجاح لعشرات السنين بل إن فترة التطور هذه قد ارتبطت بظاهرة الإستعمار وتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ خاضعة للدول الكبرى.

أن التخلص من قيود التبعية يكمن فى ضرورة فك إرتباط البلدبالخارج خصوصاً بالدول القوية التى تسعى بإستمرار لتعميق تبعية البلدان النامية لها لتضمن المزيد من المزايا من خلال الإرتباط غير المتكافىء بينهما وحصر المؤلف شروط سيطرة الدولة على عملية التراكم فيها فيما يلى:

السيطرة على إعادة تكوين قوة العمل وتمركز الفائض المالى ويتحقق ذلك بخلق مؤسسات وطنية مستقلة عن الإرتباط بالشركات متعددة الجنسية وتطويرها والتحكم فى السوق المحلية لتخصيص الإنتاج المحلى لها مع توفير المستلزمات التى تؤهل البلد من الدخول إلى حلبة المنافسة الدولية، مع السيطرة على الموارد المحلية وتوفيرها لإستغلالها مع ضرورة السيطرة على التقنية الحديثة والقدرة على إنتاجها وصيانتها للتخلص من إستمرار الحاجة لإستيرادها من الخارج.

ولا ينبغى أن يفهم أن الإعتماد على الذات لا يعنى الإنغلاق أو العيش على حد الكفاف وإنما يفترض العمل الجاد على تأسيس القوة الذاتية لمواجهة هيمنة الدول المتقدمة فى النظام الدولى العالمى. إنها ليست حالة بقدر ما تكون عملية تاريخية وللبعد الزمنى أهميته فى تعريفها وإن كل مجتمع فى سعيه لتحقيق التنمية يقطع شوطاً فى إستقلاليتها إلى جانب تداخل أبعاد أخرى وتتشابك لتأصيل مفهوم هذه التنمية المستقلة الذى يتمثل فى الإعتماد المتعاظم على الذات ويتمثل ذلك فى:

الحد من العلاقات الخارجية التى تعمق من تبعية البلدان النامية ونقل التقنية مع الإستغلال الأمثل للموارد المحلية وإعادة توجيهها بشكل أساسى نحو القطاعات الإنتاجية التى تلبى إحتياجات السكان الأساسية مع وجود تكامل بين الإنتاج الزراعى والصناعى. بالشكل الذى يمكن وضع السياسات الكفيلة بتفادى الإختلالات الهيكلية فى الإقتصاد الوطنى وتصحيحها مع زيادة فعالية المشاركة الجماهيرية وأيضاً تعزيز التعاون مع الدول النامية الأخرى والتركيز بدرجة كبيرة على تعزيز قدرة الموارد البشرية صحياً وتعليمياً وتطوير الجوانب المتعلقة بالمعرفة.

ويستطرد المؤلف فى دراسته طارحاً إقتراحاته بإيجاد الوسائل الكفيلة برفع إنتاجية مختلف القطاعات الإقتصادية ومدى فعالية البحث العلمى فى الإستفادة منه فى الإنتاج ويؤثر فى التنمية المستقلة ببعض العوامل الأخرى الهامة منها:

الموقع الجغرافى والتحكم فى الطرق الملاحية الدولية وإستراتيجية هذا الموقع عن بعض الأماكن التى تحظى بأهتمام الدول المتقدمة ثم حجم الدولة فكلما زاد حجم الدولة زادت إمكانية تخطيها العقبات التى قد تعترض تطورها الإقتصادى فى مجال إقامة الصناعات الكثيرة وتحديد حجم السوق المحلية. ومن ناحية أخرى توافر الموارد الطبيعية وتنوعها يساعد على تحقيق الإستغلال الأمثل لها أما التأهيل لإحداث التغييرات الهيكلية فى الإقتصاد الوطنى ضرورى لتصحيح ما قد يكون هناك إختلالات كتوزيع السكان بشكل يناسب بما يضمن أنتشارهم أوسع نطاق داخل الوطنى بما يضمن تصحيح هياكلها والمهارات التعليمية والمهنية.

وهناك ضمانات ضرورية على كل دولة مراعاتها كالأمن الغذائى وتحقيق الإكتفاء الذاتى فى إنتاجها ولا داعى للإسراف فى الاستيراد الإستثمارى أو الإعتماد على الشركات متعددة الجنسية فى

إقامة المشاريع الحيوية وتشغيلها مما يعرض التنمية للإنزلاق فى متاهات التبعية لأن من أهداف هذه الشركات إستنزاف الموارد.

وهناك إعتبارات الأمن القومى والإستقلال الفكرى والثقافى وخصوصاً فى ظل العلاقات الدولية المضطربة.

ونصل فى آخر رحلتنا فى قراءة هذه الدراسة إلى بعض النتائج:

- الدول النامية تسعى للتخلص من تخلفها وإستنزاف ثرواتها ومحاولة التخصص فى إنتاج السلع الأولية وتصديرها مع أنخفاض الأداء.

- أن العلاقة بين البلدان النامية والدول المتقدمة لايقوم على أسس متكافئة بل تستند لقوانين تحكم علاقة الضعيف بالقوى وتتسم بالتبعية وسعى الدول المتقدمة لترسيخ هذه النوعية من العلاقات الدولية أن التنمية المستقلة تعنى قدرة البلد على إتخاذ القرار المستقل فى مجال التصرف بموارده الإقتصادية وإختيار الإسلوب الأمثل للتنمية ولقد أثبتت تجارب الحكم الدكتاتورى فشلها فى تحقيق الإستقلال التنموى على الرغم من أنها تسعى لتحقيقه إلا أن قمعها للحريات وتسلط الفرد الحاكم تعوق إتخاذ القرارات الهامة مما يشكل أحد أوجه الإهدار فى الموارد الإقتصادية مما قد يدفع لفقدان إستقلال الدولة الإقتصادى ثم أن فك الإرتباط بين الدول المتقدمة يعنى إختيار أفضل السبل التى من خلالها يمكن إستمرار التعامل مع العالم الخارجى.

وتلعب الموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة فى البلد دوراً هاماً فى التأثير على إمكانية هذا الإستقلال التنموى والسياسات المتبعة وتمثل هذه الإمكانيات عاملاً موضوعياً ومؤثراً.

- أن وضع البلدان النامية فى النظام العالمى الجديد وضع سىء لأنه لا يتيح لها القدرة على تحقيق التنمية المستقلة بسهولة إذا ما انخرطت فى السوق العالمى لأن الفوارق كثيرة بين البلدان المتقدمة والدول النامية فى مجالات التقدم الإقتصادى والتقنى والإجتماعى والسياسى ممايضع على كاهل البلدان النامية عبئاً كبيراً قد يعوقها من المضى فى مسيرة التنمية المستقلة وبالسرعة المقبولة وخاصة الإنفتاح الإقتصادى على الخارج أدى إلى تقليص نسبة الإنجازات فى مجالات الإستقلال كما حدث فى كل من العراق ومصر وكوريا الجنوبية وبالنسبة لكوريا الجنوبية لقد وفرت لها الظروف والإمكانيات التى وفرتها لها الدول المتقدمة والمؤسسات التى لعبت دورها الواضح فى نجاح تجربتها.

أن هذه الدراسة نحن فى حاجة للإستفادة بها فى عالمنا العربى حتى نحقق بعض ما حققه الآخرون رغم قلة ما هو متاح لهم من إمكانيات وضخامة ماهو متاح لدينا ... ولكن متى؟ والباقى على القرن الحادى والعشرين أثنين وأربعين شهراً فقط؟

**عثمان الجوهرى**

## ▭▭ محمد محسن الظاهرى - الدور السياسى للقبيلة فى اليمن (١٩٦٢ - ١٩٩٠) - مكتبة مدبولى - ١٩٩٦ ▭▭

مازالت القبيلة اليمنية المكون الأساسى للمجتمع اليمنى، كما أنها من أهم المتغيرات التفسيرية للواقع الإجتماعى، والسياسى اليمنى، ومن هنا تكمن أهمية الكتاب الذى يحتوى على مقدمة وخمسة فصول بالاضافة إلى الخاتمة، عن دراسة الباحث للحصول على الماجستير، وتعتبر الدراسة من أنواع الدراسات الهجين التى تجمع بين علم السياسة والإجتماع والانثربولوجيا والإقتصاد.

وقد أفرد الباحث الفصل الأول للإطار المنهجى والنظرى للدراسة فعرف فى المبحث الأول المفاهيم الأساسية للدراسة مثل مفاهيم "القبيلة"، و"القبيلة كوحدة تحليل" وقد ورد تعريف "الدور السياسى للقبيلة أنه" "مجموعة الأفعال والإجراءات التى تمارسها القبيلة عبر ممثليها (مشايخها)، للوصول إلى السلطة السياسية، أو التأثير على صانعيها، بغية تحقيق أهداف ومصالح القبيلة وزعمائها".

كذلك درس مفهوم "العصبية" - مع ذكر مبررات تبنى الدراسة له - و"الوعى العصبى" لدى إبن خلدون، مع توضيح محددات قوة العصبية الخلدونية وفاعليتها بعوامل ثلاثة: قرابى، إقتصادى، معنوى وجاء المبحث الثانى: متناولاً أهم الاتجاهات النظرية فى دراسة القبيلة، كالاتجاه الغربى شقية (الليبرالى والماركسى)، وكذا الإتجاه العربى الإسلامى.

ومن أجل إعطاء رؤية شاملة لطبيعة الدور السياسى الذى تمارسة القبيلة فى اليمن، تناول الفصل الثانى الإطار المجتمعى للظاهرة القبلية من خلال دراسة الأطر الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للظاهرة وقد عرض الباحث فى الفصل الثالث لمحددات الدور السياسى للقبيلة اليمنية حيث أشار إلى تأثرة بعدة متغيرات:-

١- محددات مجتمعية: تشمل الجغرافية والسياسية. ٢- محددات مرتبطة بطبيعة البنية القبلية فى اليمن: وتضم محددات ثقافية وقيادية وعددية وحربية. ٣- محددات خارجية: تناول فيها أثر التدخل الخارجى المصرى والسعودى.

- وقد خصص الفصل الرابع لتناول القبيلة والنظام السياسى فى اليمن خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٩٠) مقسمة إلى أربع مراحل:

١- من (١٩٦٢ - ١٩٦٧) مرحلة الثورة وإعلان النظام الجمهورى وقيام القبيلة بدور "الحرب بالإنابة" عن بعض الأطراف المتنازعة على الأرض اليمنية، حيث تراوحت فيها علاقة الرئيس السلال بالقبيلة ما بين مرحلة إسترضاء للقبيلة وبين مرحلة تالية من الاستعداء ومحاولة التهميش.

٢- من (١٩٦٧ - ١٩٧٤) كمرحلة للمصالحة الوطنية وتنامى دور القبيلة وتمثيلها فى السلطة التشريعية والتنفيذية.

٣- من (١٩٧٤ - ١٩٧٧) عرض من خلال تلك المرحلة للموقف السياسى لحركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ تجاه القبيلة وتغيره من مرحلة المهادنة والإشراك فى السلطة إلى المرحلة التالية من السعى لاستبعادها سياسياً.

٤- من (١٩٧٨ - ١٩٩٠) وهى مرحلة سعى النظام لبناء دولة يمنية حديثة فى إطار التعايش مع القبيلة، فقد استمر وجود التمثيل القبلى فى المجالس النيابية سواء المعينة أو المنتخبة كمؤشر هام على الإعتراف بالدور السياسى القبلى وإشراك الفاعلين من شيوخ القبائل مثل الشيخ عبدالأحمر وغيره فى صنع القرار السياسى مع السماح للبقية من الشيوخ بممارسة كافة حقوقهم السياسية كأسلوب لإحتواء قوى المعارضة السياسية والعسكرية للحكم.

وعالج الباحث فى الفصل الخامس جدلية العلاقة بين القبيلة والدولة من خلال الإجابة على السؤال الهام: لمن يكون الولاء أولاً، حين يحدث تعارض بين القبيلة والدولة؟ أشارت معطيات الواقع الإجتماعى والسياسى اليمنى إلى أنه فى حالة "التعارض" بين الولاء للقبيلة والولاء للدولة، فإن الولاء للقبيلة يجب الولاء للدولة، على الرغم من الوعى القبلى

بوجود "هوية يمنية مشتركة" من خلال تأييد معظم القبائل لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية ورفض تشطيرها. ويعرض الباحث للأنماط الثلاث العلاقة بين القبيلة والدولة من صراع، وتحالف، وتعايش. ووضح الإختلاف بين كل من الحزب السياسى ومفهوم جماعة المصلحة من ناحية والقبيلة من ناحية أخرى.

ويعرض الباحث أهم النتائج التى خلصت إليها الدراسة فيما يلى:

- أن القبيلة كانت ومازالت تمارس دوراً سياسياً إيجابياً هاماً فى اليمن، ورغم تنامى هذا الدور، فإن زعماء القبائل لم ينجحوا فى تولى رئاسة الدولة اليمنية، وهذا يرجع لوجود "التوازن العصبى" إلى رقابة عصبية متبادلة وتنافس يصعب معهما الإنفراد بالسلطة، ويتيح هذا التنافس لطرف آخر طامع سياسياً وغير قبلى تولى السلطة فيتعاقدون معه بل ويحتكمون إليه وينصرونه حين ترؤسة الدولة، مقابل حكمهم لقبائلهم، وإشراكه إياهم فى صنع القرار السياسى.

- تعتبر القبيلة اليمنية من أهم "كوابح" شراهة السلطات الحاكمة، ولعها الدائم نحو قهر وظلم شعبها ومجتمعها اليمنى، وقد يساعد التعايش بين الدولة والقبيلة على النظر إلى القبيلة على أنها ليست مناقضة وبديلة للدولة بل مكملة ورادعة لها عند طغيانها وتعسف حكامها السياسيين.

**منى صلاح الطاهر**

## □□ د. وليد محمود عبدالناصر - مانديلا وجنوب افريقيا بين الماضى والحاضر - دار المستقبل العربى - القاهرة - ١٩٩٦ □□

يدور الكتاب حول، موضوع نضال شعب جنوب أفريقيا من أجل اسقاط نظام الفصل العنصرى (الأبارتيد)، خاصة منذ بداية الثمانينات حتى إقامة أول إنتخابات غير عنصرية هناك فى ٢٧ أبريل ١٩٩٤. كما يتناول تجربة أول عامين فى الحكم للائتلاف الوطنى مع التركيز بشكل خاص على دور المؤتمر الوطنى الأفريقى فى هذا النضال وعلى رأسه الزعيم نيلسون مانديلا.

ويركز الفصل الأول على نضال المؤتمر الوطنى الأفريقى ضد حكومة بريتوريا خلال النصف الأول من الثمانينات. بينما يتعرض الفصل الثانى من عقد الثمانينات والذى شهد تصعيداً هاماً فى العمل السياسى والجماهيرى داخل وخارج جنوب أفريقيا بهدف الاطاحة بواقع التميز العنصرى، خاصة فى جوانبه التشريعية والقانونية. ويعالج الفصل الثالث من الكتاب فترة شديدة الحساسية فى تاريخ نضال المؤتمر الوطنى الأفريقى وهى تلك التى تم خلالها الافراج عن قيادات المؤتمر وفى مقدمتها نيلسون مانديلا ثم آلاف المعتقلين والمحتجزين السياسيين وإعادة المنفيين من أعضاء المؤتمر الوطنى أو المؤتمر الأفريقى الجامع والحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا ومنظمات أخرى، وخلال المرحلة ذاتها تم رفع الحظر المفروض على تلك التنظيمات وغيرها. ويتناول الفصل الرابع بشكل تفصيلى إنتخابات أبريل ١٩٩٤ وتداعياتها ومواقف مختلف الأطراف منها مع ابراز ما طرحه المؤتمر الوطنى الأفريقى خلالها من برنامج والتزامات، وكذلك نتائج هذه الإنتخابات. وجاء الفصل الخامس ليقدم تغطية شاملة لما تحقق ومالم يتحقق خلال العامين اللذين تليا سقوط العنصرى وشهدا قيام حكومة الاتحاد الوطنى بقيادة المؤتمر الوطنى الأفريقى بزعامة نيلسون مانديلا.

أما المنهج الثانى الذى اتبعه المؤلف فى كتابه فهو منهج ثلاثى الأبعاد ارتكز على النطاقات المحلية والاقليمية والدولية. فعلى المستوى المحلى، عالج الكتاب مختلف التنظيمات السياسية وغيرها التى عكست مصالح وأفكار قوى تنتمى إلى مختلف الجماعات العرقية. فقد تناول الكتاب بجانب المؤتمر الوطنى الأفريقى المؤتمر الأفريقى الجامع وحركة انكاثا الحرية والحزب الشيوعى، بالاضافة إلى مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا، الجبهة الديمقراطية المتحدة، دون تجاهل التنظيمات السياسية للبيض والهنود والملونين أو التنظيمات التى عبرت عن قوى طلابية وشبابية ونسائية ومدنية وكنسية متعددة. وعلى المستوى الاقليمى، يمتد الكتاب ليغطى مجمل القارة الأفريقية من جهة ارتباطها بنضال شعب جنوب أفريقيا ضد نظام الفصل العنصرى، سواء من جانب منظمة الوحدة الأفريقية ولجنة التحرير المنبثقة عنها والتى دعمت حركات التحرير فى جنوب أفريقيا، أو من جانب ما كان يعرف بدول المواجهة الافريقية التى كان لها حدود مشتركة مع جنوب أفريقيا أو اعتبرت كذلك وتحملت عبء مساندة نضال شعب جنوب أفريقيا والردود الانتقامية لحكومة بريتوريا على ذلك. كما تناول المؤلف باسهاب المواقف العربية إزاء قضية جنوب أفريقيا حتى انهاء العنصرية عام ١٩٩٤ ثم العلاقات بين جنوب أفريقيا والدول العربية منذ بداية التسعينات مع التركيز على العلاقات الإقتصادية والتسليحية مع دول منطقة الخليج والشرق الأوسط وإشارة خاصة إلى العلاقة بين قضية جنوب أفريقيا وقضية فلسطين. وفى هذا السياق أفرد الكتاب فصله الأخير لمواقف مصر ازاء جنوب أفريقيا ودعمها لنضال شعبها ثم علاقاتها الراهنة معها. أما على المستوى الدولى، فإن الكتاب تعرض بشكل تحليلى ومتعمق لمواقف الدول الغربية - خاصة الولايات المتحدة الأمريكية - تجاه جنوب أفريقيا قبل عام ١٩٩ والمصالح الإقتصادية والجيوبوليتيكية التى كمنت وراء تلك المواقف. كما تناول الكتاب مواقف الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ازاء قضية جنوب أفريقيا، وأيضا انعكاسات مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى على أوضاع جنوب أفريقيا بما فى ذلك دعم المعسكر الشرقى - وفى مقدمته الاتحاد السوفيتى - لحركتى التحرير الرئيسيتين فى جنوب أفريقيا: المؤتمر الوطنى والمؤتمر الأفريقى الجامع.

وهناك منهج ثالث يتبعه المؤلف فى كتابه بالاضافة إلى المنهجين التاريخى والمكانى، ألا وهو التناول القطاعى للتطورات فى جنوب أفريقيا وراء تلك السابقة على انتهاء الحكم العنصرى أو تلك اللاحقة لها. ونعنى هنا تناول الأحداث السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والفكرية دون قطع لأوجه الارتباط فيما بين هذه القطاعات ولكن بابراز ما يميز كلا منها وخصائصها الذاتية بشكل واضح سواء للمتخصص فى تلك الموضوعات أو للقارئ العادى صاحب الخلفية العامة.

## □□ د. السيد امين شلبى. من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولى جديد. الهيئة المصرية للكتاب. القاهرة ١٩٩٥ □□

(يقسم المؤلف دراسته إلى جزءين ، الأول يتناول سنوات التحول فى علاقات القطبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للفترة بين ( ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ) ويتناول الثانى البحث فى طبيعة العلاقات فى

النظام الدولى الجديد الذى تشكل بانهيار الاتحاد السوفيتى وسيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولى كقطب منتصر . يبدأ المؤلف بدراسة فترة الحرب الباردة الجديدة ( ١٩٧٩ - ١٩٨٥ ) فقد شكل عام ١٩٧٩ بداية الحرب الباردة الجديدة وذلك فى شهر ديسمبر عندما قام الاتحاد السوفيتى بغزو افغانستان .

واعتبرت الولايات المتحدة أن الخطوة السوفيتية من الخطورة بمكان ذلك أن القوات السوفيتية أصبحت على مسافة ٤٨٠ كيلو مترا من المحيط الهندى وبالقرب من مضيق هرمز الذى يمر من خلاله معظم بترول العالم وبالتالى فليس من المستغرب أن يورخ لذلك العام كبداية لفترة الحرب الباردة الجديدة . وعلى كل حال فقد أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على إتخاذ مجموعة من الاجراءات ردا على الاجراء السوفيتى تمثلت فى الاعلان عن حظر بيع القمح للاتحاد السوفيتى ، الغاء اشتراك الولايات المتحدة فى دورة الألعاب الأوليمبية فى موسكو عام ١٩٨٠ ، كما طالب الرئيس الأمريكى الكونجرس بزيادة معدل الانفاق العسكرى بنسبة ٥٪ سنويا ، ومطالبة الكونجرس بالعودة الى نظام التجنيد الاجبارى لكل أمريكى يبلغ ١٩ سنة الأمر الذى استجاب له الكونجرس مباشرة . ثم ينتقل المؤلف الى حقبة الرئيس رونالد ريجان تلك الحقبة التى أطلق عليها المؤلف "التفاوض من مركز القوة" كرد فعل على مابدا أنه تدهور فى هيبة الولايات المتحدة فى العالم من خلال الغزو السوفيتى لأفغانستان واحتجاز الرهائن الامريكيين فى طهران بعيد الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ والعملية الأمريكية الفاشلة لاطلاق سراح الرهائن . ثم يتطرق المؤلف إلى مجموعة من الاحداث الهامة فى تلك الفترة والتى أثرت على العلاقات بين القطبين مثل الاعلان عن مبادرة الدفاع الاستراتيجى فى ٢٣ مارس ١٩٨٣ واسقاط الاتحاد السوفيتى طائرة الخطوط الجوية الكورية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٨٣ وفشل التوصل الى اتفاق حول الصواريخ المتوسطة المدى فى أوروبا تلك الأحداث التى كانت لها آثارها السلبية على العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

الجزء الثانى من الكتاب يتطرق إلى موضوع النظام العالمى الجديد ويتناول فى هذا الاطار أربعة موضوعات فرعية هى : نهاية التاريخ أم عودته سياسات التسلح بعد الحرب الباردة ، الأمم المتحدة : توقعات كبيرة ، والقوى الدولية وعلاقاتها المتوقعة . وعن موضوع سياسات التسلح بعد الحرب الباردة يشير المؤلف إلى أنه رغم التوقعات التى سادت الأجواء وصاحبت انتهاء الحرب الباردة من توقع التراجع فى سياسات التسلح وبناء القوة العسكرية فى العالم إلا أن هذا التوقع قد خاب . فقد كان من المنتظر أن تتحول ميزانية الانفاق العسكرى فى الدول الكبرى والصغرى على السواء إلى ميزانية المدنية فى قطاعات عديدة أهملت مثل التعليم والصحة والاسكان والبيئة وغيرها من المجالات ، غير أن التطورات أوضحت أن البناء العسكرى الضخم الناتج عن الحرب الباردة لا يزال قائما . فحتى فى نطاق اتفاقيات التسلح وفقا لاتفاقية مهمة هى اتفاقية خفض القوات التقليدية فى أوروبا بقيت كميات ضخمة جدا من الاسلحة وفى ذات الوقت فإن اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية START لا تزال عند مستويات أعلى من اتفاقية عام ١٩٧٢ ( اتفاقية سالت ) أيضا أوضح وزير الطاقة الأمريكى فى خطاب أمام مجلس الشيوخ الأمريكى أن وزارته تخطط لاقامة مجمع حديث من المصانع والمولدات لانتاج الاسلحة النووية لكى تكون جاهزة للعمل حوالى عام ٢٠١٥ ولكى تساهم فى تدعيم قوة الردع الأمريكى حتى منتصف القرن المقبل . ولا يقتصر الأمر على ذلك فحسب ، بل أنه وفقا للدراسات المتخصصة فى هذا المجال فإن معظم نظم التسلح التقليدية والمتقدمة انما تنتج - باستثناء حالات قليلة - فى الدول المتقدمة وخاصة فى الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى ، فرنسا ، انجلترا ، ألمانيا الغربية ، الصين ، تشيكوسلوفاكيا ، هولندا ، السويد ، وتمثل صناعة السلاح فى تلك الدول أحد المصادر المهمة للدخل فضلا عن أن أى تدمير أو تحويل لتلك الصناعات إلى صناعات مدنية سوف تكون له آثاره السلبية اقتصاديا واجتماعيا وكذلك الناحية البيئية ، ولذلك كان من الطبيعى أن تجاهد تلك الصناعات من أجل أن تظل قائمة وتنتج لأطول فترة ممكنة وتساعدها حكوماتها على ذلك . لقد أصبح من الطبيعى أن تتجه الدول المنتجة للسلاح إلى أن تنتج السلاح وتصدره إلى الدول النامية .

أما عن الأمم المتحدة ، فيذكر المؤلف أن مهام حفظ السلام ظلت من المهام التقليدية التى تولتها الأمم المتحدة بنجاح معقول فى عدد من مناطق الصراع على مدى الأربعين عاما الماضية . غير أن البحث عن دور أكثر فعالية للمنظمة الدولية فى بناء السلم والأمن الدوليين جعل الانظار تتجه الى أن تنتقل المنظمة الدولية إلى مفهوم صنع السلام . ويؤكد على أهمية الحاجة إلى انتقال الأمم المتحدة من مفهوم حفظ السلام إلى صناعة وبناء السلام أنه كان موضع التقرير الذى قدمه السكرتير العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى بناء على ما طلبه منه اجتماع قمة الدول الأعضاء فى مجلس الأمن فى ٣١ يناير ١٩٩٢ حيث صاغ التقرير وركز على أربعة مفاهيم وفقا لأولوياتها وهى الدبلوماسية الوقائية ، صنع السلام ، حفظ السلام ، وبناء السلام . وحيث اعتبر تقدير الأمين العام أن الدبلوماسية الوقائية هى أكثر الاساليب الدبلوماسية فعالية وتساند الدبلوماسية الوقائية مجموعة من الاجراءات هى :

التبادل المنظم ، تقصى الحقائق ، التحذير المبكر ، نشر قوات وقائية ، مناطق منزوعة السلاح ، ويشير المؤلف إلى الدور الذى قامت به الأمم المتحدة فى حالات مثل العراق ، والصومال ، ويوغسلافيا ، وجهودها لانهاء الصراع فى تلك المناطق من العالم .

**أسامة فاروق مخيمر**

## ▭▭ د.بهاء الدين الغمرى - علم السياسة وتطور الفكر السياسى - الجزء الأول - الناشر (بدون) ١٩٩٦ ▭▭

كثيرة تلك المؤلفات التى عنيت وتعنى بدراسة علم السياسة بمختلف فروعه ويتنوع المناهج التى تتناوله ، ويكاد أن يكون هناك نوع من الإستقرار فى معالجة موضوعاته وفى اتباع منهج معين ونهج محدد . ويأتى الكتاب الذى يتناول حسبما حدد عنوانه وكذلك توطئته : "علم السياسة وتطور الفكر السياسى" ، وذلك كجزء أول ، ليحاول المؤلف ما وسع جهده واتسعت ثقافته وعلمه أن يبرز بشكل منهجى ما يعتبره أهم الإضافات وأبرز الرؤى والاجتهادات ، فيمزج بين النظرية السياسية والفكر السياسى ، وبين النظم السياسية وأشكال الحكومات المختلفة والمتباينة ، وذلك ليبرهن على أصالة الجذور وإمتدادها ، وعمق الصلات وارتباطها بل وربطها بين الفروع .. فضلا عن ارتباط الكل بمضمون ومفهوم علم السياسة . ولذلك جاء الكتاب ملتزما الى حد كبير بذلك الطابع الكلاسيكى ليس المتزمت .

ولقد عالج المؤلف موضوعات الكتاب فى أربعة أبواب ، فضلا عن مدخل تمهيدى ، وكانت على الوجه التالى :

تناول الجزء التمهيدى علم السياسة من حيث ماهيته ، فأبرز فيه بجلاء التحديد اللغوى للكلمة فى إطار لغتنا العربية وكذلك فى إطار اللغة

الإنجليزية ، مستخدما فى ذلك مراجع أصيلة ، وموسوعات رصينة عنيت بتحديد معنى المصطلح من خلال تنوع الرؤى وتباين الإجتهادات الفكرية ، ولقد ربط المؤلف بين علم السياسة كأحد العلوم الإجتماعية التى ترتبط ارتباطا وثيقا وهادفا بالإنسان فردا أو جماعة ، وبين العلوم الاجتماعية الأخرى والتى يعد الإنسان عاملا ليس مشتركا فيها فحسب ، كما ذهب المؤلف – ولكن عاملا حاكما ومؤثرا بالدرجة الأولى .

ولقد بدأ المؤلف صلب مؤلفه بتقسيمه الى أربعة أبواب كما أشرنا ، تناول الأول منها تطور أشكال المجتمعات الإنسانية ، حيث عقد ربطا منطقيا بين تفاعل الفكر السياسى ونموه ، وبين وجود المجتمع البشرى وتطوره ، ذلك أن العلاقة بين الإثنين علاقة طردية ، وفى نفس الوقت مطردة ، فوجود مجتمع متطور ويتطور تستلزم بالدرجة الأولى وجود قواعد حاكمة ومنظمة ، وفى هذا الإطار تناول المؤلف الفكر السياسى من خلال فصلين ، عنى أولهما بالفكر السياسى فى العصور القديمة والذى جاء قصرا على المجتمع المصرى الذى أطلق عليه "المجتمع المصرى الفرعونى" ، وإن كنت أختلف مع التسمية إلا أن ذلك ليس مجاله أو محله ، كذلك تناول المجتمع اليونانى . ولعل المؤلف بهذا الإقتصار تعمق فى إيضاح وتأصيل هذا الفكر وتبيان مدارسه .

وبالرغم من دقة العرض ووضوح الأفكار لدى المؤلف وقدرته على صياغتها ، إلا أنه لم يسمح للقارىء بأكثر مما كتب ، ولعل ذلك جاء عن عمد ، وهو الأيطيل وأن يحدد حجم مؤلفه ، لذلك بعد عن الولوج فى إطار تلك المفاهيم بل والدراسات التى قام بها اختصاصيون من الأكاديميين المتميزين بمعالجة هذا من النوع من الدراسات (د. السيد عبد المطلب غانم ، ١٩٨٧) والتى تناولت بذور الخلاف الذى نشب ونشأ فى إطار النظرية السياسية ، وبحثت فى وجود ما أطلق عليه "الإنجرافات" فى حقل النظرية السياسية والتى تمثلت فى فقدان الهوية والتى كانت المبالغة فى دراسته فلسفة العلم المجرد من ورائها ، كما أنها أتت أيضا من خلال ما شهدته الأربعينيات من تحول ربما لترك الأخلاقيات المرتبطة بهذا العلم للفلاسفة ، وحث علماء السياسة على أن يوجهوا جهودهم لدراسة ذلك النوع المرتبط بالعلم والمتمثل فى السلوك البشرى ، وعلى أن تكون تلك الدراسة لها بعدان : الوصفى والتحليلى .

ولعل الباحث آثر السلامة ، وفضل عدم الولوج الى ذلك المعترك الذى يناقش ويبحث فى العلاقة بين القيمى–الأمبيريقى . وعلى حد وصف Key ، فإن العلاقة بين العمل التنظيرى والعمل الإمبيريقى "كانت علاقة بغض إن لم تكن عداوة" . ولذلك كان من نتيجة بعد المؤلف عن هذا المعترك أنه أجاد فيما قدم ، ومن ثم جاء المؤلف متناسقا ومتوازنا مع ما استقرت عليه النظرية السياسية .

وتأسيسا على ذلك جاء الباب الثانى وتناول النشأة التى تزخر بعوامل متعددة ما بين الاجتماعية والتاريخية والثقافية والإقتصادية ، وقد قرر المؤلف أن يسعى لسبر أغوار التاريخ للتعرف على تلك العوامل التى عملت على ظهور الدولة وتطورها ، ذلك أن التاريخ جاء خلوا من إيضاح الوسيلة أو الكيفية التى تمكن بها الإنسان من تكوين المجتمع السياسى ، ولذلك لم يكن هناك مندوحة عن اللجوء للحدس والتخمين .

ولقد تناول المؤلف ضمن هذا الإطار مفهوم الدولة وأركانها ، وجل النظريات التى تناولت نشوء الدولة ، ثم إنتقل للتعرض لجزئية هامة من الدراسة ، مرتبطة ارتباطا وثيقا بكيان الدولة إن لم تكن هى روحها ، تلك هى سيادة الدولة ، ولقد جاء تناولها متكاملا الى حد كبير إذ تعرض المؤلف لفكرة السيادة والمظاهر والأشكال ، ولقد أجاب المؤلف عن سؤال هام ، وهو لمن السيادة؟ كما ربط كل ما تقدم بخصيصة هامة للدولة وهى شخصيتها القانونية ، ثم انتقل لبحث فلسفة وتطبيق المذاهب المختلفة التى تعنى ببحث وظائف الدولة ، ولقد عددها المؤلف فى ثلاثة فقط ، ولعله بذلك ركز على أهمها . ومرة أخرى جنح للسلامة وآثرها ، ورأى الا يجعل من الجزء الأول لكتابه سفرا متسعا ، لذلك اختتم هذا الجزء بفصل مستقل تناول فيه أشكال الدولة من حيث التكوين ، ومن حيث السيادة .

وفى إطار من التداعيات المنطقية جاء الباب الثالث ليتناول الحكومات ، وقد قسمه المؤلف الى أربعة فصول عنيت بمعالجة الحكومات التقليدية وأنواعها وكذلك بالنظرية الحديثة والتى تتناول أشكال الحكومات فى عالمنا المعاصر ، وذلك فضلا عن إفراد فصل للسلطات العامة متناولا مبدأ فصل السلطات وتقويمه ، وكذلك السلطات الثلاث بصورة مفصلة ، ثم عرج الباحث ليتعرف على الدساتير ، وبالتالى نظم الإنتخابات العامة فى الدولة .

وجاء الباب الرابع كآخر أبواب المؤلف ليضم التنظيمات السياسية غير الحكومية ، وكذلك الرأى العام ، ولقد تمت معالجة هذه الموضوعات فى فصول ثلاثة خصص أولها للأحزاب السياسية ، والتى تم تناولها من حيث الفلسفة والمفهوم والأنماط والوظائف التى تضطلع بها هذه الأحزاب ، ولقد ربط المؤلف ربطا جيدا بين الأحزاب السياسية ، وبين نظم الحكم المختلفة ، كما تناول فى الفصل الثانى جماعات الضغط من حيث ماهيتها وأنواعها ، ومدى ربطها وارتباطها وأثرها على نظام الحكم ، كما أوضح الوسائل التى تلجأ اليها هذه الجماعات وتستخدمها لإحداث تأثيرها المستهدف .

ولقد عنى الفصل الأخير بالرأى العام ، حيث تناوله المؤلف فى إطار طبيعته وأساليبه ، وكذلك طرق قياسه والتى حددها تحديدا موجزا ، ولقد أشار الى ذلك صراحة .

واختتم المؤلف بأن ذيل بثبت جيد من المراجع التى رجع اليها المؤلف العربية والأجنبية والتى بلغت فى مجموعها واحد وسبعون مرجعا متخصصا .

وبعد – لقد جاء هذا المؤلف القيم ليزود المكتبة العربية برصين العلم ونافع المعرفة وعميق الثقافة فى صورة مبسطة وبأسلوب سهل طيع ، جمع بين العمق الأكاديمى والوضوح المعرفى .. وإننا نرجو أن تتلاحق باقى الأجزاء الأخرى على نفس النمط وإن كان المؤلف سيخالفنى الرجاء ويزيدها عمقا واستحسانا .

**د . عبدالرحمن الصالحى**

## ▭▭ د. محمد صلاح سالم الحروب فى منطقة الشرق الأوسط وأثرها على السياسة العسكرية المصرية - رسالة دكتوراه - أكاديمية ناصر العسكرية العليا- ١٩٩٥ ▭▭

تناقش الرسالة قضية جد عظيمة ؛ باعتبارها إحدى قضايانا القومية المعاصرة ، ليس فى مصر فحسب ولكن أيضا فى وطننا العربى الكبير باعتبارها قد تعرضت لعدة حقب مليئة بالزخم الوطنى والقومى من حيث الأسباب والنتائج من تداعيات وإنتصارات ؛ وقعت جميعها خلال عصر الحرب الباردة والتى انتهت رسميا بين العملاقين ومعسكريهما عام ١٩٩٠ ، إستشرافا لنظام دولى جديد جاءنا محاولا إستدراك نقاط ضعفه السابقة والتى كان يتركز أغلبها فى تعظيم أعمال التسلح والانفاق الدفاعى على الموضوعات العسكرية ومسائل الأمن ، وذلك من خلال احلال الآليات الدبلوماسية مكان الآلات العسكرية السابقة وبشكل وقائى

يعمل للحيلولة دون إحتدام الصراع المسلح بين الأطراف المتنازعة لتحقيق الأهداف بينهم ، فضلا عن تعظيم شأن البديل الاقتصادى لقيادة النظام الدولى الجديد وصولا بالانسان الى أعلى درجة ممكنة من الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية فى كل أنحاء المعمورة ، تعويضا له عما تكبده من نفقات وخسائر خلال الحرب الباردة ، ولذا فإنها أى هذه الرسالة سوف تلعب دورا فعالا فى صياغة التوجهات العسكرية المصرية فى هذه المرحلة الانتقالية بين العصرين والمفترض أنهما يختلفان تمام الاختلاف فى الشكل والمضمون ، وبطبيعة الحال فإن التوجهات المصرية عادة ماتكون مرشدة لباقى التوجهات العربية الأخرى وذلك بحكم عناصر التاريخ والجغرافيا والحضارة والثقافة ، فضلا عن الوزن الاستراتيجى لعناصر قوتها الشاملة والذى يبدو متوازنا بشكل فريد فيما لو قورن بالعديد من الأوزان الاخرى لدول كبرى فى العالم ؛ فضلا عن أن النظام العسكرى المصرى ما هو إلا نظام فرعى تخصصى من النظام الوطنى المصرى بشكل عام ؛ أى أنه هوالظل العسكرى للنظام الاستراتيجى المصرى الكلى .

ولعل الرسالة تجيب بوضوح عن موضوع هام جدا ؛ وهو الحروب فى منطقة الشرق الأوسط وأثرها على صياغة السلام العسكرية المصرية حيث تناول الباحث / اللواء دكتور محمد صلاح سالم .. إحدى مناطق العالم الساخنة والتى برزت على مسرح الأحداث السياسية والاستراتيجية فى عصر الحرب الباردة ، حيث تضم المنطقة طبقا لتفسيره بشكل ما أو آخر المنطقة العربية وما يتاخمها من طبقات جغرافية تحمل معها وحدات سياسية متنوعة شديدة الارتباط فى نفس الوقت بكل الحوادث الاستراتيجية التى وقعت بها ؛ والتى ينتظر وقوعها أيضا فيما بعد ، حيث يتبوأ العالم العربى مكانته الإقليمية والعالمية بسبب مكانه فيها وإمكاناته بها ذلك العالم الذى يربطه معا مقومات ومفردات قومية قوية ومتميزة بشكل لافت للنظر ، حيث تثير هواجس وأطماع القوى العظمى والكبرى فى العالم سواء القديم منه أو الجديد ؛ وفى الوقت لم ترق فيه بعد تلك النظرة العربية لنفسها إلى هذا المستوى من الأهمية والعظمة ؛ حيث يتحكم الموقع العربى فى تخوم ثلاث قارات تمثل بحق العالم القديم المتحضر ، من خلال عبقرية الإطلال على سواحل بحاره المتصلة والرئيسية ؛ والتى تأتى منه فى منزلة القلب من الانسان ، وهى ثلاثة بحار رئيسية منها إثنان بالمعنى القانونى وهما البحر المتوسط والبحر العربى ، والثالث يأتى كبحيرة عربية بالمعنى الجيوبوليتيكى ( الجغرافى / السياسى ) وهو البحر الأحمر ، هذا فضلا عن إتصال المحيطين الهندى والأطلسى بشكل سهل وميسر ؛ ذلك الأمر الذى يمكن أن يدفعنا للتزود من ذلك المعين الذى لا ينضب أبدا : ونتغلب من خلاله على موروثاتنا القديمة من التصنيف .. والتصنيف الاستعمارى وقوى المصالح الدولية الجديدة ، استعدادا للدخول فى إطار المواجهة المحتومة مع تحديات القرن الواحد والعشرين القادم .

ومما لا شك فيه أن موضوع الرسالة للباحث اللواء الدكتور / محمد صلاح سالم سوف يظل يكتسب أهميته البالغة مستقبلا طالما لم يحدث الاستقرار المنشود فى المنطقة ؛ طالما ستظل مستنقعا إستراتيجيا حافلا بتصادم وتوافق المصالح العليا للقوى العالمية ؛ والتى لا شك أنها سوف تجد دائما المبرر المعقول لدوام إستحداث ذرائع التدخل عند اللزوم . لإعادة صياغة مفاهيم وتوجهات المنطقة بما يتمشى وتأمين مصالحها سواء كانت إقتصادية أو جيو / إستراتيجية لأطول فترة ممكنة ، فضلا عن إمكانية الإستفادة من الرسالة بشكل عام لمدة لا تقل عن عدة عقود قادمة ؛ فالحروب .. والصراعات التى شهدتها المنطقة ؛ وما قد تشهده مستقبلا فى ظل إمكان بلوغها الحدود القصوى لمايطلق عليه بالذكاء التكنولوجى العسكرى ، سوف تؤثر بطبيعة الحال على الملامح المستقبلية لأمن المنطقة وسياستها العسكرية ؛ بما يفرض علينا أهمية تداول الموضوع ارتباطا بعلاقته الشديدة بالسياسة العامة للدولة والتى تعنى بها مؤسسات وطنية حكومية برلمانية تشريعية ورقابية على أعلى مستوى .

اذا فقد تناول الباحث اللواء الدكتور / محمد صلاح سالم الموضوع فى رسالته التى اشتملت على أكثر من أربعمائة صفحة من القطع الكبير من خلال ثلاثة أبواب وخلاصة عامة وتوصيات كالآتى :

الباب الأول : يتحدث عن الاهمية الجيوبوليتكية لمنطقة الشرق الأوسط .. والتهديدات والتحديات التى تتعرض لها المنطقة داخليا وخارجيا وأثر ذلك على أمن المنطقة ، حيث انتهى الباب بصياغة لأنسب إستراتيجية مصرية لمواجهة ذلك إستنادا الى أطر وعناصر ومكونات الأمن المصرى بكافة أبعاده .

وفى الباب الثانى : قدم عرضا إستراتيجيا للحروب المحلية التى وقعت بالمنطقة سواء كانت جولات عربية / إسرائيلية أو تلك الحروب التى كان لها خاصية التأثير على مجريات المنطقة بشكل ما أو آخر مثل حرب اليمن ٦٢ – ١٩٦٧ ، حرب الخليج الأولى ٨٠ – ١٩٨٨ والخليج الثانية ٩٠ – ١٩٩١ والحروب الأهلية فى لبنان منذ عام ١٩٧٥ والصومال ١٩٩١ وجنوب السودان ؛ فضلا عن المشاكل الحدودية بين العراق والكويت ؛ والسعودية مع كل من اليمن وقطر والإمارات والكويت ؛ وكذا بين إيران وكل من الإمارات والبحرين ، فضلا أيضا عن مشكلة الصحراء بين المغرب والجزائر ؛ ثم قدم فى النهاية عرض القضايا التطرف والارهاب فى كل من مصر وتونس والجزائر وسوريا والسودان والآثار الناجمة عنه فضلا عن توقعه لأشكال الحروب المحتملة مستقبلا فى المنطقة ؛ مؤكدا على أهمية مشكلة المياه فى منطقة الشرق الأوسط من خلال نظرة موضوعية ، والتى يرى كثير من المحللين والمهتمين بالمنطقة ؛ انها سوف تكون سبب الحرب القادمة نسبة إلى ندرتها وما سوف تسببه من مشاكل سياسية بين دول المنطقة .

وفى الباب الثالث قدم طرحا متكاملا عن آثار الحروب الحديثة فى المنطقة على صياغة سياسية عسكرية مصرية واضحة من خلال تقديم سهل مبسط للعلاقات الأفقية والرأسية فيما بين الغاية القومية العليا والأهداف القومية والسياسات والبرامج وكذا فيما يتعلق بمثيلاتها التخصصية وكذا أثر وجود سياسة عسكرية واضحة على نتائج الحروب فى الجولات العربية ، الاسرائيلية السابقة ؛ كذا حروب المنطقة ومشاكلها ؛ حيث ثبت فى النهاية مدى عظم الآثر على هذه الحروب بسبب السياسة العسكرية المصرية ؛ وفى النهاية قدم مقترحا منهجيا محدودا ومحددا عن السياسة العسكرية المصرية داخليا وخارجيا لعقدين قادمين .

والرسالة مقدمة من خلال منهج وصفى تحليلى جاء بأسلوب سهل وواضح بحيث يمكن استقباله بنفس رؤية الباحث مما يدفع بامكان تتبع أفكاره ونظرته بأكبر عدد من القراء على إختلاف درجات ثقافاتهم وتخصصاتهم ، وفى نفس الوقت فقد أتاح الباحث للدارس المتخصص الاستمتاع بحلاوة العرض للمصطلحات السياسية والعسكرية بنفس القدر من السهولة والموضوعية .

وفى النهاية فقد نجح الباحث الذى يعتبر من أحد كبار خبراء الاستراتيجية فى مصر والعالم العربى ، من حيث خبراته العملية ومؤهلاته العسكرية والمدنية والتى إحداها إجازة فى القانون ؛ فضلا حضوره كافة الحروب المصرية المعاصرة وتوليه كافة المناصب العسكرية العليا ؛ حيث أتم خدمته فى القوات المسلحة المصرية من خلال قيادته لأرفع مؤسسة علمية عسكرية وهى أكاديمية ناصر العسكرية العليا والتى تضم بين جنباتها ، أخطر ثلاث مؤسسات علمية عسكرية مصرية وعربية وشرق أوسطية ، وهى كليات الحرب العليا والدفاع الوطنى ومركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة ؛ الأمر الذى يؤكد توظيفا نادرا

ورائعا لهذه الخبرة الممتازة والتى تجلت بوضوح فى متن الرسالة التى فى طريقها الى النشر باذن الله ؛ فى تقديم دراسة إستراتيجية حافلة بالنتائج والتوصيات لتفيد الباحثين فى الاستراتيجية العسكرية والقومية .

ومما يدعو الى إرتفاع عامل المعنوية فى الرسالة هو تشكيل لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من أساتذة أجلاء على قدر رفيع من العلم والخبرة والمنصب وهم الاساتذة ، الدكتور أحمد فتحى سرور والدكتور أسامة الباز ؛ فضلا عن كل من الدكتور إبراهيم العنانى واللواء أ . ح / عثمان كامل والدكتور رضا فودة ؛ مما يعمق المحتوى العلمى لهذه الرسالة ويشجع على الإستفادة منها .

**لواء أ . ح : كمال شديد**

## □□ د. احمد سيد مصطفى المدير فى عالم متغير- القاهرة - الناشر (بدون) ١٩٩٥□□

تنبع أهمية الكتاب من أهمية الموضوع الذى يتناوله، والذى استطاع أن يفرض نفسه منذ عدة سنوات وحتى الآن فى معظم المؤتمرات والندوات الإقتصادية، والحلقات النقاشية، وكذلك الصحف، وهو كيفية مزج العلم والفن بالنسبة للمديرين، وخاصة مديرى الشركات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو الكتاب السابع للمؤلف فى هذا الاطار أى الإدارة، حيث قدم من قبل: إدارة التسويق: مدخل معاصر، الإدارة: مدخل معاصر لإدارة وظائف المنظمة، إدارة الانتاج والعمليات فى الصناعة والخدمات عامى ٩٢ و١٩٩٣، الإدارة فى البيئة المصرية، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية.

الكتاب يستعرض فى فصوله الثمانية كيفية تطور الفكر الإدارى منذ القرن الثامن عشر وحتى الآن حيث ظهرت ١٠ نظريات هى: الإدارة العلمية ورائدها فريدريك تايلور (١٨٥٦ - ١٩١٥)، وظائف الإدارة ورائدها المهندس هنرى فايول (١٨٤١ - ١٩٢٥)، حركة العلاقات الانسانية على يد التون مايو، صنع القرار ورائدها هربرت سايمون، العلوم السلوكية، المنهج الكمى، مدخل النظم، المدخل الموقفى الشرطى، الإدارة بالأهداف، الإدارة المعاصرة التى أخذت بعداً عالميا، بعد أن أصبح العالم قرية واحدة، وبعد أن أصبحت التجارب الإدارية الرائدة لاسيما فى الولايات المتحدة واليابان موضوعا لتحليل مقارن ومنافس.

وحدد مراحل عملية صنع القرار وهى: تحديد المشكلة وتشخيصها وتحليلها، ثم تحديد الهدف، وفرض البدائل، وتقييمها واختيار البديل الأنسب، وبعد ذلك يتم وضع خطة للتنفيذ، ومتابعة التنفيذ وتقييم النتائج وتقويمها.

كما حدد أهم معوقات فاعلية النظم وهى: ١- ازدواج وتكرار للاختصاصات فى وحدات تنظيمية مما يزيد من تكلفة الأداء الجماعى من حيث الوقت والجهد والمال. ٢- تعدد المستويات الرئاسية وخاصة فى الحكومة، مما يؤثر سلبا على الكفاءة الإدارية. ٣- عدم توازن السلطة والمسئولية لدى كثير من الرؤساء بالمنظمات الحكومية. ٤- تغليب الطموحات والميول الشخصية على الاعتبارات الموضوعية فى تصميم الهيكل التنظيمى.

ويرى المؤلف أن العلاج يتمثل فى الآتى: ١- تعميق إدارك الرؤساء بأهمية وخطورة وظيفة التنظيم فى التأثير على الكفاءة الإدارية على كل المستويات. ٢- اعادة النظر من وقت لآخر فى الهيكل التنظيمى ليستجيب للمتغيرات الداخلية والخارجية.

كما تتمثل طرق تقييم إدارة الأفراد فيما يلى : مقابلة الأداء الفعلى بالمعيارى، أعداد تقارير الكفاءة الدورية، التوزيع الاجبارى، الترتيب التنازلى، المقارنة المزدوجة للعاملين، التقرير الحر، تسجيل السلوكيات ومقابلة التقييم.

ولكى نتمكن من تجنب أخطاء التقييم أو تخفيف حدتها يجب اتباع الآتى: ١- تدريب كاف للرؤساء على كيفية اجراء التقييم، وفهم سلوكيات الافراد، وتحديد الأهداف والمعايير الرقابية. ٢- خلق علاقة متبادلة بين الرئيس ومرؤوسية تتسم بالوضوح والصراحة وتقبل النقد الموضوعى. ٣- مشاركة المرؤوسين في اتخاذ قرار التقييم، وبالتبعية فى تحديد الاحتياجات التدريبية.

وأوضح الكاتب معنى القيادة وهى "القدرة على التأثير فى آخرين وصولا لأداء مثمر". وأن القيادة والإدارة تتشابهان وتختلفان، لذلك قسم ادوار القائد الفعال إلى ١٢ درجة هى: ١- مخطط : راصد ومجدول ومستشرف. ٢- منظم: مدرك للفروق الفردية وموزع لمهام ومفوض. ٣- موجه ومحفز: قائد لفريق العمل وموفق بين أهداف المنظمة والعاملين ومحدد للإحتياجات التدريبية. ٤- خبير: يقدم معلومات وينقل مهارات. ٥- مدرب: ناقل للمعرفة ومطور للمهارات الفنية والتعاملية. ٦- مقيم للأداء: ملاحظ ومنتقد ومقوم. ٧- أخصائى نفسى: مبدد للانطوائية ومشيع للانبساطية والطمأنينة. ٨- صانع قرارات: مشخص لمواقف ومصمم ومقيم لبدائل. ٩- محام: مدافع بموضوعية عن مرؤس مستضعف. ١٠- قاض: يعالج ويحكم الصراع بين اعضاء جماعة العمل. ١١- مقوم للشخصية: ناقل الخبرة ومبدد للتعصب والاحباط وزارع الثقة بالنفس. ١٢- مفكر يهيئ مصدراً لأفكار جديدة ومقيم للسلوك النموذجى لأعضاء جماعة العمل.

ووضع المؤلف معنى للسيطرة وهى "عملية متابعة وتقييم وضبط الأنشطة التنظيمية تجاه تحقيق أهداف مخططة، بينما دور السيطرة فى المنظمات الحكومية يتضح فى الآتى:

١- تعزيز القدرة على تحسين خدمات المستثمرين لتكون صديقة للمستثمر، بدلا من أن تكون معاكسة له. ٢- خفض تكاليف الأداء الحكومى.

كما أوضح المؤلف العلاقة بين المدير الفعال وعلاقتة بوفرة الموارد أو ندرتها، فمع الوفرة يلزم حسن تخصيص الموارد واجادة استثمارها بما يحفظها وينميها، ومع الندرة يلزم دقة التخصيص وتحديد الاولويات، وحسن الاستثمار واعادة الاستثمار، وكلما قصرت أو ندرت الموارد مالية كانت أو مادية أم بشرية، كلما عظمت أهمية الإدارة الفاعلة. والواقع أن هذا الكتاب يقدم تحليلا نقديا للمدير الفعال، وما يتعرض له من متغيرات داخلية وخارجية، ويحدد المواصفات التى يجب أن تتوافر فى المدير الفعال فى عالمنا المعاصر.

**على سالم إبراهيم**

## □□ مجموعة من العلماء والباحثين - دائرة سفير للمعارف الاسلامية (موسوعة حرف الالف) - الناشر : سفير - القاهرة - ١٩٩٦ □□

ليس من قبيل المبالغة ان يعد اصدار دوائر المعارف العامة او الموسوعات المتخصصة من المعالم البارزة في التاريخ الحضاري للامم ، فهي تبرز هويتها الحضارية ، وتمثل مدخلاتها الثقافية ومكوناتها الحضارية وحركة ابنائها ومساهمتهم الفكرية في التاريخ الانساني .

وفي هذا الاطار تاتى أهمية دائرة سفير للمعارف الاسلامية التي جاءت بعد محاولات عربية عديدة .. لاصدار مثل هذه الاعمال بعضها غلب عليه الطابع الفردي وبعضها تعثر في الطريق فلم يستكمل وبعضها الاخر لايفي باحتياجات المثقف العربي المعاصر ولايعبر عن اصالة ثقافته وحقيقة تاريخه وحضارته .

ويتصدر العمل الضخم مقدمة ، تتناول الهدف من الاصدار ، وجهة الخطاب المستهدفه ، وطريقة البحث ، وغير ذلك وتستوعب الدائرة مداخل القرآن وعلومه ، والسنه وعلومها ، العقيدة والفقه وأصوله ، والسيرة النبوية ، والتاريخ الاسلامي ، واعلام المسلمين ، والاخلاق ، والاديان ، وجغرافيا العالم الاسلامي ، بالاضافة الى بعض مداخل العلوم الطبيعية والاجتماعية والآداب والفنون .

ويقوم البحث في الدائرة على النظام الالفبائي ، حيث ترد المداخل مرتبة وفق هذا النظام مع مراعاة أن المداخل ترد بلفظها المشهور بغض النظر عن اصولها واشتقاقها ، وإغفال اداة التعريف ونحوها ، وادماج المداخل التي لها اسهم شهرة واحد تحت هذا الاسم ، وايراد الاعلام تحت الاسم أو اللقب أو الكنية ، أيها أشهر ، مع استخدام الاحالة بلفظ : انظر .

ويشرف على الاصدار والتحرير مجموعة من كبار العلماء والمفكرين ، تجمعهم تخصصات مختلفة في اللغة والأدب .

الفقه والحديث والفلسفة ، والتاريخ والجغرافيا والفلك والطب والطبيعة والكيمياء وغير ذلك .

ويحسب لهذا العمل أنه عمل جماعي ، استهدف القائمون عليه تقديم الثقافة الاسلامية بطريقة موضوعية ، تهدف الى ابراز الحقائق والتعبير عن هويتنا الثقافية والكشف عن مساهمات حضارتنا العربية الاسلامية التي أسهمت لأكثر من الف عام في بناء العالم في مختلف ميادين الحياة الانسانية ومجالاتها الحضارية .

وهذا العمل في مرحلته الاولى التي صدر منها ٣٢عددا ( موسوعة حرف الألف ) التي بلغت نحو الفين وخمسمائة صفحة من القطع الكبير قد عنى باعلام العالم الاسلامي المعاصر من ساسة وقادة وعلماء ومصلحين ، وكتاب وصحفيين ، وأدباء وشعراء وغيرهم ، تنويها بجهودهم ومآثرهم ، مثل : " أحمد لطفي السيد " ، و " أحمد شاكر " و "أحمد عرابي " ، و " الباقوري " من مصر ، و "إسعاف النشاشيبي " من فلسطين ، و " أحمد فارس الشدياق" من لبنان ، و " إدريس السنوسي " من ليبيا ، والبشير الابراهيمي " من الجزائر ، و" أحمد جودت " من تركيا .

ويبدو في العمل اهتمامه الواضح بالمؤسسات المدنية ، فقد تناول الاحزاب السياسية بالعرض والدراسة ، كحزب " الأحرار الدستوريين " في مصر ، وحزب الأمة " في السودان ، وحزب " الاستقلال " في المغرب ، وتعرض الصحف والمجالات ، كجريدة " الأهرام " ، و " أخابر اليوم " ، ومجلتي " الاعتصام " القاهرية و" الامة " القطرية ، وغيرهما ، والقى الضوء على بعض الجامعات كجامعة الازهر ، وعلى بعض جماعات المصالح والقوى السياسية الفاعلة .

وعنيت دائرة سفير للمعارف الاسلامية بالكشف عن بعض الافكار الهدامة ، من خلال تعرضها للمذاهب الغالية والملل المنحرفة وأصحابها ، كإخوان الصفا والاسماعيلية ، والبابية والبهائية والماسونية من خلال مداخل افردت لكل منها أو من خلال الداعين لها .

كما حرصت على تناول أمهات كتب التراث العربي بالعرض والتحليل ، والنقد والدراسة ، مثل :"إتحاف السادة المتقين " للزبيدى ، و " أدب الكتاب " الصولي ، و " اسرار البلاغة " للجرجاني ، و " الاصابة " لابن حجر ، و " الأغاني " لأبي فرج الأصبهاني ، و" الف ليلة وليلة " ، و " الأموال " لأبي عبيد ، وهذه الكتب وغيرها تدور حول مختلف العلوم العربية والإسلامية ، من فقه وسنة وأصول ولغة وأدب وتراجم ، وسياسة واقتصاد .

ولم تكتف الدائرة عند تعرضها للمداخل الفقهية بما يتصل بها من أحكام شرعية فحسب ، بل قرنتها بدراسات قانونية ، جعلتها اكثر وضوحا ، وأبرزت أصالتها واسبقيتها ، ومن ذلك مداخل : الاختلاس ، والأسر ، والإفلاس والأهلية ، كما ربطت المداخل العلمية بانجازات أعلام المسلمين ، إن كان لهم ثمة جهود بصددها ، وبما يتصل بها من أحكام شرعية ، كما هو الحال في مداخل : الأجنة والاجهاض ، والاخصاب .

ويبرز في هذا العمل عناية خاصة بالفنون والعمارة الاسلامية في مصر والعالم الاسلامي ، وبخاصة المساجد كجامع الازهر ، والجامع الأزرق ، والجامع الأقمر ، ومسجد أيا صوفيا وغيرها .

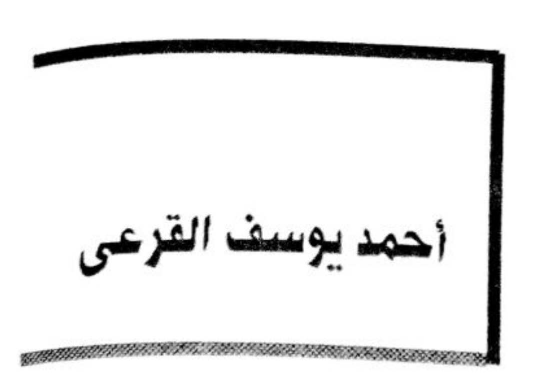
وقد تعرض أيضا لبعض المداخل التي تبدو شائكة وذات طبيعة خاصة ، من حيث انها تتصل اتصالا وثيقا بالحياة المعاصرة ، وتمس وجدان العرب والمسلمين ، ولعل من أوضح هذه الامثلة مدخل "اسرائيل" فقد تناولت الموسوعة نشأتها وقيامها وصراعتها مع العرب ، ونظمها السياسية والاجتماعية ، وكتاب " الاسلام وأصول الحكم " لعلى عبد الرازق ، بالإضافة الى مداخل "الارثوذكس"، و " الأسفار " و " الانجيل " .

وفي النهاية يحسب لهذا العمل أمران " الأول سيطرة الروح الموسوعية العامة التي لم تقف به عند حدود المعارف العربية والاسلامية ، بل تجاوزت ذلك الى تناول دول العالم المختلفة جغرافيا وتاريخيا ونظاما ، وكذا قاراته وحضاراته القديمة وثقافته المعاصرة ، والترجمة لبعض اعلامه ، وبهذا تجعل الموسوعة من عملها ركيزة لانطلاقة أخرى في عالم المعرفة تكون أكثر اتساعا ، وأعمق بحثا .

والأمر الآخر خروجه على هذا النحو المبهج من حيث الاخراج والرسوم الفنية والصور الوثائقية ، والخرائط التاريخية والجغرافية ، والبيانات والإحصائيات الموضحة للمادة العلمية والفهارس المرشدة.

**احمد عبد الفتاح تمام**

# كتب جديدة وردت إلى المجلة




## - النمو مع المساواة: هدف السياسة الإقتصادية للقرن القادم

### - الترجمة والنشر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة - ١٩٩٦

تحت عنوان (النمو مع المساواة: هدف السياسة الإقتصادية للقرن القادم) جاء أحداث إصدارات مركز الأهرام للترجمة والنشر، ومن ترجمة د. محمد فتحى صقر ويقدم الكتاب جدول أعمال مقترحا فى مواجهة مشكلتى بطء النمو وتفاوت الدخول فى الولايات المتحدة، وذلك بهدف زيادة معدلات نمو الإنتاجية. وهى وصفة إقتصادية يمكن الاستفادة منها فى معالجة المشكلات المماثلة فى الدول الأخرى. وفى تشخيصه للواقع الأمريكى يرى الكتاب أن ماحدث فى الواقع خلال العقدين الماضيين هو تدهور الأحوال المعيشية لشرائح السكان ذات الدخل المنخفض مقابل تحسن بطئ فى مستويات معيشة الشرائح الوسطى، وبدأ واضحا أن كسادا مؤلما يخيم على البلاد فى أوائل التسعينات، وإذا كان تحسين أداء الإقتصاد الأمريكى هو القضية التى دارت حولها حملة إنتخابات الرئاسة فى عام ١٩٩٢ والتى قررت نتيجتها.

وتولت مؤسسة بروكنجز إعداد ونشر هذا الكتاب فى اطار اهتماماتها بالبحوث المعنية بمشكلات تباطؤ الانتاجية وضعف الأداء فى سوق العمل الأمريكية وحلولها، وتولى ثلاثة من أبرز الإقتصاديين الأمريكيين: مارتن نيلى بايلى، جارى بيرتلس، روبرت لتيان، تحليل مثل هذه المشكلات واقترحوا السياسات طويلة الأجل التى تعالجها واذا كان الزعم السابق أن معالجة مثل هذه المشكلات ينحصر فى الاسراع بمعدلات النمو الإقتصادى أو الحد من اتساع الفوارق فى الدخل، فإن جدول الأعمال الذى اقترحه المؤلفون الثلاثة يزعم أنه يحقق هذين الهدفين معا

ومن الدروس المستفادة التى يقدمها الكتاب أن انتاجية العمال هى العامل الحاسم الذى يقرر ما اذا كانت مستويات المعيشة سترتفع أم ستنخفض، يقدم المؤلفون طائفة واسعة من المقترحات لحفز الابتكار وتحسين عملية اتخاذ القرارات فى الشركات وتوسيع نطاق التجارة الدولى وزيادة حجم الاستثمار فى تدريب العمال خاصة الأقل مهارة.

ورغم الاجتهاد الذى يقدمه الكتاب إلا ان المؤلفين يلتزمون بالواقعية ويقولون أنه لايتوقع لأية سياسة إقتصادية ان تصنع المعجزات بين يوم وليلة، ولاتوجد وصفه سحرية لمعالجة مشاكل النمو البطئ وعدم المساواة حتى فى المدى الطويل، وأنه لابد ايضا من ادراك حجم التضحيات والخيارات الصعبة التى تمليها السياسات الهادفة الى تعجيل النمو الإقتصادى والحد من كفاءات الدخول والثروات حتى يتم تحقيق النمو الإقتصادى المتواصل.

## - العالم بعيون دبلوماسى

### - تأليف: السفير د . محمود سمير أحمد

### - الناشر: كتاب الهلال، القاهرة، ابريل ١٩٩٦

السياحة الثقافية والفكرية والسياسية عبر الزمان والمكان عبر الحضارات والشعوب.. سياحة ثرية.. متعددة الابعاد والخبرات.. تلبى وتخاطب، مستويات متعددة، من الاهتمامات والأذواق، تخاطب القارئ الذى يريد أن يتعرف على بلدان عديدة، تعكس حضارات وثقافات العالم.. كما تخاطب القارئ الذى يرغب فى التعرف على الملامح الثقافية المميزة لهذه البيئات المختلفة، من ثقافة، وفنون، وأغان، ولغات، ولهجات، وأساطير، وعادات.

وهذا الكتاب من أمتع وأحدث ما كتب فى أدب الرحلات وأدب السياسة حيث يقدم لنا الأديب الدبلوماسى الدكتور محمود سمير أحمد زادا جديدا من الفكر والثقافة عبر تجربة مصر السياسية والدبلوماسية سنة ١٩٦٧، ثم عبر تجاربه السياحية والسياسية فى بلاد الانجليز.. قمم جبال الانديز، بيرو بأمريكا الجنوبية.. ثم مرة أخرى إلى رحاب منظمة الأمم المتحدة فى نيويورك.. ثم ينتقل بالقارئ إلى زيارة الأيطاليين فى بلادهم، وفى جولاته فى القارة الأفريقية الواسعة.

كما أن هناك فصلا شيقا ومفيداً يشمل تجربة الكاتب كسفير لمصر فى أثيوبيا.. كممثل دائم لدى منظمة الوحدة الأفريقية ولدى اللجنة الإقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ومقرها أديس أبابا، ثم يلى ذلك فصل شيق وممتع أيضا عن جولات الكاتب فى جزر فيجى، نيوزلاند، طوكيو، هونج كونج، مانيلا، بانكوك، سنغافورة، ثم استراليا.

## العرب فى مفترق الطرق

- تأليف : د. مصطفى عبدالعزيز موسى
- الناشر : دار الشروق، القاهرة - ١٩٩٥

تحت عنوان العرب فى مفترق الطرق بين ضرورات تجديد المشروع القومى ومحاذير المشروع الشرق أوسطى، صدر هذا الكتاب للسفير د. مصطفى عبدالعزيز موسى، والكتاب إسهام ثرى فى الفكر السياسى العربى المعاصر يتابع عن كثب المراحل والمحطات التاريخية التى مر بها المشروع القومى عبر المراحل الزمنية المتعددة منذ الاربعينيات وحتى التسعينات مرورا بمرحلة أو محطة المد القومى العظيم التى تمثلت فى إقامة الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨.

ويرصد المؤلف خلال هذه الحقبة الدروس المستفادة من تقويم تجارب المد والانحسار القومى. ويرى أن النظام العربى الحالى يعانى من أزمة بنيوية متعددة الأبعاد، نتيجة فقدانه لجزء هام من مصداقيته وخسارته لجانب كبير من هيبته المعنوية وانقسامه إلى تجمعات أقاليمية ذات مصالح إقتصادية وأمنية دون رابط أو تنسيق فيما بينها.

ومن منطلق إيمان المؤلف بعروبته يرى أن فشل التوجهات القومية كإطار للتفكير والعمل العربى المشترك لايعنى زوال العرب كجماعة ذات ميراث مشترك وروابط وآمال خاصة ولا زوال العروبة كصفة ملازمة لثقافة مجموعة من الشعوب الناطقة بالعربية.

ولذا علينا - كما يقول المؤلف - أن نتمسك بما تحقق حتى الآن على مستوى العمل العربى المشترك بالاضافة إلى وتطويره مستقبلا.

ولايسعنا إلا مشاركة المؤلف فيما ذهب إليه لاسيما وأن مؤتمر القمة العربى بالقاهرة قد أحيا بصفة عامة ركائز العمل العربى المشترك مما يشجعنا على تجديد وتطوير وتحديث المشروع القومى العربى.

## - العرب والإرهاب

- تأليف : محمود مراد
- الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة - ١٩٩٦

هذا الكتاب صفحات من الفكر السياسى المصرى والعربى المناهضة للإرهاب وهو خلاصة الندوة التى نظمتها جريدة الأهرام منذ شهور تحت عنوان «العرب والإرهاب» ادراكا منها لمسئولياتها القومية فى التصدى لظاهرة الإرهاب. وفى تقديمه للكتاب أكد الاستاذ إبراهيم نافع هذه المسئولية عندما قال «إن العالم قد شهد من قبل حربين عالميتين جرتا الخراب والدمار على أركانه فإنه ينبغى أن تكون الحرب الثالثة والوحيدة الآن على الإرهاب فى كل مكان» وأضاف قائلا: «إنها حرب طويلة متسعة الميادين لكن لامفر منها ولاغنى لنا ولا للبشرية عنها الآن بعد أن عربد زبانية الإرهاب فى الكرة الأرضية وهددوا سلامها وأمنها وتراثها الإنسانى أجمع».

لقد دعت الأهرام إلى الندوة مجموعة متميزة من رجال الدين والمفكرين والمثقفين والخبراء والدبلوماسيين والإعلاميين تناقشوا جميعا حول الظاهرة الإرهابية بكل أبعادها وأسبابها وأهدافها والعوامل المساعدة على انتشارها وأهمية إعداد خطة عربية موحدة للقضاء عليها.

ومن خلاصة فكر هؤلاء جميعا أعد الأستاذ محمود مراد منسق الندوة هذا الكتاب تعميماً للفائدة، ولأن القضية تمس كل مواطن عربى فقد تم إعداد تقرير خاص بهذا الشأن تقدمت به جريدة الأهرام إلى الحكومات العربية وجامعة الدول العربية.

وفى إطار العمل لبلورة خطة عربية موحدة لمناهضة الإرهاب دعا التقرير إلى التوعية بالمشروع الحضارى العربى الكفيل بمحاصرة الظاهرة الإرهابية مؤكدا مسئولية أهل العلم المشتغلين بالفكر فى المعالجة الفكرية للظاهرة. كما أوضح التقرير المسئولية الخاصة التى تتحملها مصر العربية فى الوصول إلى عمل موحد ينطلق من خطة عربية موحدة بحكم مكان مصر وموقعها فى وطنها العربى الكبير.

## جريمة ضد الحياة: حرب الخليج وأثرها على البيئة

- المؤلف: حاتم نصر فريد
- الناشر : ٢٨٠الزهراء للإعلام العربى، القاهرة - ١٩٩٢

هذا الكتاب أحد الكتب النادرة التى تعالج موضوع الآثار البيئية التى نتجت عن حرب الخليج، تلك الحرب المجنونة التى أشعلها صدام حسين حاكم العراق. لم تقف آثار الحرب الحمقاء التى أشعلها صدام حسين، ضد المجتمع الدولى بأسره على النواحى السياسية والعسكرية، بل تعدت هذا إلى جانب مهم وخطير هو الجانب البيئى، فقد تركت هذه الحرب تلوثا هائلا فى بيئة الخليج العربى والدول المحيطة به، وكثرت أشكال هذا التلوث، ومنها الأضرار الجسيمة فى البيئة البرية نتيجة القنابل هائلة الحجم والتدمير التى ألقتها الطائرات والتى تستطيع قتل الإنسان والحيوان والنبات، وكذلك العبء الثقيل الذى ألقاه الحجم الهائل من المعدات والقوات على التربة الصحراوية الهشة ممايؤدى إلى تدمير الغطاء النباتى الذى يحمى القشرة الأرضية من التصحر والجفاف، ومنها التسرب البترولى الذى حدث نتيجة تدمير آبار البترول وترك الزيت يزحف على ماء الخليج مكونا بقعة زيت هائلة فيما اعتبر أكبر كوارث التلوث البترولى فى التاريخ، فقد أدى إلى موت الآلاف من الطيور وأثر أيضا على الطيور المهاجرة، ويهدد كذلك الثروة السمكية فى المنطقة، بل إن هناك احتمال ذوبان المركبات البترولية فى مياه الخليج واختلاطها بالمياه المستخدمة فى محطات التحلية بما يمثله ذلك من خطر على صحة الملايين من الناس.

# رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية




مجلة النيوزويك الأمريكية (٢٧ مايو ١٩٩٦)

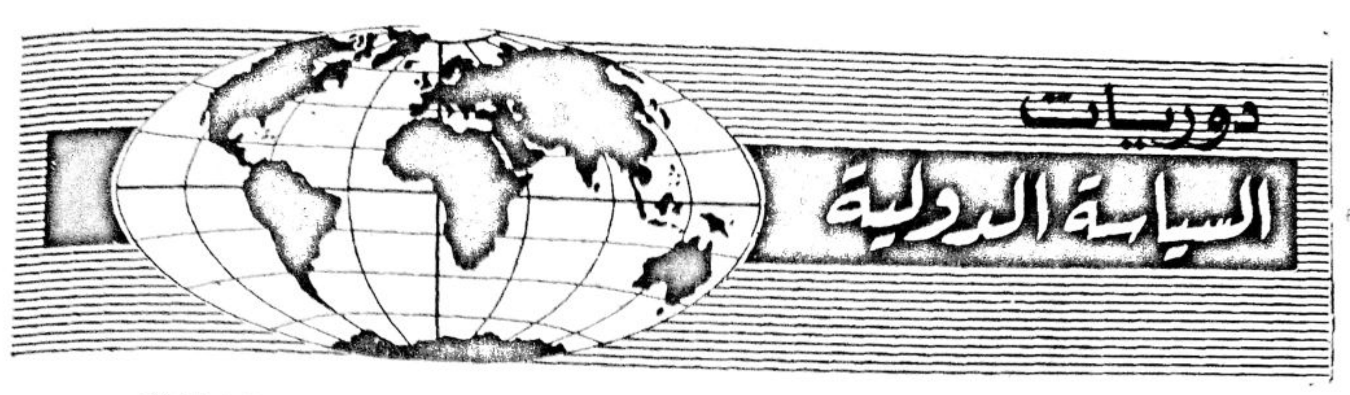
جريدة الموند الفرنسية (٤ ابريل ١٩٩٦)



جريدة الموند الفرنسية (١٤ ابريل ١٩٩٦)


مجلة النيوزويك الامريكية (١٦ يونيو ١٩٩٦)


جريدة الموند الفرنسية (٨ مايو ١٩٩٦)




# يقظة الشرق من الاستعمار الى التقدم

إعداد : د . هدى راغب عوض

Foreign Policy

No. 10 2 Spring 1996
The Rising East
Richard Halloran

## الشــرق الصــاعد

ريتشارد هالوران

"ماكاو" Macao المستعمرة البرتغالية القابعة على ساحل جنوب شرق الصين سوف تعود الى الصين وتخضع لحكمها في ديسمبر ١٩٩٩ ، وبذلك يسدل الستار على حقبة من الزمن لتبدأ حقبة جديدة من الممكن أن تحمل تغيرا في ميزان القوى .

إن جلاء الأوروبيين من المستعمرات الآسيوية سوف ينهي خمسمائة عام من الاستعمار الغربي في المنطقة ، والأهم من ذلك أن هذا الحدث يعلن عن صعود الشرق الذي سوف يكتسب قوة سياسية واقتصادية وعسكرية لينافس شمال أمريكا وغرب أوروبا . هذه القوة الصاعدة ستمكن الآسيويين من فرض سيطرتهم ليس فقط على المنطقة بل على العالم بأسره كما أنهم سيشاركون الأمريكيين والأوروبيين في صنع القرارات المصيرية بشأن الحرب والسلام . وهذا يعني أن يكون للآسيويين نفس الحقوق في سن القوانين والسياسات العالمية . وقد علق أحد الأساتذة الماليزيين أن "القرن الحادي والعشرين سوف تحدد ملامحه قوى ثقافية وجنسية جديدة ، فقد كان العالم على مدى مئات السنين يخضع لثقافة الأوروبيين والأمريكيين البيض الذين يتبعون التقاليد اليهودية والمسيحية . لكن مع مشارف القرن الحادي والعشرين فهم مضطرون لمشاركة الجنس الأصفر أي الآسيويين الذين يتبعون التقاليد البوذية والكنفوشية والهندوكية والإسلام . إن الوجود الآسيوي لن يكون ملموسا فقط من خلال القرارات الدولية لكن نفوذه سيكون متشعبا ومنتشرا في مجالات مختلفة – فالإختلافات بين الشرق والغرب تظهر في نواح عدة : على سبيل المثال فالغربيون يميلون لأن يكونوا منطقيين وتحليليين ، أما الآسيويون فهم عاطفيون ويتصرفون بتلقائية وليس بالمنطق كما أنهم يتجاوبون مع الأمر الواقع بدلا من أن يأخذوا زمام المبادرة ويسلكوا الطريق الصحيح . إن الغربيين يعطون الأولوية للفرد وسيادة القانون ولذلك يتم الموافقة على القرارات بنظام التصويت . أما الآسيويون فيعطون الأولوية للمجتمع وتحكمهم التقاليد والعلاقات الشخصية ، كما أن القرارات يتم الموافقة عليها بنظام الإجماع . كما أن هذه الاختلافات تعني أن الشرق والغرب لا يتكلمان لغة واحدة حتى وإن كانت الإنجليزية .

إن الشرق الصاعد عبارة عن مثلث كبير تترامى أطرافه حتى تصل الى روسيا أقصى الشرق وكوريا في شمال الشرق وتمتد الى استراليا في الجنوب وباكستان في الغرب وفي داخل هذا المثلث يعيش أكثر من نصف سكان العالم . كما يشهد هذا المثلث زيادة مطردة في نمو

اقتصادياته . فى خلال العشرين عام القادمة سوف تصبح اسيا سادس أكبر قوة اقتصادية فى العالم الى جانب احتوائها على ست عشرة مدينة تعتبر من أكبر خمس وعشرين مدينة على مستوى العالم . هذه المدن تفرز شباب الطبقة المتوسطة الذى أصبح أكثر وعيا وثقافة وصحة عن ذى قبل . إن الثورة الخضراء قد مكنت معظم الدول الآسيوية من توفير الطعام الصحى ، وقد نجحت بعض الدول فى تصدير الفائض من هذا الطعام . وقد ساهمت الثورة الخضراء فى زيادة العمال المهرة منافسين لعمال الدول الصناعية المتقدمة ، الى جانب كونهم مواطنين قادرين على مواكبة النظم الاقتصادية والسياسية الحديثة . وقد أثبت الآسيويون أنهم جنود قادرون على استخدام أحدث الأسلحة التى تنتجها التكنولوجيا المتقدمة .

كل هذا التقدم الذى تشهده آسيا الآن والسنوات القادمة مع بداية القرن الحادى والعشرين يدعم الهوية والقومية الآسيوية التى حاول الاستعمار طمسها . إن هذا التحدى الذى تضعه آسيا من خلال التوسعات فى شبكات الاتصال والتقدم التكنولوجى الى جانب التوسع فى انتاج الأسلحة الحديثة – وبذلك أصبحت آسيا ثامن أكبر الدول فى التسلح .

ولا عجب أن يبدى الأمريكيون والأوروبيون استعدادا كبيرا لمشاركة آسيا فى نهضتها هذه ، فقد كثر الحديث عن القرن الباسيفيكى – وقد أشرنا لهذا فى أعداد سابقة . إن الانجاز الاقتصادى لآسيا أصبح ملحوظا بدرجة كبيرة وقد بدأت بتطوير الانتاج للتصدير – وبالرغم من النمو والازدهار الذى شمل نواح عديدة فى آسيا ، إلا أن التقدم الاقتصادى هو الذى لفت نظر الغرب دونما الاهتمام لنواحى التقدم الأخرى . فلقد سيطرت أوروبا على سياسة واقتصاد وثقافة العالم فى القرن التاسع عشر – أما القرن العشرون فقد سيطرت عليه الولايات المتحدة ، وسوف يشهد القرن الحادى والعشرون صعود الشرق وبروز قوته ونهاية احتكار سيطرة الغرب على العالم .

لقد حاولت الولايات المتحدة بشتى الطرق أن توجد فرصا للتحالفات السياسية مع دول آسيا وذلك من أجل منافع اقتصادية لكسب مزيد من التكنولوجيا المتقدمة والعمالة المدربة . إلا أن أمريكا غير واعية لعداء الشعب الآسيوى لها لأنها من ناحية تمثل مصدر تهديد لها خاصة بالنسبة للصين . كما يعتبر الآسيويون أمريكا جزءا من الإمبراطورية الغربية التى استوطنت فى معظم الدول الآسيوية . ومن ناحية أخرى فقد تدخلت أمريكا عسكريا فى دول آسيا مثل الفلبين فقد حاربت مرتين فى سنة ١٨٩٨ وسنة ١٩٠٠ – كما تعرضت لهجوم اليابانيين فى موقعة بيرل هاربر الشهيرة عام ١٩٤١ ، وأيضا عندما هاجمت شمال كوريا الجنوبية منذ ١٩٥٠ – كما حاربت فى فيتنام منذ عام ١٩٥٤ الى ١٩٧٥ .

لقد فشل الزعماء الأمريكيون فى أن يكون لأمريكا وجود فى آسيا ويرجع ذلك لقصور السياسة الخارجية الأمريكية لإيجاد سياسة متسقة ومتوازنة للتعاون الأمريكى الباسيفيكى – فقد تجاهلت السياسة الخارجية الأمريكية هذه المنطقة لعدة سنوات . ففى زمن صعود قوة الشرق اقتصاديا وعسكريا فقد أصبح تدغيم المصالح القومية الأمريكية فى آسيا بمثابة حزام الأمان بالنسبة للمبادىء الأمريكية – فالأولوية يجب أن تكون لاستعادة التحالف الأمريكى الآسيوى خاصة بعد خلافات اقتصادية بين أمريكا واليابان تسببت فى وجود أزمة ثقة بينهما . وفى كوريا يرفض الشعب أية سياسة تشير الى الهيمنة الأمريكية ، وفى الفلبين يسود شعور بعدم الارتياح للولايات المتحدة بعد طرد القوات الأمريكية من قواعدها العسكرية . وقد حاولت الولايات المتحدة كسب ثقة كل من أندونيسيا وماليزيا وسنغافورة . كما وصل الأمر بالولايات المتحدة الى فتح علاقات دبلوماسية فى فيتنام كخطوة ايجابية إلا أنها ليست كافية لمد الجسور بين أمريكا وآسيا .

برغم سياسة التقارب الأمريكى الأوروبى إلا أن السياسة الخارجية الأمريكية أغفلت أهمية منطقة الباسيفيك والتى تعتبر الآن من أهم المناطق وأكثرها ديناميكية – وقد أصدر بعض الأساتذة الجامعيين والاقتصاديين دراسات تفيد بأهمية دول آسيا خاصة الصين واليابان فى القرن الحادى والعشرين – وقد أشارت مجلة السياسة الدولية فى هذا السياق الى مقالة صامويل هانتيجتون عن "صراع الحضارات" والتى نشرت فى مجلة Foreign Affairs والذى ذكر فيها "أن الغرب وهو على القمة يواجه الشرق الذى يزداد فى القوة والموارد والرغبة فى تشكيل جديد للنظام العالمى ولكن بمفاهيم ونماذج غير غربية" ، إلا أن هانتينجتون لم يمايز بين آسيا والدول الأخرى غير الغربية . وفى دراسة أخرى للكاتب جون ناسبيت -John Nais bitt فقد تنبأ بالتقدم والتطور الذى يحدث فى دول آسيا والذى من شأنه أن يجعل هذه المنطقة تهيمن على العالم فى الحقب القادمة . وقد أوضح كيشور محبوبانى وهو مسئول كبير فى حكومة سنغافورة ، أنه من الصعب على الأوروبيين والأمريكيين أن يتفهموا طبيعة الثورة السيكولوجية التى تحدث فى آسيا لأنهم لا يستطيعون أن يتفهموا الطريقة التى يفكر بها الآسيويون وذلك لأن الغربيين لم يختبروا مذلة الاستعمار .

ليس كل شىء فى آسيا يساهم فى بناء قوتها – مثل الزيادة السكانية المطردة ، خاصة فى دولتى الهند والصين وعدد من الدول الآسيوية الصغيرة – وعدم الاستقرار السياسى الذى ينتج من الصراعات العرقية والدينية فى بنجلاديش وباكستان والفلبين ، الى جانب الصراعات الأيديولوجية فى الصين وشمال كوريا وبدرجة أقل حدة فى أندونيسيا وسنغافورة وسوء معاملة الأطفال وتشغيلهم فى سن صغيرة كما يحدث فى الصين والهند – الى جانب أن معظم دول جنوب آسيا تعيش فيها عائلات فقيرة . إن الثورة الخضراء التى انتشرت فى أنحاء كثيرة فى آسيا قد تضاءلت بسبب الزحف والزيادة السكانية التى تستهلك الكثير من الموارد والطاقة . ففى احصائية حديثة للبنك الدولى فإن شرق آسيا بحلول سنة ٢٠١٠ سيكون مسئولا عن نصف الزيادة المطردة من ثانى أكسيد الكربون ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الصراع بين الدول الآسيوية على الموارد والطاقة وسباق التسلح الذى سوف يهدد كثيرا من المصادر اللازمة للتصنيع والتقدم . هناك ثلاثة صراعات رئيسية تهدد أمن آسيا : أولا ، الصراع بين شمال وجنوب شبه الجزيرة الكورية . فحكومة شمال كوريا تهدد بقوتها العسكرية أمن جنوب كوريا وذلك لكى تحافظ على استمرارية النظام القائم بها ، ولتوحيد شبه الجزيرة الكورية تحت سيطرتها . ثانيا ، الصراع بين الهند وباكستان على منطقة كشمير . ثالثا ، الصين ومطالبتها باسترجاع تايوان تحت سيادتها . فقد هددت الصين مرارا بالتدخل العسكرى فى تايوان إذا ما أعلنت تايوان عن استقلالها – فالصين لها نوايا عسكرية فى جنوب بحر الصين وجنوب شرق آسيا وسيبيريا حيث تكثر أعداد المهاجرين الصينيين فى هذه المناطق مما يثير قلق روسيا . وبالرغم من كل هذه المشاكل والصراعات التى تهدد أمن آسيا إلا أنها تعتبر صغائر أمام قوتها الاقتصادية المتزايدة فى النمو على مشارف القرن الحادى والعشرين .

### آسيا بعد الحرب الباردة :

إن تقييم وضع آسيا اليوم بعد انتهاء الحرب الباردة ليس منطقيا لعدة أسباب : أولا ، لأن آسيا لم تكن طرفا فى الصراع والمنافسة التى كانت دائرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وما بينهما من حلفاء أوروبا الشرقية والغربية . ثانيا ، انعزال دول آسيا على نفسها بعد حقب طويلة من الاستعمار والاحتلال والحروب على إعادة بناء نفسها على مدى الخمسين عاما الماضية . فقد كان عام ١٩٤٥ هو بداية لعهد جديد بعد انتهاء الحربين العالميتين - أما فى آسيا فهو بداية لثورة ما بعد انتهاء الاحتلال أى ثورة التعمير وإعادة البناء . فقد اختصر الآسيويون فى خمسين عاما الثورة الصناعية التى استمرت فى أوروبا قرابة القرنين حتى تتبلور وتظهر فى شكلها الحالى . فقد تصدرت اليابان الدول الآسيوية فى الثورة الصناعية التى بدأتها على مدى قرن وربع القرن . إن النمور الآسيوية مثل هونج كونج وسنغافورة وجنوب كوريا وتايوان ثم الصين التى بدأت مسيرتها الاقتصادية بعد عام ١٩٧٨ ، واليوم فالنمور الجدد هم أندونيسيا وماليزيا وتايلاند . أما فى الهند فإن الاصلاحات الحديثة فى الهند عام ١٩٩١ قد حررت الاقتصاد من القيود التى أثرت عليه ، فقد نمت اقتصاديات الدول الآسيوية بمعدل ٦٪ العام الماضى بالمقارنة ٢٫٨٪ لدول غرب أوروبا و ٢٫٧٪ للولايات المتحدة ، وإذا ما استمر النمو الاقتصادى الآسيوى بنفس هذاالمعدل فسوف تصبح الصين أكبر القوى الاقتصادية على مستوى العالم واليابان والهند وأندونيسيا وجنوب كوريا وتايلاند على رأس قائمة أكبر عشر دول اقتصاديا . والولايات المتحدة ستأتى فى المرتبة الثانية ثم ألمانيا وفرنسا والبرازيل فى آخر القائمة .

إن الانجازات الاقتصادية لم تكن شيئا خارقا للعادة ، فالفضل يرجع الى همة ونشاط الحالة الآسيوية الى جانب رجال الأعمال والحكومة والقادة السياسيين فقد أيد البنك الدولى السياسة الحاسمة والتى كانت السبب الرئيسى وراء الانجازات الاقتصادية العظيمة للدول الآسيوية . فعلى سبيل المثال فى سنة ١٩٧٠ أصدر رئيس كوريا الجنوبية "بارك شانج هى" أمرا بعمل تقرير اسبوعى عن المنتجات الصناعية أولا بأول حتى يعرف حجم الانتاج وكفايته فى المصانع والمصالح الحكومية والانشاء. كما أن قدرة الآسيويين على الادخار قد ساهمت فى زيادة الاستثمارات وحسن ادارتها بالإضافة الى الاستثمار الأجنبى المباشر والذى قدره البنك الدولى بحوالى ١٠٫٨٪ سنة ١٩٨٠ وزاد حتى وصل الى ٤٢٫٧٪ سنة ١٩٩٤ . وكلما تقدمت آسيا صناعيا كلما قل اعتمادها على الزراعة وزاد استيرادها للبترول . فقد حققت تايلاند ١٫١ بليون دولار من المنتجات الصناعية فى عام ١٩٧٠ وارتفع حجم هذه المنتجات حتى وصل الى ٣١٫٢ بليون دولار عام ١٩٩٢ ، خاصة الآلات والماكينات التى نسبتها من اجمالى المنتجات الصناعية الى ٤٠٪ . وجدير بالذكر أن أندونيسيا فى عام ١٩٩٥ نجحت فى تصنيع أول طائرة محليا . فلا عجب أن يقاطع الآسيويون الواردات الأجنبية بعد أن استطاعوا انتاج معظم احتياجاتهم محليا . ففى عام ١٩٧٠ كانت سنغافورة تستنفذ ١٦٪ من مدفوعات الواردات على المنتجات الغذائية ، لكن فى عام ١٩٩٣ استطاعت أن تخفض هذه النسبة الى ٦٪ بينما زاد دخل الصادرات من الآلات من ١١٪ الى ٥٥٪ فى نفس المدة بين ١٩٧٠ - ١٩٣٣ .

### الطاقة النووية :

إن انتاج الطاقة النووية قد انخفض فى معظم أنحاء العالم ما عدا آسيا حيث يوجد ست من أكبر سبع منشآت للطاقة النووية فى العالم وذلك بين عامى ١٩٩٤ - ١٩٩٥ فقد تم بناء ثلاث منشآت فى اليابان وواحدة فى الصين وواحدة فى الهند وأخرى فى جنوب كوريا . فالهند لديها عشر مفاعلات وتايوان وباكستان وشمال كوريا اثنان ، والصين لديها ثلاثة مصانع لانتاج الطاقة النووية والرابع تحت الانشاء ، كما أن الفلبين وبنجلاديش وفيتنام يخططون لبرامج الطاقة النووية . وهذا يعنى أن معدلات الطاقة النووية قد ارتفعت فى آسيا الى ٦٫٦٪ سنويا ومن المحتمل أن يزداد بمقدار ثلاثة أضعاف حتى عام ٢٠١٠ .

أما بالنسبة لمستوى المعيشة فقد ارتفع أربعة أضعاف على مدى خمسة وعشرون عاما برغم الزيادة السكانية ، فقد وصل متوسط دخل الفرد فى سنغافورة عام ١٩٩٥ الى ١٩٫٩٩٠ دولار وجنوب كوريا ١٠٫٥٥٥دولار وفى تايوان وماليزيا الى ٨٫٥٥٥ دولار وفى أندونيسيا نجحت الحكومة فى خفض معدل الفقر من ٦٠٪ عام ١٩٧٠ الى ١٥٪ عام ١٩٩٠ .

لاشك أن احساس الآسيويين بقوميتهم هو الذى دفعهم لمقاومة الاستعمار قبل الحرب العالمية الثانية للحصول على حريتهم وهو أيضا الذى دفعهم للتقدم الاقتصادى مما زاد احساسهم بالفخر والكرامة والثقة والتمسك بتقاليدهم وتعاليم الهندوكية والكنفوشية والبوذية فى الهند والصين واليابان والاسلام فى ماليزيا وأندونيسيا وباكستان .

---

(*) كاتب هذه المقالة - ريتشارد هالوران مراسل New York Times لمدة خمسة عشر عاما فى واشنطن وآسيا وقد كتب عن آسيا من هونولولو .

Foreign Affairs

Volume 75 No. 2, 1996

# Asia's Empty Tank

Kent Calder

# آسيا تواجه نضوب البترول

كنت كالدر وهو

منذ حوالي خمسة عشر عاما بينما تراجعت أزمة البترول أصبحت الطاقة في آخر قائمة الأولويات بالنسبة للسياسة العالمية . وقد حان الوقت لإعادة التقييم وخاصة الآن والحاجة للطاقة ملحة بالنسبة لمنطقة الباسيفيك - فقد حدثت تغيرات أساسية لموارد الطاقة تخلق خطرا وفرصة بالنسبة للباسيفيك والعلاقات المضطربة التي تضطرم بها .

إن مشاكل الطاقة في آسيا تتقاطع بين حدين : الاقتصاد والأمن ، ذلك لأن العقد القادم سوف يشهد استكمال النمو الاقتصادي للدول الآسيوية والذي سيكون مرهونا بأمن واستقرار المنطقة . فاحتمالات النزاع والصراع بين أعضاء منظمة ASEAN جنوب شرق آسيا مع الصين واليابان والكوريتين واردة فهم يتضاربون على استيراد البترول من الأسواق وهذا من شأنه أن يحدث صراعات سياسية جغرافية ومنافسة شديدة على طرق الإمداد بالطاقة خاصة الطريق بين آسيا والشرق الأوسط على مدى الأجيال القادمة . وهذا الصراع من شأنه أن يضع تحديا سافرا أمام هيمنة الغرب على النظام العالمي .

## احتياج الصين الملح الى البترول :

إن لاصين تشكل مشكلة للأمن النووي في آسيا . فالصين قوة صناعية صاعدة تحاول أن تستبدل الأيديولوجية الشيوعية بالقومية كما أنها من أكثر الدول الآسيوية استيرادا للبترول . فمن قبل عشر سنوات كانت الصين تصدر بالكاد ربع انتاجها للخارج لكن منذ ١٩٩٠ تدهور الميزان التجاري للطاقة بشدة وذلك بسبب اتجاه الصين لأول مرة منذ ربع قرن تستورد كافة احتياجاتها من البترول بما يوازى ٦٠٠٫٠٠٠ برميل في اليوم .

إن اعتماد الصين الكلي على البترول سوف يزداد برغم محاولة حكومة بكين تحجيم هذا الاعتماد . فإن متوسط استهلاك الصين للطاقة مازال ٤٠٪ من المعدل العالمي ، ومتوسط استهلاك الزيت أكثر بقليل من السدس . أما كوريا فتستهلك عشرة أضعاف متوسط استهلاك الزيت بالنسبة للصين ، واليابان تستهلك عشرين ضعفا ، وأمريكا ثلاثين ضعفا .

في العقد القادم سوف يزداد احتياج الصين الى البترول وذلك تقدم على تطوير ثلاثة صناعات : السيارات ، الطائرات وزيادة الرحلات الجوية ، والمنتجات الصناعية . ففي عام ١٩٩٤ انتجت الصين حوالي ٣٥٠٫٠٠٠ سيارة ، مع الأخذ في الاعتبار طموح الطبقة المتوسطة التي يصل تعدادها الى ٢ مليون نسمة في امتلاك سيارة يتزايد وعلى الدولة أن توفر لهم هذا الاحتياج من خلال تصنيع سيارة شعبية أي اقتصادية التكاليف . إن التعداد السكاني في الصين قد وصل الى ١٫٢ بليون نسمة ، فإذا كانت مشاريع صناعة السيارات يصل عددها الى ٣٠٠ مليون سيارة فهذا يعتبر شيئا عاديا وليس خارقا للعادة . إن انتاج البتروكيماويات مثلها مثل السيارات التي يتزايد الطلب عليها ولذلك أصبح الشعب الصيني يستهلك مزيدا من الزيت والذي أصبح من أساسيات الحياة، والصين على مشارف القرن الحادي والعشرين . إن انفتاح الصين على العالم الخارجي أدى الى اقبال الصينيين على الرحلات الجوية والتي وصلت نسبتها الى ٢٠٪ منذ اصلاحات ١٩٧٨ ، ورغم هذه الزيادة فإن الطيران يشكل ٦٪ من اجمالي المواصلات وهذه النسبة تعتبر ضئيلة جدا بالنسبة الى دولة في حجم الصين لكن من المحتمل في خلال العقدين القادمين أن يتضاعف الإقبال على الطيران واستهلاك مزيد من الزيت .

طبقا لأحدث احصائيات منظمة هيئة الاقتصاد الآسيوي الباسيفيكي APEC فسوف ترتفع احتياجات الصين الى الزيت من ٦٠٠٫٠٠٠ برميل في اليوم الى أكثر من مليون برميل بحلول سنة ٢٠٠٠ وسوف تزداد الى ثلاثة ملايين بحلول سنة ٢٠١٠ . إن هذا الكم الهائل من الزيت يوازى نصف انتاج السعودية الحالي مما يشكل ٢٠٪ من واردات الزيت الى آسيا . وبحلول سنة ٢٠١٥ أي في أقل من عقدين فسوف تستورد الصين ما يعادل سبعة ملايين برميل في اليوم وهذا الرقم يماثل حجم واردات الولايات المتحدة من الزيت في الوقت الحالي .

## منافسة الصين لجيرانها :

إن الصين في طريقها الى أن تكون من أكثر الدول استيرادا للزيت وبطريقة مطردة مقارنة بدول شمال آسيا والتي بالتالي تتزايد احتياجاتها الى البترول يوما بعد يوم . إلا أن اليابان سوف تظل من أكثر الدول الآسيوية اعتمادا على استيراد البترول وذلك لأن حجم اقتصادها الذي وصل حاليا الى ٤ تريليون دولار يفتقر تماما الى موارد بترولية محلية . إذا فاليابان تستورد ٨٠٪ من هذه الطاقة لاستهلاكها في جميع الأغراض الاقتصادية . وهذا يعني أن اليابان تدفع فواتير البترول التي تصل الى ٥٠ بليون دولار سنويا وتأمل في أن تخفض من هذه القيمة الكبيرة على واردات البترول .

أما بالنسبة لاقتصاد جنوب كوريا والذي يعتمد على صناعات الصلب وبناء السفن والبتروكيماويات الى جانب تزايد تعداد الطبقة المتوسطة التي أصبحت تعتمد اعتمادا كليا على البترول ومنتجاته أكثر من اليابان

. فإن فواتير استيراد البترول التى تدفعها حكومة جنوب كوريا تصل الى ثلاثة أضعاف ما تدفعه اليابان – مع احتمال للزيادة تصل الى ٢٠٪ فى السنة . وبالرغم من احتياج جنوب كوريا الهائل الى الزيت ، إلا أنها ليست بقوة ونفوذ اليابان ولذلك من الصعب عليها أن تنافس اليابان فى الأسواق لاستيراد البترول . خاصة فى وقت أزمات البترول ، كما حدث فى حرب الخليج عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٠ . لذلك فإن الخوف من نقص امداد البترول يعتبر المشكلة الرئيسية التى تهدد أمن دول اليابان وكوريا الجنوبية فى حجم استيراد البترول . الى جانب هذه الدول الصناعية الكبيرة نجد تايوان التى تعتمد فى اقتصادها على الزيت وهى فى موقف أسوأ من كوريا واليابان لأن ليس لديها احتياطى من الفحم الى جانب البترول . كما أن منظمة ASEAN كانت تصدر الى باقى دول آسيا إلا أنها على مشارف القرن الحادى والعشرين سوف تصبح هذه المنظمة مستوردة بدلا منها مصدرة .

إذا فإن سوق البترول الآسيوى سيشهد تحولات وتغيرات جذرية تتسم بعدم الاستقرار لأن الصين ودول أعضاء منظمة ASEAN سوف تصبح دولا مستوردة . وبحلول ٢٠١٠ طبقا لتقرير منظمة APEC فإن سوق البترول المستورد الذى كانت تهيمن عليه اليابان بنسبة ٧٧٪ من حجم استيراد آسيا للبترول سنة ١٩٩٢ ستشارك فيه الصين بنسبة ١٩٪ وكوريا بنسبة ١٨٪ ودول ASEAN بنسبة ١٧٪ وتايوان وهونج كونج بنسبة ٩٪ مما يقلل من حصة اليابان التى ستصبح ٣٧٪ وطبقا لهذا التقرير سوف تضطر آسيا الى أن تزيد من اعتمادها على الشرق الأوسط برغم عدم استقرار الأوضاع السياسية والعسكرية به خاصة ايران والعراق . وبحلول سنة ٢٠٠٠ سترتفع نسبة واردات البترول من الشرق الأوسط الى دول شرق آسيا الى ٨٧٪ وربما ترتفع الى ٩٥٪ بحلول سنة ٢٠١٠ – وتصبح الصين من المستفيدين الأساسيين لعلاقتها بايران والعراق اللتين تصدران ٢٠٪ من انتاج البترول .

إن دخول الصين حلبة السباق فى سوق البترول قد أشعر الدول الآسيوية الأخرى بالخوف والقلق من هذا العملاق المتعطش الى البترول الى جانب قوته العسكرية . إن نقطة الخلاف الأساسية بين الدول الآسيوية على جنوب بحر الصين – لأن هذا الطريق البحرى يمد اليابان وشبه الجزيرة الكورية بحوالى ٧٠٪ من احتياجاتها من البترول . وهذه المنطقة يمكن أن يكون بها احتياطى من الزيت والغاز الطبيعى ، إلا أنه بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة فى هذه المنطقة يصعب إجراء اكتشافات لاستخراج البترول الى جانب ارتفاع تكلفة هذه العمليات . وقد صرحت مصادر صينية أنه يوجد فى جنوب بحر الصين ٢٠٪ من احتياطى الزيت أكثر من الكويت إلا أن الخبراء الغربيين يتشككون فى صحة هذه التصريحات .

لذلك تدعى الصين أنها تملك أربعة أخماس مساحة جنوب بحر الصين وذلك يرجع تاريخيا الى القرن الرابع عشر ، إلا أن كلا من فيتنام والفلبين وماليزيا وبرونى وتايوان تدعى نفس الحق التاريخى فى مساحات من هذه المنطقة فهناك نزاع بين الصين وجيرانها على هذه المنطقة ومن المحتمل أن تكون غنية بالبترول . وبالتالى لم تخل هذه المنطقة من نزاعات مسلحة على أحقية ملكيتها . ففى عام ١٩٨٨ قتل حوالى ١٥٠ شخصا فى مواجهة مسلحة بين الصين وفيتنام فى جزر سبراتلى وفى يناير ١٩٩٥ أبعدت القوات الصينية صيادين فلبينيين يصطادون فى جزر سبراتلى فى منطقة MISCHIEF REEFS وقد تأثرت حكومة طوكيو بهذه الواقعة لما تنطوى عليه نوايا حكومة بكين من فرض هيمنتها على هذه المنطقة الحيوية والهامة للمصالح اليابانية خاصة مع الفلبين فى جزيرة PALAWAN SHELF حيث يوجد احتياطى من الزيت . كما أن جنوب كوريا التى تستورد كل احتياجاتها من البترول عن طريق جنوب وشرق بحر الصين فقد نشرت قواتها البحرية منذ بداية التسعينات لعمل تدريبات عسكرية على أحدث البرامج . وهذا يعنى أن هناك سباق تسلح بين الصين واليابان وجنوب كوريا بسبب التضارب على أسواق استيراد البترول والتى تشكل خطرا بعيد الأمد على أمن المنطقة .

**الطاقة النووية هى البديل :**

إن السباق للحصول على البترول بين الدول الآسيوية أصبح معقدا للغاية خاصة فى منطقة شمال شرق آسيا مما جعل استخدام الطاقة النووية من البدائل المطروحة . فاليابان تنتج حوالى ثلث الكهرباء من الطاقة النووية وجنوب كوريا تنتج حوالى ٤٠٪ بالمقارنة بالولايات المتحدة التى تنتج ٢٠٪ . إن شمال آسيا الذى يواجه تقلبات سياسية وجغرافية لديه أكثر البرامج النووية تقدما فى وقت تتراجع فيه أوروبا وأمريكا أمام حادثتى Chernobil-three - Mile Island

بالنسبة لدول تفتقر الى الطاقة الطبيعية – الزيت – مثل كوريا وتايوان والصين واليابان – فإن المفاعلات النووية الحديثة يمكن أن تنتج قوة نووية يمكن أن تجدد نفسها وبذلك تصبح مصدرا أساسيا للطاقة وتزيح عبئا كبيرا على الدول المستوردة للبترول . كما أن استخدام الطاقة النووية لا يشكل خطرا على البيئة أو يزيد من تلوثها خاصة إذا ما اتخذت الإجراءات الأمنية اللازمة .

وطبقا لإحصائيات ادارة الطاقة الأمريكية فقد أعلنت أن آسيا تكون مسؤولة عن ٤٨٪ من حجم الطاقة النووية الجديدة على مستوى العالم بين سنة ١٩٩٢ – ٢٠١٠ . ولاشك أن الولايات المتحدة واليابان فى امكانهما أن تتخذا اجراءات أمنية يمكن أن تزيل التوتر بين الدول الآسيوية حتى يسود جو من الثقة فى مستقبل مستقر لتوفير الطاقة . فمن المؤكد وضع خطة طموحة بعيدة النظر لتوفير الطاقة سوف تكون مساهمة هامة وفعالة فى اجتماع القمة بين الرئيس كلينتون ورئيس وزراء اليابان . وقد تم ادراج هذه القمة على جدول الأعمال فى ربيع ١٩٩٦ فى طوكيو . وسوف تناقش القمة أربع قضايا : أولا ، تأمين مضيق Malacca الذى يذخر بالبترول الخام . ثانيا تشجيع استخراج احتياطى البترول فى آسيا ، خاصة فى الصين . ثالثا الحد من الإسراف فى مخزون الوقود لمصادر الطاقة دون الإضرار بالبيئة .

---

(*) كاتب هذه المقالة كنت كالدر وهو مدير برنامج العلاقات الأمريكية اليابانية بمركز Woodrow Wilson School of Public and International Affairs وأحدث كتبه Pacific Defense: Arms, Energy and America's Role in Asia "دفاع الباسيفيك : السلاح والطاقة والدور الأمريكى فى آسيا" .

# دوريـــات جديـــدة

وتعطى المقالة أمثلة من دول بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا والسويد

International Affairs, Vol. 72, No. 1, January 1996

The Revival of Big Politics in Japan

Kiyohiko Fukushima

إحياء السياسة التوسعية فى اليابان

كيوهيكو فوكوشيما

## علاقات دولية :

Foreign Affairs, Vol. 75, No. 2, 1996

Global Leadership After the Cold War

Boutros Boutros Ghali

القيادة العالمية بعد الحرب الباردة

بطرس بطرس غالى

هذه المقالة عن الأمم المتحدة التى تواجه تحديات كثيرة لدعم حقوق الانسان ومساعدة الدول الفقيرة والنامية . الى جانب فض المنازعات المستمرة والتى يتجاهلها المجتمع الدولى بين الدول ، مساندة المنظمات غير الحكومية من أجل التنمية . إلا أن الأمم المتحدة بوضعها الحالى الراهن لا تستطيع القيام دورها خير قيام إلا إذا توافرت لها مصادر تمويل مستقرة ومستقلة . إن المفتاح لمستقبل أفضل للأمم المتحدة هو أن يكون الأمين العام للأمم المتحدة قوى ومستقل عن كل تأثيرات ونفوذ الدول الغنية .

Foreign Policy, No. 102, Spring 1996

Unpleasant Truths about Eastern Europe

Tad Szulc

حقائق غير سارة عن اوروبا الشرقية

تاد سزلولك

Europe's Monetary Union and United States

C. Randall Henning

## نظم سياسية :

Foreign Affairs, Vol. 75, No. 2, 1996

Cuba's Long Reform

Wayne S. Smith

كوبا وإصلاحات طويلة الأمد

واين سميث

وهذه المقالة تفيد أن وجود فيدل كاسترو فى الحكم هو الضامن لتحول كوبا من اقتصاد الدولة الى اقتصاد السوق وتشكيل حكومة ديمقراطية بطريقة سلمية وآمنة . وذلك من الخطوات التدريجية التى يتخذها فى دفع السياحة وجذب الاستثمارات الأجنبية والتحول التدريجى نحو الليبرالية فى النظام السياسى والحريات الدينية ربما أكثر من بعض البلاد الغربية . لذلك يجب على أمريكا أن ترفع الحصار عن كوبا اقتصاديا وسياسيا .

Foreign Policy, No. 102, Spring 1996

South Africa's Promise

Princeton N. Lyman

جنوب افريقيا الوعد

برينستون ليمان

U.S. Drug Policy: Addicted to Failure

Mathea Falco

السياسة الأمريكية للمخدرات : ادمنت الفشل

ماثاو فالكو

World Politics, Vol. 48, No. 2, January 1996

The New Politics of the Welfare State

Paul Pierson

نظرية جديدة للدولة

بول بيرسن

هذه المقالة تضع الأساس لمفهوم الدولة التى تهتم بالبرامج الاجتماعية

**وحدة العملة الأوروبية والاتحاد السوفيتي**

**راندال هنينج**

International Judicial Intervention

David Scheffer

**تدخل القضاء الدولي**

**دافيد شيفر**

The World Today, Vol. 48, No. 2, January 1996

The Breakdown of Hierarchies in the Soviet Union and China

A Neoinstitutional Perspective

Steven Solnick

**انهيار النظام الهرمي : الاتحاد السوفيتي والصين : منظور جديد لبناء مؤسسات**

**ستيف سولنيك**

لماذا أدت محاولات لامركزية الادارة فى الاتحاد السوفيتي الى انهيار النظام بأكمله بينما فى الصين فقد حدث العكس . فقد ظل المركز أى بكين هو محور الادارة وصنع القرارات . وهذه المقالة إنما تحلل انهيار المركز خاصة فى نظم الحكم التى لا تقوم على نظام المؤسسات فى اطار دراسة مقارنة بين الصين والاتحاد السوفيتي .

Foreign Affairs, Vol. 75, No. 2, 1996

A Revolution in Warfare

Eliot Cohen

**ثورة فى أدوات وأساليب الحرب**

**اليوت كوهن**

Somalia and the Future of Humanitarian Intervention

Walter Clarke and Jeffrey Herbst

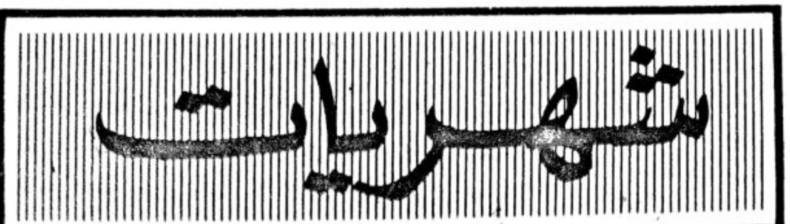
**الصومال ومستقبل التدخل الانساني**

**والتر كلارك وجيفرى هيربست**

ان التدخل العسكرى الانسانى فى الصومال لم يكن فاشلا تماما فقد تم انقاذ حياة ١٠٠٫٠٠٠ شخص . وهذه المقالة توضح أن ما حدث فى الصومال وسوء الادارة الذى أدى الى بعض التجاوزات لا يجب أن ينظر اليه على أنه درس لابد أن يستفيد منه القائمون على حفظ السلام فى البوسنة ومناطق أخرى . وذلك لأنه لا يمكن لأى تدخل سواء كان عسكريا أو انسانيا أن يظل محايدا على طول الخط . لذلك ففى المستقبل يجب على الأمم المتحدة أو أى منظمة من المنظمات الدولية المسئولة عن فض المنازعات خاصة المسلحة أن تتدخل لتعيد بناء المجتمعات المدنية للدول الضعيفة حتى تستطيع التعايش مع المجتمع الدولى دون منازعات .








مارس ١٩٩٦
ابريل ١٩٩٦
مايو ١٩٩٦

إعداد : أبو السعود إبراهيم

# مـــارس ١٩٩٦

الأردن:

١٧- محكمة أردنية تصدر حكماً جديداً بسجن (شبيلات) رئيس نقابة المهندسين الأردنيين لتطاوله على الذات الملكية.

٣٠- وسط اجراءات أمن مشددة:

- بدء نشاط أول مكتب للمعارضة العراقية فى الأردن.

- ممثلو ١١ حزباً معارضاً يبحثون فى دمشق وضع آلية لاسقاط صدام.

اسبانيا:

٣- عقب ١٣ عاماً من الحكم الاشتراكى:

- الحزب الشعبى المحافظ يفوز فى انتخابات أسبانيا.

استراليا:

٢- بداية الانتخابات فى استراليا.

٣- بعد ١٣ عاماً من حكم العمال:

- المعارضة تفوز بالانتخابات فى استراليا.

إسرائيل:

٣- مصرع ١٨ إسرائيلياً وإصابة ١٠ فى عملية انتحارية جديدة بالقدس وتضاعف المخاوف من تهديد التطرف لعملية السلام.

- فلسطينى يفجر نفسه داخل أتوبيس الركاب، وحماس تعلن مسئوليتها وتوقف العنف ٣ شهور.

- بيريز يهدد بوقف مفاوضات الوضع النهائى ويعلن الحرب الشاملة على حماس.

٤- مصرع ١٣ إسرائيلياً وإصابة ١٠٥ بتل أبيب فى رابع هجوم انتحارى تشهده إسرائيل على مدى ٩ أيام.

- العملية نفذها فلسطينيان من حماس أحدهما فجر نفسه داخل سيارة.

٥- إسرائيل ترفض هدنة حماس وتحدد إقامة الفلسطنين بالضفة.

٦- وصول خبراء ومعدات أمريكية لإسرائيل لمواجهة حماس.

- إسرائيل تغلق عدداً من الجمعيات الخيرية الفلسطينية وعشرات المنازل.

٧- لأول مرة منذ يونيو ٦٧: إسرائيل تنشر مدرعاتها على الحدود مع الضفة.

٨- قبيل ساعات من وصول فريق أمريكى لمكافحة الارهاب فى تل أبيب:

- باراك يهدد باقتحام الضفة وغزة والقوات الإسرائيلية تفجر منزل قائد عملية القدس.

- إسرائيل تقرر ابعاد عائلات عياشى وانصار حماس إلى الدول الأفريقية وتغلق مؤسسات رعاية الأيتام.

١٥- ٥٠ مليون دولار من أمريكا لإسرائيل لمساعدتها فى التصدى للإرهاب.

١٧- فصل أسود جديد من تاريخ دولة إسرائيل:

- وثائق وصور تكشف بيع مئات الاطفال اليمنيين خلال الخمسينات.

٢٠- مصرع ضابط إسرائيلى فى هجوم انتحارى بجنوب لبنان وإسرائيل تقصف مواقع حزب الله بالقنابل.

٢٤- (دانى ياتوم) رئيس جديد لجهاز (الموساد) الإسرائيلى.

٢٧- عقوبة السجن مدى الحياة لقاتل رابين.

افغانستان:

٢٦- المقاتلات الافغانية تقصف موقعاً لحركة طالبان.

الامارات العربية المتحدة:

٥- الامارات تعلن انضمامها لاتفاقية حظر الانتشار النووى بالشرق الأوسط.

إيران:

٨- اجراء الانتخابات البرلمانية الأيرانية وسط حراسة ٢٧٠ ألف شرطى.

ايطاليا:

٢٦- السجن ٣ سنوات لزعيم الحزب الاشتراكى السابق بايطاليا.

٢٩- أختتام قمة دول الاتحاد الأوروبى فى تورينو بايطاليا:

- اعطاء أشارة البدء لمفاوضات مراجعة اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية.

- الموافقة على مساعدة بريطانيا ماليا لمواجهة الأثار السلبية لمرض جنون البقر.

البحرين:

٢٣- تجدد الاضطربات فى البحرين.

بريطانيا:

٨- انفجار شحنة ناسفة قرب مبنى لوزارة الدفاع البريطانية.

١٥- قيود بريطانية جديدة على منح حق اللجوء السياسي.

٢٢- رعب في أوروبا بسبب اصابة اللحوم البريطانية بمرض جنون البقر.

- ٢١ دولة تفرض الحظر... والمطالبة في بريطانيا باعدام كل ثروة الماشية.

٢٣- اللوبي اليهودي يجبر ملكة بريطانيا على زيارة مقابر ضحايا اليهود في بولندا.

٢٧- حظر لحم البقر البريطاني ومشتقاته عالمياً.

٢٩- اختتام قمة دول الاتحاد الأوروبي في تورينو بايطاليا:

- الموافقة على مساعدة بريطانيا مالياً لمواجهة الآثار السلبية لمرض جنون البقر.

بلجيكا:

٢٩- الشرطة البلجيكية تعتقل مسلحاً اختطف رهينتين بعد مقتل ٤ من زملائه بفرنسا.

بنجلاديش:

١- حريق يدمر أكبر أحياء فقراء بنجلاديش.

١٩- حكومة جديدة برئاسة خالدة ضياء والشيخة حسينه تدعو لاضراب جديد.

٢٠- انتشار قوات الجيش لمواجهة الاضطرابات في بنجلاديش ونجاة زعيمة المعارضة من محاولة اغتيال.

٢٣- مظاهرة في بنجلاديش طولها الف كيلو متر لمطالبة الحكومة بانهاء الصراع السياسي.

٢٦- برلمان بنجلاديش يوافق على اجراء انتخابات سياسية جديدة.

٣٠- الرئيس السابق للمحكمة العليا "حبيب الرحمن" يتولى تشكيل الحكومة الانتقالية في دكا.

- بيشاشي يحل البرلمان بعد موافقة خالدة ضياء على الاستقالة.

بيرو:

١- مصرع ١٢٣ شخصاً تحطمت بهم طائرة في بيرو.

تركيا:

٣- توقيع بروتوكول الائتلاف الحكومي بتركيا.

١٢- الحكومة التركية الجديدة بزعامة مسعود يلمظ تفوز بثقة البرلمان.

٢٢- الطائرات التركية تقصف مواقع للاكراد في شمال العراق.

تونس:

١٨- اختتام اعمال قمة البحيرات العظمى بتونس:

- زعماء خمس دول أفريقية يتعهدون بضمان عودة لاجيء رواندا وبوروندي.

الجزائر:

٢٠- ذبح ٨ عمال جزائرين على أيدي الجماعات المسلحة.

٢٣- مصرع واصابة ٣٢ جزائريا في هجوم مسلح على سيارة أتوبيس.

٢٧- اختطاف ٧ رهبان فرنسيين ومقتل ١٢٠ ارهابياً بالجزائر.

جزر القمر:

١٦- انتخاب "محمد تقي عبدالكريم" رئيساً لجزر القمر.

جنوب أفريقيا:

١٢- مؤامرة لاغتيال ملك "الزولو" جودويل زوانتيني في جنوب أفريقيا.

١٨- بقرار من المحكمة العليا مانديلا وزوجته.. طلاق بخمسة ملايين دولار بعد زواج دام ٣٨ عاماً.

٢٠- حرمان المطلقة ويني من ثروة مانديلا بناء على حكم المحكمة العليا وهو نهائي غير قابل للاستئناف.

زيمبابوي:

١٦- بدء الانتخابات الرئاسية في زيمبابوي.

السعودية:

١٦- وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي بالرياض يبحثون العلاقات مع ايران.

١٧- في ختام أعمال الدورة الـ ٥٨ للمجلس الوزراي بالرياض:

- قطر توافق على تعيين الحجيلان اميناً عاماً لمجلس التعاون الخليجي.

السودان:

٢- الخرطوم تعلن وقف إطلاق النار في الجنوب.

٦- بدء انتخابات السودان في غياب الاحزاب السياسية والمعارضة والمتمردين.

٦- محاوله انقلاب فاشلة بالسودان خطط لها مجموعة من ضباط الجيش.

٢٢- البشير يفوز بنسبة ٧٥,٧٪ في انتخابات الرئاسة بالسودان.

السويد:

١٦- جوران بيرسون رئيس وزراء السويد الجديد يثير أزمة داخل حزبه فور اختياره خلفاً لكارلسون.

سيراليون:

٣- اعادة الانتخابات الرئاسية في سيراليون.

- خمسة أحزاب سياسية تدخل البرلمان لأول مرة.

١٨- فوز مرشح الحزب الشعبي بالرئاسة في سيراليون.

الصومال:

١٩- مصرع واصابة ٢٤ في هجوم على منزل محمد فارح عيديد بالصومال.

الصين:

١٢- الصين تبدأ مناوراتها بالذخيرة الحية قبالة سواحل تايوان.

- تايبيه تعلن حالة التأهب القصوى بالجيش وأمريكا ترسل حاملة طائرات أخرى.

١٣- الصين اطلقت صاروخاً رابعاً جنوبي تايوان.

١٥- الصين تبدأ المرحلة الثانية من مناوراتها قرب تايوان.

١٨- مع بدء الاستعداد للمرحلة الثالثة من المناورات الصينية:

– اعلان حالة التأهب العسكرى وأخلاء الجزر فى مضيق تايوان.

٢٠– أكبر حشد للاسطول الأمريكى فى بحر الصين منذ حرب فتينام.

٢٣– فوز رئيس تايوان بأكثر من ٥٣٪ من الاصوات فى أول انتخابات رئاسية مباشرة.

٢٥– الصين تنهى مناوراتها العسكرية وتخف انتقاداتها لتايوان.

٣١– لأول مرة فى تاريخها:

– إلغاء مجانية التعليم فى جامعات الصين بهدف تخفيف العبء عن موازنة الدولة.

العراق:

٧– مجلس الأمن يقرر استمرار العقوبات ضد العراق.

٩– العراق يسمح لفريق التفتيش بدخول مبنى وزارة الزراعة بشروط.

٢٤– بداية انتخابات المجلس الوطنى العراقى.

٣٠– وسط اجراءات أمن مشددة:

– بدء نشاط أول مكتب للمعارضة العراقية فى الأردن ممثلو ١١ حزباً معارضاً يبحثون فى دمشق وضع آلية لاسقاط صدام.

فرنسا:

٢٧– اختطاف ٧ رهبان فرنسيين ومقتل ١٢٠ ارهابياً بالجزائر.

٢٩– الشرطة البلجيكية تعتقل مسلحاً لخطف رهينتين بعد مقتل ٤ من زملائه بفرنسا.

فلسطين:

٤– مصرع ١٣ إسرائيلياً واصابه ١٠٥ بتل أبيب فى رابع هجوم انتحارى تشهده إسرائيل على مدى ٩ أيام.

– العملية الجديدة نفذها فلسطينيان من حماس أحدهما فجر نفسه داخل سيارة.

٥– تجميد المعونات الأمريكية للفلسطينيين لاجل غير مسمى.

٥– إسرائيل ترفض هدنة حماس وتحدد إقامة الفلسطينيين بالضفة.

٦– وصول خبراء ومعدات أمريكية لإسرائيل لمواجهة حماس:

– إسرائيل تغلق عدداً من الجمعيات الخيرية الفلسطينية وعشرات المنازل.

٧– لأول مرة منذ يونيو ٦٧: إسرائيل تنشر مدرعاتها على الحدود مع الضفة.

٧– المجلس التشريعى الفلسطينى يبدأ دورته الأولى فى غزة.

٩– السلطة الوطنية تحبط ٣ عمليات انتحارية قبل تنفيذها داخل إسرائيل.

٩– إسرائيل تقيم أول مركز شرطة فى القدس منذ احتلالها.

١٠– الشرطة الفلسطينية تعتقل ٤ من كبار عناصر الجناح العسكرى لحركة حماس.

١٢– السلطة الفلسطينية وإسرائيل تستئنفان اتصالاتهما لأول مرة منذ وقوع الانفجارات.

١٤– إسرائيل تنسف منزل يحيى عياش بالضفه بقرية (رافات).

١٧– اعتماد اسم "فلسطين" رسمياً وتغير اسماء الضفة وغزة.

٢٠– عرفات يجتمع مع وزيرين إسرائيليين فى غزة.

– إسرائيل تعتقل ٤٥ فلسطينياً بالقدس وتعتزم ابعاد ١٠ من اعضاء حماس وجهاد.

– المحكمة العليا الإسرائيلية توافق على هدم منازل أسر منفذى العمليات الانتحارية.

٢٠– عرفات يكشف النقاب عن تسليح إسرائيل للمتطرفين الفلسطينين.

– تنظيم إسرائيلى متطرف يتعاون مع حماس والجهاد لاجهاض عملية السلام.

٢٨– إسرائيل ترجىء انسحابها من الخليل وتعتقل ٣٧٦ فلسطينياً.

كمبوديا:

٨– اتفاق كمبوديا وفيتنام على تسوية نزاعات الحدود.

الكومنولث الجديد:

٦– وسط أنباء عن مصرع دوادييف: الشيشان يهاجمون القوات الروسية ويسيطرون على اجزاء من جروزنى.

– دوادييف يقطع إرسال التليفزيون الروسى ويعلن مسئوليته عن الهجوم.

٨– ٤ مسلحين من الشيشان يختطفون طائرة ركاب قبرصية.

٩– استسلام خاطف الطائرة القبرصية من مطار ميونخ بالمانيا ونجاة جميع الركاب.

١٥– مجلس النواب الروسى يلغى قرار تفكيك الاتحاد السوفيتى السابق.

١٦– روسيا تقاطع اجتماع مجموعة الاتصال بجنيف.

١٧– قصف روسى مكثف لقريتى (ساماشكى) و(فيدنيو) بالشيشان.

١٨– قائد القوات الروسية يعترف بالفشل فى السيطرة على بلده (ساماشكى).

٢٢– ١١٤ قتيلاً وجريحاً روسيا فى ٢٤ هجوماً للمقاومة الشيشانية خلال ٢٤ ساعة.

٣١– يلتسين يعلن وقف العمليات العسكرية بالشيشان وقائد القوات الروسية يؤكد استحالة التنفيذ.

– استمرار القصف الروسى للقرى الشيشانية عقب اعلان خطة السلام.

لبنان:

٧– لبنان تغلق نقاط العبور مع إسرائيل لمنع دخول الفلسطينين.

٢٢– القصف الإسرائيلى لجنوب لبنان مستمر.

– لبنان يرفض حل البنية العسكرية لحزب الله ويؤكد شرعية مقاومة الاحتلال.

ليبيا:

٢١– مجلس الأمن يقرر استمرار العقوبات على ليبيا.

مصر:

٣– ختام مؤتمر اشكاليات تعثر الديمقراطية الذى نظمته السياسة الدولية:

– سمات عامة تجمع بين مشكلات التحول الديمقراطى فى الوطن العربى.

٤– بدأ أعمال ملتقى رجال الاعمال العربى–الروسى الثانى بالقاهرة.

– توقيع اتفاق لحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبى قريباً فى موسكو.

٦– مشروع قانون الصحافه الجديد امام الرئيس مبارك.

– الغاء عقوبه الحبس الاحتياطى للصحفيين.

– حماية حقوق المواطنين وحياتهم الخاصة وعدم امتهان الاديان.

١١– مبارك وصل إلى شرم الشيخ لاستقبال قادة العالم المشاركين فى قمة صانعى السلام.

١٣– مبارك وكلينتون يفتتحان قمة شرم الشيخ بمشاركة ٣٠ من قادة العالم.

١٣– بيان تاريخى لقمة صانعى السلام فى شرم الشيخ.

– دعم كامل لعملية السلام وتعزيز الأمن ومحاربة الارهاب.

١٥– فى ختام أسرع دورة لمجلس الجامعة العربية:

– تأجيل إقرار محكمة العدل وميثاق الشرف وآلية فض المنازعات

– التأكيد على عروبة القدس ودعم حق سوريا والعراق فى مياه الفرات.

١٩– مبارك والرئيس التركى سليمان ديميريل يبحثان عملية السلام وتطوير العلاقات الإقتصادية بين مصر وتركيا بأسوان.

٢٠– فى مؤتمر العمل العربى بالقاهرة:

–انتخاب مصر وليبيا والعراق وقطر اعضاء بمجلس منظمة العمل العربية.

٢٣– المؤتمر يقرر فى ختام أعماله:

– برنامج لزيادة فرص العمل للشباب ودعم المنشآت الصغيرة.

٢٧– حادث أختطاف طائرة مصرية إلى ليبيا ينتهى باستسلام المختطفين.

– ٣ مصريين أختطفوا الطائرة أثناء رحلتها إلى الاقصر للقاهرة وعليها ١٤٥ راكباً.

٢٧– فى ختام أعمال المؤتمر العام الثامن:

– عودة مقر اتحاد الصحفيين العرب إلى القاهرة.

– نافع رئيساً للاتحاد و٥ نواب من سوريا ولبنان والمغرب وتونس.

٢٧– المؤتمر العام لاتحاد الصحفيين العرب يقرر:

– رفض التطبيع مع إسرائيل قبل الانسحاب الشامل وانضمامها لاتفاقية الحظر النووى.

٢٧– الدكتور سيد طنطاوى شيخاً للأزهر.

٢٨– عودة ركاب الطائرة المصرية المختطفة من ليبيا إلى القاهرة.

٢٨– مبارك يجرى حواراً شاملاً مع الصحفيين العرب حول القضايا العربية ودورهم فى توحيد الصفوف.

٢٨– قرينة الرئيس تفتتح متحف أحمد شوقى (كرمة ابن هانىء) بعد تجديده وتطويره.

٣٠– مبارك وصالح يبحثان تعزيز علاقات البلدين والتضامن العربى وأزمة حنيش.

– التوقيع على اتفاقية أمنية والافراج عن ١١ سفينة صيد مصرية.. واللجنة الوزارية العليا تجتمع قريباً.

٣١– ليبيا سلمت مصر المتهمين باختطاف الطائرة.

٣١– الرئيس يعتمد حركة رؤساء البعثات الدبلوماسية التى تشمل ٢٥ سفيراً وقنصلاً عاماً.

الهند:

٢٥– القوات الهندية تحاصر مسجداً فى كشمير لانهاء اعتصام ٢٠ مسلحاً بعد مواجهات دامية.

٢٦– استسلام المسلحين المعتصمين بمسجد كشمير بعد مفاوضات مكثفة مع السلطات الهندية.

الولايات المتحدة الأمريكية:

١– واشنطن تقرر منح تأشيرة دخول لزعيم شين فين.

٢– بعد انتقال المعركة إلى الجنوب بأمريكا:

– فوز بوب دول فى انتخابات ولاية ساوث كارولينا.

٥– انتصار كاسح لـ "دول" فى ٨ ولايات أمريكية عن طريق الفوز بترشيح الجمهوريين.

١١– ١٠٠ مليون دولار من أمريكا لتدريب جيش الاتحاد البوسنى الكرواتى.

١١– تصاعد التوتر قبالة سواحل تايوان:

– واشنطن ترسل تعزيزات بحرية جديدة للمنطقة وبكين تحذر أمريكا من التدخل.

١٥– ١٠٠ مليون دولار من أمريكا لإسرائيل لمساعدتها فى التصدى للارهاب.

٢٢– إقرار قانون الحد من الهجرة غير الشرعية لأمريكا.

٢٥– أمريكا وبريطانيا وفرنسا يوقعون على معاهدة حظر الانتشار النووى ودفن النفايات فى المحيط الهادى.

٢٩– مجلس الشيوخ يقر قانوناً يغير السياسة الخارجية ويضاعف الضغوط على الصين.

اليابان:

١٣– اليابان تؤكد حشد ١٥٠ الف جندى صينى قرب منطقة المناورات.

اليمن:

٣– الرئيس اليمنى على عبدالله صالح يعزل عدداً من مسئولى وزارة المالية فى اطار برنامج أصلاحى.

يوجوسلافيا السابقة:

٣– أحتجاجاً على أدانه جنرال صربى:

– صرب البوسنة يوقفون اتصالاتهم مع قوات حلف الاطلنطى للمرة الثانية.

٥– بدء محادثات المائدة المستديرة حول حقوق الانسان فى البوسنة بفيينا.

٩– الاطلنطى يرفض تنفيذ أمر المحكمة الدولية باعتقال مجرمى الحرب فى البوسنة.

١١– ١٠٠ مليون دولار من أمريكا لتدريب جيش الاتحاد البوسنى الكرواتى.

١٩– عودة سراييفو مدينة موحدة بعد ٤ سنوات من التقسيم.

٢١– اكتشاف مقبرة جماعية لـ ١٢٠ بوسنياً قرب قريه لوسكى بالانكا شمالى البوسنة.

٢٢– اتفاق جزئى لترسيم الحدود بين حكومة البوسنة والكيان الصربى. والأمم المتحدة تكشف عن مذبحة صربية راح ضحيتها ٣ الاف مسلم العام الماضى.

٢٣– بعد انذار مجموعة الاتصال الدولية حكومة البوسنة تفرج عن ١٠٩ من أسرى الحرب الصربيين.

# ابريل ١٩٩٦

اسبانيا :

٣٠- بعد خسارته فى الانتخابات:

- براءة جونزاليس واثنين من كبار مساعديه من تهمة الحرب القذرة بأسبانيا.

إسرائيل:

٢- بعد مباحثات الشيخ حمد وبيريز فى الدوحة:

- قطر وإسرائيل تقرران فتح مكتبين للتمثيل التجارى بين البلدين.

٩- اصابة ٣٠ إسرائيلياً فى هجمات المقاومة اللبنانية:

- حزب الله يطلق صواريخ كاتيوشا على الجليل والطيران الإسرائيلى يرد بقصف مواقع المقاومة.

١٠- مصرع واصابة ٤ إسرائيليين فى هجوم لحزب الله وإسرائيل تعزيز قواتها بجنوب لبنان.

١٢- مصرع واصابة ٤٠ شخصاً فى الهجمات الإسرائيلية على لبنان.

٢٥- حزب العمل الإسرائيلى يسحب معارضته لقيام دولة فلسطينية.

افغانستان:

٦- معارك عنيفة بالمدفعية بين حركة طالبان وحكومة أفغانستان.

١٧- قبيل زيارة مسئوله أمريكية:

- حركة الطالبان تمطر المناطق السكنية فى كابول بالصواريخ.

اندونيسيا:

٢٨- وفاة (تيين سوهارتو) ٧٣ عاماً، قرينة الرئيس الاندونيسى سوهارتو.

إيران:

١٠- وسط تدهور العلاقات:

- إيران وتركيا تتبادلان طرد الدبلوماسيين.

٢١- اليمينيون الإيرانيون يحققون فوزاً ساحقاً بانتخابات الاعادة بطهران.

إيرلندا:

١٣- القضاء الأيرلندى يرفض تسليم الارهابى المتهم بتدبير الانفجارات ببريطانيا.

ايطاليا:

٢١- للمرة الثالثة خلال ٤ أعوام:

- بدء الانتخابات البرلمانية الايطالية.

٢١- فوز تحالف الزيتون اليسارى فى الانتخابات الايطالية.

٢٢- تطور تاريخى هام فى ايطاليا منذ ٥٠ عاماً:

- تحالف "شجرة الزيتون" يشكل أول حكومة يسار وسط فى ايطاليا.

باكستان:

١٤- مصرع واصابة ٣٦ باكستانياً فى انفجار بمستشفى فى لاهور.

٢٨- مصرع واصابة ٨٠ فى انفجار مروع بباكستان.

البحرين:

٧- عقب صدور حكم بسجن ستة متهمين:

- انفجار جديد فى مركز تجارى بالبحرين.

بريطانيا:

١١- هزيمة مريرة لحزب المحافظين الحاكم فى الانتخابات الفرعية البريطانية.

٢٩- اعتراف بريطانى بإجراء محادثات سرية مع (الشين فين).

- الاتحاديون يتهمون ميجور بخيانة ايرالندا الشمالية.

بنجلاديش:

٥- فى اطار الجهود لاجراء انتخابات نزيها وعادلة:

- حكومة بنجلاديش تامر بسحب الأسلحة غير المرخصة من العناصر النشيطة.

تركيا:

٩- القوات التركية تقتل ٩٠ كردياً وتفقد ٢٧ جندياً فى معارك جديدة ضد المتمردين بشمال العراق.

١٠- وسط تدهور العلاقات:

- إيران وتركيا تتبادلان طرد الدبلوماسيين.

١٥- بمشاركة ١٢٠ دولة:

- افتتاح المؤتمر البرلمانى الدولى باسطنبول.

- مناقشة قضية الاقليات بعد أن اصبحت ظاهرة عالمية.

٢٩- انفجار قنبلة أمام مكتب الخطوط الروسية فى اسطنبول.

الجزائر:

٢٦- مصرع (بو لشجب بو جمعة) قائد إحدى الجماعات المسلحة.

جنوب أفريقيا:

١٦- سرقة المصادر النووية تثير قلقاً بالغاً فى جنوب أفريقيا.

- تشكيل وحدة خاصة للتحقيق فى قضايا تهريب المواد النووية.

١٩- اتفاق تاريخى لحماية حقوق الاقليات فى جنوب أفريقيا.

٢٧- العثور على جثة أميرة الزولو المقتولة بجنوب أفريقيا.

٣٠- اضراب فى جنوب افريقيا احتجاجاً على بند دستورى يتيح لأصحاب المصانع اغلاقها فى وجوه العمال المضربين.

رواندا:

٢٩- البعثة الدولية لحقوق الانسان:

- جيش رواندا يقتل ٣٨ شخصاً بينهم مدنيون.

سريلانكا:

١٩- جيش سريلانكا يشن هجوماً شاملاً على مواقع المتمردين التاميل.

٢٦- مصرع ٢٠٠ متمرد من التاميل فى هجوم لجيش سريلانكا.

السعودية:

٢٢- القبض على مرتكبى تفجير البعثة الأمريكية فى الرياض الجناة تدربوا فى أفغانستان واشتروا المتفجرات من اليمن.

السودان:

١- اختيار الترابى رئيساً للبرلمان السودانى بالتزكية.

١- القوات الحكومية السودانية تسلم قاعدة عسكرية لقوات جارانج.

٥- ارتفاع صاروخى للاسعار فى السودان.

١٠- السودان يوقع اتفاقاً مع فصيلتين

من قوات المتمردين.

٢٣- البشير يعين ٤ وزراء سابقين على راس مؤسسات حكومية سودانية.

سوريا:

٩- سوريا تستدعي السفراء العرب لشرح خطورة الاتفاق الإسرائيلي التركي.

٢٠- اجتماع في دمشق لوزراء خارجية امريكا وفرنسا وايطاليا للتوصل إلى مبادرة لوقف القتال في لبنان.

الصومال:

٥- مصرع واصابة ١٤٥ صومالياً في معارك بين قوات عيديد وعاتو بجنوب مقديشيو.

١٩- مصرع واصابة ٦٧ صومالياً في اشتباكات بين قوات عيديد وعاتو.

٢٦- غرق ٥٢ صومالياً قرب السواحل اليمنية في محاولة تسلل فاشلة إلى داخل اليمن.

الصين:

٢٩- الصين تعلن حرب شاملة ضد الجريمة وبدء محاكمة المتهمين في اكبر فضيحة فساد.

العراق:

٥- في ختام اعمال مؤتمر قادة المعارضة العراقية بدمشق:

- الدعوة لرفع الحصار عن ( شعب العراق).

٧- البرلمان العراقي يبدأ أولى جلساته.

٨- العراق يستأنف محادثاته مع الأمم المتحدة دون تفاؤل كبير.

فرنسا:

٤- أول رئيس يزور بيروت منذ الاستقلال:

- شيراك يؤكد التزامه بسيادة لبنان ويدعو لانسحاب إسرائيل وسوريا.

١٦- انسحاب فرنسا من برنامج لانتاج صاروخ مضاد للطائرات.

فلسطين:

٤- عرفات يعزل قائد شرطة نابلس لاستخدامه القوة ضد طلاب جامعة "النجاح".

٥- حماس ترفض الحوار مع السلطة الفلسطينية.

٧- عرفات يرفض شروط حركة حماس للحوار ويقرر وقف الاتصالات معها.

١٤- إسرائيل ترفض دخول ٨٢ عضواً بالمجلس الوطني الفلسطيني.

١٩- إسرائيل تغلق الضفة وغزة والقدس خوفاً من عمليات انتقامية.

٢٢- المجلس الوطني يبدأ اجتماعاته في غزة لأول مرة منذ عام ٦٤.

٢٣- انتخاب سليم الزعنون رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني.

٢٥- ٥ أعضاء جدد من فلسطين في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، التشكيل الجديد يضم الحسيني وأبومازن وقدومي والحوراني ودرويش والصوراني.

٢٥- رداً على تخلي المجلس الوطني الفلسطيني عن تدمير إسرائيل:

- حزب العمل يوافق على قيام دولة فلسطينية ويرفض اقتسام القدس مع الفلسطينيين.

٢٦- إسرائيل تعتقل ٥ فلسطينين يشتبه في انتمائهم لحماس.

- استمرار الاغلاق الشامل للضفة وغزة.

قطر:

٢- بعد مباحثات الشيخ حمد وبيريز في الدوحة.

- قطر وإسرائيل تقرران فتح مكتبين للتمثيل التجاري بين البلدين.

كوريا الجنوبية:

٦- تصاعد المواجهة بين شطري كوريا بعد توغل قوات بيونج يانج في منطقة الهدنه.

١١- الحزب الحاكم يخسر الاغلبية المطلقة في انتخابات كوريا الجنوبية.

٢٨- كوريا الجنوبية تبني ثلاث غواصات مزودة بوسائل اطلاق صواريخ موجهة.

الكومنولث الجديد:

٢- توقيع اكبر معاهدة للتحالف بين روسيا وبيلا روسيا المعاهدة تدعم يلتسين في انتخابات الرئاسة.

١١- روسيا تقرر ترسيم الحدود المشتركة مع الصين.

١٤- روسيا تبدأ سحب ١٤ وحدة عسكرية من الشيشان.

١٥- بالرغم من اعلان خطة للانسحاب:

- اسقاط هليكوبتر روسية بالشيشان وسط تصعيد لعمليات المقاومة.

١٩- وسط اجراءات أمن غير مسبوقة في العاصمة الروسية:

- الرئيس يلتسين وقادة مجموعة السبع يفتتحون قمة الامان النووي في موسكو.

- روسيا تعلن تأييدها لمعاهدة حظر التجارب النووية وتحتفظ بحقها في التراجع.

٢٣- حريق ضخم في خمس قرى حول مفاعل تشيرنوبيل.

٢٤- تأكيد مصرع دوداييف وتولى بندر بابيف قيادة الشيشان.

- الزعيم الجديد يتعهد باستمرار القتال وسط غموض حول مستقبل النزاع.

٢٥- تسرب اشعاعي من أحد مفاعلات تشيرنوبيل في الذكرى العاشرة للكارثة النووية.

٢٦- اتفاقية أمنية بين روسيا والصين وثلاث دول في آسيا الوسطى.

٢٧- الشيشان يفجرون خطاً للسكة الحديد وبئراً بترولية.

٢٨- اغتيال (فيكتور نتشاييف) طبيب رئيس وزراء روسيا.

٢٩- بعد ٨ ايام من اختياره خليفة لدوداييف:

- انباء متضاربة عن مصرع بندرباييف زعيم الشيشان الجديد في معركة مع جماعة منشقة للمقاومة قرب جروزني.

لبنان:

٤- أول رئيس فرنسي يزور بيروت منذ الاستقلال:

- شيراك يؤكد التزامه بسيادة لبنان ويدعو لانسحاب إسرائيل وسوريا.

١٢- مصرع واصابة ٤٠ شخصاً في الهجمات الإسرائيلية على لبنان:

- الطيران الإسرائيلي يقصف مواقع الجيشين السوري واللبناني.. والمقاومة تطلق الصواريخ على الجليل.

١٣- إسرائيل تواصل عدوانها على لبنان لليوم الثالث على التوالي مصرع ٢٥ واصابه ٧٠ لبنانياً منذ بدء القتال.

١٣- رداً على الغارات الإسرائيلية المتكررة:

- حزب الله يعلن التعبئة العامة ويقرر الاستمرار في ضرب المستوطنات.

- ٩٠٪ من سكان الجنوب يفرون من قراهم.

١٤- الطيران الإسرائيلي يقصف محطة كهرباء شرقي بيروت ويهدد بضرب المرافق اللبنانية.

- إسقاط طائرة استطلاع واخرى هليكوبتر إسرائيليين ونزوح نصف مليون لبناني.

١٥- ليله مظلمة في بيروت عقب قصف محطه كهرباء رئيسية.

- ارتفاع عدد القتلى والمصابين من المدنيين اللبنانيين إلى ١٧٧ في خمسة أيام.

- حزب الله يقصف شمال إسرائيل ويهدد بالقيام بعمليات انتحارية.

١٥- إسرائيل ترفض الوساطة الفرنسية وتواصل هجماتها الوحشية على لبنان اليوم الخامس.

١٦- مصرع وإصابة ١٩ شخصاً فى الهجمات الإسرائيلية على لبنان.

١٦- الطائرات الإسرائيلية تقصف مخيم عين الحلوة ومواقع حزب الله.

١٧- ٥٠ صاروخاً فوق الجليل الاعلى وغارات على صور وبيروت.

١٨- مصرع ١٠٧ مدنيين فى قصف إسرائيلى وحشى لمعسكر النازحين ومدينة النبطية بجنوب لبنان.

١٩- إسرائيل تقصف مخيما للاجئين الفلسطنين والمقاومة ترد بإطلاق ١٢٠ صاروخاً.

- ارتفاع عدد ضحايا مذبحة قانا إلى ١٤٧ شهيداً و١٢٠ جريحاً.

٢٠- قصف برى وبحرى وجوى لـ ٤٠ قرية لبنانية.

- ١٥٦ شهيداً و٣٠٤ جرحى ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية.

٢١- الأمم المتحدة تحقق فى مجزرة "قانا" والحريرى يطالب بفرض عقوبات.

- إسرائيل تواصل هجومها الجوى والبرى والبحرى على لبنان.

٢٢- إسرائيل تقصف لبنان لليوم الثانى عشر وبيريز يهدد بضرب بيروت بمختلف الأسلحة.

- اسقاط طائرة إسرائيلية فوق بلدة حريه سلم بجنوب لبنان.

٢٣- الطيران الإسرائيلى يدمر خزانا يمد ٢٢ الف لبنانى بالمياه والمدفعيه والسفن الحربية تواصل قصفها والمقاومة ترد بصواريخ كاتيوشا.

٢٣- مقبرة جماعية لضحايا القصف الإسرائيلى لقرية قانا.

٢٤- الطائرات الإسرائيلية تقصف معاقل حزب الله وتهاجم قافلتى إغاثة بجنوب لبنان.

٢٥- طائرات إسرائيل تضرب شبكة صرف صحى ومحطة مياه تغذى ٢٣ قرية.

- صواريخ المقاومة اللبنانية تسقط على معسكر بشمال إسرائيل وتصيب ٣ جنود.

٢٦- الحريرى وبيريز وكريستوفر يعلنون فى وقت واحد:

- التوصل لاتفاق تفاهم لوقف القتال بلبنان.

- تشكيل لجنة خماسية لمراقبة تنفيذ الاتفاق.

- مجموعة إستشارية لاعادة اعمار ما دمره العدوان.

٢٧- بدء عودة النازحين اللبنانيين إلى الجنوب بعد سريان وقف اطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله.

٢٩- بيريز يعرض مساعدات إسرائيلية على لبنان لاعادة تعمير ما دمره القصف الإسرائيلى.

ليبريا:

٨- فى مواجهة عسكرية مع أحد الزعماء المتمردين فى ليبريا تضارب الانباء حول الوضع فى مونروفيا وسط أسوأ اشتباكات منذ ٣ سنوات.

١٠- بعد ٤ ايام من القتال الضارى:

- الفصائل الليبيرية المتنازعة تتوصل لاتفاق يقضى بوقف اطلاق النار.

١١- سفن أمريكية تتوجه إلى ليبريا بعد تعثر اجلاء الرعايا نهاراً.

- ترحيل ٦٢٠ شخصاً بينهم ١٠ مصريين و١٨٩ لبنانياً.

١٢- اتفاق الفصائل الليبريه المتناحرة على وقف فورى لاطلاق النار.

١٥- حكومة ليبريا ترفض التفاوض مع القائد المتمرد وتصر على استسلامه احتجاز المئات من الرهائن من بينهم جنود حفظ السلام و٥٠ لبنانياً.

١٦- تفشى وباء الكوليرا فى العاصمة الليبريه بسبب القتال.

- ٢٢ الف لاجىء يعانون من الجوع والعطش داخل الثكنات المحاصرة.

١٧- تجدد القتال فى عاصمة ليبريا بالرغم من اتفاق الهدنة.

٢٢- وفد أمريكى يبدأ محادثات سلام مع الفصائل الليبيرية.

٢٩- تجدد الاشتباكات الضارية حول قصر الرئاسة فى ليبريا.

- مشاة البحرية الأمريكية يقتلون مسلحين هاجموا المجمع السكنى للسفارة فى مونروفيا.

مصر:

٢- مبارك والاسد يجريان فى دمشق استعراضاً شاملاً للوضع العربى وعملية السلام والجهود الجارية لدفعها.

٣- وزير الدفاع الامريكى عقب مباحثاته مع الرئيس:

- اتفاق مصر وأمريكا على استمرار التعاون الأمنى والاصرار على تحقيق السلام الشامل.

٣- الرئيس مبارك فى حديث شامل إلى مجلة الحوادث اللبنانية:

- دور أمريكا فى عملية السلام لا يتفق مع ما يتردد حول حمايتها للترسانة النووية الإسرائيلية.

- ليست لدينا معلومات عن بنود سرية بالاتفاق الأمريكى الإسرائيلى ونرفض استثناء إسرائيل من الحظر النووى.

٣- فى ختام أعمال اللجنة الوزارية العليا:

- توقيع اتفاقيات للتعاون بين مصر وتونس فى الزراعة والاتصالات والشئون الاجتماعية.

٤- الرئيس مبارك يفتتح مجمع القضاء العسكرى.

٥- فى عملية استمرت ٨ ساعات بالبحر الاحمر:

- البحرية المصرية تنقذ ٥٧٠ أمريكياً جنحت بهم باخرة سياحية كبيرة.

- نقل الركاب إلى شرم الشيخ واعداد برنامج سياحى لهم.

٦- مجلس الشعب يوافق على تعديل قانون الاراضى الصحراوية.

٧- القمة المصرية الفرنسية تركز على مستقبل السلام واستقرار المنطقة ودعم مشروعات التنمية فى مصر.

٧- حديث الرئيس مبارك مع التليفزيون الفرنسى.

٨- الرئيسان مبارك وشيراك يفتتحان قصر العينى الجديد.

٨- الرئيس الفرنسى يحدد ملامح سياسة بلاده تجاه مصر والعالم العربى فى خطاب بجامعة القاهرة.

٨- اختتام اعمال اللجنة المصرية - السعودية التحضيرية بالقاهرة.

٩- الرئيس فى حديث لمحطة تليفزيون سى ان ان.

٩- قرينة الرئيس تعلن عن حملة لتطوير دار الكتب المصرية.

١٠- الشورى يوافق على مشروع قانون الإدارة المحلية:

- انتخاب مجلس شعبى فى كل وحدة محلية.

١١- الرئيس مبارك فى خطاب افتتاح المؤتمر.

١١- ٤٢ دولة افريقية وقعت معاهدة اعلان افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

- اعلان القاهرة "يطالب باقامة منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الأوسط.

- أمريكا وبريطانيا وفرنسا والصين توقع

المعاهدة وروسيا تدرس التوقيع بعد التأكد من مصير قاعدة (نييجو جاسيا).

١٣- الرئيس مبارك فى حوار موسع مع مشايخ وابناء سيوه.

- الرئيس مبارك يفتتح مصنعاً للمياه الطبيعية ووحدة لانتاج زيت الزيتون فى واحه سيوة.

١٤- محاولة اعتداء مسلح على السفارة المصرية بليبريا.

١٦- اتفاق مبارك وعرفات على ضرورة تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها.

١٧- فى الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة:

- نداء لوقف العدوان على لبنان وتقديم المساعدات له.

١٧- الرئيس مبارك اصدر ٣ قرارات جمهورية بتشكيل ٣ مجالس قومية للخدمات والتعليم والانتاج.

١٨- مصرع ١٨ سائحاً يونانياً واصابه ١٥ أخرين فى هجوم ارهابى غادر بالجيزة.

- ٤ ارهابين يفتحون نيران رشاشاتهم على مجموعة من السياح أمام فندق بشارع الهرم ويهربون فى ميكروباص.

٢١- سوزان مبارك تفتح المؤتمر القومى الثانى للمرأة بجامعة القاهرة.

٢٣- وسط ادانة من جميع القوى السياسية والبرلمانية:

- مجلس الشعب يلغى سفر وفد برلمانى إلى إسرائيل بسبب عدوانها على لبنان.

٢٣- استشهاد لواء شرطة وضابطين ومجند ومصرع ارهابين فى اشتباك بزراعات القصب بالمنيا.

موريتانيا:

٥- مصرع واصابة ٨ اشخاص فى تحطم طائرة عسكرية موريتانية.

نيجيريا:

٢٤- دول الكومنولث تفرض عقوبات جديدة على النظام الحاكم فى نيجيريا.

الهند:

٢٠- مصرع واصابة ٣١ شخصاً فى انفجار بالعاصمة الهندية.

٢١- ارتفاع عدد ضحايا انفجار نيودلهى.

٢٧- بدء المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية الهندية.

الولايات المتحدة الأمريكية:

٣- أمريكا تفرج عن ١,٣ مليون صفحة من الوثائق السرية يعود بعضها إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى.

٣- مصرع رون براون وزير التجارة الأمريكى فى تحطم طائرة بكرواتيا.

٧- انتحار نيكروفيتش ٤٦ عاماً المسئول عن تحطم طائرة وزير التجارة الأمريكى.

٩- بدء محاكمة المتهمين فى انفجار أوكلاهوما.

٩- أمريكا تهدد بالانسحاب من معاهدة حظر التجارب النووية وتطالب بالالتزام بالشروط الأسياسية لضمان نجاحها.

٩- اعلان جماعة "الرجال الاحرار" بأمريكا استقلالها وحقها فى تشكيل حكومة.

١٠- امريكا تطرد دبلوماسياً سودانياً لتورطه فى انشطة ارهابية.

١٢- مجلس الأمن يعلن ارتياحه البالغ لاعلان افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

١٢- كلينتون يبدأ زيارته لليابان:

اتفاق أمريكى يابانى حول اعلان ٦ منشآت عسكرية واعاده خمس الاراضى إلى سكان جزيرة اوكيناوا.

١٧- بعد محادثات كلينتون - هاشيموتو:

- الولايات المتحدة واليابان يتفقان على استمرار الوجود العسكرى الامريكى بالمنطقة.

٢٩- كلينتون يشهد لصالح المتهمين فى فضيحة (وايت ووتر) وينفى مجدداً تورطه فى معاملات غير مشروعة.

٢٩- إختفاء وليام كولبى المدير السابق للمخابرات الأمريكية بعد انقلاب زورقه.

اليابان:

١- الشرطة اليابانية تمنع المتظاهرين من اقتحام القواعد الامريكية.

- وحاكم اوكيناوا يتحدى قرار الحكومة بتجديد عقود الايجار.

يوجوسلافيا السابقة:

٦- فشل مفاوضات احياء الاتحاد الفيدرالى بين المسلمين والكروات واستبعاد الصرب من مؤتمر الاعمار لرفضهم اطلاق سراح الاسرى.

١٣- ١,٢٣ مليار دولار من الدول المانحة لاعمار البوسنة.

- فشل البرلمان الاتحادى فى دعم التحالف بين المسلمين والكروات.

# مايو ١٩٩٦

اسبانيا:

٥- بعد تحديد أولويات حكومته: خوزيه أزنار يتولى رئاسة الحكومة فى اسبانيا.

إسرائيل:

٧- الأمم المتحدة تحمل إسرائيل مسئولية القصف المتعمد لمعسكر "قانا".

١٠- تقرير إسرائيلى يكشف عنصرية الجيش ويصف ضحايا مذبحة قانا بانهم نفايات بشرية.

٢٩- ٣ ملايين إسرائيلى ينتخبون رئيساً للوزراء و١٢٠ عضواً للكنيست.

٣٠- نتنياهو يتفوق على بيريز بفارق ٠,٧٪ والنتيجة النهائية يحسمها فرز ١٥٠ ألف صوت.

- ٣٤ مقعداً للعمل و٣١ لليكود و٢٦ للأحزاب الدينية و١٨ لأحزاب اليسار.

- ٨٠ ألف من عرب إسرائيل ابطلوا أصواتهم عقاباً لبيريز على مذبحة قانا.

٣١- نتنياهو يبدأ مشاوراته لتشكيل الحكومة الإسرائيلية بعد فوزه على بيريز بفارق ٢٩ ألف صوت.

أفريقيا الوسطى:

٢٢- تدهور الأوضاع فى أفريقيا الوسطى بعد انضمام وحدات جديدة للمتمردين:

- فشل مساعى المصالحه والقوات الفرنسية تشن عملية عسكرية للقضاء على التمرد.

٢٥- المعارضة ترفض عرض رئيس أفريقيا الوسطى تشكيل حكومة موسعة.

- استمرار المظاهرات وأعمال السلب والنهب والجثث تملاء الشوارع.

افغانستان:

١٨- حركة الطالبان تشن هجوماً صاروخياً على كابول.

٢٤- قوات الطالبان تعلن سيطرتها على مواقع حكومية فى كابول.

- ربانى وحكمتيار يوقعان اتفاق سلام فى افغانستان.

البانيا:

٢٦- ثالث انتخابات حرة فى ألبانيا منذ ١٩٩٠ المعارضة تنسحب بعد بدء التصويت وترفض الأعتراف بالنتائج بسبب التلاعب.

٢٨- احتجاجاً على تزوير الانتخابات: موجة من الاضطرابات السياسية تجتاح ألبانيا.

الامارات:

١٩- فى خطوة لتصعيد النزاع مع الامارات أيران تبنى ميناء لها فى جزيرة ابوموسى.

أيران:

٥- قصف صاروخى لسفارة أيران فى كابول.

١٣- ربانى حكمتيار يتحالفان لطرد الطالبان من المناطق المحيطة بكابول.

١٣- طهران تتهم جماعة أيرانية معارضة بدعم الاضطرابات فى البحرين.

١٩- فى خطوة لتصعيد النزاع مع الامارات أيران تبنى لها ميناء فى جزيرة ابوموسى.

أوغندا:

١١- فوز ساحق لموسيفينى فى انتخابات الرئاسة الأوغندية ومنافسه الرئيس يتهم السلطات بتزوير النتائج.

ايطاليا:

١٧- إعلان تشكيل الحكومة اليسارية الجديدة فى ايطاليا.

٢٤- مجلس الشيوخ الايطالى يصوت بالثقة للحكومة الجديدة.

البحرين:

٥- تسعة انفجارات جديدة استهدفت مؤسسات وشركات محلية وأجنبية فى مركز للأعمال بالبحرين وخسائر بملايين الدولارات.

بريطانيا:

٢- بدء الانتخابات المحلية فى انحاء عديدة من بريطانيا.

٢- حزب المحافظين البريطانى الحاكم يتلقى هزيمة منكرة فى الانتخابات المحلية.

٩- فضيحة مالية جديدة لحزب المحافظين البريطانى.

١٥- فى ضربة العدالة البريطانية:- حكومة ميجور تعترف بإستخدام أدلة خاطئة أدت إلى سجن عشرات من أعضاء الجيش الجمهورى.

١٧- لندن وموسكو تتبادلان طرد الدبلوماسيين.

٢٠- بريطانيا تطرد ٣ دبلوماسيين سودانيين لعدم استجابة الخرطوم لقرار مجلس الأمن.

٣٠- بعد زواج ١٠ سنوات: إعلان طلاق الأمير أندرو من سارة رسمياً.

بنجلاديش:

٢١- الرئيس البنجلاديشى بيشاشى يحدد أقامة رئيس الأركان ويجرده من رتبة العسكرية.

٢٥- محاكمة قادة التمرد الفاشل فى بنجلاديش بتهمة عدم الانضباط والتحريض على العصيان.

تركيا:

١٤- المحكمة الدستورية فى تركيا تلغى التصويت على الثقة فى حكومة يلمظ.

١٨- نجاه الرئيس التركى (سليمان ديميريل) من محاوله لإغتياله.

٢٣- الحكومة التركية على حافه الانهيار:

- استقالة وزيرين وتشيلر تطالب رئيس الوزراء بالتنحى.

- المحكمة الدستورية تلغى ثقة البرلمان فى الائتلاف الحاكم.

٢٤- إنسحاب حزب الطريق القويم من الحكومة التركيه.

الجزائر:

٤- أغتيال وزير داخلية الجزائر السابق ومقتل ١٦ مسلحاً.

٦- إنتهاء عملية تحرير الرهائن المحتجزين بالجزائر.

١١- مصرع شخص واصابه ١٥ شخصاً فى انفجار سيارة ملغومة بالجزائر.

- مسلحون يغتالون مسئول بحزب التحدى الشيوعى بولاية قسنطنية.

جنوب أفريقيا:

٨- تسوية جميع الخلافات حول مشروع دستور جنوب أفريقيا الدائم تمهيداً لإقراره.

٨- حصول جنوب أفريقيا على دستور دائم للبلاد فى عهد مابعد العنصرية بعد عامين من الديمقراطية.

- الموافقة بالغلبية ثلثى أصوات الجمعية التاسيسية.

٩- إنسحاب مفاجىء للحزب الوطنى من الائتلاف الحاكم فى جنوب أفريقيا:

- الخلاف على الدستور الجديد يضع نهاية لأول حكومة وحدة وطنية.

١٠- مانديلا يبدأ مشاورات تشكيل حكومة ائتلافية جديدة فى جنوب أفريقيا.

٣١- حزب البيض يتفوق على حزب مانديلا فى منطقة الكاب.

سرى لانكا:

١٩- مصرع وإصابة ٢٣ سريلانكياً فى ثلاث هجمات للمتمردين.

السودان:

٤- مصرع ٥٦ شخصاً فى تحطم طائرة ركاب سودانية.

١٠- بدء سريان العقوبات الدولية ضد الخرطوم لعدم التزامها بتسليم المتهمين فى حادث اديس أبابا.

١٧- ضباط وجنود سودانيون يحتلون سجن "الدويم" بالخرطوم.

سوريا:

١٥- بدأ أعمال مجلس الاتحاد البرلمانى العربى بدمشق.

٢٦- فى ختام الدورة الـ ٢٧ للاتحاد البرلمانى العربى بدمشق:

- التضامن العربى ضرورة لمواجهة الترتيبات الراهنة فى المنطقة.

٣٠- تمديد بقاء قوات الأمم المتحدة بين سوريا وإسرائيل.

الصين:

١١- جيانج زيمين رئيس الصين يزور أثيوبيا فى أطار جولته الأفريقية.

١٣- رئيس الصين "جيانغ تسه مين" يبدأ زيارته لمصر.

١٣- القمة المصرية الصينية تركز على دفع العلاقات الإقتصادية ومساعي تعزيز عملية السلام.

العراق:

٦- مجلس الأمن يقرر مد الحظر على العراق بحجة عدم امتثاله للقرارات الدولية.

٢٠- العراق يصدر بتروله لأول مرة منذ ست سنوات.

- بغداد توقع رسمياً مع الأمم المتحدة اتفاق النفط مقابل الغذاء.

٢٦- ٣ شروط لبيع النفط العراقي مقابل الغذاء.

- إيداع الثمن في حساب دولي وابقاء خبراء دوليين لاقرار الصفقات.

غانا:

٨- وسط تصعيد خطير للقتال:

- إلغاء قمة أكرا لتسوية الأزمة الليبيرية وتهديدات بسحب قوات حفظ السلام.

فرنسا:

١- فرنسا تعلن اتفاقا على التحكيم بين اليمن واريتريا.

٢٤- غضب رسمي وشعبي في فرنسا بعد مقتل الرهبان السبعة المختطفين بالجزائر.

٢٩- لأول مرة:

- فرنسا تعترف بتسليم شريط فيديو ورسالة من الجماعة الإسلامية بالجزائر حول مصير الرهبان.

٣٠- العثور على جثث الرهبان السبعة الفرنسيين.

فلسطين:

١- اتفاق الرئيسين الامريكي والفلسطيني على تشكيل لجنة ثنائية لعلاج القضايا المشتركة.

٣- إسرائيل تؤجل إنسحاب قواتها من الخليل حتى نهاية الانتخابات العامة.

٥- السلطة الفلسطينية وإسرائيل تبدآن مفاوضات الوضع النهائي في طابا.

٨- شركة الاتصالات الإسرائيلية تقطع الاتصالات الدولية من مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.

٩- عرفات يعلن اسماء اعضاء حكومته الجديدة.

١٢- السلطة الفلسطينية توافق على تأجيل إعادة الانتشار الإسرائيلي في الخليل.

٢٧- محادثات فلسطينية - إسرائيلية لتسوية قضية "قبة راحيل".

٢٩- في اطار الاجراءات الاستثنائية لضمان الانتخابات الإسرائيلية.

- اغلاق الضفة الغربية وغزة واعتبارها منطقتين عسكريتين حتى أشعار آخر.

فيتنام:

١٠- هروب جماعي للاجئين الفيتناميين من معتقل بهونج كونج.

قطر:

٢٥- سويسرا تجمد حسابات أمير قطر السابق الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بناء على طلب من حكومته.

كوريا الجنوبية:

٢٠- الحزب الحاكم بكوريا الجنوبية يحقق الاغلبية بضم المستقلين.

٢٣- سول وبيونج يانج يتبادلان انتهاك المياه الإقليمية.

- لجوء أول طيار كوري شمالي لسول منذ ١٣ عاماً.

الكومنولث الجديد:

٤- هجوم على مقر وزارة الداخلية الروسية في جروزني.

١٣- يلتسين يفشل في تشكيل تحالف للديمقراطيين.

- عملية عسكرية روسية في عاصمة الشيشان.

١٩- يلتسين يكشف مؤامرة لاغتياله في الشيشان.

٢٧- بعد جلسة مباحثات احيطت بالسرية والاجراءات الامنية المشددة:

- اتفاق يلتسين وياندرباييف على وقف الانشطة العسكرية بالشيشان تمهيداً للمفاوضات السياسية.

٣١- يلتسين يعترف بخطأ اعلان الحرب في الشيشان ويتعهد بتصحيحه.

لبنان:

٦- شريط فيديو يكشف تفاصيل مذبحة قانا.

- طائرة إستطلاع إسرائيلية فوق الموقع يوم المذبحة. بيريز يتعلل بالضباب لنفي تعمد قتل اللاجئين.

٦- إسرائيل تبرر قصف معسكر قانا بجنوب لبنان بوجود أخطاء في خرائطها العسكرية.

١٠- لبنان يتخلى عن محاولة أصدار قرار من مجلس الأمن حول المجزرة بسبب الفيتو الأمريكي.

١٠- مجموعة مراقبه وقف اطلاق النار بلبنان تجتمع مرة ثانية بعد فشل الجلسة الأولى في التوصل لاتفاق.

١٢- إصابة ٧ جنود إسرائيلين في هجوم بجنوب لبنان.

- المقاتلات الإسرائيلية تهاجم مواقع حزب الله وتحلق فوق بيروت.

١٢- بعد إصابة ٧ جنود إسرائيلين بالجنوب اللبناني المحتل: إسرائيل تقصف مواقع حزب الله بإقليم التفاح رداً على الهجوم.

١٤- سقوط عدد من القتلى والمصابين في اشتباكات بين قوات حزب الله ودورية إسرائيلية بالجنوب اللبناني.

١٧- في بيانه الختامي اليوم في "قانا":

مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي يتبنى دعوه مصر إلى قمة للمصالحة.

٢١- قوات الأمن الفرنسية تمنع ميشيل عون رئيس الوزراء اللبناني الاسبق من القاء خطاب بالبرلمان الأوروبي.

٣٠- مصرع وإصابة ٨ جنود إسرائيلين في انفجارين بجنوب لبنان.

ليبيريا:

٤- أمريكا تمنع زعماء الفصائل الليبيرية من دخول أراضيها حتى يتوقف القتال.

٥- تشارلز تايلور قائد الميليشيات المتصارعة في ليبيريا يرفض حضور مباحثات السلام الليبيرية وقواته توسع نطاق سيطرتها في العاصمة مونروفيا.

٨- وسط تصعيد خطير للقتال:

- إلغاء قمة أكرا لتسوية الأزمة الليبيرية وتهديدات بسحب قوات حفظ السلام.

١١- تفشي الامراض بين لاجيء ليبيريا فوق عبارة متهالكة بالمحيط الاطلنطي.

- ساحل العاج ترفض استقبالهم وغانا تسمح بنزول غير الليبيريين فقط.

١٣- إنتهاء مأساة الالاف من لاجيء ليبيريا "مؤقتاً".

٢١- مصرع واصابه ١٣ إثر تجدد القتال في مونروفيا وقوات المتمردين تعلن استعدادها الالتزام بالهدنة.

مصر:

٥- رئيسة وفد الترويكا الأوروبية بعد

لقائها بالرئيس مبارك:

– دول الاتحاد الأوروبي تطالب بموقف دولي أكثر توازنا تجاه منطقة الشرق الأوسط.

٦– الرئيس مبارك يفتتح المستشفى العسكرى الجديد بالطور.

٦– بيان مشترك فى ختام محادثات الوضع النهائي بطابا:

– اتفاق فلسطيني – إسرائيلي على تنفيذ القرارين الدوليين ٢٤٢ و٣٣٨ والالتزام ببنود إعلان المبادىء.

١٠– فى ختام اجتماعات: منتدى البحر المتوسط يدعو لاستئناف مفاوضات السلام ويرحب بالرفض المصرى لاشكال الهيمنة فى المنطقة.

١٢– قمة مبارك وعرفات وحسين فى القاهرة المباحثات تتناول دعم مسيرة السلام والمفاوضه الفلسطيني.

١٢– فى بيان مشترك ومؤتمر صحفى للزعماء حول نتائج القمة الثلاثية بالقاهرة:

– اتفاق مبارك وحسين وعرفات على العمل المشترك لتحقيق السلام العادل والانسحاب الإسرائيلي.

١٤– بدأ أعمال لجنة معاهدة أخلاء الشرق الأسط من أسلحة الدوار: بالقاهرة.

١٤– مبارك يبدأ مباحثاته مع الرئيس الصيني:

– ٣ اتفاقيات للتعاون الإقتصادى والتكنولوجي والعلمى والقوى العاملة.

١٤– فى محاكمة سرية باثيوبيا:

– المتهمون بمحاولة أغتيال مبارك يعترفون بجويمتهم فى العاصمة الأثيوبية.

٢٣– مجلس الشعب يوافق على تعديل قانون الإدارة المحلية.

٢٤– القذافى يشهد لقاء شعبياً بمطروح ضم شيوخ قبائل أولاد على.

٢٤– أريتريا تحتجز ١٢ مركب صيد مصرية.

٢٥– بدأ المباحثات العسكرية بين مصر والسعودية بالرياض.

٢٧– التوقيع على عقد التامين الجماعى المصريين بالكويت.

٢٧– مجلس الشورى يرفع إلى مبارك نتائج مناقشاته حول تنظيم الصحافه.

٢٨– جولة مبارك والقذافى بمصانع العاشر من رمضان.

٢٨– الرئيس مبارك فى حديث لصحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية.

٢٩– مبارك فى حديث لصحيفة (واشنطن تايمز) أرسلت للخرطوم صوراً ومعلومات حول قاعدة ارهابية بالسودان.

٣١– اتصالات عاجلة يجريها مبارك لدفع عملية السلام فور إعلان فوز نتنياهو بمنصب رئيس الوزراء الإسرائيلي.

– نتنياهو يؤكد فى اتصال مع مبارك التزامه بالسلام وحرصه على اللقاء لتوضيح رؤيته الصحيحة بعيداً عن الحملة الانتخابية.

المغرب:

٢٥– فى اجتماعات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بالرباط:

– ضرورة تدعيم جهود مبارك لازالة الخلافات بين الدول العربية.

٢٧– فى ختام أعمال المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بالرباط:

– ضرورة تسوية ملفات حرب الخليج وقضية الاسرى الكويتين.

الهند:

٢– المرحلة الثانية من الانتخابات الهندية.

٧– بدء المرحلة الثالثة للانتخابات الهندية: ارتفاع عدد ضحايا الانتخابات إلى ٧٠ قتيلاً.

١٠– استقالة الحكومة الهندية بعد هزيمة حزب المؤتمر.

– مشاورات بين حزب بهاريتا جاناتا والاحزاب الصغيرة لتشكيل حكومة ائتلافية.

١٢– لقطع الطريق على المتطرفين الهندوس حزب المؤتمر الهندى يجدد زعامة "راو".

١٤– الجبهة الوطنية تعلن مرشحها (ديفى جودا) رئيس وزراء ولاية كارنا تاكا الجنوبية لرئاسة الحكومة الهندية.

١٥– الرئيس الهندى يكلف زعيم المتطرفين الهندوس بتشكيل الحكومة.

١٩– الحكومة الهندية الجديدة تتفادى أول صدام لها مع المعارضة.

– نشر ٥٠٠ جندى لوقف المعارك القبلية فى ١٠٠ قرية بولاية اسام.

٢١– مصرع ١٥ واصابه ٥٠ فى انفجار نيودلهى.

– زعيم الحزب الهندوسى يعترف بضعف حكومته.

٢٣– بدء الانتخابات فى كشمير منذ ٦ سنوات وسط مخاوف من هجمات المسلحين.

٢٤– المعارضة الهندية ترفض منح الثقة للحكومة.

٢٨– تكليف زعيم الجبهة الموحدة بتشكيل الحكومة الهندية بعد استقالة فاجباى.

الولايات المتحدة:

٨– هجوم أمريكي وإسرائيلي عنيف على تقرير الأمم المتحدة بشأن مذبحة قانا.

١٠– لجنة وقف اطلاق النار فى لبنان تبدأ اجتماعاتها بواشنطن.

١٠– كلينتون يلتمس العذر لإسرائيل فى وقوع مذبحة قانا.

١٥– أمريكا تعلن قائمة بالعقوبات الإقتصادية التجارية ضد الصين.

١٥– فى مغامرة سياسية شجاعة "دول" يقرر لاستقالة من مجلس الشيوخ الأمريكى ليتفرغ لسباق الرئاسة.

٢٥– أمريكا ترفض اقتراحاً صربيا بابرام اتفاق مع كاراجيتش وتبدأ فى برنامج تسليح وتدريب الجيش الفيدرالى بالبوسنة.

اليابان:

١١– حكومة مقاطعة "أوكيناوا" اليابانية ترفض تجديد عقد الايجار للقواعد الأمريكية.

اليمن:

١٤– مصرع ٣ جنود يمنيين واصابه ٤٠ فى انفجار مستودع ذخيرة بعدن.

٢١– اليمن وإريتريا يوقعان بباريس اتفاق المبادىء حول جزر حنيش.

يوجوسلافيا السابقة:

١٤– اكتشاف مقبرة جماعية فى قرية ابادها الصرب شمال البوسنة.

١٥– بعد ضغوط أمريكية لانقاذ الفيدرالية فى البوسنة اتفاق المسلمين والكروات على تشكيل قيادة عسكرية موحدة وانشاء مؤسسات إقتصادية مشتركة.

١٨– الزعيم الصربي يعين رئيساً جديداً للوزراء وسط صراع عنيف على السلطة.

٢٥– أمريكا ترفض اقتراحاً صربياً بإبرام اتفاق كاراجيتش وتبدأ فى برنامج تسليح وتدريب الجيش الفيدرالى بالبوسنة.




# نشاط الأمم المتحدة

## إعداد : نادية عبد السيد

## مجلس الأمن :

### البوسنة والهرسك:

- أعلن ريتشارد جولد ستون ممثل الادعاء إلى محكمة مجرمي الحرب الدولية أن الجنرال الصربي ديوردي ديوكتيش الذي سلمته حكومة سراييفو مع ضابطين آخرين سوف يدرج في قائمة المتهمين بجرائم الحرب وأن الدلائل المتوافرة تؤكد ادانته(٣/١).

- أعلن البنك الدولي عن تقديم المجموعة الأولى من المساعدات المالية للبوسنة وتبلغ قيمتها ٤٥ مليون دولار مخصصة للعمليات الضرورية في اعادة الأعمار (٣/١).

- قطع صرب البوسنة اتصالاتهم مع قيادات قوات حلف الاطلنطي ولم يذكروا سببا لوقف الاتصالات. وكانت المحكمة الدولية في لاهاي قد أدانت جنرالا صربيا بتهمة قصف أهداف مدنية بالمدافع خلال فترة حصار سراييفو مما أدى لمصرع أكثر من عشرة آلاف مدني وأدان رئيس برلمان صرب البوسنة قرار المحكمة قائلا أنه يثير الشكوك حول نزاهة المجتمع الدولي (٣/٣).

- وجهت الولايات المتحدة تحذيراً لجمهورية صربيا بأنها لن تحصل على علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة أو العضوية الكاملة في المنظمات الدولية إذا استمرت بلجراد في ممارساتها المنافية للديمقراطية (٣/٥).

- أصدرت محكمة مجرمي الحرب الخاصة بيوغسلافيا السابقة أمراً دوليا باعتقال ميلان مارتيتش زعيم صرب كرواتيا بعد أن تأكدت من ارتكابه جرائم حرب في منطقة كرايينا في العام الماضي (٣/٨).

- أعلن قادة قوات حلف الاطلنطي أنهم لن يتعقبوا الصرب المتهمين رسميا بارتكاب جرائم حرب ضد مسلمي البوسنة إذا كان ذلك يشكل أية خطورة وأن قوات الاطلنطي مستعدة رغم ذلك لمساندة جهود المحكمة الدولية ومنظمات الاغاثة في البوسنة (٣/٩).

- أنهى المؤتمر الدولي الخاص باعادة اللاجئين والمشردين إلى البوسنة أعماله في العاصمة النرويجية أوسلو بالاتفاق على ضرورة أن تتماشى عمليات الاعادة مع مدى قدرة الاطراف المعنية على استيعاب العائدين، وأعرب العديد من الدول المشاركة في مؤتمر أوسلو عن خيبة أملهم تجاه عمليات النزوح الجماعي الذي يقوم بها صرب البوسنة رغم تأكيدات الاتحاد الفيدرالي بين المسلمين والكروات بالحفاظ على حقوقهم (٣/٩).

- أعلن قائد ميلشيات صرب البوسنة الجنرال راتكو ميلاديتش أمام المراسلين الأجانب أن الذي يحاول تنفيذ أوامر محكمة جرائم الحرب باعتقاله "عليه أن يكون مستعدا لدفع ثمن باهظ" (٣/١٠).

- واصل صرب البوسنة عمليات السلب والنهب والحرق المتعمد للمنشآت الحيوية بضاحية "ايلجا" بالعاصمة سراييفو قبل انتقالها لسيطرة الاتحاد المسلم الكرواتي واتفق مسئولو حلف الاطلنطي والأمم المتحدة على بذل المزيد من الجهد لوقف الحرق والنهب والسلب في الضواحي الصربية (٣/١١).

- تسلم الاتحاد الكرواتي المسلم السلطة في ضاحية "اليدزا" بسراييفو تنفيذا لاتفاق دايتون، وصعدت قوات حلف الاطلنطي الاجراءات الأمنية في سراييفو للسيطرة على حالة الفوضى وعمليات التخريب التي ينفذها الصرب قبل انسحابهم من "اليدزا" (٣/١٢).

- قرر الرئيس الروسي بوريس يلتسين رفع الحظر المفروض على تصدير الأسلحة إلى منطقة يوغسلافيا السابقة على ثلاث مراحل وجاء ذلك غداة إعلان الولايات المتحدة عن تخصيص مائه مليون دولار لتمويل البرنامج العسكري لتدريب وتجهيز القوات التابعة للاتحاد الفيدرالي البوسني (٣/١٢).

- وقع حلف الاطلنطي وروسيا اتفاقا حول مشاركة روسيا في قوة السلام متعددة الجنسيات (ايفور) بعد شهرين من المفاوضات الشاقة وجاء ذلك بعد انتشار ١٦٠٠ جندي روسي في مطلع شهر يناير الماضي شمال شرقي في إطار فرقة تقودها الولايات المتحدة (٣/١٣).

- قرر مجلس الشيوخ الأمريكي تجميد ٢٠٠ مليون دولار من المساعدات المدنية للبوسنة حتى يتأكد الرئيس كلينتون من رحيل عناصر الجيش والمخابرات الايرانية عن البوسنة (٣/١٤).

- اختتم مؤتمر اعادة تسليح الاتحاد الكرواتي المسلم في البوسنة أعماله بالعاصمة التركية أنقرة وسط خلافات أمريكية - أوروبية حادة حول أهداف المؤتمر وطالب الاتحاد الأوروبي المشاركين في المؤتمر بالالتزام ببنود اتفاق دايتون للسلام التي تقضي بالحد من التسليح، واكد محمد شاكر بيه المندوب الخاص للرئاسة البوسنية أن مؤتمر أنقرة يهدف إلى تعزيز السلام في البوسنة وليس التحضير للحرب وأوضح غموض الموقف الأوروبي الذي لم يقدم حلولا بديلة للحكومة الفيدرالية، بينما طالبت واشنطن الدول الأوروبية والاسلامية في المؤتمر بتقديم مبلغ ٨٠٠ مليون دولار لبرنامج مساعدة وتجهيز الجيش البوسني ووعدت بتقديم مائه مليون دولار للمشاركة في البرنامج (٣/١٥).

- بدأت في البوسنة أعمال المؤتمر الدولي لاعادة أعمار البوسنة الذي يشارك فيه

ممثلون عن ٤٠ دولة إلى جانب ممثلين عن البنك الدولى والاتحاد الأوروبى لمناقشة أولويات برامج الاعمار وسبل دعمها ماليا (٣/١٦).

– أعرب الوسيط الدولى كارل بيليت عن قلقه أزاء عملية التقسيم العرقى التى يسارع اليها أطراف النزاع فى البوسنة، ومن ناحية أخرى دافع وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر عن مهمة تأهيل الجيش البوسنى وإمداده بالمعدات العسكرية الجديدة على رغم الفتور الذى أبدته دول الاتحاد الأوروبى إزاء هذه المهمة. وقال كريستوفر اثر لقائه مع خافير سولانا الأمين العام لحلف الاطلنطى "من المهم جدا ايجاد حالة من التوازن بين الاطراف البوسنية المختلفة ولايجب أن يكون الجيش البوسنى ضعيفا بعد مغادرة قوات "ايفور" لتطبيق السلام فى غضون تسعة أشهر من الان" (٣/١٦).

– أعلن وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى فى جنيف أن الولايات المتحدة لاتزال تصر على الابقاء على الباب مفتوحا أمام اطراف النزاع فى البوسنة كى يحققوا الهدف من بناء دولة ديمقراطية متعددة الاعراق فى بلادهم الا أنه اضاف أن واشنطن لاتستطيع أن ترغم البوسنيين على انجاز هذا الهدف (٣/١٨).

– أجتمع وزير الخارجية الأمريكى وارين كريستوفر فى جنيف بزعماء البوسنة وكرواتيا وصربيا فى محاولة للتغلب على الخلافات داخل الاتحاد المسلم – الكرواتى وعمليات التخريب التى يقودها الصرب فى الضواحى التى يتركونها فى سراييفو، ورفض كريستوفر الكشف عن طبيعة الاتفاقات التى يسعى للتوصل اليها لكنه اكد قضايا حرية التنقل والتعاون مع محكمة مجرمى الحرب وإجراء الانتخابات الحرة المقررة فى سبتمبر القادم (٣/١٨)، وعلى صعيد آخر أكدت مصادر غير دبلوماسية أن المجتمعين اتفقوا على اصدار وثيقة تتضمن ١٢ نقطة تهدف إلى تعزيز اتفاق دايتون (٣/١٩).

– دخلت عمليات تقسيم البوسنة إلى كيانين: الاتحاد المسلم الكرواتى والكيان الصربى حيز التنفيذ وباتت تفصل بين الاتحاد البوسنى والجمهورية الصربية منطقة منزوعة السلاح يبلغ عرضها أربعة كيلو مترات وطولها ألف وثلاثين كيلو مترا (٣/٢٠).

– كشف فاروق جوجيتسش أحد المتخصصين البوسنيين فى جرائم الحرب النقاب عن مقبرة جماعية تحوى جثث مالا يقل عن ١٢٠ شخصا لقوا مصرعهم على أيدى المليشيات الصربية قرب لوسكى بالانكا شمال البوسنة (٣/٢١)، وعلى صعيد آخر أعلنت الأمم المتحدة أن القوات الصربية قتلت فى مذبحة بشعة ثلاثة آلاف مسلم على الأقل فى بلدة سريبرنيتشا فى يوليو الماضى (٣/٢٢).

– أعلنت محكمة جرائم الحرب فى لاهاى قرارات اتهام ضد ثلاثة من المسلمين وكرواتى من البوسنة لادانتهم بارتكاب أعمال قتل وتعذيب واغتصاب فى معسكر اعتقال فى كونيتيش بجنوب البوسنة (٣/٢٣).

– صرح وزير الخارجية الفرنسى هيرفيه دوشاريت أن فرنسا قد تعيد النظر فى مشاركتها فى عملية السلام الجارية فى البوسنة بسبب أنحراف هذه العملية التى تنتقل من "منطق السلام إلى منطق الانفصال" (٣/٢٣).

– هدد حلف الاطلنطى بوقف تزويد البوسنة بمساعدات عسكرية قدرها ١٠٠ مليون دولار إذا لم تطرد المقاتلين الايرانيين الذين لا يزالون فى أراضيها (٣/٢٧)، وفى تطور لاحق أعلن الرئيس بيل كلينتون أن الكونجرس صوت على مساعدة بقيمة ١٩٨ مليون دولار لاعادة إعمار البوسنة فيما وافق البنك الدولى على قرض بقيمة ٣٥ مليون دولار لاعادة تأهيل شبكة المواصلات والنقل اليها (٣/٣٠).

– توصل مسئولون فى البوسنة وكرواتيا إلى اتفاق حول سبل تعزيز الاتحاد الفيدرالى الذى تعرض لهزات عنيفة فى الآونة الأخيرة يتم بموجبه فرض عقوبات على الذين يرفضون التعاون لاستكمال خطوات بناء الاتحاد وتحديد مسئوليات كل طرف (٣/٣١).

– وصل إلى مدينة موستار البوسنية فريق تابع للمحكمة الدولية لزيارة ١٣ موقعا شهدت مذابح جماعية عقب سقوط المدينة فى أيدى الصرب فى يوليو الماضى (٤/١)، وعلى صعيد آخر بدأت محاكمة الجنرال الكرواتى يتهوميد بلاسكيتش أمام محكمة لاهاى بتهمة ارتكاب جرائم حرب وهو أول متهم توجه له المحكمة اتهاما رسميا (٤/٢).

– أدانت محكمة مجرمى الحرب فى لاهاى جمهورية صربيا وأكدت مسئوليتها عن انتهاكات حقوق الانسان فى البوسنة ووصفت المحكمة مايسمى بالاتحاد اليوغسلافى بأنه دولة "مجرمة" (٤/٣).

– حذر مجلس الأمن فى بيان رئاسى تلاه رئيس المجلس خوان سومانحيا من مغبة الاستمرار فى احتجاز أسرى الحرب وطالب بالافراج عن جميع المحتجزين دون شروط واكد على ضرورة سحب القوات الأجنبية وضمان حرية التنقل لكافة مواطنى البوسنة والتعاون مع الدول راعية السلام لضمان عودة اللاجئين إلى ديارهم (٤/٥).

– أفرج الاتحاد الكرواتى المسلم فى البوسنة عن ٤٦ من أسرى الحرب الصرب وأفرجت الحكومة البوسنية عن ٨١٨ من أسرى الحرب بينما أفرج شركاؤهم الكروات عن ٢٨ أسيرا صربيا، وسلمت الحكومة البوسنية الأسرى المفرج عنهم إلى قوات حفظ السلام الدولية بينما وصل ممثل عن المحكمة الدولية لجرائم الحرب إلى سراييفو للمساعدة فى تحريك قضية الأسرى بين الأطراف المتنازعة والتى تعرقل جهود السلام (٤/٦).

– أكد كارل بيليت المنسق الدولى لاتفاق السلام أن الدول المانحة لإعادة اعمار البوسنة سيعقد فى موعده يومى ١٢، ١٣ أبريل فى بروكسل حتى بدون مشاركة صرب البوسنة الذين يرفضون الافراج عن بقية أسرى الحرب المحتجزين لديهم (٤/٧)، وفى تطور لاحق قال بيليت أنه سيتخذ قرارا بشأن مشاركة صرب البوسنة فى المؤتمر بعد عودته إلى سراييفو وتقييمه للتقدم الذى تحقق فى مسألة الافراج عن أسرى الحرب (٤/٨).

– دعا الرئيس البوسنى على عزت بيجوفيتش فى كلمة افتتح بها الاجتماع الوزارى لمجموعة الاتصال الاسلامية فى سراييفو إلى استمرار الدعم السياسى والاقتصادى الاسلامى للبوسنة اضافة إلى المساعدات الخاصة بحاجات الجيش البوسنى، وتعهد وزير الخارجية الايرانى على اكبر ولاياتى بتقديم بلاده ٥٠ مليون لإعمار البوسنة (٤/١١).

– اختتم مؤتمر مانحى المساعدات فى البوسنة فى بروكسل أعماله بالتعهد بتوفير معظم المبالغ المطلوبة ١,٢ بليون دولار خلال العام الجارى ووجه ممثلو الدول والمؤسسات الاقتصادية والانسانية الدولية الذين شاركوا فى المؤتمر انتقادات حادة إلى رادوفان كاراجيتش وحملوه مسئولية مقاطعة الصرب للمؤتمر (٤/١٣).

– أوضح قائد قوات حلف الاطلنطى الاميرال لايتون سميث أن قوات تطبيق اتفاق السلام ترفض أن تكون طرفا فى المحاولات غير المنسقة لعودة اللاجئين إلى ديارهم وأنها ستدعم العودة المنظمة فقط التى تشرف عليها المنظمات الدولية (٤/٢٤).

– أعلن المنسق المدنى لاتفاق السلام كارل بيليت عن تأسيس محطة تليفزيونية مستقلة تغطى كل انحاء البوسنة من أجل المساهمة فى تهيئة الأجواء الديمقراطية للانتخابات الرئاسية والاشتراعية البوسنية المقرر اجراؤها فى سبتمبر القادم (٤/٢٥).

– أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن القوات الأمريكية وقوات حفظ السلام لن تغادر البوسنة فى الموعد المحدد لها فى نهاية العام الحالى وأنها ستبقى شهرا أو أكثر بعد ذلك التاريخ وأن الانتخابات البوسنية القادمة فى شهر سبتمبر ساعدت على اتخاذ قرار مد فترة بقاء القوات الدولية فى البوسنة (٤/٢٦).

– رفضت محكمة مجرمى الحرب الدولية فى لاهاى اطلاق سراح الجنرال الكرواتى يتهوميد بلاسكيتش لحين محاكمته واكد القاضى كلود جوردا أنه لايوجد ما يضمن عودة بلاسكيتش إلى المحكمة رغم تأكيدات حكومة كرواتيا بذلك (٤/٢٦).

– حذر الجنرال ليتون سميث قائد قوة حلف الاطلنطى من أن قواته ستمنع اللاجئين المسلمين من تنظيم مسيرات جماعية للتوجه لديارهم فى المناطق الخاضعة للصرب رغم النص على حرية انتقال الافراد بانحاء

البوسنة في الاتفاقية (٤/٢٨)، وعلى صعيد آخر دعت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة الأطراف المتناحرة إلى إبداء تعاون أكبر لتسهيل زيارات مجموعات من المسلمين للأراضي الصربية (٤/٢٩).

– تقدمت محكمة الحرب الدولية بشكوى لمجلس الأمن ضد الاتحاد اليوغسلافي الجديد لرفضه التعاون في تحقيقات جرائم الحرب في البوسنة وقالت الشكوى أن بلجراد لم تنفذ حتى الآن أيا من مذكرات الاعتقال التي سلمتها لها المحكمة ضد بعض القادة العسكريين الصرب (٤/٣٠).

– دعا حلف الأطلنطي الأطراف البوسنية إلى ضرورة الالتزام ببنود اتفاق السلام وتوفير حرية تنقل المواطنين البوسنيين وعودة اللاجئين إلى مناطقهم السابقة ونظم كارل بيليت اجتماعا لممثلي الأطراف البوسنية في محاولة لاحتواء أحداث العنف التي شهدتها البوسنة أثناء محاولات لاجئين من المسلمين دخول أراضي الكيان الصربي التي تطورت إلى أحداث دموية وقتل لاجئين وجرح عشرات آخرين (٤/٣٠).

– طالبت حكومة البوسنة محكمة جرائم الحرب في لاهاي بادانة يوغسلافيا الاتحادية بتهمة القتل الجماعي والعدوان واعتبرت ذلك أمرا ضروريا من أجل احلال السلام والمصالحة في البوسنة (٥/٤).

– بدأت محكمة مجرمي الحرب الدولية أولى محاكماتها لدوشان تاديتش المتهم بتعذيب وقتل الأسرى بمعسكر "أريكا" شمال غرب البوسنة في يونيو ١٩٩٢، وقد انتقد مسئولون بالإدارة الأمريكية قصور الصلاحيات الممنوحة للمحكمة مؤكدين أن المحكمة ليس لديها الوسيلة لضمان الوصول إلى العدل (٥/٦).

– طلب مجلس الأمن من كافة الدول أطراف النزاع في البوسنة التعاون مع محكمة مجرمي الحرب الدولية وعبر عن استيائه إزاء تقاعس بلجراد عن تنفيذ الأوامر بالقبض على ثلاثة متهمين من ضباط جمهورية الصرب (٥/٩).

– أعلنت ساداكو أوجاتا رئيسة المفوضية العليا لشئون اللاجئين أن استمرار وجود العقبات التي تعوق حرية التنقل بين المناطق التي يسيطر عليها المسلمون وتلك الخاضعة للصرب في البوسنة يهدد بنسف اتفاق السلام وأن هذه العقبات تمثل تهديدا خطيرا لبرنامج اعادة توطين اللاجئين المسلمين في منازلهم (٥/١٠).

– طالب كارل بيليت الوسيط الدولي في البوسنة الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفتش باستخدام نفوذه لاقصاء رادوفان كاراجيتش زعيم صرب البوسنة عن منصبه قبل الانتخابات البوسنية المقرر اجراؤها في شهر سبتمبر القادم (٥/١٦)، وفي تطور لاحق نقل رادوفان كاراجيتش قسما من صلاحياته كزعيم لصرب البوسنة إلى نائبته بيليانا بلافيتش وخاصة مسئولية الاتصال بالمجتمع الدولي (٥/١٩).

– أعرب الوسيط الدولي كارل بيليت عن اعتقاده بأن رادوفان كاراجيتش زعيم صرب البوسنة سيعتزل الحياة العامة وقال بيليت أنه تلقى تعهدات بهذا المعنى من رئيس برلمان صرب البوسنة (٥/١٩).

– حذر كارل بيليت زعماء صرب البوسنة من احتمال اعادة فرض العقوبات الدولية عليهم في حالة تنظيم استفتاء عام لتحديد مصير رادوفان كاراجيتش زعيم صرب البوسنة. وفي لاهاي حذر ريتشارد جولدستون كبير ممثلي الادعاء في المحكمة الدولية لجرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة من خطورة فقدان المحكمة لمصداقيتها مالم تتم محاكمة أبرز المتهمين بارتكاب جرائم الحرب وعلى رأسهم رادوفان كاراجيتش وقائده العسكري راتكو ميلاديتش (٥/٢٣).

– اتهمت الأمم المتحدة صرب البوسنة بالعودة إلى ممارسة التطهير العرقي وخرق بنود اتفاق دايتون فيما اعلنت الولايات المتحدة إن الانتخابات البوسنية ستجرى في موعدها حتى لو بقى رادوفان كاراجيتش وراتكو ميلاديتش طليقين (٥/٣٠).

**العراق:**

– أعلن ريتشارد سبيدتزال الذي رأس وفدا من خبراء الأمم المتحدة في الأسلحة الجرثومية بعد أن أمضى اسبوعا في العراق أن طريقا طويلة جدا مازالت أمام العراق من أجل طمأنة خبراء التفتيش الدولي إلى أنه قضى على برنامجه "للأسلحة الجرثومية" وشدد على أن العراق مازال يمتلك "عناصر جرثومية" (٣/٤).

– اعلن نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان أن بلاده لديها آمال كبيرة في التوصل إلى اتفاق مع الأمم المتحدة حول صيغة "النفط مقابل الغذاء" وأكد على وجود مؤشرات إيجابية تسمح باستئناف الجولة الثانية من المحادثات في نيويورك في ١١ مارس، وعلى صعيد آخر أكد محمد سعيد الصحاف وزير الخارجية العراقي أن التوصل إلى اتفاق بين العراق والأمم المتحدة هو ترتيب مؤقت نسعى إلى تحقيقه في انتظار رفع العقوبات المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠ بشكل نهائي (٣/٦).

– أعلن تشارلز دولفر نائب رالف اكيوس في بداية مهمة تركز على "متابعة الحوار" مع السلطات العراقية أن بغداد مازالت تخفي معلومات عن الأسلحة الكيماوية والجرثومية وعن برامج الصواريخ بعيدة المدى (٣/٧).

– جدد مجلس الأمن الحظر الدولي الشامل المفروض على العراق للمرة الثلاثين وشدد المجلس على أن العراق لم يستكمل تنفيذ التزاماته وطالبه بتقديم بيانات كاملة وشاملة عن برامج تسليحه (٣/٧).

– أعلن نائب رئيس اللجنة الخاصة تشارلز دولفر أن فريقه عثر على ذخائر كيماوية وجرثومية وخمسة خزانات مليئة بالوثائق في موقع المثنى الذي دمر خلال حرب الخليج، وعلى صعيد آخر أعلن متحدث رسمي عراقي أن المعدات التي أعلن الأردن ضبطها هي لطائرات هليوكوبتر مخصصة بعلم الأمم المتحدة للأغراض الزراعية وليست عسكرية وأن قرارات الأمم المتحدة لا تمنع استخدام المعدات التي ضبطت (٣/٨).

– عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات بحث فيها الأزمة التي تفجرت بين العراق والأمم المتحدة على أثر منع السلطات العراقية مفتشي الأمم المتحدة من دخول مبنى تابع لوزارة الزراعة، وفي تطور لاحق أوضح تشارلز دولفر نائب رئيس اللجنة الخاصة أن السلطات العراقية سمحت لفريقه ببدء عملية التفتيش في مبنى الوزارة ضمن قيود محددة من جهة حجم الفريق الذي يدخل المبنى (٣/٩)، وأعلن بعد أن انهى الفريق عملية التفتيش انهم لم يعثروا على أية وثائق حول برنامج التسلح العراقي وأن خبراء التفتيش الدولي مازالوا يشكون في أن العراق يخبيء مواد وذخائر وربما صواريخ محظورة بعيدة المدى (٣/١٠).

– أعلن تشارلز دولفر نائب رئيس اللجنة الخاصة أن بغداد قدمت إلى اللجنة بيانات معدلة عن أنظمتها التسليحية المحظورة وأن العراق وصف هذه البيانات بأنها كاملة ونهائية غير أنه أشار إلى أن الأمم المتحدة ستدرس هذه المعلومات قبل تقويمها في تقرير أبريل الذي يقدم إلى مجلس الأمن (٣/١١).

– أعرب مجلس الأمن عن قلقه ازاء ثاني مواجهة خلال أربعة أيام بين العراق ومفتشي الأمم المتحدة حول تفتيش بعض المواقع بحثا عن وثائق ومواد ذات صلة ببرامج الأسلحة العراقية وحذر رئيس المجلس العراق من "اخطار" أي سلوك يتسم بالتحدي ومن تكرار حوادث مماثلة يمكن أن تتطلب عملا "أكثر حزما" من جانب المجلس، وعلى أثر ذلك وافقت السلطات العراقية على السماح لمفتشي الأمم المتحدة بدخول موقع "الصرباطي" لتدريب الحرس الجمهوري كانت السلطات العراقية قد منعت فريق المفتشين من دخوله لمدة ١٢ ساعة (٣/١٢).

– أعلن الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء الكويتي ووزير الخارجية أن بلاده تطلب من الأمم المتحدة تعيين محكمة دولية للنظر في محاكمة المسئولين العراقيين عن مسئولياتهم تجاه الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ والفظائع التي ارتكبها النظام العراقي ضد الشعب الكويتي (٣/١٤).

– أكد عبد الأمير الانباري رئيس وفد العراق في محادثات النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة أنه تم الاتفاق على عدد كبير من النقاط الخلافية بين الجانبين وقد انتهت جولة المحادثات بين العراق والأمم المتحدة دون التوصل إلى حل لمشكلة توزيع مواد الاغاثة الغذائية والطبية في مناطق الاكراد بشمال العراق (٣/١٥)، وفي تطور لاحق الغى د. بطرس غالي دعوته إلى رئيس الوفدين المفاوضين التوجه إلى جنيف للاجتماع به

الأمر الذى دعا إلى استئناف المفاوضات فى جلسة جديدة فى نيويورك (٣/١٦).

– حذر تقرير أصدرته مفوضية حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة من تدهور متزايد فى مجالات حقوق الانسان فى العراق وتحدث عن حملات واسعة فى الاعدامات وأعمال التعذيب وقطع الآذان وبتر الاعضاء التى يتعرض لها السكان فى الوقت الذى تستمر الأزمة المعيشية بسبب العقوبات الدولية (٣/١٥).

– أكد رالف اكيوس رئيس اللجنة الخاصة أن الأردن يتعاون مع الأمم المتحدة لوقف ارسال شحنات الأسلحة إلى العراق، وان اللجنة ستقوم باجراء تحقيق حول الأسلحة التى تم ضبطها فى مطار عمان الدولى قبل وصولها إلى بغداد وأكد أن العقوبات الدولية لن ترفع عن العراق قبل تعهد بغداد بتقديم كل المعلومات المطلوبة حول أسلحتها النووية والجرثومية والبيولوجية واطلاق سراح جميع الأسرى الكويتيين (٣/١٧).

– أصدر مجلس الأمن بالاجماع بيانا رئاسيا أعرب فيه عن حالة القلق التى تنتاب أعضاءه جراء الحوادث التى رفضت فيها السلطات العراقية ما طلبته فرق التفتيش يومى ١٤، ١٥ مارس ١٩٩٦ واعتبر المجلس هذه العرقلة انتهاكا واضحا لاحكام القرار ٦٨٧، ٧٠٧، ٧١٥، (٣/١٩).

– أختتمت الجولة الثانية من المحادثات بين العراق والأمم المتحدة حول صيغة "النفط مقابل الغذاء" دون التوصل إلى اتفاق بعد أن رفضت بغداد قبول الشروط الواردة فى القرار ٩٨٦ خاصة فيما يتعلق بكيفية توزيع جزء من المساعدات على السكان الأكراد فى شمال العراق (٣/١٩).

– ذكر رالف اكيوس أمام اللجنة الفرعية للتحقيقات التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى أن العراق مازال يخفى مجموعة من الصواريخ يتراوح عددها بين ٦، ١٦ صاروخا وأن هذه الصواريخ متوسطة المدى مركزة على شاحنات وتنقل فى البلاد هربا من مفتشى الأمم المتحدة (٣/٢١).

– أوصى مجلس الأمن القومى التركى الحكومة بتمديد مهمة القوة متعددة الجنسيات العاملة فى اطار عملية "بروفايد كومفورت" فى تركيا المكلفة بمراقبة المجال الجوى فى شمال العراق وتنتهى فترة انتداب هذه القوة المنتشرة منذ يوليو ١٩٩١ فى ٣١ مارس الجارى (٣/٢٣).

– أقر مجلس الأمن بالاجماع القرار رقم ١٠٥١ الخاص بوضع آلية للرقابة طويلة الأمد على صادرات العراق ووارداته التى ستطبق لدى تخفيف الحظر المفروض عليه أو رفعه وأكد المجلس أن طلبات تصدير بضائع إلى العراق والطلبات التى يقدمها العراق لاستيراد مواد أو تكنولوجيا تنطبق عليها آلية الرقابة يجب أن تقدم للجنة العقوبات التابعة للمجلس، وأوضح المجلس أن آلية الرقابة التى أقرها لا تمس "الحق الشرعى" للعراق فى استيراد أو تصدير مواد أو تكنولوجيا لأغراض غير محظورة تعتبر ضرورية لنموه الإقتصادى والإجتماعى (٣/٢٨).

– اجتمع وزير الخارجية العراقى محمد سعيد الصحاف فى بكين مع د. بطرس غالى الذى أعرب عن أمله بالتوصل إلى حل فى المفاوضات بين بغداد والمنظمة الدولية على صيغة "النفط مقابل الغذاء" (٣/٢٨).

– هاجم ثلاثة مسلحين مجهولين مقر بعثة الأمم المتحدة بمدينة أم قصر العراقية على الحدود مع الكويت، واطلع العراق الأمم المتحدة على تفاصيل اعترافات اعضاء شبكة التجسس العراقية التى اعلنت بغداد القبض على اعضائها لتورطها فى العمل لحساب جهاز المخابرات الكويتية، فى الوقت الذى نفت فيه الكويت هذا الاتهام وقال أن بغداد تهدف إلى ايقاعها فى أزمة مع قوات حفظ السلام الدولية على الحدود بين الدولتين (٣/٣١).

– قرر مجلس الأمن الابقاء على بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الحدود بين العراق والكويت وذلك بناء على توصية من الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالى (٤/٥).

– بدأت يوم ٤/٨ الجولة الثالثة من المفاوضات بين العراق والأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق حول صيغة " النفط مقابل الغذاء" وسط تفاؤل عراقى بامكانية نجاح هذه الجولة ووضع مذكرة تفاهم خلالها، وتركزت المفاوضات حول اقتراح بحل وسط يقضى بأن تتولى الحكومة العراقية شراء المواد الغذائية للمناطق الكردية على أن تتولى الأمم المتحدة توزيعها بما فى ذلك الأدوية (٤/١١).

– أكدت اللجنة الخاصة المكلفة بنزع الأسلحة العراقية المحظورة وجود "ثغرات كبيرة" فى المعلومات التى قدمتها بغداد عن "الأسلحة الكيماوية والجرثومية اضافة إلى الصواريخ المحظورة والقدرات المرتبطة بها واعربت عن قلقها من "حصول العراق أخيرا" على معدات محظورة بينها معدات لتوجيه الصواريخ (٤/١١).

– أكد السفير عبد الأمير الانبارى رئيس وفد العراق فى مفاوضات "النفط مقابل الغذاء" أن الأمم المتحدة والعراق كانتا على وشك توقيع اتفاق لكن أعضاء فى مجلس الأمن عرقلوا ذلك فى اللحظة الأخيرة (٤/١٤)، واعترف الانبارى بأن بغداد كانت مرنة فى الترتيبات واعترفت بحق الأمم المتحدة فى توزيع الغذاء والدواء وغيرها من الامدادات على الاكراد (٤/١٥)، واتهم الانبارى الأمم المتحدة بالتراجع عن موقفها من اجزاء رئيسية بالاتفاقية ووجه اللوم فى التغييرات إلى ضغوط من اعضاء مجلس الأمن لاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا (٤/١٦).

– أبلغ اكيوس مجلس الأمن أن اللجنة الخاصة لديها معلومات حساسة وسرية عن دفع أموال لوسطاء وأعمال لم تستطع بغداد تفسيرها وأضاف "نحن قلقون من عمليات استيراد أخرى إذ رصدنا تدفق أموال ونشاطات يجب اجراء مزيد من التحقيقات فى شأنها" (٤/١٧).

– تحدث د. بطرس غالى عن احراز بعض التقدم فى مفاوضات "النفط مقابل الغذاء" وذلك بعد لقائه ومندوبى الولايات المتحدة وبريطانيا مادلين أولبرايت وجون وستون (٤/٢٠).

– أبلغت الكويت مجلس الأمن أنها أودعت ٦١٣ مليون دولار فى حساب مجمد باسم الأمم المتحدة فى أحد بنوكها الوطنية بعد بيع حمولة السفينة "ليث ١" من النفط العراقى على اثر اعتراضها فى مياه الخليج فى ١٨ مايو ١٩٩٥ وهى تخرق الحظر المفروض على بغداد (٤/٢٣).

– فى رسالة بعث بها العراق إلى د. بطرس غالى احتج العراق رسميا على قيام طائرات دول التحالف بخرق وانتهاك حرمة اجوائه بقصد المراقبة وأكدت الرسالة أن الطلعات الجوية لهذه الطائرات أحدثت خسائر مادية فى الممتلكات الخاصة والعامة، وطالب العراق بتوزيع رسالته على اعضاء مجلس الأمن واعتبارها من وثائق المجلس (٤/٢٣).

– أعلن السفير عبد الأمير الانبارى سفير العراق لدى الأمم المتحدة أن العراق كان قد توصل إلى مسودة اتفاق مع المنظمة الدولية إلا أنه فوجئ بنص جديد فى أعقاب الضغوط التى مارستها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (٤/٢٣)، ومن جانب آخر أعلن الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة أن د. بطرس غالى ونائب رئيس الوزراء العراقى طارق عزيز اتفقا فى مكالمة تليفونية على الاستمرار فى المفاوضات من أجل التغلب على المصاعب فى طريق التوصل إلى مذكرة تفاهم لتنفيذ القرار ٩٨٦ (٤/٢٤).

– وجه أعضاء مجلس الأمن نقدا لكل من الأمم المتحدة من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى بسبب تقدم الدولتين بقائمة اعتراضات على مسودة ومذكرة التفاهم فى شأن تنفيذ القرار ٩٨٦ (٤/٢٥).

– تعرضت دورية كويتية لهجوم باطلاق نار عليها من الجانب العراقى وتم ابلاغ قوات اليونيكوم بالحادث لاجراء التحقيقات اللازمة (٥/٣).

– عقد ممثلون عن الكويت والعراق الاجتماع الحدودى فى المنطقة الحدودية بين البلدين لاستكمال البحث فى ملفات اكثر من ٦٠٠ أسير حرب ومفقود لدى العراق (٥/٦).

– جدد مجلس الأمن الحظر الدولى الشامل المفروض على العراق وطالبت مادلين أولبرايت بابقاء الحظر على العراق إلى أن "ينفذ كليا كل التزاماته نحو المجلس" (٥/٦).

– صرح د. بطرس غالى أن اتفاقا مع العراق يجب أن ينطوى على مراقبة لتوزيع الغذاء والدواء والمعدات الطبية فى العراق من قبل الأمم المتحدة فى المحافظات الشمالية الثلاث وفى الوقت نفسه الاعتراف بسيادة

العراق ووحدة أراضيه (٥/٧)، وأكدت مصادر قريبة من المحادثات أن د. بطرس غالي تدخل مرتين في سير المحادثات والتقى بالدكتور عبد الأمير الانباري في محاولة لانهاء الطريق المسدود في المفاوضات (٥/١٣).

– أعلنت الناطقة باسم الدكتور بطرس غالي أن الأمم المتحدة والعراق قررا تعليق المفاوضات في شأن "صيغة النفط مقابل الغذاء" حتى عودة د. غالي من زيارته إلى روسيا، وفي موسكو أجرى د. بطرس غالي محادثات مع وزير الخارجية الروسي بريماكوف وناقشا سير المفاوضات بين المنظمة الدولية والعراق إلى جانب عدد من القضايا الإقليمية الأخرى (٥/١٥).

– حذر رالف اكيوس من أن العراق يمكن أن يرفض مجددا السماح بتفتيش مواقعه الحساسة وقال اكيوس أنه حذر الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن من امكانية أن تؤدي الموقف العراقي في وقت قريب إلى توتر جديد في الوضع (٥/١٧).

– أعلن كريستوفرلي المسئول في المفوضية العليا للاجئين في كردستان العراق أن أكثر من ٦٠ الف كردي عراقي لجأوا إلى ايران سيعودون إلى مناطقهم بمساعدة المفوضية، إلا أن ناطقا باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني صرح بأنه ليس واثقا من أن اللاجئين في ايران سيقبلون هذا العرض (٩٥/١٧.

– وقع العراق نص مذكرة التفاهم لتنفيذ القرار ٩٨٦ الذي يسمح لبغداد ببيع نفط قيمته بليون دولار كل ٩٠ يوما على مدى ٦ شهور لتلبية الحاجات الانسانية الملحة للعراقيين، وأوضح د. بطرس غالي لبغداد أنه مستعد لاعطائها تطميناته كأمين عام يقدم إلى مجلس الأمن مذكرة تفاهم موقعة من العراق والامانة العامة وأنه سيقف وراء المذكرة الموقعة ويدافع عنها في المجلس (٥/٢٠).

– رحب مجلس الأمن بتوقيع مذكرة التفاهم وأوضحت الدول دائمة العضوية في المجلس أن الاتفاق لا يؤثر بأي حال من الأحوال في نظام العقوبات الدولية على العراق (٥/٢١).

– رحب السكرتير التنفيذي للجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة كارلوس الزامورا بالاتفاق الذي تم توقيعه بين المنظمة الدولية والعراق وقال أن لجنة التعويضات سوف تكون في وضع يسمح لها بدفع التعويضات بعد شهرين من تلقي الدفعة الأولى من عائدات النفط بمقتضى القرار رقم ٩٨٦ (٥/٢١).

– أوضح تشارلز هاربر المسئول في اللجنة الخاصة بازالة أسلحة الدمار الشامل أن فريقا من الخبراء الدوليين سيصنع نظام مراقبة طويلة الأمد لعمليات الاستيراد العراقية لمنتجات وتكنولوجيا حساسة تشمل خصوصا المواد والبضائع ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري، وأضاف أن هذا يدخل في اطار القرار ١٠٥١ الذي نص على اقامة نظام مراقبة طويل الأمد يسمح بعد رفع الحظر الدولي المفروض على بغداد بمراقبة أي عملية استيراد عراقية من دول أخرى لمنتجات يمكن استخدامها لأغراض عسكرية (٥/٢٥).

– طلبت الأمم المتحدة من الكويت بأن يكون مرفأ الشويخ مكانا لمراقبة وتفتيش البضائع المتوجهة إلى ميناء أم قصر العراقي باعتبار ميناء الشويخ هو الأقرب في الخليج إلى الميناء العراقي (٥/٢٥).

– أكد العراق مجددا أنه لايحتجز مواطنين كويتيين تطالب الكويت بهم واتهمها "باستغلال مسألة المفقودين لأغراض سياسية ضيقة" (٥/٢٦).

– ذكرت مصادر دبلوماسية في بغداد أن القرار ٩٨٦ يجب أن يمر بثلاث خطوات متتالية قبل بدء سريان تنفيذه وهي أولا: فتح حساب في أحد المصارف الدولية تودع فيه عائدات النفط باسم "حساب الأمم المتحدة للعراق" وثانيا: مصادقة لجنة العقوبات على العقود النفطية التي يبرمها العراق وثالثا: تعيين خبراء نفطيين يعملون على مدار الساعة ويقيمون في الأمم المتحدة لتسلم العقود لدراستها والموافقة عليها (٥/٢٦).

– جاء في بيان أصدره الجهاز الإعلامي للأمم المتحدة أن لجنة تعويضات حرب الخليج ستبدأ مرحلة جديدة مشيرا إلى استئناف صادارت النفط العراقية سيؤمن الأموال لصندوق تعويضات الحرب (٥/٣٠).

**لبنان :**

– ذكرت مصادر القوة الدولية المؤقتة في لبنان أن خمسة الآلف لبناني لجأوا إلى مراكز قوة الأمم المتحدة ليحتموا من عمليات القصف الإسرائيلي، واكد متحدث باسم الأمم المتحدة أن قائد قوات حفظ السلام في جنوب لبنان احتج لدى إسرائيل على الغارات الجوية التي تشنها على قرى تقع في منطقة عمليات قواته وحولها، في الوقت الذي جدد د. بطرس غالي نداءه لجميع الأطراف بضبط النفس في العنف المتصاعد عبر الحدود الإسرائيلية (٤/١٣).

– أعلن فارس بويز وزير الخارجية اللبناني أن بلاده قررت تقديم شكوى ضد إسرائيل إلى مجلس الأمن بشأن الغارات الأسرائيلية على أراضيها على الرغم من استعداد الولايات المتحدة لاستخدام حق الفيتو للأعتراض على هذه الشكوى (٤/١٣).

– دعا مجلس الأمن إلى وضع حد نهائي للقتال في لبنان وامتنع عن ادانة إسرائيل واكتفى المجلس تحت ضغوط من الولايات المتحدة باصدار بيان مقتضب تلاه رئيس مجلس الأمن لم يأت على ذكر إسرائيل بالاسم أو يشير إلى القرار ٤٢٥ الذي طالب إسرائيل بالانسحاب إلى الحدود الدولية (٤/١٦).

– تقدمت مصر بمشروع قرار عاجل إلى مجلس الأمن يطالب بوقف الأعمال العسكرية الإسرائيلية ضد لبنان فورا بالانسحاب من لبنان وإدانة الأعمال العسكرية التي تمارسها إسرائيل كما تقدمت فرنسا بمشروع قرار أخر حول نفس الموضوع (٤/١٨).

– رفض مجلس الأمن مشروع القرار الذي تقدمت به مصر ولم تقترع سوى ٤ دول بتأييده وهي مصر والصين وأندونيسيا وغينيا بيساو وامتنعت باقي الدول عن التصويت وأصدر المجلس بإجماع الأصوات قرارا تبنت مشروعه أمريكا وروسيا والمانيا وبولندا وبريطانيا وهندوراس مطالبا جميع الأطراف بوقف اطلاق النار وتأييد الجهود الدبلوماسية الجارية لتحقيق هذا الغرض. وطلب المجلس من الدول تقديم مساعدات انسانية للتخفيف من معاناه السكان ودعا الأمين العام إلى أن يكفل قيام الأمم المتحدة ووكالاتها بدورها في تلبية الاحتياجات الانسانية للسكان المدنيين (٤/١٩).

– وجه ياسوشي اكاشي السكرتير العام المساعد للمهام الانسانية نداء في جنيف لجمع ٨,٥ مليون دولار من أجل مساعدة ٢٠ الف عائلة لبنانية يحتاجون للمساعدة بسبب القصف الإسرائيلي (٤/١٩).

– تفقد قائد القوات الدولية في جنوب لبنان مكان وقوع مجزرة قانا وجال على النازحين في المقر الدولي في صور وذكر أنه اتصل برئيس اركان الجيش الإسرائيلي شاحاك الذي اعتذر عن الجريمة واضاف أنه سيجتمع مع قائد المنطقة الشمالية لإسرائيل للبحث معه في موضوع استهداف المدنيين ومواقع القوات الدولية وخصوصا في بلدة قانا وكذلك وزير الخارجية الفرنسي دوشاريت في الناقورة للبحث في مسألة قصف المدنيين في قانا (٤/١٩).

– اعلن فرانك فان كابين المستشار العسكري للدكتور بطرس غالي أن د. غالي أرسله لبدء تحقيق عاجل فيما حدث بقرية قانا ومنع تكراره مستقبلا، وقد توجه المبعوث الدولي بعد زيارته لمقر قوات فيجي التابعة لقوة حفظ السلام الدولية في قرية قانا إلى مقر قيادة قوات حفظ السلام في الناقورة داخل المنطقة المحتلة بجنوب لبنان (٤/٢١).

– أعلن برنامج الغذاء العالمي أنه سيرسل معونة طارئة إلى ٣٠ الف لاجئ لبناني من بين مئات الألوف الذين شردهم الهجوم الإسرائيلي (٤/٢٣).

– أصدرت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة قرارا بموافقة جميع اعضائها الـ ٥٣ ماعدا الولايات المتحدة التي صوتت ضد القرار – يستنكر الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان مع مطالبة إسرائيل "بانهاء فوري لانتهاكاتها لحقوق الانسان (٤/٢٣).

– طرح الرئيس الياس الهراوي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك مطالب لبنان من المجموعة الدولية وهي ادانة إسرائيل ومعاقبتها على الجرائم التي ارتكبتها ضد لبنان، وتطبيق القرار ٤٥ فورا بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي تحتلها

في الجنوب والبقاع الغربي واقرار التعويضات اللازمة للأضرار التي حلت بلبنان (٤/٢٣)، وأكدت مادلين أولبريت أنها تنوي التصويت ضد مشروع القرار وقالت بأنه في حالة تبني الجمعية العامة لقرار مختلف عن القرار الذي تبناه مجلس الأمن فإنها بذلك تسبب "انقسام" الأمم المتحدة وتبعث برسالة مثيرة للقلق" (٤/٢٤).

– وجه صندوق الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف" نداء من أجل جمع عشرة ملايين ونصف مليون فرنك فرنسي من أجل مساعدة حوالي ١٢٠ الف شخص في جنوب لبنان اضطروا إلى النزوح من منازلهم في أعقاب العدوان الإسرائيلي (٤/٢٥).

– ادانت الجمعية العامة للأمم المتحدة الهجمات العسكرية على السكان المدنيين في لبنان وأقرت مبدأ حق لبنان بالتعويضات ومسئولية إسرائيل عنها وصوتت روسيا لصالح القرار الذي أصدرته الجمعية في هذا الخصوص بينما صوتت الولايات المتحدة ضده ودعم القرار ٦٤ دولة فيما سجلت ٦٥ دولة امتناعها عن التصويت ولم يشارك حوالي ٥٠ دولة في التصويت (٤/٢٦).

– بعد ١٦ يوما من العدوان الإسرائيلي على لبنان تم التوصل إلى اتفاق تفاهم يقضي بوقف القتال بين إسرائيل وحزب الله بوساطة أمريكية (٥/٢).

– قالت الناطقة باسم الدكتور بطرس غالي أن مصير التحقيق في شأن القصف الإسرائيلي لموقع الأمم المتحدة في قانا "عائد إلى الأمين العام" أن كان لجهة تقديمه إلى مجلس الأمن شفويا أو كتابيا أو لجهة توقيت تقديمه.. وهو "سيقرر ماذا سيفعل به" (٥/٦).

– حمل رئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريز الأمم المتحدة مسئولية مذبحة قانا التي لقى فيها ١٠٢ من المدنيين اللبنانيين مصرعهم زاعما أنه كان يجب على قوة الطوارئ الدولية في لبنان عدم ايواء لاجئين في معسكرهم دون ابلاغ إسرائيل وقال إنه يعتقد أن رجال حزب الله اختبأوا في معسكر بعد أن أطلقوا صواريخهم (٥/٧).

– أحال د. بطرس غالي إلى مجلس الأمن نص التقرير الذي وضعه عسكريون من المنظمة الدولية وخلصوا فيه إلى استبعاد أن تكون إسرائيل قصفت خطأ معسكر الأمم المتحدة في قانا، وان كان لايمكن استبعاد هذه الامكانية وأشار د. غالي في رسالته إلى مجلس الأمن أن جيش الدفاع الإسرائيلي يقول أن الحادثة نجمت عن سلسلة من أخطاء العمليات وجوانب القصور التقنية التي اق بالصدفة، ورحب د. غالي في رسالته باتفاق وقف اطلاق النار الذي أعلن في ٢٦ أبريل ١٩٩٦، وأشار إلى أنه اصدر تعليماته إلى قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بتعزيز التعاون مع حكومة لبنان والقوات المسلحة اللبنانية ووضع ترتيبات مع السلطات الإسرائيلية لضمان عدم اطلاق النار مستقبلا على مواقع الأمم المتحدة في لبنان (٥/٨).

– أجرى وزير خارجية إسرائيل ايهود باراك اتصالا هاتفيا بالدكتور بطرس غالي قبيل صدور التقرير ليسجل الاحتجاج على الاستنتاجات المتوقعة كما عارضت الولايات المتحدة اصدار التقرير وابلغت مادلين أولبرايت د. غالي المخاوف الأمريكية من تأثير التقرير سلبا ليس فقط على عملية السلام وانما ايضا على اتفاق وقف اطلاق النار (٥/٨).

– ابلغت المجموعة العربية بالأمم المتحدة د. بطرس غالي استياءها لخلو تقرير الأمم المتحدة حول مذبحة قانا من الإدانة الصريحة لإسرائيل وقال وفد من المجموعة العربية في اجتماع له مع د. غالي أن التقرير جاء مخيبا للآمال ولم يتضمن ادانة الجرائم الوحشية الإسرائيلية في لبنان، ومن جهة أخرى اعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيان لها أن هذا التقرير غير الدقيق والمتحيز يسير بعكس رغبة الأمم المتحدة في لعب دور أكثر فاعلية في عملية السلام وينسف قدرتها على ذلك (٥/٩).

– طرحت المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة عناصر مشروع قرار "يدين إسرائيل لتعمدها قصف" مقر قوات الأمم المتحدة في قانا، كما طرحت المجموعة الأوروبية مشروع بيان رئاسي يرحب باصدار الأمين العام تقرير قصف قانا "ويدين المأساة بجميع جوانبها" (٥/٩).

– فشلت المفاضات بين لبنان والمجموعة الأوروبية في ردم الفجوة بين الطرفين فيما يخص تحدي موقف يصدره مجلس الأمن من تقرير الأمين العام الذي استبعد أن يكون القصف الإسرائيلي لمقر الأمم المتحدة في قانا نتيجة أخطاء تقنية أو اجرائية، وابلغ الوفد اللبناني مجلس الأمن أنه يفضل عدم صدور قرار أو بيان رئاسي على صدور موقف "هزيل" (٥/١٠).

– رحبت لبنان بقرار الجمعية العامة بتكليف د. بطرس غالي في تشكيل لجنة لتقرير الخسائر الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على لبنان وصرح د. حازم الببلاوي الأمين العام لمنظمة "اسكوا" بأن رئيس الوزراء اللبناني طلب ضرورة اهتمام اللجنة ليس فقط بتقدير الخسائر المالية والبشرية المباشرة بل ما ترتب عنها من ضياع فرص الاستثمار وتعطيل الانشطة الاقتصادية خلال اسبوعين من العدوان (٥/١١).

### الأراضي الفلسطينية:

– حذر تيري لارسون منسق الأمم المتحدة في المناطق الفلسطينية من أن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية سيحدث انفجارا سياسيا لن يكون في مصلحة الحكومة الإسرائيلية أو السلطة الفلسطينية وأوضح أن البطالة الفلسطينية بلغت ٧٥٪ كما انخفض حجم التجارة بين الجانبين بصورة حادة وطالب لارسون السلطات الإسرائيلية بتخفيف القيود المفروضة على الضفة الغربية وقطاع غزة (٣/٢٢).

– دعا الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مجلس الأمن إلى عقد اجتماع عاجل بهدف وضع حد للحصار والاغلاق الذي تفرضه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية (٣/٣٠).

– طلبت المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة رسميا انعقاد مجلس الأمن جلسة عاجلة للنظر في "الوضع الخطر" في الأراضي الفلسطينية ووجه رئيس المجموعة (الشهر الحالي) رسالة باسم المجموعة إلى رئيس المجلس طالبا عقد الجلسة الرسمية، وتقدمت بعثة فلسطين بمسودة مشروع بيان رئاسي يعرب المجلس بموجبه عن "القلق" ازاء السياسات والممارسات الإسرائيلية ويدعو إلى "وضع حد فوري لهذه السياسات والممارسات" (٤/١٠).

– ناقش مجلس الأمن الاجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة واستمع المجلس لكلمات العديد من الدول الأعضاء الذين طالبوا إسرائيل بضرورة الالتزام باتفاقيات السلام التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية، واعلنت مادلين أولبرايت أن مناقشة الوضع في الأراضي الفلسطينية يبعد الانظار عن التحديات الحقيقية التي يجب التركيز عليها وهي مكافحة الارهاب وضمان الأمن ومحاربة حماس لأنهم يسعون إلى تدمير السلام (٤/١٥).

### السودان:

– أوضح د. بطرس غالي في تقرير رفعه إلى مجلس الأمن أن حكومة السودان مازالت لم تلتزم بطلب المجلس تسليم المتهمين الثلاثة في محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك لمحاكمتهم وان هناك اجماعا على تورط السودان في مساندة العناصر الارهابية وهو ما أكدته الدول المجاورة المعنية (٣/١٣).

– احتجت الحكومة السودانية على تقرير د. بطرس غالي الذي قدمه مجلس الأمن وخاصة الاستنتاج الذي ورد فيه أن الحكومة السودانية لم تمتثل للقرار ١٠٤٤ وذكرت أن هذا الاستنتاج يعبر عن وجهة نظر غير صحيحة ولا يأخذ في الاعتبار جهود الخرطوم في البحث عن المتهمين الثلاثة (٣/١٦).

– قبل أيام من انتهاء المهلة التي منحها مجلس الأمن للنظام السوداني لتطبيق القرار ١٠٤٤، حذر دبلوماسيون غربيون من أن النظام سيدفع ثمنا غاليا بسبب تصديره الارهاب، ومن جهة أخرى أكد مندوب مصر لدى الأمم المتحدة وممثلها في مجلس الأمن أن مصر تعارض اتخاذ أية عقوبات إقتصادية ضد السودان وأوضح أن "الضغط يجب أن يستمر" على الخرطوم حتى تلتزم قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية (٣/٢٠).

– أصدر مجلس الأمن قرارا بتوقيع عقوبات دبلوماسية صارمة على السودان

[illegible] قرار مجلس الأمن ١٠٤٤ ويقضى القرار الذى يبدأ تطبيقه اعتبارا من ١٠ مايو بتخفيض عدد ومراقبة الدبلوماسيين السودانيين بالخارج، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريرا خلال ٦٠ يوما عن مدى امتثال السودان لإرادة المجتمع الدولى، ويسجل مجلس الأمن بذلك سابقة فرض عقوبات بموجب الفصل السابع من الميثاق على دولة بتهمة تورطها فى محاولة اغتيال رئيس دولة أخرى (٤/٢٧).

– أدان السودان قرار مجلس الأمن وأصدرت الخارجية السودانية بيانا أشارت فيه إلى أن الخرطوم تعبر عن شعورها بالصدمة والغبن والمرارة ازاء القرار ١٠٥٤ واعتبرت أن القرار يصدر فى وقت ظهرت فيه حقائق جديدة وتطورات تؤكد أن الاتهامات الواردة فى القرار لا أساس لها واعتبرت أن قرار المجلس هدفه عزل السودان (٤/٢٧).

– أعلن مجلس الأمن تفاصيل التحقيقات التى أجرتها السلطات الأثيوبية مع المتهمين الثلاثة وزوجة أحدهم فى محاولة الاغتيال الفاشلة التى تعرض لها الرئيس حسنى مبارك والتى كان قد ارسلها إلى المجلس مندوب أثيوبيا لدى الأمم المتحدة مرفقا بها أشرطة الفيديو التى تتضمن وقائع التحقيقات قبل بدء الاجتماع الذى أصدر فيه المجلس قرار فرض العقوبات الدبلوماسية ضد السودان (٤/٣٠).

– دخل قرار مجلس الأمن رقم ١٠٥٤ بفرض عقوبات دولية ضد السودان حيز التنفيذ لعدم التزام حكومة الخرطوم بتسليم المتهمين الثلاثة فى محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك (٥/١٠).

– تلقت الحكومة السودانية رسائل من كل من روسيا والصين والاردن والمانيا أوضحت فيها أنها لن تقوم بخفض عدد أفراد بعثاتها الدبلوماسية وفقا للقرار ١٠٥٤ الداعى لفرض عقوبات دبلوماسية على السودان (٥/١٥).

**ليبيا**

– وافقت لجنة العقوبات المفروضة على ليبيا على طلب مصر السماح لها بنقل الحجاج الليبيين إلى الأراضى المقدسة لاداء فريضة الحج وأن تتولى ٤٥ طائرة مصرية هذه المهمة (٣/٨).

– حملت ليبيا بعنف على قرار مجلس الأمن تجديده العقوبات المفروضة عليها وبعثت الحكومة الليبية بمذكرة احتجاج على قرار المجلس وبيان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا باستمرار وتشديد الحصار على ليبيا حتى تقوم بتسليم الليبيين المشتبه فى ارتكابهما حادث تفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكيربى باسكتلندا (٣/٢٦).

– وجه مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة محمد أبوالقاسم الزوى رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أشار فيها إلى برنامج وثائقى بثته القناة التليفزيونية الرابعة فى لندن والذى يشير بأصابع الاتهام إلى الاستخبارات الأمريكية التى تعتبر مسئولة عن قتل الشرطية البريطانية التى قتلت أمام السفارة الليبية فى لندن عام ١٩٨٤ وهو الحادث الذى أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وانتهى الزوى إلى القول "نأمل أن تكون هذه المعلومات الجديدة حافزا لمجلس الأمن لاعادة النظر فى قراراته ضد الجماهيرية.." (٤/١١).

– خرقت ليبيا الحظر الجوى المفروض عليها بسبب أزمة لوكيربى عقب ساعات قليلة من نفى العقيد معمر القذافى تورط بلاده فى اقامة مصنع للأسلحة الكيماوية فى ترهونة (٤/١٦).

– أصدر مجلس الأمن بيانا حذر فيه ليبيا من مغبة ارتكاب مزيد من الانتهاكات للحظر الدولى المفروض على الطيران الليبى بموجب القرار٧٤٨ وطالب ليبيا بعدم تكرار ماحدث (٤/١٩).

– بعثت ليبيا إلى مجلس الأمن برسالة تتهم فيها الولايات المتحدة بالتخطيط لضرب ما تدعيه أنه أضخم مصنع لتصنيع الأسلحة البيولوجية والكيماوية قرب مدينة ترهونة (٥/١٤).

**الصومال:**

– دعا الدكتور نبيل العربى مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة اجتماع عقده مجلس الأمن إلى ضرورة تنشيط دور المنظمة الدولية فى الصومال واقتراح مجموعة من الافكار والخيارات التى يمكن الأخذ بها يهدف تحقيق تقدم ملموس (٣/١٦).

– خطف مسلحون مجهولون خمسة أجانب يعملون فى وكالات الأمم المتحدة فى الصومال يعمل منهم أربعة فى اليونيسيف بينما يعمل الخامس فى منظمة الصحة العالمية على أثر خلاف مع عناصر ميلشيا متمركزة فى مطار باليدوجل فى غرب مقديشيو (٣/٢١).

– نقل السفير محمود أبوالنصر مندوب جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة رسالة إلى رئيس مجلس الأمن بشأن تدهور الوضع فى الصومال وضرورة تقديم المساعدات اللازمة لانقاذ الصومال من محنته (٤/٩).

**ليبيريا:**

– شهدت العاصمة الليبرية مونروفيا اشتباكات مسلحة عنيفة بين قوات الشرطة وانصار روزفلت جونسون أحد قادة الميلشيات المسلحة عندما حاصر البوليس منزله بناء على امر من المجلس الانتقالى الحاكم، وحذر د. غالى من أن تأخير تنفيذ اتفاق السلام فى ليبريا أن تؤدى إلى كارثة انسانية (٤/٦).

– دعا مجلس الأمن فى بيان قرأه رئيس المجلس كافة الفصائل فى ليبريا إلى وقف اطلاق النار وقال البيان أن القادة السياسيين فى ليبريا سيفقدون دعم المجموعة الدولية إذا لم يمتثلوا لهذا الطلب (٤/٩).

صرح متحدث باسم مكتب الاغاثة التابع للأمم المتحدة فى مونروفيا بأن فرق الاغاثة لم تعد قادرة على القيام بعملها تجاه ٨٠ الف مواطن يعانون من المجاعة (٤/١٣)، وعلى صعيد أخر تمكنت الأمم المتحدة من أدخال ٢٠ طنا من المواد الغذائية تحت حماية القوات الأمريكية إلى مقر السفارة حيث أقام ٢٠ الف ليبيرى شردتهم المعارك (٤/١٤).

– وافق المجلس العسكرى الحاكم فى ليبريا على السماح بنشر قوات حفظ السلام فى مونروفيا لانهاء القتال وعمليات السلب والنهب وأقامت القوات التابعة لدول غرب أفريقيا مناطق عازلة لحماية الآف اللاجئين المحاصرين فى مراكز الايواء (٤/١٩).

– رحبت الولايات المتحدة باجتماع قمة المجموعة الإقتصادية لغرب أفريقيا المقرر عقده فى أكرا لبحث التوصل إلى اتفاق جديد لوقف اطلاق النار، وأكد البيت الابيض أنه سيرسل مبعوثا خاصا لحضور القمة (٥/٣)، وفى تطور لاحق الغى الاجتماع بعد أن قاطعه معظم الرؤساء المدعوين (٥/٨).

– أعلن جيمس جوناه مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبريا أنه تلقى نداءات استغاثة من الليبيريين تطالب المنظمة الدولية بالتدخل ووضع ليبريا تحت ادارتها كملاذ وحيد للخروج من دوامة الصراع الدامى بين الميلشيات (٥/١٧)، وانتقد جوناه عدم تأييد الدول الكبرى للاقتراح وعدم استعدادها لتحمل تكاليفه ومواجهة مخاطره وأوضح أن ليبريا تمثل اسوأ مثال لظاهرة "الجنود الاطفال" فى العالم حيث يقوم لوردات الحرب باختطافهم ودفعهم إلى أدمان الكوكايين لضمان ولائهم وأكد أن لوردات الحرب لا يرغبون فى أنهائها لأنهم يستفيدون من تجارة مبادلة الالماس والمعادن النفيسة بالأسلحة وأتهم حكومات أوروبية بالتواطؤ فى تشجيع هذه التجارة (٥/١٧).

– بدأت قوة حفظ السلام التابعة لدول غرب أفريقيا الانتشار مجددا بوسط العاصمة مونروفيا وبدأت عملية الانتشار فى منطقة ميناء العاصمة حيث تسلمت القوة جسرين يشرفان على مدخل المدينة (٥/٢٠).

– أنتعشت آمال احلال السلام فى ليبريا عقب انسحاب الميلشيات المتناحرة من وسط العاصمة مونروفيا فى الوقت الذى شددت فيه قوات حفظ السلام التابعة لغرب أفريقيا قبضتها على المدينة (٥/٢٨).

**رواندا/بوروندى:**

– أصدر مجلس الأمن قرارا طالب فيه أطراف النزاع فى بوروندى بالتفاوض لايجاد حل لأزمة الصراع العرقى فيها، وطلب المجلس من د. بطرس غالى أن يواصل المشاورات حول كيفية التدخل الانسانى السريع فى حالة حدوث تدهور خطير فى الوضع وأعمال عنف على نطاق واسع، وأعلن المجلس مساندته لعقد مؤتمر اقليمى لدول وسط أفريقيا يضم بوروندى ورواندا وزائير وتنزانيا لتشجيع الاستقرار فى المنطقة (٣/٦).

– وافق مجلس الأمن بالاجماع على سحب قوات حفظ السلام فى رواندا بعد مهمة

استمرت عامين ونصف العام ودعا المجلس د. بطرس غالى بالابقاء على المكتب السياسى التابع للمنظمة الدولية فى العاصمة الرواندية للمساعدة فى اعادة اللاجئين (٣/٩).

– ناشد بول كجامى نائب رئيس رواندا المجتمع الدولى بذل مزيد من الجهد لتشجيع نصف مليون لاجئ على العودة إلى رواندا والقاء القبض على المجرمين الذين شاركوا فى عمليات الابادة الجماعية (٣/٣٠).

– هاجم سفير رواندا لدى الأمم المتحدة مجلس الأمن والأمم المتحدة لأنهما لم يحملا زائير مسئولية الهجمات التى وقعت على أفراد قبائل التوتسى القادمين من رواندا (٥/٢٥).

– حذر روبرت كروجر السفير الأمريكى الذى تم سحبه من بوروندى من أن الحرب قد تشتعل على نطاق واسع فى أى وقت فى بوروندى وأن أكثر من مليون شخص يمكن أن يلقوا مصرعهم فيها. وكان د. بطرس غالى قد حث الأمم المتحدة على تشكيل قوة عسكرية تكون مستعدة للتدخل بسرعة فى حالة تفجر العنف ولكن لم توافق أى دولة على توفير قوات أو معدات لمثل هذه القوة (٥/٢٦).

## الصحراء الغربية:

– قال الملك الحسن الثانى أنه لايمكن تقرير مصير الصحراء الغربية المتنازع عليها إلا باجراء استفتاء تحت اشراف الأمم المتحدة وقال أن موقف بلاده المعلن لن يتغير مطلقا وأن المغرب يثق ثقة كاملة فى عزم مجلس الأمن على الالتزام بتنفيذ قراراته (٣/٣).

– هدد مجلس الأمن بسحب البعثة الدولية من الصحراء الغربية إذا لم يتم احراز تقدم فى شأن النزاع بين المغرب وجبهة بوليساريو حول تحديد هوية الصحراء واجراء الاستفتاء وأشار رئيس المجلس إلى أنه قد تم استدعاء السفير المغربى ومبعوث جبهة بوليساريو وتم ابلاغهما بذلك (٣/٩).

– أجرى وزير الداخلية المغربى السيد أدريس البصرى محادثات مع الجنرال فوت بايلن القائد العسكرى لبعثة المينورسو فى الصحراء الغربية لمناسبة أنتهاء مهمته التى استمرت ثلاثة أعوام ونصف عام وقال الوزير البصرى أن المينورسو قامت بمهمتها فى ظروف مشجعة لضمان مراقبته سير وقف النار ضمن التزام المغرب بدعم خطة التسوية السلمية للنزاع (٣/٢٨).

– القت المغرب بالمسئولية على جبهة بوليساريو ازاء تعثر خطط التسوية التى تطرحها الأمم المتحدة فى المنطقة الصحراء الغربية منذ عام ١٩٩٠ (٣/٣٠).

– أوصى د. بطرس غالى فى تقرير إلى مجلس الأمن بوقف عمليات احصاء الناخبين المرتبطة بالتحضر للاستفتاء فى الصحراء الغربية وقال أنه سيسحب اعضاء لجنة الاحصاء فى آخر شهر مايو وأعلن أن عمليات الاحصاء يجب أن تتوقف حتى تقدم الاطراف المتنازعة أدلة مقنعة تظهر أنها قررت استئناف هذا العمل من دون وضع عراقيل جديدة، كما طالب ايضا بتخفيض طاقم الأمم المتحدة فى الصحراء بنسبة ٢٠٪ وبأن يصبح عدد العاملين هناك ٢٣٠ شخصا بدلا من ٢٨٨ (٥/١٣).

– أشار زعيم جبهة بوليساريو محمد عبدالعزيز فى رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن إلى أن التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة "يجمد" مسيرة السلام فى الصحراء الغربية وأعرب عن تحفظاته الشاملة ازاء هذا التقرير ودعا المجلس إلى تحمل مسئولياته لتدارك التعقيدات التى من شأنها أن تعرقل أو تمنع بالأحرى أنجاز مهمة حساسة وهشة فى الاصل (٥/١٧).

– هدد محمد عبدالعزيز زعيم جبهة بوليساريو فى رسالة بعث بها إلى رؤساء الدول والحكومة والأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية باستئناف الحرب ضد المغرب واعتبر أن ذلك الأمر أصبح "محتملا" ووشيكا" وقال أن مسالة عدم التزام المينورسو باجراء استفتاء لتقرير مصير الصحراء مضافا اليها الاستفزازات المغربية تجعل استئناف الهجمات محتملا وطالب الأمم المتحدة بالحزم تجاه المغرب (٥/٢٠).

– وافق مجلس الأمن على توصية د. بطرس غالى بتعليق عملية الهوية فى الصحراء الغربية إلى أن يظهر الطرفان المتنازعان دلائل مقنعة بأنهما ملتزمان باستئناف العملية واستكمالها من دون مزيد من العقبات وهدد القرار الذى أصدره المجلس "بتدابير آخرى" فى حال عدم احراز تقدم ملموس قريبا واستعداده لتأييد استئناف عملية تحديد الهوية إذا توافرت الإرادة السياسية والتعاون والمرونة من الطرفين (٥/٢٩).

– أعرب مندوب المغرب لدى الأمم المتحدة عن "الأسف" لأن قرار مجلس الأمن بتعليق خطة الاستفتاء فى الصحراء الغربية لم يتضمن تحميل جبهة بوليساريو مسئولية عرقلة العملية السلمية (٥/٣٠).

## طاجيكستان:

– أعرب مجلس الأمن فى بيان رئاسى عن قلقه العميق ازاء انتهاكات وقف اطلاق النار فى طاجيكستان وعدم احراز تقدم ملموس من خلال جولة محادثات السلام التى تمت بين الحكومة الطاجيكية والمعارضة الاسلامية فى مدينة عشق أباد وطالب الجانبين باستئناف المفاوضات بشكل فعال وتقديم التنازلات المتبادلة لتسوية الأزمة (٣/٣٠).

## كوريا الشمالية:

– أعربت الأمم المتحدة عن قلقها بسبب التحركات غير العادية لقوات كوريا الشمالية فى المنطقة منزوعة السلاح بين الكوريتين إلا أنها أكدت عدم وجود خطر ظاهر بسبب هذه التحركات (٤/٧).

– ذكر متحدث باسم وزارة الخارجية فى كوريا الجنوبية أن سول تبحث التقدم بشكوى رسمية إلى مجلس الأمن حول العمليات الثلاث للتوغل داخل المنطقة العازلة بين شطرى كوريا التى نفذتها كوريا الشمالية ودعا دول العالم إلى اظهار احتجاجها رسميا على الانتهاكات لاتفاقية الهدنة المبرمة فى عام ١٩٥٣ (٤/٨).

– أعلن مسئول فى برنامج الغذاء العالمى أن كوريا الشمالية وصلت إلى "شفير المجاعة" وأن تفاقم النقص فى المواد الغذائية يعرض الحكومة لضغوط قوية (٥/٢٤).

## كوبا:

– القى روبرتو روبانيا وزير خارجية كوبا بيانا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حادث اسقاط سلاح الجو الكوبى لطائرتين مدنيتين أمريكتين يوم ٢٤ فبراير الماضى، وأكد قائد سلاح الجو الكوبى أن عمليات الطائرات الأمريكية التى يقلع بها اعضاء من المعارضة الكوبية فى ميامى بالولايات المتحدة مستمرة منذ فترة طويلة وأن طائرات المعارضة الكوبية أسقطت يومى ٩ و١٣ يناير منشورات معادية للحكومة الكوبية فوق هافانا وأقليم أخر فى البلاد، بينما تصر الولايات المتحدة على أن الطائرتين كانتا تحلقان فوق المياه الدولية وأن كوبا انتهكت القانون الدولى باطلاق النار على الطائرات المدنية (٣/٦).

– أعلنت منظمة المجلس الدولى للطيران التابعة للأمم المتحدة عن موافقتها على اجراء تحقيق فى ملابسات حادث اسقاط الطائرتين، وأدان المجلس الدولى هذا الحادث بالاجماع ووافق على طلب كوبا بالتحقيق فيما سمته بالانتهاكات المتكررة لمجالها الجوى (٣/٧).

## الأمين العام :

– ندد الدكتور بطرس غالى بالعملية الانتحارية التى نفذتها حركة حماس فى قلب تل أبيب ووصفه بأنه "رابع عمل جبان يستهدف مدنيين أبرياء فى إسرائيل". "وقال د. غالى فى بيان "أن العالم المتحضر لن يقبل ولا ينبغى أن يقبل أعمال الارهاب التى لا هدف لها إلا تقويض عملية السلام فى الشرق الأوسط" (٣/٤).

– أعلن د. بطرس غالى أن ٣٨ دولة من الدول الأعضاء بالمنظمة الدولية مازالت متأخرة عن سداد اشتراكاتها وفقا لأحكام المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة (٣/٥).

– بمناسبة احتفال دول العالم باليوم العالمى للمرأة طالب د. بطرس غالى بضرورة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة من أجل تنمية وتطور المجتمع وأشار إلى أن مليارا و٣٠٠ مليون امرأة فى العالم يمثلن وجه الفقر (٣/٨).

– أشار د. بطرس غالى فى تقرير قدمه إلى مجلس الأمن إلى أنه تم أحراز بعض التقدم فيما يتعلق بنزع سلاح مقاتلى حركة يونيتا المعارضة فى انجولا غير أنه تساءل عما إذا كان بعض الذين سلموا أسلحتهم هم فى الحقيقة من أفراد الحركة (٣/٩).

– فى كلمة القاها د. بطرس غالى لوفد طلابى كويتى تم اختياره من خلال مسابقة خاصة للمعلومات عن الأمم المتحدة أشاد د. غالى بدور الكويت النشط فى أعمال المنظمة الدولية وبرامجها الانمائية وما تقوم به الدبلوماسية الكويتية من جهود بناءة على الصعيدين الاقليمى والدولى (٣/١٠).

– عرض د. غالى تقريرا على مجموعة عمل أشار فيه إلى ما بذلته المنظمة الدولية من جهود فى مجال ضبط النفقات وأشار إلى أن ميزانية العام ١٩٩٦/١٩٩٧ تتضمن الغاء ٢٠٠ وظيفة وأن عدد العاملين فى المنطقة أصبح أقل بنسبة ١٧٪ مما كان عليه قبل عشر سنوات (٣/١٢).

– أكد د. بطرس غالى لدى وصوله إلى مطار القاهرة للمشاركة فى قمة "صانعى السلام" فى شرم الشيخ أن الأمم المتحدة مستعدة لتقديم خدماتها للمجتمع الدولى لمكافحة الارهاب، وقال أن القمة هى دعم لعملية السلام ويمكننا أن نقاوم العنف السياسى الذى يهدد باخراج العملية عن مسارها (٣/١٢).

– فى كلمته أمام قمة "صانعى السلام" قال د. غالى أن الأمم المتحدة هى الساحة التى يمكن من خلالها وضع أساس للتحرك العالمى للقضاء على الارهاب وأوضح أن أول اجتماع قمة عقد للدول الاعضاء فى مجلس الأمن عام ١٩٩٢، وفى الجلسة الخاصة للجمعية العامة فى ١٩٩٥ وافق رؤساء الدول والحكومات على العمل معا لمحاربة الارهاب وتبنت دول العالم خطة عمل ملموسة وشاملة حول الاجراءات الخاصة بالقضاء على الارهاب، وأضاف أن المنظمة الدولية فى انتظار توجيهات المشاركين فى القمة التى اعتبرها قاعدة للتحرك السريع نحو القضاء على ظاهرة الارهاب (٣/١٣).

– رفع د. بطرس غالى تقريرا إلى مجلس الأمن فى شأن تنفيذ السودان القرار رقم ١٠٤٤ الذى يطالبه بتسليم ثلاثة مصريين متهمين فى محاولة أغتيال الرئيس حسنى مبارك إلى اثيوبيا لمحاكمتهم وأكد د. غالى أن السودان لم يمتثل لقرار مجلس الأمن وأشار إلى أن جميع جيران السودان الذين زارهم مبعوث الأمين العام سيمنايا جارخان اتهموا حكومة السودان بدعم نشاطات ارهابية فى بلادهم (٣/١٣).

– قال د. بطرس غالى أن "عقبات كثيرة" لاتزال تعترض التوصل إلى اتفاق بين العراق والمنظمة الدولية حول قرار "النفط مقابل الغذاء" (٣/١٩)، وخلال زيارته إلى فرنسا عرض د. غالى على الرئيس جاك شيراك جهود الأمم المتحدة الخاصة بتطبيق القرار ٩٨٦ معبرا عن أمله بالتوصل إلى حل يتلاءم مع السيادة العراقية (٣/٢١).

– أبدى د. بطرس غالى استعداده للقيام بالوساطة لاستئناف الحوار من جديد بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية من أجل دفع عملية السلام بينهما وعودة الوحدة بين شطرى شبه الجزيرة الكورية إذا ما طلب منه ذلك (٣/٢١).

– قال د. بطرس غالى فى رسالة وجهها إلى المؤتمر الدولى للمياه الذى عقد فى بكين أنه على الرغم من التحذيرات من أن هناك أزمة وشيكة فى المياه قد تكون أسوأ من أزمة النفط فى السبعينات إلا أن الإدارة السياسية والالتزام بضرورة حل هذه الأزمة قد بدأ يؤتى ثماره (٣/٢٢).

– تجنب د. بطرس غالى مناقشة مسألة التوتر الذى شهده مضيق تايوان لدى وصوله إلى بكين قائلا أن تايوان مسألة داخلية خاصة بالصين (٣/٢٤).

– شن د. بطرس غالى هجوما حادا على اطراف النزاع فى البوسنة وحمل د. غالى الصرب والاتحاد المسلم الكرواتى مسئولية ما وصفه بنكسة النزوح الجماعى للصرب فى سراييفو مما يهدد اتفاقية دايتون للسلام وأكد أن عملية النزوح وجهت ضربة قاصمة لمجتمع سراييفو المعروف بتعدد الثقافات (٣/٢٦).

– خلال زيارته إلى كوريا الجنوبية طلب رئيسها من د. بطرس غالى مواصلة جهوده من أجل دعم السلام والوحدة بين شطرى كوريا وقال أن شعب كوريا الجنوبية لن ينسى التأييد والدعم الذى تلقاه من جانب الأمم المتحدة أثناء وبعد الحرب الكورية (٣/٢٩).

– فى كلمة ألقاها د. بطرس غالى خلال حلقة دراسية عن مستقبل الأمم المتحدة عقدت فى سول دعا د. بطرس غالى إلى زيادة عدد المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن (٤/١).
كما أعلن د. غالى أن كوريا الجنوبية تقوم بنشاط واضح فى مجلس الأمن منذ أن أصبحت عضوا غير دائم بالمجلس وأكد أن الأمم المتحدة على استعداد للقيام بواجبها لازالة الخلافات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية من أجل دعم السلام والاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية (٤/١).

– أكد جوزيف كونور مساعد الأمين العام للشئون الإدارية فى مؤتمر صحفى عقده للتعليق على تقرير الأمين العام الخاص بتفاصيل خطة المنظمة الدولية لخفض العمالة وتخفيض الانفاق على المطبوعات والحد من المنح الغاء بعض المشاريع الجديدة أن خفض الميزانية لن ينهى الأزمة المالية الدولية إلا إذا دفعت الدول الاعضاء ما عليها من متأخرات وتبلغ ٣,٢ مليار دولار، تدين الولايات المتحدة بنصفها (٤/٢). وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد قررت أجراء تخفيضات فى ميزانية المنظمة الدولية خلال السنتين الماليتين ١٩٩٦/١٩٩٧ تبلغ قيمتها ١٥٤ مليون دولار. ومن المقرر أن يتقدم د. غالى باقتراحات جديدة فى موعد غايته الدورة ٥١ للجمعية العامة لتحسين الكفاءة واحتواء النفقات الإدارية وتحقيق فائض فى المنظمة.

– أعلن د. غالى فى مؤتمر صحفى عقده فى سول أن المنظمة الدولية لن تقدم أية تنازلات فى المحادثات مع العراق بشأن المبيعات النفطية وأعرب عن تفاؤله بشأن فرص نجاح الجولة الثالثة من المحادثات التى تستأنف فى ٨ أبريل (٤/٢).

– أجتمع د. بطرس غالى مع ريوتاروها شيموتو رئيس وزراء اليابان فى طوكيو لبحث سبل زيادة مشاركة اليابان فى أنشطة الأمم المتحدة وحل الأزمة المالية التى تواجه المنظمة الدولية، وأعلن د. غالى فى محاضرة القاها بجامعة أوياما بطوكيو أنه يؤيد عضوية اليابان الدائمة فى مجلس الأمن وأضاف أن هذا القرار يخضع لسيطرة الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن (٤/٣).

– وجه د. بطرس غالى رسالة عاجلة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى شيمون بيريز حثه خلالها على الانهاء الفورى للحصار الذى تفرضه حكومته على المناطق المشمولة باتفاقيات الحكم الذاتى الفلسطينى (٤/٣).

– أعرب د. بطرس غالى عن شعوره بالصدمة والحزن لمصرع الوزير رون براون

وزير التجارة الأمريكى وأنه "شديد الأعجاب بما قام به الوزير براون من عمل من أجل خير الناس فى جميع انحاء العالم عبر علاقات تجارية معمقة" (٤/٤).

– أعرب د. بطرس غالى عن أمله فى التوصل إلى حل فى وقت لمحادثات النفط مقابل الغذاء مع العراق وقال د. غالى أن الأمم المتحدة لن تقدم تنازلات فى المفاوضات مع العراق وذكر فى مؤتمر صحفى بعد زيارة أستمرت خمسة أيام لليابان "إذا أردنا التغلب على مشكلة معينة فيجب أن يتم ذلك فى اطار القرار ٩٨٦ (٤/٤).

– أكد تقرير للدكتور بطرس غالى إلى مجلس الأمن أن الوضع فى ليبريا يتدهور بصورة سريعة وأن قوات حفظ السلام التابعة لغرب أفريقيا تفتقر إلى الموارد والامكانات اللازمة للسيطرة على حالة الفوضى هناك ودعا المجتمع الدولى إلى تقديم مساعدات إلى قوة حفظ السلام الأفريقية (٤/٥).

– أعلن د. بطرس غالى أن المنظمة الدولية مستعدة للتعاون والتدخل لانهاء الخلاف بين مصر وإسرائيل حول القدرات النووية الإسرائيلية إذا فشل الطرفان فى التوصل إلى اتفاق وطلب تدخل الأمم المتحدة (٤/٥).

– أعلن د. غالى أنه لم يقرر بعد ما إذا كان سوف يسعى لترشيح نفسه لقيادة المنظمة الدولية لفترة أخرى وقال أنه مازال أمامه ستة أشهر سيفكر خلالها فيما إذا كان سوف يرشح نفسه (٤/٥).

– أجرى الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات اتصالا هاتفيا مع د. بطرس غالى فى شأن "الوضع المتدهور" فى الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لقرار الاعلان الإسرائيلى، وابلغ د. غالى – الذى كان فى اليابان – الرئيس عرفات أنه نقل لمجلس الأمن والجمعية العامة رسالة الزعيم الفلسطينى التى دعى فيها إلى ممارسة ضغوط على إسرائيل لرفع الحصار الذى أضر بالإقتصاد الفلسطينى (٤/٥).

– أعلن د. بطرس غالى أنه يبذل جهوده لتخفيف حدة التوتر فى شبه الجزيرة الكورية الناتج من تكرار اختراق قوات كوريا الشمالية للمنطقة منزوعة السلاح (٤/٩).

– أكد د. بطرس غالى فى الكلمة التى وجهها للمؤتمر الدولى لتوقيع معاهدة إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية أن اعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية سوف يساهم فى الاسراع بخطى واسعة نحو عالم نظيف من الأسلحة النووية وقال أنه لابد من فهم نزع السلاح على أنه مشروع عالمى والأمم المتحدة طرف فيه وكذلك المنظمات الاقليمية والدول الاعضاء والمجتمع الدولى بأسره، وأشار إلى أنه تم اعداد المعاهدة بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وأظهرت المعاهدة الدور الحيوى الذى يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة فى تشجيع والتوصل نهائيا إلى الهدف المنشود بعدم الانتشار النووى (٤/١١).

– استقبل د. بطرس غالى اعضاء الوفد العراقى برئاسة عبد الأمير الانبارى وهانس كوريل ممثل الأمم المتحدة المشاركين فى مفاوضات "النفط مقابل الغذاء" وذلك عقب مشاورات أجراها د. غالى مع اعضاء مجلس الأمن لاطلاعهم على التقدم الذى تم تحقيقه فى هذه المفاوضات (٤/١٣).

– فى كلمة أمام حفل افتتاح مركز رالف برنستيه فى جامعة هوار بواشنطن أعرب د. غالى عن اعتقاده بأن المنظمة الدولية لايزال لها مستقبل بالرغم من الاتجاهات الانعزالية الجديدة فى الكثير من الدول بما فيها الولايات المتحدة وأشار إلى أن المجتمع الدولى سوف يواجه خلال العقود القادمة مشاكل متزايدة منها على سبيل المثال الارهاب الدولى والجريمة المنظمة وحماية البيئة وأن الأمم المتحدة هى الوحيدة القادرة على الاسهام فى حل هذه المشكلات أو على الأقل ايجاد الوعى اللازم بين الاعضاء تجاهها (٤/١٢).

– ازاء استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية فى جنوب لبنان توالت ردود الفعل العربية والدولية بينما دعا د. بطرس غالى إلى ضرورة ضبط النفس وأشار إلى ما أعلنته المنظمة الدولية من أن الطيران الإسرائيلى يشن هجمات على القرى اللبنانية (٤/١٢).

– أعرب د. بطرس غالى عن شعوره بالفزع ازاء الهجوم بالمدافع الرشاشة الذى وقع فى القاهرة وأسفر عن مقتل ١٨ من السائحين اليونانيين، وأضاف أنه يدين الارهاب بجميع اشكاله ويحث على أنهاء القتال الغاشم كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية (٤/١٥).

– حذر د. غالى من تصاعد العنف الطائفى والعرقى فى بوروندى بدرجة خطيرة تنذر بانفجار الموقف، وأوصى د. غالى بتشكيل قوة احتياط تابعة للأمم المتحدة للتدخل السريع إذا تفاقم الموقف (٤/١٦).

– طلب د. بطرس غالى تطمينات نهائية من الولايات المتحدة وبريطانيا للتأكد من عدم اعتراضهما على توقيع مذكرة التفاهم فى شأن تنفيذ القرار ٩٨٦ (٤/١٩).

– وجه المتروبوليت فيليب صليبا راعى الكنيسة الانطاكية الأرثوذكسية فى شمال أمريكا رسالة إلى كل من الرئيس بيل كلينتون ود. بطرس غالى للتدخل لوقف العدوان الإسرائيلى على لبنان مذكرا بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان منذ عمليتها فى الجنوب فى عام ١٩٧٨ ورفضها الانصياع إلى القرار ٤٢٥ (٤/٢٠).

– عقد الرئيس اللبنانى الياس الهراوى اجتماعا مع د. بطرس غالى فى نيويورك اطلعه خلاله على حيثيات وخطورة العمليات العسكرية الإسرائيلية على الأراضى اللبنانية بالاضافة إلى الخسائر الفادحة التى تكبدتها لبنان بسبب هذه الاعتداءات وقالت الناطقة باسم الأمين العام أن الرئيس اللبنانى والأمين العام اتفقا على أن الأولوية هى تحقيق وقف أطلاق النار وفتح الأوتوستراد بين بيروت والجنوب لضمان وصول مواد الاغاثة الانسانية وأن الأمين العام تعهد ببذل كل جهد لتحقيق هذه الأهداف الفورية (٤/٢٣).

– قال د. بطرس غالى للصحفيين فى جنوب أفريقيا حيث حضر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن المحادثات مع العراق بشأن النفط مقابل الغذاء تحتاج إلى حل وسط بين مبدأ سيادة العراق من جانب واشراف نظام الأمم المتحدة على الطريقة التى ستشترى بها الأغذية والمساعدات الانسانية (٤/٢٦).

– بعد اعلان نبأ التوصل إلى اتفاق وقف اطلاق النار بين لبنان وإسرائيل أعرب د. بطرس غالى عن ثقته فى صمود وقف اطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله فى لبنان وأكد أن ذلك يتطلب مزيدا من الوقت والعمل (٤/٢٦).

– أفتتح د. بطرس غالى فى نيروبى اجتماعا لرؤساء الوكالات التابعة للأمم المتحدة لبحث تنفيذ خطة تنمية جديدة للقارة الأفريقية، وهى المبادرة التى تبنتها المنظمة الدولية وتم الاعلان عنها فى شهر مارس الماضى بمشاركة صندوق النقد والبنك الدوليين لتنفيذ خطة تنمية شاملة على مدى ١٠ سنوات لتحسين النظم الإدارية والتعليم والغذاء والمياه والأمل والرعاية الصحية لسكان أفريقيا والبالغ عددهم ٧٠٠ مليون نسمة (٤/٢٩).

– أبدى د. بطرس غالى عدم ترحيبه باقتراح بعثة اعضاء مجلس الأمن بشأن نقل مكتب الأمم المتحدة السياسى للصومال من نيروبى وأوضح د. غالى فى رسالة إلى مجلس الأمن أن اعتراضه يستند إلى سببين أولهما أن ذلك يضطر الأمم المتحدة إلى اختيار أحد شطرى المدينة المقسمة أما الشمال أو الجنوب واستثماره رفض واحد أو آخر من الفصلين الرئيسيين للتعامل مع المكتب، وثانيهما أن اشتداد التوتر الذى أحدثه القتال الذى نشب مؤخرا بين قوات عثمان عاتو وقوات عيديد أذكى حدة الشواغل الأمنية فى مقديشيو (٥/١).

– صرح د. بطرس غالى فى باريس أن الاتفاق الذى أدى إلى وقف اطلاق النار فى جنوب لبنان يعتبر "نجاحا كبيرا للدبلوماسية الفرنسية" وأوضح أنه أجرى إجتماعا "بناء جدا" مع رئيس الوزراء الإسرائيلى وبحث معه "أهمية الابقاء" على مسيرة السلام (٥/٢).

– عقد الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات مؤتمرا صحفيا فى ختام زيارته للأمم المتحدة وصرح "باننى جئت إلى هنا لأشكر د. بطرس غالى على هذا الموقف الذى تتخذه الأمم المتحدة فى عملية السلام.. ونحن نطالب بدور أكثر فعالية لها فى عملية السلام" وجاء فى بيان الناطق باسم الأمين العام أن الاثنين بحثا فى "التطورات الجارية فى الشرق الأوسط بما فى ذلك المحادثات الإسرائيلية

الفلسطينية المقبلة فى شأن الحل النهائى، كذلك الوضع فى لبنان بعد اتفاق وقف اطلاق النار" (٥/٣).

– حذر د. بطرس غالى فى مقابلة نشرتها صحف بلجيكية من أنه إذا لم يكافح الاغنياء فى النصف الشمالى من العالم الفقر فى النصف الجنوبى فإن شقاء الجنوب سيكون له آثاره القوية على الشمال (٥/٤).

– أنتقد د. بطرس غالى بشدة عمليات التأخير المتوالية فى تنفيذ اتفاق السلام فى انجولا منذ عام ١٩٩٤ وطالب بأن تجدد قوة حفظ السلام هناك لمدة شهرين فقط (٥/٤).

– أعرب د. غالى عن تفاؤله الحذر بشأن نجاح الجولة الرابعة من مفاوضات النفط مقابل الغذاء وأكد أن المفاوضين يحاولون التوصل إلى التوفيق بين عملية توزيع الأغذية والأدوية بطريقة عادلة على الشعب العراقى وبين الحفاظ على سيادة العراق على أرضيه (٥/٧).

– أعرب د. بطرس غالى عن ترحيبه باتفاق التحكيم الذى توصلت اليه اليمن وارتيريا لحل الخلاف بينهما حول جزر حنيش الكبرى بالطرق السلمية (٥/٧). وفى تطور لاحق تم التوقيع فى باريس على اتفاق يقضى بتشكيل هيئة تحكيم دولية لتسوية النزاع وقعه كل من وزراء خارجية فرنسا ومصر واثيوبيا بصفتهم شهودا بحضور فلاديمير بتروفسكى ممثلا للدكتور بطرس غالى (٥/٢١).

– أعربت مادلين أولبرايت عن انزعاجها الشديد من الاستنتاج الذى توصل اليه التقرير الذى قدمه د. غالى إلى مجلس الأمن وأعده مستشاره العسكرى فرانكلين فان كابين عن مذبحة قانا وأعرب نيكولاس بيريز المتحدث باسم الخارجية الأمريكية عن انزعاج الولايات المتحدة من نتائج التقرير وأوضح أنه يبدو كما لو أن علينا أن نرجع إلى نفق زمنى ونعيد مناقشة هذه المسائل فى وقت لا يحتمل الاستقطاب وينبغى علينا فيه أن نتحرك إلى الأمام (٥/٨).

– اعلن د. بطرس غالى أن الأمم المتحدة ستواجه فى أغسطس القادم أزمة ثانية فى السيولة المالية خلال العام ورأى أن الأزمة المالية المقبلة يمكن أن تهدد عملية اصلاح المنظمة (٥/٩).

– أوصى د. غالى فى تقرير له بتعليق عملية تحديد هوية مواطنى الصحراء الغربية وتحديد فترة انتداب بعثة الأمم المتحدة الخاصة بتنظيم الاستفتاء فى الصحراء الغربية لمدة ٦ أشهر أخرى (٥/١١).

– أكد د. بطرس غالى لدى وصوله إلى موسكو أنه سيبحث مع الرئيس الروسى بوريس يلتسين سير المفاوضات بين المنظمة الدولية والعراق على صيغة "النفط للغذاء" وتنفيذ القرارات الدولية (٥/١٤)، وعلى صعيد آخر دعا الرئيس الروسى إلى "اصلاح الأمم المتحدة وأكد للدكتور غالى أن دعم الهيئة الدولية هو نهج استراتيجى" لروسيا (٥/١٥).

– نفى د. بطرس غالى فى حديث لمجلة المصور المصرية أن يكون قد يعرض لضغوط دولية حتى يمتنع عن نشر تقريره عن مذبحة قانا وقال د. غالى أن التقرير كان موضوعيا إلى أقصى حد "ولم نكن نقصد مسبقا أدانة أى طرف وكان هدفنا أن نتعرف على حقيقة ماحدث فى قانا حتى لا يتكرر الأمر مرة أخرى (٥/١٥).

– فى رسالة بعث بها د. غالى إلى عبدالرحمن بيسواس رئيس بنجلاديش قال فيها أن الأمم المتحدة مستعدة للمساعدة فى تخفيف المعاناه التى نجمت عن الاعصار المدمر الذى اجتاح منطقة نانجيل فى شمال بنجلاديش (٥/١٦).

– فى اجتماع القمة الذى عقده رؤساء الدول المستقلة (الكومنولث) أكد د. غالى نية المنظمة الدولية مواصلة التعاون مع الكومنولث فى حل المشاكل الاقليمية خصوصا فى جورجيا وطاجيكستان (٥/١٧).

– شدد د. بطرس غالى على الفصل بين القرار ٩٨٦ الذى أعطى العراق صلاحية بيع كمية محدودة من النفط وبين القرارات الأخرى التى تحدد شروط رفع الحظر النفطى الكامل وأضاف د. غالى فى حديث صحفى أن تنفيذ هذا القرار قد يساعد العراق على تنفيذ القرارات الأخرى (٥/٢٤).

– أوصى د. بطرس غالى بتجديد تفويض قوة مراقبة الفصل بين القوات فى مرتفعات الجولان السورية لمدة ستة أشهر حتى ٣٠ نوفمبر القادم وقال د. غالى فى تقرير إلى مجلس الأمن أن القوة خضعت منذ عام ١٩٩٢ لعمليتى ترشيد خفضتا حجمها وموازنتها بما يزيد على ٢٠٪ وأن الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة مدينة باكثر من ٦٠ مليون دولار من تكاليف القوة (٥/٢٥).

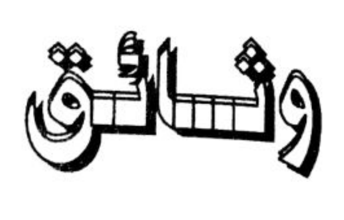
وقد وافق المجلس على تجديد ولاية قوات الأمم المتحدة وقال رئيس المجلس أن بيان الأمين العام يمثل رأى مجلس الأمن (٥/٣١).

– أبلغت الحكومة النيجيرية د. بطرس غالى عزمها لتعديل السياسات التى تنتهجها فى التصدى لأوجه النشاط المناهضة للحكومة وتضمنت الرسالة اعتزام الحكومة اتخاذ سلسلة من الاجراءات فى اطار برنامج تخلى العسكريين تدريجيا عن السلطة وعودة البلاد إلى النظام الديمقراطى قبل أكتوبر ١٩٩٨ (٥/٢٦).

– وجه د. عصمت عبدالمجيد ود. سالم أحمد أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية رسالة إلى د. بطرس غالى حول "إيجاد تسوية سلمية وعادلة" لأزمة لوكربى وأيدت الرسالة اجراء "محاكمة عادلة" للمواطنين الليبيين أمام قضاه اسكتلنديين وفق القانون الاسكتلندى فى مقر محكمة العدل الدولية فى لاهاى وناشدت الرسالة مجلس الأمن أخذ هذا الاقتراح فى الاعتبار كأساس لحل الأزمة (٥/٢٩).

– فى رسالته إلى اللجنة التحضيرية للندوة الدولية للارهاب التى تنظمها جريدة الأهرام، أكد د. بطرس غالى على ثلاث نقاط هامة تتعلق بهذه الظاهرة الخطيرة أولها أن الارهاب ليس ظاهرة معزولة ولا يمكن أن نفصل الارهاب عن عدد من الأنشطة غير المشروعة والنقطة الثانية أن الارهاب ليس مقصورا على منطقة جغرافية بعينها أو مجموعة اجتماعية أو قومية وأخيرا فإن التحرك الدولى هو وحده القادر على استئصال شر الارهاب، وهكذا فإن الأمم المتحدة هى المنبر الدولى حيث تجتمع الدول للعمل ضد الارهاب ومن خلال السياسات والقرارات التى تتخذها الجمعية العامة يمكن للدول أن تجد أدوات محاربة الارهاب كتهديد دولى (٥/٢٩).

– فى الكلمة التى تصدرت التقرير الذى أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين عن حالة اللاجئين فى العالم اعتبر د. بطرس غالى أن محنة الأشخاص المشردين واللاجئين هى نتاج الاخفاق فى حل الصراعات وأسبابها الأساسية، وهى عدم التسامح والعداء والفقر مؤكدا أن هذا الوضع لايجعلنا نفقد الأمل (٥/٣٠).




# خطاب الرئيس فى الجلسة الافتتاحية

# أمام القمة العربية بالقاهرة

[ ٢٢ يونيو ١٩٩٦ ]

**بسم الله الرحمن الرحيم...**

السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.. السادة أعضاء الوفود.. يسعدنى أن أعلن إفتتاح مؤتمر قمة الدول العربية غير العادى.. قمة التآلف والتضامن والسلام.. وأسأل الله عز وجل أن يكون هذا المؤتمر فاتحة خير وعزة للأمة العربية بأكملها.

واسمحوا لى أيها الاخوة أن ألقى كلمة افتتاحية موجزة أطرح فيها رؤية مصر لأهداف الأمة العربية فى الحاضر وفى المستقبل القريب..

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو.. السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.. السادة أعضاء الوفود.. بكل مشاعر الود والتقدير أرحب بكم على أرض مصر وبين أهلكم وعشيرتكم الذين يعتزون بحرصكم على المشاركة فى أعمال هذا المؤتمر الذى يعقد فى التوقيت السليم ويسعى إلى صيانة الأهداف القومية العليا.. ويقدم البرهان القاطع على حيوية هذه الأمة المجيدة، التى كانت وستظل خير أمة أخرجت للناس.. والتى أثبتت قدرتها على حمل الأمانة ومواجهة المسئولية والارتفاع إلى مستوى الأحداث، كلما دعا الداعى وتطلبت الظروف، وأظهرت أيضا أنها أمة لم تستسلم للضياع والتمزق، أو تركن إلى العجز والشلل، أو تتردد فى القيام بدورها فى صياغة عالم جديد ينتقل إلى عصر حافل بالتطورات المثيرة والتحولات الجذرية العميقة..

ولست بحاجة إلى أن أقرر أن انعقاد هذا المؤتمر فى هذا التوقيت بالذات، وعلى هذا المستوى الرفيع، لم يأت من قبيل المصادفة.. وما جاء تعبيرا عن تخوف أو قلق، ولم يتحقق رد فعل لحدث بذاته أو تطورات معينة.. وإنما كان أمرا منطقيا وطبيعيا بالنظر إلى دقة المرحلة التى تجتازها مسيرتنا الحضارية الكبرى، وإزاء أهمية القضايا التى يتعين علينا أن نطرحها على بساط البحث والمناقشة بروح المصارحة والموضوعية والصدق، وبكل ادراك لمسئوليتنا عن حماية المصالح الأساسية لأمتنا الواحدة، وتعظيم قدرتها على الانطلاق إلى الآفاق الجديدة للمستقبل.. وقد كانت هذه الاعتبارات وراء مناداة الكثيرين منا طوال الأعوام الماضية بعقد مؤتمر قمة موسعة يستجيب لآمال جماهير الأمة، ويعبر عن تصميمها على توحيد الصفوف وجمع الكلمة وصياغة رؤية متكاملة للمستقبل بكل ما يحمله بين ثناياه من آمال ومخاطر وتحديات، وكانت تلك العوامل نفسها وراء لقاءات عربية ثنائية أو متعددة الأطراف، عقدت لتحقيق ما يمكن تحقيقه من أهداف فى نطاقها المحدد، إلى أن تستنضج الظروف المواتية لعقد قمة موسعة.. ونحمد الله عز وجل أن هذا قد تحقق فى الآونة الأخيرة بجهود حثيثة صادقة منكم، وبتقدير سليم للساعة الملائمة للتحرك.

وقد أظهرت الاتصالات التى أجريناها معا فى فترة التفكير للدعوة للمؤتمر والإعداد لانعقاده، أن الموضوع الأول الذى يستأثر باهتمامنا، ويشغل أذهان شعوبنا، هو ضرورة العمل على لم الشمل العربى وتنقية الأجواء العربية، وتعميق التضامن والتعاون بين شعوب الأمة العربية وأقطارها، بما يتفق مع وحدة الهدف والمصير، وبما يتناسب مع جسامة التحديات التى تواجهنا، ومع الحرص على وضع الخلافات القائمة داخل أسرتنا الواحدة فى إطارها الصحيح والحيلولة دون تفاقمها وتصاعدها، وبذل الجهود الكثيفة بوضعها على طريق التسوية من خلال آليات فعالة مؤثرة تضمن لعملنا الاستمرار والمتابعة، وتهيىء لنا المناخ الذى تزدهر فيه النوايا الطيبة والجهود الخيرة.. فى هذه الأجواء المواتية نستطيع أن نبحث معا ونتحرك بقلب رجل واحد، لحماية أمننا القومى والذود عنه فى مواجهة الأخطار والتهديدات دون أى افتئات على حقوق الآخرين أو مصالحهم.. فنحن أمة لاتضمر عدوانا ولا تبغى جورا على أحد، لأننا نؤمن بالتعايش مع الأمم الأخرى بالحق والعدل ونسلم بحق الغير فى حماية مصالحهم، والتمتع بحقوقهم، ونرى أن نقطة التوازن فى العلاقات بين الأمم المختلفة تتبلور حول المساواة فى الحقوق والواجبات والاحتكام إلى المبادىء والقواعد التى يستقر عليها العرف الدولى، وتحظى بالقبول العالمى.

وكما ذكرت فى الخطاب الذى ألقيته فى ٢٢ مارس عام ١٩٩٥ بمناسبة الاحتفال بالعيد الـ ٥٠ لجامعة الدول العربية، التى هى بيت العرب والوعاء الذى تتبلور فيه إرادتهم الواحدة، فإن التحولات العميقة التى نشهدها هذه الأيام على الصعيدين العالمى والاقليمى تفرض علينا أن نجمع كلمتنا وننسق خطانا أكثر من أى وقت مضى، بهدف الاتفاق على استراتيجية واضحة لادارة علاقتنا الجماعية بالعالم الجديد والتكتلات الاقتصادية العملاقة، التى ظهرت فى السنوات القليلة الماضية، واختيار أسلوب التعامل مع مجموعة النظم والقيم الجديدة التى بدأت تستقر فى الممارسة الدولية.. وقد ذكرت عندئذ - وأكرر أمام حضراتكم مرة أخرى - أن أمتنا العريقة مؤهلة تماما لكى تشارك على نحو فعال فى تحقيق هذا التحول التاريخى الذى يشهده العالم بحكم تاريخها وتراثها، وبالنظر إلى رصيدها من المعارف والعلوم التى تستند إلى العدل والحكمة، وتعتمد على الإيمان بوحدة التراث الإنسانى، وبقدر ما تسعى إلى الوصول إلى الحقائق الموضوعية بعيدا عن الغرور والشطط..

واسمحوا لى أن أشير فى هذا المقام إلى الاقتراح الذى تقدمت به فى مارس ١٩٩٥ ويقضى بوضع ميثاق شرف عربى جديد، يحول دون ظهور خلافات مدمرة داخل أسرتنا فى المستقبل، ويضمن احتواء ما قد ينشأ بيننا من منازعات فى الحدود التى لاتسمح بانفجار الموقف بصورة

تهدد أمننا القومي، ويؤكد التزامنا جميعا باحترام المبادىء والأحكام التي نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية، وفي مقدمتها التمسك بمبادىء احترام السيادة والاستقلال والسلام الاقليمي لكل دولنا، وتعهد كل منا بعدم التدخل في شئون الآخرين، وتسوية مشاكلنا بالطرق السلمية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو.. إن أول ما يصادفنا عند مراجعة الأوضاع الاقليمية القائمة هو أن هناك حاجة ماسة لتعزيز مسيرة السلام الشامل والعادل، وتأكيد التزام الأطراف المعنية بالأسس والأركان التي يقوم عليها حسبما صاغها المجتمع الدولي عبر سنوات طويلة وتطورات متعاقبة، وطبقا لما ارتضاه الأطراف أنفسهم.. ولسنا بحاجة إلى تأكيد أن السلام من وجهة نظر الأمة العربية هو هدف استراتيجي ثابت، فلسنا دعاة حرب أو عنف، كما أن السلام هو النهج الذي تحث عليه الأديان السماوية الغراء، وهو الشرط اللازم لتحقيق آمال شتى الشعوب في تحقيق التنمية والبناء والتقدم، ولذلك فإن اختيارنا لبديل السلام هو اختيار القادر الواثق، وليس اختيار المكره المغلوب على أمره، الذي ليس أمامه بديل آخر، ومن هنا فإننا نصر على المضي في طريق السلام، والنضال في سبيله، حتى تكتمل حلقاته وتتحقق آثاره وتنضج ثمراته، وليس بيننا من يتطلع إلى العودة بالمنطقة إلى الحرب والدمار، أو يسعى إلى الارتداد إلى حالة اللاحرب واللاسلم، بل إننا حسمنا موقفنا وصدق عزمنا على خوض معركة السلام إلى النهاية، وقبول تحدياتها وتبعاتها، مادام الطرف الآخر يتفق معنا في هذا التوجه، ويقبل أن يتحمل التزامات السلام وتبعاته، لأن السلام بطبيعته حالة قانونية وواقعية لاتتحقق إلا بارادتين ولا تستقر إلا برغبة متبادلة وحرص متكافىء.

وربما كان من المناسب هنا أن أضيف بعض النقاط التي أجدها أساسية وضرورية لتوضيح الرؤية الصحيحة للسلام من وجهة نظرنا، ليس فقط من وجهة النظر العربية، بل أيضا من وجهة نظر الأسرة الدولية التي نحن جزء لايتجزأ منها، ولا يمكن أن نعمل بمعزل عن قيمها ومبادئها:

أولا.. إن السلام الذي نسعى إلى تحقيقه هو السلام الشامل والعادل، الذي تتواصل حلقاته ولا تتوقف خطواته قبل الوصول إلى الهدف الذي اتفق عليه الأطراف بمباركة دولية واسعة، وبعد توقيع اتفاقيات نهائية مع كل أطراف الجوار التي لم تتوصل بعد إلى معاهدات سلام مع إسرائيل وهي: سوريا ولبنان والسلطة الفلسطينية.

ثانيا.. إن المفاوضات التي يجب أن نسعى جميعا إلى استئنافها واستمرارها لتحقيق السلام الشامل، لايمكن أن تدور في فراغ بل أنها محكومة بالإطار الذي اتفق عليه في مؤتمر مدريد، أي الالتزام بقرارات مجلس الأمن أرقام ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام.. وهو مايتحقق من خلال الانسحاب الكامل من الجولان ولبنان وتحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، هو مايتحقق بممارسته لحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.

ثالثا.. إنه ليس من المقبول أن يسعى أي طرف بالقول أو بالفعل إلى إهدار هذه المرجعية القانونية، لأنها تشكل الأساس الذي قامت عليه المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، منذ عقد مؤتمر مدريد في آخر شهر أكتوبر ١٩٩١، وهو إطار ملزم لجميع الأطراف لايقبل منها أن تحيد عنه أو تخرج عليه.

رابعا.. انه ليس من حق أي طرف أن يستبعد من دائرة التفاوض ما يروق له استبعاده أو تجنب الخوض فيه.. فكل الأطراف ملزمة بالتفاوض حول جميع المسائل المدرجة على جدول الأعمال، طبقا لصيغة مدريد.. وفي مقدمتها المسائل المتعلقة بتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة.. وإذا أجاز أي طرف لنفسه أن ينتقي ما يقبل التفاوض فيه وما يرفض، فإن معنى هذا أن يكون للأطراف الأخرى نفس الحق وهو ما يعود بعملية السلام إلى نقطة الصفر، بل بنسفها من أساسها.

خامسا.. ان مبدأ حسن النية في التفاوض يتطلب من الأطراف أن يلتزموا بتنفيذ مايتم التوصل إليه من اتفاقيات تنفيذا أمينا دقيقا.. فبغير هذا يستحيل أن تتابع خطوات السلام وتكتمل، بل ان ما تم الاتفاق عليه في الماضي يصبح هشيما تذروه الرياح.. وهو ما يؤدي إلى تبديد ثقة الجماهير في السلام وزعزعة إيمانها بالتعايش الخلاق مع الطرف الآخر..

سادسا.. إننا إذا كنا نتجنب اللجوء إلى التهديد وفرض الأمر الواقع على الطرف الآخر في المفاوضات، وهو إسرائيل، ولا نخطط لأي إخلال بالتزاماتنا، فإننا نطالبها أيضا بنفس المنطق ومن ذات الموضوع.. بأن تفي بتعهداتها والتزاماتها، في إطار عملية السلام بشكل صارم.. يبتعد عن أسلوب الوعيد ومحاولة فرض الأمر الواقع.. أو تبني موقف متطرف لايستند إلى المرجعية المتفق عليها.

سابعا.. إننا كنا وما زلنا نعتقد أن تحقيق السلام الشامل والعادل.. هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار لصالح جميع الأطراف.. فالأمن لايتحقق باحتلال أراضي الغير وتجاهل حقوقهم المشروعة، أو باعتناق مفاهيم التوسع الاقليمي والتفوق أو بتكديس أسلحة الدمار الشامل واللجوء إلى القمع والعنف.. ان مثل هذه الممارسات تؤدي حتما إلى تقويض دعائم السلم والأمن، وتهديد الاستقرار والتنمية.. والإساءة إلى الثقة بمستقبل أفضل.. وانطلاقا من هذه المفاهيم والمبادىء.. فإننا ندعو حكومة إسرائيل الجديدة إلى أن تتعاون معنا لاستكمال السلام دون تردد.. وإثبات صدق التزامها بالسلام الحقيقي كما تعارف عليه المجتمع الدولي دون زيادة أو نقصان.. فنحن لانقيم سياستنا على أساس أحكام مسبقة، ولا نعتد إلا بما نلمسه على أرض الواقع، ولا نبني قرارنا إلا على الحقائق الموضوعية السابقة، ولا نلجأ إلى وضع العقبات في طريق الأهداف السامية التي نؤمن بها ونتفانى في سبيلها..

أيها الأخوة الأعزاء.. إننا نشعر في هذه اللحظات بأننا على موعد مع القدر.. وأننا نواجه مرة أخرى التحدي الكبير.. لأن نكون أو لانكون.. ولست أشك في أن أمتنا صاحبة الرسالة العظمى مؤهلة تماما لمواجهة هذا التحدي.. قادرة على شق طريقها إلى الأفق الجديد بأقدام راسخة ثابتة.. وخطوات جسورة واثقة.. وإرادة صلبة موحدة.. ورؤية شاملة.. تقودنا إلى المكانة اللائقة بنا تحت الشمس..

إن جماهير الأمة وقياداتها.. قد عقدت العزم على بزوغ فجر جديد، يمتد نوره إلى العالمين.. ولن تتمكن قوة مهما بلغ عنفوانها من إجهاض هذا الحلم الكبير، مادمنا عاهدنا الله وأنفسنا على قبول التحدي.. من أجل الحاضر والمستقبل، ومن أجل الأجيال القادمة من أبنائنا الأبرار.. حملة رايات النضال.. في سبيل غد أفضل.. وحراس مسيرة البناء والتقدم.. والله يوفقنا جميعا ويرعى عملنا.. إنه نعم المولى ونعم النصير.. والسلام عليكم ورحمة الله

## قرارات هامة لقمة القاهرة

الموافقة على إنشاء محكمة العدل العربية وميثاق الشرف وآلية فض النزاعات

إحالة مشروع ليبيا حول الاتحاد العربي للقمة القادمة وإقامة منطقة للتجارة الحرة

إضافة إلى ماورد في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي أصدر المؤتمر عددا من القرارات المهمة لتعزيز العمل العربي المشترك.

وفيما يلي نص هذه القرارات:

إن مؤتمر القمة العربي المنعقد بالقاهرة في الفترة من ٥ - ٧ صفر ١٤١٧ هـ الموافق ٢١ - ٢٣ يونيو ١٩٩٦م.

- بعد إطلاعه على قرارات وبيانات مؤتمرات القمة العربية ومجلس الجامعة، بشأن تدعيم العمل العربي المشترك وتعزيز آلياته.

- واستنادا الى الأهداف والمبادىء التى يحددها ميثاق جامعة الدول العربية.

- واسترشادا بما ورد فى خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية فى الجلسة الاحتفالية التى عقدها مجلس الجامعة بمناسبة العيد الخمسين لتأسيس جامعة الدول العربية.

- وتقديرا للظروف التى تمر بها الأمة العربية والتحديات التى تواجه العمل العربى المشترك وأجهزته، فضلا عن التطورات التى استجدت على المستويات الاقليمية والعالمية.

- ورغبة منه فى تعزيز العلاقات العربية وتنميتها بما يخدم الأهداف العليا للأمة العربية ويصون أمنها.

يقرر

١ - الموافقة من حيث المبدأ على :

أ - إنشاء محكمة العدل العربية.

ب - ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربى.

ج - إنشاء آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وادارتها وتسويتها بين الدول العربية.

٢ - تكليف وزراء الخارجية باستكمال الصيغ النهائية الخاصة بكل منهم.

٣ - احالة اقتراح الجماهيرية العربية الليبية الخاص بمشروع الاتحاد العربى الى مجلس الجامعة العربية لدراسته وعرضه على مؤتمر القمة القادم.

مقرر

إيماء الى ماتضمنه البيان الختامى من تاكيد لأهداف تفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك وبالاشارة الى القرار المتخذ فى اطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية

يقرر مؤتمر القمة العربى المنعقد بالقاهرة فى الفترة من ٥ - ٧ صفر ١٤١٧ هـ الموافق - ٢١ - ٢٣ يونيو ١٩٩٦ م:

تكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية باتخاذ مايلزم نحو الاسراع فى اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمنى يتم الاتفاق عليهما.

## البيان الختامى لقمة القاهرة

تلبية للدعوة الكريمة التى وجهها فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، عقد أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية مؤتمر قمة فى القاهرة فى الفترة من ٥ - ٧ صفر ١٤١٧هـ الموافق ٢١ - ٢٣ يونيو ١٩٩٦م.

وأعرب القادة العرب عن تقديرهم البالغ لمضامين الكلمة الافتتاحية التى ألقاها فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس مؤتمر القمة، وقرروا اعتبار كلمته وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

استجابة لآمال وتطلعات الأمة العربية، وايمانا بالمصير الواحد، واستنادا إلى روابط الأخوة العربية، وفى ضوء دقة المرحلة التى تمر بها عملية السلام فى الشرق الأوسط، اجتمع القادة العرب لتدارس الأوضاع التى استجدت فى المنطقة، واحياء العمل العربى المشترك، وتكثيف التشاور والتنسيق والتعاون العربى وتدعيم فعاليته، سعيا لاستنهاض الأمة ولم شملها، وبناء التضامن العربى باعتباره السبيل الى تحقيق مبادىء وأهداف العمل العربى المشترك، وتوظيف طاقات الأمة العربية لحماية مصالحها واستعادة حقوقها المغتصبة، وتعزيز الجهود الرامية الى تحقيق سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط.

وانطلاقا من المسئولية القومية، يؤكد القادة العرب أن تحقيق السلام الشامل والعادل فى الشرق الأوسط يستوجب انسحاب اسرائيل الكامل من كافة الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية، وتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس العربية - باعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربى الاسرائيلى - والانسحاب الاسرائيلى الكامل من الجولان السورى الى خط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والانسحاب الاسرائيلى الكامل غير المشروط من جنوب لبنان وبقاعه الغربى الى الحدود المعترف بها دوليا، وذلك تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى هذه الأسس يدعون الى استئناف المفاوضات على جميع المسارات بدون ابطاء.

ان تمسك الدول العربية بمواصلة عملية السلام لتحقيق السلام العادل والشامل هدف وخيار استراتيجى، يتحقق فى ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاما مقابلا تؤكده اسرائيل بجدية وبدون مواربة، والعمل من أجل استكمال مسيرة السلام، بما يعيد الحقوق والأراضى المحتلة، ويضمن الأمن المتوازن والمتكافىء لجميع دول المنطقة، وفقا للمبادىء التى اتفق عليها فى مؤتمر مدريد وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام والتأكيدات المقدمة الى الأطراف. ويؤكد القادة العرب أن أى اخلال من جانب اسرائيل بهذه المبادىء والأسس التى قامت عليها عملية السلام، أو تراجع عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التى تم التوصل اليها فى إطار هذه المسيرة، أو المماطلة فى تنفيذها، من شأنه أن يؤدى الى انتكاسه عملية السلام، بكل مايحمله ذلك من مخاطر وتداعيات تعود بالمنطقة الى دوامة التوتر ويضطر الدول العربية كافة الى إعادة النظر فى الخطوات المتخذة تجاه اسرائيل فى اطار عملية السلام، الأمر الذى تتحمل الحكومة الاسرائيلية وحدها المسئولية الكاملة عنه.

كما يؤكد القادة العرب تمسكهم بقرارات الشرعية الدولية التى تقضى بعدم الاعتراف أو القبول بأية أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطانى الاسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة، باعتباره اجراء غير مشروع لايرتب حقا، ولا ينشىء التزاما، ويعتبرون أن اقامة مستوطنات واستقدام مستوطنين اليها يشكل خرقا لاتفاقيات جنيف واطار مدريد، وتعويقا لعملية السلام، مما يتطلب وقف جميع الأنشطة الاستيطانية الاسرائيلية فى الجولان السورى المحتل والأراضى الفلسطينية المحتلة، خاصة القدس، وازالة هذه المستوطنات. كما يؤكدون رفضهم تغيير معالم القدس العربية ووضعها القانونى، ويشددون على أن تحقيق السلام الشامل والعادل فى الشرق الأوسط لايكون الا بحل قضية القدس وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين استنادا الى حقهم فى العودة على أسس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

وفى ضوء ذلك، ومن أجل انجاح عملية السلام على المسارات السورية واللبنانية والفلسطينية، يدعو القادة العرب راعيى عملية السلام، والاتحاد الأوروبى واليابان ودول مجموعة عدم الانحياز والدول الأخرى المعنية، والأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الدولية، إلى العمل على ضمان عدم اخلال اسرائيل بأسس عملية السلام، ووفائها بالتعهدات التى تم الالتزام بها، سواء بالنسبة للاتفاقات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، أو بالنسبة لقضايا مفاوضات المرحلة النهائية، مع مواصلة توفير المساندة السياسية والاقتصادية الضرورية للشعب الفلسطينى وسلطته الوطنية. وفى هذا الصدد أكد القادة على ضرورة انهاء الحصار الاسرائيلى المفروض على الشعب الفلسطينى.

ويؤكد القادة العرب مساندتهم للبنان فيما يواجهه من اعتداءات اسرائيلية مستمرة على أرضه وشعبه وسيادته، ويطالبون المجتمع الدولى بضمان الوقف الفورى وغير المشروط لهذه الاعتداءات وانهاء الاحتلال، وتحميل اسرائيل مسئولية تعويض لبنان عن كافة الأضرار التى لحقت به.

كما يؤكد القادة العرب ضرورة انضمام اسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واخضاع كافة مرافقها النووية لنظام التفتيش الدولى، التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما يجددون مطلبهم بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط وفى مقدمتها الأسلحة النووية، تشمل مختلف دول المنطقة بما فيها اسرائيل، ويؤكدون تصميمهم على اتخاذ الخطوات الضرورية لحماية المنطقة من مخاطر هذه الأسلحة وتجنيبها سباق تسلح يزيد من التوتر ويهدر مواردها وطاقاتها.

ويشدد القادة العرب على أن تحقيق السلام الشامل والعادل فى الشرق الأوسط هو الضمان الحقيقى لتوفير الأمن لكافة دول المنطقة.

وإيمانا من القادة بأهمية دعم الأمن القومى العربى الشامل فى مواجهة التحديات التى تهدد سيادة الدول العربية ووحدة أراضيها

ومواردها الطبيعية، وانطلاقا من الارتباط الوثيق بين الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل كوحدة لاتتجزأ، وبين الأمن الوطني لكل دولة من الدول العربية، يؤكد القادة العرب عزمهم على بناء التضامن العربي باعتباره السبيل الصحيح لتحقيق أهداف العمل العربي المشترك، والذي يستند إلى احترام المرتكزات الأساسية للنظام العربي، وفي مقدمتها التمسك بمبادئ احترام السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية لكل دولة، وسيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية، والالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية لأية دولة، وتسوية المشاكل الثنائية بين الدول العربية بالوسائل السلمية ووفقا لمبادئ القانون الدولي، والعمل على احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقيات المبرمة في إطارها، كما يؤكدون على أن ضمان الأمن القومي العربي بمعناه الشامل هو أفضل سبيل للحفاظ على كيان الأمة العربية وصيانة مصالحها.

وانطلاقا مما يربط بين الدول العربية من مصالح مشتركة، وما غدت تفرضه التطورات الاقتصادية العالمية من موجبات التجمع والتكتل في كيانات أكبر، يؤكد القادة العرب على أن قدرة الدول العربية على تعزيز دورها وتقوية اسهامها ومشاركتها على النطاق الدولي يتطلب تحقيق التنمية العربية، وتفعيل دور مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنفيذ القرارات الصادرة عنها. ولذا، وجه القادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس جامعة الدول العربية بوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة، تتيح للأمة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية العليا، والقدرة على التعامل من موقع التكافؤ مع الشركاء الآخرين في النظام الاقتصادي العالمي الراهن.

وحرصا من القادة العرب على تعزيز دور جامعة الدول العربية، فقد أكدوا عزمهم على تعزيز مكانتها وتفعيل دورها، وضرورة الالتزام بميثاقها وقراراتها صونا للمصالح العليا للأمة العربية. وفي هذا الصدد، أكد القادة العرب على ضرورة الوفاء بالالتزامات المالية تجاهها.

واستعرض القادة العرب كذلك مختلف القضايا العربية والاقليمية، وفي هذا الاطار - يعرب القادة العرب عن تضامنهم مع دولة البحرين الشقيقة، وتأييدهم الكامل للاجراءات التي تتخذها لتثبيت أمنها واستقرارها، وعبروا عن استنكارهم الشديد للتدخل في الشئون الداخلية لدولة البحرين، وأكدوا وقوفهم إلى جانبها ضد أية محاولات تهديد من أي طرف كان، ويدعون ايران إلى احترام سيادة دولة البحرين، في إطار من الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار، بالامتناع عن أية أعمال تخريبية تستهدف دولة البحرين، وبما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة.

- يؤكد القادة العرب على سيادة دولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتأييدهم ومساندتهم لكافة الاجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، ويدعون ايران إلى انهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة في هذه الجزر، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفق مبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول باحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، ويكلف القادة الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة قضية الاحتلال الايراني لجزر دولة الامارات العربية المتحدة، وتقديم تقرير عنها إلى مؤتمر القمة العربي القادم.

- يعرب القادة العرب عن أملهم في أن تستمر العلاقات التقليدية والمصالح المشتركة العربية التركية، وفي هذا الصدد يعربون عن قلقهم إزاء الاتفاق العسكري التركي الاسرائيلي، ويدعون تركيا إلى إعادة النظر في هذا الاتفاق بما يمنع المساس بأمن الدول العربية.

- يؤكد القادة العرب تمسكهم بضرورة الحفاظ على وحدة العراق، ومعارضتهم لأية سياسات أو إجراءات تؤثر على سلامته الاقليمية وتهدد حدوده ووحدته الوطنية، ويطالبون الحكومة العراقية بالالتزام بعدم انتهاج أية سياسات عدوانية تستهدف استفزاز جيرانها العرب، واستكمال تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالافراج عن جميع الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، وإعادة الممتلكات، والالتزام بآلية التعويضات، باعتبار أن ذلك كله هو السبيل الصحيح لرفع العقوبات المفروضة على العراق، وتوفير الظروف الملائمة لاستعادة دوره في النظام الاقليمي العربي ويرحب القادة العرب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين العراق والأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦، كخطوة ايجابية نحو تخفيف معاناة الشعب العراقي الشقيق والتي تتحمل الحكومة العراقية المسئولية عنها، ويطالبون بالاسراع في وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ.

- يرحب القادة العرب بتوقيع حكومتي اليمن واريتريا على اتفاق المبادئ لاحالة النزاع بينهما الى التحكيم الدولي، واعادة علاقاتهما السلمية في ضوء صلات الجوار والمصالح المشتركة للدولتين، لما لذلك من انعكاسات ايجابية على انتظام واستقرار المصالح الملاحية الدولية في البحر الأحمر.

- يعرب القادة عن بالغ قلقهم ازاء الاضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب العربي الليبي من الاجراءات القسرية المفروضة عليه بموجب قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و٨٨٣ (١٩٩٣)، ويعتبرون أن عدم التجاوب مع المساعي والجهود التي بذلتها الجماهيرية والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي أخر كثيرا الوصول الى حل للأزمة، وضاعف من معاناة الشعب العربي الليبي. ويرى القادة ان اقتراح الجامعة العربية القاضي باجراء محاكمة محايدة وعادلة للمشتبه فيهما من قبل قضاة اسكتلنديين وفق القانون الاسكتلندي في لاهاي، مع توفير الضمانات اللازمة لهما، والذي لقي تأييدا دوليا واسعا، يعتبر حلا عمليا مناسبا يؤدي الى انهاء الأزمة. لذا، فانهم يدعون الدول الغربية الثلاث أن تتخذ موقفا ايجابيا من هذا الاقتراح انهاء للأزمة ورفعا لمعاناة الشعب العربي الليبي التي طالت دون مبرر، كما يطالب القادة العرب برفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية، خاصة أن استمرار هذه العقوبات من شأنه ان يدفع الدول العربية الى النظر في الوسائل الممكنة لتجنيب الشعب الليبي مزيدا من الأضرار.

يعرب القادة العرب عن قلقهم ازاء استمرار الوضع المتردي في الصومال، ويدعون زعماء الفصائل الصومالية الى الاضطلاع بمسئولياتهم لتحقيق المصالحة الوطنية، ونبذ خلافاتهم، والعمل على تشكيل سلطة وطنية تمثل مختلف فئات الشعب الصومالي.

وفي الوقت الذي يستنكر فيه القادة العرب المحاولات الرامية الى الصاق تهمة الارهاب بالمقاومة الوطنية المشروعة، فانهم يدينون كافة أشكال الأعمال الارهابية والتخريبية وآثارة الفوضى التي يتعرض لها عدد من الدول، بما فيها الدول العربية، بهدف النيل من امنها واستقرارها، ويعربون عن مساندتهم لتلك الدول. كما يعبرون عن تأييدهم للجهود والاجراءات الرامية الى عقد مؤتمر دولي لمعالجة الجوانب المختلفة لظاهرة الارهاب العالمية، مؤكدين في الوقت ذاته تمسكهم بالحق الثابت في مقاومة الاحتلال والعدوان.

- أخذت القمة العربية علما بما تعرضت له الجمهورية اليمنية الشقيقة من اثار الفيضانات التي أدت الى ازهاق الأرواح وتدمير المنازل والبنية الأساسية في عدد من محافظات الجمهورية. واذ يقدم القادة العرب مواساتهم للشعب اليمني الشقيق، فانهم يؤكدون دعمهم ومساندتهم للجمهورية اليمنية، ويناشدون المنظمات الدولية المتخصصة بأن تقدم للجمهورية اليمنية كافة أشكال الدعم والمساندة.

هذا وقد اتفق القادة العرب على مواصلة مشاوراتهم واجتماعاتهم لمتابعة تنفيذ ماتخذوه من قرارات، وللتعامل مع المستجدات التي قد تواجه الامة العربية. وفي هذا الاطار، وفي ضوء متطلبات وظروف المرحلة القادمة اتفق على:

١ - قيام فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، باعتباره رئيس القمة الحالية، باجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة مع القادة العرب والأمين العام لجامعة الدول العربية للمتابعة والاتفاق بالنسبة لانعقاد القمة التالية.

٢ - تكليف وزراء الخارجية بعقد اجتماع لمراجعة التطورات المتعلقة بعملية السلام، وذلك قبيل اجتماع مجلس الجامعة العربية في سبتمبر القادم، أو حين تقتضي الضرورة ذلك.

وعبر القادة عن بالغ شكرهم وتقديرهم لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك، ولشعب جمهورية مصر العربية الشقيق، على ما قوبلوا به من كرم ضيافة وحسن وفادة، وعن ما لمسوه من تنظيم واعداد متميز للمؤتمر، معربين لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك، عن أطيب تمنياتهم، ولشعب مصر الشقيق دوام التقدم والازدهار.

Riham El-[illegible]

- [illegible] and the Israeli-
[illegible]
[illegible]

- Sha[illegible]
Heba Sa[illegible]

**REPORTS:**

- The Arab Summ[illegible]
Home
Ahmed Youssef El-Quorai

- Concept of Middle East Amid Political and Economic Geography
Dr. Mamdouh Shawki

- Towards an Egyptian Water Strategy in the Nile
Consultant Mohamed Hegazi

- Lebanon and the Agenda After the Expansion of the Prisedency Term
Ayman Abdel Wahab
- Political Geography of the Arab Water Crisis
Hussein Maalom
The Israeli Elections: A Reading in Programmes and Results
Tarek Hassan

- Iraq and the United Nations: Oil for Food Agreement
Dr. Salah Salem Zarnooka
- Moroccan Initiative Between Development and the Drugs Combat
Ahmed Mahaba
- Russia Waiting for the New President
Nabia El-Asfahani

- Italy from One Extreme to Another
Saussan Hussein

- Peaceful Process and Choices of Political Future in North Ireland
Ghada Khedr
- Civil War in Liberia and Possibilities of Political Settlement
Salah Salem

- International Labor Immigration: Consequences and the Future
Ahmed Khalil El-Daba
- Japanese American "Security Controversary"
Nazira El-Effendi

- Elections and Future of Political Stability in India
Abd El-Rahman Abd El-Aal

[illegible] and Threats of Chinese Dragon
[illegible] Awad Osman

[illegible] View to Dispute Over the
[illegible]h (Commentary)
[illegible] Ahmed

**[illegible]ONAL ECONOMY**

[illegible] Round of Unctad and the
[illegible] of Development
Dr. Walid Mahmoud Abd El-Nasser

- Fluctuations of Dollar Versus Other Currencies and Their Consequences on Arab Economies
Ahmed El-Sayed El-Nagar

- Economic Congregations and Principle of Free Trade in Latin America
Amr El-Sherbeeny

**MILITARY STRATEGY**

The Future of Free-Nuclear Zones
- The Tlatiloko Treaty for the Banning of Nuclear Weapons in Latin America
Mohamed Abd El-Salam
- Rarotonga Treaty
Dr. Abd El-Goad Sayed Omara

- Africa and its Efforts of Disarmament (Bellindaba Treaty)
Mourad Ibrahim El-Desouki

- The Israeli Military Doctrine Amid Sustainance and Change
Dr. Mamdouh Anis Fathi

**CONFERENCES:**

**BOOK REVIEWS:**
by: Dr. Noha El-Mikawy

**PERIODICAL REVIEWS:**
by: Dr. Hoda Ragheb Awad

CHRONOLOGY OF EVENTS:
by: Abou El-Soud Ibrahim

**U.N. ACTIVITIES:**
by: Nadia Abdel Sayed

**DOCUMENTS**



Chairman of [illegible] nd General Editor :

**Ibrahim** [illegible]

Al Siyassa al Dawlya :

- Political quarterly published by Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt.
- First issue, July 1965.

Chief Editor

**Dr. Osama El Ghazali Harb**

Managing Editor

**Ahmed Youssef Al Karie**

Editorial Consultant

**Nabya Asfahany**

Sub - Managing Editor

**Sawsan Hussein**

Editorial Assistance

**Nadia Abdel Sayed**

Correspondance, Subscription and Advertising Office:Al-Ahram Foundation, Al Galaa Street, Cairo

Tel. 5786022, 5786100, 5786300, 5786400, 5786500

Fax: 5786833-5786023

Telex. 92001 - 92544 Ahram UN

Annual Subscription : - Egypt 24 L. E.

- Arab and African Countries 40 $
- Other Countries 50 $

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

# CONTENTS

**EDITORIAL:**



**STUDIES:**



**FILE:**
**I- ESSAYS:**